الخ وانعدام هذه الافادة انما هي [illegible] بالنظر الى المبتدى لا الى المنتهى
والمقصود من التصنيفات ليس الا لاجل المبتدى وترحما له لاسيما الصبيان
هذا الاستثناء جعله غيران من الوجوب وهو لا يدل الا عدم الوجوب
فيستفاد الجواز وهو ليس بمقصود قطعا مفعول مطلق يعني قطع قطعا
قال صاحب المنافع قوله قطعا قيد للمنفي فيكون النفي راجعا الى القيد قوله
وجوب عدم الصدر باضافتين مفعول لم يفد لها اي ان المفتوحة قوله
الذي صفة لقوله وجوب عدم الصدر يعني ان وجوب عدم الصدر
المقصود من الاستثناء فان قلت لم لم يفد هذا الاستثناء المقصود
قلت ان النفي بلفظ غير الوجوب المفهوم من قوله ولها صدر الكلام
وان نفي الوجوب بقي الجواز وكان المعنى يمكن وقوع ان المفتوحة في صدر الكلام
وعدم وقوعها وهذا المعنى فاسد فلذا اذكره بقوله فلا تقع قوله افاده جواب لما
اي افاد المصنف وجوب عدم لها بقوله اي المصنف فلا تقع في الصدر قال الاستاد
قوله ولما لم يفد الخ تمهيد لذكر قوله فلا تقع في الصدر ودافع للسؤال بتقدر انه
هذا الاستثناء اي غيران قطعا اي يقينا قوله وجوب عدم الصدر مفعول لم يفد
لها اي لان المفتوحة قوله الذي صفة لوجوب عدم الصدر اي وجوب عدم الصدر
الذي هو راجع الى الذي هو عبارة عن وجوب عدم الصدر المقصود لذاته
قوله افاده جواب لما اي افاد المصنف وجوب عدم الصدر لها بقوله اي المصنف
فلا تقع اي ان المفتوحة في الصدر اي في صدر الكلام اشارة الى ان الالف واللام
عبارة عن المضاف اليه المحذوف بقرينة قوله ولها صدر الكلام او الى انه للعهد
اصلا اي لا تقع في الصدر بالنظر الى مدخولها اي ان المفتوحة قوله لانه اي
مدخولها علة لعدم وقوعها في الصدر بالنظر الى مدخولها قال البعض قوله لانه
متعلق بلا تقع المحذوف في قوله لا بالنظر وعلة له اي لان مدخولها خرج عن الكلامية
وصار اي مدخولها في حكم الصدر ولا تقع في الصدر بالنظر الى الكلام جعلت على
على صيغة الماضي المجهول اي جعلت ان المفتوحة مع اي مع مدخولها جزءا مفعول جعل
في الصدر وقوعا اصلا

منه اي الكلام لان جزء الكلام ليس بمستقل فضلا عن وقوعه في الصدر قال شارح
ميزان الادب لان الجملة معها كالمفرد بمنزلة الفعل مع ان المصدرية فلا يكون مستقلا
ولو صدرت لتوهم استقلالها كما في مثل عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر
في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل عندي قوله لالتباسها اي ان المفتوحة علة لعدم وقوعها في الصدر
بالنظر الى كلام جعلت معه جزءا منه قال البعض قوله لالتباسها متعلق بلا تقع
المحذوف في قوله ولا بالنظر وعلة له اي لالتباس ان المفتوحة بالمكسورة وان
اي بان المكسورة في التلفظ حتى لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او
بالكسرة قوله لامكان الذهول اي لامكان الغفلة من المخاطب علة للالتباس
اي لامكان ان يكون غافلا عن الفتحة بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة
او بالكسرة قوله لخفائها اي الفتحة متعلق بامكان وعلة لامكان الذهول
عن الفتحة يعني ان المتكلم وان تكلم بالفتحة الا ان السامع المخاطب قد يذهل عنه
فيلتبس قوله وجواز الحمل عطف على قوله لامكان الذهول اي ولجواز حمل السامع
على سبق اللسان اي لسان المتكلم من المكسورة الى المفتوحة اذا قلت انك قائم
عندي يجوز ان يكون خبرا آخر لان او ظرفا لخبر ان كما اشار اليه بقوله والمذكور
بعدها الخ قوله لان الصدر اي مبتدأ الكلام موضع المكسورة اي موضع ان المكسورة
اقول هذه المقدمات كلها منظور فيها اما الاولى فلا لالتفاء على الالتباس
حال كونها مع الفتحة وليس كذلك اذ لا اعتبار للاعجام واما الثانية فلان الفتحة
من العلايم الظاهرة فكيف الخفاء واما الثالثة فلا لالتفاء على وجود الالتباس حين القراءة
بالفتحة وليس كذلك واما الرابعة فلا بها منها المصادرة لان الكلام في كونه الصدر
موضع المكسورة دون المفتوحة فلا يثبت بها الالتباس فلا يكون وجها لعدم الوقوع
في الصدر بل الوجه فيه ان يقال لكون الصدر موضع الجملة والمفتوحة مع مدخولها
ليس بجملة فلا تقع في الصدر قوله المذكور اي جواب سؤال مقدر كانه قيل كيف
يجوز الحمل على سبق اللسان لانك اذا قلت انك قائم عندي يكون ان مع اسمه وخبره
مبتدأ وعندي خبره ولو جاز ان المكسورة لكان عندي لغوا فاجاب بقوله والمذكور
وهو

[illegible]

وهو عندي بعدها اي بعد ان المكسورة يجوز ان يكون اي المذكور
خبرا آخر ويجوز ان يكون ظرفا لخبرها اي ان المكسورة وهذا عند تأخر المذكور
عنها يعني لو صدرت وقيل انك قائم عندي يجوز ان يكون المذكور خبرا
آخر او ظرفا لخبرها وتكمتها اي الحروف المذكورة اي الحروف الستة
المذكورة من غير استثناء شيء منها ما الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه
واعلم ان ما الكافة عن العمل حرف عند الجمهور واسم عند ابن درستويه
مبهم كضمير الشان يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان
فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا تكون كافة وهي ثلثة اقسام قسم
كافة عن عمل الرفع كقول الشاعر صددت فاطول الصدود وقلما وصال
على طول الصدود يدوم قل فعل ماض وما حرف كافة كفته عن عمل الرفع
وعن مطالبة الفاعل ووصال مرفوع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره
يدوم المذكور في آخر البيت ولا يجوز رفعه على الابتداء لان وقوع الفعل
لفظ بعد ما الكافة مثل هذا المقام وههنا مقدر وهو يدوم المحذوف ثم اعلم
ان ما الكافة لم تكف الافعال عن العمل الا قل وطال وكثر لان هذه الثلثة
مشبهة برب من حيث المعنى وضعا واستعمالا وقسم كافة عن عمل الرفع والنصب
معا وذلك في ان واخواتها كقوله تعالى انما الله اله واحد وقسم كافة
عن عمل الجر وذلك في رب وكاف التشبيه مثل ربما قام زيد ونحو كما انت
والفرق بين ما الكافة وما المزيدة ان ما الكافة لها معنى وهو حصر الحكم
في المذكور ونفيه عن غير المذكور نحو انما العالم زيد حصرت العلم في زيد ونفيه
عن غير زيد اي ليس العالم الا زيد وليس ما زائدة معنى فاذا قلت انما زيدا
عالم بنصب زيد فما زائدة لانه لم يغير عمل ان ولا معناها لانه ليس معنى هذا الكلام
حصر العلم في زيد ونفي العلم عن غير زيد بل اخبرت بحصوله لزيد قال الفاضل العصام
فاذا الغي فما كافة واذا اعمل فزائدة وقال بعض المحشين واعلم ان الالغاء مقيد بالكافة
بخلاف ما الزائدة لان بها تعمل هذه الحروف صرح به الفاضل الهندي حيث قال

وقد تحل هذه الحروف قال محشيه اذا كانت ما زائدة قال صاحب المنافع قوله
الكافة اى المانعة عن العمل قدر الصفة بقرينة فتلغى اى ما لم تكن كافة
لا يكون الحاقها سببا للالغاء ودخولها على الافعال كما افاده فاء التفريع
وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني انه الزائدة نوعان اى كافة وغير كافة
قال السيلكوتي قوله فتلغى عطف على قوله تلحقها ما من قبيل عطف المسبب على السبب
وهو على صيغة المجهول من المضارع المؤنث ونائب فاعله تحته هي راجع الى الحروف
الستة المذكورة الظاهر ان اسناد تلغى اليها حقيقة عقلية اذ الالغاء عبارة
عن ابطال العمل لا ابطال الشيء نعم لو اريد معناه اللغوي وهو ابطال الشيء
الذي هو العمل هنا لكان له وجه فالاسناد مجاز عقلي وتغيير الشارح يحتمل
كلا الوجهين كذا في احمد نازلي عن العمل لا عن افادة معناها قوله اى يبطل
عملها اشارة الى ان الالغاء بمعنى الابطال على سبيل الوجوب قوله يبطل فعل
مضارع مجهول مفرد مذكر غائب وعملها بالرفع نائب فاعله والضمير البارز
في عملها راجع الى الحروف الستة المذكورة اى الى الحروف المشبهة بالفعل
اى يبطل عمل هذه الحروف حين لحوق ما الكافة لزوال مشابهتها بالفعل
حينئذ هذا تفسير باللازم لان الالغاء يلزم الابطال قال صاحب المنافع قوله
اى يبطل عملها بصيغة المجهول اشارة الى ان الالغاء بمعنى الابطال وههنا دقيقة
الى هذه الحروف مجاز والمضاف محذوف بين الفعل ونائب فاعله المستتر تحته
وتدخل اى يجوز دخول هذه الحروف حينئذ اى حين الالغاء كذا في فتح الاسرار
اوحين ابطال العمل كذا في شرح ميزان الادب اوحين اذا الغيت هذه الحروف
عن العمل كذا في شرح امام الايوبي على الافعال لان المانع من دخولها على الافعال
استدعاؤها المبتدأ والخبر ليعمل فيهما فلما لغى زال المانع قال الاستاد
قوله وتدخل حينئذ اى حين ما كافة على الافعال ايضا اى كما تدخل على الاسماء
لان لزوم الاسماء كان لاجل العمل فعند ابطال العمل يستوى الاسماء والافعال
ولو قال على الفعلية ايضا او على الافعال ايضا لكان اولى وافيد تأمل تنل
قوله ولا تختص بالاسماء يشير الى ان تدخل فكنة عامة لا ضرورية اى ولا تختص هذه
الحروف بالاسماء بما الكافة كما تختص بها اى كما تختص هذه الحروف بالاسماء
بدونها اى ما الكافة قوله اذ لا يلزم تعليل لجواز دخولها على الافعال حينئذ

[illegible]

حينئذ قال البعض قوله اذ لا يلزم تعليل لجواز دخولها على الافعال وقال الاستاد
قوله اذ لا يلزم علة الدخول على الافعال حينئذ اى حين الغاء عملها اوحين اذا لم تعمل
اوحين الحقت ما الكافة وتلغى هذه الحروف عن العمل اوحين لحوق ما الكافة
اياها اوحين لحوق ما الكافة بها تلحقه دخولها اى هذه الحروف بالاضافة في عمل لا يلزم
قال صاحب النافع قوله اذ لا يلزم الخ لان ما الكافة اخرجتها عن العمل لانها
بسبب الحاقها بها وتغيير وزنها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء
على الفتح وظاهر قوله تدخل على الافعال يفيد ان جميع تلك الحروف حين الحاق ما
الكافة بها تدخل عليها جوازا وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية
فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليت ما قال زيد خلافا لابن الربيع
وطاهر القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها
ويروى بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه
فقد قاله السيلكوتي يعني ان الحمام بالنصب في رواية وبالرفع في رواية اخرى
ونصفه فقد كذا قاله شارح الفية قال قصب زاده قال النابغة الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد وروى بنصب الحمام ورفعه على اللغتين
نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب الاول مثال للفعل والثاني للاسم ويسمى
الاول قصر الحكم على شيء اى الضرب مقصور على زيد ولا يتجاوز الى غيره والثاني
قصر الشيء على الحكم اى زيد مقصور على الضرب ولا يتجاوز الى غيره وقس عليه
امثالهما قال احمد نازلي معنى المثال الاول ما وجد الضرب من احد الا من زيد
فيكون القصر من قبيل قصر الصفة على الموصوف ومعنى المثال الثاني ما اتصف زيد
بصفة الا بالضرب فيكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة ولو قال انما ضارب زيد
لكان على طبق المثال الاول في المتن لكن اختار انما زيد ضارب على انما ضارب زيد
ليوجد التحليل معنى ايضا وقال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله ونحو انما ضارب زيد
اقول لا معنى له هنا لعدم جواز كونه مثالا لما نحن فيه فلا يصح عطفه ولما فرغ من بيان
مسائل تعم لهذه الحروف الستة شرع في بيان خواص بعضها فقال فان المكسورة
المشددة او شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة فقال فان المكسورة المشددة
لا تغير معنى الجملة الى المفرد بان يأخذ من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يبدل

عن اسناد خبرها الى اسمها نسبة اضافية بل تؤكده اى معنى الجملة فتكون لتاكيد
النسبة التامة بخلاف المفتوحة فانها لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم
والخبر وان المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة كما ذكرنا هو هي مع جملتها قوله اى
مع اسمها وخبرها اى ان المفتوحة اشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة
وهي ما تضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكر
هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون ولذا قال الشارح والتسمية
بها اى تسمية اسمها وخبرها بعنى اطلاق الجملة عليهما قوله والتسمية مبتدأ خبره قوله
باعتبار الكون اى مجاز بعلاقة الكون قال الاستاد قوله ان اسمها وخبرها اللذين
كانا جملة قبلها فالتسمية اى تسميتها بها اى بالجملة باعتبار الكون اى باعتبار
المجاز الكوني وقال الاخر قوله اى مع اسمها وخبرها اى ان المفتوحة اشارة
الى ان المراد بجملتها اسمها وخبرها والتسمية اى تسميتها بها اى بالجملة باعتبار
الكون اى باعتبار المجاز الكوني لانهما كانا جملة قبل دخول كلمة ان المفتوحة
عليهما فيكون من قبيل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم لانهم يتيم قبل تعلق حكم الامر
بالايتاء والاعطاء والله اعلم وقال بعض المحشين قوله مع جملتها اى مع مجموع مدخولها
اى مجموع مدخولها اولا في الكلام حذف مضاف هو قولنا مدخول وثانيا ان الجملة
هنا ليست باصطلاحي بل المراد بها ما هو بحسب الاستعمال لغة وهو قولنا مجموع فلهذا
فسرنا بمجموع مدخولها ولم تمس الحاجة الى قول الشارح والتسمية بها اى بالجملة
باعتبار الكون يعني ان اضافة الجملة الى ضمير المفتوحة لادنى ملابسة الاتى ان العصام
لم يرض الى هذه الاضافة حيث صرح بها الشارح قال الفاضل العصام في شرحه للكافية
والاضافة اى اضافة الجملة الى الضمير الراجع الى ان المفتوحة ليست اى هذه الاضافة
لادنى ملابسة بل كانت هذه الاضافة حقيقة عرفية فيما بين النحاة قال العصام قوله
مع جملتها اى جملة دخلتها واضافة الجملة الى داخلها اضافة حقيقية لا لادنى ملابسة لان
لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة فعلم من هذا ان الاضافة قسمان حقيقية عرفية
ولادنى ملابسة فعلم ان الاولى فيما يكون للمضاف اليه تعلقا كاملا للمضاف ككوكب السماء
والثانية بالعكس ككوكب الخرقاء اى كوكب المرأة الحمقاء كذا في السيلكوتي والاضافة
لادنى ملابسة من قبيل المجاز في الاسناد اذا نعمم الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية
او من قبيل الاستعارة في الهيئة بعلاقة المشابهة قال الاستاد عليه رحمة
الوهاب قال الفاضل العصام في شرحه للكافية ليست هذه الاضافة لادنى

لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية فعلم من هذا ان الاضافة قسمان حقيقية عرفية
ككوكب السماء ولادنى ملابسة كقول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في الغرائب هو من البحر الطويل والشاهد في كوكب الخرقاء
حيث اضيف الكوكب الى الخرقاء امرأة كانت في عقلها نقصان لادنى ملابسة بسبب اجتهادها
في العمل عند طلوعه وسهيل بالرفع عطف بيان على الكوكب او بدل منه واذاعت
فرقت كانت تنام عن الغزل ثم اذا احست بطلوع سهيل فرقت غزلها بين قرائبها
الشاء كذا في العيني شرح المغني قال صوبجوي كما في قوله اذا كوكب الخرقاء
لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في الغرائب والخرقاء المرأة التي في عقلها
خفة وبها حماقة ويبطؤ في العمل وهي المرأة تضيع اوقاتها ولا تعمل العمل المناسب
لها في وقتها الذي طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوب
يطلع عند ابتداء البرد وتتهيأ لمجيء الشتاء وفرقت قطنها التي تقصير غزلا فيها
يؤل الى استعداد له ولاح اى ظهر بسحرة بضم السين بمعنى السحر وسهيل
رفع على انه بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت غزلها في الغرائب
وقال محرم افندي كقول العرب ككوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهيئة لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله
كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص بالمرأة الخرقاء
حتى يقال كوكب مختص بها وقال صاحب المنافع قوله والاضافة اى اضافة الجملة
الى الضمير الراجع الى ان المفتوحة ليست لادنى ملابسة اى ليست بمجاز عقلي بل هي
حقيقة عرفية وهذا الكلام يشعر بان لفظ الجملة على حقيقتها والتاويل انما هو
في الاضافة وفيه تأمل في حكم المصدر ولا يصح السكوت عليه اى المفتوحة تغير
معنى الجملة وتجعله كالمصدر قال صاحب مغني اللبيب ان المفتوحة على وجهين احدهما
ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن ان المكسورة
والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر قوله فيؤخذ تفصيل لذلك
ويؤخذ فعل مجهول من خبرها اى خبر ان المفتوحة سواء كان الخبر مشتقا او جامدا
قوله مصدر بالرفع نائب فاعل يؤخذ قوله مضاف صفة مصدر قوله الى الاسم اى
الى اسمها متعلق بمضاف اما في الخبر المشتق اى اما اخذ المصدر من الخبر المشتق
قال صاحب المنافع قوله اما في الخبر المشتق اى اما اخذ المصدر في الخبر المشتق وقال

الاستاد قوله اما في الخبر المشتق اي اما صيرورتها مع جملتها في حكم المصدر في الخبر المشتق
فظاهر اي فهو ظاهر وبديهي نحو اعجبني ان زيدا قائم اي اعجبني قيامه واما في الجامد
اي واما اخذ المصدر من الخبر الجامد او واما اخذ المصدر في الخبر الجامد او واما
صيرورتها مع جملتها في حكم المصدر في الخبر الجامد فبالحاق الياء المصدرية اي
فهو بسبب الحاق الياء المصدرية والتاء التانيث المؤكدة في اخر الخبر بقرينة المثال
نحو اعجبني انك اسد اي اعجبني انسانية اي انسانية زيد مصدر من مادته
قال صاحب مغني اللبيب فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقديره
بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان
جامدا قدر بالكون فنحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد
يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا
وهما بمعنى واحد انتهى فعلى هذا يكون تقدير اعجبني ان زيدا اسد اعجبني كون زيد
اسدا كذا اي مثل ذلك وقع في الرضي قال الفاضل العصام في شرح الكافية
هذا اي ما قاله الرضي في بيان تاويل المصدر وتفصيل الرضي ليس بوفي اي ليس
بتام بالحاجة وهي اخذ المصدر من الخبر ويضاف الى الاسم قوله فانه اي الثاني او المصدر
تعليل لعدم وفاء ذلك قال بعض المحشيين قوله هذا اي بيان الرضي ليس بوفي اي
ليس بتام بالمقصود وهو اخذ المصدر من الخبر ويضاف الى الاسم فانه اي الثاني
وقال صاحب المنافع قوله هذا اي هذا البيان ليس بوفي الباء زائد ووفي على وزن
فعيل بمعنى كاف اي ليس بكاف للمقصود وهو اخذ المصدر من الخبر ويضاف الى الاسم
فانه اي المصدر قد لا يمكن الاخذ اي اخذ المصدر او اخذه من الخبر اي من خبر
ان المفتوحة بل يؤخذ على صيغة المجهول من صفته اي الخبر قوله مصدران تثنية المصدر
نائب فاعل يؤخذ قوله يضاف على صيغة المجهول وقوله احدهما اي احد المصدرين
نائب فاعل يضاف وجملته صفة لقوله مصدران الى الآخر اي الى المصدر الآخر
المأخوذ من صفة الخبر ايضا وهو اي المصدر الآخر مضاف الى الاسم اي الى اسم ان المفتوحة
قال صاحب فتح الاسرار او يؤخذ من صفة الخبر مصدران احدهما مضاف الى الآخر
المضاف الى الاسم كقوله اي الله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون والضمير اسم ان وقوله
قوم خبره وقوله لا يفقهون صفة الخبر اي بانتفاء فقاهتهم اخذ الانتفاء من لا والفقاهة

والفقاهة من يفقهون ثم اضيف الانتفاء الى الفقاهة وهي الى اسم ان وهو
ضميرهم وبالواسطة الانتفاء مضاف الى اسم ان قال البعض احد المصدرين
الانتفاء المأخوذ من كلمة لا والآخر الفقاهة المأخوذة من يفقهون فاضيف
الانتفاء الى الفقاهة والفقاهة الى اسم ان وقال صاحب المنافع قوله بانتفاء
فقاهتهم باخذ المصدرين من صفة الخبر وهي جملة لا يفقهون المصدر الاول
وهو انتفاء اخذ منها باعتبار حرف النفي والمصدر الآخر وهو فقاهة اخذ
منها باعتبار المنفي والاول اضيف الى الفقاهة وهي الى اسم ان وهو ضمير الجمع فصار
مع الباء بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ على صيغة المجهول من جزائه اي من جزاء
في الخبر لان الخبر مجموع الشرط والجزاء لا الشرط فقط قوله مصدر بالرفع
نائب فاعل يؤخذ ومضاف صفة المصدر الى المضاف الى الاسم اي مضاف الى الاسم
الذي اضيف الى اسم ان والجار الاول متعلق بالمضاف الاول والثاني بالثاني
قال صاحب المنافع قوله من جزائه الخ اي من جزاء الخبر واضافة الجزاء الى
من اضافة الجزء الى الكل كيد زيد يعني قد يكون خبر ان بالمعنى شرطا وجزاء
كما في المثال الآتي فحينئذ يؤخذ من الجزاء الذي هو جزء من الخبر الذي هو
مجموع الشرط والجزاء مصدر ويضاف الى فاعله المضاف الى اسم ان مثل بلغني
ان زيدا ان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط وتعطه بالجزم فعل شرط
لان اصله تعطيه سقط الياء علامة للجزم وهو المضارع المخاطب من باب الافعال
يشكرك بالجزم جزاء شرط قوله ابوه اي زيد فاعل يشكرك ومجموع الشرط والجزاء
مرفوع محلا خبر ان اي شكر ابيه اي زيد اياك اخذ الشكر من يشكر واضاف
الى فاعله المضاف الى اسم ان لان الضمير مرجع عينه فالمضاف الى الضمير كالمضاف
الى مرجعه والشكر بالواسطة مضاف الى اسم ان ثم بدل الضمير المنصوب المتصل
وهو الكاف الى الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك قال صاحب المنافع قوله
اي شكر ابيه الخ وذلك لانه لما اخذ من الجزاء وهو يشكرك مصدر واضيف الى فاعل يشكرك
وهو الاب صار الضمير المنصوب المتصل منفصلا وصار الجزاء في معنى المفرد فخرج عن الصلاحية
للجزائية في الحقيقة واحتاج الشرط ايضا الى التأويل فاوله الشارح بقوله اي شكر ابيه
اياك اي بلغني شكر ابي زيد اياك بناء على تقدير اعطائك اي فرض اعطائك اياه اي زيد

[illegible]

يعني معنى بلغني ان زيداً ان تعطه يشكرك ابوه بلغني شكر ابي زيد اياك على تقدير
اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه اي من جزء الخبر مصدر كذلك اي مضاف الى المضاف
الى الاسم يعني انه قد يكون خبران جملة غير الشرط والجزاء فيؤخذ من جزء هذه الجملة
وهو الخبر هنا مصدر مضاف الى فاعل ذلك الجزء ويضاف ذلك الفاعل لفظاً او
معنى الى اسم ان بالذات او بالواسطة مثل بلغني ان زيداً ابوه قائم ابوه مبتدأ وقائم
خبره وهو مع جملة اسمية مرفوعة محلا خبران اي قيام ابيه اخذ القيام من قائم
واضافه الى الاب المضاف الى اسم ان والقيام بالواسطة مضاف الى اسم ان قال
صاحب المنافع قوله اي قيام ابيه لانه اخذ من قائم مصدر واضيف الى فاعله وهو
الضمير الراجع الى الاب واضيف ذلك الفاعل معنى الى اسم ان بالذات وهو زيد
فصار المعنى بلغني قيام ابي زيد والمثال المضاف بالواسطة بلغني ان زيداً ابوه قائم
غلامه اي بلغني قيام غلام ابي زيد وقال البعض قوله اي قيام ابيه اخذ من قائم الذي
هو جزء الخبر القيام فاضيف الى اسم ان بالواسطة تأمل ولما بين الفرق بين المكسورة
والمفتوحة من التغير وعدم التغير ابهام واجمال يوضحهما ويفسرهما ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن ثمة الواو استيناف ومن حرف جر للتعليل متعلق بقوله وجب قدم عليه
للحصر ثمة اسم اشارة اشار به الى الحكم السابق بطريق الاستعارة وان كان وضعه
للاشارة الى المكان الحسي مبني على الفتح محله القريب مجرور بمن ومحله البعيد منصوب
مفعول به لمتعلقه عند المصنف خلافا للجمهور فانه عندهم مفعول به غير صريح لذكر
حرف الجر كما تقدم والهاء للسكت وانما اتى به لحفظ الحركة البنائية وقيل لئلا يلزم
الالتباس بحرف العطف وفيه ان الالتباس مرفوع بدخول الجار عليه كذا في معرب الكافية
وقال صاحب الفلاح قوله ومن ثمة بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه
وبين ثم العاطفة ولم يعكس لان العاطفة مضمومة واكثر استعمالا فالخفة فيها اولى قال
الحق في كتابه الفروق ثمة بالفتح والتشديد من اسماء الاشارة للمكان الحسي وقال
في مختار الصحاح ثم بمعنى هناك وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب انتهى وربما يشار به
الى غيره قال الهندي في شرح قول ابن الحاجب ومن ثمة سببية وثمة للاشارة الى المكان
الاعتباري وقال الحق في كتابه الفروق ايضا ان المراد بالتاء في ثمة المفتوحة هاء السكت
التي تزاد في كل متحرك حركته غير اعرابية للوقف خاصة فلا تزاد عند الوصل نحو حسبيه

هيهات وماليه وسلطانيه ولا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن اي خطأ لانه لا يجوز
الوقف على المتحرك وقال امام الايوبي قوله ومن ثمة لفظ من اجله متعلق بقوله
وجب وثمة بفتح الثاء المثلثة من اسماء الاشارة اشارة الى المكان كهنا وههنا
الحقت الهاء بآخره للفرق بين ثم بضم الثاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث
ان هذا الاصل شبه بمكان محسوس في التحقق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه
في اصل وقاعدة اي من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغيير الجملة بالمفتوحة وعدمه
في المكسورة قوله اي من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة اشارة الى ان من في قوله
ومن ثمة للاجل وثمة اسم من اسماء الاشارة والمشار اليه عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة
والتغيير مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله محذوف اي معنى الجملة اي من اجل
عدم تغييران المكسورة المشددة معنى الجملة وتغييران المفتوحة المشددة معنى الجملة
لكن هذا في الظاهر وفي الحقيقة ان التغيير مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله
محذوف اي عدم تغيير المتكلم الجملة بالمكسورة وتغييرها بالمفتوحة والحال في الحقيقة
كذلك والله اعلم بذلك قال صاحب المنافع قوله اي من اجل عدم تغيير المكسورة
وتغيير المفتوحة يشير الى ان ثمة اشارة الى علة الحكم الآتي مجازاً بعلاقة المشابهة
لان ثمة في الاصل للاشارة الى المكان ويشير الى ان ثمة قد يشار به الى المتعدد كما يشار
الى الواحد لانه لا يثنى ولا يجمع وجب الكسر اي وجب كسر همزة مادة الالف والنون
وجوبا عرفيا استحسانيا او وجب كسر همزة الف نون او وجب كسر همزة انه وقوله
الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم
همزة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها
مكسورة اي وجب كون همزتها مكسورة يعني قراءته بالكسر وقوله في موضع الجمل مفعول فيه
لوجب او للكسر والموضع اسم مكان من وضع يضع ولذا لا يجوز حذف في منه لعدم كون متعلقه
بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة اي في الموضع الذي هو موضع الجملة
او في موضع يقع فيه الجملة او وجب الكسر في ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل
فسدت مسدها فلا ينتقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع
مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة
بل مسد جزء الجملة كما له السيكوي وقال صاحب الافصاح والظرف الاول اعني في موضع الجمل

متعلق بوجب باعتبار اسناده الى الفاعل المتبوع اى الكسر والظرف الثانى اعنى
فى موضع المفرد متعلق بوجب ايضا باعتبار اسناده الى الفاعل التابع اى الفتح
وجملة وجب استيناف الاولى اما جمع المفرد ففيه لطيفة والمصدر مضاف الى مفعوله
اى اتيانه المفرد بالجمع بان يقول وجب الكسر فى مواضع الجمل او بان لا يقول وجب الكسر
فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفردات ولذا قلنا ففيه لطيفة او افراد الجمع بان يقول
وجب الكسر فى موضع الجملة قال البعض قوله الاولى اما جمع المفرد يعنى الاولى ان يقول
المصنف مواضع الجمل فى مقام موضع او افراد الجمع بان يقول موضع الجملة وقال
صاحب فتح الاسرار الاولى مواضع الجملة بجمع المفرد او افراد الجمع وقال صاحب
زبدة الانظار الانسب هو التطبيق بين المفرد والجمل افرادا او جمعا وكذا بين المضاف
والمضاف اليه فى موضع الجمل لان لكل منها موضعا لا للجمل موضع وقال صاحب
المنافع الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع يعنى ان الاولى اما جمع الموضع او
افراد الجمل ويقول فى مواضع الجمل او موضع الجملة وهو الظاهر وكون المراد بالمفرد
لفظ المفرد فى الكلام الآتى فبعيد من عبارة الشارح وان كان صحيحا بالنظر الى المتن
ومحتاجا الى التوجيه لانه لو كان المراد هذا لكان المناسب ان يأتى بهذا الكلام بعد
قول المصنف والفتح فى موضع المفرد وان يقول الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمل
ويترك قوله على طبق قوله الخ لانه يقتضى ان يغير الكلام الاول ويجعل مطابقا للثانى
واما توجيه ايراد الجمل بصيغة الجمع والمفرد بصيغة المفردات فهو التنبيه على ان للجملة
انواعا معينة كالاستينافية والحالية والانشائية والخبرية والاسمية والفعلية وغيرها
وان لم يكن ان مع مدخولها انشائية وفعلية بخلاف المفرد فانه ليس له انواع معينة
وقال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع اقول نعم
لكن اراد التنبيه على ان فى تحت الجمل هنا انواع مختلفة وقال السيلكوتى فى حاشية
عبد الغفور اورد صيغة الجمل اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا فى كتاب الطهارات
بناء على طبق اى على موافقة قوله اى المصنف ووجب الفتح فى موضع المفرد اى
موضع يقع فيه المفرد ولما تشوق الاجمال الى التفصيل شرع فى بيان مواضع الجمل
فقال فكسرت او ولما كان موارد هذا غير معلومة جدا بينها على ترتيب اللف بكلمة بتفصيل
فقال فكسرت اى انه اشارة الى ان نائب الفاعل تحته هى راجع اليها ان كانت الصيغة
للغيبة

[illegible]

للغيبة والى ان المفعول محذوف ان كانت للخطاب قال امام الايوب الفاء فى فكسرت
للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله تحته ضمير هى راجع الى ان وانما انث
للاشارة الى ان المراد بهما مادة ان لا صورتها لانه لو كان المراد صورتها للزم
تحصيل الحاصل وهو لغو غير جائز قوله اى مادتها اى ان يعنى مادة الالف
والنون المشددة اشارة الى ان المراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل
كذا فى العصام على الجامى ملخصا قال صاحب المنافع قوله ان اى مادتها يعنى
ان تحت كسرت ضميرا راجعا الى كلمة ان مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة
فلا يلزم تحصيل الحاصل وبعد فيه مسامحة او مجازا وحذف مضاف والمراد كسر همزتها
ويحتمل ان يكون كسرت على صيغة الخطاب وان مفعوله المحذوف مع التوجيهات
السابقة هذا اى قوله فكسرت خبر اى جملة خبرية فى موقع الامر اى موقع
فلتكسر او فاكسر قال البعض قوله هذا خبر فى موقع الامر ان كانت هذه الصيغة
ماضيا مجهولا مفردا مؤنثا غائبا يكون فى موضع فلتكسر مادتها وان كانت ماضيا
معلوما مفردا مذكرا مخاطبا يكون فى موضع فاكسر مادتها فيتغاير النسبة
الاخبارية فى فكسرت للنسبة الانشائية فى لتكسر او فى اكسر وهو اى الخبر
ابلغ منه اى من الامر لانه ادل على الوجود اعلم ان الخبر يراد به الامر مجازا وانما عدل
عن الامر الى الخبر لان المخبر به ان لم يوجد فى الخبر يلزم كذب الخبر والمأمور به
ان لم يوجد فى الامر لا يلزم ذلك فاذا اريد المبالغة فى وجود المأمور به عدل
الى لفظ الخبر مجازا قال بعض المحشين قوله هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه
يعنى قول المصنف فكسرت جملة خبرية ليست بانشائية والمقام مقام الامر بعمل
مادة الالف والنون مكسورة الهمزة فى موضع كذا وفى موقع كذا لان الاتيان بالاخبار
ابلغ من الاتيان بالانشاء امرا بمد الهمزة وكسر الميم اذ فى الخبر تقريع وتنشيط
لا يكون فى الامر فبذلك يوجد زيادة تقرير وتثبيت فى ذهن السامع وسرعة اخذ
وقبول لكونه لينا بخلاف الامر اذ يرى فيه شدة وحدة وقد يوجد الاستنكاف عن القبول
فكان الخبر اشد تأثيرا واسرع ادراكا واسهل حفظا وقال الاستاد قوله ابلغ
اى ازيد فى الدلالة على المبالغة منه اى من لفظ الامر انتهى قال صاحب التلويح
واخبار الشرع كقوله والوالدات يرضعن اولادهن اكد بالانشاء لانه ادل على المقصود
اعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان المخبر به

ان لم يوجد في الاخبار يلزم كذب الشارع والمأمور به ان لم يوجد في الامر لا يلزم
ذلك فاذا اريد المبالغة في وجود المأمور به عدل الى لفظ الاخبار رمي ... حكى
في محله اي استعمال الخبر في موقع الامر لكونه ابلغ منه تقرر في علم الاصول الذي
هو محله قال البعض قوله كما تقرر في محله اي بسبب كون الخبر ابلغ من الامر تقرر في محله
وهو علم الاصول قاله اي كونه خبرا في موقع الامر الى قوله في محله قال الاستاد
قاله اي كونه خبرا في موقع الامر وكونه ابلغ منه الفاضل العصام في شرحه للكافية
في الابتداء اي حال كونها اي ان اي ان مع ما في حيزها في ابتداء الكلام وفي هذا التفسير
اشارة الى ان قوله في الابتداء ظرف مستقر منصوب المحل حال من نائب الفاعل في كسرت
واشارة الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه او للعهد اعلم ان المراد
بابتداء الكلام ان لا يكون معمولا لما قبلها تغير المضمون بل بعيت الجملة على حالها
جملة ولم تتغير ولو وجدت بعد كلام او بينه ولذلك وجب الكسر واليه اشار بقوله
وجه الكسر هنا ظاهر قال صاحب فتح الاسرار قوله في ابتداء الكلام بان لم يكن من تتمة
كلام قبله بان لا يكون لفظ قبله وقال صاحب المفاتيح قوله في ابتداء الكلام اي في اول الكلام
غير مربوط بما قبله بالمعمولية ولا بالتبعية سواء كان في اول كلام اولا وقال بدستوي
في حاشية الجامي قوله في ابتداء الكلام قيل يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان
وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضي ورح يتجه عليه انه لا مقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وقال بعض المحشي قوله في ابتداء الكلام اي سواء كان
في اول كلام المتكلم كما في المتن او في وسط كلام اذا كان ابتداء كلام آخر كما في الآية
فقوله تعالى ان العزة لله الخ كلام مستأنف وقع علة للنهي فالمراد بابتداء الكلام
كلام المتكلم المستأنف وقال صاحب المنافع الظاهر ان المراد به هنا ما لا يكون متعلقا
بما قبله من حيث الاعراب فيكون شاملا لجواب القسم والصلة والمعلقة بلام الابتداء
والواقعة بعد حتى الابتدائية وحروف التصديق والافتتاح فلا يكون مقابلا لها
الا ان يقال ان المراد بها ما وقعت في ابتداء الكلام غير ما يذكر بعدها بقاعدة
اذا قوبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص فيكون جميع مواضع الكسر مذكورة
في المتن حتى جواب النداء نحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فيكون التعميم افيد
وان كان خلاف الظاهر لان الظاهر من المتن ان تكون واقعة اول كلام غير مسبوق



غير مسبوق بشيء من الكلام اللغوي فلا يكون جميع مواضع الكسر مذكورة ولو للوصل تقديرا
اي ولو كان ابتداء الكلام تقديرا وفرضا قال البعض قوله ولو تقديرا اي ولو كان
الابتداء تقديرا قد بان يكون استئنافا بيانيا لطريق ابتداء الكلام تقديرا اي
بان يكون ذلك الكلام استئنافا والمراد بالاستئناف هنا الاستئناف العرفي
وهو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر كذا قاله البعض قال الاستاد والمراد
بالاستئناف هنا الاستئناف المعاني وهو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر
نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم اي اشراكهم وتكذيبهم وتهديدهم ان العزة
لله جميعا اي الغلبة والقهر لله جميعا استئناف بمعنى التعليل ويدل عليه القراءة
بالفتح كأنه قيل لا تحزن بقولهم ولا تبال بهم لان الغلبة لله جميعا لا يملك
غيره شيئا منها فهو يقهرهم وينصرك عليهم كذا في القاضي قال صاحب
مفاتيح اللباب هذا جواب لما نشأ من الكلام السابق من انه هل العزة
لله جميعا اوليس هي محكية بالقول لفساد المعنى لانه يكون ح لا يحزنك يا محمد
كون العزة لله جميعا على ان الكفار لا يقولون بهذا القول وجه الكسر
اي سبب الكسر هنا اي في ابتداء الكلام ظاهر لكونه موضع الجملة
لعدم الربط لما قبلها نحو ان زيدا قائم فانه في ابتداء كلام حقيقة لا ربط
فيها بما قبلها وفي مقام جواب القسم وانما كسرت هنا لانه اي جواب القسم
قال البعض قوله لانه اي جواب القسم علة لكسر ان فيه جملة مستقلة في الافادة
صفة مخصصة لقوله جملة لا محالة بضم الميم من الحيلة اي لا حيلة من التخلص عنه
وقيل مصدر من حال الى كذا يحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجودة
ولا انتقال قال حسن چلبي محالة مصدر ميمي بمعنى التحرك من حال الى كذا
وخبر لا محذوف اي لا محالة موجودة خلافا للكوفيين والمبرد خلافا منصوب
مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا اي خالف الكوفيون والمبرد خلافا
كما في الرضي وارتضاه الفاضل العصام واللام في للكوفيين لتبيين الفاعل
فان اصل الكلام في هذا المقام خالف الكوفيون والمبرد خلافا كما قدمنا
فلما حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه وقع الابهام في الفاعل فبيّن باتيان اللام
البيانية فقيل خلافا للكوفيين والمبرد قوله اذا لم يكن في خبرها اي خبر ان ظرف للمخالفة

لام اي لام الابتداء فاعل لم يكن وانما قيدنا مخالفتهم بقولنا اذا لم يكن في خبرها لام
فانهم اي الكوفيين يجوزون من التجويز الفتح اي فتح ان اي مادتها فيه اي
في جواب القسم حينئذ اي حين اذا لم يكن في خبرها لام او حين عدم كون اللام
في خبرها ولعل ذلك لتاويلهم اي لتاويل الكوفيين جواب القسم بالمفرد
مثلا يؤولون نحو والله ان زيدا قائم باقسمت والله قيام زيد ثابت او يؤولون
نحو اقسمت بالله انك قائم باقسمت بالله على قيامك كما في الرضي واستبعده
اي تاويلهم او ما قاله الكوفيون والمبرد او مذهب الكوفيين والمبرد الرضي
في شرحه على الكافية فاعل استبعد اي وجده بعيدا بانه اي بطريق حوانه
اي الشان لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف استفهام انكاري يؤول
اي جواب القسم به اي بالمفرد اي لا يؤول به قال بعض الافاضل قوله لتاويلهم
اي لتاويل الكوفيين لتلك الجملة بالمفرد نحو والله ان زيدا قائم اي اقسمت بالله على قيامه
و استبعده اي تاويلهم الرضي في شرحه للكافية اي عده بعيدا بانه
متعلق لاستبعد و بيان لطريقه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف تؤول
اي تلك الجملة به اي بالمفرد اي لا تؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة
يعني اذا كانت صلة لاسم الموصول وانما كسرت هنا لانها اي صلة اسم الموصول قال
البعض قوله لانها اي الصلة علة لكسر مادة ان فيها لا تكون اي الصلة
الا جملة كما يجي في بحث الموصول من انواع المعارف يعني كما يجي وجه كونها جملة
في بحث الموصول وهو كون مضمونها حكما معلوم الوقوع للسامع قبل التكلم بها
ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية نحو قوله تعالى في سورة القصص وآتيناه
اي القارون من الكنوز اي من الاموال المدخرة ما ان مفاتحه اي مفاتح
صناديقه جمع مفتح بالكسر وهو ما يفتح به الباب وقيل خزائنه كذا في القاضي
لتنوء بالعصبة اي لتتقوم بالجماعة الكثيرة وحاصل المعنى ان مفاتحه لتثقل
بالجماعة الكثيرة بسبب كثرة المفتاح قال الاستاد قوله من الكنوز كلمة من بيانية
لما الا عند من جوز تقديم من البيانية على المبين واما عند من لم يجوز فهو بيان
لمفعول ثان لآتينا اي اتيناه شيئا من الكنوز كذا بين حال مفاتحه اي مفاتح

اي مفاتح خزائنه لتنوء فعل مضارع من ناء ينوء وضميره راجع الى اسم ان بالعصبة
العصبة والعصابة الجماعة الكثير كذا قاله القاضي قال صاحب معالم التنزيل العصبة
هي الجماعة من العشرة الى خمسة عشرة وقال ابو الليث قوله لتنوء بالعصبة
اي تثقل بها العصبة اذا دخلتها من ثقلها وفي موضع الخبر عن اسم عين اي اسم مدلوله
ذات علما واعلم ان الاسماء على ضربين عين وغير عين والعين ما له جرم وجثة
نحو زيد وجدار سوق فيه الكثيف واللطيف وغير العين على ضربين زمان نحو اليوم
والوقت وغير الزمان وهو على ضربين احدهما ان تكون له ثبوت معنوي
نحو العلم والضرب والاكل وغيرها والثاني ان لا يكون له ثبوت نحو الجهل والموت
والعدم وغيرها قال صاحب الافتتاح اسم العين هو الدال على معنى قائم بذاته
كزيد والمعنى هو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي
كالعلم والآخر عدمي كالجهل انتهى قال حسين كفوي في كلياته اعلم ان الاسم
ان دل على معنى يقوم بذاته فهو اسم عين كالرجل والحجر والا فاسم معنى سواء كان
وجوديا كالعلم او عدميا كالعنقاء وقال صاحب فتح الاسرار قوله عن اسم عين
اي عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لان
الاتحاد بين المبتدأ والخبر ولو فتحت لا يلزم الاتحاد بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا
عن اسم حدث ان كانت صحة المعنى بالكسر تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه
قبيح فان قيل مادة ان اذا كانت في الخبر عن اسم عين يلزم ان يكون جزء من الخبر
وهو محمول فيلزم ان يكون مادتها محمولة مع انها حرف والحرف لا تكون محمولة
قلنا ان لفظ في مثل قولهم في الخبر للظرفية فيكون الخبر ظرفا لمادتها والمظروف ليس
بجزء من الظرف فلا يلزم ان يكون مادتها جزء من الخبر فلا تكون مادتها محمولة
وقس عليه نظيره وانما كسرت هنا لانها اي مادة ان لو فتحت لا يصح الحمل اذ شرط
صحة الحمل الاتحاد الخارجي وذا لا يوجد لو فتحت اذ ما بعد المفتوحة يؤول بالحدث
وهو لا يتحد مع الذات في الخارج قال جامي زاده قوله لا يصح الحمل لكونها في تاويل المفرد
وقال الاستاد قوله لا يصح الحمل اي حمل الخبر على ذلك المبتدأ بخلاف الخبر عن اسم معنى
فانها اي مادة الالف والنون تفتح مادتها فيه اي في الخبر عن اسم معنى نحو ما مولى انك
قائم لانها لو كسرت لكان المعنى ما معولي انك ثابت القيام فلا يصح الحمل بينهما لان المعمول
نفس القيام لا نفس المخاطب لانه لو كان نفسه ليقال ما مولى انت ولو كان المخاطب حينئذ

قائم لرجع المعنى الى صورة الفتح فلا فائدة فى الكسر بل لا صحة له لعدم العائد من الجملة
الى المبتدأ كما تكسر فيه نحو العلم انه حسن لانها لو فتحت فيه لكان المعنى بعد التأويل
بالمصدر العلم كونه حسنا فلا يصح الحمل بينهما لعدم الاتحاد الخارجى لانه ليس بمتحد
مع الكون المذكور بل متحد مع حسن نحو زيد انه قائم فان زيدا ههنا حين وقع مبتدأ
وان اسمها وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو فتحت
لزم تأويله بالمفرد وحمله على زيد وهذا لا يجوز لانه لا يقال زيد قيامه فان زيدا
لا يتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وفى موضع جملة دخلت فيها اى تلك الجملة
على خبرها اى ان باعتبار ما يؤول اليه لام الابتداء او قوله لام الابتداء فاعل دخلت
والجملة صفة جملة والعائد اليها محذوف وهو فيها كما اشار اليه الشارح رح
آنفا وانما كسرت مصباح لانها اى لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة
اى كان ان المكسورة يعنى كما ان ان المكسورة لتأكيد مضمون الجملة قوله فيكون
تفريع على كونها لتأكيد مضمون الجملة اى اذا كانت لتأكيد مضمون الجملة فيكون
موضع لام الابتداء موضع الجملة قال الاستاذ قوله لانها اى لام الابتداء علة لدخلت
اى وانما دخلت لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة اى كان المكسورة فيكون
اى فحينئذ يكون موضع لام الابتداء موضع الجملة وفى موضع الجملة كسرت مادة ان
وقال الاخر قوله لانها اى لام الابتداء علة لتدخل المقدر اى وانما تدخل
لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة اى كما كان ان المكسورة لتأكيد مضمون الجملة
فيكون موضع لام الابتداء موضع الجملة لانها لازم لها حتى يؤكد بها مضمونها انتهى
فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قوله وفيما عطف على قوله فى جملة وكلمة ما
عبارة عن جملة والمضاف محذوف اى وفى موضع جملة لم تدخل فيها على خبرها
اى ان وقوله لام اى لام الابتداء فاعل لم تدخل والجملة صفة جملة مستفادة
من ما بقرينة المعطوف عليه والعائد اليها محذوف وهو فيها كما اشرنا اليه
انما تفتح اى ان اى مادتها كما سيجئ فى التعليق بلام الابتداء نحو علمت ان زيدا
لقائم فان مادة الالف والنون اذا وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها
فى مقام المفعول لكن لما دخلت اللام فى خبرها رجح جانب كونها جملة فيلزم
عدم تغييرها فكسرت لذلك واما اذا لم تدخل اللام فهى مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة

لعدم رجحان جانب الجملة كذا قاله امام الاديب وقال شارح ميزان الادب
قوله نحو علمت ان زيدا لقائم فان حق اللام صدر الكلام فمنعت العلم من العمل
فاستقلت الجملة قوله وحال كونها اى ان اشارة الى ان قوله بعد القول
حال من الفاعل فى كسرت ان وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد القول
وما يشتق منه كقال ويقول وقل ولا تقل العرب على وزن فعيل صفة مشبهة بمعنى الحال
اى بعد القول العرى عن الظن اى الغير الدال على معنى الظن اى الخالى بمعنى التلفظ
وانما كسرت بعد القول العرى عن الظن لان تعلق القول الذى هو بمعنى التلفظ
بجملة انما هو اى ذلك التعلق لحكايتها اى الجملة فلا يتصرف اى فى لا يتصرف القول
فى مضمونها اى الجملة مع انها اى الجملة مفعوله اى القول قوله لان مفعوليتها
اى الجملة علة لعدم التصرف قال البعض قوله لان مفعوليتها متعلق لقوله
لا يتصرف وعلة له انما هى اى مفعوليتها او المفعولية باعتبار لفظها
اى الجملة فهى اى الجملة بالقياس اى بالنسبة والنظر الى معناها اى الجملة
باقية على حالها اى الجملة لانها لم تصر باعتبار مفعولا بل باعتبار اللفظ ولذا
لاجل كونها مفعولة باعتبار لفظها وعدم كونها مفعولة باعتبار معناها
او لاجل كون مفعوليتها باعتبار لفظها لا باعتبار معناها لا تدخل اى الجملة
باعتبار لفظها فى قوله اى المصنف مفعوله يعنى ان المراد بقوله فيما سيأتى
مفعوله مفعوليتها باعتبار المعنى فلا يدخل فيه ما هو مفعول بالنظر الى اللفظ
فافهم قوله لان مفعوليتها اى الجملة علة لعدم الدخول قال البعض قوله
لان مفعوليتها اى الجملة علة لقوله لا تدخل ومتعلق به انما هى اى مفعوليتها
او المفعولية باعتبار معناها اى الجملة لا باعتبار لفظها قال كافيجى ثم انهم
اختلفوا فى مقول القول هل هو مفعول به او هو مفعول مطلق نحوى كرجع القهقرى
فقال الذى من الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم
فى علمت لزيد منطلق لكنه ليس كذلك لان الجملة هى نفس القول والعلم غير المعلوم
فافترقا فلا يجرى القياس بينهما فلا يكون مفعولا به كما كان المعلوم مفعولا به واختار
الجمهور على انه مفعول به تمسكا بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان الشيخ ابن الحاجب جعل

قال مثلا مشتقا من القول بمعنى المقول لا بمعنى اتيان المقول كما جعلها
استقرنت مشتقا من الناقة على طريق النسبة فهذا جائز واقع وان لم تكن كثيرا
يدل على ذلك قوله ان الجملة هي نفس المقول والا فلا ينبغي ان يخفى على مثله
ان القول غير المقول واما الجمهور فحملوا القول على المعنى المصدري والا فلا مجال
لانكار ان القول بمعنى المقول اعني الجملة المحكية وبالفعل فيكون النزاع
بينهما لفظيا محضا فالاولى ههنا هو التفصيل بان يقال قد يكون مقول القول
مفعولا مطلقا تارة كما اذا قلت زيد قائم واخرى يكون مفعولا به كما اذا حكيت
قول الغير انتهى وانما قال اي المصنف العري عن الظن اذ لو لم يعر اي
القول عنه اي عن الظن كما اذا وقع بعد الاستفهام نحو أتقول عمرا ذاهبا
الكان اي القول في حكم افعال القلوب اعني ظن فتفتح اي فتفتح ان اي مادتها
بعده اي بعد القول بمعنى الظن قال السيد عبد الله فانه لو كان بمعنى الظن
في شرح قواعد الاعراب
على ما هو مذهب بني سليم تفتح ان بعده نحو قل ان الله واحد وبعد حتى
الابتدائية اي وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد حتى التي للابتداء
اي التي اي حتى التي يبتدأ بها اي حتى الكلام وشرط كون حتى ابتدائية
كون ما بعدها مسببا عما قبلها وغاية لما قبلها قال صاحب السيلكوتي
على المطول ان حتى الابتدائية تدخل على الجملة الشرطية وهي تقتضي ان تكون
ماقبلها سببا مؤديا الى ما بعدها انتهى وانما قيد اي قيد المصنف حتى بها
اي بالابتدائية ولو قال قيدها بها لكان احسن لان العاطفة اي لان حتى
العاطفة انما تكون اي لا تكون الا انما تكون اي العاطفة لعطف المفرد على المفرد
قوله والجارة عطف على العاطفة اي ولان حتى الجارة انما تدخل اي لا تدخل
انما تدخل اي الجارة على الاسم الواحد حقيقة او حكما اي سواء كان الاسم حقيقة او حكما
كما عرفت فتفتح اي فتح ان اي مادتها يعني مادة الف ونون بعدهما اي
بعد حتى العاطفة وبعد حتى الجارة نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقول وجه الكسر
اي سبب الكسر هنا اي فيما بعد حتى الابتدائية او بعد حتى الابتدائية ظاهر
اي بديهي لكونه موضع الجملة وبعد حروف التصديق وهي مثل نعم بفتح النون
والعين وسكون الميم وبلى كمتى والفرق بينهما مذكور في الجامي وغيره



وغيرهما مما عن غيرهما اي غير نعم وبلى مثل اي واجل وجير وان لاختصاصهما بالجواب
سوى اي فانها تختص بالقسم كذا في الاعراب نحو نعم ان زيدا قائم هذا الكلام
تصديق وجواب لمن قال زيد قائم او ازيد قائم يعني ان نعم تكون حرف تصديق
اذا وقعت بعد الاستفهام كما تكون حرف تصديق اذا وقعت بعد الخبر كما اشار اليها
الشارح بحرف او قال امام الاديب قوله لمن قال زيد قائم اي جوابا لمن قال
زيد قائم على طريق الاخبار او ازيد قائم اي او جوابا لمن قال ازيد قائم
على طريق الاستفهام وقال صاحب المنافع قوله لمن قال زيد قائم او ازيد قائم
يشير الى ان نعم يقع في جواب الاستفهام وغيره وتفصيل حروف التصديق
في الكافية وشرحها في بحث الحرف وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبتدأ
على صيغة المجهول من باب التفعل بها اي بتلك الحروف قوله الكلام اي الجملة
سواء كانت جملة اسمية وهو مبتدأ وهو جملة فعلية مجرورة كما صفة حروف لانها اي حرف تنبيه
على قول الشهير او حرف عطف على مذهب المبرد والكوفيين واختاره صاحب المستقصى
وصاحب المفتاح والحروف مجرور عطف بيان لحروف الافتتاح وجوز كونه بدل الكل
منه المولى حسن چلبي في حاشية المطول وعلى القول الاخير عطف على حروف الافتتاح
بطريق التفسير وهي اي حروف الافتتاح الا واما بمعنى كلمة الا بتخفيف اللام
وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا اعلم ان الا واما حرفي الافتتاح يبتدأ بهما الكلام
وفائدتهما المعنوية تأكيد مضمون الجملة وكانهما مركبان من همزة الانكار وحرفي النفي
وهمزة الانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا
بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او انشائية ويختصان
بالجملة بخلاف ان وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به كذا في الرضي
وقد تقلب همزتها اي لا تقلب همزتها كثيرا وقد تقلب همزتها اي الا واما هاء
وعينا فيقال هلا وهما علا وعما وقد يحذف الالف اي لا يحذف الالف كثيرا وقد يحذف الالف
يعني لا يحذف الفهما كثيرا وقد يحذف الفهما في الاحوال الثلث الاول صورة الا واما
بلا قلب والثاني هلا وهما والثالث علا وعما بالقلب عينا لمجموعها اثنى عشر صورة
بحذف الالف فتقول أل وأم وهل وهم وعل وعم قال البعض قوله وقد يحذف الالف
اي الف الا واما في الاحوال الثلث اي حال عدم القلب والقلب هاء او عينا فيكون

اى وام و هل وحم وعل ويحم ذكره اى كل من القلب والحذف الفاضل العصام
في شرحه للكافية قوله فيكون تفريع على القلب والحذف الجمع اى التعبير بالجمع
او الاتيان بالجمع بملاحظة فروعها اى فروع الاواما وفي بعض النسخ فروعها
بتانيث الضمير اى فيكون جمع الكثرة بملاحظة فروع حروف الافتتاح قال البعض
وفي بعض النسخ فروعها بتانيث الضمير لعل هذه النسخة مبنية على نسخة الاواما
وها اى فيكون جمع الكثرة بملاحظة فروع الا واما وها والا اى وان لم يلاحظ
فروعها فالظاهر اى الراجح ان يقول المصنف حرفي الافتتاح بصيغة التثنية
قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر
حرفي الافتتاح اقول اصول حروف الافتتاح ثلث الا واما وها فاذا لوحظت
لا يحتاج الى الملاحظة وقال البعض حروف الافتتاح ثلث الاواما وها فالاولان
مختصان بالجملة وثالثها قد تدخل على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها فالتعبير باصل الجمع باعتبار كونها ثلثة واما التعبير بجمع الكثرة
هنا وفيما سبق وامثالهما باعتبار معارو الاستعمال انتهى اقول واما التعبير بجمع الكثرة
هنا باعتبار ان لمجموعها اثنى عشر صورة بملاحظة فروعها لما عرفت قال الفاضل العصام
الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه نحو الا
ان زيدا قائم وبعد واو الحال اى وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد واو الحال نحو قوله
تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون اى والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون
لخروجك من بيتك بالحق قوله لوجوب كون ما بعد هذه الحروف علة لكسران اى مادتها
بعد هذه الحروف او علة لمكسورية بعد هذه الحروف الثلاث او علة لمكسورية ان بعد
حروف التصديق وبعد حروف الافتتاح وبعد واو الحال اى وانما كسرت ان فيها بعد هذه
الحروف لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة واعلم ان كسر ان غير منحصر فيما ذكر
في هذا الكتاب لانها تكسر بعد ثم نحو قوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وبعد كلا نحو قوله تعالى
كلا ان الانسان الخ وبعد النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وبعد الامر نحو قوله تعالى
ذق انك الخ وبعد الفاء نحو قوله تعالى فانك غفور رحيم وبعد النداء نحو قوله تعالى
يا قوم انكم ظلمتم ونحو قوله تعالى وقال الرسول يا رب ان قومي اتخذوا هذا القرآن
مهجورا الاية فيرد عليه ان حصره فيما ذكر غير صحيح لانها تكسر بعد هذه المواضع ويجاب
بان تخصيصه وحصره فيما ذكر ذكرى لا وقوعي وهو مبني على التمثيل لا على التحقيق ولما فرغ
من بيان مواضع المكسورة شرع في بيان مواضع المفتوحة فقال وفتحت ان
اى مادتها حال كونها اى ان وفيه اشارة الى ان قوله في محل حال من المتكلم



حال من المتكلم في فتحت قال البعض فتحت ان فاعلة يريد فتحة مادتها اذا كانت
في الفاعل فمادتها مظروف والفاعل ظرف والمظروف ليس بجزء من الظرف فلا يلزم
ان يكون مادتها من الفاعل ولا ان تكون معطلة وترك ذكره هنا اكتفاء بما سبق
من قوله في الابتداء وفي جواب القسم اه وقال احدنا نرى والمراد بفاعلة ما كانت
على حكم الفاعل هو كونها مرفوعة بالفعل او بالمعنى وفتحت فاعلة بفعل او شبهه
تامل وقال امام الاديب قوله وفتحت اى فتحت مادة الالف والنون والمثلثة
بفتح الهمزة وفاعلة بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر في فتحت
وقال الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار وانما قرأت ان بالفتح فاعلا لان الفاعل
من اقسام الاسم المرفوع والاسم من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا مفردا قوله مع جملتها
اى ان وفيه اشارة الى ان في كلام المصنف مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا
ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها اى اسمها وخبرها على ما مر قال الفاضل العصام
قوله مع جملتها نبه في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه
ولا مبتدأ بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء وقال صاحب المنافع قوله مع جملتها
اشارة الى ان في العبارة مسامحة لان الحروف بنفسها لا تقع فاعلة ولا مفعولة
قوله والنائبة اى ان الواقعة نائب الفاعل جواب سؤال مقدر فكانه قيل لم يقل
ونائبة بعد قوله فاعلة على طريق العطف مع انها تفتح نائبة ايضا فاجاب بقوله
والنائبة اما داخلة فيها اى في فاعلة لكونها اى النائبة في حكمها اى في حكم فاعلة
وهو كونها مرفوعة بالفعل او بمعناه وعدم تقديمها على عاملها قوله لا للجرى
عطف على قوله لكونها اى لا داخلة فيها للجرى اوليس دخولها فيها للجرى
على اصطلاح الغير وهو صاحب المفصل والزمخشري لانهما جعلا الفاعل ونائبه
متحدين اولانهما جعلا نائب الفاعل مندرجا في الفاعل كما زعم الفاضل العصام
حيث قال في حاشيته على الجامي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل
على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاحه قال الاستاد قوله
كما زعم اى كما زعمه الفاضل العصام في حاشية الجامي يعني زعم الفاضل العصام
كونها داخلة فيها للجرى على اصطلاح الغير حيث قال ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج
في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاح المصنف والمراد
بالمفعول غير مفعول القول قوله او في مفعولة عطف على فيها اى او داخلة في مفعولة

قوله نظرا الى مفعول له لقوله داخلة في مفعوله ـ اى لاجل النظر الى اصلهما
اى الثابتة لانها في الاصل مفعوله نحو بلغني انك قائم فقوله بلغني فعل ماض
وان موصولة حرفية وكاف الخطاب اسم وقائم جزءه والجملة صلة ان وهي مع صلتها
في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اى بلغني قيامك قوله ومفعوله
معطوفة على فاعلة اى فتحت ايضا حال كونها مفعولة معها اى مع جملتها المعرفة
آنفا نحو علمت ان زيدا قائم فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد منصوب محلا
على انه مفعول علمت اى علمت قيامه اشارة الى المذهب الاصح وهو ان مع اسمها
وخبرها قائم مقام المفعولين قال السيد السند عليه رحمة الاحد وان مع اسمها
وخبرها قائم مقام المفعولين عند سيبويه واما عند الاخفش فان مع معموليها
المفعول الاول والثاني محذوف تقديره علمت ان زيدا قائم حاصلا وقال
البعض قوله اى قيامه اشارة الى المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه وهو ان مع اسمها وخبرها
تقوم مقام المفعولين وقال الفاضل العصام في شرح الكافية وهو ان
نحو علمت ان زيدا قائم كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والشرفية
ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق باعتبار النسبة التي تعلق بها العلم
مفصلة في الاول فهي اى النسبة المفصلة احق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي اى النسبة المجملة ليست باحق به
بل بالتصور وعلمت ح يكتفى بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه ح نصب
المفعولين لا ينصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة
واذا وجدته بعينه لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق
على الاخفش قدر فيه مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا
قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا قال بعض المحشين قوله اى قيامه حاصلا
وفيه اشارة الى مذهب الاخفش الذي يجيء من الشارح في بحث افعال القلوب
اى كأنك قلت علمت قيام زيد حاصلا الا ان منهم ترك ثاني المفعولين مع ان
لطول الكلام بان وصلتها فلما حذف الثاني لم يبق الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح
بعد علمت واخواته تأمل فتأمل ومبتدأ اى فتحت ايضا حال كون تلك المادة
مبتدأ مع جملتها نحو عندي انك قائم اى عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو
الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي قال امام الايوبي قوله نحو عندي انك قائم
وعندي

وعندي ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مبتدأ وانك قائم في تأويل المفرد
مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اى ثبت عندي قيامك ومضافا اليها اى فتحت
ايضا حال كونها مضافا اليها مع جملتها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فحيث
مبني على الضم ومنصوب محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى الجملة ان
وهي في تأويل مجرور محلا على انها مضاف اليها لحيث وانما فتحت حال كونها
فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها لوجوب كون كل منها اى كل واحد
من هذه الاربعة يعني الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه قال البعض
قوله لوجوب كون كل منها اى من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه تعليل
لقوله وفتحت فافهم وقال بعض الافاضل قوله لوجوب كون كل منها علة لفتحت
اى وانما فتحت في هذه المواضع الاربعة لوجوب كون كل واحد منها مفردا فان قلت
ان المضاف اليه يجوز كونه جملة في بعض المواضع فلا يجوز ان يقول في حقه لوجوب
كونه مفردا قلت انه مفرد في هذا المقام لدخول ان عليه وان لم تدخل عليه فهو
جملة لكونه مضافا اليه لحيث ومن المعلوم ان من خصائص حيث انه يضاف
الى جملة واذا دخلها ان تخرج عن كونها جملة فتكون في حكم المفرد فتفتح ان
لامحالة قوله وما يضاف اليه حيث الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل مثال المصنف
هذا غير صحيح لان ما يضاف اليه حيث لابد ان يكون جملة مع انه سبق اذا وقعت
ان في موضع الجملة تكسر بل القياس ترك هذا المثال وايراد غيره مع استثناء
كونها مضافا اليها لحيث بان يقول ومضافا اليها لغير حيث فان قيل هكذا
اجاب بقوله وما اى شيء يضاف اليه اى الى ذلك الشيء حيث نائب فاعل يضاف
وان للوصلية كان اى ذلك الشيء جملة لفظا لكنه اى الا ان ذلك الشيء مفرد معنى
فاذا دخله اى ذلك الشيء مادة ان فاعل دخل تفتح اى مادة ان لامحالة اى
جزم ولا احتمال لغيره قال المحقق في كتابه الفروق لامحالة بفتح الميم اى لا حيلة
من التخلص عنه وقيل مصدر من حال الى كذا يحول وخبر لا محذوف اى لامحالة موجودة
ولا انتقال قال حسن چلبي محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا وخبر لا محذوف
اى لامحالة موجودة قوله وحال كونها اى مادة ان اشارة الى ان قوله بعد لو
ظرف مستقر منصوب محلا حال من نائب فاعل فتحت اى فتحت حال كونها واقعة
بعد لو قدمها اى قدم المصنف كلمة لو على لولا لبساطتها اى لبساطة لو بالنسبة
الى لولا فالبساطة اضافية وانما فتحت بعد لو لانه اى ما بعدها اى لو فاعل

محذوف اي الفعل محذوف وهو ثبت دل عليه ان معنى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون
مفردا وما يجب ان يكون مفردا يجب فيه الفتح قوله لا مبتدأ عطف على فاعل هذا
كما جوزه اي كون ما بعدها مبتدأ الكوفيون فاعل جوزه قوله بناء مفعول له
لجوزه اي لاجل البناء على تجويزهم اي الكوفيين قوله دخول حرف الشرط مفعول
لتجويزهم اذ التجويز مضاف الى فاعله على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ والبصريون
لا يجوزون دخول حرف الشرط على الاسم اصلا وانما تدخل على الفعل لان حرف الشرط
لتعليق امر بامر اي لتعليق مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط والتعليق
لا يوجد الا في الفعل وانما لا يوجد في الكلم لانه يدل على الاستمرار الدوامي وهو
ينافي التعليق قال الشارح في حاشيته على الامتحان الاستمرار على نوعين احدهما
استمرار الدواعي ومعه في الاسم والثاني على نوعين الاول استمرار الثبوت وهو
في الفعل الموجب والثاني الاستمرار النفي وهو في الفعل المنفي نحو لو انك قائم لكان
كذا كذا في الجامي اي مثل ذلك الكلام وقع في الجامي يعني كون خبران الواقعة بعد لو
الشرطية لها مشتقا لا فعلا وقع في الجامي والصواب للمصنف اي يقول تحت مقام قائم
بالخطاب اي بصيغة الخطاب لو جرى لكون خبرها اي ان حينئذ اي حين وقع بعد لو
فعلا لو مشتقا اي لو كان الخبر مشتقا بعد دخول لو يعني ان كان الخبر مشتقا قال بعض
المحشين لهذا الكتاب قوله والصواب تحت بالخطاب اقول فيه مذهبان الاول
مذهب الزمخشري وهو خبران حين وقع بعد لو فعل وجوبا اذا كان مشتقا والثاني
مذهب ابن مالك وهو ان هذا الخبر اذا كان مشتقا لا يجب ان يكون فعلا واستدل
بقوله تعالى يودوا لو انهم بادون كذا في مغني اللبيب فلما اخذ ابن الحاجب والبيضاوي
الاول فسر المصنف في الامتحان قوله على مراده واشار ههنا الى ان ما اختاره
هو الثاني فلا مخالفة بين كلاميه ولا خطأ وقال صاحب فتح الاسرار والجمهور
التزموا الفعل في خبران بعد اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فقال المصنف
رحمه الله سديد على مذهبه لا على مذهبهم انتهى اقول ان لو في الاية ليست شرطية
بل مصدرية كما قاله السيلكوتي على الجامي فقال المصنف ليس بسديد على مذهبه
لانه يكون سديدا لو كان مذهبه سديدا وهو لا له صحيحا قوله لكنه اي الفعل
علة لوجوب كون خبرها فعلا كالعوض عن المحذوف اي عن الفعل المحذوف
المفسر فيقال لو انك قمت ولا يقال لو انك قائم وانما قال كالعوض لان الفعل
المحذوف لا بدل له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل
على معنى ثبت المحذوف ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا
عوض

عوض غير من حيث اللفظ فليس في انهما عوضا حقيقيا عن الفعل المحذوف بل كالعوض
لان العوض الحقيقي لا يكون الا للمعوض منه ولا يتعلق به امر آخر وهو ههنا خبران ايضا
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان واما لو جامدا اي اما لو كان خبران هذه
غير مشتق فلا يجوز كون خبرها فعلا قائما مقام الجامد لتعذر قيامه اي الفعل
مقامه اي مقام الخبر الجامد كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا حتى يقوم فعله مقامه كوقوع قمت مقام قائم وكقولك
لو انه حجر لكان كذا فان الحجر ليس مشتقا حتى يقوم فعله مقامه قال الاستاذ
قوله واما لو جامدا اي واما لو كان جزءه جامدا فلا يجوز كون خبرها فعلا
لتعذر قيامه اي الفعل مقامه اي مقام الجامد وقال صاحب المنافع قوله واما لو جامدا
اي واما لو كان خبران هذه جامدا فلا يجوز كونه فعلا بل يبقى جامدا كقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام لتعذر قيامه اي الفعل مقامه اي موضع الخبر الجامد
قال البعض قوله واما لو جامدا اي لو كان خبران جامدا قبل دخول لو فلا يجوز ان يكون
خبرها فعلا لتعذر قيامه اي الفعل مقامه اي الجامد وقال الاخر قوله واما لو جامدا
اي واما لو كان الخبر جامدا فلا يجوز اي الاتيان بالفعل لتعذر قيامه اي الفعل
مقامه اي مقام الجامد كقولك لو انه حجر لكان كذا فان الحجر جامد ليس له فعل حتى يقوم
مقامه فميز سمينها من غثها واختر ما شئت كذا اي مثل ذلك البيان وقع في الامتحان
وغيره اي غير الامتحان في بحث حرف الشرط والجواب عن قوله والصواب والمجيب
الفاضل العصام قال الاستاذ قوله والجواب عن هذا السؤال صاحب الجواب
عصام الدين قوله بان الخبر بيان لطريق الجواب اي بطريق هو ان الخبر في الحقيقة جامد
محذوف وهو الشخص ولفظ قائم صفته اي ذلك الخبر تقديره لو انك شخص قائم
قوله والجواب مبتدأ وخبره قوله ليس بصواب لانه اي لان هذا الجواب مع كونه
اي ذلك الجواب تكلفا خبر الكون لانه فيه ارتكاب حذف بلا مقتض يرد خبران
عليه اي على ذلك الجواب او على المجيب ان وضع الفعل اي بان وضع الفعل واتيانه
موضعه اي موضع الخبر الجامد المحذوف ليس اي ذلك الوضع بمتعذر حينئذ اي
حين كون الخبر الجامد محذوفا وقائم صفة قال الاستاذ قوله موضعه اي موضع الخبر
الجامد ليس اي ذلك الوضع بمتعذر حينئذ اي حين كون الخبر الجامد محذوفا وقائم صفة

او حين كونه محذوفا وموصوفا بالمشتق قوله اذ الخبر في الحقيقة علة لعدم التقدير
بعد اي الخبر الصفة وهو قائم ههنا لا الموصوف وهو الشخص تصريح للجزء السلبي
من القصر بقوله هو الصفة وانما كان الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول
الفائدة بها اي بالصفة لا به اي لا لحصول الفائدة بالموصوف قال البعض قوله لحصول الفائدة
بها لا به اثبات لقوله اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف كما لا يخفى على من له الادراك
اي لو ثبت قيامك تفسير للفعل المحذوف بعدلو وبعد لولا اي فتحت ايضا حال كونها
بعد لولا الامتناعية اي التي وضعت لافادة امتناع الشيء لوجود غيره او التي وضعت
لربط امتناع الجملة الثانية بوجود الاولى والتعميم اي تعميم كلمة لولا لهما والتحضيضية
وهي التي وضعت للحث على الفعل والطلب او التي وضعت لافادة التحريض والحث
على الفعل نحو لولا تستغفرون الله والمعمم وصاحب التعميم الشارح الاول وهو
كشف الاسرار حيث قال وبعد لولا امتناعية او تحضيضية وحرف التحضيض
تدل على التحريض والحث على الفعل الآتي كذا قاله الهندي وقال كافيجي
ان حروف التحضيض وهي لولا ولوما وهلا والا تدل على طلب امر على سبيل
الازعاج والعنف والتحضيض مأخوذ من حضه على القتال اي حثه عليه وطلبه منه
فان قلت ما الفرق بين التحضيض والازعاج والعرض قلت ان التحضيض طلب
بحث والازعاج طلب بلين وتأدب قال البعض لولا تأتي على اربعة اوجه احدها
ان تدخل على جملة اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك
والثانية ان تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع او ما في تأويله نحو لولا تستغفرون
الله ولولا اخرتني الى اجل قريب والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج
والعرض طلب بلين وتأدب والثالث ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي
نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء والرابع الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب
عند الهروي واكثرهم لا يذكروه كذا في المغني اللبيب ملخصا ومن اراد التفصيل
فليرجع اليه قوله والتعميم مبتدأ خبره قوله لا يساعده اي التعميم قوله اي المصنف
قوله لانه اي ما بعدها اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ خبره محذوف وجوبا لا فاعل
لفعل محذوف كما زعم الكسائي اي كما زعمه الكسائي والفراء والمبرد والزجاج
وابن كيسان



وابن كيسان والكوفيون فيكون التقدير اي تقدير قوله لولا انك ذاهب
لكان كذا لولا وجد ذهابك لكان كذا قال الاستاد قوله لولا وجد ذهابك يعني
تقدير لولا انك ذاهب عند الكسائي والفراء لولا وجد ذهابك قوله لان ما بعدها
فاعل لا مبتدأ تعليل لعدم المساعدة بالتعميم يعني ان ان بعد لولا التحضيضية
مفتوحة ايضا لكن تعميم لولا لهما لا يساعده قوله لانه مبتدأ لان ما بعد التحضيضية
فاعل لا مبتدأ لكن هذا البيان في التعليل قاصر لان ما بعد حرف التحضيض فاعل
او مفعول به او ظرف لما بعد حرف التحضيض من الفعل الملفوظ او المقدر قوله
للزومها الفعل اثبات للمثبت لا المنفي اعني بالمثبت فاعل اي للزوم لولا التحضيضية
الفعل وعدم مفارقتها عنه لان التحضيض انما يكون على الفعل دون الاسم والحرف
قال صاحب المنافع قوله للزومها الفعل وهذا لا يستلزم ان يكون ما بعدها
فاعلا فقط بل معمولا لما بعدها على ما سبق وهذا الفعل يلزم ان يكون متصلا
بالتحضيضية الا ان يكون المعمول ظرفا نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فهو مفعول فيه للفعل
المتأخر المتعلق فيه فاذا وقعت ان بعد التحضيضية تكون لذلك الفعل فاعلا
او مفعولا به ولا يكون ذلك الفعل الا محذوفا لئلا يفصل بين التحضيضية وفعلها
بغير الظرف نحو لولا ان معاونتك زعمت تقديره لولا زعمت ان معاونتك والمذكور
تفسير للمقدر اي لولا زعمت معاونتي اياك فهو مفعول المقدر ونحو لولا انك
ضربتني اي لولا وقع انك ضربتني اي ضربك اياي فهو فاعل المقدر نحو لولا انك
ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود لكان كذا تفسير للخبر المحذوف وجوبا
لان اسم ان وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحل مبتدأ وخبره محذوف وجوبا اي موجود
وبعد ما المصدرية التوقيتية اي فتحت ايضا حال كونها واقعة بعد ما المصدرية
التوقيتية اي المنسوبة الى التوقيت اشارة الى ان الياء نسبية لا مصدرية
بدلالتها اي بسبب دلالة ما المصدرية على الوقت واختصاصها اي وباختصاص
ما المصدرية بالنيابة عنه اي عن الوقت والباء داخل على المقصور وان لم تكن
نائبة عن الوقت تكون موصولة وموصوفة فتدخل في موضع المكسورة قال
صاحب المنافع قوله واختصاصها بالنيابة عنه اي اختصاص ما المصدرية بالنيابة
عن الوقت والباء داخل على المقصور كما هو الشايع في الاستعمال وهذا عطف العلة
على المعلول لان دلالة ما المصدرية على الوقت ليست بالوضع بل بالنيابة عنه واما
سائر حروف المصدر لا تنوب عن الوقت بل قدر الوقت قبله فلا يدل عليه صريحا

ای باختصاصها بالنيابة عنه الرضي حيث قال وتختص ما المصدرية بنيابتها عن الظرف
الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به ورضي به ای بما صرح الرضي من اختصاصها
بالنيابة عنه او بما قاله الرضي من اختصاصها بالنيابة عنه فتكون ای اذا كانت دالة
على الوقت ومختصة بالنيابة عنه فتكون ما المصدرية ظرفا ای ظرف زمان مبهما او
حقيقيا ولذا ای ولكونها ظرفا تحتاج ای ما المصدرية الى كلام مستقل ای الى وجود
كلام مستقل قبلها لان الظرف من حيث هو هو فضلة غير مستقل بالافادة والمراد
من الكلام المستقل في مثال المتن اجلس مع فاعله المستتر فعلى هذا لو قال الى جملة
مستقلة لكان اولى فتامل قوله ليعمل ای ذلك الكلام المستقل تعليل لاحتياجها
الى كلام مستقل قال البعض قوله ليعمل متعلق لتحتاج وعلة له فيها ای ما المصدرية
وقوله لانه متعلق بفتحت ای انما فتحت اذا كانت واقعة بعد ما المصدرية لانه ای ما بعدها
ای ما المصدرية فاعل وكون الفاعل مفردا واجب قال المصنف في الامتحان قوله لانه فاعل
فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية اولا ای توقيتية
كانت اولم تكن توقيتية او سواء كانت توقيتية اولم تكن توقيتية يعني زمانية كانت
اوغير زمانية قال صاحب مغني اللبيب وكون ما مصدرية على نوعين زمانية وغير زمانية
فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت
فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم لعذاب شديد بما نسوا يوم الحساب والزمانية نحو
ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء
في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر وآتيك قدوم الحجاج وقال شارح قواعد
الاعراب وما المصدرية حرف غير محتاج الى عائد عند سيبويه واما عند الاخفش
وابن السراج انها اسم فيحتاج الى عائد واما عند ابي البقاء انها على كلا التقديرين
لا يعود اليها شيء من صلتها ولذا ای ولاجل التعميم قال البعض قوله ولذا ای
لكون المراد من ما المصدرية هنا اعم من التوقيتية وغيرها اظهر في مقام الاضمار يعني
اتى ما المصدرية اسما ظاهرا لانه لو اتى ضميرا لكان مرجع عينه فيتوهم ان ما المصدرية
التوقيتية مختصة بالفعل لا غيرها مع ان الامر ليس كذلك فلهذا اظهر قال الاستاد
قوله اظهر ای اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حيث اتى ما المصدرية اسما ظاهرا
مع ان مقتضى الظاهر اتيانها ضميرا لسبق المرجع وقال البعض قوله اظهر بان قال
لاختصاص ما المصدرية مع كون المقام مقام الضمير لسبق مرجعه بان قال لاختصاصها بارجاع
الضمير الى ما المصدرية وانما قيد ای قيد المصنف ما المصدرية بها ای بالتوقيتية اولا ای



ای قبل الاطلاق او قبل تعليله بقوله لانه فاعل لانها ای ما المصدرية لو لم يرد على صيغة المجهول
اصله يراد سقط الالف بدخول لم عليه لانه اجتمع فيه ساكنان من الالف والدال
فسقط الالف لدفعه بها ای ما المصدرية التوقيت في وقت الاستعمال متعلق بلم يجع
على صيغة المجهول جواب لو الى ايرادها ای الى ذكر ما المصدرية قوله لحصول المصدرية
علة لعدم الاحتياج ومتعلق بلم يحتج بان ای بمادة ان بالفتح والتشديد قال صاحب
المنافع قوله لحصول المصدرية بان بالتشديد فيه انه ان اريد بالمصدرية المصدر بها فلا نسلم
حصولها بان لان الى صلة بها مصدرية مدخولها وهي قيام زيد في مثال المتن والى صلة
بما مصدرية مدخولها وهي الثبوت وان اريد بها المصدرية مطلقة فحصولها بان لا يستلزم
عدم الاحتياج الى ما لان الحاصل باحدهما غير الحاصل بالآخر هذا لحصول ما قاله
صاحب فتح الاسرار ونحن نختار الاول ونقول ان المصدرية الحاصلة بما مجرد الثبوت
وهو داخل في الحاصلة بان لانها لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر
وتلك النسبة هي الثبوت فلو لم يرد بما التوقيت لم يحتج الى ايرادها وقال صاحب فتح الاسرار
قبل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية خاصة
لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع في قلبي ان كلا من ما وان يفيد
مصدرية مدخولهما فما الضرر فيه ثم رأيت ان اهل التفسير في مثل قوله تعالى
تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه فلله الحمد وقال
الاستاد قوله وانما قيد الخ جواب سؤال مقدر تقريره هكذا لو لم يقيد المصنف ما المصدرية
بالتوقيتية اولا واتى بالضمير ثانيا لكان اولى واحصر واسهل وافيد ولم قيدها بها
فان قيل هكذا اجاب بقوله وانما قيد المصنف ما المصدرية بها ای بالتوقيتية اولا
ای قبل تعليله بقوله لانه فاعل لانها ای ما المصدرية لو لم يرد على صيغة المجهول
بها ای ما المصدرية التوقيت في وقت الاستعمال ولم يقيد بالتوقيتية لم يحتج على صيغة
المجهول الى ايرادها ای ما المصدرية لحصول المصدرية تعليل لعدم الاحتياج
بان ای بلفظ ان بالفتح والتشديد كما لا يخفى عدم الاحتياج على ذوي الافهام والافكار
او على من له ادنى تامل بالفعل ای بدخولها على الفعل الماضي ويجوز دخولها على الفعل
المضارع كما نقل او يكون ما بعدها فعلا ماضيا ويجوز كونه فعلا مضارعا كما نقل وقوله
بالفعل متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والباء داخل على المقصور عليه
ای ما المصدرية مقصورة في الفعل ولا توجد في غيره ای مقصورة في الدخول على الفعل
سواء كان الفعل لفظا ای ملفوظا او تقديرا ای او مقدرا كما في مثال المتن وهو ثبت

[illegible]

هذا عند سيبويه اي اختصاصها بالفعل عند سيبويه وتعم اي ما المصدرية الاسم
ايضا اي كالفعل يعني تقع في اول الاسم كما تقع في اول الفعل او يعني توجد في اول الاسم
كما توجد في اول الفعل او يعني تعم ما المصدرية الدخول على الاسم كما تعم
ما المصدرية الدخول على الفعل عند غيره اي سيبويه وان الوصلية كائن اي
ولو كان وقوع ما المصدرية في اول الاسم قليلا في البلاغة او في فصيح البلاغة
او في نهج البلاغة وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعني انه يرجح عدم تجويز
وقوع ما المصدرية في اول الاسم لقلة وقوعها في نهج البلاغة فيكون المقصر
عند سيبويه ادعائيا لان ما المصدرية غير مختص بالفعل بل توجد في غيره
من الاسم ولو قليلا فوجب ان يراد بان ما المصدرية مختص بالفعل بادعاء
ان وجودها في الاسم بمنزلة العدم لكونه قليلا في نهج البلاغة والقليل كالنادر
والنادر كالمعدوم لكن غيره من الائمة رجحوا جواز وقوعها في الاسم اعتبارا
لوقوعها في نهج البلاغة نحو بقدر ما وزن رضيعا اي لبيتقوا ويجوز ان يكون
وزن رقا لانه من الباب الرابع والثاني وسبب كونه من الثاني صاحب
مختار الصحاح اي قبيلة طي قال الرضي في شرح الكافية وهو اي التعميم
احق وبالقبول احق واليق وان كان قليلا في البلاغة نحو اجلس فان زيدا
اي ما ثبت ان زيدا قائم وهذا تغيير بالنظر الى كون ما بعدها فعلا اولا كونها
مختصا بالفعل وان كان مقدرا كما وقع هنا وهو ثبت هذا اي هذا التغيير
يعني التغيير بقوله اي ما ثبت الى على وفق ما قاله الرضي قوله ان صلتها اي
من ان صلة ما المصدرية التوقيتية بيان لما ماض مثبت او منفي بلم نحو بعد وفي
ما لم يلقني ونقل كونها فعلا مضارعا كما في الرضي قوله غالبا ناظرا اليهما والمعنى
اي معنى ذلك الماضي على الاستقبال بقرينة اجلس امرا في الاغلب اي في الاستعمال
الاغلب والاكثر وقوله بمعنى ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لقوله ما ثبت
وهو تغيير للتغيير يعني ان المراد من قوله ما ثبت الذي يلابس بمعنى مدة ثبوت
قيام زيد وهذا ناظر الى تغيير معنى ما ثبت ومعنى ان زيدا قائم لان فيه حرفين مصدريتين
احدهما وهو جعل ما دخل عليه وهو ثبت ماولا بالثبوت ولكونها توقيتية قدر لفظ المدة
والاخرى ان وهي لكونها مفتوحة جعل خبره الذي هو قائم ماولا بالقيام كذا قاله
امام الايوب قال ان رح اشارة اي قوله بمعنى مدة الى اشارة الى توقيتية ما اي



اي كلمة ما وايضا اشارة الى مصدريتها اي ما وبعد حرف الجر اي وفتحت
ايضا حال كونها واقعة بعد حرف الجر اي حرف كانت نحو عجبت من انك قائم
وانما فتحت فيما بعدها للزوم كون ما بعدها اي حرف الجر مفردا لما عرفت
انها تدخل على اسم واحد فتجره او لاختصاص حرف الجر بالاسم والاسم من اقسام الكلمة
والكلمة مفرد فيجب الفتح في موضع المفرد وبعد حتى اي وفتحت كذلك حال كونها
واقعة بعد كلمة حتى العاطفة للمفرد على المفرد قوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة
هذا اي قوله للمفرد بيان للواقع وليس للاحتراز قال الاستاد قوله هذا اي
قيد المفرد بيان للواقع اي قيد وقوعي لا احترازي لانها اي لان حتى او لان حتى العاطفة
لا تكون شيئا من الاشياء الا تكون لعطف المفرد فلا حاجة الى ذكر المفرد وذكر المصنف
اعلام للمبتدي كما صرح به اي بكونها لعطف المفرد فقط العلامة التفتازاني في المطول
حيث قال اي حتى لا يقع في عطف الجمل وقال الجني الداني لا يكون حتى عاطفة للجمل
وانما تعطف مفردا على مفرد وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه
وايضا صرح به مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب حيث قال وان كانت
حتى عاطفة او جارة فتحت ان لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد
وكذا الجارة انما تجر المفرد واسما والاصل فيها ان تكون جارة لكثرة استعمالها جارة
وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو والعاطفة في المعنى وهو تشريك الحكم لما قبلها
وما بعدها من غير ترتيب زماني قوله مع الاشارة حال من قوله الى وجه الفتح بعد
اي بعد حتى العاطفة حيث قال حتى يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه
ثم قال فالحاصل ان المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا مما قبلها او كالجزء منه او جزءا
لما يدل عليه ما قبلها انتهى ولا يتأتى ذلك الا في المفردات قوله او احتراز عطف
على بيان اي او هذا احتراز عن العاطفة اي عن حتى العاطفة للجملة على الجملة
قوله على ما يشعر اي كونه احترازا عن العاطفة للجملة مبني على ما يشعر بوقوعها
اي بوقوع حتى ووجودها عاطفة للجملة في بحث العطف حيث قال وحتى تأتي
عاطفة ومبتدأ ما بعدها انتهى فتدبر وايضا يشعر به كلام العلامة المذكور
العلامة المذكور وهو العلامة التفتازاني قبل التصريح المذكور اي الكلام السكاكي
قبل الكلام المصرح المذكور في المطول وحمل كلامه في حاشيته مولانا حسن جلبي
اي كلامه المتقدم المصرح مثله

على القولين وهي عطف المفرد وعطف الجملة واعلم انه قال صاحب التلخيص فيما قبل
هذا الكلام المصرح فشرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة ثم قال العلامة التفتازاني
قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى
اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
اولا انتهى ثم قال مصنفك قوله كالفاء وثم وحتى يشعر اشعارا ظاهرا بان حتى تجري
في عطف الجمل وليس ببعيد لان حتى لا يجري في عطف الجمل كما يقع تصريحه به
بعيد ذلك انتهى كلامه ثم قال حسن چلبي قوله لان كلا من الفاء وثم وحتى يشعر
بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولابد في حتى
من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار
ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل بان حتى لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل
على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف
بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل انتهى والمختار اي المذهب المختار
من المذهبين في حتى بناء على ما قيل هو اي المختار الاول اي المذهب الاول اعني
اعني به كون حتى لعطف المفرد على المفرد قال الاستاد قوله والمختار بناء على ما قيل
هو اي المختار الاول هو كونها لعطف المفرد قوله والمختار مبتدأ اول وهو مبتدأ ثان
والاول خبر للثاني وهو مع خبره جملة اسمية صغرى خبر للاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى
لا محل لها استينافية قوله لان شرط العطف اثبات لكونه مختارا بحتى اي بكلمة حتى قوله
الذي صفة لشرط اي الشرط الذي ذكر في محله اي في كتب النحو او في علم النحو
والضمير راجع الى الشرط وهو كون ما بعدها جزأ مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى
رأسها قال ابن هشام في مغني اللبيب ان المعطوف بحتى ثلثة شروط احدها ان يكون
ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها والثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها
كقدم الحجاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء
نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص
فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا
في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا قوله لا يتحقق اي ذلك

اي ذلك الشرط جملة جزان في الجمل لان حتى لا تعطف الجمل وذلك لان شرط
معطوفها ان يكون جزأ مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء منها
نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح
وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد
ما يقدن بارسان * فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوف بحتى على سريت بهم
على انه اي مع انه اي الشان لو تم اي صح الثاني وهو كون حتى لعطف الجملة
على الجملة لكان ما بعدها اي حتى العاطفة مما اي من مادة ان التي يجوز فيه
اي تلك المادة الامران اي الفتح والكسر قال البعض قوله مما اي من الموضع
الذي يجوز فيه اي في ذلك الموضع الامران اي الفتح والكسر قوله فافهم وجه الفهم
ان النحاة لا يجوزون بعدها الامران فالقول بالثاني فاسد لا طائل تحته قال
الاستاد قوله فافهم اشارة الى بطلان الثاني لان وجه الامران النحاة لا يجوزون
فيما بعد حتى الامران فالقول بالثاني باطل لا طائل تحته وقال صاحب المنافع قوله
فافهم وجهه انه لو كانت عاطفة للجملة لكان المناسب وجوب كسرها لكن
لما امكن تحصيل الجملة بكونها مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر جاز الفتح والكسر
في هذا الموضع لو تم وتحقق نحو عرفت امورك حتى انك صالح اي عرفت امورك
حتى صلاحك وبعد مذ ومنذ اي وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد مذ ومنذ
الاسميين وانما قيدناهما بالاسميين لدخول الحرفين قال صاحب المنافع قوله
لدخول الحرفين متعلق بقيد المفهوم من التوصيف على طريق مزج الشرح للمتن
في حرف الجر وانما فتحت بعدهما لانهما اي مذ ومنذ قال البعض قوله لانهما
اي مذ ومنذ علة لفتح ان بعدهما حينئذ اي حين كونهما اسمين يكونان اي مذ ومنذ
مبتدئين بمعنى اول المدة او جميعها وكلمة ان بالفتح مع تشديد النون مع جملتها اي
مع اسمها وخبرها تكون خبرا عنهما اي مذ ومنذ توضيحه على ما فهم من كلام الشارح
في بحث حروف الجر ان ما رأيته مذ انك قائم بمعنى اول مدة عدم رؤيته اياه
زمان انك قائم اي زمان قيامك فيكون مذ مبتدأ بمعنى اول المدة وجملة انك قائم
خبره قال الشارح في بحث حروف الجر قوله وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ او المبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل ذلك مذ يومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما معربان صريحا لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لانهما يقعان ظرفا في تركيبهم كذا قاله الفاضل الجامي فيتعين تقدير زمان مضاف الى جملة
او الى ان مع جملتها قوله ليصح الحمل بين المبتدأ والخبر متعلق بتقدير وعلة لتقدير زمان
مضاف اي اول زمان عدم رؤيته اياه زمان قيامك يفهم من هذا انه لو لم يقدر
لم يصح وسبب عدم صحة الحمل يعلم من قاعدة مشهورة عند اهل الميزان وهي انه
لابد ان يوجد بين الموضوع والمحمول اتحاد في الخارج وتغاير في الذهن وفيما
نحن فيه لم يوجد الاتحاد الخارجي فلم يصح الحمل كقولنا الانسان حجر والحاصل
المضاف اليه وهو ان مع جملتها اذ المضاف المقدر قد رفع اولهما لا يكون الا مفردا فتأمل
اقول هذا هو المرضي للمصنف وان قال بعضهم جواز كونه جملة ولذا عد هذه الجملة
من الجمل التي اريد بها معنى مصدري بلا واسطة في الباب الثاني ولعل وجه التأمل
قول البعض فالاصح ان الجملة من حيث انها جملة لا يقع مضافا اليه قال احد الكميد
الاطوي المشتهير بالمصارم قوله فتأمل وجهه الاشارة الى السؤال مع الجواب
فنقول اما اولا فلا نسلم دخل في المضاف اليه الا انه لكونه بالتقدير غير ظاهر
لاسيما للمبتدي الذي معه الخطاب بالكتاب المستطاب فعده في الاظهار بالاستقلال
للاظهار على ان التخصيص بعد التعميم لنكتة من لطائف البلغاء ذوي الاعتبار
واما ثانيا فلان الحصر المذكور ممنوع لجواز جملية المضاف اليه مثل قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم فان المضاف اليه فيه جملة على الصحيح وان قيل انه فعل
كما في الامتحان وغيره وسيجيء ولكن يمكن تصحيح الحصر المذكور بانها مؤول بالاسم كما اشار اليه
في الامتحان وصرح به في غيره واما اذا كانت بلا تأويل على ما اشار اليه فيه ايضا
في المضاف اليه وتنبيه عليه في الحاشية فلا ويأتي في اوائل الباب الثاني ما ينبهك فلا تغفل
اشتغل عما ينفعك واما احتمال الاشارة بالتأمل الى تحريه فهم المرام فبمراحل عن تحقيق
مرام استادنا المحقق من ذوي الافهام من المعلوم اذا طلع الاصباح فلا حاجة
الى ضوء المصباح وقال احد تلميذ نازلي قوله فتأمل وجهه الاشارة الى السؤال
مع الجواب اما السؤال فبان يقال ان ان اذ وقعت بعد مذ ومنذ تكون مع اسمها
وخبرها في حكم المضاف اليه وهذا معلوم مما سبق فلا حاجة الى ذكرها والجواب
انه وان كان داخلا في المضاف اليه الا انه لكونه بالتقدير غير ظاهر لاسيما للمبتدي
الذي معه الخطاب بالكتاب المستطاب فعده في الاظهار بالاستقلال للاظهار على التخصيص
بعد التعميم لنكتة من لطائف البلغاء ذوي الاعتبار وبان يقال الحصر ممنوع لجواز

قوله فلا يصح الحمل كقولنا الانسان حجر [illegible]

لجواز كون الجملة مضافا اليه مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين الاية فان المضاف اليه
جملة على الصحيح وان قيل انه فعل كما في الامتحان وغيره وسيجيء ولكن يمكن تصحيح الحصر
المذكور بانها مؤولة بالاسم كما اشار اليه في الامتحان وصرح به في غيره واما اذا كانت
بلا تأويل على ما اشار اليه فيه ايضا في تعريف المضاف اليه وتنبيه عليه في الحاشية
فلا ويأتي في اوائل الباب الثاني ما ينبهك فلا تشتغل عما ينفعك واما
احتمال الاشارة بالتأمل الى تحريه فهم المرام فبعيد بمراحل عن تحقيق مرام
استادنا المحقق من ذوي الافهام من المعلوم انه اذا طلع الاصباح فلا حاجة
الى ضوء المصباح وقال الاستاد قوله فتأمل وجه التأمل انه قال الاسمين
اشارة الى ان الحرفين داخل في حرف الجر واخا قال والمضاف اليه لا يكون الا مفردا
لان المضاف اليه يكون جملة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين الاية نحو ما رأيته
مذ ان قائم وكذا منذ انك قائم اي جميع مدة عدم رؤيته لقيامك اي مدة قيامك
ولما كان المواضع التي دخلت عليها مادة الالف والنون ثلاثة انواع نوع
انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديرهما
بين الاوليين شرع في بيان النوع الثالث فقال وحيث جاز التقديران
اي تقدير كون ان اي مادتها مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة وتقدير
كونهما اي ان معها اي مع جملتها مفردا هذا تغيير اسلم من تغيير الفاضل العصام
وهو تقدير كون الكلام جملة وكونه مفردا كما كان تغييره اولى من تغيير الفاضل
الجامي وهو تقدير المفرد وتقدير الجملة ولا يخفى ما فيهما ومعنى جواز التقديرين
ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت كذا قاله السيلكوتي
والمراد بالجواز اي مراد المصنف من الجواز المفهوم من قوله جاز الامران باي
جواز يجامع ترجيح احد الطرفين لا ما كان طرفاه سيان الترجيح والترجيح
احد الطرفين راجحا معنى والمراد بالجواز معنى الامكان العام وهو سلب الضرورة
عن احد الطرفين لا الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي الوجود والعدم
قوله لان الحذف عدم [illegible] الجر وهو في المكسورة
قال البعض قوله لان المطوع الحذف اي حذف الجر انه قراءة بالكسر وقال الآخر قوله لان الخلو
عن الحذف اي عن حذف الجر وهو في المكسورة ذكره اي كونه ارجح الفاضل العصام بعينه
في شرح الكافية وقال في حاشية الجامي يرجح احدهما لعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الآخر
فلا يرد انه كيف يجوز النوع المحتاج الى الحذف في من يكره فانه الكره ونظائره

بانه ليس الافادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه [illegible]

[illegible]

مع صحة الكسر المستغني عن الحذف انتهى كلامه جاز الامران اي احد الامرين
اي الكسر اي جاز الكسر على تقدير كون ان مع جملتها والفتح اي وجاز
الفتح على تقدير كونها معها مفردا بان تكون في تأويل مبتدأ قال صاحب
فتح الاسرار فالكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير
جعلها معهما مفردا كما ليتي اي كالمادة ان التي وقعت بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني
فاني اكرمه بالرفع قال ذيني زاده من اسم شرط مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ
ويكرم مضارع مجزوم بمن فاعله فيه هو راجع الى من والنون وقاية لا محل له لكونه
حرفا قال الجني الداني نون الوقاية وهي مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم اذا نصبت
بفعل نحو اكرمني او باسم فعل نحو عليكني بمعنى الزمني او بان واخواتها نحو ليتني وتلزم
مع الفعل واسم الفعل الا ما ندر من قوله عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب
القوم الاكرام ليسي وانما سميت هذه النون نون الوقاية لتقي الفعل
من الكسر ثم حمل على الفعل ما ذكر وقال ابن مالك سميت بذلك لانها تقي اللبس
في الامر نحو اكرمني فلولا النون لالتبس امر المذكر بامر المؤنث ثم حمل الماضي
والمضارع على الامر وقال شارح الارشاد والنون قبل ياء المتكلم في ضربني واتني
ومني وقاية سمي نون الوقاية والعماد لانها تحفظ الفعل عن الكسرة التي هي
اخت الجر المخصوص بالاسم عند اتصال ياء المتكلم اما ايرادها للوقاية من كسرة
ياء المخاطبة فلا يجوز لانه كالجزء بمنزلة ياء يرمي فكان الكسر ليس داخلا
في آخر الفعل وعلى دخولها في الماضي والمضارع العري عن النون الاعراب واجب للحفظ
المذكور وما فيه نون الاعراب جائز حذفها للاحتراز عن اجتماع المثلين نحو ضرباني
وجائز اثباتها اظهارا او ادغاما لجزيه بنون الاعراب للفعل انتهى والياء في يكرمني
مبني على السكون منصوب محلا مفعول يكرم وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط
والفاء في فاني اكرمه جزائية وان بالكسر والتشديد حرف مشبهة بالفعل والياء منصوب المحل
اسمه واكرم مضارع متكلم مرفوع بعامل معنوي فاعله فيه انا عبارة عن المتكلم
والضمير منصوب المحل مفعوله راجع الى من واكرم مع فاعله جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل
خبران واسمه وخبره جملة اسمية كبرى مجزومة المحل جزاء الشرط ومجموع الشرط والجزاء
مرفوع المحل خبر المبتدأ وهو مع جملة اسمية لا محل له استينافية هذا على تقدير الكسر
واما على تقدير ان بالفتح فاسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحل مبتدأ وخبره محذوف
مؤخرا عنه كما هو ظاهر كلام المصنف لان وجوب تقديم الخبر اذا ذكر على المبتدأ انما كان

او كائن وقعت بعد اذا المفاجأة

لمجرد رفع الالتباس بان المكسورة وحذف الخبر لم يبق وجه لرفع الالتباس كما لا يخفى
على اولي الافهام وان خفي على الفاضل العصام جواب لو او نحو من يكرمني اذا انه كريم بالرفع
مثال لاذا المفاجأة باعتبار المصدرة لان اذا في جواب الشرط نائب مناب الفاء
لا لحقيقة المفاجأة كذا استفيد من حواشي السيلكوتي واما مثال حقيقة المفاجأة
فقول الشاعر وقد كنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فيجوز فيها على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها
معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة فقوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي حقيقته ان يأكل ليعظم قفاه
واللهازم جمع اللهزمة وهي عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باراده
ما فوق الواحد او باراده مع ما حواليهما تغليبا كذا في الجامي ثم فصله بقوله فان كسرت
قال ذيني زاده الفاء للتفصيل وان شرطية وكسرت ماض معلوم من طرف او ماض مجهول
مبني على السكون او الفتح مجزوم المحل بان والتاء مرفوع المحل فاعله او
نائب الفاعل فيه راجع الى مادة الف و نون وان علامة التأنيث لا محل لها والجملة
لا محل لها فعل الشرط انتهى ثم ان في هذا المقام اشكالا وهو ان كلمة ان الشرطية
عملت في محل الماضي ولا بد للعامل من الواسطة لان مطلق العامل معرف بما اوجب
بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ومن المعلوم ان الواسطة في الافعال
المشابهة التامة وهي في المضارع فقط كما في هذا الكتاب وجوابه ان هذا التعريف
ليس لمطلق العامل بل لعامل بواسطة فالعامل بلا واسطة كالحروف الجارة الزائدة
او غير المتعلقة مثل لولا ولعل وان الشرطية العاملة في الماضي وان الناصبة العاملة
في الماضي غير داخل في هذا التعريف ولو سلم كونه لمطلق العامل فمن التعريف محذوف
اي او ما حمل عليه فالعامل بلا واسطة داخل فيما حمل عليه بدخوله اي الكسر لانه من قبيل
اعدلوا هو اقرب للتقوى او الكسر المفهوم من كسرت من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
الارجح اعلم ان اسم التفضيل قد يراد به اصل معنى الفعل وقد يراد به معنى اسم التفضيل
الذي هو الزيادة عن ذلك الاصل فاذا كان كذلك فالمراد بالارجح اصل معنى الفعل لما عرفت
من ان الخلو من الحذف ارجح فالمعنى اي معنى فاني اكرمه او معنى قوله فاني اكرمه فانا اكرمه اخذ
انا مع ياء المتكلم وانما كان المعنى هكذا لما عرفت انفا قال البعض قوله لما عرفت تعليل

لكون المعنى ذلك ان المكسورة لا تغير معناها لما اى ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
وان فتحت فالمعنى اى مقتضى فانى اكرمه او معنى قوله فانى اكرمه فاكرامى اياه ثابت
وانما كان المعنى هكذا لان ما بعدها قال البعض قوله فان قيل لكون المعنى
ذلك مع جملتها اى مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر اى محذوف خبره وهو ثابت
قوله على وفق ما ذكره الرضى اى كون المعنى ذلك بناء على موافقة ما ذكره الرضى
وقال الفاضل العصام فى شرح الكافية فيه اى فيما ذكره الرضى نظر قوله
لان تقديم الخبر على المبتدأ علة للنظر هنا اى فى موضع وقع فيه الخبر جزاء مع ان
مع جملتها واجب جزاء اى واجب بوجوب عادى فالمعنى اى اذا قدم الخبر فمعنى قوله
فانى اكرمه فثابت اكرامى اياه اى من قال السيكوتى والتقدير فثابت انى اكرمه
وقال صاحب المنافع فيه انه تقديم الخبر هنا الى اقول لما كان الغرض من تقديمه
دفع الالتباس وهو انما يحصل بذكر الخبر مقدما على المبتدأ فاذا حذف لم يحصل الغرض
بتقديره مقدما وانتفى موجب التقديم فعاد الى الاصل فى الخبر وهو التأخير
فقدر مؤخرا فظهر ان المراد بقولهم ان تقديم الخبر الواقع عن ان واجب
ان تقديم الخبر الملفوظ هنا واجب ثم قال الفاضل العصام فى شرح الكافية وههنا
اى فى كون الخبر محذوفا فى من يكرمنى فانى اكرمه على تقدير الفتح بحث اى نظر ووجه
اى البحث ان تقديمه على المبتدأ لما وجب اى التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة
اى بين ان المكسورة وبين المفتوحة قوله ينبغى بمعنى يجب جواب لما حذفه اى حذف الخبر
قوله لان الغرض علة للنفى اى علة لعدم جواز حذفه قال البعض قوله لان الغرض
متعلق بينبغى وعلة له اى لان المقصود من التقديم اى من تقديم الخبر على المبتدأ
وهو اى الغرض دفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة يفوت اى الغرض به
اى بحذف الخبر لان حذفه هنا يوجب الالتباس كالتأخير والجواب عنه ان المطرد
فى خبر ان المفتوحة اذا ذكر تقديمه عليه لئلا يلتبس انها مكسورة فاجرى على المعتاد
فى الحذف كما فى حاشية انوار التنزيل للشهاب قال السيلكوتى كلاهما ليس بشىء
اما الاول فلما ذكر فى المغنى ان القائلين بان الواقعة بعد لو الداخلة على ان المفتوحة
نحو لو انهم امنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اى لو ثبت ايمانهم وبعضهم يقدر
مؤخرا اى لو ايمانهم ثابت واما الثانى فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس
لان محل الالتباس ما يكون الحمل ممكنا على التقدير وقال صاحب المنافع قوله وهو
دفع الالتباس يفوت به اى بالحذف واجيب عن هذا الاعتراض ان الالتباس انما يتحقق



انما يتحقق عند اختلاف المعنيين ولا اختلاف هنا ولا التباس انتهى والانسب
ان الالتباس المحذور انما كان عند اختلاف المعنيين فيه ولا اختلاف هنا فلا التباس
محذورا ومن هذا ظهر جواب آخر عن الاعتراض الاول وجه من التجويز الفاضل الجامى
فاعل يجوز وقوله كون التقدير مفعوله اى تقدير قوله فانى اكرمه على تقدير الفتح
فجزاؤه اى من اتى الكرم بالرفع قوله فجزاؤه مبتدأ وجملة انى اكرمه خبره قال العصام
قوله فجزاؤه انى اكرمه يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا او يقدر مبتدأ
وانى بفتح الهمزة وتشديد النون واكرمه بالرفع صلته اى اذا كان التقدير ذلك
فيكون المحذوف وهو فجزاؤه مبتدأ خبره انى ما عين كما يكون من مواضع الكسر ورده
اى ما جوزه الفاضل الجامى او تجويز الفاضل الجامى الفاضل العصام فاعل رد
ارده الفاضل العصام فى حاشية الجامى قوله بانه اى الشان بيان لطريق رده
يستلزم اى تقدير الفاضل الجامى الحذف قبل الحاجة اذ الحاجة اقتضت اذا وجد
المبتدأ ولم يوجد الخبر كما قاله البعض قال الاستاد وقوله بانه يستلزم الحذف قبل
الحاجة حيث وقع الاحتياج الى الحذف بعد ذكر ان وقال صاحب المنافع قوله يستلزم
الحذف قبل الحاجة فيه ان تقدير المبتدأ عند صحة التقدير بين شائع كما قالوا
فى قوله تعالى فصبر جميل ان تقدير المبتدأ اولى من تقدير الخبر قوله وانه اى الشان
عطف على بانه اى وبانه لم يعهد بصيغة المجهول اى لم يعلم بعد الفاء الجزائية قوله
ايراد الجزاء اى ذكر لفظ الجزاء او ما يشتق منه لم يعهد قوله لان جعل الشىء اى ضربتك
فى المثال الآتى علة للنفى لم يعهد والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول جزاء اصطلاحا
مفعوله الثانى يفيد اى الجعل كونه اى ذلك الشىء جزاء لغة قال على الحداد قوله
لان جعل الشىء جزاء فى اللفظ للشرطية علة لعدم العهد ومتعلق بلم يعهد بفيد اى
ذلك الجعل كونه اى ذلك الشىء جزاء للفعل اللغوى والمراد بكونه جزاء لم كونه مرتبا عليه
واثرا له قوله فلا يقال تفريع على قوله لان جعل الشىء الخ اى فلا يجوز ان يقال ان ضربتنى
ان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط وضربتنى على صيغة الخطاب فعل شرط
فجزاؤك مضاف الى مفعوله انى ضربتك انى بفتح الهمزة وتشديد النون وضربتك
بصيغة المتكلم بل يجوز ان يقال ان ضربتنى ان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط
وضربتنى بصيغة الخطاب فعل شرط ضربتك بصيغة المتكلم جزاء شرط والجواب عن رده
وقد وجد فى القرآن العظيم ايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء قال سبحانه تعالى ومن يقتل

مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فلا عبرة لانكار الفاضل العصام رده العلامة الجامي قال
السيلكوتي وقول الفاضل العصام ليس بشيء لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول
لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي وقال ذيني زاده فانكار العصام وجود هذا في كلام العرب
مكابرة جدا وهي الف لما ذكره في تأويل ان جزاؤه فجزاؤه حيث قال تقديره ان كان عليهم جزاء
فجزاؤهم جزاء وقال البعض وعلى الجواب عن رد الفاضل العصام بانكار ارتكاب المخفف
قبل الحاجب كثير في كلام العرب وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في كلام الرب مثل قوله
تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ثم شرع في تخفيف الحروف المذكورة من المشبهة
المذكورة فقال وتخفف ان المكسورة مع بقاء معناها الذي هو التحقيق وفائدة
التخفيف تأكيد النسبة وتحقيقها كذا قاله الشيخ زاده في حاشية انوار التنزيل
وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شايع كثير لكثرة يدها بحذف النون
متعلق بتخفف المتحركة بالفتح قوله مع حركتها اي النون ظرف لحذف او متعلق بحذف
لانه مع عده بعضهم من الحروف الجارة قوله لثقل التشديد متعلق لتخفف وعلة
لتخفيفها اي وانما تخفف لثقل التشديد وكثرة الاستعمال عطف على قوله لثقل
من قبيل عطف العلة على المعلول يعني انما جعل التشديد ثقيلا لكثرة استعمالها
في الكلام كما في بعض حواشي الجامي اقول هذه العلة غير صحيح لما قلنا من ان ترك قد
للاشارة الخ فتأمل قوله فيلزم اي لزوما كليا عطف على تخفف بالفاء او جواب
شرط مقدر للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني اذا تخفف يلزم حينئذ
الالغاء اي حين ابطال عملها في مدخولها بسبب تخفيفها مع بقاء المعنى التحقيقي عند سيبويه
من المتقدمين فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزم اللام في خبرها لحصول الفرق بالعمل
وانما يلزم اللام حين الالغاء ولان اللام علة لتقييد قوله فيلزم بقوله حين الالغاء
كذا في احد بازي اي لان اتيان اللام في خبر ان المكسورة المخففة للفرق اي لتحصيل
الفرق بين ان المكسورة المخففة اي بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة
وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت تلك الصورة فصورة ان التي
بمعنى النفي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة في خبرها حتى يحصل
الفرق بينها وبين النافية اي وبين ان النافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد
لقائم وان في الاول للنفي اي ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي الثاني مخففة
لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد
مرفوع في الصورتين ولا التباس اي ولانه لا التباس بين المكسورة المخففة وبين النافية
فيكون عطفا على لان اللام حين الاعمال لعدم عمل النافية فلا يلزم اللام في خبرها لحصول الفرق



لحصول الفرق بينهما بعملها قوله ومطلقا عطف على قوله حين الالغاء اي سواء كان
حين الالغاء او حين الاعمال قال البعض قوله ومطلقا عطف على قوله حين الالغاء
اي حين الالغاء والاعمال عند ابن الحاجب اقول هذا هو المختار عند المصنف
يدل عليه تقديمه على جواز الالغاء قوله لان الفرق علة للزوم اللام مطلقا
عند ابن الحاجب اي لان الفرق بين المكسورة وان النافية بالعمل اي بعمل المخففة
لا يحصل اي الفرق في التقديري اي في المعرب بالاعراب التقديري كما تقول
ان موسى لقائم وان موسى قائم والمحلي اي وفي المعرب بالاعراب المحلي
كما تقول ان هو لقائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى وان كانوا من قبل
لفي ضلال مبين لانها مخففة لدخول اللام وقوله تعالى ان هو الا وحي يوحى
فانها نافية لعدم اللام ووجه عدم حصول الفرق بالعمل فيهما انه لا يظهر فيهما
اعراب لفظي حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب ونافية عند الرفع
واما في اللفظي اي اما لزوم اللام في المعرب بالاعراب اللفظي حين الاعمال
مع حصول الفرق بالعمل فللاطراد اي فهو للاطراد بالمحلي والتقديري قال الاستاد
قوله فللاطراد اي فليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق
بين الغائها واعمالها قوله اللام بالرفع فاعل يلزم قوله عند عدم قرينة مغنية
عنها اي عن اللام قيد للزوم اللام وظرف ليلزم اللام اي وانما يلزم اللام عند عدم قرينة
مغنية عنها اي عن ايرادها قوله قرينة اعم من اللفظية والمعنوية ومغنية صفة
لقرينة وعنها متعلق بمغنية قوله من حرف النفي بيان للقرينة اللفظية كان زيد
لن يقوم والكاف بمعنى المثل وان بكسر الهمزة وسكون النون مخففة المكسورة
وزيد مبتدأ ولن حرف نفي من حروف الناصبة وله عملان احدهما لفظي والآخر معنوي
فعمله اللفظي في المضارع يبدل ضمة آخره فتحة علامة النصب وعمله المعنوي تخصيصه
الى المستقبل ونفي فيه يعني يخص المضارع الذي يحتمل الحال والاستقبال الى الاستقبال
وينفي فيه قوله واقتضاء المقام بالجر والاضافة معطوف على قوله حرف النفي داخل
تحت من البيانية وبيان للقرينة المعنوية من شقي القرينة والاقتضاء مصدر مضاف
الى فاعله قوله الاثبات مفعوله اي ومن اقتضاء المقام الاثبات لا النفي حتى تلتبس
المخففة المكسورة بان النافية يعني لا تلتبس بها وان اقتضاء المقام الاثبات فيجوز
ترك اللام الفارقة حينئذ لعدم الحاجة اليها كقوله اي الشاعر وهو الطرماح

كذا قاله قاضيخان في حاشية الضوء عند المدح اي عند مدح القبيلة المالكية وان مالك
اي قبيلة مالك ان هي مخففة من المكسورة المشددة لا نافية لان المقام يقتضي
اثبات المدح لا نفيه ولانه مخالف لمقام المدح لانه يقتضي اثبات المدح لا نفيه ومالك
مبتدأ وخبره قوله كانت اي قبيلة مالك كرام المعادن بالاضافة خبر كانت والكرام
بكسر الكاف وهو اسم من الكرم لانهم منفقون على الفقراء والمساكين واما من الكرامة
عند الله ولذا جعلهم اشرف والفرق بين الكرم والجود والسخاء ان من اعطى البعض
فهو سخي ومن بذل الاكثر فهو جواد ومن اعطى الكل فهو كريم كذا في شرح قصيدة البردة
والمعادن جمع معدن والمراد بالمعدن الاصل تحصيل ان قبيلة مالك كانت اصول الكرام
والاشراف في مقام مدح لا يناسبه النفي كذا قاله البعض فالمعادن مضاف والكرام
مضاف اليه قدم المضاف اليه على المضاف حفظا للقافية قال بعض الافاضل قوله
مالك اسم قبيلة وضمير كانت راجع اليه بتأويل القبيلة والمعادن جمع معدن بكسر الدال
المهملة منبت الجواهر من الذهب وغيره او ما خلقه الله تعالى في الارض اي
كانت هي كمعادن الكرام في كونها ماخذها ومقرها على الاستعارة المصرحة والقرينة
الاضافة الى المعادن وتضمن تشبيه معادن الكرام بالذهب والفضة فيكون
هذا التشبيه استعارة بالكناية وقرينتها مصرحة من قبيل ينقضون عهد الله وقيل
المعادن مواضع الذهب والفضة وقيل المعادن الخزائن وقال بعض المحققين رحمه الله
قوله وان مالك كرام المعادن اي على التحقيق كانت قبيلة مالك كرام المعادن
فكلمة ان مخففة اذ المقام مقام المدح يقتضي الاثبات اول هذا البيت انا ابن اباة الضيم
من آل مالك من البحر الوافر وقال صاحب المنافع قوله وان مالك كرام المعادن ضمير المؤنث في كانت
راجع الى مالك لانه اسم قبيلة والمراد بالمعادن هنا الاصول والكرام جمع كريم وصدره انا ابن
اباة الضيم من آل مالك وقال شارح اللب فيلزم اللام اذا الغي عملها وربما استغني عنها
لظهور المعنى كقول الشاعر انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن
فان ههنا مخففة ملغاة وكان الواجب ان يدخل اللام في خبرها ولكن لما ظهر المعنى الذي اراده
الشاعر من فخره بانتسابه الى آل مالك علم انه لا يريد نفي كرام المعادن عن مالك فاستغنى عن اللام
اعتمادا على ظهور المعنى قوله وعنه اي اللام عطف على يلزم في المتن قال البعض قوله وتمتنع اي اللام
فهو معطوف على قوله فيلزم اللام كذا في الحاشية عند وجودها اي القرينة صرح به المذكور
وهو امتناع اللام عند وجود القرينة او بما ذكر من قوله عند عدم قرينة الى هنا قال البعض
قوله صرح به اي بما ذكرنا من قولنا عند عدم قرينة الى هنا الفاضل العصام حيث قال اللزوم
مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم بلا لام كذا قاله
احمد نازلي ثم ان المراد اي مراد المصنف بها اي باللام او بهذه اللام الفارقة لام الابتداء التي
تفيد تأكيد مضمون الجملة الاسمية كذا قاله احمد نازلي او التي لتأكيد مضمون الجملة كما هو المتبادر
الى الذهن من ذكر اللام مطلقا بلا تقييد او الى الفهم من لفظ اللام للابتداء كما هو مذهب سيبويه والاخفش
احدهما

احدهما سعيد بن مسعدة الامام النحوي البصري ذو التصانيف الجلية
المشهور بابي الحسن وهو الاوسط اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر منه
سنا والآخر علي بن سليمان بن فضل وهو صغير العينين مع سوء البصر
روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في علم النحو وليس له تصنيف فيه
وهو الاصغر وثالثهما الاخفش الاكبر ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة وغيرهم اي ومذهب غيرهم اي سيبويه والاخفشين
وقيل قائله ابو علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين كذا قاله الشارح
في تعليقاته والشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الباء
الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون كذا ضبطه ابن ملكان
كذا في شرح المفتاح لام اخرى اي المراد بها لام اخرى يعني لام غير لام الابتداء
قال صاحب المنافع قوله وقيل لام اخرى قال المحقق السيلكوتي ذهب
ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس
نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقديم فكأنه مقدم لفظا وقال البعض
قوله لام اخرى اي لام تغاير لام الابتداء قوله اجتلبت على صيغة المجهول
من باب الافتعال اي اجتلبت لام اخرى للفرق متعلق باجتلبت اي للفرق
بين المكسورة المخففة وبين النافية وقال الاستاذ قوله للفرق اي للفرق المذكور
قوله لمجامعتها اي هذه اللام وقيل لكون المراد بها لام اخرى او علة لكون المراد
بها لام اخرى قال البعض قوله لمجامعتها تعليل لكونها لاما اخرى بفعل غير فعل
واحل على المبتدأ والخبر لانها لو كانت لام الابتداء لما دخلت فيها لا يدخله لام الابتداء
كما في المثال الاول وقيل انها لام الابتداء وانما لم يلزم التعليق في باب علمت
لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لانها انما دخلت
على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني
كذا قاله السيد عبد الله في شرح اللباب قال الرضي وذهب جماعة الى انها لام الابتداء
والجواب عن قولهم ان علمت لزيد قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول
مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر

قال الاخفش قيل على معنا علمت الكون انها امرى ... تجامع ... [illegible]

انتهى كلامه قال الاستاد قوله لمجامعتها علة لكونها لاما اخرى ان لمجامعة هذه
اللام الفارقة بفعل غير فعل داخل على المبتدأ والخبر بخلاف لام الابتداء
فانها لا تجامع بفعل غير فعل المبتدأ والخبر وقال صاحب المنافع قوله لمجامعتها
بفعل غير فعل المبتدأ يعني انها لو كانت لام الابتداء لم تجامع بفعل غير فعل المبتدأ
لانها لا تدخل الا على مبتدأ او خبر الحرف او اسمها او ما بينهما على ما سبق وقال
بعض الافاضل قوله لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر ولو كان اللام لام الابتداء
لما جامعت بفعل غير فعل المبتدأ والخبر هذا مبني على ما هو مذهب الكوفيين
من ان ان المخففة تدخل على الفعل مطلقا كما سيجيء منا من قوله والكوفيون
يعممون نحو قوله اي قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل قتل زوجها الزبير
في طلبت على من قتل بقولها شلت دعاء للحضرة اي ليابس يمينك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد البيت من الضرب الاول من بحر الوافر
وقبله غدر ابن جرموز بفارس بهمة * يوم اللقاء وكان غير معرد * يا عمرو
لو نبهته لوجدته لا طائشا رعش الجنان واليد والابيات قال ملا جلبي
في شرح مغني اللبيب والابيات قائلها على ما في مستدرك الحاكم عاتكة بنت زيد
بن عمرو بن نفيل احد الصحابيات المبايعات المهاجرات واخت سعيد بن زيد
احد العشرة المبشرة وزوجها الزبير بن العوام الاسدي حواري رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب واحد العشرة والستة الشورى
رضوان الله عليهم اجمعين مرثية بها حين قتله ابن جرموز عند منصرفه من وقعة الجمل
وكان مع عائشة في حرب علي رضي الله عنهما واما قول الشارح في نحو ذلك نحو قوله
والاوجه نحو قولها فمحمول على ارادة الشخص الغدر ضد الوفاء والبهمة بضم الموحدة
وسكون الهاء وقال ابو عبيدة الفارس الذي لا يدرى في اي يؤتى من شدة بأسه
والجمع بهم ويقال ايضا للجيش بهمة ومنه قولهم فلان فارس بهمة وليس غاية
كذا في الصحاح وعلى الاول اضافة فارس اليه من اضافة الموصوف الى صفته والمعرد
بالمهملة وتشديد الراء اسم فاعل من عرد الرجل تعريدا هرب والطائش الخفيف
والرعش كحذر صفة مشبهة من الرعش بفتحتين وهو اخذ الرعدة شلت به شللا
بيست وشلت بالضم لغة رديئة وفي القاموس واشلت وشلت مجهولتين والجملة دعائية
ومن اراد التفصيل فليرجع الى ملا جلبي قال شارح ابيات المفصل قوله نحو قوله



نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت
عليك عقوبة المتعمد قال ابو عمرو بن الحاجب وجه مذهب الكوفيين تقدير النفي
في هذا وفي امثاله وتنزيل الجملة الفعلية الخبرية منزلة الجملة الاسمية كما اجروا
انما قام زيد مجرى انما زيد قائم وكذا اجروا علمت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد
قائم ولا بعد في مثل هذا وقال اهل البصرة والتقدير انك لمسلما قاتل واجب
عليك عقوبة المتعمد وهو بمنزلة قولهم ان زيدا لطعامك اكل قلت ما نقله
البصري غير مستقيم لانه جعل مسلما اسم ان وجعل قتلت خبره فقدم الخبر غير الظرف
وذلك غير جائز انتهى قال السيد عبد الله واجاب صاحب اللباب عن متمسك
الكوفية بقوله وان قتلت لمسلما من النوادر والشواذ فلا اعتبار بها وقال
بعض المحشين قوله نحو قوله اي قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي زوجها
الزبير شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد شلت يمينك
شللا في سر الصناعة لابن جني وان مخففة عند البصريين مهملة واللام فارقة
ومسلما مفعول قتلت والتنوين للتعظيم والتهويل وحلت من الحلول بمعنى النزول
وعقوبة المتعمد فاعل حلت اي وجبت لك عقوبة الدم العمد وهو القود وعند الكوفيين
غير الكسائي ان نافية واللام بمعنى الا لانهم لا يثبتون المخففة لا عاملة ولا مهملة
وعند الكسائي ان دخلت على الاسم ان مخففة وان دخلت على فعل فنافية فان قلت فعلى الشارح
ان يقول نحو قولها بضمير المؤنث قلت هو من مسامحات المصنفين لا يلتفتون
الى تذكير القائل وتأنيثه لعدم تعلق الغرض به فالضمير في مثله عائد الى القائل او
الى من قال وقال بعض شراح ابيات المفصل وعقوبة المتعمد ان يقتل قصاصا
كانه قال للمخاطب قتلت انسانا عمدا فوجب عليه القصاص وهذا وان كان بيانا
للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب وهذا متمسك الكوفيين في وقوع غير
افعال القلوب بعد ان المكسورة المخففة قوله ولعدم التعليق بها عطف
على لمجامعتها ودليل آخر لكون المراد بها لاما اخرى او تعليل آخر لكون المراد بها
لاما اخرى او تعليل لكونها لاما اخرى اي لعدم التعليق بهذه اللام الفارقة
او باللام الداخلة على خبر المخففة وان كان معنى كما يجيء كذا قاله صاحب المنافع
في بابه علمت اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق بها فيه كما في المثال الاتي في المتن
وهو وان خلتك لمن الكاذبين فافهم اي فهم ما يدل على ان المراد بها لام الابتداء

وهو تقييدها بكونها في خبرها او في فهم الجواب عن استدلال الكوفيين وهو
انه لو كان قلبت لما علمت ذوات التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول
وفي المثال المذكور ليس كذلك كذا في ح احمد نازي قال الاستاد قوله فافهم
اشارة الى الجواب عن متمسك الكوفيين بانه انما قلبت لما علمت ذوات عدم التعليق
لعدم دخولها على المفعول الاول وقيل قوله فافهم اشارة الى ان مذهب الكوفيين
ضعيف لان دخولها على غير فعل المبتدأ والخبر لندوره وشذوذه كالعدم والى ان عدم
التعليق بها في باب علمت لعدم دخولها على المفعول الاول وقال صاحب المنافع
قوله فافهم وجهه على ما يستفاد من الآخر في الشرح ان عدم التعليق بها لكون
ما دخلت اللام عليه خبرا لان المخففة معنى وان كان مفعولا لباب علمت لفظا
ولكونه مفعولا ثانيا له والتعليق بدخولها على اول مفعوليه لا لكونها لاما
اخرى والجواب عن قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما انه شاذ لا يقاس
عليه في خبرها سواء كان الخبر لفظا او معنى وانما قال لفظا او معنى لان ما في
من المثال وهو قوله وان كانت لكبيرة خبر كانت لفظا وخبر ان معنى قال
الاستاد وعمم الخبر بقوله لفظا او معنى لانها اذا دخلت على فعل من افعال المبتدأ
والخبر يكون الخبر خبرا لها معنى ويكون لافعال المبتدأ والخبر لفظا قيل الاول
ناظر الى صورة الاعمال والثاني ناظر الى صورة الالغاء فافهم قوله اي
المكسورة المخففة اشارة الى ان ضمير المؤنث في خبرها راجع الى مكسورة المخففة
ودافع لاحتمال رجوعه في اول الوهلة الى اللام وان كان بعيدا عن المرام
قوله ولا يجوز جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر دخولها اي ولا يجوز دخول اللام
بعد التخفيف على اسمها اي المكسورة المخففة فلا يقال ان في الدار لزيدا وايضا
لا يجوز دخولها على ما اي على الاسم الذي وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها وليس
باسم وخبر بل متعلق بالخبر فلا يقال ان زيدا لطعامك آكل فاسمها زيدا
وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام في لطعامك الذي هو معمول آكل ولا يقال
وان زيدا لفي الدار قائم كما يجوز دخولها على اسمها وعلى خبرها وعلى ما بينهما
قبل التخفيف اي قبل تخفيف المكسورة كقوله تعالى ان علينا للهدى وان زيدا
لقائم وان زيدا لطعامك آكل فالاول مثال لدخولها على اسمها والثاني مثال لدخولها
على خبرها والثالث مثال لدخولها على ما بينهما وانما اختص هذا الحكم بالمكسورة
لعدم تغييرها معنى الجملة ومناسبتها اللام في التأكيد فيها وحينئذ يجوز



يجوز الغاؤها اي المكسورة المخففة اي ابطال عملها اي يجوز ابطال عمل المكسورة
المخففة لفظا لا معنى اشارة الى ان المجاز بالاسناد بحذف المضاف قال الاستاد
قوله اي ابطال عملها مع بقاء معناها وهو اي الالغاء الغالب يعني كما يجوز الغاؤها
يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب مستحق لها وانما يجوز الغاؤها لفوات بعض المشابهة
اي لفوات بعض وجوهات شبهها التي هي سبب اعمالها لان التمثيل بفتح الآخر تمثيل
لبعض وجوه المشابهة لا تمثيل للمشابهة الثلاثة وان كان لها بحسب الظاهر لكن صرفنا
عن الظاهر لان الابقاء على الظاهر لا يمكن لان فتح الآخر من قسم الوجوه لا من قسم المشابهة
فلا يكون تمثيلا للمشابهة البعضية بل يكون تمثيلا لبعض وجوه المشابهة وانما قلنا
لفوات بعض وجوه المشابهة لانه لم يفت جميع وجوهات شبهها لبقاء معناها الذي
هو من جملة تلك الوجوه كفتح الآخر اي كفتح آخرها يعني مثال بعض وجوه المشابهة
الفائتة كون آخرها مفتوحا فانها لما خففت كان آخرها ساكنا وبقيت على حرفين
ففات بعض وجوه المشابهة ولو قال كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف وملازمة الاسمين
لكان اتم لان فتح الآخر وكونها على ثلثة احرف وجه المشابهة لفظا وملازمة الاسمين
وجه المشابهة معنى لا فلو انتفوا فاتت المشابهة لفظا ومعنى لا ولو قال الشارح
لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر كما قال في كأن المخففة لكان احسن وفي الافادة
اخرى اما عدم ذكر ملازمة الاسمين لعدم ذكر المصنف واما عدم ذكر كونها على ثلثة
احرف لظهوره وقوله كما يجوز اعمالها اي المكسورة المخففة اشارة الى ان الجواز
بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي الوجود والعدم وبيان
لتحقيق معنى يجوز يعني انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لبقاء المشابهة المعنوية
وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال على ما هو الاصل يعني الاعمال مبني على حالها التي هي
الاصل فيها نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة
عند اكثر الكوفيين والآية حجة عليهم اي على مضرتهم كما في فتح الاسرار ولذا اي ولكون الالغاء غالبا
لم يصرح اي لم يصرح المصنف به اي بالاعمال واكتفى بالغالب وفي بعض النسخ ولذا لم يصرح اي
ولكون الالغاء غالبا لم يذكر المصنف الاعمال صريحا ولو ذكر ليتعدل ويجوز اعمالها والغاؤها
بل ذكره ضمنا لانه للطرف الآخر للجواز او لكون الالغاء الغالب لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل
ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء كذا قاله عصام الدين

قال الاستاد قوله ولذا لم يصرح اي لكون الالغاء غالبا لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل
ويجوز اعمالها والغاؤها وقال صاحب المنافع قوله ولذا لم يصرح اي ولكون جواز الاعمال
مبنيا على ما هو الاصل لم يحتج الى التصريح به فلم يصرح ويمكن ان يكون المشار اليه كون الاعمال
قليلا المستفاد من قوله وهو اي الالغاء الغالب قوله ودخولها مبتدأ على تقدير كون الواو
استينافية او اعتراضية وانما تعرض لذلك لدفع احتمال العطف على الغاؤها او على اللام
كما اشار اليه الشارح فيما بعد هذا الكلام خبره اي المبتدأ قوله على فعل من افعال المبتدأ والخبر
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملابسة لان المناسبة
بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم
اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل
على الخبر فانه لما جاز في قولنا ان كان زيد لقائما جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقولنا لا غير بالنظر
الى غيرها من الافعال اعني ان المكسورة المخففة لا تدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على غيرها
من الافعال قال امام الايوب وقوله ودخولها مبتدأ وقوله على فعل خبر المبتدأ وقوله من افعال المبتدأ
صفة لفعل والجملة استينافية كأنه قيل انا علمنا حالها حال كونها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند
تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها
على فعل غير فعل المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال القلوب عند البصريين
وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى
وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما خص البصريون دخولها على تلك
الافعال دون غيرها لئلا تخرج او التزم دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج اي المكسورة المخففة قال البعض قوله لئلا تخرج علة لقوله دخولها
على فعل من افعال المبتدأ عند الفقير يكون علة الدخول عند البصريين بالكلية اي اصلا يعني لا بالاصالة
ولا بالواسطة عن اصلها اي المكسورة المخففة الذي اي الاصل الذي هو اي ذلك الاصل الدخول اي دخولها
حال كونها مشددة عليهما اي على المبتدأ والخبر بان تدخل والباء للظرف متعلق بلا تخرج فيكون قوله بان تدخل
بيانا لطريق عدم الخروج وقيدا للنفي اي بان تدخل المكسورة المخففة على ما اي على الفعل الذي يقتضي
اي ذلك الفعل هما اي المبتدأ والخبر لان الداخل على الداخل على الشيء داخل على ذلك الشيء يعني وانما التزم ذلك
لان اصل المكسورة ان تدخل على المبتدأ والخبر فاذا فقد هذا الاصل اشترط ان لا يفوت الدخول على ما يقتضي
المبتدأ والخبر لرعاية اصلها بحسب الامكان كذا قال السيد عبد الله والكوفيون يعممون يعني ان البصريين
خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيون يعممون لتلك الافعال ولغيرها قال الاستاد قوله والكوفيون
يعممون اي وخالف الكوفيون البصريين حيث يعممون دخولها على فعل المبتدأ والخبر وعلى غيره يعني ان البصريين
انكروا التعميم والكوفيون اثبتوه بقول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما اي ليابس يمينك ايتها
قتلت لمسلما عليك عقوبة المتعمد حيث دخلت المكسورة المخففة في هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل
المبتدأ والخبر فاجيب بان البيت شاذ عند البصريين وروي عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا
والمعنى ان قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما ورده البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والا لجاز ان زيد
لزيد واجيب ايضا بان البيت غير ملتفت والكلام في المخففة فاعلم ان فيه محذوف للضرورة



للضرورة والتقدير انك لقتلت مسلما فادخل اللام في معمول الخبر لانه لما حذف الاسم
اعني الكاف في انك لم يبق فاصل بين ان وخبرها وهو قتلت وادخل اللام على معموله وهو
مسلما وقيل اللام زائدة وقال الشارح في حاشية الامتحان قوله والكوفيون يعممون
اي يعممون دخولها على فعل المبتدأ وغيره وقال احد نازلي قوله والكوفيون يعممون اي يعممون
دخولها على فعل المبتدأ والخبر ودخولها على فعل غير فعل المبتدأ والخبر وقال صاحب المنافع
قوله والكوفيون يعممون ويقولون تدخل المخففة على الفعل مطلقا ثم ان الكوفيين
لا يقولون بوجود ان المخففة من المثقلة وما يرى في هذه الصورة ان النافية
واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى ان الكوفيين
يعممون ما في هذه الصورة ويقولون تدخل ما في هذه الصورة على الفعل مطلقا
او المعنى انهم يعممون ان المخففة من المثقلة على رأي البصريين هذا حاصل ما ذكره
السيلكوتي ويمكن عطف دخولها اي لفظ دخولها على اللام اي على لفظ اللام
قوله بمعنى حال من فاعل يمكن اي حال كونه طالبا بمعنى انها اي المكسورة المخففة
لو دخلت على فعل من الافعال قوله بناء مفعول له لاجله من قوله دخلت اي انما دخلت
على فعل لاجل البناء او البناء بمعنى المبني خبر مبتدأ محذوف اي هذا اي الدخول على فعل
مبني على جواز الالغاء اي على جواز الغاء عملها فعلى تقدير كونه مفعولا له منصوب
وعلى تقدير كونه خبر مبتدأ محذوف مرفوع قوله يلزم جواب لو ان يكون ذلك الفعل
المدخول عليه منها اي من افعال المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ منهما بتثنية الضمير
اي من افعال الناقصة وافعال القلوب قال صاحب المنافع قوله منها اي من افعالهما
اي المبتدأ والخبر قوله لا انها اي المكسورة المخففة انها اي لا بمعنى انها يعني لو عطف
دخولها على اللام لا يكون المعنى انها لا تدخل على الاسم اصلا اي بالكلية والا ينافي
ما مر من جواز الاعمال قال بعض المحشين ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انه
اي الشان لو دخلت اي المكسورة المخففة على فعل بناء على جواز الالغاء اي الغائها
يلزم جواب لو قوله ان يكون ذلك الفعل فاعل يلزم منها اي من افعال المبتدأ والخبر قوله لا انه
اي الشان عطف على انه اي لا يمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انه لا تدخل اي المكسورة
المخففة على الاسم اصلا اي بالكلية ولذا قال يمكن فتدبر وقال الاخر قوله ويمكن عطف دخولها
على اللام وحينئذ يكون قوله ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر بمعنى انها اي المكسورة المخففة
لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء اي على جواز ابطال عملها يلزم جواب لو ان يكون
ذلك الفعل منها اي من افعال المبتدأ والخبر لا انها اي لا يمكن قوله ودخولها على فعل

من افعال المبتدأ والخبر يعني انها اي المكسورة المخففة لا تدخل على الاسم اصلا اي قطعا
وقال البعض قوله لا انه عطف على قوله يعني انها اي لو عطف دخولها على اللام
لا يكون المعنى لا تدخل المخففة المكسورة على الاسم اصلا اي قطعا وقال الاخر
قوله لا انها عطف على قوله انها اي ليس عطف دخولها على اللام ملا يعني
ان المكسورة المخففة لا تدخل على الاسم اصلا فيز سمينها عن سقيمها واختر
ما شئت ولم يجعله اي لفظ دخولها عطفا اي معطوفا على الغاؤها اي
لفظ الغاؤها مع القرب والظهور قوله لئلا يشعر علة النفي اي علة لعدم جعله
معطوفا على الغاؤها اي لئلا يشعر ذلك العطف اي العطف على الغاؤها
باختيار مذهب الكوفيين اي لكونه مشعرا باختيار مذهب الكوفيين اقول هذا
اي ترك العطف على الالغاء لهذا الاشعار مع كونه مخالفا لتصريح ابن الحاجب يشعر
اقبح من هذا الاشعار وهو عدم جواز دخولها على غير افعال المبتدأ والخبر سواء
عطف على اللام او جعل مبتدأ كما ذكرهما فالاولى ان يجعل معطوفا على الالغاء قال
صاحب المنافع قوله لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين وهذا الاشعار لانه
لعطف على الغاؤها لكان المعنى ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر
وعدم دخولها على ذلك الفعل وعدمه بدخولها بدخوله على الفعل الذي لم يكن
من هذه الافعال بارجاع النفي الى المقيد لان انتفاء المقيد كما يكون بانتفاء القيد
يكون بانتفاء المقيد هذا على رأي المصنف وان رح لكن جعل دخولها
مبتدأ وعلى فعل خبرا او لدخول معطوفا على اللام اخراج العبارة عن ظاهرها
من غير داع ظاهر اليه بل بامر موهوم يدفعه ظهور المراد لانه لما كان ان وسائر
حروف المشبهة من خواص الجملة الاسمية فاذا قيل وتخفف ان ويجوز الغاؤها
ودخولها على ذلك الفعل يستفاد منه ان ذلك الدخول جاز بناء على التخفيف
والالغاء كما يجوز دخولها على الاسمية بناء على الاصل كما يقتضيه جواز الاعمال
لان الاعمال انما يتحقق بدخولها على الجملة الاسمية ولا يجوز دخولها على سائر الافعال
على ما يستفاد من التقييد ولو كان كما قاله لضاع التقييد فعلى هذا دخولها
معطوف على الغاؤها كما هو الظاهر فالمعنى ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
والخبر

والخبر لا على فعل غيرها كما اشار الى هذا المعنى المولى الجامي بقوله لا غير اي لا غيره
من الافعال قوله فانه اي مذهب الكوفيين تعليل لعدم الاشعار ضعيف
قوله لان دخولها اي المخففة المكسورة تعليل لكونه ضعيفا والانسب في التعليل
ان يقول لخروجها عن اصلها بالكلية على غيره اي غير فعل المبتدأ والخبر نحو قول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد لندوره اي ذلك الدخول
متعلق للتشبيه المستفاد من الكاف في كالعدم قدم عليه للحصر او شذوذه
على اختلاف الرأيين اي او لشذوذه والشذوذ بضم الشين المعجمة مصدر شذ
كالدخول والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي
يكون في كلام كثير لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه
قليلا لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصح حكمه على الثبوت
الشاذ يطلق كثيرا ما على النادر وهو المراد هنا قيل وقد يطلق على النادر
وهو ما جاء على القياس قليلا لعل المراد هو الاخير فافهم وقال صاحب المنافع
قوله لندوره اي لقلته وان كان موافقا للقياس قوله او شذوذه اي المخالفة
للقياس قوله كالمعدوم خبران كذا اي مثل ذلك وقع في الامتحان الاذكياء للمص
نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التي
هي فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو في وان حالية وان من الحروف المشبهة بالفعل
خففت والغي عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمها مستترة فيها راجعة الى القبلة
واللام في لكبيرة ابتدائية وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها
كبيرة ولما خففت ان لزم اللام في خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذي
هو ضمير انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها كذا قاله امام الاديب اي والحال
ان القبلة المحولة كانت لشاقة عظيمة كذا في تفسير العيون قال ابن معافا في تفسيره
ان بمعنى لقد واللام في قوله عز وجل لكبيرة تأكيد اي ولقد كانت كبيرة واسم كانت
مضمر ودل عليه الكلام تقديره وان كانت التولية والصلوة لكبيرة اي شاقة وقال
البيضاوي ان هي المخففة من الثقيلة واللام هي الفاصلة والضمير في كانت لما دل عليه
قوله وما جعلنا القبلة التي كنت عليها من الجعلة والتحويلة قال محشيه شيخ زاده فائدة تقييد
المخففة تأكيد النسبة وتحقيقها ويلزم اللام في خبرها لتكون عوضا مما حذف منها اي صيغة

[illegible]

انتهى وان نظنك لمن الكاذبين معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين
ولما خففه ان الغى عمله ولزم اللام في خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التي هي
فعل من افعال المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولاً اولاً لنظنك وانقلب خبرها
الى كونه مفعولاً ثانيا له كذا قاله امام الايت قوله وان نظنك خطاب لموسى من قبل فرعون
لمن الكاذبين في دعواك معناه انك من الكاذبين في ظننا قال البعض قوله وان كانت
كبيرة مثال الدخول على الفعل الناقص وقوله وان نظنك لمن الكاذبين مثال الدخول
على فعل القلب قوله ويجوز الخ جواب سؤال مقدر نشأ من هذه الاية تقريره هكذا
لا يجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة لان الخبر لها
لا للمكسورة فلم دخلت في هذه الاية فان قيل هكذا فاجاب بقوله ويجوز
دخول اللام قال احمد نازلي قوله ويجوز دخول اللام اي لا يمتنع فيجتمع اي عدم الامتناع
مع الوجوب كما يجتمع مع الجواز بمعنى متساوي الطرفين على خبر الناقصة اي
على خبر الافعال الناقصة قوله الداخلة صفة الناقصة صفة جرت على غير ما هو له عليها
اي على الناقصة قوله المكسورة المخففة فاعل الداخلة كما في التسهيل اي بما في التسهيل
قوله لان الخبر علة لجواز دخولها على خبرها قال البعض قوله لان الخبر متعلق بيجوز
وعلة لجواز دخولها على خبرها وان للوصل كان اي الخبر لها اي للناقصة لفظاً
الا انه اي لكن ان الخبر للمكسورة المخففة معنى اي من جهة المعنى قوله اذ معنى ان كان
زيد لقائما ان زيدا لقائم تعليل لكون الخبر لها لفظا وللمكسورة المخففة معنى
قال البعض اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم اثبات لكون الخبر للمكسورة
معنى انتهى وان في ان كان وفي ان زيدا مكسورة مخففة صرح به اي بكون الخبر
لها لفظا وللمكسورة معنى وبالاستشهاد عليه بالدليل المذكور الدماميني فاعل صرح
في شرحه اي في شرح التسهيل وكذا المفعول الثاني لباب علمت اي كمثل خبر كان
المفعول الثاني لباب علمت يعني ان المفعول الثاني لباب علمت مفعول ثان له لفظا
وخبر لكلمة ان المخففة من المكسورة معنى قال صاحب المنافع قوله وكذا المفعول الثاني
يعني ان المفعول الثاني لباب علمت الداخل عليه ان المكسورة المخففة وان كان
مفعولا لباب علمت لفظا الا انه خبر للمكسورة معنى اذ معنى ان نظنك لمن الكاذبين
انك من الكاذبين فيجوز دخول اللام عليه كما في هذا المثال واما اذا لم يدخل على باب علمت
ان المكسورة المخففة فلا يجوز دخولها على مفعوله الثاني فلا يقال علمت زيداً لقائم لاقتضا

لاقتضاء اللام الصدارة مثل ان المكسورة واما جواز دخولها على المفعول الثاني
لباب علمت اذا دخل عليه ان المكسورة المخففة فلانه لا يبطل صدارتها حينئذ
لتصدر ما بعدها هاهنا وهو ان فانها لتأكيد النسبة الواقعة انتهى والمراد
بباب علمت افعال القلوب ولذا اي لاجل كون المفعول الثاني لباب علمت
خبراً لان معنى كذا قاله احمد نازلي قال بعض المحققين قوله ولذا اي لاجل كون
المفعول الثاني مفعولا له لفظا لكنه خبر للمكسورة معنى وقال صاحب المنافع
قوله ولذا اي ولكون ذلك المفعول خبراً لان المكسورة معنى وقال الاستاد
قوله وكذا المفعول الثاني اي الكاذبين هنا لباب علمت من افعال القلوب يعني
يجوز دخول اللام على المفعول الثاني لباب علمت فيكون الخبر خبراً لان معنى
كما كان مفعولا ثانيا لباب علمت لفظا ولذا اي ولاجل جواز دخول اللام
على المفعول الثاني لباب علمت لم يعلق على صيغة المجهول قوله معه اي
باب علمت نائب الفاعل بدخولها اي بدخول اللام عليه اي على المفعول الثاني له
قوله ولانه اي باب علمت عطف على قوله ولذا انما يعلق اي لا يعلق انما يعلق
لام للعقل طية دخلت اي اللام على اول مفعوليه اي باب علمت نحو علمت لزيد
منطلق ولما دخلت اي اللام هنا اي في مقام التخفيف او في الآية الثانية
وهو وان نظنك لمن الكاذبين او في المثال الثاني وهو قوله وان نظنك لمن الكاذبين
او في باب علمت الذي دخلت عليه المكسورة المخففة على ثانيهما اي على ثاني مفعولي باب علمت
وهو لمن الكاذبين هنا ونصب على صيغة المعلوم عطف على دخلت اي اولهما اي
اول مفعولي باب علمت وهو كاف الخطاب هنا قوله لعدم المانع من النصب
وهو دخول اللام على اول مفعوليه علة لنصب اولهما ومتعلق بنصب قال البعض
قوله لعدم المانع من نصب المفعول الاول كاللام قوله لزم جواب لما اي ينصب
اي باب علمت الثاني اي المفعول الثاني له ايضا اي كما نصب الاول قوله لامتناع
الاقتصار علة للزوم نصب الثاني ومتعلق بلزم اي لامتناع اقتصار نصبه على الاول
او على واحد او على احدهما قال البعض قوله لامتناع الاقتصار على مفعول واحد انتهى
اي لامتناع اقتصار نصبه على مفعول واحد كذا اي مثل ذلك وقع في الرضي على الكافية
ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع في بيان حكم تخفيف المفتوحة فقال

وتخفف المفتوحة يعني انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا قوله فتعمل [illegible]
المخففة اشارة الى الفرق بين المكسورة المخففة و المفتوحة المخففة فان المكسورة
المخففة يجوز الغاؤها و اعمالها بخلاف المفتوحة فانها تعمل في ضمير شان مقدر لانهم لما وجدوا
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة
ولم يجدوا عمل المفتوحة المخففة في الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها في ضمير شان
و هو الغائب قال شارح ميزان الادب قوله وتخفف المفتوحة فيكون اسمها ضميرا
مقدرا اي سواء كان ضمير شان و هو الغالب او غيره نحو انك يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا قال سيبويه كانه قيل انك يا ابراهيم انتهى فالصواب ان يقول في ضمير
مقدر كما قال صاحب ميزان الادب فافهم او الصواب ان يقول فقد تعمل في ضمير
شان مقدر و ذهب سيبويه الى انه يجوز الغاؤها فلا تعمل في اللفظ و لا في التقدير
كذا قاله الشارح في حاشيته وضمير الشان ضمير غائب يتقدم قبل الجملة يفسر ذلك الضمير
الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده قال قضيب زاده واعلم ان ضمير الشان هي
كلمة تقع قبل الجملة ويفسرها نحو قوله تعالى قل هو الله احد اي الشان والفرق
بينها وبين ضمير القصة وهو ان مفهوم الكلام لا يخلو من امرين اما مذكر او مؤنث
فاذا كان المقام مقام التذكير فقيل فيه ضمير الشان واذا كان مقام التانيث فقيل فيه
ضمير القصة كما في قوله تعالى انها لا تعمى الابصار اي القصة وتانيثه لقصد المطابقة
لا لرجوعه اليه ولا يفسر الا بالجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليهما
و لا يعطف عليهما و لا يؤكدان ولا يبدل منهما وتتعان مبتدأ والحق انهما تعودان
الى ما في الذهن من شان او قصة ولهما خواص منها ان لا يكونان الا غائبا
فقد اختلف اهل العربية في المرجوع اليهما فعند البصريين انهما راجعان
الى معلوم غير مذكور وعند الكوفيين ان المرجوع اليهما مجهول ولا يحذفان الا قليلا
ويجوز حذف خبرهما ولا يخبر عنهما بالذي ولا يجوز تثنيتهما و جمعهما ويكون لهما
محلا من الاعراب بخلاف سائر المفسرات قال اهل المعاني فائدة ضمير الشان تمكن ما
يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه انتظر و لذا اشترط ان يكون مضمون الجملة
شيئا عظيما فلا يجوز دخول ضمير الشان في كل كلام الا له شان عظيم ولا يقال هو
زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما لا حقيرا قال البعض قوله فتعمل اي
المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر اشارة الى الفرق بين المكسورة و المفتوحة
المخففتين بان الاعمال جائز في الاول و واجب في الثاني و اليه اشار بقوله وجوبا

وجوبا مفعول مطلق مجازي لقوله تعمل اي تعمل عملا واجبا كذا في شرح الارشاد
قال بعض الحواشي قوله وجوبا اي على سبيل الوجوب وقال احمد نازلي وفيه
اشارة الى ان قضية تعمل ضرورية لا دائمة انتهى ولما قدروا ضمير الشان
في المفتوحة المخففة حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة المخففة
ولم يبالوا بخلوها عنه اراد ان يبين سبب الفرق بقوله لانها اي المفتوحة
المخففة العاملة وجوبا فعلى هذا يكون قوله لانها علة لتقدير ضمير الشان
في المفتوحة المخففة قال الاستاذ قوله لانها علة للعمل في ضمير شان مقدر
وقال بعض المحققين قوله لانها تعليل لوجوب العمل في ضمير الشان وقال البعض
قوله لانها علة لتقييد العمل بالوجوب مشابهة تمييز من نسبة اقوى الى فاعله
اي اقوى من جهة المشابهة بالفعل لفتح اولها و تغييرها معنى الجملة كافعال
المبتدأ والجر قوله من المكسورة العاملة متعلق بقوله اقوى اي اقوى من المكسورة
المخففة العاملة جوازا مفعول مطلق مجازي لقوله العاملة اي العاملة عملا جائزا
او تمييز من العاملة اي من جهة الجواز او على سبيل الجواز ولم يوجد اي والحال
لم يوجد عملها اي المفتوحة المخففة في ظاهر اي في اسم ظاهر مع قوة المشابهة
اذا كان الامر كذلك فقدر اي فرض العمل في مقدر اسما في ضمير شان مقدر
او في اسم مقدر وجوبا لا جوازا قوله لئلا يلزم علة لتقدير العمل في مقدر
وجوبا و متعلق بقدر قال البعض قوله لئلا يلزم علة لكون التقدير وجوبا
ترجيح الاضعف و هو المكسورة المخففة على الاقوى و هو المفتوحة المخففة
و ذلك غير جائز قال بعض الافاضل قوله لئلا ترجيح الاضعف على الاقوى
بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة لان الاقوى مغير
للمعنى دون الاضعف وقال الاخر قوله لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى
مغير للمعنى دون الاضعف وقال بعض المحققين قوله لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
من جهة العمل بان يعمل الاضعف في الملفوظ مع نقصان مشابهته ولا يعمل الاقوى
مع زيادة مشابهته وقال صاحب زبدة الانظار فان قيل العمل في الظاهر اقوى من العمل
في المقدر فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان المفتوحة المخففة لا تتنزل في العمل

والمكسورة المخففة تهمل نادرة فقد لا تهمل فالدوام يقابل الهمل في الظاهر فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قوله ويلزم عطف على تهمل فيكون داخلا في حيز التفريع حينئذ اي حين تخفيفها واي لها في ضمير الشان او حين كونها مخففة او حين التخفيف ان يكون اي ان يوجد قبلها اي قبل المفتوحة المخففة قوله فعل بالرفع فاعل يلزم وقوله من افعال التحقيق ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لفعل اي من الافعال التي يدل على حدث فيه معنى التحقيق والتثبيت او من افعال دالة على التحقيق سواء كان فعل التحقيق حقيقة او سواء كان فيه معنى التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين نحو علمت وتبينت فانهما يدلان على حدث فيه معنى التحقيق والتثبيت او حكما اي او كان حكما كالظن نحو ظننت فانه يدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه في حكمه فانه وان كان له احتمالان من التحقيق وعدمه لكن لما كان الطرف الاخر الراجح هو التحقيق كان في حكم افعال التحقيق والحق اليقين في مثل محلها الذي فان العلم هو عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فاذا حصلت صورة عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبيين واما الظن فانه الطرف الراجح فيحتمل نقيضها احتمالا مرجوحا قال بعض المحشين قوله حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن ففي العبارة مسامحة في التمثيل حيث ذكر المأخذ واريد المشتق يعني ذكر العلم والتبيين والظن واريد علمت وتبينت وظننت وقد يقال انه جرى في التمثيل على احتمال ان المراد بفعل التحقيق ما دل على حدث فيه معنى التحقيق فيفسر بالفعل اللغوي لانه بصدد التمثيل لفعل اللغوي وقال صاحب فتح الاسرار قوله من افعال التحقيق اي من افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتحقق والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان وللايذان من اول الامر انها هي المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق وقال بعض الشراح واما ان التي بعد غيره فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل قوله يعني انها اي المفتوحة المخففة خبر مبتدأ محذوف اي معنى اللزوم المستفاد من يلزم ملتبس بمعنى انها او حال من فاعل يلزم اذا كانت قبلها اي المفتوحة المخففة فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها اي من افعال التحقيق يعني ان المراد باللزوم اللزوم العرفي لا المنطقي فعلم انه يجوز ان يكون اسم قال احمد نازلي قوله يعني انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل متها يعني

يعني الاخبار باللزوم اخبار عن اللزوم المستفاد من الشرطية والمتبادر من الشرطية كلما تخفف المفتوحة يكون قبلها فعل التحقيق فهذا الاخبار خلاف الواقع فصرف عن الظاهر فقال يعني انها اه يعني الاخبار باللزوم اخبار عن اللزوم المستفاد من مضمون الشرطية وهي انه كلما تحقق قبلها فعل يكون ذلك الفعل من افعال التحقيق وكذا يدل ما فيها قبله من قوله يعني انها اذا دخلت اه قوله فلا يرد تفريع على قوله يعني انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها اي اذا كان الامر كذلك فلا يرد الاشكال قوله نحو [illegible] اي فلا يقع الايراد بمثل قوله تعالى واخر دعواهم اي اخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله ان الحمد لله مخففة ان واسمها ضمير الشان محذوف [illegible] المعنى وصف الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكان [illegible] مكسورة نحو زيد انه قائم او اسمها ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد يدل عليه اي لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة الحمد لله رب العالمين خبرها [illegible] قال الاستاذ قوله واخر دعواهم اي اخر دعائهم كذا [illegible] قال القاضي اي الحمد لله رب العالمين فان هي المخففة [illegible] مع عدم وجود فعل قبلها قوله وما سيأتي عطف على مثل قوله تعالى اه وايضا مثال سيأتي في المتن قبله قوله وما سيأتي حال من ما وبيان له اي حال كونه من قوله تعالى وان عسى قوله من نحو قوله تعالى حال من ما وبيان له [illegible] والمخففة من الثقيلة واسمها ان يكون وان عسى عطف على ملكوت وان مصدرية [illegible] عطف على القريب او البعيد اي وغير ذلك ضمير الشان وكذا قوله القاضي وغير ذلك قوله ولا يحتاج على صيغة المجهول من قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قوله ولا يحتاج معطوف عطف على لا يرد فيكون داخلا في حيز التفريع قال البعض قوله ولا يحتاج على قوله فلا يرد فهو من التفريع في الدفع اي في دفع الايراد المذكور بمثل قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وبمثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وبمثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وغير ذلك قال البعض قوله في الدفع اي في دفع ما يرد من مثل قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وما اشبه ذلك الى تعسف حمل اللزوم المستفاد من يلزم في المتن على الغلبة كما حمله الرضي ولو تعسف لقيل يلزم ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق غالبا اي اكثريا لا كليا وهذا خروج عن الطريق المستقيم واخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة التعسف الخروج عن الطريق المستقيم في التاج

يعني [illegible] اي [illegible] ولا [illegible]

اي اخر دعائهم اه [illegible] الشان

التعسف وركوب الامير من غير تدبير قال الاستاد ولا احتياج الى الدفع اى فى دفع الايراد المذكور اذ لم تتعسف حمل اللزوم المأخوذ مما يلزم فى المتن على الغلبة اى اللزوم ليس بدائمى بل اكثرى وقال صاحب المنافع قوله ولا احتياج فى الدفع الى التعسف بحمل اللزوم على الغلبة اقول ان كان معنى ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها بعيد عن العقل اذ لا دلالة لهذه العبارة على هذا المعنى اصلا ولا قرينة عليه قطعا فتعسف حمل العبارة على هذا المعنى كما هو ظاهر ظهور الشمس فى الضحوة الكبرى مع ان ماله هذا انه لا يلزم ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق سواء كان بعدها جملة اسمية او فعل متصرف دعاء او غيره او غير متصرف ولكن اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من افعال التحقيق وهذا فاسد لانه خلاف ما افاده المتون بالامثلة وهو انه اذا كان بعدها فعل متصرف غير الشرط والدعاء يلزم ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق وصرح به المحقق السيلكوتى واما حمل اللزوم على الغلبة كثير فى استعمال النحاة فتوجيه عبارة المتن به موجه على حسب الامكان هذا لكن الاحتياج الى هذا التوجيه بالنظر الى عبارة المصنف لذكره الجملة الاسمية بعد ان المخففة فى الامثلة واما بالنظر الى ذات المخففة فى لفظ جاران يقول بعد قوله فتقع بعد فعل تحقيق مقدر وتدخل على الفعل مطلقا ويلزم مع الفعل المتصرف الغير الشرط والدعاء ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق وبعد حرف النفى الى آخره لان المقصود من هذا اللزوم التفرقة بين المخففة والمصدرية ولا تدخل المصدرية على الجملة الاسمية والفعل الغير المتصرف وفعل الشرط والدعاء فلا يحتاج الى التفرقة فى هذه الصور هذا خلاصة كلمات المحققين فى بيان هذه المسئلة ولا يرد عليه شئ من المواد مثلا قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين اى فيها مخففة مع انه لم يوجد قبلها فعل منها لكون مدخولها جملة اسمية وقس على هذا باقى الامثلة الواردة على المتن وجه اللزوم اى علة لزوم كون الفعل قبلها من هذه الافعال لعلاقة على المناسبة اى كون كل منهما مناسبا للآخر فى التحقيق اى فى افادة معنى التحقيق او وجه اللزوم تأكيد التحقيق الذى فى ان او الايذان من اول الامر انها هى المخففة لان الناصبة لا تجئ بعد فعل التحقيق كذا قال شارح الاسرار قال البعض قوله وجه اللزوم اى لزوم كون ما قبلها فعل من افعال التحقيق قوله وجه اللزوم مبتدأ وخبره قوله المناسبة اى مناسبة ان المفتوحة المخففة بفعل التحقيق وبالعكس

وبالعكس فى التحقيق اى فى معنى التحقيق وقال الاستاد قوله وجه اللزوم اى سبب لزوم فعل التحقيق قبلها المناسبة اى مناسبة فعل التحقيق بان المخففة المفتوحة فى التحقيق اى فى افادة معنى التحقيق يعنى ان التحقيق مستفاد من ان المخففة المفتوحة والقوم التزموا الفعل الدال على التحقيق قبلها لمناسبة بها فى افادة معنى التحقيق وهى اى المناسبة وان للوصل لم تقتضيه اى اللزوم بل تقتضى الاولوية اى تقتضى كونه من افعال التحقيق اولى والاولوية لا تقتضى اللزوم قال بعض المحشين قوله وهى وان لم تقتضيه الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان المناسبة فى التحقيق لا تقتضى اللزوم بل مقتضاها الاولوية فاجاب عن ذلك بالتسليم حيث قال وهى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه اى لكن انه اى الشان قال الاستاد قوله الا انه اى الشان والا بمعنى لكن استدراك من قوله وان لم تقتضيه الخ التزم على صيغة المجهول وقوله رعايتها اى المناسبة نائب فاعل التزم قال البعض قوله رعايتها اى رعاية افعال القلوب بشهادة الاستقراء والتتبع بكلمات البلغاء والفصحاء ثم التى اى ثم ان التى كان قبلها اى ان الظن اى فعل الظن يعنى الفعل الدال على الظن نحو قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة اى وحسب بنو اسرائيل ان لا يصيبهم بلاء وعذاب بقتل الانبياء وتكذيبهم كذا قاله القاضى تحتمل اى ان التى كان قبلها الظن المخففة اى المفتوحة المخففة باعتبار جريه اى الظن مجرى التحقيق اى مجرى فعل التحقيق بسبب دلالته اى الظن على الوقوع اى على غلبة الوقوع وتحتمل الناصبة اى ان الناصبة باعتبار عدمه اى عدم جريه مجرى التحقيق بعدم التيقن اى بسبب عدم التيقن يعنى بسبب عدم دلالته على اليقين قال الاستاد قوله ثم التى اى ثم ان التى كان قبلها اى ان الظن اى الفعل الدال على الظن تحتمل اى ان التى قبلها الظن المخففة اى ان المخففة باعتبار جريان الظن مجرى التحقيق اى باعتبار تنزيله منزلة التحقيق لدلالته على الرجحان فيقرب من العلم والناصبة اى وتحتمل الناصبة باعتبار عدمه اى عدم جريه مجرى التحقيق بعدم التيقن اى بسبب عدم دلالته على اليقين احتمال ان التى كان قبلها الظن الناصبة مقيد بدخولها على الفعل المتصرف اذ الداخلة على الاسمية لا تحتملها وعدم الفصل لما سيأتى بخبر لا فان الفصل بلا يمتنع احتمالها وان ما قبلها فعل التحقيق على ما سيأتى منا على قوله فافهم كذا قاله على الحدادى نحو علمت ان زيد قائم مثال لما خففت وحمل فى ضمير الشان ووجد قبلها فعل من افعال التحقيق وان مخففة واسمها ضمير الشان المقدر

واليه اشار الشارح بقوله اي أنْ بفتح الهمزة وسكون النون مخففة المفتوحة المشددة والضمير للشان وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة على انها خبران والاسم مع الخبر صفة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد اما مفعول اول علمت ومفعوله الثاني محذوف اي علمت قيامه ثابتا او هو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثاني ثم شرع في بيان فرق آخر بين المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة فقال وتدخل يعني ان المكسورة المخففة انما يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر والمفتوحة المخففة ليست كذلك فانها يجوز دخولها على الفعل مطلقا قوله اي يجوز دخولها اي المفتوحة المخففة اشارة الى ان تدخل ممكنة عامة لا ضرورية كذا قاله احمد نازلي على الفعل مطلقا اي سواء كان ذلك الفعل من افعال المبتدأ والخبر اولا اي اولم يكن من افعال المبتدأ والخبر يعني سواء كان ذلك الفعل من افعال داخلة على المبتدأ والخبر اولم يكن من افعال داخلة على المبتدأ والخبر متصرفا كان ذلك الفعل اولا اي اولم يكن متصرفا شرطا او دعاء اولا اي اولم يكن شرطا او دعاء قال علي الحدادي قوله وتدخل على الفعل مطلقا يجوز ان يكون عطفا على قوله يكون قبلهما او يكون ابتدائية ويكون تدخل ضرورية لا ممكنة عامة كما زعمه احمد نازلي انه ممكنة عامة لا ضرورية فعلى التقدير يكون يدخل ضروريه بالنظر الى قيد الاطلاق بمعنى انها اذا دخلت لزم ان تدخل على الفعل مطلقا لا مقيد بكونه فعل المبتدأ وبكونه متصرفا وبكونه شرطا وبكونه دعاء او غيرها فسقط ما قاله الشارح من ان معنى الدخول في المفتوحة ليس بمعناه في المكسورة ولعل قوله فافهم اشارة الى ما قلناه قوله اي يجوز كونه مفسر بكسر السين المشددة ضمير الشان المقدر قوله جملة بالنصب خبر الكون وفعلية صفة جملة وقوله مطلقة صفة جملة فعلية اي سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر اولا يعني الجملة الفعلية التي كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر اولا قال الاستاد قوله فعلية مطلقة اي سواء دخل فعل تلك الجملة على المبتدأ والخبر اولا هذا تغيير لمآل عبارة المصنف وحاصلها وقال صاحب المنافع قوله اي يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة يشير الى ان قضية تدخل مطلقة عامة يكفي الوقوع في بعض الاوقات وهو المقصود بالجواز هنا وقال البعض قوله



قوله اي يجوز كونه مفسر بكسر السين المشددة مضاف الى ضمير الشان وقوله المقدر صفة لضمير الشان جملة بالنصب خبر كون فعلية صفة لجملة مطلقة صفة لجملة فعلية كما يجوز كونه اي مفسر ضمير الشان اسمية نحو اشهد ان لا اله الا الله ونحو قل هو الله ولزوم كونه اي مفسر ضمير الشان اسمية خبر الكون الثاني قال الاستاد قوله ولزوم كونه اسمية الخ جواب سؤال مقدر وهو كيف يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة والحال ان مفسر ضمير الشان لا يكون الا جملة اسمية كما قرره النحاة فالجواب ولزوم كونه اسمية انما هو اي لزوم كونه اسمية قوله ولزوم كونه اسمية مبتدأ وقوله انما هو اذا لم يدخل خبره عليه اي على ضمير الشان شيء من النواسخ اي من نواسخ المبتدأ والخبر كان المشددة والمخففة وافعال الناقصة وافعال القلوب وغير ذلك قال صاحب المنافع قوله انما هو اي ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه اي على ضمير الشان شيء من النواسخ كما في جميع صورات المخففة فانها من نواسخ المبتدأ والخبر وقال الاستاد قوله انما هو اي ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه اي على ضمير الشان شيء بالرفع فاعل لم يدخل من النواسخ اي من نواسخ المبتدأ والخبر وهي اربعة الافعال الناقصة وافعال القلوب والحروف المشبهة بالفعل وما ولا المشبهتين بليس وقال الآخر قوله انما هو اي ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه اي على ضمير الشان شيء كان المخففة المفتوحة مثل قوله تعالى قل هو الله احد من النواسخ اي من نواسخ المبتدأ والخبر واما اذا دخل عليه شيء منها فيجوز اي فحينئذ يجوز كونه اي مفسر ضمير الشان فعلية اي جملة فعلية نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قال صاحب المنافع قوله فيجوز كونه فعلية كما يجوز كونه اسمية كما صرح به اي لزوم كونه اسمية اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ وجواز كونه فعلية اذا دخل عليه شيء منها الرضي في شرحه على الكافية في بحث ضمير الشان حيث قال فاذا لم يدخله نواسخ المبتدأ والخبر فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونه فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قائم زيد انتهى كلامه قوله فليس معنى الدخول تفريع على قوله اي يجوز كون مفسره الخ كذا قاله احمد نازلي في المفتوحة المخففة بمعناه اي بمعنى الدخول في المكسورة المخففة

قوله فافهم فيه اشارة الى ان الدخول على الفعل في المكسورة المخففة يكون
صريحا ولا يكون بعدها معمولا بخلاف المفتوحة المخففة لان الدخول على الفعل فيها
لا يكون صريحا بل على ضمير مقدر ويكون ما بعدها معمولا لها تأمل كذا قاله بعض
الافاضل وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة مقيد وفي المفتوحة
المخففة مطلق وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة واجب وفي المفتوحة
المخففة جائز بقرينة المطلق وان الدخول في المكسورة المخففة حقيقة وفي المفتوحة
المخففة مجاز وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة ضرورية وفي المفتوحة
المخففة ممكنة عامة قال بعض المحشين قوله فافهم لعله اشارة الى تذكر ما مر ان المخففة
المكسورة تدخل على الفعلية والاسمية مثل ما نحن فيه من المخففة المفتوحة فانها ايضا
تدخل على الفعلية والاسمية اذا دخل عليها شيء من النواسخ واذا لم يدخل لزم دخولها
على الاسمية لكن دخول المخففة المكسورة على الفعلية ليس مطلقا وليس بلازم ايضا
او على تقدير الدخول على الفعلية يلزم كون الفعل من دواخل المبتدأ والخبر وبهذا قد ظهر الفرق
الفارق بين المخففتين واجتنى ايضا ثمرة هي انه ليس معنى الدخول في المفتوحة عند التخفيف
بمعناه في المكسورة عند التخفيف والحاصل ان الفعل الذي دخلت هي عليه ثلثة اقسام فعل
متصرف او غير متصرف مثل كاد وعسى والاول اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلثة
شروط اراد ان يذكر شروط كل منها فقال ويلزمها اي ويلزم المفتوحة المخففة مع الفعل وانما قال
مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم نحو قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين لم يلزمها
الحروف لانه لا يشبه باب المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف
وو قوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الحذف والحاصل ان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وهو
الحذف فعوض مع الفعل ولا يعوض مع الاسم كذا في المتوسط المتصرف اي حال كونها مع الفعل المتصرف
الذي له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله بالمصدر قوله غير الشرط بالنصب على انه حال
من الفاعل المستتر في المتصرف اي الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط وغير الدعاء لانهما وان كانا
متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدريهما انما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء
فانهما ما داما شرطا ودعاء لا يمكن اخذ مصدر منهما مع افادة شرطيته ودعائيته فيلحقان في حكم غير المتصرف
اي يلزم مع دخولها اي المفتوحة المخففة عليه اي على الفعل المتصرف ومع قبلها اي المفتوحة المخففة
فعل التحقيق تفسيرنا هذا او انما فسرنا هكذا بقرينة الامثلة الآتية وهي الجزئيات التي لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هي الجزئيات التي يستند بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة كذا في المطول قال بعض الحواشي
قوله بقرينة الامثلة جواب سؤال مقدر كأنه قيل من اين اخذت هذا التفسير



هذا التفسير حيث قلت اي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق ولا مأخذ لهذا التفسير
في العبارة فاجاب عنه وقال بقرينة الامثلة التي ستتلى عليك في المتن في كافية العبارة
مأخذ ولو متأخرا تبصر لكن لو لم يفسر ضاق الفهم من العبارة حيث قال ويلزمها
مع الفعل المتصرف الخ لان المعية توجد بكونه قبلها بعدها ومن اين يفهم ان يكون
قبلها فعل التحقيق وبعدها الفعل المتصرف وقال البعض قوله اي مع دخولها عليه
اي مع دخول المفتوحة المخففة على الفعل المتصرف تفسير لقوله مع الفعل المتصرف
ودفع لما يتوهم منه من كون الفعل المتصرف فيما قبلها قوله وقبلها اي ومع قبل المفتوحة
المخففة فعل التحقيق اي فعل دال على التحقيق قوله بقرينة الامثلة الآتية متنا
اي وانما قيدنا بقولنا وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة وقال الاستاد قوله اي
مع دخولها اي المخففة المفتوحة عليه اي على الفعل المتصرف وقبلها اي ومع قبلها
اي المخففة المفتوحة فعل التحقيق قوله بقرينة الامثلة اي وانما فسرنا قوله مع الفعل
المتصرف بهذا بقرينة الامثلة المذكورة في المتن والواقعة فيه قال بعض الشراح
قوله مع الفعل المتصرف اي مع الجملة الفعلية المتصرفة لا مع الجملة الاسمية نحو قوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله وقال الآخر قوله مع الفعل المتصرف مع فاعله غير الشرط والدعاء
اي حال كونه غير الشرط والدعاء وقوله حرف النفي بالرفع على انه فاعل يلزم في ويلزمها
اي يلزم حينئذ حرف من حروف النفي وهي لا وما ولن ولم ولما وان بكسر الهمزة وسكون النون
قال بعض الشراح قوله حرف النفي فاعل يلزم اي يلزمها حرف النفي وهو لا وما ولن
ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم فعلمت فعل ماض متكلم وحده وان بفتح الهمزة
وسكون النون مخففة من المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المقدر ولا نافية وتقوم
بالرفع مضارع مخاطبه قوله اي انه اي الشان اشارة الى ضمير الشان المقدر قال
بعض المحشين قوله بالرفع اي ملابس بالرفع او يقرأ بالرفع او اقرؤه بالرفع ونحوها
وقوله انه بفتح الهمزة وسكون النون مخففة من ان المشددة المفتوحة والضمير للشان
ونحو تبينت فعل ماض متكلم وحده من التبيين اي ان تقوم بالرفع اي انه قال
البعض اسم ان ضمير شان اي انه وخبره جملة تقوم وكذا سائر الامثلة وقوله تعالى
ايحسب الانسان والاستفهام انكاري اي لا يظن الانسان يعني لا يظن والمراد
من الانسان ابو جهل الذي هو قوة قريش وشجاعتهم ومكايد رسول الله عليه السلام ومتفقهم
المؤمنين كذا في تفسير عيون اي لن يقدر بالنصب اي انه وقوله تعالى ايحسب ان لم يره بالجزم

اى انه معنى قوله عز وجل أيحسب الانسان ان لم يره الله فعله ولا يعاقبه بما فعل من الشر
كذا فى تفسير العيون اقول هذان المثالان اوردهما المصنف فى الامتحان مثالا
لاجتماع حرفى النفى مع ان المصدرية والشارح اوردهما مثالا للزوم حرفى النفى
لان المخففة فاختلف مقتضاهما وظننت انا ان لما تقم بالجزم اى انه وعلمت انا
ان ان تقوم بالرفع اى علمت انه ما تقوم فالاولى بفتح الهمزة وسكون النون
مخففة من المفتوحة المشددة والثانية بكسر الهمزة وسكون النون نافية كما فى قوله
ان هو الا وحى يوحى اى ما هو الا وحى يوحى قوله او السين عطف على حرف النفى
اى او يلزمها سين الاستقبال بقرينة سوف نحو قوله تعالى علم ان سيكون بالرفع
فان المخففة فى هذه الاية دخلت على الضمير المقدر وجملة سيكون مفسرة له وعلامة
كونها مخففة هى دخول السين فى ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون
بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل
ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست
مصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون قال صاحب تفسير العيون
وان مخففة من الثقيلة والسين عوض من التخفيف واسمها ضمير الشان اى
علم الله ان الشان سيكون منكم مرضى او سوف اى او يلزمها لفظ سوف كقوله
اى الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا فان ان المخففة كانت
مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة
وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها
مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين كما فى حواشى الجامى قال منلا حلبى فى شرح مغنى
اللبيب قوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا هو من الضرب الثانى
من السريع الآن عروضه زوحفت بالخبن ان كانت الرواية بتشديد الدال
من قدره الله تقديرا او من الضرب الرابع منه ولا زحاف فى العروض لانها كضربها
ان كانت بالتخفيف ولم يسم قائله ووجه كون هذه الجملة المصدرة بالفاء اعتراضية
مفيدة للتأكيد ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية على امتثال المرء
فى قوله واعلم وان بالفتح والتخفيف المخففة من الثقيلة واسمها محذوف ضمير الشان
لا ضميرا للمأمور لعدم عائد من الخبر والمراد ان المقدر واقع قطعا وان تأخر الى حين
وفيه تسلية للنفس وتسهيل لامور الشاقة وقال صاحب المختصر قوله كقوله واعلم



واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض
بين اعلم ومفعوليه وهو سوف يأتى كل ما قدرا وان هى مخففة الثقيلة وضمير الشان
محذوف يعنى ان المقدورات واقعة البتة وان وقع فيه تأخير وفى هذا تسلية
وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
من اعراب ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال
لانه لا يكون الا فى آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون
بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط
فى التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط ان لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك
فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين
متصلين وقال صاحب الهداوى قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض بالفعل بين الفعل
ومعموله لتنبيه المخاطب على نفع العلم مطلقا لا سيما على هذا الامر الذى عليه
مدار امور الدنيا والآخرة وفائدة الفاء اشعار علية ما بعدها وسببية ما قبلها
ان هى المخففة لان الناصبة لا تجامع سوف واسمها ضمير الشان المتروم الحذف
يعنى انه لا محالة سوف يأتى المرء كل ما قدر له من خير وشر فى ازل الآزال بلا نزاع
ولا جدال وقيل قوله فعلم المرء مبتدأ خبره قوله ينفعه والمبتدأ مع خبره اعتراضية
بعد الفاء وقيل قوله فعلم ينفعه جملة معترضة وان سوف يأتى كل ما قدرا مفعول اعلم
والالف فى قدرا للاشباع ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدرات
آتية البتة وان وقع فيه تأخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر قوله او قد عطف على القريب
او البعيد اى او يلزمها مع الفعل المتصرف لفظ قد نحو علمت انا ان تقدم بالرفع
اى انه فعلمت فعل ماض متكلم وحده وان بفتح الهمزة وسكون النون مخففة من المفتوحة
المشددة واسمها ضمير شان مقدر كما اشرنا اليه آنفا وقد للتحقيق مع التقليل وتقدم
فعل مضارع مخاطب فاعله فيه انت والجملة مرفوعة المحل خبر ان المخففة وان اسمها وخبرها
فى تأويل المفرد منصوب المحل مفعول به لعلمت قائم مقام المفعولين قوله ليكون علة
للزوم هذه الحروف اى وانما يلزمها مع الفعل المتصرف هذه الحروف الاربعة ليكون
او علة للزومها مع الفعل المتصرف هذه الحروف او علة للزوم احد هذه الحروف او علة للشرط
المقدر اى وانما شرط لزوم تلك الحروف فى دخولها على الفعل المتصرف ليكون قال البعض
قوله ليكون علة لقوله ويلزمها مع الفعل المتصرف هذه الحروف اى الكون كل واحد منها اى

من هذه الحروف الاربعة المذكورة في المتن كالعوض عن المحذوفة اى عن النون المحذوفة او
عن ان المحذوفة من النونين ولهذا سماها النحاة حروف التعويض قال البعض قوله
كالعوض عن المحذوفة اى عن النون المحذوفة من المشددة ولهذا يسميها النحاة حروف
التعويض كذا في فتح الاسرار قال الاستاد قوله كالعوض اى كالعوض من احدى نونى ان
المحذوفة فعلى هذا يكون قوله المحذوفة صفة لاحدى النونين المقدر لم يقل عوضا لان العوض
لا يكون الا للعوضية وليس شئ منها كذلك لثبوت النون في البعض و الاستقبال في الآخر والتعليل
في الآخر قوله و للفرق عطف على ليكون وعلة ثانية للزوم هذه الحروف قال البعض قوله وللفرق
معطوف على قوله ليكون وعلة ثانية بواسطة العطف لقول المصنف ويلزمها مع الفعل المتصرف
هذه الحروف اى لحصول الفرق بينها اى بين المفتوحة المخففة وبين الناصبة اى وبين ان
الناصبة لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر
قوله فان هذه الحروف تعليل واثبات لحصول الفرق بهذه الحروف اى وانما حصل
الفرق بهذه الحروف قوله لا تقع جملة جزاء اى لا تقع هذه الحروف بينها اى بين الناصبة
وبين فعلها اى الناصبة يعنى لا يقع احد هذه الحروف بينها وبين فعلها تأمل قال
بعض حواشى هذا الكتاب اقول ليس هذا على اطلاقه لقول المصنف في الامتحان ان حرف النفى
لا تجامع المصدرية ومثل بقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع واجب ان لن يقدر واجيب
ان لم يره فالصواب اخراج حرف النفى عن هذا الحكم كما اخرجها المصنف فلا يحصل الفرق
بحرف النفى فيكون لزومها لمجرد العوض عن المحذوفة وقال قاضيجق في حاشية الضوء
وانما كانت هذه الحروف الاربعة فارقة بينهما لانها لا تجامع ان المصدرية لكونها للاستقبال
وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال كالسين وسوف ولا او للحال مثل ما وقد لانها
لتقريب الماضى من الحال فعلى الاول يلزم الجمع بينهما في معنيين متضادين وكلاهما محال ولان قد لا تدخل
فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا وحرف النفى له وذلك للاثبات فلا يجتمعان لا يرد علينا ان زيد
ان لا يقوم وعلمت ان لا يقوم بالرفع لتقديرها مع الفصل معه اما حرف النفى فللزوم التكرار
واما البواقى فلتوارد النفى والاثبات معا وقال بعض المحشى وانما حصل الفرق لان الناصبة
لا تجتمع بهذه الحروف اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل
واما معنى فلان حروف الاستقبال مخلصة للفعل الى الاستقبال فلهذا لا تجامع الناصبة للفعل
لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا
واما حرف النفى فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة لا يجمع بينها وبما ذكرنا ظهر
وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قوله لانها اى الناصبة
علة

[illegible]

[illegible]

علة لوقوعها بينها وبين فعلها قال البعض قوله لانها اى الناصبة علة لقوله
لا تقع بينها وبين فعلها و متعلق بلا تقع مصدرية مع فعلها بتأويل المصدر اى
في تأويل المصدر و الفصل بين الناصبة وبين فعلها بها اى بهذه الحروف ينافيه
اى التأويل فان قلت ان المخففة كالناصبة تجعل مدخولها مؤولا بالمصدر
فيلزم ان يكون الفصل باحد هذه الحروف منافيا لتأويل المصدر بان المخففة
قلنا بين التأويلين فرق فانه ان الناصبة لو كان بعدها احد هذه الحروف
لزم ان تؤول جملة يتوسط بينها وبين الناصبة احد هذه الحروف مع ان هذا
التوسط ينافى تأثير الناصبة بخلاف تأويل المخففة المفتوحة فانها مؤولة جملة
عبارة عن ضمير شان كان اسمها فكان المخففة لم تؤثر فيما بعد هذه الحروف
فلا يكون هذه الحروف منافية لتأويل المخففة ونقول ان المخففة لقوتها تؤثر
مع الفصل بخلاف الناصبة فانها لضعفها لا تؤثر الا بلا اى بكلمة لا النافية
من هذه الحروف يعنى الفصل بين الناصبة وبين فعلها بلا ينافى التأويل قوله
ولانها اى الناصبة عطف على قوله لانها وعلة ثانية لعدم وقوعها بينها وبين فعلها
قال البعض قوله ولانها علة ثانية لقوله لا تقع بينها وبين فعلها ومتعلق به قوله
لضعفها اى الناصبة يعنى لضعفها في العمل لا تقوى اى الناصبة يعنى لا تقدر على العمل
اى عمل النصب بالفصل بهذه الحروف الا بها اى الا تقوى على العمل بالفصل بكلمة لا
قوله فانها اى لا تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء بقوله الا بها وقوله لكثرة دورانها
اى لكثرة دوران لا متعلق لقوله تدخل اى لا وعلة لدخولها في مواضع كثيرة ومواضع
غير منصرف على وزن ما جد لا يدخلها اى تلك المواضع اخواتها اى نظائر لا من حروف النافية
نحو جئت بلا مال بدخول لا في اثناء الجار والمجرور مع شدة اتصالهما او بوقوع لا بين
ومعموله قال الرضى ان الناصبة لا يفصل بينها وبين فعلها بشئ من حروف النفى الا بلا
لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا تقوم واريد ان لا تقوم وقال بعض الشراح
ان الناصبة لا يفصل بينها وبين فعلها بشئ لضعفها بل قد يفصل بلا لكثرة دورانها
في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق في جميع الصور
بمجرد وجود لا النافية فانها تجمع في بعض الصور مع كل منهما كما في قوله تعالى لئلا يكون
وامثاله قوله ان لا تعبدوا يعنى في وجود لا النافية لا يحصل الفرق بين المخففة
وبين الناصبة او حين دخولها او حين الفصل بها لا يحصل الفرق بين المخففة وبين الناصبة

بها اى بلا بل بالفعل اى بل يحصل الفرق حينئذ بالعمل قوله فان ما بعدها اثبات
للحكم المستفاد مما بعد كلمة بل اى فان الفعل المنفى بعد مادة الالف و النون
بالفتح والسكون او فان الفعل المنفى بعد مادة انْ بفتح الهمزة وسكون النون
ان كان اى ما بعدها منصوبا لفظا فالناصبة اى فهى الناصبة يعنى فمادة الالف
والنون او فمادة ان ان الناصبة و الا اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا
كقوله الا يرجع اصله ان لا يرجع فقلبت النون لاما لقرب مخرجهما ثم
ادغمت اللام المنقلبة فى لام الاصل فصار الا فالمخففة اى فهى المخففة
يعنى فمادة ان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة من المشددة او فصورة التركيب
من الالف والنون المخففة من المشددة قوله او بالمعنى عطف على بالعمل اى
بل يحصل الفرق بحسب المعنى قوله فانه اى الشان اثبات للحكم المستفاد
مما بعد كلمة بل المستفادة من العطف ان عنى اى ان اريد وقصد به اى
بما بعدها الاستقبال اى معنى الاستقبال ومن ارجع ضميره الى لفظ لا نظراً
الى العطف وفسر الاستقبال بالنفى فى الاستقبال حيث قال اى النفى فى الاستقبال
فقد تعسف بل ضل ضلالا بعيداً ومن ارجع ضميره الى المعنى نظراً الى قربية ونظراً
الى احتمال رجوعه اليه فقد تردد الاحسن قال البعض وضميره راجع الى ما بعدها
ويحتمل رجوعه الى المعنى المراد به معنى ما بعدها اى معنى الفعل المنفى بعد مادة انْ
ومن قال المراد به معنى ان الناصبة لانها تدل على الرجاء والاستقبال كى يدل المضارع
عن الحال والاستقبال فقد خرج عن الطريق الذى هو مراد الشارح وقد اختار
خلاف مراده لانه نشأ من عدم الاستقامة ذهنه فالناصبة اى فهى الناصبة و الا
اى وان لم يعن به الاستقبال فالمخففة اى فهى المخففة لان الناصبة تخلص
المضارع للاستقبال دون المخففة قال شارح الارشاد والمضارع المنصوب
ما وقع بعد ان المصدرية الناصبة وهى للاستقبال اذا دخلت على المضارع ولمجرد
المصدرية ان دخلت على الماضى ولذا لا يدخل على فعل غير متصرف ولا يقع مطلقا بعد العلم
وما بمعناه كالتبيين والتعيين والكشف والانكشاف لانها للرجاء المنافى للعلم
والواقعة بعده هى المخففة من المثقلة وبعد الظن جاز الوجهان انتهى كلام قال
قاضيخ فى حاشية الضوء واعلم ان انّ المشددة وان المخففة وان المصدرية
لكل منها موقع لان هذه الصورة اى صورة التركيب من الالف والنون انما يكون قبلها
فعل سلط عليها اولا والاول اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول مقتضى المشددة
و



والمخففة منها ولا يجوز وقوع المصدرية فيه لانها للرجاء والطمع فيقتضى
ان يكون ما بعدها لا معلوما محققا والعلم على خلافه ولا يجوز ان يذكر
قبلها فعل للرجاء والطمع نحو اتمنى ان زيداً يقوم للمتناور وبينهما والثالث
يتعين الناصبة و الثانى يجوز فيه الامران لكونها مخففة وكونها مشددة لان الاشياء
يثبت بالظن بخلاف عنها وكونها مصدرية لانها مع ما بعدها فى تأويل المصدر فيصح
ان يقع مظنونا قال حسين كفوى فى كلياته والفارق بين ان المخففة والناصبة اما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى الناصبة والا فهى المخففة واما من حيث المعنى
لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى الناصبة وان الناصبة يجوز ان يتقدم
على الفعل لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ذلك لان المفسرة لا تتقدم على المفسر
وان الموصولة المفسرة اذا وصلت بالماضى يؤول بالمصدر الماضى واذا وصلت
بالمضارع يؤول بالمصدر المستقبل واذا وليت المضارع تنصبه وكان معناها
الاستقبال واذا وليت الماضى خلع عنها الدلالة على المستقبل ولهذا يقع بعدها
الماضى الصريح تقول سرنى ان قمت امس ويمكن ان يكون الفارق بينهما حينئذ
اى حين وجود لا النافية او حين دخولها او حين الفصل بها ما كان قبلها اى
المخففة اى الفعل الذى كان قبلها من فعل التحقيق بيان لما قال البعض لفظ ما موصوف
او موصول مبنى على السكون منصوب محلا خبر ليكون وكان فعل ماض من افعال الناقصة
واسمه مستتر فيه راجع الى ما وقبلها ظرف مستقر منصوب محلا خبر لكان والضمير راجع
الى ان المخففة وقوله من فعل التحقيق ظرف مستقر منصوب محلا صفة ما قال
الاستاد واما التى كان قبلها فعل التحقيق الحقيقى فلا تحتمل الناصبة لان الفعل
المصدر بها لكونها للطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق
انتهى فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع الا بعد فعل التحقيق
كالعلم وما يجرى مجراه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكرى
والايجاد والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون ظنا غالبا مقاربا للعلم
وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان الناصبة اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما
حرفى المصدر فاريد الفرق بينهما فالتزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يجرى مجراه
من الظن الغالب ليكون مؤذنا فى اول الامر انها مخففة لان التحقيق باب المخففة التى
فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان الناصبة فاما

بعد فعل الظن وما يجري مجرى العلم فيجيء الناصبة والمشددة والمخففة كما في قوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالنصب والرفع فان رفع على ان الحسبان ظن غالب
فلا التباس بينهما الا في هذا الموضع قوله مع انضمام الفصل حال من الفارق او
ظرف لبكونه اي حال كونه مقرونة مع انضمام الفصل بينهما بها اي بلا قوله اليه
اي الى فعل التحقيق او الى ما كان قبلها متعلق بانضمام فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة
فان كانت المخففة بعد فعل التحقيق لم يلتبس بالناصبة لما قدمنا ان الناصبة لا تقع
بعد فعل التحقيق وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان مخففة وناصبة
كما في الاية السابقة والحاصل ان التي تقع بعد فعل التحقيق مخففة لا غير وكذا بعد ما يجري
مجرى التحقيق وجوز الفراء وابن الانباري وقوع الناصبة بعد فعل التحقيق
غير المؤول وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة
لا غير فانه اي الفصل او انضمام الفصل وان للوصلية جاز اي وان جاز الفصل
مع الناصبة او وان جاز انضمام الفصل بالناصبة او وان جاز وقوع فعل التحقيق
قبل الناصبة لكن لا يخلو اي الفصل او انضمام الفصل او وقوع فعل التحقيق قبل الناصبة
عن كونه اي الفصل او انضمام الفصل او وقوع فعل التحقيق قبل الناصبة خلاف
الظاهر في الجملة فافهم لعل وجه الفهم انه لا يفيد الفرق الكلي بل يحتمل ان يكون
ناصبة لكونه جائزا وان كان خلاف الظاهر الا ان يقال ان خلاف الظاهر معتبر
والجواز غير معتبر يعني ان الاصل في كونها ناصبة عدم الفصل والفصل خلاف
الظاهر وخلاف الظاهر معتبر في مثله كذا قاله علي الحدادي او وجهه ان كون
فعل التحقيق فارقا ليس مطلقا بل اذا كان صرفا خالصا كالعلم فاما بعد ما يؤدي
معناه كما اذا كان الظن بمعنى العلم فيجيء المصدرية والمشددة والمخففة نص
عليه الرضي وكذا ان كان قبلها فعل الظن كما قال به آنفا او وجهه ان جواز
وقوع فعل التحقيق قبل الناصبة بطريق الحمل على ما المصدرية او على المخففة لا غير
واما مع قطع النظر عن الحمل لا يجوز لان الفعل المصدر بها لكونها للطمع والرجاء
غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق قال بعض المحشين اقول تدبر ما قاله الشارح
في قول المصنف [illegible] الخ يظهر لك وجه الفهم والله اعلم بحقايق الاشياء
كلا وبعضا بخلاف العبد لكن الله تعالى وفقنا على هذا التحقيق والتدقيق لانه
ولي التوفيق والتحقيق الحمد لله تم [illegible] حيث لم يجعلنا من احمق الحمقاء وهو من كرمه
تمام



لما تم احكام المخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء الواقعة
قبلها فعل التحقيق اراد ان يشرع احكام الداخلة على الفعل الغير المتصرف او الشرط
او الدعاء فقال ولو كان او ولما بين احكام كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع
في بيان احكام كونه غير متصرف فقال ولو كان الى ولو كان الفعل الداخلة اي الفعل
الذي دخلت هي اي المخففة المفتوحة عليه اي على ذلك الفعل قال الاستاد
قوله اي الفعل الداخلة هي عليه تفسير لمرجع الضمير المستتر في كان وقوله الداخلة
صفة جرت على غير ما هي له للفعل والفعل اسم كان وقوله هي فاعل الداخلة
وضمير عليه راجع الى الفعل قال في زاده قوله ولو كان غير متصرف الخ عطف
على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قيل لو كان الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء يحتاج
الى احد هذه الحروف ولو كان غير متصرف بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره من الامثلة
نحو عسى وكاد او بان لا يجيء منه مصدر ولا غيره من الامثلة قوله او شرطا عطف على غير
اي او كان الفعل متصرفا دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو ان ولو او كان الفعل
شرطا بان تدخل عليه واحد من ادوات الشرط مثل ان ولو وقوله او دعاء عطف
على القريب او البعيد اي او كان الفعل دعاء بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره
او بان كان مستعملا في مقام الدعاء عليه او له لا يحتاج مضارع مجهول وقوله الى احد
هذه الحروف نائب الفاعل للا يحتاج في الجملة لا محل لها جواب لو قوله بل لا يجوز عطف
على قوله لا يحتاج وترق من عدم الاحتياج الى عدم الجواز وفاعل لا يجوز عبارة
عن الاتيان اي لا يجوز اتيان احد هذه الحروف قوله لعدم الالتباس علة
لعدم الاحتياج الى احد هذه الحروف ومتعلق بلا يحتاج اي لعدم التباس ان المخففة
حينئذ اي حين كون الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف او شرطا او دعاء او حين
دخول ان المخففة على فعل غير متصرف او شرطا او دعاء او حين كان الفعل احد هذه
الافعال او حين وجد احد هذه الافعال قوله بالناصبة متعلق بعدم الالتباس
اي لعدم الالتباس حينئذ بان الناصبة لعدم دخولها على واحد منها قوله لانها
اي الناصبة علة لعدم التباسها بالناصبة بل علة لعلة مقدرة كما اشرنا اليه آنفا
قال بعض الشراح فيه ان الناصبة لا تدخل على هذه الافعال لانها الخ وقال البعض
قوله لانها اي الناصبة متعلق بلا يجوز وعلة له مع مدخولها اي الناصبة في حكم المصدر

اى في تأويله ولا مصدر اى والحال لا مصدر لغير المتصرف اى لغير الفعل المتصرف
اى للفعل الجامد قوله والشرط والدعاء الخ اى وفعل الشرط والدعاء وهو
جواب سؤال مقدر نشأ من قوله ولا مصدر الخ فكأنه قيل ان فعل الشرط
والدعاء متصرف لهما مصدر فلم لا يحتاج حين دخول ان المخففة عليهما الى احد
هذه الحروف فاجاب بقوله والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر وكذا غير المتصرف
لعدم مصدره نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم فان في
وان عسى مخففة اسمه ضمير شان مقدر وعسى ماض تام بمعنى قرب وان في ان يكون
مصدرية ناصبة ويكون فعل مضارع ناقص منصوب بان المصدرية واسمه ضمير شان
فيه وخبره جملة قد اقترب اجلهم وجملة يكون في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر ان
قال شهاب الدين وكون ان في وان عسى مصدرية قاله ابو البقاء لكن النحاة
قالوا ان المصدرية لا توصل الا بالمتصرف وعسى غير متصرف وهو لا مصدر له فلذا
منع من دخولها عليه ولم يدخل بعد لام المفارقة لعدم اللبس فالاحسن انها
مخففة من الثقيلة وقال البعض فان قلت كيف تؤول المخففة فعلا غير متصرف
اعني عسى لعدم وجود مصدر غير المتصرف قلت يجعل غير المتصرف مصدرا باعتبار
معناه اللغوي اعني الاقتراب فيكون المعنى اقتراب كون اجلهم وقال البيضاوي
قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم عطف على ملكوت وان مصدرية
او خفيفة من الثقيلة واسمه ضمير الشان وكذا اسم يكون والمعنى ان لم ينظروا
في اقتراب اجالهم ويوقع هلوهاف روا الى طلب الحق والتوجه لما ابى ينجيهم
قبل اغتنال الموت ونزول العذاب قوله مثال غير المتصرف خبر مبتدأ محذوف
اى هذا النظم مثال لغير المتصرف او نحو قوله تعالى مبتدأ وقوله مثال غير المتصرف
خبره على طريق منهج الشرح بالمتن وهو اولى لكونه سالما عن الحذف ونحو قوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب فتبينت ماض مؤنث بمعنى علمت والجن فاعله
وان مخففة اسمه ضمير شان مقدر ولو حرف شرط وكان ماض ناقص والواو اسمه
عائد الى الجن ويعلمون مضارع جمع مذكر والواو فاعله راجع الى الجن والغيب مفعوله
والجملة منصوبة المحل خبر كانوا قال القاضي قوله تبينت الجن اى علمت الجن بعد
التباس الامر عليهم ان لو كانوا يعلمون الغيب اى انهم لو كانوا يعلمون الغيب
هذا مثال الشرط اى مثال للشرط ونحو قوله تعالى والخامسة اى بالتخفيف
في



في قراءة نافع غضب بكسر الضاد على وزن علم الله عليها فالواو عاطفة والخامسة
منصوب عطف على اربع فيما قبلها وان مخففة اسمه ضمير شان مقدر وغضب
ماض ولفظة الجلالة فاعله وعليها متعلق بغضب وجملة مرفوعة المحل خبر ان
واسمه وخبره في تأويل المفرد منصوب المحل بدل من الخامسة او مرفوع المحل خبر مبتدأ
محذوف اى هي كذا في حاشية القاضي للشهاب قال القاضي قوله والخامسة اى
الشهادة الخامسة ان غضب عليها اى مقول في حقه غضب الله عليها هذا
مثال الدعاء اى مثال للدعاء ولما فرغ من مسائل تخفيف مادة الالفاظ النون
شرع في مسائل تخفيف كأن ولكن فقال وتخفف كلمة كأن بان تحذف النون
الثانية المفتوحة فيبقى النون الاولى ساكنة اى تخفف كأن كما تخفف اخواتها
من النونيات قوله فتلغى عطف على قوله تخفف من قبيل عطف السبب على المسبب
وهو على صيغة المجهول من المضارع المؤنث ونائب فاعله تحته هي راجع الى كأن
الظاهر ان اسناد تلغى اليها حقيقة عقلية اذ الالغاء عبارة عن ابطال العمل
لا ابطال الشيء نعم لو اريد معناه اللغوي وهو ابطال الشيء الذي هو العمل
هنا لكان له وجه فالاسناد مجاز عقلي وتغيير الشارح يحتمل كلا الوجهين قوله اى
يبطل عملها اى كأن اشارة الى ان الالغاء بمعنى الابطال على سبيل الوجوب
قوله يبطل مضارع مجهول مفرد مذكر غائب وعملها بالرفع نائب فاعله اى يبطل
عمل كأن حين خففت قال الاستاد قوله اى يبطل عملها بصيغة المجهول اشارة
الى ان الالغاء بمعنى الابطال واسناد تلغى الى كأن مجاز والمضاف محذوف بين الفعل
ونائب فاعله المستتر تحته هذا تغيير باللازم لان الالغاء يلزم الابطال وهي حرف برأسها
كأخواتها على الصحيح على الاستعمال الافصح اى الغاؤها مبني على الاستعمال الافصح
وذكر الاستعمال اشارة الى ان الافصح صفة وموصوفه محذوف قوله لفوات
بعض المشابهة علة لالغائها ومتعلق بتلغى قال البعض قوله لفوات بعض المشابهة
متعلق لتلغى وعلة له اى لفوات بعض مشابهتها بالفعل وهو المشابهة لفظا
لكن لم يفت المشابهة لفظا بالكلية لكونها على ثلثة احرف قوله بانتفاء فتح الاخر متعلق
بقوله لفوات بعض المشابهة وبيان لطريق فوات بعض المشابهة اى بسبب انتفاء
فتح اخرها بالتخفيف ولو قال بعد قوله بانتفاء فتح الاخر وملازمة الاسمين
لكان اتم لان الحكاية اشارة الى فوات المشابهة ... لا تعملها نحو قوله اى الشاعر
كأنه يا حقان اى تدبا صدر المعشوق حقان يعني كالحقتين في الاستدارة والصغر والقياس
سواء كان رجلا او امرأة بعده

حقتان لانه لا وجه لسقوط تاء حقة عند التثنية وسقط على غير القياس للضرورة الشعر
قال حسن چلبي والقياس حقتان لان تاء التأنيث لا تحذف من التثنية الا في خصيان
والييان الا انه حذف هنا للضرورة صدره اي صدر البيت وابتداؤه يعني اول
هذا المصراع يقال صدر كل شئ اوله وصدر النهار اول اليوم فوجه التسمية
بالصدر ظاهر وصدر مشرق النحر والواو بمعنى رب والصدر وهو معروف
ومشرق بضم الميم وسكون الشين وبكسر الميم اسم فاعل من اشرق بمعنى اضاء
وتلألأ والنحر بفتح النون وسكون الحاء المهملة موضع القلادة من الصدر
ومشرق من جهة الاعراب صفة للصدر مضاف الى النحر من قبيل اضافة الصفة
الى فاعله والمعنى رب صدر مضيئ ولامع نحره لقيته قال الاستاد والمعنى رب صدر
لامع نحره اي موضع قلادته قال بعض شراح الابيات وصدر مجرور بالواو
لانها بمعنى رب ومشرق بالجر ايضا صفة مضافة الى النحر وقيل وصدر مرفوع
على الابتداء وخبره محذوف اي ولها صدر ومشرق بالرفع ايضا صفة مضافة
الى النحر قوله على ما في الرضي اي كون صدره هذا مبني على الرواية التي ذكرت في الرضي
او صدره ووجه اي رب وجه مشرق النحر اي مضيئ صدره لقيته والمراد
بالنحر الصدر المعروف لا كما قبله فعلى تقدير كون صدره هكذا لا بد من تقدير
مضاف في ثدياه اي ثديا صاحبه وهذا مبني على ما في شرح التسهيل للدماميني
او صدره ونحر بفتح النون وسكون الحاء المهملة الصدر وهو معروف
اي رب نحر مشرق اللون اي مضيئ لونه لقيته وهذا مبني على ما في شرح لب الالباب
لمصنفه وكأن مخففة ملغاة وثدياه تثنية ثدي وهو مضاف الى الضمير
الراجع الى الصدر او الى صاحب الوجه على رواية ووجه مشرق النحر وثدياه مرفوع
مبتدأ وحقان خبره والشاهد فيه في تخفيف كأن والغاء عملها ولما وقع الرواية
بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت تقتضي ان يقرأ بالياء على غير الافصح ولذا قال
ولو عملت هي اي كأن المخففة على غير الافصح اي على استعمال غير الافصح لقيل جواب لو
ثدييه لانه يقتضي ان تكون التثنية منصوبة بالياء ثم ان الظاهر من عبارة
فتلغى على الافصح اي الالغاء ابطال العمل اي عمل كأن لا ابطال في اسم الظاهر كذا
قال احمد نازلي يعني ثم ان الظاهر من عبارة المصنف هذه انه لا يقدر من التقدير
بعدها



بعدها اي بعد كأن المخففة ضمير الشأن نائب فاعل للا يقدر لانه مجهول يعني انه لا يحتاج
بعدها الى تقدير ضمير الشأن قوله لعدم الداعي علة لعدم تقدير ضمير الشأن بعدها
اليه اي الى تقديره في كأن المخففة كما اي كالداعي الذي كان في المفتوحة المخففة
من لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى ومن عدم انفكاكها عن العمل في جميع اللغات
وكأن المخففة ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل في الافصح قال الاستاد عدم الداعي
اليه في كأن المخففة كما كان في المفتوحة المخففة لان كأن المخففة كالمكسورة المخففة
في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالعمل حتى يدفع بتقدير عملها في ضمير شأن
مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال البعض قوله لعدم الداعي متعلق للا يقدر
وعلة له وهو لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى كما اي الداعي الذي كان في المفتوحة
المخففة اي لعدم لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى في كأن المخففة كما لزم في ان
المخففة المفتوحة ولذا اي لعدم الداعي اليه في كأن المخففة كما كان في المفتوحة
المخففة او لعدم وجود الداعي والسبب الى تقدير ضمير الشأن بعدها او لاجل
عدم الداعي اليه لم يذكره اي لم يذكر المصنف بتقدير ضمير الشأن اولم يذكر المصنف
العمل في ضمير الشأن المقدر وقال ابن مالك وهو صاحب التسهيل انها اي كأن
المخففة كالمفتوحة المخففة قوله في العمل بيان لوجه الشبه اي شبه كأن المخففة
بالمفتوحة المخففة في العمل في اسم مقدر متعلق بالعمل يعني انها احق بالعمل من المكسورة
المخففة لكن اي المفتوحة المخففة احق بالعمل منها لان في بهتها بالفعل اقوى
كالمخففة المفتوحة فلو لم تعمل في مقدر ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف على الاقوى
وهو غير جائز ولئلا يلزم ذلك تعمل في اسم مقدر الا ان لكن انه اي الاسم المقدر
لا يلزم ان يكون ضمير شان مقدر فانه يجوز كونه ضميرا غير ضمير الشأن كالكاف المقدر
في مثل قوله تعالى كأن لم تغن بالامس ويجوز كونه ضمير شان كما في مثل كأن ورق الاصفان
ويؤيده اي يؤيد ما قاله ابن مالك لزوم لم وقد فاعل يؤيد قوله لما متعلق بلزوم
وعلة للزوم لم وقد اي لشئ كائن بعدها اي بعد كأن المخففة اذا كان اي ذلك الشئ
فعلا خبر كان كالمخففة المفتوحة اي كما لزم لم وقد لما بعدها قال البعض قوله كالمخففة
اي كلزوم لم وقد بالمخففة المفتوحة وهذا اللزوم مبني على ما اي على دليل يستفاد من كلامه
اي كلام ابن مالك قال البعض قوله على ما اي ما قلناه مبني على تأييد يستفاد من كلامه
اي من كلام ابن مالك وصرح به اي ذلك اللزوم في ذلك المحل الرضي فاعل صرح قال البعض

قوله وصرح به اى بما يستفاد من كلامه مثل قوله تعالى كأن لم تغن بالامس اى كأنه
لم تغن بالامس هذا مثال للزوم الخبر لما بعدها ومثال لاسمها المقدر غير ضمير الشان وكأن ظبية
عفر كأن قد وردت الاظعان اى كأنه قد وردت الاظعان هذا مثال للزوم قد لما بعدها
ومثال لاسمها المقدر ضمير الشان الاظعان بالظاء المعجمة والعين المهملة
جمع الظعينة وهى الهودج كانت فيها امرأة اولا وقيل الناقة التى فوقها
الهودج وفى القاموس الظعينة الهودج فيه امرأة اولا والجمع ظعن بضم الظاء
وسكون العين والتنوين وظعن بضم العين وظعائن واظعان المرأة ما دامت
فى الهودج واظعنة كافعلة ركبته كصبور البعير يحمل ويحتمل عليه ككتاب يشد به
الهودج وما وقع فى بعض النسخ بالضاد المعجمة غير صحيح اذ لم يثبت فى اللغة
الموثقة قال صاحب الصحاح الظعن وصف الناقة التى فوقها الهودج على وزن جوهر
قال صاحب القاموس الهودج المحفة التى تشد على الجمل والناقة وتخفف لكن
اى كلمة لكن فيجب الغاؤها اى لا يجوز اعمالها اصلا قوله لفوات بعض المشابهة
علة لوجوب الغائها ومتعلق بيجب اى لفوات بعض مشابهة لكن المخففة بالفعل
متعلق بانتفاء فتح الاخر متعلق بفوات وعلة له اذ الباء سببية اى بسبب انتفاء
فتح اخرها بالتخفيف قوله ولمشابهتها اى لكن المخففة عطف على قوله لفوات
المشابهة اه من قبيل عطف العلة على العلة العاطفة اى لكن العاطفة التى غير عامل
فى شىء من المعمولات لفظا اى من جهة اللفظ ومعنى اى من جهة المعنى لكونها بمعنى الاستدراك
كالعاطفة فانها لما حصل فيها المشابهة بها فاجريت اى لكن المخففة قال الاستاد
قوله فاجريت تفريع على التعليل الثانى مجراها اى مجرى العاطفة فى عدم العمل فان قلت
ما الفرق بينهما قلت ان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست
بعاطفة و الاستعمال بالواو وبدونها جائز كذا فى مغنى اللبيب قال قصب زاده وتخفف
لكن فيكون حرف ابتداء فيجب الغاؤها عند الاكثر لزوال المشابهة بزوال فتح الاخر
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها خلافا للاخفش ويونس فان وليها
كلام فهى لمجرد افادة الاستدراك لا للعطف نحو جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر وان وليها
مفرد فهى عاطفة اقترنت بالواو اولا بخلاف سائر المخففات مثل انّ وانّ وكأنّ
قال الاستاد قوله بخلاف سائر المخففات اى بخلاف المخففات السائرة نحو انّ وانّ
وكأن قوله فانها تعليل للمخالفة فانهم اى فان المخففات السائرة ليس لها اى
المخففات السائرة ما اسم ليس عبارة عن كلمة مفروضة اجرى باقى المخففات عليها
قوله اجريت



قوله اجريت على صيغة المجهول مفرد مؤنث من باب الافعال قوله هى اى المخففات
السائرة نائب فاعل لاجريت عليه اى على ما اجريت قال بعض الافاضل قوله
بخلاف سائر المخففات واضافة السائر الى المخففات من قبيل اضافة الى موصوفها
اى بخلاف المخففات السائرة كذا قيل اقول لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها
كما لا يجوز بالعكس فحينئذ يؤول بان حذف المخففات من قوله سائر المخففات حتى
صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه حاليا لان يكون المخففات
وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوا الجنس الذى
يتخصص به كما اضافوا خاتم الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وانما قلنا لا يجوز اضافة الصفة
الى موصوفها كما لا يجوز بالعكس لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى
معنى آخر لا يتقوم احدهما مقام الاخر فمعنى التركيب الوصفى الاتحاد والاتفاق
فى الاعراب وغيره ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى
والاعراب وغيره قال بعض المحشين قوله ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى اما لفظا
ففى الحركات والسكنات ومعنى فلكونها للاستدراك اذ بالتخفيف لا يزول معناها
الاستدراكى فاجريت المخففة مجرى العاطفة فى عدم العمل فان قيل ان بقاء
معنى التشبيه بعد التخفيف فى كأن حملها على العمل كما صرح به فاضل الخبيصى فلم لم يحمل
على العمل بقاء معنى الاستدراك فى لكن بعد التخفيف قلنا انما لم يعمل لكن بعد التخفيف
لمشابهتها الحرف الذى لا يعمل ولم يبق معناها الاستدراكى بخلاف كأن بعد التخفيف
اذ ليس لها مشابهة لمثل هذا الحرف بخلاف سائر المخففات اى المخففات السائرة وهى
ان وان وكان فانها اى المخففات السائرة ليس لها اى المخففات السائرة ما اسم ليس
اى حرف غير عامل اجريت هى اى المخففات السائرة اى على ذلك الحرف يعنى ان سائر المخففات
ما لها بعد التخفيف فانها بعد التخفيف وان خرجت عن المشابهة لكنها لم يحصل لها
مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلها وقال بعض الافاضل قوله عليه اى على ما جرى فى ذلك
الحرف قال صاحب المنافع قوله فانها ليس لها الى اخره فلا يجب الالغاء فيها كما يجب
فى لكن بل يجوز كما مر نحو جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر الواو التى دخلت على لكن
اما لعطف الجملة على الجملة بان يعطف قوله لكن عمرو حاضر على ما قبله قال ذينى زاده
ولكن مخفف ملغى عن العمل وعمرو مبتدأ وحاضر خبره والجملة لا محل لها عاطفة على ما قبلها
قوله او للاعتراض اى او الواو للاعتراض وهو المرضى عند الرضى من حيث المعنى

ووجه بانه مما لا تعلق له بما قبله وجيء به لغرض من الاغراض وههنا كذلك لان الاستدراك
منها وفيه ان كونه للاستدراك الذي هو دفع التوهم وفي آخر الكلام مرجح
كما بين في المعاني قال الرضي ويجوز دخول الواو عليها مشددة او مخففة ويجوز
كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى انتهى
ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بما جاءني زيد
ولكن عمرو حاضر افادة ان الحكمين المتغايرين محققان في نفس الامر فان المفيد
لذلك ما جاءني زيد وعمرو حاضر بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق
فهو لاتمام الاول فيكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون الا لدفع التوهم
وفي آخر الكلام فمدفوع بان التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار
الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال في ان الوصلية للاعتراض وعليه
المحققون كذا في السيلكوتي ويجوز حينئذ اي حين التخفيف والالغاء اي
حين اذا خففتا والغيتا اي كأن ولكن قال البعض قوله اي حين التخفيف اي
تخفيف كأن ولكن والالغاء اي والغائهما بقرينة ضمير التثنية في دخولهما وقال
صاحب المنافع قوله اي حين التخفيف والالغاء اي تخفيف كأن ولكن والغائهما
دخولهما اي كأن ولكن المخففتين على الفعل قوله لانتفاء المانع بالالغاء علة
لجواز دخولهما على الفعل ومتعلق بيجوز عنه اي عن الدخول وهو اي المانع
العمل اي عملهما يقتضي الاسم فاذا لم يعملا لم يقتضيا الاسم كذا قاله البعض نحو كأن
قد قام زيد وانما قدرنا لفظ قد بين كأن المخففة وبين فعله المدخول عليه لانه
اي قد مما لابد منه اي قد قال صاحب المنافع قوله لانه مما لابد منه تعليل لتقدير قد
بعد كأن المخففة والضمير راجع الى لفظ قد كما ذكرنا آنفا من انه اذا كان ما بعد كأن
المخففة فعلا فيلزم لم وقد لو اذا كان مدخول كأن المخففة فعلا فيلزم لفظ لم
وقد اقول لو رضي به المصنف لذكره في متنه او شرحه واما مثالا ان اللذان
ذكرهما الشارح فلا بد لان على اللزوم بل على الجواز فقط فلا يثبت اللزوم
ونحو ما قام زيد ولكن قعد ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة بالفعل اراد ان يشرع
في بيان النواصب التي ليس من الحروف الستة فقال والسابع من الاحرف الثمانية
التي مقصودها اي الاحرف الثمانية قبل مرفوعها اي الاحرف الثمانية قال

قال صاحب المنافع قوله من الاحرف الثمانية فيه اشارة خفية الى ان جملة
السابع الا معطوفة على جملة ستة منها سمي في اول البحث الا ان لفظ الا واقع
يشير الى ان قوله في المستثنى المنقطع صفة الا بتقدير اسم الفاعل المعرف وانما
قيد المصنف المستثنى بالمنقطع لانه اي لفظ الا قال البعض قوله لانه اي لفظ الا
تعليل لتقييد المصنف بقوله المنقطع في المتصل اي في المستثنى المتصل ليس ان الا
عاملا على الصحيح اي على المذهب الصحيح وهو مذهب المحققين من المتأخرين
وهو اي المستثنى المنقطع الذي اي المستثنى الذي او الاسم الذي لم يخرج
مدلوله هذا كائن على بناء المجهول اي على الصيغة التي بني للمجهول او على
صيغة المجهول وقوله من متعدد متعلق بلم يخرج اي لم يخرج من المتعدد الذي
هو المستثنى منه يعني لم يخرج من مدلول متعدد وعدم الخروج ثابت وواقع فيه
لمعلومية عدم دخول مدلوله اي مدلول المستثنى المنقطع او مدلول الاسم
الذي عبر عنه بالمستثنى المنقطع قال البعض قوله لمعلومية عدم دخول مدلوله
اي مدلول المستثنى المنقطع تعليل لقول المص لم يخرج من متعدد وعلة له قوله
في المستثنى منه متعلق بالدخول وكذا قوله باعتبار المفهوم اي مفهوم المستثنى
ومعناه كما في مثال المتن وهو جاءني القوم الا حمارا لان مفهوم الحمار
لا يدخل في مفهوم القوم لان مفهوم القوم حيوان ناطق ومفهوم الحمار حيوان
ناهق او باعتبار المراد قال صاحب المنافع قوله او المراد معطوف على المفهوم
واو هنا لمنع الخلو فقط لان الخروج باعتبار المفهوم يستلزم الخروج باعتبار المراد
دون العكس كقولك جاءني القوم الا زيدا حال كونك مشيرا قال البعض قوله
مشيرا حال من كاف الخطاب في قوله كقولك اي حال كونك مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وان كان داخلا فيه باعتبار المفهوم فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة
التي ليست عن زيد الا زيدا والخروج يستلزم الدخول اولا ظرف للدخول اي قبل الاخراج
قال صاحب المنافع قوله والخروج يستلزم الدخول اولا فاذا انتفى الدخول اولا انتفى الخروج
والاخراج والانسب بقوله على بناء المجهول والاخراج يستلزم الدخول اولا انتهى وعدم الخروج
لا يستلزم عدم الدخول لان اهل الجنة لا يخرج مع انه يدخل كذا قيل قوله لكونها اي الا
متعلق بينتصب الاسم ويرفع الخبر على التنازع المفهومين من حكم الخبر وهو الا على المبتدأ
وهو السابع كذا في شيخ زاده قال امام الايوب قوله لكونها متعلق بالمفهوم من نسبة الخبر
[illegible]

الى المبتدأ في قوله والسابع الا لان المفهوم منه ان الاعامل ينصب الاسم ويرفع
الخبر لكونها الخ وقال صاحب زبدة الانظار قوله لكونها علة لما فهم من السوق
يعني يعمل الا في المستثنى المنقطع كالحروف المشبهة لكونها بمعنى لكن المشددة
التي هي منها قوله فتعمل اي فهي تعمل الفاء للنتيجة او جواب لشرط محذوف
اي فتعمل الا الواقع في المستثنى المنقطع عملها اي عمل لكن المشددة العاملة
في اسمين ناصبة ورافعة باتفاق المتاخرين اي باتفاق العلماء المتاخرين
من النحويين واذا كان الحال على هذا المنوال فيقدر له اي الا الخبر حيث لم يظهر
في الاغلب والاكثر قال الاستاد قوله في الاغلب متعلق بيقدر اي في اغلب التي لها
يعني انه في اغلب التي لها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ما قبلها قرينة معينة لحكمها
نحو جاءني القوم الا حمارا فسره بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال اي لكن حمارا
لم يجئ وقد يظهر اي الخبر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم
قال البعض قوله وقد يظهر اي ذلك الخبر معطوف على قوله فيقدر اي لا يحذف نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم والثامن اي الحرف الثامن من الثمانية
اي من الاحرف الثمانية التي ينصب بها قبل مرفوعها لا اي لفظ لا قوله الكائن
اشارة الى المتعلق المحذوف في قوله لنفي الجنس والى انه ظرف مستقر صفة لا
اي لنفي الحكم عنه اي عن الجنس ذكره اي ذكر المصنف هذا التفسير في الامتحان في بحث
المرفوعات في خبر لا لنفي الجنس حيث قال اي لنفي الحكم عن الجنس اقول الاولى فسر
بقوله اي لنفي المحمول سواء كان وجودا او صفة بعد الوجود قوله فالاضافة
اي اضافة النفي الى الجنس تفريع على التفسير بقوله اي لنفي الحكم عنه لادنى ملابسة
فيعم نفي الوجود والصفة كذا قاله الشارح في الامتحان قال صاحب المنافع قوله
فالاضافة لادنى ملابسة فهي اضافة الشيء الى غير ما هو له لمناسبة ضعيفة فهي
من المجاز العقلي الذي هو المجاز في الاسناد وذلك لان النفي لكونه مصدرا اذا اضيف
الى الفاعل او المفعول به الصريح او المفعول فيه اضافة حقيقية واما اذا اضيف
الى غير ما ذكر كالمفعول به الغير الصريح كما هنا فتكون مجازا عقليا وقال مع زاده
في حاشية الحسينية والاضافة لادنى ملابسة من قبيل المجاز في الاسناد اذا عمم الاسناد
من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستعارة في الهيئة اذ الهيئة الاضافية
وضعت بتبعية اللفظ على الاختصاص الملكي كقولنا مال زيد وجل الفرس واذا استعمل
في غير الاختصاص الملكي تكون استعارة بعلاقة المشابهة وهي كمال تعلق المضاف للمضاف اليه
وهو قوي في الاختصاص الملكي تدبر انتهى الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي عن

بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون
فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجلٌ في الدار كان معناه نفي واحد
من جنس الرجل ويجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها كذا في المتوسط
قال عبد الغفور قوله لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها
تشابه ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان للمبالغة الاثبات فيكون
من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض انتهى ولما كانت الواسطة في عمله مشابهة بان من حيث انه لتحقيق الاثبات
وهذا لتحقيق النفي كان عاملا ضعيفا يحتاج في عمله الى شروط فقال وشرط عمله
اي شرط عمل لا لنفي الجنس ثلاثة الاول ان يكون اسمه اي لا لنفي الجنس نكرة وانما شرط
في عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع تاثيره اي لا لنفي الجنس في المعرفة متعلق للامتناع
قوله لعدم الجنسية علة لعدم تاثيره في المعرفة اي لعدم الجنسية فيها فان شرط تاثير لا
في مدخولها من النصب او البناء هو الجنسية او الاضافة والاولى وذا غير موجود
في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تاثير فيها ما اثرت
في الجنس فلو كان اسمه معرفة وجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكونه لا مقتضي
من دواخل المبتدأ والخبر قال الاستاد قوله لعدم الجنسية التي هي مدار عمله في المعرفة
كذا قاله صاحب فتح الاسرار والثاني ان تكون تلك النكرة مضافة او مشابهة بها
اي بالمضافة في تعليقها بشيء هو من تمام معناها قال صاحب فتح الاسرار
والمشبه بالمضاف ما ياتي بعده ما يتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لا حسنا وجهه
او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف
من الحروف الجارة نحو لا بعدا منك او معطوفه الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلثة وثلثين
لانه لو سكت عن ثلثين لا يفيد بخلاف لا رجل وامراة وانما شرط في عمله ان تكون
تلك النكرة مضافة او مشابهة بها لانها اي تلك النكرة التي هي اسم لا لو كانت
مفردة اعلم ان لفظ المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وقد يطلق
ويراد به ما يقابل المضاف وشبهه وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة والمراد هنا المعنى الثاني حقيقية صفة المفردة وهي ما لا يدل
جزء لفظه على جزء معناه تبنى اي تلك النكرة قوله على ما متعلق بتبنى تنصب مضارع مجهول
ونائب الفاعل فيه هو راجع الى تلك النكرة والجملة الفعلية صفة ما او صلته

قوله به متعلق بتبنى والضمير راجع الى ما اى تبنى على ما كانت تنصب به النكرة
قبل دخول لا هذه عليها وهو الفتح فى الواحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوحة ما قبلها فى المثنى
والياء المكسورة ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين
لك وليعلم ان المراد بالمفرد المعنى الثانى فيدخل فى قوله المفردة المثنى والمجموع
~~فيدخل فى قوله المفردة المثنى والمجموع~~ على حدة اذا لم يكونا مضافا فيبنيان
واعلم ان للبناء ايضا شروط ثلاثة الاول ان يكون اسمه نكرة والثانى ان تكون
مفردة غير مضافة ولا مشابهة بها والثالث ان تكون غير مفصولة عنها وانما
بنيت بعد دخول لا هذه عند وجود هذه الشروط لتضمنها معنى من الاستغراقية
اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب
لان قوله لا من رجل فى الدار جواب لمن يقول سائلا هل من رجل فى الدار حقيقة
او تقديرا وفرضا فحذف لفظة من من الجواب تخفيفا وانما بنيت على ما تنصب به
ليكون بناؤها على حركة كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث
السالم او حرف كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم استحقها النكرة فى الاصل
قبل البناء اى ليكون تلك النكرة التى هى اسم لا هذه مبنية على الحركة
كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها تلك النكرة قبل ان تكون اسم لا هذه
لان المفرد المنصرف استحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة
والتثنية والجمع على حدتها الياء واذا لزم البناء ينبغى ان تبنى على ما استحقه
فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعراب من حركة
او حرف ولم تبنى تلك النكرة المضافة ولا المشبهة بها لان الاضافة لما كانت
من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا ترجح جانب الاسمية
فتصير تلك النكرة التى هى اسم لا هذه بها متوجها الى ما استحقه فى الاسم
اعنى الاعراب كما سيجئ فى اخر الكتاب والثالث ان تكون غير مفصولة عنها اى عن لا
هذه يعنى ان تقع بعدها بلا فاصلة بينها وانما شرط فى عملها ان تكون تلك
النكرة غير مفصولة لانها اى لا هذه قوله لضعفها اى لا يعنى لكونها عاملة ضعيفة
او لضعف عملها لان عملها بالحمل على ان المكسورة المشددة فلا تؤثر مع الفصل بينها
لوجب الرفع على الابتداء فالعامل فيها معنوى لان لا هذه اذا لم تعمل فيها وجب



ان يعمل العامل المعنوى واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها
تكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
مثال المضاف اى مثال النكرة المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا اى
الجلوس عندنا هو المنفى قوله عندنا ظرف للخبر اى لجالس وهو جالس بناء على ما
هو الظاهر والراجح وخلاف الظاهر ما سيأتى بقوله ويحتمل ان يكون الخ قوله
قيده الخ جواب سؤال مقدر تقريره هكذا ايراد الخبر بلا قيد صحيح فلم قيده به
فان قيل هكذا اجاب بقوله قيده اى وانما قيد المصنف الخبر به اى بالظرف
او تقريره هكذا ايراد قوله جالس بلا قيد صحيح فلم قيده به فان قيل هكذا
اجاب بقوله قيده اى وانما قيد المصنف قوله جالس به اى بقوله عندنا للاحتراز
عن لزوم الكذب بنفى الجلوس عن جنس غلام رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل جالسا
وانت تنفيه على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم فيكون كذبا
اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبر والظرف معا
عن الاسم لا نفى كل واحد منهما كذا فهم من صنيع الجامى قوله وانما لم يجعله الخ
جواب سؤال مقدر تقريره هكذا لو جعل المصنف قوله عندنا خبرا بحذف جالس
لاقتصر واولى فلم لم يجعله فان قيل هكذا اراد الجواب بقوله وانما لم يجعله اى
لم يجعل المصنف قوله عندنا خبرا بحذف جالس بان يقول لا غلام رجل عندنا
يجعله اى قوله عندنا مستقرا اى ظرفا مستقرا قال صاحب المنافع قوله وانما لم يجعله
خبرا بجعله مستقرا وجعل جالس صفة رجل قوله ليظهر علة للنفى اعنى لم يجعل
لا المنفى اعنى يجعل قال البعض قوله ليظهر علة للنفى ومتعلق للم يجعل قوله عمل الرفع
فى محل يظهر فى خبرها اى لا هذه ايضا اى كما يظهر عمل النصب فى اسمها ويحتمل
اى يجوز ان يكون اى كون قوله عندنا خبرا بعد خبر للا قوله فيكون تفريع على يحتمل
الخ اى فيكون ذلك اشارة الى تعدد الخبر اى الى جواز تعدد الخبر فيرد عليه سؤال
ايضا تقريره هكذا ايراد خبر واحد كاف فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه
ليس من دأبه فيجاب عنه ايضا بقوله للاحتراز الخ او بان يعتبر الخبران كخبر واحد
كما فى هذا حلو حامض وكونه اى واشارة الى كون الخبر ظرفا ايضا اى كاشارة
الى تعدد الخبر يعنى كما كان اشارة الى تعدد الخبر قال صاحب المنافع قوله ايضا
اى لكونه غير ظرف ومثال المشابهة اى النكرة المشبهة بالمضاف نحو لا عشرين درهما لك

فان عشرين وان لم يكن مضافا الى درهم لكنه لما كان ابهاما مبهما يحتاج الى تمييز
كان مشبها بالمضاف في الاحتياج كذا قاله امام الايوبي قال صاحب معرب الكافية
فلا لنفي الجنس وعشرين منصوب اسم لا ودرهما منصوب تمييز من عشرين ولك ظرف
مستقر مرفوع المحل خبر لا واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها استيناف انتهى قال
محرم افندي يذكر الخبر علة قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل ولما فرغ من بيان الحروف العاملة
في الاسمين اللذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرع في بيان الحروف العاملة
في الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال والقسم الثاني من العامل في اسمين
رو من القسمين وهو اي القسم الثاني ما اي عامل كان مرفوعه اي ذلك العامل
قبل منصوبه اي ذلك العامل ما ولا اي الاول لفظ ما والثاني لفظ لا وقوله المشبهتان
صفة ما ولا بليس اي بلفظ ليس خبر ثانية ولا بليس في كونهما اسما ولا قال امام
الايوبي قوله في كونهما متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه اي ان هذين الحرفين
مشبهتان بليس في كونهما للنفي كليس لكن مشابهة ما اكثر من مشابهة لا قوله
لانها اي ما علة لكون مشابهة ما اكثر لنفي الحال كليس اي كما ان ليس لنفي الحال وهو
المرضي عند ابن الحاجب بخلاف لا قوله فانها اي لا اثبات للمعنى لفه لنفي المطلق حالا
او استقبالا وهو المرضي عند الرضي او لنفي الاستقبال وهو المرضي عند الفاضل العصام
وقال احمد التوقادي مشابهة ما في خمسة الاول في النفي والثاني في نفي الحال والثالث
في الدخول على المعرفة والنكرة والرابع في الدخول على المبتدأ والخبر والخامس في دخول الباء
في خبره ومشابهة لا في ثلثة الاول في النفي والثاني في الدخول على المبتدأ والخبر والثالث
في دخول الباء في خبره والدخول اي وفي الدخول قال امام الايوبي قوله والدخول بالجر
معطوف على كونهما اي الوجه الثاني من المشابهة هو كونهما مشبهتين بها في دخولهما
قوله اي في دخولهما اي ما ولا اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه او عهد
خارجي على المبتدأ والخبر يعني انه كما ان لفظ ليس داخلا على المبتدأ والخبر كذلك هذان الحرفان
يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه الاول باعتبار معناهما والثاني باعتبار الاستعمال قال الفاضل
العصام ومن قال كصاحب العوامل العتيق اعني به الشيخ الامام عبد القاهر بن عبد الرحمن
الجرجاني قوله من وجوه مشابهة ما بليس لفظ ما خبر مقدم وقوله دخول الباء في خبره اي ما
مبتدأ مؤخر والجملة منصوبة محلا مقول قال ويجوز ان يجعل مضمون من وجوه
مشابهة ما مبتدأ يعني بعض وجوه مشابهة ما اذ وقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس
بمستبعد ودخول الباء في خبره خبره كما ذكره التفتازاني في حاشية الكشاف
كما في السمين على مغني اللبيب قال الاستاد يجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض
مضاف الى الوجوه فيكون مبتدأ والدخول خبره وفي حاشية القاضي للشهاب
لم يقل



لم يقل احد من النحاة بكونه من بعض البعض اسما انتهى ويؤيده ان صاحب القاموس
لم يذكر كونه اسما فتأمل كما في خبر ليس اي كما تدخل في خبر ليس يرده اي مقول لمن
اي ما قاله من قوله ما قالوا اي النحاة فاعل ليرده اي يرده ما قالوه من ان
دخول الباء في الخبر اي خبرها قال صاحب المنافع قوله يرده الضمير راجع الى من
بتقدير المضاف اي يرد قوله قول ما قالوا ان دخول الباء في الخبر الى آخره
ما اما مصدرية واما موصولة او موصوفة فعلى الاول بكسر همزة ان وعلى الاخيرين
تفتح لانه حينئذ بيان لما بتقدير من فالعائد محذوف تقديره ما قالوه من ان
دخول الباء في الخبر مختص اي مقصور بلغة من وهم اهل الحجاز اعمل اي ذلك
المعمل ما اي لفظها واعتبر اي ذلك المعمل مشابهة اي ما بليس فيكون دخول الباء
بعد اعتبار المشابهة فلا يكون من وجوه المشابهة وجه الرد ان مشابهة ما
بليس تقتضي ثبوت ما به المشابهة قبل الاعتبار فيقتضي ثبوت دخول الباء
في الخبر قبله واختصاص هذا الدخول بلغة من اعمل واعتبار المشابهة
يقتضي ثبوت بعد الاعتبار فتنافي كونه الدخول المذكور من وجوه المشابهة
واختصاصه بلغة من اعتبر المشابهة تأمل كذا قاله احمد نازلي قال صاحب المنافع
وجه الرد ان دخول الباء متفرع على المشابهة والعمل لا العكس على ما قالوه
ويدفعه ان اختصاص دخول بلغة من اعمل ما لا يقتضي بناء الدخول على المشابهة
بل الظاهر ان العمل مبني على المشابهة بكونها للنفي ودخول الباء في خبره
في هذه اللغة لان العمل لا يقتضي دخوله فيه بل الدخول يقتضي المشابهة في هذه اللغة
انتهى قال بعض المحشي لهذا الكتاب اقول من قائل هذه المشابهة المصنف في الامتحان
في بحث اسمهما حيث عد منها ثلثة اشياء زائدة على مشابهة لا الدخول على المعرفة
ودخول الباء على خبرها ونفي الحال بخلاف لا في هذه الثلثة انما يرده ما قالوا
من اختصاص الدخول بلغة من اعمل على تقدير التسليم لو كان قول قائل المشابهة
المذكورة على غير هذه اللغة وليس كذلك غاية اختصاص هذه المشابهة فلا رد
انتهى وقال احمد وهذا الرد مردود لان كلمة ما اذا لم يعمل في فائدة المشابهة
الا الذي اهملوا ما منهم ادخلوا على خبرها الباء لانه علامة اعتبارهم مشابهتها
بليس فلذلك الاعتبار اهملوها وهم القائلون وجه مشابهة ما دخول الباء
في خبرها كما في خبر ليس فقوله واعتبر مشابهة ما بليس من قبيل عطف العلة على العلة

وقال ابن فارس واقول لم لا يجوز ان يكون الدخول مختصا بتلك اللغة
ومتقدما على اعتبار المشابهة فيكون من وجوه المشابهة ولابد لنفي ذلك
من دليل والله الموفق وشرط عملهما عند من اثبت العمل لهما قال امام الايمة
قوله وشرط عملهما وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعني انهما لما كانا
عاملين ضعيفين كان عملهما بشرط شيء فقال وشرط عملهما ان لا يفصل اي
ان لا يقع الفصل بينهما اي بين ما ولا العاملين وبين اسمهما اي بين اسم كل منهما
بان بكسر الهمزة وسكون النون وهي زائدة عند البصريين لتأكيد النفي
لانه اي وضعت للنفي كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله
تعالى ان انتم الا بشراً اي ما انتم وما وضع للنفي اذا جيء بعد حرف النفي
يكون للتأكيد والا يكون لغواً وذا غير جائز وتسمى اي ان مجازا عن عملهما
اي ما ولا قوله ونافية عطف على زائدة اي نافية مؤكدة للنفي من غير ان يكون
زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد النفي والا
اي وان لم تكن نافية مؤكدة بل للنفي فقط قال البعض قوله والا اي وان تكن
مؤكدة بل للنفي فقط فنفي النفي اثبات اي فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
والاثبات ههنا ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا
بينهما كما في قولك ان زيداً لقائم قال صاحب المنافع قوله والا فنفي النفي اثبات
اي وان لم تكن ان النافية عند الكوفيين مؤكدة للنفي المستفاد من ما بل نافية
مستقلة فلا يصح المعنى لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى على الايجاب وهو ليس بمراد
وفي هذا اي وفي جعل الشرط المذكور شرطا لكل منهما كذا قاله احمد نائب قال
صاحب المنافع قوله وفي هذا اي في جعل الشرط مشتركة بين ما ولا انتهى قوله
وفي هذا خبر مقدم وقوله اختيار مبتدأ مؤخر تخصص بتقديم الخبر تأمل قوله لما متعلق
لاختيار اي الكلام نقله اي ذلك الكلام قوله الفاضل العصام فاعل نقله
قوله عن الاندلسي متعلق بالنقل قوله انه بيان لما اي من ان الاندلسي
قال ينبغي اي يجب ان يراعى في عمل لا المشبهة بليس الشروط عبر بالجمع ليجعل
عدم الفصل بغير ان شرطا آخر قوله المعتبرة صفة الشروط قوله في عمل اي كلمة ما
المشبهة بليس متعلق بالمعتبرة بل هي اي الشروط في لا اي في عمل لا اولى منها اي من الشروط
الواقعة في ما اي في عمل ما قال الاستاد قوله بل هي اي رعاية الشروط في لا اي في عمل لا
اولى منها اي من رعاية الشروط في ما اي في عملها قوله لكونها اي لا علة

ما ولا المشبهتين بليس



علة للاولوية اي لكون لا اضعف منها اي من ما لكون مشابهة ما اكثر قوله
وتنبيه عطف على قوله اختيارا قوله على قصور النحاة متعلق بتنبيه حيث تعليلية
لم يذكروها اي الشروط تعليل للتنبيه اي لانه لم يذكر النحاة الشروط قوله
في عمل لا متعلق بلم يذكروها كما ذكره الرضي اي حمل الرضي عدم ذكرهم الشروط
في لا على قصورهم او تنبيه على ان عدم ذكرها اي عدم ذكر النحاة الشروط فالمصدر
مضاف الى مفعوله في عمل لا متعلق بالشروط قوله لانفهامها اي الشروط ظرف مستقر
خبر ان قال البعض قوله لانفهامها علة لعدم الذكر وقال صاحب المنافع قوله
او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانفهامها يعني ان عدم ذكرهم الشروط في عمل لا
ليس لقصورهم بل للاكتفاء بالانفهام وجه الانفهام ان الشروط اذا اعتبرت
في الاقوى فالاعتبار في الاضعف بالاولوية قوله دلالة تميز من الانفهام
اي من جهة الدلالة والحال ان التصريح اولى من الانفهام دلالة الاولى بالتصريح
قول المصنف وشرط عملهما بارجاع الضمير الى ما ولا المشبهتين بليس ولم يكتف
بذكر احدهما عند ذكر شرط العمل كما اكتفوا وما قاله الفاضل الجامي نقلا اي
حال كونه ناقلا عن الغير وهو الرضي قوله ان ان بيان لما اي من ان كلمة ان
بكسر الهمزة وسكون النون لا تزاد اي كلمة ان مع لا اي بعد لا بلا فصل
لان مع يجيء بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسراً لانه لا يكون مع العسر يسراً
وانما يكون بعده فافهم في استعمالهم متعلق بلا تزاد اي في استعمال العرب فلا حاجة
الى ان يراعي في عمل لا الشروط المعتبرة قوله وما قاله الفاضل الجامي مبتدأ وقوله
فليس بوجيه خبره اي فهو ليس بوجه كامل قوله لان الشرط علة لعدم كونه
بوجه وجيه اي لان الشرط في عمل لا عدمها اي عدم زيادة ان قوله فلا يقتضي
الوجود تفريع على لان الشرط عدمها اي اذا كان الامر كذلك فلا يقتضي الشرط
اي العدم وجود ان مع لا في استعمال النحاة بل يكفي الامكان اي امكان وجود ان
مع لا اقول نعم لكن عدم الوجود فيه يكفي وجها لترك النحاة وهو المراد هنالك
فلا يلزم القصور لهم ويكون وجها وجيها وانما هذا وجها لم شرط عدمها كالمص
لا رد الوجه فليس له وجه بعد تسليم عدم الوجود في استعمال العرب على ان عدم الوجدان
اي مع ان عدم وجدان الغير لا يستلزم عدم الوجود في الواقع ونفس الامر اقول

هذا انما يتم اذا لم يكن الاستقراء للنفي كلامهم كما عرفت بحيث قلت لم يذكروها في عمل لا واذا كان عدم ذكرهم لعدم وجدانهم كان الاستقراء تاما فيستلزم عدم الوجود فعلى هذا يجوز ان يكون وجه شرط المصنف عدمها في لا الاطراد مع عدم اقتضاء شرط لا للتنبيه على المقصور قال بعض المحققين قوله ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود لجواز ان يكون الاستقراء غير تام او كلام العرب بحر عميق لا يصل الغواصون درره الا بعد ان باستقصاء تمام ولذا البلغاء بحر بحر عميق لا يصل الغواصون درره ولاجل ما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير تمثيل بوجه وجيه ولاجل ما ذكر من قوله لان الشرط عدمها فلا يقتضي الى هنا غرضه ان مرض الفاضل الجامي ما نقله عن الغير حيث قال في الفوائد الضيائية قيل او اورد الفاضل الجامي ما نقله عن الغير بصيغة التمريض حيث قال قيل انما اختصت لفظة ما بالذكر ممتازة بها عن لا لان كلمتان لا تزاد مع لا في استعمالهم قوله ولا بخبرهما معطوف على قوله بان ولا زائدة لتاكيد العطف على النفي بمعنى انه لا يفصل بخبر كل منهما بان يتقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد مطلقا اي سواء كان الخبر ظرفا او لا خلافا للبعض فيه اي في الخبر المطلق وهو ابو علي حيث جوز اعمالها اذا كان الخبر مقدما سواء كان ظرفا او لا قوله خلافا للاخر عطف على للبعض اي وخلافا للبعض الاخر في الظرف اي في تقديم الخبر الظرف على الاسم وهو ابن عصفور حيث جوز اعمال ما اذا كان مقدما ظرفا واستشهد بقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واجيب بان المعنى فما من احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها في سياق النفي اقول الاولى تاخير الاخر الى بعيد ولا بغيرهما و يقول خلافا للبعض في الظرف ووجه الاولوية ظاهر قياسا على ان المكسورة المشددة في تقديم خبرها اذا كان ظرفا لان الفصل اذا كان الخبر ظرفا يجوز في ان المكسورة المشددة فكذا هنا قياسا عليها فقوله قياسا دليل لقوله وللاخر قوله ولا بغيرهما معطوف على القريب او البعيد اي ان والخبر اي ولا يفصل ايضا بغير ان وخبرهما كمعمول الخبر تمثيل للغير وايضاح له بالمثال اي كمعمول من معمولات الخبر بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم نحو ما عمرا زيد ضارب ونحو ما في الدار زيد بقائم واما قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين مؤول لما عرفت آنفا وانما اشترط عدم الفصل لانهما عاملان ضعيفان يعملان بالمشابهة بليس فلما فصل بينهما وبين معمولهما لا تعملان لضعفهما قوله وان لا ينتقض النفي معطوف على قوله ان لا يفصل يعني ان الشرط الثاني في عملهما ان لا ينتقض النفي الذي يكون علة وسببا لعملهما واجاز يونس الاستعمال مع الانتقاض

قال الاستاذ قدس سره فيه ... الخبر الا ان يحمل الظرف على الغلط

مع الانتقاض فكأنه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا وجلوه من قبيل ما انت الا سيرا بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب بمعنى التعذيب او قاسهما على ليس وليس بصحيح لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقاء ما لاجله عملت وما ولا عملتا للنفي وقد انتقض كذا قاله صاحب فتح الاسرار اي عملتا لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل قوله اي نفي الخبر اي نفي ما ولا خبرهما فالمصدر مضاف الى مفعوله كما اي ليس المراد من النفي نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء بالرفع على البدلية حملا على المحل وانما قلنا لا نفي البدل او انتقاضه اي نفي البدل لا يضر اي ذلك الانتقاض عملهما اي عمل ما ولا السابق قوله لوجوده اي لوجود عملهما تعليل لقوله لا يضر ومتعلق به قبله اي قبل الانتقاض قوله وامكان التبعية عطف على قوله لوجوده اي ولامكان تبعية البدل للمحل اي لمحل المبدل منه لانه في الاصل خبر للمبتدأ او لمحل خبر ما ولا لانه في الاصل خبر للمبتدأ قال الاستاذ قوله وامكان التبعية تعليل ثان للا يضر بواسطة العطف وانما احتيج الى التعليل الثاني لدفع سؤال مقدر كأنه قيل ان الا شيء مرفوع والمبدل منه منصوب والبدل يتبع المبدل منه في الاعراب فكيف يكون الا شيء بدلا من شيئا اجاب بقوله وامكان التبعية للمحل قوله بالا متعلق بينتقض على ما هو المرضي عند الفاضل العصام او بلا ينتقض على ما هو المرضي عند زيني زاده اي ان لا ينتقض النفي بالا بان يقع خبره بعد الا لان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل لانه لا يصدق عليهما تعريف العامل لان العامل انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا المشابهة بليس وشابهتهما به انما هو في كونهما نافيتين فاذا بطل النفي بطل المشابهة واذا بطلت المشابهة تنتفي الواسطة واذا انتفت الواسطة يبطل العمل قوله او قيد المصنف عدم انتقاض النفي اي قيد المصنف انتقاض النفي كذا قاله العصام اي ان لو انتقض اي النفي بغير اي بلفظ غير كذا قاله على الهداوي بما اي بالا لانه لا يبطل عملهما اي عمل ما ولا فيه اي في لفظ غير او في الخبر نحو ما زيد غير قائم بمعناه اي بمعنى الا قائما اي غير قائم بنصب غير لان زيد اسم لا وغير خبره وقائم مضاف اليه بمعنى الا قائما قاله اي ملابس بمعنى الا قائما ونحو لا رجل غير حاضر بنصب غير ايضا بمعنى الا حاضرا ما ذكرنا من قولنا قيد الى هنا الفاضل العصام في شرح الكافية حيث قال قيد انتقاض النفي بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا الخ ولعل وجهه ان وجه عدم بطلان عملهما في صورة هذا الانتقاض كذا قاله احمد نازلي او وجه العمل في الغير ان المحل اي عملهما فيه لم يكن بعد الانتقاض بغير بل قبل الانتقاض بحسب الظاهر لان الاعراب حقيقة لما اضيف اليه

بل كان بعده بحسب الحقيقة - بخلاف الانتقاض بالا في كون العمل بعده بحسب الظاهر والحقيقة - قال بعض المحوشي قوله لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر بل كان بعد بحسب الحقيقة بخلاف الانتقاض بالا في كون العمل بعده بحسب الظاهر والحقيقة - وقال الاخر قوله ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر لعدم وجود العمل في لفظ الخبر وقال البعض قوله وجهه ان وجه عدم بطلان العمل ان العمل اسعمل ما ولا في غير لم يكن بعد الانتقاض بل قبل الانتقاض بحسب الظاهر لان الانتقاض لا يكون الا بالمضاف اليه وما ولا يعملان في غير قبل الاضافة - وقال صاحب المنائح قوله بحسب الظاهر فافهم هذا امر بفهم الظاهر والحقيقة يعني انه اذا كان غير بمعنى الا لا يكون جزء في الحقيقة لكونه في معنى الحرف بل الجزء في الحقيقة - المضاف اليه لغير وهو المستثنى فيكون العمل بعد الانتقاض في الحقيقة لان اعراب غير اعراب المستثنى اعطى لغير لكونه ههنا في الظاهر وكون المستثنى مشغولا بمعنى الغير بحسب الظاهر فيكون العمل قبل الانتقاض بحسب الظاهر وقيل وجه الامر بالفهم ان لا ينتقض النفي بحسب الظاهر وقيل وجهه ان الجزء اضافي فلم يظهر الانتقاض تم قال اي الفاضل العصام انه اي التقييد بالا او الانتقاض بالا او الشرط الاخير او الشرط الثاني قال على الحداوي قوله انه اي كون عدم انتقاض النفي بالاشرط منتقضا بلما او منتقض بالانتقاض بلما بمعناها اي بمعنى الا قال على الحداوي قوله منتقض بلما بمعناها فان بعدم انتقاض النفي بلما شرط كما ان عدم انتقاضه بالاشرط فان ما اي لان لما علة لمنتقض واثبات لكونه منتقضا بلما بمعناها مثلها اي الا في ابطال العمل في الخبر فتامل فقوله فانها دليل الدليل كذا قاله على الحداوي قال الاستاد قوله بمعناها اي بمعنى الا لان لما يجيء بمعنى الا كقوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ قوله فانها اي لما تعليل واثبات لكونه منتقضا بلما بمعناها مثلها اي مثل الا في ابطال العمل اي في ابطاله عملها في الخبر فلو اوجب عنه المصنف ان يقول بعد قوله بالا او لما بمعناه فلم تركه واقول تركه اي ترك المصنف لما بمعنى الا قال البعض قوله واقول تجيبا لذلك الفاضل تركه اي لما بمعناه حيث لم يقل بعد قوله بالا او لما بمعناه وقال الاخر قوله واقول تجيبا عن هذا النقض تركه اي لما بمعناه لندورة اي لندور استعمال لما بمعناه اقول هذا الجواب ليس بشيء لانه قد وقع في الكلام البليغ الفصيح لما بمعناه اكثر من ان يحصى ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع في بيان شرط يختص بلا فقال وشرط وهو فعل ماض مجهول وقوله في لا متعلق به قوله معهما ظرف لقوله شرط قوله اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض اشارة الى ان ضمير التثنية - راجع الى الشرطين المذكورين وهما عدم الفصل وعدم الانتقاض قوله كون اسمها نكرة لا معرفة - فاعل شرط نكرة وانما شرط في لا مع الشرطين المذكورين كون اسمها نكرة لا معرفة كون اسمها بالاضافة - فاعل شرط نكرة اي لا معرفة ... ضعف عملها لانها اي لا قوله لكونها اي لا متعلق لقوله لا تعمل المؤخر وعلة له قدم عليه لانها اضعف عملا من ما لعقد مشابهتها بليس لانها مختصة بنفي الاستقبال لا تعمل اي لا في شيء من الاشياء الا في النكرة التي هي ... اي النكرة اضعف من المعرفة - بخلاف ما فانها اي ما لكونها اقوى عملا من لا لكثرة مشابهتها بليس لانها لنفي الحال كليس تعمل اي ما في المعرفة ايضا اي كما تعمل في النكرة قال البعض قوله لانها اي لا علة لشرط وتعلق به قوله لكونها اي لا علة لقوله الآتي لا تعمل الخ ومتعلق به اضعف عملا من ما لقلة مشابهتها بليس قوله لا تعمل جملة خبر ان الا في النكرة التي هي اي النكرة اضعف من المعرفة - لانها مجردة واو في فائدة

لانها

لانها لازالة الابهام بخلاف النكرة بخلاف ما فانها اي ما تعمل في المعرفة - ايضا اي كما تعمل في النكرة لكثرة مشابهتها فان ما لنفي الحال كليس فكان عاملا في المعرفة والنكرة كليس بخلاف لا فانها مختصة بنفي الاستقبال فلقلة المشابهة بليس صار مخصوصا بالنكرة قوله ولانها اي لان لا معطوف على قوله لانها وتعليل ثان لشرط في الاغلب اي في اغلب الاستعمال قوله لنفي الجنس خبر ان وذلك لا يتصور الا في النكرة قال الاستاد قوله ولانها اي لان لا معطوف على قوله لانها وعلة ثانية لشرط بواسطة العطف في الاغلب لا تكون الا لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة محلا وقد عرفت انت في بحث لا لنفي الجنس انها اي ان لا لنفي الجنس لا تعمل في شيء من الاشياء الا تعمل فيها اي النكرة فحملت اي اذا ثبت ذلك فحملت لا هذه اي المشابهة بليس عليها اي لا لنفي الجنس في عدم العمل متعلق بحملت اي في عدم العمل في شيء من الاشياء الا فيها اي في النكرة وامتنع وقوع النكرة المعرفة اي وانما جاز وقوعها مسندا اليها اي للخبر فلا يرد جاءني رجل والى متعلق بمسندا والضمير الراجع الى النكرة محله القريب مجرور به ومحله البعيد مرفوع نائب الفاعل لمسندا اي وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها مع انه ينبغي ان يكون معرفة لعمومها اي لتخصصها بالعموم لوقوعها في حيز النفي مثل ما احد خير منك والضمير راجع الى النكرة قال على الحداوي قوله وانما صح وقوع النكرة الخ كانه لا يصح وقوع النكرة مسندا اليها لان الغرض من الكلام حصول الفائدة - والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب وهو الافهام والجواب ان النكرة انما يصح ان يقع مسندا اليها اذا كانت مخصصة او يتعرف والنكرة هنا قد تعرف بعمومها لكونها في سياق النفي فان الافراد اذا احيطت جميعها بحيث لا يشذ شيء منها صارت معرفة - فافهم قال بعض المحشي قوله وانما يصح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها جواب سؤال مقدر كانه قيل ان حق المسند اليه ان يكون معرفة - فكيف يصح اشتراط النكرة في اسم لا وهو مسند اليه فاجاب عنه بما يتلى عليك وحاصله اذا تخصصت صح وقوعها مسندا اليها فان النكرة الواقعة في حيز النفي افادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة قوله فان لا لنفي الجنس تعليل واثبات للعموم في النكرة المسند اليها اي لان لا لنفي الجنس نص اي صريح خبر ان فيه اي في العموم قوله لا يحتمل غيره صفة كاشفة - لقوله نص فيه

اى لا يحتمل لا لنفى الجنس غير العموم ولا اى لفظ لا هذه اى المشبهة بليس ظاهرة
فيه اى فى العموم فتحمل على صيغة المجهول اى فتحمل لا هذه عليه اى على العموم عند عدم القرينة
وهى ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده الصارفة اى المانعة عن العموم واما عندها
اى واما حمل لا هذه عليه عند وجود القرينة الصارفة كلا رجل اى لا رجل واحد
فقوله بل رجلان قرينة صارفة عن العموم اى عن عموم رجل فقوله واما عندها مبتدأ
وخبره قوله فلكونها اى فثابت لكون النكرة موصوفة بالنصب خبر الكون بالوحدة
تقديراً كما اشرنا اليه آنفا قال البعض قوله واما عندها اى واما حمل لا هذه عند وجود
القرينة كلا رجل فقوله بل رجلان قرينة صارفة عن عموم رجل فلكونها اى لكون النكرة
موصوفة بالوحدة تقديراً تقديره لا رجل واحد نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضراً
ولما فرغ من تمثيل كونهما عاملين لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط
فقال وان لم يوجد احد الشروط المذكورة من عدم الفصل وعدم الانتقاض
وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفى بالا او كان اسم لا معرفة كذا فى فتح الاسرار
لم تعملا اى ما ولا اشارة الى ان الالف فاعل لم تعمل راجع الى ما ولا قوله لضعفهما متعلق
بلم تعملا وعلة لعدم عملهما اذا لم يوجد احد الشروط فى العمل لكونه بمشابهة غير متصرف
مشابهة ضعيفة لا مع الفصل بان بكسر الهمزة وسكون النون اى لا تعملان مع الفصل بان
نحو ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر ولا بخبرهما اى لا تعملان مع الفصل بخبرهما والضمير
راجع الى ما ولا نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما اى لا تعملان مع الفصل
بغير ان والخبر والضمير راجع الى ما ولا نحو ما زيداً عمرو ضارب ولا بكراً رجل ضارب
ولم يذكر الفصل بغيرهما بين اسمهما وبين خبرهما لان ما ولا يعملان حين الفصل بينهما
وبين اسمهما وخبرهما اما فى الاسم فلعدم المانع من العمل فيه واما فى الخبر فلئلا يبقى الخبر
بلا مبتدأ والاسم بلا خبر ولا مع انتقاض النفى اى لا تعملان مع انتقاض النفى الذى هو ركن
النفى العمدة اى المقصود فى المشابهة اى مشابهتهما بليس اما عدم العمل فى الخبر
فظاهر لوجود الانتقاض فيه واما فى الاسم فلئلا يبقى الخبر بلا مبتدأ فيه والقياس
ان يعملا فى الاسم لكن روعى جانب الخبر فلم يعملا فى الاسم لئلا يبقى الخبر بلا مبتدأ فان قلت
انهما لم يعملا فى الاسم والخبر مع انتقاض النفى وعملا فى الاسم والخبر مع الفصل قلت
ان انتقاض النفى لقوته قد اثر فيهما واما فى صورة الفصل المعين فعملا فى الاسم
لعدم المانع فيه واما فى الخبر فالقياس ان يعملا فيه للفصل لكنهما يعملان فيه لعدم قوة الفصل



لعدم قوة الفصل كقوة الانتقاض فيراعى جانب الاسم فيعملان فى الخبر لئلا يبقى الخبر
بلا مبتدأ والاسم بلا خبر نحو ما زيد الا قائم ونحو لا رجل الا حاضر ولا مع انتقاض
نكارة اسم لا اى ولا تعملان مع انتقاض نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه اى ترك
المصنف مثال انتقاض نكارة اسم لا لحصوله اى لحصول ذلك المثال بتبديل رجل
فى مثال المتن وهو لا رجل حاضراً بزيد متعلق بتبديل قال البعض قوله بتبديل رجل
فى قوله لا رجل حاضراً بزيد ثم شرع فى مسئلة اخرى فقال ولا يتقدم معمولهما
عليهما اى على انفسهما لما مر اى لضعفهما فى العمل ولما فرغ من العامل فى الاسم
شرع فى بيان العامل فى الفعل المضارع فقال والعامل فى الفعل المضارع فقوله
من السماعى بيان للعامل فى المضارع لا تقييد له اى من العامل اللفظى السماعى
على نوعين ناصب وجازم اى احدهما ناصب للمضارع والاخر جازم له
وانما انحصر العامل فى المضارع على هذين النوعين اذ لا جار اى لانه لا جار
فى الفعل اصلا قوله والرافع معنوى جواب سؤال مقدر كأنه قيل وللمضارع عامل
سوى الناصب والجازم فكيف يصح القصر على هذين النوعين الناصب والجازم
فاجاب عنه كأنه قال ان بحثنا الذى كنا فيه هو العامل اللفظى ورافع المضارع معنوى
كذا قال بعض المحققين قال البعض قوله اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوى تعليل
لكون العامل فى المضارع على نوعين بطريق رد ما عداهما اعنى الجار والرافع
بان الجار لم يوجد فى الفعل اصلا والرافع وان وجد فى المضارع كما وجد الناصب
الا ان الرافع له عامل معنوى وبحثنا بحث العامل اللفظى فثبت ان العامل فيه
اثنان بالنظر الى بحثنا وقال الاخر وانما لم يقل وجار اذ لا جار فى الفعل ثم انما لم يقل
ورافع لان الرافع للمضارع بقرينة المقام معنوى اى عامل معنوى والبحث عن اللفظى
السماعى وقال الاستاد وانما انحصر العامل فى المضارع على ناصب وجازم اذ لا جار
فى الفعل والرافع معنوى اى والعامل الرافع للمضارع عامل معنوى فانحصر العامل
العامل اللفظى السماعى فى المضارع على ناصب وجازم اذ لا عامل سواهما كما يجىء
قبيل الباب الثانى حيث قال فى الآتى والعامل المعنوى اثنان الاول رافع المبتدأ
والخبر والثانى رافع الفعل المضارع فالناصب اى فالعامل الناصب للمضارع
اربعة احرف بالاستقراء اى كون الناصب له اربعة ثابت بدليل استقراء المصنف
وتتبعه بكلمات البلغاء والفصحاء وفيه اشارة الى ان انحصاره فى الاربعة

حصر استقرائي قال امام الايوب والحصاره في الاربعة حصر استقرائي اي كذلك وجد في كلامهم انتهى من شرط انتصاب المضارع ان لا يتصل به نون التأكيد اذ عند الاتصال فهو اما مبني على الضم او على الفتح او على الكسر وان لا يكون قبلها فعل من افعال التحقيق من العلم والظن والتبيين والتيقن والوجدان والظهور والانكشاف وغيرها انه لما شبه ان المخففة للناصبة لفظا وهو ظاهر ومعنى في جعل مدخولها في تأويل المصدر التزم قبل المخففة فعل من افعال التحقيق للايذان من اول الامر الى انها هي المخففة لا الناصبة وللمناسبة بين فعل التحقيق والمخففة اذ معنى المخففة التحقيق بخلاف الناصبة كذا في الامتحان وحواشيها والكافية وشروحها وحواشيها احدهان بفتح الهمزة وسكون النون وانما تنصب لمناسبتها اي ان قال البعض قوله لمناسبتها اي ان متعلق بمقدر تقديره ان ان انما تنصب المضارع لمناسبتها بان بفتح الهمزة وتشديد النون من حروف المشبهة بالفعل وقال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله لمناسبتها بان اقول هذا متعلق بالمفهوم من كلمة ان بقرينة المقام وهو تنصب في المادة لا في الهيئة لا سيما كلمة لا سيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بالطريق الاولى وحقيقتها ان لا لنفي الجنس وسي بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على ان ما مزيدة وقد يرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة ما وروي الوجهان في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها لا فيقال الكرم القوم سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الفتح لا سيما وهو بليغ والعامل فيها ما في كلمة سيما من معنى الفعل اي لا مثل المحبة في هذه الحالة كذا في سعد الدين على المصباح قال امام الايوب في اوائل الكتاب قوله لا سيما اي بخصوص عند التخفيف اي عند تخفيف ان المشددة المفتوحة قال احمد نازلي قوله لا سيما عند التخفيف اي لا سيما ان التي عند التخفيف في كون ان الداخلة على الفعل المضارع مناسبا لها موجود فما موصول كناية عن ان وعند التخفيف صلة وهذه الكلمة تفيد اولوية ما بعدها بحكم الجنس المقدم قوله وفي كون الجملة عطف على قوله في المادة معها اي مع ان في تأويل المصدر باخذ المصدر من مدخولها وجعله مضافا الى مرفوع مدخولها مثل ان تصوموا اي صيامكم وهي اي ان اصل في هذا النوع اي في نوع النواصب له ولذا قدمت على اخواتها كما في الامتحان قوله لمناسبتها اي وانما تنصب لمناسبة ان المصدرية بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل

بالفعل في المادة اي في اللفظ لا سيما اي لا مثل ولا نظير عند التخفيف اي عند تخفيف ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل وفي كون الجملة معها اي مع ان المصدرية في تأويل المصدر وهي اي ان المصدرية اصل في هذا النوع اي في نواصب المضارع ولذا قدمها على غيرها واخواتها تنظائران المصدرية المحمولة عليها اي ان المصدرية قوله لمناسبتها متعلق لمحمولة وبيان لسبب حمل اخواتها عليها اي لمناسبة اخواتها لها اي ان المصدرية في الاستقبال اي في الدخول على الفعل المستقبل والعمل فيه او في تخصيص المضارع للاستقبال قوله هي اي ان اشارة الى ان قوله للمصدرية ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف لا صفة لان قوله للمصدرية احتراز عن ان الزائدة قال احمد نازلي الظاهر من قوله احتراز عن الزائدة ان قوله للمصدرية صفة لان فينافي تقديرهي في للمصدرية تأمل انتهى كلامه قوله فانها تعليل للاحتراز اي لان الزائدة لا تعمل اي لا تعمل النصب خلافا للاخفش فان الزائدة عنده تعمل كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله وان فيه زائدة لكن تعمل النصب عند الاخفش قوله اي لا يعذبهم اشارة بترك ان كونها زائدة واحتراز ايضا عن ان المفسرة قال احمد نازلي قوله وعن المفسرة اي واحتراز عن ان التي وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ولم يقترن بخافض وفسرت مفعول تلك الجملة سواء كان ملفوظا كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه او مقدرا كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فاصنع الفلك تفسير للمفعول اوحينا اي اوحينا شيئا وهو اصنع الفلك واحتراز ايضا عن ان المخففة وثانيها لن اصله اي لن لا اي النافية بقرينة كونها لنفي الاستقبال كلم اي كما ان اصل لم لا هذا عند الفراء بدل الالف في احدهما اي لن ولم يعني بدل الالف في اصل لن نونا وفي الاخر يعني بدل الالف في اصل لم ميما واصله لا ان يعني ان لن مركب من لا النافية وان المصدرية وهذا عند الخليل فقصر كايش يعني انه حذف الالف من لا والهمزة من ان واوصلت اللام المفتوحة بالنون يعني ابقي حرف من اوله وحرف من اخره كما قصر ايش في اي شيء يعني في استفهام ماهية الشيء فابقي من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار ايش قال الاستاذ قوله بدل الالف في احدهما نونا

فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال ان النون المخففة تقلب في الوقف
الفا وكذا التنوين كذا قاله العصام وفي الاخر اي وبدل الالف في الاخر منها
ولا ان اي واصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا فالتقى الف لا ان ونون ان وهما الالف
والنون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصار لن كذا قاله الزنجي في
هذا عند الخليل قوله كايش تنظير لا تمثيل فانهم في اي شيء بالتشديد وحرف اي
وهو حرف براسه موضوع هكذا للنفي المؤكد في الاستقبال يعني ليس مركبا
من الحرفين ولا ماخوذا من لا وان لان لا ان لانه مفرد كلا وليس فرع لا او لا ان
عند سيبويه قال البعض قوله وحرف براسه موضوع للنفي وليس بمركب
من لا وان اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع من تقديم معموله عليه بخلاف ما
في حيز ان فلو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه عند سيبويه اي
هذا عند سيبويه وهو اي كون لن حرفا براسه الظاهر اي الراجح وغيره
مرجوح اذ الاصل في الحروف عدم التصرف قوله اذ لا وجه تعليل للظاهر
اي لانه لا سبب لرده اي رد لن كما رد الفراء والخليل الى اصله اي لن قال
السيد عبد الله قولهم اما زيدا فلن اضرب يدل على ان اصله ليس لا ان لان ما
في حيز ان المصدرية لا يتقدم عليها وهذا رد على الخليل فانه قال ان اصله لا ان
وبهذا ابطل قول الفراء فانه قال ان اصله لا لان خبر لا لا يتقدم عليها ايضا
فبقي الصحيح وهو قول سيبويه ولو رد على صيغة المجهول اي ولو رد الى اصله
فالظاهر في الرد مبتدا وخبره قوله ما خطر ما خطر بالبال اي ببالي وقلبي
او بقلب الفاضل العصام بناء على قوله كذا قاله الفاضل العصام قوله ان اصله
بيان لما اي من ان اصل لن لا اي لفظ لا الحق على صيغة ماضي المجهول من باب
الافعال به اي لا قوله النون الخفيفة نائب فاعل الحق للتاكيد اي لتاكيد النفي
فصار لن بحذف الالف لالتقاء الساكنين كذا اي مثل ذلك قاله اي هذا المذكور
من قوله اصله لا الى هنا حيث قال ومذهب سيبويه انه مفردة كلا وليس فرع لا
وعند الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا والاخر ميما
وقال الخليل اصله لا ان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصله ولو رد
فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن

فصار لن قوله حتى اي لن اشارة الى ان قوله للنفي المؤكد بتشديد الكاف وكسرها
اي موضوعة لنفي مضمون الجملة مع تاكيده مستعملا في الاستقبال اي في زمان
الاستقبال لا المؤبد اي ليس لن للنفي المؤبد كما زعم المعتزلة ناظر للنفي كقوله
تعالى حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام فلن ابرح الارض اي فلن افارق
من ارض المصر حتى ياذن لي اي الى ان ياذن لي ابي وهو يعقوب عليه الصلوة
والسلام يعني فاذا اذن ابي في البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا الزاعم
من قوله لن ابرح نفي البراح في الاستقبال مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا
لكان الاستقبال شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد
تناقض في كلامه وهو التابيد وعدمه لان لن على ما زعمه تقتضي التابيد لانه
فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التابيد واتيان لفظ حتى
يقتضي عدم التابيد قوله لان حتى علة لعلية قوله تعالى فلن ابرح الآية كذا قاله
احمد نازلي موضوع للانتهاء وهو اي الانتهاء يناقض التابيد قال الفاضل
العصام في شرحه على الكافية ولا يكون الفعل معها اي لن دعاء بالنصب خبر لا يكون
قوله اذ لم يستعمل في الدعاء تعليل للا يكون غير لا نائب فاعل لم يستعمل من حروف النفي
بيان للغير ويجوز تقديم معمول معمولها اي لن عليها اي على انفسها خاصة نحو
اما زيدا فلن اضرب فان زيدا مفعول اضرب بخلاف ان للمصدر قال صاحب منافع
الاخيار قوله ويجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ان فلا يقال
زيدا ان تضرب خير فحينئذ يلزم مزية الفرع على الاصل لما تقدم ان ان اصل
في هذا النوع ومع هذا جوز هذا التقديم حملا على سوف حمل النقيض على النقيض
على ما في الرضي كما سيجيء وثالثها كي قوله حتى اي كي اشارة ايضا الى ان قوله للسببية
مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اي سببية ما قبلها وهو مضمون الفعل الذي ذكر قبل كلمة كي
لما بعدها وهو مضمون المضارع الذي دخلت فيه اي للدلالة على كون ما قبلها
سببا لما بعدها بحسب الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها
او سببية ما بعدها اي لن لما قبلها اي لن بحسب الذهن بان يكون تصور ما بعدها
سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما اي كل واحد مما قبلها ومما بعدها للاخر
بالاعتبارين اي باعتبار الذهن والخارج قيد بالاعتبارين لئلا يلزم كون الشيء علة ومعلولا

نحو اسلمت كي ادخل الجنة مثال للثلاثية باعتبار لا تجمع مع اللام كثيرا
وقد تجمع اي كي مع اللام فان تقدمت فعل ماض مجزوم مؤنث من باب التفعل
اي فان قدمت كي على اللام كما في قوله اي الشاعر وهو عبد الله ابن قيس الرقيات
جئتك كي لتقتضي رقبة ما بالاضافة وعدتني غير مختلس مصدر مبني صفة
لمصدر محذوف اي قضا وغير اختلاس فاللام بدل جزاء ان اي بدل من كي المتقدمة
او زائد على ما في الرضي وان تأخرت اي كي عن اللام عطف على قوله فان تقدمت
كما في قوله تعالى لكي لا تأسوا على ما فاتكم قوله فكي اي لفظ كي جزاء ان بدل
من لام المتقدمة واللام للتعليل وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى
قال فختم اذا اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء قال الرضي فاذا تقدمها اللام
فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام وقيل
تأكيد اي كل واحد منهما تأكيد للآخر في الصورتين اي صورتي التقديم والتأخير
يعني ان تقدم كي فاللام تأكيد وان تقدم اللام فكي تأكيد لا يذكر بعدها ان كثيرا
وقد يذكر بعدها اي كي ان نحو كي ان تقدم فقيل هي اي ان زائدة وقيل هي
بدل منها اي كي ويدل فعل مضارع معلوم وفاعله قوله هذا اي كون ان بدلا
من كي قوله على انه كي متعلق بيدل اي على ان لفظ كي يحمل ضمير والضمير المستتر
في يحمل راجع الى كي المضارع بالنصب مفعول اول ليحمل مصدرا مفعول ثان له
لا يدخل عليه ما كثيرا وقد يدخل عليه اي يلحق بآخر كي ما اي لفظ ما فيقال
كيما يضر وهو ملابس بالرفع او اقرأ قوله يضر بالرفع وهو على صيغة المجهول قوله
كيما يضر جزء يسير من البيت وتمام البيت اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى
الفتا كيما يضر وينفع كذا في مغني اللبيب فقيل ما اي لفظ ما كافة وقيل مصدرية
وكي جارة والمعنى اي معنى قوله كيما يضر على تقدير كون ما مصدرية لمضرته اخذ
اللام من كي لكونها جارة بمعنى اللام على قول هذا القائل واخذ المضرة التي هي
مصدر يضر من يضر وابرز نائب الفاعل المستتر تحت يضر واضاف ذلك المصدر
اليه ولا يتقدم معمولها اي كي عليها اي على انفسها لانه في حكم الصلة فلا يقال
جئتك زيدا كي تضرب ذكره اي عدم التقديم الفاضل العصام في شرحه على الكافية
واجازه اي التقديم الكسائي قال البعض والفقراء في ذكره واجازه راجعان
الى مقدر يتقدم من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى بناء على ما في الرضي ورابعها

او المفعول به ... [illegible]

ورابعها اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون اي لفظة اذن هذا
عند سيبويه يعني كونها ناصبة عند سيبويه قال احمد نازلي قوله عند سيبويه
اي وتنصب اذن عند سيبويه والمروي عن الخليل رضي عن الامام الخليل قوله
والمروي مبتدأ وخبره قوله تقدير ان اي لفظة ان المصدرية وهي العامل دون اذن
بعدها اي بعد اذن فان عند الخليل الناصب ليس الا ان فهي بعده انما ينصب
بتقدير ان كذا قاله البعض قال الاستاد قوله والمروي عن الخليل مبتدأ وخبره
قوله تقدير ان بعدها اي بعد اذن فحينئذ لا يكون اذن ناصبة قوله وكتبها اي
اذن مصدر مضاف الى مفعوله بالنون متعلق بالكتب مطلقا اي سواء الغي عملها
اولا اوحين الالغاء والاعمال او الغيت اولا قوله وكتبها مبتدأ وخبره قوله
مبني على ما نقل اي على كلام نقل عن المازني متعلق بنقل اي عن الامام المازني
قوله انه اي من انه اي الشأن بيان لما لا يصح الوقف عليها اي على اذن بالالف
بل يصح بالنون اعتبارا باللفظ لانها لفظ اصلي قوله لكونها متعلق بلا يصح وعلة
لعدم صحة الوقف عليها اي لكون اذن حرفا بالنصب خبر الكون كأن اي كما ان ان
حرفا وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة في لا يبعد ان يكتب بالالف
لكن الاولى ان يكتب بالنون فرق بينها وبين اذا التي هي ظرف او تقول بانها
نون في الوقف وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر
فتأمل وهو ان الكتب بالنون المختار عند المصنفين رحمهم الله حتى اتفقوا
على كتبها بالنون قال الاستاد قوله وهو اي الكتب بالنون المختار عند المصنف
رحمه الله بقرينة ذكرها بالنون وقال بعض المحشين قوله وهو اي ما نقله المازني
المختار عند المصنف رحمه الله وقال صاحب المنافع قوله وهو المختار عند المصنف
اي كون اذن حرفا المختار عنده ولذا قال النواصب اربعة احرف انتهى لكنه لا يناسب
سوق العبارة وما نقل عن الفراء اي كلام نقل عن الامام الفراء انه اي من انه اي الشأن
فهو بيان لما قال اي الفراء اذا الغيتها والغيت فعل ماض معلوم مذكر مخاطب
من باب الافعال والضمير راجع الى اذن اي اذا الغيت اذن عن العمل يعني اذا ابطلت عملها
بان لم تعملها قوله فاكتبها جوابه اذا واكتب امر من كتب يكتب والضمير راجع الى اذن

قوله بالنون متعلق باكتب قوله لئلا يلتبس علة للكتب بالنون اى لئلا يلتبس اذن
باذا الزمانية الشرطية المكتوبة بالالف واذا اهملتها واعملت فعلا ماضي مفرد
مذكر مخاطب من باب الافعال والضمير راجع الى اذن فاكتبها جواب اذا واكتب امر
من كتب يكتب والضمير راجع الى اذن بالالف متعلق باكتب قوله اذا الحمل علة الكتب
يحيزها اى اذن عنها اى اذا الزمانية قوله وما نقل مبتدأ وخبره قوله مبنى
على ما نقل اى على كلام نقل عن المبرد اى عن الامام المبرد قوله انه اى من انزل
الشان بيان لما يجوز الوقف عليها اى على اذن بالالف والنون متعلق بالوقف
اخرها من التاخير اى اخر المصنف كلمة اذن على عكس ما اى بناء على عكس تقديم
وقع فى الكافية او بناء على عكس الترتيب الذى وقع فى الكافية قوله لطول بحثها
اى اذن علة للتاخير متعلق باخرها قوله لاشتراط عملها اى اذن بشروط ثلث
بخلاف كى قوله تقى اى اذن اشارة الى ان قوله للشرط والجزاء خبر مبتدأ محذوف
لا صفة اذن اى هى موضوعة لكون احد الشيئين شرطا وسببا وكون الآخر
جزاء ومسببا اى موضوعة لافادة كون ما تقدمها لفظا او تقديرا شرطا لمضمون
مدخولها ومدخولها جزاء له فى الغالب اى فى غالب الاستعمال مثل اذن اكرمك جوابا
لمن قال آتيك يعنى ان اتيتنى اذن اكرمك فهو اى قوله اذن اكرمك جزاء لفعله
اى لفعل من الذى هو الاتيان فى مثالنا كما انه اى قوله اذن اكرمك جواب لقوله
اى لقول من الذى دل عليه قال فى لمن قال قال الاستاد قوله فهو اى اذن مع مدخوله
جزاء لفعله اى اذن كما انه اى اذن مع مدخوله جواب لقوله اى اذن قال دارندوى
فى شرح العوامل الجديد الفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب يستعمل فيما يتحقق ويجزم
بوقوعه بخلاف الجزاء فانه يستعمل فيما لم يجزم بوقوعه وعدم وقوعه قال صاحب المنافع
قوله جزاء لفعله اى لفعل من قال قوله لقوله اى لقول من قال ولما كان هذا اللفظ عاملا
ضعيفا لا تعمل الا بشرط الامرين اللذين يقوى عملها فقال وشرط عمله وجوبا اى العمل
من جهة الوجوب او جوازا حال كونه مرادا به اى الجواز الامكان العام هو سلب الضرورة
عن احد الطرفين كقولنا كل نار حارة فان الحرارة ضرورية الى النار وعدمها ليس بضرورى
والامكان الخاص اعم مطلقا الجواز يكون بمعنى سلب الوجود كذا قال السيد فى كتابه التعريفات
قال

وقال صاحب الضوء اعلم ان اذن جواب يتقدمه كلام وجزاء لفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك

قال مفتى زاده فى حاشية الحسينية اعلم اولا ان الامكان اما امكان خاص وهو
سلب الضرورة عن طرفى الوجود والعدم كالانسان اذ ليس فى وجوده ضرورة
والا لم ينعدم اصلا ولا فى عدمه ضرورة والا لم يوجد اصلا واما امكان عام
وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان كان سلبا لها عن طرف العدم
فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود وهذا الوجود اعم من ان يكون واجبا
كوجود واجب الوجود او ممكنا كوجود الانسان الموجود وان كان سلبا للضرورة
عن طرف الوجود فهو امكان عام مقيد بجانب العدم وهذا العدم اعم من ان يكون واجبا
كعدم شريك البارى ومن ان يكون ممكنا كعدم الانسان الغير الموجود وكل
من قسمى الامكان العام اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن الخاص بمعنى ما لم يكن
وجوده ولا عدمه واجبا وهو اخص مطلقا من قولنا ما لم يكن عدمه واجبا ومن قولنا
ما لم يكن وجوده واجبا ولذا سمى امكانا خاصا وسمى كل من القسمين امكانا
عاما كما سمى مقسمهما امكانا عاما وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين
فان احد الطرفين اعم من طرف الوجود ومن طرف العدم فالامكان بهذا المعنى
اعم مطلقا من الامكان العام المقيد بجانب الوجود ومن الامكان العام المقيد
بجانب العدم ومن الامكان الخاص ايضا لان الاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ
انتهى كلامه قال الاستاد قوله مرادا به اى الامكان العام اى المراد بالجواز سلب الامتناع
فيعم الوجوب اقول الامكان على قسمين خاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
مثل زيد قائم بالامكان الخاص معناه ثبوت قيام زيد ليس بضرورى وعدم قيام زيد
ليس بضرورى وعام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين مثل النار حارة بالامكان
العام معناه ثبوت الحرارة الى النار ضرورى وعدمه ليس بضرورى والاول اعم
من الثانى كما تحقق الثانى تحقق الاول وليس بالعكس وقال البعض الجواز يجئ
بمعنى سلب الوجوب والامتناع ويسمى ذلك امكانا خاصا وبمعنى سلب الوجوب
وبمعنى سلب الامتناع وهما يسميان امكانا عاما وقال صاحب المنافع قوله
الامكان العام اى المقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن طرف العدم قوله المدخول
صفة الفعل اى الفعل الذى دخل اذن عليه اى على ذلك الفعل فلا ينتقض بنحو اكرمك

اذن بتأخير اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه قال الاستاد قوله
المدخول عليه فيه اشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير للعهد الخارجي
مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل وقد اصاب في تقديم هذا الشرط
اذ في عبارة الكافية فصل بين العامل الذي هو اذن وبين المعمول الذي
هو المستقبل حيث قال ابن الحاجب في الكافية واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا لا حالا اي لا يكون فعله حالا قال صاحب
المنافع قوله لا حالا يعني ان قول المصنف ان يكون فعله مستقبلا احتراز عن ان يكون
حالا لا على الماضي لان فعله لا يكون ماضيا اصلا قوله اذ الغالب تعليل
لشرطية كون فعله مستقبلا اي وانما شرط كون فعله مستقبلا اذ الغالب
قال البعض قوله اذ الغالب تعليل لقول المصنف وشرط عمله ان يكون فعله
مستقبلا اي لان الغالب في اذن اي في لفظ اذن قوله اذ الغالب مبتدأ وخبره
قوله معنى الشرط والجزاء والحال الاصل والغالب عطف تفسير للاصل فيهما
اي في معنى الشرط والجزاء قوله والاصل مبتدأ وقوله الاستقبال خبره في يكون
غالب حال اذن الاستقبال لان طبيعة الشرط الربط يقتضي الاستقبال
بخلاف الماضي فانه لا يحتاج الى الربط والتعليق غالبا قوله واذن اي لفظ اذن
مبتدأ وخبره قوله عامل ضعيف حيث حمل على ان قوله فلا يهمل تفريع على قوله عامل
ضعيف اي فلا يهمل اذن الا يهمل على حال اغلب اي على حاله الاغلب في الشرط
والجزاء وهو الاستقبال فلذلك اشترط كون فعله مستقبلا واقوى عطف تفسير
للاغلب وقيدنا كلام المصنف بالغالب في الموضعين احدهما قوله في الغالب
وثانيهما اذ الغالب في اذن معنى الشرط قوله اذ قد يجرد عن الشرط تعليل لتقييدنا بالغالب وناظر
الى الاول كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين قوله وقد يكونان اي الشرط والجزاء
عطف على قوله قد يجرد في الماضي ناظر الى الثاني كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
قوله فظهر تفريع على قوله وقد يكونان في الماضي قوله ما فاعل ظهر من خلل ونظر
ومن ركاكة في قول من وهو الفاضل الجامي قال اي ذلك المن في تعليل قول
ابن الحاجب وكان الفعل مستقبلا لكونها اي لكون اذن اي لكون مدخول اذن

اي لكون مدخول اذن جوابا وجزاء اي انما شرط في النصب كونه مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء والحال انهما اي الجواب والجزاء لا يمكنان اي لا يمكن وقوعهما في زمن
من الازمنة الثلثة الا في الاستقبال قال الفاضل العصام ان في تعليل الشارح
الشرط الاول بقوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
بحث لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلا لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه
ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها
لا تقدر ان تعمل في الحال الذي هو جار في الماضي الذي هو معنى الاصل واجاب
عنه بعضهم ان مراد الفاضل الجامي انحصاره بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي
بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته قال صاحب فتح الاسرار
ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال اراد الحصر بالنظر
الى الحال الخ وقال الرضي والغالب في اذن تضمنها معنى الشرط وانما قلنا
بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة
لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط
جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو
اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو
في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا
قليلا لاذقناك غير معتمد بكسر الميم اسم فاعل من اعتمد يعتمد قوله اصلا اي لا كاملا
ولا ناقصا ناظر الى وجوبها او كاملا ناظر الى جوازه على ما قبله اي فعله غير متعلق
بما قبله اي ان يكون فعله غير متعلق بما قبل اذن يعني غير معمول بما قبله ليسلم
عن المعارضة المطلق وهو الاعتماد كاملا او ناقصا او عن القوي وهو الاعتماد
كاملا لانه اذا اعتمد اي تعلق على ما قبله يلزم تعارض العاملين احدهما اذن والآخر
ما قبله فترجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني قال الاستاد قوله اي فعله اي
وان يكون فعل اذن غير متعلق اي غير معمول بما قبله من بالعامل الذي قبله كذا
فهم من تفسير الشارح الاول انتهى لما عرفت ان التعلق هو التشبث وطلب القوة
وهذا انما يكون من جانب المعمول الضعيف تأمل وقيل قوله اي فعله اي وان يكون

فعل اذن غير متعلق بما قبله اى بالكلام الذى وقع قبل اذن بان لايكون فعله جزاً
عما قبله او لايكون جوابا لقسم او جزاءً لشرط قبله كذا فهم من بيان امام الايوب
قوله لم يسلم عن المعارض علة لكون فعله غير متعلق بما قبله او علة لعدم التعلق
قوله وان لايفصل آه عطف على قوله ان يكون فعله واشارة الى شرط آخر ورد
على المصنف اى وشرط عمله ايضا ان لايفصل بينه اى بين اذن وبين معموله اى
اذن قوله بغير القسم والدعاء والنداء متعلق بلايفصل وصلة له قوله ليسهل
عمله اى اذن متعلق بلايفصل وعلة له لانه لو فصل لاتحمل لضعفه اى لكونه
عاملا ضعيفا قال البعض قوله لضعفه اى اذن متعلق بمقدر تقديره
وانما احتيج الى تسهيل عمل اذن بعدم الفصل لضعفه من جهة العمل
واما بها اى واما الفصل باحد هذه الامور او واما الفصل باحد هذه الاشياء
نحو اذن والله اكرمك او اذن رحمك الله اكرمك او اذن يا زيد اكرمك
فلا اى فلا يضر بعمله قال مصنفك فى شرح لب الالباب واما الفصل بين اذن
ومدخولها باحد امور ثلثة القسم نحو اذن والله اكرمك او الدعاء نحو اذن
رحمك الله اكرمك او النداء نحو اذن يا زيد اكرمك وجاز الفصل بهذه الامور
دون غيرها لكثرة دورانها اى هذه الامور فى الكلام قال البعض قوله لكثرة
دورانها اى دوران هذه الاشياء الثلاثة متعلق بلايضر وعلة له اى واما الفصل
بها فلا يضر لكثرة دورانها فى الكلام واجاز بعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيد
اكرمك بالنصب وخصه بعضهم الفصل بالمعمول بالظرف ولا يصح هذا اى الفصل بهذه الثلاثة
وعدم صحة الفصل بغيرها اولى فى اخواته اى فى نظائر اذن وهى ان ولن وكى
قال الاستاد قوله ولا يصح هذا اى الفصل مطلقا فى اخواته اى اذن وقال البعض
قوله ولا يصح هذا اى لا يصح الفصل بالقسم والدعاء والنداء بين الناصب سوى اذن
وبين فعله انتهى اولا يفصل بين شئ ينصب الفعل وبين الفعل سوى اذن كذا
فى سيد عبد الله ولما بين عمله عند وجود الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله عند فقد آن
احد الشرطين فقال وان اريد به اى بفعله يعنى بالفعل الواقع بعد اذن الحال
واتصل يعتمد على ما قبله او اعتمد فعله اى اذن على ما قبله من الاشياء الثلاثة المذكورة
كذا قاله صاحب فتح الاسرار اعتمادا كاملا بقرينة المثال فيمتنع جواز العمل قال الاستاد

قال الاستاد قوله اعتمادا مفعول مطلق لقوله اعتمد وكاملا صفة لقوله اعتمادا
قوله بان يكون بيان لطريق الاعتماد على ما قبله اى بان يكون فعله يعنى الفعل الواقع
بعد اذن او بان يكون ما بعد اذن جزاً عنه اى عما قبله او جوابا لقسم اى او بان يكون
جوابا لقسم او جزاء لشرط اى او بان يكون جزاء لشرط لانه بمنزلة الجزاء عن الشرط
قبله اى قبل اذن وانما فسرنا الاعتماد بهذه الثلثة فانهم اى النحاة حصروا
الاعتماد بحكم الاستقراء والتتبع لكلمات البلغاء متعلق بحصروا فى هذه الثلثة
متعلق بحصروا والمراد من هذه الثلثة الخبر والجواب والجزاء وكل ما كان شانه كذا
فسرنا بهذه الثلثة تبعا لهم قوله او فصل على وزن نُصِرَ بصيغة المجهول
عطف على قوله اريد او على قوله اعتمد فعلى كلا التقديرين يكون داخلا تحت اى
بغير ما ذكر من القسم والدعاء والنداء وفيه رد على المصنف وانما قيد الفصل
بغير ما ذكر لان الفصل بما ذكر لا يمنع العمل قال البعض قوله بغيرها ذكر كلمة ما عبارة
عن الاشياء الثلثة وقال صاحب المنافع قوله بغير ما ذكر اى بغير القسم والدعاء
والنداء لم يعمل اما على تقدير الاول اى اما عدم العمل على تقدير ارادة الحال
او اما عدم العمل على تقدير ان اريد به الحال فلعدم كونه اى فنابت لعدم كونه
اى اذن على حاله اى على حال اذن فى الشرط والجزاء الاغلب وهو الاستقبال
والحال قد مر منا آنفا انه اى من انه اى الشان لا عمل له اى اذن الا فيه اى
فى حالة الاغلب اقول هذا تكرار لا طائل تحته فالاولى ان يقول فلما مر فافهم
واما على الثانى اى واما عدم العمل على تقدير الاعتماد او واما عدم العمل على تقدير
ان اعتمد على ما قبله فلضعفه اى فثابت لكونه عاملا ضعيفا ولمغلوبيته اى
ولكونه مغلوبا بوقوعه اى بسبب وقوعه بين المتصلين اللذين احدهما احق
بالآخر منه اى من اذن وهى المبتدا والخبر او هى القسم وجوابه او هى الشرط وجزاؤه قال
الشارح فى حاشية الامتحان قوله بين المتصلين القسم وجوابه او المبتدا وخبره
او الشرط وجزاؤه ولا يخفى ان اقتضاء كل منهما الآخر اشد من اقتضائها العمل ولذا
لا يوجد احدهما بدون الآخر وان كان محذوفا بخلافه وان الضعيف لا يقاوم

ولانه انما عمل لكنه بعد ما الناصب وغيرها [illegible] للاستقبال [illegible]
ع

القوى الشديد قوله ولان المعتمد وهو فعل اذن عطف على قوله لضعفه
وعلة ثانية على ما قبله اى على شئ قبل اذن سابق جزان عليه اى على اذن حكما
اى سبقا حكميا بان حكم انه سابق على اذن وهو اى والحال ان اذن قوله
لضعفه اى لكونه عاملا ضعيفا متعلق لقوله لا يعمل فى السابق اى لا يقدران يعمل
فى المعمول القوى السابق عليه ولو للوصل حكما اى ولو كان السابق حكما
او ولو كان السابق سابقا حكما قوله فيعلم منه اى من عدم عمله فى السابق
حكما تفريع على قوله لا يعمل فى السابق ولو حكما اى اذا لم يعمل فى السابق حكما
فيعلم منه عدم عمله اى اذن فى السابق عليه حقيقة قيد للسابق ثابت
بالاولوية قوله فلا يرد تفريع على التفريع اى اذا علم منه عدم عمله فى السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام قوله بان ما ذكر من الضابطة
بيان لاعتراضه ينتقض بنحو اكرمك بالرفع اذن قوله فانه اى اذن تعليل لينتقض
بنحو اكرمك اذن لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه اى فى عمل اذن فى نحو اكرمك اذن
قال البعض قوله فيه اى فى نحو اكرمك اذن واما على الثالث عطف على القريب او
البعيد اى واما عدم العمل على تقدير الفصل بينه وبين معموله بغير ما ذكر
قال البعض قوله واما على الثالث اى واما عدم العمل على الثالث وهو الفصل بغير ما ذكر
وقال صاحب المنافع قوله واما على الثالث اى اما عدم العمل على تقدير الفصل
بغير ما ذكر فلضعفه اى فثابت لكونه اذن عاملا ضعيفا ووجود المانع اى ولوجود
المانع من العمل وهو الفصل بين اذن ومعموله نحو اذن اظنك بالرفع اى برفع
اظنك لانه لم يعمل النصب فيه وكاذبا مفعوله الثانى اى اظن فى الحال كاذبا لمن قال
اى جوابا لمن قال قلت هذا القول فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد
بالظن هو الظن الواقع فى الحال لا فى الاستقبال قال البعض قوله قلت هذا القول
كان يقول جئتك فى يوم كذا او فعلت فعلا كذا مثلا هذا مثال لما اى لاذن الذى
اريد به اى بفعله الحال تم قال البعض قوله مثال اى هذا مثال لما اى لفعل اريد به
اى ذلك الفعل الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع اى برفع اكرمك ايضا جوابا
لمن قال جئتك هذا مثال لما اى لاذن اعتمد فعله على ما قبله فان انا مبتدأ وجملة

وليس عليه لنفيه ان الحال الاول صح

وجملة اذن اكرمك جزءه تحصل اعتماده على ما قبله وهو المبتدأ قال البعض قوله
مثال اى هذا مثال لما اى لفعل اعتمد اى ذلك الفعل على ما قبله اعتمادا كاملا
بقرينة المقابلة وهو قوله واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا قال بعض المحشين
قوله بالرفع اى برفع اكرمك ولا يجوز النصب لان الفعل اعتمد على شئ قبل اذن وهو
انا ولو جاز النصب لزم وجود المبتدأ بلا خبر وهو ممتنع ولو رفع لزم الغاء
عمل اذن وهو جائز لان الالغاء ليس قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤه البتة
كما كان ان كذلك لانها قد يقع فى موضع لا يكون لها عمل كما فى هذا المثال جوابا
لمن قال جئتك هذا مثال لما اعتمد فعله على ما قبله ونحو والله اذن اكرمك بالرفع
اى برفع اكرمك مثال لما اعتمد فعله على ما قبله فان والله قسم وجملة اذن اكرمك
جوابه تحصل اعتماده على ما قبله وهو القسم قال بعض الحواشى قوله ونحو اذن اكرمك
بالرفع اى برفع اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجوز الرفع اذ القسم قبلها مستدعى
الجواب ولو نصب لبطل حكم القسم وذلك ممنوع فان القسم بدون الجواب غير متصور
هذا مثال الاعتماد الكامل جوابا بالقسم ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع اى برفع تضرب
مثال لما فصل بينه وبين فعله بغير ما ذكر فان زيدا مفعول تضرب فصل بينه وبين اذن
ونحو ان تأتنى اذن اكرمك بالجزم اى بجزم اكرمك فان ان تأتنى شرط وجملة اذن اكرمك
جزاؤه تحصل اعتماده على ما قبله وهو الشرط قال بعض الحواشى ونحو ان تأتنى اذن اكرمك
بالجزم اى بجزم اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط قبلها مستدعى
الجزاء ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان الشرط بدون الجزاء غير متصور
هذا مثال للاعتماد الكامل جزاء لشرط وقال صاحب المنافع قوله مثال لما اعتمد اى
بان يكون خبرا عما قبله قوله والله اذن اكرمك مثال لما اعتمد بان يكون جوابا للقسم
قوله ونحو اذن زيدا تضرب مثال لما فصل بينه وبين فعله ونحو ان تأتنى اذن اكرمك مثال
لما اعتمد بان يكون جوابا لشرط قبله ولا يخفى ان المناسب ان يقدم هذا المثال على ما قبله
قال الفاضل العصام فى شرح الكافية وقد يكون ما مرفوع محلا اسم يكون اى الفعل الذى
وقع قبل اذن وهو الملحق فى المثال قوله يجعل على صيغة المجهول وما مرفوع محلا نائب فاعل
ليجعل اى الفعل الذى وقع بعد اذن وهو ادخل الجنة قوله جزاء بالنصب مفعول ثان ليجعل
ومفعوله الاول نائب الفاعل قوله له متعلق لقوله جزاء والضمير راجع الى الموصول الاول

اى للفعل الذى قبل اذن قال الاستاد قوله قد يكون ما اى شئ المراد به الاسلام
فى المثال قوله يجعل على صيغة المضارع المجهول قوله ما اى شئ المراد به دخول الجنة
نائب الفاعل ليجعل قوله جزاءً مفعول ثان ليجعل والضمير راجع الى الموصوف الاول
وقال بعض المحشى قوله وقد يكون ما وهو مبنى على السكون مرفوع محلا اسم يكون
عبارة عن اسلمت فى المثال قوله يجعل على صيغة المجهول قوله ما مبنى على السكون مرفوع
محلا نائب فاعل ليجعل عبارة عن ادخل الجنة قوله جزاءً مفعول ثان ليجعل ومفعوله
الاول صار نائب الفاعل قوله له متعلق لقوله جزاءً والضمير راجع الى اسم يكون
وقال صاحب المنافع قوله وقد يكون ما اى الفعل الذى يجعل على صيغة المجهول .
ما موصول مرفوع محلا نائب فاعل يجعل اى الفعل الذى يقع بعد اذن قوله
جزاء بالنصب مفعول ثان ليجعل قوله له اى للفعل الذى يقع قبل اذن فيكون الضمير
راجعا الى الموصول الاول وهو اسم يكون قوله فى كلام المجيب ظرف مستقر منصوب
خبر ليكون به اى باذن مثل اسلمت انا اذن ادخل انا الجنة بالنصب مفعول ادخل
قوله فانه تعليل لتطبيق المثال بالممثل اى فان مثل اسلمت اذن ادخل الجنة جواب
لمن لا يرضى اى ذلك الملى بكلامه اى المجيب قوله واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا عديل
لقوله السابق واذا اعتمد اعتمادا كاملا اى واما اذا اعتمد فعل اذن على ماقبله
اعتمادا ناقصا كما اذا وقع اى اذا وقع اذن مع فعله او اذا وقع فعله مع اذن
بعد الفاء والواو العاطفين وكان الاقتصار على الواو والفاء لعدم العثور
على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف او خص بيان هذا الحكم فى كتبهم
بالواقع بعد الواو والفاء كانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف
العطف نحو ان تأتنى فاذن اكرمك بالنصب والجزم او ان تأتنى واذن اكرمك
بالنصب والجزم قوله فيجوز جواب اذا لقرينة او جواب اما لسابقته فيكون
جوابا لهما على سبيل المناوبة اى فحينئذ يجوز اعمالها اى اذن قوله بناء
بالنصب مفعول له لقوله يجوز اى لاجل البناء قال البعض قوله بناء علة للجواز
وقيل علة لجواز اعمالها وقيل علة لاعمالها على ضعف الاعتماد اى اعتماد ما بعدها
على ماقبلها بسبب وجود العطف او اعتماد فعل اذن على ماقبله قوله لاستقلال المعطوف

قوله لاستقلال المعطوف علة لضعف الاعتماد قوله لانه اى لكون المعطوف عليه
علة للاستقلال اى وانما كان المعطوف مستقلا لانه جملة والجملة من حيث هى جملة
مستقلة بنفسها قال الاستاد قوله لانه علة لاستقلال المعطوف اى
لان المعطوف جملة فيكون ما بعدها منصوبا قال بعض الافاضل فيجوز اعمالها
لان حرف العطف لكونها اصلا فى عطف المفردات يقتضى ان يكون المعطوف
كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكأنه لم يعتمد
فيجوز النصب تأمل وقال سيد عبد الله فى شرح لب الالباب فيجوز اعمالها
باعتبار انها فى صورة جملة مستقلة معطوفة على جملة اخرى والفصل بعدها
غير معتمد على ماقبلها قوله والغاؤها عطف على اعمالها اى ويجوز الغاؤها
فيكون ما بعدها مجزوما باعتبار كونه معطوفا على المجزوم او مرفوعا باعتبار كونه مستأنفا قوله بناء بالنصب مفعول له ليجوز
المفهوم من العطف وعلة للجواز وقيل علة لجواز الغائها وقيل علة لالغائها
اى لاجل البناء على وجود الاعتماد اى اعتماد ما بعدها على ماقبلها او اعتماد
فعلها على ماقبلها فى الجملة اى قليلا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه
كالتتمة له وكالمعمول له قال سيد عبد الله ويجوز الغاؤها باعتبار كونها ما بعد العاطفة
من تمام ما قبلها بسبب ربط بعض الكلام ببعض ويكون وحده معطوفا على الفعل
الذى قبل اذن فيكون الفعل مجزوما ويجوز رفعه على الاستيناف على تقدير اذن
انا اكرمك وقال الفاضل العصام وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة
الجزم والنصب والرفع نحو ان تأتنى آتك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم
والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ
اى واذن انا اكرمك كما قاله الرضى على ما لا يخفى و ضعف العامل عطف على وجود الاعتماد
اى ويجوز الغاؤها بناء على ضعف العامل الذى هو اذن والحاصل اى حاصل الكلام
فى هذا المقام ان الاعتماد الناقص يمنع جريان وجوب العمل لا جوازه اى لا يمنع
جواز العمل كما فى الاعتماد الكامل ولما فرغ من تعداد النواصب شرع فى بيان الجوازم
فقال ويجب اضمار ان اى تقديران اى لا يمتنع سواء كان واجبا كما اذا كانت بعد حتى
لو كان الفعل المضارع مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها وهى حرف بمعنى كى للسببية

كما سلمت حتى ادخل الجنة - او الى انتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس و بعد لام الجحود وهى زائدة للتأكيد بعد النفى لحدث كان نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم و بعد الفاء لو كانت للسببية و بعد الواو للجمعية وما قبلها امر او نهى او تمن او نفى او عرض او استفهام و بعد او لو كانت بمعنى الى او الا او ممكنا خاصا كما اذا كانت بعد العاطفة لو كان المعطوف عليه اسما صريحا و مع لام كى نحو اجبنى فيما ملك و تذهب وان تذهب وجئتك لتكرمنى ولان تكرمنى فالمراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود تأمل فانه ادق كذا فى احمد نازلى قوله فخص اشارة الى ان قوله خاصة مفعول مطلق للفعل المحذوف المصدر بعد المقدر قوله او حال كونه اى ان مخصوصا اشارة الى ان قوله خاصة منصوب على الحالية عن المضاف اليه و اشارة الى ان المصدر وان وقع حالا يؤول بالمشتق لانه وصف فى المعنى اى حال كونه ممتازا من بين النواصب قوله بجواز الاضمار متعلق بقوله مخصوصا قوله بجواز الاضمار متعلق بمخصوصا والباء داخلة على المقصور قوله لما مر على كونه مخصوصا بجواز الاضمار قوله انه بيان لما اى من انه ان اصل فى هذا النوع اى فى نوع النواصب و اخواته محمولة عليه لمنا سبتها فى الاستقبال قال صاحب زبدة الانظار قوله خاصة مصدر كعافية يقال خصصت الشئ بكذا اخصه خصوصا او خاصة والتقدير وخص ان بالاضمار خاصة لكونها ام النواصب او حال بمعنى مخصوصة كما خذت سمعا اى مسموعا و قال الفاضل العصام فى حاشية الجامى فى بحث المضمر قوله خاصة اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر خص كعافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من المضاف اليه وان كانت مصدرا تكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا و هذه الجملة اما معترضة او حالية بتقدير المقدرة اى قد خص خصوصا و تاؤه اما للتأنيث او للنقل او للمبالغة - وقال البعض قوله قد خص خاصة يشير الى ان خاصة مصدر على وزن الفاعل منصوب على انه مفعول لفعل مقدر قوله او حال كونه مخصوصا يشير الى انه يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول منصوبا على الحالية من ان المضاف اليه لاضمار المضاف الى مفعوله و قال صاحب المنافع قوله قد خص خاصة مصدر على وزن الفاعل منصوب على انه مفعول لفعل مقدر قوله او حال كونه مخصوصا يشير الى انه يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول منصوبا على

على الحالية وقال البعض قوله من بين النواصب متعلق بمخصوصا قوله بجواز الاضمار متعلق بمخصوصا قوله لما مر اى لكلام مر ذلك الكلام اجمالا و فصلته فى الهامش قوله انه اى من انه بيان لما مر فى هذا النوع اى نوع النواصب قوله فينتصب المضارع معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدر اى اذا جاز تقدير ان واضماره يقبل الفعل المضارع الذى بعده النصب به اى بان المضمر اى بان المقدر وانما انتصب المضارع بان المضمر بشرط ان يكون اى المضارع او حال كونه ملابسا بشرط ان يكون يعنى انتصاب المضارع بان المضمر مشروط بشرطين احدهما ان يكون او وانما اضمران لانتصاب المضارع بشرط ان يكون اى اضماران يعنى اضماران لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما ان يكون بعد الفاء السببية وهى ما يقصد به كون ما قبلها سببا لما بعدها اى بعد الفاء السببية فى جواب الامر وانما اشترط فى انتصاب المضارع بان المضمر كونه بعد الفاء السببية لان العدول او وانما اشترط فى اضماران لانتصاب المضارع كونه بعد الفاء السببية لان العدول او وانما اشترط كون المضارع منصوبا بعد. الفاء السببية كذا قاله امام الاديب فى حاشية الجامى قال صاحب المنافع قوله لان العدول الى اخره دليل لكون الفاء سببية لكن بيان ان رح شرط انتصاب المضارع بان المضمر يدهم ان انتصابه به منحصر على ان بعد الفاء السببية وليس كذلك بل الشرط فيه ان يكون المضارع بعد الفاء او الواو او او او ثم ويكون المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا فتشتم او وتشتم او ثم تشتم وقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن المعطوف عليه اسما صريحا فانتصاب المضارع بان المضمر مشروط بكونه بعد الفاء ويكون ما قبلها انشاء كما قاله الشارح او بكونه بعد الواو التى بمعنى مع ويكون ما قبلها انشاء ايضا نحو زرنى واكرمك ويكونه بعد او التى بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطينى حقى او بكونه بعد حتى التى بمعنى كى او الى بشرط كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس او بكونه بعد لام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود وهى لام تأكيد بعد النفى لكان مثل وما كان الله ليعذبهم هذا مجمل الكلام فى هذا المقام والتفصيل فى الفوائد الضيائية وحواشيها عن الرفع اى عن رفع المضارع الذى هو الاصل فيه

قوله الى النصب متعلق بالعدول اى الى النصب الذى هو ليس باصل فى المضارع
قوله ليرشد علة للعدول الى النصب اى ليكون العدول او ليكون النصب مرشداً
و دليلا قال البعض قوله ليرشد اما بفتح اللام الداخل على خبر ان للتأكيد اى ليرشد
ذلك العدول او بكسر اللام التى هى جارة والمضارع منصوب بعده بان المضمر
نحو انه ح مقدر اى العدول الخ ثابت و واقع لاجل ان يرشد لكن التوجيه الاول
ارجح لكونه سالما عن المحذوف هذا ما سنح لى فانت اختر ايهما شئت او اختر آخر
منهما ان وجدت فانا معك من اول الامر اى من اول الوهلة انه اى الشان
مفعول به ليرشد قصد على صيغة المجهول قوله تحولها اى الفاء نائب الفاعل لقصد
من العطف اى من عطف ما بعدها على ما قبلها عطف القصة على القصة قوله الى السببية
متعلق بتحولها لا انه قصد التحول من مطلق العطف فانه ينافى التوجيهين الآتيين
كذا قاله احمد مازنى قال الاستاد قوله ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها
من العطف الى السببية لان الرفع لا يدل على السببية لانه جملة مستقلة لا تعلق لها
لما بعدها بخلاف النصب وقال صاحب المنافع قوله من العطف الى السببية
اى من عطف الجملة على الجملة فلا ينافى كونها لعطف المفرد على المفرد فلذلك تكون
الفاء ح للسببية مع عطف المفرد على المفرد على مذهب الجمهور قوله لان تغير اللفظ
وهو جعل المضارع منصوبا علة الارشاد ومتعلق ليرشد اى لان تغير لفظ الفعل
يدل ذلك التغير على تغير المعنى اى تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبال
ومعنى الفاء الذى هو العطف الى السببية وذلك لان تغيير اللفظ يشعر بتقدير ان
وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر ولا يعطف المفرد على الجملة التى لا محل لها
من الاعراب فلا يكون للعطف فكان فى النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء كذا قاله السيكوتى قال الاستاد قوله لان تغيير اللفظ علة
لقصد التحول اى لان تغير لفظ المضارع من الرفع الى النصب يدل على تغير المعنى
وهو قصد التحول من العطف الى السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ
حتى يدل على قصد التحول من العطف الى السببية فانه اذا لم يقصد ذلك لا يحتاج
الى دلالة اللفظ على ذلك وقال سيد عبد الله انما نصب المضارع باضمار ان بعد الفاء
بشرط ان يكون الفاء للسببية اى يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكون فى معنى الشرط

فيكون فى معنى الشرط والجزاء ولهذا صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصداً
للتنصيص على السببية وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر فى الحال فنى الصرف
الى النصب تنبيه على ان الثانى فى الظاهر ليس بعطف الجملة على الجملة لان المضارع
المنصوب مفرد وتخليص للمضارع للاستقبال اللايق للجزائية ففيه دفع
كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء وثانيهما قبلها اى قبل الفاء ما اى
شئ يمنع اى ذلك الشئ عن احتمال كونها اى الفاء عاطفة بالكلية لانه لو كان
عاطفة لزم عطف بالجملة الخبرية على الجملة الانشائية قال الاستاد قوله وان يكون
قبلها عطف على قوله ان يكون بعد الفاء وقال صاحب المنافع قوله وان يكون قبلها
الى آخره هذا الشرط لدفع توهم كونها لعطف الجملة على الجملة باعتبار غفلة السامع
عن النصب لحصول دفع احتمالها بنصب المضارع قوله ظاهراً اى بحسب الظاهر
وانما قال ظاهر لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة
على القصة لكنه خلاف الظاهر وهو اى ذلك الشئ الانشاء قوله لكمال الانقطاع
بينهما علة لكون الانشاء ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة اى لكمال الانقطاع
بين الاخبار والانشاء قال الاستاد قوله لكمال الانقطاع اى وذلك يعنى عطف
الجملة الخبرية على الجملة الانشائية لا يجوز لكمال الانقطاع بينهما وفى المثال
اى مثال المصنف وهو قوله زرنى فاكرمك قوله وفى المثال خبر مقدم وقوله اشارة
مبتدأ مؤخر الى هذين الشرطين احدهما ان يكون بعد الفاء وثانيهما ان يكون قبلها
قال البعض قوله الى هذين الشرطين احدهما قوله بشرط ان يكون بعد الفاء السببية
والآخر قوله وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة وهو اى الانشاء
حقيقة او حكما فلهذا عطف النفى على النهى او الامر فيما بعد نحو زرنى فاكرمك
بالنصب بان المضمر اى ليكن منك زيارة فاكرام منى يعنى ان مضمون قوله فاكرمك
هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة وانما فسرناه هكذا
او وانما فسرناه بهذا رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل وان كان بمعنى السبب
فى الحال هذا اى هذا التفسير والتقدير بقولنا ليكن منك زيارة واكرام منى
بناء اى مبنى على ما اى التفسير الذى هو اى ذلك التفسير المشهور عند الجمهور
قال الرضى التقدير اى تقدير هذا المثال زرنى فاكرمى ثابت حال كونه ملابسا
بحذف الخبر وهو لفظ ثابت ههنا وجوبا لا جوازاً قوله لان ما بعد الفاء علة لكون التقدير

جواب وهو اى الجواب لايكون شيئا من الاشياء الا ان يكون جملة والجواب عنه من طرف الجمهور ان معنى كون الجواب جملة فقط ان الجواب جملة صورة البتة او يجاب بما اجاب به الشارح بقوله الآتي وكان الجمهور حكموا الى آخره قوله والفاء السببية عطف على ما بعد الفاء اى ولان الفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل تكون لعطف الجملة على الجملة والجواب عنه ايضا ان معنى كون الفاء السببية لعطف الجمل فقط ان مدخولها جملة صورة البتة قاله السيلكوتى قوله مع قلة اى مع قلة استعمال فاء السببية للعطف قال على الحدادى قوله مع قلة ظاهره ليس بسديد اذ ظاهره يشعر بان كون الفاء لعطف الجملة على الجملة قليل وهو ليس بمستقيم لانه ليس المراد للشيخ الرضى لانه صرف القلة الى مجرد العطف حيث قال لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل فهو انما يكون لعطف الجملة على الجملة تأمل تنل الى ما قال قال امام الايوب فقوله زرنى فى المثال امر من زار يزور زيارة وضمير المتكلم منصوب محلا على انه مفعول له والفاء فى فاكرمك عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم وفاعله تحته انا والكاف منصوب بان المضمر واكرم مع فاعله صلته وهو مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه معطوف على الزيارة المنفهمة من زرنى فتقدير الكلام وليكن منك زيارة وليكن منى اكرام وانما قدران لان اصل الفاء عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد فاحتاج الى تأويل الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ الزيارة من مادة زرنى وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب الفعل والفعل ههنا هو الزيارة اى مطلوبى حصول امرين احدهما زيارة منك لى والآخر حصول الاكرام منى اليك لا يقال ان العاطف وان كان الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم اختصر على الاصل ههنا لانا نقول ان ما ذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحمل على الاصل وقال صاحب زبدة الانظار قوله فاكرمك الفاء عاطفة سببية واكرم منصوب بان المقدرة وجملته فى تأويل المفرد مرفوعة المحل معطوفة على المصدر الذى فهم من الفعل قبلها وهو الزيارة هذا عند الجمهور وعند البعض مرفوعة المحل مبتدأ والخبر محذوف وهو ثابت والمبتدأ مع الخبر معطوفة على زرنى فعلى الاول عطف المفرد على المفرد وعلى الثانى عطف الجملة على الجملة وانما وجب الحذف اى حذف الخبر لان الفعل وهو اكرم هنا لما التزم على صيغة المجهول فيه اى فى الفعل قوله حذف ان اى لفظة ان نائب الفاعل لالتزم الى صفة لان اى ان التى بسببها اى ان يتهيأ اى يحضر الفعل للابتداء اى لكونه مبتدأ لان الفعل لا يكون مبتدأ الا بواسطة ان

الا بواسطة ان قوله لم يظهر جواب لما فيه اى فى الفعل معنى الابتداء حق الظهور قوله فلو ابرز الخبر تفريع على الشرط والجزاء بقوله لما التزم الى آخره اى فلو اظهر الخبر وقيل زرنى فاكرمك ثابت لكان اى الخبر كأنه اى الخبر اخبر عن الفعل بلا تقدير ان يعنى كان الفعل مبتدأ وكان ثابت خبرا عنه مع ان الفعل لا يكون مخبرا عنه بل يكون مخبرا به قال الاستاد قوله فلو ابرز الخبر تفريع على قوله لما التزم الى حق الظهور وابرز على صيغة المجهول من باب الافعال والخبر نائب الفاعل له قوله لكان جواب لو اى لكان الخبر كأنه اى الخبر اخبر على صيغة الماضى المجهول من باب الافعال ونائب الفاعل مستتر تحته راجع الى الخبر عن الفعل اى عن الفعل بلا تأويل بواسطة حرف من حروف المصدر وذا لا يجوز قوله واما تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ جواب سؤال مقدر استفيد من قوله فلو ابرز لكان كأنه اخبر عن الفعل كأنه قيل انتم قلتم ان الفعل لا يكون مخبرا عنه بلا تأويل بواسطة حرف من حروف المصدر ما تقولوا قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه مع ان تسمع بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر بلا واسطة حرف من حروف المصدر اى سماعك فاجاب بقوله واما تسمع بالمعيدى خير من تراه فشاذ قال الاستاد قوله واما تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ جواب سؤال مقدر استفيد من قوله لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء كأنه قيل ما تقولوا قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه مع ان تسمع يتهيأ للابتداء ويظهر فيه معنى الابتداء من غير التزام حذف ان فيه ومن غير حذف الخبر فاجاب بقوله واما قولهم تسمع بالمعيدى خير من تراه فشاذ وقال بعض حواشى الجامى قوله واما قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ اى واما نصب تسمع بان المضمرة فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه مع انعدام الشرط فشاذ اى فهو شاذ انتهى خذ هذا وكن من الشاكرين فان امثاله من سوانح الزمان وكثيرا ما يبخل الزمان من اذهان الانسان هذا اى خذ هذا فانه ينادى فى كل مقام مناسب قال ده ده افندى قوله هذا اى معنى هذا او خذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر قوله وكان الجمهور جواب

عن سؤال مقدر كأنه قيل ان الجمهور جعلوا ما بعد الفاء جوابا وهو ينافي تفسيرهم
بعد لهم في المثال المذكور نحو ليكن منك زيارة واكرام مني فاجاب بقوله وكان الجمهور
حكموا بكونه اي ما بعد الفاء مع كونه اي ما بعدها قال البعض قوله بكونه اي بكون
الفعل الذي هو هنا اكرمك مع كونه اي ذلك الفعل في تقدير المفرد عندهم اي عند الجمهور
قوله نظرا علة لحكموا الى المآل اي الى المعنى قوله لان معنى قولنا زرني فاكرمك
علة لحكمهم بكونه جوابا نظرا الى المآل قوله معنى قولنا الخ ان وجزمه قوله ان تزرني
اكرمك بسقوط الفاء وجزم اكرمك كما لا يخفى على من له الاذعان او الاذهان
او على اولي الفهم وقال الفاضل العصام في تأييد كلام الجمهور قال صاحب المنافع
قوله وقال الفاضل العصام الى آخره تأييد للجواب بقوله وكان الجمهور الى آخره انتهى
كلامه اي وقال الفاضل العصام في شرح الكافية اعلم ان المنصوب اي المضارع
المنصوب بان المقدر او الفعل الذي نصب بان المقدر بعد الفاء السببية في غير النفي
قوله المنصوب بعد الفاء الخ ان وجزمه قوله يجزم اي ذلك المنصوب بعد سقوط الفاء
فتقول في زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم اي بجزم اكرمك بعد اسقاط الفاء
ولذا اي ولاجل ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء قال علي الحدادي
قوله ولذا اي لكون المنصوب بعد الفاء في غير النفي مجزوما بعد سقوط الفاء يعطف المجزوم
على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اي اخرج صدقة من ماله واكن من الصالحين
بالتدارك وجزم اكن للعطف على موضع الفاء وما بعده كذا قاله عمر بيضاوي
قال شيخ زاده قوله فاصدق مضارع متكلم وحده منصوب بان مضمرة بعد الفاء
في جواب التمني في قوله لولا اخرتني ومن قرأ واكون بالواو وفتح النون عطفه
على لفظة اصدق ومن قرأ بالجزم عطفه على موضع محله لانه في موضع الجزم على انه
جواب شرط مقدر اذ التقدير ان اخرتني اصدق واكن انتهى كلامه قال علي الحدادي
اقول عطف المجزوم على المنصوب كما يجوز باعتبارها يجوز باعتبار كونه تقدير
زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك بالجزم فيعطف المجزوم على المنصوب باعتبار المآل
وهذا اهون واولى مما قاله الفاضل العصام قال الاستاد قوله ونحو فاصدق مضارع
متكلم

متكلم وحده منصوب بان مقدرة واكن بالجزم عطف على فاصدق قوله او نهي
عطف على قوله اما امر نحو لا تشتمني فاضربك بالنصب اي لا يكن منك شتم
فضرب مني قوله ويندرج اي يدخل رفع اشكال وهو انه ما بال النحاة
انهم تركوا الدعاء فاراد دفعه بانه يندرج فيهما اي في باب الامر والنهي
او في الامر والنهي الدعاء بالرفع فاعل يندرج اي ويندرج فيهما الدعاء
عند النحاة لا عند الاصوليين نحو اللهم اغفر لي فافوز بالنصب اي ليكن من الله
غفران ففوز مني وهذا دعاء بصورة الامر قال البعض قوله نحو اللهم
اغفر لي فافوز تقديره ليكن من الله مغفرة ففوز مني واللهم لا تؤاخذني
فاهلك بالنصب اي لا يكن من الله مؤاخذة فهلاك مني وهذا بصورة النهي
والحق الكافي بالامر الدعاء بالنصب مفعول به صريح لالحق على لفظ الخبر
اي واما الدعاء بلفظ الخبر فداخل تحت الامر نحو غفر الله لك فتدخل بالنصب
الجنة بالنصب مفعول تدخل اي ليكن من الله مغفرة فدخول الجنة منك
قال البعض قوله نحو غفر الله لك فتدخل الجنة تقديره ليكن من الله غفران
فدخول الجنة منك قوله واسم فعل عطف على قوله الدعاء اي والحق اسم فعل
بمعنى الامر احترازا عما كان بمعنى الماضي نحو عليك زيدا فاكرمك بالنصب
اي ليكن منك ملازمة لزيد فاكرام مني قال حسين كفو كفى كتابه الكليات
ونحو عليك زيدا اي الزم زيدا ولا تفارقه وقال المص فيما يأتي وعليك
زيدا اي الزمه قوله والامر المقدر عطف على القريب او البعيد اي والحق
بالامر الامر المقدر ايضا نحو الاسد الاسد فتنجو بالنصب اي ليكن منك تبعيد
من الاسد فنجاة منك قال البعض قوله نحو الاسد الاسد فتنجو انت اي ليكن منك
اتقاء من الاسد فنجاة منك ووافقه اي الكافي ابن جني في مثل نزال لانه اي
مثل نزال في حكم الامر في الاطراد اي في القياسي يعني ان نزال دائما يكون بمعنى انزل
بخلاف عليك فانه قد يكون جارا ومجرورا وقولنا الاسد الاسد قد يقدر فيه فعل غير الامر
فيقال رأيت الاسد الاسد بالتأكيد وغير ذلك ولم يرض به اي بالحاق الكافي في هذه
بالامر الجمهور كما يجيء في بيان جواز اضمار ان قال صاحب المنافع قوله

لما سيجيء وهو قوله الآتي قبيل العامل القياسي وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور
الى آخره وقال البعض قوله لما سيجيء من ان الامر كاف في الجزم بخلاف النصب
فانه يكون مع الفاء وما بعده قدير تقع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد
من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وانما قيد بقوله في غير النفي لان النفي خبر لا انشاء
فلا يناسب معنى الشرط كما سيصرح الشارح في اضمار ان قوله او نهي عطف على القريب
او البعيد قال البعض قوله او نفي معطوف اما على قوله او نهي واما على ما قبله
اما امر والمراد من النفي في قوله او نفي النفي الصريح بقرينة بيان مقابله وهو
النفي الغير الصريح بقوله ويلحق به ما جرى مجراه وبقوله ولولا للتحضيض لاستلزام
نفي فعل انتهى كلامه والفرق بين النفي والنهي اما من حيث اللفظ فظاهر لان مدخول
النهي كان مجزوما والنفي كان مرفوعا واما من حيث المعنى فان النهي من الانشائيات
والنفي من الاخباريات كذا في انوار مصباح وهو اي النفي في حكم الانشاء الذي
هو نهي ولذا قدم على النفي في استدعائه اي في اقتضاء النفي جوابا نحو ما تأتينا
فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فتحديث منا ومعنى هذا نفي الاتيان
فينتفي الحديث محدثا الى آخره ومعنى النفي في نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا
فانتفى الحديث لانتفاء الشرط وهو الاتيان كذا قاله الدماميني قال شارح الارشاد
ومعنى النفي في نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ان تأتينا تحدثنا لانتفاء الشرط وهو الاتيان
وجاز رجوع النفي الى الحديث فحسب اي ما يكون منك اتيان بعده حديث
وان وجد الاتيان او ما يكون منك اتيان فحديث وقال شارح المشارق قول القائل
ما تأتينا فتحدثنا بالنصب له معنيان احدهما ان يكون الاول سببا للثاني فينتفي
بانتفائه وثانيهما نفي اجتماعهما من غير اعتبار السببية يعني لم يكن منك اتيان
ولا تحديث ويلحق به اي بالنفي ما جرى مجراه اي النفي نحو قلما يعبر بقلما عن النفي
كما يعبر بها ولا تأتيني فتكرمني بالنصب اي قلما يكن منك اتيان فاكرام منك لي
قال الاستاد قوله نحو قلما تأتيني فتكرمني والمعنى لم يكن منك اتيان قليل فاكرام منك لي
انتهى قال دده افندي قوله قلما تأتيني فتكرمني اقول كلمة ما في قلما وكذا في طالما وجالما
كالفعل للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو التقليل وغيره ولذلك

كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب
مفصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما
كافة فانها كما تكف ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر
وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية ولاستمرار كتبها متصلة بالفعل
يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح وهي تكفه
عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال تكفه
عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال
تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر الخ وكأنه غافل عن اطلاق الفاعل النحوي
ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالاكثر
عن الكل وهي طريقة مسلوكة ويلحق بالنفي ايضا لولا للتحضيض اي للتحريض
اي لتحريض المخاطب الى الفعل وانما يلحق به لاستلزامه اي لكون لولا مستلزما
نفي فعل وهو نفي الانزال في المثال ونفي كون الملك مع الرسول يعني لم يوجد
واحد منهما فاذا دل لولا على النفي بالاستلزام فناسب ان يلحق به نحو قوله تعالى
حكاية عن الكفار لولا انزل عليه اي على الرسول ملك بالرفع نائب فاعل لانزل
فيكون بالنصب اي فيكون ذلك الملك المنزل معه اي مع ذلك الرسول نذيرا
اي لولا يكون نزول ملك فيثبت كونه معه نذيرا كما في بعض حواشي الجامي قوله او تمن
عطف على القريب او البعيد قال البعض قوله او تمن معطوف اما على نفي او على امر
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ذلك المال اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب
اي بنصب انفقه قوله او عرض عطف على القريب او البعيد قال البعض قوله او عرض
معطوف اما على تمن او على امر قدمه لمناسبته التمني والعرض بسكون الراء على الاعلام
قال شارح قواعد الاعراب وهو بفتح العين وسكون الراء طلب الشيء بلين نحو الا
بالتخفيف تنزل بالرفع بنا فتصيب بالنصب اي فان تصيب خيرا اي الا يكون بالرفع
منك نزول فاصابة خير بالاضافة يعني قوله او استفهام معطوف اما على عرض او
على امر نحو هل عندك ماء فاشربه بالنصب اي فان اشربه اي الماء اي هل يكون

مثل ما زيد فضربه واغا اشترط ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان هذه
الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع ويكون
كالجزاء كذا قاله بعض الشراح قال صاحب الافتتاح وانما اشترط احد هذه
الاشياء الستة لان سببية مابعدها لما قبلها انما يتحقق عند تحقق احد هذه
الامور انتهى والنصب فى هذه الصور مع انتفاء السببية اشبه ما فيه السببية
كذا فى شرح الارشاد قال الفاضل الجامى فى جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها ومابعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء قوله ولما كان الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم لم يذكر
امثلة البواقى او كأنه قيل لم اكتفى فى التمثيل بالامر ولم يستوف امثلة تلك
المواضع فاجاب بقوله ولما كان مقصوده اى المصنف بيان عاملية ان مقدرة
لا اى ليس مقصوده ضبط المواضع التى يضمر فيها اى فى تلك المواضع ان اى
لفظ ان قوله اكتفى اى المصنف جواب لما فى التمثيل بالامر الذى هو اى الامر
اصل الانشاء واشرفه اى الانشاء ولم يستوف اى ولم يقض امثلة تلك المواضع
بناء على ما قصده اى المصنف فى هذه الرسالة اى الاظهار قال البعض قوله
ولما كان مقصوده الخ والغرض من هذا الكلام اعتذار من طرف المصنف
لعدم بيان هذه المذكورات مع انها مبينة فى سائر الكتب النحوية وللمصنف ان يبين
كذلك اى ولما كان مقصود المصنف ومراده بيان عاملية ان اى لفظ ان حال كونه مقدرة
لا ضبط المواضع اى لا يكون مقصوده ضبط المواضع فهو معطوف على قوله بيان
التى اى المواضع التى تضمر فيها اى فى تلك المواضع ان اى كلمة ان قوله اكتفى جواب لما اى
اكتفى المصنف فى التمثيل بالامر الذى هو اى الامر اصل الانشاء وبالفاء والتى هى اكثر استعمالا قوله
واشرفه اى الانشاء عطف على اصل الانشاء قوله ولم يستوف عطف على اكتفى امثلة تلك المواضع
اى ولم يأت المص امثلة تلك المواضع كاملا بناء على ما قصده به اى دأب المص وعادته فى هذه الرسالة
اى فى رسالة الاظهار ولما فرغ المص من العامل الناصب للمضارع شرع فى بيان الجازم له
فقال والجازم من العامل فى المضارع قال امام الايوب قوله والجازم اى العامل اللفظى السماعى الذى
يعمل فى المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله خمسة عشر خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عدديين
متضمنين لمعنى الواو بنيا على الفتح ولكونه مبنيا كان مرفوعا محليا وقوله كلمة بالنصب تمييزه لان تمييز
احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا وبعضها اسما اختار
لفظ الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقال بعض الشراح وانما عبر بكلمة دون حرف كما عبر من اخواتها لانه

ولو عبّر باحدهما يخرج الاخر قوله اربعة مبتدأ وقوله منها اى تلك الكلمات
صفته وقوله حروف خبر لمبتدأ وقوله تجزم جملة فعلية مرفوعة محلا على انها
صفة حروف اى تجزم كل واحد منها فعلا واحدا بالاصالة بالافعل يتعدد
بجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل وهى اى تلك الحروف لم ولما
قوله معا اى لم ولما اشارة الى ان قوله لنفى الماضى ظرف مستقر مرفوع محلا
خبر مبتدأ محذوف واختاره عن الصفة لكون المقام لتعدد العامل اى
لنفى وجود مضمون مدخولهما فى الزمان الماضى بعد قلبهما اى لم ولما والقلب
مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله المضارع اى معنى المضارع قوله
اليه اى الى الماضى متعلق بالقلب اى يدخلان على المضارع ويقلبانه
من الاستقبال الى الماضى وينفيانه واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة
احدها فى لفظ المضارع وهو الجزم والاخران فى معناه احدهما قلب
زمان المضارع الى الماضى والثانى نفيه هذا ما به الاشتراك واما ما به
الافتراق اشار اليه بقوله لكن الثانية اى لما قال البعض قوله لكن الثانية الخ
دفع لتوهم المساواة من جهة المعنى بينهما المستفادة من قول المصنف
لنفى الماضى موضوعة لاستغراق ازمنة الماضى اى لافادة استغراق ازمنة الماضى
واضافة الازمنة الى الماضى من قبيل اضافة الاجزاء الى الكل قوله من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بيان لاستغراق ازمنة الماضى قال عيسى الشروى
قوله لاستغراق ازمنة الماضى اى لافادة استغراق النفى فى ازمنة الماضى من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم اى من زمان الانتفاء الى زمان التكلم فمعنى لما يضرب
انه ما صدر عنه ضرب فى ازمنة الماضى الى الآن والآن ايضا ولم يضرب لا يفيد
عدم الضرب الى الآن قال بعض الافاضل تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بجملة لم
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
بجملة لما فعلى هذا جاز ان يقول فى ادم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم
وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم ادم عليه السلام

ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه وانما اختصت لما بالاستغراق لازديادمعناه
بزيادة ما كما قالوا ان لما في الاصل لم زيد عليه ما قوله ولنفي المتوقع كثيراً
عطف على قوله لاستغراق ازمنة الماضي اي لنفي الامر الذي ينتظر وقوعه
في اكثر الاستعمال اي ينفى بكلمة لما حدث متوقع مترقب لمن يتوقع وينتظر
ركوب الامير اي تستعمل فيه لما وتقول لما يركب ولا تقول لم يركب وقد تكون
لنفي غيره ايضا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم لانه لا يتوقع نفع ندمه
اعلم ان لما مشترك بين كونها اسما وفعلا وحرفا فانها اذا دخلت على المضارع
تكون حرفا جازما واذا دخلت على الماضي تكون ظرفا بمعنى اذا وقيل بمعنى حين
تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين
كون لما اسما وحرفا بسبب بنائه كمد واذا لم يدخل على الماضي والمضارع
يكون بمعنى الا فيدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا قوله ولام الامر احتراز عن لام الجر
لكنها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وعن لام الابتداء التي دخلت على المضارع
قال البعض قوله والابتداء عطف على الجر اي وايضا احتراز عن لام الابتداء
لان لام الابتداء يدخل على الاسم والفعل لكن لا يعمل اصلا ولاء النهي بالاضافة
بتنكير المضاف او بتجويز زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل الدال
على النهي لان النهي مصدر فلا يدل على ذات لا فيحتاج بتأويل الدال على النهي
قوله ولاء النهي احتراز عن لاء النفي الفرق بين لاء النهي وبين لاء النفي
من حيث اللفظ اختصاص لاء النهي بالمضارع وجزمه بخلاف لاء النفي
ومن حيث المعنى ان الكلام مع لاء النهي طلبي ومع لاء النفي خبري قوله لهما
اي لام الامر ولاء النهي اشارة الى ان قوله للطلب ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ
محذوف قوله اي لطلب الفعل ناظر الى الاول وقوله او لطلب تركه اي الفعل ناظر
الى الثاني اي الاول لطلب الفعل والثاني لطلب تركه سواء كان الطلب استعلاء
من الاعلى او خضوعا اي تضرعا من الادنى او استواء اي التماسا من الاقران اذا لحكم
للامر كذلك فيدخل لام الدعاء والالتماس اي يدخل في لام الامر لام الدعاء نحو



نحو ليغفر الله لك والالتماس نحو ليغفر الله لنا ولاهما اي يدخل في لاء النهي لاء التي
للدعاء نحو اللهم لا تؤاخذنا بذنبي ولاء التي للالتماس نحو يا اخي لا تضرب زيداً كذا قاله
صاحب المنافع قال الاستاد قوله ولاهما اي يدخل في لاء النهي لاء الدعاء ولاء الالتماس
وقال البعض قوله ولاهما باضافة لفظ لا الى هما وهو معطوف على قوله لام الدعاء
انتهى قال بعض حواشي هذا الكتاب اقول ليس للدعاء والالتماس لام ولاء موضوعتان
لهما متغايرتان للام الامر ولاء النهي حتى يدخلان بتعميم الطلب بل صيغتي الامر
والنهي اذا استعملتا للطلب خضوعا او استواء سميتا دعاء والتماسا فالمغايرة
في التسمية فقط لا في الحقيقة فلا معنى للدخول الذي هو فرع المتغاير ههنا قوله
وانما يعمل كل منها الجزم الخ جواب سؤال مقدر تقريره هكذا انما يعمل كل منها الجزم
ولم لم يعمل النصب والرفع والجر كاخواتها فان قيل هكذا اجاب بقوله وانما يعمل
كل منها اي كل واحد من هذه الاربعة الجزم لمشابهته اي كل منها بان في الاختصاص
بالفعل وفي قلب معنى مدخوله اي كل منها واما الاولان فلما عرفت واما الاخيران
فلانهما يقلبان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان يقلب المجزوم الى المشكوك
واحد عشر تركيب تعدادي ايضا مبتدأ وقوله منها صفة المخصصة ليصح الابتداء لان النكرة
المحضة لا تقع مبتدأ ما لم تخصص بصفة والضمير راجع الى خمسة عشر وقوله تجزم خبره
وجملته معطوفة على جملة خمسة عشر لفظا عند عدم التقاء الساكنين نحو ان تضرب
اضرب او تقديرا عند التقاء الساكنين نحو ان تدخل الدار تدخل الطعام ونحو
ان يضرب الرجل يضرب الامير وان كانا ماضيين نحو ان ضربت ضربت تجزم محلا لا
فتجزم محلا وان كان احدهما اي الفعلين ماضيا والاخر مضارعا فلا جزم لفظا
وكذلك تقديراً الا في احدهما اي في احد الفعلين وهو المضارع نحو ان ضربت اضرب
ونحو ان تضرب ضربتك اقول هذا الحصر مخالف لما ذكره المصنف في بحث
معمول المجزوم وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا جاز الجزم والرفع في الثاني
واعلم ان الجزم هو القطع وتسمية هذه الحروف جوازما لقطعها عن الفعل حركته
او بعض حروفه كذا قاله ده ده افندي قوله تسمى فعل مضارع مجهول ونائب فاعله
مستتر تحته راجع الى احد عشر كلم المجازاة بالنصب مفعوله الثاني والمجازاة مصدر
من باب المفاعلة اصلها مجازية قلبت الياء الفا وتكتب تاؤه قصيرة لا طويلة

[illegible]

لكونها مصدراً لاجمعا وانما قال كلم المجازاة ولم يقل حرف المجازاة لكون بعضها
حرفا وبعضها اسما قوله اى الجزاء تفسير للمجازاة بحسب اصل اللغة والا فكلم المجازاة
مجموعه جعل اسما لهذه الكلمات يعنى ان المفاعلة بمعنى اصل الفعل هنا ولا صحة لمعنى المشاركة
فى هذا المقام كما لايخفى بناء على ما فى القاموس من كتب اللغات قوله فالمعنى تفريع
على التفسير اى معنى كلم المجازاة كلم تقتضى الجزاء قال امام الاديب والمجازاة
مصدر بمعنى الجزاء اى كلم تقتضى الجزاء اذا كان الامر كذلك فالاضافة اى اضافة الكلم
الى المجازاة كاضافة الاداة الى الشرط يعنى من قبيل اضافة المقتضى بكسر الضاد الى المقتضى
بفتح الضاد قال صاحب المنافع قوله كاضافة الاداة الى الشرط بان يقول
اداة الشرط يعنى ان اضافة الكلم الى المجازاة اضافة المقتضى الى بعض مقتضاه
كما ان اضافة الاداة كذلك قوله فليس فيها اى فى كلم المجازاة او فى اضافة الكلم
الى المجازاة تفريع على التفريع تغليب الجزاء على الشرط قاله اى ما ذكرناه
من اول التفسير الى هنا الفاضل العصام فى شرحه على الكافية قال الاستاد
قوله قاله اى التغليب الفاضل العصام التغليب هو لغة ايراد اللفظ الغالب
وعرفا وهو ان يغلب على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما واختلاط كالابوين فى الاب
والام والمشرقين والمغربين والخافقين فى المشرق والمغرب والقمرين فى الشمس
والقمر والعمرين فى ابى بكر وعمر والمروتين فى الصفاء والمروة ومدار التغليب
على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلا تحت حكمه فى التعبير عنهما بعبارة
مخصوصة للمغلب بحسب الوضع الشخصى او النوعى ولا عبرة فى الوحدة والتعدد
لا فى جانب الغالب ولا فى جانب المغلوب والكل كلها وان كان فيها ايضا جعل بعض المفهومات
تابعا لبعض داخلا تحت حكمه فى التعبير عنه بعبارة المتبوع الا انه يعبر فيها عن كل
من الكليين بعبارة مستقلة وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز فى باب التغليب
انما وردت اذا اريد كل من المعنيين باللفظ وفيه اريد به معنى واحد مركب
من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع
مجاز كذا قاله حسين كفوى فى كتابه الكليات المسمى بكليات ابى البقاء
وهى اى كلم المجازاة ان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط نحو



نحو قوله تعالى ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قوله هى اى كلمة ان اشارة
الى ان قوله للشرط ظرف مستقر مرفوع المحل مبتدأ محذوف لا صفة لان اى
اى لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى سمى اى الشرط
به اى بالشرط قال صاحب المنافع قوله سمى به الضمير المستتر راجع الى الشرط
بالمعنى المصطلح والبارز راجع الى لفظ الشرط ففيه استخدام فلا يلزم
تسمية الشئ بنفسه وقال الاستاد قوله سمى به الضمير المستتر تحت سمى
راجع الى الاول والبارز فى به الى الشرط او المستتر راجع الى فعل الشرط
والبارز راجع الى الشرط قوله لانه اى الشرط او الاول بقرينة الثانى
متعلق لسمى وعلة له فافهم قال الاستاد قوله لانه اى الفعل الاول او
فعل الشرط علة للتسمية به ومتعلق بسمى شرط اى سبب قال الاستاد
قوله شرط بفتح الشين والراء اى علامة لتحقق الثانى اى لوجود الجزاء
قال الاستاد قوله لتحقق الثانى اى لوجود الفعل الثانى والجزاء قوله مجاز
اى لفظ الجزاء مجاز او التسمية به مجاز بطريق التشبيه متعلق بمجاز وبيان
لطريق المجاز قوله من حيث انه اى الجزاء اشارة الى وجه الشبه يعنى ان تسمية
الجزاء جزاء ناش من اجل كونه قال احمد نازلى قوله من حيث انه اى فعل الجزاء
او مضمونه يبتنى اى يترتب على الاول اى الشرط ابتناء الجزاء على الفعل اى
كابتناء الجزاء فى الاحكام الشرعية على الفعل كما فى قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما هذا من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به
قال على الحدادى قوله مجاز بطريق التشبيه الخ يعنى ان لفظ الجزاء مستعار
من الجزاء المبتنى على الفعل استعارة مصرحة بعلاقة المشابهة فى الابتناء
اى الترتب فكما ان الجزاء يترتب على الفعل فكذا هذا الجزاء يترتب على الشرط
فان اى لفظ ان لاقتضائه اى ان تعليل للتخفيف المؤخر اياهما اى الشرط
والجزاء قوله وجعلهما عطف على اقتضائه اى ولجعلهما اى الشرط والجزاء
كشئ واحد بناء على انه احدث الاتصال والارتباط بينهما وبسبب هذا الارتباط
صار شيئا واحدا وبالنسبة الحكمية يكون الاشياء واحدا تأمل كذا قاله احمد نازلى

سله البارص قوله المقتضيين صفة للاقتضاء والجعل في قوله لاقتضائه اياها
وجعلهما كشيء واحد قوله طولا في الكلام مفعول به صريح لمقتضيين احمل الجزم
اي احمل لفظ ان الجزم بجملة احمل خبر المبتدأ الذي هو ان في قوله فان لاقتضائه
اذ المراد هنا لفظ كما اشير او خبر لان بناء على نسخة فانه لاقتضائه وما بينهما
جملة معترضة كما اشير قوله تخفيفا مفعول له لاحمل اي لاجل التخفيف وكذا
اي مثل ان في علة الجزم العشرة الباقية قال الاستاد قوله وكذا العشرة
الباقية اي الحكم كذا في العشرة الباقية لتضمنها اي العشرة الباقية علة
لكون العشرة الباقية مثل ان في علة الحكم معنى ان وهو الشرط والجزاء
قوله لمناسبتها اي العشرة الباقية علة للتضمن لمعنى ان اياه اي ان
في الابهام متعلق للمناسبة اي في احتمال الوجود والعدم يعني في افادة الابهام
وحيثما اسم شرط لا يجزم على صيغة المجهول به اي بحيثما بلا ما قال شارح
عوامل العتيق اعلم ان حيثما انما يجزم الفعلين اذا استعمل مع ما وهي اي ما
كافة اي مانعة عن الاضافة اي عن اضافتها الى ما بعدها قوله لتصير مبهمة
علة لكون ما كافة عن الاضافة اي لان تصير حيثما مبهمة قوله فتناسب عطف
على تصير وداخل تحت اللام اي فلان تناسب حيثما ان الشرطية مفعول تناسب
المحتملة صفة لان الشرطية قوله للوجود والعدم صلة المحتملة قوله في الابهام
اي في افادة الابهام متعلق بتناسب وبيان لوجه المناسبة وقوله ويحسن اما عطف
على تناسب او على تصير وداخل تحت اللام ايضا اي ولان يحسن تضمنها اي حيثما
معناه اي معنى ان وهو الشرط والجزاء واين اسم شرط يجزم على صيغة المجهول
به اي بأين بلا اي بكلمة ما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها اي ما
نحو اين تكن اكن وهي اي ما ليست بكافة عن الاضافة بل مزيدة حيث استعمل
قوله لزيادة الابهام متعلق بمزيدة قوله وذكره اي ذكر المصنف اي فالمصدر مضاف
الى مفعوله بدونها اي ما ليثبت الجزم اي كائن لان يثبت الجزم بها اي ما بالطريق
الاولى متعلق بيثبت واني بفتح الهمزة والنون المشددة اسم شرط كل واحد من هذه
الثلثة اي حيثما واين واني للمكان اي موضوع للشرط والجزاء في المكان
او موضوع للشرط والجزاء في ظرف المكان او موضوع لظرف المكان او كائن

او كائن لظرف المكان مرادها قال السيرافي ما للنفي علمت انا احدا من النحاة
قوله اثبته جملة صفة لقوله احدا اي اثبت ذلك الاحد عمل الجزم باذما
او اثبت عمله بالجزم فالمضاف محذوف الا سيبويه واصحابه اي سيبويه
حيث استدل بقول الشاعر اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك
اذا اطمأن المجلس كما في شرح عوامل العتيق وهي اي اذما حرف برأسه
عنده اي عند سيبويه اي حرف موضوع للدلالة على الشرط في المستقبل
غير مركبة من كلمتين اي من اذ وما بل هي اي اذما فعلى اي على وزن فعلى
بكسر الفاء فالميم لام الكلمة كما ان مهما فعلى اي كما ان مهما على وزن فعلى
بكسر الفاء يعني هي بسيطة كما ان مهما بسيطة تدبر وقال المبرد هي اي اذ
في اذما او اذ ما في الاصل اذ الظرفية اي الزمانية قوله كفها صفة لاذ الظرفية
على طريق صفة جرت على غير من هي له والضمير راجع الى اذ الظرفية قوله الحاق ما
اي الحاق لفظ ما فاعل كف قوله عن طلب الاضافة الى ما بعدها
متعلق بكف الا انه لما الحقت بها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت
دلالتها على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من الاعراب
وقيل انه اسم ودخول ما عليه لا يخرجها عن الاسمية كحيثما كذا في شرح اللباب
قوله وهيأها من باب التفعيل اي حضر الحاقها باذ الظرفية معطوف على كفها
والضمير راجع الى اذ الظرفية قوله للشرط متعلق بهيأ كما هيأ اي الحاق ما
حيث مفعول لهيأ يعني كما هيأ الحاق ما بكلمة حيث للشرط قوله وجعلها
معطوف على هيأها اي وجعل الحاق ما باذ الظرفية بمعنى المستقبل مفعول ثان
لجعل قوله وجازمة معطوف على بمعنى المستقبل اي وجعلها جازمة ذكره اي
ما قلنا من قال السيرافي الى هنا الفاضل العصام فاعل ذكر اي ذكره الفاضل
العصام في شرح الكافية والمصنف اختار مذهب المبرد حيث قال بعد قوله
متى للزمان اذ هو ناظر الى اذما واذا ما ومتى واذ ما اسم شرط وما زائدة
لا يجزم على صيغة المعلوم اي لا يجزم اذا ما بلا ما الا يجزم على قلة كقوله واستغن
ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل قوله لعلة مناسبتها اي اذا ما

متعلق بلا يجزم وعلة له يعني لقلة مناسبتها بلاما لان الشرطية في الاحتمال
اي في احتمال الوجود والعدم قوله اذهي تعليل لقلة المناسبة اي لان اذاما
بلاما للقطع اي موضوع للمعنى المقطوع المنافي للابهام ولما ثبت مما سبق انه
لايجزم بدون ما اصلا فدفعه بقوله الا انه اي الشان اي لكن انه لما احتمل
في الامر المقطوع اي في المعنى المتيقن قوله ان يقع في تاويل المصدر فاعل لاحتمل
اي لما احتمل وقوع المعنى المقطوع على خلافها اي الامر الذي يتوقع اي ينتظر
وقوعه قوله لعدم انكشاف الحال لنا متعلق بقوله احتمل وعلة له قوله جاز
جواب لما وقوله تضمنها اي اذاما بلاما فاعل جاز ومفعوله قوله معنى ان
وهو الشرط والجزاء وجاز الجزم بها اي باذاما بلاما وقوي على وزن
رضي معطوف على جاز اي وقوي جزمها مع ما الكافة اي المانعة عن الاضافة
اي عن اضافتها الى ما بعدها كما في حيث اي كما كان ما كافة عن الاضافة
في حيث واعلم ان الضمائر المتعددة مطلقا ههنا يحتمل رجوعها الى اذا
في اذاما او الى اذا مطلقا ومتى اسم شرط يجزم مع ما الزائدة قوله لزيادة الابهام
متعلق للزائدة اي لتأكيد الابهام ويجزم بدونها اي بدون ما الزائدة لوجود
اصل الابهام لكل واحد من هذه الثلثة اي اذما واذاما ومتى للزمان اي
موضوع للزمان او موضوع للشرط والجزاء في الزمان ومهما بمعنى ما الشرطية او
الجازمة لغير الظرف لا بمعنى متى اعلم ان معنى ما الشيء ومعنى متى الظرف
لانه من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل ولذا اي ولاجل كونها
بمعنى ما لا بمعنى متى او لكون مهما بمعنى ما دون متى لم يذكره اي لم يذكر المصنف
لفظ مهما معه اي مع لفظ متى حيث فصل بينهما بقوله للزمان وعدم ذكره
مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك قال بعض الكمل وهو عيسى
الشروي ومولانا السيد عبد الله والكمل جمع كامل اصله اي مهما ما الحق
فعل ماض على صيغة المجهول من باب الافعال باخره اي ما الزائدة نائب فاعل
لالحق اي لفظ ما الزائدة قوله لزيادة معنى الابهام متعلق لالحق وعلة له فانقلب
الفها اي الف ما الاصلية او الف ماء الاولى قوله هاء مفعول انقلب قوله
لاستكراه تتابع المثلين باضافتين علة لانقلب اي لاستكراه تتابع المثلين في

في كلام العرب فصار مهما وقيل قائله الرضي والزجاج ان مهما مركب
من مه اسم فعل بمعنى اكفف اي بمعنى الامر وهو اكفف قال ذيني زاده في تعداد
محل واجب الاستتار ومه اسم فعل بمعنى اكفف مبني على السكون لا محل له
على الاصح فاعله فيه انت عبارة عن المخاطب وكان الميزانيين وكان حرف تشبيه
بتدبيه الميزانيين بالنصب اسمه وخبره قوله زعموا اي وكان المنطقيين زعموا
انه اي ان مهما مثل كلما ومتى في الكون سورا للقضية الشرطية الكلية
قوله حيث جعلوه اي مهما تعليل للزعم سور القضية الشرطية الكلية
مثلهما اي مثل كلما ومتى وما اسم شرط بمعنى شيء وذكره هنا ايضا
يدل على انه غير زمان كما هو المشهور في التسهيل اي وقع في التسهيل
او ذكر في التسهيل انه اي ما قد يجيء ظرف زمان ومنه اي من ظرف زمان
او من مجيئه ظرف زمان قوله اي الشاعر وما تلك بفتح التاء وبضم الكاف
مفرد مذكر مخاطب اصله تكون فلما دخل ما الشرطية عليه او كه سقطت النون
علامة للجزم فاجتمع الساكنان من الواو والنون ثم حذفت الواو لاجتماع
الساكنين والنون لكثرة الاستعمال فصار وما تك قال الشارح في حاشيته
اصله تكون حذف الحركة للجزم ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم النون
لشبهه بالحروف اللينة تخفيفا قال بعض المحشين اصله تكون حذف نونه تشبيها
بحرف العلة قال بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابه
بالواو في الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال
حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل لم يؤن ولم يخن ولم يصن ونحوها
ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبترون بكان ويكون عن جملة الافعال فيقولون
كان زيد يقوم وكان زيد يجلس فان وصلت بساكن ردت النون كقوله
تعالى لم يكن الذين كفروا ومن يكن الشيطان ولا يجيز سيبويه سقوط النون
عند ملاقاة ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل كذا ذكره دده افندي فلم يكن
ومن يك وقال الآخر قوله وما تك اصله تكون فلاجتماع الساكنين من الواو والنون
الساكنة لدخول الجازم حذفت النون ثم حذفت الواو ولكثرة الاستعمال بين النحاة

والشراد فصارتك يا عبد الله فينا اى فى قومنا فلا ظلما نخاف اى فلا نخاف
ظلما قدم عليه ولا افتقارا اى فلا نخاف من ظلم ولا من افتقار قال بعض الافاضل
فكلمة ما فى مانك شرطية فشرطه جملة تك وجزاؤه جملة فلا نخاف فلا محل
لها تين الجملتين من الاعراب اى مدة كون وقت تفرك فى راى امورنا وزمان
جلوسك فى ادارتنا فلا نخاف ظلما منك لانك محق ولا من غيرك لانك حام ومحافظ
ولا نخاف افتقارا لانك محسن فكلمة ما كانت للزمان قال ابن هشام استدل ابن مالك به
على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اى للمفعول المطلق فالمعنى كون تكن
فينا طويلا لا قصيرا ومن بفتح الميم وسكون النون واى بفتح الهمزة وتشديد الياء وهما
اسم شرط قوله مع ما متعلق بتقدير تقديره بجزمان مع ما وبدونها اى بدون ما المامر
من زيادة للابهام ووجود اصل الابهام يعنى بجزمان مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام ولما فرغ من تعدادها شرع ببيان ما يتلوها فقال ويجوز اضمار ان قد
خص خاصة اى لا يجوز اضمار غيرها من هذه الكلم قوله لاصالتها اى ان تعليل التخصيص الاضمار
بان اى لاصالتها ولكثرة استعمالها فى هذا النوع اى نوع الجوازم فى فعلين فينجزم المضارع
اى فيقبل المضارع الجزم بها اى بان المضمرة بعد الامر اى اذا وقع المضارع بعد الامر لفظا
بدون الفاء اى حال كونه ملابسا بدون الفاء السببية او بشرط ان يكون ملابسا بغير الفاء
السببية نحو زرنى اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط محذوف فالدلالة عليه لان المعنى ان تزرنى
اكرمك فحذف ان تزرنى لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك لما امرت بالزيارة
ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما فهم انه جزاء للزيارة وان زارك المخاطب كذا فى شرح الزينية
اى ان تزرنى اكرمك بالجزم قوله فان المطلوب علة لمطابقة المثال للممثل له فان مطابقة
المثال للممثل له مشروط بشرط ان يكون الاولى سببا للثانية كذا فى احمد نازلى قال بعض الحواشى
قوله فان المطلوب علة لاشتراط المقدر اى وانما اشترط فى اضمار ان لانجزام المضارع
بها كونه بدون الفاء السببية او وانما اشترط فى كون المضارع مجزوما بها كونه بدون الفاء السببية
فان المطلوب وقيل علة لانجزام المضارع بدون الفاء وقيل علة لقترنا المقدر اى وانما قررناه
بهذا فان المطلوب وقيل علة باضمار ان فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت بنزرنى
اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى هو
الزيارة وفائدتها اى الزيارة الاكرام وهى اى الزيارة تصلح للسببية له اى للاكرام
وقصد على صيغة المجهول اى وقصد اداؤها اى اداء تلك السببية اى قصد بهذا
التركيب افادة كون الزيارة سببا للاكرام وكون الاكرام هو المطلوب الاصلى
اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى كتب الحواشى الست
ولو لم يقصد يجب الرفع فى المضارع الواقع بعده وهو اما نعت نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك
وليا

وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او حال مثل قوله فذرهم فى خوضهم
يلعبون اى لاعبين او استيناف قطع عما قبله نحو قم يدعوك الامير اى ان تقم
يدعوك الامير قال البعض قوله وقصد اداؤها اى اداء السببية معطوف
على قوله تصلح يعنى اريد ان يتكلم لفظ يؤدى الزيارة المطلوبة قوله فقدر
على صيغة الماضى المجهول من باب التفعيل تفريع على تصلح مع تمامه قال
البعض قوله فيقدر على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل تفريع على تصلح
مع تمامه قوله ان مع الفعل نائب فاعل لقدر او ليقدر اى فقدر ان
مع الفعل وهو تزرنى قوله المأخوذ بالرفع صفة الفعل المقدر من تزرنى متعد
بالمأخوذ قوله تجعل الاكرام تفريع على التفريع جزاء له اى لذلك الفعل المقدر
المتفرع قوله او يجوز بعد الامر معطوف على قوله ويجوز بعد الامر لفظا اى ويجوز اضمار ان
فينجزم المضارع بها اذا وقع بعد الامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج اى احذر
الاسد تنج اى ان تحذر من الاسد تنج اصله تنجو او اتق الاسد تنج اى ان تتق
من الاسد تنج وبعد اسم الفعل اى ويجوز اضمار ان فينجزم المضارع بها
اذا وقع بعد اسم الفعل نحو نزال اكافك اى انزل ان تنزل اكافك وبعد الدعاء
اى ويجوز اضمار ان فينجزم المضارع بها اذا وقع بعد الدعاء على لفظ الخبر
لا على لفظ الانشاء نحو غفر الله لك تدخل الجنة بجزم تدخل تقديره اى ان يغفر الله لك
تدخل الجنة وان لم يصح يجز النصب بعدها اى بعد الامر المقدر وبعد اسم فعل
وبعد الدعاء على لفظ الخبر عند الجمهور لان الجزم نص فى السببية فلم يضعف
معنى السببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر للدلالة على السببية بل معناه
كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وفاء السببية قد يرتفع
ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع
يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتمل لها والنصب نص فيها والثانية
الثانية مقوية لمعنى السببية فى الفاء بواسطة مشابهتها للشرط فى عدم ثبوت مدلولها
فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر حتى تضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفاء
بعدها كان صريح الامر اشد تقوية للسببية بما هو بمعنى الامر كذا قاله السيد عبد الله
قوله لان معنى الامر علة لجواز انجزام المضارع بعدها وعدم جواز النصب بعدها

كذا قاله احمد نازلى كما فى الجزم فلا حاجة الى صريح الامر بخلاف النصب فانه
اى النصب يكون مع الفاء اى يوجد مع الفاء السببية وما بعده اى الفاء قد يقع
مع بقائه على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذا كان الامر
كذلك فلا يكون اى الفاء وحده اى حال كونه منفردا عن الامر دليلا على احمار ان
بفتح الهمزة وسكون النون اذا كان الامر كذلك فلا بد من صريح الامر ونحوه
اى نحو الامر من النهى والنفى والتمنى والعرض قوله تقوية مفعول له للابد
قال البعض قوله تقوية علة للزوم صريح الامر لمعنى الفاء السببية وكذا
اى كما يجزم المضارع بعد الامر الملفوظ وبعد الامر المقدر وبعد اسم فعل وبعد الدعاء
على لفظ الخبر يجزم ايضا اذا وقع بعد سائر ما ذكر ان بفتح الهمزة وسكون النون
وهو متعلق بذكر قوله المضمر صفة لان غير النفى فانه اى النفى خبر لا انشاء اذا كان
الامر كذلك فلا يناسب اى اذا كان خبرا لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط فلا يجوز
ان يقال ما تأتينا تحدثنا ولا تدن من الاسد يأكلك بالجزم فى هذين المثالين لانك
اذا جزمتهما فلا يخلو اما ان تقدر النفى والاثبات فلا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان
لا يقتضى الحديث وعدم الدنو لا يقتضى الاكل ولا سبيل الى الثانى لان النفى لا يدل
على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم فى النفى مطلقا والنهى فى بعض المواضع كما فى قصب
زاده قوله ولما فرغ الخ تمهيد الى الشروع الى العامل القياسى من السماعى
اى من العامل السماعى اراد جواب لما اى اراد المصنف ان يشرع فى القياسى
اى الى العامل القياسى فقال عطف على اراد من قبيل عطف المسبب على السبب
قال بعض محشى هذا الكتاب قوله ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى
قضية شرطية لزومية فائدتها بيان الشارحين بحسب عادتهم لانتقال المصنفين
من بحث الى بحث آخر فان قيل ملازمة هذه القضية ممنوعة لانه لا يلزم ارادة الشروع
فى القياسى للفراغ فيقال طرف المقدم مقيد بالتزام المصنف التكميل فيكون الحاصل
لما فرغ والتزم التكميل وارادة الشروع فى القياسى اراد ان يشرع فثبت الملازمة
قوله فقال عطف على اراد عطف مسبب على سبب فان قيل ايوجد بين ارادة الشروع
وبين القول تعقيب فيقال نعم لان الارادة مقدمة على القول والعامل القياسى
ما اى عامل او العامل الذى لا يتوقف اعماله بكسر الهمزة وسكون العين اى اعمال
فرد منه بخصوصه اى على وجه الخصوص او بخصوص مادته او بفرده وشخصه على السماع
و

وان توقف اعماله بخصوصه على سماع اعمال النوع وهذا احترازى عما يتوقف
بعمومه على السماع كالفعل مطلقا فان اعماله بعمومه يتوقف على السماع وبخصوصه
لا يتوقف اشار الشارح بقوله ما لا يتوقف الخ الى انفهام الحد للعامل القياسى
من حد العامل السماعى كما اشار فيما سبق بقوله لا يمكن ان يذكر الخ الى انفهام الحد
للعامل السماعى من حد العامل القياسى لكن بينهما تقابل التضاد على تحديد المصنف
وتقابل الايجاب والسلب على تحديد الشارح كذا قاله احمد نازلى سلمه البارى بل يمكن
اى بل يكفى السماع فى نوعه ويمكن ان يذكر من الذكر بالضم وهو التعقل وهو الظاهر
اى يمكن ان يتعقل لاجل ادراك ان الشئ الفلانى عامل ويحتمل ان يكون من الذكر بالكسر
وهو التلفظ اى يمكن ان يتلفظ لاجل اعلام ان الشئ الفلانى عامل فى بيان محله
وانما قدر البيان لتصحيح الظرفية لانه عام للمذكور وغيره قاعدة كلية قوله كلية صفة
كاشفة اى قضية كلية يعرف منها اى من القضية الكلية احكام جزئيات موضوعها اى
القضية الكلية قوله بان يجعل ذلك الجزئى بيان لمعرفة احكام جزئيات موضوع القضية
منها اى بطريق ان يجعل ذلك الجزئى المدلول عليه بقوله جزئيات موضوعها اى مبتدأ
فى الصغرى متعلق بموضوعها وتلك القاعدة كبرى اى وبان يجعل تلك القاعدة كبرى
مثلا ضرب يرفع الفاعل لانه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان ضرب يرفع الفاعل وهو
المطلوب وكذا غيره من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وغيرها
مثلا ضارب يرفع الفاعل اذا وجد شرطه لانه اسم فاعل وكل اسم فاعل يرفع الفاعل اذا وجد
شرطه فضارب يرفع الفاعل قال سعد الدين فى المطول القاعدة قضية كلية تشتمل على احكام
جزئيات موضوعها بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول
انتج حكم الجزئى منها وسميت قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما
يتسامح فتعرف بحكم جزئى ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه تعبيرا للقضية باشرف
اجزائها انتهى كلامه قال مفتى زاده فى حاشيته على الحسينية فى اوائلها وهى قضية كلية
يستنبط احكام جزئياتها منها وطريق استنباط احكام الجزئية منها ان يأخذ الموضوع
من القاعدة ويحمل على الجزئى فيجعل صغرى ويضم هذه القاعدة فيجعل كبرى فينتج حكم الجزئى
انتهى كلامه قال الحق فى كتابه الفروق الفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعا
من ابواب شتى والضابط تجمعها من باب واحد هذا هو الاصل كذا فى الاشباه والنظائر
قال شيخنا العلامة ابقاه الله بالسلامة فى حاشية المختصر فى الفرق بين الاصل والقاعدة ان الاصل
امر كلى منطبق على جميع جزئياته يتعرف احكامها منه والقاعدة تصدق على هذا الامر الكلى وتطلق عليه

الا ان الاصل انما يطلق عليه باعتبار انه يتفرع عليه الجزئيات في احكامها و تبتني عليه
و القاعدة انما تطلق عليه باعتبار انه يرجع اليها الجزئيات في احكامها و تحتاج اليه
فهما متحدان بالذات و تختلفان بالاعتبار انتهى كلامه قال السيد السند الضبط في اللغة
عبارة عن الحزم وفي الاصطلاح سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي اريد به
ثم حفظه ببذل مجهوده و الثبات عليه بمذاكرته الى حين ادائه الى غيره انتهى كلامه موضوعها
غير محصور قوله افراده بالرفع نائب فاعل لمحصور و الضمير راجع الى موضوعها وفيه اشارة
الى ان فيه تجوزا في الاعراب وقوله في عدد متعلق بمحصور اي افراد موضوع تلك القاعدة
غير منضبطة و مبينة في عدد على وجه الحفظ و الاحاطة بل ضبطها بتلك القاعدة وفيه اشارة
الى ان السماعي خارج بهذا القيد فقط اذ يمكن ان يقال في عمل الباء مثلا في مررت بزيد انه حرف جر
وكل حرف جر يعمل الجر فهذا الباء يعمل الجر لكن موضوع هذه القاعدة الكلية محصور في عدد اي
في عشرين حرفا لا يزيد عليها بخلاف السماعي اي و القياسي ملابس بخلاف السماعي
كما عرفته اي لما عرفت تلك الحالة ولما توجه عليه ان جزئيات موضوعها في بعض
تلك القضايا سماعية فالحكم على جميع تلك القضايا بالقياسية غير صحيح اجاب عنه
بقوله ولا يضره اولما توجه عليه كيف كان هذا النوع من العوامل قياسيا مع بعض افراده
يتوقف اثبات صيغته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم تصرف صيغته
كما في افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس وكعدم التصرف في معموله بالتقدم
والفصل وكعدم نصب المفعول كما في الفعل اللازم وكمثل الالغاء في افعال القلوب
ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في الافعال الناقصة ومثل
عدم الاحتياج اليه كما في الافعال التامة فاجاب عنه بانه لا يضر هذا التوقف كونه قياسيا
لان التوقف على السماع انما هو في اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع
توقف احكام جزئياته في اعمالها بعد اثبات الصيغ الموضوعة بهيئتها لذلك المعنى
اولما توجه عليه ان الصفة المشبهة كحسن وكريم ومثل صعب وشديد هكذا اسمع
من العرب فكيف يصح ان يعد من العامل القياسي اجاب بقوله ولا يضره يعني ان كونه
قياسيا ليس باعتبار الصيغة بل باعتبار امكان ذكر القاعدة الكلية موضوعها
غير محصور في بيان عمله اولما كان مذهب المصنف في السماعي والقياسي خلاف
ما ذهب اليه البعض من ان القياسي ما لم يكن مختصا ببعض الاحكام و السماعي
بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق عنده فقال ولا يضره اي لا يضر كونه اي القياسي
قياسيا قوله اختصاصه اي القياسي فاعل للا يضر على طريق مزج الشرح بالمتن قوله

قوله ببعض الاحكام متعلق بالاختصاص و الباء داخل على المقصور
ذلك الاختصاص مثل كون صيغته اي وزنه سماعية لان كونه قياسيا
ليس باعتبار الصيغة بل باعتبار امكان ذكر القاعدة الكلية في بيان عمله
قال بعض الشراح قوله كون صيغته سماعية اي كون صيغة جزئياتها سماعية
اذ الحكم بكونها قياسية كون مفهوم تلك القضايا الكلية قياسية كما اي كالصيغة التي
وقعت في الصفة المشبهة يعني ان صيغتها يتوقف على السماع لان صيغتها
سبعة عشر على ما بين في علم الصرف ولا يتوقف اعمالها على السماع بل يمكن
في عملها قاعدة كلية و في اسم الفعل يعني ان صيغته يتوقف على السماع لان صيغته
سبعة عشر قوله ومثل عدم التصرف عطف على مثل اه اي ومثل عدم التصرف
بالتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والمعلوم والمجهول فيه اي في القياسي قال
الاستاد قوله ومثل عدم التصرف فيه اي عدم التصرف من جهة الصيغة في القياسي
كما اي كعدم التصرف الذي وقع في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس
ومثل عدم التصرف في معموله اي القياسي فيكون قوله في معموله عطفا على قوله فيه
قوله بالتقدم والفصل متعلق بالتصرف المستفاد من العطف كما اي كعدم التصرف
الذي وقع في فعل التعجب وهو ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به
وهما غير متصرفين مثل ما اَحسَنَ زيداً و اَحسِنْ بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان
الا لفاعل كافعل التفضيل كذا في ابن الحاجب وشارحه فلا يقال ما زيداً احسن
بالتقدم ولا ما احسن في الدار زيداً بالفصل بتقدير في الدار قوله ومثل عدم نصب المفعول به الصريح
اي بتقدم المفعول به
معطوف على قوله مثل عدم التصرف اي ومثل عدم نصب المفعول به فيه كما اي مثل عدم
نصب المفعول به الذي وقع في الفعل اللازم قوله ومثل الالغاء عطف على القريب
او البعيد كما اي كالالغاء الذي وقع في افعال القلوب مثل زيد علمت منطلق
اذا توسطت بين معموليها قوله ومثل التعليق عطف ايضا على القريب او البعيد
كما اي مثل التعليق الذي وقع في كل فعل قلبي قوله ومثل الاحتياج عطف ايضا
على القريب او البعيد الى منصوب متعلق بالاحتياج اي الى خبر منصوب كما اي
كالاحتياج الذي وقع في الافعال الناقصة قوله ومثل عدمه اي عدم الاحتياج عطف

[illegible] المعمول الذي هو معمول فعل التعجب [illegible]

على القريب وهو مثل الاحتياج او البعيد وهو مثل عدم التصرف كما اي كعدم الاحتياج
الذي وقع في الافعال التامة وغير ذلك من كون الفاعل مشروطا بكونه معرفا باللام
او مضمرا مميزا بنكرة كذا في احمد نازلي قال احمد الاطوي قوله وغير ذلك اي مثل احتياجه
الى مفعولين كما في افعال القلوب ولاشك اي اعمال كل منها اي من هذه الافعال
المذكورة بخصوصه اي كل منها يجيء بفرده وشخصه لا يتوقف اي اعمال كل منها
على السماع من عرب المعرباء وانما المتوقف عليه اي على السماع الاحكام المذكورة
مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة الخ. اذا كان الامر كذلك فلا ينبغي
يجعل بعضها اي هذه الافعال سماعية كالافعال الناقصة وافعال القلوب
وافعال المدح والذم واسماء الافعال كما جعلوا القوم سماعية كصاحب
المصباح والجرجاني وغيرهما حيث جعلوا الافعال الناقصة سماعية وحصرها
في ثلثة عشر وجعل افعال القلوب ايضا سماعية وحصرها في سبعة وجعل
افعال المدح والذم ايضا سماعية وحصرها في اربعة وجعل اسماء الافعال
ايضا سماعية وحصرها في تسعة قوله على انه علاوة اي مع بعضها غير محصور
فيما اي في عدد ذكروا اي القوم بل قد زاد عليه اي على ما ذكروا المحققون المتبعون
قوله كثيرا مفعول به صريح لزاد كما ستقف عند قول المصنف فمجموع ما ذكرنا
من العوامل ستون قال الاستاد قوله على انه اي مع ان كلا منها غير محصور اي غير منضبط
ومبين على وجه الحصر فيما ذكروا اي القوم بل قد زاد عليه اي على ما ذكروا
قوله المحققون من النحاة فاعل لقوله زاد وقوله المتتبعون صفة المحققون قوله كثيرا
اي شيئا كثيرا من العوامل كما ستقف عند قول المصنف فمجموع ما ذكرنا من العوامل
نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فاذا ضمت الى هذه الكبرى صغرى بان تقول هذا
صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل ينتج من الشكل الاول هذا ترفع الفاعل
وتلك الكبرى قاعدة كلية افراد موضوعها غير محصورة بخلاف السماعي كما عرفت فليكن
كذا اتى له صاحب زبدة الانظار قال امام الايوب وقوله نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل
تمثيل لما كانت صيغته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا في احكامه فان افراد
صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها
غير محصورة بحسب المادة اي موزوناتها بخلاف السماعي فان افراده محصورة لان وزنها

[illegible]



لان وزنها وموزونها واحد قوله فان افراد موضوعها اي الصفة المشبهة علة
لتطبيق المثال بالممثل اي هذا المثال مطابق بالممثل وهو ما كانت صيغته سماعية
مع عدم الضرر منه قال الاستاد قوله فان افراد موضوعها علة لثبوت كون الصفة
المشبهة من العامل القياسي اي كونها من العامل القياسي ثابتة فان افراد موضوعها
الخ انتهى كلامه والمراد بالموضوع الصفة المشبهة وافراده غير محصور مثل حسن
وحش وجبان ونحو ذلك الى ما يتناهى وهي غير محصورة لكن صيغ تلك الافراد
سماعية وهذا غير مضر كما عرفت فلا يخرجها عن كونها قياسية فالصفة المشبهة
من العوامل القياسي اذا امكن في بيان عملها ان يذكر تلك القاعدة الكلية
كذا في بعض الشراح وان كانت اي افراده وان للوصلية محصورة اي مبينة
على وجه الحصر بحسب الصيغة اي بحسب الوزن حيث قيل لها سبعة عشر وزنا
لكنها اي افراده اي افراد موضوعها غير محصورة اي غير منضبطة ومبينة
على وجه الحصر بحسب المادة اي بحسب الموزون اذ يجيء من وزن واحد
موزونات كثيرة قال البعض قوله لكنها اي افراد موضوعها غير محصورة بحسب المادة
اذ يجيء من وزن واحد مواد كثيرة بخلاف السماعي قوله فان افراده اي السماعي
اي افراد كل نوع منه تعليل لمخالفة السماعي للقياسي محصورة اي مبينة على وجه الحصر
بحسب المادة ايضا اي كما كان محصورة بحسب الصيغة كحروف الجر كما عرفت
وهو اي العامل القياسي اي انواعه تسعة بالاستقراء النوع الاول الفعل
منها والمراد بالفعل اصطلاحي لا لغوي فلا يرد الاشكال الى التقسيم الى التسعة تامل قوله
مطلقا اما حال من الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل محذوف
اي اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ميميا اي كون الفعل عاملا ليس
بمقيد بقيد لكونه تاما او ناقصا او متعديا او لازما وحصر القياسي في التسعة يقتضي
كما اشرنا اليه آنفا قوله فكل فعل اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية اي غير مذكورة
سواء كان لازما او متعديا متصرفا وغيره اي غير متصرف فعل قلب اولا اي او لم يكن
فعل قلب يرفع معمولا واحدا اي يعمل الرفع في معمول واحد يسمى اي المعمول الواحد
فاعلا او نائبه كما اذا كان الفعل تاما او اسما كما اذا كان الفعل ناقصا قوله لان النسبة
علة لير فع اي نسبة الفعل الى المرفوع اي الى مرفوعه ماخوذة في مفهومه اي الفعل

وضعا على ما هو المشهور وههنا بحث قوي وهو ان المشهور ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المعين ولا شك ان تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابقي بل على الحدث الذي هو معناه التضمني او الزمان وفيه شكل هذا بمخالفة ما اتفقوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقية قال العصام وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وحقق هو ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان وان النسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المصنف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ولقد اطال العصام في هذا المقام جدا بما تركناه خوف السأم ولقد حل هذه الشبهة الفاضل عبد الحكيم السلكوتي في حواشي الشمسية فقال مقررا السؤال بوجه آخر وهو ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقية وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والا لزم تحقق الالتزام بدون المطابقة واجاب بانا لا نسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذ لا استعمال بدون الفاعل اصلا ولو سلم فنقول انها مطابقية لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيئته الموضوعة لهما وضعا نوعيا فلا يكون اي فحينئذ لا يوجد الفعل بدونه اي بدون المرفوع الا اذا كف بما الكافة وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك لشبههن برب ولا يدخلن ح الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسي لا يكف الا الحرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مدخولها في محل فاعله والتقدير ومبنى العمل معطوف على اعراب في لان النسبة واشارة الى علة رفعه واحدا اي لان مبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات بالكسر مفعول ينصب لان النصب

لان النصب تابع للجر فيما جمع بالالف والتاء وجره بالكسرة قال امام الايجب قوله معمولات جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب او ليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولا للثاني وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف وان كان للاول وهو يرفع فمفعول الثاني محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولا لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن جمع المذكر الى صيغة جمع المؤنث كثيرة بالنصب صفة للمعمولات ووصفها للتأكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر ويراد به ما فوق الواحد كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقوله صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد به محمدا عليه السلام لكنه جمعه تعظيما واجلالا للقدر صرح به اكمل الدين وتأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز يسمى في الاصول بيان التقرير سواء كانت مفاعيل الخمسة او غيرها اي المفاعيل قوله كالخبر بيان للغير يعني خبر الافعال الناقصة قال البعض قوله كالخبر اي كالخبر المنصوب للفعل الناقص وهو تمثيل للغير والحال والتمييز اي التمييز عن ذات مقدرة مثل طاب زيد ابا فان عامله هنا طاب بخلاف التمييز عن ذات مذكورة فان عامله الذات المذكورة نحو عشرون في عشرون ركعة قال شارح المصباح فان قيل العامل في التمييز الاسم المبهم لا الفعل قلت التمييز نوعان الاول ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والثاني عن ذات مقدرة اي نسبة في جملة او ما ضاهاها والاسم انما هو عامل في الاول واما العامل في الثاني الفعل وغير ذلك كالمستثنى نحو ضربت القوم الا زيدا فان ناصب زيد هنا ضربت بخلاف المنقطع فان عامله الا كما تقدم قوله لتعلق مفهومه اي الفعل علة لينصب واشارة الى ان النسبة بالمنصوب غير مأخوذة في مفهومه بها اي بالمعمولات لكن اللازم اي لكن الفعل اللازم قوله لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر اي بغير حرف الجر فيه اشارة الى انه ينصب غيره من المنصوبات كما سيصرح به والكاف في كما بمعنى المثل اي وذلك مثل شيء سيصرح المصنف

[illegible]

بذلك الشئ بقوله ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر ثم بين مسئلة شاملة
للافعال كلها فقال ويجوز تقديم منصوبه اى يجوز تقديم منصوب الفعل
عليه اى على الفعل قوله لقوته علة لعدم جواز تقديم منصوبه عليه قال البعض قوله
لقوته متعلق بلا يجوز وعلة له اى لقوة الفعل فى العمل بسبب قوة الاقتضاء
قوله وما يجئ الخ كأنه جواب عما قيل بين هذا الكلام وبين ما يجئ من عدم جواز التقديم
تناف وهذا الجواب مبنى على اعتبار تقديم المنصوب عليه قضية كلية واما على اعتباره
مهملة فلا يجاب بهذا الجواب بل الجواب كونه مهملة فلا تناقض اى وما يجئ فى بحث
الافعال الناقصة من عدم جواز التقديم بيان لما اى من قوله ولا يجوز تقديم
اخبار افعال المقاربة على انفسها ومن قوله ولا يجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
عليها. قال صاحب المنافع قوله وما يجئ اى فى الافعال الناقصة وهو ما فى اوله
على ما سيجئ وقال الاستاد قوله وما يجئ مبتدأ وخبره قوله فكالمستثنى منه قوله
من عدم جواز التقديم بيان لما اى وما يجئ من عدم جواز تقديم منصوب الفعل
عليه اذا كان ان وصلتها وقال بعض الافاضل قوله من عدم جواز التقديم
لوجود مانع من التقديم وهو ان وصلتها نحو ان تضرب زيدا لا يقال زيدا ان تضرب
فكالمستثنى منه اى من جواز التقديم وهو اى الفعل على نوعين الاول لازم
اى فعل لازم والثانى متعد اى فعل متعد قدم فالفعل اشارة الى ان قوله اللازم
صفة وموصوفه محذوف قدمه اى قدم المصنف الفعل اللازم على الفعل المتعدى
لكون مفهومه اى مفهوم الفعل اللازم وجوديا ولقلة بحثه بالنسبة الى المتعدى
وانما اختار تقديم ما هو مفهوم وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى
اى فالفعل الذى يقال له اللازم ما اى فعل اشارة الى ان ما عبارة عن الفعل
بقرينة البحث والى انه موصوف يتم اصله يتمم على وزن يضرب فهمه اى فهم
مدلوله من زمانه وحدثه ونسبته الى فاعل معين والضمير راجع الى الفعل قال
البعض قوله اى فهم مدلوله بتقدير المضاف وانما احتيج اليه لان الفهم لا يتعلق باللفظ
بل بالمدلول بغير ما وقع عليه الفعل اى مدلوله قوله اى بلا مدلول مفعول به صريح
اشارة الى ان غير بمعنى لا والى ان ما عبارة عن المفعول به والى ان المضاف محذوف
اذ تمامية الفهم لا يكون باللفظ بل بالمعنى بناء على ان المفعول به عبارة عن اللفظ



عن اللفظ اذ فى الفهم البحث منه دون المعنى كذا قاله البعض وقال صاحب المنافع
قوله اى بلا مدلول مفعول به صريح يعنى ان المراد بما وقع عليه الفعل المفعول به الصريح
لان مفهومه وان كان اعم منه لغة لكنه خاص به بحسب الاصطلاح وقال احمد نانه
قوله اى بلا مدلول مفعول به صريح تفسير لقوله بغير ما وقع اه مع ارتكاب الحذف
اذ ما وقع عليه مدلول لا دال ولذا قيل فى تعريف المفعول به اسم ما وقع اه
نحو قعد زيد وتوقفه على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى كذا فى فتح الاسرار قال امام الايوب
قوله نحو قعد زيد فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد فى الزمان الماضى
والحدث الذى هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شئ فى اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدى
فانه اذا قلنا ضرب زيد عمرا لا يتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه
الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو لم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فتأثيره انما يا..هد
فى عمرو ولا ينصب اى الفعل اللازم نفى لضمير المستتر فى ينصب بلا وهو ملك
البيضاوى المفعول به فيه اشارة الى انه ينصب غيره من المنصوبات كذا قاله
صاحب المنافع قال البعض احترز بقوله به عن المفعول المطلق مثل قعد زيد قعودا
وضربت ضربا وجلست جلوسا بغير حرف الجر اى بغير دخول حرف الجر والنصب بدخول
حرف الجر يعم اللازم والمتعدى ولا يختص بواحد منهما وسيجئ نحو مررت بزيد وضربت
زيدا بالعصا قوله لعدم الاقتضاء علة للنفى اى لعدم اقتضاء الفعل اللازم
فهم معنى المفعول به قال البعض قوله لعدم الاقتضاء علة للا ينصب ومتعلق به
اى لعدم اقتضاء الفعل اللازم اياه بدون حرف الجر ولما فرغ من تعريف ماهية اللازم
مطلقا شرع فى تفصيل انواعهما فقال فمنه الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض
اما مبتدأ بتأويل البعض او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم
قال البعض قوله فمنه الفاء فصيحة اى اذا عرفت هذا فنقول منه افعال المدح والذم
وقيل تفسيرية ومن تبعيضية وقيل ابتدائية اضافتها الى المدح والذم بانشائهما فاذا قلت
نعم الرجل زيد فى نحاتنت المدح وليس المدح موجودا فى الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا

بئس بخلاف مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ
المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي او اللقبي اى الافعال
المشهورة بهذا اللقب لانه مبنى على المعنى التركيبي وانما عد افعال المدح والذم
من الفعل اللازم لصدق حده اى الفعل اللازم قال البعض قوله لصدق حده
اى وانما كان افعال المدح والذم من اللازم لصدق تعريف فعل اللازم وقيل قوله
لصدق حده علة لمتعلق عد اى كائن عليها اى على افعال المدح والذم قوله اى افعال
موضوعة لانشائها اى المدح والذم لا لاخبارهما نحو مدح وذم وشرف وكرم فانها
ليست مما نحن فيه بصدده وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانك تنشئ المدح وتحدثه
بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح لموجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على مودته الحاصلة خارجا
والانشاء مصدر قولك انشاء فلان يفعل كذا اى ابتدأ وفي الاصطلاح ايجاد معنى
بلفظ يقارنه في الوجود فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعز وافعال المدح
والذم لانها لم توضع للانشاء بل توضع للاخبار ولا للانشاء مدح او ذم عارض
قال البعض قوله اى افعال موضوعة لانشائها اى المدح والذم اشارة الى تعريف
افعال المدح والذم وقال صاحب المنافع قوله اى افعال موضوعة لانشائها يعني ان المراد
بهذا اللفظ معناه التركيبي انتهى قال الاستاد قوله اى افعال موضوعة لانشائهما وهذا
التفسير مبنى على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافي وهو اى وهذا التفسير الاظهر
من غيره مبنى على ما اى التفسير الذى ادعاه اى ذلك التفسير الفاضل العصام فاعل
ادعى اى ادعاه الفاضل العصام في حاشيته على الجامي حيث قال والاظهر ان المراد
بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح او ذم كما في نظائره ولا داعي الى ارادة المشهور
بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مشهورة عطف على قوله موضوعة والتقدير اى
افعال مشهورة عند النحاة بهذا اللقب وهو افعال دالة على المدح والذم اخبارا او انشاء
كذا قاله احمد نازلي وقال السيد السند اللقب ما يسمى به الانسان بعد اسمه العلم
من لفظ يدل على المدح او الذم لمعنى فيه وقال الفاضل العصام اراد باللقب النبز بفتحتين لا العلم
المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوي انتهى كلامه والنبز بالتحريك اللقب

وقال السيلكوتي قوله بهذا اللقب اى بهذا الاسم المشعر بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما انتهى كلامه



اللقب والمراد به المعنى الجنسي لا العلمي وهذا امر ظاهر غير محتاج الى البيان
كذا في حاشية العصام قال صاحب المنافع قوله او مشهورة بهذا اللقب الخ
يعني ويحتمل ان يكون اللفظ المذكور بمجموعه اسما لهذا النوع من الفعل فيكون
قوله مشهورة معطوفا على قوله افعال موضوعة بتقدير الموصوف اى افعال مشهورة
لا على موضوعة لان المراد بموصوفها المذكور في المتن المضاف الى المدح واما
المراد هنا فهو المسمى بافعال المدح والذم فلفظ افعال في المتن جزء من اللقب
على هذا فالحاصل ان لفظ افعال في التفسير السابق ما هو المذكور في المتن
وفي هذا التفسير جزء معنى ما في المتن فتغايرا ولذا قدر في هذا التفسير وقال
الاستاد قوله او مشهورة بهذا اللقب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهذا
التفسير مبنى على تقدير ان يراد بها ذلك اللقب وقال بعض محشي الجامي العلم اما اسم
او لقب او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
وان قصد مدح او ذم نحو صالح فهو اللقب والا فهو الاسم نحو زيد وعمرو وهذا التفسير مبنى على ما
اى على التفسير الذى او الكلام الذى قاله اى ذلك التفسير او ذلك الكلام
قوله الفاضل العصام فاعل قال يعني ان التفسير الثاني مبنى على ما قاله الفاضل
الجامي كما ان التفسير الاول مبنى على ما ادعاه الفاضل العصام قوله ولما كان الخ
تمهيد لوجه ترك المصنف تعريف افعال المدح والذم او اعتذار من طرف المصنف
لتركه تعريف هذه الافعال قوله وضعها مصدر من وضع اى وضع افعال المدح والذم
له اى لانشاء المدح والذم معلوما من اللغة قوله ومن لفظها اى افعال المدح
والذم عطف على قوله من اللغة اى ومعلوما من اللفظ الدال عليها وهو
لفظ افعال المدح والذم كذا قاله احمد نازلي قال البعض قوله ومن لفظها
عطف على قوله من اللغة اى من لفظ افعال مضاف الى المدح والذم ايضا اى كما كان
معلوما من اللغة على الاول اى على التفسير الاول وهو ما ادعاه الفاضل العصام
ولما كان المحتاج اليه اى الذى يحتاج اليه هنا اى في مقام افعال المدح والذم
قال البعض قوله والمحتاج اليه اى والحال المحتاج اليه هنا اى في بحث العامل معرفة
الاصطلاح اى معرفة اللفظ الذى اتفق على نقله من المعنى اللغوي ووضعه لمعنى كالفاعل

ليتوسل بها اي بسبب معرفة الاصطلاح الى معرفة الاحكام من كون الفاعل
معرفا باللام ومضافا اليه ومضمرا مميزا بنكرة قوله المختصة بالجر صفة الاحكام
بها اي بافعال المدح والذم ولما كان تلك اي معرفة الاصطلاح تحصل بعد الافراد
والعد مصدر عد على وزن مد قوله استغنى جواب لما بالعد اي بعد الافراد عن الحد
متعلق باستغنى اي عن تعريف افعال المدح والذم قوله ولما كان الخ تمهيد لوجه فصل المص
قوله افعال المدح والذم عما قبله بقوله فمنه او تمهيد لاتيان المص بقوله فمنه
هذه الافعال اي افعال المدح والذم غير متصرفة بان لا يجيئ منها فعل المضارع
ولا غيره من الامثلة ولما كان لها اي لهذه الافعال احكاما مختصة كما سيظهر
فلذا اي لاجل كونها غير متصرفة ولها احكاما مختصة او لكونها غير متصرفة
ولكون لها احكام مختصة عدها اي افعال المدح والذم قوله بعضهم بالرفع فاعل عد
اي بعض القوم او النحاة كصاحب المصباح والشيخ عبد القاهر الجرجاني
من السماعي اي من العامل السماعي قوله قال اي قال المصنف رحمه الله جواب لما
قوله فمنه مقول قال قوله اشارة مفعول له لاجله اي لاجل الاشارة الى هذا الفرق
بين افعال المدح والذم وبين فعل اللازم قوله وتعريضا عطف على اشارة للرد
اي لرد قول بعض النحاة وقيل وجه الرد انها داخلة في مطلق الفعل لصدق
حده عليها وانها مشتركة في العمل مع سائر الافعال فلا يجوز اختصاصها لكونها قياسية
ببعض الاحكام قوله وهي اي افعال المدح والذم مبتدأ خبره اي المبتدأ قوله
نعم وما عطف عليه اي مع ما عطف عليه من بئس وساء وحبذا الحكم بعد الربط
والضمير في عليه راجع الى نعم قوله الكائنة اشارة الى ان قوله للمدح ظرف مستقر
مرفوع المحل صفة لكلمة نعم بتقدير المتعلق معرفة اي لانشائه اي لانشاء المدح
وقيل قاله الفاضل الجامي في بحث اسم الاشارة في مثله اي مثل للمدح حال من الخبر
وهو ههنا نعم والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو
ههنا هي فيكون معناه نسبة نعم الى هي فيكون لفظا نعم فاعل نسبة فكانت حالا
من الفاعل معنى قوله ورد بان الخبر المجموع اي رد هذا التوجيه صاحب الرد الفاضل
العصام بمنع كون نعم فاعلا للنسبة لان نعم وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع
فيكون

فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا نعم وحده وهذا يقتضي ان يكون فاعل النسبة
هو المجموع مع ان قوله للمدح حال من نعم وحده ولا يخفى قصور عبارته عن افادة
هذا المعنى ومأخذها عبارة الامتحان في بحث اسماء الاشارة ثم العصام
بعد ما بين كلام الفاضل الجامي رجح ان يكون خبر هي محذوفا اي اربعة
وان يكون نعم مبتدأ وللمدح خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزيني زاده
وغيرهما قال البعض قوله ورد اي رده الفاضل العصام في قول الفاضل
الجامي للعلاقة المشتهر بان الخبر المجموع اي مجموع نعم وما عطف عليه فالمجموع
فرقتان فرقة للمدح وفرقة للذم ولو جعل الحكم بان المجموع للمدح او الذم
لا يجوز وقال الآخر قوله ورد اي وقع الرد عليه من طرف العصام بان الخبر
اي خبر المبتدأ المجموع اي مجموع المعطوف والمعطوف عليه وقال المصنف رح
في الامتحان وايضا اي مثل هذا الرد وهو كون الخبر المجموع لم نر فعل مضارع
جحد مطلق بناء معلوم نفس متكلم مع الغير اصله نرأى ليء الهمزة بسلب
حركتها فاجتمع الساكنان الراء والهمزة وحذفت الهمزة واعطي حركتها الى ما قبلها
فصار نرى ثم ادخل عليه حرف الجزم وهو لم وسقط الياء مع حركتها علامة للجزم
لانه يسقط لام الفعل المعتل علامة للجزم من ذهب الى جوازها اي الحال
من الخبر بل نرى جماعة من النحاة منهم اي تلك الجماعة ابن مالك جوزوها
اي حيث ذهبوا الى جوازها اي الحال من المبتدأ لانه فاعل حكما لاشتماله
على علامة الفاعل او لكونه شبيها بالفاعل في كونه مسندا اليه مرفوعا
وجعلوا اي جماعة منها العامل في الحال ما ذكر آنفا من معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ لا عامل ذي الحال لان كون العامل المعنوي الذي
يعمل في المبتدأ والخبر عاملا في الحال لا يقول له احد من المتقدمين والمتأخرين
وما يقال من ان العامل في ذي الحال هو العامل في الحال ليس بكلي بل اكثري
واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند من جوز الحال من المبتدأ فلا يرد ان الفعل
ان العامل في ذي الحال العامل المعنوي وهو الابتداء والعامل في الحال معنى
وهو الثبوت المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فلا يكون العامل فيه عاملا فيها
فلا يكون موافقا لقول النحاة من ان العامل في ذي الحال عامل فيها لكن يرد ان معنى الفعل

المفهوم من نسبة الجزء الى المبتدا لا يصلح ان يكون عاملا لعدم وجود لفظ يدل عليه
في الذكر او التقدير فيلزم حينئذ جعل الظرف معمولا من غير عامل ولو سلم كونه
عاملا فيلزم ح كون العامل المعنوي ثلثة ثالثها المفهوم من نسبة الجزء الى المبتدا
مع ان العامل المعنوي منحصر في الابتداء في المبتدا والجزء والتجرد في المضارع
و قال سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح وجعل جماعة من النحاة العامل فيها
انتساب الجزء الى المبتدا فانه معنى فعل قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد
انتهى كلامه اقول ترجيح الفاضل الجامي هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت
لسلامته من الحذف ويمكن ان يجعل نعم اي لفظ نعم مبتدا ثانيا والاول
لفظها بتقدير منها اي لفظ منها خبرا اي حال كونه خبرا لذلك المبتدا
الثاني وجه التقدير ليحصل الرابط قوله وللمدح معطوف على قوله نعم اي ويمكن
ان يجعل لفظ للمدح حالا من فاعل الظرف يعني به منها او العكس بان يجعل للمدح
خبرا ومنها حالا من فاعل الظرف اعني به للمدح فتصوير العبارة وهي نعم للمدح
منها والجملة على التوجيهين اي المبتداء الثاني مع خبره جملة اسمية صغرى
مرفوعة المحل خبر الاول اي المبتداء الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها
من الاعراب استينافية وبئس عطف على نعم قوله الكائنة اشارة الى ان قوله
للذم ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لكلمة بئس بتقدير المتعلق معرفة وهما
اي نعم وبئس اصلان في الباب اي في باب افعال المدح والذم قوله فلذا اللام
متعلق بتقدم المؤخر اي فلاجل كونهما اصلان فيه قدمهما اي قدم المصنف
نعم وبئس على ساء وحبذا وشرطهما اي شرط نعم وبئس من حيث العمل
لا من حيث الاستعمال وهذا يوهم انهما يستعملان بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك
فالاولى ان يقول من حيث الاستعمال قال الاستاد قوله من حيث العمل
لا من حيث الذات ولا من حيث المدح والذم ان يكون الفاعل قوله اي فاعلهما
اي فاعل نعم وبئس وفيه اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه
والى ان الالف واللام للعهد الخارجي معرفا جنسكونه باللام الكائن للعهد الذهني
يعني لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله فيكون اي ذلك اللام اشارة
الى واحد غير معين من الجنس ابتداء اي قبل ذكر المخصوص وتعيين اي واحد غير معين
معينا بذكر المخصوص بعد ذلك المعرف فيكون في الكلام اي فيحصل في الكلام تفصيل

تفصيل بعد الاجمال فيكون اي التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس اي في القلب
لشوق النفس الى معرفة الاجمال وقيل للجنس قائله صاحب الضوء ووافقه
ابن هشام وصاحب المصباح والمطرزي والدليل على ان للجنس لا للعهد لانها
لو كانت للعهد لما امتنع وقوع سائر المعارف هنالك والمضاف في نعم
غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نعم غلام الرجل قد افاد
كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل ثم خصصته بزيد كذا في زبدة الانظار
قال صاحب الضوء والدليل على ان اللام للجنس لا للعهد اذ لا تقول نعم
الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد
لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا او ذلك
لا يقول احد وقال صاحب الافتتاح والدليل على ان اللام في نعم الرجل زيد
للجنس لا للعهد لانها لو كانت للعهد لما امتنع وقوع سائر المعارف
هنالك نحو نعم زيد انت والمضاف في نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه
لام الجنس فقولك نعم غلام الرجل قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل
كل رجل ثم خصصته بزيد وقيل للاستغراق اي لاستغراق الجنس قائله
ابو علي ومن تبعه ورده اي كونه للاستغراق الرضي في شرح الكافية قوله
بان علامة متعلق برد اي بطريق هو ان علامة لام الاستغراق صحة وضع كل
اي لفظ كل موضعه اي موضع لام الاستغراق ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
زيد برفع الكل وجر الرجل ورفع زيد مكان نعم الرجل زيد ولو كان للاستغراق
لصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك اي عدم الصحة
مشترك بين الثلثة اي بين المعاني الثلثة يعني العهد الذهني والجنس والاستغراق
قال الاستاد قوله وقال الفاضل العصام في شرح الكافية ان ذلك اي رد الرضي
مشترك بين الثلثة اي بين معانيها الثلثة يعني الجنس والاستغراق والعهد الذهني
وقال الاخر قوله ان ذلك اي عدم الصحة مشترك بين الثلثة من العهد الذهني والجنس
والاستغراق قوله اذ لا يصح تعليل للاشتراك بينها ايضا اي كما لا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد

ان يقال نعم جنس رجل زيد برفع الجنس وجر الرجل من حيث هو اى الجنس هو اى مشخص بالجنس فلا يلزم حمل الشئ على نفسه وهذا ناظر الى الجنس او من حيث وجوده فى ضمن فرد ما زيد برفع زيد مخصوص بالمدح وهذا ناظر الى العهد الذهنى يعنى لا يصح ان يقال نعم جنس رجل زيد مكان نعم الرجل زيد قال الاستاد قوله من حيث هو اى الجنس هو اى ذلك الجنس الاول مبتدأ والثانى خبر او من حيث وجوده فى ضمن فرد ما زيد وهو مخصوص بالمدح قوله من حيث هو هو مبنى على تقدير كون اللام للجنس وقوله او فى ضمن فرد ما مبنى على تقدير كون اللام للعهد الذهنى والحق انه اى ان يصح الحمل اى حمل اللام على كل منها اى من الثلثة باعتبار المعدود والمعنى قال الاستاد قوله على كل منها اى من العهد الذهنى والجنس والاستغراق بادعاء ان الممدوح مثلا زيد فى نعم الرجل زيد او بادعاء ان المذموم مثلا زيد فى بئس الرجل زيد بمنزلة الجنس اى جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكأنه هو من حيث هو اى الجنس هو اى مشخص بالجنس وهذا ناظر الى الجنس قال الاستاد قوله من حيث هو اى الجنس هو اى ذلك الجنس اى فى نفسه باعتبار امر خارج وهذا مبنى على تقدير كون اللام للجنس او من حيث وجوده اى الجنس فى ضمن فردها وهذا ناظر الى العهد الذهنى قال الاستاد قوله او فى ضمن فردها من الجنس وهذا مبنى على تقدير كون اللام للعهد الذهنى او من حيث وجوده اى الجنس فى ضمن جميع الافراد اى افراد الجنس وهذا ناظر الى الاستغراق قال الاستاد قوله او جميع الافراد اى افراد الجنس وهذا مبنى على تقدير كون اللام للاستغراق وقال البعض بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس وان كان فى نفس الامر واحدا يعنى ان زيدا هو جنس الرجل لكونه جامعا لجميع كمالات هذا الجنس فكأنه هو من حيث هو اى الجنس هو اى ذلك الجنس الاول مبتدأ والثانى خبر بتأويل مشخص بالجنس لئلا يلزم حمل الشئ على نفسه وهذا ناظر الى الجنس او من حيث وجوده فى ضمن فرد ما وهذا ناظر الى العهد الذهنى او من حيث وجوده فى ضمن

فى ضمن جميع الافراد وهذا ناظر الى الاستغراق قوله وانه عطف على قوله ان الممدوح اى وبادعاء ان الممدوح او المذموم او ان كلا من الممدوح والمذموم متحد معه اى مع الجنس لا مغايرة بينهما اى بين الجنس وبين الممدوح والمذموم او بين الممدوح والمذموم وبين الجنس اصلا اى قطعا انتهى كلام العصام قوله لما فيه علة لكون الممدوح والمذموم بمنزلة الجنس اى لشئ كائن فى الممدوح او المذموم قال الاستاد قوله لما فيه علة للشق الاول قال البعض قوله لما فيه علة لكونه متحدا معه وقال الآخر قوله لما فيه علة لعدم المغايرة قوله من مثل ما اى شئ بيان لما قوله يجمعه الجنس صفة ما لا صلته اى يجمع ذلك الشئ الجنس او يجمعه كل واحد من افراده اى الجنس قوله من المناقب اى الاخلاق الحميدة ناظر الى الممدوح وبيان لما فى مثل ما او بيان لما فى ما يجمعه او بيان للفظ ما المضاف اليه لمثل او من المثالب اى الاخلاق الذميمة ناظر الى المذموم قال صاحب المنافع قوله من المناقب جمع منقبة وهى الفضيلة التى يفتخر بها ناظر الى الممدوح قوله او المثالب جمع مثلبة بفتح الميم واللام وبضم اللام ايضا وهى النقيصة التى يعاقب بها ناظر الى المذموم قوله وباعتبار عطف على قوله بادعاء وبيان لقوله فى ضمن فردها اى ويصح الحمل على الجنس فى ضمن فردها باعتبار قال البعض قوله باعتبار معطوف على قوله لما فيه وبيان لصحة ادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس فى ضمن فردها وقال صاحب المنافع قوله باعتبار انه الخ معطوف على قوله لما فيه ناظر الى كون اللام للعهد الذهنى انه اى الممدوح او المذموم الجنس اى فرد واى بفتح الهمزة والياء المشددة فرضه اى ذلك الفرد العقل فاعل فرض وهذا ناظر الى العهد الذهنى اذ لا فرد له اى لذلك الجنس الا اياه اى الممدوح او المذموم فاى فرد فرض اى ذلك الفرد فهو اى الممدوح او المذموم هو اى فرد فرض او الفرد المفروض قال البعض قوله فهو اى فرد فرض هو اى الممدوح او المذموم واختار المصنف فى الاتحاد

هذا اى العهد الذهنى او هذا الاعتبار اى العهد الذهنى قال صاحب المنافع
قوله واختار المص هذا اى كون اللام للعهد الذهنى قوله لان كلا من لامى الجنس
والاستغراق متعلق باختار وعلة له وقوله لكونه اى لكون كل منهما اى
لكون مدخول كل منهما معرفة يفوت فعل مضارع من باب التفعيل اى يفوت
كل منهما نوعا من الابهام اذا كان الامر كذلك فلا يلايم اى فلا يناسب كل منهما
المقام اى مقام المدح والذم بخلاف العهد الذهنى لانه فيه ابهاما ثم تفسيرا
فيلايم المقام قال الاستاذ بخلاف لام العهد الذهنى لكون مدخولها
نكرة لا يفوت نوعا من الابهام فتلايم وتناسب المقام وقال البعض
قوله فيلايم المقام لان هذا المقام موضوعة للابهام اولا والتفصيل ثانيا
او مضافا اليه اى او يكون اسمها مضافا الى المعرف باللام المذكور لانه
فى حكمه تفسير لمرجع ضمير البارز المجرور المتصل فى اليه اى او يكون الفاعل
مضافا الى المعرف باللام نحو نعم غلام الرجل زيد ولو بالواسطة ولو للوصلية
اى ولو كان الفاعل مضافا الى المعرف باللام بالواسطة او ولو كانت الاضافة
الى المعرف باللام بالواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او ولو كان المعرف
باللام بالواسطة قال شارح ميزان الادب قوله او مضافا اليه اى الى المعرف
بها بالذات نحو نعم غلام الرجل زيد وبالواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
هذا ولو اريد هذا اى الكون بالواسطة او المفهوم العام له ولغيره كذا
قاله احمد نازلى قال بعض المحشى قوله ولو اريد هذا اى المعرف باللام بالواسطة
وقال صاحب المنافع قوله ولو اريد هذا اى ولو بالواسطة فى المعرف باللام
قال الفاضل المحشى ولو اعتبر التعميم فى المعرف باللام بان يراد المعرف باللام
بواسطة او بغير واسطة انتهى فعلى هذا يكون المشار اليه فى قوله ولو اريد هذا
التعميم اى ولو اريد التعميم فى المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة
او بغير واسطة لاستغنى جواب لو عن قوله اى المصنف هذا اى عن ذكر قوله
او مضافا اليه هذا اى المضاف الى المعرف باللام يكتسب التعريف من المضاف اليه
فيكون



فيكون ذلك المضاف [illegible] فى حكم المعرف باللام فى الكون للجنس
او الاستغراق قال الآخر قوله فى حكم المعرف باللام فى الكون للعهد او الاستغراق
وقال صاحب المنافع قوله فى حكم المعرف باللام فى كونه للعهد الذهنى او الجنس
او الاستغراق او مضمرا اى او يكون ضميرا مستترا تحته مميزا وهو ملابس
بفتح الباء على صيغة اسم المفعول من باب التفعيل قوله اى مضمرا بفتح السين
تفسير لقوله مميزا اى مبينا ذلك الضمير على طريق التفسير قال شارح الارشاد
قوله او مضمرا مفردا مذكرا غير متصرف تثنية وجمعا وتأنيثا وغير عائد الى شىء
معين لاشدية ابهامه حينئذ من غيره وهو المقصود بنكرة منصوبة لفظا
نحو نعم رجلا زيد او تقديرا نحو نعم فتى زيد او محلا نحو فنعما هى فان ما نكرة
منصوب محلا على انه تمييز من المضمر اى نعم شيئا قال بعض حواشى هذا الكتاب
ففى نعم ضمير مبهم يفسر رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل جاز الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه والجواب عنه ان اضماره
على شريطة التفسير وانما اضمر قبل الذكر سدوكا بطريق المبالغة والتوكيد
فان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك ذهنه لطلبه ووجد من نفسه
داعية الاستعداد للتنبيه على البيان الذى يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء
للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان ذكره صاحب الضوء
وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور
وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرورة بمن كما فى قاتله الله
من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحترز به عن نحو ما فى فنعما هى
ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فحينئذ التوصيف للتوضيح فافهم وقال
السيلكوتى قوله منصوبة لا مجرورة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء
على اختصاص الباب بخواص لم توجد فى غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين
وانما التزم تفسيره بنكرة ليحصل البيان اى بيان الفاعل قال احمد نازلى

قوله ليحصل البيان علة لكونه مميزاً بنكرة اولا اى قبل ذكر المخصوص اجمالا حال من البيان بمعنى مجملا و يحتمل التمييز وثانيا تفصيلا قوله بذكر المخصوص متعلق بيحصل قال السعد فى المطول ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ مايشعر بالفاعل ولايلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل رجلا السلطان ثم العامل فى التمييز المضمر اى الضمير المستتر فى نعم اوبئس لانعم اى لا العامل فى التمييز نعم ولابئس قوله لانه اى المضمر علة لكون الفاعل فى التمييز المضمر وقوله لابهامه اى المضمر علة لكون الضمير فى حكم اسم نكرة ثم ان اسم نكرة بالتنوين نحو رطل زيت متعلق بتم ويذكر بعد ذلك اى بعد الفاعل الموصوف بما ذكر من كونه معرفا باللام او مضافا اليه او مضمراً مميزاً بنكرة قال بعض الحواشى قوله بما ذكر من كون الفاعل معرفا باللام العهد الذهنى الذى فى حكم النكرة ومن كونه مضافا الى المعرف بذلك اللام ومن كونه مضمراً مميزاً بنكرة وقال الاخر قوله بما ذكر اى باحد الامور المذكورة من كونه معرفا باللام او مضافا اليه او مضمراً مميزاً بنكرة من حيث انه اى الفاعل موصوف بما ذكر بناء على ما اى على شئ بعده اى ذلك الشئ مقتضى اسم الاشارة اذ اسم الاشارة يشار به الى مجموع الذات والصفة ولذا اى ولكون ذكر الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما بعده مقتضى اسم الاشارة قال البعض قوله ولذا اى لكون مقتضاه ذكره اى ذكر المصنف اسم الاشارة حيث قال بعد ذلك فى موضع الضمير اى فى موضع بعده ولو ذكر ضميراً لاحتمل الرجوع الى الفاعل الموصوف بالشرط الواحد من الشروط فتدبر قال بعض الحواشى قوله ولذا ذكره فى موضع الضمير جواب سؤال تقديره فلِمَ قال المصنف بعد ذلك ولم يقل بعده بارجاع الضمير الى الفاعل كما كانت الاشارة اليه ايضا بقوله ذلك والضمير اخصر من اسم الاشارة والاختصار اوجب على ذوى المتون فاجاب عنه بان المقام مقام اسم الاشارة لا العائد لان المشار اليه ليس مجرد الفاعل بل الفاعل الموصوف باحد الاوصاف الثلاثة المذكورة آنفا وقال البعض قوله ذكره اى اسم الاشارة فى موضع الضمير اذ المقام مقام ان يقول بعده

قوله المخصوص نائب الفاعل ليذكر قوله بالمدح او الذم اشارة الى ان صلة المخصوص محذوف والباء داخلة على المقصور عليه ولو ادعاء كذا قاله احمد نازلى وقال شارح الارشاد قوله بالمدح فى الجملة المدحية او الذم فى الجملة الذمية قوله لانه اى المخصوص علة لكون المخصوص مذكوراً بعد ذلك كذا قاله احمد نازلى سلمه الله البارى قال البعض قوله لانه علة ليذكر بعد ذلك ومتعلق له اى لان المخصوص للتعيين اى لتعيين الفاعل اى لتعيين فاعلها اى نعم وبئس قال صاحب المنافع قوله لانه للتعيين تعليل لبعدية الذكر هذا ظاهر اذا كان اللام للعهد الذهنى او كان الفاعل مضمراً واما اذا كان للجنس او الاستغراق فكون ذكر المخصوص للتعيين لان المعرف بلام الجنس وان كان معلوما من حيث الماهية مبهم من حيث الافراد المقصودة بالحكم وان المعرف بلام الاستغراق وان كان معلوما غير مبهم من حيث الماهية والافراد اذا كان الاستغراق حقيقيا لكنه اذا كان ادعائيا فمبهم فى الحقيقة كما هنا فظهر ان الابهام من وجه لايمنع التعريف بعد الابهام اى الابهام الواقع فى ذلك الفاعل قوله فلابد تفريع على قوله لانه للتعيين بعد الابهام ان يذكر اى المخصوص بعده اى بعد الفاعل الموصوف بما ذكر او بعد الفاعل المذكور بناء على ما هو الغالب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وفيه اشارة الى ان البعدية ليست بواجبة لانه قد يتقدم المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل فى المبتدا التقديم على الخبر فيقال زيد نعم الرجل وهذه الجملة وهى قوله ويذكر مع فاعله معطوفة على الجملة الاسمية وهى قوله وشرطها مع خبره لايقال لايجوز عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية لانا نقول هذا باعتبار الصورة لا معطوفة على مدخول ان وهو يكون فى قوله ان يكون الفاعل معرفا باللام قوله فافهم وجهه ان قوله فيمابعد وقد يتقدم على الفعل يأبى عنه اى عن العطف على مدخول ان اذ لو عطف عليه لكانت هذه الجملة داخلة تحت الشرط فلزم عدم التقدم على الفعل مناقضا لكلامه الآتى كذا بينوا قيل وجهه ان هذه

غير داخلة تحت الشرط وقد وجهه ذكر المخصوص بعد ذلك الفاعل ليس بشرط
والمآل واحد وقيل وجهه انه يذكر مرفوع بالعامل المعنوى ليس بمنصوب
بان المضمر لان ذكر المخصوص بعد الفاعل ليس بشرط قال صاحب المنافع قوله
فافهم وجه الفهم انه اذا عطف لفظ يذكر على مدخول ان في قوله ان يكون الفاعل
كان ذكر المخصوص بعد الفاعل شرطا لنعم وبئس وليس كذلك كما افاده قوله
على ما هو الغالب بناء على قول المص بعد وقد يتقدم قوله وبما اشرنا
متعلق بظهر المؤخر قوله من اشارة الاشارة بيان لما اى من اشارة
ذلك من اسماء الاشارة من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل
كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا قال البعض قوله وبما اشرنا
من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز
بنكرة مثلا قوله من اشارة الاشارة اى من اشارة اسم الاشارة وهو
كون الفاعل موصوفا بما ذكر ظهر عدم الانتقاض اى عدم انتقاض هذه
القاعدة بمثل نعم رجلا زيد اى وهو ملابس بمثل نعم رجلا زيد قوله بان المخصوص
متعلق بالانتقاض والباء للطرق قال البعض قوله بان المخصوص الباء متعلق
بالمنفى فقط بدون ملاحظة النفى يعنى ان الانتقاض بطريق عنوان المخصوص
فيه اى في مثل نعم رجلا زيد مذكور بعد التمييز اى رجلا لا مذكور بعد الفاعل
اى الضمير المستتر في نعم فلا حاجة اى اذا ظهر عدم الانتقاض فلا حاجة
الى ما اى الى كلام ذكره اى ذلك الكلام الفاضل العصام فاعل ذكر قوله
من ان المراد بيان لما فيما ذكر او بيان لما ذكره ذكره اى المخصوص بعده
اى بعد الفاعل المذكور ولو بالواسطة اى ولو كان ذكر المخصوص
بعد الفاعل بالواسطة بناء على عدم دخول حرف الشرط يعنى ان المتبادر من البعدية
بلا واسطة فعلى هذا ينتقض هذه القاعدة بنعم رجلا زيد فلدفع هذا الانتقاض
صرف عن الظاهر وجعلها شاملة للبعدية بالواسطة وجواب الشارح على بقائها
على المتبادر من البعدية فهو اولى من جواب ذلك الفاضل تامل كذا قاله احمد نازلى
سلمه الله البارى قوله حال كون المخصوص وفيه اشارة الى ان قوله مطابقا حال

حال من المخصوص قال البعض قوله حال كون ذلك المخصوص يريد ان قوله
مطابقا حال من المخصوص قوله في الافراد اشارة الى وجه المطابقة
وهى في الافراد اى انه لا بد ان يطابق المخصوص للفاعل في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس بان يكون المخصوص
من جنس الفاعل فلا يقال نعم الرجل فرس لان المخصوص تفسير للفاعل
فيجب ان يكون من جنس الفاعل كذا قاله السيد عبد الله قال المص
في الامتحان قوله والجنس فلا يقال نعم الرجل فرس لان الغرض منه
تفصيل الشئ على ما هو من جنسه لا غيره لان المخصوص تفسير للفاعل
فيجب كونه من جنسه وقال صاحب المنافع قوله والجنس اى النوع بان يكون
الفاعل والمخصوص من نوع واحد مثل الانسان وغيره اما حقيقة او تاويلا
نحو نعم الاسد زيد ونعم العدل بكر قوله للفاعل قوله اى المعهود الذى اشارة
الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الخارجى اى الفاعل الذى عهد وعلم مما سبق
مصه اى ذلك المعهود الموصوف بما ذكر من كونه معرفا باللام او مضافا اليه
او مضمرا مميزا بنكرة قال البعض قوله المعهود الذى بناء على ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة يكون الثانى عين الاول مصه اى ذلك المعهود الموصوف
بما ذكر في المتن وقال صاحب فتح الاسرار قوله للفاعل الذى كان فاعلا في المعنى
سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا اولا مثل نعم رجالا الكريمون فالزيدون
مطابق للفاعل المعنوى الذى هو تمييز الفاعل انتهى كلامه قوله ولذا متعلق
بقوله اظهر اى ولكون المراد من الفاعل المعهود الذى الموصوف بما ذكر
اتى اسما ظاهرا حيث قال للفاعل قال البعض قوله ولذا اى لكون المراد
من الفاعل ذلك اظهر المصنف بان قال للفاعل ولم يضمر عطف تفسير لقوله اظهر
اى ولم يأت مضمرا حيث لم يقل له قال البعض قوله ولم يضمر بان يقول له قوله
لكون المتبادر اى الذى يتبادر علة للم يضمر قال البعض قوله لكون المتبادر
متعلق للم يضمر وعلة له منه اى من المضمر الذات اى ذات الفاعل بلا اعتبار الوصف
وهنا ليس كذلك قوله فلا يرد تفريع على كون المراد من الفاعل المعهود الموصوف

بما ذكر من الاوصاف الثلاثة ولكن التفريع ليس على مجموع الاوصاف الثلاثة
بل على واحد وهو كونه مضمراً مميزاً بنكرة هذا ما سنح لي كذا قاله البعض
وقال الاستاد قوله فلا يرد اى اذا كان الفاعل معتبراً مع الصفات المذكورات
وكان المخصوص مطابقاً له في السنة لا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ومثل نعم امرأة
هند قوله بان المخصوص متعلق بالمنفي والباء للطرق قال البعض قوله بان المخصوص
متعلق ليرد وهو المنفي وبيان له يعني لو ورد انما يرد بان المخصوص فيهما اى
في هذين المثالين والمخصوص في الاول الزيدون وفي الثاني هند غير مطابق
للفاعل الذى ر الفاعل الذى هو اى ذلك الفاعل المضمر المستتر
تحت نعم في هذين المثالين المفرد المذكر والمخصوص في الاول جمع وفي الثاني
مؤنث فلا مطابقة للفاعل في المثالين قوله لانه ر المخصوص علة لقوله فلا يرد
ومتعلق وان للوصلية كان ر المخصوص غير مطابق له اى للفاعل المضمر
بالنظر الى مجرد الذات ر ذات الفاعل قوله لكنه ر المخصوص استدراك
من قوله غير مطابق له اه مطابق له ر للفاعل المضمر من حيث انه اى
الفاعل المضمر مفسر بفتح السين المشددة اسم مفعول بالجمع وهو الرجال
في المثال الاول او المؤنث وهو الامرأة في المثال الثاني قوله لوجوب
الاتحاد علة لكونه مطابقاً من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث كذا قاله
احمد نازلي بين المفسر بكسر السين وهو المميز بكسر الياء وبين المفسر
بفتح السين وهو المميز بفتح الياء قال البعض قوله بين المفسر بكسر السين
وهو التمييز والمفسر بفتح السين وهو الفاعل ولم يظهر اى ولم يأت اسما ظاهراً
قال البعض قوله ولم يظهر معطوف على قوله لم يضمر باتيان اسم الاشارة متعلق
بالمنفي اعني به يظهر ولو اتى به لقال لذلك بدل قوله للفاعل قال الاستاد قوله
ولم يظهر عطف على قوله لم يضمر اى لم يظهر المص الفاعل باتيان اسم الاشارة
الباء للطرق متعلق بيظهر ر بان يقال مطابقاً لذلك وقال الاخر قوله ولم يظهر
باتيان اسم الاشارة اى لم يجعل المصنف لفظ الفاعل في المتن لفظ هذا او ذلك
كما سبق ر كما اتى فيما سبق حيث قال فيه ويذكر بعد ذلك قال البعض قوله كما سبق



كما سبق ر مثل اظهار المصنف باتيان اسم الاشارة عند قوله يذكر بعد ذلك
بلفظ ذلك وقال الاخر قوله كما سبق ر كما يظهر فيما سبق في المتن اى ذلك
قوله لانه علة للم يظهر ر لان الاتيان باسم الاشارة قال البعض قوله لانه
متعلق للم يظهر وقيد له وعلة لعدم الاظهار اى لان الاتيان باسم الاشارة
وقال الاخر قوله لانه علة للم يظهر اى لان اسم الاشارة يشعر اى الاتيان
باسم الاشارة او اسم الاشارة بعلية الوصف المذكور اى يدل ذلك
الاتيان بدلالة خفية على العلم بعلية الوصف المذكور وهو كون الفاعل
معرفاً باللام اه قال الاستاد قوله يشعر بعلية الوصف المذكور اى ينبئ ذلك
الاتيان عن علية الوصف المذكور وهو كون الفاعل معرفاً باللام او مضافاً اليه
او مضمراً مميزاً بنكرة وجه الاشعار انه لو قال كذلك لكان الوصف المذكور
داخلا فيها بعد اللام وهو غالب في العلية فظن ان الوصف المذكور علة
لمطابقة المخصوص للفاعل وليس كذلك بل العلة للمطابقة التي هي الحكم
اتحاد المخصوص مع الفاعل هذا ما فهمته من سوق الكلام هذا خلاصة المرام
للحكم متعلق للعلية وهو ر الحكم المطابقة ر مطابقة المخصوص للفاعل
قوله وعليته ر الحكم مبتدأ وخبره قوله الاتحاد بين المفسر بالكسر والمفسر بالفتح
لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق فان العلة فيه الوصف المذكور كما ر كما اشرنا
اليه ر الى ذلك الشيء حيث قال الشارح فيما سبق من حيث انه موصوف قال
٦ الاستاد قوله كما اشرنا اليه اى بقولنا من حيث موصوف الخ وقال الاخر
قوله كما اشرنا اليه علة العلة التي ذكرنا بان مقتضى اسم الاشارة اخذ
المشار اليه باوصاف ر لما اشرنا اليه قوله ولقد احسن الواو للقسم
والمقسم به محذوف ر والله واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى
تالله لاكيدن اى اقسم والله لقد احسن المصنف في العدول اى في عدوله قوله
عن قول ابن الحاجب متعلق بالعدول وقوله مطابقة الفاعل بدل من قول ابن الحاجب
وعبارة ابن الحاجب هكذا وشرطه مطابقة الفاعل اى ولقد اختار القول
الاحسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل ومال الى قوله
مطابقاً للفاعل فافهم وجه الفهم ان في عبارة ابن الحاجب احتياج الى التأويل

لانه لايعلم من اول الامر ان قوله مطابقة الفاعل مضاف الى الفاعل او الى المفعول
فعلى الاول يكون المطابقة من جانب الفاعل وهو ليس بحسن بل الاحسن
ان يعتبر من جانب المخصوص قال الاستاد قوله فافهم اشارة الى ان مطابقة
مضاف الى الفاعل او المفعول فان اعتبر الثاني فيها وان اعتبر الاول ففيه نظر لان المطابقة
من جانب الفاعل ليس بحسن بل الاحسن ان اعتبر من جانب المخصوص وقيل
وجهه ان مطابقة الفاعل عكس المنقول الآن يراد اضافتها الى المفعول وهو خلاف
المتبادر وهو اى ذلك المخصوص مبتدأ اى مرفوع على انه مبتدأ وخاله
الجملة الواقعة قبله وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وبئس مع فاعلها خبره
اى خبر ذلك المبتدأ قوله مقدما اى حال كون الخبر مقدما او حال كون ما قبله
خبرا مقدما عليه اى على ذلك المبتدأ المتأخر اى على انها جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل
خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى ولايجوز العكس لان الفعل
مع فاعله لايقع مبتدأ بلا تأويل بالمصدر قوله او خبر محذوف معطوف يعنى ان اعراب
المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله واشار الشارح الى ثاني الوجهين
وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمحذوف وهو اى ذلك المحذوف
هو اى لفظ هو راجع الى الفاعل مثلا اى امثل بذلك المبتدأ مثالا واما اذا كان
المخصوص تثنية او جمعا فالمبتدأ المحذوف هما او هم مثلا يعنى اذا كان الفاعل مفردا مذكرا
واما اذا كان الفاعل مفردا مؤنثا او جمعا يقدر المبتدأ ضميرا مؤنثا واما اذا كان الفاعل
تثنية يقدر المبتدأ ضميرا مثنى فعلى هذا المخصوص مستانف اى جواب عما اى عن السؤال
الذى قيل اى سئل عما هو اى الممدوح او المذموم مثلا لو قيل نعم الرجل فكان المتكلم
سئل من هو فاجيب انه زيد او هو زيد وكذا فى بئس الرجل قال البعض قوله
مستانف اى هو مستانف عما قيل اى عما سئل من هو اى من الممدوح او المذموم
كأنه قيل نعم الرجل قيل من الرجل الممدوح فقيل زيد اى هو زيد كذا قاله السيد
عبد الله فعلى هذا اى على الوجه الثانى قال البعض قوله فعلى هذا اى فعلى تقدير كون المخصوص
خبر مبتدأ محذوف يكون الكلام جملتين مستقلتين احديهما فعلية انشائية وثانيتهما اسمية اخبارية
وعلى الاول اى وعلى الوجه الاول قال البعض قوله وعلى الاول وهو بيان المصنف فى المتن
جملة واحدة نحو نعم الرجل زيد هذا مثال اى هذا الكلام مثال او هو مثال لما اى للتركيب الذى



اى للتركيب الذى كان الفاعل اى فاعل فعل المدح فيه اى فى ذلك التركيب معرفا باللام
ومثال لما ذكر فعل ماض مجهول بعده اى بعد الفاعل مخصوص وهو زيد مطابق له
اى للفاعل فى الافراد بكسر الهمزة وسكون الفاء اى فى كونه مفردا مذكرا كفاعله ونعم
غلاما الرجل الزيدان اى ونحو نعم غلاما الرجل الزيدان وهذا مثال لما اى للتركيب الذى
كان الفاعل وهو غلاما اصله غلامان سقط نونه بالاضافة الى الرجل اى مثال لما كان
الفاعل فيه مضافا اليه اى الى المعرف باللام وهو الرجل قال الاستاد قوله مثال اى هذا
مثال لما اى لفعل مدح كان الفاعل اى كان فاعله مضافا اليه اى الى المعرف باللام وقال
الآخر قوله مثال لما اى لفعل مدح كان فاعله مضافا اليه اى الى المعرف باللام وهو الرجل
قوله بلا واسطة متعلق بقوله مضافا اى بلا واسطة اسم ومثال لما كان المخصوص مطابقا له
اى للفاعل فى التثنية اى فى كونه تثنية ومثال المضاف اليه اى الى المعرف باللام
بها اى بالواسطة يعنى بواسطة اسم مضاف الى المعرف باللام نحو نعم فرس غلام الرجل
هذا وفرس فاعل نعم مضاف الى الرجل بواسطة غلام مضاف الى الرجل ولفظ هذا
هو المخصوص بالمدح قوله قيل الخ جواب سؤال مقدر اى الاستفهام تقريره هكذا اذا كان
المخصوص مبتدأ والجملة التى قبله خبره فلابد من عائد للربط وما العائد ههنا
فاجاب بقوله قيل الخ قال الاستاد قوله قيل جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذا كان
الخبر جملة فلابد من عائد الى المبتدأ ولا عائد ههنا فاجاب بقوله قيل فيكون السؤال
مبنيا على توهم تخصيصه بالضمير الغير المبهم لان ضمير المبهم غير راجع الى شئ وذلك
الضمير غير موجود ههنا ويكون الجواب بقوله قيل مبنيا على تعميمه الى اللام كأنه قيل
لم لايجوز كون العائد اللام وقال بعض المحشين قوله قيل جواب سؤال مقدر كأنه قيل
ان الخبر اذا كان جملة يلزم العائد الى المبتدأ ولم يلزم الاضمار قبل الذكر لتقدم المرجع
رتبة حين تأخير المخصوص وحقيقة حين تقديمه وعلى كلا التقديرين لاعائد فى الجملة
قلنا لم تمس حاجة فى هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقام العائد ولو ذهنيا لان تقدم المبتدأ حكما ورتبة عند تأخير المخصوص قرينة للصرف
اليه فيكون فى قوة العهد الخارجى والعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير المبهم بل الضمير
مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا للمبتدأ بهذا الاعتبار كما صرح به العصام
العائد فى باب نعم اى العائد الى المبتدأ من الخبر الذى هو جملة فى باب نعم اللام اما باعتبار العهدية

ولو ذهنية لان تقدم المبتدأ حكما قرينة للصرف اليه فيكون في قوة العهد الخارجي
قوله او لاشتمال مدخولها اي اللام عطف على قوله اما باعتبار العدية على المبتدأ هذا على تقدير
كونها للجنس او الاستغراق ونظير ذلك قول الشاعر واما القتال لا قتال لديكم لان القتال
في قوله اما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة وقعت خبرا له ولا ضمير فيها له الا ان يقال لاشتمال القتال
لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سدّ مسد العائد كذا افاده صاحب الضوء قال الاستاد
ونظير ذلك قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين مكان اجره
والمحسن عام لمن يتق ويصبر فيكون العائد العموم المشتمل على المبتدأ في المحسنين وقد وقع
في بعض التفاسير ان الرابط بين جملة الشرط وبين جوابها العموم في المحسنين وقال
الآخر العائد في مثل نعم الرجل زيد لام الجنس على تقدير ان المخصوص مبتدأ وما قبله
من الجملة خبره فانه ليس في الجملة ضمير لكن اللام في الرجل للجنس كما قيل والجنس مشتمل
على كل افراده فكان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي
كذا وقع في شرح لب الالباب ورده اي ما قاله القيل او قول القيل او كون العائد
اللام المصنف رحمه الله في الامتحان بانه اي بطريق هو انه اي ما قاله ذلك القائل
لا يتمشى اي لا يجري في المضمر المميز بفتح الياء المشددة الذي اي المضمر الذي هو
اي ذلك المضمر مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه اي عن رد المصنف لما قيل او عدم التمشي
بعض الكمل وهو عيسى الشروي بانه اي المضمر المميز وان كان اي المضمر المميز وان
للوصلية اي ولو كان كذا اي مبهما غير عائد الى شيء الا اي لكن انه اي المضمر المميز
مع تمييزه اي المضمر المميز كان اي المضمر المميز في حكم اللام هذا على تقدير كونه
للعهد الذهني فان مدخوله كالنكرة ولا يتمشى في الجنس والاستغراق لان مدخولها
معرفة والتمييز نكرة فيكون اي المضمر المميز رابطا في الجملة الخبرية او في الخبر الجملة
قوله وقال الفاضل العصام في شرح الكافية عطف على قيل الرابط ادعاء كون الفاعل
عين المخصوص ذاتا وجنسا مضمرا كان او معرفا باللام اقول كما يرد ما اورده المصنف
يرد على ما قال العصام اي ادعاء العينية جار بين كل مبتدأ وخبر لاتحادهما
ذاتا فالوجه عندي ان هذا الخبر مستثنى عن حكم لزوم العائد كخبر ضمير الشان
لاشتراكهما في العلة حتى كون احدهما تفسيرا للآخر خذ هذا فانه مما تفردت به ونعم
معطوف على المثال الاول اي ونحو نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة منصوب
على التمييز

على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه
والجواب عنه انه اضمار على شريطة التفسير كذا في الافتتاح هذا مثال لما اي الفعل الذي
كان الفاعل اي كان فاعله مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص اي ومثال لما كان المخصوص
مطابق له اي للفاعل في الافراد اي في الكون مفردا قال شارح الارشاد ونعم فيه
ضمير مستتر مبهم يميزه قوله رجلا والعامل فيه المضمر المستتر في نعم لا نعم لانه لابهامه
يقتضيه فينصبه وقال امام الايوبي فنعم فعل ماض من افعال المدح وفاعله الضمير المستتر
تحته وهو ضمير مبهم اي غير راجع الى شيء ورجلا بالنصب تمييز لذات مذكورة وهي
الضمير المستتر المبهم فنعم مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع
لفظا مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضمر فاعله ومما ينبغي ان يعلم ان الابهام مقصود
في هذا الباب وكلما كثر ابهامه يكون احسن ففي المثالين الاولين ابهام واحد
وهو ان الممدوح من جنس الرجل لا من جنس الآخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس
على سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة مستقلة يحصل
ابهامان احدهما من السؤال المقدر فكانه اذا قيل نعم الرجل علم انه من جنس الرجل
ثم سأل سائل من هو فقيل هو زيد وفي مثال الثاني ابهامان على التوجيه الاول
وثلاثة ابهام على التوجيه الثاني وهذا الضمير الذي كان تحت نعم او الذي تحت افعال المدح
والذم او الذي تحت باب نعم او الذي تحت نعم وبئس لا يكون اي ذلك الضمير شيئا من الاشياء
الا يكون مفردا مذكرا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين يكون مفردا مذكرا او مؤنثا
او مثنى او مجموعا ولو للوصلية كان التمييز على خلافهما اي المفرد والمذكر كالمخصوص
اي كما كان المخصوص على خلافهما اقول هذا ايضا مبني على الذهول عن حال الضمير
المستتر في افعال المدح والذم من حيث الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وهو انه لا يبين الا بتمييزه وعلى عدم المطابقة بجهة احتياجه الى التمييز والا كيف يقال
البيان يخالف المبين فلا يمكن مخالفة التمييز والمخصوص الى الضمير لكونهما بيانا
وتفسيرا له كما ذكر في تفسير نكرة آنفا بقوله ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا
تفصيلا بذكر المخصوص ومع قطع النظر عن جميع ذلك فهو مكذب لنفسه بملاحظة معنى التمييز
والمخصوص فتأمل كما مر في شرحنا هذا او في الشرح مثالهما اي مثال التمييز المخالف المخصوص
المخالف مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امرأة هند كذا في احمدنا زلي قوله لان الابهام

علة لكون الفاعل مفرداً مذكراً او علة لكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في باب افعال
المدح والذم مفرداً مذكراً او علة لكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في باب نعم
مفرداً مذكراً وقال البعض قوله لان الابهام علة لقوله لا يكون الا مفرداً مذكراً وقال الاحقر
قوله لان الابهام علة لكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في نعم وبئس مفرداً مذكراً في المفرد
اي في الفاعل المفرد المذكر اكثر جريان مما اي من الابهام الذي يدل على العدد كالتثنية
والجمع والتانيث لان الابهام في المفرد يكون بالنظر الى المفرد والفرد يتحقق في المتعدد
وليس المتعدد كذلك كذا قاله احمد نازلي ولان المذكر يسع المؤنث بالتغليب وليس المؤنث
هكذا ولانه لا يستفاد من المفرد المذكر الا معنى شيء وهو يصلح للمثنى والجمع والمؤنث
بخلاف غيره فانه يستفاد معنى التثنية والجمع والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب اي
في باب نعم الذي للمدح او في باب افعال المدح والذم يذكر المخصوص كثيراً وقد يحذف المخصوص
بالمدح او الذم ووضع الظاهر موضع الضمير لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه كذا قاله
السيلكوتي قال امام الايوب قوله وقد يحذف المخصوص اي يذكر المخصوص كثيراً لكون الذكر
اصلاً وقد يعدل عنه ويحذف قليلاً لكن لا على اطلاقه بل اذا علم اي علم معيناً بالمخصوص
بالقرينة واذا لم يعلم بها لا يجوز حذفه لقوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه
اي علمناه صابراً نعم العبد ومخصوصه محذوف اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام
في ذكره اي في ذكر قصة ايوب عليه السلام وفي بعض النسخ في ذكره عليه السلام اي
في ذكر ايوب عليه السلام من قوله واذكر عبدنا ايوب كذا قاله امام الايوب قال صاحب
الفرح يذكر المخصوص وهو المقصود وقد يحذف المخصوص جوازاً للعلم به نحو انا وجدناه
صابراً نعم العبد اي هو اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب
في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب وقال شارح الارشاد قوله ايوب عليه السلام فان ذكر هذا
الكلام بقرينة السباق في بيان قصة ايوب عليه السلام قرينة عليه فيتأخر المخصوص
عن الفعل كثيراً وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل اي فعل المدح او الذم قوله بناء علة
لتقديم المخصوص على ان الاصل في المبتدأ التقديم على الخبر وفي ذكره بعد الدالة
على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان اصلاً من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة
الى المقصود الذي هو في مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التاخير وتاخيره في الاغلب
اي وتاخر المخصوص عن الفعل في غالب الاستعمال في هذا الباب قوله وتاخيره مبتدأ وقوله لكونه
اي المخصوص ظرف مستقر خبره بمنزلة البيان للفاعل والتفسير للفاعل وحقه ان يكون مؤخراً

ه اذا كان المخصوص مبتدأ واما اذا كان خبرا فلا يلزم هذا المحذور صح



مؤخراً وتاخيره ما نزل منزلته بالطريق الاولى اقول الاولى اسقاط المنزلة عن منزلته
لعينيته لهما وهذا اي قوله وقد يتقدم على الفعل او تقديم المخصوص على الفعل يؤيد
اي يقوي ويحكم كونه اي المخصوص مبتدأ لان تقديمه لكونه مبتدأ قال صاحب المنافع
قوله وهذا يؤيد كونه مبتدأ لان المخصوص اذا تقدم يكون مبتدأ وما بعده من الجملة
خبره البتة واذا تاخر يكون ايضاً مبتدأ للتوافق وانما قال يؤيده ولم يقل يدل على كونه
الخ لان كونه مبتدأ على تقدير التقديم لا يستلزم كونه مبتدأ على تقدير التاخير
لتغاير التركيبين لفظاً وان كانا متحدين معنى كما لا يخفى هذا على من له القبول قوله
ولذا اللام متعلق بقوله اختاره قدم عليه للحصر ولكون اسم الاشارة اقرب الى المشار اليه
اي ولاجل تأييده اختار المصنف رح كونه مبتدأ قال الاستاد قوله ولذا اي ولاجل هذا
التأييد اختاره اي كونه مبتدأ المصنف رح في هذه الرسالة حيث قال وهو مبتدأ وما قبله
خبره نحو الزيدون نعم الرجال قوله وساء عطف اي معطوف على نعم اي على قوله نعم
في وهي نعم اصله اي اصل ساء سوء بالفتح اي بفتح عين فعله فنقل اي ثم نقل ساء
باعتبار اصله الى فعل بالضم اي بضم عين فعله فصار اي ساء قاصراً عن المفعول به
لكونه لازماً قال صاحب منافع الاخيار قوله فنقل الى فعل بالضم فصار قاصراً
اي لازماً هذا يفيد ان كون ساء لازماً انما هو بالنقل لكن المستفاد من اللغة
والحواشي ان ساء يجيء من الباب الاول متعدياً ومن الخامس فيكون مجيئه لازماً
اصلاً لا بالنقل وقال شارح قصيدة البردة وساء اما لازم بمعنى حزن او متعد
بمعنى احزن وقال البعض قوله اصله اي ساء سوء بالفتح اي بفتح العين فكرهوا اجتماع
الواو مع الهمزة فقلبوا الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ساء فنقل اي
سوء الى فعل بالضم اي بضم العين يعني نقل الى الباب الخامس فصار اي ساء قاصراً
عن المفعول به الفرح اي صار فعلاً لازماً ثم ضمن على صيغة المجهول من باب التفعيل
اي ثم ضمن ساء معنى بئس الذي هو لانشاء الذم فصار اي ساء جامداً اي غير متصرف
قوله نحو اي ساء اشارة الى ان قوله مثل بئس خبر مبتدأ محذوف قوله في افادة الذم
اشارة الى وجه الشبه اي في المدلول والشرائط اي وفي الشرائط الثلاثة المذكورة
في الفاعل اي كون الفاعل معرفاً باللام او مضافاً اليه او مضمراً مميزاً بنكرة كذا قاله صاحب المنافع
والاحكام اي وفي الاحكام من ذكر المخصوص بعد الفاعل مطابقاً له وكون المخصوص مبتدأ

وما قبله خبره وحذف المخصوص بعضا وتقدمه على الفعل ايضا كذا قال صاحب المنافع قال الاستاد
قوله وفي الاحكام اي في احكامه من ذكر المخصوص بعد ذلك الفعل مطابقا له ومن كونه مبتدأ وما قبله
خبره ومن جواز الحذف بالقرينة فتأمل مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا زيد ومثلا تفسيره والقوم مخصوص بالذم لكنه
على حذف المضاف اي ساء مثل القوم المكذبين فيوجد تجانس الفاعل والمخصوص
كما هو الشرط لكون المخصوص كالمبين له والمبين بالكسر يجانس المبين بالفتح
كذا قاله عيسى النزوي قال صاحب الضوء وساء فعل ماض جار مجرى بئس
وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا زيد ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف فالتقدير ساء مثلا مثل القوم ولا يجوز اجراء الكلام
على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين
لا بد وان يكون تجانس المبين قوله اي مثلهم اشارة الى ان المخصوص محذوف
فعلى هذا يكون الذين كذبوا صفة القوم معناه جمعا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الذين
كذبوا مخصوص بحذف المضاف اي ساء مثل القوم مثل الذين كذا قاله احمد نائي
قال السيلكوتي وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود
ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعته محمد
فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما وهم وقال الاستاد
واذا اردت الاجراء على ظاهره تقول في تقديره ساء المثل مثلا مثل القوم الذين
كما في نعم رجلا زيد يقال نعم الرجل رجلا زيد هذا تقديره وقال صاحب المنافع
قوله اي مثلهم اي مثل القوم الذين كذبوا يعني ان المخصوص محذوف لا القوم
فلا يرد ان المخصوص ليس بمطابق للفاعل المضمر المميز بمثلا في الافراد والجنس
وقال ابن عادل ساء بمعنى بئس وفاعلها مضمر فيها ومثلا تمييز مفسر له وقد تقدم
ان فاعل هذا الباب اذا كان ضميرا يفسر بما بعده ويستغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه
بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين وقد تقدم ان ساء اصلها المتعدي
لمفعول له والمخصوص بالذم لا يكون الا من جنس التمييز والتمييز مفسر للفاعل
فهو هو فلزم ان يصدق الفاعل والتمييز والمخصوص على شيء واحد اذا عرفت هذا
فقوله القوم غير صادق على التمييز والفاعل فلا جرم انه لا بد من تقدير محذوف
اما من التمييز واما من المخصوص فالاول يقدر ساء اصحاب مثل القوم او اهل مثل القوم
والثاني يقدر

نفسه من جنس المثل فلا بد من ان يكون التقدير ساء المثل مثلا مثل القوم الذين صح

والثاني يقدر ساء مثلا مثلا ثم حذف المضاف في التقديرين واقيم المضاف اليه مقامه
وهذه الجملة تأكيد للنهي قبلها فان قيل ظاهر قوله ساء مثلا يقتضي كون ذلك المثل
موصوفا بالسوء وذلك غير جائز لان هذا المثل ذكره الله تعالى فكيف يكون موصوفا بالسوء
وايضا فهو يفيد الزجر عن الكفر والدعوة الى الايمان فكيف يكون موصوفا بالسوء
فالجواب ان الموصوف بالسوء ما افاده المثل من تكذيبهم بآيات الله واعراضهم عنها
حتى صاروا في التمثيل بذلك بمنزلة الكلب اللاهث قوله وحبذا معطوف على التقريب
او البعيد يقال حب بفتح الحاء وتشديد الباء اصله حبب كظرف على وزن حسن لانه فعل
غريزي حذفت حركة الباء الاولى ثم ادغمت في الباء الثانية فصار حب يعني انه لازم
بمعنى الحبيب ولذا فسره بقوله اي صار حبيبا اي صار محبوبا جدا وذلك انه جاء النقل
من باب الى باب لافادة المبالغة نحو يرعو فانه نقل من يرعى بالكسر اليه بالضم
لافادة المبالغة وكذلك حبب نقل من فعَل بالفتح الى فعُل بالضم للمبالغة قال الشارح
في حاشيته قوله يقال حب كظرف على وزن حسن ولا يستعمل هذا الفعل الا للمدح والتعجب
ويدغم باسكان الباء الاولى بعد حذف حركتها ونقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء
صرح به في التسهيل وقال بعض المحشيين قوله يقال حب كظرف على وزن حسن يحسن
هنا قال السيوطي في شرح الالفية اصل حَبَّ حَبُبَ ككرم لانه فعل غريزي
ثم ادغم الباء فصار حب وكلمة ذا اسم اشارة فاعل وقال الاستاد قوله يقال حب اصله
حبب من باب نصر ثم نقل الى باب فعل بضم العين للمبالغة وقال السيلكوتي والمعنى ان حبذا
مركب اما من حب المتعدي يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم
على ما نقل من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم
او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وقال صاحب المنافع قوله حب كظرف اي من الباب
الخامس يعني ان حب في حبذا ماخوذ من اللازم للمبالغة التامة بين المعنى الاصلي والمستعمل فيه
وهو انشاء المدح لان حب يحب من الباب الثاني فانه متعد وقال البعض قوله يقال حب
كظرف اي صار حبيبا يعني كما يقال ظرف بمعنى صار ظريفا كذلك يقال حب بمعنى صار حبيبا
من الباب الخامس قوله الكائنة اشارة الى ان قوله للمدح ظرف مستقر مرفوع المحل
صفة لكلمة حبذا بتقدير المتعلق معرفة وليست حبذا للمدح بالوضع ولذا قال قال
الشارح الكائنة للمدح ولم يقل الموضوعة للمدح وانما وضعها للمبالغة في تحقق الحب
وفاعله اي فاعل حب او فاعل ذلك الفعل او فاعل حبذا بهذا الحل الذي هو مجموع حبذا او ارده الجزء

الذى هو حب ذا اى لفظ ذا وهو من اسماء الاشارة التى اى اسماء الاشارة
التى هى اى اسماء الاشارة من المبهمات بحسب الوضع قال السيلكوتى قوله
وفاعله ذا ويراد به المشار اليه فى الذهن كما يراد بالرجل فى نعم الرجل زيد بخلاف نعم
وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما فى اسم الاشارة من الابهام المقصود فى هذا
الباب والمشار اليه الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه
فى الخارج قوله لما عرفت تعليل لجعل المصنف فاعله ذا ان الغرض اى من ان الغرض
بتقدير من البيانية المبينة لما فى لما عرفت لما عرفت انه الجار محذوف من ان قياسا
فى الباب اى فى باب المدح والذم الابهام اولا بالتنوية اى قبل التفسير والتفسير
ثانيا لان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس وادخل قال الاستاد قوله
ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا لان المراد بالمدح والذم المبالغة
هنا فاذا ارادوا زيادة المبالغة والتفهيم ابهم الفاعل اولا ليتشوق النفس
اليه ويرغب فى طلبه وفيه اى فى قول المصنف وفاعله ذا رد لمن زعم قال بعض
شراح قواعد الاعراب والزعم يستعمل فى القول الباطل كما قال شريح لكل شئ
كنية وكنية الكذب زعموا وقال قره خليل فى حاشية الفنارى قالوا ان الزعم
مطية الكذب وقال السيد فى كتابه التعريفات الزعم هو القول بلا دليل
ان فاعله اى من ان فاعل حبذا هو اى فاعله المرفوع اى الاسم المرفوع وهو
زيد فى حبذا زيد مثلا بعد ذا اى بعد لفظ ذا زعما مفعول له لقوله زعم اى
لاجل زعم آخر منه اى من ذلك الى او من جانبه قوله ان حبذا اى من ان لفظ حبذا
بيان للزعم بتقدير من قوله بتمامه اى حبذا يعنى حب مع ذا متعلق بقوله فعل قدم
المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح ليكون الضمير اقرب الى مرجعه او لدفع احتمال
رجوعه الى الفعل ليكون اقرب اذا قدم وهو فاسد وانما كان بتمامه فعل لان شدة الامتزاج
جعلتهما اى حب مع ذا كلمة واحدة وغلب على صيغة المجهول من التغليب الفعل
نائب فاعل غلب اى وغلب الفعل على الاسم وانما غلب الفعل عليه لتقدمه اى الفعل
على الاسم وهو ذا قوله وازال عطف على غلب اى وازال الفعل اسمية اى ذلك
الاسم فصار ذلك الاسم كبعض حروف الفعل قال مولانا سيد عبد الله وقيل
التركيب ازال اسمية ذا لان الفعلية مع ما هو مقدم وهو الفعل

و فصار الفاعل ...

وغلب الفعل فصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله
ولا يتغير اى حبذا يعنى اصل فعله وهو حب قال الاستاد قوله حبذا اى حب فى حبذا
بذكر الكل وهو حبذا وارادة الجزء وهو حب قوله بان يتغير فاعله اى فاعل
ذلك الفعل او فاعل حبذا قيد للمنفى وهو التغير لا للنفى وهو عدم التغير وبيان
لتغير حبذا على تقدير ارجاع الضمير اليه يعنى لو تغير حبذا كأنه تغير بتغير فاعله وفى فاعله
لا يتغير فحبذا لا يتغير قال الاستاد قوله بان يتغير فاعله اى فاعل حبذا قيد للمنفى بلا
وهو يتغير لا للنفى وهو لا يتغير يعنى لو فرض تغير حبذا كأنه تغير بتغير فاعله وفاعله
لا يتغير فثبت انه لا يفرض تغير حبذا وقال الآخر قوله بان يتغير فاعله اى فاعل حب
قيد للمنفى بلا وهو التغير لا للنفى وهو عدم التغير يعنى ولو فرض تغير حب لكان
تغيره بتغير فاعله وهو لا يتغير فثبت انه لا يفرض تغير حب قوله او ذا عطف
على حبذا لا على الفاعل لانه لو عطف على الفاعل لزم عطف الفاعل على الفاعل
لان ذا عبارة عن الفاعل مع ان التغير بين المعطوف والمعطوف عليه لازم
لكن فى عطفه على حبذا ازالة حسن التركيب لا يخفى على من له ترتيب التركيب
قال الاستاد قوله او ذا معطوف على قوله حبذا لا على الفاعل لانه لا يجوز
عطفه على الفاعل لان التغير بين المعطوف والمعطوف عليه لازم ولا تغير
هنا لان ذا فاعله فيكون من قبيل عطف الفاعل على الفاعل وهو لا يجوز فثبت
انه معطوف على حبذا لا على الفاعل وقال بعض شراح هذا الكتاب قوله
حبذا بان يتغير فعله او فاعله او ذا اقول فيه انه لا مانع لعطف ذا على الفاعل
هنا تأمل ذكر الشراح فى مرجع ضمير لا يتغير وجوها لكن المرضى عندى
رجوعه الى ذا لانه الظاهر ولا مقتضى للعدول عنه ولان رجوعه الى حبذا
لبيان الفعل كما جعله الشارح يوهم اختصاص عدم التغير الى حب من بين
افعال المدح والذم وليس كذلك فالاولى يفسر بذا فقط انتهى كلامه
وقال الاستاد وضمير لا يتغير اما راجع الى ذا او الى الفاعل او الى حبذا لكن الظاهر
رجوعه الى ذا لقربه قوله بان يثنى او يجمع او يؤنث وهو ايضا قيد للمنفى
وبيان لتغير الفاعل يعنى لو تغير فاعله كأنه تغير الى هذه الثلثة وهو لا يتغير اليها
ولو تغير اليها كأنه تغير ليطابق اى فاعله المخصوص الذى اى المخصوص الذى هو

اى ذلك المخصوص احدها اى هذه الثلثة قال البعض قوله ليطابق المخصوص
علة للنفى اى لا لتغير لا النفى اى عدم التغير وقال الآخر قوله ليطابق المخصوص
علة لكونه تثنية او جمعا او تأنيثا وقال صاحب المنافع قوله ليطابق المخصوص
متعلق بيثنى او يجمع او يؤنث قيد للمنفى لا للنفى وقال بعض الافاضل قوله ليطابق
المخصوص علة لتغير فاعل الى هذه الثلثة قوله لجريه اى حبذا علة لعدم التغير
قال البعض قوله لجريه اى حبذا علة لقول المصنف لا يتغير وقال صاحب المنافع
قوله لجريه متعلق بلا يتغير وقيد للنفى لا للمنفى مجرى الامثال لان التغير كما امتنع
فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهى التى لا تتغير عن حالها بل تلزم
ان تكون على وتيرة الاصل كالحروف فانه لما كان غير متصرف اشبه الحروف
فى عدم جواز التصرف وكذا الحكم فيما بقيه قال امام الايوبى فى حاشيته على الجامى
قوله لجريه مجرى الامثال فلا يتغير كما لا تتغير الامثال لانه لما شابه بالمورد
صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته
وجمعه عند استعماله فى المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون
على طريقة واحدة عند استعمالها فى المورد وانما قال لجريه مجرى الامثال ولم يقل انه من قبيل
الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكون من قبيل الامثال حقيقة وليس كذلك لان المثل هو
القول السائر المثل مضربه بمورده وقال السيلكوتى قوله لجريه مجرى الامثال كانهم
عاملوه معاملة المضمر فى انه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وقال البعض
والامثال لا تتغير كما يقال فى الصيف ضيعت وان كان الخطاب لغير المؤنث كذا اى
مثل ذلك ذكره اى مثل ذلك المص رح فى الامتحان حيث قال ولا يتغير حبذا لا فعلا ولا فاعلا
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص احدها لجريها مجرى الامثال يقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله ويذكر بعد ذلك
المخصوص مطابقا للفاعل قال بعض الكمل وهو عصام الشروى اى قال بعض الكمل فى علة عدم التغير
لان المفرد المذكر قال الاستاد قوله لان المفرد المذكر علة لا يتغير وقال الشارح فى حاشيته
قوله لان المفرد المذكر متعلق بمقدر تقديره وانما قال المصنف ولا يتغير لان المفرد المذكر
ادل اسم تفضيل اصله ادلل على وزن افعل فنقل حركة الدال الاولى الى الدال الثانية بعد ادغام اللام
الاولى فى اللام الثانية فصار ادل وهو خبران اى ازيد من غيره فى الدلالة على الابهام الذى
اى على الابهام الذى هو اى ذلك الابهام المقصود فى الباب اى فى باب افعال المدح والذم وهو
فى باب نعم وبئس قوله لدلالته غيره علة لقوله ادل قال البعض قوله لدلالة غيره متعلق بقوله
ادل وعلة له وقال الاستاد قوله لدلالة غيره علة لكون المفرد المذكر ادل على الابهام على معنى

على معنى وهو كالتأنيث والتعدد اما المعنى الزائد فى العدد فظاهر واما فى التأنيث فلانه
يقتصر على حقيقة الجنس اى بذلك المعنى الابهام بالرفع نائب فاعل يقتصر فلا يقال اى اذا كان الامر
كذلك فلا يجوز ان يقال حبذان الزيدان ولا يقال ايضا حبوا اولا جمعوا الزيدون ولا يقال
ايضا حبذت يعنى لا يقال فى مكان ذا من اسماء الاشارة حبتا هند بل يقال حبذا فى الكل اى
فى التثنية والجمع والمؤنث ولا يجز تصرف مخصوصه ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه وفى نفيه
فقال ويذكر اشارة الى ان متعلق قوله بعده محذوف فتدبر ولما احتمل مرجع ضمير بعده
الى ثلثة فسر الشارح بقوله اى حبذا او فاعله او ذا قال صاحب المنافع قوله او ذا معطوف
على حبذا يعنى ان ضمير بعده اما راجع الى حبذا او الى الفاعل فى فاعله او الى ذا فى وفاعله ذا
انتهى كلامه قال البعض قوله اى حبذا او فاعله او ذا اشارة الى ان مرجع ضمير بعده يحتمل
الى هذه الثلثة مثل ضمير لا يتغير قوله بعدية مفعول مطلق لبعده على طريق منح الشارح بالمتن
غالبة فيجوز التقديم لمخصوص نعم وبئس اى كما كان لمخصوص نعم وبئس مذكورا بعدهما بعدية غالبة
او كما ذكر لمخصوص نعم وبئس بعدهما بعدية غالبة او كما يذكر لمخصوص نعم وبئس بعدهما بعدية غالبة
على ما ذكره المصنف يعنى تقييد البعدية بالبعدية الغالبة مبنى على التقييد الذى ذكر المصنف فى الامتحان
ذلك التقييد قال البعض قوله على ما ذكره المصنف يعنى ان تفسير البعدية بالبعدية الغالبة
مبنى على التفسير الذى ذكر المصنف فى الامتحان ذلك التفسير قوله او بعدية مطلقة معطوف على بعدية غالبة
فلا يجوز تقديمه اى اذا قيد البعدية بالبعدية الغالبة فلا يجوز تقديم المخصوص قال البعض قوله
فلا يجوز تقديمه اى اذا كان المراد بالبعدية البعدية المطلقة فلا يجوز تقديم المخصوص على حبذا اى
اى كليا او اصلا على ما ذكره الفاضل العصام اى تقييد البعدية بالبعدية المطلقة مبنى على التقييد الذى
ذكر الفاضل العصام ذلك التقييد فى شرح الكافية قال البعض قوله على ما ذكره الفاضل العصام
اى التفسير بالبعدية المطلقة مبنى على التفسير الذى ذكر الفاضل العصام ذلك التفسير فى شرح الكافية
واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم اى مثل اعراب مخصوص فعل نعم قوله فان رفعه
اى مخصوص نعم بيان لوجه الشبه على الابتداء اى على الابتدائية لا على الخبرية اى ليس رفعه على الخبرية
لحبذا اى للفظ حبذا قوله كما زعم المبرد خبر مبتدأ محذوف اى هو مثل ما زعم المبرد او يعنى ما زعم المبرد
يعنى رفعه على الخبرية مثل ما زعم المبرد او يعنى ما زعم المبرد لما عرفت ان الكاف فى مثله يحتمل الى انه
بمعنى المثل او بمعنى العينية قال البعض قوله كما زعم المبرد تعليل للمنفى اعنى رفعه على الخبرية فيكون الكاف
بمعنى اللام التعليلية وابن السراج اى وكما زعم ابن السراج وقال ابن السراج تركيب حبذا ازال فعلية
لان الاسم اقوى من الفعل فكان الغلبة عند التركيب مع الاقوى فحبذا مبتدأ وزيد خبره اى المحبوب زيد
ومن وافقهما اى وكما زعم من وافق المبرد وابن السراج قوله لزعم ان شدة امتزاج حب بذا اضافة
تعليل لزعم فى كما زعم قال البعض قوله لزعم ان شدة امتزاج حب متعلق لزعم فى كما زعم وعلة له وزعم
مصدر مضاف الى مفعوله وتقدير فاعله اى لزعم المبرد وابن السراج ان شدة امتزاج لفظ حب مع ذا

اى مع لفظ ذا فجعلتهما جملة خبران اى جعلت حبذا او ذا اسما اى اسما واحدا قوله
لغلبة ذا علة لجعلهما اسما قوله لشرفه علة لغلبة ذا اى لشرف ذا لكونه اسما على الفعل
وشرفية الاسم على الفعل لتركب الكلام من الاسم وحده بخلاف الفعل قال البعض قوله
لشرفه علة للغلبة على الفعل والشرف لكون الفعل مشتقا من الاسم ولتركب الكلام منه وحده
وقال الاخر قوله لشرفه اى لشرف ذا الذى هو اسم من اسماء الاشارة علة لغلبة ذا
على الفعل لتركب الكلام من الاسم وحده بخلاف الفعل فصار اى حبذا مبتدأ والمخصوص
خبره قال صاحب الضوء وقد ذكروا فى ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون
حبذا مبتدأ وزيد خبره والثانى ان يكون ذا مرفوعا بحب وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف والرابع ان يكون زيد مبتدأ مؤخر وحبذا خبر مقدم
عليه والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها
الفعلية قوله وجه الرد اى سبب الرد مبتدأ وخبره قوله كما فى زعم السابق حيث قال
الشارح ناقلا ورأى اى حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته قال صاحب المنافع قوله كما فى زعم السابق
وهو ان حبذا بتمامه فعل نحو حبذا زيد فحبذا فعل من افعال المدح وفاعله ذا وهو
مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد
مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع فى بيان المتعدى
فقال والفعل المتعدى او فى تقدير الفعل اشارة الى ان المتعدى صفة وموصوفها محذوف
بقرينة البحث قوله فعل اشارة الى ان ما عبارة عن الفعل والى انه موصوف وهو اولى
فى مقام التعريف اى فهم مدلوله اى الفعل وقد اشار البعض فى تعريف الفعل اللازم الى باعث هذا
التفسير ذكر فى التلويح ان المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شئ واحد وانما الاختلاف بالاعتبار
فان الشئ من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ مفهوم ومن حيث انه
يقصد باللفظ معنى ومن حيث انه وضع اللفظ له مسمى قوله بغير متعلق بلا يتم وهو مضاف
الى ما اى بغير المعنى الذى وقع عليه اى على ذلك المعنى الفعل اى الحدث الذى يدل عليه المتعدى
ولذا اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحى بتقدير مضاف اى معنى الفعل والمراد
بالوقوع عليه تعلقه بلا واسطة نحو تعلق الاسناد فيخرج به الفعل المتعدى بواسطة حرف الجر
لانه لا يقال فى الاصطلاح انه متعدى كذا فى فتح الاسرار وهو اى ذلك المعنى المفعول به الصريح خرج
عن تعريف المتعدى به اى بقوله ما وقع عليه الفعل قال الاستاد رحمه الله قوله فخرج جواب لشرط
محذوف اى اذا اريد بما وقع عليه الفعل المفعول به

المفعول به الصريح فخرج به اى بما وقع عليه الفعل الناقص اى الفعل الناقص
قوله فانه اى فان الفعل الناقص علة لخرج ومتعلق به وان كان وان للوصلية
اى ولو كان كما اى من الفعل الذى لا يتم فهمه اى ذلك الفعل يعنى فهم مدلوله
بدون الخبر متعلق بلا يتم لكنه اى الا ان الخبر ليس مما اى من المعنى الذى
وقع عليه اى على ذلك المعنى الفعل كما لا يخفى على من له ادنى تامل عدل اى
اعرض المص عن التعريف اى عن تعريف المتعدى بما اى بالفعل الذى يتوقف
تعقله اى ذلك الفعل على متعلق والمتعلق بفتح اللام المفعول به الصريح
قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله على متعلق اسم مفعول بحذف الايصال
اى به اذ اعتبار التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب الذات
وقيل اسم فاعل لانه معمول والفعل عامل ومعنى التعلق التشبث وكون التشبث
معمولا ضعيفا اولى من كونه عاملا قويا قوله لرده اى لرد ذلك التعريف متعلق
لعدل وعلة له والرد مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله قوله الرضى فى شرح الكافية
قوله بانه اى الشان متعلق بالرد يدخل فيه اى فى هذا التعريف مثل قرب لكرم
واما قرب من الباب الرابع فهو متعد وبعد اى ومثل بعد مع انهما ليسا من افراد المعرف
قوله كما بيان لمثل قرب وبعد وما فى مما عبارة عن الافعال وتذكير الضمير فى له
باعتبار لفظ الموصول قوله له ظرف مستقر خبر مقدم وقوله معنى شئ مبتدأ مؤخر
قوله لانه متعلق للظرف المستقر فى قوله له معنى شئ واثبات لذلك الحكم
اى لان مثل قرب وبعد لا يتعقل بشئ من الاشياء الا يتعقل بما هو منسوب اليه
وضمير هو واليه راجع الى ما مع كونه اى مثل قرب وبعد من اللوازم اى من الافعال
اللازمة وان للوصلية اى ولو اجاب عنه اى عن رد الرضى الفاضل العصام
فى شرح الكافية قوله بان المراد متعلق باجاب وبيان لطريق الجواب اى بطريق
هو ان مراد المعرف بالكسر وهو ابن الحاجب بما يتوقف تعقله على متعلق متعلق
بالمراد اى بالفعل الذى يتوقف تعقل ذلك الفعل على متعلق قوله ما اى فعل جبران
اعتبر فى مفهومه اى ذلك الفعل نسبة تقتضى اى تلك النسبة ذكر متعلق بالفتح
بخصوصه اى المتعلق وجه كون هذه النسبة المقتضية ذكر متعلق بخصوصه معتبرة
فى مفهوم المتعدى ان الحدث الذى له طرف الصدور وطرف الوقوع ماخوذ فى مفهوم الفعل
على هذا الوجه فيقتضى ذكر متعلق بخصوصه كما يقتضى ذكر ما منه الصدور مخصوصا كضرب زيد
والذى له طرف الصدور فقط ماخوذ فى مفهومه على هذا الوجه فلا يقتضى ذكر متعلق مخصوص

وان كان يقتضي متعلقا اجمالا اعلم ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول كنسبته الى الفاعل
في انه لا يجوز ان يتعقل بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة
بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شيء مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفعل
يجوز تركه من غير اقامة شيء مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز ان يتعقل بدونها فعلم من ذلك ان نسبته
الى المفعول المعين مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدى كيلا يكون ان يتعقل في مواد مجاز لا حقيقة له
[?] النسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق اي على متعلق
معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف بما يتوقف الخ غير مانع لدخول الافعال اللازمة
مع لوازمها كنسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لجواز تعقلها
بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد عمرو اذ اقصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وح تكون
متعدية بحرف الجر داخلة في المتعدى كالمتعدى بالهمزة والتضعيف كذا قاله عبد الحكيم السيالكوتي قوله
في مفهوم مثل ما ذكر اي مثل قرب وبعد متعلق بقوله لم تعتبر هذه النسبة اي النسبة المقتضية يعني النسبة التي
تقتضي ذكر متعلق بخصوصه بل اعتبر فيه اي في مفهوم مثل ما ذكر ما اي النسبة التي يقتضي تلك النسبة وتذكير
الضمير المستتر باعتبار لفظ الموصول متعلقا بفتح اللام اجمالا بان يقال قرب الى شيء مثلا لا متعلقا
بخصوصه قوله فلا يدخل تفريع على ان المراد بما يتوقف الخ ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه
اي اذا كان المراد بما يتوقف الخ فلا يدخل في التعريف بما يتوقف الخ مثل قرب وبعد فيكون التعريف بما يتوقف
الخ مانعا لاغيار المعرف وجامعا لافراده فلم عدل عن التعريف بما يتوقف الخ الى ما لا يتم فهمه الخ
فاجاب على طريق التعليل بقوله لان هذا اي هذا المراد قال الاستاد قوله لان هذا علة لعدول عما هو المراد
الذي لم يشعر به اي بذلك المراد الحد اي تعريف المتعدى بما يتوقف الخ والحمل اي والحال حمل الفاظ التعريف
على المتبادر الى الذهن واجب فيه اي في الحد لان الغرض من الحد الايضاح والبيان والحمل على غير المتبادر
مناف للغرض وموجب للخفاء المهروب عنه في الحدود ولذا عدل عنه الى ما لا يتم فهمه الخ قال بعض المحشي
قوله والحمل اي حمل اجزاء الحد على المتبادر اي المتبادر الى ذهن السامع واجب فيه اي في الحد وعند الحمل
ينتقض الحد الذي هو ما يتوقف الخ بمثل ما ذكر ولذا لم يعتد به المص وعدل عنه الى ما لا يتم فهمه الخ
ولما فرغ عن تعريف المتعدى شرع في تقسيمه بحسب مفعوله فقال وهو اي الفعل المتعدى والفرق
بين المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف الجر لان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه
والثاني لم يعتبر في مفهوم ذلك بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة كذا قاله الفاضل
العصام على ثلثة اضرب استقرائي قال امام الايوب اعلم ان اضرب جمع ضرب وهو يستعمل في معنى [?]
لانه اذا ضرب على شيء بارادة وقطع يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اي على ثلثة وقطع الاول
اي الضرب الاول فعل متعد الى مفعول واحد ان تعلق فهمه على متعلق واحد وهو قياسي والمتعدى
الى ما فوقه سماعي نحو ضرب زيد عمرا فان ضرب يتعدى الى مفعول واحد فقط لاقتضائه معناه كذا
قال امام الايوب قوله نحو ضرب زيد عمرا فان الضرب لا يتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو ثم اراد ان يذكر
مسئلة مختصة بهذا الضرب فقال ويجوز حذف مفعوله اي يجوز حذف مفعول المتعدى الى مفعول واحد
بقرينة دالة على المفعول بخصوصه او بعمومه فالمفعول به المحذوف بقرينة اما خاص ان دلت عليه بخصوصه
واما عام ان دلت عليه بعمومه لو منويا اي لو كان المحذوف منويا ولو للشرطية قال البعض قوله لو منويا
اي لو كان المحذوف منويا والا فحرف الشرط لا يدخل الا على الاسم كقوله اي الله تعالى حكاية عن الكفار



عن الكفار اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه اي اهذا الذي بعثه
والقرينة ههنا اسم الموصول لانه لا بد من عائد اليه من صلة الجملة الخبرية والله اعلم
قال البعض والقرينة عدم وجود العائد الى الموصول من الصلة وقال امام الايوب
قوله ويجوز حذف مفعوله اي مفعول الفعل الذي يتعدى الى واحد بقرينة كما اذا كان
في صلة كقوله تعالى حكاية عن الكفار اهذا الذي بعث الله رسولا فان بعث لما كان
صلة للموصول احتاج الى عائد الى الموصول وهو الضمير الذي كان مفعولا لبعث
فحذف لقيام قرينة وهي كونه عائدا الى موصول وبدونها اي ويجوز حذف مفعوله بدون قرينة
ايضا لو منسيا اي لو كان المحذوف منسيا فان قلت ما الفرق بين المنوي والمنسي
قلت الاول محذوف عن اللفظ ومقصود في المعنى والثاني ليس بمقصود لا لفظا ولا معنى
لكن الفرق بين المنوي والمحذوف عسير جدا فعند المصنف متساويان في كونهما محذوفين
من اللفظ ومعتبرين في المعنى وعند عبد الغفور بينهما فرق بان المنوي يحكم بوجوده
في حكم الملفوظ كالفاعل المستتر فهو معتبر في الكلام فيكون منويا بخلاف المحذوف
فانه كالمفعول حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ
كالفاعل المستتر فهو معتبر في الكلام فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه كالمفعول
حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ فالحق ان يعبر الفاعل
بالمنوي والمفعول بالمحذوف تأمل فيجعل اي فحينئذ يجعل المتعدى بالنسبة اليه كاللازم
اي كالفعل اللازم في انه لا يطلب منصوبا ويستعمل على وجهين احدهما مع تركه قطعا نحو
ضربت اي اوقعت الضرب وثانيهما بادخال في على المفعول به لتنزيله منزلة
مكان الفعل نحو ضربت في حديد بارد اي اوقعت الضرب فيه كما في فتح الاسرار
قال البعض قوله فيجعل كاللازم اي اذا حذف المفعول بدون قرينة فيجعل الفعل الذي
حذف مفعوله بدون قرينة كالفعل اللازم فلا يحتاج اي اذا جعل كالفعل اللازم
فلا يحتاج المتعدى في حذف مفعوله قال البعض قوله فلا يحتاج اي اذا جعل كالفعل اللازم
فلا يحتاج الفعل في حذف مفعوله الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه ليس باخبار
وقوع الاكل الى مأكول او وقوع الشرب الى مشروب بل المقصود صدور الاكل والشرب
ومعناه اي يفعل الاكل والشرب اي انه يفعل الاكل والشرب والثاني اي الضرب الثاني
فعل متعد الى مفعولين اي تعلق فهمه على متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه على المعطي
والمعطى له وهو اي المتعدى الى المفعولين منقسم على ثلثة اقسام من حيث كون احد المفعولين
مباينا للآخر او غير مباين ومن حيث كونهما مفعولين لافعال القلوب وملحقين بها القسم الاول

[illegible]

قوله منها اشارة الى قوله القسم الاول فهو موصوف وصفة محذوف وهو ظرف مستقر
مرفوع المحل صفة القسم الاول اي الكائن من الاقسام الثلاثة من المتعدي
الى مفعولين ما اي قسم كان مفعوله اي ذلك القسم الثاني مباينا للاول اي
لمفعوله الاول قوله اي لا يصدق احدهما على الآخر تفسير للمباينة اي لا يصدق احد المفعولين
على المفعول الآخر يعني لا يصح حمل احد المفعولين على المفعول الآخر بان يكون الاول
مبتدأ والثاني خبرا له او بالعكس لعدم اتحادهما في الخارج نحو اعطيت زيدا درهما
فان المفعول الثاني وهو درهم مباين للاول وهو زيد حيث لا يقال زيد درهم
او درهم زيد ويجوز حذفهما اي المفعولين حال كونهما معا اي مجتمعين لانه منصوب
على الحالية عند العصام قال الاستاد قوله معا نصب على الظرفية لحذف اي في زمان
او على الحالية اي مجتمعين على الاختلاف كما في الرضي واختار الرضي الاول والفاضل العصام
الثاني نقلا عن القاموس وفي الرضي الفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا
يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا والالف في معا
عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش
وهو الحق مثل الف الفتى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين
في عندهما عكس اخوك برد لامها في غير الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها
انتهى ويجوز حذف احدهما اي ويجوز ايضا حذف احد المفعولين اختصارا فيما كان
مفعوله الثاني مباينا للاول فقط الفاء فيه جزاء شرط محذوف قط بفتح القاف
وسكون الفاء اسم فعل بمعنى انته بكسر الهمزة وسكون النون وفتح التاء وكسر الهاء
على صيغة الامر انتهى سقط ياؤه للوقف كما ذكره سعد الدين حيث قال وقوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه
جزاء شرط محذوف انتهى اي اذا حذف احد المفعولين فانته عن حذف الآخر
قال امام الايوبي قوله وحذف احدهما معطوف على قوله حذفهما اي ويجوز ايضا حذف
احد المفعولين وذكر الآخر وقوله مع قرينة ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف احدهما
على سبيل التنازع اي مع قرينة دالة على حذفهما وحذف احدهما لو منسيا ولو الشرطية
اي لو كان المحذوف منويا وملحوظا في الذهن نحو سأل زيد عمرا اي من عمرو درهما
فاعطى اي فاعطى عمرو زيدا درهما حذفهما بقرينة سؤال زيد من عمرو الدرهم وقوله
بدونها ظرف ايضا لقوله حذفهما ولقوله حذف احدهما اي ويجوز حذفهما وحذف

وحذف احدهما بدون قرينة لحصول الفائدة عند الحذف وقيل لصحة السكوت
مع الحذف لو منسيا اي لو كان المحذوف منسيا غير ملتفت اليه في الذهن
نحو فلان يعطي اي يعطي الفقراء الدنانير مثال لحذفهما بدون قرينة بمجرد
اسناد الاعطاء الى فلان من غير ذكر المفعولين قال صاحب المنافع قوله نحو فلان
يعطي اي يفعل الاعطاء قال امام الايوبي وقوله مع قرينة ظرف لقوله حذفهما
ولقوله حذف احدهما على سبيل التنازع وكذا قوله وبدونها والحاصل انه يجوز
حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها مثال الاول
نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول
زيد والثاني درهم ومثال الثاني نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء ويصدر منه
والمقصود منه مجرد الصدور لا تعلقه بشيء ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك
اعطيت درهما لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثاني بقرينة نحو قولك
اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون قرينة نحو فلان يعطي
درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء للدرهم ومثال حذف الثاني بدونها
نحو فلان يعطي زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد والقسم الثاني منها
اي من تلك الاقسام الثلاثة التي تتعدى الى المفعولين افعال القلوب اي افعال
مشهورة عند النحاة بهذا اللقب اي بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به لاكل
وهي اي افعال القلوب افعال اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة لا بمعنى مجرد الحدث دالة اي عادته بالدلالة التضمنية على فعل المراد
اي مراد المصنف به [illegible] بالفعل القائم بالغير كالعلم مثلا فانه قائم بالعقل فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله كذا [illegible] في الامتحان لا التأثير اي ليس المراد به التأثير
كعلمت وظننت وهو الحدث والزمان
قوله فان العلم مثلا تعليل لكون المراد به القائم بالغير اما كيف ان فسر بالصورة الحاصلة
في العقل قال صاحب الهداية الكيف هو هيئة في شيء لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة
او اضافة ان فسر بحصول الصورة في العقل والاضافة حالة نسبية متكررة بحيث
لا يعقل احدهما الا مع الآخر كابوة وبنوة او انفعال ان فسر بانتقاش الصورة
في العقل والانفعال كون الشيء متأثرا عن غيره كانقطاع المنقطع ما دام منقطعا
كذا في شرح طوالع ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة

بين العالم والمعلوم وهي المسمات بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق
واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشئا
من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقا وبعد حصوله
عنده بداهة واتفاق والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن
لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم
الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون من مقولة
الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول
الصورة في الذهن فلم يقل به احد منهم كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه الثلاثة
هو الاول كذا قاله مير ابو الفتح قوله فيكون من مقولة الاضافة اي النسبة المتكررة يعني
ان حصول الصورة الذي هو صفة للصورة يكون سببا لعروض المعنيين المتضايفين
للعالم والشيء المعلوم اذ بسببه يعرض للعقل كونه بحيث حصل عنده صورة الشيء
ويعرض للشيء المعلوم كونه بحيث حصلت صورته عند العقل وهذان الكونان متضايفان
متكافئان ذهنا وخارجا اما تكافؤهما خارجا فظاهر واما ذهنا فلان مفهوم
كل الكونين متضمن للآخر كما ان الكونين الذي معنى للابوة والبنوة اعني كون الحيوان
من حيث خلق من ماء حيوان آخر وكون الحيوان الآخر ~~بحيث خلق~~ بحيث خلق من ماء
الحيوان الاول متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا كذا قاله كلنبوي ولا يقصد رفيه
اي في العلم باي معنى تريد التأثير ولو قال اي ولو قال المصنف بدل قوله على فعل
قلبي على احوال القلوب كما في الامتحان اي كما قال في الامتحان فقوله لكان جوابه
اظهر منه لانه لا يحتاج حينئذ الى ما قلنا من المراد به القائم بالغير لا التأثير ولان فعل القلب
ليس بفعل حقيقة قال الاستاد وجه الاظهرية ان فعل القلب ليس بفعل حقيقة
قلبي اي منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آلته خرج به اي بقلبي غيره اي
غير القلبي قال البعض فقوله خرج به اي بقلبي غيره اي غير قلبي من المتعدي الى واحد
والى ثلثة والى اثنين من غير قلبي واللازم خارج من القسم داخلة على المبتدأ والخبر
خرج به غيرها من الافعال القلبية ناصبة اياهما اي المبتدأ والخبر لانهما مفعولان
كما دل عليه قوله على المفعولية مع انهما اي المبتدأ والخبر بعد الدخول بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول
اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك كما يجيء الاظهر ان يقال كما سيجيء
قوله دفعا مفعول له لقوله ناصبة اياهما للتحكم يعني انها اذا كانت ناصبا في واحد
فقط



فقط يلزم ان يكون الآخر خاليا عن النصب بلا علة فيلزم التحكم اي الترجيح بلا مرجح
فلدفع هذا نصبتهما معا قال صاحب المنافع قوله دفعا للتحكم منصوب على انه
مفعول له لناصبة اياهما يعني انهما لكونهما بمنزلة اسم واحد يستحق اعرابا واحدا
الا انه لو نصب احدهما يلزم الترجيح بلا مرجح لان كلا منهما اسم يقتضي اعرابا
وكل منهما يشارك الآخر في المفعولية انتهى كلامه قال الاستاد قوله دفعا مفعول له
لقوله ناصبة اياهما اي لاجل الدفع قوله للتحكم صلة للدفع اي للترجيح
بلا مرجح وهو محال وما يستلزم المحال فهو محال فنصب احدهما محال فثبت
المطلوب وهو انها ناصبة اياهما دفعا للتحكم وقال الآخر قوله دفعا للتحكم
اي دفعا للزوم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فاراد بلزوم الترجيح
بلا مرجح وجود الممكن بلا علة وهو محال لكن يمكن ان يراد به ترجيح الفاعل
بلا مرجح وهو غير محال من الفاعل المختار عند المتكلمين لكنه محال عند الحكماء
ولو من الفاعل المختار لكن الكلام في الكتب النحوية مبني على مذهب المتكلمين انتهى كلامه
قوله ترجيح الفاعل اي ترجيح الفاعل احد المتساويين بلا مرجح اي بلا سبب وداع
وهو غير محال بل هو واقع فان الهارب من السبع اذا كان له طريقان متساويان
فانه يختار احدهما بلا داع وباعث عليه وكذا العطشان اذا كان عنده قدحان ماء
متساويان من جميع الوجوه والجائع اذا كان عنده رغيفان متساويان من جميع الوجوه
وانما المحال ترجيح احد المتساويين بلا مرجح كذا قاله السيلكوتي على الخيالي في بحث الصفات
ومن اراد التحقيق المناسب الى هنا فليرجع اليه قال الفاضل العصام قوله ناصبة
اياهما لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة
في افادة المفعول به الحقيقي فاجري اعرابهما عليهما نفيا للتحكم انتهى كلامه اي نفيا
للنزاع بين المبتدأ والخبر في النصب كذا قاله بعض الاستاد على المفعولية يعني بغير
كل واحد من تلك الافعال المبتدأ والخبر فينصب كل واحد منهما على المفعولية فصار
ما كان مبتدأ مفعولا اولا وما كان خبرا مفعولا ثانيا فخرج اي اذا قيد الافعال
في تعريف افعال القلوب بقوله ناصبة اياهما فخرج عنه بهذا القيد الفعل القلبي الذي
ينصب الواحد كعرف في نحو عرفت زيدا وفهم في نحو فهمت هذا الكلام فان العرفان
والفهم لا يكونان الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا مما ينصب
الاثنين بل هما ينصب الواحد فلا يكونان من هذا القسم بل يكونان من القسم الاول

قال الاستاد قوله تخرج جواب شرط محذوف اى اذا قيد الافعال في تعريف افعال القلوب
وهو افعال دالة على فعل قلبي داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما بقوله ناصبة اياهما
تخرج عن هذا التعريف بهذا القيد الفعل القلبي الذى ينصب الواحد اى المفعول
الواحد كعرف نحو عرفت زيدا وفهم نحو فهمت هذا الكلام وقال الآخر قوله تخرج
اى اذا قيد الافعال في تعريف القسم الثاني الذى هو افعال القلوب بقوله ناصبة اياهما
تخرج بهذا القيد عن هذا التعريف الفعل القلبي الذى ينصب الواحد اى المفعول الواحد
كعرف وفهم كما خرج عن المعرف فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الاول قال
صاحب زبدة ثم اعلم ان قوله وهي افعال دالة الخ جملة مفسرة كاشفة لافعال القلوب
مستفاد منه التعريف لا تعريف لها صراحة فلا يتوهم انه تعريف بالافراد للافراد فتدبر
وقال امام الايوب وانما قيده بقوله ناصبة اياهما لان بعض الفعل القلبي الذى ينصب
المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرف زيد عمرا وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان
والفهم لا يكونان الا بالقلب وهاتان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم
بل من القسم الاول ثم شرع في امثلتها فقال نحو علمت اى افعال القلوب نحو علمت
ورأيت ووجدت عمرا عابدا فهذه الثلثة للعلم اى موضوع لليقين قال امام الايوب
قوله نحو علمت اى افعال القلوب نحو علمت ورأيت اذا كان المراد رؤية القلب وهي
ايضا بمعنى علمت ووجدت بمعنى وجدان القلب ايضا فهذه الثلثة موضوع للعلم
اى لليقين وقال صاحب فتح الاسرار قوله نحو علمت لليقين وقد يجئ بمعنى عرفت
فيتعدى الى واحد ورأيت من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل
وقال الرضى للاعتقاد الجازم طابق الواقع اولا ووجدت جعله صاحب التسهيل
لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزمها العلم اذا كان بمعنى اصبت الشئ
نحو وجدت الضالة فهو مما يتعدى الى مفعول واحد انتهى كلامه قال الاستاد قوله
للعلم اى للاعتقاد الجازم العارى عن الاحتمال وزعمت مشترك بين الظن والعلم
يعني يكونان تارة للعلم وتارة اخرى للظن بمعنى اليقين وظننت جعله الرضى للظن
والتسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد قال السيد عبد الله
وهو للظن في الظاهر مع احتمال بعض المواضع لليقين قال الله تعالى انى ظننت انى ملاق
حسابية فان ظننا لليقين لانه في صفة المؤمن وخلت بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام
وحسبت هذه الثلثة للظن اى الراجح من الاعتقادين المتقابلين ويسمى المرجوح وهما

وهما كذا في شرح ميزان الادب قال رمضان افندى الفرق بين الظن والشك والوهم
ان الظن هو الطرف الراجح والوهم هو الطرف المرجوح والشك ما كان طرفاه متساويين
وهب بفتح الهاء وسكون الباء امر على وزن دع بفتح الدال وسكون العين المهملتين
يريد ان قوله وهب ليس الواو فيه من مادة الكلمة بل هي عاطفة خارجة عنها وما بعدها
من الحرفين كلمة مستقلة على وزن دع امرا حاضرا تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب
زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب اشارة الى انه يجئ من الباب الرابع والثاني
قال بعض المحشين قوله على وزن اعلم او اضرب على صيغتي الامر يعني ان فعل حسب
يجئ من بابين اى من باب الثاني وهو ضرب يضرب او من باب الرابع وهو علم يعلم فان كان
احسب من الباب الثاني تكسر السين ويجزم الباء وان كان من الباب الرابع
تفتح السين ويجزم الباء قوله تعلم اى هب اشارة الى ان قوله غير متصرف خبر مبتدأ
محذوف قوله لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل عطف تفسير لقوله غير متصرف اى لا يستعمل
من لفظ هب ماض ولا مستقبل ولا وصف ولا امر باللام ويتصل به ضمير المؤنث
والمثنى والمجموع كذا في همع الهوامع ثم شرع في مسئلة متعلقة بحذف احد المفعولين
او بكليهما فقال ولا يجوز حذف مفعوليها اى مفعولى افعال القلوب اصله مفعولين
سقط نون التثنية بالاضافة الى ضمير افعال القلوب معا اى حال كونهما مجتمعين
او احدهما اى لا يجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر قوله بدون قرينة
اى يمتنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام قرينة دالة على حذف المفعول لو منويا لو للشرطية
اى ان كان حذف المفعول منويا مرادا ملتفتا اليه قوله اذ هو تعليل لعدم جواز حذف المفعول
بدون قرينة اى لانه حذف المفعول لا يعلم بدونها اى بدون القرينة لو حذف ولو للشرطية
اى ان حذف المفعول فيفوت المقصود اى في يفوت المقصود وهو مقتضى فعل المتعدى
وهو التعلق الى المفعول لانعدام فائدة الخبر ولازمها قال البعض قوله لو منويا
اى لو كان المفعول المحذوف منويا قوله اذ هو تعليل لقول المص لا يجوز اى لان المفعول
المحذوف لا يعلم بدونها اى بدون القرينة لو حذف اى المفعول فيفوت المقصود
وهو التعلق الى المفعول لانعدام فائدة الخبر واما لو منسيا اى واما لو كان
حذف المفعولين منسيا غير مراد ولا ملتفت اليه قال الاستاد والمنسى هو المتروك
رأسا فلا قرينة فيه قال امام الايوب واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة اللازم

اى من افعال القلوب

ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فيجوز اي فحينئذ يجوز حذفهما اي
حذف المفعولين من افعال القلوب معا اي حال كونهما مجتمعين كقوله تعالى
قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون هذا شاهد على حذف المفعولين
منسيا تأمل وقال بعضهم اي بعض النحاة وهو الشيخ الرضي ومن تبعه الفاضل الجامي
لايجوز هذا الحذف اي حذف المفعول منسيا ايضا اي كما لايجوز حذف المفعول
منويا هذا معارضة لقوله فيجوز حذفهما قوله لعدم الفائدة اي لعدم حصول الفائدة
او لعدم وجود الفائدة تعليل لقوله لايجوز هذا الحذف ودليل للمعارضة ح
اي حين حذف المفعول منسيا قوله اذ من المعلوم علة لعدم الفائدة واثبات
لمقدمة دليل المعارض وهي قوله لعدم الفائدة يعني وانما لم توجد ولم تحصل تلك
الفائدة فيه لان من المعلوم ان الانسان اي نوع الانسان لايخلو اي الانسان
عن علم وظن ورده اي قول البعض او ما قاله البعض او ما قاله القائل المصنف
رح في الامتحان بان هذا اي ما ذكره ذلك البعض او ما ذكره القائل من وجه
عدم الجواز وهو عدم حصول الفائدة كذا قال السيلكوتي قال بعض الحواشي
قوله بان هذا اي التعليل الاخير وهو قوله اذ من المعلوم انما يفيد اي لايفيد
انما يفيد نفي الجواز اي جواز حذف المفعول منسيا عند ارادة الخبر عن مضمونه
اي مضمون العلم مثلا او مضمون كل من العلم والظن او مضمون فعل القلب وهو هنا
العلم او الظن قوله الحقيقي صفة المضمون وهذا بان يقال علمت مثلا فلا يفيد الخبر بالعلم
بدون المتعلق فلابد من المتعلق لفظا او تقديرا والمضمون الحقيقي العلم بقيام زيد في قولك
علمت زيدا قائما وههنا اي في حذف المفعول منسيا او في الآية السابقة ليس كذلك اي ليس
الخبر عن مضمونه الحقيقي بل نزل المتعدي اي الفعل المتعدي منزلة اللازم اي الفعل اللازم
ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط قوله لقصد التعميم متعلق بنزل وعلة له اي لقصد
تعميم المتعدي بمعنى عدم تقييده بمفعول مخصوص او تعميم الفعل بمعنى عدم تقييده بمفعول مخصوص
قال البعض قوله لقصد التعميم متعلق بنزل وعلة له اي لقصد تعميم العلم باي شيء وعدم العلم
باي شيء فيفيد اي فعدم الافادة غير مسلم اذ يفيد الخبر ان نفس العلم في قوله تعالى الذين يعلمون
والذين لايعلمون باي بفتح الهمزة والياء المشددة اي باي شيء تعلق قوله نفس العلم
مهم ان وخبره قوله غير مساو للجهل بل هو اي العلم خير منه اي من الجهل فلو نوقش اي



يجب لايناقش من طرف القائل السائل فلو نوقش ونوزع او لايناقش من طرف البعض
فلو نوقش قال الاستاد قوله فلو نوقش اي لا يرخص في الجواب عن هذا الرد
فلو رخص وقال البعض قوله فلو نوقش اي فان سئل من طرف هذا القائل
السائل بان العلم فيه اي في قوله تعالى الذين يعلمون والذين لايعلمون بمعنى المعرفة
فلا يتم التقريب اذ المدعى حذف المفعول نسيا من افعال القلوب والدليل قائم
على حذفه من العلم بمعنى المعرفة وهو ليس منها لانه من قبيل المتعدي الى مفعول واحد
فنقول العلة مشتركة اي عدم الفائدة مشتركة بين العلم المتعدي الى المفعولين
وبين العلم بمعنى المعرفة عند عدم ذكر المفعول به قال البعض قوله فنقول العلة
مشتركة اي علة التنزيل وهو قصد التعميم مشتركة اي كما توجد في العلم بمعنى المعرفة
توجد في العلم المتعدي الى المفعولين فتسليم احدهما دون الآخر تحكم او العلة
التي ذكرها القائل في عدم جواز الحذف في مفعولي باب علمت مشتركة اي
كما توجد في العلم بمعنى المعرفة بناء على زعمه توجد في العلم بمعناه فتسليم احدهما
دون الآخر تحكم ايضا وقال الشارح في هامشه قوله فنقول العلة مشتركة
اي كما توجد في العلم بمعنى المعرفة توجد في العلم المتعدي الى المفعولين فتسليم
احدهما دون الاخر تحكم وقال بعض الافاضل قوله فنقول العلة مشتركة اي
علة الاستغناء عن المفعول بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وهو قصد التعميم
وقال الاخر قوله فنقول العلة مشتركة يعني عدم الفائدة مشتركة بين العلم المتعدي
الى المفعولين وبين العلم بمعنى المعرفة فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت
على ان قوله وعلى علاوية لاشرطية اي مع ان قول البعض او مع ان قول السائل
او مع ان قول القائل حين اثباته مقدمة دليله بقوله اذ من المعلوم كذا قال البعض
الانسان لايخلو عن علم قوله غير مسلم خبر ان قوله اذ قد ينفى العلم عنه اي عن الانسان
علة لقوله غير مسلم بضرب من التجوز بجعله منزلة العدم لعدم العلم بمقتضاه
كأن يراد بالنفي نفي كماله فيفيد اثباته قال الاستاد قوله بضرب من التجوز
اي بنوع من المجاز كأن يراد بنفيه نفي كماله يقال فلان لايعلم مع انه يعلم فيفيد الخبر
اي فحينئذ يفيد الخبر بالاثبات اي باثبات العلم به قال البعض قوله فيفيد الخبر
اي فيفيد ذلك النفي الخبر اي اخبار المتكلم الى المخاطب بان يقول علمت
بحذف المفعولين بالاثبات اي باثباته العلم به وقوله ومع قرينة ظرف لقوله كثر

حذفهما معا نصب على الظرفية ظرف لحذف وقيل على الحالية من مفعوليهما
اى مجتمعين كذا في الرضي اى وكثر حذف مفعوليها مع وجود قرينة اختصاراً
مع حصول الفائدة نحو من يسمع يخل بالجزم بجزم الشرطية قال على جلبي
قوله من يسمع يخل اصله يخال فلما انجزم لوقوعه جزاء من يسمع اجتمع الساكنان
من الالف المنقلبة من الياء واللام (اصله يخيل) فحذف الالف فبقي يخل مجزوما وهو
من افعال القلوب قد حذف مفعولاه بقرينة المقام فلذلك قال اى يخل
مسموعه اى ذلك المسموع صادقا بالنصب فيهما على انهما مفعولان ليخل اى
يحسب مسموعه صادقا والحسبان ايضا من افعال القلوب قوله وقل معطوف
على قوله كثر اى وقل حذف احدهما فقط مع قرينة والحاصل ان حذف المفعول
في هذا الباب نوعان بدون القرينة ومع القرينة فاذا كان بدون القرينة
فلا يجوز حذف المفعولين معا وكذا لا يجوز حذف احدهما واما اذا كان
مع القرينة فقط كثر حذفهما معا وقل حذف احدهما فقط اما (مثال) حذف المفعول الاول
فنحو قوله اى الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم من فضله هو خيرا لهم
على قراءة الغيبة يعني حذف المفعول الاول على قراءة من قرأ ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين قوله فان المفعول الاول محذوف فيه اى في قوله تعالى
(اشارة) الى دليل لتطبيق المثال للممثل اى لا يحسبن بخلهم لان يعني الذين يبخلون وهو
الى فاعله وقوله بخلهم مفعوله الاول فحذف بقرينة لفظة يبخلون وهي تدل
عليه ومفعوله الثاني قوله خيرا لهم وهو ضمير فصل (بلفظه) واذا قال على قراءة الغيبة فانه
على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضي فاعلا ظاهرا لاستتاره
في الفعل وهو انت فحينئذ يكون الذين يبخلون مفعولا اول وخيرا لهم مفعولا
ثانيا وهو ضمير فصل ايضا فلا حذف على هذه القراءة واما (مثال) حذف الثاني
فنحو قول الشاعر كان اى الشان لم يكن بين اى فرقة اذا كان بعده اى
بعد بين تلاق اصله تلاقي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الياء فالتقى
الساكنان من الياء والتنوين فحذف الياء دون التنوين للعلامة وهي التمكن
دون الياء ونقلت

ونقل التنوين الى القاف فصار تلاق ولكن لا اخال بكسر الهمزة نفس متكلم
على غير القياس بل القياس بفتح الهمزة قال الاستاد رحمه الله تعالى لا اخال
بكسر الهمزة وهو الافصح وبنوا اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس
كذا في مختار الصحاح قال على القاري قوله لا اخال بكسر الهمزة في اكثر الاوقات
وهو الافصح والفتح القياس على ما في النهاية وقيل الثاني هو الافصح اى
لا اظنه قوله التلاقيا مفعول اول لاخال اصله تلاق بالتنوين وحذف الياء
فلما ادخل الالف واللام للتعريف فعاد الياء المحذوفة لانعدام المانع والالف
للاشباع قال صاحب المنافع قوله كان لم يكن الى آخره كان مخففة كأنّ
بالتشديد وبين بالرفع فاعل لم يكن اى لم يوجد فراق والتلاق بمعنى التلاقي
واخال مضارع المتكلم من الباب الرابع ماضيه المتكلم خلت وهمزة
اخال المتكلم من المستقبل مكسورة على غير القياس وفتحها لغة ردية قوله
فان المفعول الثاني محذوف فيه اى في قول الشاعر تعليل لتطبيق المثال
للممثل ايضا اى كائنا اى لا اخال التلاقيا كائنا وجه القلة اى سبب قلة
حذف احدهما فقط مع قرينة كونهما اى المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به قال الاستاد قوله كونهما اى كون المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
فاذا اتيا اتيا معا واذا حذفا حذفا معا كذا في فتح الاسرار قوله اذا المفعول به
في الحقيقة مضمون الثاني اى مضمون المفعول الثاني اقول قال في حاشية الامتحان
نقلا عن المصنف بتقدير مضاف اى اذ مضمون المفعول به او هو مضمون الثاني
والمراد بالمضمون المعنى التضمني ومن قال لانهما معا هو المفعول به في الحقيقة
(قائله الفاضل الجامي) فقد تسامح اذ المضاف اليه خارج عن المضاف ومراده ان لهما دخلا في تحقق
المفعول به شرطا او شطرا انتهى فنقول لو ابقي المضمون على ظاهره لم يحتج
الى تقدير المضاف اصلا وهو المصدر اى مصدر المفعول الثاني حال كونه
مضمون الثاني مضافا الى الاول اى الى المفعول الاول قوله فتقدير علمت زيدا فاضلا
تفريع على التعليل بقوله اذا المفعول به الخ ومبتدأ وخبره عرفت انا قيام زيد قوله بمعنى
فحذف احدهما اى فحينئذ حذف احد المفعولين مبتدأ وخبره قوله كحذف بعض اسم واحد
بخلاف حذفهما اى حذف المفعولين قوله فانه بيان للمخالفة اى فان حذفهما كحذف

لفظ

(في الهامش) [illegible] الخ

واحد وهو ای حذف لفظ واحد کثیر فی الاستعمال قوله وعدم لزوم کون المؤول بشیئ
اضافات عطف علی کونهما والمؤول ههنا زیداً قائماً فی مثال علمت زیداً قائماً
بشیئ والشیئ ههنا قیام زید قال الاستاد قوله وعدم لزوم کون المؤول الخ
وجه ثانی للقلة وعطف علی الوجه الاول وهو کونهما والمؤول ههنا المفعولین
وهو زیداً قائماً فی مثال علمت زیداً قائماً بشیئ ای باسم واحد وهو قیام زید
فی حکمه ای ذلک الشیئ او المؤول به والقلة تشتمل علی معنیین احدهما عدم الکثرة
والثانی الجواز فالوجه الاول للمعنی الاول والوجه الثانی للمعنی الثانی وقال
الآخر قوله وعدم لزوم کون المؤول ای المفعولین وهو زیداً قائماً فی مثال علمت
زیداً قائماً بشیئ ای باسم واحد وهو قیام زید قوله وعدم لزوم کونه المؤول بشیئ
مبتدأ وخبره قوله فی حکمه ای المؤول به من کل وجه ای من کل جهة ثم شرع فی خصائص
هذه الافعال بحیث لا توجد فی غیرها فقال ومن خصائصها ای من خصائص
افعال القلوب هی جمع خصیصة بمعنی الخاصة وهی ما یختص بالشیئ ولا یوجد
فی غیره قوله ومن خصائصها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله جواز الالغاء مبتدأ مؤخر
والمراد به ای بالجواز عدم الوجوب والامتناع ای ما یقابل الوجوب یشیر
الی ان الجواز ههنا یکون من قبیل الامکان الخاص لکونه سلب الضرورة مسلوبا
عن الطرفین والالغاء بالغین المعجمة مصدر الغی یلغی یعنی من باب الافعال والهمزة
للصیرورة ای تصییر عملها لغواً ای جعله باطلا ولذا فسره بقوله ای ابطال عملها
ای ابطال عمل افعال القلوب فی مفعولیها لفظا او معنی اما لفظا فظاهر
واما معنی فلکون کل من المفعولین راجعا الی اصلهما فی الالغاء بخلاف التعلیق
کما سیجیئ ولعل الشارح اهمل هذین القیدین اعتمادا علی ما سیذکره فی تفسیر
التعلیق قال الاستاد والفرق بین التعلیق والالغاء ان التعلیق ابطال
العمل فی اللفظ دون المعنی مع امتناع عمله والالغاء ابطال العمل فی اللفظ
والمعنی مع جواز عمله وانما یجوز الالغاء فی مفعولیها لاستقلال مفعولیها ای
افعال القلوب بخلاف باب اعطیت لان مفعولیه لیسا بمستقلین لعدم صحة الحمل
فلا یجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت کذا قاله السیلکوتی قال البعض قوله
لاستقلال مفعولیها متعلق لجواز الالغاء وعلة له کلاما تمیز عن نسبة الاستقلال
الی



الی مفعولیها او حال من الاستقلال ای کلاما تاما علی تقدیر الالغاء لکونهما حینئذ
فی معنی الظرف بخلاف تقدیر العمل فانهما لیسا کلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل
الیهما بطریق الوقوع علیهما کذا قاله السیلکوتی او کلاما تاما علی تقدیر الالغاء
وجعلهما مبتدأ وخبراً او کلاما تاما لکونهما مبتدأ وخبراً فلا ضرر لهما بسبب الاعمال
مع ضعفها ای مع ضعف عملها ای افعال القلوب وانما ضعف عملها لخفاء اثرها
ای اثر افعال القلوب وانما خفی اثرها لکونها ای افعال القلوب قلبیة ای افعالا
قلبیة او لکون اثرها منسوبة الی القلب قال الاستاد قوله مع ضعفها ای ضعف
افعال القلوب فی العمل علی تقدیر الالغاء اذ لا ضعف لها قبل الالغاء بالتوسط والتأخیر
قوله لخفاء اثرها ای افعال القلوب متعلق للضعف وعلة له وقوله لکونها ای
افعال القلوب متعلق للخفاء وعلة له قلبیة ای منسوبة الی القلب وجواز الاعمال
وانما یجوز الاعمال فی مفعولیها لکونها ای افعال القلوب قال البعض قوله لکونها
ای افعال القلوب متعلق بالجواز المقید بالاعمال قوله افعالا بالنصب خبر الکون
مع قطع النظر عن قلبیتها ای افعال القلوب ولما کان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض
لا مطلقا وکان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قیده المصنف بقوله اذا توسطت
ای جواز الالغاء والاعمال اذا توسطت ای وقت توسط افعال القلوب بین معمولیها
ای افعال القلوب قوله فی الجملة ای والتعبیر بالمعمول لکونهما معمولین فی بعض الصور
کذا قاله صاحب فتح الاسرار وقال الاستاد قوله فی الجملة جواب سؤال المقدر کأنه قیل
کیف اطلق المعمول بعد ابطال عمل عامله فاجاب الشارح بقوله فی الجملة ای فی بعض الاستعمال
وقال الآخر قوله فی الجملة ای یجوز عملها فی الجملة وکثیراً لا یتعلل بان یصح عملها ای
افعال القلوب عملت بالفعل او لا الباء للطرفیة ای بطریق هو ان یصح عملها قال صاحب
المنافع الباء للسببیة لا للطرفیة کما لا یخفی انتهی اقول یخفی علیه کما لا یخفی فیهما ای
فی المعمولین حال التوسط بین معمولیها والتأخر عن معمولیها واحترز ای المصنف
بهذا القید ای بقوله اذا توسطت بین معمولیها قال البعض قوله بهذا القید
اعنی به قوله بین معمولیها قوله عما متعلق باحترز وما عبارة عن افعال القلوب
والضمیر المستتر فی اذا توسط راجع الی ما باعتبار لفظ وظاهره بین اسم الفاعل
وبین معموله ای اسم الفاعل کلفظ انا بمکرم احبب زیداً فزید مفعول به لمکرم ومکرم
خبر لیس دخل الباء علیه ویکون معناه انی لست بمکرم زیداً غائبه وظنی واذا توسط

بين معمولي ان بكسر الهمزة وتشديد النون من الحروف المشبهة بالفعل اي بين اسمها وخبرها
قال البعض قوله وبين معمولي ان معطوف على قوله بين اسم الفاعل اي بينهما الكم
والخبر وقال الاستاد قوله بين معمولي ان ومعمولي تثنية معمول منصوب بالياء ومضاف
الى لفظ ان على انه مضاف اليه للتبيين كان زيدا احسب قائم حيث توسط احسب بين اسمها
وخبرها واذا توسط بين سوف ومصحوبها اي وبين مدخول سوف اي بين ما كانت مصاحبة
وداخلة عليه من الفعل نحو سوف احسب يقوم زيد حيث توسط احسب بين سوف وبين ما
دخلت عليه وهو يقوم وترك السين لانه لا تنفصل عن مصحوبها اصلا واذا توسط
بين العاطف والمعطوف اي بين العاطف وبين معطوفه وهذا اولى من قول الفاضل
الجامي وهو بين المعطوف والمعطوف عليه لان الالغاء بين المعطوف والمعطوف عليه
لا يجب بل بين العاطف والمعطوف وانما قلنا وهذا اولى لامكان تأويل مراده
لان ما يقع بين العاطف والمعطوف يجوز ان يقع عليه انه واقع بين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو حيث توسط احسب هنا بين الواو العاطفة وعمرو
فمعناه جاءني زيد في حسابي وظني وعمرو يعني ان مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه
مظنون واذا توسط بين الفعل وبين مرفوعه اي الفعل نحو ضرب احسب زيد
حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسابي
وظني قوله فان الالغاء تعليل لقوله احترز اي فان الغاء افعال القلوب واجب
فيها اي في هذه الصور اي في صورة توسطها بين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولي ان
وبين سوف ومدخولها وبين العاطف والمعطوف وبين الفعل ومرفوعه فانه يمتنع
الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها فلكون جواز الاعمال
مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين قيد المص جواز الالغاء المبني عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين معموليها كما هو مبني عن جواز الالغاء قال الاستاد قوله فان الالغاء واجب فيها
اي في افعال القلوب التي هي في هذه الامثلة فيكون الضمير راجعا الى ما في عما باعتبار معناه
وباطنه وقال الآخر قوله فان الالغاء اي الغاء افعال القلوب واجب فيها
اي في تلك المواضع لعدم صحة العمل فيما يتوسط فيه كذا في الامتحان
اي مثل ذلك المذكور وقع في الامتحان الاذكياء شرح اللب وهو اي وجوب الالغاء
فيما ذكرت او كون الالغاء واجبا في تلك المواضع او تلك المذكورات خاصة اخرى
اي خاصة مغايرة للخاصة التي هي جواز الالغاء لها اي لافعال القلوب حال كونها
غير مذكورة ههنا اي في مقام الالغاء او في المتن وانما لم يذكرها لعدم شيوعها اي تلك

اي تلك الخاصة يعني لعدم كثرة وقوعها في الكلام قال البعض قوله لعدم شيوعها
اي الخاصة الاخرى متعلق بقوله غير مذكورة كالجائز اي كشيوع جواز الالغاء
قيد للشيوع قال الاستاد قوله وهو اي الالغاء الواجب خاصة اخرى لها اي
لافعال القلوب غير مذكورة هنا اي في بيان خصائصها قوله لعدم شيوعها تعليل
لغير مذكورة كالجائز اي كشيوع الالغاء الجائز وهو قيد للمنفي وهو الشيوع
لا للنفي وهو عدم الشيوع فللالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض
وهو التوسط والتأخر وهو الالغاء الجائز والثاني الالغاء المطلق
اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما بينه الشارح رح
من الالغاء الواجب وانما خص المصنف الاول بالذكر حيث قال اذا توسطت
بين معموليها او تأخرت عنهما مع ان مطلق الالغاء من خصائص افعال القلوب.
ايضا لشيوعه وكثرة وقوعه في الكلام وقال الفاضل العصام في شرح الكافية
ان الالغاء معمول القول في القسم الاخير وهو التوسط بين الفعل ومرفوعه
او وهو الوقوع بين الفعل ومرفوعه او وهو كون التوسط بين الفعل ومرفوعه
غير واجب جزاء بناء على مذهب البصري او وهذا مبني على مذهب البصري لان تحت ضرب
ضميرا مستترا وزيد مفعول احسب بل يجوز اي الالغاء في القسم الاخير بناء على ما
في التسهيل قال صاحب فتح الاسرار في التسهيل ان مذهب البصري في نحو ضرب احسب
زيد جواز الالغاء لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا بمفعول احسب
او مرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعول ثان له قدم عليه قوله واحترز به معطوف
على قوله احترز بهذا القيد اي واحترز المصنف بهذا القيد ايضا اي كما احترز به
عما توسط الخ او مثل الاحتراز السابق بناء على ما اي على المعمولين في الجملة فسرناه
اي فسرنا المعمولين في الجملة بقولنا بان يصح عملها فيهما او مبني على ما فسرناه
اي على جواز الالغاء الذي فسرناه بقولنا والمراد به عدم الوجوب تأمل قال
صاحب منائح الاخيار قوله على ما فسرنا وهو قوله بان يصح عملها فيهما الى آخره
قوله عن مثل متعلق باحترز زيد ظني قائم غالب فزيد مرفوع لفظا مبتدأ اول وظني مرفوع
تقديرا مبتدأ ثان وقائم مرفوع لفظا خبر للمبتدأ الثاني وهو مع جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا

خبر المبتدأ الاول وهو مع جملة اسمية كبرى لا محل لها من الاعراب استينافية
خبر بعد خبر هذا مثال للتوسط بين المبتدأ والخبر وللتقدم واحداً او على مثل لا زيد قائم
ظني غالب مثال للتوسط بين الجزئين وللتقدم اثنين فاصل العبارة في هذين
المثالين ظني زيد قائم غالب فزيد وقائم فيهما في الاصل معمولان لظني فلما توسط
او تأخر وجب الالغاء خرجا الى اصلهما قوله لانه اى لان هذا المثل علة لاحتراز
الثاني او علة للاحتراز الثاني قوله ما بيان لمرجع ضمير لانه اى من جنس التركيب الذي
يجب فيه اى في ذلك الجنس الالغاء اى الغاء الفعل القلبي قال الاستاد قوله
ما يجب فيه وما عبارة عن الشئ المراد منه الامثلة والضمير في فيه راجع الى ما
باعتبار الشئ وقال الاخر وما عبارة عن الامثلة والضمير في فيه راجع الى ما
باعتبار لفظه قوله لان المصدر وهو الظن في ظني علة يجب فيه او علة لوجوب الالغاء
فيه لا يعمل فيما اى في المعمول الذي يتقدمه اى المصدر لانه عند العمل يؤول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء على الشئ
المترتبة الاجزاء عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه رائحة الفعل
قال صاحب فتح الاسرار ومما يجب ان يتنبه له ان لهما المتوسط والمتأخر عنهما
ان كان مصدراً يجب الالغاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما سيأتي
انتهى يعني ان جواز ابطال عمل هذه الافعال في وقت توسطها بين المعمولين لها
نحو زيد علمت منطلق فان زيداً ومنطلقاً وان كانا معمولين لعلمت ويقتضي
نصبهما لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا ومعنى بحيث يعود
كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر ويجوز الاعمال حين التوسط ولما
قدم الالغاء على الاعمال واتى المثال للالغاء توهم من ذلك ان الالغاء اولى
من الاعمال فدفعه الشارح بقوله لكن الاعمال اى اعمال افعال القلوب اولى
من الالغاء اى اقوى واحسن منه حينئذ اى حين التوسط بين معموليها او
حين توسطت بين معموليها قوله لان لها علة للاولى ومتعلق به وبيان لوجه الاولوية
لان والضمير راجع الى افعال القلوب حينئذ اى حين التوسط بين معموليها وقوله
بنوع ... لها تقدم لفظي ولان لها اى لافعال القلوب وقوله قوة ...
المستفادة من العطف قوله لكونها اى لكون افعال القلوب متعلق بقوة وعلة له
... في العمل

وعلة له وبيان لاحقيتها في العمل قوله افعالا بالنصب خبر الكون اى لكونها افعالا
وان كانت قلبية فيترجح اى فيرجح الاعمال على الالغاء وقوله او تأخرت معطوف
على توسطت اى جواز الالغاء في وقت تأخرها عنهما اى عن المعمولين نحو زيد
منطلق علمت فزيد في المثالين مبتدأ معمول لعامل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجملة علمت
اعتراضية قطعا في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة التأخر
فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع الاعتراضية في آخر الكلام واما
على مذهب من لم يجوزه فحينئذ تكون استينافية ويجوز الاعمال حين التأخر
عن المعمولين والالغاء اى الغاء افعال القلوب حينئذ اى حين التأخر
عن المعمولين او حين تأخرت عن المعمولين قوله والالغاء مبتدأ خبره قوله اولى
واقوى واحسن من الاعمال قوله لعدم التقدم اللفظي متعلق لاولى وعلة له
وبيان لوجه الاولوية رأسا اى اصلا وقطعا وبالكلية والتقدم اللفظي
في افعال القلوب شرط لا في سائر الافعال قال الاستاد قوله والالغاء
اى في صورة التأخر اولى اى اقوى واحسن من الاعمال لعدم التقدم
اللفظي رأسا اى بالكلية قال الفاضل العصام في شرح الكافية اعلم
ان معنى زيد ظننت قائم هو اى معنى ذلك المثال او ذلك التركيب بعينه
اى معنى ذلك المثال معنى مثال ظننت زيداً قائما اى والمعنى في صورة الالغاء
كالمعنى في صورة الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيداً قائما فهو
اى لفظ ظننت او فعل ظننت في المعنى متعلق بالجزئين اى المبتدأ والخبر لكن
لم يعمل اى لفظ ظننت فيهما اى في الجزئين لفظا بل يعمل معنى لان المراد بقوله لفظا
ما يقابل المعنى لا ما يقابل التقدير لانه لا عمل لافعال القلوب في صورة التوسط
والتأخر تقديراً او محلا كما لم تعمل لفظا لما سيجئ من الفرق بين الالغاء والتعليق
كذا قاله صاحب المنافع قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله فهو في المعنى متعلق
بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا هذا مخالف لمقال القوم اذ قد صرحوا ونادوا باعلى اصواتهم
ان الالغاء ابطال العمل بالكلية اى لفظا ومعنى وقد مر انه قال الفاضل الهندي الالغاء
ابطال العمل لفظا ومعنى وكذا قال الرضي الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فكيف يكون
التعلق في المعنى بالجزئين اذ خرج التعلق كليا من البين فالقول ما قاله الرضي
والفاضل الهندي وزعم العصام ليس الاعمال العندي قوله لضعفه علة للم يعمل ومتعلق

اي لضعف لفظ ظننت او فعل ظننت قوله لتأخر علة لضعف ظننت وما من
من قوله لخفاء اثرها لكونها قلبية قال الاستاد قوله لضعفه اي الضعف محله ...
مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية وما اي التأويل الذي قاله اي ذلك التأويل
الرضي قال الاستاد قوله وما اي التوجيه الذي قاله اي ذلك التوجيه الرضي فاعل
قال من ان معناه اي معنى زيد ظننت قائم زيد في ظني قائم فزيد مرفوع على انه مبتدأ
وقائم بالرفع خبره والجملة استينافية وقوله في ظني ظرف للنسبة فالفعل اي في
الفعل وهو ظننت في صورة الالغاء في معنى الظرف والظرف ضعيف لا يعمل فيما قبله
قال الاستاد قوله فالفعل اي في الفعل وهو ظننت في زيد ظننت قائم او في هذا
المثال في معنى الظرف اي بمعنى الظرف قال بعض الافاضل اعلم ان معنى زيد قائم
ظننت زيد قائم في ظني والظرف متعلق بيحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل
مضمون هذه الجملة في ظني فيكون الفعل عند الالغاء بمعنى الظرف كذا قاله السيد
عبد الله قوله وما قاله الرضي مبتدأ خبره قوله يرده اي ما قاله الرضي او توجيه
الرضي قوله انه اي الشان فاعل يرد لا يصح اي ذلك المعنى في زيد قائم ظني غالب
وهو ليس بظرف هذا مثال التأخر قال بعض الحواشي لهذا الكتاب قوله يرده انه
لا يصح في زيد قائم ظني غالب وفي هذا الرد بحث ونظر لان الرضي قد صرح بان الفعل بمعنى الظرف
ومراده الفعل من حيث انه فعل بنفسه فلا مدخل في باب الالغاء للمصادر من حيث انه
مصادر اذ تأخر المصادر عن المعمول خارج عن بحث جواز الالغاء والاعمال لان جانب
اعمالها حين التأخر متروك ومطروح ومطوي بالكلية وجوبا فلذلك قال الرضي
في توجيه هذا المثال على صورة اعمال المصدر بتقديمه على معموليه اذ معناه ظني زيدا
قائما غالب لا كما زعمه العصام في هذا المقام والعلم عند الملك العزيز العلام
قوله فانه اي فان الشيخ الرضي وهو علة لقوله يرده لا لقوله لا يصح فتفطن قال اي
الشيخ الرضي معناه اي معنى زيد قائم ظني غالب ظني زيدا قائما غالب انتهى اي ما قاله الرضي
او انتهى كلام الرضي يعني اي يريد العصام ويقصد ان ما ذكره الشيخ الرضي قوله
من التوجيه الاول وهو ان معناه زيد في ظني قائم او وهو زيد في ظني قائم او وهو
من ظرفية الفعل غير متمش اي غير جار في مثل هذا المثال وهو زيد قائم ظني غالب او
مثال زيد قائم ظني غالب كما اعترف به اي اقر بعدم التمشي نفسه اي الشيخ الرضي حيث قال

حيث قال في معنى زيد قائم ظني غالب ظني زيدا قائما غالب كذا قاله احد ناظري فيكون اي
ما ذكره الشيخ الرضي او توجيه الرضي قاصرا عن افادة المقصود بخلاف ما ذكره العصام
فانه مستوفى في البيان قال صاحب المنافع قوله بخلاف ما ذكره اي ذكره الفاضل العصام
بقوله ان معنى زيد الى آخره واقول ان ما ذكره الشيخ الرضي من التوجيه الثاني للرضي
بيان لما او بيان للضمير ذكره قال الاستاد قوله من التوجيه الثاني وهو توجيه ظني زيدا قائما
غالب او وهو كون مضمون الجملة مفعولا معنى في هذا المثال وهو زيد قائم ظني غالب
لا ينافي اي ما ذكره الشيخ الرضي توجيها آخر وهو التوجيه الاول للرضي وهو
زيد في ظني قائم او وهو كون الفعل بمعنى الظرف مذكورا قبله اي قبل التوجيه
بقوله معناه ظني زيدا قائما غالب كذا قاله صاحب المنافع قال بعض الافاضل
قوله ان ما ذكره الشيخ الرضي من التوجيه الثاني بقوله معناه ظني زيدا قائما غالب
في هذا المثال اي مثال زيد قائم ظني غالب قوله لا ينافي خبر ان اي لا ينافي التوجيه الثاني
توجيها آخر اي توجيها مغايرا للتوجيه الثاني قوله مذكورا صفة لتوجيها آخر
قبله اي قبل التوجيه الثاني وذلك التوجيه الآخر هو قوله ان معناه زيد في ظني
قائم او كون الفعل في معنى الظرف في المثال قوله لامكان معناه اي معنى زيد قائم
ظني غالب او معنى ذلك المثال متعلق بقوله لا ينافي زيد قائم في ظني الغالب قال جمال الدين
اذا قلت زيد قائم في ظني فهناك اربع تقديرات الاول ان قيام ثابت في ظنك او في الواقع
ايضا والثاني ثبوته في ظنك فقط والثالث انتفاؤه فيهما والرابع انتفاؤه في ظنك
فقط وهو صادق على الاولين دون الاخيرين قال الاستاد قوله لامكان معناه اي
معنى زيد قائم ظني غالب علة للا ينافي او علة لعدم المنافاة زيد قائم في ظني الغالب
لانه يجوز اعتبار الخبر لفظا وصفا معنى كما يجوز اعتبار المبتدأ لفظا ظرفا معنى
تأمل فلعله اي الشيخ الرضي اشار اي الشيخ الرضي الى امكان التوجيهين
الاول ان يكون الفعل في معنى الظرف في زيد ظننت قائم والثاني ان يكون مضمون الجملة
مفعولا في زيد قائم ظني غالب الى احدهما اي اشار الى احد التوجيهين وهو زيد
في ظني قائم او وهو كون الفعل بمعنى الظرف في احد الموضعين وهو موضع التوسط
والى الآخر اي واشار الى التوجيه الآخر وهو ظني زيدا قائما او وهو كون مضمون
الجملة مفعولا في الآخر اي في الموضع الآخر وهو موضع التأخر ثم شرع في بيان
خاصة اخرى فقال ومنها اي ومن خصائصها اي افعال القلوب قوله جواز ...

الى جملة ان يكون وقوله فاعلهما مرفوع على انه اسم يكون ومفعولهما الاول معطوف
عليه وقوله ضميرين منصوب بالياء على انه خبر يكون ولا يجوز ان يكون الفاعل
ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا كلاهما يجيء في فعل من الافعال فلا يقال
زيد ضربه ولا زيد اظنه قائما بارجاع الضمير الى المفعول المقدم وقوله متصلين
صفته لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز في غيرها ايضا
نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت اياك واياك ضربت وما ضربت الا انت وانما ضربك
انت صرح به الرضي قال صاحب فتح الاسرار لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما
منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياه وانما ضربت اياي وانما ضربك انت
صرح به الرضي قال الفاضل الجامي وانما قلنا متصلين لانه ان كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت وقال شارح ميزان الادب
قوله متصلين اي كونهما راجعين الى شيء واحد قوله متحدين منصوب بالياء ومضاف
الى المعنى على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا نحو علمتني قائما بضم التاء فان فاعله
ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم وعلمتك بفتح التاء قائما
وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب وعلمه اي زيد علمه قائما وهذا مثال
لكونهما عبارتين عن الغيبة اقول الصواب ترك هذا المثال لعدم خصوصه
بالافعال القلوب لانه يقال ضربه وايضا الظاهر من الضميرين البارزين ان لا يشمل
هذا المثال وكما يقال اي ولا يجوز ان يقال في غير افعال القلوب ضربتني بضم
التاء فيه يعني امتنع نحو ضربتني بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه ضربت
نفسي بزيادة النفس وذلك يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان
وجه العدول الى زيادة لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى لان المغايرة
بين الفاعل والمفعول به او مغايرة الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب
غالبة قال صاحب الدنقوز في التعليل فان النفس باضافتها الى الضمير صارت
كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف والمضاف اليه بخلاف ضربتني فان الضميرين فيه
متنافيان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل انتهى تأمل وقال شارح ميزان الادب
في التعليل لان تعلق غير افعال القلوب بغير فاعلها اظهر واكثر من تعلقها بفاعلها
فزادوا النفس تصريحا وتأكيدا لما قد يغفل عنه فاذا اتحدا اي الفاعل والمفعول في غير

في غير افعال القلوب على سبيل الندرة او اذا اتحد الضميرين زادوا النفس تصريحا
اي لاجل التصريح والتنبيه فهو مفعول له لزادوا ازمان الزيادة والتصريح واحد
قال الاستاد قوله فاذا اتحدا اي الضميرين يعني فاذا اريد اتحادهما في غير افعال القلوب
زادوا اي النحاة النفس في غير افعال القلوب يعني زادوا لفظة النفس في غير
افعال القلوب تصريحا مفعول له لاجل لقوله زادوا وتنبيها على ما اي على شيء
المراد منه اتحاد الفاعل والمفعول اي تنبيها على الاتحاد الذي عسى ان يغفل عنه
اي عن ذلك الاتحاد بسبب الندرة اي ندرة الاتحاد وغلبة المغايرة في ضربتني
او في غير افعال القلوب بخلاف افعال القلوب قوله فان الانسان تعليل للمنفي لقوله
قوله بحاله اي الانسان متعلق باعلم منه اي من الانسان اي من نفسه بحال غيره
اي الانسان اي بمعرفة حال غيره لان صاحب البيت ادرى بما فيها فالاتحاد اي
الفاعل والمفعول غالب فيها اي في افعال القلوب فلا يحتاج الى زيادة النفس
لانه لا يغفل عنه (اي عن الاتحاد) بسبب الغلبة اي غلبة الاتحاد للتنبيه علة للمنفي اعني به يحتاج
عليه اي على الاتحاد كذا في الامتحان اي مثل ذلك المذكور وقع في الامتحان
وقال بعض الكمل وهو صاحب الشروح الكمل جمع كامل والمراد بالكامل الكامل في العلم
اي وقال بعض الكمل في وجه زيادة النفس في غير افعال القلوب قوله تنبيها اي اذا اتحد الفاعل
والمفعول في غير افعال القلوب زادوا النفس تنبيها على العدول عن الاصل الغالب
اي عن الاصل الذي هو الغالب وهو المغايرة بينهما او وهو عدم الاتحاد قوله وجبرا
معطوف على تنبيها بالمضاف الذي هو لفظة النفس في هذا المثال المضاف الى ياء المتكلم
المستتر صفة المضاف اي اصلاحا بالمضاف المستتر بالمغايرة متعلق بالمستتر قوله
عما فات متعلق بجبرا اي عن الاصل الذي فات وهو المغايرة وعدم الاتحاد قال
صاحب المناخ قوله عما فات اي من المغايرة بخلاف افعال القلوب قوله فان مفعولها
اي افعال القلوب تعليل لمخالفة افعال القلوب في الحقيقة والمعنى مضمون المفعول الثاني
مضاف الى المفعول الاول كما مر فلا عدول فيها اي في افعال القلوب عن الاصل الذي هو
المغايرة اصلا اي بالكلية في المغايرة باق لان مفعولها الثاني مغاير للفاعل او فالمغايرة
باق بين الفاعل والمفعول حتى يحتاج الى التنبيه اي لا يحتاج الى التنبيه بزيادة النفس
والجبر عما فات وهو المغايرة واما الوجه المشهور في زيادة النفس في غير افعال القلوب

وهو الذي ذكره الفاضل الحاجي مثلا بقوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
واصل المفعول به ان يكون متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فاصل الفاعل
ان يكون مغايرا للمفعول فلهذا اذا اتحدا معنى قصد تغايرهما لفظا رعاية لهذا
الاصل بقدر الامكان فقد زيفه اي فقد رد الوجه المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه
المصنف رحمه الله في الامتحان حيث قال وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر
الاصليين فيهما اي في الفاعل والمفعول فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر
الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول
بل هو توطئة فلم يتحد فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذ المخالف للاصل
يناسب التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الامكان
فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ضربت الا اياك اذ فيه
اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة بازيد من هذا بان يقال ما ضربت
الا نفسك مع عدم لزومها انتهى كلامه قوله اذ المخالف بان لا يوجد في الفاعل والمفعول
المغايرة تأثيرا او تأثرا يناسب التنبيه بها عليها لئلا يغفل عنها لا التلبيس اي ايقاع
اللبس بعدمها قوله ذاتا اي مادة واعرابا بان يكون احدهما ضميرا مرفوعا والاخر
منصوبا قوله ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه اي الى الامتحان [illegible] اراد الاطلاع
فليرجع اليه وحمل اعدام من باب علم وفقد من باب ضرب قال امام الايوب
قوله وحمل فعل مجهول وقوله عدم اي فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حمل
وقوله وفقد بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله في هذا الجواز متعلق بحمل
ومفعول فيه له اي جواز ان يكون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متصلين مع اتحاد معناهما
او في جواز كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متحدين المعنى قوله على وجد اي على فعل وجد وهو
متعلق ايضا بحمل وهذا من باب حمل النقيض على النقيض لانهما نقيضا وجد في اصل الوضع
فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم ومعنى العلم موجود في المحمول والمحمول عليه فيتحد
معناهما والنقيضان عبارتان عن ثبوت الشيء ونفيه كزيد موجود وزيد ليس بموجود
واما الضدان فهما امران موجودان بينهما غاية الخلاف بحيث لا يصح اجتماعهما كالسواد
والبياض او حمل النظير على النظير فانهما اي عدم وفقد نظيراه اي وجد قوله في عدم التأثير
في المفعول بيان لكيفية توجه النظير قال امام الايوب حمل عدم على وجد من قبيل حمل النقيض على

على النقيض لان عدم نقيض وجد وحمل فقد على وجد من قبيل حمل النظير
على النظير نحو عدمتني وفقدتني بضم التاء فيهما كما يقال وجدتني ومنها
اي من خصائصهما اي افعال القلوب جواز دخول ان المشددة المفتوحة
من حروف المشبهة بالفعل على مفعوليها قوله في الجملة اي والتعبير بالمفعول
لكونهما مفعولين في بعض الصور اي في صورة قبل دخول ان قال البعض
قوله في الجملة اشارة الى ان المراد بالمفعول المفعول بالقوة يعني قبل دخول ان
هنا انتهى قال صاحب المنافع قوله في الجملة اشارة الى جواب عما يرد على التعبير
بالمفعولين لان ما دخل عليه ان يكون اسما وخبرا لها ولا يكون مفعولا لها
واجاب عنه بان التعبير بهما باعتبار الكون وقال الاستاد قوله في الجملة
اي يجوز الكون مفعولا قليلا نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل المصحح
في شرح الكافية وهو اي نحو علمت ان زيدا قائم او هذا المثال كعلمت قيام زيد
قال صاحب كشف الاسرار وانما جاز دخول المفتوحة على مفعوليها لكون مفعولا
واحدا في الحقيقة اذ تقدير علمت زيدا قائما قيام زيد حاصلا لكن الثاني
اي مثال الثاني وهو علمت قيام زيد قليل في الاستعمال والسر اي الوجه والعلة
فيه اي في كون الثاني قليلا ان مآلهما اي مآل علمت ان زيدا قائم وعلمت قيام زيد
قال الاستاد قوله ان مآلهما اي مآل هذين المثالين ومعناهما وان كان
مآلهما واحدا وان للوصلية لكن بينهما اي بين علمت ان زيدا قائم وبين علمت
قيام زيد او بين هذين المثالين فرق بان النسبة اعني قيام زيد التي تعلق بها
اي النسبة التي تعلق بتلك النسبة العلم فاعل تعلق قوله مفصلة خبران في الاول
اي في المثال الاول وهو علمت ان زيدا قائم فهي اي النسبة المفصلة احق واليق
بالتصديق اي القبول قوله ومجملة معطوف على مفصلة في الثاني اي في المثال الثاني
وهو علمت قيام زيد فهي اي النسبة المجملة ليست باحق واليق به اي بالتصديق
بل هي احق بالتصور وتلك الافعال اي افعال القلوب حينئذ اي حين دخول ان
على مفعوليها مكتفية بمفعول واحد بناء على مذهب سيبويه فذهب سيبويه الى ان ان
مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام مفعولين لانها اي افعال القلوب علة

لمكتفية قال البعض قوله لانها اي افعال القلوب علة للاكتفاء وعلى مذهب سيبويه حين نصبت
اي افعال القلوب المفعولين اي تقدير نصبها المفعولين لا تقدير الغائها لا تنصب
اي لا تنصب افعال القلوب عند دخول ان ايضا اي كما تنصب المفعولين عند عدم
دخول ان عند التحقيق الا تنصب مفعولا واحدا وهو اي المفعول الواحد
مضمون الجملة الكائنة من المبتدأ والخبر قال الاستاد رحمه الله قوله لا تنصب اي افعال القلوب
عند عدم دخول ان ايضا اي كما لا تنصب عند دخول ان عند التحقيق اي في نفس الامر
او في الحقيقة الا تنصب مفعولا واحدا وهو اي المفعول الواحد مضمون الجملة
اي المبتدأ والخبر واذا وجدته اي مضمون الجملة بعينه اي مضمون الجملة لا تحتاج
انه الى المفعول الثاني قال الاستاد قوله واذا وجدته اي واذا وجدت افعال
القلوب مضمون الجملة بعينه اي بذاته اي مضمون الجملة لا تحتاج اي افعال القلوب
الى المفعول الثاني كما لا يخفى لان هذه الافعال لا يطلب في الظاهر الا مسندا
ومسندا اليه وهما حاصلان هنا كذا قاله السيد عبد الله ولا يخفى ان هذا التحقيق
اي تحقيق سيبويه على الاخفش قدر اي الاخفش فيهما اي في افعال القلوب
مفعولا ثانيا عاما اي من افعال العام كالحصول وغيره وجعل اي الاخفش التقدير
تقدير المثال الاول او تقدير علمت ان زيدا قائم علمت ان زيدا قائم حاصلا
وجعل التقدير اي تقدير المثال الثاني او تقدير علمت قيام زيد علمت قيام زيد
حاصلا ثم انه لما كان للنحاة في ابطال عمل الافعال تعبير آخر وهو تعبير التعليق
وكان ذلك التعبير مخالفا للمصادر بعض المذكورة غير عبارة الى الجملة الاسمية المصدرة
بما فقال واما التعليق ولم يقل ومنها التعليق قال بعض الشراح ولم يقل
ومنها التعليق كما وقع في سائر المتون لكون التعليق شاملا لغيرها اي لغير
افعال القلوب بكلمة الاستفهام قال صاحب الهوادي كلمة الاستفهام احد عشر كلمة وهي
الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى واني وايان قوله الداخلة صفة
لكلمة الاستفهام على طريق مزج الشرح بالمتن على الجملة اي على الجزئين او على الجزء الثاني
قال بعض الحواشي قوله على الجملة اي على كلا مفعولي افعال القلوب في تعليقها او الجزء الثاني
اي على مفعولها الثاني في تعليقها سواء كانت كلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن واي واين واني ومتى وايان وكم وكيف قال بعض الحواشي قوله حرفا او اسما
تعميم

تعميم لكلمة الاستفهام واشارة الى وجه ذكر الكلمة في ضمن رد البعض او كلمة
اشارة الى ان قوله النفي عطف على الاستفهام او تعيين للمعطوف عليه الداخلة
ايضا اي ككلمة الاستفهام او مثل كلمة الاستفهام على الجملة اي على الجزئين
او على الجزء الثاني وهي اي كلمة النفي ما ولا وان بكسر الهمزة وسكون النون
قال البعض قوله وهي ما ولا وان اشارة به الى ان المراد بكلمة النفي ليس بمطلق
اذ منها ما لا يدخل على الاسم بل يدخل على الفعل كلم ولما او لام الابتداء اي وبلام الابتداء
قوله او لام اشارة الى ان قوله القسم معطوف على القريب وهو الابتداء او تعيين
للمعطوف عليه اي او بلام القسم الداخلة على الجزئين ايضا او ان المكسورة
او بان المكسورة المشددة اذا دخل في خبرها اي ان المكسورة لام الابتداء
لتأكيد مضمون الجملة انما شرطنا على صيغة المجهول دخول اللام في خبرها
اذ لولاه اي لو لم يكن اللام في خبرها لفتحت اي ان لكونها مفعولة فلم يكن
اي فحينئذ لم يكن ولم يوجد في الكلام تعليق فيكون من قبيل علمت ان زيدا قائم
ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب المذكورات فقال وجه التعليق
اي سبب تعليق افعال القلوب بالمذكورات اي بكلمة الاستفهام والنفي وبلام الابتداء والقسم
وبان المكسورة التي دخل في خبرها لام الابتداء قوله وجه التعليق مبتدأ خبره قوله
انها اي تلك المذكورات تقع اي تلك المذكورات في صدر الجملة وهي فلا يجوز
بحكم لغة ما هي موضوعة له فتقتضي اي اذا كان كذلك فتقتضي هذه المذكورات
بقاء صورتها اي صورة الجملة بمفعولية جزئي الجملة من المبتدأ والخبر او بمفعولية
الجملة من المبتدأ والخبر قال الاستاد قوله بقاء صورتها اي بقاء صورة الجملة على حالها
قبل دخول هذه الافعال وهذه الافعال اي افعال القلوب تقتضي اي هذه الافعال
اي توجب تغييرها اي تغير الجملة بنصب جزئيها على المفعولية لكونها عاملة لفظية
فحينئذ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما فوجب التوفيق اي اذا وقع التعارض
بينهما فوجب التفريق بينهما اي بين المذكورات وهذه الافعال دفعا للتعارض
بينهما قوله فروعيت الفاء فيه تفصيلية حقوق هذه المذكورات من الاستفهام والنفي
ولام الابتداء والقسم وان المكسورة الداخل في خبرها لام الابتداء لفظا اي من حيث
اللفظ بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل وروعيت حقوق
تلك الافعال اي افعال القلوب معنى اي من حيث المعنى بان جعل الجزءان مفعولين

في المعنى فهي اي اذا روعيت حقوق تلك الافعال معنى فهي اي تلك الافعال
عاملة معنى والحاصل العمل المعنوي كثير فلا تضيع اي تلك المذكورات حقوقها
اي تلك الافعال من كل وجه اي لفظا ومعنى قال الاستاد قوله والعمل المعنوي
الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل ان اقتضاء هذه المذكورات بقاء صورتها
يضيع حقوقها او قيل ان الرعاية الى حقوق المذكورات لفظا تضيع
حقوقها فاجاب بقوله والعمل المعنوي فيها كثير فلا يضيع بصيغة المفرد المذكر
فيكون الضمير المستتر تحته راجعا الى اقتضاء تلك المذكورات وفي النسخة
المشهورة فلا تضيع بصيغة المفرد المؤنث فيكون الضمير المستتر تحته راجعا
الى رعاية حقوق تلك المذكورات ويحتمل رجوعه على النسخة المشهورة
الى تلك المذكورات وترتيب السؤال الاول على نسخة فلا يضيع بصيغة
المفرد المذكر وترتيب السؤال الثاني على نسخة فلا تضيع بصيغة المفرد المؤنث
حقوقها اي تلك الافعال من كل وجه اي لفظا ومعنى بل لفظا اي بل يضيع او تضيع
لفظا تأمل ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص في الاصطلاح فقال اي
ابطال العمل واي حرف تفسير عند الجمهور وابطال بالرفع عطف بيان للتعليق
يعني ان التعليق ابطال العمل اي عمل الفعل على سبيل الوجوب اي ابطالا كائنا
على سبيل الوجوب لفظا لا معنى هذا تفسير للتعليق ثم شرع في بيان المعنى
اللغوي وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي فقال
وهو اي التعليق مأخوذ من قولهم اي العرب امرأة معلقة بدل من لفظ قولهم
مقول لمفقودة الزوج متعلق بالقول في لفظ قولهم اي لامرأة مفقودة زوجها
اي لم يعلم حياته ومماته وبسبب كون زوجها مفقودا تكون كالشيء المعلق
لا هي اي ليس هي اي تلك الامرأة ذات زوج اي صاحب زوج قائم صفة زوج بمصالحها امورها
اي تلك الامرأة ولا هي فارغة عن الزوج حتى تنكح لغيره او حتى تنكح الزوج الاخر
فهذه الافعال اي افعال القلوب عند التعليق بالمذكورات لا هي اي هذه الافعال
عاملة في اللفظ قوله لوجوب ابطال العمل اللفظي عند التعليق ولا هي ملغاة
عن العمل قوله لوجوب العمل المعنوي علة لعدم ملغائيتها وذلك لان معنى علمت
لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين حتى ابتدائية وعلة



وعلة لوجوب العمل المعنوي اي لانه يجوز العطف اي عطف الجملة المنصوبة جزأها
على المحل اي على محل الجملة التعليقية فان محلها منصوب فلهذا يجوز العطف عليه
بالنصب في نحو علمت لزيد اللام للابتداء قائم حيث جاز عطف قوله وبكرا قاعدا
على محل قوله لزيد قائم قال البعض قوله حتى يجوز العطف على المحل اي لان الجملة
المعلقة عنها العامل منصوبة المحل حتى يجوز العطف الخ في نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا فبكرا عطف على محل زيد وهو النصب وقاعدا عطف على محل قائم
وهو النصب ايضا قوله واشارة عطف على قوله تفسير للتعليق اي وهذا اشارة
الى الفرق بين الالغاء وبين التعليق من وجهين احدهما اي احد الوجهين
اللذين هما به الامتياز هو ان الالغاء جائز لا انه واجب في الاغلب
والاكثر اي في اغلب الاستعمال كما ذكره في المتن قوله وقد يجب خارج عن الاشارة
بل بيان للواقع اي وقد يجب الالغاء كما في صورة التوسط بين غير معموليها
ذكرها الشارح رح قال الاستاد قوله وقد يجب اي الالغاء كما في صورة توسطها المصدر
وتأخره على ما مر لكن هذا صوري لا حقيقي لان وجوب الالغاء ليس لكونه
الغاء بل لوجود المانع من العمل قوله والتعليق عطف على اسم ان اي وان التعليق
قال البعض قوله والتعليق عطف على اسم ان وقوله واجب عطف على خبرها
البتة مصدر من بت بمعنى قطع واعرابه نصب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر
وجوبا من قبيل زيد قائم حقا اي بت البتة بمعنى قطع قطعا فاللام فيه زائدة لازمة
كذا في شرح لب الالباب اي والتعليق واجب قطعا كما في الامثلة المذكورة في الشرح
اذا توسطه كذا قاله احمد نازلي والثاني اي الوجه الثاني من الوجهين ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى بناء على احد الاحتمالين قوله الذي صفة لاحد صرح به اي باحد الاحتمالين
الرضي اي الشيخ الرضي في شرحه على الكافية حيث قال معنى زيد ظننت قائم زيد في ظني قائم
فالمفعول في معنى الظرف وهذا التوجيه يدل على ان الالغاء هو ابطال العمل لفظا ومعنى فافهم
واما على الاحتمال الآخر الذي صرح به الفاضل العصام كما سبق تصريحه في بحث الالغاء حيث قال
ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما واشار اليه الرضي وسبق اشارته ايضا
في بحث الالغاء حيث قال معناه ظني زيدا قائما غالب فالابطال في الالغاء يكون في اللفظ
لا في المعنى كما في التعليق فافهم قال احمد نازلي واما الاحتمال الآخر فهو قوله معنى زيد قائم ظني
غالب ظني زيدا قائما غالب) انتهى فيفهم منه الالغاء ابطال العمل لفظا فقط فافهم وان التعليق

ابطال العمل في اللفظ فقط دون المعنى قوله فنعم خبر للتعليق اى لقوله التعليق
وهو مبتدأ قال البعض قوله خبر للتعليق اى للفظ التعليق عند قول المصنف
واما التعليق بهذه الافعال اى افعال القلوب اى يوجد فيها نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بكلمة الاستفهام اختار اى المصنف هذا المثال من بين
امثلة الاستفهام قوله لانه اى هذا المثال متعلق باختار وعلة له اوضح اسم تفضيل
على وزن افتح امثلة الاستفهام ومنها علمت هل زيد منطلق وعلمت اين جلوسك
والى الجزئين احصى ولانه ابعدها اى امثلة الاستفهام من الاشتباه بيان للابعد
لا اى لا اختاره لانه اى المصنف هذا المثال مال من الميل الى ما قاله البعض يعنى لم يختر ذلك
المثال لاجل ميله الى الكلام الذى قال البعض ذلك الكلام قوله انه اى الشان والحال
بيان لما قاله البعض بتقدير من البيانية اى من انه قال البعض قوله انه اى من انه
بتقدير من البيانية المبينة لما فيما قاله البعض وقال الآخر قوله انه اى الشان
بيان لما اى من انه لا يقع بعد فعل القلب قوله استفهام بالرفع فاعل لا يقع
اى لا يجوز بعد فعل القلب وقوع الاستفهام الذى جوابه اى الاستفهام نعم اى لفظ نعم
بفتح النون وسكون الميم او لا اى لفظ لا قال البعض قوله جوابه مبتدأ وقوله
نعم مراد لفظه خبره والجملة صفة لقوله استفهام وقوله اولا معطوف على نعم قوله فلا يقال
تفريع على قوله لا يقع بعد الخ اى اذا كان الامر كذلك فلا يجوز ان يقال علمت ازيد قائم
وعلمت هل زيد قائم قوله لان المقصود متعلق بلا يقع وعلة له اى لان المقصود
من هذا التركيب اى فعل القلب الواقع بعد الاستفهام وفي الحاشية من دخول افعال القلوب
او من هذا التركيب الذى بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا اعنى علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم افادة العلم اى افادة المتكلم علمه الى السامع او افادة المتكلم
السامع العلم فالمصدر مضاف الى مفعوله قوله بجواب هذا الاستفهام وهو ازيد
قائم قيد للعلم قال الاستاد قوله بجواب هذا السؤال اى السؤال بالهمزة
ام هل وهو ازيد قائم او هل زيد قائم انتهى والنسخة التى وجدناها هى الملايم
الى ما بعدها بخلاف النسخة التى وجدها الاستاد فتأمل فكأنه اى فكأن المتكلم بقرينة
قال اى قائلا انه قال علمت جواب هذا الاستفهام وهو ازيد قائم قوله والمعلوم
اى وجه المعلوم مبتدأ خبره قوله مضمون الجملة وهو قيام زيد قوله وجواب هذا الاستفهام
مبتدأ خبره قوله نعم اى لفظ نعم بفتح النون والعين وبسكون الميم او لا اى لفظ لا



اى لفظ لا وشئ منهما اى نعم ولا ليس بجملة لانه لا يصدق عليهما تعريف الجملة
مطلقا بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو قوله فانه اى جواب ازيد عندك
ام عمرو علة للحكم المستفاد من قوله بخلاف الخ او علة للمخالفة زيد عندى
او عمرو عندى وهما جملتان فلابد اى اذا كان المعلوم مضمون جملة
وجواب هذا الاستفهام ليس بجملة فلابد اى فلافتراق حاصل من وقوع ما
اى شئ المراد منه الاستفهام قال البعض وما عبارة عن استفهام اى
من وقوع استفهام يكون جوابه اى ذلك الاستفهام بالتعيين اى بتعيين
احد الامرين وهو اى ذلك الاستفهام السؤال بالهمزة وام المتصلة
الى هنا كلام البعض قال السيلكوتى فى حاشية عبد الغفور اعلم ان الاستفهام
على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء
المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم اولا وهو ما يكون بالهمزة فقط
او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة
الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الابتاويل ان يقال علمت جواب هذا
الاستفهام فى ذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا
فى جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت
ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما
لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لا يكون
مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لا يستدعى النسبة فاذا قيل هل زيد قائم
كان معناه علمت نعم اولا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت
لان اداة الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم
بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففى جميع الصور المعنى علمت الذى
يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل
الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفى القسم الثانى الى المذكور او عدم تلك النسبة
فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم اولا ليسا بمشتملين على النسبة
فان المقدر بعدهما جملة قلنا يصح الجواب بهما هذا قوله لان هذا اى ما قاله البعض
علة لعدم ميل المصنف الى ما قاله البعض مردود بانه اى الشان لا يخفى على كل احد
ذى فطنة ان جواب ازيد قائم ليس نعم ثم يجوز ان يجاب عنه بنعم لانه حرف تصديق لمضمونه

لا يفيد التعيين بل يفيد باقرار اصل القيام وهو خلاف المقصود قال البعض قوله
ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم مع قطع النظر عن دخوله في تأويل المفرد فاعل للايخفى
اى ليس ذلك الجواب مجرد نعم بل هو اى نعم توطئة اى آلة ووسيلة للجواب
اى جواب السؤال بالهمزة وجوابه اى جواب ازيد قائم زيد قائم على انه اى
مع انه اى المصنف لو مال اى المصنف اليه اى الى ما قاله البعض قوله لقال
جوابه لهم اى لقال المصنف في المتن همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام اى لم يكن
كلمة الاستفهام ثم اى بعد العلم بنكتة اتيان هذا المثال فاعلم ان هذا اى
هذا المثال اى مثال المصنف وهو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للداخلة
اى لكلمة الاستفهام الداخلة على الجزء ومثال الداخلة اى ومثال كلمة الاستفهام
الداخلة على الجزء الثاني منها نحو علمت زيداً من هو من مبني على السكون مرفوع
محلا مبتدأ وهو مبني على الفتح عند البصريين ومبني على الضم عند الكوفيين وعلى التقديرين
مرفوع محلا خبره وابطال العمل اى عمل علمت في الاول اى في المثال الذي في المتن
وهو علمت ازيد عندك ام عمرو بالنظر الى القطعتين الجزئين من الجملة وهما المبتدأ
والخبر وفي الثاني اى وابطال العمل في المثال الثاني الذي في الشرح وهو علمت
زيداً من هو بالنظر الى الجزء الثاني وهو ما بعد من الاستفهامية لان علمت في المثال
المذكور عامل لفظا ومعنى في زيد على المفعولية لخلو الجزء الاول عن الاستفهام لعدم شموله
اليه كما زعم البعض بسراية المصدر على الجزء الثاني الى الجزء الاول على ان الشرط
الصدارة لا السراية ولا يجوز تعليقه اى علمت او فعل القلب فيه اى في المثال الثاني
بالنسبة اليهما اى الى الجزئين اذ لا يجوز تعليق الفعل بجزئيهما اذا دخل الاستفهام
على الجزء الثاني قوله كما زعم البعض اى كما زعمه البعض بيان للمنفي وتمثيل له يعني
جواز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض حال كونه متمسكا بان الاستفهام
يسري في الجملة اى في جزئيها كليهما اى الجملة وان للوصلية دخل على الجزء الثاني
منها قوله لان هذا اى تمسك البعض علة للايجوز قال البعض قوله لان هذا متعلق
بلا يجوز وعلة له والمشار اليه هو التمسك المذكور في ضمن المتمسك لا المتمسك
المذكور لان المتمسك لا يكون منقوضا بل المنقوض التمسك فتدبر بان النفي ايضا
اى كالاستفهام يسري فيهما اى في الجملة مع انه اى النفي لا يبطل من الابطال العمل اى

اى عمل افعال القلوب او عمل فعل القلب او عمل علمت او عمل النصب فيهما
عن شقيها واحترما شئت اى في الجزء الاول بدخوله اى النفي على الثاني
اى على الجزء الثاني بل يبطل العمل في الجزء الثاني اتفاقا اى باتفاق النحاة
او باتفاق النحويين او اتفاقا بين النحاة نحو علمت زيداً ما هو قائما ما المشبهة
بليس وهو مرفوع محلا اسمه وقائما خبره كذا ذكره الفاضل العصام في شرح الكافية
تدبر وجهه ان فيه اى في زعم البعض التدبر خفى لما نقلنا عن الرضي في بحث تخفيف المكسورة
وان الراجح ما هو المذكور هنا فافهم قال البعض وجه التدبر يجوز دخول اللام
على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان
لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد قائما ان زيداً لقائم صرح به
الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها
عليه ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب
اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي
ونحو رأيت ما زيد منطلق وهذا مثال للتعليق بكلمة النفي فان رأيت فيه معلق
بسبب دخوله على كلمة النفي التي دخلت على معموليه ونحو ظننت لا زيد في الدار
ولا عمرو مثال للتعليق بلا النافية ونحو حسبت ان زيد ذاهب مثال للتعليق
بان النافية المكسورة اى حسبت ما زيد ذاهب ونحو وجدت لزيد منطلق
مثال للتعليق بلام الابتداء فان وجدت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه
ونحو قوله اى الشاعر لقد علمت انا لياتين منيتي ان المنايا لا يطيش سهامها
هذا مثال للتعليق بلام القسم فان علمت معلق بسبب دخول لام القسم على معموليه وعلامة
لام القسم لحوق نون التأكيد بمدخولها ونحو علمت ان زيداً لقائم مثال للتعليق
بان المكسورة الداخل على خبرها لام الابتداء فان علمت معلق بسبب دخول ان المكسورة
الداخل على خبرها لام الابتداء قوله ويعم اشارة الى ان قوله كل فعل معطوف على قوله
هذه الافعال اى ويعم التعليق كل فعل قلبي اى كل فعل اصطلاحي دال على معنى في القلب
غيرها اى غير هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم مثال للتعليق بدخول كلمة الاستفهام
على معموليه فان شككت معلق بسبب دخول كلمة الاستفهام على معموليه ونحو نسيت هل زيد
حاضر مثال للتعليق بدخول هل الاستفهام على معموليه فان نسيت معلق بسبب دخول

هل الاستفهام على معموليه ونحو تبينت ايى جلوسك مثال للتعليق بدخول اين الاستفهام على معموليه فان تبينت معلق بسبب دخول اين الاستفهام قوله ويعم اشارة الى ان قوله كل فعل معطوف على القريب او البعيد وقريبه كل فعل وبعيده هذه الافعال اى ويعم التعليق ايضا كل فعل يطلب به اى بذلك الفعل العلم مما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل مثال للتعليق بدخول ما النافية على معموليه فان امتحنت معلق بسبب دخول ما النافية على معموليه ونحو سئلت هل زيد حاضر مثال للتعليق بدخول هل الاستفهام على معموليه فان سئلت معلق بسبب دخول هل الاستفهام على معموليه ومنه اى من الفعل الذى يطلب به اى بذلك الفعل العلم افعال الحواس جمع حاسة اى افعال تدل على حركة من الحواس الخمس صفة الحواس قوله الظاهرة صفة للحواس وصف الشارح الحواس بالظاهرة بقرينة الامثلة احترز بالظاهرة عن الباطنة المبينة ههنا كلمست اهو لين ام خشن مثال للتعليق بدخول همزة الاستفهام على معموليه فان لمست معلق بسبب دخول همزة الاستفهام على معموليه واللمس قوة توجد فى البدن كله وابصرت ما زيد اسود مثال للتعليق بسبب دخول ما النافية على معموليه فان ابصرت معلق بسبب دخول ما النافية على معموليه والابصار قوة الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت ان صوته اى الفلان كريه اى ما صوته كريه مثال للتعليق بدخول ان النافية على معموليه فان سمعت معلق بسبب دخول ان النافية على معموليه والسمع قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت اهو طيب مثال للتعليق بدخول همزة الاستفهام على معموليه فان شممت معلق بسبب دخول همزة الاستفهام على معموليه والشم قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح وذقت اهو حلو مثال للتعليق بدخول همزة الاستفهام على معموليه فان ذقت معلق بسبب دخول همزة الاستفهام على معموليه والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم وقس هذه الامثلة الى امثلة المتن فان هذه الافعال افعال يطلب بها العلم فان الاول لطلب العلم بان الملموس اهو لين ام خشن والثانى للطلب بان المبصر اسود ام ابيض والثالث ان المسموع املح ام كريه والرابع ان المشموم اهو طيب ام غير طيب والخامس ان المذوق اهو حلو او حامض والتعليق يعمها كذا فى زبدة الانظار ولما كان المطلوب منها اى من افعال الحواس الخمس العلم نزلت اى افعال الحواس الخمس منزلته اى منزلة العلم او منزلة

او منزلتها ما يطلب به العلم كما قاله امام الايوب فى هذا الحكم اى فى حكم التعليق تمام ذكره لتقسيم الثالث قوله من اقسام الفعل المتعدى الى مفعولين بيان للقسم الثالث افعال ملحقة بافعال القلوب ولما كان الحاق شئ بشئ محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وفى مجرد نصبهما اى المبتدأ والخبر على المفعولية قوله وفى مجرد اشارة الى ان قوله عام معطوف على الدخول وبيان لدخول المعطوف فى وجه الالحاق قال البعض قوله وفى مجرد تعيين للمعطوف عليه وبيان لدخول المعطوف فى وجه الالحاق قوله جواز حذفهما اى المبتدأ والخبر مضاف اليه للعدم معا اى حال كونهما مجتمعين فهو حال من ضمير التثنية قال ذينى زاده قوله معا نصب على ظرفية ظرف لحذف او نصب على الحالية من الضمير المجرور فى حذفهما لكونه مفعولا فى الحقيقة كما مر انتهى او فى عدم جواز حذف احدهما اى المبتدأ والخبر فقط بلا قرينة لو منويا اى لو كان المحذوف منويا بخلاف باب اعطيت قوله وفى مجرد اشارة الى ان قوله عطف على القريب او البعيد قريبه عدم وبعيده الدخول يعنى اشارة الى تعيين المعطوف عليه قوله حذف احدهما اى المبتدأ والخبر مضاف اليه لقوله فقط بها اى بقرينة قوله لا فى خصائصها اى لا ملحقة بافعال القلوب فى خصائصها من جواز الالغاء وغيره قال البعض قوله لا فى خصائصها اى افعال القلوب عطف على مجرد الدخول بتقدير المضاف قال الاستاد قوله لا فى خصائصها اى لم تكن هذه الافعال ملحقة بافعال القلوب فى خصائصها فلا يجوز فيها الالغاء فى صورة التوسط والتأخر ولم تكن ايضا ملحقة فى كون فاعلها ضميرين متصلين متحدى المعنى ولم تكن ايضا ملحقة فى دخول ان على المفعولين ولم تكن ايضا ملحقة فى جريان التعليق وانما لم يتعرض اى المص لكثرة حذفهما معا اى حذف المبتدأ والخبر واللام فى لكثرة صلة وزائدة اى بكثرة حذفهما معا بها اى بقرينة ولو تعرض لقال وكثرة حذفهما معا بقرينة قال البعض قوله وانما لم يتعرض اى المصنف قوله لكثرة حذفهما اى المبتدأ والخبر قيد لعدم التعرض بها اى بالقرينة ولم يقل وملحقة فى مجرد كثرة حذفهما مع قرينة قوله لانها اى كثرة حذفهما بها متعلق بلم يتعرض وعلة للنفى اى لعدم التعرض قوله لعدم اختصاصها اى كثرة حذفهما بها علة لمؤخر لا مدخل لها قال البعض وهو

متعلق بلا مدخل الآتي وعلة له با فعال القلوب لان كثرة حذفهما بهما توجد
في باب اعطيت لا مدخل لهما اى لكثرة حذفهما بهما قال البعض جملة جرت
قوله في وجه الالحاق بيان لوجه عدم المدخلية اى في جهة الحاقهما بها اقول يرد عليه
ان هذه جارية في الوجوه المذكورة هنا للالحاق فلو تمت لزم عدم التعرض لها
واللازم باطل والملزوم مثله بل الوجه فيه انما لم يصرح كثرة حذفهما بها
لاكتفائه بدلالة قوله وقلة حذف احدهما فقط بها اذ القلة تدل على الكثرة
فعلى هذا المناسب عدم التصريح لا عدم التعرض نحو صير بتشديد الياء
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا اى الكفار قوم الملائكة
مفعول اول لجعل وقوله الذين صفة الملائكة وقوله هم اى الملائكة مبتدأ
خبره قوله عباد الرحمن والمبتدأ مع خبره صلة الذين قال البعض قوله هم عباد الرحمن
جملة صلة الذين وقوله اناثا مفعول ثان له اى بنات الله اى اعتقدوهم اناثا
تفسير لجعلوا وتصريح لكونه بمعنى الاعتقاد الباطل وبمعنى صير كقوله تعالى
وقدمنا اى قصدنا الى ما عملوا من عمل في كفرهم من المكارم فجعلناه هباء منثورا والضمير في فجعلناه مفعول اول
لجعل راجع الى العمل وهباء مفعول ثان له ومنثورا صفة هباء واما اذا كان
اى جعل او فعل جعل او لفظ جعل بمعنى خلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اى خلقهما فلا يكون اى فح لا يكون جعل من هذا القسم الثاني المتعدي الى المفعولين
او القسم الذي كان متعديا الى مفعولين ومثال ما اى الفعل الذي حذف
احد مفعوليه اى ذلك الفعل قوله ومثال ما مبتدأ خبره قوله كجعله زيد اى مثل
جعله زيد مثال للفعل الذي حذف مفعوله الثاني بقرينة حقا في السؤال والضمير
مفعول اول او كجعل زيد حقا مثال للفعل الذي حذف مفعوله الاول بقرينة هذا
في السؤال وحقا مفعول ثان جوابا لمن قال من جعل هذا الشيء حقا اى
اعتقده اى هذا الشيء اياه اى حقا ونحو ترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا
اى صيرنا بعضهم اى بعض ياجوج وماجوج حين يخرجون من وراء السد او
بعض الخلائق يومئذ اى يوم القيمة يموج اى يضطرب ويختلط في بعض مزدحمين
في البلاد لكثرتهم او حيارى ذكره الكافيجي وخائفين كذا فهم من تفسير العيون واما اذا كان اى ترك

اى ترك بمعنى خلى بتشديد اللام من التخلية فلا يكون اى فح لا يكون اى ترك من هذا
القسم الذي كان متعديا الى مفعولين ونحو اتخذ بمعنى صير كقوله تعالى واتخذ
الله ابراهيم خليلا اى صيره خليلا واما اذا كان بمعنى اخذ فلا يكون من هذا القسم
قال صاحب المنافع والافعال الثلاثة المذكورة بعد صير اذا كانت بمعنى صير
كانت ملحقة بافعال القلوب والافلا واشار اليه المص بتقديم صير واتيانها
بافعال عقيبها قوله والفى معطوف اما على اتخذ او على صير قال صاحب المنافع
قوله والفى بمعنى وجد معطوف على ما في المتن من اتخذ او صير اى ونحو الفى بمعنى وجد
كقوله اى الشاعر وهو عدى بن اوس والفى اى والله وجد حذيمة قولها
اى قول امرأة الزباء كذبا قوله ومينا عطف تفسير لكذبا قال البعض قوله
ومينا من قبيل عطف الشيء على مرادفه واما الفى اذا كان بمعنى اصاب فهو
ليس من افعال القلوب ولا من ملحقاتها بل من المتعدى الى مفعول واحد
وان كان بمعنى وجد الذي بمعنى علم فهو من افعال القلوب لا من ملحقاتها كذا
في منافع الاخيار وقال الاستاد قوله كقوله اى الشاعر وهو عدى بن اوس والفى
اى والله وجد حذيمة قولها اى قول صاحبها كذبا ومينا اوله وقدت الاديم
لراهشيه انتهى قال حسن چلبي وقصته ان حذيمة الابرش اسم ملك قتل ابى الزباء
اسم ملكه وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة
المقتول فارسلت الى حذيمة انى رغبت فيك واردت ان تتزوجنى فتضم ملكى
الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأى من ثقاته ويومئذ ببقعة من شاطئ
الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال
المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالف وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو
بن عدى فلما قرب قال القصير ما الرأى قال كيف خالفت الرأى ثم ادخل بعد اللتيا
والتى على الزباء فامرت به فاقعده على نطع وجئ بطشت من ذهب وشد عضداه
بالاديم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشيه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
سقط فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال حذيمة
دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فيا لها قصة في شرحها انتهى قوله

وعد بتشديد الدال على وزن مد معطوف اما على الفي او على بجيته يوجد خبر
ونحو عد بمعنى الاعتقاد الباطل الفيا ان تجعل او مثل جعل ككنت انا اعدّه
اى الفلان واعد نفس متكلم وحده والضمير مفعوله الاول وفقيراً مفعوله
الثانى فبان اى ظهر غنيا ونحو حجا بمعنى ظن فعل ماض كغزى قال الاستاد
قوله وحجا بالحاء المهملة المفتوحة بمعنى ظن ونحو ارى بضم الهمزة وكسر الراء
وفتح الياء مجهول ارى بفتح الهمزة والراء وبالالف المقلوبة فى آخره قال حسن چلبى
اعلم ان ارى بضم الهمزة وكسر الراء فعل مجهول من ارى لكن استعمل بمعنى الفعل المعروف
وحقيقة ذلك ان ارى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فارى يصير متعديا الى ثلثة
مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالداً عمراً فاضلا ان زيد جعل خالداً ظانا عمراً
ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمراً فاضلا فاستعمل ارى فى معنى لازمه وقال صاحب المنافع
قوله وارى مجهول ارى وهما غائبان من ماضى الافعال او متكلمان من مضارعه
اما على كونهما ماضيين فهمزة الاول مضمومة وراؤه مكسورة وآخره مفتوحة
وهمزة الثانى وراؤه مفتوحتان وآخره الف واما على كونهما مضارعين
فهمزة الاول مضمومة وراؤه مفتوحة وآخره الف وهمزة الثانى مضمومة وراؤه
مكسورة وآخره ياء ساكنة واعلالهما مبسوط فى كتب الصرف والمجهول ماضيا
او مضارعا بمعنى المعلوم من الثلاثى اى ظن او اظن بحسب الاستعمال مجازاً بعلاقة
السببية ونحو تقول اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيداً ذاهبا اى اتظن
زيداً ذاهبا وهذه الثلاثة اى حجا وارى وتقول بمعنى الظن كذا اى مثل المذكور
ذكره اى مثل المذكور المحققون المتبعون وفيه اى فيما ذكره المحققون من زيادة
الفى وعد وحجا وارى وتقول وغير ذلك او وفى الحاق المص هذه الافعال بافعال
القلوب تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا اى المحققون المتبعون
بل قد زادوا عليها الفى بمعنى وجد وعد بمعنى الاعتقاد الباطل وارى وتقول اذا وقع
بعد الاستفهام وغير ذلك فلا ينبغى ان تجعل سماعية قوله كما زعموا اى النحاة قيد
للمنفى وهو منحصرة لا للنفى وهو غير منحصرة اى كما زعم النحاة الاخصار المراد منهم
عبد القاهر ومن تبعه حيث عدوها اى افعال القلوب وكلمة حيث للتعليل هنا
من السماعى هكذا اى مثل ما اخذنا استفيد مما اى من الكلام الذى ذكره اى ذلك الكلام فى

[illegible]



فى بعض تعليقاته اى المص اى فى بعض تعليقاته وهو الذى حرره فى بداية العامل القياسى
حيث قال اعلم ان المراد بالسماعى ما يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
وبالقياسى ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع ولا دخل للاختصاص ببعض
الاحكام فيهما مثل كون الصيغة سماعية كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل
ومثل عدم التصرف فيها كما فى افعال القلوب والمدح والذم والتعجب وعسى وغيرها
وفى معمولها بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به
كما فى فعل اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب والتعليق كما فيها وفى كل فعل قلبى
والاحتياج الى منصوب كما فى افعال الناقصة وعدمه كما فى افعال التامة وغير ذلك
ولا شك ان اعمال افعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم
واسماء الافعال لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة
فلا ينبغى ان تجعل سماعية على انها غير محصورة فيما ذكروا بل قد زادوا عليه
المحققون المتبعون كثيراً زادوا على افعال القلوب الفيت بمعنى وجدت وجعلت
بمعنى الاعتقاد الباطل نحو كنت اعده فقيراً فبان غنيا وقال الله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة وحجوت وارى
مجهول ارى وتقول اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول عمراً ذاهبا وهذه الثلاثة
بمعنى الظن وغير ذلك وقالوا كل فعل على فعل بضم العين يجوز استعماله نعم نحو
حسن الرجل زيد وزادوا على الافعال الناقصة كثيراً ذكرنا بعضها فى المتن واما
اسماء الافعال فانها كثيرة جدا ما ذكروا منها خمسها ولا عشرها وكذا لفظ عشرة
اذا ركبت ولفظ كذا وكائن وكم داخلة فى الاسم التام بالتنوين التقديرى كما بينه
المحققون فلا ينبغى ان يعد سماعية كما لم يعد عشرون واخواتها سماعية واما حروف النداء
فالصحيح انها غير عاملة بل العامل الفعل المقدر وكذا الا فى الاستثناء المتصل ليس بعامل
على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين وقال بعضهم العامل
المستثنى منه محتجا بنحو القوم الازيداً اخوتك فانه لا فعل ولا شبهه ولا معناه واجيب
عن هذا الاحتجاج بتكلف وهو ان فى اخوتك معنى بواخيك والحاصل ان العمل هنا بواسطة
الحرف فهو العامل المعنوى على الحمل فيما تقدم وكذا واو المفعول معه ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل او معناه بواسطة الواو ولذا لم ينصب نحو كل رجل وضيعته ولا يخفى ايضا
ان لا لتبرئة عاملة فلا وجه لاسقاطه مع ادخال لا المشبهة بليس مع ان عمله قليل لم يرد
الا فى الشعر حتى ادعى بعض المحققين انها غير عاملة وحمل قول الشاعر لا براح على التبرئة

و الرفع وعدم التكرير مع الشذوذ مستدلاً بان الحمل على الشذوذ في موضع واحد
اهون من اثبات عمل الحرف التي لم يرفع في غير موضع واحد والحق بثبوته لوروده في اشعار
آخر اوردها ابن هشام في مغني اللبيب وآن افعل التفضيل عامل في غير الفاعل
الظاهر و المفعول به بلا خلاف وفي الفاعل الظاهر في مسئلة الكحل فلا وجه لاسقاطه
و الصحيح من المذهب ان العامل نفس الظرف المستقر لتضمنه معنى الفعل لا الفعل المقدر
كما بينه المحققون بدلائل منها شروط الاعتماد فانه لو كان العامل الفعل المقدر
لما احتاج كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها وكذا الاسم المنسوب عامل
عمل ما يتضمن معناه من معنى لفظ منسوب وكذا الاسم المستعار وسائر ما ذكرنا
في معنى الفعل فلا وجه لاسقاطهن و الكل داخل في ضابط كلي وهو ان كل لفظ لا يتفق
مع الفعل في الحروف الاصول و يستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فيدخل فيه ايضا اسماء الافعال
باسرها فلذا عددنا معنى الفعل من العامل القياسي و اما عددنا معنى الفعل عاملا واحداً
مع اشتماله على انواع كل منها يجوز ان يعدها عاملا قياسيا كاسم الفعل والظرف المستقر
و الاسم المنسوب و المستعار فلتسهيل الضبط بتقليل الاقسام ثم ان لولا في نحو لولاك
ولولاي ولولاه حرف جر على مذهب سيبويه وكذا كي حرف في كيمه عند البصريين على الصحيح
وكذا لعل في لغة عقيل على ما نقله الناقلون فلا اعتداد لقول من يقول ان الجر به شاذ
فلذا اعددنا هذه الثلاثة في الحروف الجارة واما مُن بضم الميم وكسرها و الميم كما لك
في من الله وم الله فالظاهر انهما مخففان من ايمن وقد بيّن ابن مالك فيه
ثلث عشرة لغة ونحوها مقدر بحرف القسم فلذا اسقطناها واما الا في الاستثناء
المنقطع فالمحققون على انها بنفسها عاملة لكونها بمعنى لكن وكذا اذا ما فلذا
عددناها واما الجزم باذا فشاذ ونادر فلذا اسقطناه فافهم وجه ان الفي
الفي بمعنى وجد و ما بمعنى الظن وكذا جعل بمعنى الاعتقاد الباطل وعد بمعناه
لا ينبغي ان يكون مثالا للملحق بل هذه من افعال القلوب كذا قال الاستاد او
وجهه ان الجمهور ذكروا اصولها كذا قال بعض الافاضل او فافهم ما ذكره المصنف
في بعض تعليقاته حيي مطالعته ايها الطالب الرشيد قوله والقرب اشارة الى تعيين المعطوف عليه
يعني ان قوله الثالث معطوف على الثاني او الاول اي على القريب او على البعيد من المتعدي
الى ثلثة مفاعيل مثاله نحو اعلم وهو فعل ماض من باب الافعال واري بفتح الهمزة والراء
وبالف المقلوبة في آخره فعل ماض ايضا بمعنى اعلم نحو اعلم زيد عمراً بكراً فاضلا
ونحو اري زيد عمراً بكراً فاضلا قال الاستاد واري بمعنى اعلم بمعنى رؤية البصيرة لا



لا بمعنى رؤية البصر نحو انبأ ونبأ بتشديد الباء واخبر وخبر بتشديد الباء ايضا
وحدث بتشديد الدال فالاولان اي اعلم واري بقرينة خصهما كما اي الاولان
اصلان في هذا القسم اي في القسم الذي يتعدى الى ثلثة مفاعيل فانهما كانا
قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول كذا في الامتحان ولذا اي ولاجل كونهما
اصلين في هذا القسم الذي يتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو علة لقوله خصهما اي
الاولان بالذكر واما البواقي منها وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فتعديتها
اي البواقي اليها اي الى ثلثة مفاعيل ثابتة لاستعمالها اي البواقي قال
البعض قوله لاستعمالها اي البواقي متعلق للتعدية وعلة له على معنى الاعلام بكسر الهمزة
و سكون العين لا لاعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة مفاعيل
لكن هذا مما مرضه الفاضل العصام حيث قال فقيل تعديتها الخ وكثيراً يعني وخصهما بالذكر
البواقي لانها كثيرا ما فيكون قوله وكثيراً معطوفا على قوله ولذا اوجب الحال والله اعلم حقيقة
الحال قال الزمخشري نصب كثيراً في هذا الموضع على الظرفية مجازاً لانه من باب حذف الموصوف
واقامة صفته مقامه اي حينا كثيراً والعامل فيه الفعل الذي بعده والتقدير ولانها
تستعمل حينا كثيراً وقال سيبويه هو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي ولانها
تستعمل استعمالا كثيراً متعدية الى اثنين قوله ثانيهما اي الاثنين اي ثاني الاثنين
متعدي بالباء اي بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بالخير
قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم
باسمائهم قال الاستاد قوله وكثيراً اي وهذه الافعال الخمس كثيراً ما تستعمل متعدية
الى اثنين ثانيهما اي الاثنين بالباء اي ثانيهما يتعدى بواسطة الباء ولما فرغ
من بيان انواع المتعدي شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر
فقال وهذه و فسر الشارح المشار اليه لهذه بقوله اي الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب فقوله هذه مبتدأ وقوله
مفعولها الاول مبتدأ ثان وقوله كمفعول باب اعطيت خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره
خبر للمبتدأ الاول وهو اي مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والاخران بمنزلة
المفعول لانهما معلومان كذا قال عصام الدين قال البعض قوله وهو اي مفعولها الاول
بمنزلة الفاعل لان المفعول الاول فاعل في المفعول الثاني فحينئذ حقه اي مفعولها الاول

التقديم على الثاني والثالث فيجوز اي فحينئذ يجوز ارجاع ضمير الثاني اي
ضمير مفعولها الثاني او ضمير الثالث اليه اي الى مفعولها الاول او الى الاول
مع تأخيره اي مفعولها الاول اقول هذا الجواز يحتاج الى دليل ولم يثبت بالمثال
الذي ذكره الشارح اذ لم يسمع من غيره كما علمت اباه اي زيد فاضلا زيداً فاباه
منصوب بالالف مفعول ثالث لاعلمت وفاضلا مفعول ثالث له وزيداً مفعول اول له
اي اعلمت زيداً اباه فاضلا واعلمت هنداً اخته اي زيد زيداً فهنداً
مفعول ثان لاعلمت واخته مفعول ثالث له وزيداً مفعول اول له اي اعلمت
زيداً هنداً اخته قال صاحب المنافع قوله كما علمته اباه فاضلا زيداً مثال
لارجاع الضمير المتصل بالثاني الى الاول المتأخر لفظا ورجوعه الى المتأخر يدل له
على كونه مفعولا اولا وقال بعض الحواشي قوله كما علمت اباه فاضلا زيد بارجاع
ضمير اباه الى زيد المتأخر مرجعا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر من حيث الرتبة
لما ذكره الشارح قال صاحب المنافع قوله كما علمت هنداً اخته زيداً مثال
لارجاع ضمير الثالث الى الاول وهو زيد واما كون هنداً مفعولا اول وزيداً
مفعولا ثانيا واخته ثالثا فلا يجوز لعدم الاتحاد بين الاخت وزيد مع كونه
شرطا للمفعولين الثاني والثالث لباب علمت على ما يجيء كمفعول اول باب اعطيت قوله
في كونه مباينا لوجه الشبه اي في كون المفعول الاول مباينا بالكون للثاني
اي للمفعول الثاني يعني ان حكم المفعول الاول لهذه الافعال كحكم المفعول الاول
لباب اعطيت بحيث يكون ان يباين الاول للثاني وفي جواز الاقتصار عليه
اي وفي جواز اقتصار المتكلم على الاول يعني ان حكم المفعول الاول لها كحكم المفعول الاول
لباب اعطيت نحو اعلمت زيداً فانه ذكر المفعول الاول ولم يذكر الثاني والثالث
وهما عمرو فاضل كما اعطيته اي اعطيت زيداً فانه ذكر المفعول الاول ولم يذكر المفعول الثاني
وهو درهم وفي الاستغناء اي وفي جواز الاستغناء عنه اي عن المفعول الاول
بالاتحاف ويكتفي بذكر الاخيرين كما علمت عمراً فاضلا فانه ذكر المفعول الثاني والثالث
ولم يذكر المفعول الاول وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه اي الى المفعول
متوسط بالاستفهام والنفي واللام سواء كان لام القسم او لام الابتداء متعلق بالتعليق
اذا كان الامر كذلك فلا يجوز ان يقال اعلمت ازيد عمرو فاضل قوله لبطلان الصدارة

لبطلان الصدارة اي صدارة الاستفهام علة لعدم الجواز حينئذ اي حين
جواز التعليق او حين توسط بين الهمزة والجملة كما قاله البعض فافهم
وجهه ان الهمزة ليست في صدر الجملة لان المفعول الاول مباين للثاني
فلا يصدق احدهما على الاول فلا تكون في صدرها قال صاحب المنافع
قوله فافهم اشارة الى جواب ما يرد على تعليله بان الصدارة تبطل في صورة
دخول هذه المذكورات على الثاني والثالث ايضا نحو اعلمت زيداً اعمرو عالم
مع انه يجوز هذا التركيب وامثاله على ما يأتي والجواب بالفرق بين الاول وبين الثاني
والثالث بما اشير اليه بقول المص مفعولها الاول الى قوله كمفعولي باب علمت
وهو ان الاول لكونه مباينا للثاني يكون مفرداً صرفا فبدخول المذكورات عليه
يبطل الصدارة بالكلية واما الاخيران فلكونهما جملة في الاصل وبقاء صورتها
بالتعليق لا تبطل الصدارة بالكلية والاخيران اي الثاني والثالث من مفاعيلها
كمفعول باب اعطيت قوله في كون احدهما اي الثاني والثالث بيانا لوجه الشبه ايضا
عين الاخر وفي عدم جواز حذفهما اي الثاني والثالث او في عدم جواز حذف احدهما
اي الثاني والثالث بدون قرينة دالة على المحذوف وفي كثرة حذفهما اي الثاني
والثالث وفي قلة حذف احدهما اي الثاني والثالث معها اي مع قرينة وفي جواز
دخول ان المشددة المفتوحة عليهما اي الثاني والثالث وفي جواز الالغاء
اذا انتوسطت اي هذه الافعال بينهما اي الثاني والثالث نحو البركة اعلمنا
ماض مفرد مذكر الله تعالى مع الاكابر فالبركة مفعول ثان لاعلم والنون في اعلمنا
مفعول اول له ومع الاكابر مفعول ثالث له والاكابر بفتح الهمزة جمع الاكبر
بفتحها قوله او تاخرت عطف على توسطت اي او تاخرت هذه الافعال عنهما اي
الثاني والثالث نحو البركة مع الاكابر اعلمنا الله تعالى وفي جواز التعليق اي تعليق الافعال
بالنسبة اليهما اي الثاني والثالث قال صاحب المنافع قوله وجواز التعليق بالنسبة اليهما
كالمثال السابق وكقولنا اعلمت زيداً ما بكر فاضل واعلمت زيداً اي الحزبين ناج
ولو قيل اعلمت زيداً بكراً ما يقوم ابوه او هل يقوم لم يوجد التعليق كما عرفت نحو اعلم زيد
عمراً بكراً فاضلا ثم اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم وبعد ما علمت انقسام المتعدي
الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك من انقسام المتعدي الى المفعولين الى ثلاثة اقسام ايضا وبيان احوالها

اعلم ان للفعل انما ما آخر. قوله للفعل خبر ان مقدما قوله انما اخر لم ان تؤخر
وفيه اشارة الى ان ثم عاطفة لا علم عليه مقدر فكأنه قال اعلم ان الفعل على نوعين
الخ ثم اعلم ان للفعل انما ما آخر متراخ عن الاقسام الاول وهو اى الانقسام الآخر
انه اى الشان لابد اى لافراق حاصل لكل فعل من مرفوع لما مر من ان النسبة
الى المرفوع مأخوذة في مفهومه فلا يكون بدونه ومبنى الحمل على الاقتضاء وهو
تعليل للحكم المستفاد من قوله لابد لكل فعل من مرفوع فان تم اى الفعل
به اى بالمرفوع او بمرفوعه كلاما تمييز من نسبة تم الى فاعله اى تم كلاميته او
ضمن الفعل معنى صار واليه اشار الشارح بقوله اى ان صار الفعل بمرفوعه
اى الفعل كلاما تاما قال الاستاد قوله اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما وفيه اشارة
الى ان تم من افعال الناقصة بسبب تضمنه معنى صار وكلاما منصوب على الخبرية
واشارة الى المتضمن بان يكون الاصل حالا والمضمن ثابتا وقال صاحب المنافع
اى ان صار الفعل الى آخره يشير الى ان تم تضمن معنى صار فصار ناقصا ويجوز
ان يكون تاما وكلاما تمييزا من نسبة تم الى فاعله وقال امام الايمة قوله كلاما تمييز
عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اى تم كلاميته وهو ان يكون مفيدا للسكوت
التام لوجود المسند والمسند اليه وقال البعض قوله اى ان صار الفعل بمرفوعه
كلاما تاما والغرض من التغيير اشارة الى ان تم ضمن معنى صار والى فاعل تم والمرجع
ضمير به قوله بان يصح السكوت عليه تفسيره وبيان لمعنى الكلام التام في الافادة اى بان يصح
سكوت المخاطب على ذلك الكلام بوجود المسند والمسند اليه اى بسبب وجود المسند
والمسند اليه وقوله ولم يحتج معطوف على قوله تم اى ولم يكن الفعل محتاجا في الافادة
الى غيره اى الى الغير المرفوع كالجزء المنصوب قوله لافادته اى الفعل مع مرفوعه علة
لعدم الاحتياج الى الغير ومتعلق بلم يحتج فائدة تامة بدونه اى بدون الغير
اقول تقييد الفائدة بالتام يخرج الفعل المتعدي من الفعل التام اذ لا تمام لفائدة في المتعدي
قبل ذكر المفعول لان تمام الفائدة انما يكون بتمام الفهم وهو ليس بموجود
فالصواب في تفسير التام الاكتفاء بصحة السكوت ولم يعطف قوله ولم يحتج الى غيره
لاشعاره خلاف المقصود يسمى اى الفعل في الاصطلاح فعلا تاما قوله لتمامه
اى الفعل علة للتسمية بل علة لمناسبة التسمية بالفاعل بمرفوعه اى الفعل

الذي

الذي اى المرفوع الذي تقدم اى ذلك المرفوع كما يظهر منه اى من الفعل معنى اى
من حيث المعنى قوله ويسمى اشارة الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله
مرفوعه عطف على المستكن في يسمى فاعلا قوله لقيام معنى الفعل علة للتسمية الى
التسمية بسبب العطف بل علة لمناسبة التسمية بالفاعل له اى بالمرفوع او الفاعل
فكأنه اى المرفوع اى فاعل انه مؤثر بكسر الثاء المشددة معنى فيه اى في الفعل
نحو طال زيد وحسن زيد وقصر زيد ومات زيد ونحو ذلك او الفاعل وموجد اياه اى الفعل
كما في ضرب زيد اى وجد الضرب او لوجود التأثير عطف على لقيام معنى الفعل في اكثره
اى الفعل نحو ضرب زيد عمرا لسرقته فحمل الاقل على الاكثر قوله ويسمى اشارة
الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله منصوبه معطوف على القريب او البعيد
قريبه مرفوعه وبعيده المستكن في يسمى ان كان اى الفعل متعديا الى واحد او اثنين
او ثلثة وانما قال ان كان متعديا لان اللازم قال البعض قوله لان اللازم
متعلق بمقدر تقديره انما قيده بقوله ان كان متعديا لان اللازم وعلة له لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به صريحا لان الشيء اذا ذكر مطلقا
يصرف الى الكامل وانما سمي منصوبه مفعولا لالتصاق معنى الفعل قال البعض قوله
لالتصاق معنى الفعل تعليل لمناسبة التسمية بالمنصوب مفعولا به اى بالمفعول
ووقوعه اى معنى الفعل عليه اى على المفعول وقوله كالافعال السابقة اعتذار
عن ترك الامثلة للفعل التام لان الافعال الخ سبقت متعدية او لازمة على تقدير
تعديته الى مفعول واحد او زائد كلها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وان احتاج
اى الفعل الى معمول منصوب في الافادة بحيث لا يصير اى الفعل مع مرفوعه كلاما تاما
بدونه اى بدون معمول منصوب وانما قيد الشارح الاحتياج بقوله بحيث لا يصير
الخ لان الفعل المتعدي من الفعل التام محتاج الى المفعول المنصوب لكن بحيث
لا يتم فهمه بغيره فلو لم يقيد به لزم التسمية بالفعل الناقص وليس كذلك فلابد
من القيد للاحتراز عن ذلك الفعل ثم اقول تقييد الكلام بالتام هنا ايهام
قبيح وهو رجوع النفي الى القيد دون المقيد فيفيد هذا ان الناقص يكون كلاما
بمرفوعه لكن لا يكون تاما وهو خلاف الواقع فالصواب فيه ان يجعل القيد مقيدا او المقيد
قيدا او يقول بحيث لا يتم كلاما بدونه يسمى اى ذلك الفعل في الاصطلاح فعلا ناقصا

انما سمي ذلك الفعل فعلا ناقصا لعدم تمامه اي ذلك الفعل بمرفوعه اي ذلك الفعل
واحتياجه الى المنصوب والاحتياج منبئ عن النقصان فالوصف اي وصف الفعل
بالتام والنقصان وصف بحال المركب يعني هذا الوصف وصف بحال الجملة فيكون
من قبيل تسمية الجزء باسم الكل قوله منه اي من المركب قوله ومن المرفوع عطف
على قوله منه بقرينة اعادة الجار قوله وقيل قائله عيسى الزوي معطوف على مقدر
تقديره هكذا قيل في وجه التسمية بالفعل الناقص وقيل في وجهها قال البعض
قوله وقيل معطوف على مقدر تقديره هكذا قيل وقيل في بيان وجه التسمية
بالفعل الناقص لانه اي الفعل الناقص مسلوب الدلالة على الحدث لان زيد
قائما في قولنا كان زيد قائما لا يدل على الحدث وان كان يدل على الحدث لزم اجتماع
الحدثين في كلمة واحدة وهو كون زيد وقيام زيد وقيل لان الاسناد في الحقيقة
بين اسمه وخبره وهو اداة وانما جيء به لمجرد الزمان لا للحدث لان الحدث يستفاد
من خبره الا يرى لا يجيء منه المصدر فلا يقال كان زيد قائما كونا فان كان زيد قائما
بمنزلة زيد قائم امس ولما يتم الكلام بزيد امس كذلك لكان زيد جعل فانما يدل اي
ذلك الفعل على الزمان والنسبة فعوض عنه اي عن الحدث الخبر الدال عليه اي
على الحدث فلم يكتف على مرفوعه اي ذلك الفعل بل احتيج الى خبر منصوب ورد
اي رد قول القائل اورد ما قاله القائل اورد ما قاله ذلك القائل اي وقع الرد
عليه بان التسمية اي بطريق عنوان التسمية اي تسمية ذلك الفعل فعلا ناقصا
لو كانت اي التسمية لهذا اي لمسلوب الدلالة على الحدث او لكون الفعل الناقص
مسلوب الدلالة على الحدث قوله لكان جواب لو الافعال المنسلخة عن الزمان دون الحدث
كافعال المدح والذم مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان كذا قاله عصام الدين
جديرة اي لايقة لان تمييز الفعل عن غيره باعتبار الزمان والحدث يوجد في الكل قوله
بان تسمى اي الافعال المنسلخة الباء فيه متعلق بجديرة افعالا ناقصة قوله وجعلها
اي الافعال المنسلخة معطوف على مدخول الباء في قوله بان تسمى الخ ومدخول الباء مؤول
بالمصدر اي وبان جعلها من قبيلها اي الافعال الناقصة اقول هذا الرد مردود
لان هذا العلة اعني مسلوب الدلالة على الحدث علة مصححة لا علة موجبة فلا يتعلق بها
النقض بالتخلف والجريان فلا وجه للرد فافهم وقال الفاضل العصام في وجه التسمية



اي وجه التسمية بالفعل الناقص او في بيان وجه التسمية بالفعل الناقص اي وقال
الفاضل العصام في شرحه على الكافية لنقصان دلالته اي ذلك الفعل قوله لانه
اي ذلك الفعل علة لنقصان دلالته لا يدل على معنى بنفسه اي ذلك الفعل قوله
لان معناه اي ذلك الفعل علة لعدم الدلالة ومتعلق بلا يدل النسبة اي نسبة
ذلك الحدث بين الاسم والخبر ولان معناه الزمان الذي اي الزمان الذي
هو اي ذلك الزمان قيد لها اي لهذه النسبة وشيء منهما اي النسبة والزمان
لا يفهم بدونهما اي الاسم والخبر انتهى ما قاله العصام ولا يخفى ان النقصان
بهذا المعنى اشتمالي لا وضعي حتى يلزم كونه اي ذلك الفعل حرفا يعني لا يلزم كونه حرفا
اقول قال المصنف في حاشيته في الامتحان في تعريف الفعل المستفاد من تقسيم الكلمة
اعلم ان في الافعال الناقصة مذهبين الاول انسلاخها من الحدث وتمحضها للزمان
فلذا سميت ناقصة فعلى هذا الكون مصدر من التام لا من الناقص والثاني عدم الانسلاخ
ونقصانها لعدم تمامها بالفاعل انتهى والثاني هو المختار ولذا اشار اليه الشارح
اولا بقوله لعدم تمامه بمرفوعه والى الاول ثانيا بقوله وقيل بصيغة التمريض
واما ما قاله الفاضل العصام فلا ينطبق لشيء من المذهبين بل هو قول اهل الميزان
اذ لا قائل لهذا المعنى للافعال الناقصة الا اهل الميزان اي اهل المنطق لكن لم يجعلوها فعلا اي
كلمة على اصطلاحهم بل يجعلونها اداة اي حرفا فلا يكون مما نحن فيه فلا معنى لقول الفاضل
العصام لعدم تطابق الاصطلاحين ولا لنقل الشارح لعدم كونه مما نحن فيه اذ الكلام
في الفعل الذي دل على معنى في نفسه واذا عرفت ما ذكرناه علمت عدم صحة توجيه الشارح
بقوله ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى اشتمالي لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا لان القائل
لهذا المعنى وهو اهل الميزان فقط يجعلونه اداة اي حرفا فلو صح في نفسه لم يصح توجيهها
لكلام هذا القائل قوله ويسمى اشارة ايضا الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله مرفوعه
عطف على المستكن في يسمى اسما رد لابن الحاجب لانه سمى فاعلا ومنصوبه خبرا له قوله
اشعارا مفعول له لاجله لقوله يسمى المنفهم من العطف اي انما يسمى مرفوعه اسما ومنصوبه
خبرا له لاجل الاشعار بانحطاطهما اي بانحطاط حكمهما اي حكم مرفوعه ومنصوبه عن حكمي الفاعل
والمفعول حتى عومل معاملة الحرف العامل في جزئي الجملة بالنسبة اليهما قال الاستاد
قوله بانحطاطهما اي الاسم والخبر عن حكمي الفاعل والمفعول لان الفاعل موجد للفعل ومعنى الفعل
ملتصق للمفعول وواقع عليه والاسم والخبر ليس كذلك بل الفعل الناقص انما يدل على النسبة
بينهما وعلى زمان وجود تلك النسبة وقال الاخر قوله عن حكمي الفاعل والمفعول حكم الفاعل

كون الفعل تاما به وحكم المفعول كونه تاما بدونه والاسم والخبر ليس كذلك ولا يدخل
اي الفعل الناقص على شيء من الاشياء الا يدخل على المبتدأ والخبر في الاصل اي قبل دخوله
عليهما وانما قصر دخوله على المبتدأ والخبر لان وضعه اي الفعل الناقص او ذلك الفعل
قال البعض قوله لان وضعه اي الفعل الناقص تعليل للحكم المستفاد من الحصر
بالنفي والاثبات قوله ليعطي الخبر اي لان يعطي الخبر صلة للوضع حكم معناه اي الفعل الناقص
قوله كالانتقال بيان لمعناه اي كالانتقال في صار وسيجيء معنى الانتقال فيه والاستمرار
في كان وسيجيء معنى الاستمرار فيه وغير ذلك من معاني افعال الناقصة كالصيرورة والحصول
وغير ذلك وذا اي اعطاء الخبر حكم معناه لا يحصل بشيء من الاشياء الا يحصل بالدخول
اي بدخول الفعل الناقص عليهما اي على المبتدأ والخبر وينصب اي الفعل الناقص الخبر
اي خبره لشبهه اي الخبر علة لينصب بالمفعول به قوله في توقف تعقل الفعل بيان لوجه الشبه
او بيان لوجه شبهه بالمفعول به عليه اي على الخبر يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه
بدون المفعول به لا يتم معنى الفعل الناقص بدون خبره فهو اي الفعل الناقص يعني
اذا توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي الذي تعدى الى مفعول واحد
قوله في اقتضاء معناه اي معنى الفعل الناقص بيان لوجه الشبه بالفعل المتعدي
شيئين اي الاسم والخبر لانه عبارة عن الجملة دون المفرد فلما اقتضى شيئين وجب ان يعمل
فيهما كذا قاله ابن الانباري ثم قسم الفعل الناقص الى قسمين فقال وهو اي الفعل الناقص
على قسمين قوله القسم اشارة الى ان قوله الاول صفة موصوفه محذوف ما اي فعل
لا يدل على معنى المقاربة اي المقرب من الحال اي الى الحال قال صاحب المنافع قوله
اي القرب من الحال فيه انه غير جار في كاد يكاد لان المصنف قال في الامتحان ان كاد
لا يدل على الحال كما اعترف به الشارح على ما سيأتي ويدل عليه قوله تعالى وما كادوا يفعلون
بل الظاهر ان يقال اي قرب حصول الخبر للاسم سواء كان في الحال كما في عسى وطفق
وامثالهما او في الماضي او الحال او الاستقبال كما في كاد يكاد فلذا يستعملان ماضيا ومضارعا
بخلاف عسى فانه لا يستعمل الا ماضيا انتهى قال صاحب فتح الاسرار قوله على معنى المقاربة
اي مقاربة الخبر للاسم اي قرب حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله تعالى
فهو اي القسم الاول الشايع المتبادر الى ذهن السامع من اطلاق الفعل الناقص
يعني لو قيل الفعل الناقص يتبادر ذهن السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني
لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل الناقص هذا اشارة الى وجه تقديم هذا القسم نحو كان



نحو كان اي لفظ كان ثم اراد الشارح رح تقسيم كان الناقص الى قسمين احدهما
ما كان لثبوت جزءه للاسم والثاني بمعنى صار فقال وهو اي كان لثبوت جزءه اي كان
للاسم اي كان اي وهو يكون لبيان ثبوت جزءه للاسم في الماضي اي في الزمان الماضي
دائما اي للدلالة على دوام مضمون الجملة الى زمان النطق من غير تعرض لانقطاعه
او من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق يعني ان المراد بالدوام طول الزمان
سواء كان بغير عدم سابق ولا انقطاع لاحق نحو كان الله تعالى عليما حكيما او بهما
كما قال الشارح رح وهو نحو كان زيد فاضلا وقوله او منقطعا عطف على قوله دائما
اي قابلا للانقطاع لانه لا يدل عليه بل على المضي مطلق نحو كان زيد غنيا فافتقر
وهو قرينة مقالية للانقطاع يعني انقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي
ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب لله لان العدم السابق والانقطاع اللاحق
محال في حقه تعالى عز وجل واما ما سواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع
اذ كل شيء هالك الا وجهه ثم شرع في القسم الثاني فقال وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت جزءه نحو افتقر زيد ثم كان زيد غنيا وكقوله تعالى وكان الشيطان من الكافرين
على راي وصار اي لفظ صار يكون للانتقال اي لبيان ان مرفوعه انتقل الى منصوبه
ثم فصل ذلك الانتقال فقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اي انتقلت
صفته من الجهل الى العلم او انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم كما قاله الشارح رح الاول
او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا اي انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة
الخزفية قدمهما اي قدم المصنف كان وصار على ما بعده لبساطتهما اي كان وصار
هذا بالنظر الى ما في اوله لفظا ولاصالتهما اي كان وصار وهذا بالنظر الى الملحقات
وغيرها قوله ولغلبة الاول اي كان علة لتقدم المؤخر قدم العلة على المعلول للحصر
قدمه اي قدم المصنف الاول على الثاني اي صار وهذا كلام سخيف تأمل ثم فرق
بين الاصل وبين الفرع بقوله وكذا آل بمد الالف من الاول بمعنى رجع نحو آل زيد عالما
اي رجع زيد عالما ورجع نحو رجع زيد غنيا وحال نحو حال زيد فقيرا واستحال كقوله
اي الشاعر ان العداوة تستحيل مودة اي تصير العداوة التي بيني وبينك مودة اي انتقل
منها اليها آخره فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا قوله فيا لك التعجب من اجل تحول النعمى
اليه ونعمى بضم النون اي النعمة وقوله ابؤسا بفتح الهمزة وسكون الباء وبضم الهمزة
الثانية وسكون الواو اي بلاء وشدائد وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا
اي صار بصيرا يعني انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير الذي هو كان عليها

من قبل يعني ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف عليه السلام فلما القى عليه قميصه رجع بصره الاول بزوال الابياض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم وزاد هذه الستة من ال الى ارتد ابن مالك ايضا اي كما زاد المصنف هنا وفي هذا اي فيما سبح من الزوائد او في زيادة الستة وفي قاسيا في قوله من اللواحق بيان لما من جاء وقعد واض وعاد وغدا وراح فافهم المراد قوله وفي هذا خبر مقدم وقوله تنبيه مبتدأ موخر على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا اي المحققون المتبعون قوله كما زعم اي كما زعم النحاة الاختصار قيد لمنحصرة حيث عدوها اي الافعال الناقصة وكلمة حيث هنا للتعليل من السماعي اي من العامل السماعي وحصرها عبد القاهر في ثلثة عشر وقال الفاضل العصام ان صار اي لفظ صار وما اي شيء المراد منه الافعال الناقصة يلحق اي ذلك الشيء بها اي بلفظ صار قد تكون اي لفظ صار وما يلحق بها تامة متعدية بالى تقول صار الى العمرو اي رجع اليه وجاء زيد بيتها قال اي المصنف في الامتحان اي في كتاب الامتحان انه بمعنى كان كانه اشار الى انه يجيء بمعنى كان وفي هذه الرسالة اشار الى مجيئه بمعنى صار فلا منافاة بين كلاميه في كتابيه على ما هو عادته وقعد كانه فاصل اذا كي اي المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار قوله قدمها اي المذكورات علة لتقدم المؤخر ومتعلق به ملحقة بصار قدمها اي قدم المصنف المذكورات على السائر اي على سائرها من اصبح الى بات مع كون السائر من الاصول واما سبب تاخير بعض ملحقات صار من آض الى راح فسيأتي في جنبها قال صاحب المنافع قوله قدمها على السائر مع كون ما عدا الافعال الاربعة الآتية من السائر اصولا لئلا يلزم الفصل بين الملحق والملحق به مع كون الملحق غير مشهور واما وجه تاخير الاربعة يجيء مفصلا واخر الاخيرين اي آخر المصنف جاء وقعد قوله لعلة تجيئهما اي الاخيرين علة لتاخير الاخيرين ومتعلق باخر حال كونهما ناقصين قال صاحب فتح الاسرار وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضي وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول انتهى حتى قال الاندلسي لا يتجاوزان اي الاخيران قوله الموضعين مفعول لا يتجاوزان وقوله اللذين صفة الموضعين استعملا اي الاخيران قوله العرب فاعل استعمل قوله فيهما اي في هذين الموضعين ظرف لاستعملهما اي هذين الموضعين قولهم

قولهم اي العرب ما جاءت اي ما صارت حاجتك برفعها على انها اسم جاءت وخبرها ما قدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها اي لفظ ما ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة او ما نافية والضمير راجع الى ما تقدم من الفرعية ونحوها اي لم تكن هذه على وفق مرادك ثم قولهم اي العرب وقعدت اي صارت الشفرة كأنها حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير المؤنث وخبرها الذي هو قوله حربة جز لقوله قعدت اي رمح صغير او له اي هفت شفرته والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح الصغير فكان بتشديد النون ابن الحاجب اختاره اي ما قاله الاندلسي او قول الاندلسي وقال الفراء يتجاوزانهما اي الموضعين قوله لمجيء قولهم اي العرب علة لقوله يتجاوزانهما يعني انهما لعلهم يتجاوزانهما لما جاء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان بتشديد النون المصنف رح اختاره اي اختار ما قاله الفراء حيث اطلق البيان وقال بمعنى صار فافهم ثم شرع في بيان صنف آخر فقال واصبح نحو اصبح زيد قائما قدمه اي قدم المصنف اصبح على ما بعده او على امسى لدلالته اي اصبح على اول النهار والمأول على اول النهار مناسب تقديمه وبيانه اولا وامسى نحو امسى زيد مسرورا قدمه اي امسى لدلالته اي امسى على ضده ما اي معنى يدل عليه اي على ذلك المعنى الاول اي اصبح وهو فاعل يدل يعني لمناسبة الاضداد بينهما واضحى نحو اضحى زيد حزينا ولو قدم اي اضحى على ما اي على فعل وهو امسى او على شيء المراد منه فعل امسى قال البعض وما عبارة من امسى قبله اي اضحى قوله لكان جواب لو له اي لذلك التقديم او لهذا التقديم المستفاد من قوله قدمه قوله وجه اسم كان لان مدلول اضحى واقع عقيب مدلول اصبح فاذا جاء الدالان على هذا الترتيب ايضا لكان احسن لكن اي الا انه عكس الامر يعني قدم امسى واخر اضحى لرعاية مناسبة التقابل بين اصبح وامسى ورعاية مناسبة التقابل بينهما اقتضى تاخير اضحى قوله ولكون اضحى انسب عطف على قوله لرعاية مناسبة وعلة ثانية للعكس اي انسب بما قبله بما اي بفعل بعده اي اضحى قوله لدلالته اي اضحى علة لانسب ومتعلق به قوله على جزء متعلق بالدلالة من اوائل النهار وبيان لجزء

قوله الذي يدل صفة للنهار اي النهار الذي يدل عليه اي على ذلك النهار قوله ما اي فعل في على يدل
بعده اي اضحى وهو اي ما بعده ظل ومضارعه يظل بفتح العين ظللا وظلولا
بمعنى الكون في جميع النهار فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له السير في جميع نهاره
هذا اذا كان لاقتران مضمون الجملة بوقته اي بوقت ظل فعلى هذا يكون قوله الذي يدل
صفة للنهار ويرجع ضمير عليه اليه كما قلنا قال صاحب فتح الاسرار وظل زيد قائما بمعنى صار قائما
في جميع النهار ولذا اي لكون اضحى مناسبا لما بعده او لدلالته على جزء من اوائل النهار
في ضمن جميع النهار قدمه اي ظل عليه ما اي على فعل بعده اي ظل وهو اي ما بعده
بات ومضارعه يبيت ويبات بيوتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل
فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله هذا اذا كان لاقتران
مضمون الجملة بوقته اي بوقت بات قال صاحب فتح الاسرار وبات زيد قائما اي
صار قائما في جميع الليل قدمه اي بات اي قدمه على ما بعده لكونه اي بات من الاصول
اي من اصول الافعال الناقصة بخلاف ما اي افعال بعده اي بات قوله فانه تعليل
للمخالفة والضمير راجع اليهما باعتبار لفظ من اللواحق وهذه الخمسة وهي اصبح
وامسى واضحى وظل وبات موضوعة لاقتران مضمون الجملة اكثريا اي المعنى المأخوذ
منها وهو مصدر اخبارها المضاف الى اسمها والمراد باقتران مضمون الجملة الاتصاف
لاتصاف مضمونها مضمون الجملة قيام زيد في قولنا اصبح زيد قائما باوقاتها اي هذه الخمسة
وهذه الاوقات الصباح والمساء والضحى والظلول وهو جميع النهار والبيتوتة
وهو جميع الليل وقوله المدلول عليها اي على الاوقات صفة للاوقات يعني
ان هذه الافعال الخمسة موضوعة لاجل بيان اقتران مضمون الجملة
بالازمنة التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة بموادها لا بصورها
لان الاوقات التي تدل عليها بصورها مشتركة في جميع الافعال سواء كانت
ناقصة او لا اعني الزمان هو مدلول الفعل وتلك الازمنة الصباح والمساء
والضحى والظلول اي جميع النهار والبيتوتة اي جميع الليل مثل اصبح زيد قائما
وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا وظل زيد سائرا وبات زيد سائرا
فاصبح يدل على اقتران قيام زيد بوقت الصباح فمعنى اصبح زيد قائما ان قيام زيد
مقارن بوقت الصباح وامسى يدل على اقتران سرور زيد بوقت المساء فمعنى
امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء واضحى يدل على اقتران حزن زيد



حزن زيد فمعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى وظل يدل في هذا
المثال على اقتران ثبوت السير لزيد في جميع نهاره فمعنى ظل زيد سائرا ثبت له
ذلك في جميع نهاره ويدل بات في هذا المثال ثبوت السير لزيد في جميع ليله
فمعنى بات زيد سائرا ثبت له ذلك في جميع ليله قال السيلكوتي قوله بموادها
لا بصورها اي ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعني
الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني التي يتميز بعضها عن بعض ولذا قال
صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها
مشترك بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما
اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه
في الرضي وغيره وقد تكون اي الخمسة او تلك الافعال الخمسة بمعنى صار بلا دلالة
عليها اي على الاوقات المذكورة نحو اصبح زيد عالما وكذا بواقيه اقول لكون هذه
الافعال الخمسة بمعنى صار واربعة مما بعدها ايضا لكونها بمعناه كما ذكره
الشارح مدلول قول البيضاوي على ما بينه المص في الامتحان لكنه مخالف
لظاهر كلام المص حيث افرز هذه الافعال التسعة عما كانت بمعنى صار بقوله
اذا كن بمعنى صار بعد تعداد ملحقات صار وجعلها من ملحقات ما زال بقوله كلها
بمعنى ما زال بعد تعداد خمسة عشر فعلا فتغيير المص عبارة البيضاوي على قول
البيضاوي في الامتحان لا يقتضي صرف عبارة المص ههنا عن ظاهرها وتطبيقها
لمراد البيضاوي لان لكل مقام مقالا فالصواب حمل هذه الافعال التسعة
من ملحقات ما زال كما هو الظاهر من عبارة المص لا من ملحقات صار كما جعل
الشارح واض بعد الهمزة وعاض يقال اض زيد من سفره اي رجع او عاد زيد
من سفره اي رجع من سفره اشارة الى انهما في الاصل بمعنى رجع فيكونان تامين
وغدا يقال غدا زيد اي مشى في وقت الغداة اشارة الى انه في الاصل بمعنى مشى فيكون
تاما ايضا وهو اي وقت الغداة كائن من اول النهار الى الزوال اي الى زوال الشمس
من حد الوسط وراح قوله يقال راح زيد اي مشى في وقت الرواح اشارة ايضا
الى انه في الاصل بمعنى مشى في وقت الرواح فيكون تاما ايضا وهو اي الرواح ما بعد الزوال
الى الليل ومراد الشارح بقوله يقال ويقال الى هنا بيان معانيها اللغوية ولا يخفى

ان الغالب في هذه الافعال الاربعة وهي آض وعاد وغدا وراح كونها اي هذه
الاربعة تامة اذا كانت بهذه المعاني يعني اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى
وانما تكون هذه الاربعة اي لا تكون هذه الاربعة ناقصة اذا كانت بهذه المعاني
انما تكون ناقصة اذا كانت اي وقت كونها بمعنى صار نحو آض زيد عالما اي صار
وكذا سائره فظهر ان غدا وراح اذا كانا ناقصين لا يدلان على الوقتين المدلول
عليهما بدونها فتكون اي اذا كان هذه الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون
هذه الاربعة من الملحقات اي من ملحقات صار التي ذكرت سابقا من آل
الى قعد كما صرح اي المصنف به اي بكون الغالب في هذه الاربعة كونها تامة او بما ذكر
من ان الغالب الى هنا في الامتحان اي في امتحان الاذكياء فينبغي اي اذا كان
هذه الاربعة من ملحقات صار فينبغي للمصنف ان تذكر هذه الاربعة في جنبه
اي صار مع سائر ملحقاته اي صار لكن اي الا انه يمكن ان يقال في الجواب
من طرف المصنف اخر اي المصنف من التفعيل الاخيرين اي غدا وراح او وهما
غدا وراح لكونهما اي الاخيرين متعلق باخر وعلة له نظيرين كاصله نظيرين سقط
نونه بالاضافة الى اصبح وامسى قوله في كونهما اي اصبح وامسى او الاخيرين
بيان لوجه النظير طرفي كاصله طرفين سقط نونه بالاضافة الى النهار
واخر اي المصنف الاولين وهما آض وعاد قوله ليكونا اي الاولان علة
لاخر ومتعلق به في هذا المحل كالمسافر الذي هو اي المسافر في صدد الرجوع
الى محله اي المسافر اي الى وطنه الاصلي هذا مبني على ما اي المعنى الذي حقق
اي ذلك المعنى المناسب لمعناهما اي الاولين الاصلي وهو الرجوع ولما فرغ
من البسائط اي من المفردات بالنسبة الى ما في اوله لفظة ما قوله اراد اي المص
جواب لما الشروع في الماويات اي الى المركبات او الى الافعال التي كانت في اوله
لفظة ما فقال اي المصنف ومازال ولما احتمل لفظ زال اشتراكا بين التام
والناقص اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال من زال يزال كخاف يخاف
لا يستعمل الا ناقصا لاستمرار خبره لاسمه من وقت صلاحيته له ويلزم النفي
لا من زال يزول مثل قال يقول يعني ماخوذ من زال الذي كان مضارعه يزال كخاف فيخاف لانه ماخوذ
من زال الذي كان مضارعه يزول فان ما اي زال الذي كان مضارعه اي زال
يزول فتام اي فهو فعل تام لا فعل ناقص وفي الصحاح زال الشيء من مكانه يزول

يزول زوالا وما زال فلان يفعل كذا انتهى قال الاستاد قوله من زال يزال
اي ماخوذ من زال يزال من باب علم اصله زول يزول قوله فان ما اي زال
تعليل لماخوذيته من زال يزال او تعليل للتفسير بقوله من زال يزال مضارعه
اي زال يزول فتام اي فهو تام لا ناقص كذا قالوا ولعلهم ارادوا انه اذا كان
من باب علم يكون ناقصا مفتقرا الى خبر منصوب ويلزمه النفي وان كان من باب نصر
يكون تاما فلا يحتاج الى خبر منصوب كذا افادوا قال الكرماني الفرق بين زال يزال
وبين زال يزول الاول من الافعال الناقصة ويلزمه النفي بخلاف الثاني وقال
بعض الشراح اذا كان من باب الرابع فهو من باب صار وهو ناقص بمعنى فرق
واذا كان من الاول يكون تاما بمعنى عجب وهو من الواوي فلا يقال اي في لا يجوز
ان يقال لا ازول اميرا بل يقال لا ازال اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها اي التاء
وبالهمزة بعد التاء وقيل بالياء المفتوحة بعد التاء وجه التمريض انه لم يوجد
هذا في الكتب المشهورة في اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء
قاله السيلكوتي وما برح بكسر الراء من الباب الرابع في الاصل اي في اصل اللغة
او قبل استعماله ناقصا بمعنى زال عن مكانه اي زال الشيء عن مكانه وما افتا من الافعال
اي من باب الافعال وما ونى بالواو المفتوحة والنون المكسورة وبالياء المفتوحة
من ونى اي ماخوذ من ونى في الامر من الامور اي في الفعل يني بالكسر اي بكسر النون
فيهما مثل ومق يمق من باب حسب يحسب فسر معناه الاصلي بقوله اي ضعف
يقال فلان لا يني يفعله اي يفعل سيئا كذا اي لا يزال يفعله قال احمد نازلي
يقال ونى في الامر يني بالكسر ونيا وونيا اي ضعف وقال امام الايوب قوله
وما ونى وهو فعل ماض يقال ونى يني مثل وحى يحي بمعنى ضعف يقال فلان لا يني
يفعله اي لا يزول يفعله فان عدم الضعف عن شيء يوجب عدم الزوال عنه
وقال بعض المحشين قوله بالكسر اي بكسر النون في المضارع وبالفتح في الماضي
فيكون من باب ضرب يضرب كذا قيل لكن عندي الكسر فيهما وما رام اصله روم
من رام يريم اي وهو ماخوذ من رام يريم ريما اي برح قال الدماميني والغرض
من نقل ما قاله الدماميني ناقلا عن صاحب التسهيل بيان كون الفعلين الاخيرين
فعلا ناقصا في غاية الندرة نقلا اي ناقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين
وهما ما ونى وما رام اي ان استعمال هذين الفعلين الاخيرين ناقصين غريبان
لا يكادان اي لا يقربان ان يعرفهما اي الفعلين الاخيرين حال كونهما ناقصين احد

من النحاة الايكادون ان يعرفهما من عنى اى من قصد واراد باستقراء الغرائب
اى بتتبع الغرائب والمص منهم كلها اى كل واحد من المذكورات بيان لكل واحد
وقوله من ما فتئ الى ما دام بيان للمذكورات اقول ليس كذلك بل من اصبح
الى ما دام كما ذكرناه آنفا مع وجهه بمعنى ما زال الا اى لكن ان ما فتئ يختص
بالجحد اى يستعمل فى مقام الانكار ويختار به عن غيرها قال صاحب المنافع قوله
يختص بالجحد اى لا يستعمل الا فيما يتعجب المتكلم وانكره مثلا لا تقول ما فتئ
زيد يفعل هذا الا اذا تعجبت هذا الفعل وانكرته وقال الاستاذ قوله
يختص بالجحد اى لا يستعمل من غير النفى اصلا بخلاف البواقى لانها تستعمل بغيرها
ان كانت تامة واما نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف فهو بمعنى ما تفتؤ
اى ما تزال فى ذكره على ما فى مختار الصحاح اى ان هذا البيان مبنى على دليل
بين فى مختار الصحاح وهو اى ما زال لدوام خبره اى ما زال لاسمه اى ما زال
اى لدوام مضمون خبره لاسمه منذ مبنى على السكون ظرف من الظروف المبنية اما بمعنى
اول المدة وهو مبتدأ عند المص وخبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله
قبله من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن الى الاسم والضمير
الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعوله اى من وقت يمكن ان يقبل الاسم مضمون ذلك
الخبر قال البعض قوله منذ قبله اى منذ زمان امكان قبول اسمه بمضمون خبره وقال
السيد عبد الله قوله منذ قبله اى فى زمان يكون الاسم قابلا للخبر فى المعتاد فانه
لا يفهم من قوله ما زال زيد اميرا انه كان كذلك فى اول وجوده بل فى زمان علم
فيه الامارة له وهو وقت البلوغ الذى يمكن القيام بها فيه وانما تفيد هذه
الافعال الاثبات مع انها للنفى لان ما للنفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات
وانما يفيد استمرار الاثبات لان تقييد نفى الشئ سواء كان ذلك الشئ اثباتا او نفيا
بزمان يوجب ان يعم ذلك النفى فى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد
اثبات الشئ بزمان لا يوجب عموم الاثبات فى جميع ذلك الزمان الا ترى انك
اذا قلت ضرب كفى فى صدد هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى
بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب فى جميع اجزاء الزمان الماضى
وقال صاحب المنافع قوله منذ قبله اى قبل الاسم الخبر ومنذ هذه مبتدأ وجملة قبل خبره
بتقدير المضاف اى ابتداء زمان دوام الخبر للاسم زمان قبله وفى هذا التركيب اوجه
اخر

او جه اخر مفصلة فى معرب الكافية فى هذا البحث قوله فمعنى ما زال زيد
عالما مثلا تفريع على قوله وهو لدوام الى هنا ومبتدأ خبره قوله دوام العلم له
اى لزيد منذ زمان البلوغ لان ما فيه للنفى وفى زال معنى النفى ونفى النفى يفيد
دوام الوجود واستمرار الثبوت واعتباره من زمان بقرينة العقل او
لان نفى النفى يفيد عموم النفى لان الشئ فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوالا
ومعنى ما زال لم يقع زوالا وعموم النفى يفيد دوام الثبوت والوجود او منذ زمان
المراهق اى الغلام الذى قارب الاحتلام وفى الصحاح وراهق الغلام فهو
مراهق اى قارب الاحتلام اذا كان الامر كذلك فلا يضر انتفاؤه اى العلم
فى اوائل زمان الصبا اى الصباوة قوله لعدم امكان القبول اى قبول العلم علة
لعدم الضرر قال البعض قوله لعدم امكان القبول متعلق بلا يضر وعلة له اى
لعدم امكان قبول الاسم الخبر فههنا قبول المراهق مثلا العلم ولزمه اى كل واحد من المذكورات
اذا اريد به استمرار الثبوت قال صاحب المنافع قوله ولزمه اى ما زال وكذا كل ما كان
بمعناه النفى بدخول اداته عليه لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتأ تذكر
يوسف اى لا تفتأ ولا تزال قال صاحب المنافع قوله النفى بدخول اداته عليها
لفظا او تقديرا انتهى فى كونه اى فى كون كل واحد من المذكورات او فى كون ما زال
وكذا كل ما كان بمعناه ناقصا وما دام وهو لتوقيت امر اى لتعيين وقت شئ
والمراد بالامر مضمون الفعل الذى ذكر قبل دام بمدة ثبوت خبرها اى بمدة ثبوت
مضمون ما دام وقوله لاسمها متعلق بالثبوت والضمير راجع الى ما دام يعنى وضع
وذكر ما دام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون خبرها ثابتا لاسمها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لذلك الامر قوله لان علة لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها قال الاستاد قوله لان ما اى افادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد
كون خبرها ثابتا لاسمها حاصلة بلفظ ما لان لفظها او افادة ذلك المراد ودلالتها
على الوقت هى حاصلة بلفظ ما لان لفظ ما فيها اى فى ما دام مصدرية بتقدير الزمان
قبلها فهو مع ما بعده فى تأويل المصدر يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها
من الفعل صلتها والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير كما فى آتيك خفوق النجم اى آتيك وقت خفوق النجم اى غروبه ولذا اى
ولاجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها او لاجل كونها للتوقيت المذكور احتاج

اي لفظ ما دام الى كلام اي الى وجود كلام مستقل بالافادة قبله اي لفظ ما دام
وقوله لانه متعلق باحتاج وعلة له انما احتاج اليه لان لفظ ما دام حينئذ مع اسمه
اي لفظ ما دام وخبره اي لفظ ما دام ظرف اي لذلك الامر والظرف فضلة غير مستقل
بالافادة فلا بد له من ناصب كاجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تقييده وقوله ما دام ظرفه وليس وفي الصحاح ان ليس
كلمة نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب
الفا لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انها فعل قولهم
لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقيل هو فعل ماض
ناقص اصله ليس كعلم حذف كسر الياء على خلاف القياس وقال قطب زاده
اصله ليس بكسر الياء فسكنت تخفيفا ولم يقلبوا الفا لانها لا تتصرف قوله وليس
مبتدأ وقوله لنفي مضمون الجملة ظرف مستقر خبره اي كائن لنفي مضمون الجملة وقوله
حالا بالنصب على انه مفعول فيه للنفي اي في الحال يعني ان لفظ ليس الذي هو معدود
من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التي فيها مرفوعه ومنصوبه في زمان الحال
يعني هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل اولا مثل ليس زيد قائما
اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال
او لنفي مضمون الجملة مطلقا اي حالا كان او غيره ولذلك يعني اي لكلمة ليس لكونها غير دالة
بخصوصها بزمان الحال يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان ماض نحو ليس خلق الله مثله فان الخلق المنفي ماض عن وقت المتكلم
وليس بممتد الى وقت الاخبار وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فان العرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول
وهو مذهب سيبويه اخره اي لفظ ليس اي اخره عما قبله مع اصالته اي لفظ
ليس في الفعلية ومع بساطته اي لفظ ليس بخلاف ما قبله لانه ماوي قال البعض قوله
وبساطته اي ليس اي مع بساطته بالنسبة الى المأويات وقوله لعدم كماله اي
لفظ ليس علة لتأخيره او متعلق باخر في الفعلية وقوله لشبهه اي لفظ ليس
علة لعدم الكمال في الفعلية بالحرف في الصورة اي في التلفظ كليت موازن
لليس في عدد الحروف والحركات وفي السكون وفي عدم التصرف من حيث الصيغة ولما فرغ
من ذكر الافعال الناقصة التي تكون ناقصا بالمراد شرع في ذكر الافعال التامة
التي تتضمن معنى الفعل الناقص فقال وقد يتضمن الفعل التام اي وقد يجوز تضمن
كيف من الفعل التام معنى صار اي يدل اي الفعل التام عليه اي على معنى صار مع

اي نفيه ووضعه وتخصيصه بزمان الحال

مع دلالته اي الفعل التام على معناه اي الفعل التام قوله الاصلي صفة للمعنى
وهذا التضمين موافق لتغيير الفعل الثالث حيث قال فيما سبق التضمين هو عبارة
عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه الى لا التغيير الفعل
الاول ولذا نفاه الشارح فيما يأتي بقوله وليس المراد بهذا التضمين الذي سبق
ذكره قال بعض محشي هذا الكتاب قوله اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي
عين ما صرح به فيما سبق عند قول المص في الديباجة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
فقول الشارح فيما سيأتي من وليس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره فاسد
غير صحيح اذ بين القولين منافاة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله الآتي
ليس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره اي بالجعلين المذكورين فيما سبق من جعل الاصل
ثابتا والمضمن حالا على رأي ومن جعل المضمن ثابتا والاصل حالا على رأي آخر
ولا انحصار الى هذين الجعلين ههنا بل لا اشتغال بالجعل الاول من هذين الجعلين
ههنا اصلا كما هو المشاهد من تغيير امثلة البحث بل يجري ههنا الحال والخبر
والوصف وغيرها من التمييز جميعا او منفردا وفيما سبق حال لا غير باحد الجعلين
المذكورين وكذا اي ولكونه دالا على معنى صار مع دلالته على معناه الاصلي او ولكون
المراد بقوله وقد يتضمن الى ذلك قال البعض قوله ولذا اي لاجل كون قوله وقد يتضمن
مقيدا بقوله مع دلالته على معناه الاصلي لم يقل المص بدل قوله وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار وقد يكون الفعل التام بمعنى صار قوله فيصير معطوف على يتضمن
والفاء سببية واليه اشار الشارح بقوله اي يصير ذلك الفعل التام
بسبب هذا التضمين اي تضمين معنى صار قال زيني زاده الفاء في فيصير عاطفة
مع السببية ناقصا قوله اي محتاجا الى خبر منصوب تفسير لناقصا او يكون معناه
عطف على قوله فيصير
اي الفعل التام الاصلي صفة المعنى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا خبر يكون قوله لهذا الخبر
المنصوب لذلك الفعل متعلق لقوله وصفا وقيد له وكذا قوله في المثال قيل هو
قيد للكل اقول لا يساعده ظرافه قوله للتأكيد متعلق ايضا لقوله وصفا لكن
الاول للمطلق والثاني للمقيد قال البعض قوله للتأكيد قيد لقول الشارح
لهذا الخبر قوله والمبالغة عطف على للتأكيد من قبيل عطف اللازم على الملزوم
اقول في كون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا بحث اذ لا معنى في كون معنى الفعل
الاصلي حالا او خبرا او وصفا لان الحالية والخبرية والوصفية مما يجري على الالفاظ
لا على المعاني بل الحال والخبر والوصف ليس الا نفس الفعل بعد ان يغيرهما كي يصلح للحالية

قال البعض قوله كما هو الخ لان الغرض [illegible]

ولا اختيهما من الخبرية والوصفية فليتهم كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة
بهذا النظم تنظير لا تمثيل فقوله كاملة صفة مؤكدة للعشرة تفيد المبالغة
في محافظة العدد كذا في القاضي وهذا مثال للوصف كما يشير اى المصنف
اى كما يشير اليه اى الى الوصف في تفسير المثال اى مثال المتن حيث
قال اى عشرة كاملة اى في تفسيره المثال وقد يكون اى معناه الاصلي فهو
معطوف على ويكون معناه الخ خبراً مضافا الى المنصوب المذكور بعده
اى بعد الفعل التام كما اشار اليه اى الى كونه خبراً مضافا المرضى في قوله تعالى
فتمثل اى جبرائيل لها اى لمريم بشراً سويا قوله حيث للتعليل هنا مثل من التمثيل
اى مثل المرضى به اى بقوله تعالى فتمثل الخ ايضا اى كما مثل المصنف بالمثالين
الآتيين في هذا المتن بو كتمثيل المصنف بنحو تم التسعة بهذا عشرة وكمل زيد عالما
قال الاستاد قوله أيضا اى كما مثل المرضى بنحو تم تسعة بهذا عشرة وكمل
زيد عالما حيث قال وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقص كما تقول
تم تسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا
قال الله تعالى فتمثل لها بشراً سويا اى صار مثل بشر للتضمين قيد لمثل
وعلة له اى تضمين الفعل التام معنى صار وحيث فسر المرضى بقوله اى المرضى
اى صار مثل بشر قوله فلا وجه جواب لشرط محذوف اى اذا علمت ما قلنا الى هنا
فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه اى معناه الاصلي حالا وانكار كونه
اى معناه الاصلي وصفا مع وقوعه في كلام الباري اى ولا وجه لانكار كونه وصفا
وسكوته اى الفاضل العصام عن الاحتمالين الآخرين وهما كونه خبراً بعد خبر
وكونه خبراً مضافا الى المنصوب المذكور اى ولا وجه لسكوته عن الاحتمالين الآخرين
مع صحة المعنى في كل منها اى في كل واحد من الاحتمالات وهي كونه حالا او خبراً
بعد خبر او وصفا له في المال وكونه خبراً مضافا الى المنصوب المذكور بعده وليس
المراد بهذا اى بهذا التضمين اى تضمين الفعل التام معنى صار قيد الذى سبق ذكره
اى التضمين الذى سبق ذكر ذلك التضمين في وجب ترتيبها وهو حذف متعلق ما هو
اجنبي عن العامل المذكور قال الاستاد قوله الذى سبق ذكره في صدر الكتابة عند قوله
فوجب ترتيبها او الذى سبق ذكره في وجب ترتيبها فقوله الذى سبق ذكره خبر ليس
قوله اذ المتعلق بكسر اللام تعليل لعدم المراد بهذا الذى سبق ذكره او علة لقوله وليس
المراد بهذا الذى سبق ذكره ليس المراد منه الحرف الجر بل هو المنصوب المذكور فلذا قال



قال وهو اى المتعلق المنصوب المذكور بعده اى بعد الفعل التام هنا اى
في قوله تعالى فتمثل لها بشراً سويا او في مثال المتن او في كل من المثالين المذكورين
في المتن والمنصوب المذكور بعده في المثال الاول عشرة وفي الثاني عالما
قوله اذ المتعلق مبتدأ خبره قوله ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام
وقد لا يعتبر هذا التضمين اى تضمين معنى صار فيبقى الفعل تاما فيكون اى فحينئذ
يكون المنصوب المذكور بعده اى بعد الفعل التام حالا لا خبراً ليكون في الاغلب
والاكثر اى في اغلب الاستعمال وقد يحتمل ان يكون اى المنصوب حالا او تمييزاً
ومفعولا له كما صرح به اى بذلك الاحتمال البيضاوى في تفسيره في قوله تعالى وتمت
كلمة ربك صدقا في الاخبار والمواعيد وعدلا في الاقضية والاحكام نحو تم التسعة
بهذا اى بسبب هذا الواحد او ملابا به عشرة خبر تم بمعنى صار اى صار التسعة
بهذا عشرة تامة بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزأ من الاول
فلفظ التام فهو مأخوذ من الاصل الذى هو تم باعتبار معناه اى تم
الاصلي صفة المعنى وذلك اللفظ حال من المستكن في صار او خبر بعد خبر
او وصف لهذا الخبر وعلى الاول يكون المضمن ثابتا بالضرورة قال بعض الكمل
التضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله
ولابرازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا وثانيهما
عكس هذا يعني بان يجعل الاول حالا والمتضمن ثابتا وقد اختار المص في التفسير
الطريق الثاني حيث جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فليس
هذا التضمين كالذى سبق ذكره اى بالجعلين المذكورين فيما سبق من جعل الاصل
ثابتا والمضمن حالا على مذهب ومن جعل المضمن ثابتا والاصل حالا على مذهب
اخر كما هو المثال هو من تفسير هذا المثال ومن تفسير ما بعده من قوله وكمل
زيد عالما اى صار عالما كاملا مأخوذ من كمل باعتبار معناه الاصلي وغير ذلك مثل
عدل زيد اميراً اى صار اميراً عادلا مأخوذ من عدل باعتبار معناه الاصلي ثم شرع
في بيان مسئلتها فقال ويجوز تقديم اخبارها بفتح الهمزة جمع الخبر اى يجوز تقديم
اخبار هذه الافعال الناقصة ان لم تكن ظروفا على انفسها ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها كلهم كان مالك في يجب التأخير هذا ان اريد بالجواز نفي الضرورة من الطرفين
وان اريد نفيها عن طرف فقط وهو جانب التأخير فنقول ويجوز التقديم ما لم يمنع مانع

منه فيحمل الجواز للوجوب الا اى لا يجوز تقديم خبرها اى فعل ناقص بقرينة البحث
في اوله اى في محل اوله لفظ ما نافيا والمراد به لفظ ما فلذا قدر اللفظ لكنه ينتقض
بما الزائدة فانها واقعة في اول في اول ذلك الفعل ولو قدر الكلمة لكانت ملا
للنافية والمصدرية كما في مازال وملحقاته او مصدريا كما في ما دام سواء اعتبر
التقديم على مجموعها ومدخوله او على مدخوله فقط اما الاول فلاقتضاء الصدارة
وعدم جواز ما في حيز ما المصدرية عليها واما الثاني فلشدة امتزاجها
وما ليس في اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل على مجموعهما مثل ما قائما
كان زيد لعدم الامتزاج ولا يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة كما في
فتح الاسرار على كتاب الاظهار قوله من مازال الى ما دام بيان لما الاولى
المفسر بفعل ناقص او بيان لما الاولى مقيداً بالصفة مع فاعلها وخص الشارح
المستثنى بقوله من مازال الى ما دام حملا على المتبادر لكن التحقيق في هذا المقام
هو الاطلاق وتعميم الكلام الى كل ما في اوله ما سواء كان ما في اصل الفعل الناقص
المسموع من العرب ذكر ذلك الفعل مع ما او جئت ما على فعل ناقص ليست فيه
ما من كان وصار واصبح وغيرها اذ هي ايضا لا يتقدم الخبر على ذلك الفعل فلا يقال
قائما ما كان زيد الا ان الفرق بين الذي فيه ما في الاصل وبين الذي اثبت ما
على ما ليس فيه ما جواز تقديم الخبر بادخال ما على الخبر المقدم فيجوز ان يقال
ما قائما كان زيد ولا يجوز هذا الفعل والتقديم في مازال واخواتها فلا يقال
ما قائما زال زيد لان ناقصة هذا القسم مع ما بغير انفكاك ولا انفصال
من فعله فاذا انفك وانفصل منه خرج من كونه فعلا ناقصا واعلم انه قد وقع الاختلاف
في تقديم خبر ليس على ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني ومن تبعهم
قالوا لا يجوز تقديم خبر ليس مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه
والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي قالوا انه يجوز التقديم بناء
على انه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه اما اذا دخل لفظ ما نافيا كان او
مصدريا او لفظ ان بكسر الهمزة ونون الموحدة الساكنة يعني النافية على سائر
الافعال الناقصة متعلق بدخل اى باقي الافعال الناقصة التي ليس في اوله لفظ ما
او ان فانه اى الشان وان للوصلية لم يجز التقديم اى تقديم الخبر عليه اى على سائر
الافعال معهما اى ما وان لكن اى الا انه يجوز اى التقديم بالفصل بينه اى سائر
الافعال وبينهما اى ما وان لان ما وان لا يمنعان للفصل كلم ولن لان معمول فعلهما يتقدم



يتقدم عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة كذا قاله الفاضل العصام نحو ما قائما
كان زيد مثال للفصل بينه وبين ما بخبره او نحو ان قائما كان زيد مثال
للفصل بينه وبين ان بخبره واما اذا دخل ما او ان في هذه الافعال الناقصة
اى على هذه الافعال الناقصة قال البعض قوله واما في هذه الافعال الناقصة
من مازال الى ما دام فلا يجوز الفصل بينهما اى بين هذه الافعال وبينهما
اما وان وعدم الجواز ثابت لشدة امتزاجها اى هذه الافعال قال البعض
قوله لشدة امتزاجها اى هذه الافعال متعلق بلا يجوز وعلة له معهما اى ما وان
وكونها اى ولكون هذه الافعال بمنزلة افعال مثبتة بسبب دخول اداة النفي
لان اداة النفي لما دخلت على هذه الافعال التي معناها النفي افادت الثبوت
فصارت بمنزلة افعال مثبتة لان نفي النفي اثبات فترجحت يجوز التقديم بالفصل قيد
للنفي بقوله فلا يجوز الخ يعني فلا يجوز تقديم الخبر بالفصل بينها وبينهما فقوله
فلا يجوز تفصيل للحكم المذكور اى لا يجوز نحو قائما ما زال زيد خلافا للكوفيين
ووافقهم ابن كيسان من البصريين في غير ما دام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال
امتزاجها وصيرورتها مثل فعل مثبت في المعنى ولا نحو اجلس جالسا ما دام
زيد مثال لما المصدرية اى ولا يجوز ايضا اجلس جالسا ما دام زيد وعدم جواز
التقديم ثابت لانها اى لان لفظة ما قال البعض قوله لانها اى لفظة ما متعلق
بلا يجوز وعلة له اما نافية كما في نحو مازال زيد فقوله لها اى ما الداخلة على هذه
الافعال ظرف مستقر خبر مقدم وقوله صدر الكلام مبتدأ مؤخر اى كائنة لها صدر الكلام
كالاستفهام ولو قدم الخبر على هذه الافعال يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل
بينه وبين مدخوله في يلزم تقديمه على ما وجب له الصدارة قال البعض قوله لها
صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام على النفي فلا يعمل اى اذا كان لها
صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها اى فلا يعمل الفعل الذي وقع بعد ما النافية فيما
اى في المعمول الذي وقع قبل ما النافية قال الاستاد قوله فلا يعمل اى اذا كان الامر كذلك
فلا يعمل ما اى فعل بعدها اى بعد ما فيما اى في معمول قبلها اى قبل ما قوله او مصدرية
معطوف على قوله اما نافية اى او لانها مصدرية كما في ما دام وسيجيء في بحث المصدر ان معمول المصدر
لا يتقدم عليه اى على المصدر عند الجمهور لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذلها في حكمها وكذا اى والحكم مثل ذلك يعني لا يجوز التقديم
اى تقديم الخبر في هذه الصورة ايضا قال الشارح الاول قوله وكذا اى كما لا يجوز
تقديم خبر ما في اوله ما النافية لا يجوز التقديم اى تقديم الخبر ان بدل من التبديل

فعل مجهول لفظها باب النافية وعدم جواز التقديم ثابت فانها اى ان النافية كما قال البعض
قوله فانها اى ان النافية تعليل للحكم المستفاد من قوله وكذا ان بدلها واشار اليه الشارح
كما اى كلفظ ما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها اى بان النافية
كما اى كالتعليق الذى يكون بما اى بلفظها وهذا التعليل مبنى على ما اى على التعليل
الذى صرح به اى بذلك التعليل الدماميني في شرح التسهيل قال الاستاذ قوله على ما
اى كون ان النافية مثل ما في اقتضاء الصدارة مبنى على ما اى على الكون الذى
صرح به اى ذلك الكون الدماميني في شرح التسهيل نقلا اى حال كونه ناقلا عن ابن قاسم
وهذا اى قول المصنف هنا وكذا ان بدل ما بان النافية وعدم جواز التقديم
في يوافق كلامه اى المصنف وهو اى المفعول به المذكور وقع بعد النفي نحو ما زيدا
ضربت وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها فلا يعدد بالاستقراء
في بحث ما اى معموله اضمر عامله اى المتمول على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير
اى تفسير العامل بما بعده في الامتحان الازكياء واما كلامه اى كلام المصنف في الامتحان
في بحث الافعال الناقصة وبينه بقوله من ان العمدة قال البعض قوله من ان العمدة
بيان الكلام الذى في بحث الافعال الناقصة بعين عبارته في اقتضاء كلمة ما صدر الكلام
قال صاحب المنافع قوله في اقتضاء ما صدر الكلام بنصب صدر لكونه مفعول اقتضاء
مضاف الى فاعله وهو ما خاصية وهى بقاء النفي على حاله ما غير عرضى جزئى كما في
فيها اى في كلمة ما لا اى ليس العمدة بمجرد كونها اى كلمة ما للنفي الا يرى ان لم ولما ولن
ولا قوله على الاصح متعلق بلا تقتضى وقيد للاقتضاء لان فيه اختلاف كما بينه ابن هشام
يا للعجب كل العجب من الشارح حيث قال في حاشيته على الامتحان قيد للاخير لا تقتضى
اى تلك الحروف الصدارة وان للوصلية كانت اى تلك الحروف للنفي الى هنا
كلام المص قوله كلامه مبتدأ وقوله فيدل خبره لانه اذا كان المبتدأ بعد اما فوجب
دخول الفاء في خبره قال الاستاذ قوله واما كلامه فمبتدأ وقوله فيدل خبره وقال الاخر
قوله فيدل جواب اما اى يدل كلام المصنف في الامتحان في بحث افعال الناقصة على انه
اى المصنف جرى في هذه الرسالة المسماة بالاظهار على غير الاصح حيث قال وكذا ان بدل
ما بان النافية اقول انما يوجد الدلالة على ما ذكر لو علم جعل المص وجه عدم الجواز
في صورة ان اقتضاء ان الصدارة وهو غير معلوم فيجوز ان يعتبر فيها وجها مخصوصا
غير



غير اقتضاء الصدارة فلا يلزم الجرى على الغير الاصح ولا منافاة بين كلاميه قال
الاستاد رحمه الله قوله على انه اى قوله وكذا ان بدل ما بان النافية جرى في هذه
الرسالة اى رسالة الاظهار على غير الاصح اى على القول الاصح او على المذهب
الاصح قوله واما ان بدل معطوف على مقدر تقدير الكلام اما ان بدل
ما بان فلا يجوز التقديم واما ان بدل ما بلم لم يذكر اى المصنف لما اى لفظ لما مع انه
صرح به الرضى لانفهام حكمه اى لما متعلق بلم يذكر بالمقايسة على لم ولن او بلن
فيجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد او قائما لما يزل زيد او قائما لن يزال زيد اما
في لم ولما فلانهما اى اما جواز تقديم الخبر في المحل الذى كان فيه لم ولما فثابت لان لم
ولما قال قوله اما اى اما جواز تقديم الخبر ان بدل لفظ ما بلم ولن وقوله في لم ولما
اى في المحل الذى كان فيه لم ولما وقوله فلانهما اى فثابت لان لم ولما وقال البعض
اما في لم ولما فلانهما اى اما جواز تقديم اخبارها على انفسهما اذا بدل لفظ ما بهما
فثابت لانهما اى لم ولما قوله لا متزاجهما اى لم ولما متعلق بصار فيما بعده
او متعلق بصار المؤخر وعلة له قدم للحصر بالفعل حتى يتغير اى لم ولما معناه
اى الفعل الى الماضى قوله صارتا اى لم ولما جملة خبرا ثانيا قوله فلا منهما كالجزء منه
اى من الفعل كانهما اى لم ولما اى اقل انهما خرجا اى لم ولما عن كونهما اى لم ولما
حرفى اصله حرفين سقط نونه بالاضافة الى النفي فانعزلا اى لم ولما عن كونهما
اى لم ولما عن اقتضاء الصدارة واما في لن اى واما جواز تقديم الخبر في المحل الذى
كان فيه لن قال البعض قوله واما في لن اى واما جواز ذلك التقديم في لن فللحمل
اى فهو ثابت للحمل على سوف الذى اى سوف الذى لا يمنع تقديم مدخوله اى سوف عليه
اى على سوف حمل النقيض على النقيض اى وهذا من باب حمل النقيض على النقيض
لان لن لاستقبال المنفي وسوف لاستقبال المثبت ويمكن ان يحمل عليه حمل النظير
على النظير لكونهما من ادوات الاستقبال قال الاستاد قوله حمل النقيض
على النقيض اى يحمل عليه حمل النقيض على النقيض او حمل لن على سوف في هذا
الجواز حمل النقيض على النقيض فيكون قوله حمل النقيض على النقيض مفعول مطلق
لحمل المقدر او ليحمل المقدر المستفاد من فحوى الكلام الى بحث كذا في الرضى
اى مثل ذلك وقع في الرضى وبقى لا اى لفظ لا مهملا اى متروكا او عاريا وخاليا عن البيان
اى مهملا بالنظر الى المتن فلا يرد انه مذكور في الامتحان قال الدماميني ينبغي ان تكون

اى لفظ بمنزلة ما اى لفظها عند ابن قاسم لما مر آنفا من الدليل بمانه لما
حيث قلنا فانها كما اني وقال الرضى فى شرحه على الكافية لاصدارة له اى لفظا
قوله لانه اى لفظ بلا علة لعدم الصدارة له وقوله لكثرته اى لكثرة دوره اى لا
متعلق بصار مبتذلا بعده فى الكلام حتى انه اى لا يقع بين الحرف و معموله اى الحرف
مع شدة اتصالهما نحو كنت بلاماك مثال لوقوعه بين الحرف ومعموله الذى هو
اسم ونحو اريد ان لا تخرج مثال لوقوعه بين الحرف ومعموله الذى هو فعل
وقيل قوله واريد ان لا تخرج حال من فاعل يقع اى والحال اريد ان لا تخرج لفظا
عن كونه حرف نفى انتهى اقول انه منفى من المقام قوله صار مبتذلا متعزلا جملته
حيران فى حقه لانه لكثرته مقوله عن منصب الصدارة متعلق بمنعزلا اى
عن رتبة الصدارة واما تقديم اخبرها اى خبر كل واحد من هذه الافعال
الناقصة على اسمائها اى على اسم كل واحد منها لان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى
انقسام الآحاد الى الآحاد فيفهم ذلك التقديم جواب اما فى بحث المعمول المنصوب
اى من الكلام الذى ذكر فى بحث المعمول المنصوب قوله من قوله اى المصنف
بيان للكلام المقدر بهذا الذى اشرنا اليه آنفا قال البعض قوله من قوله اى
اى المصنف متعلق ليفهم اى من قول المصنف وامره اى حكم خبر باب كان
كامر خبر المبتدأ اى كحكم خبر المبتدأ فى التقديم يعنى لم يذكر المصنف جواز تقديم اخبارها
على اسمائها لكونه مفهوما من قوله وامره كامر خبر المبتدأ فى جواز التقديم لان تقديم
الخبر على المبتدأ سهير ثم شرع فى بيان القسم الثانى من الافعال الناقصة فقال
والقسم الثانى من القسمين اى من قسمى الفعل الناقص وهو الذى لا يتبادر
من اطلاقه لان له اسما خاصا ما اى فعل ناقص اشار الى ان ما موصوف وعبارة
عن فعل ناقص بمعونة المقام يدل على معنى القرب مع الحال اى الى الحال يعنى يدل على معنى
هو قرب الخبر الى الحال او يدل على قرب حصول الخبر للاسم او يدل على قربية زمان
خبره الى زمان الحال او يدل على معنى هو قرب اتصاف الاسم بمضمون الخبر الى زمان الحال
او يدل على معنى هو قرب مضمون الخبر من الماضى الى الحال والله اعلم بحقيقة الحال
فقوله من الحال قيد للقرب خرج به اى خرج من تعريف القسم الثانى بقوله يدل على معنى القرب
الناقص المتعارف وهو القسم الاول من القسمين قال الاستاد قوله الناقص
المتعارف من كان الى ليس وهذا اى وهذا التعريف او وهذا الحد يعنى قوله يدل
على معنى القرب حد جامع لافراد المعرف بالفتح ومانع لاغياره قوله واما كون ذلك اى

اى ذلك القرب دفع لما يرد على التعريف ومبتدأ خبره قوله فخارج فيما بعده
قوله مرجوا بالنصب خبر الكون كما فى عسى فى قولك عسى زيد ان يخرج فان عسى فيه يدل
على قرب حصول الخروج لزيد الى زمان الحال بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به
او مجزوما كما فى كاد فى قولك كاد زيد ان يخرج فان كاد فيه يدل على قرب حصول الخروج
لزيد الى زمان الحال لجزمك بقرب حصوله او مشروعا فى صاحبه اى فى صاحب القرب
وهو الخبر فان معنى كرب زيد ان يخرج قرب حصول خروج زيد الى زمان الحال قال
الاستاد قوله او مشروعا فى صاحبه اى فى صاحب القرب وهو الخبر فكرب فى قولك
كرب زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد الى زمان الحال بجزم المتكلم بشروع الفاعل
فيما يفضى الى الخبر وقس عليه غيره وقال الآخر قوله او مشروعا فى صاحبه اى او مشروعا
فى صاحب القرب ككرب وهلهل وطفق واخذ واقبل وهب وجعل وعلق فانها تدل
على حصول شروع الفاعل فى الخبر ومن ادرج ضميرا فيه ومثل الصاحب بما ذكر فقد اخطأ
لعل هذا ناشئ من عدم تتبع كتب القوم قوله فخارج اى فهو خارج جواب لما عن الحد اى
عن حد هذا القسم الثانى وهو قوله ما يدل على معنى القرب قوله ووظيفة عطف على قوله
خارج تحت الفاء لغوية اى منسوبة الى اللغة خارج عن العرف ولذا اى ولكونه خارجا
عن الحد ووظيفة لغوية لم يتعرض اى المص لها اى لهذه المعانى قال البعض قوله لها اى
لهذه المذكورات من كونه مرجوا او مجزوما او مشروعا فيه كما تعرض ابن الحاجب حيث قال
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه اى شروعا فيه والاول عسى
والثانى كاد والثالث طفق وكرب وجعل واخذ وهى مثل كاد انتهى كلامه ويسمى هذا القسم
فى الاصطلاح افعال المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا ماضية
الا كاد واوشك فانه يجئ مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما قوله لدلالتها اى
هذه الافعال علة للتسمية ومتعلق بيسمى عليها اى على المقاربة ولا تكون اخبارها
بفتح الهمزة جمع الخبر اى خبر كل واحد منها اى من هذه الافعال وفيه اشارة الى ان الاضافة
للاستغراق وانما حملها به لدفع الف لكى لا يخفى قال البعض قوله اى خبر كل واحد منها اى
هذه الافعال يشير الى ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضى انقسام الآحاد الى الآحاد الا تكون فعلا
مضارعا يعنى لا تكون اخبارها شيئا الا فعلا مضارعا وقوله الا فعلا مضارعا مستثنى
مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لا تكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام
غير موجب والمستثنى منه محذوف وهو ان يكون اصل العامل مشغولا بالمعمول الذى يذكر بعد الا
وفارغا بسبب اشتغاله عن معموله الاصلى فان اصل خبر لا تكون هو المحذوف يعنى انه لا يجوز ان تكون
اخبار هذه الافعال اسما ولا فعلا ماضيا بل يجب ان تكون مضارعا كذا قال امام الايوبى

لاسمها اي لا تكون اسما لا يقال عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير ابؤسا
فشاذ كذا في مختار الصحاح قوله الغوير تصغير غار بمعنى الشدة والشيف والابؤس اصله ابؤس
جمع بأس وهو خشونة العيش ولا تكون ماضيا بالاستقراء اي بتتبع كلام العرب
ولا يقال عسى زيدا نطلق وذلك اي كون الخبر مضارعا فقط لما مر قوله من انها اي الافعال
المقاربة بيان لما مر او بيان لما في لما مر تدل على معنى القرب من الحال اي الى الحال قوله
مرجوا بالنصب حال من القرب او مجزوما او مشروعا في صاحبه اي في صاحب القرب
وهي اي الافعال المقاربة لا للتابعي القرب تقتضي كون خبرها اي الافعال المقاربة
ما اي فعلا يدل اي ذلك الفعل على الاستقبال والحال وما يصلح اي ذلك الفعل لان يدخل
اي لدخوله عليه اي على ذلك الفعل وما عبارة عن ان المصدرية وفاعل ليدخل يدل
بجملة صفتها او صلتها والضمير المستتر تحته راجع الى ما باعتبار لفظه على الرجاء والاستقبال
وذلك اي ما يدل على الاستقبال والحال لا يكون الا مضارعا غالبا لا ماضيا ولا اسما نحو عسى
لا مثال له نحو عسى ثم ذكر خواصه بقوله وخبره اي عسى يكون الفعل المضارع الكائن مع ان
المصدرية لدلالته على الرجاء والاستقبال واما صدر المضارع بان توضيحا وتأكيدا
للرجاء الذي فيه اي في عسى قال البعض قوله توضيحا وتأكيدا اي لاجل توضيح وتأكيد فهو
علة لكون المضارع للرجاء الذي فيه اي في عسى يستعمل خبر عسى هكذا في ان وما باتي
ليس لا اشارة الى ان قوله غالبا ظرف او مفعول مطلق لفعل مفهوم مما قبله باعتبار الموصوف
لكن فيه ارتكاب تكلف بلا مقتض الاولى ان يجعل ظرفا للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر مثله
بتقدير الموصوف اي زمانا غالبا او للظرف المستقر وهو مع او مفعول مطلق مجازا اي كونا
غالبا كما جعل في بحث المفرد حيث قال كونا او زمانا مطلقا فافهم ولا بد ان يقدر
مضاف وذلك اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج فان الخروج انما يجوز
حمله بحيث يحمل على حال زيد لا على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج
او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا ان يخرج اي ذا الخروج وانما يقدر كذا ليصح الحمل
اي ليصح حمل الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقوله فان ان يخرج اي فان لفظ
ان يخرج حينئذ بتضمنه اي عسى معنى كان وما كان خبرا وقع الاشكال فيه وهو
ان الخبر في تاويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات فلا يصح
حمل الخبر على الاسم ودفع الاشكال بتقدير مضاف اما قبل الاسم واما قبل الخبر ليصح
حمل الخبر على الاسم كما قيل وقال البعض قوله ليصح الحمل متعلق بتقدير تقديره انما قدرنا المضاف
في احد جانبين تارة في جانب الاسم وتارة اخرى في جانب الخبر ليصح الحمل اذ اسم المعنى لا يحمل على اسم العين
والعرض لا يحمل على الجوهر بحمل هو بل بالاشتقاق او بذو وقوله فان ان يخرج اي فان لفظ ان يخرج



فان لفظ ان يخرج تعليل للاحتياج الى تصحيح الحمل خبر لعسى اي للفظ عسى
قوله بتضمينه اي لفظ عسى معنى كان وفيه دفع سؤال وقد اشار اليه في الحاشية
حيث قال وبهذا اندفع الاشكال وهو ان عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب
اسما وخبرا ففي عسى زيد بمعنى يرجى زيد وهو لا يطلب خبرا كذا ذكره الفاضل
العصام هذا مبني على ما ذكر على التضمين الذي اختاره اي ذلك التضمين
العلماء المتأخرون حيث ضمنوه معنى كان فكأنه اي الشأن قيل في تقدير
معنى عسى زيد ان يخرج يرجى حال زيد كائنا ان يخرج بتقدير المضاف في جانب الاسم
او قيل يرجى زيد كائنا ذا ان يخرج بتقدير المضاف في جانب الخبر وفيه اي
في عسى زيد ان يخرج بحذف تقدير المذكور شيئا منسيا او في هذا المحذوف
في قول المص عسى زيد ان يخرج كما قال البعض قوله من المبالغة في القرب بيان
لما الآتي قوله وفيه خبر مقدم وقوله ما لا يخفى مبتدأ مؤخر اي وفيه ما لا يخفى
من المبالغة في القرب كما في رجل عدل فيه مبالغة لكون المضاف محذوفا
واما اذا كان المضاف مذكورا فلا يكون المبالغة فيه نحو رجل ذو عدل وقال
الفاضل العصام ولو ضمن اي عسى معنى صار لكان اي ذلك التضمين احسن
من تضمين معنى كان لان معنى صار الانتقال فيناسب معنى عسى وعلى هذا التكلف
من تقدير المضاف في احد الطرفين عسى ناقصة وهذا التوجيه هو الموافق
لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الآخر الذي يقتضي
ان يكون عسى من الافعال التامة فقال وقيل قوله ان يخرج ليس بخبر كما كان
في التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا لعدم صحة الحمل اي لعدم صدقه على الاسم
لخبر كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبرا عن الجثة قال الاستاد قوله لعدم صحة الحمل
علة لعدم كونه خبرا اي لعدم صحة حمل الخبر على الاسم لعدم صدقه عليه وتقدير المضاف
لتصحيح الحمل تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر
قال البعض قوله وتقدير المضاف في المحلين تكلف اي اختيار مشقة بل قوله
ان يخرج شبيه اضراب من قوله وليس بخبر بالمفعول قوله لان المعنى الاصلي تعليل لشبهه
بالمفعول اي لان المعنى الذي هو اصل في عسى هو قوله قارب زيد ان يخرج اي الخروج
فلو بقي عسى في هذا المعنى الذي هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا

لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بيّنه بقوله ثم نقلت اي لفظ عسى من معناه
الاصلي الى انشاء الطمع والرجاء فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من اصل معناه
الذي هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكأن المتكلم قال انا انشئ
طمعي ورجائي بهذا اللفظ قال الاستاد قوله الى انشاء الطمع اي طمع حصول معنى الفعل
المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الاستعمال الثاني كاللازم كذا قاله السيلكوتي قوله والرجاء عطف تفسير للطمع والمفعولية
في ان يخرج وان لم يبق وان للوصلية اي وان لم تبق المفعولية حينئذ اي حين كونه
منقولا الى انشاء الطمع والرجاء او حين النقل اليه لكنه اي لكن قوله ان يخرج ينصب
على صيغة المجهول لشبهه اي لشبه ان يخرج بالمفعول الذي قبل النقل اي قبل نقله
الى انشاء الطمع والرجاء في صورة الخبر وعلى هذا اي على ما قاله القائل او ما قيل
او على قول القائل عسى اي كلمة عسى تامة اي من الافعال التامة ورده اي ما قاله القائل
او ما قيل او قول القائل او رد هذا القائل الفاضل العصام في شرحه على الكافية
بان القرب اي بطريق هو ان القرب مستفاد من الرجاء وليس اي والحال ليس
القرب بمعنى لعسى اي للفظ عسى لانه لم يجئ بمعنى القرب فضلا عن كونه اي القرب اصليا
اي معنى اصليا له وقال الكوفية اي العلماء الكوفية في توجيه ان يخرج اي يخرج
اي لفظ ان يخرج ليس بمنصوب بالخبرية في التوجيه الاول ولا بمشابه المفعول
كما في التوجيه الثاني بل هو في محل الرفع حال كونه بدلا مما قبله وهو زيد
بدل اشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر وانما قلنا
غالبا لئلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل
مسببا بل المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه فالمعنى اي اذا كان بدل اشتمال فالمعنى
اي معنى عسى زيد ان يخرج يرجى زيد خروجه اي زيد وخروجه بدل من زيد فعسى اي
لفظ عسى حينئذ اي حين كون ان يخرج بدل اشتمال تامة اي من الافعال التامة وارتضاه
اي كونه بدل اشتمال الرضي اي الشيخ الرضي في شرح الكافية وانما كان بدل اشتمال لان فيه
اي في كون ان يخرج بدل اشتمال او في بدل الاشتمال قال الاستاد قوله لان فيه اي في بدل الاشتمال
بيان لوجه اختيار بدل الاشتمال اجمالا وهو ذكر زيد مجردا عن احواله ثم تفصيلا وهو ذكر الخروج
بعده وكل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثاني يكون الثاني بدل اشتمال من الاول
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره ايقاع عظيم لذلك الشيء في النفس بخلاف ما يذكر تفصيلا في اول مرة



في اول مرة لحصوله بعد الانتظار ثم شرع في بيان الاستعمال الاول فقال
وقد يحذف ان من خبره اي من خبر عسى في الاستعمال الاول لا الثاني اي في استعماله
ناقصا لا تاما وقوله تشبيها له اي لعسى مفعول مطلق لقوله يحذف بكاد
لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما
مضارعا قاله السيلكوتي يعني ان الحذف لقصد تشبيه لفظ عسى بلفظ كاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان الفرق
بين عسى وكاد وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب
والحصول وعسى لتقريب الشيء من الحال على سبيل الرجاء والطمع ولذلك
جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى لانه انشاء قوله فلا يحتاج
على صيغة المجهول تفريع على قوله تشبيها له بكاد فيكون بمعنى التعليل اي لئلا يحتاج
الى محذوف اي الى تقدير مضاف محذوف في احد الجانبين قال الاستاد قوله
تشبيها له اي لعسى مفعول مطلق لقوله يحذف بكاد في الاستعمال وقوله فلا يحتاج
تفريع على المتن اي اذا حذف ان من خبر عسى فلا يحتاج الى محذوف اي الى تقدير
مضاف محذوف في احد الجانبين تارة وفي الآخر تارة اخرى وذلك المحذوف
مثل حال او ذا كما سبق آنفا قوله لصحة الحمل علة لقوله فلا يحتاج يعني انه تعليل
للنفي وهو لا يحتاج لا للمنفي وهو يحتاج اي لصحة حمل الخبر على الاسم يعني لصحة صدق
الخبر على الاسم بدونه اي بدون المحذوف يعني فلا يمس الاحتياج الى تقدير مضاف
محذوف في احد الجانبين لصحة الحمل بدون المحذوف ثم شرع في بيان الاستعمال
الثاني فقال وقد تكون اي كلمة عسى او لفظة عسى تامة اي من الافعال التامة
فتتم بفاعلها اي بغير محتاج الى خبر منصوب ملابسة بان مع الفعل اي بان يكون
الفاعل ان مع المضارع يعني لا يجوز حذفها على هذا الاستعمال وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج وقال العصام
هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له
او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول
بمعنى قرب بقوله بان اقتصر بيان لطريق كونها تامة اي بطريق هو ان اقتصر على المرفوع
الذي اي المرفوع الذي كان ذلك المرفوع جزءا منصوبا في الاستعمال الاول اي في استعمال عسى

فعلا ناقصا نحو عسى زيد ان يخرج قال الاستاد قوله في الاستعمال الاول وهو
عسى زيد ان يخرج وهو اى ذلك الجزان مع المضارع ويجعل اى ذلك المرفوع
معطوف على يقتصر اى و بان يجعل فاعلا له اى للفظ عسى نحو عسى ان يخرج زيد
ويحتمل ان يكون اى لفظ عسى على هذا الاستعمال اى استعمال عسى فعلا تاما او الاستعمال
الثاني وهو عسى ان يخرج زيد ايضا اى كالاستعمال الاول او كما كان في الاستعمال الاول
بتقدير المضاف ناقصة اى من الافعال الناقصة بان يكون ان مع الفعل مع فاعله
اسما له لكن استغنى اى انه كان لفظ عسى في هذا الاستعمال مستغنيا عن الخبر واقيم
هو مقامه فانه لو قدر الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب المذيد وهو اى الخبر
حاصل فيه قوله لاشتمال الاسم اى اسم عسى وهو ان يخرج زيد عليه و لا يستغنى به
ومتعلق به على المنسوب وهو ان يخرج والمنسوب اليه وهو زيد لكونه فاعلا له
كما في علمت ان زيدا قائم تنظير لاستغنائه عن الخبر اى كالاستغناء على متعلق المفعول الثاني
في علمت ان زيدا قائم بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول
هناك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله
الثاني كان علمت مستغنيا عن مفعوله الثاني فاقيم مضمون ان زيدا قائم
مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم يقدر فيه
المفعول الثاني كالثبوت والحصول قوله ولما كان الخ جواب سؤال مقدر
كأنه قيل لم اقتصر من الاحتمالات في هذه الرسالة على الاحتمال الاول مع انه بين
الثاني ايضا في الامتحان فاجاب بقوله ولما كان في هذا اى في هذا الاحتمال
وهو كونها ناقصة في الاستعمال الثاني او في كون عسى ناقصة على هذا الاستعمال
الذى استغنى عن الخبر نوع تكلف اقتصر اى المصنف في هذه الرسالة اى
في رسالة الاظهار على الاول اى على الاحتمال الاول وهو كونها تامة في الاستعمال
الثاني و ان للوصلية بين اى المصنف الثاني اى الاحتمال الثاني وهو
كونها ناقصة في الاستعمال الثاني كالاستعمال الاول ايضا اى كما بين الاحتمال
الاول في الامتحان حيث قال فعسى اما تامة بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو
حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم انتهى
وقال الشيخ الرضي في شرح الكافية ويحتمل ان يكون هذا اى هذا التركيب المركب
من المجموع من باب التنازع في زيد فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا



فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد
المؤخر لفظا والمقدم رتبة وان اعمل الثاني بان يكون زيد فاعل يخرج
فبقى عسى مجردا عن الاسم في كان اسم عسى الضمير الذى استكن في عسى
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد بمجموعه فهى على هذا الاحتمال ناقصة ايضا
قال البعض قوله ويحتمل ان يكون هذا اى المثال وهو قول المص عسى ان يخرج
زيد من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فعلى هذا ناقصة ايضا كذا في الفوائد الضيائية
وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون هذا الكلام او هذا التركيب المركب
من المجموع او هذا المثال وهو قول المصنف عسى ان يخرج زيد من تقديم الخبر
على الاسم فان كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج
مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة قال البعض قوله
ويحتمل ان يكون هذا الكلام من تقديم الخبر وهو ان يخرج على الاسم وهو زيد
وذا اى تقديم الخبر على الاسم يجوز في هذا الباب اى في باب افعال الناقصة
فهى على هذا الاحتمال ناقصة ايضا اعلم ان في عسى صورتين احدهما عسى
زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه
فهى في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها
و ان يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال
من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تاويل
المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهى ايضا
اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج في تاويل المفرد مرفوع على انه
فاعل عسى و زيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج في تاويل المفرد
اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه واسمها زيد
وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد او انهما من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى
ففاعل ان يخرج مستتر تحته وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته او انهما من قبيل
تقديم الخبر على الاسم فان كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج

مستكنا راجعا الى زيد فخذ هذا وكن من الشاكرين كما سيجيء ايضا البحث قال
بعض الحواشي قال المصنف عسى ان يخرج زيد الخ بتأخير زيد واتيانه بعد قوله
ان يخرج في هذا المثال اربع احتمالات الاول بان يذكر لعسى مرفوع فقط
بغير منصوب وذلك المرفوع هو الذي كان منصوبا له بتقديم زيد وهو
تأويل ان يخرج وفي هذه الصورة زيد فاعل ان يخرج ومجموع ان يخرج مرفوع عسى
فاستغنى عسى عن الخبر المنصوب لاشتمال الاسم المرفوع على المنسوب والمنسوب اليه
فكانت ناقصة باعتبار هذا الاشتمال والاستغناء عن الخبر والثاني بان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب جميعا بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة ليست بناقصة فمثال المص على هذا الاحتمال والثالث هو ان يكون
زيد في المثال مرفوعا بانه اسم عسى وفي ان يخرج ضمير الى زيد بتقدم رتبته
وان يخرج في محل النصب خبر عسى فهي تكون ناقصة كما في الاحتمال الاول
والرابع ان يجعل ذلك من باب التنازع في زيد بين عسى وبين ان يخرج فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره له مقدما عليه واذا اعمل الثاني كان
اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي تكون ناقصة فهذه الاحتمالات
هي التي اشار اليها الفاضل الجامي قدس سره وقوله وكاد معطوف على عسى
اي ونحو لفظ كاد في الاصل اي وهو في اصل اللغة او في اصل الوضع بمعنى قرب
فيكون تامة لكن لا يستعمل اي لفظ كاد على هذا الاصل اصلا اي لا تاما ولا ناقصا
فلا يقال كاد زيد من الفعل اي قرب زيد الى الفعل كذا في الرضي كما قاله البعض قال
الاستاد قوله لكن لا يستعمل اي كاد على هذا الاصل اصلا اي قطعا بل يستعمل ناقصا
وخبره اي خبر كاد غالبا اي في غالب الاستعمال مضارع بلا ان على عكس خبر عسى
كما قاله امام الادب قال الاستاد قوله وخبره غالبا مضارع بلا ان اي يكون خبره
فعلا مضارعا بلا ان زمانا غالبا او يستعمل خبر كاد هكذا بلا ان زمانا او استعمالا
غالبا قوله لدلالته اي كاد متعلق بمفهوم الكلام يعني انما اختير المضارع مجردا
من ان لدلالته على الجزم باشراف الخبر على حصوله للاسم قال بعض حواشي هذا الكتاب
ان الشارح اراد بالجزم ما هو المقابل بالرجاء كما اشير اليه فيما سبق من الكون
مرجوا كما في عسى او الكون مجزوما كما في كاد وقال البعض قوله لدلالته اي لفظ كاد
تعليل لكون الخبر مضارعا كذلك على الجزم دون الرجاء والطمع قوله فلا يناسبه اي كاد
تفريع على لدلالته على الجزم كلمة ان الدالة على الرجاء وهو مناف للجزم المقصود قال

قال الفاضل الجامي في وجه كون خبره مضارعا بلا ان او في وجه نفي ان او في دليل
كون خبره مضارعا بلا ان او في مقام التعليل بكون خبره مضارعا بدون ان
اي يكون خبره مضارعا بلا ان لدلالة لفظ ان على الاستقبال المنافي
للحال وهو الاستقبال البعيد اي كان الفاضل الجامي قال وكاد يدل
على الحال ورده اي ما قاله الفاضل الجامي او قول الفاضل الجامي او رد الفاضل
الجامي قوله المصنف بالرفع فاعل رده ومفعوله الضمير البارز المتصل به
بان كاد اي بطريق هو ان كاد لا يدل على الحال بل على القرب ولا ان على الاستقبال
البعيد اي ولا يدل لفظ ان على الاستقبال البعيد بل يدل على الاستقبال
القريب حتى يتنافيا اي كاد وان يعني لا يتنافيا وانما التنافي بينهما
ان دل كاد على الحال وان على الاستقبال البعيد قال الاستاد ولو دل كاد على الحال
وان على الاستقبال البعيد ليتنافيا لكن لا يدل كاد على الحال وان على الاستقبال
البعيد فلا يتنافيا ولو تم هذا اي قول الفاضل الجامي ودليله وهو
دلالة ان على الاستقبال المنافي للحال لما استوى واللام مفتوحة وما استفهامية
انكارية ولما استوى جواب لو الاستعمالان اي بان وبدونه او وهما بان
وبدونه في اوشك وهو يستعمل استعمال عسى بان وكاد بدون ان مع كونه
اي اوشك من القسم الثالث للافعال المقاربة وهي على ثلثة اقسام
باعتبار اوضاعها القسم الاول ما وضع لقرب الخبر مرجوا والقسم الثاني
ما وضع لقرب الخبر مجزوما والقسم الثالث ما وضع لقرب الخبر شروعا
مثل كرب وهلهل وطفق واخذ وانشأ واقبل وهب وجعل وعلق وهذه الافعال
تدل على الشروع قال الاستاد قوله من القسم الثالث وهو الذي يدل على الشروع
وقال البعض والمراد من القسم الثالث هنا كون القرب مشروعا في صاحبه وقال
صاحب ميزان الادب افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء كعسى او حصولا
ككاد او شروعا في الخبر كاوشك وطفق واخذ وجعل وكرب فانها تدل على قرب
حصول شروع الفاعل فيه الذي اي القسم الثالث الذي هو اي ذلك القسم الثالث
اقرب الى الحال قوله من كاد متعلق باقرب نحو كاد زيد يخرج اي قرب زيد خارجا
يعني انه تخبر عن قرب الخبر لعلمك بالاشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعل اسم

محقق كما في الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصوله في الحال حيث انه
احد معنييه من عيران لدلالة على الجزم فلا تناسبه ان الدالة على الرجاء كما قاله
الشارح آنفا وقد يكون مع ان تشبيها له اي كاد بعسى كما انه يحذف ان
من خبر عسى تشبيها له بكاد فان عسى لما شابه لكاد في معنى المقاربة المشتركة
لزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما في هذا المعنى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب
بفتح الراء في الماضي وضمها في المستقبل من باب نصر وكسرها اي وبكسرها
في الماضي والمستقبل من باب حسب والاول اي كونها بفتح الراء افصح من كونها
بكسر الراء ذكره اي الاول الدماميني ملا علي اوكاشي بمعنى قرب في الاصل
اي في اصل اللغة او في اصل الوضع قوله يقال كربت الشمس اذا دنت
من الغروب اي غربت الى الغروب اثبات لكون كرب في اصل اللغة
بمعنى قرب بكلام الفصحاء وهو اي لفظ كرب مثل كاد وقوله في وجهيه
تثنية الوجه متعلق بالمثل وبيان لوجه التشبيه اي في كل من احتماليه
اي في كون خبره اي كاد بلا ذكر ان غالبا وبها اي بذكر ان نادرا وهلهل
ملا علي اوكاشي بمعنى قارب من الزيادة لزيادة اللفظ وهلهل على وزن زلزل
فينبغي ان يكون اي هلهل كرب وهو مثل كاد قوله في وجهيه اي في كل
من احتماليه اي في كون خبره اي كاد بلا ان وبها اي بان لكنه اي هلهل
قوله لدلالته اي هلهل متعلق بالحق المذكور على المبالغة في التقرب الحق
بصيغة المجهول ونائبه المستتر فيه راجع الى هلهل بالافعال الدالة على الشروع
قوله فالتزم تفريع على الحق اي اذا الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم
كون خبره اي هلهل بلا ان وطفق بكسر الفاء في الماضي وفتحها في المستقبل
من باب علم وفتحها اي وبفتحها في الماضي وكسرها في المستقبل من باب ضرب حال كونه
بمعنى شرع في الاصل اي في اصل اللغة قوله يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه
اي الى الفعل اثبات لكون طفق في اللغة بمعنى قرب بكلام الفصحاء واخذ بفتح العين
اي عين فعله وهو الخاء في الاصل اي في اصل اللغة حال كونه بمعنى شرع قوله يقال
اخذ فيه اي في الفعل اي شرع فيه ايضا اثبات لكون اخذ في اصل اللغة بمعنى شرع بكلام
الفصحاء وانشاء بالهمزتين احديهما في اوله والاخرى في الآخر ملا علي اوكاشي بمعنى اوجد



بمعنى توجها اي الايجاد وبمعنى الايجاد واقبل في الاصل بمعنى توجه يقال اقبل عليه
اذا توجه اليه وهب بتشديد الباء على وزن رد بتشديد الدال قال الدماميني
هي اي استعمال كلمة هب ناقصة غريبة ولم يجئ الا في ضرورة الشعر ومن شواهد
استعمالها اي كلمة هب ناقصة قول الشاعر هببت ماض متكلم من هب
بمعنى شرع في اللغة يقال هب في الفعل اذا شرع فيه فباعتبار هذا المعنى تام
ثم ضمن معنى كان فصار ناقصا فالمعنى شرعت كانني الوم متكلم مضارع من لام يلوم
بمعنى الذم خبر هببت وملحه الضمير البارز للمتكلم القلب اي قلبي فالوم لكونه مضارعا
يفيد الاستمرار اي قلبي مستمر في طاعة الهوى لفظة في متعلق بالوم الانقياد
والميل والهوى بمعنى الشهوات المهلكة والطاعة مصدر مضاف
الى المفعول والفاعل متروك والمعنى الوم قلبي لميله الشهوات فيكون هذا القول
علة الذم وفي في طاعة الهوى بمعنى اللام فلج ماض مفرد مذكر فاعله فيه راجع
الى القلب اللج بمعنى العناد فيما هو ممنوع عنه وهو الشهوات هنا يعني
اصر في الميل الى الشهوات ولم يترك كانى كنت متكلم من كان اي قصدت
باللوم متعلق باغريه قدم عليه لكون الغرض من البيت اللوم اغريه
مضارع متكلم من باب الافعال والاغراء الحث والترغيب اي كاني كنت
احث وارغب الميل الى الهوى مستمرا فالمضارع يفيد الاستمرار ايضا وقد وقع
في الدماميني معبرا باسم فاعل مكان اغريه وضمير اغريه راجع الى الهوى كذا قال
احمد التوقادي قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله هببت اي قاربت اللوم وهو
عبارة عن ادراك المنافر من حيث انه منافر ومنافر الشيء وهو مقابل ما يلايمه
والقلب وهو لطيفة ربانية لها بهذا القلب الجسماني الصنوبري الشكل المودع
في الجانب الايسر من الصدر تعلق وتلك لطيفة هي الحقيقة الانسانية ويسمى
الحكيم النفس الناطقة والروح باطنه والنفس الحيوانية مركبة وهي المدرك
العالم من الانسان والمخاطب والمطالب والمعاتب كذا في السيد في طاعة الهوى
وهو ميلان النفس الى ما تستلذ به من الشهوات من غير داعية الشرع قال صاحب
قصيدة البردة الهوى بالقصر مصدر هوى من باب علم او هو من باب ضرب بمعنى ميل النفس
الى ما يقتضيه الشروع وهو مذموم انتهى والمعنى قاربت اللوم وهذا متكلم القلب

في طاعة ميلان النفس والشهوات الفانية المهلكة فلج والح كأني كنت باللوم
اغريه يعني كأني قلت لنفسي اقدمي وسكني الى الشهوات واللذات وهي سريعة
الزوال هذا من البحر الطويل من الضرب الاول وجعل في الاصل في اصل اللغة
كان بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات اي اوجد الليل وخلق والنور
اي النهار وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي اي استعمال كلمة علق ناقصة
غريبة ومن شواهد استعمالها اي كلمة علق ناقصة قول الشاعر اراك مضارع
من رأى يرى اي انظرك علقت ماض مخاطب من علق بكسر العين بمعنى شرع فهذا
المعنى تام فتضمن معنى كان فصار ناقصا اسمه ضمير المخاطب فالمعنى اراك شرعت
كائنا او كنت شارعا على الاعتبارين في التضمين تظلم مضارع مذكر مخاطب
من ظلم بمعنى الجور من اسم موصول مفعول تظلم اجرنا ماض متكلم من اجر الاجر
التخليص عن الظلم يعني تظلم من خلصناه عن الظلم وظلم الجار الجار جاء مد
بمعنى المخلص اسم مفعول من الظلم والظلم مصدر مضاف الى المفعول اذلال
هو التحقير المجير المخلص اسم فاعل من الظلم يعني تظلم من اخلصت من الظلم
وهذا الظلم تحقيري كذا قاله احمد النوقادي قال الاستاد قوله اراك اي اظنك
علقت انت اي كنت قريب تظلم من كان اجرنا اي جارنا ومصاحبنا واقربائنا
وظلم الجار اي اهانة الجار اذلال المجير اي خيانة المجير وتعظيم الصاحب
تحقير المصحوب ولو قطع النظر عن الجارية انما المؤمنون اخوة هذا من البحر
الوافر من عروضه الاولى فيكون من الضرب الاول ثم استعمل كل واحد منها اي من كاد
الى علق استعمال كان اي كاستعماله وانما استعمل كذلك لتضمنه اي كل منها قال البعض
قوله لتضمنه علة لقوله ثم استعمل ومتعلق له اي لتضمن كل منها بمعناه اي معنى كان
وصار ناقصا اي اذا تضمن معناه فصار ناقصا قال بعض الافاضل قوله فصار ناقصا
تفريع على قوله لتضمنه معناه اي فصار كل منها من الافعال الناقصة واخبارها قوله
اي خبر كل منها اي من هلهل الى علق بقرينة بيانه السابق اشارة الى قاعدة مقابلة
الجمع بالجمع كذا قاله البعض قال صاحب المنافع قوله اي خبر كل منها يعني ان ضمير اخبارها
راجع الى الافعال الثمانية بعد كرب فيكون الضمير جمعا معنى فيكون الجمع مقابلا للجمع
وهو اخبار فينصرف الآحاد الى الآحاد فيحصل ما فسر به الشارح ولذا اتى
الشارح بالخبر مفردا لفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر وهو قوله لدلالة على الجزم فلا ينافيه

فلا ينافيه اي الدالة على الرجاء قال صاحب المنافع قوله لمثل ما مر من الدلالة على الجزم
وانما اتى بمثل لان هذه الافعال تدل على الشروع وهو مثل الجزم لا عينه وقال صاحب
فتح الاسرار في تعليل كونه بلا ان لان هذه الافعال تدل على الشروع المستلزم لجزم
حصول المشروع لا طمعه فناسب المضارع بلا ان للطمع الذي يدل على حدوث مصدره
واوشك في الاصل في اصل اللغة بمعنى اسرع اي ملابس بمعنى اسرع او كاش بمعنى اسرع
يقال اوشك فلان في السير اذا اسرع فيه وهو اي معنى اسرع يناسب القرب
وهو اي لفظ اوشك يستعمل استعمال عسى اي كاستعمال عسى يعني يستعمل اي اوشك
بان اي بلفظ ان تاما او بان ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج مثال
للناقص او يقال اوشك ان يخرج زيد مثال للتام بطريق اللف المعكوس
قوله اذ قد يستعمل علة لقوله وهو يستعمل استعمال عسى الا انه قد يستعمل اوشك في الطمع و [illegible] الرجاء
فينا سبه ان قال صاحب المنافع قوله اذ قد يستعمل في الطمع كعسى
متعلق بالمتن وقال البعض قوله اذ قد يستعمل في الطمع علة لقوله وهو
يستعمل استعمال عسى تاما او ناقصا وقال الاخر قوله اذ قد يستعمل في الطمع
علة لقوله يستعمل بان تاما او ناقصا انتهى وحقيقة الحال في الذهن المنتهي
والله اعلم بالعلم المنتهي وغيره موصوف بالجهل المنتهي بالنسبة الى علمه
المنتهي كما قال علي رضي الله عنه العلم نقطة كثرها الجاهلون قوله واستعمال
كاد تعيين للمعطوف عليه اي يستعمل اي اوشك بلا ان غالبا يقال اوشك
زيد يخرج قوله لانه اي اوشك متعلق ليستعمل وعلة له سواء في المتن او في الشرح
قد يستعمل في الجزم فلا ينافيه ان الدالة على الرجاء قال الشارح الاول
قوله وهو يستعمل استعمال عسى لمشاركته في اصل القرب لان السرعة تناسب
للقرب او لكونه فعل اوشك مغايرا في الاستعمال لما ذكرت من الافعال افرده
بالذكر بعد ذكر احكام المذكورات ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة
اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه الى الاقرب والاخبار بفتح الهمزة
وسكون الخاء جمع الخبر على انفسها اي على نفس تلك الافعال وذواتها
كما ان الموصل جاز تقديمها اي تقديم اخبار افعال الناقصة على اسمائها اي
الافعال المقاربة قوله لانها اي الافعال المقاربة علة لقوله لا يجوز ومتعلق به

وقوله لعدم تصرفها اى الافعال المقاربة علة لقوله ضعيفة وهو متعلق به كذلك
وقوله خبران في لانها اى لانها ضعيفة لعدم مجيء صيغ في تعلقه منها واما اخبر
خبرها لكونه اقرب الى المتعلق الذي هو قوله بالنسبة الى المتصرف قوله
فبالنظر الى هذا اى الى كونها ضعيفة بسبب عدم تصرفها متعلق بقوله
لا يتقدم اخبارها اى اخبار افعال المقاربة على اسمها اى افعال المقاربة
قوله ولكونها اى افعال المقاربة علة لقوله قوة قدم للحصر والقصر افعالا
كائنة لها اى لافعال المقاربة قوة اى ولها قوة بالنسبة الى الحرف لكونها
افعالا قال البعض الواو في ولكونها داخلة على لها والمعنى ولها قوة بالنسبة
الى الحرف لكونها افعالا والجملة معطوفة على خبران قوله وبالنظر الى هذا اى الى لها
قوة بسبب كونها افعالا متعلق بقوله جاز تقديمها اى افعال المقاربة على اسمائها
اى افعال المقاربة وان للوصلية لم يجز هذا اى تقديم الخبر على الاسم اذا لم يكن
ظرفا كذا قال البعض قال الاستاد قوله وان لم يجز هذا اى التقديم في الحرف
اى الثاني والثالث من السماعي قوله والقياسي اشارة الى ان الثاني صفة وموصوفه
محذوف قوله من النسخة اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي الضمني اسم الفاعل
قدمه اى قدم المصنف اسم الفاعل على اسم المفعول قوله لكونه علة للتقديم بل علة
لمناسبة التقديم مشتقا من الفعل المعلوم الذي له شرف اى المعلوم فاعله من قبيل
اطلاق اللازم وهو الفاعل على الملزوم وهو الفعل وهو مجاز لغوي ولكونه عاملا
في الفاعل ومجيئه اى ولمجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول فانه مشتق
من المجهول وعامل في نائب الفاعل ويجيء من اللازم لا من المتعدي قوله ولما كانت
الاسماء المتصلة بالافعال بسبب الاشتقاق توطئة لدخل مقدر بانه لم ترك
تعريفات الاسماء المتصلة فاجاب بقوله ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال
الخ والمراد من الاسماء المتصلة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر واسم الزمان والمكان والآلة قال الشيخ الرضي معنى اتصالها بها
انها لا تنفك عن معناها قال الاستاد قوله ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال
الخ توطئة وبيان لسبب ترك المص تعريف الاسماء المتصلة بالافعال قوله مبينة
من التبيين على صيغة اسم المفعول خبر كانت في كتب الصرف قوله مطولاتها اى

اى من كتب الصرف بعد قوله من كتب الصرف اى من مفصلاتها كالشافية والمراح قوله
ومختصراتها اى من كتب الصرف كعز الدين والمقصود معطوف على مطولاتها
ولما كان البحث عنها اى الاسماء المتصلة من حيث الصيغة بيان للبحث
قوله من مباحث الصرف خبر كان ولما كان البحث عنها من حيث العمل من مباحث
النحو قوله ترك جواب لما اى ترك المصنف تعريفاتها اى الاسماء المتصلة
قال بعض محشي هذا الكتاب قوله ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال توطئة
وبيان لسبب ترك المص تعريف اسم الفاعل قوله مبينة من التبيين خبر كان
في كتب الصرف مطولاتها اى كتب الصرف ومختصراتها اى كتب الصرف ولما كان
البحث عنها اى عن الاسماء المتصلة من حيث الصيغة من مباحث الصرف
ولما كان البحث عنها من حيث العمل من مباحث النحو ترك جواب لما اى ترك
المصنف تعريفاتها اى الاسماء المتصلة اقول ولا يخفى عليك ان كون هذه الاسماء
مبينة في كتب الصرف وكون البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف
ومن حيث العمل من مباحث النحو لا مدخل لها في ترك التعريف هنا فلا يوجد
الملازمة بين الشرط والجزاء فالاولى ان يترك هنا ويقول لما كان البحث
عن هذه الاسماء في هذا الفن من حيث العمل وكانت هي معرفة من هذه الحيثية
بتعريفين الاول في ضمن تعريف مطلق العامل وهو ما اوجب بواسطته الخ والثاني
في ضمن تعريف القياسي عرفه ثالثا تصريحا بالعمل ايضا لانه حصل من المجموع انه عامل
قياسي يعمل عمل فعله المعلوم فهو تعريف جامع ومانع فلا يقال ترك التعريف هنا
لعدم انحصاره فيما قاله ابن الحاجب واما وجه ترك تعريفه الذي ذكره ابن الحاجب
فلعدم مناسبته لهذا الفن بل الاولى ويقول لما كان الاسماء المتصلة بالافعال
مشهورة والبحث بحث العامل تعرض لعمله فترك تعريفه وبيان صيغته انتهى وان للوصلية
كانت اى تعريفاتها من المبادي اى من المقدمات وقد يطلق المبادي ويراد به ما يعد
جزأ من العلم وهو حدود الموضوعات وحدود اجزائها ويراد به ما يتوقف عليه الشيء
ذاتا او تصورا او شروعا وهذا اعم مما يعد جزأ من العلوم لتناوله معرفة الغاية
وتصوره بوجه ما وبرسمه وقيل هي التي يتوقف عليها مسائل العلم كتحرير المباحث
وتقرير المذاهب فللبحث اجزاء ثلثة مرتبة بعضها على بعض وهي المبادي والاواسط

و المقاطع وهي المقدمات التي ينتهي اليها الادلة والحجج من الضروريات والمسلمات و
مثل الدور والتسلسل وقيل وهو ان يذكر في اوائل الكتب يعني يستعد به من بيان الموضوع
والغاية والتعريفات فخير سميناها عن سعيها فتناول ما كان [illegible] كالتعريفات المذكورة
في علم النحو الذي نحن بصدده كتعريف الكلمة مثلا او كالتعريفات المذكورة
من اول الرسالة الى هنا وترك البحث عن الصيغة كما تركهما اي تعريفاتها
والبحث عن الصيغة في البيضاوي. فاعل ترك حال كونه مخالفا لابن الحاجب
في اللب نكتي امتحان الاذكياء
فقال عطف على تركه عطف مسبب على سبب قال احمد نايلي قوله ترك تعريفا بهما
نظير قوله ولما كان الى قوله مختصراتها وقوله وتركه البحث نظير قوله وكان البحث
الى قوله من مباحث الصرف وقوله فقال نظير قوله من حيث العمل الخ تأمل
فهو اي اسم الفاعل يعمل جميع عمل فعله المعلوم المشتق هو منه سواء كان
تاما او ناقصا لازما او متعديا الى واحد او اكثر وانما يعمل عمل فعله المعلوم
لاشتقاقه اي اسم الفاعل منه اي من فعله المعلوم والقياس الثالث من التسعة
اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي الضمني اسم المفعول قدمه اي
قدم المصنف اسم المفعول على الصفة المشبهة مع كونها اي الصفة المشبهة
مشتقة من المعلوم اي من الفعل المعلوم ومع كونها عاملة في الفاعل قوله
اسم المفعول
لموافقته علة للتقديم او علة لقوله قدمه ومتعلق به لاسم الفاعل في الشرط قوله
ولانه اي اسم المفعول معطوف على قوله لموافقته فهو علة ثانية للتقديم قد ينصب
المفعول به اي تعدى فعله الى مفعولين قال صاحب المنافع ولانه قد ينصب المفعول به
وهو اذا كان مشتقا من المتعدي الى المفعولين كالمعطى فيقوم المفعول الاول
مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا نحو زيد معطى درهما انتهى قال الاستاد قوله
ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المتعدي الى المفعولين او
الى ثلثة مفاعيل فيقوم المفعول الاول في الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا
ويقوم المفعول الثاني في [illegible] مقام الفاعل ويبقى الثالث منصوبا كاسم الفاعل
بخلافها اي الصفة المشبهة في الجميع فهو اي اسم المفعول يعمل جميع عمل فعله التام
المجهول وانما يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه اي اسم المفعول منه اي من فعله
المجهول واكتفى بالشهرة ايضا في ترك التعريف والصيغة كما قاله بعض
هذا الكتاب فتأمل وشرط عملهما اي اسم الفاعل والمفعول في الفاعل سواء كان



ضميرا او كان ظاهرا للفاعل اصلا اي اصليا كما في اسم الفاعل او نائبا اي نائبا
كما في اسم المفعول يعني الاول للاول والثاني للثاني قال صاحب المنافع قوله
اصلا او نائبا يشير الى ان الفاعل مجاز باعتبار عموم المجاز بقرينة تثنية الضمير
لان مرفوع اسم المفعول يسمى نائب الفاعل لا الفاعل كما سيجيء في بحث الفاعل
قال بعض الافاضل قوله اصلا او نائبا اشارة الى ان المراد اعم من الفاعل
الاصلي الاصيل وهو الفاعل النائب للفاعل الاصيل بقرينة ادراج شرطهما
في الذكر كما قاله امام الاديب المنفصل عنهما صفة الفاعل بارزا كان اي ضميرا
بارزا كما في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فان قوله انت مرفوع محلا براغب
واللازم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتي
باجنبي وهو انت وهو غير جائز او مظهرا اي ظاهرا كما في نحو اقائم زيد
وانما قيد الفاعل بالمنفصل لان المتصل مستتر فيهما اي في اسم الفاعل والمفعول
قوله مستتر خبر ان وقوله داخل خبر بعد خبر تحت تصرفهما اي اسم الفاعل والمفعول
قوله وانه اي المتصل المستتر عطف على ان المتصل قال البعض قوله وانه اي
المتصل المستتر عطف على لان المتصل اي ولانه اعتباري محض اي صرف لا يظهر
فيه اي في المتصل المستتر اثر العامل في محل لا يظهر بل حفظ اي اثر العامل
ايضا اي كالمتصل المستتر اعتباري محض اي غير موجود في الخارج قوله فلا يتوقف
تفريع على التعليلين بقوله لان الخ وبقوله وانه الخ عملهما اي اسم الفاعل
والمفعول قوله فيه اي في المتصل المستتر متعلق بالعمل قوله على وجود ما متعلق
بلا يتوقف اي المعتمد الذي يعتمد بهما اي اسم الفاعل والمفعول فيه اي
في العمل والمراد بالشرط المعنوي الوجودي هو الاعتماد ولا يتوقف عملهما فيه
على عدم ما اي المعتمد الذي يعتمدهما اي اسم الفاعل والمفعول عن المشابهة
متعلق بيعتمد بالعمل متعلق بالمشابهة والشرط العدمي هو ان لا يكونا
مصغرين ولا موصوفين بخلاف المنفصل قوله فانه اي لان المنفصل تعليل للحكم
المستفاد من قوله بخلاف المنفصل وقوله لثبوته اي المنفصل علة ليتوقف المؤخر
وقوله واستقلاله اي المنفصل عطف على ثبوته وتعليل ثان لقوله يتوقف اي ولاستقلاله
يتوقف عملهما اي اسم الفاعل والمفعول وقوله فيه اي في المنفصل متعلق بالعمل

على وجود المقوي الكامل وهو الشرط الوجودي ويجوز الاعتماد على الاشياء الستة الآتية
وعلى عدم المبعد وهو المصغر والموصوف وعدمهما الشرط العدمي وهو
ان لايكونا مصغرين ولا موصوفين وقوله منها اي عن المشابهة متعلق بالمبعد
واما البارز المتصل اي واما الضمير البارز المتصل فمختص اي فهو مختص بالفعل
اي لايوجد في الاسم فلا يليق البحث منه هنا كذا قاله البعض قال الاستاد
قوله واما البارز المتصل اي واما البارز المرفوع المتصل فمختص بالفعل
الباء داخل على المقصور عليه اي لايوجد فيما يشبهه لينحط درجة الفرع
عن درجة الاصل بمنع هذا عنه وانما اختص هذا بالمنع والاختصاص لاختصاصه
بالنسبة الى المنفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى ما يشبهه وفي المفعول به
الصريح وانما قيدنا المفعول به بالصريح لانه اي المفعول به الصريح معمول جزء
قوي صفة لمعمول حتى لا يعمل فيه اي في المفعول به الصريح عامل من الافعال
الا الفعل المتعدي فلا يعملان اي اذا كان معمولا قويا فلا يعملان اي
اسم الفاعل والمفعول فيه اي في المفعول به الصريح الا يعملان فيه بالمقوي الكامل
اي بسبب المقوي وعدم المبعد اي وبعدم المبعد واما غيرهما اي واما عمل
اسم الفاعل والمفعول في غير الفاعل المنفصل والمفعول به الصريح من المعمولات
بيان للغير فلا يحتاج على صيغة المعلوم او المجهول اي فلا يحتاج عملهما او فلا يحتاج
حين العمل فيه اي في غيرهما الى الشرط متعلق بالاحتياج اما الظرف اي اما
عدم احتياجهما في العمل الى الشرط في الظرف قال عثمان [illegible] قوله واما الظرف
خبره كالحميم فان قلت لم لم يدخل الفاء على الخبر بل ادخلها على العلاوة مع انه
اذا صدر المبتدأ باما يجب دخول الفاء على خبره قلت اشارة الى ان العلاوة
بتمامها من تتمة الخبر لا المبتدأ فلو ادخلها على الخبر يتوهم كون العلاوة بتمامها
من تتمة المبتدأ لا الخبر وهذا فاسد فلدفعه ادخلها عليها لا على الخبر هذا وقال
صاحب المنافع قوله واما الظرف والمراد به المجرور بحرف الجر سواء كان مفعولا فيه
او غيره ملفوظا فيه حرف الجر او مقدرا وهو مبتدأ خبره كالحميم والفاء داخلة عليه
في المعنى ومع متعلق بالنسبة بينهما وقال الاستاد قوله واما الظرف مطلقا فمع كونه

اي الظرف معمولا ضعيفا يكفيه اي الظرف في العمل رائحة الفعل حتى يعمل فيه
اي في الظرف حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت يا محمد بنعمة ربك بمجنون
اي انتفى الجنون منك بسبب انعام ربك عليك بالنبوة وغيرها والباء في قوله
بنعمة متعلقة بمحذوف هو في موضع النصب على انه حال كذا في تفسير الجلالين
قال صاحب المنافع محل الاستشهاد باء بنعمة لا باء بمجنون لانها زائدة
في خبر ما المشبهة بليس وقال ابو السعود في تفسيره والباء متعلق بمحذوف
هو حال من الضمير في خبر ما والعامل فيها معنى النفي فكأنه قيل انت بريء
من الجنون ملتبسا بنعمة الله تعالى التي هي النبوة وقال القاضي البيضاوي كانه قيل
ما انت بمجنون منعما عليك بالنبوة والعامل في الحال معنى النفي كالحميم اي
كالغائب القريب للعامل اي لعامله قوله لعدم خلو مدلوله اي مدلول عامله
قال البعض قوله لعدم خلو مدلوله اي العامل علة للحكم المستفاد من قوله كالحميم
اي قريب وليس باجنبي للعامل عن زمان ما ومكان ما في الاغلب احتراز
عن فعل الله تعالى لانه منزه عن الزمان والمكان قال صاحب المنافع اما قول الشارح
في حاشية الامتحان قوله في الاغلب احتراز عن العامل الذي هو من افعال الله تعالى
فانها منزهة عن الملابسة بالزمان والمكان فكلام ظاهري فان افعال الله تعالى
منزهة عن التأثر بالزمان والمكان واما مجرد الملابسة والمقارنة فلا فساد فيه
بل هو امر بديهي بحسب التعلق كما تقرر في موضعه انتهى والحال كالظرف وكذا المفعول المطلق
اي مثل الظرف في كونه كالحميم لعامله قال البعض قوله وكذا اي كالحميم له المفعول
حتى يعمل فيه الظرف المستقر كالظرف لكونه اي المفعول المطلق تعليل للحكم
المستفاد من قوله وكذا الخ ملابسا بمعناه اي بمعنى عامله دائما اي مستمرا
واما المفعول له اي واما عدم احتياجهما في العمل الى الشرط في المفعول له فان
كان اي المفعول له مجرورا باللام او ما بمعناه فكالظرف اي فهو كالظرف وان كان
اي المفعول له منصوبا فكالمفعول المطلق اي فهو كالمفعول المطلق كما يجيء
في بحث المفعول له واما المفعول معه اي واما عدم احتياجهما في العمل في المفعول معه
فصاحب اي فلانه مصاحب لمعمول اي لمعمول عامل فيكون اي فيكون اي المفعول معه
في حكمه اي المعمول قال الاستاد قوله في حكمه من انه ان كان محتاجا الى الشرط المبين
فكذا هذا والا فلا اي لايكونا اي اسم الفاعل والمفعول مصغرين لانهما لو كانا مصغرين

لا يعملان لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف وهما كانتا من الاسمية في تقوية طرف الاسمية فيبعدان عن المشابهة بالفعل قال البعض قوله لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف علة لقول المص ان لا يكونا مصغرين ومتعلق به وقال الاستاد وقوله لان التصغير علة لشرط المقدر اي وانما شرط لعملهما عدم كونهما مصغرين لان التصغير هذا التعليل وكون التصغير بمنزلة الصفة والموصوف صحيح لان ضويربا قال البعض وهو تعليل لكونه بمنزلة الصفة والموصوف مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير اشارة الى ان تنوين ضويربا للتحقير يرد عليه بان التصغير قد يكون لكمال الرافة والشفقة لا للصغارة والحقارة لا يمكن انكارها قال امام الايوب وقوله ان لا يكونا خبر للمبتدا اي شرط عملهما فيهما اي لا يكون اسم الفاعل والمفعول مصغرين تثنية مصغر نحو ضويرب وهو تصغير ضارب ومضيرب وهو تصغير مضروب وان لا يكونا موصوفين بصفة نحو جاءني ضارب شديد وانما شرط لعملهما عدم كونهما موصوفين اذا بالصفة اي بسبب كون الشيء صفة لهما يصيران اي اسم الفاعل والمفعول مسندا اليهما اي اسم الفاعل والمفعول باسناد الصفة الى ضميرهما لان الصفة كالخبر والموصوف كالمبتدا في المآل اولان الصفة خبر والموصوف مبتدا في المعنى كما في بعض الحواشي فيبعدان اي اذا كانا بالصفة مسندا اليهما فيبعدان اي اسم الفاعل والمفعول عن المشابهة بالفعل قوله لانه اي الفعل علة للبعد قال البعض قوله لانه اي الفعل علة ليبعدان ومتعلق له لا يكون اي الفعل مسندا اليه قوله لما مر علة لعدم كونه مسندا اليه وقوله انه اي المسند اليه بيان لما مر بتقدير من اي من انه مختص بالاسم اي مقصور به ولو قدم بصيغة المعلوم بقرينة اخره معطوفا اي قوله موصوفين على الاول اي على قوله مصغرين لكان اولى من تقديم الاول لان الاول موقوف على الثاني فيكون الثاني مقدما وضعا ولو قدم الثاني على الاول لكان الوضع موافقا للطبع ولان التصغير موصوف في المعنى تابع للثاني وفرع له واشار الى ظهور وجه الاولوية بقوله كما لا يخفى عليك ووجهها قال بعض المحشين فيه كما لا يخفى قيل وهو ان كونه موصوفا في هذا اظهر من الاول يرد عليه ان الظهور في الثاني جاء من الصفة وفي الاول منفهم من هيئته وجوهره كذا سبق على بعض



على بعض الاوهام ونقل عنه اي لا نسلم الاولوية لان عمل اسم الفاعل والمفعول بمشابهة الفعل ووجه المشابهة قد سبق اما اذا كانا موصوفين فيخرج عن المشابهة لانه لم يخبر عنه واما اذا كانا مصغرين كانا ابعد عن المشابهة بتغير الصفة وقال صاحب المنافع قوله كما لا يخفى وهو ان اشتراط عدم كونهما مصغرين لكون المصغر بمنزلة الموصوف كما سبق آنفا فيكون تابعا لا متبوعا قال السيكوني قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف انتهى واعترض عليه القروي حيث قال وجه تقديم المص المصغرية على الموصوفية ان المانع لعملهما المصغرية والموصوفية والاول اقوى من الثاني لان العلة وهي الموصوفية المشتركة بينهما في الاول ذاتي وفي الثاني عارضي جاء من الصفة فلذا استحق المصغرية التقديم على الموصوفية وقال الاستاد ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى يرد عليه ان الاول اقوى من الثاني لان العلة المشتركة بينهما في الاول ذاتي وفي الثاني عارضي جاء من الصفة لكن اخره المصنف هذا عن الاول لئلا يفصل هذا عن قوله وان وصفا الخ يعني اخر المصنف قوله موصوفين عن قوله مصغرين لئلا يفصل قوله موصوفين عن قوله اي المص وان وصفا الخ قال البعض قوله ولو قدم هذا اي ولو قدم المصنف قوله ولا موصوفين على الاول وهو قوله وان لا يكونا مصغرين لكان اولى من تقديم قوله وان لا يكونا مصغرين كما لا يخفى لكن اخره اي اخر المصنف قوله ولا موصوفين لئلا ينفصل قوله ولا موصوفين عن قوله اي المصنف وان وصفا اي اسم الفاعل والمفعول ولو قال لكنه اخره لطول ذيل الموصوف بقوله وان وصفا الخ لكان اولى كما قاله صاحب فتح الاسرار اي هذا ان وصفا قبل العمل واما ان وصفا بعد العمل اي بعد عملهما لم يضر اي لم يضر ذلك الوصف المذكور في ضمن وصفا قال الاستاد قوله لم يضر وفاعله فيه راجع الى الوصف المدلول عليه بوصف من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى عملهما اي اسم الفاعل والمفعول السابق على الوصف قوله لحصوله اي العمل متعلق بلا يضر وعلة له يعني علة للنفي اي لوجود العمل بلا مانع وهو الوصف عن الشبه بالفعل ولو قدم اي المص هذا اي قوله وان وصفا الخ على قوله ولا موصوفين ايضا اي كتقديم قوله

مصغرين على قوله موصوفين اى كما قدم قوله ولا موصوفين على قوله وان وصفا
كما قيل لطال الفصل بين المعطوف اعنى قوله موصوفين والمعطوف عليه
اعنى قوله مصغرين نحو جاءنى ضارب غلامه شديد ثم لما بعد مالم يكونا رجل
مصغرين وموصوفين ان كانا اى اسم الفاعل والمفعول باللام اى لام التعريف
صورة اقول هذا التفسير مبنى على اختيار المص مذهب الاكثر فى اللام الداخلة وهى موصول حقيقة
على الصفات وهو كونه اسم موصول بمعنى الذى او التى دون مذهب المازنى
وهو كونه حرف تعريف كغيرها وهو مخالف لتصريحه فى بحث مشابهة فعل المضارع
لاسم الفاعل حيث قال وعند دخول حرف التعريف عليه فهو يدل على اختياره
مذهب المازنى فى كونه هذا التفسير مما لا يرضى صاحبه به قال صاحب المنافع
قوله اى لام التعريف بقرينة التبادر احترازا عن اللام الجارة ولام الابتداء
قوله صورة اشارة الى دفع ما يرد من ان اللام الداخلة على اسم الفاعل او المفعول
اسم الموصول بمعنى الذى او التى لا يشترط لعملهما اى لا يشترط لعمل اسم الفاعل والمفعول
شىء غير ما ذكر قوله من عدم التصغير والموصوفية بيان لما ذكر وغيره الاعتماد والدلالة
على الحال والاستقبال اى يكفى لعملهما فى الفاعل والمفعول به الاعتماد على لام التعريف
صورة ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال والاستقبال قوله لان كلا منهما
اى لان كل واحد منهما اى اسم الفاعل والمفعول علة لقول المص لا يشترط ومتعلق به
اى حين دخول اللام عليهما او حين دخلت اللام عليهما فعل حقيقة فى صورة الاسم
اوحين اذا كانا معرفين باللام اى اسم الفاعل والمفعول متعلق
قوله مغير صيغة الفعل اى مغير صيغته الى صيغة الاسم بتغيير
بتغيير الياء المشددة بدله مغير وقوله لكراهتهم اى العرب علة لمغير او ادخال اللام اى الذى هو
من خواص الاسم على الفعل متعلق بالادخال قوله لكونها اى اللام يعنى لكون صورتها
علة للكراهة اى تعليل لكراهتهم فى صورة حرف التعريف وهو مختص بالاسم اقول
هذا ايضا مبنى على اختيار مذهب الاكثر فى اللام وقد عرفت ما فيه من المخالفة
التصريحية والا لا حاجة الى التغيير نحو جاءنى الضارب غلامه عمرا امس عندنا
اى الذى ضرب او يضرب
اى جاءنى الذى ضرب او يضرب غلامه عمرا امس او الآن او غدا عندنا وانما اختار
الماضى لكونه اظهر فى التمثيل قال البعض قوله امس اشارة الى ان اسم الفاعل والمفعول
المعرفين باللام يعملان بلا اشتراط الدلالة على الحال والاستقبال وان كانا اى



اى اسم الفاعل والمفعول مجرورين بالمشتقين منها اى من اللام يشترط على صيغة
المضارع المجهول معه اى مع ما ذكر من عدم التصغير وعدم التوصيف او
من الشرطين العدميين فوحدة الضمير بوحدة ما ذكر ولو كان المرجع
فى الحقيقة مثنى قال بعض حواشى هذا الكتاب قوله يشترط معه اى يشترط
مع عدم التصغير والموصوفية فوحدة الضمير بوحدة العدم ولو كان
المرجع فى الحقيقة مثنى الاعتماد على المبتدأ اى ما يطلق عليه لفظ المبتدأ
سواء كان بعد الناسخ اولا فيكون فيه عموم المجاز واشار اليه الشارح
بقوله ولو بعد الناسخ ولو هذه للوصلية اى ولو كان بعد ناسخ المبتدأ والخبر
او ولو كان المبتدأ بعد العامل الناسخ قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله
ولو بعد الناسخ تعميم للمبتدأ يعنى سواء كان مبتدأ حالا او مبتدأ فى الماضى
او سواء كان مبتدأ حالا او مبتدأ فى الاصل لكن نسخ بدخول ناسخ المبتدأ
والخبر لم يأت المصنف مثالى الاعتماد على المبتدأ لوضوحه والاعتماد على الموصوف
لمروره وقال البعض قوله ولو بعد الناسخ اى ولو كان الاعتماد بعد نسخ المبتدأ
باحد من النواسخ وقال الاخر قوله ولو بعد الناسخ اى ولو كان الاعتماد
بعد دخول العامل الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا
وعلمت زيدا ضاربا عمرا قال صاحب فتح الاسرار قوله ويشترط معه اى مع عدم
التصغير وعدم التوصيف الاعتماد على المبتدأ ولو فى الاصل بان كانا خبرا
او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد مغرور داره وان زيدا عالم
ابوه وما زيد بمكسور ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه وعلمت زيدا مرورا قلبه
واعلمت زيدا بكرا فاضلا غلامه واعلمت زيدا بكرا محمودا خصاله او على الموصوف
بان كانا صفتين كجاءنى رجل ضارب عمرا ومضروب غلامه او على ذى الحال بان كانا
حالين نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او مركوبا حماره او على الاستفهام سواء كان
حرفا كالهمزة وهل او اسما كما ومن نحو اقائم الزيدان ونحو هل ضارب زيدا اخواه
اى زيد ونحو ما صانع البكران وما مفعول صانع والبكران ساد مسد الخبر فاعل صانع
وكذا الزيدان فى قوله اقائم الزيدان ونحوه قال صاحب المنافع وما الاستفهامية
منصوبة المحل مفعول صانع قدم عليه لوجوب صدارة الاستفهام وعمل فيها صانع
صانع لاعتماده عليها هذا من الغرائب او على النفى حرفا كان كما وان بكسر الهمزة

وسكون النون اى مثل لفظ ما ولفظ ان او اسما كغير اى مثل لفظ غير او فعلا كليس اى مثل لفظ ليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا واعراب هذين المثالين الاخيرين مشكل على كثير من العلماء والاعيان ان اردت الاطلاع عليه فاستمع لما يتلى فى حقه فنقول كلمة غير مبتدأ معنى عن الخبر لكونه بمعنى لا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل قائم كما فى مغنى اللبيب وشرح التسهيل لابن مالك وشرح المفصل وكلمة ليس فعل ناقص وقائم اسم القائم مقامه خبره والزيدان فاعل قائم كذا فى شرح التسهيل لابن مالك وشرح الكافية للخبيصى ثم شرع فى بيان سبب كون الاعتماد على المذكورات شرطا لعملهما فى الفاعل المنفصل والمفعول به الصريح او فى الاسم الظاهر او فى بيان سبب كون الاعتماد عليها شرطا حين اريد العمل فيهما او فى بيان سبب الاشتراط فى عمل اسم الفاعل والمفعول فيهما فقال وجه الاشتراط اى سبب كون الاعتماد على المذكورات شرطا تأكيد المشابهة اى تأكيد مناسبتها للفعل ليحصل المطلوب الذى هو المشابهة التامة بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وانما قال تأكيد المناسبة للفعل ولم يقل تحصيل المناسبة للفعل لان المناسبة للفعل حاصل لما مر فيكون الاشتراط لتأكيد المناسبة لا لتحصيل المناسبة فاقتضاؤهما اى اسم الفاعل والمفعول اقول والصواب ان يقال فى اقتضائهما بالجار والظرف بدل فاقتضاؤهما بالفاء الغير المناسب كما لا يخفى قال صاحب المنافع قوله فاقتضاؤهما معطوف على تأكيد عطف المسبب على السبب ما اى شىء المراد منه الفاعل والمفعول به اقتضاه اى ذلك الشىء الفعل ومبنى الحمل على الاقتضاء قال الاستاد قوله فاقتضاؤهما اى فاقتضاء اسم الفاعل والمفعول تفريع على وجه الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل اى اذا كان وجه الاشتراط تأكيد مناسبتها للفعل فاقتضاؤهما ما اى شىء من الفاعل والمفعول به اقتضاه اى ذلك الشىء الفعل ومبنى الحمل على الاقتضاء وقال الآخر قوله فاقتضاؤهما تفريع على كون الاعتماد على ما ذكر مفيدا لتأكيد المناسبة اى اذا كان الاعتماد على ما ذكر مفيدا لتأكيد المناسبة والمشابهة فاقتضاؤهما الخ وذلك اى كون الاعتماد على المذكورات مفيدا لتأكيد المناسبة للفعل ثابت او تأكيد المناسبة للفعل ثابت او كون الشروط المذكورة مفيدا لتأكيد المناسبة للفعل ثابت او كون الاشتراط فى عمل اسم الفاعل واسم المفعول مفيدا لتأكيد المناسبة للفعل ثابت لان الواقع اى لان الاسم الواقع بعد المبتدأ لا يكون اى الواقع بعده مخبرا عنه بل مخبرا به اى لا يكون مبتدأ ومسندا اليه بل يكون خبرا ومسندا فيكون اى اذا لم يكن مخبرا عنه فيكون الواقع بعده او فحينئذ يكون الواقع بعده كالفعل فى هذا الحكم اى فى عدم كونه مخبرا عنه لان الفعل لا يكون كذلك فيزداد المناسبة اى فيحصل زيادة مناسبة الواقع بعده للفعل او فحينئذ يزداد



او فحينئذ يزداد مناسبة الواقع بعد المبتدأ او فيحصل زيادة مناسبتها للفعل او فحينئذ يزداد مناسبتها للفعل قوله والصفة والحال كالخبر فى المآل اى فى المعنى جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر واذا كانا كالخبر فى المآل فلا يكون الواقع موقعهما مخبرا عنه كما لا يكون الواقع موقع الخبر مخبرا عنه او كما لا يكون الواقع بعد المبتدأ مخبرا عنه قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله والصفة والحال كالخبر فى المآل فلا يكون الواقع موقع الصفة والحال مخبرا عنه ايضا اى كالخبر كذا فى الحاشية وقال الاستاد قوله والصفة الواقعة بعد الموصوف والحال الواقعة بعد ذى الحال لا تكونان مخبرا عنهما كالخبر فى المآل اى كما لا يكون الخبر مخبرا عنه قوله والاستفهام والنفى مبتدأ خبره اولى بالفعل قوله لتعلقهما اى لتعلق معنى الاستفهام والنفى متعلق باولى وعلة له قوله بالحكم متعلق بالتعلق والمراد بالحكم الحدث بمقابلة قوله دون الذات اى حال كونه متجاوزا عن الذات لانها ثابتة لا تنفى ولا تستفهم اولى بالفعل يعنى ان دخول الاستفهام والنفى على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لتعلقهما بالحكم دون الذات او يعنى اذا لم يكونا معتمدين ينبغى ان يكونا بعد الاستفهام او بعد النفى لان النفى والاستفهام معناهما يتعلق بالحدث دون الذات لان الذات فى ثابتة لا تنفى ولا تستفهم فيكتسب اسم الفاعل والمفعول فى هذين الموضعين لباس المناسبة بالفعل لوقوعهما فى حيز بعض بالفعل احق فالواقع بعدهما اى اذا كان اولى بالفعل فالواقع بعدهما اى بعد الاستفهام والنفى كالواقع موقعه اى الفعل فزاد بسبب دخولهما على اسم الفاعل والمفعول المناسبة بالفعل قال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله فالواقع بعدهما كالواقع موقعه اى الواقع بعد الاستفهام والنفى كالواقع موقع الفعل اعلم انه صارت هذه الاحتمالات خمسا لكن الفاضل النحرير النازلى زاد اعتمادا واحدا على ذلك الخمس حيث قال والاعتماد على النداء نحو يا طالعا جبلا انتهى وقال صاحب فتح الاسرار وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد النقض بيا طالعا جبلا ورجحه المص ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المص بانه لو اعتبر هذا الاعتماد لكفا شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا لها موصوف ملفوظ او مقدر وقال فى الامتحان واعترض على ابن مالك ابنه وابن هشام بان حرف النداء ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره

ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك ان حرف النفي قائم مقام [illegible] فهذا يكفي
في التقريب ولو اجيز الاعتماد على [illegible] [illegible] الاعتماد اذ لا بد لكل صفة
من صاحب تجري عليه ملفوظا [illegible] [illegible] الا [illegible]
قوله فهذا يكفي في التقريب [illegible] [illegible] بعد المبتدا
وغيره فيكون كالفعل في [illegible] [illegible] الشروط المذكورة
انفا وهي الشروط السبع التي اثنان منها عدمي والخمس منها وجودي في نصبهما
اي اسم الفاعل والمفعول اذا كانا مجردين واما اذا كانا باللام فيستوي فيهما الازمنة
الثلاثة كما اشار اليه المصنف بقوله امس فيما مر آنفا كذا قاله علي الحدادي
قال بعض الشراح قوله في نصبهما اي في نصب اسم الفاعل والمفعول المجردين عن اللام
المفعول به وانما ينصبان المفعول به اذا كان اسم الفاعل اي وقت كونه ماخوذا او مشتقا
من المتعدي اي متعد كان ولو الى واحد لو هذه وصلية اي ولو كان ماخوذا من المتعدي
الى مفعول واحد نحو انا ضارب زيدا قوله واسم المفعول عطف على اسم الفاعل للاشتراك
في الخبر وهو من المتعدي اي واذا كان اسم المفعول من المتعدي ايضا لكن بشرط كونه
من المتعدي الى الاكثر من واحد قوله ولو الى اثنين اي ولو كان ماخوذا من المتعدي الى مفعول
اثنين او ثلثة نحو انا معطي زيدا درهما وانا معلم عمرا بكرا فاضلا قوله ورفع على صيغة
المعلوم اي ورفع اسم المفعول الاول اي المفعول الاول قوله على النيابة عن الفاعل
متعلق برفع قال البعض قوله اذا كان اسم الفاعل بقرينة ان اللازم لا ينصب المفعول به
وكذا ما يشتق منه جزاء الشرط محذوف بقرينة ما قبله من المتعدي اي متعد كان ولو للوصلية
اي ولو كان من المتعدي الى واحد واسم المفعول اي واذا كان اسم المفعول من المتعدي
ايضا لكن بشرط كونه من المتعدي الى الاكثر من واحد ولو الى اثنين اي ولو كان من المتعدي
الى اثنين قال صاحب المنافع قوله ولو الى اثنين لو هذه للوصلية فيلزم ان يكون
نقيض الشرط اولى للجزاء وهو نصب المفعول به في المعنى ونقيض الشرط هنا
يحتمل شيئين احدهما ان يكون اسم المفعول ماخوذا من المتعدي الى واحد وثانيهما
ان يكون ماخوذا من المتعدي الى الثلاثة وهذا هو المراد هنا لانه هو الاليق بالجزاء
بقرينة ورفع الاول اي المفعول الاول على النيابة اي على كونه نائب الفاعل الدلالة اي دلالة
على الحال اي على زمان الحال سواء كان زمان الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن قال
صاحب المنافع عمم الشارح الزمان الحالي الى التحقيقي والحكاوي وفسر الحكاية



وفسر الحكاية بتفسيرين الاول منهما راي الاندلسي والثاني راي الزمخشري
واستحسنه الرضي [illegible] المتاخر [illegible] قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه الآية ويجوز
ان يكون قوله [illegible] [illegible] الدلالة [illegible] تلك الدلالة تحقيقا كما قاله
صاحب زبدة الانظار [illegible] [illegible] الايوب [illegible] الدلالة على زمان الحال
اعم من ان يدل على حال تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية عطف
على تحقيقا قوله بان يقدر المتكلم الخ بيان لطريق الحكاية او تفسير للحكاية
على راي الاندلسي اي بطريق هو ان يفرض المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي وقوله او الزمان المذكور عطف على نفسه وتفسير للحكاية على راي الزمخشري
واستحسنه الرضي اي او بان يقدر المتكلم الزمان المذكور اي الزمان الماضي
موجودا الآن اي حال التكلم كقوله اي الله تعالى وكلبهم اي كلب اصحاب الكهف
باسط ذراعيه بالوصيد اي بعتبة الغار فان باسط في تلك الآية عامل في مفعوله
الذي هو ذراعيه مع انه بمعنى الماضي بالنسبة الى نزول الآية لكنه وان كان ماضيا
تحقيقا لكن المراد ليس معناه الماضي بل المراد منه حكاية الحال والا لقال بسط قال
امام الايوب قوله كقوله تعالى كلبهم باسط ذراعيه اي كانه باسط الآن او الدلالة
على الاستقبال لشبههما بالمضارع اي على زمان الاستقبال سواء كان زمان الاستقبال
تحقيقا اي محققا كزيد ضارب عمرا غدا يشير ان الحكاية لا تجري في الاستقبال لعدم الاحتياج
اليها فيه كما قاله صاحب المنافع ثم شرع في بيان توجيه سبب كون الدلالة على الحال
شرع في نصبهما المفعول به فقال وجه الاشتراط اي سبب كون الدلالة على الحال
شرطا حصول كمال القوة بتمام المشابهة بالموافقة معنى كما كانت لفظا قوله
للتمكن عليه لحصول كمال القوة اي للقدرة على العمل متعلق للتمكن ولما فرغ من بيان
الشروط في مفردهما شرع في بيانها في تثنيتهما وجمعهما فقال وتثنيتهما نحو ناصران ومنصوران
وجمعهما سواء كان ذلك الجمع صحيحا كناصرون ومنصورون او مكسرا كنصرة ومناصر
كمفردهما اي حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفردهما قوله في العمل والاشتراط اشارة
الى وجه الشبه لكن عملهما ليس الا في المفعول به لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما
كذا قاله صاحب فتح الاسرار قال بعض [illegible] هذا الكتاب قوله في العمل والاشتراط
اقول ليس المراد منهما جميع ما ذكر في المفرد كما هو المتبادر منهما بل المراد من العمل هو العمل
في غير الفاعل الظاهر اذ لا عمل لهما في الظاهر ولا شرط للعمل في الضمير فيكون الشرط مقصورا
على شرط غير الظاهر اما التثنية والجمع الصحيح اي اما كون التثنية والجمع الصحيح منهما

كمفردهما فظاهر اى بديهى خفى او انما كون التثنية والجمع الصحيح كالمفرد فى العمل
والاشتراط فظاهر اى فهو ظاهر اى اما وجه كون المثنى والجمع الصحيح كالمفرد
فى العمل والاشتراط فظاهر [illegible] فيهما [illegible] اسم الفاعل والمفعول
بالمضارع واما الجمع المكسر [illegible] صيغة مفرده [illegible] فى العمل
والاشتراط على المفرد [illegible] متعلق به فرعه اى فرع المفرد
وكذا اى هو الحكم كذلك اى كالمذكور [illegible] اسم الفاعل والمفعول بيان للمذكور ثم اشار
الى وجه الشبه بقوله فى العمل والاشتراط قوله وفى كون تثنيتها اى اسم الفاعل والمفعول
عطف على فى العمل وفى كون جمعهما اى اسم الفاعل والمفعول كمفردهما اى اسم الفاعل والمفعول
قال بعض محشى هذا الكتاب قوله وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما اقول هذا سهو ظاهر
مبنى على الذهول عن كون الاوزان ثلثة وقيل نعم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا فيهما اى
فى العمل والاشتراط ثلثة اوزان من اوزان مبالغة اسم الفاعل فعال بفتح الفاء وتشديد العين
كنصار وفعول بفتح الفاء وضم العين كجهول ومفعال بكسر الميم وسكون الفاء كمكثار
قال الرضى هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين وزاد سيبويه فعيلا اى وزن فعيل كعليم
وفعلا بكسر العين وضمها اى وزاد سيبويه ايضا وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وبضمها
اى العين كحذر وفى الصحاح يقال رجل حذر بكسر الذال وضمها اى متيقظ متحرز
بمعنى كثير الحذر واعلم ان عمل هذه الخمسة من اوزان المبالغة دون غيرها منها مبنى على السماع
ولكن لان المقام مقام الاستدراك بسبب ايراد المص كلمة مركبة من اداة التشبيه واسم الاشارة
فيكون قوله ولا يشترط استدراكا من قوله وكذا الثلثة اوزان الخ قال امام الايوبى قوله ولا يشترط
كالاستثناء من المذكورات اى يشترط فيها كل ما يشترط فيهما سوى اشتراط الحال والاستقبال فانه
لا يشترط فى عمل هذه الثلثة قوله فى المفعول به الصريح متعلق بالعمل معنى الحال والاستقبال اى
معنى زمان الحال والاستقبال بل هى كالصفة المشبهة قوله لان الغرض علة للاشتراط ومتعلق به
اى انما لم يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض والمقصود من هذا الاشتراط بيان
للغرض اى اشتراط معنى الحال والاستقبال قوله فيهما اى فى اسم الفاعل والمفعول متعلق
للاشتراط قوله اتمام المشابهة خبران اى اتمام مشابهتهما بالفعل متعلق بالمشابهة
وانما قصد فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما اى اسم الفاعل والمفعول قال
البعض قوله لدلالتهما اى اسم الفاعل والمفعول متعلق بالاتمام وعلة له على ما فهمنا وذكر
على الحدث الفعلى متعلق بالدلالة حال كون تلك الدلالة قصداً اى مقصوداً
قال صاحب منا فى الاخيار قوله قصداً بل تبعا وانما يدل لان قصداً على الذات
فلا بد من التقوية بالدلالة على زمان فعل يوازنه كذا فى حاشية هنا بخلافهما اى
بخلاف اوزان الثلاثة فانها تدل عليه اى على الحدث الفعلى قصداً لا تبعا اذ



اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم قال بعض محشى هذا
الكتاب قوله بخلافها اى بخلاف هذه الاوزان الثلاثة الموضوعة للمبالغة فانها
تدل على الحدث قصداً اذ المبالغة انما تكون فى الحدث دون الذات فافهم انتهى
لعل الامر بالفهم اشارة الى ان المبالغة كثرة الشئ كما فسره المولى الجامى العليم
بكثير العلم فينبغى انه توجد فى الذات ايضا والجواب ان صيغ المبالغة تدل بالوضع
على كثرة الحدث لا الذات هذا اى عمل هذه الاوزان الثلاثة او كون هذه الاوزان
الثلاثة عاملا فى المفعول به مذهب البصرية وقال الكوفية انها اى هذه الاوزان
الثلاثة او اوزان المبالغة لا تعمل فى المفعول به الصريح قوله لفوات المشابهة
متعلق بلا تعمل وعلة له اى لفوات المشابهة اللفظية بالفعل قال الاستاد قوله
انها اى صيغ المبالغة مطلقا لا تعمل لفوات المشابهة اى لفوات مشابهتها
بتغير الصيغة اى بسبب تغير صيغته الاصلية اليها وان جاء بعدها اى بعد هذه
الاوزان الثلاثة او بعد اوزان المبالغة او بعد صيغ المبالغة منصوب فاعل جاء
اى اسم منصوب او معمول منصوب فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر او فيكون
منصوبا بفعل مقدر لا بها اى فهو منصوب بفعل مقدر او فنصبه بفعل مقدر او فنصبه
بفعل مقدر عندهم اى عند علماء الكوفية واجاب البصرية اى واجاب علماء البصرية
لعلماء الكوفية بان المبالغة اى بطريق بقوات المبالغة [illegible] جبران المبالغة
فات اى المتكلم ذلك الشئ بتغيره الى صيغة المبالغة قوله من المشابهة اللفظية بيان
لما فات فان المشابهة المعنوية والاستعمالية بقيتا قال الاستاد قوله بان المبالغة
جابرة اى بان معنى المبالغة جابر لما اى لنقصان شئ فات اى فات المتكلم ذلك
الشئ بتغيره الى صيغة المبالغة قوله من المشابهة اللفظية بيان لما ورده اى
جواب البصرية الفاضل العصام فى حاشية على الجامى بانها اى بطريق هو انها
اى المبالغة او بان معنى المبالغة بحذف المضاف كالزيادة التفضيلية فى اسم التفضيل
الكاف حرف جر والزيادة مجرور به لفظا والمجموع ظرف مستقر منصوب محلا حال من فاعل تجعل
ويجوز على قول الاخفش كون الكاف اسما بمعنى المثل منصوبا مفعولا مطلقا لتجعل بتقدير الموصوف
اى جعلا مثل جعل زيادة التفضيلية او الظرف المستقر منصوب محلا مفعول مطلق مجازاً
بتقدير الموصوف اى جعلا كائنا كجعل زيادة التفضيلية تجعل جملة جبران اى تجعل تلك
الزيادة الكم بعيداً عن المشابهة بالفعل فكيف تكون اى تلك المبالغة جابرة
لما فات من المشابهة اللفظية حتى لا تكون جابرة واجاب عنه اى عن رد الفاضل العصام

المصنف رح في الامتحان بان الاصل اى بطريق هو ان الاصل والغالب في افعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير فهى اى تلك الملاحظة التى اى الملاحظة التى
هى بعدته مفرد مؤنث غائبة للماضى من باب التفعيل اى بعدت تلك الملاحظة
التفضيل عن المشابهة بالفعل لعدم الملاحظة في الفعل فلم يعمل الفواعل وكذا
دلالته على الثبوت مع ان الاصل في الفعل التجدد كما في صيغ المبالغة كذا في حاشية
الامتحان للشارح رح واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث مع قطع النظر عن الغير
فمقرب اى فهو مقرب للكلام الى المشابهة بالفعل ومقرب اسم فاعل من باب التفعيل
قوله لكونه اى مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث علة لمقرب بمنزلة التجدد قوله
وبعض الكمل وهو عبد العزيز البتروى عطف على المصنف او معطوف على قوله
المصنف اى واجاب بعض الكمل بانه اى بطريق هو انه اى افعل التفضيل يدل
على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها اى صيغ المبالغة قال البعض قوله فانها
اى صيغ المبالغة اثبات للمخالفة تدل على التجدد اذا كانت مشتقة من المضارع
لانه يدل عليه وتدل على الانصراف والانقطاع اذا كانت مشتقة من الماضى فكونها
مشتقة من الماضى عند ابى حنيفة وكونها مشتقة من المضارع عند غيره كالفعل اى كما يدل
الفعل على التجدد كما في المضارع والانصراف كما في الماضى قال الاستاد قوله فانها
اى صيغ المبالغة تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف صيغ المبالغة تدل على التجدد
وهو موجود في الفعل والاستمرار بسبب القرائن فلا اعتبار له وقوله والانصراف
اى الانقطاع عطف تفسير للتجدد انتهى فتأمل كالفعل اى كما يدل الفعل على التجدد
بناء عليها اى التجدد الذى هو اى ذلك التجدد الاصل فيه اى في الفعل قال الاستاد
قوله عليها اى وهو مبنى عليها اى على شئ المراد منه التجدد والانصراف هو اى ذلك
الشئ الاصل فيه اى في الفعل وقال الاخر وما عبارة عن التجدد والانصراف وضمير هو
عائد اليها باعتبار لفظ فتلك الدلالة اى فحينئذ تلك الدلالة اى دلالة افعل التفضيل
على معنى الثبات هى اى تلك الدلالة التى اى الدلالة التى بعدته اى افعل التفضيل
عنها اى عن المشابهة لا الزيادة اى لا بعدته عن الزيادة التفضيلية والقياس
الرابع من التسعة كتعيين معنى اللام في الرابع لانه عهد خارجى الصفة المشبهة
اى الصفة التى ليست باسم فاعل بل مشبهة باسم الفاعل قال البعض قوله باسم الفاعل
متعلق بالمشبهة اى المعتبرة مشابهتها باسم الفاعل لا من حيث الصيغة لان صيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل والمفعول على حسب السماع بل من حيث انها اى
الصفة المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث



ويجئ تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب
ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات قوله وتكون اى الصفة
المشبهة عطف على تؤنث او تثنى اى ومن حيث انها تكون موضوعا لما اى لذات
قام به اى ذلك الذات الفعل اى الحدث قال بعض محشى هذا الكتاب قوله
وتكون لما قام به الفعل بيان لمشابهة الصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة المعنى
وقال سيد على زاده لما كانت تشبه باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها
تثنى وتجمع وتؤنث واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت
بالصفة المشبهة في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسيعا في الكلام قدمها اى
قدم المصنف الصفة المشبهة قوله على اسم التفضيل متعلق بقدم وقوله لكونها
اى الصفة المشبهة علة للتقديم ومتعلق بقدم وقوله عاملة خبر الكون وقوله
في الفاعل الظاهر متعلق بعاملة ملابسة بخلافه اى اسم التفضيل قوله فانه
اى اسم التفضيل تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلافه واثبات للمخالفة اى لانه
لا يعمل فيه اى في الفاعل الظاهر في غير مسئلة الكحل واما في مسئلة الكحل
فيعمل فيه قوله واذا تحققت المشابهة اى مشابهة الصفة المشبهة به اى
باسم الفاعل اشارة الى ان الفاء في قوله فهى فاء الفصيحة وهى ما افصحت عن شرط
مقدر وقيل ما افصحت عن مقدر مطلقا شرطا كان او غيره والشارح قدر الشرط
جريا على القول المشهور قال الطيبى وهى التى تدل على ان ما بعدها متعلق بمحذوف
غير شرط هو سبب لما بعدها وقال القطب الفاء التى يكون ما قبلها سببا لما بعدها
ان كان ما قبلها محذوفا فهى الفصيحة والا فهى المبينة تعمل عمل فعلها اى كعمل فعلها
الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع فقط ولا ينصب
المفعول به بغير حرف الجر او كعمل فعلها اللازم للزوم اشتقاقها منه ولو بعد التأويل
او مثل عمل فعلها الذى اشتقت منه او تعمل الصفة المشبهة كعمل فعلها في ان كل واحد
منهما يطلب الفاعل فقط كذلك اى كاسم الفاعل لشبهها به ولم يقل تعمل عمل فعلها
المعلوم لانفهامه من قوله هذا اذ من المعلوم ان فعلها معلوم كفعل اسم الفاعل ولذا قيل
باسم الفاعل لا المفعول كذا قاله الشارح رح في حاشيته على الامتحان بل للترقى تزيد اى
الصفة المشبهة من جهة العمل او في العمل عليه اى على فعلها وانما لم يبال لانه فرع

على الاصل لانها للظاهرة الى تبيع المحظورات قوله لانها اى الصفة المشبهة
علة لتزيد ومتعلق به تنصب معمولها على التشبيه مثل زيد حسن الوجه بنصب الوجه
عند البصرية واما عند الكوفية تنصب على التميز لا فعلها اى لا تنصب فعلها
اى الصفة المشبهة لانه لازم واللازم لا ينصب المفعول به قال بعض المحشي
لهذا الكتاب قوله لا فعلها اى لا تنصب فعل تلك الصفة المشبهة لان فعلها لازم
وليس بمتعد ابدا وقال الاخر قوله لانها علة لزيادتها عليه ومتعلق بتزيد تنصب
فاعلها تشبيها له بالمفعول لا فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه ذكره اى كونها
ناصبة على التشبيه بالمفعول عند البصرية او ذكره دليل تزيد في الامتحان قال بعض حواشي
هذا الكتاب اقول لم يأخذه في هذه الرسالة اشعارا بعدم اختيار قول البصرية
لانه يستلزم مزية الفرع على الاصل حال كونها ملتبسة بالشروط قوله المعتبرة صفة
للشروط بتاويلها بالجماعة اى جماعة الشروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل قوله من عدم التصغير
ومن الاعتماد على ما سبق من المبتدأ والموصوف وذي الحال والنفي بيان للشروط
المعتبرة في اسم الفاعل قوله ومن معنى الحال والاستقبال بيان للشروط المعتبرة ايضا
اتيان هذا المقال قبيل قول المص الفاضل غير معنى الحال والاستقبال مما لا ربط فيه بل
من مهملات القال فعليك بالتيقظ يا ابن خال عفى الله سبحانه وتعالى عنا وعنكم
خطيئات الاعمال وقوله غير معنى الحال والاستقبال بالنصب استثناء من الشروط قوله
فانه اى معنى الحال والاستقبال الفاء فيه تفصيل للاستثناء لا يشترط في عملها اى الصفة
المشبهة اى في نصب معمولها اى الصفة المشبهة قوله تشبيها مفعول له لنصب اى
لاجل تشبيه معمولها بالمفعول لا بالتمييز لان المفعول هو الاصل في المعمولية نحو زيد
حسن الوجه بنصب الوجه قوله لكونها اى الصفة المشبهة متعلق بلا يشترط وعلة
له قال النحرير بقول احمد عليه رحمة الحي الصمد الاستمرار على نوعين احدهما
الاستمرار الدوامي والاخر الاستمرار التجددي والثاني على نوعين احدهما الاستمرار الثبوتي
والاخر الاستمرار النفيي الاول في الاسم والثاني في الفعل الموجب والثالث في الفعل المنفي
لا الحدوث اى لا لكونها بمعنى الحدوث المقتضي للزمان كما في اسم الفاعل والمفعول نحو
زيد حسن وجهه بتنوين الصفة المشبهة ورفع وجهه بالفاعلية لها او نصبه
على التشبيه بالمفعول به عند البصرية هذا هو المراد ههنا فلذلك قال رح قول المص
لا يشترط في عملها بقوله اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول الخ واما عند الكوفية فالنصب فيه
على التمييز وليس ح ما نحن فيه او جره على كونه مضافا اليه لها في اضافتها ليس ما نحن فيه والقياس
الخامس من التسعة اسم التفضيل اى اسم يدل على تفضيل شيء على شيء كذا قاله



كذا في شرح الفاضل الهندي وعرفه صاحب المفيد بقوله هو اسم مشتق لموصوف هو
زائد فيما يشتق منه على غيره والفرق بين اسم التفضيل وافعل التفضيل الاول اعم من الثاني
لان افعل التفضيل يكون من صيغة افعل فقط واسم التفضيل يكون من غيره كلفظ الخير
كذا قاله قطب زاده قدمه اى قدم المصنف اسم التفضيل على المصدر مع كونه
اى المصدر عاملا في الظاهر اى في الفاعل الظاهر مطلقا اى سواء كان المصدر
بمعنى الفعل اولا وفي المفعول به الصريح قوله لمناسبته اى اسم التفضيل علة للتقديم
بل علة لمناسبة التقديم قوله لما سبق من اسم الفاعل والمفعول علة لمناسبة
واللام زائدة جيئت لتحسين اللفظ قوله في كونه اى اسم التفضيل بيان لوجه المناسبة
مشتقا بخلاف المصدر وفي كون النسبة الى المرفوع معتبرة في وضعه اى اسم التفضيل
بخلاف المصدر لان النسبة الى المرفوع غير معتبرة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه
الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به من ملاحظة الذات فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي قوله وبه متعلق
بقوله يحصل القوة في العمل اى في عمله قدم للحصر اى وبكون النسبة الى المرفوع معتبرة
في وضعه يحصل القوة في العمل ويحصل فعل مضارع من باب نصر قال الاستاد
قوله وبه اى بكون النسبة معتبرة في وضعه يحصل القوة في العمل اى في عمل اسم التفضيل
ويحصل فعل مضارع من باب التفعيل وفاعله مستتر تحته راجع الى اسم التفضيل ولذا
اى ولاجل كون النسبة معتبرة في الوضع وهو متعلق بقدم المؤخر قال بعض الافاضل
قوله ولذا اى ولحصول القوة في العمل قدم على صيغة المعلوم اى قدم المصنف
او على صيغة المجهول عليه اى على المصدر قوله ما سبق من اسم الفاعل والمفعول
وهو فاعل قدم او نائب فاعله مع كونه اى المصدر اصلا في الاشتقاق ولذا اى ولاجل
كونه اصل المشتقات عكس ابن الحاجب حيث قدم المصدر على ما سبق نظرا الى انه
اصل المشتقات ولا يخفى ان ترتيب المص رح انسب اى ازيد في الانسبية بمرامه
اى المصنف اذ مرامه بيان العامل والعمل لا الاشتقاق قال صاحب المنافع
قوله انسب بمرامه وهو بيان العامل واسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر
من حيث العمل لما سبق من كون النسبة معتبرة في وضعها بخلاف المصدر مع عدم البعد
عن المشابهة بخلاف اسم التفضيل ولذا كان تقديمه على المصدر للمناسبة المذكورة
وقال بعض المحشي لهذا الكتاب قوله ولا يخفى ان ترتيب المص انسب بمرامه اقول
وبمرام الفن ايضا اذ البحث فيه من حيث العمل فيناسبه تقديم ما يكون قويا في العمل

وهو اي اسم التفضيل قوله لضعفه متعلق بلا ينصب وعلة له اي لضعف اسم التفضيل
بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير قاله الشارح رح في حاشية
هنا او بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه لابد لانه على معنى الزيادة
لانه متعين كمعنى المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت كما قاله صاحب فتح الاسرار
او ببعده عن مشابهة لاشتماله على الزيادة التي لا تستفاد من الفعل كما قاله بعض الشراح
وقال البعض قوله لضعفه اي لضعف اسم التفضيل في العمل متعلق بقوله لا ينصب
المفعول به المتعدي بنفسه وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به
لانه يعمل فيه بحرف التعدي كذا قاله العصام وانما قلنا بنفسه لانه ينصب باللام
كما في اسم الفاعل والمصدر متعديين لكنهما فيهما يجوز تركهما وفي اسم التفضيل
لا يجوز لانه لا ينصب بدونها قوله واما مثل قوله تعالى الخ جواب سؤال مقدر
كانه قيل ان الموصول منصوب المحل وقع بعد اسم التفضيل فصار حكم مدعاك
متخلفا فاجاب بقوله واما مثل قوله تعالى هو اي الله تعالى اعلم من يضل قوله
واما مثل قوله تعالى مبتدأ خبره قوله فيقدر من التقدير فيه اي في هذا النظم
او في قوله تعالى اعلم من يضل فعل ناصب كيعلم اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل
سبيله ولفظ اعلم يدل عليه قال الرضي اسم التفضيل لا ينصب المفعول به بالاتفاق
وان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال سبحانه وتعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل ولا ينصب شبه المفعول
كالحسن الوجه انتهى ما قاله الرضي وانما لا ينصب المفعول ولا شبه المفعول لبعده
عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير كما اشار الى ذلك في الحاشية
وقد مر آنفا ولا يرفع الفاعل الظاهر في جميع الاوقات فلا يقال مررت برجل
افضل منه ابوه بخفض افضل على وصفية رجل ورفع ابوه على فاعلية وقوله لقوة
متعلق بلا يرفع وعلة له اي لقوة الفاعل الظاهر باستقلاله اي بسبب استقلاله اذ هو
منفصل بخلاف الضمير فانه لاستتاره اعتباري محض يسهل العمل فيه في كل وقت
وقوله الا اذا صار استثناء مفرغ اي الاوقات صيرورة اسم التفضيل بمعنى الفعل
بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل اي مدلول اسم التفضيل
في المعنى

في المعنى اي في الذهن وفي نفس الامر اي وفي الخارج وصفا حقيقيا اي
لغويا الوصف هو والصفة مترادفان عند اهل اللغة والمعتزلة والتاء
عوض عن الواو كالوعد والوعدة والوصف عند بعض المتكلمين كلام الواصف
والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف ولا يكون الوصف اعم من الصفة
بل يكون مساويا لها وقيل الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى
هو المقصود من جوهر حروفه اي يدل على الذات بصفته كاحمر فانه بجوهر
حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمرة فالوصف والصفة مصدران كالوعد
والوعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة
تقوم بالموصوف وقيل الوصف هو القائم بالفاعل والعجب كل العجب من الشارح
الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامي ولم يدر انه انما يصلح
لشرح كلام ابن الحاجب دون المصنف رح كما لا يخفى على الناظر المتامل بادي تامل
كذا قاله الشارح رح في حاشية هنا اقول الظاهر من كلامهم ان الوصف بحال الموصوف
يسمى وصفا فعليا وبحال متعلقه وصفا سببيا ولذا قال الشارح رح الاول وصفا سببيا
لا للتقليد لكن كونه سببيا ليس للمتعلق بل للرجل فلا يخلو من العجب واعلم
ان الوصف على ضربين فعلي وسببي فالفعلي ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو
مررت برجل كريم والسببي داخل في الوصف الفعلي وراجع اليه في التحقيق
فان معنى قولك مررت برجل كثير عدوه مررت برجل خائف لانه كثير العدو
قوله لمتعلق بكسر اللام في عين فعله وهو اي المتعلق الكحل في المثال اي في مثال
المتن فان الاحسن في الحقيقة الكحل لا الرجل ما اي شيء اشارة الى ان ما موصوف
وهو اي ذلك الشيء رجلا في المثال اي في مثال المتن وانما نصب رجلا لكونه وقع
في الحكاية جرى من الجريان قوله اسم التفضيل للضمير المستتر في جرى قوله في اللفظ
متعلق بجرى على طريق مزج الشرح بالمتن عليه اي على ذلك الشيء ثم فسر طريق الجريان
في اللفظ عليه بقوله بان يقع يعني ان جريان اسم التفضيل في اللفظ على ذلك الشيء اما
بان يقع نعتا له اي لذلك الشيء كما في مثال المتن الفرق بين النعت والصفة ان النعت
يستعمل فيما يتغير فقط والصفة تستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير وقيل النعت يكون بالجثة
كطول وقصر والصفة تكون بالافعال كضارب وجارح وعلى هذين الوجهين يقال لصفات الله

ولا يقال نعت الله ولم يستعمل النعت في الله والحاصل ان الصفة اعم من النعت او بان يقع
خبرا عنه اي عن ذلك الشيء كما في مثل ما من رجل احسن فيه الحلم منه في العالم او بان يقع
حالا منه اي من ذلك الشيء كما في مثل ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو
وانما اشترط ماجرى عليه او وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل في اللفظ جاريا
عليه ليعتمد اي اسم التفضيل عليه اي على ذلك الشيء ويحصل له اي وايضا
ليحصل لاسم التفضيل اسم مظهر وهو الكحل في المثال قوله يتعلق بجملة صفة
لمظهر والضمير المستتر تحته راجع اليه به اي بذلك الشيء فيتيسر الفاء بمعنى حتى
اي حتى يتيسر عمله اي عمل اسم التفضيل فيه اي في المظهر قال الاستاد قوله
فيتيسر عطف على يعتمد او يحصل اي فليتيسر عمله فيه او قوله فيتيسر جواب
لشرط محذوف اي اذا اعتمد عليه ويحصل له مظهر فيتيسر قوله عمله بالرفع
فاعل يتيسر فيه اي في مظهر وقوله كالصفة المشبهة اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط
فيه كون المتعلق متعلق ماجرى عليه واشارة الى دفعه بان اسم التفضيل
كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة لانحطاط رتبتهما اي رتبة
اسم التفضيل والصفة المشبهة عن رتبة اسم الفاعل لنقصان المشابهة
للفعل لان مشابهة الصفة المشبهة له بواسطة مشابهتها لاسم الفاعل واسم التفضيل
بعدهما بالدلالة على الزيادة على الغير او على الثبات كما تقدم كذا قاله صاحب المنافع
ولذا اي ولاجل انحطاط رتبتهما عن رتبته لا يعملان اي اسم التفضيل والصفة
المشبهة في مظهر اي في اسم ظاهر كائن بعدهما اي بعد اسم التفضيل والصفة
المشبهة ان لم يكن ذلك المظهر من متعلقات ما اي شيء جريا اي اسم التفضيل
والصفة المشبهة عليه اي على ذلك الشيء في اللفظ هذا بيان بخلافه اي اسم الفاعل قوله
فانه اي اسم الفاعل اثبات للمخالفة او تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلافه اي لانه
يعمل فيه اي في مظهر مطلقا اي سواء كان ذلك المظهر من متعلقات ماجرى عليه
نحو زيد ضارب غلامه او لم يكن من متعلقات ماجرى عليه مثل زيد ضارب عمرا اخاه

١٢٩

فان عمرا وقع مفعولا مظهرا له ونصبه ضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد
ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون المظهر
من متعلقات ماجرى عليه ولم يشترط ذلك في اسم الفاعل ولقائل ان يقول
ان الكلام في عمله في الفاعل المظهر وما قاله الشارح في عمله في المفعول المظهر
وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة في المفعول فان قيل
ان مراده من متعلق ماجرى عليه ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا
حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم قوله حال كون
ذلك المتعلق اشارة الى ان قوله مفضلا حال من متعلق اي مفضلا قبل النفي
اذ بعده يكون مفضلا عليه قال امام الاديب قوله مفضلا بفتح الدال المشددة
حال من المتعلق وقوله باعتبار التعلق متعلق بالمفضل ومضاف الى التعلق
قوله اي باعتبار تعلقه اي ذلك المتعلق اشارة الى ان الالف واللام عوض
عن المضاف اليه بها اي بشيء وهو رجلا في المثال جرى اي اسم التفضيل عليه
اي على ذلك الشيء وقوله على نفسه متعلق بقوله مفضلا تغيير اي نفس المتعلق تغيير المرجع
الضمير المجرور اي على نفس ذلك المتعلق يعني ان ذلك المتعلق كما كان مفضلا
باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه باعتبار غيره
اي باعتبار تعلقه اي ذلك المتعلق بغير ما اي شيء وهو رجلا في المثال جرى
اي اسم التفضيل عليه اي على ذلك الشيء وهو اي غير ماجرى عليه زيد في المثال
اي في مثال المتن فيكون ذلك المتعلق باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني
مفضلا عليه يعني اذا اعتبر كونه فيما جرى عليه وهو رجلا في المثال يكون مفضلا
واذا اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه قوله بان يكون اي اسم التفضيل
او حال كونه اسم التفضيل او تفضيلا اشارة الى ان قوله منفيا اما خبر بعد خبر ليكون
او حال من ضميره او مفعول مطلق مجازي لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني
فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد
فالفائدة تدور عليه والكلام منفي فالنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال

كذا في فتح الاسرار قوله يعني ان المتعلق لابد ان يكون مشتركا الى تفسير للمجموع
من قوله بان يكون وصفا الى هنا واشارة الى ان شرط عمله ان يكون ذلك المتعلق
مشتركا بين ماجرى عليه وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له في اللفظ وجريا عليه
وهو رجلا في المثال وبين غيره اي وبين غير ذلك المجرى عليه وهو زيد في المثال
قوله الذي يذكر صفة للغير اي الغير الذي يذكر بعد من التفضيلية ظرف ليذكر
اي يذكر بعد لفظة من التفضيلية وقوله ليكون اي المتعلق الملحوظ علة للابد
مطلقا بلا اعتبار القيدين اي سواء كان فيما جرى عليه او في غيره يعني ان الكحل
الواحد الملحوظ في المسئلة الآتية مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه
قال صاحب المنائح قوله ليكون مطلقا اي غير مقيد بالاضافة الى المجرى عليه
او الى غيره ليقبل التقييد بهما اذ لو اضيف الى احدهما لاختص به ولم يقبل التقييد
بهما فلا منافاة بين هذا الاطلاق والتقييد بغير الاضافة قوله وواحدا عطف
على قوله مطلقا اي وليكون واحدا بالذات وقوله ومختلفا عطف على واحدا
او على مطلقا اي وليكون مختلفا باعتبار القيدين اي باعتبار ان المتعلق الملحوظ
المقيد تارة بكونه فيما جرى عليه وتارة بكونه في غيره فيخرج اي فيخرج اسم التفضيل
قال البعض قوله فيخرج اما معطوف على قوله ليكون اي فليخرج او جواب شرط
محذوف اي اذا كان المتعلق مطلقا وواحدا الخ فيخرج اسم التفضيل عما اي عن الاستعمال
هو اي اسم التفضيل اصل فيه اي في ذلك الاستعمال وهو اي ذلك الاستعمال التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه في مثل زيد اعلم من عمرو فيستبعد الفاء
بمعنى ثم اي ثم يستبعد ويتحقق او الفاء بمعنى اللام قال البعض الفاء في قوله فيستبعد
اما عاطفة على قوله ليكون ايضا او جواب لشرط محذوف كما مر آنفا في قوله
فيخرج وكذا قوله ثم يخرج يحتمل الربطين للخروج عن المعنى التفضيلي اي عن معناه
التفضيلي وهو الزيادة ثم يخرج اي اسم التفضيل عنه اي عن المعنى التفضيلي
بالكلية بالنفي اي بسبب النفي قوله لتوجهه اي النفي علة ليخرج الى القيد اي قيد
اسم التفضيل وهو الزيادة على الغير او الزيادة على اصل الفعل فينتفي اي في ينتفي
الزيادة ويبقى في اصل الفعل فيكون احسن اي لفظ احسن بمعنى حسن اي

اي فيكون اسم التفضيل بمعنى الفعل في المثال اي في مثال المتن فيفهم الزيادة اي
في يفهم الزيادة في المفضل عليه وهو زيد في المثال على ما هو الاصل واما اذا دخل النفي
فهو مفضل عرفا لا لغة قال البعض قوله فيفهم الزيادة الخ جواب سؤال مقدر
في المفضل عليه قبل النفي على ما هو الاصل عرفا اي بدلالة العرف لابد لالة اسم التفضيل
فلا يضر عمله قوله لان المساواة علة ليفهم اي لان كون كل من الكحلين مساويا
للآخر في الحسن اولان كون كل من الحسنين في الكحلين مساويا للآخر وان كان
جائزا بحسب ما يفيده التركيب لكنه غير ملايم في مقام المدح لانه يأباه
اي المساواة وفي بعض النسخ يأباها اي يرد ارادتها والضمير راجع الى المساواة
قوله مقام المدح فاعل يأبى لان المقصود ههنا مدح الكحل الذي في غير ما جرى عليه
مع انه اي اسم التفضيل لو لم يعمل في اي حين كونه بمعنى الفعل او حين وجود
شرط عمله بل رفع على صيغة المجهول اسم التفضيل نائب فاعل لرفع على الخبرية
اي على انه خبر مبتدأ وهو الكحل قوله لم يكن منصوبا على النعتية وعلى متعلق برفع
ورفع ما اي شيء وهو الكحل هنا بعده اي بعد اسم التفضيل على الابتداء اي
على انه مبتدأ خبر وهو اسم التفضيل يلزم الفصل جواب لو بينه اي بين اسم التفضيل
وهو احسن في المثال وبين معموله اي معمول اسم التفضيل وهو لفظ منه
في المثال قوله باجنبي متعلق بالفصل وهو اي ذلك الاجنبي المبتدأ وهو
الكحل في المثال والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو
المشهور وشاع منعه في تفسير البيضاوي والفصل بين معمول اسم التفضيل
واسم التفضيل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضي ولو عمل اي اسم التفضيل
يكون ما بعده فاعلا لا اجنبيا اي لا يكون اجنبيا حينئذ لانه من معمولات اسم التفضيل
او لكونه معمولا لاسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه
اي معنى ذلك التركيب او معنى ذلك المثال ما رأيت رجلا حسن في عينه اي الرجل
الكحل كحسنه اي كحسن الكحل الذي في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه
اي الكحل في عين غيره اي غير زيد وهو الرجل على ما هو المفهوم عرفا اي كون
حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره مبني على ما هو المفهوم عرفا هذا منفهم
من قول الشارح قبيل المثال جواب لسؤال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا

وقد اشير الى السؤال بتفريع فلا يضر عمله فتعميق النظر الى ذلك المقام بفعلك في فهم مرام الشارح ومراده في هذا المقام سهل الله عليك فهم المرام كذا قاله البعض فالكحل الفاء للتفصيل مفضل عليه بحسب العرف بعد النفي حال كونه مفروضا في عين غير زيد وهو الرجل ومفضل اي والكحل مفضل حال كونه مفروضا في عينه اي في عين زيد والحاصل بعد النفي زيد مفضل والرجل مفضل عليه وقبل النفي الرجل مفضل وزيد مفضل عليه ولولا النفي وهو لفظ ما في المثال لكان الامر اي المعنى على العكس وهو كون الكحل مفضلا مفروضا في عين غير زيد ومفضلا عليه مفروضا في عين زيد كما لا يخفى على ذوي الفطن

ويعمل اسم التفضيل في غيرهما اي في غير المفعول به الصريح والفاعل الظاهر قوله من المستكن اي من الفاعل المستكن بيان لغير قوله فانه اي لان اسم التفضيل تعليل للحكم المستفاد من قوله ويعمل في غيرهما وذلك الحكم اسم التفضيل عامل في المستكن قوله لاعتباريته اي المستكن علة لقوله لا يكاد اي لا يقرب ان يأبى عن عمل عامل فيه اي المستكن مستتر تحته اي العامل ولو ضعيفا ولو هذه للوصلية اي ولو كان العامل ضعيفا قوله ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك من الحال والتمييز عطف على قوله من المستكن لما مر من ان اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل وكذا المفعول المطلق واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء قال بعض الحواشي قوله لما مر في بيان شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول حيث قال واما عمل اسمي الفاعل والمفعول في غير الفاعل المنفصل والمفعول به الصريح من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما في الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي كالجيم للعامل وكذا المفعول المطلق واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء وقال البعض قوله لما مر علة لقوله يعمل في غيرهما اي لما مر في بيان شروط اسم الفاعل والمفعول حيث قال الشارح هنا اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي كالجيم للعامل وكذا المفعول المطلق واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء قال الفاضل العصام

ويعمل اسم التفضيل بلام التقوية في المفعول به ايضا اي كما يعمل في المستكن والظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك او كالعمل في المستكن والظرف الخ نحو انا اضرب بفتح الراء منك لزيد واذا تقدم اسم التفضيل باول مفعوليه بلام التقوية وهذه اللام زائدة مدخولها



مدخولها المفعول به الصريح يبقى المفعول الثاني حال كونه منصوبا بفعله اي اسم التفضيل المقدر صفة للفعل قوله عند البصريين ظرف لمنصوبا وعند الكوفيين الثاني منصوب باسم التفضيل المذكورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد فلا تقول جلست في الدار في الارض الا على سبيل البدل كذا قاله العصام في شرحه على الكافية نحو انا اكسى واكسى اسم تفضيل من كسى من باب علم منك لزيد الثياب اي اكسوه اي اكسو زيدا واكسو فعل مضارع متكلم من باب علم انتهى ما قاله العصام اي انتهى كلام العصام

واذ ثبت عمله اي اسم التفضيل فيما ذكر من الفاعل المستتر مطلقا والفاعل الظاهر في هذه الصورة من الظروف وغيرها لكن اختلف في عمله في المفعول المطلق كما في شرح الالفية وحواشيه فلا وجه اي فلا طريق لاسقاطه اي اسم التفضيل في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ومن تبعه اي وكما اسقط من تبع الشيخ عبد القاهر

والسادس من التسعة اي والعامل القياسي السادس من التسعة المصدر وهو في اللغة اما مصدر ميمي بمعنى الصدور او اسم مكان ابدال وهو اي المصدر اسم الحدث واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة [illegible] الى المدلول اي لفظ يدل على الحدث اما دلالة مطابقة كالضرب [illegible] عن قصد النوع والعدد او تضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث ومن النوع والعدد قال بعض الحواشي قوله وهو اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قيل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر ورد بانه ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى السياهي القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره ليس حدثا بل بمعنى سيا بوده فهو المعنى القائم بغيره [illegible] بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل [illegible] وبيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا كذا في الفوائد الضيائية قال صاحب المنافع قوله الجاري على الفعل اي الصالح لان يقع بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا تأكيديا او نوعيا او عدديا ويعمل اي المصدر وقوله عمل فعله بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهي

اى يعمل كعمل فعله متعديا كمتعديه ولازما كلازمه وقوله المشتق صفة للفعل

اى الفعل الذى اشتق هو اى ذلك الفعل منه اى من المصدر وقوله لهذه المناسبة

متعلق لقدم وعلة له اى المناسبة الاشتقاق بين الفعل والمصدر قدم اى المص

المصدر على المضاف قال البعض قوله المشتق صفة للفعل وضمير هو على مذهب

البصريين راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الفعل وضمير منه الى المصدر

اذ مذهبهم اشتقاق الفعل من المصدر واما على مذهب الكوفيين فضمير هو

راجع الى المصدر وضمير منه الى الموصول الذى هو عبارة عن الفعل فعلى الاول

الصفة جارية على الموصوف وعلى الثانى الصفة جارية على غير ما هى له وشرط عمله اى المصدر

فى الفاعل الغير المستكن اذ لا يعمل المصدر فى المستكن لان النسبة الى الفاعل

غير معتبرة فى وضعه كذا قاله البعض وقال بعض الشراح قوله وشرط عمله

فى الفاعل الاصلى او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه والمفعول به الصريح قوله

لان العمل علة لشرط اى وانما شرط لعمله فى الفاعل والمفعول به ما سيذكر قال

لان العمل اى لان عمل العامل انما يكون اى العمل بالاقتضاء اى باقتضاء العامل

المعمول وهو اى المصدر لا يقتضى الفاعل اى بحسب الوضع وعمله فيه وفى المفعول به

فى بعض الاستعمالات لاقتضائه بحسب قصد المتكلم فى الاستعمال بعد وجود الشروط

فلا يرد ان العمل مبنى على الاقتضاء فاذا لم يقتضيهما يلزم ان لا يعمل فيهما اصلا

كذا قاله صاحب المنافع فضلا عن المفعول به قوله لكون النسبة علة للا يقتضى

ومتعلق به اى لكون نسبة المصدر اليه اى الى الفاعل والتعلق الى المفعول

به اى اذا كان غير معتبرة فى وضعه اى المصدر فهما اى فحينئذ ان الفاعل والمفعول به

النسبة غير معتبرة فهما اى الفاعل والمفعول به اجنبيان له اى للمصدر بحسب الوضع

فيجتنبان اى فحينئذ ان الفاعل والمفعول به يجتنبان او اذا كانا اجنبيين فيجتنبان

اى الفاعل والمفعول به عن العمل اى عمل المصدر قوله فيهما اى الفاعل والمفعول به

لقدتهما متعلق للعمل فلا بد له من صحة تأويل بما اعتبر النسبة فى وضعه ليحصل له

قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرائط

كما يجيء واما فى غيرهما اى الفاعل والمفعول به من المعمولات متعلق بقوله ويعمل

اى المصدر بلا شرط لما مر فى بيان شروط اسم الفاعل والمفعول حيث قال واما

غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرائط او فى بحث اسم التفضيل عند شرح قول المص

ويعمل فى غيرها



ويعمل فى غيرها اى لا يكون اى المصدر مصغرا نحو ضربيب ولا موصوفا نحو ضرب شديد

قبل العمل اى قبل عمله قوله لما مر علة للتقييد اى لما مر فى بيان شروط اسم الفاعل

والمفعول او فى بحث اسمى الفاعل والمفعول من ان الوصف اى من ان الوصف

بيان لما بعده اى بعد العمل لا يضر العمل السابق نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا شديدا

وذلك اى عدم عمله اذا كان مصغرا وموصوفا ثابت او اعتبار هذين الشرطين

العدميين فى عمل المصدر لازم او ما ذكر من عدم كونه مصغرا وعدم كونه موصوفا

فى عمله ثابت لانه اى المصدر انما يعمل اى لا يعمل انما يعمل لكونه اى المصدر علة ليعمل

مقدرا اى مؤولا بان اى بلفظ ان مع الفعل يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب او ضرب

فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل قلت لان ان حرف

مصدرى اعرق فى ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضى عائدا اليه وغير مختص

بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذى يتفرع المصدر عليه فى العمل

وان كان متواصلا عليه فى الاشتقاق قال البعض قوله لكونه اى المصدر علة ليعمل

ومتعلق به مقدرا بان مع الفعل اى مفروضا بان مع الفعل نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا

تقديره ان يضرب زيد عمرا معتبرا مع مناسبة الاشتقاق بينهما او مع مناسبة اشتقاق الفعل

من المصدر والحال ان المصغر والموصوف لا يقدران بهما اى بان مع الفعل

او بان والفعل قوله اذ الفعل اى لان الفعل تعليل للا يقدران بهما لا يصغر

ولا يوصف لان التصغير والموصوف فى المعنى مبتدأ والفعل لا يكون مبتدأ لدخول

الزمان الذى لا يستقر وعدم الاستقرار مناف للمبتدأ الذى يقتضى الاستقرار

ليحكم عليه قيل لان المصغر والموصوف فى المعنى مسند اليه والفعل لا يكون مسندا اليه

قوله ومجرد المناسبة اى مناسبة الاشتقاق بينهما جواب سؤال مقدر كأنه قيل

مجرد المناسبة بينهما يكفى فى العمل حتى يحتاج فيه الى تقدير ان مع الفعل فاجاب بقوله

ومجرد المناسبة الخ قال البعض قوله ومجرد المناسبة اى مجرد مناسبة اشتقاق الفعل من المصدر

مع قطع النظر عن تقدير ان مع الفعل جواب سؤال مقدر كأنه قيل مجرد مناسبة اشتقاق الفعل

من المصدر يكفى فى العمل فى لا يحتاج فيه الى تقدير ان مع الفعل فلم قلت انه انما يعمل لكونه

مقدرا بان مع الفعل فاجاب بقوله ومجرد المناسبة لا يكفى فى العمل اى فى عمل المصدر

فيهما اى فى الفاعل والمفعول به قوله فلا يقال اى فلا يجوز ان يقال تفريع على المتن

اعجبني ضربك ولا يقال ايضا اعجبني ضرب شديد زيد عمرا الاول مثال لمصدر مصغر
والثاني مثال لمصدر موصوف بشديد ولا مقترنا بدال الحال اي بدال زمان الحال
وهو لفظ الآن مثلا قوله لانه اي لان المصدر علة لشرط المقدر اي وانما شرط
في عمله ان لا يكون مقترنا بدال الحال لانه الخ قال البعض قوله لانه علة بلا يكون المقدر
بواسطة العطف ومتعلق به وقال الآخر قوله لانه علة لعدم الاقتران اي لان المصدر المقترن
بدال الحال لا يؤول بان مع الفعل ماضيا او والحال عمله مبني على كونه مؤولا بهما قوله
لان المضارع علة لعدم التأويل او علة للا يؤول ومتعلق به اذا دخل عليه اي على المضارع
ان اي لفظ ان خلص على وزن حسن اي خلص المضارع للاستقبال والمصدر يدل على الحال
فثبت عدم دلالته للحال حين الاعمال ولا احتمال في الماضي اي في الفعل الماضي اذا كان
مؤولا بان مع الماضي او اذا كان مقدرا بالماضي ودخل عليه ان للحال فانه اذا دخل عليه ان يبقى
على المضي وان يفيد مجرد المصدرية قال الشارح الاول قوله ولا مقترنا بالحال
لعدم كون المصدر المقترن بالحال مقدرا بان مع الفعل لان الفعل الذي
مع ان ان كان ماضيا يدل على المضي لان ان فيه انما يفيد مجرد المصدرية
لا يكون للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال فان ان انما يفيد المصدرية
ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال مقدرا
بان مع الفعل وقال بعض الشراح وتوضيح ذلك الوجه ان الفعل الذي مع ان
ان كان مضيا يدل على الماضي لان ان فيه لمجرد المصدرية لا يكون للاستقبال وان مضارعا
يدل على الاستقبال لان ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال
ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترن
بالحال مؤولا بان مع الفعل فلا يقال تفريع على المتن اي فلا يجوز ان يقال ضربك زيدا
الآن مثال للمصدر المقترن بدال الحال فلا يؤول ذلك المصدر بان مع الفعل
مطلقا ولا يقال اعجبني ان ضربك زيدا الآن واعجبني ان يضربك زيدا الآن قال
البعض قوله فلا يقال تفريع على المتن اي اذا شرط في عمله فيهما عدم كونه مقترنا بدال الحال
فلا يقال ضربك زيدا الآن لعدم التأويل باعجبني ان تضرب زيدا الآن ولا معرفا باللام
قوله لعدم جريان التأويل المذكور وهو التأويل بان مع الفعل علة لشرط المقدر اي
وانما شرط في عمله فيهما ان لا يكون معرفا باللام لعدم جريان التأويل المذكور قال البعض
قوله



قوله لعدم جريان التأويل المذكور متعلق بلا يكون المقدر بواسطة العطف وعلة به
وقال الآخر قوله لعدم جريان التأويل المذكور علة لعدم كونه معرفا باللام اي اللام
فيه اي في المصدر المعرف باللام قوله لاختصاص اللام علة لعدم الجريان بالكلية
الصريح الباء داخل على المقصور عليه قوله عند الاكثر قيد للكل اي لكل الشروط
الاربع العدمية المذكورة او قيد لكل واحد من هذه الشروط او قيد لمجموع هذه
الشروط او قيد للكل من الشروط الاربع العدمية المذكورة او قيد للكل اي لكل
مما جعل شرطا او لكل واحد مما جعل شرطا يعني انما شرط في عمله فيهما ان لا يكون
مصغرا ولا موصوفا ولا مقترنا بدال الحال ولا معرفا باللام عند اكثر النحاة
او يعني كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو عند اكثر النحاة او يعني انما شرط
فيهما هذه المذكورات عند اكثر النحاة ووجهه ما ذكر او يعني انما شرط هذه الاشياء
عند اكثر النحاة او يعني انما شرط كل واحد من هذه المذكورات عند اكثر النحاة او يعني
انما شرط مجموع هذه المذكورات عند اكثر النحاة فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت
قوله واما عند البعض عطف على عند الاكثر اي واما عند بعض النحاة فيجوز عمله اي
عمل المصدر فيهما اي في الفاعل والمفعول به بدون هذه الشروط المذكورة قوله
اذ المؤول بشيء وهو ان مع الفعل وهو المصدر هنا علة لجواز عمله فيهما بدون هذه الشروط
هنا قال البعض قوله اذ المؤول بشيء علة لقوله فيجوز والمراد بالمؤول المصدر وبالشيء
ان مع الفعل لا يلزمه اي ذلك المؤول ان يكون اي ذلك المؤول يعني لا يلزمه كونه
في حكمه اي ذلك الشيء من كل وجه اي لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز ان يكون
بعض احكامه مختصا بصريح لفظه كذا في السيالكوتي على المطول ومنهم اي من النحاة
من قال ان المقترن اي المصدر المقترن بقرينة البحث بالحال اي بدال الحال مقدر
بما المصدرية مع المضارع قال الاستاد قوله مقدر اي مؤول بما اي بلفظ ما مع المضارع
فحينئذ اي حين كونه مقدرا بما مع المضارع لا حاجة الى هذا الجواب وهو قوله اذ المؤول
بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه او وهو ان المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه
من كل وجه او وهو عدم لزوم كون المؤول بشيء في حكمه من كل وجه قوله لكن المرضي
عند الرضي اي عند الشيخ الرضي تزييف لما نقله بقوله ومنهم الخ كونه اي كون المصدر
المقترن بالحال مقدرا بان مع المضارع وانما كان كونه مؤولا بان مع الفعل مرضيا عنده
لكونها اي ان مع الفعل اشهر واكثر من ما مع الفعل حتى لا يتميز من النسبة اي

من جهة الاستعمال قال البعض قوله لكونها اى ان علة لكون المرضى عنده ذلك اشهر
واكثر من ما المصدرية استعمالا اى بحسب الاستعمال فحينئذ اى حين كونه مقدرا بان
مع الفعل يحتاج الى ما ذكر اى الى شئ ذكر ذلك الشئ قوله من الجواب وهو قوله
اذا اول الى بيان لما قوله فيصح تفريع على قوله واما عند البعض فيجوز عمله
فيها بدون هذه الشروط اى فيجوز عند ذلك البعض لا عند من قال ان المعترض
الخ فقط ولذا اشار بذلك الموضوع للاشارة الى البعيد فيما ذكرنا آنفا
قوله من الامثلة بيان لما وهى ثلث امثلة الاول العجبنى ضريبك زيد والثانى
اعجبنى ضرب شديد زيد عمرا والثالث ضربك زيدا الآن قال البعض وما ذكره الشارح
من الامثلة من قوله فلا يقال اعجبنى ضريبك زيد وضرب شديد زيد عمرا حين بيان
عدم الموصوفية وعدم التصغير ومن قوله فلا يقال ضربك زيدا الان حين بيان عدم الاقتران
وما لم يمثل الشارح مثل هذه الامثلة عند قول المصى ولا معرفا باللام احتاج
الى بيان مثاله اذ تلك الامثلة عند ذلك البعض والشارح فى صدد بيان مذهبه
واراد البيان بقوله ومثال عمل المعرف اى عمل المصدر المعرف بقرينة المقام
كقول الشاعر لقد علمت انا قوله اولى المغيرة بضم الهمزة وسكون الواو
على وزن نصرى مؤنث اول اى مقدم الجماعة المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو
انى كررت انا فلم انكل عن الضرب مسمعا اى لم ارجع ولم اعجز عن ضرب مسمع
بيتى وهو ابن شيبان احد بنى قيس ثعلبة وهذا البيت من البحر الطويل
من ضربه الثانى على قراءة الغيبة واما على قراءة المتكلم لا يدخل تحت بيت ابيات
العروض كما لا يخفى على من له ادنى حفظ من علم العروض قوله فان مسمعا تعليل
وبيان لمطابقة المثال للممثل مفعول الضرب عنده اى عند ذلك البعض
يجوز عمل المصدر فيها بدون هذه الشروط واما عند غيره اى ذلك البعض
فيحتمل اى فهو يحتمل ان يكون اى مسمعا مفعول كررت اى كررت مسمعا
فلم انكل عن الضرب به فيه محذوف او يحتمل ان يكون بدلا من مفعول علمت وهو
اى مفعول علمت قوله اى قول الشاعر اولى المغيرة قوله اى مقدم تلك الطائفة
تفسير على تقدير الابدال والمراد بمقدم تلك الطائفة مسمع كذا قاله احد نازلى
وعميدهم اى تلك الطائفة يعنى سيدهم ورئيسهم قاله اى ذلك الاحتمال او
ذلك الكلام وهو واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت الى بعض الكمل وهو

وهو عيسى الثوري مفعول كررت اى لفظ كررت بالتخفيف اى بتخفيف الراء
الاولى لا بتشديدها قوله على الحذف والايصال اى قول ذلك الغير
اى قول بعض الكمل مبنى على الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار ويوصل
الفعل الى المجرور كما فى قوله تعالى قيل ادخل الجنة الحذف عبارة عن عدم الاتيان
او عبارة عن عدم المضاف الى الاتيان اى العدم بعد الاتيان كذا فى المتممات
قوله اى صلت وحملت حملة بعد حملة تفسير لقوله كررت على مسمع وقيد اى
فى قول بعض الكمل نظر ان حذف على اى لان حذف لفظ على قليل اى قليل الاستعمال
ليس للقياس اى لجريان النظر اليه اى الى الحذف سبيل اى طريق كما صرح به
اى بكون حذف على قليلا الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز نقلا اى حال كونه
ناقلا عن الفارسى اى عن على الفارسى فالوجه اى فحينئذ الطريق فى البيت
من جهة الاعراب ان يجعل على صيغة المجهول اى يجعل كررت فى قول الشاعر
منزلا منزلة اللازم بعلاقة التجريد للمبالغة والتاكيد قوله او مفعوله
اى كررت عطف على المستكن فى ان يجعل وهو ضمير راجع الى كررت قال الاستاد
قوله او مفعوله عطف على المستكن فى قوله ان يجعل وقوله محذوفا عطف على قوله
منزلا فيكون هذا العطف من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد
وقال صاحب المنافع قوله او مفعوله محذوفا هذا من عطف الشيئين على معمولى
عامل واحد لان مفعوله بالرفع معطوف على المستتر فى يجعل ومحذوفا معطوف
على منزلا قوله للضرورة علة لمحذوفا ومتعلق به اى او يجعل مفعوله محذوفا لضرورة
الشعر اى او وجدت الكرة والحملة اى مطلقا سواء كان على مسمع اولا على تقدير
كون كررت منزلا منزلة اللازم او حملت على الاعداء على تقدير المفعول محذوف
قال البعض قوله اى او وجدت الكرة والحملة ناظر الى الاول وهو التنزيل منزلة اللازم
كذا فى الحاشى وقوله او حملت على الاعداء ناظر الى الثانى وهو حذف المفعول ضرورة
قوله اى قول بعض الكمل او بدلا اى بدل البعض من الكل قوله اى قول بعض الكمل
وهو قوله اولى المغيرة اى اولى الجماعة المغيرة والهاجمة على الاعداء للقتال معها
اى علمت انا اشارة الى انه بصيغة المتكلم لكنه غير صحيح بحسب العروض لان النظم
محمول على هذا كما لا يخفى على اهله كذا قاله صاحب المنافع مسمعا منها اى من الجماعة
المغيرة قوله عاجزا مفعول ثان لعلمت من المقاودة لى هذا التفسير مبنى على حذف المفعول

قوله اى قول بعض الكمل

وهو عاجز بقرينة الفرق قال احمد نازلي وحذف احد المفعولين بقرينة جائز
وان قل قوله اوعرفت انا عطف على علمت انا حالهم اى الجماعة المغيرة قال
الاستاد قوله اوعرفت انا حالهم اشارة الى ان علمت متعد الى مفعول واحد
كما ان تفسيره الاول اشارة الى انه متعد الى اثنين تأمل وقال صاحب المنافع
قوله اوعرفت انا حالهم عطف على علمت يعني يجوز ان يكون علمت بمعنى عرفت
فيتعدى الى مفعول واحد بتقدير المضاف قوله حال سمع بدل من حالهم
بدل البعض من الكل منهم اى من الجماعة المغيرة بيان لمسمع قوله من العجز
بيان لحال مسمع قوله عنها اى عن الملقاوة متعلق بالعجز قوله اى قول بعض الكمل
اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله اى قول
بعض الكمل و عميدهم عطف تفسير له اى لمقدم تلك الطائفة قوله واشارة
معطوف على عطف الى وجه صحة كونه اى كون مسمعا بدل البعض بلا ضمير من البدل
الى المبدل منه فافهم وجهه ان مسمعا بدل الكل من الكل معنى وان كان بدل البعض
من الكل لفظا قال احمد نازلي لعل وجه الامر بالفهم انه لا يصح هذا التفسير
كون مسمعا بدلا من قوله اولى المغيرة لان وجود الضمير في التفسير
لا يكفي في كونه بدلا لان التفسير والمفسر وان كانا واحدا لكنهما مختلفان لفظا
وعبارة وقال عثمان الفائض وجه الفهم ان اولى المغيرة على مقدم تلك الطائفة
لكونه تفسيرا لها و عميدهم عين مقدم تلك الطائفة لكونه عطف تفسير له ووجوب الاتحاد
بين المفسر و المفسر لازم وعين العين عين كما حققه استادنا المدقق الكلنبوي
في بيان اعتراض المتأخرين على المتقدمين في بيان اجزاء القضية من ان التصور متحد
مع التصديق المتعلق بهما فينتج ان التصور متحد مع التصديق وكذا العكس
فثبت بتحقيقه ان عين العين عين فثبت بمقتضى هذه المقدمة ان اولى المغيرة عبارة
عن عميدهم وعين له فيكون بمقتضى هذا التحقيق بدل الكل من الكل في الحقيقة وان كان
بدل البعض من الكل بحسب الظاهر وبدل الكل من الكل لا يحتاج الى الضمير فعلى هذا
اى فعلى تقدير كون مسمعا بدلا من قوله اولى المغيرة يكون قوله اى قول الشاعر اني
بالكسر اى بكسر الهمزة استينافا معانيا كأنه اى الشاعر قيل للشاعر ما عاملت اى اى شيء
عاملت معه اى مع مسمع بعد العلم به اى بمسمع فاجاب اى فاجاب الشاعر لهذا
السؤال الذي قدرت عليه اي على مسمعا فاعلم على صيغة المجهول حال من مقدر اى من
عميدهم اى الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير لعميدهم علم على صيغة المجهول



ر الجماعة المغيرة بالطريق الاولى بفتح الهمزة
على المجهول جواب اذا حال من سواهم اى الجماعة المغيرة بالطريق الاولى بفتح الهمزة
وسكون الواو قوله ويحتمل عطف على يحتمل اى وعند غيره يحتمل ايضا ان يكون اى مسمعا
منصوب الضرب على نزع الخافض فالتقدير فلم انكل عن الضرب بمسمع فالنصب
بنزع الخافض وفيه اى في هذا الاحتمال ما مر من ان حذف حرف الجر تعليل
ليس للقياس اليه سبيل قال صاحب المنافع قوله ما مر من ان حذف حرف الجر
ليس بقياسي في مثل هذا قوله وان يكون عطف على ان يكون اى ويحتمل ان يكون
مسمعا مفعولا لفعل مقدر وهو اى الفعل المقدر اعني اى لفظ اعني فالتقدير
اى تقدير فلم انكل عن الضرب مسمعا فلم انكل عن الضرب لشخص اعني بهذا الشخص
مسمعا قال البعض وانما قدر الشارح قوله لشخص تصريحا للمفعول الذي قدره
بقوله اعني مسمعا ايضاحا للمراد قوله او لمصدر آخر منون عطف على قوله
لفعل مقدر تقديره اى تقدير فلم انكل عن الضرب مسمعا فلم انكل عن الضرب
ضرب مسمعا قوله اى هو اى الضرب ضرب اشارة الى ان المقدر خبر مقدر
لا بدل عن الملفوظ لان شرط ابدال النكرة من المعرفة مفقود هنا كذا قاله
صاحب المنافع قال يعقوب بن سيد على هو له عن الضرب ضرب برفع ضرب مع انه
خبر مبتدأ محذوف او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب
انتهى قال البعض قوله فالتقدير اى تقدير الفعل المقدر فلم انكل عن الضرب
لشخص اعني به مسمعا قوله او لمصدر آخر اى المغاير لمصدر المعرف عطف على قوله
الفعل مقدر تقديره اى المصدر الآخر عن الضرب ضرب مسمعا اى هو اى الضرب
ضرب مسمعا وقال بعض الافاضل وهو يعقوب بن سيد على انه اولى المغيرة
فاعل علمت وهي على صيغة الغيبة اى كونه فاعلا على صيغة الغيبة المؤنثة
هذا هو الصحيح من جهة العروض والمناسب لفظا ومعنى من جملة النحو
كذا قاله صاحب المنافع قوله فالشاعر تفريع على قول بعض الفضلاء بقرينة قوله
مستشهدا بعلم هذه الجماعة اذ على قول ذلك الفاضل علمت على صيغة الغيبة مسند
الى اولى المغيرة يصف اى الشاعر نفسه اى الشاعر بالشجاعة على وجه التأكيد
اى تأكيد ما قاله في مدح نفسه باسناد العلم اليهم يعني وصف الشاعر نفسه بالشجاعة
مبني على طريق التأكيد قوله مستشهدا حال من فاعل يصف اى حال كونه مستشهدا
بعلم هذه الجماعة المغيرة قوله علما مفعول به لمستشهدا منه اى الى الشاعر قوله
بانهم اى تلك الجماعة بيان لطريق الاستشهاد كانوا اى تلك الجماعة بحيث لم يبق

لهم اى لتلك الجماعة مجال لانكارها اى شئ المراد منه الشجاعة او المقاومة
بدعيه ان يتعدى الشاعر ذلك الشئ او يتعدى ذلك الشئ الشاعر ولاعدداً
اى ولا بشرط علمه انه لا يكون المصنف لبيان عدد الفعل نحو ضربت ضربة بفتح الضاد
ولا نوعا اى ولا ان لا يكون لبيان نوعه نحو ضربت ضربة بكسر الضاد ولا تاكيداً
اى وان لا يكون لتاكيد المصدر المذكور في ضمن فعله نحو ضربت ضربا والاختصر
اى يقال ولا مفعولا مطلقا اذ هذه الانواع الثلثة له لا لغيره من المفاعيل
ومراده هذا لاغيره الا انه احترز عن توهم بعض الناس من ان قوله مطلقا
مصروف الى جميع المفاعيل وليس كذلك كذا في حاشية سياطية قوله حال كونها
اى كون العدد والنوع والتاكيد اشارة الى ان قوله مع الفعل حال من هذه
الثلثة اى مع الفعل الناصب لهذه الثلثة لانه لا يعمل قوله او بدونه اى بدون الفعل
عطف على مع الفعل قوله والفعل مراد جملة حالية ناظر الى قوله او بدونه اى
والحال ان الفعل مراد قال امام الايوب قوله والفعل مراد جملة حالية منصوبة
محلا على انها حال من بدونه اى ان كانت المذكورات الثلثة بدون الفعل
والحال ان ذلك الفعل المحذوف مراد غير لازم الحذف لان العمل ح للفعل المحذوف اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى كذا قاله بعض الشراح قال امام الايوب فحينئذ يكون
يكون العمل لذلك المحذوف ولا يكون المصدر عاملا عند تقديره لان عمل الفعل اقوى
فوجود العامل الاقوى لفظا او تقديرا يرجح عمله على غير الاقوى المذكور لفظا
وقال صاحب فتح الاسرار قوله والفعل مراد اى والحال ان الفعل مراد غير لازم الحذف كما اذا قلت
في جواب مثل ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيداً وغير بدل من مراد تعيين للمراد بالمراد
اذ يحمل بتأويله بالفعل فلا حاجة للتاويل مع وجود الاصل بيانه يعني ان قوله غير لازم الحذف
بيان وتوضيح لكون الفعل مراداً قوله اذ ح تعليل لقول المص ولاعدداً ولا نوعا
ولا تاكيداً مع الفعل او بدونه مراداً غير لازم الحذف اى حين كونه عدداً ونوعا
وتاكيداً مع الفعل او بدونه مراداً غير لازم الحذف او حين اذا كان المصدر مفعولا مطلقا
حقيقة مع ذكر الفعل او بدونه مراداً غير لازم الحذف كما قاله صاحب المنافع يكون
العمل له اى للفعل لا للمصدر اى لا يكون له قوله لعدم صحة التقدير بان مع الفعل
تعليل لقوله لا للمصدر اى عدم كون العمل للمصدر ح لعدم صحة تقدير المصدر
بان مع الفعل قوله لعدم استقامة اقامته اى اقامة ان مع الفعل مقامه اى مقام المصدر
وفي بعض النسخ لعدم استقامة اقامتها اى ان مع الفعل مقامه اى مقام المصدر قوله
اذ ليس



قوله اذ ليس الخ تعليل لعدم الاستقامة اى لانه ليس في معنى ضربت ضربة
بفتح الضاد او ضربت ضربة بكسرها او ضربت ضربا الاول للاول والثاني للثاني
والثالث للثالث قوله ضربت اى ضربت مراد لفظه خبر ليس كما ذكر على صيغة
المجهول اى بمثل ذلك ذكر في شرح لب الالباب واختاره المصنف ح
اى اختار المصنف رحمه الله التعليل او الدليل بقوله لعدم صحة التقدير
الخ وقيل قاله الفاضل الجامي اى وقيل في التعليل او الدليل قوله اذ لا يجوز
اى لانه لا يجوز تعليل ودليل لعدم كون العمل للمصدر او علة لعدم جواز اعماله
مع وجود الفعل يعني وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز اعمال
الضعيف وهو المصدر مع وجدان القوى وهو الفعل ورده اى ما قاله
القائل او قول هذا القائل او دليل هذا القائل او تعليل هذا القائل المصنف
رحمه الله في الامتحان قوله بان هذا بيان لطريق رده اى بان عدم جواز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى او بان هذا الدليل او بان هذا التعليل
يفيد الاولوية اى يفيد ان يكون اعمال القوى اولى من اعمال الضعيف
لا الامتناع اى لا يفيد امتناع اعمال الضعيف مع انه مطلوب او لا يفيد
عدم جواز اعمال الضعيف مع انه مطلوب وان كان اى الفعل لازم الحذف
اى واجب الحذف سماعا وقياسا يعني حذف الفعل نسيا منسيا كذا قاله
البعض قال الاستاد قوله لازم الحذف اى ترك الفعل نسيا منسيا وقال
صاحب فتح الاسرار قوله لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر قياسا
نحو ضربك زيداً اى اضرب زيداً ضربا او سماعا كالمثال الآتي فيعمل المصدر قوله
عند سيبويه ظرف ليعمل لا اى ليس عمله لمصدريته اى لكونه مصدراً والضمير راجع
الى المصدر قوله وكونه عطف على مصدريته اى ولا لكونه المصدر مقدراً اى مؤولا
بان مع الفعل بل يعمل لقيامه اى المصدر مقام الفعل اى لنيابته عنه فاذاً ليس
عمله كعمل المصدر بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل كذا قاله صاحب الايضاح
قوله حتى جوز سيبويه تفريع على لقيامه مقام الفعل تقديم معموله اى تقديم معمول المصدر
عليه اى على المصدر قوله واستتاره عطف على تقديم معموله اى وجوز استتار الضمير
فيه اى في المصدر فجعله اى اذا جوز سيبويه استتار الضمير فيه فجعل سيبويه المصدر

كالظرف العامل اى كالظرف المستقر فى انتقال الضمير والعمل من العامل المحذوف اليه لقيامه
مقامه قال الاستاد قوله كالظرف العامل فانه لما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه
عمل عمل الفعل لا من حيث انه ظرف بل من حيث قيامه مقام الفعل ويعمل الفعل
المقدر عطف على قوله فيعمل المصدر فى المتن اى ويعمل الفعل المقدر لاصالته ويؤيده
انتصاب المصدر به كذا قاله العصام وقال السيلكوتى قوله ويعمل الفعل المقدر للاصالة
و وجوب الاضمار العارض لا اثر له فى تقدير العمل وقال عيسى الفروى فى حاشية الاعراب
قوله ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى لاصالته وسيبويه اى اصالته معارضة
باصالة الذكر والمقدر معمول بما هو كالاجنبى الصالح للعمل فرجح المصدر
وقال صاحب فتح الاسرار وقال السيرافى العمل للفعل ورجحه الرضى وقال
المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه معمول له متأثر منه
قوله لانه اى الفعل المقدر علة لعمل الفعل المقدر ومتعلق بيعمل لولاه
اى لو لم يكن الفعل المقدر لم ينتصب على صيغة المجهول وقوله المصدر نائب فاعله
او على صيغة المعلوم وقوله المصدر فاعله فالمعنى على الاول اى لم يجعل المصدر
منصوبا وعلى الثانى اى لم يقبل المصدر النصب او لم يتأثر من الفعل قوله
فعلى هذا تفريع على دليل السيرافى وهو قوله لانه لولاه لم ينتصب المصدر
ومفعول له لقوله يجوز بتقدير البناء قدم ليكون اسم الاشارة اقرب الى المشار اليه
والفاء فى الحقيقة داخل على يجوز المؤخر اى بناء على دليل السيرافى ايضا اى
كما يجوز تقديم معموله عليه بناء على دليل سيبويه وهو لقيامه مقامه يجوز اى
فيجوز تقديم المعمول اى تقديم معمول الفعل المقدر على المصدر قال الاستاد
قوله فعلى هذا تفريع على المفهوم من دليل السيرافى وهو انتصاب المصدر بالفعل
المقدر اى بناء على تقدير انتصاب المصدر بالفعل المقدر ايضا اى كما يجوز
تقديم معموله عليه بناء على تقدير قيامه مقام الفعل يجوز تقديم المعمول اى لا يمتنع
تقديم معمول الفعل المقدر على المصدر وقال الاخر قوله فعلى هذا تفريع
على عمل الفعل المقدر او تفريع على دليل السيرافى ومتعلق بيجوز المؤخر والفاء
فى الحقيقة داخل على يجوز المؤخر اى على هذا المصدر الغير العامل عند السيرافى

عند السيرافى ايضا اى كما يجوز تقديم معمول المصدر العامل عليه يجوز تقديم المعمول
اى تقديم معمول الفعل المقدر على المصدر الغير العامل عند السيرافى وقال
بعض الافاضل قوله فعلى هذا تفريع على عمل الفعل المقدر اى فعلى تقدير عمل
الفعل المقدر ايضا اى كما جاز تقديم معمول المصدر عليه على تقدير عمله يجوز
تقديم المعمول اى تقديم معمول الفعل المقدر على المصدر وقال البعض قوله فعلى هذا
اى على دليل السيرافى ايضا اى كما جوز سيبويه يجوز تقديم المعمول اى معمول المصدر
وقال الاخر قوله فعلى هذا اى فعلى جواز عمل الفعل المقدر ايضا اى كما جاز
عمل المصدر وفى قول الشارح هذا ركاكة بالنظر الى سياقه لو ترك قوله ايضا
وجعل المشار اليه عبارة عن جواز عمل المصدر لكان احسن واصوب انتهى
نحو سقيا زيدا اى سقيت سقيا قال امام الايوب قوله سقيا زيدا مثال لما حذف فعله
وجوبا فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو حمدا وشكرا
وجدعا وسقيا ورعيا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء
فيكون سقيا فى هذا المثال من المصادر التى يجوز حذف فعلها سماعا واصله
سقيت سقيا زيدا فحذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا
لا لسقيت كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين ويجوز حذف فاعله
اى المصدر بلا نائب قوله لان النسبة علة لقوله يجوز يعنى وانما يجوز حذف فاعله
بلا نائب لان نسبة المصدر قال البعض قوله لان النسبة علة لقول المص يجوز
حذف فاعله بلا نائب ومتعلق له اى لان نسبة المصدر الى المرفوع اى الى مرفوعه
غير مأخوذة فى وضعه اى فى وضع المصدر وقوله لان الواضع علة لكون النسبة اليه
غير مأخوذة فى وضعه اى وانما كانت النسبة اليه غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع
المصدر نظر فى وضعه اى المصدر الى ماهية الحدث فقط اى من غير ملاحظة الذات
لا الى ما به اى لا نظر الى ذات او لم ينظر الى ذات قام المصدر به اى بذلك الذات
وهو الفاعل قال بعض الافاضل قوله لا الى ما اى لم ينظر الى ما قام المصدر به
من الذات كذا قاله امام الايوب وقال الاخر قوله لا الى ما اى لم ينظر الى الحدث الذى قام
به اى بالمرفوع كذا قاله صاحب فتح الاسرار اذا كان الامر كذلك فاقتضاؤه اى المصدر
للمرفوع اى لمرفوعه وغيره من المتعلقات عقلى لان الحدث امر عارض يحتاج الى المحل
يتقوم به البتة عقلا لا وضعى اى لا انه وضعى لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة

في وضعه كما عرفت ترتيب القياس هكذا اقتضاء المصدر للمرفوع عقلي لا وضعي
لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه وكل شيء شانه كذا اقتضاؤه عقلي
فاقتضاء المصدر للمرفوع عقلي ولما كان اقتضاؤه عقليا فلا يحتاج الى ذكره
اي الى ذكر المرفوع قوله البتة مفعول مطلق لفعل مقدر اي بت البتة
قال الاستاد قوله فلا يحتاج على صيغة المجهول جواب لشرط محذوف اي اذا كان
اقتضاء المرفوع عقليا فلا يحتاج وقوله الى ذكره اي المرفوع مرفوع المحل
نائب الفاعل البتة مفعول مطلق تقديره اي بت البتة وقال الاخر قوله
فلا يحتاج على صيغة المعلوم اي اذا كان اقتضاؤه المرفوع عقليا فلا يحتاج
المصدر قوله الى ذكره اي الى ذكر المرفوع مرفوع المحل فاعله البتة اي
بت البتة فيكون مفعولا مطلقا ولا يجوز هذا اي هذا الحذف اي حذف الفاعل
بلا نائب في غير المصدر قوله من الفعل بيان للغير والصفة اي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة قوله لكون النسبة علة لقوله لا يجوز اي وانما لا يجوز هذا
الحذف في غير المصدر لكون نسبة الغير الى المرفوع اي الى مرفوعه ماخوذة
في وضعه اي الغير اي غير المصدر وفيه رد للرضي وسيد عبد الله فانهما جعلا
طلب الصفة للمرفوع عقليا لا وضعيا وهذا سهو اذ هو ماخوذ في مفهومها
الا ترى الى قولهم لمن قام به الفعل او لمن وقع عليه الفعل كيف والمرفوع
بعينها غاية ان النسبة الماخوذة في وضع الفعل الخبر والانشائي تامة فيكون
جملة وفي وضع الصفة تقييدية غير تامة فلا تكون جملة ولما كانت النسبة
الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج اي غير المصدر الى ذكره اي المرفوع
قوله فيحتاج يحتمل ان يكون معلوما او مجهولا فاذا كان معلوما فيكون في محله مستترا
راجعا الى غير المصدر واذا كان مجهولا فيكون قوله الى ذكره نائب فاعله واشرنا
الى الاول انفا بارجاع الضمير المستتر الى غير المصدر ولا يضمر فيه اي في المصدر
قوله اي لا يستتر على صيغة المجهول تفسير باللازم لان الاضمار يلزم الاستتار وفي المصدر تفسير
لمرجع الضمير في فيه قوله فاعله اي المصدر تفسير لمرجع نائب المستتر تحت لا يضمر ونائب

فاعل للا يستتر او جه تفسير قوله ولا يضمر فيه بقوله لا يستتر في المصدر فاعله
ان فاعل المصدر يكون مضمرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه فعلى هذا الاولى
للمصنف ان يقول ولا يستتر فيه بدل ولا يضمر فيه قال الاستاد بقوله لا يستتر فيه
فاعله وجه تفسير الاضمار بالاستتار ان فاعل المصدر يكون مضمرا في المصدر
ولا يكون مستترا فيه كما اي كالفاعل الذي اضمر في الفعل والصفة قال البعض قوله
كما في الفعل والصفة اي مثل الاستتار الذي في الفعل والصفة فلا يرد اي
اذا فسر الاضمار بالاستتار فلا يرد مثل ضربي زيد فان فاعل المصدر فيه بارز
لا مستتر او فان فاعل المصدر مضمر فيه لا مستتر قال بعض المحشي قوله فلا يرد
مثل ضربي زيدا تفريع على تفسيره بقوله اي لا يستتر في المصدر فاعله اراد ان عدم
جواز الاضمار في المصدر ليس مطلقا بل المراد بالاضمار الاستتار وحده فلا يضر
البارز المتصل بل يجوز ولذلك اي عدم الاضمار والاستتار في المصدر لما ذكر
في الحذف اي في بيان حذف فاعله من ان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه
وقيل قائله الفاضل الجامي لو اضمر فاعل المصدر في مفرده اي في مفرد المصدر يعني
لا مانع من الاضمار فيه مع وجود المقتضي وهو لزوم المرفوع الا انه لو اضمر
لاضمر في مثناه اي المصدر وجمعه اي المصدر اي للزم ان يجوز اضمار الفاعل
في مثناه وجمعه قياسا على الواحد لان كل ما يجوز الاضمار في واحده من الفعل
والصفة يجوز الاضمار في مثناه وجمعه لكن الاضمار في مثنى المصدر وجمعه غير جائز
لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في صيغة واحدة
احدهما نظرا الى المصدر والاخر نظرا الى الفاعل وهما اي التثنية والجمع
راجعان في الحقيقة فيهما اي في الفعل والصفة بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضربا
وضربوا لكون النسبة الى الفاعل ماخوذة في مفهومها بخلافه اي المصدر يعني
ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل قوله فانه اي للمصدر اثبات
للمخالفة في نفسه باعتبار معناه الذي يدل عليه بالمطابقة قال البعض قوله في نفسه
اي في نفس المصدر باعتبار مدلوله تثنية وجمعا فانا اذا قلنا اردنا به وقوع حدث واحد
واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع او بالعدد ورده اي
ما قاله القائل او قول هذا القائل المصنف رحمه الله في الامتحان بما اي بكلام لا مزيد
عليه اي على ذلك الكلام قال البعض قوله بما اي برد لا مزيد عليه اي على ذلك الرد اي برد

لا يكون فوقه رد حيث قال وفيه بحث اما اولاً فلانا نمنع صحة القياس لوجود المانع
على زعمهم في المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التاكيد فلو قيل نفيس
فقد عرفت حاله واما ثالثا فلانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ فباطل اذ الكلام
في الاستتار وان ارادوا لابد من علاقة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحد في الصفة
اكتفى بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فتمنع لزومها والسند الظرف واسم الفعل
انتهى كلامه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر ولو ظرفا لو هذه للوصلية اي ولو كان
معموله ظرفا عليه اي على المصدر قوله عند الجمهور ظرف لقوله ولا يتقدم وقدروا
اي الجمهور عاملا مقدما على الظرف وجعلوا المذكور تفسيرا في مثل قوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة اي لا تأخذكم رأفة بهما رأفة فيكون من باب الاضمار على شريطة
التفسير وفي مثل فلما بلغ معه السعي اي فلما بلغ السعي معه السعي فيكون ايضا
من باب الاضمار على شريطة التفسير فان المقصود بالنهي في الآية الاولى
اخذ الرأفة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرأفة وهذا المقصود انما يظهر
بجعل الظرف معمولا للرأفة مؤخرا عنها وان المقصود في الآية الثانية ان اسماعيل لم
لما بلغ الى السعي الذي قدر ان يسعى مع ابراهيم في قضاء حوائجه امرنا بالذبح
وهذا المقصود ايضا وانما يظهر بجعل الظرف معمولا للسعي مؤخرا عنها ولا اعتبار
للمفسر بكسر السين لانه كالعدم بل الاعتبار للمفسر بفتح السين فانه كالمذكور
بقرينة المفسر فالظرف وقع بعده قال ابن هشام في مغني اللبيب قوله تعالى
فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى
مع ابيه في اشتغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا
حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف
على ان يكون بيانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من
فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى
مع غير مشفق انتهى قال البيضاوي قوله فلما بلغ معه السعي اي فلما وجد وبلغ
ان يسعى معه في اعماله ومعه متعلق بمحذوف دل عليه السعي لان صلة المصدر لا تتقدمه
ولا ببلغ فان بلوغهما لم يكن معا كأنه قال فلما بلغ السعي فقيل مع من قيل معه انتهى
قال سعدي چلبي قوله لان صلة المصدر الخ لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وفيه
ان هذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو تعليل عدم جواز تقدم معموله عليه بضعفه عن العمل

هذا انتهى وذلك اي عدم تقدم معمول المصدر عليه ثابت وعدم جواز تقدم معموله عليه
ثابت لانه اي المصدر مقدر بان اي مفروض بلفظ ان مع الفعل يعني ان الضرب
بتقدير ان يضرب ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة
او لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه والمراد بالصلة مدخول ان
وبالموصول الموصول الحرفي وهو ان وكذا اي والحكم كذلك لا يتقدم معمول ما
اي عامل في حكمها اي الصلة والموصول وما في حكمهما كالمصدر لانه مؤول
بان مع الفعل يعني كما لا يقال اعجبني عمراً ان يضرب زيد بان يتقدم عمراً الذي
هو معمول يضرب على ان لا يقال اعجبني عمراً ضرب زيد بان يتقدم عمراً على عامله
الذي هو الضرب ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو
صلة الحرف المصدري لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف
رحمه الله بناء على ما سيجيء في بحث المفعول فيه من ان المفعول فيه يجوز تقديمه
على عامله ولو كان العامل معنى فعل قوله جواز تقدمه خبر لكن اي تقدم معمول المصدر عليه
لو ظرفا لو هذه للشرطية اي لو كان معموله ظرفا قوله اذ قدمر تعليل لكون ذلك
مرضيا لهم ان المؤول وهو المصدر بشيء اي بان مع الفعل او الصلة والموصول
لا يلزمه اي ذلك المؤول ان يكون اي ذلك المؤول في حكمه اي ذلك الشيء وحكمه عدم
جواز تقدم معموله عليه من كل وجه مع ان الظرف الحقيقي ليتم التقريب وشبه الشيء
محمول عليه كالحميم اي كالقريب للعامل اي لعامله لما مر في بحث نعم المفعول
والمفعول من عدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب فيدخل اي اذا كان
كالحميم للعامل فيدخل اي الظرف حيثما اي في موضع لا يدخل فيه اي في ذلك الموضع
الاجانب بفتح الهمزة وكسر النون جمع تكسير للاجنبي وفي على لقوله لا يدخل وقد مر
في بحث اسم الفاعل والمفعول او في بيان شرط عملهما في الفاعل المتصل والمفعول به
الصحيح انه اي مع انه اي الظرف فهو بيان لما مر معمول ضعيف يكفيه اي يكفي
في الظرف او في المعمول الضعيف رائحة الفعل حتى يعمل فيه اي في الظرف قوله حتى يعمل
فيه مستعمل من قوله يدخل فيما لا يدخل فيه الاجانب كذا قاله البعض حرف النفي ما انت
بنعمة ربك بمجنون اي انتفى منك الجنون ملابسا انت بنعمته وكرمه والقياس السابع
من التسعة الاسم المضاف اي الاسم الذي اضيف الى اسم آخر حال كونه مطلقا اي

سواء كانت اضافة معنوية او لفظية قدمه اى الاسم المضاف على الاسم التام قوله
لان تمامه اى الاسم التام تعليل لمناسبة التقديم لا للتقديم فافهم قد يكون اى تمامه
بالاضافة فيتوقف اى فى يتوقف تمام معرفة اى الاسم التام عليه اى على الاسم
المضاف وهو اى الاسم المضاف يعمل الجر قوله لانه اى الاسم المضاف علة ليعمل
ومتعلق به اما بتقدير حرف الجر اى اما عامل بتقدير حرف الجر كما فى الاضافة
المعنوية نحو غلام زيد اى غلام لزيد قوله او محمول عطف على بتقدير حرف الجر
على ما اى على عامل هو بتقديره اى بتقدير حرف الجر وهو الاسم المضاف
بالاضافة المعنوية قوله لكونه متعلق بمحمول وعلة له اى لكون المحمول
فرعه اى فرع ما بتقديره وشرطه اى شرط كونه اى الاسم المضاف مضافا
وفى هذا التعبير اشارة الى انه مجاز باعتبار الاول والا لزم تقديم الشئ
على شرطه قال الاستاد قوله اى شرط كونه اى الاسم المضاف مضافا لا شرط عمله
وقال صاحب مناقع الاخيار قوله اى شرط كونه يعنى ان الضمير راجع الى الاسم
المضاف باعتبار قيد الحيثية فيؤل الى ما قاله الشارح وانما ارجع الضمير
اليه ولم يرجعه الى العمل فى يعمل مع قربه لانه لا شرط لعمله بعد تحققه
وانما الشرط لتحققه فالمناسب تقديم الشرط على العمل لكنه اخر عنه لئلا يلزم
تاخير المقصود الاصلى وهو بيان العامل تاخيرا شديدا كما لا يخفى وقال بعض الافاضل
قوله اى شرط كونه مضافا وانما فسره بهذا التعبير ليصح حمل قوله ان يكون
اسما اى ان يكون ذلك الاسم اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة من خواص الاسم
مجرد اى منخلعا عن تنوينه اى الاسم المضاف ولو مقدرا لو هذه للوصلية اى ولو كان
التنوين مفروضا كما فى الاسم المبنى وغير المنصرف قوله بمعنى انه اى الشان تفسير للتجريد
وبيان للمعنى لو وجد فيه اى فى ذلك الاسم تنوين لجرد اى للزم التجريد عنه اى عن التنوين
قوله لاجل الاضافة علة للتجريد ومتعلق بجرد وهذا دفع لما يقال ان التجريد
يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين فى بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنها
لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفر
ضيق الفم ابتداء فان قوله ضيق يؤذن ان يكون الفم كبيرا اولا ثم ضيقه وكونه اولا
كبيرا ممكن منزلة هذا الامكان منزلة الوجود فقيل ضيق نحو كم رجل وحواج بيت الله
فان



فان التنوين مقدر فيهما وهو ظاهر لان التنوين سقط من الاول لكونه
مبنيا ومن الثانى لكونه غير منصرف فان حواج جمع حاج من جمع اقصى على جواج
على وزن مساجد واساور الا انه مقدر وثابت حكما اذ سقط ذلك
التنوين بالاضافة وكذا الجر كم قال الاستاد قوله نحو كم رجل مثال
لما لا تنوين له حقيقة لكونه مبنيا فانه وان لم يكن فى لفظ كم تنوين لكنه موجود
حكما يكون نحو حواج بيت الله مثال لما لا تنوين له حقيقة لكونه غير منصرف فانه
وان لم يكن فى لفظ حواج تنوين لكنه موجود حكما لكونه اسما وقال صاحب
المنافع قوله نحو كم رجل فانه وان لم يكن فى لفظ كم تنوين لكنه موجود بالقوة
لكونه اسما مبهما تاما بالتنوين المقدر الموجود بالقوة فسقط بالاضافة
فى الاعتبار وكذا حواج انتهى بقى هنا شئ وهو ان رجل فى المثال الاول
مميز لكم الخبر مجرور بالاضافة لان كم الخبرية مميزها مجرور باضافتها اليه
وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب فحملت عليها فى الجر وانما شرط
فى كونه مضافا كونه اسما مجردا عن تنوينه لمنافاته اى لاجل منافات التنوين
الاتصال الذى يقتضيه اى ذلك الاتصال الاضافة فاعل يقتضى قال الاستاد
قوله لمنافاته اى التنوين بيان لوجه الاشتراط وقال البعض قوله لمنافاته
اى التنوين علة لكون شرطه مجردا عن تنوينه اى لاجل منافاة التنوين
الاتصال الذى يقتضيه اى ذلك الاتصال الاضافة وقوله لكونه اى التنوين
علة للمنافاة او علة لمنافاته الاتصال ومتعلق به وايضاح لعلية العلة
علامة التمام اى علامة على تمام الكلمة الاولى التى التنوين فيها لان التنوين
انما وضع للانفصال والانقطاع قال الاستاد قوله لكونه اى التنوين علة لمنافاته
الاتصال علامة التمام اى علامة تمام الكلمة والاضافة علامة عدمه فيتنافيان
ولا يجتمعان وقال الاخر قوله علامة التمام بخلاف الاضافة لانه علامة عدمه
فلا يجتمعان وقال بعض الافاضل قوله علامة التمام اى علامة تمام الكلمة وكذا
نائبه اى نائب التنوين ونائبه بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعنى ان يكون
مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو اى نائب التنوين نون التثنية ونون الجمع

وقال الفاضل لمنافاته اى تعليل التجريد عن التنوين عند ارادة الاضافة والضمير راجع الى التنوين

المذكر لكونها علامة التمام ايضا وظاهره اى ظاهر قوله ونائبه او
ظاهر كون الاسم مجردا عن نائبه مخالف لما ذكره اى المص فى الامتحان قوله
لما ذكره متعلق لمخالف وصلة له كذا قاله البعض فى بحث المثنى قوله ان حذفها
اى من ان حذف النون بتقدير من البيانية المبينة لما فى الاضافة اى
فى حال الاضافة لشبهها اى النون بالتنوين فى كونها علامة التمام
لا اى ليس حذفها لقيامها اى النون مقامه اى مقام التنوين اى لنيابتها
عنه قال الاستاد قوله ان حذفها اى من ان حذفها اى حذف نون التثنية
والجمع بيان لما ذكره بتقدير من البيانية فى الاضافة اى فى حال الاضافة
قوله لشبهها اى لشبه نون التثنية والجمع ظرف مستقر مرفوع محلا خبر ان بتقدير
المتعلق اى كائن لشبهها بالتنوين فى كونها علامة التمام لا اى ليس حذفها
لقيامها اى نون التثنية والجمع مقامه اى مقام التنوين اى لنيابتها عنه وقوله
لانه علة لقوله لا لقيامها مقامه وتعليل للاقيامها مقامه اى لان قيام النون
مقام التنوين يقتضى عدم وجودها اى النون يعنى يقتضى ان النون لم يوجد
قبل التركيب بالعامل كتنوين المفرد الا بعد التركيب بالعامل فانه يقتضى وجودها
بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد نحو زيد فان تنوينه لا يكون الا بعد التركيب
بالعامل قال البعض قوله الا بعد التركيب بالعامل كتركيب زيد والتنوين حاصل
بعد تركيب الكلام بالعامل كتنوين المفرد اى كما ان تنوين المفرد يوجد بعد التركيب
فقط كذا قاله صاحب المنافع وليس كذلك اى ليس وجود النون بعد التركيب
فقط او ليس اقتضاء وجودها بعد التركيب فى التثنية والجمع كتنوين المفرد
بل صيغتهما اى صيغة التثنية والجمع موضوعة مع النون قبله اى قبل التركيب
بالعامل فان نونهما حاصل فى وضع الواضع كما حققه اى كون صيغتهما موضوعة
قبله فيه اى فى الامتحان فى بحث المعرب حيث قال واما الاعراب بالحروف فمشكل
لوجودها قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى
اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او
تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها فمسلمون ومسلمين مترادفان



مترادفان فى اصل الموضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثانى
عند ورود الناصب فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الواضع
فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع شرط ان يستعمل عند ورود الرافع
واياه واياك عند الناصب فكذا التثنية والجمع ولعل مراده اى مراد المصنف هنا
اى فيما قاله ونائبه او فى متن الاظهار انه اى النون بتأويل النائب او النائب نائب
عما اى عن التنوين الذى هو اى ذلك التنوين موجود بالقوة القريبة من الفعل
اى الى الفعل يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتهما
لكن اعتبر كون نونهما نائبا وعوضا عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل
او الوجود قوله اذ لا يمكن نيابته اى النون او النائب علة علة لكون مراده
هنا هذا عن الموجود بالفعل اى عن التنوين الموجود بالفعل كما يشعر به
اى امكان نيابته عن الموجود بالفعل قيد للمنفى وهو يمكن لا للنفى وهو لا يمكن
عبارة القوم اى كما يدل عليه اجمالا عبارة القوم قوله حيث جعلوا اى القوم
تعليل للاشعار اختلاف آخرهما اى التثنية والجمع ذاتيا فاعترض اى فاعترض
المصنف فى الامتحان عليهم اى على حضرتهم اى القوم قوله بانه اى الاختلاف
بيان لطريق الاعتراض ليس اى الاختلاف كذلك اى ذاتيا اى ليس اختلاف
اخر التثنية ذاتيا والحاصل يحصل الاعراب من العامل اما ذاتا او صفة معا
كما فى الاعراب بالحروف فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة
ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل كذا فى الامتحان
قال الاستاد قوله ليس كذلك اى ليس الاختلاف ذاتيا بل صفة وقال صاحب المنافع
قوله بانه ليس كذلك اى بان اختلاف آخرهما ليس ذاتيا لان الحروف المذكورة
موجودة قبل التركيب فافهم الاعتراض فانه اى الاعتراض دقيق قال الاستاد قوله
فافهم اى فافهم هذا البحث او المذكور او كلام المصنف فى كتابيه فانه اى
هذا البحث او المذكور او كلام المصنف فى كتابيه دقيق اى امر خفى او سر خفى يؤثر
الخواطر فى استنباطه لاجل الاضافة لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف
والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم تجريد التنوين وهو متعلق بالكون الذى
هو مصدر يكون او التجريد الذى هو مصدر مجردا قال البعض قوله متعلق اى قوله

[illegible]

لاجل الاضافة متعلق بالكون المفهوم من قوله ان يكون او التجريد اى او متعلق
بالتجريد المفهوم من قوله مجردا قوله فذو اللام تفريع على قوله لاجل الاضافة اى صاحب
اللام كالضارب لا يضاف اى يمتنع اضافته ولا يجوز اضافته فلا يقال الضارب
قوله لانها اى اللام علة للايضاف سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر
سبقها اى اللام في الوجود والتحقق ايضا اى كما سبقت في التلفظ او مثل
سبقها في التلفظ اذا كان الامر كذلك فلم يوجد التجريد اى تجريد التنوين
عن ذى اللام لاجلها اى لاجل الاضافة بل يوجد لاجل اللام السابقة اى لاجل
دخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل
اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين وان السقط اولا لا يحكي اسقاط
ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته قال
وينبغي للمصنف ان يزيد بعد قوله لاجل الاضافة او محمولا على ما جاز عاطفا
على مجردا كذا قاله عبد الغفور قال الاستاد قوله وينبغي اى يجب على المصنف
ان يزيد بعد قوله لاجل الاضافة او محمولا على ما جاز اى لفظ او محمولا على ما جاز
عاطفا على قوله لها مجردا اى وشرط ان يكون لها مجردا الخ او يكون محمولا على ما جاز
قوله لئلا يرد علة ليزيد ومتعلق به مثل الضارب الرجل اى لئلا يرد السؤال بمثل
الضارب الرجل فانه اى مثل الضارب الرجل تعليل للمنفي اعني يرد مثل الضارب
الرجل جائز اى جاز اضافة الضارب الى الرجل مع عدم الشرط المذكور
قوله اذ لا تجريد فيه علة لقوله جائز مع عدم الشرط اى لانه لا تجريد في مثل الضارب
الرجل قال الاستاد لئلا يرد تعليل ليزيد مثل الضارب الرجل اى لئلا يرد
السؤال بمثل الضارب في الضارب الرجل قوله فانه اى مثل الضارب الرجل
تعليل ليرد جائز مع عدم الشرط قوله اذ لا تجريد علة لجائز اذ لا تجريد فيه اى
في مثل الضارب في تركيب الضارب الرجل فضلا عن كونه اى التجريد لاجلها اى
لاجل الاضافة اقول ليس كذلك لان فيه تجريد لكن ليس لاجلها بل لاجل اللام
وسلب التجريد عن مثل الضارب الرجل ليس بلائق وانما جاز مثل الضارب الرجل
حملا او مفعول له لجاز بجعله مصدرا مجهولا ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل او لانما اجازوه
المقدر او مفعول مطلق مجازا لجاز اى جواز حمل او للحمل المقدر او حالا من الفاعل المستتر في

جاز بجعله محمولا على مثل الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفيه باللام اى وانما جاز مثل الضارب الرجل
حملا على المختار في مثل الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول كذا قاله
الفاضل الجامي كما يجيء في بحث الاضافة اللفظية او في القسم الثاني
للاضافة ولا يخفى ان هذا القيد وهو او محمولا على ما جاز او وهو
قوله او محمولا على ما جاز قوله اذ لا تجريد فيه اى في المحمول عليه علة
لقوله غير مفيد في المحمول عليه اى لانه لا تجريد في المحمول عليه من التنوين
وغيره فيلزم الجواز اى جواز المحمول عليه بدون الشرط المذكور الا اى
لكن ان يعم النائب وهو قول المصنف او نائبه غير النونين اى نون التثنية
ونون جمع المذكر وهو الضمير في نحو الحسن الوجه فهو مصروف اليه فالمراد
القيام في مجرد حصول التخفيف بحذفها فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا
ان التعميم بعيد عن الفهم السليم ولذا قال الا ان يعم كذا في حاشية الامتحان
قال الاستاد قوله غير النونين من الضمير المحذوف في المضاف اليه وهو الجزء الوجه
في مثل الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة
فحذف ضميره كالحذف من المضاف وهو الحسن واليه اشار الشارح في حاشية
الامتحان بقوله وحذف ما اضيف اليه فاعله لجرد منه كأنه حذف من المضاف
لمكان الجزئية ويفرض وجود التنوين وقال الآخر قوله غير النونين وهو
المضاف اليه للفاعل في مثل الحسن الوجه وقال البعض قوله غير النونين
اى نون التثنية والجمع وذلك الغير الضمير المحذوف في مثل الحسن الوجه
لان اصله حسن وجهه كذا في الامتحان اى في كتاب الامتحان تحقيق وتدقيق
اى بيان حقيقة البحث اجمالا وتفصيلا قال بعض الافاضل في حاشيته على قطعي شيخ
التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليلها والتدقيق وهو تقوية الدليل المثبت
للمسئلة بدليل آخر فبينهما تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بدليل سواء
على وجه دقة اولا والتدقيق اثباتها بدليل على وجه فيه دقة سواء كان الدقة
اثبات المسئلة بدليل آخر او لغير ذلك فعلى هذا فالتحقيق اخص وقال صفة زاده

التحقيق لغة بيان حقيقة الشيء وعرفا اثبات الشيء بالدليل في اول الرتبة
فالتحقيق اصطلاحا عبارة عن اثبات الشيء بالدليل سواء كان في اول الرتبة
اولا فكان اعم من التدقيق وان كان تعريف التحقيق مقيدا باول الرتبة
يكون مباينا للتدقيق قال مولانا الخادمي التحقيق في اللغة تصديق الشيء
اي اعتقاد انه صادق وفي الاصطلاح اثبات المسئلة بدليل فالمناسبة
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان الشيء الذي هو المسئلة اذا اثبت
بدليل لزم اعتقاد انه صادق فان قلت التحقيق في اللغة والاصطلاح
عبارة عن فعل القلب فهو انما يوجد في القلب لا في الكتاب وكذا التدقيق
فلم قال وفيه تحقيق وتدقيق قلت المقام من قبيل حذف المضاف اي
لوازم تحقيق وتدقيق ومن اراد التحقيق والتدقيق فليرجع اليه اي
الى الامتحان وقوله وان لا يكون معطوف على قوله ان يكون اي وشرط كون الاسم
مضافا ان لا يكون اي المضاف مساويا للمضاف اليه اي لما يصار مضافا اليه
في العموم والخصوص بان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر سواء كان
بالترادف الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين
على ما يطلق عليه الآخر كليث واسد فانك اذا قلت رأيت ليث اسد بالاضافة
يكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا فلا يضاف احدهما الى الآخر فلا يقال
ليث اسد ولا اسد ليث لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه اولا اي او لا يكون بالترادف
بل متساويين في الصدق كانسان وناطق فانه يقال الانسان ناطق والناطق
انسان فلا يضاف ايضا احدهما الى الآخر فلا يقال انسان ناطق ولا ناطق انسان
لما قال البعض الانسان والناطق ليسا بمترادفين لان معناهما ليس بمتحد
اذ معنى الانسان حيوان ناطق ومعنى الناطق شيء له النطق بخلاف الليث والاسد
فان معناهما متحد وقال امام الايوبي قوله وان لا يكون اي المضاف مساويا للمضاف اليه
في العموم والخصوص يعني ان لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه في كون شمول
احدهما كشمول الآخر وفي كون خصوص احدهما كخصوص الآخر بالترادف قيد للمنفي
كليث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكما ان الليث يشمل كل واحد من افراده
يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما متساويان في العموم اولا اي او لا يكون بالترادف
كانسان وناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق
لكن كل فرد يصدق عليه الانسان لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق
فهما متساويان في العموم ايضا واما المساوي في الخصوص عمرو وابو حفص فان الاول مختص
بذات والثاني ايضا مختص بذلك الذات فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر فلا يقال ليث الاسد ولا انسان الناطق

ولا عمرو ابي حفص فانه لا فائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب
تعريف للمضاف من المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص
عن المضاف اليه ان كان مضافا الى النكرة وهما غير موجودين ههنا انتهى وقوله ولا اخص
معطوف معطوف على قوله مساويا اي وشرطه ايضا ان لا يكون المضاف اخص منه
اي من المضاف اليه قوله مطلقا بالنصب مفعول مطلق مجازي من قوله اخص اي
لا يكون اخص خصوصا مطلقا يعني ان لا يكون المضاف اخص من المضاف اليه
واما اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق فجائز نحو يوم الاحد وشجر الاراك
قال صاحب زبدة الانظار والاخص المطلق من الشيء ما لا يصدق على كل ما
صدق عليه ذلك الشيء بل على بعضه كحيوان وانسان فان الحيوان اعم والانسان
اخص منه من كل وجه فلا يجوز اضافة الانسان الى الحيوان لكونه اخص مطلقا
فلا يقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز يقال حيوان الانسان فان المضاف
حينئذ اعم من المضاف اليه وهو جائز وكذا يجوز انسان الابيض وابيض الانسان
فان الاعم يكتسب الخصوص من الاخص واما الاخص فلا يكتسب منه الخصوص فانه
خاص قبل الاضافة كذا قاله امام الايوبي والا اي وان كان مساويا للمضاف اليه
في العموم والخصوص او اخص منه مطلقا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي التعريف
والتخصيص ثم شرع في تقسيم الاضافة فقال وهي اي الاضافة حال كونها مطلقة
اي سواء كانت بتقدير حرف الجر اولا يا للعجب كل العجب من الشارح الاول
حيث ارجع الضمير الى الاضافة بتقدير حرف الجر بلا مشعر ولا داع مع تصريح المص
بانه ليس بمعقول ولا منقول وليس اي لا يوجد قوله في كلامه اي المص خبر ليس
اي بكون اللفظية بتقدير حرف الجر
وقوله ما يشعر اسم ليس بكون اللفظية بتقدير حرف الجر لعدم تعريفه المضاف
كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب اي كالاشعار الذي في عبارة البيضاوي
في الكافية
في اللب وفي عبارة ابن الحاجب لان البيضاوي عرف المضاف اليه في اللب بما نسب اليه
بالجار المقدر المؤثر وهو التعريف المشهور ثم قسم الاضافة الى المعنوية واللفظية والظاهر
منه انه قسم الاضافة المدلول عليها بالمضاف اليه ويستفاد منه ان الاضافة نسبة لفظ
الى آخر بالجار المقدر المؤثر ولذلك اول المص ضمير هي هنالك بالاستخدام وابن الحاجب
عرفه في الكافية باسم ما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وهو التعريف
الغير المشهور ثم بين شرط تقدير حرف الجر ثم قسم الاضافة الى المعنوية واللفظية ومعلوم
ان اللفظية ليست بالحرف الملفوظ فتكون بالمقدر فيستفاد من عبارتهما للمضاف تعريفان

احدهما انه ما نسب الى شيء بالجار المقدر المؤثر وهو المشهور المستفاد من عبارة البيضاوى
والآخر انه ما نسب الى الاخر بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وهو الغير المشهور المستفاد الملفوظ
من عبارة ابن الحاجب وبهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول حتى يقال للفعل المتعدى بحرف الجر
او المقدر المؤثر مضاف بخلاف الاول فانه خاص بالاسم كما تقدم كذا قاله صاحب المنافع
قال الاستاد قوله وليس فى كلام اى المصنف ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر
يعنى لا يوجد فى كلامه ما يشعر بكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر ولكن
يوجد فى كلامه ما يشعر بكون الاضافة المعنوية بتقدير حرف الجر قوله كما فى عبارة
البيضاوى حيث قال المضاف اليه ما نسب اليه بالجار المقدر المؤثر وهذا فى الاصطلاح
المشهور قوله وكما فى عبارة ابن الحاجب فى الكافية حيث قال والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وهذا فى اصطلاح
غير المشهور بل هو مذهب سيبويه وكأنه اختاره ليصح قولهم والجر
علم الاضافة اليه بقدر الامكان بلا تكلف حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
لفظا ايضا على نوعين اى كائنة على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره
اضافة معنوية اى احدهما منسوبة الى المعنى او الاول منسوبة الى المعنى مفيدة
صفة لقوله معنوية قوله شيئا مفعول به لمفيدة اى مفيدة شيئا من التعريف
والتخصيص او مفيدة شيئا مثل التعريف والتخصيص فى المعنى اى فى معنى
المضاف كما فى اللفظ اى كما افادت شيئا فى لفظ المضاف من التخفيف
لا فى معناه لعدم سرايتها اليه ولذا اى ولاجل كونها مفيدة شيئا فى المعنى
او لاجل افادتها شيئا فى المعنى سميت هذه الاضافة بها اى بالمعنوية
قال البعض قوله سميت اى الاضافة المعنوية بها اى بلفظ المعنوية قدمها
اى المعنوية على اللفظية كابن الحاجب اى كما قدمها ابن الحاجب او كتقديم
ابن الحاجب قوله لشرف المعنى متعلق لقدمها وعلة لمناسبة التقديم واشارة
الى تقدم بالشرف ومقصوديته اى المعنى بالذات اى وقدم ايضا لمقصودية المعنى
بالذات اشارة الى تقدم بالذات وتقدمه اى المعنى على اللفظ بالنسبة الى المتكلم المحدث
اى الموجد له اى للمعنى ظاهرا وانما قال ظاهرا لان المحدث فى الحقيقة هو الله تعالى

هو الله تعالى وان الله تعالى القى المعانى فى قلب جبرائيل عم ثم خلق الالفاظ
فى لسانه واخذ الرسل منه بالالفاظ وكذا ان الله تعالى القى المعانى
فى قلوب العلماء واخذنا منها بالالفاظ وعكسها بفتح الكاف من الثلاثى
اى اخر المعنوية عن اللفظية كذا قاله صاحب المنافع ولو ارجع الضمير
الى التقديم لانه مصدر وتأنيثه وتذكيره سواء لكان اولى البيضاوى حيث
قدم اللفظية على المعنوية او حيث اخر المعنوية من اللفظية قوله لتقدم اللفظ
على المعنى علة لعكس البيضاوى بالنسبة الى السامع قوله المقصود صفة السامع
من الكلام اى من كلام المتكلم اذ المتكلم يلفظ الكلام ويتكلم لادراك السامع
لان السامع يسمع اللفظ ويدرك المعنى منه او اذ المتكلم يلفظ الكلام ويتكلم
لتفهيم السامع لان السامع يسمع اللفظ ويفهم منه المعنى واضافة لفظية
اى والاخر منسوبة الى اللفظ او الثانى منسوبة قوله مفيدة صفة للفظية شيئا
من التخفيف فى اللفظ اى فى لفظ المضاف والمضاف اليه فقط يعنى ان فائدتها
منحصرة فى اللفظ دون المعنى ولذا اى ولاجل كونها مفيدة شيئا فى اللفظ فقط
او لاجل افادتها شيئا فى اللفظ فقط سميت هذه الاضافة بها اى باللفظية
او سميت الاضافة اللفظية بلفظ لفظية كذا قاله البعض ولما قسمها الى المعنوية
واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منها ويبين شرائطها وانواعها وفائدتها
ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعر للتفصيل
وتعريف اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف والنشر فالمعنوية الخ
على قسمين من الاضافة اى فالاضافة المعنوية علامتها اى المعنوية انما قدرها
اذ لا يصح حمل قوله ان يكون على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء
بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها معنى وكون المضاف غير صفة او ليس عينها فامتنع
الحمل مواطئة وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها قال العصام قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام
فى مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجود معنى انتهى اذ المقصود هنا تمييز المعنوية
عن اللفظية وبالعكس بعلامة مختصة بكل واحد منهما فتقدير العلامة يناسب المعنى
المضاف فيهما اى فى المعنوية يشير الى ان اللام فى المضاف للعهد الخارجى والى العائد

من الخبر الى المبتدأ غير صفة قوله اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
تفسير للصفة المنفية يعني لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة ولم يذكر اسم التفضيل
مع كونه من الصفة لعدم احتمال ان يكون مضافا الى فاعله او مفعوله كما سبق
واما اضافته الى المفضل عليه فقال الجمهور انها معنوية وقال البعض انها
لفظية والتخفيف بحذف من نقله السيلكوتي من اللباب مضافة الى معمولها
قوله الذى صفة معمولها يشير الى ان اضافة معمول الى الضمير للعهد اى المعمول الذى
تعمل اى تلك الصفة فيه اى فى ذلك المعمول عمل فعلها اى كعمل فعلها اى تلك الصفة
قبل الاضافة قال صاحب المنافع قوله الذى تعمل فيه عمل فعلها اشارة الى دفع ما يرد
من ان المضاف سواء كان صفة او غيرها يضاف الى معموله البتة وهو المجرور
بالاضافة فلا يجوز نفى اضافته الى معموله والجواب بتخصيص المعمول بغير المعمول
بالاضافة ولا يخرج اى المعمول عن هذه المعمولية بالاضافة اى باضافة الصفة
اليه قوله لوجود شرط عملها اى الصفة علة للا يخرج ومتعلق به قوله اى
الى فاعلها او مفعولها اى الصفة قبل الاضافة تفسير لقوله الى معمولها
سواء لم يكن المضاف فيها صفة اصلا اى فى المعنوية اى قطعا نحو غلام فى قولك جاءنى غلام زيد
هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة او كان اى المضاف
عطفا على لم يكن صفة ولكن مضافة الى غير معمولها اى غير فاعلها او مفعولها
اى الصفة كما ذكره اى هذا مثل ما ذكره اى ذكر المصنف ذلك المثل بقوله الاطلق
ونحو جاءنى ضارب عمرو امس مثال لما كان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها
فانه لما اريد به [illegible] الماضى خرج عمرو عن المعمولية واعلم ان اسم الفاعل
يعمل عمل فعله اذا كان المراد منه حالا او استقبالا اما اذا كان المراد منه ماضيا
لا يعمل عمل فعله وههنا المراد ماضيا فلا يكون عمرو معمول ضارب بمعنى انه مفعول له
وان كان معمولا بمعنى انه مضاف اليه قال امام الايوبى وقوله ضارب عمرو امس
معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف صفة لكنها غير عاملة
فان لفظ امس قيد ضارب بانه بمعنى الماضى وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب
المفعول الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضى فعمرو وان كان
مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له واحترز اى المصنف بهذا القيد اى
بسبب هذا القيد وهو قوله مضافة الى غير معمولها عما اذا كان يكون المضاف صفة مضافة
الى مفعولها

الى مفعولها مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا فانه فى الاصل زيد ضارب عمرا
الآن بالنصب على انه مفعول له وانما يعمل لاعتماده على المبتدأ ودلالته على الحال
والاستقبال لما عرفت ان شرط عمله فى المفعول به الدلالة على الحال والاستقبال
مع الشروط المذكورة وعن ان يكون المضاف صفة مضافة الى فاعلها
مثل عمرو حسن الوجه فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله وانما يعمل
لاعتماده على المبتدأ قال البعض قوله واحترز بهذا القيد اى قيد امس
عن مثل زيد ضارب عمرو امس الآن او غدا مما اضيف الى المفعول مع وجود شرطه
اعنى الحال والاستقبال وعن مثل عمرو حسن الوجه مما اضيف الى الفاعل
واعتماده على المبتدأ فكانت لفظية انتهى اقول هذا القيد لا يحترز به عن المثال
الثانى فتأمل حق التأمل حتى يأتيك اليقين ولما فرغ من بيان تقسيمها ومن بيان
علامة المعنوية ومن بيان تعريفها المنفهم منها شرع فى بيان شرطها الا انه
قدم على بيان العامل وبيان الفائدة لتوقف وجودها على وجوده كما سيجىء فقال وشرطها اى المعنوية
ومبناها وما تتوقف عليه تجريد المضاف اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية
فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعرية ما اريد اضافته لا مطلقا
بل اذا كان معرفة باى وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل
التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا اذا كان اى المضاف
معرفة عن التعريف الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول
الاعلام الشخصية وانما وجب التجريد فى الاضافة المعنوية لئلا يلزم تحصيل الحاصل
لو اضيف المعرفة الى المعرفة نحو الغلام زيد لان الغرض من الاضافة الى المعرفة
تعريف المضاف فهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل او لئلا يلزم المحال
لو اضيف المعرفة الى النكرة مثل الغلام رجل لان الغرض من الاضافة الى النكرة
تخصيص المضاف وهو حاصل فى المعرفة وهى التعيين فيكون محالا كذا فى الرضى قوله
فان كان ما اريد اضافته او فان كان المضاف ذو اللام كالغلام او ذو النداء مثل يا رجل
حذف لامه او حرف ندائه وان كان علما مثل زيد وعمرو قوله نكر اى ذلك العلم اولا
على صيغة المجهول من باب فرح بتشديد الراء قوله بان يجعل على صيغة المجهول
بيان لطريق جعل العلم نكرة اى بان يجعل واريد به واحدا من يسمى اى من جملة من سمى

بذلك الاسم نحو زيد ثار ای واحد من المسمى بزيد خير من زيد كم واما المضمر اى الاسم
الضمير والمبهم وهو اثنان اسم الاشارة والموصول فلا يضافان لتعذر تجريدهما اى المضمر
والمبهم قوله واما اذا كان الخ عديل لقوله اذا كان معرفة اى واما اذا كان ما اريد
اضافته او واما اذا كان المضاف نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن اى التجريد
لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود قال البعض قوله
بل لا يمكن التجريد لعدم التعريف في المضاف قوله او المراد عطف على مقدر تقديره
المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد
على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل بالتجريد التجرد والخلو
من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم مجاز مرسل اى تجرده وخلوه عن التعريف
اى وجوده مجردا وعاريا عن التعريف عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته
او المضاف نكرة في نفسه كالغلام من غير تجريد عن التعريف او كان ما اريد اضافته
او المضاف معرفة مجردة عن التعريف ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون
الجار المقدر فيه ثلثة احرف فقال وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
ثلثة اقسام فالحصر استقرائى لانها اما بمعنى من البيانية سميت بيانية
لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا
تبين ان ما قبلها من اى جنس فتناسبا وذا اى كون الاضافة المعنوية بمعنى من
كثير ورودا في استعمالهم قدم هذا اى التقسيم كما قاله صاحب فتح الاسرار
او قدم بيان معانى الاضافة المعنوية باقسامها كما قاله البعض على بيان الفائدة
وهى التعريف او التخصيص قوله لان مقصوده اى المصنف علة للتقديم قال
البعض قوله لان مقصوده متعلق لقدم وعلة لمناسبة تقديم هذا البيان
على بيان الفائدة قوله الاهم من الفائدة صفة المقصود بيان العامل اى افادة ما هو العامل
في المضاف اليه فناسب المبادرة اى المباشرة او الشروع اولا اى قبل بيان الفائدة
قوله الى بيان العامل الحقيقى متعلق للمبادرة اى الى بيان العامل الحقيقى في المضاف اليه
في الاضافة المعنوية هو اى العامل الحقيقى حرف الجر والمضاف نائب منابه اى حرف الجر
ثم ناسب المبادرة الى بيان الفائدة قال البعض قوله ثم الى بيان الفائدة معطوف على قوله
الى بيان العامل فالتقدير ناسب المبادرة ثانيا الى بيان الفائدة قوله وقدم معطوف
على قدم الاول اى وقدم المصنف الشرط اى شرط الاضافة المعنوية عليهما اى على بيان الفائدة



اى على بيان الفائدة وبيان العامل الحقيقى قال صاحب المناهج قوله وقدم
الشرط عليهما اى بيان العامل الحقيقى وبيان الفائدة على عكس ما في الكافية
لانه قدم فيها بيان الفائدة على بيان العامل وقدم هذا على بيان الشرط ولكل وجهة
هو موليها قوله لتوقف وجودهما اى بيان الفائدة وبيان العامل الحقيقى متعلق
بقدم على وجوده اى الشرط وقوله ان كان جملة شرطية حذف جزاؤه اى
ان كان المضاف اليه من حيث المعنى جنسا للمضاف لم يقل اى المصنف عم من وجه
بدل قوله جنسا شاملا للمضاف وغيره مع كونه اى القول اعم من وجه او هذا
القول اخصر من قوله جنسا شاملا للمضاف وغيره قال صاحب المناهج قوله
مع كونه اخصر لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله شاملا للمضاف وغيره قوله اشارة
مفعول له لاجله لقوله لم يقل اى لاجل الاشارة الى ان المضاف اليه في هذه
الاضافة اى في الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنسا شاملا للمضاف
وغيره او في الاضافة بمعنى من يجب ان يكون اى المضاف اليه اصلا للمضاف
لان الجنس اصل بالنسبة الى الافراد كما اشار اى كما اشار المصنف الى وجوب كون المضاف اليه
في هذه الاضافة اصلا للمضاف او كما اشار الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة
يجب ان يكون اصلا للمضاف بالمثال الآتى وهو خاتم من فضة شاملا للمضاف وغيره
فالمعنوية مقدرة بمن البيانية كما كان المضاف شاملا له اى للمضاف اليه ولغيره
اى المضاف اليه قيد لما عرفت انه تعليل لقوله كما كان المضاف شاملا له ولغيره قوله انه
اى المضاف اى من انه فهو بيان لما عرفت لا يكون اخص منه اى من المضاف اليه
مطلقا اى خصوصا مطلقا قوله فيكون تفريع على قوله كما كان مع ملاحظة المتن
اى فيوجد بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة عموم وخصوص
من وجه واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق
عليه الآخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق
احدهما على كل ما صدق عليه الآخر اولا والاول التساوى كالانسان والناطق
والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس اولا والاول
العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما صدق عليه
الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا

ثلث صور الاولى ما يجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثانية
والثالثة ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان والاسود والحمار الابيض
التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهو
القسم الرابع ما يجتمعان فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان
نحو خاتم فضة هذا المثال مطابق للممثل له فانها اي الفضة تكون خاتما وغيره
اي غير الخاتم يقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم
وهذه الدراهم فضة وتسمى هذه بيانية وهذا جرى على مذهب ابن الحاجب
وقال الفاضل العصام اي اضافة العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار
من هذا القسم لان الاراك هو الشجر واشار اليه الفاضل الجامي في مواضع
من شرحه وصرح خلافه في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه كذا في فتح الاسرار
او المعنوية ملابس بمعنى اللام سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة
اليه فناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية
لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار وحرارتها
في وقت وجود المضاف اليه غيره قوله اي الجنس الشامل اي غير الجنس الشامل
بيان لمرجع الضمير ولو قال اي المصنف بدل قوله في غيره ان كان اي المضاف اليه
غيره اي الجنس الشامل لكان اي القول المفروض من المص انسب منه بقوله ان كان
المضاف اليه جنسا لكنه اختاره لكونه اخصر وللاشارة الى الصحة. وهو اي كون
الاضافة بمعنى اللام الاكثر ورودا في كلامهم او كون الاضافة المعنوية
بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى من كما قاله امام الاديب سواء كان اي المضاف اليه
مباينا له اي للمضاف بحسب الحمل يعني لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وعلى غيره
كما لا يصح حمل المضاف على المضاف اليه وعلى غيره نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا شاملا للغلام وغيره صالحا للحمل عليهما لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال
الغلام زيد لان الغلام رق وزيد حر ولا يقال ايضا الغلام عمرو وبالعكس فاضافة
الغلام الى زيد بمعنى اللام اي الغلام لزيد اي مخصوص ومملوك لزيد واضافة الغلام
الى زيد عهدية وقس عليه نحو رأس عمرو والاول مثال لما كان المضاف والمضاف اليه
كلا والثاني مثال لما كان المضاف جزءا والمضاف اليه كلا ولذا قيل ان الغلام في المثال
الاول مغاير لزيد باعتبار الكلية والرأس في المثال الثاني مغاير لعمرو باعتبار الجزئية
وكذا



ولو اتى مثالا للعكس لكان انسب قوله او اخص عطف على مباينا اي او كان المضاف اليه
اخص منه اي من المضاف مطلقا يعني يكون المضاف اليه اخص بان تكون النسبة
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص المضاف اليه كيوم الاحد فان الاحد يوم
خاص لا يصدق لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه واليوم اعم حيث يطلق
على الاحد وغيره قوله او اعم عطف على اخص او على مباينا منه اي من المضاف
من وجه يعني يكون المضاف اليه اعم من وجه بان تكون النسبة بينهما بالعموم
والخصوص من وجه ولم يكن اي والحال لم يكن المضاف اليه اصله اي اصل المضاف
كفضة خاتمك خير من فضة خاتمي باضافة الاصل الى الفرع لم يذكر اي المصنف
ما اي الاضافة التي بمعنى في قال البعض قوله لم يذكر اي المصنف ما اي اضافة
معنوية كائنة بمعنى في اي بمعنى لفظ في كضرب اليوم اي كما في ضرب اليوم
اذ التحقيق انها ايضا بمعنى اللام تنزيلا للملابسة بينهما منزلة الاختصاص
او يسمى مثلها اضافة لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء كذا في شرح ميزان الادب
قال بعض المحققين قوله كضرب اليوم فان معناه ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء
بملابسة انها تسعى للتهيئة لاسباب الاشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء
المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص
لها بل ادخله والضمير راجع الى ما باعتبار لفظه اي بل ادخل المصنف الاضافة
التي بمعنى في فيها اي في الاضافة التي بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه
مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا لما عرفت قال الاستاد قوله
بل ادخله اي ما كان بمعنى في فيما بمعنى اللام اي فيما كان بمعنى اللام التعليلية وقال
البعض قوله بل ادخله اي ما بمعنى في فيما اي في اضافة معنوية كائنة بمعنى اللام قوله
لقلته اي لقلة استعماله علة لم يذكر والضمير ايضا راجع الى ما وقوله تعليلا نصب على العلية
لقوله ادخله قال البعض قوله لقلته متعلق بلم يذكر وقيد للنفي لا للمنفي وقوله
تعليلا تعليل لقوله ادخله انتهى يعني مفعول له لقوله ادخله وقوله للاقسام
اي اقسام الاضافة المعنوية واللام فيه صلة وقوله وتسهيلا عطف على تعليلا

وقوله للضبط عطف على للاقسام او المجموع عطف على مجموع قوله تقليلا للاقسام
واللام فيه صلة ايضا و اعلم ايها الطالب المنصف انه لايلزم اى لا يجب فى كونها
اى الاضافة او الاضافة المعنوية بمعنى اللام قوله صحة التصريح اى صحة تصريحها
فاعل لايلزم بها اى باللام فى الاستعمال لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص
المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة
للتخصيص بل يكفى صحتها اى صحة اللام او صحة التصريح بها او صحة افادة الاختصاص
الذى هو مدلولها او صحة معنى الاختصاص الذى هو مدلولها بحسب الوضع
وتحقيقه على ما افاده شارح اللباب ان اللام مقدرة فى نحو يوم الجمعة
فى اصل الاستعمال واظهارها ايضا صحيح فيه لكن لما شاع استعمالها بالاضافة الا انها
اللام صارت اللام منسية وقام مقامها المضاف فكان تركها مأنوسا
للطبايع فلهذا اظهرها لا لعدم صحته قال البعض قوله ولايلزم الى جواب سؤال مقدر
ناش من قوله ادخله فى كونها اى فى كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام صحة التصريح بها
اى اللام فى الاستعمال بان يقال ضرب له الاختصاص باليوم بل يكفى صحتها اى اللام
بحسب الوضع قوله فيصح تفريع على قوله ولايلزم اه كذا قاله البعض جعل مثل ضرب اليوم
قوله مما متعلق بجعل اى من الاضافة التى او من الاضافة المعنوية التى بمعنى اللام
قوله ولايحتاج مبنى للمفعول ومعطوف على قوله فيصح فى مثل شجر الاراك وكل رجل
الى التكلفات البعيدة مثل ان تقول فى مثل شجر الاراك شجر مخصوص للاراك
وفى مثل كل رجل الكل مخصوص لرجل او كل له اختصاص بالرجل وشجر له اختصاص
بالاراك فانظر ما نقل من فتح الاسرار قال الاستاد قوله ولايحتاج فى مثل شجر الاراك
وكل رجل الى التكلفات البعيدة فى تصريح اللام واظهارها بان يقال فى قولنا
شجر الاراك شجر له الاختصاص بالاراك وفى قولنا كل رجل كل له الاختصاص بالرجل
كذا فى الامتحان اى مثل ذلك وقع فى الامتحان ولما فرغ من تعريف الاضافة
المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو
اما لفظى وهو التخفيف ولكنه لم يبينه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف
ايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال وتفيد



وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة
وانما شرط فى افادة المعنوية تعريفا كون المضاف اليه معرفة لان وضعها
اى المعنوية يعنى الاضافة المعنوية قال البعض قوله لان وضعها اى المعنوية
متعلق لتفيد وعلة له كائنة لمعهودية المضاف قال الشارح فى حاشية
الامتحان قوله لان وضعها اى هيئتها التركيبية كما سيصرح به لمعهودية
المضاف اى لمعهودية حصة معينة من ماهية مدلوله وكونه مشارا اليه فردا
او افرادا بالعهد الخارجى المتبادر عند الاطلاق اذ بها يحصل كمال التمييز قوله
فيما اى فى محل متعلق لمعهودية امكنت اى تلك المعهودية وذا اى الامكان
المفهوم من امكنت كائن فى المعرفة دون النكرة ثم اى بعد وضعها لمعهودية
المضاف استعملت اى الاضافة المعنوية فى الاستغراق نحو جاءنى غلام زيد
الا بشرا بقرينة الاستثناء قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله ثم استعملت
فى الاستغراق حيث لا عهد خارجيا لانه المفهوم عند الاطلاق ح لان الحكم
على نفس الحقيقة قليل جدا والذهنى موقوف على قرينة البعضية والاشارة
الى المعين موجودة فى الكل وان انحصرت المرادية فى ثانى الثلاثة كما سيجئ
فى الحاشية الآتية فى بحث المعرفة ولذا عد الكل معرفة وان كان الثالث
قد يجعل فى حكم النكرة وفى غيره اى غير الاستغراق كالجنس من حيث هو هو
مثل ماء الورد اطيب قال الاستاد قوله وغيره اى وفى غير الاستغراق من الحقيقة
والعهد الذهنى وقال البعض قوله وغيره اى غير الاستغراق من الحقيقة و
الذهنى وغيرهما كاللام بعينه عند المحققين والضمير راجع الى اللام قال البعض
واللام موضوع للعهد الخارجى عند المحققين ثم استعمل فى الاستغراق وغيره كذلك
الاضافة المعنوية موضوعة لعهدية المضاف ثم استعملت لها وللاستغراق
وغيرهما والحاصل ان الاضافة المعنوية تستعمل فى اربعة معان احدها
بحسب الوضع وهو العهدية وغيره بحسب الاستعمال مثلا اذا قيل جاءنى غلام
لزيد فمعناه اى معنى هذا التركيب او معنى هذا المثال غلام مخصوص لزيد

او ومنسوب اليه اى الى زيد اشارة الى ان ما افاده اللام الجارة من الخصوص
بمعنى النسبة والتعلق من غير اشارة الى واحد معين وعهد اصلا فيكون
اى فحينئذ يكون الغلام فى مثل هذا التركيب او فيكون المضاف فى مثل هذا التركيب وهو
نكرة لا معرفة اصلا قوله واذا قيل عطف على اذا قيل غلام زيد فمعناه اى
معنى هذا المثال او معنى هذا التركيب ذاك اى غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
مع كونه اى الغلام مشارا اليه باشارة ذهنية ومع كونه معهودا بينك
وبين مخاطبك اما بكسر الميم وتشديد الميم ترديدية فقد يكونه اى الغلام متعلق
بمعهود اكبر غلمانه اى زيد او اشهرها اى اشهر غلمانه قوله او معلوم مخاطبك
عطف على اكبر يعنى ان كون الغلام معهودا بينك وبين مخاطبك قد يكون بكون المخاطب
عالما بذلك الغلام من غلمان زيد وغير عالم بغيره كذا فى المنافع قوله دون غيره
اى غير مخاطبك قيد للثلاثة كذا قاله البعض فيكون اى فى يكون الغلام او المضاف
فى مثل هذا التركيب وهو هنا غلام معرفة هذا اى الاستعمال باشارة وعهد قال
البعض قوله هذا اى كون الاضافة المعنوية لمعهود المضاف اصل وضعها اى
وضع الاضافة المعنوية ثم استعملت اى الاضافة المعنوية بدون اشارة
الى حصة معينة وعهد خارجى لوجود الاشارة الى حصة معينة بعهد ذهنى
فيها كالاول اى كما فى المثال الاول او فى التركيب الاول وهو جاءنى غلام لزيد
بدون اضافة قال صاحب المنافع قوله كالاول اى كغلام لزيد فالكاف
للتشبيه لا للتمثيل فيكون اى فى يكون الغلام او المضاف كالنكرة حكما فيعامل
معاملتها كثيرا كما يعامل معاملة المعرفة بحيث يجوز وقوعه مبتدأ وذا حال
كسائر المعارف كذا فى حاشية الامتحان قوله كقول الشاعر تنظير لا تمثيل
والمثال ولقد امر على غلام السلطان يضرب الناس ولقد الواو للقسم والمقسم به
محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى تالله لأكيدن
امر فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل

فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل
وشحيح النفس يسبنى من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح
وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو
مجهول غير معين ومثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا قال الشارح
فى حاشية الامتحان قوله كقول الشاعر تنظير لا تمثيل ولقد امر على اللئيم يسبنى
فمضيت ثمة قلت لا يعنينى فقوله ولقد امر اى وبالله لقد مررت بقرينة فمضيت
عدل عنه اليه للاستمرار وقوله على اللئيم اى لئيم اللئام فاللام ذهنية لا لئيم
معين معهود اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا ماهية لا من حيث هى
بقرينة المرور ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد لعدم الامكان وقوله
يسبنى صفة اللئيم اى لئيم عادته المستمرة سبى لا حال منه لان الاول احق
فى المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكأنه قال امر دائما مستمرا
على لئيم مواظب على سبى فلا التفت اليه واقول لا يعنينى لا يريدنى بل غيرى
او لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه وقوله ثمة بالتاء مخصوصة لعطف الجمل
كذا فى شرح المفتاح للسيد الشريف والحال ان المضاف غير غير بالكسر والتنوين
مجرور على تأويله باللفظ او باللفظة على تأويله بالكلمة فعلى الاول منصرف وعلى الثانى
غير منصرف للعلمية والتأنيثية كما ذكره الدماميني فى شرح المغنى مضاف اليه لغير
ومثل وشبه يراد بها لفظها معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها
حال عن اسم كان يعنى انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف
علما او ضميرا او اسم الاشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه
بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه ونحوها اى نحو هذه الثلثة
مما لم تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام كنظير وشبيه وسوى ونحوها فان هذه
الثلثة ونحوها وان كانت مضافة الى معرفة لا تتعرف بالاضافة اليها
كما قاله المصنف رحمه الله بقوله فانها الفاء للتفصيل وان حرف مشبه بالفعل
والضمير منصوب المحل اسمه راجع الى هذه الثلثة المذكورة اى فان هذه الثلثة
لا تتعرف اى لا تكتسب التعريف اصلا بالاضافة اى بسبب اضافتها الى المعرفة قوله

لتوغلها اى هذه الثلثة علة للاتعرف ومتعلق به فى الابهام متعلق للتوغل قوله وانعدام العهد بين المتكلم والمخاطب عطف على لتوغلها اى ولانعدام العهد فيها اى فى هذه الثلثة فى الاغلب اى فى الاكثر بخلاف خلق الله ومقدوره اى الله ومعلومه اى الله قوله فانها اثبات للمخالفة اى فان خلق الله ومقدوره ومعلومه وان للوصلية كانت اى خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر منها اى من غير ومثل وشبه ابهاما فى اصل الوضع لامن جهة الاستعمال قوله ابهاما تمييز من اكثر لكنها اى خلق الله ومقدوره ومعلومه تتعرف اى تكتسب التعريف بالاضافة اى بسبب اضافتها الى المعرفة قوله لكونها اى لكون اضافتها متعلق بتتعرف للعهد الخارجى او الاستغراق قوله ولو وجد العهد فيها الخ جواب سؤال ناش من قوله والمضاف غير غير ومثل وشبه فانها لاتتعرف بالاضافة كأنه قيل انه وجد العهد فى غير ومثل وشبه بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت فكيف يصح قوله والمضاف غير غير ومثل وشبه فانها لاتتعرف بالاضافة فاجاب بقوله ولو وجد العهد فيها اى فى غير ومثل وشبه قال البعض قوله ولو وجد العهد فيها الخ جواب سؤال ناش من قوله بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه الخ فعليك تصويرهما وقال الاستاد قوله ولو وجد العهد فيها اى فى مسميات غير ومثل وشبه بالاشتهار اى باشتهار رجل منها بمماثلته للمضاف اليه فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة وغير ذلك او بمغايرته له فيه قال البعض قوله بالاشتهار يعنى اذا كان للمضاف مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى كذا فى الفوائد الضيائية او بعلم المخاطب دون غيره عند عدم الاشتهار او بان يضاف الغير الى ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون قوله لتعرفت اى لاكتسبت غير ومثل وشبه التعريف لكن جعل على صيغة المعلوم اى لكن جعل المصنف التعريف او على صيغة المجهول اى لكن جعل التعريف قوله لندوره

قوله لندوره اى ذلك التعريف علة لقوله فى حكم العدم حيث قال فانها لاتتعرف بالاضافة الى المعرفة قوله فى حكم العدم متعلق بجعل وقيل قائله سيد على زاده لاتتعرف اى لاتكتسب غير ومثل وشبه التعريف اصلا اى قطعا نحو غلام زيد قوله وتقييد الخ اى قوله تخصيصا عطف على قوله تعريفا اى وتقييد المعنوية تخصيصا للمضاف ان كان اى المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل قائله الفاضل الجامى اى قيل فى تطبيق المثال بالممثل له لان التخصيص فى عرف النحاة تقليل الشركاء ولا شك ولا شبهة ان الغلام الذى اريد اضافته قبل الاضافة اى قبل اضافته الى رجل كان اى ذلك الغلام مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختصة لواحد منهما فلما اضيف الى رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون غلام رجل لايكون غلام امرأة وحده وقلت الشركاء فيه اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرض بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين ورده اى قول ذلك القائل او ما قاله القائل او دليله المصنف رح فى الامتحان وحاصل رده منع الملازمة بان التخصيص فيه اى فى غلام رجل لم يحصل من الاضافة اى من اضافة الغلام الى رجل بل حصل بالانتساب اى بانتساب المضاف الى المضاف اليه قوله بحرف الجر المقدر متعلق بالانتساب اى بواسطة حرف الجر قوله لحصوله اى التخصيص علة للم يحصل بعينه اى التخصيص فى نحو غلام لرجل بدون اضافة وبالجملة اى حاصل الكلام قال البعض قوله وبالجملة اى هذا كلام ملتبس بالتفصيل واما الكلام الملتبس بالاجمال ثم قال الباء متعلق بملتبس تقديره اى الكلام الملتبس بالاجمال او بظاهر تقديره الفرق ظاهر بالجملة بين غلام زيد بالاضافة وغلام لزيد اى وبين غلام لزيد بدون الاضافة فى المعنى متعلق بظاهر اى الفرق ظاهر بينهما فى المعنى فى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان واذا قلت غلام زيد فانما تعنى به واحدا مخصوصا تخصه من الغلمان باعتبار عهد

بينك وبين مخاطبك مختصة كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدم فكما صح
اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار عهد الذهني صح اطلاق المضاف
الى المعرفة كذلك على الواحد كذا في الايضاح وقال محرم افندي والفرق
بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول غلام واحد غير معين سواء كان له غلمان
كثيرة او غلام واحد والثاني الغلام المعين سواء كان له غلمان كثيرة او غلام واحد
لان الهيئة التركيبية موضوعة لتعيين المضاف دون الاول انتهى وقول النحويين
في مثل غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة
باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم ان يكون اللفظان بمعنى واحد
واحدهما معرفة والآخر نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل الجر في المضاف اليه
راجع الى ذلك فانه مشتمل على ذلك المعنى النسبي وزيادة التعريف كذا قاله
صاحب الايضاح فحق اي فلايق ان تسمى اي اذا كان الفرق ظاهراً
بينهما في المعنى فحق ان تسمى الاضافة في مثل غلام زيد معنوية اي اضافة
معنوية ولا يظهر الفرق فيه اي في المعنى بين غلام رجل بالاضافة وبين غلام لرجل
بدون الاضافة لان اختصاص الاول وضعي عرفي قريب من المعرفة واختصاص
الثاني لغوي بعيد عن المعرفة ولذا نفى الشارح ظهوره قال بعض ... قوله
ولا يظهر الفرق بين غلام رجل وغلام لرجل اي لا يظهر الفرق في توجيه افادة التخصيص
بتقليل الشركاء بين هذين التعبيرين في المثال بل هما اي غلام رجل وغلام لرجل
كضارب زيد بالاضافة وضارب زيداً بدون الاضافة قوله في حصول الفائدة
اللفظية وهي التخفيف باسقاط التنوين فيهما في حال الاضافة متعلق
بحرف التشبيه من جهة معناه وبيان لوجه الشبه دون المعنوية اي
متجاوزاً للفائدة المعنوية وهي التخصيص حاصل في ما وجد وما للاستفهام
الانكاري والوجه بمعنى العلة والسبب مضاف الى قوله تسمية الاولى اي
اي اضافة غلام رجل معنوية اي اضافة معنوية والثانية اي اضافة ضارب زيد
لفظية اي اضافة لفظية قال صاحب المنافع قوله والثانية لفظية آخر كلام المصنف
في الرد قوله واقول الخ هذا من الشارح تحقيق للمقام وجواب لرد المصنف على



على وجه الصواب نعم يعني سلمنا حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة اي
قبل اضافة غلام الى رجل قوله حصول التخصيص مبتدأ خبره قوله بالانتساب المذكور
وهو انتساب المضاف بالمضاف اليه بحرف الجر لكن لما حذف الجار منه واُنيب المضاف
منابه اي الجار وجعل على صيغة المجهول عطف على حذف عمله بالرفع نائب فاعل جعل
اي وجعل عمل الجار له اي للمضاف يعني انتقل عمل الجار للمضاف بحيث انقطع
كلمة حيث اما للتعليل او للتقييد وكذا ما سيجيء من قوله بحيث انقطع الخ
كذا وجدنا نسبته اي العمل او المجرور الى الجار المحذوف حتى صار اي
المضاف جاراً اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به اي بذلك العمل او
بصيرورته جاراً اصليا وعاملا قياسيا صراحة كائنة بنفسه اي بذات المص
في هذا الكتاب حيث قال فيما سيجيء وهو نعمل الجر قوله اُنيب الاضافة
جواب لما منابه الانتساب المذكور وهو انتساب المضاف بالمضاف اليه
بحرف الجر قوله وجعل على صيغة المجهول معطوف على انيب المجهول وقوله
لها اي للاضافة نائب فاعل جعل وقوله تلك الافادة وهي التخصيص
الذي افاد الجار فاعل الظرف اي انتقل للاضافة افادة التخصيص
بحيث انقطع عند النسبة نسبتها اي تلك الافادة اليه اي الى الانتساب
المذكور او الى الجار وصحة التقدير اي صحة تقدير حرف الجر ليست
اي تلك الصحة بموجبة اي بمقتضية قوله له اي للتقدير واللام فيه صلة
بلا داع اي بلا سبب ولا مقتض كما في غلام زيد اذ فيه يصح تقدير اللام
بان يقال غلام لزيد لكن لم يوجد موجب تقدير اللام ولا مقتضيه وحصول
وهو التخصيص هنا بشيء اي بالانتساب المذكور كما هنا او بحرف الجر
كما هنا قوله وحصول التخصيص مبتدأ خبره قوله لا ينافي اي ذلك الحصول
امكان حصوله اي الشيء الاول بشيء آخر اي بشيء مغاير للشيء الثاني وهو
الاضافة في غلام زيد هذا كما ان الالفاظ المترادفة كليث واسد وكما ان
الالفاظ المتساوية كالانسان والناطق فحق القول اي فلايق الحكم
بان التخصيص اذ القول اذا استعمل بالباء يكون بمعنى الحكم قوله فحق القول
مبتدأ خبره قوله حاصل بها اي بالاضافة ومستفاد منها اي من الاضافة قوله
وتسميتها عطف على القول اي وحق تسمية الاضافة بالمعنوية لا باللفظية

اى ليس يحق تسميتها باللفظية بخلاف ضارب زيد قوله فان اضافة اثبات
للمعنى الخ اى فان اضافة ضارب الى زيد لما كانت اى اضافة مقارنا مع وجود
شرط العمل اى شرط عمل الصفة اى فى زيد قوله المؤذن صفة لشرط العمل اى
المشعر والمعلم قال البعض قوله المؤذن بمعنى المعلن صفة لشرط العمل وقيل
صفة لوجود شرط العمل للانفصال المحل بالاضافة متعلق للمؤذن اى بالانفصال
بين العامل والمعمول كان ضارب زيد ضارب زيداً قال الاستاد قوله المؤذن
للانفصال اى لعدم الاضافة فانه وان كان مجروراً فى اللفظ الا انه منصوب
معنى وقال الاخر قوله المؤذن للانفصال وان كان فيها اتصال لفظا
لان زيدا مفعول وهو منصوب معنى وان كان مجروراً لفظا وقال بعض الافاضل
قوله فان اضافة اى ضارب زيد لما كانت اى اضافة مع وجود شرط العمل
فيه اى فى المضاف اليه المؤذن للانفصال اى لانفصال المضاف من المضاف اليه
فان المضاف اليه هنا وان كان مجروراً فى اللفظ الا انه منصوب معنى قوله والنسبة
عطف على الانفصال اى المؤذن للنسبة والتعلق قوله الى المفعول متعلق للنسبة
كما اشار اليه اى الى العمل الثانى بقوله مضافة الى معمولها ايضا اى كما صرح العمل الاول
او كتصريح العمل الاول قال الاستاد قوله كما اشار اليه اى الى الانفصال بقوله مضافة
الى معمولها اى فاعلها او مفعولها لان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان
مجروراً لفظا واما مفعول وهو منصوب وان كان مجروراً لفظا كما هنا وقال
البعض قوله كما اشار اليه اى الى الانفصال حيث قال فى الامتحان ان الاضافة
فى تقدير الانفصال ايضا اى كما صرح به نفسه فيه وقال الاخر قوله ايضا اى
كتصريح عدم الفرق بين غلام رجل وضارب زيد فى الامتحان قوله لم تستحق جواب لما
اى لم تستحق الاضافة قوله الانابة مفعول لم تستحق منابها اى مناب النسبة
الى المفعول فى افادتها بالافادته من التخصيص بالحيثية المذكورة وهى قوله بحيث انقطع
نسبتها اليه اذا كان الامر كذلك فلا يحق القول اى فلا يليق ولا يناسب الحكم
بان التخصيص هو الحكم بثبوت المخصص بشئ ونفيه عما عداه وكلاهما عبارتان عن معنى
واحد ويقال ايضا هو تمييز افراد بعض الجملة بحكم اختص كذا فى ابى البقاء
مستفاد منها اى من الاضافة قوله والتسمية عطف على القول اى ولا يحق التسمية
بالاضافة اللفظية فالفرق اى فى الفرق ظاهر بين غلام رجل وضارب زيد وحاصل

وحاصل هذا المقام ان اكتساب التخصيص فى تركيب غلام رجل وتركيب
ضارب زيد حاصل لكن التخصيص الحاصل فى الاول بالاضافة فاستحق التسمية
بالمعنوية والتخصيص الحاصل فى الثانى بالانتساب لا بالاضافة فلم يستحقها
بها فخص باسم اللفظية قال الاستاد قوله فالفرق ظاهر لان التخصيص فى الاول
مستفاد من الاضافة وفى الثانى من النيابة وقيل قوله فالفرق ظاهر
اى فالفرق بين غلام رجل وغلام لرجل بديهى خفى لان التخصيص فى الاول
حاصل بالاضافة وفى الثانى باللام ومراد النحرير وهو المصنف
والنحرير بكسر النون الذى له نظر دقيق فى تقرير الكلام بمثل هذا اى
هذا الرد او هذا الاعتراض امتحان الاذكياء من الطلاب الامتحان
بمعنى التجربة والذكاء بالفتح والمد تمام كل شئ ونهايته يقال فلان ذكاء
السن اى تمام السن وهو النهاية فى الشباب وفلان ذكاء الفهم
اى تمام الفهم وسريع الفهم ومنه ذكى الرجل ذكاء فهو ذكى كذا
فى الاخترى قال صاحب القاموس الذكاء بالمد والذال المعجمة سرعة الفطنة
انتهى اى تجربتهم والمراد به المعنى الاضافى لا العلمى قال بعض المحشى
قوله ومراد النحرير الخ ولما كان شرح هذا ماخوذا فى اكثر المقام من امتحان
المص استيقظ وباشر باسر المباشرة الى مدحه وثنائه واعتذر من دخله
واعتراضه وتوجه الى جانب التأويل خوفا من مقالة الفحول وعدالة اهل
الاصول قوله بانه بيان لطريق الامتحان والظهر للشان اى بطريق هو انه
اى الشان ايهم اى الاذكياء واى بمعنى الذى لا بمعنى الاستفهام والتقدير
ايهم هو اسرع اى الذى هو اسرع هذا من قبيل ايهم اشد على الرحمن عتيا
اى ايهم هو اشد اى الذى هو اشد الى استنباط الجواب اى الى استخراج الجواب
قوله من رموزه والرموز جمع رمز بفتح الراء والميم وبسكون الميم ايضا وبكسر الراء
وسكون الميم لغة ايضا من باب الاول والثانى معناه الاشارة اى من اشارته الخفية
صفة للرموز وصفها بالخفاء للمبالغة ومن اشارته اى النحرير الدقيقة صفة للاشارة
ومن لطائفه اى النحرير اى ومن كلامه الخفية لان اللطائف جمع اللطيفة التى هى
بمعنى الكلام الخفى الانيقة صفة اللطائف اى الغامضة ولما فرغ من بيان القسم الاول
شرع فى بيان القسم الثانى من الاضافة فقال وعلامة اللفظية قدر المضاف فيجب

ليصح الحمل كما قدر في المعنوية بين المبتدأ والخبر بالحمل لما قدر مبتدأ ثانيا للتخصيص
وللإراءة بجواز التقادير في الجانبين والبين فتبصر كذا في حاشية سيا لكوتية
قال الهندي قوله واللفظية اي علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ
او اللفظية ذات ان يكون المضاف فاطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية
صفة مشتقة والمتفق عليها ثلثة اسم فاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول
المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها كذا قاله محرم افندي
قال المص في الامتحان قوله صفة اي اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج
اي فخرج بقيد المضاف بالصفة خرج بهذا القيد او بقوله صفة من اللفظية
ودخل في المعنوية او خرج من تعريفها الرسمي ودخل في تعريفها الرسمي
نحو غلام زيد قال امام الايجب ومما ينبغي ان يتنبه ان التعريف نوعان احدهما
حد وهو التعريف بالذاتيات والثاني رسم وهو التعريف بالعلامات والخواص
وغيرها وتعريف المعنوية واللفظية من قبيل الثاني فان كون المضاف صفة وغير صفة
من علاماتها لامن ذاتياتها ولذا قدر الشارح في الموضعين بقوله وعلامتها
مضافة صفة لصفة الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق
مجاز بعلاقة الكونية كذا في المحرم قال صاحب فتح الاسرار والمراد بالمعمول الفاعل
والمفعول به بان يوجد شرط عمله فيه وقال امام الايجب قوله مضافة الى معمولها اي
اما الى فاعلها والى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعملها من الاعتماد
وغيره واما اذا لم توجد الشروط فهي من قبيل المعنوية كما عرفت فخرج اي فخرج قيد
الاضافة بالى معمولها خرج من اللفظية نحو خالق السموات لانه بمعنى الماضي
فان السموات معمول لمعناها لالها فضلا عن كونها مضافا وكثرة السموات
لكونها جمع مؤنث سالم وكريم البلد لانه مفعول فيه فان البلد ليس معمول للكريم
بمعنى المفعول به والفاعل فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم فدخل
في المعنوية قال صاحب المنافع قوله فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد اما الاول
فلعدم شرط العمل في المفعول به لدلالته على المضي واما الثاني فلعدم الاعتماد
على صاحبه على ما تقيده عبارة ابن الحاجب واما ما ذهب اليه المصنف
من ان الاعتماد ليس بشرط في عمل الصفات في الظروف فخروجه لعدم كون البلد
مفعول فيه في الاعتبار اذ ليس معناه كريم في البلد بل كريم للبلد ولو اريد المعنى
الاول لكانت الاضافة لفظية عند المصنف مطلقا ومعنوية اذا لم يعتمد على صاحبه



على صاحبه عند الجمهور على ما فهم من حاشية الفاضل العصام ولفظية ان اعتمد عليه
نحو زيد كريم البلد اي في البلد وخلاصة الكلام ان الصفات اذا اضيفت
الى ما يصح ان ترفعه او تنصبه بوجود الشروط فاضافتها لفظية والى ما لا يصح
رفعها او نصبها لعدم الشروط او لعدم كون المضاف اليه فاعلا او مفعولا لها
في المعنى في اعتبار المتكلم فاضافتها معنوية فعلى هذا قوله تعالى مالك يوم الدين
من اضافة الصفة الى معمولها البتة عند المص فلا يصح ان يكون صفة للفظة الجلالة
لعدم التبعية في التعريف بل يكون بدلا منها الا ان يبنى على مذهب من قال
ان توصيف لفظة الجلالة بالنكرة المختصة بالله تعالى جائز واما عند الجمهور
فان اريد معناه الظاهر وهو الاستقبال فاضافته لفظية فيكون بدلا ايضا
وان اريد بمالك يوم الدين الزمان الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام
لا الظرفية ولا المفعولية اتساعا فاضافته معنوية كذا قاله عبد الغفور
فيكون صفة للفظة الجلالة وبعد فيه تأمل قال امام الايجب قوله نحو خالق السموات
وكريم البلد فانهما وان كانا صفتين لكنهما لم يضافا الى معمولها لعدم الاعتماد
فيهما والحاصل ان المضاف اما صفة اولا فالاول اما مضاف الى معمولها اولا فالاول
لفظية والباقية معنوية وقال البعض قوله فخرج اي اذا قيد قوله صفة بقوله
مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات فانه بمعنى الماضي فلا ينصب المفعول به
اذ في النصب الدلالة على الحال او الاستقبال شرط كما سبق في المتن ونحو كريم البلد
لانه مفعول فيه والمراد بالمعمول الفاعل والمفعول به الصريح وقال الاستاد
قوله فخرج بقوله مضافة الى معمولها ما كان صفة مضافة الى غير معمولها نحو
خالق السموات وكريم البلد ثم شرع في بيان فائدة اللفظية فقال ولا تفيد
اللفظية اي ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا من التعريف والتخصيص
والتخفيف كذا قاله البعض قال الاستاد قوله اللفظية شيئا اي لا تفيد اللفظية
شيئا من الفوائد وفيه اشارة الى ان فاعل تفيد راجع الى اللفظية والى ان المستثنى
مفرغ لوقوعه في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور وقال الاخر قوله اللفظية
شيئا اي لا تفيد الاضافة اللفظية شيئا من الاشياء واي فائدة من الفوائد وفيه اشارة
الى ان فاعل لا تفيد ضمير مستتر تحته راجع الى اللفظية والى ان المستثنى مفرغ لوقوعه
في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور وقال بعض المحشين قوله اللفظية شيئا اشار

باول المفعلين الى مرجع المستتر في لاتفيد وبثانيهما الى ان المستثنى مفرغ يعمل
العامل المسبوق فيما بعد الا الملحوق على اقتضائه الا تفيد تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا في اللفظ والتخفيف في اللفظ اعم من تخفيف المضاف بحذف تنوينه
وتخفيف المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في المضاف وقد يوجد التخفيف
في الطرفين وقد يوجد في طرف واحد من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلثة اقسام
فقط دون المعنى والمعنى اي معنى المضاف في الاضافة اللفظية باق اسم فاعل من بقى
يبقى اصله باقي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى الساكنان من الياء
والتنوين فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين علامة التمكن بخلاف الياء
ونقلت التنوين الى القاف فصار باق على ما اي على حال من الفاعل والمفعول كائنة
اي المعنى عليه اي على ذلك الحال قبل الاضافة قوله لوجود شرط العمل علة لباق ومتعلق به
اي عمل المضاف والمراد بالعمل عمل الرفع او النصب فلا يرد ما يرد فافهم ولذا اي ولاجل كون
فائدتها ليس الا التخفيف قيل قائله الفاضل الجامي وغيره انها اي اللفظية في تقدير الانفصال
وان كان فيها اتصال لفظا لان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا لفظا واما
مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوي لم تفد شيئا
من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا التخفيف قال البعض قوله قيل قائله السيد عبد الله
وغيره انها اي اللفظية في تقدير الانفصال اي في تقدير عدم الاضافة فانه وان كان مجرورا
في اللفظ الا انه منصوب معنى قوله واما التخصيص الخ جواب سؤال مقدر ناشئ من قوله ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ كأنه قيل ان التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل حاصل فلم قال ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ فاجاب بقوله واما التخصيص في نحو ضارب زيد اي في نحو ضارب رجل فقد عرفت
انت انه اي ذلك التخصيص حاصل بالمعمولية لا بالاضافة اي ليس بحاصل بالاضافة قال الاستاد
قوله فقد عرفت بقولنا السابق فان اضافته لما كانت الخ انه اي هذا التخصيص حاصل بالمعمولية
لا بالاضافة اي لم يكن حاصلا بالاضافة ثم التخفيف اي ثم اعلم ان التخفيف الحاصل
من الاضافة اللفظية اما يكون بحذف التنوين من المضاف فقط اي دون المضاف اليه
او بحيث لا يتجاوز الى المضاف اليه ولو مقدرا ولو هذه للوصلية اي ولو كان التنوين
او ولو كان الحذف مفروضا نحو عمرو ضارب زيد الان او غدا يعني هذا مثال لوجود الاعتماد
على المبتدأ ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال وايضا مثال لحذف التنوين
حقيقة ومثال لحذف التنوين لفظا وايضا مثال لاضافة اسم الفاعل الى مفعوله

قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله نحو ضارب زيد مثال
لما يوجد التخفيف في المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف
في المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى



ولكونه بمعنى ضارب الان او غدا وهذه القيود لازمة في هذا المثال واكتفى
المصنف لعلمه منهما وقدر الشارح في صدر المثال عمرو وضارب زيد وقال
البعض وانما قدر الشارح عمرو لان الصفة الغير المعتمدة لم تكن مضافة
الى المعمول وهي مثاله ونحو نسوة حواج بيت الله الان او غدا مثال
لحذف التنوين حكما فيما كان مقدرا كذا قاله بعض شراح الجامي فهو ناظر
الى قوله ولو مقدرا فان حواج جمع حاج اصله حواجج على وزن مساجد
واشاور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط
ذلك التنوين بالاضافة وكذا الحركة كذا في المحرم قال صاحب وافي
الحواج جمع حاج يقال نسوة حواج بيت الله بالاضافة اذا كن قد حججن
وان لم يكن قد حججن حواج بيت الله فتنصب البيت لانك تريد التنوين
في حواج الا انه لا ينصرف كما يقال هذا ضارب زيدا امس وضارب زيد غدا
فتدل بحذف التنوين على انه قد ضرب وباثبات التنوين على انه لم يضرب قوله
من اسم الفاعل المضاف الى المفعول بيان للفظ النحو اي الى مفعوله لان اصله
ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف كذا في المحرم
قوله او مع حذف الضمير عطف على قوله فقط في اما بحذف التنوين فقط وحال
من الحذف اي او بحذف التنوين من المضاف حال كونه مقارنا مع حذف الضمير
من المضاف اليه قوله واستتاره عطف على حذف الضمير اي ومع استتار الضمير
يعني لا مع حذفه شيئا منسيا بل مع جعله مستترا في المضاف اذ لو حذف
شيئا منسيا لبقيت الصفة بلا ربط للموصوف ولا ربط من غير الضمير ولبقي
الكلام كذا في حواشي الفوائد الضيائية كما ذكره اي هذا كما وقع في المثال الذي
ذكر المصنف هذا المثال او مثل ما ذكره المصنف بقوله اي المصنف ونحو زيد
حسن الوجه اصله اي هذا المثال او هذا التركيب حسن وجهه برفع وجه ثم اضيف
حسن فاستكن الضمير المجرور في المضاف الذي هو حسن فصار حسن وجه ثم
اللام بدله ثم زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لما مر فصار حسن الوجه
فحصل التخفيف من الجانبين كذا قاله بعض محشي الجامي قال بعض الشراح حذف الضمير

من وجهه بمجيء اللام بدله و استتر في حسن رعاية لا امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة
عن معمول مرفوع و اضيف حسن اليه للتخفيف بحذف الضمير الثقل في المضاف اليه
فقط كذا قال التفتازاني في المختصر على التلخيص قال الاستاد قوله اصله حسن وجهه
فلما اريد اضافته حذف الضمير من المضاف اليه وجيء اللام بدله قوله وجيء اللام
مبتدأ خبره غير مضر اي وجيء لام التعريف في المضاف اليه بدله اي بدل الضمير
الذي حذف منه وقوله لكونه اي اللام متعلق لقوله غير مضر وعلة للنفي وقدم
عليه لكون الضمير اقرب الى مرجعه و لدفع رجوعه الى غير اللام الله اعلم حقيقة
الكلام قال صاحب المنافع وقوله لكونه متعلق بمضر باعتبار النفي فيكون
علة للنفي وجواز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لكون المضاف لفظا غير
كما سيجيء ان شاء الله تعالى اخف منه اي من الضمير وهو الهاء مخرجا لان الهاء
حرف ثقيل في نفسه من اقصى الحلق بخلاف اللام فانه حرف خفيف من وسط
المخارج كذا في المشكات اومن وسط اللسان قال حاجي زاده قوله مخرجا
لان مخرج اقصى الحلق ومخرج اللام وسط اللسان و وصفا كان صفة الهاء
حركة وهي الضمة التي اثقل الحركات حصولها بتحريك الشفتين بخلاف اللام فان صفته
سكون ابدا كذا في المشكات قال حاجي زاده قوله ووصفا لانه مضموم واللام ساكن
والاستتار امر حكمي لحفظ القاعدة ليس له تحقق فحصل التخفيف قطعا وقال الاستاد
قوله وجيء اللام بدله الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل وجيء اللام بدله مضر للتخفيف
هنا لانه وان حذف الضمير من الوجه لكن اضمر في الحسن وجيء اللام بدله في الوجه
فاجاب بقوله وجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف متعلق
لغير مضر وصلة له اي غير مضر للتخفيف الحاصل من الاضافة هذا مثال او قوله حسن الوجه مثال
للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل اي الى فاعلها وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف
في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجرور من المضاف اليه لما عرفت ان اصله
حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين ونحو زيد معمور الدار اي معمور داره
يعني ان اصله معمور داره برفع دار ثم اضيف معمور فاستتر الضمير المجرور في المضاف وهو
معمور هنا فصار معمور داره فجيء اللام بدله ثم زيد عليه همزة الوصل لابتداء الساكن
لما مر فصار معمور الدار فحصل التخفيف من الجانبين قوله من اسم المفعول المضاف
بيان لنحو ايضا اذ قول المص ومعمور الدار معطوف اما على قوله حسن الوجه
او على قوله ضارب زيد فعلى ايهما عطف فلفظ نحو ملحوظ فيهما كما لوحظ هنا كذا قاله البعض
قال الاستاد قوله من اسم المفعول المضاف بيان لنحو المستفاد من العطف الى نائب الفاعل اي نائب



قوله واما بحذف نائبه اي نائب التنوين وهو نون التثنية والجمع عطف على اما بحذف التنوين
وحده اي حال كون النائب منفردا من الضمير في الحذف اوحال كون النائب منفردا
في الحذف من الضمير نحو الضاربا زيد اصله الضاربان زيدا سقط النون بالاضافة
مثال للتثنية اسم الفاعل المضاف الى المفعول ولما حذف فيه نائب التنوين
وهو نون التثنية وايضا مثال لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ونحو
الضاربو زيد اصله الضاربون زيدا مثال للجمع اسم الفاعل المضاف الى المفعول
ولما حذف فيه نائب التنوين وهو نون الجمع وايضا مثال لما يوجد التخفيف
في المضاف فقط قال امام الاديب وقوله والضاربا زيد والضاربو زيد
مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهو نون التثنية في الاول ونون الجمع
في الثاني وايضا مثالان لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل
فيهما مصدرا باللام لم يحتج الى شرط آخر قوله او مع الضمير عطف على قوله وحده
اي او بحذف نائبه مع حذف الضمير نحو الزيدان ضاربا الغلام بنصب الغلام
على المفعولية اصله ضاربان غلامهما ثم اضيف ضاربان الى الغلام فسقط
النون فاستتر الضمير في المضاف فصار ضاربا غلام فجيء اللام بدله ثم زيد
عليه همزة الوصل فصار ضاربا الغلام فحصل التخفيف من الجانبين ونحو
الزيدون ضاربو الفرس بنصب الفرس على المفعولية اصله ضاربون فرسهم
عمل فيه ما عمل في ضاربا الغلام قال امام الاديب قوله نحو زيد وعمرو ضاربا
الغلام اي ضاربان غلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اي ضاربون فرسهم
مثالان لما يوجد التخفيف في الطرفين وقال البعض قوله نحو ضاربا الغلام
وضاربوا الفرس اصل الاول الزيدان ضاربان غلامهما واصل الثاني
الزيدون ضاربون فرسهم فحذف الضمير من المضاف اليه وجيء اللام بدله
وحذف النون من المضاف ولما فرغ من بيان الامثلة التي جازت لوجود التخفيف
شرع في بيان الامثلة التي امتنعت لعدم التخفيف وجازت بالحمل على الجائز
فقال وامتنع اي لم يصح تركيب الضارب زيد بان يكون الصفة مفردة معرفة
باللام ومضافة الى غير المعرف باللام وقوله لعدم التخفيف متعلق بامتنع
وعلة له يعني انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة في الاضافة وهي التخفيف
فانه لم يوجد في احد الطرفين كذا قاله امام الاديب قال الاستاد قوله لعدم التخفيف

علة لامتنع او متعلق به اي لعدم التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية
او لعدم التخفيف بهذه الاضافة لا بحذف الضمير ولا بحذف التنوين لان اللام
سابقة على الاضافة ولو كان بعدها لوجد التخفيف بحذف التنوين ولذا
قال وسقوط التنوين من المضاف في هذا التركيب باللام لا بالاضافة اي
ليس سقوط التنوين بالاضافة كما سبق في بيان شرط اسم المضاف قال
بعض المحشين ففي قوله كما سبق لطافة اذ له معنيان احدهما كما سبق
سقوط التنوين باللام على سقوطه بالاضافة وثانيهما وهو المراد ههنا
اي كما سبق بحثه فيما تقدم من قوله فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة
وجاز تركيب نحو الضارب الرجل والمراد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل
المعرف المضاف الى المفعول المعرف مقرونا مع عدمه اي عدم التخفيف
لا في جانب المضاف ولا في جانب المضاف اليه حملا له اي لنحو الضارب الرجل
اشار الشارح بقوله له الى ان حملا مصدر مبني للفاعل متعد بحرف الجر
فيكون اي في يكون اي حين تقديره له يكون او اذا قدرنا قولنا له فيكون
قوله حملا مفعولا له محذوفا منه اللام لكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل به وهو
اجيز وفاعله المجوز كذا قاله على الحاوي قال صاحب المنافع قوله فيكون
مفعولا له الخ تفريع على تقديره له يعني ان حملا مصدر مبني للفاعل فلا يكون
مفعولا له لجاز لعدم شرط حذف اللام وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
عند الجمهور يعني اتحادفاعلهما كما تقدم بل يكون مفعولا له لفعل دل عليه اي
على ذلك الفعل قوله جاز اي لفظ جاز فاعل دل وهو اي ذلك الفعل المعلل
عليه بجاز اجيز فيوجد شرط الحذف ولكن لا يخفى ان الواجب تقدير اجاز والا
معدوم على تقدير الشارح ايضا او لحمولية عطف على له اي او التقدير لحمولية اي
نحو الضارب الرجل فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبني للمفعول منصوب على انه
مفعول له لذلك الفعل لوجود شرط نصبه قال البعض قوله او لحمولية اي نحو
الضارب الرجل عطف على له اشار الى ان الحمل مبني للمفعول فيكون مفعولا له ايضا
حذف منه اللام لكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل به وهو الضارب الرجل والمحمولية
فعلاله فلا تغفل وقال صاحب المنافع قوله او لحمولية عطف على حملا له يعني ان حملا يحتمل
ان يكون مصدرا مجهولا فيكون مفعولا له لجاز لوجود شرط الحذف حينئذ لان فاعلهما
متحد وهو التركيب المذكور وقال امام الابيب قوله حملا منصوب على انه مفعول له
لجاز حذف منه اللام لكون الحمل فعلا لفاعل جاز على تقدير كونه مصدراً



للمجهول اي محمولا فيكون كل من الجواز والمحمولية فعلا مسندا الى فاعل واحد
وهو هذا المثال ومقارنا له في الوجود فان وقت الجواز والمحمولية يجتمعان
في زمان واحد وان كان ابتداء زمان حملا مقدما على ابتداء زمان الجواز
لكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المعلول وقوله متعلق بحملا والضمير
المجرور راجع الى المثال اي لكونه محمولا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وانما قال على المختار ترويجا للحمل والوجه المختار الاضافة لانه لو قيل بالرفع
لكان قبيحا ولو نصبه وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر
احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر
لان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى الموصوف فلا وجه ان المختار في حسن الوجه وجهان
الا ان يحمل الحمل هنا على ما هو المناسب له وهو متعين فلذا اطلق المص
رحمه الله العبارة فلا يخفى ما في قوله على المختار في الحسن الوجه من الحسن
كما قاله العصام قال الفاضل الجامي والوجه المختار جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخر رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وقال
صاحب فتح الاسرار وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح
لخلو التركيب من الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره
وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا قوله لاشتراكهما
اي لاشتراك هذين التركيبين علة للحمل قال البعض قوله لاشتراكهما
متعلق لحملا وعلة له اي لاشتراك نحو الضارب الرجل والحسن الوجه
قوله في كون المضاف والمضاف اليه جنسا بيان لوجه الاشتراك والجنس ههنا
لغوي قوله معرفتين صفة المضاف والمضاف اليه اي المضاف والمضاف اليه
معرفتين باللام وهذا الاشتراك اي يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثاني
وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف وكذا اي كالضارب الرجل يجوز
تركيب الضارب ذي المال بالاضافة الى ذي المضاف الى المال قوله فانه
اي فان ذي في هذا التركيب في حكم ذي اللام لكونه مضافا الى ذي اللام
وهو المال فيكون المضاف الى المضاف الى ذي اللام مضاف الى ذي اللام

بالواسطة وكذا اي كذي اللام المضاف الى ضميره اي الى ضمير راجع الى ذي اللام
نحو الرجل الضارب غلامه بالاضافة الى الغلام المضاف الى ضمير راجع الى ذي اللام
وهو الرجل فيكون المضاف الى ضمير راجع الى ذي اللام مضاف الى ذي اللام بالواسطة
فيجوز ايضا هذا التركيب قال امام الايوب وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه
مضاف الى المعرف باللام نحو الضارب ذي الحال فانه في حكم ذي اللام وايضا
يجوز اذا وجد في المضاف اليه ضمير راجع الى ذي اللام نحو الرجل الضارب
غلامه قال الاستاد قوله وكذا اي مثل الضارب الرجل الضارب ذي الحال فانه
اي ذي الحال في حكم ذي اللام وكذا اي كالمضاف الى المعرف باللام المضاف الى ضميره
اي المعرف باللام المدلول عليه بالمعرفي باللام وقال البعض قوله وكذا اي مثل
الضارب الرجل الضارب ذي الحال قوله فانه اي ذي اللام تعليل للحكم المستفاد
من كذا التي في حكم ذي اللام وكذا اي مثل الضارب الرجل المضاف الى ضميره اي
ضمير ذي اللام نحو الرجل الضارب غلامه اي الرجل قوله اصله اي الحسن الوجه
الحسن وجهه جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما وجه التخفيف في الحسن الوجه
اجاب عنه بقوله اصله الحسن وجهه والتخفيف اي التخفيف الحاصل
فيه اي في الحسن الوجه او في ذلك التركيب بحذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره اي وباستتار الضمير في المضاف قال شارح ميزان الادب
وانما جاز الحسن الوجه لوجود التخفيف بحذف الضمير اذ اصله الحسن وجهه
والثامن اي العامل القياسي الثامن من السبعة اشارة الى ان الالف واللام
في الثامن للعهد الخارجي الصحيح الاسم المبهم التام اي الاسم الذي فيه ابهام
وخفاء وهو تام بسبب اللفظ باحد الاشياء الخمسة قال البعض قوله
باحد الخمسة متعلق بالتمام اي باحد الاشياء الخمسة وقوله الآتية صفة للخمسة
قوله اذ لولاه علة للتمام باحد الخمسة الآتية اي لانه لو لم يكن احد الخمسة الآتية
او لولا المذكور من كون تمامية الاسم المبهم باحد الخمسة لم يشبه اي الاسم المبهم قوله
الفعل التام مفعول لم يشبه قوله بالفاعل متعلق بالتام فلا يتمكن اي حين عدم الشبه
لا يقدر الاسم المبهم من عمل النصب اي على عمل النصب في التمييز اي في تمييزه قال
البعض قوله فلا يتمكن اي اذا لم يشبه فلا يقدر الاسم المبهم التام من عمل النصب اي

اي على عمل النصب في التمييز وقال بعض الحواشي قوله فلا يتمكن اي فلا يتقرب
من عمل النصب في التمييز اي ولا يحصل لذلك الاسم المبهم التام قوة التقرب
من عمل النصب في التمييز فانه اي جعل الاسم المبهم التام من العامل القياسي
لانه او انما عد هذا الاسم من العوامل القياسية لانه ينصب اي يعمل النصب
على التمييز لا الرفع والجر او يعمل عمل النصب في التمييز وانما يعمل الاسم المبهم
النصب لشبهه اي الاسم المبهم قوله بسبب تمامه اي الاسم المبهم متعلق
لشبهه قوله باحد الاشياء الخمسة متعلق بالتمام قوله الذي يذكر صفة للاحد
بعده اي بعد الاسم المبهم حقيقة او حكما اي سواء كان الذكر حقيقة او حكما
قوله كما في الضمير المبهم تمثيل لقوله او حكما وهو المستتر في نعم في قولك نعم رجلا كذا
قاله بعض الحواشي قوله بالفعل التام متعلق بقوله لشبهه قوله بالفاعل متعلق
بالتام اي لكونه مشابها بالفعل الذي تم بفاعله قوله الذي يذكر صفة
للفاعل بعده اي بعد الفعل حقيقة او حكما اي سواء كان الذكر حقيقة
كما في نحو ضرب زيد او حكما كما في الضمير المستتر في نحو زيد ضرب ولذا اي ولكون النصب
للشبه بالسبب المذكور بالفعل المذكور او لكون نصبه لشبهه بالفعل التام
بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما لا ينصب التمييز مفعول لا ينصب وفاعله
قوله ذو اللام يعني ان الاسم المبهم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده
لعدم الشبه المذكور آنفا قال صاحب المنافع قوله لا ينصب التمييز ذو اللام
لعدم شبهه بالفعل المذكور لان ما يتم به وهو اللام لم يذكر بعده بل قبله
وان للوصلية وجد فيه اي ذو اللام معنى التمام لان اللام اذا دخلت على الاسم
يكون ذلك الاسم تاما لانه مع اللام لا يضاف فلا يقال عندي الراقود خلا ولا عندي
الرجل زيتا ولا عندي المن عسلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل
يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربع وعشرين
صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن
بالقار ويجعلوا فيه الخل قال بعض الحواشي قوله ولذا اي للزوم الذكر بعده حقيقة
او حكما او لكون تمامية الاسم مقيدا بذكر شيء بعده حقيقة او حكما لا ينصب التمييز
ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام اي وان وجد في اللام معنى التمام لان الاسم يتم به

ولا يضاف فحعه ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا لان تماميته بالدخول
على اوله لا بالوصول الى آخره حقيقة او حكما زالت المشابهة بالفعل التام
بالفاعل او ارتفعت وانقطعت رأسا وبالكلية بسبب دخول اللام على الاسم
لتمام ان لم يضف اى الاسم المبهم اليه اى الى الاسم نكرة والفرق بين المبهم
والنكرة ان المبهم يطلق على المحدود والنكرة على الجد ود وغيره وانما وصف
الاسم بالنكرة اشارة او انما قيد الاسم بالنكرة اشارة الى ان اختصاص التمييز
اى تمييزه بها اى بالنكرة هذا الاختصاص مبنى على ما اى على المذهب الذى
عليه اى على ذلك المذهب البصريون قوله لكفايتها اى النكرة علة للاختصاص
في ازالة الابهام متعلق بالكفاية وعلة لكفايتها قوله وعدم الحاجة الى التعريف
عطف على لكفايتها اى لعدم الحاجة الى تعريف التمييز خلافا للكوفيين حيث اجازوا
المعرفة ودليلهم ان المعرفة اقوى في ازالة الابهام قال البعض قوله
خلافا للكوفيين فانهم يجوزون كون التمييز معرفة دليلهم ان المعرفة اقوى
في ازالة الابهام قوله على التمييز متعلق بينصب التمييز مصدر بمعنى المميز بكسر الياء
على معنى ان الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها على معنى ان المتكلم يميز
هذا الجنس من سائر الاجناس التى يرفع بها الابهام كذا في شرح لب الالباب
بيانية اى قوله التمييز ملابس بيانية قوله اى على التمييزية يعنى ان المراد بالتمييز
الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى اى على كونه تمييزا قال صاحب المنافع
قوله اى على التمييزية اشارة بالحاق الياء المصدرية به الى ان المراد بلفظ التمييز
معناه الاصطلاحى لانه بمعناه اللغوى مصدر فلا يحتاج حينئذ الى الياء
المصدرية والى ان فيه مسامحة بترك الياء المصدرية لا الى انها محذوفة
لعدم جواز حذفها قوله تشبيها له اى تشبيها التمييز مفعول له لقوله ينصب
يعنى ان النصب لقصد تشبيه التمييز الآتى بعد الاسم المبهم قال شارح اللباب
مولانا مصنفك والتمييز الذى بعده كان شبيها بالمفعول في المجئ بعد التمام
بيان لوجه الشبه يعنى كما ان المفعول يجئ بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا
كذلك التمييز يجئ بعد تمام الاسم المبهم كذا في المحرم او يعنى كما ان المفعول
يجئ بعد تمام الفعل بفاعله وكذلك التمييز يجئ بعد تمام الاسم المبهم باحد الاشياء

باحد الاشياء الخمسة قوله ولما وصف الخ تمهيد لوجه ذكرها به التمام او تمهيد
لوجه اشياء قوله وتمامه اى ولما وصف المصنف الاسم المبهم مفعول وصف
قوله بالتمام متعلق بوصف اراد جواب لما اى اراد المصنف ان يبين اى
المصنف ما اى شئ المراد منه الاشياء الخمسة به اى بذلك الشئ التمام اى
تمام الاسم المبهم قوله فقال عطف على اراد من قبيل عطف المسبب على السبب
قوله ثم لما كان المفهوم الخ توطئة للتفسير وبيان لباعث التفسير بحسب اللغة
من تمام الشئ وهو هنا الاسم المبهم بالشئ اى بشئ آخر وهو هنا احد الاشياء
الخمسة قوله كون الثانى اى كون الشئ الثانى خبر كان جزأ خبر الكون قوله من الاول
اى من الشئ الاول متعلق بجزأ مثلا اذا قلنا تم التسعة بهذا عشرة فانه الاشارة
عائد الى البعض وهو جزء من التسعة فتأمل وهنا اى في وتمامه او في بحث التمييز
ليس المراد من التمام كذلك اى ما هو اللغوى او ما هو المفهوم بحسب اللغة
او ليس كون الثانى جزأ من الاول قوله اراد جواب لما اى اراد المصنف ان يبين
اى المصنف ان المراد به اى بالتمام هنا اى في وتمامه او في بحث التمييز ما اى التمام
الذى هو اى ذلك التمام العرفى اى التمام العرفى وهو مدخول حرف التفسير
في المتن لا اللغوى اى ليس المراد به هنا التمام اللغوى قال الاستاد قوله هو العرفى
اى هو المعنى العرفى لا اللغوى اى ليس ما هو اللغوى او ليس المراد به هنا المعنى
اللغوى قوله فقال عطف على قوله اراد اى كونه اى الاسم المبهم على حالة وهى
ان يكون الاسم المبهم مع احد تلك الخمسة يمتنع اى لا يصح ولا يجوز اضافته
اى الاسم المبهم معها اى مع بقاء تلك الحالة قوله الى شئ آخر وهو التمييز
متعلق لاضافته اذ يمتنع اضافة الاسم المبهم مع وجود التنوين او الاضافة اذ المضاف
لا يضاف ويمتنع اتصافه اى المبهم التام به اى بذلك الشئ قال البعض قوله
واتصافه اى الاسم المبهم التام عطف على قوله اضافته فالاتصاف بمعنى الاتصال
بقرينة الملائمة من الشارح فافهم به اى بذلك الشئ قوله يكون اى تمامه انما قدم
ليصح حمل قوله باحد خمسة اشياء على قوله وتمامه قوله بان يدل بيان لطريق التمام
باحد الخمسة الاشياء اى بطريق هو ان يدل احد خمسة اشياء على استقلاله اى
الاسم المبهم وعلى امتناع اضافته اى الاسم المبهم اليه اى الى ذلك الشئ وعلى امتناع
اتصاله اى اتصال اسم المبهم بذلك الشئ قوله فانه ذلك اى وانما بينا تمامه باحد الخمسة

بقولنا بانه يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك اى دلالة
احد الخمسة على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله كذا قاله البعض قال الاستاد
قوله فان ذلك اى وانما قال اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها فان ذلك اى
كونه على حالة يمتنع اضافته معها وقال الاخر قوله فان ذلك اى وانما قال
وتمام باحد الخمسة لان ذلك اى التمام باحد الخمسة اوكون التمام باحد الاشياء
الخمسة قد عد بتشديد الدال على صيغة المجهول اى التمام باحد الخمسة
اوكون التمام باحد الخمسة اوكونه على حالة يمتنع اضافته معها اودلالة احد
خمسة الاشياء على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله في العرف اى في عرف النحاة
من تمامه اى الاسم المبهم فقوله بنفسه اى الاسم المبهم بدل من احد بدل الكل
من الكل او خبر مبتدأ محذوف يعنى ان احد الخمسة الذى يكون تمامه به هو تمامه بنفسه
اى بذاته لا بآخر اى لا بزيادة شئ آخر فيه مثل التنوين ونون التثنية
ونون شبه الجمع والاضافة قال الاستاد قوله لا بآخر اى لا بانضمام شئ آخر
من الخمسة بل بنفسه ونحوه اى الاسم المبهم التام بنفسه في حكم النكرة
وذلك اى التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم اى في الضمير الذى فيه ابهام
من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف
النداء وبعد نعم وبئس وهذا باب نعم كذا قاله امام الايوبى وقال صاحب
فتح الاسرار قوله في الضمير المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع
او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في المغنى اللبيب نحو بالك لغة وبالك
فضلا في الاكثر اى في اكثر الاستعمال قوله بان لا يكون له مرجع بيان لطريق كون
الضمير مبهما اى بطريق بعد ان لا يكون للضمير مرجع قوله اذ لولم يكن مبهما تعليل
لتقييد الضمير بالمبهم اى لانه لولم يكن الضمير مبهما بان يكون له مرجع مثل جاءنى زيد
فيا له رجلا فالضمير له ليس بمبهم لرجوعه الى زيد فيكون هذا تمثيلا للتعليل
وعدم كون الضمير مبهما فلا يكون اى اذا لم يكن الضمير مبهما فلا يكون التمييز عن المفرد
بل يكون التمييز عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك اى كون التمام بنفسه
في الضمير المبهم او الكون تاما بنفسه في الضمير المبهم اوكون الضمير مبهما في الاغلب
اى في اغلب الاستعمال فيما اى في موضع او في مثال فيه اى ذلك الموضع او في ذلك المثال



او في ذلك المثال معنى المبالغة والتفخيم بمعنى التعظيم يقال فخمه اى عظمه كمواضع
المدح والتعجب تمثيل لما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو ربه رجلا في مقام التفخيم
رب حرف جر غير متعلق بشئ والضمير مبهم لا مرجع له مجرور المحل برب ومحل المجرور
مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وهو جملة لقيته الذى قدره الشارح ورجلا
منصوب على التمييز من الضمير المبهم كذا في حاشية سياعية قال ذينى زاده ورب
حرف جر غير متعلق بشئ عند المصنف والضمير محله القريب مجرور برب ومحله البعيد
رفع مبتدأ خبره محذوف اى لقيته ورجلا تمييز عن الضمير المبهم لقيته اى الرجل
اى لقيت رجلا اى رجل اى لقيت رجلا كاملا في الرجولية ولفظ اى بالتشديد
اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة ما دل عليها
موصوفه كذا قاله بوسنوى في حاشيته على الجامى في مررت برجل اى رجل قال
صاحب المنافع قوله اى رجل بتشديد اى بمعنى رجل كامل في الرجولية رداً اى
حال كونه تاما في قوله ربه رجلا رادا على من قال ما لقيت رجلا وما للنفى
ولقيت فعل ماض مفرد مذكر مخاطب وفيه اى في نحو ربه رجلا قوله من المبالغة
بيان لما الآتى في قوله ما لا يخفى عنه من جوز تقديم من البيانية على المبين
ان اردت تفصيله فارجع الى المغرب عند بيان اعراب قوله وآتيناه من الكنوز
الخ: والتفخيم عطف على المبالغة ما لا يخفى اى وفيه ما لا يخفى من المبالغة والتفخيم
قال امام الايوبى وفي ذكر الضمير المبهم ثم تمييزه بنكرة مبالغة في مدحه
وتفخيم لشأنه والغير منه مبالغة مدح الرجل وهذا مثال لما وقع بعد رب
ومثال لابهام الضمير حقيقة ونحو يا له رجلا في مقام التعجب فيا حرف نداء واللام
حرف جر متعلق بادعو المقدر عند سيبويه ورجلا تمييز عن الضمير المبهم وهذا
مثال لما وقع بعد اللام ومثال لابهام الضمير حقيقة والغرض منه اظهار تعجب
لشأن الرجل اللام فيه للتعجب كما في قولهم يا للماء ويا للدواهي وفي قوله اى
قول على كرم الله وجهه كذا في الرضى وان كان كلام الشارح مشعرا بكونه قول
الشاعر وارجعوا اليه الضمير باله مرادا اى مقصودا ما بعده على وزن ما انفرد
فيكون ما للتعجب ايضا اى ادعو واطلب مقصودا واعجب بعده وابعده كما هو

عادة الزمان والاخوان اذا طلب كان ابعد واذا ترك كان اقرب كما قال الشاعر
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناي الدموع لتجمدا * وبجعل
نعم رجلا زيد فنعم فعل مدح فاعله فيه ضمير مبهم لا مرجع له ورجلا تمييز عن ذلك الضمير
وهذا مثال لما اضمر في باب نعم ومثال لابهام الضمير حكما باستقاره واشار
بقوله زيد الى ان المخصوص محذوف ولا يخفى ان التمييز فيه اي في نحو نعم رجلا
زيد اي في ذلك التركيب يكون عن المفرد لا يكون عن النسبة قوله اذ لو زيد
المعين فيه بتعيين مرجع الضمير في نعم تعليل لكون التمييز عن المفرد لقيل نعم الرجل
جواب لو وكذا اي الحكم كحكم نعم من جهة كون الضمير مبهما في ربه او الحكم كحكم
نعم رجلا من جهة كون الضمير مبهما في ربه رجلا او كما يكون في نعم مبهما يكون الضمير
مبهما في ربه او كما يكون الضمير مبهما في نعم في تركيب نعم رجلا يكون الضمير مبهما
في ربه في تركيب ربه رجلا قوله اذ لا معين فيه اي في ضمير ربه ارادة المعين لما قرر
في بحث حرف الجر قوله من اختصاص رب بالنكرة بيان لما كقوله الا رب يوم
لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل وذلك لانها لما كانت موضوعة
للتقليل وكانت النكرة دالة على الاشياء اوجب اختصاصها بنكرة لان التقليل
انما يتصور فيما يحتمل القلة والكثرة وذلك لا يكون الا فيما يحصل به معنى الجنس
وليس ذلك الا النكرة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها او على الكثرة
وحدها فلو جيء بها بحيث لها غير محتاج اليها فيكون زيادة ضائعة فخصت
بالنكرة ليصح معنى التقليل فيها قال بعض الحواشي وذلك لان وضع رب
للتقليل نوع من الجنس فوجب اختصاصها بالنكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس
بها دون تعريف ولو عرفته لوقع التعريف زيادة ضائعة وفي اسم الاشارة
اي وايضا التمام بنفسه يكون في اسم الاشارة والتسمية به باسم المبهم
صحيح لانه اي اسم الاشارة من المبهمات بحسب الوضع قال البعض قوله لانه اي
اي اسم الاشارة تعليل لكون اسم الاشارة اسما مبهما تاما كقوله تعالى حكاية
عن الكافرين ماذا اراد الله بهذا مثلا اي فيقول الذين كفروا حين نزول القرآن
متضمنا بضروب الامثال ماذا اراد الله بهذا وقوله بهذا اسم اشارة مبهمة لعدم
ذكر صفته وقوله مثلا تمييزه وهو تمييز عن ذات مبهمة تامة بنفسه وهذا التمثيل مبني



وهذا التمثيل مبني على رأي من قال انه اي مثلا تمييز عن اسم الاشارة لا اي
ليس على رأي من قال انه حال منه قال البعض قوله عن اسم الاشارة وهو ذا
في بهذا متعلق بتمييز لا بحال اي لا على قول من جعله حالا وقال القاضي البيضاوي
بيض الله وجهه ورضي الله عنه ومثلا نصبه على التمييز او الحال كقوله هذه
ناقة الله لكم آية والتمام في الضمير المبهم واسم الاشارة لكونهما من المعارف
فلا يضافان كذا قاله صاحب فتح الاسرار وقال الشارح الاول وانما امتنع
الاضافة المعنوية في الضمير المبهم واسم الاشارة بنفسهما لعدم تيسر شرط
الاضافة المعنوية وهو التجريد عن التعريف انتهى وقوله وبالتنوين معطوف
على قوله بنفسه اي ثاني الوجوه الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه بالتنوين
وامتنع الاضافة بالتنوين لان التنوين دليل الانفصال والاضافة دليل الاتصال
واجتماع الانفصال والاتصال في محل واحد وفي حالة واحدة ممتنع اما تقديرية
بمعنى او لفظا بمعنى ملفوظا حال من التنوين فانه مصدر مجهول نحو رطل زيتا والرطل
بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين نصف المن بفتح الميم وتشديد النون
وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلثون درهما كذا في المحرم(?) وفي القاموس
الرطل اربعمائة وثلثون درهما انتهى فافهم قال السيلكوتي والمن رطلان والرطل
اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون درهما كذا في القاموس قال امام الاديب(?)
قوله نحو رطل زيتا اي نحو هذا رطل زيتا فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ محذوف وهو
اسم مبهم تام بالتنوين وقوله زيتا منصوب برطل لانه تمييزه وقوله او تقديرا
معطوف على قوله لفظا اي حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا
لوجود المانع لكونه غير منصرف نحو مثاقيل ذهبا فان مثاقيل لكونه غير منصرف يمنع
دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف قال صاحب الافتتاح فان مثاقيل اسم تام
بالتنوين تقديرا لا لفظا لان عدم الانصراف في مثاقيل يمنع دخولها فيه يقال
مثقال الشيء ميزانه من مثله وقولهم التي عليه مثاقيله اي مؤنته قال صاحب
الهداية في فصل الذهب والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم ورد
بانه عرف الدرهم في فصل الفضة بان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل فيتوقف
معرفة كل منهما على الآخر وهو دور ولكونه مبنيا نحو احد عشر رجلا فان احد عشر
لكونه تركيبا تعداديا مبنيا على الحركة يمنع عنه دخول التنوين لفظا وكذا قس عليه كل اسم
مبني كذا قاله امام الاديب قوله فان كلا من غير المنصرف مثل مثاقيل تعليل لتطبيق المثال

الذى بعد قوله او تقديراً او اثبات لكونها منونا تقديراً وتمن العدد المركب
مثل احد عشر وكذا اى مثل العدد المركب كم اى لفظ كم فى كم رجلا وعد
للخبرية عن العدد وكاين اى لفظ كاين فى كاين رجلا فانه مبنى على السكون
آخر نون ساكنة ولذا يكتب بها لا بالتنوين كما يجى قال صاحب وانقوله وكاين
اصله اى ادخل عليه حرف الكاف لتكثير عدده لانه بمعنى كم الخبرية وتنوينه
يكتب على صورة النون وينصب ما بعده على التميزية تقول كاين رجلا لقيته
وكذا اى لفظ كذا فى كذا رجلا قال صاحب وانقوله وكذا اسم مبهم وقد يجرى
مجرى كم وتنصب ما بعده على التميز تقول عندى كذا وكذا درهما لانه كالكناية
فى الاحتياج الى التميز قال الشارح فى بحث المبنيات وكم للخبرية عن العدد
وكاين بمعناها وكذا للعدد قال الاستاذ قوله وكذا اى كالعدد المركب
كم اى لفظ كم فانه وان لم يكن فى لفظ كم تنوين لكنه موجود بالقوة لكونه
اسما ولذا نصب تميزه اذا كان استفهامية لكونه اسما مبهما تاما بالتنوين
المقدر الموجود بالقوة وكأين اى لفظ كأين فى كاين رجلا لقيته وكذا
اى لفظ كذا فى كذا درهما قوله انما يمنع على صيغة المجهول خبر ان اى كلا
اى لا يمنع انما يمنع عنه اى عن كل من غير المنصرف والعدد المركب وكم
وكأين وكذا قوله التنوين بالرفع نائب فاعل ليمنع لفظا لا تقديرا اى
من جهة اللفظ لا من جهة التقدير اما منع التنوين عن نحو مثاقيل فلكونه
غير منصرف واما عن نحو احد عشر الى كذا فلكونه مبنيا لما يجى قال شارح
ميزان الادب واما منع تنوين احد عشر فللبناء لا للتركيب لان تنوين التمكن
لا يجامع البناء بخلاف النون وقال بعض الشراح واما منع التنوين عن احد عشر
فلكونه مركبا فالتركيب يمنع التنوين لانه يقتضى الامتزاج والتنوين عدم انتهى
ولكل وحرمة وعدم المنع تقديراً ثابت لاستحقاقه اى كل من غير المنصرف والعدد المركب
الخ قال المحشى قوله لاستحقاقه اى كل منها تعليل لقوله تقديراً له اى للتنوين
فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة وهى احد عشر وكم وكأين وكذا
قوله من السماعى اى من العامل السماعى كالشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى
ومن تبعه اى ذلك الشيخ وذلك الهن كصاحب المصباح لم يصب جواب لما
كذا فى حاشيته اى المص اى فى تعليقاته للاظهار فى اوائل بحث العامل القياسى حيث

حيث قال المصنف فى تلك الحاشية وكذا لفظ عشرة اذا ركبت ولفظ كذا
وكأين وكم داخلة فى الاسم التام بالتنوين التقديرى فلا ينبغى ان يعد سماعية
كما لم يعد عشرون واخواتها سماعية قوله ولما كان الخ توطئة لذكر
ما سيأتى قوله لتميز العدد ظرف مستقر منصوب المحل خبر كان وقوله احكام
مخصوصة اسم كان اى ولما كان احكام مخصوصة كائنة لتميز اسماء العدد
ولم يكن لتلك الاحكام بحث مخصوص فى هذا الكتاب كما فى الكافية اراد جواب لما
اى اراد المصنف ان يذكرها اى الاحكام المخصوصة له فى هذا المقام اى
فى مقام الاسم المبهم التام توفية اى اكمالا للمرام اى للمقصود الذى هو
عمل الاسم المبهم التام قال الاستاذ قوله توفية مفعول له لقوله يذكر واللام
فى للمرام صلة اى لاتمام المقصود الذى هو عمل الاسم المبهم التام يعنى ذكر احكام
ليكون المقصود بتمامه مذكوراً قوله فقال عطف على اراد اى فقال المصنف
ومميز ثلثة مجرورة بالفتحة بلا تنوين غير منصرف اى بلا تنوين لكونها غير منصرف
بالعلمية والتأنيث اللفظى مضاف اليها لمميز قوله لكونها اى الثلثة علة لكونها
غير منصرف علما لنفسها اى الثلثة لان الالفاظ للمعانى موضوعة لانفسها
وضعا ضمنيا على ما قاله سعد الدين التفتازانى كذا فى احمد نازلى قال المصنف
فى الامتحان ولاجل كونها علما لنفسها جاز وقوعها مبتدأ او فى حكمه اى العلم
لانه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص استغنى بتلفظه عما يدل على ذلك اللفظ
ويحضره فى ذهن السامع على ما قاله الفاضل العصام قال المحشى قوله علما عند
التفتازانى لنفسها اى لذاتها اى الثلثة وقوله او فى حكمه عطف على قوله
علما اى او لكونها فى حكم العلم لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافها
وكونها منونا لان اللفظ استعمال الاقل مثله فى استعماله الاكثر وهو استعماله معرفا
به المعنى ولكن صرح الرضى بان ما اريد به لفظه كالعلم فان كان مؤنثا لفظيا
او معنويا زائداً على ثلثة او متحرك الاوسط او اعجميا يجب منعه والا يجوز والزائد
اى والعدد الذى زاد عليها اى على الثلثة حال كونه منتهيا اشارة الى المتعلق المحذوف
فى قوله الى عشرة فى المذكر وانما قال ومميز ثلثة الى عشرة اذ الواحد والاثنين لا مميز لهما
لا يقال واحد رجل ولا اثنين رجلان بل يقال رجل رجلان استغناء بلفظ التميز عنهما
لافادته النص المقصود بالعدد واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتأكيد بخلاف الجمع

فانه لو قيل رجال لم يعلم كم هو ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد ولم يعلم ما هم فيجب بين الجمع والعدد التمييز بل عشرة اى بل تمييز عشرة فلا يرد انه لا امتداد ولا انتهاء في ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الى هنا ويلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام اياها قطعا مع انه يجب دخوله فيه لان الامتداد والتناول على هذا التقدير قطعي فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها كذا في الامتحان وقال صاحب فتح الاسرار كلمة الى في مثل هذا المقام لاسقاط ما وراءها لا لانهاء الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور وقال الاستاد قوله بل عشرة اشارة الى ان الغاية وهي هنا عشرة داخلة في حكم المغيا اى انه مميز عشرة لا ينصب بل هو مجرور ومجموع ايضا لكن عطف عشرة ببل على عشرة في المتن غير مفيد وهو ظاهر وعلى الزائد او ثلثة يفيد السكوت عن المعطوف عليه وهو غير سديد في مقام البيان وجعله عطف جملة على جملة بتقدير بل مميز عشرة لا ينصب بل هو مجرور ومجموع يجوز قال امام الايوب وعشرة كذلك فقوله مميز مبتدأ وقوله لا ينصب بصيغة المجهول خبره اى مميز ثلثة لا يكون منصوبا لفظا بل هو اى ذلك المميز مجرور بسبب الاعراب لانه لما كثر استعماله آثروا جر التمييز بالاضافة والاضافة اليق للتخفيف لانها تسقط التنوين وباسقاط التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله قال الشارح الاول اما كونه مجرورا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين ومجموع بسبب الكلمة ولو معنى ولو هذه للوصلية اى ولو كان مجموعا بسبب المعنى بان يكون اسم جمع او اسم جنس او ولو وجدت جمعيته من جهة المعنى دون اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين بان يكون اسم جمع او اسم جنس نحو ثلثة رهط وقوم فان الرهط مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال كذا قاله صاحب المحرم ونحو ثلث تمر وهو اسم جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء كذا قاله صاحب المحرم واما كونه مجموعا فثابت ليطابق اى لتحصيل مطابقة المعدود الذي هو جمع لكونه ثلثة آحاد العدد اى اسم العدد الذي وضع له نحو ثلثة رجال بفتح الثاء والتاء قوله الا في ثلثمائة بفتح الثاء وكسر المثناة استثناء من قوله مجموع اى مجموع في كل التركيب الا في ثلثمائة لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته كذا قاله صاحب كشف الاسرار وهو الشارح الاول

وهو الشارح الاول قال السيلكوتي اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيف الى الف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر منتهيا الى تسعمائة بفتح العين وكسر التاء المثناة قال الاستاد قوله الا ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع يعني مميز الثلثة الى العشرة مجموع في كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة فان المائة الذي هو تمييز الثلثة مجرور ومفرد في نحو ثلثمائة وانما استثني منه فان التمييز فيها اى في ثلثمائة الى تسعمائة مائة بكسر الميم على ما هو المشهور وجوز الاخفش فتحها قال البعض قوله فان التمييز فيها اى في ثلثمائة الى تسعمائة تعليل للاستثناء بقوله الا في ثلثمائة وفيها ضمير مقدم لان وماية اسم مؤخر لها وهي اى المائة ليست بجمع اى ليست ملابسة بجمع قوله لا لفظا ولا معنى تأكيد للنفي في ليس او تأكيد لليست وقيل لا نافية تأكيد لليست اى ليست بجمع من جهة اللفظ وهو ظاهر لعدم مفردها او لانه لا وزن في هذا الوزن ومن جهة المعنى لدلالتها اى المائة قال البعض قوله لدلالتها اى المائة تعليل لعدم كونها جمعا من جهة المعنى على عدد معين وهو ليس بمعنى الجمع فالعدد ما يكون نصف مجموع حاشيتيه اى طرفيه كالاثنين لان احدى حاشيتيه واحد والاخرى ثلث ومجموعهما اربعة فالاثنان نصف الاربعة فلا يكون الواحد عددا اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقيل هو ما يدخل في العد اى العدد فعلى هذا يكون الواحد عددا وكان القياس بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيء اضافة العدد الى جمع المذكر السالم كذا قاله السيلكوتي قال الاستاد قوله وكان القياس في لفظ المائة جملة معترضة وفائدتها بيان ما هو القياس في استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعني انه كان القياس والقاعدة في لفظ المائة اذا فرض القصد بجعلها جمعا ان تجمع فيقال مئين بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم او يقال مئات بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم وانما القياس فيها ان تجمع احد الجمعين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في لفظ المائة فقال وهما اى المئين والمئات

لايجوز ان قال بعض الافاضل قوله وكان القياس اي القاعدة في لفظ ثلثمائة
مئين اومئات وهما اي مئين والمئات لايجوزان فلايقال هنا ثلاث مئين او
مئات وقال الاخر قوله وكان القياس اي القاعدة في ثلثمائة مئين اومئات
اي ثلاث مئين اومئات وهما اي مئين ومئات حال كونهما تمييزا للثلاثة
لايجوزان اما الاول اي اما عدم جواز الاول وهو مئين فثابت اي فهو ثابت
لعدم جواز كون جمع المذكر السالم اي من العدد فلايرد نحو ثلاث عورات
وسنبلات قوله مميزا بكسر الياء المشددة منصوب على انه خبر الكون للعدد
باضافة العدد الى جمع المذكر السالم قال الاستاد قوله لعدم جواز كون
جمع المذكر السالم مميزا للعدد فضلا عن كونه مضافا اليه لانه لايضاف العدد
الى جمع المذكر السالم فلايقال اي اذا لم يجز ذلك فلايجوز ان يقال ثلثة مسلمين
مثلا اي بالاضافة فلايرد عليه انه يقال مررت بثلاثة مسلمين على ان يكون مسلمين
صفة لثلاثة وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تانيث
صورة ثلاثة انما يكون في تاويل الجماعة في المعدود ومسلمون ليس في تاويل
الجماعة ولايمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشرة على خلاف القياس
كذا في المحرم قوله لانه اي جمع المذكر السالم علة لكون جمع المذكر السالم مميزا للعدد
او تعليل لعدم كونه ذلك الجمع مميزا له اما وصف مثل مسلمون وهو اي الوصف
قاصر عن افادة الغرض اي المقصود قوله من التمييز بيان للغرض وهو اي الغرض
هنا تعيين الجنس قوله لكونه اي جمع المذكر السالم علة لقاصر ومتعلق به دال على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض الصفات اي مع بعض صفاتها وهو الاسلام في مسلمين
قوله واما علم مثل الزيدون عطف على قوله اما وصف ولابد اي لا فرق حاصل
في جمعه اي العلم من اللام اي من لام التعريف بدلا عن العلم كما هو القاعدة في جمع العلم
مثل الزيدون قال الرضي اذ ثني العلم اوجمع فلابد من زوال التعريف العلمي لان هذا
التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا
الا في اسماء نحو ابانين والتمييز نكرة اي والحال ان التمييز نكرة لما عرفت من قوله فانه ينصب
اسما نكرة وهذه عند البصريين لما عرفت واما الثاني اي واما عدم جواز الثاني وهو مئات اي واما
جواز الجمع الثاني اعني مئات فثابت اي فهو ثابت لعدم جواز وقوع جمع المذكر السالم بتتابع الاضافات قوله بعد الثلاث
متعلق بالوقوع اي بعد لفظ الثلاث واخواته اي واخوات ذلك اللفظ من اربع الى تسع فضلا عن كونه



عن كونه تمييزا قوله لكونه اي لكون وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث
تعليل لعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث خلاف المعتاد
اي خلاف العادة الذي اي المعتاد الذي هو اي ذلك المعتاد وقوع ما
اي العدد الذي هو اي ذلك العدد في صورة جمع المذكر السالم وانما زاد
الشارح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزده في جمع المؤنث
السالم لانه لا اختلاف فيه في كونه جمعا للمائة واما في جمع المذكر ففيه
خلاف بين الاخفش وغيره في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين
وقال الاخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله مئي على وزن عصي ابدل الياء
الاخيرة نونا فصار مئين كذا في العصام بعدها اي بعد الثلاث اعني اي
اريد بالعدد الذي هو في صورة جمع المذكر السالم لفظ عشرين يقال
ثلثة وعشرين واخواته اي واخوات تلك اللفظ من ثلثين الى تسعين
قال صاحب المنافع قوله في صورة جمع المذكر السالم بعدها اي بعد الثلث
واخواته في بعض الصور وهي صور تركيبها مع عشرين واخواته
نحو ثلثة وعشرون رجلا وخمس وثلثون امراة قوله ولانه عطف
على قوله لكونه وعلة ثانية لعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث
واخواته والضمير للشان اي ولانه اي الشان يلزم عند ذكر مميزها
اي تمييز المئات عند الاستعمال بالاعداد يعني يلزم عند لحوقها مع مميزها
كان يقال ثلثمائت رجل مثلا وكذلك اربعمأت رجل قوله ان يلي التمييز جملة
فاعل يلزم يعني ان مصدرية ويلي منصوب بها والتمييز فاعله والجملة فاعل يلزم
قال الاستاد قوله عند ذكر مميزها اي المئات عند الاستعمال بالاعداد كان يقال
ثلثمائت رجل مثلا ان يلي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل وقال الاخر
قوله يلزم عند ذكر مميزها اي عند ذكر مميز للمائة بعد المئات المستعملة بالاعداد
او عند ذكر مميز الثلاث جمعا الذي يليه تمييز مخصوص للمائة كان يقال ثلث
مأت رجل مثلا ان يلي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل فان جمع المائة
لايستعمل مع المميز قوله المجموع بالنصب مفعول يلي لان استعمال جمع المائة مع مميزها

ثم قال متعلق اعني تفسير الالفاظ متعلق بقوله وقوعها اه

في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمأت رجل كذا قاله الفاضل الجامي قوله بالواو والنون
متعلق بالمجموع اعني اي اريد بالعدد الذي هو في صورة المجموع لفظ عشرين
منتهيا الى تسعين نحو عشرون رجلا اذا كان الامر كذلك فاقتصر على صيغة
المجهول اي فاقتصر التمييز او على صيغة المعلوم اي فاقتصر المصنف على المفرد
لاصالته اي فاقتصر على كونه مفردا ذكر ذي الجمع يعني فاقتصر على لفظ المائة دون المئين
والمئات مع كونه اي المفرد اخصر اي اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا
واقل معنى ايضا بخلاف الجمع لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر منه معنى
ايضا لكونه جمع لثلاثة آحاد او اكثر في كلمة واحدة يعني ان الجمع بمنزلة ثلاثة
مفردات لا محالة فصار عدد قال بعض الحواشي قوله مع كونه اخصر اي اقل
حروفا من الجمع غالبا ومعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد واحد قال بعض الكمل
وهو عيسى الشروي قوله لاغناء مفرد علة للاستثناء قال الاستاد قوله لاغناء
مفرد علة للمتن وهو قوله الا في ثلثمأة الى تسعمأة وقال البعض قوله
لاغناء مفرد وهو لفظ مائة اذ في معناه كثرة تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء
اعني به الاثلثمائة الى تسعمائة قوله دال صفة المفرد لم فاعل اصله دالل
ادغمت الدال الاولى في الثانية بعد حذف حركتها فصار دال على الكثرة
متعلق للدلالة المدلول عليها بدال وقوله عن لفظ الجمع متعلق للاغناء
ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء
لتصغيرهم له على لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع التكثير كذا في الرضي ثم شرع في بيان
حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال ومميز احد عشر في المذكر ومميز زائد
عليه منتهيا الى تسع وتسعين قوله بل تسع وتسعين اشارة الى ان الغاية وهي
تسع وتسعين داخلة في حكم المغيا اي ان مميز تسع وتسعين منصوب مفرد ايضا
اقول كلمة بل للاضراب مع الايجاب نحو جاءني زيد بل عمرو ولا اضراب ههنا فالمناسب
هنا تبديل بل بالواو قوله منصوب بالرفع خبر لقوله ومميز احد عشر ثم شرع في بيان
علة كونه منصوبا فقال نصبه لتعذر الاضافة اي لامتناع اضافة العدد
امتناعا عاديا الى تمييزه حتى يكون مجرورا قال البعض قوله لتعذر الاضافة متعلق
لمنصوب وعلة له اما في مثل عشرين اي اما تعذر الاضافة في مثل عشرين من العقود

١٧٤

من العقود الثمانية والمراد بمثل عشرين العقود الثمانية فثابت اي فهو ثابت
لكراهتهم اي لعدا العرب او النحاة مكروها فيما بينهم او لجعلهم مكروها فيما بينهم
ابقاء ما اي النون الواقع في آخر العقود قال البعض وما عبارة عن نون
عشرون ونون اخواته بعد اي ذلك النون في صورة نون الجمع اي جمع المذكر
ال لم ان لم يحذف اي ذلك النون عند الاضافة ولا يقال عشرون رجل
بالاضافة فيه مع اثبات النون قوله وحذف في غيره اي الجمع عطف على قوله ابقاء ما
بتابع الاضافة ان حذف اي لو حذف ذلك النون عند الاضافة اي عند
اضافة العقود الى تمييزاتها لا يقال عشرو رجل واما في غيره اي واما تعذر الاضافة
في غير مثل عشرين مما فيما بين العقود وهو احد عشر مثلا فثابت اي فهو
ثابت لكراهتهم اي لعند العرب العرباء كرهها جعل ثلثة اشياء بتابع الاضافة
اي جعل ثلثة اشياء وهي التمييز والعددان اللذان تضمنها المركب العددي
كالاسم الواحد لان العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون السبب الواحد
بالوحدة الاعتبارية مركبا من شيئين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما بعده
يلزم ان يكون الشيء الواحد مركبا من ثلثة اشياء لانه حينئذ يكون تركيبا
اضافيا قوله بخلاف نحو خمسة عشرك جواب للنقض الوارد على هذا الدليل
بان هذا الدليل وهو جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بعينه جاز في التركيب
الصحيح فيما بينهم وهو تركيب خمسة عشرك باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب
مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان
بان نقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك
ليس من قبيل جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد قال البعض قوله بخلاف نحو
خمسة عشرك مما لم يكن المضاف اليه جزأ من المضاف لان مدلول كاف الخطاب
ليس من اجزاء خمسة عشر ولهذا كان غيرها فجاز الاضافة لعدم كونه كالاسم الواحد
قوله فان المضاف اليه في خمسة عشرك هو الكاف تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف
نحو خمسة عشرك فعليك تصويره اي لان المضاف اليه فيه لما كان اي المضاف اليه غير العدد
اي مغايرا للعدد فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى قوله كان جواب لما
اي كان المضاف اليه منبها على التعدد اي تعدد الكلمة وهي خمسة عشرك قال مولانا
الفاضل الجامي قدس سره لما كان المضاف اليه غير العدد ولم يمتزج مع العدد المضاف

امتزاج المميز العارض في خمسة عشر رجلا الذي كرهوا اضافته اليه فلم يلزم منه المحذور
المذكور وهو صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا قال البعض قوله كان اي كان
كون المضاف اليه غير العدد مبنيا على التعدد وعلى المغايرة بينهما فلا يلزم جعل
ثلثة اشياء كالكلمة الواحدة قوله وبخلاف نحو ثلثمائة رجل جواب لما يرد على اصل
المدعى بانهم ان كرهوا اتحاد العدد المركب بالمعدود يلزمهم ان يكرهوا
ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلثة اشياء فاجاب عنه بانهم
انما جوزوا تركيب ثلثمائة رجل مع ان فيها جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وليس
هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل فان اي لان اعراب الاولين يمنع
الاتحاد اي يمنع اتحاد العدد للمعدود اي للمميز فان الاولين وهما الثلث
والمائة في ثلثمائة رجل معربان بخلاف نحو خمسة عشر فان الاولين وهما
خمسة وعشر فيه مبنيان ولا يخفى ان كراهة شيء لعلة لا ينافي تجويزه
لعلة اخرى قال البعض قوله فان اعراب الاولين تعليل للحكم في قوله بخلاف
وانما قال فاعراب الاولين فان الاولين في المثال الثاني وهو ثلثمائة رجل معربان
بخلاف المثال الاول وهو خمسة عشر فان الاولين فيه مبنيان فافهم يمنع الاتحاد
اي اتحاد العدد للمعدود وقوله مفرد بالرفع اما صفة لمنصوب او خبر بعد خبر
وقوله دائما بالنصب معمول فيه لقوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع
اي مفرد زمانا دائما ومنصوب ايضا زمانا دائما ثم شرع في بيان وجه
افراد مميز هذا النوع فقال لكونه اي اعتبر مميز هذا النوع مفردا لكون المفرد
قال البعض قوله لكونه علة لكونه مفردا اي لكون المفرد اخف من الجمع
ويجيء ان الخفة ترجح على المطابقة مع ثقل التركيب في المركب وحمل ما ليس فيه
التركيب عليه والقلة اي والحال ان قلة الحروف في الفضلة وهي التمييز
هنا لانه من المنصوبات اولى من الكثرة قال بعض الشراح قوله لكونه اي
لكون المفرد علة لكون مميز هذا النوع مفردا اخف من الجمع وحصول الغرض به
وهو رفع الابهام عن لفظ العدد وكاف في الدلالة على الجمع مع ثقل التركيب
اي مع ثقل العدد المركب لكونه فوق العشرة ولو جمع مميزه ايضا لكان اثقل
فيلزم تخفيف احدهما بالافراد الدال على القلة والقلة في الفضلة وهي المميز



وهي المميز اولى من الكثرة باعتبار التخفيف فيها وقال مولانا الفاضل الجامي
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده لكون الفضلة
قليلة بسبب كونه مفردا لما عرفت ان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل
معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه
ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر في كلمة واحدة قال بوسنوي في حاشية الجامي
قيل وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا
فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها والاول ليس بشيء
لان الامر في مثله سهل والثاني ناقص لعدم ذلك بصورة المعنى والاولى
ان يقال فلانه اذا جاء لتبيين الذات في مثل عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد
كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف انتهى قيل لانه لو جمع لكان انقص في الدلالة
ثم شرع المصنف في بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول
فقال ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما اي تثنية المائة والالف يعني به المائتان
والالفان ومميز جمعه اي جمع الالف وانما زاد الشارح لفظ المميز في الموضعين
للاشارة الى ان قوله وتثنيتهما وقوله وجمعه معطوفان على قوله مائة وانما لم يقل
وجمعها كما قال وتثنيتهما فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز اصلا اذا اضيف
اليها مثل ثلث لما مر من المعتادين وغالبا ان لم يضف اليها لما مر ايضا
من المعتاد الواحد وانت خبير بانه لا يوجب العدم بل القلة وقد يستعمل نحو مآت رجل
والرضي وان لم يضف نحو ثلث الى مائة جمعت واضيفت الى المفرد ايضا
ولذلك لم يعتمد المصنف كابن الحاجب حيث لم يقل وجمعها فقول الفاضل العصام
فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد ليس بمرضي فضلا
عن كونه اولى كذا في حاشية الامتحان وفي التسهيل ان العرب لا يستعمل
جمع المائة مع المميز اذا اضيف اليها مثل ثلث الا قليلا قال الرضي اذا المائة
لا تجمع في العدد مضاف اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلث
واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مآت رجل انتهى قال السيالكوتي
وان لم يضف مائة مضافا اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا

نحو مئات رجل انتهى قال بعض الافاضل قوله لا يستعمل مع المميز في الاعداد لا يقال ثلثمائة رجل
كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل وذلك لما مر
من انه خلاف المعتاد ولذا كرهوا وانما قلنا في الاعداد لان استعمالها مع مميزها
بدون الاعداد واقع في الرضي قال الرضي لما مر من انهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع
بالالف والتاء وبعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون قال امام الايوبي وانما افرد
الضمير ههنا فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز وقال شارح ميزان الادب ولم يذكر
جمع المائة لانه لا يستعمل مع المميز وقوله لا ينصب بصيغة المجهول جزء لقوله ومميز اي
لا ينصب لاضافتها اليه ولا يجمع بل هو اي ذلك المميز مفرد وانما افرد مميز هذا النوع
لانه اي الثان والحال قد يضاف الى بعضها اي الى بعض المذكورات من مائة والف
وتثنيتهما وجمعه قوله نحو ثلث نائب فاعل ليضاف قال الاستاد قوله قد يضاف الى بعضها
اي الى بعض المذكورات من مائة والف وجمعه وبعضها كمائة نحو ثلث فيقال ثلثمائة رجل
وقال الآخر قوله قد يضاف بصيغة المجهول الى بعضها اي الى بعض المذكورات نحو ثلث
نائب فاعل يضاف نحو ثلثمائة رجل وثلثة آلاف رجل ولا يقال ثلثة الفي رجل وثلثة
مائتي رجل كما لا يخفى فيحصل التركيب اي في يحصل التركيب بثلثة اشياء فيثقل فاذا ناسب
ترجيح الخفة فيرجح من الترجيح الخفة بالافراد كما بالجر على المطابقة بين المعدود
ومميزه لو جمعا فتركت ليحصل الخفة بالافراد لانها مطلوبة في الكلام ولذا يحذف
لاجلها كثيرا من اصول الكلمات قال البعض قوله فيرجح الخفة اي خفة المفرد مثل رجل
لانها مطلوبة في الكلام على المطابقة اي مطابقة المعدود العدد وحمل المفرد اي
غير المركب قال احمد نائلي قوله وحمل المفرد اي ما ليس بمركب هو مائة في مائة رجل
نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم وقال بعض المحشي قوله وحمل المفرد والمراد
من المفرد ههنا ما لم يضف اليه نحو ثلثة هو مائتان والفان وآلاف وقال البعض قوله
وحمل المفرد والمراد من المفرد ما لا يضاف اليه نحو ثلثة فافهم عليه اي على التركيب
الاضافي او على المركب الاضافي كثلثمائة رجل اي وحمل المفرد عليه في كونه مضافا
الى مميز مفرد او في كون مميزه مفردا ومجرورا اطرادا للباب اي موافقة لباب العدد
ومجرور بالاضافة اي باضافة العدد اليه او بكونه مضافا اليه والاضافة اليق للتخفيف
الظاهر من كلام المصنف ان هذا الحكم اعني كونه مفردا او مجرورا على سبيل الوجوب ولكن قال
في حاشية العصام ان مميز المائة قد يفرد منصوبا كما في قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب
اللذاذة والفتاء وقد يجمع مجرورا في نحو مائة رجال انتهى واما الجمع في قوله تعالى

في قوله تعالى اي ولا يجوز جمع المميز في الصورتين واما جمعه في قوله تعالى قال
البعض قوله واما قوله تعالى اي واما وقوع التمييز جمعا في قوله تعالى
ثلثمائة سنين جمع سنة بلا اضافة اي بلا اضافة مائة الى سنين او بلا اضافة
العدد الى المعدود ولا افراد فيما هو في صورة المميز قوله واما قوله تعالى
مبتدأ خبره قوله محمول اي فهو محمول على البدل اي على ان سنين بدلا وبيانا
لثلث كذا افهم من شارح ميزان الادب قال الاستاد قوله واما قوله تعالى
اي واما مائة في قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة اي بالتنوين قال البعض
قوله بلا اضافة اي بلا اضافة مائة الى سنين ولا افراد اي بالجمع قوله محمول
جواب اما اي فهو محمول على البدل اي بدل سنين من ثلثمائة بدل الكل من الكل
وقيل عطف بيان لانه عطف البيان والتمييز كلاهما للتفسير وعلى حذف المميز
اي ثلثمائة مدة باضافة مائة الى مدة او على تنزيل الجمع وهو سنين منزلة المفرد
وهو سنة اي كانت مضافة الى سنين كذا قاله قصاب زاده قال الاستاد قوله
وحذف المميز عطف على البدل اي وعلى حذف المميز اي ثلثمائة مدة اي مدة سنين
ولا يجوز ان يكون سنين هو المميز والا لزم ان لا يؤنث العدد نحو مائة رجل مثال
للواحد ومائتا رجل مثال للتثنية والف درهم مثال للواحد والفا درهم مثال
للتثنية وآلاف درهم مثال للجمع وقوله وبدون التثنية معطوف على قوله بالتنوين
او على قوله بنفسه وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اي وسبب التمامية
الثالثة نون التثنية نحو منوان سمنا فان منوان تثنية منى بالقصر مرادف من
بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف وقوله سمنا بفتح السين المهملة
وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم قال امام الايوبي قوله نحو منوان سمنا
لان منوان تثنية منى وهو اسم لوزن مخصوص وهو اسم مبهم تام بالنون وقوله
سمنا بالنصب على انه تمييزه وقال صاحب الافتتاح قوله نحو منوان سمنا فان
قد تم بنون التثنية ويحتمل لاجناس الموزونات فلما قيل سمنا تعين ما هو المقصود
ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال ويجوز في بعض هذين القسمين
الاول ما اي القسم الذي تم بالتنوين لفظا او تقديرا قال البعض قوله ما تم
اي الاول اسم مبهم تام بالتنوين والثاني ما اي القسم الذي تم بنون التثنية
قال البعض قوله ما تم اي اسم مبهم تام بنون التثنية احترز اي المصنف بالبعض

اي بقيد البعض او بلفظ البعض عن مثل احدعشر من اثناعشر وثلث عشر
واربع عشر الى تسع عشر وانما لزم الاحتراز لعدم جواز الاضافة اي اضافة
احدعشر الى التمييز قال الاستاد قوله لعدم جواز الاضافة الى التمييز علة
لاحترز فيه اي في مثل احدعشر مع كونه اي مثل احدعشر مما اي من القسم
الذي تم بالتنوين تقديرا قال البعض قوله مما اي من الاسم المبهم الذي تم بالتنوين
الاضافة اي اضافة ذلك البعض الى تمييزه كذا قاله صاحب فتح الاسرار قال
الشارح الاول الاضافة اي اضافة الاسم المبهم التام وقال امام الايوبي قوله الاضافة
بالرفع فاعل يجوز اي يجوز اضافته الى التمييز اي الى تمييزه اضافة بيانية
لان اضافة اسم التمام الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
كذا قاله بعض الشراح وعلل الجواز المدلول عليه بيجوز بقوله لحصول الغرض
وهو ازالة الابهام بتلك الاضافة مع التخفيف بحذف التنوين والنون قال امام
الايوبي قوله لحصول الغرض مع التخفيف اي وانما جاز هذا لحصول الغرض مع التخفيف
نحو رطل زيت الرطل درهم ٢٢٠ ومنوا سمن والجمع امنان والمنوان درهم
٢٦٠ اصله منوان سمنا بالنصب والتنوين ثم اضيف اليه فحصل التخفيف بحذف
النون من المضاف قال امام الايوبي قوله نحو رطل زيت بحذف تنوين رطل وبجر زيت
ومنوا سمن بحذف نون منوا وبجر سمن ولا يجوز الاضافة اي اضافة الاسم المبهم
الى تمييزه في غيرهما اي في غير هذين القسمين اما في الاول اي اما عدم جواز
الاضافة في التام بنفسه اي فيما تم بنفسه او واما عدم جواز الاضافة في الاول الذي
هو ما تم بنفسه فلما مر اي فثابت لما مر في بحث الاضافة قال البعض قوله اما في الاول الخ
تفصيل وبيان لتغير مع بيان علة لعدم جواز الاضافة فيه قوله من تعذر تجريد المضمر
في ربه مثلا بيان لما في لما مر قوله واسم الاشارة في بهذا مثلا عطف على قوله المضمر وقوله
عن التعريف متعلق بالتجريد قوله وتنكيرهما اي المضمر واسم الاشارة عطف تفسير
لتجريدهما او عطف تغيير لقوله تجريد المضمر واسم الاشارة قوله الذي صفة تجريد
عنه قيل صفة تنكير هو اي التجريد عنه قيل اي التنكير شرط الاضافة المعنوية
وقد مر في بحثها واما في الرابع اي واما عدم جواز الاضافة في التام بنون شبه الجمع
او واما عدم جواز الاضافة في الرابع الذي هو ما تم بنون شبه الجمع فلما مر اي فثابت لما مر
في بحث الاسم التام ايضا اي كما مر في بحث الاضافة عدم جواز الاضافة
في الاول وجه الشبه المزبور فقط قوله من كراهة ابقاء نونه اي شبه الجمع بيان
لما مر او بيان لما في لما مر قوله وحذفه عطف على قوله ابقاء نونه اي ومن كراهة

اي ومن كراهة حذف نونه واما في الخامس اي واما عدم جواز الاضافة
في التام بالاضافة او واما عدم جواز الاضافة في الخامس الذي هو ما تم
بالاضافة فلامتناع اضافة المضاف اي فهو ثابت لامتناع اضافة المضاف
الى شئ آخر لفظا او معنى فيجوز كما في حب زمانك لان الحب مضاف الى الزمان
باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام
حيث يكون الحب بلا زمان قال الاستاد قوله فلامتناع اضافة المضاف اي فثابت
لامتناع اضافة المضاف لعدم الفائدة في الاضافة ثانيا وقال الشيخ زاده
فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف
اسم الى اسمين بلا حرف عاطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي
مثل زيد رجلا مثل رجل عند المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل
وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملؤ عسل لان الملؤ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك
قدر ما يملأ العسل وقوله وبنون شبه الجمع وهو رابع الخمسة التي تكون سببا
للتمامية اي وتمامه يكون بنون شبه الجمع لا بنون الجمع اي لا يكون بنون الجمع
الحقيقي قوله مثل قوله تعالى الاخسرين اعمالا تمثيل للمعنى اي انواعا من العمل
كالصياغة والزراعة قال البيضاوي قوله اعمالا نصب على التمييز وجمع لانه من اسماء
الفاعلين او لتنوع اعمالهم انتهى اي لانه تمييز للاخسرين بمعنى الخاسرين كقولك
الله اكبر بمعنى ان اسم الجنس وان كان يتناول آحاد مدلوله الا انه لا يدل
على اختلاف فاعله ولا على تنوع مدلوله ليدل على احد الامرين كذا قاله الشيخ زاده
قال ابن مجيد قوله وجمع لانه من اسماء الفاعلين انما جمع العمل وهو مصدر والمصدر
لا يجمع لانه موضوع للجنسية من حيث هي ولا تعدد فيها وانما التعدد في افرادها
لقصد وروده من الجماعة وهم الاخسرون او اريد به الانواع المختلفة وقال سنان افندي
قوله من اسماء الفاعلين يعني اعمالا جمع عمل ككتف بمعنى ذو عمل كذا في القاموس وقيل
ان الاعمال جمع عامل كالاشهاد جمع شاهد وقيل يشير الى ان الضمير في لانه ليس
للاخسرين قوله وحسنون وجوها عطف على اخسرين اعمالا اي ومثل حسنون
وجوها وقوله وجوها تمييز لحسنون قال البعض والاخسرين في المثال الاول
جمع الاخسر وهو اسم تفضيل وحسنون في المثال الثاني جمع حسن وهو صفة مشبهة
وانما لم تجعل نون الجمع من تمامه فان التمييز بعدها اي بعد نون الجمع قال البعض

قوله فان التمييز بعدها اي بعد نون الجمع تعليل لتطبيق المثال بالممثل او تعليل
لقوله لا بدون الجمع وقال الاستاد قوله فان التمييز بعدها اي بعد نون الجمع
تعليل لعدم كون تمامه بنون الجمع انما يكون اي لا يكون انما يكون عن نسبة
كائنة في شبه جملة اي عن ذات مقدرة في نسبة في شبه جملة لا عن ذات مذكورة
في مفرد قال الاستاد قوله عن نسبة في شبه جملة لا عن ابهام تام في مفرد قال شارح
ميزان الادب لان هذا الجمع يحمل لكونه صفة لا لكونه ابهاما تاما يحتاج به وقال
امام الايوب وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر التمامية بنون الجمع
لان الابهام انما يوجد في هذا النوع فان المسلمين والناصرين مثلا ليس فيه ابهام
حتى يحتاج الى التمييز فان معناهما ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام
فيه واما نحو عشرين فلكونه اسم عدد يحتاج الى بيان العدد والله اعلم وهو اي
شبه الجمع عشرون اي لفظ عشرون قال قصب زاده قوله وبنون شبه الجمع وهو
عشرون وانما قيدها بالشبه لانه ليس جمعا لعشرة بل اسم موضوع لهذا العدد
وكذا اخواته وما بعدها بنون الجمع في سقوطها بالاضافة تقول هذه عشروك
وعشري بتشديد الياء وزائد الى تسعين بل تسعين اي بل هو تسعين قال
امام الايوب وكذلك تسعون نحو عشرون درهما وهو رأس العقود من عشرين
وثلثين الى تسعين وقوله وبالاضافة معطوف على ما قبله وبيان للوجه الخامس الذي
يكون سببا للتمامية اي احد الخمسة من اسباب التمامية للاسم تمام الاسم المبهم بالاضافة
بان يكون الابهام في الاسم المضاف لا في النسبة التي بينهما فانه نوع آخر فان الابهام
في الاول في ذات مذكورة وفي الثاني في ذات مبهمة كذا قاله امام الايوب والمراد بالاضافة
الاضافة التي لا يتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه
اليه نحو ملؤه عسلا هذا مثال لما تم الاسم المبهم بالاضافة الى الضمير ولا يتقدم
معمول الاسم المبهم التام وهو التمييز عليه اي على الاسم التام قوله لضعفه
اي الاسم التام علة للا يتقدم ومتعلق به او علة لعدم تقدم معمول الاسم التام
عليه في العمل يعني انه لا يجوز تقديم التمييز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه
عاملا ضعيفا لا يعمل فيما قبله ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز قوله لكونه
اي الاسم التام علة لضعفه او علة للضعف او علة لكونه ضعيفا في العمل جامدا
اي اسما جامدا والتاسع اي العامل التاسع من التسعة فاللام في التاسع
للعهد الخارجي الضمني كذا قاله البعض قال الاستاد قوله من التسعة اشارة الى ان الالف
واللام للعهد الخارجي معنى الفعل



معنى الفعل قوله ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل الخ توطئة لقوله
الآتي والمراد منه الخ وتوطئة لبيان باعث التفسير بقوله والمراد منه الخ قوله
كونه اي المعنى خبر منصوب لكان قوله مفهوما خبر الكون منه اي من الفعل
فقوله كونه مفهوما منه اشارة الى احتمال ان الاضافة بيانية قوله ومدلولا له
اي للفعل عطف على قوله مفهوما منه واشارة الى احتمال ان الاضافة لامية وهو
اي ذلك الكون او كون المعنى مفهوما منه ومدلولا له ليس بمراد هنا اي في معنى الفعل
او في قوله معنى الفعل قوله اظهر المراد من معنى الفعل او من قوله معنى اي اظهر
المصنف مراده منه بانه اي بطريق هذا انه اي معنى الفعل كان اي معنى الفعل
مجازا مرسلا من قبيل تسمية الدال اي كل لفظا باسم المدلول اي معنى الفعل قال
البعض قوله تسمية الدال [illegible] مثلا باسم المدلول [illegible]
وقال صاحب فتح الاسرار فاصل معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال
وقال بعض الافاضل قوله تسمية الدال باسم المدلول اي من قبيل ذكر المدلول وهو المعنى
وارادة الدال وهو اللفظ ثم صار اي معنى الفعل حقيقة عرفية اي كالحقيقة العرفية
بحيث لا يحتاج الى القرينة في استعماله في كل لفظ يفهم منه معنى الفعل قوله بقوله اي
المصنف متعلق باظهر او بقوله اظهر بعد تقييده بانه كان اه اي اظهر ما هو المراد بقوله
والمراد اي مراد النحويين منه اي من معنى الفعل الذي يقع تاسع عامل القياسي كل لفظ
قال امام الايوب قوله والمراد منه مبتدأ وقوله كل لفظ خبره اي المعنى الذي يرد من لفظ
معنى الفعل هو كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه يعني والمراد من اللفظ ما ليس بمشتق
كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي ولا مشتق منه كالمصدر اي كل لفظ ليس
بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص من اوزان الصرف وقوله في الحال
احتراز عما كان مشتقا في الاصل مصدرا كرويد وتراك كذا في منهيات الشارح
وقيل احتراز عما كان مشتقا في الاصل كما في فعال بمعنى الامر ومشتقا منه في الاصل
كما في غيره قوله بقرينة متعلق بمقدر وهو انما قيدنا اللفظ بقولنا غير مشتق ولا مشتق منه
كذا قاله البعض او هو انما فسرنا اللفظ بقولنا غير مشتق ولا مشتق منه بقرينة
انه اي المصنف جعله اي جعل المصنف معنى الفعل في بحث حروف الجر قسيما اي مباينا
ومغايرا ومقابلا لكل منهما اي المشتق والمشتق منه حيث قال ولا بد لهذه الحروف من متعلق
وهو الفعل او شبهه او معناه وهذا الكلام صريح منه في كونه قسيما لهما وقد بينهم
من تعداد القياسي حيث اورد المشتقات والمصدر وبعدهما معنى الفعل

قوله وقد يراد منه اي من معنى الفعل عطف على ما قبله من حيث المعنى اي يراد منه
غير ما يشملهما كثيرا وقد يراد منه ما اي اللفظ الذي يشملهما اي المشتق
والمشتق منه كما في تعريف الفاعل اي كلفظ معنى الفعل الذي يراد منه ما يشملهما
في تعريف الفاعل او كمعنى الفعل الذي يراد منه ما يشملهما في تعريف الفاعل
او كما يراد في تعريف الفاعل في بحث المطول حيث قال وهو ما اسند اليه الفعل
التام المعلوم او ما بمعناه حيث بين الشارح قوله او ما بمعناه بقوله من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر يفهم بصيغة المجهول منه اي من ذلك اللفظ قوله
معنى فعل نائب فاعل ليفهم قوله اصطلاحي صفة لفعل على طريق مزج الشرح للمتن
وقوله اي معناه اي يفهم منه معنى الفعل المطابقي صفة المعنى تفسير للمعنى في قوله
معنى فعل يعني يفهم من ذلك اللفظ معنى مطابقي كائن للفعل كما في اسماء الافعال
اقول يعني ان اسماء الافعال موضوعة بالوضع الثاني لمدلول مطابقي لدال اسماء
نفسه كما سيصرح به وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما على ما هو المشهور
او التضمني اي او يفهم منه معناه التضمني وهو الحدث فقط كما في سائرها
اي في سائر اسماء الافعال وهو الظرف المستقر والمنسوب والمستعار
قال البعض قوله اي معناه المطابقي تفسير للمعنى في قوله معنى فعل المراد منه
تمام ما وضع له وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما او فاعل معين او التضمني
والمراد منه جزء ما وضع له وهو الحدث فقط كما في سائرها اي كما يفهم معناه
التضمني في سائر اسماء الافعال وقال الاستاد قوله اي معناه المطابقي تفسير
للمعنى في معنى فعل اي يفهم من اللفظ معنى الفعل المطابقي كما في سائر اسماء الافعال
او التضمني اي او يفهم منه معناه التضمني كما في سائرها اي كما يفهم منه معناه التضمني
في سائر اسماء الافعال وقال الآخر قوله اي معناه المطابقي وهو مجموع الحدث والنسبة
او التضمني وهو الحدث فقط عدل اي المصنف يعني اعرض المصنف عما اي
عن تعريف معنى الفعل الذي ذكره اي ذلك التعريف الفاضل الجامي في بحث الحال
عند قول ابن الحاجب وعاملها الفعل او شبهه او معناه قوله من انه اي معنى الفعل
بيان لما المستنبط اي المعنى الذي يستنبط ويستخرج من فحوى الكلام اي

اي من مفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل من له الذوق السليم فيه فهم منه معنى الفعل
وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك يعني يستنبط من فحوى الكلام لا بالوضع
لان اللفظ لم يوضع لذلك المعنى كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا من غير تصريح به اي بذلك المعنى او تقديره اي او
من غير تقديره اي ذلك المعنى لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه
ولا يكون معناه قال الاستاد قوله من انه اي معنى الفعل بيان لما في ما ذكره
الفاضل الجامي المستنبط اي المعنى الذي يستنبط ويفهم من فحوى الكلام
اي من مفهوم الكلام لا من لفظ الكلام ومنطوقه من غير تصريح به اي بفعله
او تقديره اي او من غير تقدير فعله في نظم الكلام كمعنى الاشارة او التنبيه
في نحو هذا زيد قائما ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام فعلهما وهو اشير او انبه انتهى وكشف هذا
المقام عند الملك العلام ومن اراد فهم المقام فليرجع الى الفوائد الضيائية
لكن قال بعض الافاضل يحتمل ارجاع ضمير به وتقديره الى المعنى لانه يعتبر
في حق المعنى الخارج عن لفظ الكلام ومنطوقه التصريح والتقدير ويحتمل ارجاعه
الى الفعل في معنى الفعل قوله لعدم شموله اي ما ذكره الفاضل الجامي علة لعدل
ومتعلق به قوله لاسم الفعل متعلق لشموله وصلة له والظرف اي وللظرف
مع كونهما اي اسم الفعل والظرف منه اي من معنى الفعل عنده اي عند المصنف
لكن الثاني اي الظرف قال البعض قوله لكن الثاني وهو الظرف استدراك من قوله
لعدم شموله اما داخل في الفعل ان قدر المتعلق المحذوف فيه فعلا لاصالته في العمل
او شبهه اي او داخل في شبه الفعل ان قدر المتعلق المحذوف فيهما لانه خبر وحق الخبر
الافراد فتدبر الاول قول البصريين والثاني قول الكوفيين قال ابن هشام
في مغني اللبيب الثاني قول البصريين والاول قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير
والاعاريب انتهى عند ذلك الفاضل اي فاضل الجامي بخلاف الاول اي اسم الفعل
فانه ليس بداخل فيهما قال البعض قوله بخلاف الاول وهو اسم الفعل فانه ليس بداخل
فيه وفي غيره قوله ومما ذكره الفاضل العصام معطوف على قوله مما ذكره الفاضل الجامي

اى ويعدل عن التعريف الذى ذكر الفاضل العصام ذلك التعريف فى بحث
الحال ايضا اى كما عدل عما ذكره الفاضل الجامى قوله معنا انه اى معنى الفعل
بيان فى قوله عما ذكره ما اى اللفظ الذى يستنبط منه اى من ذلك اللفظ
معنى الفعل قوله ولا يكون معطوف على قوله ما يستنبط اى ولا يكون ذلك اللفظ
من صيغته اى مادة الفعل قوله لخروج فعال تعليل لعدول المصنف واعراضه
عما ذكره الفاضل العصام بمعنى الامر قوله عنه اى عما ذكره الفاضل العصام
متعلق لخروج كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك واغا عده اى وانما عده المصنف
معنى الفعل عاملا واحدا من القياسى اى من العامل القياسى مع ان بعضا من انواعه
اى معنى الفعل كاسم الفاعل والظرف المستقر والمنسوب والمستعار عليه
ان يعد ذلك البعض على حدة قال البعض قوله ان يعد اى ان يعد ذلك البعض
مستقلا لا تبعا منه اى من القياسى وانما امكن العد منه لدخوله اى ذلك
البعض قال البعض قوله لدخوله اى ذلك البعض متعلق لقوله انما عده وعلة له
فى ضابط كلى كما اشار اى المصنف اليه اى الى ضابط كلى بقوله اى المصنف
كل لفظ الخ والضابط الكلى المشار اليه بقوله كل لفظ الخ اى كل اسم فعل
يعمل الرفع وكل ظرف مستقر يعمل الرفع كذا قاله احمد نازلى واما ما ذكره
فى بعض تعليقاته من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل فى الحروف الاصول ويستنبط
منه معنى الفعل فانه يعمل عمله فمنتقض بنحو تراك فافهم قوله وبين عطف
على اشار اى وكما بين المصنف فى التفصيل اى فى تفصيل معنى الفعل
انه اى بان ذلك البعض يعمل اى ذلك البعض كناية عن العمل تسهيلا
نصب على العلية لقوله عده قال البعض قوله تسهيلا مفعول له لقوله عده
عاملا واحدا وقال الاستاد قوله تسهيلا اى وانما عده عاملا واحدا من القياسى
ولم يعد بعضا من انواعه مع انه يمكن ان يعده منه تسهيلا وقال الاخر قوله
تسهيلا اى بين ذلك البعض فى التفصيل وترك فى الاجمال تسهيلا للضبط
اى لضبط بتقليل الاقسام اى بتقليل اقسامه قال البعض قوله للضبط
اى لضبط العوامل القياسى متعلق للتسهيل وصلة له وقوله بتقليل اقسامه متعلق
للتسهيل



للتسهيل اى بتقليل اقسامه فمن لم يعده اى معنى الفعل يعنى اذا ثبت ما قلنا
فمن لم يعده من القياسى اى من العامل القياسى كالشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن
الجرجانى ومن تبعه اى ذلك الشيخ كصاحب المصباح يعنى كما لم يعد الشيخ
عبد القاهر ومن تبعه قوله فمن مبتدأ وقوله لم يصب خبره اى لم يصب
ذلك المن ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال فمنها اسماء الافعال الخ
معانيها معانى الافعال اصله اى اصل قوله اسماء الافعال اسماء معانى الافعال
بحذف المضاف ايجازا اى اسماء الافعال منقولة عنها الى الفاظ الافعال
كذا قاله احمد نازلى قال شارح ميزان الادب قوله اسماء الافعال اى اسما معانى
الافعال على الاصح وانما كانت اسما لكونها على صيغ الاسماء دون الافعال
ولانها لما كانت منقولة عن المصادر والاصوات والظروف لم تكن فى الاصل
موضوعة للمعانى المقترنة باحد الازمنة نقلت عن المصدر كرويد وهيهات
او الصوت كصه او الظرف كعليك وانما حكم به لانه اى الشان لا يفهم منها
اى اسماء الافعال قال الاستاد الضمير راجع الى اسماء الافعال باعتبار رويد
وتراك ونزال وغيرها الالفاظ بل يفهم منها معان هى اى تلك المعانى
معانى افعال مخصوصة من الامر والماضى والمضارع مثلا رويد اسم من اسماء الافعال
يفهم منه معنى امهل لا لفظ امهل كما لا يخفى فحذف اى اذا كان اصله اسماء معانى الافعال
فحذف المضاف الى الافعال وهو المعانى قوله ايجازا نصب على العلية لقوله حذف
ذكره اى كون اصله ذلك فى الامتحان فى بحث اسماء الافعال وكذا المفهوم
من قوله فى تعريف الفعل لكن الظاهر المتبادر من هذا المتن وسائر كتب النحو
كونها موضوعة لالفاظها لا لمعانيها وما ذكره من انه لا يفهم منها الالفاظ
بل معان غير مسلم بل المفهوم منها اولا الالفاظ وبواسطتها يفهم المعانى وايضا
يراد انه ان اريد بكونها اسماء لمعانيها وضعها لها مثل وضع الفعل اى وضع
مادته للحدث وهيئته للزمان والنسبة يلزم انتقاض تعريفها وان اريد مثل وضع الاسماء
لمعانيها اى وضع مادتها فقط لمعان مطابقية لمسماها مثلا ان هيهات
موضوع وضعا شخصيا لمعنى مطابقى لبعد لزم خروج عن الاسم لعدم استقلال معناه
فى واما اذا كانت اسماء لالفاظها كما هو الظاهر فلا يرد شئ منها ولا يحتاج
الى تقييد الوضع فى تعريف الفعل بالاول لاخراجها عن تعريف الفعل كما ذكره فى الامتحان

ويمكن ان يقال ان مراده ما هو الظاهر من هذا المتن لكن اراد بها في الامتحان امتحان الاذكياء بانها ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزاته الخفية
وهو اي اسم الفعل الدال عليه اي اسم الفعل لفظ اسماء الافعال لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه بقا معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا او التذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت وفي اكثر النسخ اي وقع في اكثر نسخ المتن وهي اي لفظ وهي بدل وهو وهو موافق لظاهر المرجع ولغرض المبتدئين ولارادة التنبيه على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اي كون الضمير مذكرا قال البعض قوله والاول وهو نسخة وهو اصح من الثاني قوله لموافقته متعلق لاصح وعلة له اي لموافقة الاول لتفسيري مسماه اي لفظ مسماه ويحتمل اي ولفظ يحتمل وضميري تثنية ضمير اصله ضميرين سقط نونه بالاضافة الى مسماه قوله ولانه اي الثاني عطف على لموافقته وتعليل ثان لاصح يلزم رجوع الثاني اي ضمير هي قال البعض قوله يلزم رجوع الثاني اي الضمير الثاني وهو هي ايضا اي كما لزم رجوع ضمير البعض الى اسم الفعل لكن رجوع الثاني الى اسم الفعل بتأويل الكلمة قال البعض قوله ايضا اي مثل رجوع الاول الى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال بتأويل الكلمة اي بتأويل اسم الفعل بالكلمة ليحصل الموافقة بين الضمير ومرجعه قوله اذ لا يصح رجوعه اي الثاني علة لبيلزم واثبات للملازمة الى اسماء الافعال قوله لان التعريف وهو قوله ما كان الخ متعلق بلا يصح وعلة له كائن للماهية لا للافراد قوله التي تدل صيغة للافراد لا للماهية عليها اي على الافراد صيغة الجمع وهي اسماء الافعال وصيغة الجمع فاعل تدل قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب اسماء الافعال علم نوع معروف من الكلمات فلا بأس حينئذ بارجاع ضمير المؤنث الى ذلك فاجاب عنه بقوله ولا يمكن الخ كذا في حاشية سياهية قال الاستاد قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب لسؤال مقدر بانه يصح رجوعه الى اسماء الافعال لانه علم للشيء كما يقال اولياء وشركاء لشيخ واحد فاجاب بانه مخالف للعرف اذ لا يقال مثلا رويد اي لفظ رويد اسماء الافعال لان رويد مفرد وصيغة الجمع لا يطلق على المفرد بل يقال انه اي لفظ رويد اسم الفعل فنشأ من هذا الجواب سؤال اخر كانه قيل فاذا لم يقبل التأويل بما ذكرنا فلم اتى بصيغة الجمع في صدر البحث فاجاب
عنه



فاجاب عنه بقوله وايراد صيغة الجمع قال الاستاد قوله وايراد صيغة الجمع الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل لم اورد صيغة الجمع مع ان المفرد اخصر وانسب لمقام التعريف مع السلامة من الحذف فاجاب بقوله وايراد صيغة الجمع اه وقال صاحب المنافع قوله وايراد صيغة الجمع الى اخره دفع لسؤال مقدر وهو اذا كان الضمائر راجعة الى اسم الفعل كان المعرف وما يبحث عن احواله هو اسم الفعل وهو شامل لجميع الافراد فلا احتياج الى صيغة الجمع فيكون المناسب ان يقول فمنه اسم الفعل قوله من اول وهلة وهي بسكون الهاء ويجوز فتحها والوهلة ابتداء الامر فاذا اضيف اليها اول تجرد عن الابتداء ويراد بها الامر فقط فيكون بمعنى المجموع اول امر وهو منصوب على الظرفية بكونه عبارة عن الوقت ما قوله اي اسم اشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة واغا فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذي هو للجنس لا للافراد اختار الموصوفية لكونه خبرا كان بمعنى الامر اي اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر قدم اي قدم المصنف الامر مع انه فرع الماضي لكثرته اي لكثرة ما كان بمعناه او لكثرة كونه بمعناه قال الاستاد قوله قدم اي قدم المصنف كونه بمعنى الامر على كونه بمعنى الماضي لكثرته اي لكثرة كونه بمعناه وقال الاخر قوله قدم اي قدم المص الامر في التعريف مع انه فرع الماضي او مع ان الماضي مقدم على الامر وضعا لكن قدم الامر لكثرته اي لكثرة كون اسم الفعل بمعنى الامر لان الكثرة تدل على الفصاحة والفصاحة تدل على الاصالة وقوله او الماضي بيان لنوع اسم الفعل يعني ان اسم الفعل نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والآخر ما كان مقارنا بمعنى الماضي لم يذكر اي المصنف المضارع ولو ذكر لقال او المضارع قوله لعلة ما متعلق بلم يذكر وعلة له اي لعلة اسم الفعل الذي كان بمعناه اي بمعنى المضارع كاف بمعنى اتضجر مضارع متكلم واوه بتشديد الواو وتسكين الهاء كذا في شرح المفصل بمعنى اتوجع مضارع متكلم يقولها العرب عند الشكاية عن حالها قال الفاضل الجامي فان قيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي قوله اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له اي لذلك المعنى تفسير لقوله كان بمعنى الامر او الماضي واشارة الى ان كلمة كان بمعنى صار هنا والى ان اضافة المعنى الى الامر لامية ومجازية لم يقل

ای المصنف ما وضع لمعنى الامر او الماضي بدل قوله ماكان بمعنى الامر او الماضي
قوله لان دلالتها ای دلالة اسماء الافعال متعلق بلم يقل وعلة له على هذا المعنى
ای معنى الامر او الماضي ليست ای تلك الدلالة بحسب الوضع ای بحسب وضع
الواضع بل كانت تلك الدلالة بحسب الاستعمال ای بحسب استعمال المستعمل
اقول هذا مبني على الغفلة عما ذكر في الامتحان وغيره من تعدد الوضع
في اسماء الافعال حيث قال ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد
وقال ايضا في قبيله ولا يخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر
والاصوات والظروف قال صاحب المنافع قوله بل بحسب الاستعمال هذا على تقدير
عدم وضع اسماء الافعال لمعانيها الفعلية واما على تقدير وضعها لها وضعا
طاريا فوجه عدم قوله ما وضع الى آخره انه لو قال ما وضع الى اخره لتبادر
الوضع الاصلي فيلزم فساد التعريف ولذا ای لعدم الوضع في هذه الدلالة
او لاجل كون ذلك الدلالة بحسب الاستعمال خرجت ای اسماء الافعال عن تعريف
الفعل فانها تدل على احد الازمنة بحسب الاستعمال والفعل بحسب الوضع
اقول ليس الخروج عنه لعدم الوضع في هذه الدلالة بل هو لكون هذه
الدلالة بالوضع الثاني كما ذكر في الامتحان في موضعين احدهما صراحة والاخر
دلالة واشرنا اليها آنفا في حاشية فلو قال ای اذا تحول اسماء الافعال
عن معناها الوضعي الى هذين المعنيين او المعاني فلو قال ما صار بدل قوله
ماكان لكان ای ذلك القول انسب من قوله ماكان بمقام التعريف لان التعريف
للتوضيح ولفظ كان لفظ مشترك بين معنى صار وبين غيره والاشتراك ينافيه
كذا في اله احمد نازلي قال الاستاد قوله لكان انسب بمقام التعريف لان بابكان
للاستمرار وصار للانتقال نحو صار الخمر خلا وقال العصام قوله لكان انسب بمقام
التعريف والانسب جعل كان بمعنى صار ولا يرد نحو الضارب امس نقضا ای
حال كونه ناقضا على التعريف ای على تقدير اسم الفعل ولو ورد لقيل ان نحو الضارب
امس يدل على معنى الماضي فينبغي ان يكون اسم فعل وهو ليس باسم فعل قوله لما عرفت
علة للايرد ومتعلق به يعني علة للنفي لا للمنفي قوله انه بيان لما ای من ان نحو الضارب امس
خارج بقوله غير مشتق عن تعريف معنى الفعل الذی ای معنى الفعل الذی هو

ه لا ان دلالة اسماء الافعال على هذا المعنى ليست بحسب الوضع فقط بل بحسب الوضع الصوري والاستعمال

ولان صار للتحول ای اسماء الافعال في الاصل ليست بمعنى الفعل بل بمعنى ...



هو ای معنى الفعل المقسم الذی هو معتبر في الاقسام ويعمل قوله ای اسم فعل او
ماكان الخ اشارة الى ان فاعل يعمل مستتر تحته راجع الى اسم الفعل او الى ما
عمل دال مسماه ای كعمل دال مسماه في التعدی واللزوم غالبا فان كان
دال مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل وان كان متعديا
كان اسم فعله كذلك فلم يقتصر عليه قال الاستاد قوله مسماه وهو المعنى المطابقي
لذلك الدال الذی هو الفعل وضع اسم الفعل بالوضع الثاني لذلك المعنى ولما لم يصلح
ذلك المسمى بكونه عاملا احتاج الشارح الى تقدير الدال قال البعض قوله
دال مسماه ای اسم الفعل او ماكان الخ والمراد من الدال اللفظ ومن المسمى المعنى
وقال الآخر قوله يعمل عمل دال مسماه ای كعمل دال مسماه لكونهما مشتركان
في معنى مخصوص والمراد من المسمى معنى بعد مثلا وهو غير عامل بل العامل هو بعد
فلذا قدر الدال وقال بعض الافاضل والمراد من الدال اللفظ الذی هو الامر
او الماضي ومن المسمى معنى اسم الفعل الذی يدل عليه ذلك الامر او الماضي
صفة المعنى منه
وانما قدرنا الدال بناء على حذف المضاف في عبارة المصنف او على التجوز
ای على كونه مجازا مرسلا بذكر المدلول وهو المسمى وارادة الدال وهو
اللفظ قال البعض قوله على حذف المضاف ای هذا الكلام مبني على حذف المضاف
وانما احتيج الى حذف المضاف لكون البحث في الفن من الالفاظ فالعمل للفظ بعد
مثلا لا لمعناه قوله او التجوز معطوف على قوله حذف ای او مبني على التجوز
بذكر المدلول وهو مسماه وارادة الدال وهو لفظ بعد مثلا ولو كان
ای ولو فرض معنى قوله ای المصنف ماكان بمعنى الامر او الماضي مقول قال
قوله ماكان خبر منصوب لكان في ولو كان ای ماكان ملابسا بمعنى بالتنوين هو ای
ذلك المعنى الامر او الماضي على طريق اضافة البيانية يعني ان اضافة معنى الى الامر
اضافة بيانية لغوية قال صاحب المنافع قوله ماكان بمعنى هو الامر او الماضي بان يكون
اضافة المعنى الى الامر والماضي اضافة العام الى الخاص فيكون المعنى عبارة عن اللفظ
ولا محذور فيه لان المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا او غيره قوله لكان ای قوله
جواب لو
عمل مسماه على ظاهره فلا يحتاج الى حذف المضاف ويكون المسمى ايضا عبارة

عن اللفظ مجازاً فعلى هذا يكون معنى قوله ويعمل عمل مسماه اي يعمل اللفظ الذي
هو اسم فعل عمل اللفظ الذي هو مسماه من الامر او الماضي قال شارح عوامل العتيق
ان المراد من مسماه الفعل المفهوم من اسم الفعل كبعد المفهوم من هيهات وانزل
المفهوم من تراك وانزل المفهوم من نزال فيكون هيهات اسما لبعد وتراك لاترك
ونزال لانزل وهذه مسميات لها لكن لايساعده اي ما كان بمعنى الامر
او الماضي قوله ما فاعل لايساعد اي كلام المراد منه قوله اصله اسماء معاني الافعال
الى قوله بحذف المضاف ايجاز نقلناه اي ذلك الكلام عن الامتحان قال الاستاد
قوله لكان هذا جواب لو اي لكان هذا الكون على ظاهره اي ظاهر قوله الخ لكن
لايساعده اي ذلك الكون مانقلناه من قوله اصله الى قوله ايجازاً ولايتقدم معموله
اي ولايتقدم معمول اسم الفعل على اسم الفعل الذي نحو قوله الا اذا كان المعمول
ظرفا استثناء من قوله ولايتقدم معموله عليه قوله فانه اي المعمول الظرف يتقدم
على معنى الفعل مطلقا اي سواء كان معنى الفعل اسم فعل او اسم منسوب او غيرهما
كما يجئ اي لما يجئ في بحث المفعول فيه حيث قال في بحثه يجوز تقديمه على عامله
ولو كان العامل معنى فعل وفي اكثر النسخ اي وقع في اكثر النسخ معمولها
عليه بتأنيث الضمير الذي اضيف اليه لفظ معمول والصواب هو اي الصواب
الاول اي تذكير الضمير الذي اضيف اليه لفظ معمول او هو تأنيث الثاني
اي الضمير الذي دخلت عليه على كما لاول اي كالضمير الاول يعني كما كان الضمير الذي
اضيف اليه لفظ معمول مؤنثا في اكثر النسخ وارجاعهما اي الثاني والاول
المؤنثين الى اسماء الافعال متعلق بالارجاع قوله وارجاعهما مبتدأ خبره قوله
كما لايخفى على من هو اي من سليم البال اي القلب لان قوله ولايتقدم معمولها
عليها جزء التعريف فلا يصح رجوعهما اليها لان التعريف للماهية لا للافراد
قال الاستاد قوله وارجاعهما اي الضميرين المؤنثين المفروضين عطف على الاول او
على الثاني اي والصواب ارجاعهما الى اسماء الافعال كما لايخفى على من هو اي ذلك
الملى سليم البال اي سليم القلب اما الفاعل اي اما عدم تقدم فاعل اسم الفعل
عليه فظاهر اي بديهي خفي لانه لايسمى فاعلا بل مبتدأ واما المنصوب اي

مغ: تعليل لكلام ... ظاهره الا استثناء ...



اي واما عدم تقدم المعمول المنصوب على اسم الفعل فثابت لضعفه اي اسم الفعل
في العمل قال الاستاد قوله اما الفاعل اي اما عدم تقدم فاعل اسم الفعل عليه فظاهر
واما المنصوب اي واما عدم تقدم منصوب اسم الفعل عليه فلضعفه اي فهو
ثابت لضعف اسم الفعل في العمل لكونه عاملا ضعيفا قوله فان المراد اي
بالعمل تعليل لضعف اسم الفعل في العمل هنا اي في التعريف فيه اشارة الى ان قوله
ويعمل معطوف على قوله هو ما ومعدود من التعريف عمله اي اسم الفعل
باعتبار معناه اي اسم الفعل قوله الفعلي صفة المعنى وهو اي معناه الفعلي
ليس بوضعي له اي لاسم الفعل بل استعمالي او بل عارض بغلبة الاستعمال
ولو سلم يعني لا اسلم ولو سلم انه بوضعي او ولو سلم وضعه وجه عدم التسليم
خروجه اي اسم الفعل عن تعريف الفعل فليس ذلك الوضع ملابسا اولياً فلايبلغ اي
في لايبلغ اسم الفعل او اذا لم يكن وضعه اولياً فلايبلغ اسم الفعل درجة الفعل
قال صاحب الاختري الدرجة بفتح الدال وضمها بمعنى المرتبة والطبق فيه
اي في العمل هذا اي هذا التعليل بقولنا لضعفه في العمل هو اي هذا التعليل
الملايم اي المناسب لقوله اي المصنف ويعمل عمل مسماه اقول وجهه
ان وجه الشبه قوي في المشبه به على ان يكون عمله منصوبا بنزع الخافض
هذا لكن بالنظر الى جهة قوة مسماه في العمل الملايم هو قوله لانه اما منقول
الخ واما قول من قال وهو عيسى الشروي اي واما قول من قال في مقام التعليل قوله
لانه اي اسم الفعل علة لما كان قوله لضعفه في العمل علة له اما منقول عن المصدر
كرويد واما المنقول عن الصوت فليس له معمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم
او منقول عن الظرف كامامك ومعمول كل منهما اي المصدر والظرف لايتقدم
عليه اي على كل منهما قوله لضعفه اي لضعف كل منهما في العمل علة للايتقدم
متعلق به وعدم تقدم معمول ما نقل عنه اولى قوله واما قول من قال مبتدأ وخبره
قوله فغير ملايم اي فهو غير مناسب له اي لقوله ويعمل عمل مسماه اصلا اي قطعا
والاول اي النوع الاول من نوعي اسم الفعل وهو اي الاول ما اي اسم كان بمعنى الامر

هو لفظ ها ورويد وهلم وهات وحي هل وبله وعليك ودونك وتراك
نحو ها زيداً اي خذه بمعنى خذ زيداً ورويد زيداً اي امهله بمعنى امهل زيداً
يقال فلان يمشي على رود اي على مهل وهلم زيداً اي احضره بمعنى احضر زيداً
واحضر بفتح الهمزة وكسر الضاد امر من الاحضار من الافعال اي من باب الافعال
قيد لاحضره فقط ويجي متعديا نحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم
اي اجعلوهم حاضراً ويجي اي هلم حال كونه لازما بمعنى اقبل ويتعدى
حينئذ بالى نحو قوله تعالى هلم الينا اي اقبل الينا واصله اي هلم ها لم
بهاء التنبيه ولم على وزن مد امر من لم يلم كمد يمد بمعنى اجمع نفسك
معناه في اللازم واجمع غيرك معناه في المتعدي ثم ركب وصار كلمة واحدة بالمعنيين
المذكورين هذا عند الكوفيين واصله هل ام نقل حركة الهمزة الى اللام
فيجتمع الساكنان من الالف والميم الاولى ثم حذفت الالف لدفعه ووصل اللام
الى الميم فصار هلم هذا عند الكوفيين ومفرد عند الحجازية يعني ان هلم مركب
عند البصرية وعند الكوفية ومفرد عند الحجازيين ولا يتغير اي هلم في الاحوال اي في حال التذكير
والتأنيث والتثنية والجمع قوله كلها اي الاحوال تأكيد معنوي للاحوال
كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا شهداءكم قوله الا في بني تميم
استثناء من قوله ولا يتغير اي ولا يتغير في جميع اللغات الا يتغير في لغة قبيلة
بني تميم قوله فانهم اي قبيلة بني تميم تعليل للاستثناء يقولون هلم هلما هلموا
هلمي هلما هلممن كما وقع في الحديث الشريف والتوصيف بلفظ الشريف لدفع ارادة
اللغوي هلموا الى حوائجكم اي اقبلوا الى حوائجكم على ما في الرضي وما وقع في الحديث
هلموا الى حوائجكم محمول عليه وهات شيئا اي اعطه بمعنى اعط شيئا ويتغير بحسب
حال المأمور من الافراد وغيره تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين
كما في قوله تعالى قل هاتوا برهانكم ولهذا قيل انه فعل و قال الخليل انه امر من اتى يؤتي قلبت
همزته هاء وحيهل اصله اي اصل حيهل حيهلا حذف الالف لكثرة الاستعمال
الشديد مثل الخبز كسره من باب نصر فهو شديد اي ايمة بالياء اصله ائمة بالهمزتين قلبت

قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا لاجتماع الهمزتين كما في شرح الشافية فظهر
ان تكلمه بالهمزتين خطأ فاحش وحي اي ويجي حي وحده اي حال كونه منفرداً
يعني مجرداً عن هلا بمعنى اقبل ويعدى اي حي بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل
عليها اي على الصلوة وقد جاء اي حي متعديا اي حال كونه متعديا قوله
بمعنى ايت متعلق بجاء كما في قول الشاعر انشأت اسأله مع بال رفقته
حي الحمول اي الابل التي تحمل عليها فان الركب قد ذهبا كذا في الرضي وقد يركب اي لا يركب حي مع هلا
كثيراً وقد يركب مع هلا بالتشديد الذي بمعنى اسرع بصيغة الامر على وزن اكرم
اي بمعنى اسرع واستعجل فيكون هلا وحده اسم فعل كما ان حي وحده اسم فعل
ويكون المركب اي من حي وهلا ايضا اي كالمفرد يعني كهلا بمعناه اي بمعنى اسرع
فيعدى اي ذلك المركب بالى نحو حيهلا الثريد اي اسرع اليه قوله وبالباء معطوف
على بالى اي ويعدى بالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره تغيير بزيد بحذف المضاف
اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذا طب وقد يستعمل اي لا يستعمل المركب
بمعنى اقبل كثيراً وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل فيعدى اي المركب بعلى نحو حيهلا
على زيد اي اقبل على حضرته والحاصل ان المركب اما بمعنى ايت فيعدى بنفسه واما
بمعنى اقبل فيعدى بعلى واما بمعنى اسرع في اما متعد بالى او بالباء وحي بلا تركيب
اما بمعنى اقبل فيعدى بعلى واما بمعنى ايت فيعدى بنفسه كذا في احمد نازلي وبله زيداً
اي دعه يعني اتركه على صيغة الامر وعليك زيداً اي الزمه بكسر الهمزة
من اللزوم لا من الالزام قال امام الايوب قوله الزمه بكسر الهمزة امر
من الثلاثي من باب علم لا بفتح الهمزة على انه امر من الافعال ودونك عمراً
اي خذه وتراك زيداً اي اتركه وغير ذلك قوله من نحو آمين بمد الهمزة
وقصرها بياء لغير قال سعد الدين قوله امين صوت اي لفظ بل كلمة
بل اسم الا انهم يعبرون عن مثل هذا الاسم الذي لا يعرف له تصرف واشتقاق
بالصوت بمعنى استجب بسكون الباء على صيغة الامر قال الاستاد قوله امين
بمعنى استجب دعائي ومن نحو وراءك بمعنى تأخر بتشديد الخاء وسكون الراء
على صيغة الامر ومن نحو امامك بمعنى تقدم بتشديد الدال وسكون الميم

على صيغة الامر ومن نحو اليك بمعنى تنح بفتح التاء والنون والحاء المشددة
على صيغة الامر بسقوط لام الناقص اى بعد نفسك واذهب عن مكانك
قال البعض قوله تنح بالحاء المهملة المشددة من باب تفعل بمعنى وهو بمعنى
انفصل وانعزل عن موضعك وغير ذلك من قرقار بمعنى صوت وعرعار
بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة وهما من الرباعى ولم يجئ منه الا هذان
وغير ذلك مما لا يحصى كذا فى فتح الاسرار قال الاستاد قوله وغير ذلك من نحو نزال
بمعنى انزل ونحو بمعنى اقبل وعندك بكراً بمعنى الزم وعلى زيداً بمعنى اعط
زيداً وحذرك وحذارك ومكانك وبعدك بمعنى تأخر ورائك بمعنى انظر
الى خلفك وقط بمعنى انته وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكفف وهلا بمعنى اسرع
وحيهل وهيا بمعنى اسرع وفرك وقطعك بمعنى اكتف وايها بمعنى اترك
وغير ذلك والثانى اى النوع الثانى من نوعى اسم الفعل وهو اى الثانى ما اى
اسم كان بمعنى الماضى نحو هيهات الامر والفعل اى بعد بضم العين فعل ماض
اى اسم له قال بعض الشراح وهيهات اسم للماضى وهو بعد اصله هيهية
كدحرجة قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فى تائها الحركات
الثلاث مع التنوين وبدونها ومنهم من يسكنها فيقول هيهات والبناء
على الفتح لغة اهل الحجاز فهو اشهر اللغات وبنو تميم يكسرونه وقيل
بفتح التاء منقول عن المفرد وبكسرها منقول عن الجمع اعلم انه اذا اريد الاخبار
عنه بمجرد البعد عنه قيل بعد زيد واذا اريد الاخبار عنه مع المبالغة قيل
هيهات الامر زيداً اى بعد جداً كذا قاله قصبزاده وشتان بتشديد التاء
وبفتح النون وقوله زيد فاعله وقوله وعمرو معطوف على زيد اى افترق فاعله
اى افترقا تفسير لشتان ثم يقل شتان زيد اى افترق لانه اسم لافترقا وهو
يقتضى شيئين قال قصبزاده وهو يقتضى شيئين لما قال المص انه اسم لافترقا
والافتراق لا يمكن الا بين الشيئين او الاكثر وقال شارح عوامل العتيق
وهو اسم للتثنية وهى افترقا وقال صاحب التصريح والافتراق من المعانى
النسبية التى لا تقوم الا باثنين وسرعان وهو بفتح السين وضم الراء

وضم الراء وفتح النون اسم للماضى وهو قرب عند المصنف قال شارح عوامل العتيق
وهو بفتح السين بضم الراء اسم للماضى وهو اسرع وقال الفاضل العصام
وسرعان بمعنى سرع مع تعجب اى ما اسرعه وقوله زيد فاعله ووشكان
بفتح الواو وسكون السين وفتح النون اسم للماضى وهو قرب وقوله عمرو فاعله
قال الفاضل العصام ووشكان بمعنى قرب مع تعجب اى ما اقربه قوله اى قرب
عطف بيان لسرعان زيد ووشكان عمرو وغير ذلك مثل بطان بضم الباء
وفتحها اى الباء وسكون الطاء وفتح النون والهمزة بمعنى بطؤ مع تعجب
اى ما ابطأه كذا قاله الفاضل العصام اشار اى المصنف بقوله اى المصنف
وغير ذلك قوله فى الموضعين متعلق باشار اى فى موضع بيان نهاية ما كان
بمعنى الامر وفى موضع بيان نهاية ما كان بمعنى الماضى قوله الى انها اى ان اسماء الافعال
متعلق باشار غير محصور فيما ذكروا اى غير منضبطة فى عدد ذكر القوم
اى النحاة وذلك العدد فى كتبهم وقال اى المصنف فى بعض تعليقاته اى
المصنف انها اى اسماء الافعال كثيرة جداً اى شيئا لوارد ات الشى
قال صاحب الاخترى الجد بكسر الجيم وتشديد الدال بمعنى الشى ما ذكروا
اى القوم او النحاة وما للنفى بقرينة ما عطف عليه خمسها اى اسماء الافعال
والخمس بضم الخاء فى التركى اعداددن بشده بر ولا عشرها اى اسماء الافعال
والعشر بضم العين فى التركى اعداددن اونده بر قوله تعريضا مفعول له
لقوله اشار وقال على سبيل التبادل وهو الاكمل او لاشار فقط او لقال
فقط وهو الانقص قوله لمن وهو الشيخ عبد القاهر صلة لتعريضا قال
البعض قوله لمن متعلق لتعريضا وعلة له انتهى فان قلت ما الفرق
بين التعريض والكناية قلت الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريده قال السكاكى الكناية يتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت

ولم يقل تقسم لان التعريف وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر كذا في المطول عددها اى عدد الافعال سماعية ايضا اى ذلك المعين
لم يصب في عدده وهنه شروع في بيان نوع آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال
اى من معنى الفعل اى بعض من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره
اى الظرف المستقر في بحث حرف الجر والمراد من التفسير التعريف كأنه قال فيه
والظرف المستقر هو مجموع الجار والمجرور الذى كان متعلقه المحذوف فعلا
عاما مستفادا فيه قال امام الايوب قوله وقد مر تفسيره بانه مجموع الجار والمجرور
الذى استقر فيه معنى كان او كائن او غيرها من الافعال العامة وهو اى
الظرف المستقر على قوله الآتى وهو لا يعمل بقوله لضعفه اى لضعف الظرف المستقر
في العمل لان عمله ليس لذاته لجموده بل لنيابته مناب عامله قال البعض
قوله لضعفه اى الظرف المستقر متعلق لقوله لا يعمل وعلة له
في المفعول به القوى وهو المفعول به الصريح بالاتفاق اى لا يعمل في المفعول به
حال كونه ملابسا باتفاق النحاة او عدم اعمال الظرف المستقر في المفعول به
باتفاق النحاة قال الاستاد قوله بالاتفاق بين سيبويه والخليل والكسائى
او بين البصرية والكوفية قوله ولان عامله اى الظرف المستقر عطف على قوله
لضعفه وعلة ثانية للا يعمل قال البعض قوله ولان عامله اى الظرف المستقر
معطوف على قوله لضعفه ومتعلق للا يعمل وعلة ثانية له قوله الذى صفة العامل
اى العامل الذى ناب هو اى الظرف المستقر ولفظ هو فاعل ناب منابه
اى مناب ذلك الفعل كوجد لا يقال وجده الله بل يقال اوجده الله
كذا في القاموس قوله لا يعمل اى ذلك العامل جملته خبران فيه اى في المفعول به
القوى للزومه اى لكون ذلك العامل من اللازم او لكونه فعلا لازما
اقول فيه خلاف المراد من انحصار المنصوب فيه في الفعل اللازم فالاولى فيه
الاكتفاء بضعف العمل لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون
من الافعال العامة وشئ منها لا يعمل في المفعول به وقوله ولا في الفاعل
الظاهر معطوف على قوله في المفعول به ولا زائدة يعنى ولا يعمل ايضا
في الفاعل الذى لا يستتر قوله الا بشرط الاعتماد استثناء من قوله

استثناء من قوله ولا يعمل في الفاعل الظاهر اى لا يعمل في الفاعل الظاهر
بشئ من الاشياء الا بشرط الاعتماد قال الاستاد قوله الا بشرط الاعتماد
استثناء مفرغ اى لا يعمل فيه في وقت من الاوقات الا وقت صار
بشرط الاعتماد واما المستكن اى اما الفاعل الظاهر فلكونه امرا وجوديا
في الخارج ولكونه معمولا قويا بالنسبة الى المستكن لا يعمل فيه الا بشرط الاعتماد
على ما ذكر واما الفاعل المستكن قوله فلكونه اى المستكن متعلق بلا يعمل المؤخر
وعلة له قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وللقصر امرا اعتباريا في الذهن
او منسوبا الى الاعتبار والفرض يعمل اى الظرف المستقر فيه اى في المستكن
بلا شرط اى بلا شرط الاعتماد على ما ذكر اى على احد ما ذكر من الشروط
الخمسة او على شئ من الشروط ذكر ذلك الشئ قوله في بيان شرط عمل اسم الفاعل
اسم الفاعل والمفعول قوله من الاشياء الخمسة بيان لما ذكر على طريق مزج الشرح بالمتن
وانما قيد الاشياء بالخمسة لان الدلالة على الحال والاستقبال ليست بلازمة
فافهم قال امام الايوب قوله على ما اى على الشروط التى ذكر وهى الشروط
التى ذكرت في عمل اسم الفاعل واسم المفعول في الفاعل الظاهر من الاعتماد
على المبتدأ او الموصوف او ذى الحال او الاستفهام او حرف النفى انتهى
وقال الاستاد والموصول عبارة عن الشروط فتذكير الضمير في ذكر باعتبار
لفظ الموصول قوله وجه الاشتراط ما مر تأكيد المناسبة للفعل وذلك لان الواقع
بعد المبتدأ لا يكون مخبرا عنه فيزداد المناسبة والصفة والحال هو خبر في المآل
والاستفهام والنفى لتعلقهما بالاحكام والاحوال غالبا دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقع الفعل فيتأكد المناسبة هذا حاصل ما قال
امام الايوب ووجه اشتراط الخمسة المذكورة هو ما مر في اسم الفاعل
وقال البعض قوله وجه الاشتراط اى سبب اشتراط الاشياء الخمسة في عمل الظرف
المستقر ما مر وهو قوله لضعفه في العمل وقوله او الموصول بالجر معطوف
على ما اى او الاعتماد على الموصول وانما ذكره منفردا لانه غير داخل في شروط اسم الفاعل
لان اعتماد اسم الفاعل على الموصول انما يكون بالالف واللام كما مر واما الظرف المستقر
فيعتمد على الموصول فيكون جملة صلة له وانما اشترط ان يعتمد الظرف المستقر على الموصول

او وانما اشترط اعتماد الظرف المستقر على الموصول ليكون اى الظرف المستقر
قال البعض قوله ليكون متعلق لمقدر وهو انما اشترط اعتماد الظرف المستقر
على الموصول وعلة له اى ليكون الظرف المستقر نائبا عن الفعل الذى هو
اى الفعل اصل فى العمل وذلك الفعل المتعلق المحذوف قوله اذ الصلة علة
لكونه نائبا عن الفعل فيحصل اى فيحصل اى اذا كان نائبا عن الفعل فيحصل
له اى للظرف المستقر نوع قوة فى العمل وهذا اى اشتراط الاعتماد فى عمله
على ما ذكر اى قول المصنف وهو بشرط الاعتماد على ما ذكر او كونه نائبا
عن الفعل الذى هو اصل فى العمل يدل على انه اى الظرف المستقر حيل العمل
فيهما او الثان هو اى الظرف المستقر العامل وهذا مبنى على ما اى
على الكلام الذى هو اى ذلك الكلام قال الاستاد قوله على ما اى على الرأى
الذى هو اى ذلك الرأى رأى المحققين من النحويين قوله لا الفعل المقدر
تصريح للجزء السلبى للحصر بقوله انه هو العامل اى ليس العامل الفعل المقدر
مثل حصل ووجد وكان كما زعم اى كما زعمه البعض من النحويين والا اى
ولو كان العامل الفعل المقدر او ولو لم يكن العامل الظرف المستقر بل كان
الفعل لما ما للنفى احتاج اى الفعل المقدر فى هذه المواضع التى تذكر
اليه اى الى الاعتماد كما لا يحتاج اى الفعل المقدر اليه اى الى الاعتماد او
الى شرط الاعتماد فى سائر المواضع قوله المقدر صفة جرت على غير من هى له
للمواضع قوله هو اى الفعل نائب فاعل للمقدر فيها اى فى تلك المواضع
قال البعض قوله لما كلمة ما نافية احتاج اى الظرف المستقر اليه اى
الى الاعتماد على ما ذكر او الموصول كما لا يحتاج اى الفعل اليه اى الى الاعتماد
فى سائر المواضع قوله المقدر صفة للمواضع بصفة جرت على غير ما هى له
وهو اى الفعل فيها اى فى تلك المواضع وقال الاخر قوله فى سائر المواضع
اى فى باقى المواضع قوله المقدر صفة لسائر المواضع على طريق صفة جرت
على غير من هى له قوله هو اى الفعل نائب فاعل للمقدر فيها اى فى سائر المواضع
ورجوع الضمير المؤنث اليه باعتبار المضاف اليه اعنى المواضع لان المضاف
يكتسب من المضاف اليه التأنيث نحو زيد فى الدار اجمعه هذا مثال



هذه امثال لما اعتمد الظرف المستقر على المبتدأ وعمل فى فاعله الظاهر وهو ابوه
او مثال المعتمد على المبتدأ ونحو مررت برجل فى كمه اى فى كم قميصه الكم بضم الكاف
وتشديد الميم فى التركى كوملك يكى كم القميص معناسه كتاب وهذا مثال لكون الظرف المستقر
صفة وهو فى كمه وعاملا فى الظاهر وهو كتاب او مثال المعتمد على الموصوف ونحو
جاءنى زيد وعلى كتفه اى زيد الكتف بفتح الكاف وكسر التاء وبسكون التاء فى التركى ارقه
طهر يكى ويجى جمعه اكتاف ونحو جاء زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال للظرف المستقر الذى
وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه وعاملا فى فاعله وهو سيف او مثال المعتمد على ذى الحال
ونحو افى الدار احد وهذا مثال لما وقع بعد حرف الاستفهام فافهم ومثال المعتمد على همزة
الاستفهام ونحو ما فى الدار احد مثال لما اعتمد على حرف النفى ومثال المعتمد على النفى ونحو
جاءنى الذى فى الدار ابوه مثال لما اعتمد على الموصول وعمل فى الظاهر وهو ابوه ومثال المعتمد
على الموصول ويجوز فى هذه المواضع الستة المبينة بالامثلة اى كما يجوز كون الظرف المستقر
عاملا فى المرفوع الذى بعده فاعلا يجوز ايضا كون الظرف المستقر خبرا مقدما وما بعده اى
وكون ما ذكر بعد الظرف المستقر او وكون المرفوع الذى يقع بعد الظرف المستقر مبتدأ
مؤخرا قال البعض قوله وما بعده اى وكون ما بعده فهو معطوف على قوله كون الظرف
عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد كما فى مثل اقائم زيد ولما ذكر حال الظرف
المستقر فى عمله للكلام الظاهر شرع فى ذكر حاله فى الفاعل المستتر فقال واذا لم يرفع اى
الظرف المستقر بهما اشارة الى ان قوله ظاهرا صفة موصوفه محذوف اى اذا لم يرفع اسما ظاهرا
على الفاعلية بان لم يوجد بعد الظرف المستقر نحو زيد فى الدار او وجد نحو فى الدار زيد ولكن
لا يرفع فاعله اى الظرف المستقر ضمير مستتر فيه اى فى الظرف المستقر متنقل اى ذلك الضمير
من متعلقه اى الظرف المستقر قوله بفتح اللام يريد ان قول المصنف متعلقة على صيغة
اسم المفعول المحذوف وهو فعل من الافعال العامة كما سبق ويعمل اى الظرف المستقر
فى غيرهما بلا شرط اى بلا اعتماد على الشرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت فى الدار دارسا يوم الجمعة
على معنى ثبت فى الدار دارسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتدأ اما الظرف اى اما عمل الظرف المستقر
فى الظرف بلا شرط فثابت لما مر فى بيان عدم تقدم معمول المصدر عليه او فى بحث المصدر
من انه كالحكيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان او مكان فى الاغلب وانه معمول
ضعيف يكفيه رائحة الفعل غير مرة فى بيان شرط عمل اسم الفاعل والمفعول
فى الفاعل المنفصل والمفعول به الصريح او فى بحث اسم الفاعل من انه مع كونه معمولا
ضعيفا يكفيه رائحة الفعل واما فى الحال اى واما عمل الظرف المستقر فى الحال فثابت
لكونها اى الحال فى حكمه اى الظرف لان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت ركوبه حيث قال
فى بحث الحال وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها وهو اى من معنى الفعل الذى يكون عاملا فى المنصوب

اى اسم المنسوب الذى فى اخره ياء نسبية. فانه اى انما كان المنسوب معدوداً
من العوامل لانه يعمل كعمل اسم المفعول يعنى انه يرفع نائب الفاعل كما يرفع
اسم المفعول وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه اى المنسوب مؤولا به اى
باسم المفعول نحو مررت برجل هاشمى اسم قبيلة اخوه فقوله برجل
متعلق بمررت وقوله هاشمى اسم منسوب مجرور لفظا على انه صفة رجل وقوله
اخوه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمى
وهو فرع به اى منسوب الى الهاشم اى منسوب اخوه الى قبيلة بنى هاشم
ويشترط فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمسة لا الموصول لان المنسوب ليس بجملة قال امام الايوب قوله ويشترط
فى عمله ما يشترط اى يشترط فى عمل اسم المنسوب المشروط الذى يشترط فيه
اى فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة. وقال بعض [illegible] هذا
الكتاب قوله ويشترط فى عمله ما يشترط فيه اى عدم التصغير والموصوفية قبل العمل
ان كان معرفا باللام يكفى هذا والا فالاعتماد على احد خمسة اشياء معها ومنه
اى من معنى الفعل الاسم المستعار الذى يستعار من معناه الاصلى لمعنى يشبه
بمعناه الاصلى فى امر ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه
بمعناه الاصلى نحو اسد فان معناه الاصلى الحيوان المفترس فشبه به غلام
فى الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيستعمل الاسد فى الغلام الشجاع قال
الاستاد ان اسداً استعارة عن غلام موصوف بالشجاعة فى قولك مررت برجل
اسد غلامه لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعاراً لا يكون مثالا فاصله مررت
برجل غلامه موصوف بالشجاعة فالغلام الشجاع قد اكتسى اسم الاسد
كما اكتساه الحيوان المفترس والغلام الشجاع قد برز مع الشجاعة فى معرض
الاسد معها فى انه كذلك ينبغى كما هو شان العارية فى معرض المستعار منه
ويسمى المشبه به مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له
كذا فى المطول اعلم ان فى مقام الاستعارة اربعة اشياء الاول المستعير وهو المتكلم
والثانى المستعار وهو لفظ المشبه به والثالث المستعار منه وهو معنى المشبه به
والرابع المستعار له وهو معنى المشبه كذا فى شرح العلاقة قال الازميرى اعلم ان المجاز
يحتاج الى ستة اشياء المستعار منه وهو الهيكل المخصوص للانسان مثلا



مثلا والمستعار له وهو الانسان الشجاع والمستعار وهو لفظ الاسد
والعلاقة وهى الشجاعة والقرينة الصارفة وهى الحس والعقل
والعادة والشرع والامر الداعى الى المجاز لفظيا كاختصاص لفظه
بالعذوبة او الوزن او المحسنات البديعية او معنويا كاختصاص معناه
بالتعظيم او التحقير كاستعارة ابى حنيفة لرجل عالم وغير ذلك قوله وعلى
بتشديد الياء فى على اى ونحو مررت برجل اسد على اى مجترئ اى مررت برجل
مجترئ على قال امام الايوب وقوله واسد على بالجر معطوف على قوله اسد
وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد على بتشديد الياء فى على
يعمل ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقال صاحب المنافع قوله
واسد على بالجر معطوف على اسد السابق مثال للاسم المستعار الذى عمل
فى المفعول به الغير الصريح انتهى فان قلت ان طرفى التشبيه اعنى اسد وغلام
فى المثال الاول ورجل واسد فى المثال الثانى وهما مذكوران فى المثالين
على وجه ينبئ عن الحمل بينهما لان لفظ اسد صفة لرجل فى المثال الاول
على طريق صفة جرت على غير ما هى له وصفة لرجل فى المثال الثانى على طريق صفة
جرت على ما هى له والاوصاف قبل العلم بها اخبار وذكرهما على هذا الوجه
يمنع الاستعارة قلنا انا لا نسلم ان المشبه هو الغلام فى المثال الاول والرجل
فى المثال الثانى بل المشبه فيهما شخص متصف بالجرأة وهو غير مذكور لان الاسد
فى المثالين مجاز مستعمل فى شخص متصف بالجرأة والشجاعة بقرينة كونه
وصفا لرجل ظاهراً فى المثال الاول لانه وصف فى الحقيقة للغلام وبقرينة كونه
وصفا لرجل ظاهراً وحقيقة فى المثال الثانى ومعلوم ان الانسان
لا يوصف بالاسدية وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصداً للمبالغة
فيكون حاصل مثال الاول مررت برجل شخص متصف بالجرأة والشجاعة
غلامه كالاسد او مررت برجل غلامه هو شخص متصف بالجرأة وحاصل مثال الثانى
مررت برجل شخص متصف بالجرأة كالاسد او هو شخص متصف بالجرأة
كالاسد ولذا اى ولاجل ان الاسد بمعنى المجترئ وفى بعض النسخ فلذا بالفاء
وهى تفريعية واللام حرف جر متعلق بعمل المؤخر وذا اسم من اسماء الاشارة واشارة

الى كون اله بمعنى مجترى فان قلت الفاء التفريعية تدل تفرع ما بعدها على ما قبلها
واللام مثلها فيغنى احديهما عن الاخرى قلت كون الفاء تفريعية مسلم واما اللام
ليس كذلك بل هى علة كون الفاء تفريعية فلا يغنى احديهما عن الاخرى تأمل
والتفصل وقيل الفاء لترتيب العلم واللام علة لترتيب المعلوم فلا يغنى
احديهما على الاخرى عمل اى الاسد عمله اى كعمل المجترى من رفعه الفاعل
او مثل عمل مجترئ من رفعه الفاعل هذا على رأى من جعله مستعاراً واما
على رأى من جعله تشبيها مؤكداً فلا يكون عاملا كذا قاله صاحب فتح الاسرار
قوله ومنه بيان لنوع آخر من معنى الفعل اى من معنى الفعل الذى عد من العامل
القياسى كل اسم اى كل اسم ليس بصفة يفهم منه اى من ذلك الاسم معنى الصفة
التى دلت على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها نحو لفظة الله اى اللفظة
الجلالة التى وقعت فى قوله اى الله تعالى وهو الله فى السموات لان كل جلالة
فانها لما وقعت فى هذه الآية جزاً للضمير ولو كان لفظ فى متعلقا بها يلزم
اثبات المكان له تعالى شانه فيكون المراد من اللفظة الجلالة صفتها
لا ذاتها المقدسة وفسرت تلك الصفة بقوله اى المعبود المفهوم منها
قال شيخ زاده فلفظ هو مبتدأ ولفظة الجلالة خبره وفى السموات ظرف لها
لفهم معنى المعبود منها كما ذكره المص انتهى فلا يرد عليه انها اسم علم فلا يتعلق
بها حرف الجر لان حرف الجر موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلا بد ان يكون
مدخوله اسما ومتعلقه اما فعل او شبه فعل ولما كان لفظة الجلالة لم يكن فيها
معنى الفعل فكيف يتعلق بها حرف الجر فاشار المص الى دفعه بقوله اى
المعبود الخ ووجه الدفع ان لفظة الجلالة وان كانت علما الا انها تتضمن
معنى وصفيا وهو المعبودية وهذا هو الموافق لقول من قال ان لفظة الجلالة
مشتقة من اله بمعنى عبد قوله لمن متعلق لقول المص المعبود وصلة له
والمراد منه الملائكة التى فيها قوله اى يعبده اى الله من فيها اى فى السموات
دفع لما يتوهم من انه اذا تعلق لفظة فى بلفظة الجلالة يلزم ظرفية السموات
لله تعالى



لله تعالى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ومدار الدفع ان ظرفية الشئ للفعل
يستلزم ان يكون فاعله الحقيقى فى ذلك الشئ لا ان يكون مفعوله فيه
ففيما نحن فيه ظرفية السموات للعبادة المشتمل عليها المعبود المفهوم
من الجلالة تستلزم ان يكون العباد فيها لا ان يكون المعبود فيها
كذا قاله صاحب المنافع قوله لا انه اى الله عطف على يعبده بحسب المعنى
الكائن فيها اى فى السموات ومنه اى من معنى الفعل ايضا اسم الاشارة
لكون معنى الاشارة مفهوما منه نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا قوله
[اى من اسم الاشارة مثلا] اللفظ
اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا تصوير المعنى لا تقدير
يعنى ان الظرفين متعلقان باسم الاشارة وجالسا حال من زيد لكونه مفعولا به
غير صريح معنى لاسم الاشارة وان كان خبراً فى اللفظ فيكون اسم الاشارة عاملا فى الظرفين
والحال لكونه بمعنى فعل لفهم معنى اشير منه وليت اى ومنه لفظ ليت لكون معنى التمنى
مفهوما منه ولعل اى ومنه لفظ لعل لكون معنى الترجى مفهوما منه نحو
[يوم الجمعة]
ليت او لعل زيداً عندنا مسروراً اى ليت زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً
او لعل زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً قوله اى اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا
مسروراً تصوير المعنى لا تقدير اللفظ اى اتمنى يوم الجمعة عندنا مسروراً
او اترجى يوم الجمعة عندنا مسروراً وقال الرضى ليس المعنى اى معنى هذا المثال
وهو ليت او لعل زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً على تقييد التمنى المفهوم من ليت
بالحال والظرف بل المعنى على تقييد خبره اى خبر داله اى التمنى بها اى بالحال وهو
مسروراً حال من فاعل الظرف لا التمنى فلا يكون التمنى عاملا فيها بل هو الظرف
وهو عندنا واذا لم يكن المدلول عاملا وبعدم عمل الدال اولى فثبت عدم كون ليت
عاملا قال الاستاذ قوله وقال الرضى فى بحث الحال ليس المعنى اى معنى هذا التركيب
على تقييد التمنى او الترجى بل على تقييد خبره بها اى بل المعنى على تقييد خبر التمنى وهو
عندنا فى هذا التركيب بالحال فلا يكون لعل عاملا بل هو خبره وقال الاخر قوله ليس المعنى
اى معنى هذا المثال على تقييد التمنى بالحال بل المعنى على تقييد خبره اى التمنى بها اى بالحال

وح مسرورا حال من فاعل عندنا و العامل هو ذلك لا لعل بخلاف ان يكون
حالا من زيد فانه فيها لعل قال الرضي فاما حرف التمني والترجي نحو
ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين
لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو الخبر على ما هو
مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد اقول ليس هذا اي
اي كون المعنى على تقييد خبره بها بقطعي بل هذا المعنى محتمل للامرين
اي على تقييد التمني بالحال و الظرف وعلى تقييد خبره بها وح مسرورا حال
من فاعل التمني فيكون عاملا في الحال و الظرف و اذا كان المدلول عاملا
وعمل الدال اولى فثبت كون ليت عاملا قال صاحب المنافع قوله ليس هذ
اي ليس كون المعنى على تقييد الخبر بقطعي بل المعنى محتمل للامرين اي لتقييد الخبر
وتقييد التمني او الترجي يعني ان الحال والظرف في صورة التمني وكذا الحال
في صورة الترجي يحتملان ان يكونا قيدين للخبر و هو الراجح في المثال المذكور
و امثاله لكون الظرف المستقر والمشتق قويين بالنسبة الى حرفي التمني
وحرف الترجي من حيث كونهما معنى الفعل فيكون يوم الجمعة في المثال
متعلقا بالخبر لعندنا و يكون مسرورا حالا من الضمير المستتر في عندنا فلا يكون
ليت ولعل من معنى الفعل العامل في الحال و الظرف و يحتملان ان يكونا
قيدين للتمني و الترجي فيكونان من معنى الفعل وقول المص مبني عليه
وقال البعض قوله ليس هذا اي قول الرضي بقطعي بل محتمل للامرين
احدهما تقييد التمني بالحال و الاخر تقييد خبره بالحال وقال الاخر قوله
بل محتمل للامرين وهما تقييد التمني او الخبر بالحال و انما لم يقل اي المص
وحروف المشبهة بالفعل بدل قوله وليت ولعل مع ان كلا منها اي مع ان كل واحد
من تلك الحروف يفهم منه اي من كل منها معنى فعل كما سبقت الاشارة اليه.
اي الى فهم معنى الفعل من كل منها في بحثه اولما عرفت فهم معنى الفعل من كل
منها كما قال اي المصنف ههنا تمثيل للمنفي وحرف النداء والتشبيه و التنبيه
وقوله للتنبيه علة للنفي اي لم يقل قال البعض قوله للتنبيه تعليل للنفي قوله

[illegible]

في قوله و انما لم يقل و حروف المشبهة بالفعل على ان ما عداهما اي ما عدا
ليت ولعل ليس بعامل من حيث انه معنى فعل وكأن داخل في حروف التشبيه
لعدم السماع فيه اي فيما عداهما وهو اي السماع مما لابد منه اي السماع
ولو نوعا ولو للوصلية اي ولو كان السماع نوعا اقول لزم منه ان كل ما كان
عاملا قياسيا لابد ان يكون نوعه سماعيا وايضا فهم من كلام المص
من سباقه و سياقه الى هنا ان اللفظ الواحد من حيث انه عامل لفظي
يجوز ان يكون عاملين مختلفين نوعا فافهم وجهه ان حرف النداء
و التشبيه و التنبيه محصورات لكنها داخلة تحت كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
وقيل وجهه ان عدم كأن عاملا من حيث انه حرف التشبيه لا انه معنى فعل
اقول ان كأن داخل في حرف التشبيه وان وان ولكن وان كانت يفهم
منها معنى الفعل لم يسمع عملها وقال البعض قوله فافهم اشارة
الى الجواب بان عدم السماع غير مسلم لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود
وقال صاحب المنافع قوله فافهم لعله اشارة الى السؤال وجوابه
المقدرين واما الاول فمن وجهين فانه اذا توقف اعمالهما على السماع
يلزم ان يكونا من العامل السماعي من حيث انهما معنى الفعل ايضا
فكيف يصح ان يعدهما من القياسي وانه اذا لم يعمل ما عداهما من حيث كونه
معنى الفعل مع فهم المعنى الفعلي منه ينتقض قاعدة كل لفظ يفهم منه
معنى الفعل فهو القياسي من القياسي واما الثاني عن الاول فانا لا نسلم
ان توقفهما يستلزم كونهما من السماعي لانهما وان توقفا على السماع
داخلان تحت قاعدة كلية موضوعها غير محصور وهو ان كل لفظ يفهم
منه معنى فعل فهو عامل تاسع من القياسي كما مر آنفا كفعلي التعجب وافعال المدح
والذم وعن الثاني ان القاعدة المذكورة اكثرية يكفيها الكثرة فلا تنتقض
بمخالفة النادر القليل وحرف النداء اي و منه حرف النداء لكونه معنى النداء

مفهوما منه لانه من حروف المعاني او لكون معنى ادعو مفهوما من حروف النداء
نحو يا زيد راكبا اى ادعوه اى ادعو زيدا حال كونه راكبا وحرف اشارة
الى ان قوله التنبيه معطوف على قوله النداء اى ومنه حرف التنبيه
لكون معنى التنبيه مفهوما منه لفظا اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اى اشبه زيدا قائما بعمرو قاعدا هذا مثال
لما وقع اداة التشبيه في المشبه به على الاصل ومثل كأنه اى زيد اسد صائلا
اى اشبه زيدا بالاسد حال كونه صائلا هذا مثال لكأن ومثال لما وقع
اداة التشبيه في المشبه ايذانا للتشبيه في اول الوهلة قوله
او تقديرا عطف على لفظا نحو زيد اسد صائلا اى زيد كالاسد حال كونه
صائلا وحرف التنبيه اى ومنه حرف التنبيه لكون معنى التنبيه مفهوما منه
كما مر انفا قوله من مثال اسم الاشارة من قوله هذا زيد يوم الجمعة
امام الامير جالسا بيان لما مر الا انه الا بمعنى لكن استدراك عما تقدم له
كما مر اى لكن ان ما مر او لكن ان مثال اسم الاشارة يذكر اى حين كونه
مثالا لحرف التنبيه من جهة كونه معنى فعل قال البعض قوله الا انه اى حرف التنبيه
فهو استدراك من قوله كما مر اى حين كون مثال اسم الاشارة مثالا لا
لحرف التنبيه من جهة كونه معنى فعل قوله بانه متعلق بالتأويل وحرف النفي
اى ومنه حرف النفي لكون معنى النفي مفهوما منه كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك
بمجنون اى انتفى عنك الجنون ملابسا انت بنعمته وكرمه قال صاحب المنافع
قوله نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون فان باء بنعمة ربك متعلق بما النافية
واما باء بمجنون فلا يتعلق بشيء لكونه زائدا فالمعنى انتفى بسبب نعمة ربك
عنك الجنون اى دائما اى لم يصبك ولا يصيبك اصلا ونحو ما انت
بذى علم كاملا الاول من الاية والثاني من غيرها قال صاحب المنافع قوله وما انت
بذى علم كاملا والتمثيل باعتبار كاملا فانه حال من انت لكونه مفعولا به لما النافية
في المعنى والمآل لان حاصل المعنى انتفى العلم منك كاملا واما كونه حالا من العلم



من العلم لا باعتبار نكارة العلم صرفا وغيرها اى ومنه غير هذه
المذكورات مما يفهم منه معنى الفعل قوله من مثل ما شأنك قائما
بيان لغير وكلمة ما استفهامية اى ما تصنع قائما فهذه المذكورات
قوله من قوله اى المص بيان للمذكورات ومنه كل اسم الى قوله اى المص
اى منتهيا الى قوله وغيرها انفا تعمل في غير الفاعل والمفعول به قوله
من معمولات الفعل بيان لغيرهما كالحال كهذا زيد قائما والظرف
كهذا زيد في الدار قائما والمفعول معه معطوف على الظرف كما شأنك
اى ما تصنع وزيدا اى مع زيد وعند البعض لا تعمل هذه المذكورات
في المفعول المطلق ايضا اى كما لا تعمل في الفاعل الظاهر والمفعول به
ذكره اى قول البعض او قولنا وعند البعض الى هنا الفاضل العصام
والكل اى كل ما ذكر من معنى الفعل داخل في ضابط كلى اى تحت
قاعدة كلية فلا وجه اى اذا دخل الكل في ضابط كلى فلا وجه ولا سبب
ولا باعث ولا طريق لاسقاطه اى فلا وجه كائنا لاسقاط كل ما ذكر
واللام يحتمل التعليل والصلة في بيان القياس كما اسقطوا اى القوم
لما فرغ من العامل اللفظى شرع في العامل المعنوى فقال والعامل المعنوى
او لما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظى شرع في بيان العامل
المعنوى فقال والعامل المعنوى اى العامل الذى نسب الى المعنى والعامل
الذى وقع قسيما للفظى واللام في العامل للعهد الخارجى النوعى
الصريحى ما اى عامل لا يكون للسان فيه اى في ذلك العامل حظ اى نصيب
لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف اى ما لا يمكن ان يتلفظ باللسان
وانما هو اى العامل المعنوى معنى يعرف بالقلب قال امام ايوب الانصارى
قوله وانما هو معنى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان العامل المعنوى موجود
لكن لما نفى وجوده اللفظى فاى شىء هو حتى يكون من الموجودات فاجاب عنه

[illegible]

[illegible]

وانما العامل المعنوي معنى يعني انه موجود بالوجود الذهني الذي
يعرف بالقلب لا بالسمع ولا بالنقش الدال عليه وهو اي العامل المعنوي
اثنان اي بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل
اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل
التعدد وقال البعض وضمير هو راجع الى العامل فلا يوجد المطابقة بين المبتدأ
والخبر لان الخبر اثنان قلنا المراد بالعامل النوع اي وهو اثنان نوعا
وقال صاحب فتح الاسرار وهو اثنان من الانواع انتهى هذا عند سيبويه
خلافا للاخفش قوله فانه اي الاخفش تعليل وبيان لمخالفة الاخفش
سيبويه يجعله اي يجعل الاخفش العامل المعنوي ثلثة مفعول ثان ليجعل
قوله ثالثها اي الثلثة بدل من ثلثة ومبتدأ خبره عامل الصفة والتاكيد
وعطف البيان وهو اي عاملها كونها اي الصفة والتاكيد وعطف البيان
صفة او تاكيدا او عطف بيان قوله لمرفوع او منصوب او مجرور علة لكون
في قوله وهو كونها صفة الخ ومتعلق به وصلة له ودليله اي دليل الاخفش
في كون العامل المعنوي ثلثة اختلاف الحركتين اي حركتي التابع والمتبوع
او حركتي الموصوف والصفة مثلا قال صاحب المنافع قوله اختلاف الحركتين
اي حركة الموصوف وحركة الصفة وكذا حركة المؤكد وحركة التاكيد وحركة
المبين وحركة عطف البيان اعرابا وبناء اي من جهة الاعراب والبناء
في مثل يا زيد العاقل اي في تركيب يكون المنادى فيه مفردا معرفة وموصوفا
بصفة او مؤكدا بتاكيد او مبينا بعطف بيان نحو يا زيد زيد ويا غلام بشر
بضم آخر المتبوع وآخر التابع والاولى بنائية والثانية اعرابية
فلذا نون التابع واما يا زيد العاقل بنصب العاقل واخويه ويا زيد زيد
ببنائهما على الضم فلا دليل فيهما للاخفش اصلا لان التوابع في الامثلة الثلثة الاول
تابعة



تابعة لمحل زيد وان التاكيد في المثال الاخير مبني على الضم كالمؤكد بناء على جواز
الاوجه الثلثة في التاكيد اللفظي للمنادى المبني فلا اختلاف في الحركتين في هذه
الصور اعرابا وبناء لان الحركة المعتبرة في محل المنادى المبني المعرب قطعا
كما ان فتحة آخر التوابع اعراب وفي حاشية سياهيه قوله في مثل يا زيد العاقل
بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله فهو نصب فلا اختلاف وفي مثل يا زيد زيد ويا زيد
بشر اقتصر على مثال الصفة لكونها اكثر واشهر قوله فانه اي الشان تمثال للتاكيد ومثال لعطف البيان تكميل
لكون دليله اختلاف الحركتين اي لانه لو اتحد العامل اي ولو كان العامل عامل المتبوع
كما قال سيبويه لما اختلف بفتح اللام وما للاستفهام الانكاري وقيل للنفي
الحركتان اعرابا وبناء فان حركة زيد البناء وحركة العاقل الاعراب
قال صاحب المنافع قوله فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان اعرابا وبناء
وهذا الدليل قياس استثنائي غير مستقيم والمقدمة الاستثنائية مطوية وهي
لكن التالي باطل اي لكن اختلفتا فينتج نقيض المقدم وهو لم يتحد
العامل في الصفة والموصوف والمؤكد والتاكيد والمبين وعطف البيان
وهو المطلوب بهذا الدليل وقال البعض قوله فانه لو اتحد العامل
لما اختلف الحركتان اي حركة البناء في زيد وحركة الاعراب في العاقل مثلا
لكن التالي باطل اي لكن اختلفتا فلم يتحد العامل في التابع والمتبوع وجوابه
اي جواب دليل الاخفش من طرف سيبويه ومن قبله قال البعض قوله
وجوابه اي جواب سيبويه والجمهور للاخفش وقال الآخر قوله وجوابه
اي جواب المجيب للاخفش ان الضم اي ان كون المنادى المعرف مبنيا
على الضم او ان ضم المنادى كما قاله صاحب فتح الاسرار وقال صاحب المنافع
قوله ان الضم اي ان الضم في المتبوع والتابع باعتبار العارض بحرف النداء
قال صاحب المنافع قوله باعتبار العارض اي باعتبار امر عارض وهو البناء
العارض في المتبوع والموافقة لضمة في التابع لان زيد في هذا المثال وامثاله
منصوب باعتبار الاصل لكونه مفعولا به لادعو المقدر لكنه بني على الضم لكونه
مشابها لكاف الخطاب بسبب عروض كونه منادى مفردا معرفة في مثل هذا
التركيب فيكون منصوب المحل فلذا جاز النصب في التابع ايضا تبعا لمحله

ف به ضمة زيد بالاعراب فجعل تابعه مرفوعا تارة حملا على لفظه
وجعل منصوبا تارة اخرى حملا على محله وصار حرف النداء كالعامل
لهما فلا اختلاف باعتبار الاصل لان المتبوع والتابع باعتباره
متحدان في الاعراب وهو النصب المحلي في المتبوع والنصب اللفظي
في التابع في هذه الامثلة ومآل الجواب الى المنع المردود وتفصيله
انه ان اريد باختلاف الحركتين اختلافهما باعتبار الاصل فالمقدمة
الاستثنائية ممنوعة وان اريد به اختلافهما باعتبار العارض فالمقدمة
الشرطية ممنوعة والتعبير الآخر فالملازمة ممنوعة والمذكور
في الشرح بقوله ان الضم الى آخره سند المنع الاول واما المنع الثاني
فلا يحتاج الى السند لظهور ان الاختلاف باعتبار العارض لا يستلزم
عدم اتحاد العامل كذا قاله صاحب المنافع قاله اي ذلك الجواب بعض الكمل
وهو عيسى الثروي او عبد العزيز السيروي في حاشية الامتحان
وقال المص في الامتحان في بحث المنادى والاشبه اي الاولى والاليق
في الجواب ان هذا الرفع اي رفع العاقل مثلا اي حمزة او الرفع العارض
لانعدام العامل مثل الجر جبران كذا قاله عبد العزيز السيروي في حاشية
الامتحان الجواري صفة الجر اي مثل الجر الذي حصل بسبب الجوار في
جحر خرب بسبب ضب فانه تحول من الرفع الذي استحقه بسبب العامل
المعنوي لكونه صفة لجحر الى الجر فاختلف به اخر المعرب لكن لا من حيث
انه معرب بل من حيث انه جار ضب وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم
والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضي كذا قاله السيلكوتي
على الغفوري في بحث الاعراب قال وحيى زاده قوله مثل الجر الجواري
كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب جحر بضم الحاء وسكون الجيم مضاف
الى ضب وهو حيوان معروف وخرب بالجر صفة جحر وقال بعض المحشي قوله
مثل الجر الجواري في مثل هذا جحر ضب خرب وجره جواري لانه صفة جحر وهو

وفي الفوائد المعرب يتبع الحرفَ الحرفَ والكلمةَ الكلمةَ اما ما قبله لما بعده
واما ما بعده لما قبله كما قرئ في قوله تعالى فلإمِّهِ الثلث بكسر الهمزة اتباعا
للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله
ثالثا بكسر الدال اتباعا لكسر اللام في لله والحمدُ لُله بضم اللام اتباعا
لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر
جحر ضب خرب جر خرب اتباعا للضب وهو صفة لجحر م قال صاحب القواعد
والفوائد وشرط الجر على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال
جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار
رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل
عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه
قوله ورفع للملائكة اسجدوا عطف على الجر الجواري اي ومثل رفع للملائكة
اسجدوا على قراءة ابي جعفر اي رفعها مبني على قراءة ابي جعفر قوله
للمشاكلة ناظر الى الجر الجواري كذا قاله عبد العزيز السيروي في حاشية الامتحان
قوله والاتباع ناظر الى رفع للملائكة اسجدوا كذا قاله عبد العزيز
السيروي اي اتباع رفع للملائكة لضمة جيم اسجدوا كذا قاله البعض
فقوله الثاني ناظر الى الاول لما عرفت ان الجر الجواري من قبيل الاتباع
والاول ناظر الى الثاني على طريق اللف والنشر المشوش او هما ناظران
اليهما قال صاحب المنافع قوله للمشاكلة اي لمشاكلة حركة آخر العاقل
حركة آخر زيد اي لتناسبها في الصورة كما ان ضم آخر للملائكة لمشاكلة
ضم جيم اسجدوا انتهى فعلم من تقرير هذا الصاحب ان جريان في ان هذا
الرفع قوله للمشاكلة وقوله ليس باعراب جر بعد جر لان هذا رد لمن وهم
كونه اعرابا لانه لو كان اعرابا لزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضي كما قاله
السيلكوتي آنفا فافهم ولا بناء بل تابع لمحل زيد قال صاحب المنافع قوله
ليس باعراب ولا بناء بل اعراب العاقل حين كون آخره مضموما تقديري

وهو النصب في العاقل والجر في الملائكة والتسمية لهذين الرفعين
اي الرفع الثاني فقط كذا قاله الشيروي قال البعض قوله والتسمية
اي تسمية الجر الجواري وامثاله بالرفع والجر اي الرفع والجر المسمى بهما
مجاز او مجازية للتشبيه في الشكل كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان
قال صاحب المنافع قوله والتسمية بالرفع والجر مجاز فيه مسامحة والمراد
ان لفظ الرفع والجر اللذين اطلقا على ضمة آخر العاقل و آخر الملائكة
وعلى الكسرة الجوارية كما في حديث من ملك ذا رحم محرم عتق عليه
بكسر الميم الاخيرة من محرم مجازان وفي حاشية على الامتحان توجيه آخر
لهذه العبارة ان شئت فارجع اليها وهذا الجواب بمنع المقدمة الاستثنائية
فقط والفرق بين المنع الاول لبعض الكمل وبين منع المص بالسند
وحاصل سند البعض نفي الاختلاف باعتبار الاصل وتسليم اختلاف الحركتين
اعرابا وبناء باعتبار العارض وحاصل سند المص نفي اختلاف الحركتين
اعرابا وبناء مطلقا هذا اي ما ذكر كلامه اي كلام المصنف بعينه ثم قال
سيبويه الى اخره اشارته الى ان كلام المصنف في العامل المعنوي على قول
المختار وهو قول سيبويه والى دليل سيبويه كما لا يخفى كذا قاله صاحب
المنافع قال البعض قوله وقال سيبويه الخ يريد ان قول المصنف في العامل
المعنوي هو المختار اي قال سيبويه جوابا للاخفش من طرف الجمهور
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف اذا كان بمنزلة الجزء فالعامل
يشتمل عليهما اي على الوصف والموصوف في المعنى فيكون اي العامل عاملا
فيهما اي الوصف والموصوف الا ترى انك اذا حملت اناء وفيه ماء
لكنت حاملا للاناء والماء فلا اقتضاء للعامل الاخر في الصفة قاله اي
اي ذلك الجواب ايضا اي كما قال الجواب الاول بعض الكمل قال البعض قوله
قاله اي روى ما قاله سيبويه ايضا اي كما قال الجواب الاول بعض الكمل
النوع الاول من الاثنين رافع المبتدأ والخبر اي الذي يعمل عمل الرفع فيهما
اي العامل الاول من الاثنين
والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا اليه
و



وشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل في محض كونه جزءا ثانيا هو مقتضى الاطراب
وقد عرفت ان مبنى العمل على الاقتضاء كذا قاله امام الايت اي ما اي الرافع
الذي يعمل فيهما اي في المبتدأ والخبر وفيه اشارة الى ان اضافة الرافع
الى المبتدأ والخبر من قبيل اضافة المظروف الى الظرف اضافة معنوية فافهم
عمل الرفع قال صاحب المنافع قوله اي ما يعمل فيهما عمل الرفع هذا تفسير بحسب المال
يعني ان الرافع صفة المقدر وهو معنى بقرينة تعريف العامل المعنوي فيكون
التقدير الاول معنى رافع المبتدأ والخبر فيؤول الى ما قاله الشارح لان الرافع
اذا كان صفة يلزم ان يكون معلوما للمخاطب قبل اخبار المتكلم لان الاحوال
قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها اوصاف فيكون المقصود بالاخبار بيان
ذات العامل الاول لا بيان حال من احواله وهو الرافعية هنا بخلاف ما لو كان الرافع
خبرا بنفسه اذ يكون المقصود بيان حال رافعية ظاهر وهذا البيان ليس مناسبا
في هذا المحل لان العامل الاول من المعنوي لم يعرف حتى يبحث عن حاله لان المتعارف
تعريف الشيء ثم بيان احواله فاذا قدم رافعيته على التعريف ناسب ان يكون المراد به
بيان ذاته بوجه ما ليكون مناسبا للتعريف بعده فلذلك اوله الشارح بما فسر به
وقال الاستاد وفي هذا اشارة الى ان الرافع صفة وموصوفه محذوف وهو
معنى فيكون حاصل العبارة العامل الاول من الاثنين معنى رافع المبتدأ والخبر
فعلى هذا يكون ما فيهما يعمل عبارة عن المعنى وقال البعض كلمة ما فيما يعمل عبارة
عن عامل معنوي وقال الاخر قوله اي ما يعمل اي العامل الذي يعمل فيهما عمل الرفع قوله
لانه اي ذلك الرافع او ذلك المعنى او ذلك العامل متعلق ليعمل وعلة له اي
وانما يعمل فيهما عمل الرفع لانه قوله لدخول الاسناد متعلق ليقتضي الاتي وعلة له قدم
للقصر ولئلا يلزم الفصل بين الصفة التي هي قوله اللذين يشبهان الفاعل وبين الموصوف
هو المسند اليه والمسند في مفهومه اي في مفهوم ذلك الرافع او ذلك المعنى او ذلك
العامل وهو التجريد عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد كما سيجيء حيث قال
لاجل الاسناد قوله يقتضي اي ذلك الرافع او ذلك المعنى او ذلك العامل جملة خبران
المسند اليه وهو المبتدأ والمسند وهو الخبر اي لانه يقتضي المسند اليه والمسند
لدخول الاسناد في مفهومه لان الاسناد حالة بينهما وهي طرفاه اولان الاسناد
يقتضي الطرفين قوله اللذين يشبهان صفة للمسند اليه والمسند معا الفاعل فالاول اي

فشبه الاول للفاعل وهو المسند اليه في كونه اي الاول مسنداً اليه والثاني اي
وشبه الثاني للفاعل وهو المسند في كونه اي الثاني جزءاً ثانياً من الكلام وقدمر
في بحث الفعل ان مبني العمل على الاقتضاء اي ان عمل العامل مبني على اقتضائه المعمول
قال البعض قوله ان مبني العمل على الاقتضاء وهي اقتضيا الرفع وهو اي النوع
الاول الذي هو العامل في المبتدأ والخبر كذا في فتح الاسرار او الرافع في المبتدأ
والخبر كذا في ذيني زاده وفي شرح امام الايوبي التجريد للاسم الذي هو اما مبتدأ
او خبر قال الشارح رح الاول وانما عمل التجريد في المبتدأ والخبر لان التجريد للاسناد معنى
يقتضي الطرفين مسنداً ومسنداً اليه فوجب ان يعمل فيهما اما عمل الرفع في المبتدأ فلكونه
مشابهاً بالفاعل من حيث كونه مسنداً اليه واما الرفع في الخبر فلكونه مشابهاً بالفاعل
من جهة وقوعه جزءاً ثانياً في الكلام وقال امام الايوبي قوله التجريد يعني ان معنى كون العامل
المعنوي رافعاً للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته عن ماهية العوامل اللفظية
اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي
قال عبد الغفور قوله عن العوامل اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي انتهى كلامه
واعلم ان المراد من المنسوب الخاص ومن المنسوب اليه العام كما في الجني والانسي فلا يلزم
انتساب الشيء الى نفسه وقال بعض الشراح قوله عن العوامل اللفظية سماعيا او غيره
بان لا يكون اي بان لا يوجد له اي للاسم عامل لفظي اصلا اي مطلقا يعني لا مجموعا ولا واحداً
من الافراد فيه رد على الفاضل الهندي على ما هو المفهوم بحسب الظاهر اي هذا التفسير
مبني على ما الخ فقوله بان لا يكون له عامل لفظي اصلا الخ جواب سؤال مقدر تقديره
ورود هنا وهو ان التجريد عن العوامل اللفظية لا يقتضي عدم وجود عامل اصلا
وهو المراد لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس فحصل جوابه ادعاء كون معنى السلب
المستفاد من التجريد بحسب العرف عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد فنقول باذن الله
ان ايراد هذا السؤال مبني على الغفلة عن قول النحاة ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل
معنى الجمعية فيكون بمعنى كل الافراد فاذا عرفت هذا علمت عدم ورود سؤال وعدم احتياج
الى التكلفات التي ذكرها الشارح رح قال الشارح رح في حاشيته هنا قوله بان لا يكون له عامل لفظي
اصلا الخ يعني ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضي عدم وجود
عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس انتهى وسلب الكلي المستفاد من اللام
الاستغراقية في العامل يوجب عموم السلب اي يوجب ان لا يوجد فيه من العوامل اصلا لا مجموعا ولا واحداً
من الافراد لا يوجب سلب العموم اي لا يوجب ان لا يوجد فيه جميع العوامل قال احمد نازلي قوله
بان لا يكون له عامل لفظي اصلا الخ يعني ان صيغة الجمع بمعنى المفرد عرفا في هذا التركيب وقال عصمة الله
قوله اصلا اشارة الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا برفع الايجاب الكلي

كما يدعيه ظاهر الجمع اي العوامل وقال صاحب المنافع قوله بان لا يكون له
عامل لفظي اصلا اشار بهذا التفسير الى فائدتين الاولى ان التجريد
ليس بمعناه الحقيقي وهو بحسب اللغة اخلاء الشيء عن شيء بعد كون الشيء
الثاني موجودا في الاول بل بمعناه المجازي هنا وهو اخلاء الشيء عن شيء
سواء كان بعد وجوده فيه او قبله فظهر من هذا التقرير وجه غير وجوه
الآتية لكونه مجازاً وهو اطلاق اسم الخاص على العام والثانية سلب المفهوم
من التجريد السلب الكلي المعبر عنه بعموم السلب لا السلب الجزئي
المعبر عنه بسلب العموم وبرفع الايجاب الكلي وهو المتبادر من تقديم
السلب المفهوم على الجمع المعرف باللام الظاهر منه الاستغراق
وهو نظير لم يقل كل انسان وهو ظاهر في رفع الايجاب الكلي كما تقرر
في محله واشار بهذا التفسير الى ان المراد منه الاول وان كان غير متبادر
من نفس اللفظ بقرينة ان لا فائدة في سلب العموم لان مفاده ان لا يوجد
جميع افراد العوامل اللفظية في ذلك الاسم ولا يمكن ان يوجد جميع افراده فيه
حتى يفيد نفيه ولو كان المراد ذلك لانتقض التعريف بصدقه على حال
جميع افراد الاسم مع دخول بعض العوامل اللفظية عليه فيكون قرينة التفسير
ما ذكر من القرينة اللفظية وفائدته تصحيح التعريف بمنع عدم كونه مانعا
عن اغياره قوله على ما هو المفهوم الى آخره هذا بيان لما يبنى عليه الفائدة
الثانية لكن هذا العرف غير ثابت ولا احتياج اليه لان السلب الكلي
محتمل هذا الكلام بحسب اللغة والتركيب وان كان غير متبادر والقرينة
قائمة عليه كما عرفت نعم لو قيل ان بين السلب المفهوم من حرف النفي
وبين السلب المفهوم من لفظ التجريد فرقا بحسب اللغة لان المفهوم
من الاول مطلق السلب والمفهوم من الثاني السلب الكلي لكان له وجه
كما يقال جرد بضم الجيم وتشديد الراء المكسورة وبفتح الدال فعل ماض مجهول
من باب التفعيل وزيد نائب فاعله عن ثيابه اي زيد قوله فانه اي الشان
تعليل وبيان لصحة التمثيل في قوله كما يقال الخ يفهم منه اي من هذا المثال
او من هذا التركيب او من قوله جرد زيد عن ثيابه عرفا اي من جهة العرف العام

انه اى الشان لا ثبوت له اى لزيد اصلا اى قطعا يعنى لا وقت التكلم ولا قبله
ولو قال اى المصنف من العامل اللفظى بدل قوله عن العوامل اللفظية قال
البعض قوله ولو قال عن العامل اللفظى اى ولو قال هذا اللفظ المفرد بدل قوله
عن العوامل لكان اظهر واخصر ووجه الاظهرية ان سلب المفرد واستغراقه اشمل
من سلب الجمع مثلا اذا قلت الدار مجردة عن الرجال يجوز ان يكون فيها رجلا او
رجلين ولو قلت مجردة عن الرجل فلا يجوز ان يكون فيها احد اصلا كما تقرر
فى علم المعانى فاجاب بحمل السلب المستفاد من التجريد الى عموم السلب
بقرينة العرف حتى يحصل المقصود وقد ذكرنا هنا لك عدم ورود هذا
السؤال تفصيلا وهو ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية
فيكون بمعنى كل الافراد يعنى يتناول كل فرد من العوامل فالمعنى التجريد
عن كل فرد من العوامل اللفظية ويكون اشمل وافيد من المفرد فيحصل
المقصود والشارح لما ذهل عن هذه القاعدة توهم وروده هنا
فقال ولو قال الخ ووجه الاخصرية وهو ظاهر قال بعض المحشين قوله
ولو قال من العامل اللفظى لكان اظهر من قوله العوامل اللفظية فى اداء المقصود
واخصر منه وجه الاظهرية ان سلب المفرد واستغراقه اشمل من سلب الجمع
ووجه الاخصرية وهو ظاهر فنقول ان ايراد هذا السؤال مبنى على الغفلة
عن قول النحاة ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية فيكون بمعنى
كل الافراد فاذا عرفت هذا علمت عدم ورود هذا السؤال وعدم
الاحتياج الى التكلفات التى ذكرها الشارح وقال الاخر قوله
ولو قال من العامل اللفظى لكان اظهر من قوله العوامل واخصر منه
فنقول باذن الله تعالى اذا تأملت قول النحاة حق التأمل لا يرد هذا
السؤال ولا احتياج الى ارتكاب التكلفات التى ذكرها الشارح وهو
ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية فصار بمعنى كل الافراد
فالمعنى التجريد عن كل عامل لفظى وقال الاستاد وجه الاظهرية السلامة
عن الواردات والتكلفات ووجه الاخصرية وهو ظاهر وقال صاحب
المنافع قوله لكان اظهر واخصر اما كونه اخصر فظاهر واما كونه اظهر فلانه



فلانه اذا كان العامل مفردا يكون لامها للجنس راجح فافادة الكلام السلب الكلى
اظهر بخلاف ما اذا كان جمعا لان كون لامه للاستغراق راجح كما تقدم فافادته
الكلام تحتاج الى القرينة او الى العرف على ما قاله وقال بعض الافاضل
قوله لكان اظهر يعنى ان التجريد عن العوامل لا يستلزم التجريد عن العامل فاجاب
بحمل السلب المستفاد من التجريد الى عموم السلب بقرينة العرف حتى يحصل
المقصود ثم ان هذا اى هذا التفسير والجواب بقوله بان لا يكون له عامل
لفظى اصلا كذا قاله البعض قال الاستاد قوله ثم ان هذا اى ادعاء كون
معنى السلب المستفاد من التجريد بحسب العرف عموم السلب لا سلب العموم
كما زعمه الفاضل الهندى واشار الى ذلك الادعاء بقوله بان لا يكون
عامل لفظى اصلا ففيه رد على الفاضل الهندى وقال الاخر قوله ثم ان هذا
اى هذا الذى ذكرنا مبنى على تجريد التجريد المراد بالاول المعنى وبالثانى
اللفظ تقديره على تجريد لفظ التجريد الذى فى التعريف يعنى ان التجريد
مجرد عن مقتضاه اى التجريد قوله الذى صفة لمقتضاه اى مقتضاه
الذى هو اى ذلك المقتضى بفتح الضاد سبق الوجود اى سبق وجود
العامل اللفظى او سبق الامر الموجود وهو العامل اللفظى ثم جرده
لما هو المتبادر الى الذهن فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظى
اصلا وليس معناه انه كان له عامل لفظى ثم جرد عنه فلا يلزم اى
اذا فسرنا بقولنا بان لا يكون له عامل لفظى اصلا فلا يلزم خروج عامل المبتدا
والخبر عنه لم يسبق عليهما اى على المبتدا والخبر عامل لفظى اصلا ويحكى
ان يقال فى الجواب عن نقض التعريف وفى التعبير بالامكان اشارة
الى ان الوجوه الآتية تكلفات وتعسفات كما لا يخفى نعم لو قيل ان التعبير
بالمجاز للاشارة الى ان الاصل هو العامل اللفظى لكان وجها وجيها
فيكون الاشارة المذكورة فائدة المجاز لا مصححا للمجاز كما يقتضيه سوق الشارح
حيث اورده فى اثناء الوجوه المصححة للمجاز كذا قاله صاحب المنافع قال البعض
وفى التعبير بالامكان اشارة الى ان الجواب الآتى ضعيف اذ فيه ارتكاب مجاز
وهو فى التعريف غير جائز ان هذا اى اتيان المص لفظ التجريد فى التعريف
مبنى على تنزيل القوة القريبة وهى القبولية لمجئ العامل اللفظى او وهى القابلية

لمجيء العامل اللفظي منزلة الفعل قوله او الامكان معطوف على القوة القريبة اي
او مبني على تنزيل امكان وجود العوامل منزلة الوجود اي منزلة وجودها
يعني ان امكان وجود العوامل نزل منزلة وجودها فاتى بالتجريد كذا
قال صاحب الكشف في حاشية عصام الجامي كما يقال حين نظرت اعلى البئر
اي كما نزل امكان السعة منزلة وجودها واتى بالتضييق في قولهم ضيق
فلان فم البئر اذا حفره اي البئر ضيق الفم اي فمه ابتداء اي ابتداء
حفر البئر ان قوله ضيق يؤذن ان يكون الفم كبيرا اولا ثم ضيقه وكونه
اولا كبيرا يمكن ونزل هذا الامكان منزلة الوجود فقيل ضيق كذا
فهم من حاشية الهندي ونزل امكان الكبر اي امكان الكبر منزلة وجوده واتى بالتصغير
في قولهم سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل كذا قاله
الكشف في حاشية عصام الجامي قال بعض المحشين قوله كما يقال ضيق
وضيق فعل ماض من باب التفعيل فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم
ابتداء يعني ان امكان وجود الكبر نزل منزلة وجوده او ان هذا مبني
على التنبيه اي تنبيه المص على ان الاصل كان اي وجد العامل اللفظي
وعدل فعل ماض على صيغة المجهول اي وعدل عن العامل اللفظي الى العامل
المعنوي فكانه اي الاسم الذي وقع مبتدأ او خبرا قوله جرد فعل ماض
مجهول من باب التفعيل ونائبه المستتر راجع الى الاسم عنه اي عن العامل
اللفظي قوله او المعنى اي معنى قول المص التجريد معطوف على قوله
او على التنبيه او على قوله على تنزيل القوة فهو داخل تحت قوله يمكن اذ هو
ضعيف لكونه موجبا للحذف في التعريف اي او يمكن ان يقال المعنى كذا
قاله البعض وقال الاستاد قوله او المعنى معطوف على مقدر اي المعنى هذا
او المعنى التجريد عنها اي عن العوامل اللفظية اذا وجدت اي العوامل
اللفظية واما اذا لم توجد اي العوامل اللفظية فلا حاجة اي فلا حاجة اليه
اي الى التجريد بل لا يمكن اي التجريد هذا اي خذ هذا البحث وكن من الشاكرين
فان امثاله من سوانح الزمان وكثيرا ما بخل الزمان عن اذهان الاماثل

عن اذهان الاماثل قال البعض قوله هذا مفعول به لمقدر اي خذ هذا
او احفظ هذا وانما امر بالاخذ لانه بحث لطيف وفي اكثر النسخ التجرد
اي وقع في اكثر النسخ التجرد اي التعري بتشديد الراء قوله والخلو عطف تفسير
للتعري اي التعري والخلو عن جنس العوامل فيدل على السلب الكلي لا على
رفع الايجاب الكلي وهو اي التجرد الاظهر لانه لا يحتاج الى التكلفات المذكورة
او الى التأويلات المذكورة والاول اي التجريد قال الاستاد قوله وهو
اي اكثر النسخ الاظهر من النسخ الاول او من اقل النسخ لانه لا يحتاج
الى التأويلات المذكورة والاول اي النسخ الاول اوفق لما في تعريف المجرد
من قوله المجرد لانه مفعول التجريد لا التجرد فتدبر وموافق لما في نسخ الجلبي
من قوله واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية والمراد بالعامل اللفظي الذي هو من اجزاء التعريف
في ضمن قوله من العوامل ما اي العامل الذي يعمل بالاصالة قوله بان يعمل
في اللفظ بيان لطريق الاصالة اي بطريق هو ان يعمل ذلك العامل في لفظ
الاسم وبان لا يبطل قوله عمله اي ذلك العامل مفعول لا يبطل وقوله
غيره اي ذلك العامل فاعل لا يبطل قال صاحب المنافع قوله ولا يبطل
عمله غيره كما في التعليق وبان لا يكون ملحقا بغيره اي ذلك العامل قال
صاحب المنافع وان لا يكون ملحقا الى آخره كما في حرف الجر الزائد
في المحل متعلق لملحقا فيدخل اي اذا كان المراد بالعامل هذا المعنى فيدخل
في الحد اي في تعريف عامل المبتدأ والخبر هنا او في تعريف النوع الاول او
في تعريف العامل المعنوي للاسم عامل مثل زيد وعامل مثل حسبك
في مثل علمت انا لزيد قائم علمت فعل وفاعل واللام ابتدائية وزيد مبتدأ
وقائم خبره والجملة منصوب المحل مفعول به لعلمت قائم مقام مفعوليه
وفي مثل بحسبك درهم فالباء حرف جر زائد غير متعلق بشيء وحسبك
مجرور به لفظا ومرفوع محلا مبتدأ ودرهم مرفوع خبره وجه الجر لما مر
قوله لصدق التجريد علة لقوله يدخل او علة لدخول مثل زيد وحسبك

فى الحد فلا يلزم توارد العلتين فافهم عن العامل اللفظى بالمعنى المذكور
وهو ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون
ملحقا بغيره فى العمل قوله عليه اى على عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد
قائم وبحسبك درهم متعلق لصدق التجريد قال الاستاد قوله عن العامل اللفظى
متعلق بالتجريد قوله بالمعنى المذكور اى وذلك الصدق ملابس بالمعنى المذكور
آنفا وهو قوله ما يعمل بالاصالة الخ قوله عليه اى على عامل مثل زيد وحسبك
فى هذا المثال قوله اذ فى الاول تعليل لصدق التجريد او علة لصدق التجريد
اى لان فى المثال الاول وهو مثل علمت لزيد قائم قال البعض قوله
اذ فى الاول تعليل لصدق التجريد اى لان فى المثال الاول وهو قوله
مثل علمت لزيد قائم قد ابطل التعليق باللام الكائن فى لزيد قوله التعليق
فاعل ابطل ومفعوله قوله عمل علمت بالاضافة اى عمل لفظ علمت فى اللفظ
اى فى لفظ زيد قائم وعمله اى علمت فى المعنى قوله وعمله مبتدأ خبره قوله
ليس اى ليس عمله باصلى قوله وفى الثانى اى فى المثال الثانى وهو مثل
بحسبك درهم عطف على فى الاول قال البعض قوله وفى الثانى معطوف
على قوله فى الاول اى وفى المثال الثانى وهو قوله بحسبك درهم الباء
زائدة ملحق بالاصلى اى بالعامل الاصلى فى نحو مررت بزيد فلم يوجد فيهما
عامل لفظى يعمل بالاصالة فصدق الحد على زيد وحسبك كذا قاله الشارح
فى حاشية الامتحان كذا اى مثل ما ذكر فهم من الامتحان فى بحث المبتدأ
واكثر العبارة فى حاشيته لاجل الاسناد اليه اى المسند اليه ناظر الى المبتدأ
او اسناده اى او لاجل اسناد الاسم ناظر الى الخبر قال امام الايجب قوله لاجل الاسناد
متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له التحصيلى يعنى ان التجريد انما يكون عبارة
عن العامل المعنوى اذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعنى جعل المبتدأ مسندا اليه
وجعل الخبر مسندا وقال بعض المحشى قوله لاجل الاسناد اليه كما فى النوع الاول
من المبتدأ او اسناده الى شئ كما هو فى النوع الثانى من المبتدأ وهذا الرافع

وهذا الرافع بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء لان التجريد
يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند
والمسند اليه بالواسطة فاقتضاؤه لهما على السواء فيكون عاملا فيهما على السواء
والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز فلا يحمل عبارة المصنف
على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
هذا الرافع صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ
عن العوامل اللفظية هكذا فهم من عصام الجامى وقال صاحب المنافع
قوله اليه او اسناده الى شئ فالاول ناظر الى رافع القسم الاول من المبتدأ
والثانى ناظر الى رافع الخبر والقسم الثانى من المبتدأ لما سيجئ فى بابهما
وقال بعض الافاضل قوله لاجل الاسناد اليه اى المسند اليه كما فى النوع الاول
من المبتدأ او اسناده اى او لاجل اسناده اى الاسم كما فى النوع الثانى
من المبتدأ الى شئ يعنى الفاعل وخرج به اى بقوله لاجل الاسناد عن تعريف
العامل المعنوى للاسم وهو التجريد عن العوامل اللفظية او عن حد النوع
الاول للعامل المعنوى وهو التجريد عن العوامل اللفظية او عن حد عامل
المبتدأ والخبر وهو التجريد عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد تجريد الاسماء
المعدودة بلا عاطف نحو الف با تا او بالعطف نحو الف وبا وتا موقوفا
اولا او اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد عمرو
بكر موقوفا اولا قوله فانه تعليل لقوله خرج اى لان تجريد ذلك الاسماء
ليس بعامل فيها قيل قائله الشيخ رضى التجريد عدمى اى امر عدمى فلا يؤثر
او معدوم لدخول السلب فى مفهومه فعده اى العدمى مؤثرا اى فاعلا
مؤثرا قوله فعده مبتدأ خبره قوله ليس بمرضى قال البعض قوله فعده اى العدمى
مؤثرا فى المعمول باعتبار معناه اللغوى اى المؤثر ليس بمرضى فلم يكن عاملا فى المبتدأ
والخبر قوله لعدم صحة كون فاعل الوجودى باربع اضافات والمراد من الفاعل
الفاعل المؤثر ومن الوجودى الرفع قال بعض المحشى قوله لعدم صحة فاعل الوجودى
الذى هو الاعراب عدميا اذ العدمى لا يؤثر فى الوجودى ولان التاثير صفة ثبوتية

متعلق بليس او بعامل

فلا يتصف به العدمي اذ لا يؤثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون
اثر العدمي كذا في السيلكوتي فلا يحس اي في لا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر اي بالفاعل
المؤثر قوله وتنزيله اي العدمي معطوف على قوله تشبيه اي ولا يحسن تنزيله منزلته
اي المؤثر فالاولى اي اذا اورد الاسؤلة واحتيج الى الاجوبة فالاولى
ان يفسر على صيغة المضارع المجهول اي ان يعرف العامل المعنوي الذي هو رافع
المبتدأ والخبر اوان يعرف العامل في المبتدأ والخبر بكون الاسم في صدر الكلام
اي في ابتداء الكلام قوله تحقيقا تمييز من صدر الكلام وناظر الى المبتدأ
وقوله او تقديراً عطف على تحقيقا وناظر الى الخبر قال البعض الاول ناظر
الى نحو زيد قائم والثاني ناظر الى نحو بحسبك درهم او الى مثل زيد ابوه قائم
واجيب لذلك القائل والمجيب عبد الغفور او واجيب عنه بان العوامل
مطلقا لفظية او معنوية علامات لتاثير المتكلم فالمؤثر في الاعراب
هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تاثيره في الاعراب المخصوص
كذا في السيلكوتي حاشية الغفور اي لا مؤثرات اي ليس العوامل بمؤثرات
حتى يرد ما يرد ورد والعدم الخاص وهو التجريد عن العوامل اللفظية
لاجل الاسناد او وهو العامل المعنوي الذي هو التجريد عن العوامل
اللفظية او هو العامل في المبتدأ والخبر وهو التجريد عن العوامل اللفظية
لاجل الاسناد يجوز ان يكون علامة كسقوط الحركة والحرف علامة الجزم
مع كونه عدميا او كسقوط الحركة والحرف فانه علامة الجزم مع كونه عدميا
فقوله والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة جواب سؤال مقدر كأنه قيل
وهل يكون العدم علامة فاجاب انه اذا كان العدم خاصا يكون علامة
فههنا خاص وهو التجريد فبصيرورته خاصا كان ذلك العدم كأنه موجود
في المحل والله تعالى اعلم كذا في حاشية سياهية ويرد على ما اي على التغيير
الذي جعله اي جعل القائل ذلك التغيير اولى من تغيير المصنف ايضا اي
كما يرد على تغيير المصنف انه اي ما جعله القائل اعتباري اي امر اعتباري
فعده

[illegible]



فعده اي الاعتباري مؤثراً اي فاعلا مؤثراً قوله فعده مبتدأ خبره قوله ليس بمرضي
قوله لعدم صحة فاعل الوجودي الخارجي الذي هو الرفع باربع اضافات متعلق
بليس قال الاستاد والمراد بالوجودي الخارجي هو الرفع ههنا اعتباريا
خبر الكون اذا كان اعتباريا فلا يحسن تشبيهه اي الاعتباري بالمؤثر اي بالفاعل
المؤثر فافهم وجهه انه ليس باعتباري صرف بل له تحقق في نفس الامر باعتباري
معتبر ما كذا قاله احمد نازي قال بعض محشي هذا الكتاب لعل وجه الامر بالفهم
ان التجريد فعل وهو التأثير فلا يكون عدميا بل العدمي لازمه وهو التجرد فلا يرد
ما قيل وقال صاحب المنافع لعل وجه الامر بالفهم ان تشبيه الوجودي وان كان
اعتباريا بالمؤثر ليس كتشبيه العدمي به مع ان كون الاسم في صدر الكلام ليس
باعتباري بل امر محقق لان المراد بالمصدر ليس معناه الحدثي بل الحاصل بالمصدر
وهو امر محقق واليه سبق الاشارة في اوائل الكتب نحو زيد قائم والنوع الثاني
من النوعين او العامل المعنوي الثاني رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوعه
اي المضارع طالبا بنفسه اي لا بالناصب والجازم اي لا بالعامل الناصب
والجازم الاولى ان يزيد عليهما الفاعل ويقول لا بالناصب والجازم والفاعل
لان المضارع لا يقع موقع الاسم مع فاعله لان الكلام في رافع المضارع لا في رافع جملته
وان المضارع مع فاعله ليس بمرفوع بثاني العامل المعنوي بل مرفوع باوله كما هو
الظاهر من قوله بنفسه خذ هذا فانه ينفعك فيما سيأتي موقع الاسم اي
موقعا يليق به ومعنى وقوعه موقع الاسم ان يقع موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا
يصح وقوع اسم الفاعل موقعه لانك تقول يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل
هنا نحو ضارب الزيدان لكونه غير معتمد كذا في سيرامي على اللباب قال بعض المحشين
لهذا الكتاب المراد من موقع الاسم كل موضع وقع المضارع فيه خاليا عن ناصب
وجازم بعد وقوعه في التركيب سواء كان ذلك الموضع موضع المفرد او الجملة وانه
لا يلزم ان يكون المراد من موقع الاسم ههنا موضع المفرد في الاصل كما اعترف به
الشارح فيما سيأتي حيث قال لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم
او الناصب او الوقوع موقع الاسم فعلم منه انه لا يلزم ان يكون موقع الاسم
موقع المفرد في الاصل خذ هذا فاحفظ فانه ينفعك فيما سيأتي كوقوعه اي
المضارع خبراً نحو زيد يضرب او كوقوعه صفة او كوقوعه حالا نحو جاءني رجل

يضرب مثال للصفة او نحو جاءني زيد يضرب مثال للحال لان الجملة في قوة النكرة
لان النسبة الى فاعلها مجهولة فلا تقع صفة لعلم شخص قال صاحب المنافع فجملة يضرب
صفة بالنظر الى رجل لكونها في حكم النكرة وليست حالا لكون رجل نكرة وحال
بالنظر الى زيد لكونه معرفة والحاصل ان يضرب لا يصح ان يكون حالا من رجل لكونه نكرة
مرفوعة وشرط الحال ان يكون صاحبه معرفة او نكرة مخصصة كما سيجيء ولا ان يكون
صفة لزيد لعدم المطابقة بينهما في التعريف والتنكير قوله لان الاصل تعليل لوقوعه
خبرا او صفة او حالا لا تعليل لوقوع يضرب موقع ضارب وان كان اقرب في هذه
المواضع الثلاث اي موضع الخبر والصفة والحال وقوع المفرد لا الجملة فالمفرد
هنا مقابل الجملة لما سيجيء في بحث كل منها فان قيل ان ذلك الوقوع اي
الوقوع موقع الاسم يوجد في الماضي ايضا اي كما يوجد في المضارع او كما يوجد
في المضارع فلم بكسر اللام وفتح الميم اصله لما بادخال لام الجارة للتعليل
في ماء الاستفهامية ثم حذف الفها لكثرة الاستعمال في الاستفهام او للفرق
بين ما الاستفهامية والخبرية ولم يعكس بان تحذف في الخبرية دون الاستفهامية
مع حصول التفرقة به ايضا اذ ليس لها تلك الكثرة والاكثر احق بالتخفيف
وانبأ عن شدة اتصالها بحرف الجر حتى صارت كالجزء منه فيبرز بالحذف
في صورة المفرد مثل ثم او لان ماء الاستفهامية تامة فيقع الفها طرفا
في لفظها في حكم الوسط قال بعض المحشين ويدل على كون اللام حرف جر
حذف الف ماء الاستفهامية على القاعدة في حذف الف الاستفهامية عند
دخول حرف الجر عليها وهذا الحذف واجب اذا كانت مجرورة بحرف الجر
ووجهه ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهاما لزم
تقديمها ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى تكون ككلمة
واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر
وحذف الفها ليكون دليلا على تركيبها مع الجار ولاجل وجوب حذف
الف ما الاستفهامية المركبة بحرف الجر لما حذف الف ما الاستفهامية
جعل فتحة الميم دليلا عليها انتهى كلام الشريف واللطيف لا يرتفع اي



اي فلم لا يرتفع ذلك الوقوع الماضي قلت لانه اي الماضي مبني الاصل
فلا يكون اي في لا يكون الماضي معمولا لعامل اي فلا يكون معمولا في جميع
المواضع الا يكون معمولا في الموضعين احدهما بعد ان المصدرية وثانيهما
اذا وقع بعد الجازم شرطا وجزاء قال البعض احدهما بعد ان المصدرية
وثانيهما بعد الشرط كما سيجيء قبل بيان جملة الفعلية والاسمية قال البعض
قوله كما سيجيء في اوائل الباب الثاني وذلك الوقوع اي وقوع المضارع
بنفسه اي بذاته وجوهره اي المضارع اشار بذلك التفسير الى ان الالف
واللام في قوله الوقوع للعهد الخارجي الصريحي او عوض عن المضاف اليه
على الاختلاف فالمصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله موقع الاسم انما يكون
اي لا يكون انما يكون ذلك الوقوع المعتبر في هذا الباب اذا تجرد اي المضارع
عن النواصب والجوازم فسر الشارح التجرد عن النواصب والجوازم بقوله
بان لا يكون فيه اي في المضارع ناصب وجازم اصلا اي قطعا بينه
اشار بهذا التفسير الى ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم
لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة
ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر قال البعض قوله
بان لا يكون فيه اي في المضارع بيان لطريق التجرد ناصب اي عامل ناصب
ولا جازم اي وعامل جازم اصلا اي سواء كان الجازم لفظا او تقديرا فلا يرد
السؤال بقوله اذ في لم يكن مطبوعا وانما يكون ذلك الوقوع اذا تجرد عن النواصب
والجوازم فانه اي المضارع قال البعض قوله فانه اي المضارع تعليل لكون
ذلك الوقوع بالتجرد اذا لم يتجرد عنهما اي عن النواصب والجوازم وفي بعض النسخ عنها
بضمير المفرد المؤنث اي عن احديهما يمتنع ذلك الوقوع اي وقوع المضارع نفسه
موقع الاسم قوله لعدم دخول ناصب الفعل وجازمه اي الفعل متعلق بيمتنع
وعلة له على الاسم ففي مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب

لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب قال بعض المحشين قوله لعدم صحة دخول ناصب الفعل
وجازمه على الاسم فمن لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وكذلك الناصب فحينئذ
يكون ذلك الوقوع اذا تجرد عن النواصب والجوازم وانما ارتفع اي قبل الرفع قوله
هو اي المضارع فاعل ارتفع او فاعله مستترة راجع الى المضارع ولفظ هو
تأكيد لذلك الضمير بذلك الوقوع اي بوقوعه بنفسه موقع الاسم قوله لانه اي
اي المضارع تعليل لارتفع ومتعلق به حينئذ اي حين وقوعه بنفسه موقع الاسم
يكون اي المضارع كالاسم فيتقوى المشابهة بالاسم يعني يزداد المشابهة
بعد المشابهة التي تقتضي تطفل المضارع له في الاعراب كما سبق والافاضل المشابهة
حاصلة في الاحوال الثلث كذا في حاشية بعض الفضلاء فاعطي اي واذا كان
كالاسم فاعطي له اي للمضارع اسبق اعرابه اي الاسم وهو اعرابه الذي هو
اسبق من النصب والجزم لانهما بواسطة العوامل اللفظية قوله واقواه اي
اقوى اعرابه عطف تفسير لاسبق اعرابه اي يكون ذلك الاعراب اقوى من النصب
والجزم لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذ هما العمدتان في الكلام
وهو اي اسبق اعرابه او وذلك الاعراب الذي هو اسبق واقوى الرفع
وذلك اي ارتفاع المضارع بذلك الوقوع اي وكون العامل في المضارع
المرفوع وقوعه موقع الاسم او وكون العامل في المضارع الوقوع بنفسه
موقع الاسم مذهب البصريين وهو المذهب الذي اختاره المص في كثير
من الاحكام واورد عليه اي وقع الايراد من طرف الكوفيين على مذهب البصريين
او واورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع
في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل انه اي المضارع يرتفع
اي يقبل الرفع في مواضع يعني انه كما يقع مرفوعا في المواضع التي يقع فيها موقع الاسم
كذلك يقع مرفوعا في المواضع التي لا يقع فيها اي لا يقع المضارع في تلك
المواضع موقع الاسم اقول انما عرفت بصلة ذكرناه الغاية تعميم الموقع او تخصيص الواقع
علمت عدم ورود هذا لان نفس المضارع مع قطع النظر عن فاعله في الامثلة
المذكورة واقع موقع المفرد اعني ان وقوع المضارع مع فاعله صلة لا يمنع
وقوع



وقوعه بنفسه فقط موقع المفرد اذ الفاعل غير الفعل هنا هو المفهوم
من قوله بنفسه فلا حاجة فيه الى التكلفات التي ارتكبها الشارح كما في الصلة
اي كوقوعه مرفوعا في الصلة او كوقوعه في موقع الصلة نحو الذي
يضرب لانه موقع الجملة فلا يقال الذي ضارب قال البعض قوله كما في الصلة
الخ بيان للمواضع بطريق التمثيل نحو الذي يضرب فلا يقال الذي ضارب للزوم
كون الصلة جملة او فانه لا يصح الذي ضارب كما قاله عصام الكافية وكما
في السين وسوف اي وكوقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس
لما عرفت ان دخولهما من خواص الفعل في مثل سيقوم لانه موقع الفعل
فلا يقال زيد سقائم وسوف يقوم اي وفي مثل سوف يقوم لانه موقع الفعل
ايضا فلا يقال سوف قائم قال البعض قوله وفي مثل سيقوم وسوف يقوم
فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم
كما قاله العصام فلا يقال سقائم او سوف قائم اذ هما يختصان بالفعل وفي خبر كاد
اي السين وسوف مثلا
اي وكوقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه او وكما في موقع خبر كاد
نحو كاد زيد يخرج لانه موقع الفعل غالبا لما عرفته فافهم فلا يقال كاد زيد
خارج وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون
مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه
والايراد المذكور مبني على تقدير تجريده وفي نحو يدخل الزيدان اي وكوقوعه
في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يدخل الزيدان عن يعبر عنه
بالاسم مفرد بان يقال الزيدان داخل فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى كذا
قال الامام الايجي في بحث الفعل قال وجيه الدين في حاشية الجامي قوله كما في الصلة
الخ اما في الصلة فظاهر واما في مثل سيقوم وسوف يقوم فلان حرف التنفيس
من خواص الافعال واما في خبر كاد فلان خبر كاد يكون فعلا مضارعا ابدا واما في نحو
يدخل الزيدان فلان المفرد لا يصلح ان يكون خبرا عن المثنى وقال الاستاد قوله
وفي نحو يدخل الزيدان اي وكما قبل تثنية علم الشخص بقرينة المثال في نحو يدخل الزيدان
فانه موقع الفعل لان ما يقال ان الفعل تثنية بالنظر الى فاعله بخلاف الاسم لانه بالنظر

الى نفسه فلا يقال داخل الزيدان اجيب من طرف البصريين للكوفيين
عن الاول اى عن الايراد الذى وقع بالمثال الاول وهو الذى يضرب او عن نحو
الذى يضرب او عن المثال الاول وهو الواقع موقع الصلة او عن الذى
يضرب يعنى عن الواقع فى الصلة والاخير اى وعن الايراد الذى وقع بالمثال
الاخير وهو يدخل الزيدان او عن نحو يدخل الزيدان او عن المثال الاخير
وهو يدخل الزيدان قوله بانه اى المضارع بيان لطريق الجواب عن الاول
والاخير فيهما اى فى الاول والاخير واقع موقعه اى موقع الاسم وهذا
اشارة الى منع قوله لا يقع فيهما بانا لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله
لانه اى الشان يقال اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه انما لم يقع
اذا لم يجز قولك الذى ضارب هو بان يكون جوازه مبنيا على ان ضارب
خبر مبتدأ وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ مقدم بالجر صفة مبتدأ
اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب عليه اى على ذلك المبتدأ
فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان يقال كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب
قال الاستاد قوله لانه اى الشان تعليل للواقع ومتعلق به او تعليل لوقوعه
فيهما موقعه يقال اى لانه يجوز ان يقال او لانه يصح ان يقال الذى ضارب هو
صحة هذا القول مبنى على ان ضارب خبر مبتدأ وقوله مقدم بالرفع صفة خبر
عليه اى على المبتدأ وكذا اى وكذا يقال فى تأويل قولنا يدخل الزيدان داخلان
الزيدان بان يكون داخلان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان
مبتدأ مؤخرا قال الاستاد قوله وكذا اى ويجوز ايضا ان يقال او مثل الذى
ضارب هو يقال داخلان الزيدان على ان داخلان مع فاعله المستتر خبر مبتدأ
مقدم عليه قوله ويكفينا الى جواب من طرف البصريين لسؤال مقدر وهو
وان كان ما اورد عليهم مجابا لكن يلزم فيه محذور آخر وهو الاختلاف فى الاعراب
فاجاب بقوله ويكفينا وقوعه اى المضارع موقع الاسم اى فى هذين الموضعين
فى الجملة وهذا يكفى فى وضيفة المانع وان كان وان هذه للوصلية اى ولو كان
الاعراب اى اعراب يضرب ويدخل الذى هو الاعراب الذى مع تقديره اسما
يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكونه يدخل على تقدير داخل غير الاعراب مع

[illegible]



مع تقديره اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويدخل فعلا فانهما حين كونهما
فعلا يرتفعان بالمضارعة وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية
ولا يضرنا تلك المغايرة كذا قاله امام الايوبى فى حاشية الجامى فى بحث الفعل
قال السيلكوتى فى حاشية الجامى قوله مع تقديره اى الواقع وقال البعض قوله
مع تقديره اى مع تقدير الواقع موقعه وقال الاستاد قوله مع تقديره اى الواقع
وقوله اسما مفعول ثان للتقدير لانه من افعال القلوب اى مع فرضه اسما
غير الاعراب الذى مع تقديره اى الواقع فعلا اى بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له
على تقديره فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهى
الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه فى مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل
يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره اسما فى الاخيرين النصب
وجعل هذا الموقع موقع الجملة لا الاسم [illegible]
والجزم فافهم وعن الثانى اى واجيب عن الايراد الذى وقع بالمثال الثانى وهو
سيقوم او عن سيقوم او عن مثل سيقوم او عن المثال الثانى وهو سيقوم
قوله بان الواقع بيان لطريق الجواب عن الثانى موقع الاسم هو اى الواقع موقعه
سيقوم مع السين لا يقوم وحده يعنى انه لم يجز انه يقوم منفردا عن السين
اى حال كونه منفردا ومجردا عن السين والحال صار السين كالجزء منه جعل
سوف فى حكم السين فى كونه كالجزء من متبوعه قال البعض قوله وجعل سوف
فى حكم السين جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان سوف ليس كالجزء فاجاب
بقوله وجعل سوف فى حكم السين قوله لكونه اى سوف علة لجعل سوف
فى حكم السين بمعناه اى بمعنى السين لما عرفت وعن الثالث اى واجيب عن الايراد
الذى وقع بالمثال الثالث وهو كاد زيد يخرج او عن نحو كاد زيد يخرج او عن كاد
زيد يخرج او عن المثال الثالث وهو كاد زيد يخرج قوله بان الاصل بيان لطريق
الجواب عن الثالث فيه اى فى الثالث وهو عبارة عن خبر كاد اى بان الاصل
فى خبر كاد الاسم بان يقول كاد زيد ان يخرج وعدل عنه اى عن الاسم او عن الاصل
كما قاله الفاضل الجامى اى وعدل عنه ههنا حيث قيل كاد زيد يخرج لما مر من قوله

وخبره غالبا مضارع بلا ان المصدرية يعني نظر الى الغالب لا الاقل لانه كالمعدوم
فافهم واما عند اكثر الكوفيين قيد به لان الكسائي منهم جعل العامل حروف اتين
لانها كما حدثت في اوله حدث الرفع في آخره كذا في تعليقات صاحب فتح الاسرار
قال الشيخ الرضي اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين لانها في اول الكلمة
فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي او المصدر ولم يكن فيهما هذا
الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على العامل المعنوي
الخفي كما هو مذهب البصريين فالعامل اي فالعامل الرافع في الفعل المضارع
ذلك التجرد وهو التجرد عن النواصب والجوازم ولا يرد عليهم اي على الكوفيين
ما اي الايرادات التي ورد فتذكير الضمير في ورد باعتبار لفظ ما الموصول
قال الاستاد قوله ما اي الايراد الذي او السؤال الذي ورد على البصريين
حتى يحتاج ويحتاج على صيغة المضارع المجهول من باب الافتعال يعني لا يحتاج
الى التكلفات التي بينها الشارح ناقلا عن الغير بقوله واجيب عن الاول
والاخير الخ في التفصي اي في التخلص عنه والضمير راجع الى ما باعتبار
لفظه اي عما ورد لكن يرد عليهم اي على الكوفيين ان التجرد في الفعل المضارع
عما ذكر من النواصب والجوازم قوله حاصل جزاء قبل التركيب اي قبل
تركيب المضارع مع فاعله واعتباره معه مع ان ذلك التجرد غير عامل فيه
كما في الاسم اي كما حصل في الاسم قبله مثل زيد عمرو بكر خالد قال البعض قوله
كما في الاسم اي مثل التجرد الذي يكون في الاسم قبل التركيب كما في الاسماء المعدودة
فلا بد اي فلا بد في تعريف العامل المعنوي للفعل المضارع من قيد وهو قوله
لاجل الاسناد يخرج غير المركب اي يخرج تجرد غير المركب كما اي كالقيد الذي وقع
في تعريف العامل المعنوي للاسم وهو قوله لاجل الاسناد اقول لا يخفى ان هذا مبني
على الذهول عن كون موضوع هذا الفن الكلمة الواقعة في الكلام كما صرح به المص
في اول الامتحان ونبه عليه في الباب الثاني في هذه الرسالة بان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب مع عاملها الخ
كما لا تكون عاملة والا كيف يرد ما هو خارج عن موضوع الفن فلا دخول له حتى يحتاج الى قيد
مخرج



مخرج وايضا جعل الشارح قوله لاجل الاسناد قيدا مخرجا للاسماء المعدودة
عن تعريف العامل المعنوي للاسم مبني على هذه الغفلة وقد يجاب عنه اي
عن الايراد على اكثر الكوفيين اي لا يجاب عنه اكثريا وقد يجاب عنه قال
الاستاد قوله وقد يجاب عنه معطوف على مقدر اي لا يجاب عنه اكثريا
وقد يجاب عنه اي عن هذا الورود وقال احمد الاطوي قوله وقد يجاب عنه
الخ ضعفه لكونه مبنيا على كون الفاعل اللازم معينا على ما اختاره البعض
لا غير معين على ما قالوا كما تقرر في محله ولعل لمثل هذا امر بالفهم قوله بان الفعل
بيان لطريق الجواب عنه وقوله لتوقف فهم معناه اي الفعل متعلق بيستعمل
المؤخر وعلة له قدم للقصر وقوله على ذكر الفاعل متعلق لتوقف وقوله
لا يستعمل جزاء اي لا يستعمل الفعل بدون التركيب وقوله معه اي مع الفاعل
متعلق بالتركيب وحاصل الترتيب لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل
لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل فافهم وجهه ان هذا الجواب مبني
على تقدير اسناد الفعل للفاعل المعين وعلى تقديره لغير المعين فلا يكون
جوابا لانفهام الفاعل من الفعل من غير ذكره فمجموع ما ذكرنا الفاء فذلكة
هي فاء داخلة على الاجمال بعد التفصيل ولفظة فذلكة مشتقة من فذلك
فان قيل فعلى هذا الاشتقاق لا يكون الفاء ههنا فذلكة لعدم دخوله
على ذلك فيقال انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في وجه التسمية ومعنى الانعكاس
فيه كلما تحقق وجه التسمية تحقق الاسم ومعنى الاطراد فيه انه كلما تحقق الاسم
تحقق وجه التسمية والمنتفي ههنا الاطراد لوجود الاسم بدون الوجه وهو
غير لازم بل يكفي وجود وجه التسمية في بعض افراد الاسم كما في قول الحاسب
بعد تعداد شيء فذلك الف او مائة او غير ذلك او يقال انه وان لم يوجد الدخول
ظاهرا لكنه وجد حكما لان اضافة مجموع الى ما المعرفة بالصلة للعهد الخارجي
فيكون لفظ مجموع ههنا قائما مقام ذلك فيكون الفاء الداخلة على مجموع ظاهرا
داخلة على ذلك حكما فيكون تعريف الفاء الخ فذلكة على هذا الجواب فاء داخلة

على الاجمال بعد التفصيل ظاهراً او حكما و الله اعلم قال صاحب فتح الاسرار
قوله فمجموع ما ذكرنا فذلكة ما ذكر من تفصيل العوامل و قال امام الايوبى
و الفاء فى قوله فمجموع ما ذكرنا هى فاء فذلكة فان الفاء العاطفة ان كانت
لعطف التفصيل على الاجمال فهى تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال
على التفصيل فهى فاء فذلكة كما وقعت ههنا يعنى مجموع الاشياء التى ذكرناها
من العوامل بيان لما اى حال كونها و العوامل جمع عامل لا عاملة تأمل
على ما ذكرنا انما قيد ما ذكره المص ستين بهذا القيد لان ما ذكره على ما ذكره
الشيخ زائد على الستين كذا قاله صاحب المنافع قال بعض محشى هذا
الكتاب اقول ليس لهذا القيد فائدة مع انه يوهم خلاف المراد من ان كون
العوامل ستين عند المص مبنى على ما ذكر الشارح و مثل هذا على قوله فى بعيده
على ما ذكروا فلا تغفل ستون واما مجموع ما اى مجموع الاشياء التى ذكره
اى تلك الاشياء من العوامل فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول قوله
الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى فاعل ذكر وما ذكره من تبعه اى
الشيخ عبد القاهر من العوامل بناء على ما ذكروا اى القوم من العوامل
قال صاحب المنافع قوله على ما ذكروا قيده بهذا لان ما ذكروه على ما ذكره
المص فناقص من مائة بل من ستين فائدة اى فهو مائة وهى تنقسم
الى قسمين سماعية وقياسية فالسماعية منها احد وتسعون عاملا
و القياسية منها سبعة عوامل و المعنوى منها عددان فالجملة مائة عوامل
زاد اى المص على ما ذكره الشيخ ونقص اى المص منه قال صاحب المنافع
قوله زاد ونقص اى زاد المص شيئا من العوامل على ما ذكروه ونقص منه
اما الاول وهو ما زاده المص من العوامل فسبعة اى فهو سبعة عوامل
قوله خمسة منها بدل من السبعة ومبتدأ مخصص بصفة مقدر كما اشرناها
آنفا خبره قوله كائن فى السماعى اى فى العامل السماعى قوله الثلاثة الاخيرة
مع ما عطف عليه بدل الكل من خمسة او عطف بيان له او خبر مبتدأ محذوف اى
هى او مفعول اعنى المقدر كذا قاله فى بعض زاده فى منعه وقوله من حروف الجر

المراد من الثلاثة الاخيرة لولا وكى ولعل

وقوله من حروف الجر ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اى هى
و يجوز كونه صفة الثلاثة الاخيرة بتقدير المتعلق معرفة اى الكائنة
او منصوب المحل حال من الثلاثة الاخيرة فانه لكونه معرفا باللام مفعول معنى
اى عرفت الثلاثة الاخيرة حال كونها من حروف الجر قوله ولا اى ولفظ لا عطف
على الثلاثة الاخيرة وقوله لنفى الجنس ظرف مستقر صفة لا او خبر مبتدأ محذوف
او حال من لا على قوله وقوله وذا اى لفظ ذا عطف على القريب او البعيد
قوله من كلم المجازاة اعرابه مثل اعراب قوله من حروف الجر قوله واثنان معطوف
على قوله خمسة اى واثنان من السبعة كائنان فى القياسى اى فى العامل القياسى
احدهما اسم التفضيل وثانيهما معنى الفعل وهو تابع القياسى قوله واما الثانى
وهو ما نقصه المص من العوامل فسبعة واربعون اى فهو سبعة واربعون
عوامل قوله فى السماعى خبر مبتدأ محذوف اى هى كائنة فى العامل السماعى
او كلها كائن فى العامل السماعى او هو اى ما نقصه المص كائن فى العامل
السماعى او كله اى ما نقصه المص كائن فى العامل السماعى قوله ثمانية
وعشرون بدل الكل من سبعة واربعون و مبتدأ مخصص بقوله منها
اى كائنة من هذه السبعة واربعين قوله افعال خبر للمبتدأ قوله اربعة
بدل الكل من ثمانية وعشرون ومبتدأ بصفة مقدرة اى اربعة منها اى
من هذه الافعال او من ثمانية وعشرين فعلا خبره افعال المدح والذم
قوله واربعة عطف على اربعة اى واربعة من هذه الافعال او من ثمانية وعشرين
افعال المقاربة قوله وثلثة عشر منها عطف على القريب او البعيد قريبه اربعة
ثانية بعيده اربعة اولى افعال الناقصة قوله وسبعة عطف على القريب والبعيد
قريبه ثلثة عشر بعيده اربعة فى اربعة افعال المدح والذم افعال القلوب
قال صاحب المنافع قوله واربعة افعال المقاربة مثل اربعة افعال المدح والذم
وكذا قوله ثلثة عشر افعال ناقصة وقوله وسبعة افعال القلوب انتهى يعنى اربعة مبتدأ
بتقدير الصفة اى اربعة منها اى من ثمانية وعشرين فعلا خبره افعال المقاربة وكذا

قوله ثلثة عشر مبتدأ بتقدير الصفة اي ثلثة عشر منها اي من ثمانية وعشرين
فعلا جزء افعال ناقصة وكذا قوله سبعة مبتدأ بتقدير الصفة اي سبعة
منها اي من ثمانية وعشرين فعلا جزء افعال القلوب ادخل اي المصنف
كلها اي الافعال الثمانية والعشرين في اول القياسي متعلق بادخل
اي في اول العامل القياسي وهو اي اول القياسي الفعل مطلقا قوله
وثلثة عشر عطف على ثمانية عشر منها اي كائنة من سبعة واربعين
اسماء قوله تسعة مبتدأ بتقدير الصفة اي تسعة منها اي من هذه الاسماء
او من ثلثة عشر اسما جزء اسماء الافعال قال البعض قوله تسعة اي تسعة
من ثلثة عشر فهو مبتدأ بتقدير الصفة المخصصة اذ من المعلوم ان النكرة
الصرفة لا تكون مبتدأ وكذا امثاله مما سبق ومما سياتي وقد اشرنا اكثرها
ادخلها اي ادخل المص اسماء الافعال او التسعة في تاسع القياسي
اي في تاسع العامل القياسي وهو اي تاسع القياسي معنى الفعل قوله
واربعة عطف على قوله سبعة ومبتدأ مخصص بقوله منها اي كائنة
اي كائنة من هذه الاسماء او من ثلثة عشر قوله اسماء خبر للمبتدأ اي اسماء
غير اسماء الافعال قوله احدها بدل الكل من الاسماء الاربعة اي احد الاسماء
الاربعة ومبتدأ جزء قوله عشر اي لفظ عشر قال البعض قوله احدها
اي الاربعة مبتدأ جزء قوله عشر اي لفظ عشر وقال الاخر قوله احدها
اي هذه الاسماء مبتدأ وقوله لفظ عشر جزء اذا ركب اي لفظ عشر
يعني وقت تركيبه مع احد اي مع لفظ احد منتهيا الى التسعة قوله وثانيها
اي الاسماء الاربعة عطف على قوله احدها كم اي لفظ كم الذي يستعمل
في الاستفهام كناية عن العدد وثالثها اي الاسماء الاربعة كذا اي لفظ كذا
ورابعها اي الاسماء الاربعة كأين بتشديد الياء وسكون النون ادخلها
اي ادخل المصنف الاسماء الاربعة في الاسم التام متعلق بادخل وهو اي
الاسم التام ثامن القياسي اي ثامن العامل القياسي قوله وستة عطف على قوله
ثلثة عشر في قوله ثلثة عشر منها اسماء او على قوله ثمانية وعشرون ومبتدأ مخصص



ومبتدأ مخصص بقوله منها اي من سبعة واربعين وقوله حروف خبر للمبتدأ
قوله خمسة بدل الكل من الحروف الستة ومبتدأ بتقدير الصفة
اي خمسة منها اي من الحروف الستة او بدل الكل من ستة ومبتدأ
بتقدير الصفة اي خمسة منها اي من ستة خبره قوله حروف النداء ادخلها
اي ادخل المصنف حروف النداء او الخمسة في تاسع القياسي وهو معنى الفعل
متعلق بادخل اي في تاسع العامل القياسي قوله وواحد عطف على خمسة
اي وواحد من الحروف الستة او من الستة الواو التي بمعنى مع
اسقطها اي اسقط المصنف الواو بمعنى مع لكونها متعلق باسقط
اي لكون الواو غير عاملة بناء على الصحيح اي على القول الصحيح واما
على قول الغير الصحيح وهو قول الشيخ عبد القاهر فهي عاملة فلذا
امر بقوله فافهم او امر به اشارة الى ان عدم صحيح قول الشيخ
بناء على عد الواو من العوامل لا لوجه آخر او اشارة الى فهم ما زاد
ونقص قال صاحب المنافع قوله فافهم لعله اشارة الى ما ذكرنا من وجه
كون ما ذكره المص ستين بزيادة ما ذكر وتنقيص ما ذكر والى ان ما ذكروه
من العوامل القياسية يصير سبعة فالعوامل السماعية ثلثة وتسعون على ما ذكرنا
والى ان المص ذكر من افعال المقاربة اثني عشر وجعلها قسما ثانيا
من الناقصة وذكر من قسمها الاول المشهور خمسة وعشرين فعلا
ناقصا ومن افعال القلوب ثمانية واشار الى ان هذه الافعال المذكورة
ليست بمنحصرة في عدد فيكون ما زاده زائدا على السبعة لكن الشارح لم يذكر
هذه الافعال المزيدة لعدم جعل المص اياها عوامل مستقلة بل ادخلها
في الفعل بخلاف السبعة السابقة فان كلا منها عامل مستقل فلذا عده مستقلا
ولما فرغ من بيان العامل وانواعه واقسامه اراد ان يشرع في بيان المعمول
فقال الباب الثاني من الابواب الثلاثة والعدد اذا كان على صيغة اسم الفاعل
يكون له معنيان باعتبار تصييره وباعتبار مرتبته فتامل قوله الذي عهد بصيغة المجهول
اشارة الى ان الالف واللام في الباب للعهد الخارجي لتقدم ذكره في ضمن الابواب

الثلثة لان المفرد داخل في الجمع فكان ذكره مسبوقا و مقدما وقرينة العهد
انه علم جزءا فجزء مفعول ثان لعهد قوله من الرسالة متعلق بجزء اى الباب
الذى عهد جزء من الرسالة لفظا تمييز من نسبة عهد الى ضمير الموصول وهو
الذى وهو عبارة عن الباب كما اشرنا في تفسيرنا آنفا و التمييز فيه اى في قوله
الذى عهد لفظا في حكم الفاعل لكونه نائبه في المعنى اى الذى عهد لفظه وكذا
قوله او معنى تمييز من نسبة عهد الى ضمير الموصول و التمييز فيه اى في قوله الذى عهد
معنى في حكم الفاعل ايضا لكونه نائبه في المعنى اى الذى عهد معناه كالشئ في بيان
احوال المعمول فان قيل ان مدخول في لا بد ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان
لتصحيح المعنى الحقيقي لكلمة في لان في وضع بوضع عام وهو الظرفية المطلقة
لظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضى ان يكون مدخوله ظرف زمان
او ظرف مكان والبيان ليس منهما فاجيب بان يحمل على المجاز والعلاقة بين البيان
والزمان او المكان مشابهة فيكون استعارة والاستعارة في مثل هذا تكون
في الحروف استعارة تبعية عند البعض او تكون في المدخول استعارة مكنية
عند البعض الآخر المذهب الاول مبنى على ان البيان اعم من جهة كونه
يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وكذلك يكون بالفاظ العربية وغيرها
والعام يشمل على الخاص كما يشمل الظرف على المظروف فيشبه الشمول العمومى
بالشمول الظرفى المطلق في الاحاطة استعارة مصرحة ثم يسرى الى الظرف
المخصوص الذى هو موضوع له لكلمة في فيستعمل كلمة في الموضوعة للشمول
الظرفى المخصوص ويراد الشمول العمومى استعارة تبعية والمذهب الثانى
انه شبه البيان بالظرف المكانى كذلك في الاحاطة بادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به فذكر المشبه وارادة افراد المشبه به الغير المتعارفة استعارة
مكنية وكلمة في استعارة تخييلية فاحفظه في كل مقام لا يكون مدخول في
ظرف زمان او ظرف مكان كذا قال لم مظهر زاده في حاشية الحسينية قال
البعض فان قلت مدخول في لا بد ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان حتى يتحقق
المعنى الحقيقى لكلمة في لانها موضوعة للظرفية المخصوصة التى هى من جزئية



من جزئيات الظرفية المطلقة الكلية وما هنا ليس كذلك اذ مدخولها
وهو البيان ليس ظرف زمان ولا ظرف مكان فالجواب ان يحمل معناها على المجاز
والعلاقة بين البيان وظرف الزمان او المكان المشابهة فيكون مجازه
استعارة فان جريت في الحروف فهى تبعية وان جرت في مدخولها فهى مكنية
فالاول على ان البيان عام من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره
وبالفاظ العربية وغيرها والعام يشمل على الخاص كما يشمل الظرف على المظروف
فيقال في اجراء الاستعارة شبه الشمول العمومى بالشمول الظرفى المطلق
بجامع الاحاطة فسرى التشبيه الى الظرفية المخصوصة الموضوعة لها كلمة في
فاستعيرت منها كلمة في الى شمول عمومى خاص وهو بيان احوال المعمول
استعارة تبعية والثانى على تشبيه البيان بالمكان في الاحاطة بادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به وذكر المشبه وحذف المشبه به بعد استعارته
للمشبه استعارة مكنية ورمز له بشئ من لوازمه وهو كلمة في فهى استعارة
تخييلية فاحفظه في كل مقام لا يكون مدخول في فيه ظرف زمان او مكان قوله او
في بيان تحصيل ادراكاتها اى احوال المعمول معطوف على قوله في بيان احوال المعمول
قال البعض قوله في بيان احوال المعمول ناظر الى قوله لفظا وقوله او في بيان
تحصيل ادراكاتها ناظر الى قوله معنى ولما توقف معرفة المعمول على بيان ما يكون
معمولا وما لا يكون معمولا اراد ان يبينها اولا فقال اعلم اولا قوله اى
قبل الشروع في المقصود الذى هو معرفة احوال المعمول اشار به الى ان اولا
ليس بصفة بل هو ظرف كذا قاله البعض اى اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول
قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلاثة
للكلمة والجملة لان للكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعة لمعنى يعنى
ان الالفاظ التى وضعت لمعنى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا قال البعض
خرج بقوله الموضوعة المهملات وبقوله لمعنى حروف الهجاء اذا لم تقع اى
تلك الالفاظ في التركيب مع الغير قال امام الايوب قوله اذا لم تقع في التركيب
اى اذا لم تكن جزءا من التركيب قوله كالالفاظ المعدودة تمثيل وبيان لما لم يقع
في التركيب من الاسماء بيان للالفاظ المعدودة ليظهر الاحتراز من الافعال

والحروف اي ومن الحروف مثل زيد غلام داد بسكون الاواخر ناظرا الى الاسماء
فقط بل قد يسكن الاواخر ناظرا الى الحروف واما الافعال من حيث انه
اريد نسبتها الى الفاعل فلا توجد بلا تركيب واما اذا اريد تعدادها مثل
يضرب ينفع يعلم فتوجد بلا تركيب لان الشارح من الاسماء المعدودة اذ هي
اعلام لانفسها كذا قاله البعض قال بعض الحواشي واما الافعال فلا توجد
بلا تركيب حين ارادة معناها لا تعداد الفاظها فلا تغفل وقال صاحب منافع
الاخيار قوله واما الافعال الخ فيه انه ان اريد ان الافعال من حيث انها
افعال لا توجد بلا تركيب فمسلم لكن الحرف من حيث انه حرف كذلك لا يوجد
بلا تركيب وان اريد ان الفعل مطلقا ولو كان مؤولا بالاسم لا يوجد بلا تركيب
فغير مسلم فيكون الحرف كالفعل في عدم وجوده بلا تركيب من حيث انه حرف
ويكون الفعل كالحرف في وجوده بلا تركيب من حيث انه مؤول بالاسم
كما مر مثاله فالفرق بلا فارق كما مر آنفا من قوله ان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه قال البعض قوله كما مر
فيه يحتمل ان يكون قول الشارح في اول العامل القياسي من ان النسبة
الى المرفوع مأخوذة في مفهوم الفعل فلا يوجد بدون مرفوع فلذلك لا يوجد
الافعال بلا تركيب ويحتمل قوله قبيل قول المص فجموع ما ذكرنا من ان الفعل
لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فالهما واحد
فاختر ايهما شئت لم تكن اي تلك الالفاظ معمولة قوله لعدم العامل اي لعدم عاملية
متعلق بلم تكن وعلة له فانه لو كانت معمولة لزم ان يكون معه عامل ولو كان
معه عامل لكان مركبا هذا خلف لانا فرضنا انه لم يقع في التركيب ولان المعمول
لابد له من عامل والمفروض عدمه كما لا تكون اي تلك الالفاظ عاملة اي انتفى
المعمولية انتفاء مثل انتفاء العاملية قوله لعدم المعمول متعلق بلا تكون وعلة له
اي لعدم معمولها قال صاحب المنافع قوله لعدم المعمول الاولى لعدم اقتضائه
المعمول لانه اذا لم تقع في التركيب بل في العد لا يراد منها المعاني على وجه يقتضي
المعمول والا فهو حق لو كانت الالفاظ الموضوعة فيه اي في التركيب حال كونها



حال كونها مستعدة للمعمولية فهي اي الالفاظ الموضوعة على ثلاثة اقسام
اي كائنة على ثلاثة اقسام والحاصل ان الالفاظ الموضوعة اما فعل او اسم
او حرف فالاول مركب دائما والاخيران اما غير واقعة في التركيب او واقعة فيه
فالاول ليس بعامل ولا معمول والثاني على ثلاثة اقسام القسم الاول ما
اي لفظ مركب او لفظ موضوع لمعنى لا يكون اي ذلك اللفظ معمولا اصلا
قوله لا بالاصالة ولا بالقياس بيان لفائدة قوله اصلا اي لا يكون معمولا
بالاصالة ولا بالنيابة مناب المعمول او لا يكون معمولا بالاصالة ولا بالتبع
كما قاله امام الايوب قوله اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
اي لا يكون لذلك اللفظ اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا تفسير لقوله
لا يكون معمولا اصلا قوله لعدم مقتضيه متعلق بلا يكون وعلة له اي
لعدم وجود مقتضي الاعراب وهو توارد المعاني المختلفة او المشابهة
التامة كما في قسمي القسم الثاني كذا قاله صاحب فتح الاسرار قوله كما
في قسمي القسم الثاني بيان للمنفي قال صاحب المنافع قوله لعدم مقتضيه وهو
توارد المعاني المختلفة او المشابهة التامة وقد تقدم انهما يوجدان
في الاسماء والافعال انتهى يعني الاول يوجد في الاسماء والثاني يوجد في الافعال وعدم القيام
اي ولعدم قيام اي ذلك اللفظ المركب مقام ما اي معرب وهو الاسم او المضارع
قال الاستاد قوله مقام ما اي القسم الثاني وهو الاسم او المضارع يوجد هو
اي المقتضي او الاعراب فيه اي في ذلك المعرب او في القسم الثاني كما في نوعي القسم
الثالث كذا قاله صاحب فتح الاسرار قوله كما في نوعي القسم الثالث بيان
للمنفي ايضا والله اعلم قطعا فعلم من هذه العلة ان المقتضي للاعراب
ليس بمنحصر في الاثنين بل القيام مقام ما يوجد هو فيه مقتض كذلك فان قلت
فلم لم يعده في اوائل الرسالة من المقتضي قلت مبني على اصطلاح النحويين او
على قلته كذا قاله ابو بكر ابن الخطيب وهو اي القسم الاول الذي لا يكون
معمولا اصلا او ما لا يكون معمولا اصلا اثنان اي نوعان النوع الاول الحرف
مطلقا اي سواء كان عاملا او لا اي او غير عامل بالاتفاق اي باتفاق الفريقين
اي البصرية والكوفية قال امام الايوب قوله الاول الحرف مطلقا فانه لا يكون

معمولا اصلا بل هو جنس مبني فانه لو كان معربا لزم قيام مقتضي الاعراب
به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير قائم بنفسه لا يتقوم به غيره والنوع الثاني
الامر بغير اللام يعني امر الحاضر قال صاحب فتح الاسرار متى اطلق لفظ الامر
في هذا الفن يراد به الامر بغير اللام فقوله بغير اللام قيد تحقيقي لئلا يتوهم
من هو قريب العهد بعلم الصرف انه عام للقسمين لانه عام لهما
في ذلك العلم اي علم الصرف عند البصريين عند ظرف مكان بمعنى الحضرة لكن استعير هنا
للاعتقاد لكون كل منهما محلا اما محلية المكان فظاهر واما محلية الاعتقاد
فلمتعلق الحكم فيه فهو مكان تنزيلا منصوب لفظا على الظرفية مفعول فيه للنسبة
الحكمية بين المبتدأ والخبر او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني كون الامر
مبنيا ولا يكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين اذا علم بانه غير معمول
فانه اي الامر بغير اللام او الشان قال البعض قوله فانه علة لعدم معمولية
الامر بغير اللام لما حذف عنه اي عن الامر المذكور الذي اصله المضارع
حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة
الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كذا قاله صاحب فتح الاسرار
اليه اي حرف المضارعة الخ قوله بسببها متعلق بصار الآتي قدم عليه للحصر
والضمير راجع الى الاسم الموصول مضاف اليه اي بسبب حرف المضارعة
صار المضارع مشابها للاسم اي لاسم الفاعل مشابهة تامة اذ المشابهة
الناقصة توجد في الماضي ايضا كما فهم في بحثها فافهم على ما مر في اول الرسالة
من قوله فانه مشابه لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا قوله فاعرب ماض
مجهول نائب الفاعل فيه راجع الى المضارع والجملة معطوفة على جملة صار
واعمل ماض مجهول وقوله فيه وهو متعلق باعمل والضمير المجرور مرفوع محلا
نائب فاعله وراجع الى المضارع خرج اي الامر المذكور عن المشابهة المذكورة
قوله لما ذهب سببها اي المشابهة اللام متعلق بخرج وعلة له جواب لما
اي قوله خرج جواب لما قوله فعاد الفاء عاطفة وعاد ماض فاعله فيه راجع الى الامر
المذكور وجملة معطوفة على جملة خرج الى اصله اي الامر وهو اي اصله البناء
الاصلي وهو السكون قال امام الايوبي قوله فعاد الى اصله وهو البناء لان الاصل

لان الاصل في الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان قوله وقال الكوفيون
معطوف على ما قبله بحسب المعنى فانه في قوة قال البصريون هكذا وقال
الكوفيون هو اي الامر بغير اللام معرب مجزوم بلام مقدرة منوية فيكون
معمولا وهي اي اللام المقدرة منسية عند البصريين قوله ولهذا اي
لكون اللام المقدرة منسية عند البصريين اللام فيه متعلق بقوله قال اي
البصريون هو اي الامر المذكور مبني موقوف لا مجزوم اي سكون اخر الامر
سكون وقف وليس بسكون جزم كما في اواخر اسماء الكلمة واما
في معتل الاواخر فالسقوط وقفي عند البصريين وجزمي عند الكوفيين
قال صاحب فتح الاسرار قوله وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
ولا ثمرة لهذا الحكم في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف وسكون
اخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسقوط
والسكون جزم واعراب والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة التي وقعت
الالفاظ فيها في التركيب ما اي لفظ مركب يكون اي ذلك اللفظ معمولا
دائما قوله اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا تفسير لقوله يكون معمولا
باعتبار قيده وهو قوله دائما اي يكون لذلك اللفظ اعراب لفظا كيضرب زيد
او تقديرا كيغزو الغازي او محلا كهن يضربن قال احمد نازلي قوله اي
يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا كيضرب زيد ويغزو الغازي وهن
يضربن وقال البعض قوله اي يكون له اعراب لفظا مثل يضرب زيد او تقديرا
مثل يمشي الغازي او محلا مثل النساء يضربن قوله لوجود مقتضيه متعلق
لقوله يكون وعلة له اي لوجود مقتضي الاعراب وهو المعاني المختلفة او المشابهة
التامة قال صاحب المنافع قوله لوجود مقتضيه يرد عليه ان غلام زيد اذا وقع
في العد كما يقال زيد عمرو بكر غلام زيد بشر وقع غلام في التركيب الاضافي
ولم يوجد فيه مقتضي الاعراب فلا يكون معمولا مع انه من القسم الثاني واما
ان يكون المراد من التركيب الذي يتحقق معه عامل اللفظ الواقع فيه فمع عدم القرينة
على هذا التقييد لا يلايم قوله اذا لم تقع في التركيب لم تكن معمولة كما لا تكون عاملة
اذ لا يجوز ان يكون المراد من التركيب في هذا القول ما ذكر لانتقاضه حينئذ بغلام

في التركيب المذكور في الصورة المذكورة لان لفظ غلام في هذه الصورة لم يقع
في التركيب الذي هو يتحقق معه عامله مع انه عامل وان لم يكن معمولا وهو
اي القسم الثاني او ما يكون معمولا دائما اثنان اي نوعان ايضا اي كما اي كالقسم
الذي لا يكون معمولا اصلا وهو القسم الاول يعني كما كان القسم الاول اثنان
قال البعض قوله اي كما لا يكون معمولا اصلا اشارة الى ان معطوف ايضا القسم
الاول اي كون القسم الثاني اثنين مثل كون ما لا يكون معمولا اصلا وهو القسم الاول
قال امام الايوبي قوله اي كما لا يكون معمولا اصلا اي كما كان ما لا يكون معمولا اصلا
اثنين الاول اي النوع الاول من الاثنين الاسم مطلقا اي سواء كان معربا
او مبنيا كاسماء الاشارات وغيرها قال امام الايوبي قوله الاول اي من الاثنين
الاسم اي جنس الاسم مطلقا اي سواء كان معربا او مبنيا لمشابهة
لمبني الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا او تقديريا
وان كان مبنيا يكون اعرابه محليا فلا ينفك عن الاعراب اصلا لكونه حاملا
لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب حتى حكم وحتى ابتدائية سببية
ومدخولها مسبب عن الحكم السابق قال الدماميني في شرح المغني نقلا
عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة قال البعض قوله قال الدماميني
في شرح المغني عن سيبويه الخ اي روى الدميني عن سيبويه اذ القول اذا استعمل
بمعنى يكون بمعنى الرواية قوله انها معمولة مقول القول اي ان اسماء الافعال
معمولية فيكون لها اي اذا كانت معمولة فيكون لاسماء الافعال موضع اي محل
من الاعراب واختلفوا اي النحاة في تعيين ذلك الموضع بانها اي اسماء الافعال
مرفوعة المحل على الابتداء اي على انها مبتدأ ولا خبر له بل فاعلها ساد مسد الخبر
كما في اقائم الزيدان اعلم ان بعض النحاة قالوا ان اقائم الزيدان مرفوع
خبر مبتدأ محذوف واصله اقائم الزيدان حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع
المضمر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني وقال الفاضل العصام الاسعد
من التكلف ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك المطابقة لكونه على صورة
المسند الى الفاعل وقال ابن حاجب ومن تبعه ان اقائم مبتدأ والزيدان فاعل
ساد مسد الخبر كذا قاله احمد نازلي واختاره اي اختاره كونها مرفوعة المحل
على الابتداء قوله ابن الحاجب فاعل اختار في ايضاح المفصل بناء على قول غير

بناء على قول غير القوم حيث قال ومحلها رفع بالابتداء لانها وما بعدها اسمان
جردا عن العوامل اللفظية ليسند احدهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان
وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقائم وان كان واقعا
موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء قوله لانها متعلق لاختار وعلة له
قال البعض قوله لانها متعلق لحكم مع ملاحظة قيوده وعلة له اي لان اسماء الافعال
اسماء مجردة عن العوامل اللفظية وكل اسماء كانت مجردة عنها فوجب
ان يحكم عليها بالابتداء او وما هو مجرد عن العوامل اللفظية يجب ان يحكم عليه
بالابتداء فوجب ان يحكم على اسماء الافعال بالابتداء اي بكونها مبتدأ
قال البعض قوله فوجب ان يحكم بالابتداء اي اذا كانت مجردة عن العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم على اسماء الافعال بكونها مبتدأ ورد اي رد ذلك الاختيار
او رد اختيار ابن الحاجب او رد الحكم بالابتداء او وقع الرد على ابن الحاجب
قوله بانه يأتي لطريق الرد ينتقض به اي باسم الفعل المدلول عليه باسماء الافعال
حينئذ اي حين كون اسم الفعل مرفوع المحل على الابتداء جمعا يعني ان تعريف المبتدأ
غير صادق على اسم الفعل مع انه من افراده قال الاستاد قوله ينتقض به اي بالحكم بالابتداء
حينئذ اي حين كونها مجردة عن العوامل اللفظية جمعا اذ المبتدأ هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد النفي او الاستفهام رافعة لظاهر
واسماء الافعال ليست مندرجة فيه وهو ظاهر اذ ليست مسندا اليها ولا صفة واقعة
بعدهما بل هي مسندة والمبتدأ مسند اليه لانه ذكر في تعريفه كونه مسندا اليه فيخرج عن تعريف
المبتدأ وقال صاحب المنافع قوله ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ جمعا اي ينتقض تعريف
القسمين من المبتدأ اذ اخذ في تعريف القسم الاول المسند اليه ولا شيء من اسماء الافعال
مسندا اليه بل يكون مسندة دائما واخذ في تعريف القسم الثاني الصفة ولا شيء منها
صفة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من التعريفين تعريف افراده المشهورة او بان التعريفين
مبنيان على مذهب من لم يجعل اسماء الافعال مرفوعة على الابتداء وقال الرضي قياسها
ان قياس ابن الحاجب اسماء الافعال على اقائم قوله قياسها مبتدأ خبره قوله مع الفارق

اي قياس مع الفارق قوله اذ معناه اي معنى قائم اثبات لكون القياس مع الفارق
معنى الاسم وان شابه وان هذه للوصلية اي وان شابه قائم الفعل لكون
الاستفهام بالفعل اولى كما سيجيء بخلافها اي اسماء الافعال قوله اذ ليس فيها
اي اسماء الافعال اثبات للمخالفة قوله من معنى الاسمية بيان للشيء على من جوز
تقديمه شيء منه ليس بل انتقل اي معنى الاسمية الى معنى الفعلية قوله ولا عبرة
باللفظ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان لفظها كلفظ قائم في اقائم في القياس
مع بيت فاجاب بقوله ولا عبرة باللفظ كما في تسمع اي كما لا عبرة باللفظ في تسمع
نظير للتمثيل في قوله الخ في قول المثل رجع رأى المعيدي واستحسنه وقد بلغ اليه
من كلامه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي المعيدي قوله فانه اي تسمع تعليل
للتنظير بقوله كما في تسمع مبتدأ لكونه اي تسمع بمعنى المصدر لان معناه سماعك
كما سيجيء وان كان وان هذه للوصلية اي ولو كان لفظه اي تسمع فعلا
قائم الفعل اذن ككاف ذلك قوله بل جملة عطف على فعلا من قبيل عطف الكل على الجزء
اوحكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل قوله بافعال محذوفة متعلق بمنصوبة
على المصدرية اي على انها اي اسماء الافعال مفعول مطلق لافعال محذوفة
فرويد زيدا مثلا اي فمعنى رويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارواد زيدا قال
عبد الله وللنحويين في موضع رويد في رويد زيدا مذهبان احدهما انه في موضع
على المصدر كأنك قلت ارود ارواد والثاني ان يكون في موضع رفع
على المبتدأ والضمير المستتر فيها فاعل ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان والثاني
هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل وهو خلاف الاجماع ورد اي رد الحكم
بكونها منصوبة المحل صاحب الرد الشيخ رضي يعني ولذا رده الرضي قوله بان تقدير
الافعال قبل اسماء الافعال بيان لطريق الرد ينافي اي تقدير الافعال كونها اي اسماء الافعال
المصدر مضاف الى اسم اسماء الافعال اي الاسماء التي معانيها معاني الافعال وكونها
مبنية بل يوجب اي تقدير الافعال كونها اي اسماء الافعال مصادر غير منصرف على وزن
مساجد معربة كسقيا ورعيا قوله اذ لا موجب تعليل لقوله يوجب باعتبار قيد معربة
للبناء اي لبناء اسماء الافعال حينئذ اي حين كون اسماء الافعال منصوبة المحل
بافعال محذوفة قوله لان معنى الفعلية علة لعدم الموجب او علة لقوله ينافي قال

قال البعض قوله لان معنى الفعلية متعلق لقوله ينافي وعلة له اي لما هو
اي معنى الفعلية للافعال المقدرة العاملة في اسماء الافعال لانها اي
ليس معنى الفعلية لاسماء الافعال وان قال بعضهم اي الجماعة من النحاة
قال صاحب الهادي والواو الداخلة على ان ولو الوصليتين للحال عند الجمهور
وللعطف على مقدر نقيض للمذكور عند الجرمي وللاعتراض عند بعض النحاة
سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت اي وحكم بهذين الاعرابين
لذلك ولو قال بعضهم وهم اي بعضهم المحققون من النحويين على ما نقله
اي كون ذلك البعض هم المحققون مبني على الكلام الذي نقله ابن مالك فاعل نقل
وهو تلميذ ابن هشام قوله والجمهور عطف على المحققون من قبيل عطف العام على الخاص
اي وهم الجمهور على ما نقله اي كون ذلك البعض هم الجمهور مبني على الكلام
الذي نقله ابن هشام فاعل نقل الثاني وهو اي قول ذلك البعض او هو
المختار عندهما اي عند ابن مالك وابن هشام وقال الدماميني هذا اي
ما قاله بعضهم او قول البعض وهو انه لا محل لها من الاعراب مذهب الاخفش
لا محل لها اي لاسماء الافعال من الاعراب قوله لكونها متعلق بلا في لا محل
لفهم معنى الانتفاء منه والضمير راجع الى اسماء الافعال اي لكون معناها
ملابسا بمعنى الفعل مبني على ما هو المختار اي على القول الذي او على المذهب
الذي هو المختار عنده اي عند المصنف وعند الشيخ الرضي كذا في فتح الاسرار
كما سبق في بحث اسماء الافعال حيث قال اصله اسماء معاني الافعال كذا ذكره
في الامتحان قال الاستاد قوله كما سبق في بيان مقتضى الاعراب حيث قال المص
وفي الافعال المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقط لا في سائر الافعال
قوله ونائبة عطف على بمعنى الفعل اي ولكونها نائبة منابه اي مناب الفعل
بحيث لا يقدر من التقدير اي بحيث لا يقدر الفعل اصلا اي قطعا ولذا اي
لكون معناها معنى الفعل ولكونها نائبة منابه قال البعض قوله ولذا اي لكونها
بمعنى الفعل ونائبة منابه بنيت هي اي اسماء الافعال كالفعل اي كما بني الفعل
لان الاصل فيه البناء وحكموا بان الاصل في الافعال كلها البناء لان الفعل لا يقع فاعلا

ولا مفعولا ولا مضافا اليه وانما اعرب منها ما اعرب كالمضارع لعارض وهو
المشابهة التامة للمعرب كذا في الفلاح على المراح قوله وعلى ضمير الفصل معطوف
على قوله على اسماء الافعال اي حتى حكم على ضمير الفصل قيل قوله وعلى ضمير الفصل
جواب سؤال مقدر كأنه قيل انتم قلتم ان كل اسم وقع في التركيب يكون معمولا
دائما وان ضمير الفصل واقع في التركيب مع انه ليس معمولا فاجاب بقوله
وحكم على ضمير الفصل الخ اعلم ان فائدة ضمير الفصل ثلاثة الاول لفظي وهو
الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر
والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه
الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل نحو كنت انت
الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة
وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك
سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي تقوى وتؤكد والثالث
معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري
الثلاثة في واولئك هم المفلحون فقال فائدته على ان الوارد بعده خبر لا صفة
والتوكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره كذا في مغني اللبيب
وهو اي ضمير الفصل هما اي الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة
اي وقت كونه معرفة اذ الالتباس انما يوجد فيها دون النكرة لاشتراط المطابقة
بين النعت والمنعوت في التعريف او اذا كان افعل من اي لفظ افعل مستعملا بمن
نحو كان زيد هو افضل من عمرو لا لحاقه بالمعرفة لامتناع دخول اللام
عليه مع استعماله بمن ولو دخل ولو هذه للوصلية عليهما اي المبتدأ والخبر
عامل ناسخ يعني يقع بينهما ولو دخل عليهما عامل ناسخ من نواسخ المبتدأ
والخبر سمي هذا الضمير من اقسام الضمائر به اي بالفصل قوله لفصله
اي ضمير الفصل متعلق لسمي وعلة له اي لتمييزه بين كون ما بعده اي ذلك الضمير
نعتا وخبرا في بعض المواضع وهو الذي التبس الخبر بالنعت كما اذا وافقا اعرابا
نحو زيد هو القائم قال صاحب فتح الاسرار وسماه البصريون فصلا للفصل



للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية
لا يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط نحو كان زيد هو القائم قوله
بالحرفية متعلق بلفظ حكم المفهوم من العطف اي وحكم على ضمير الفصل
بالحرفية وانما حكم على ضمير الفصل بالحرفية لدلالته اي ضمير الفصل على معنى
غير مستقل بالفهم وهو اي ذلك المعنى رفع اللبس اي رفع التباس الخبر
بالصفة فلا يكون اي فلدلالته على معنى غير مستقل لا يكون ضمير الفصل قال
الاستاد قوله فلا يكون تفريع على قوله لدلالته على معنى غير مستقل وقال الآخر
قوله فلا يكون اي اذا كان دالا على معنى غير مستقل فلا يكون ضمير الفصل معمولا
اصلا اي لا اصالة ولا نيابة يعني فيكون داخلا في جنس الحرف الذي لا يكون
معمولا اصلا فضلا عن كونه اي ضمير الفصل معمولا دائما اي مستمرا قوله وتسميته
بالضمير الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل انه اذا حكم عليه بالحرفية فيكون
من اقسام الحرف مع ان الضمير من اقسام الاسم فلم سمي بالضمير فاجاب
بقوله وتسميته بالضمير اي وتسمية ضمير الفصل بالضمير لكونه اي ضمير الفصل
على صورته اي الضمير قال البعض قوله وتسميته اي ضمير الفصل جواب سؤال مقدر
وهو ظاهر بالضمير مع ان الضمير اسم وضمير الفصل بخلافه قوله لكونه اي ضمير الفصل
متعلق لسمي وعلة له خلافا لبعضهم اي لبعض البصرية وهو اي ذلك البعض
بعض البصرية يعني ان ضمير بعضهم راجع الى البصرية لا الى الكوفية اي خالف ذلك
البعض البعض الذي ذهب الى الحرفية حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه
ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة للمصدر لتبيين فاعله
اي خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر ح يجب حذف فعله ويكون نائبا عنه
فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول هذا الحذف قياسي اي سنة الله
سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل
لا يضاف والثاني لا يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه كذا في فتح الاسرار قوله
فانه تعليل للحكم المستفاد من قوله خلافا لبعضهم اي لان ذلك البعض يقول انه اي
الحكم بان ضمير الفصل اسم اي لا حرف لا محل له من الاعراب اي لكن لا محل لذلك الاسم

من الاعراب فيكون بعض الكم لا يكون معمولا فينتقض قولهم كل اسم معمول ولذلك
قال المص في الامتحان هذا اي عدم المحل لذلك الاسم بعيد لعدم نظيره اي
عدم المحل من الاعراب في الكم لانه معمول دائما فلا يخلو عن الاعراب ولو محلا
لوجود مقتضيه قوله ولما كان السابق الخ وهو ضمير الفصل تمهيد لقوله
واما اللام الداخلة على الصفات الخ اسما واللاحق وهو اللام الداخلة على الصفات
حرفا قال البعض قوله واللاحق اسما من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي
عامل واحد صورة اي اسمية السابق وحرفية اللاحق من جهة الصورة
اوجب الصورة قوله نبه اي اراد التنبيه جواب لما على المغايرة
بين السابق واللاحق بتغيير الاسلوب وهو وعلى اللام الداخلة قال البعض
قوله بتغيير الاسلوب والاسلوب ان يقول وعلى اللام الداخلة الخ فقال
اي المصنف عطف على نبه عطف مسبب على سبب واما اللام الداخلة
على الصفات قوله من اسمي الفاعل والمفعول بيان للصفات قوله والجمع
اي واتيان الجمع جواب سؤال مقدر كانه قيل اذا كان المراد منها اسمي الفاعل
والمفعول فلم قال على الصفات ولم يقل على الصفتين مع ان اقل الجمع عند العربية
ثلثة والكتاب من العربية فان قيل هكذا اجاب بقوله والجمع بالنظر
الى الانواع اي الى انواع اسمي الفاعل والمفعول كالثلاثي والرباعي
واوزان المبالغة او بالنظر الى الافراد اي الى افراد اسمي الفاعل والمفعول
قال البعض قوله والجمع اي وذكر الجمع بان يقول على الصفات بالنظر
الى الانواع من مبالغة اسم الفاعل ومن مبالغة اسم المفعول واسم الفاعل
واسم المفعول من غير مبالغة كذا في الحاشي ويحتمل ان يكون المراد
بالانواع صيغ الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي او الافراد عطف
على الانواع اي او الجمع بالنظر الى الافراد اي بالنظر الى صيغها المطردة
والمواد وقال صاحب فتح الاسرار اراد بالصفات اسمي الفاعل والمفعول
بارادة مافوق الواحد والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة

١٤٥ بتغيير الاسلوب يعني المغايرة الظاهرة بسبب التنبيه [illegible]



على الصفة المشبهة واسم التفضيل حرف التعريف بالاتفاق لعدم تأويلهما
بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة قوله فقال جواب اما اي قال بعضهم
اي بعض النحاة وهو اي ذلك البعض ابو عثمان المازني والاخفش انها
بكسر الهمزة وفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم فهي
بكسر الهمزة وان كان المراد به الاعتقاد الراجح اعني بمعنى الظن فهي مفتوحة
والضمير المنصوب راجع الى اللام يعني قال ذلك البعض ان اللام المذكورة
حرف اي حرف تعريف يعني حرف للتعريف لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة
عليها اي كلام غير اللام الداخلة على الصفات كالرجل والحسن والفرس
قال الاستاذ قوله اي كغير الداخلة عليها اي كلام غير اللام الداخلة على الصفات
كاللام الداخلة على الصفة المشبهة فانها حرف تعريف اتفاقا ووجه المازني
والاخفش اجراء الاعراب المقتضي لما دخل على المحلى باللام على الصفة
فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة كذا قاله
عصام الكافية وقال البعض قوله كغير الداخلة عليها اي كغير اللام الداخلة
على الصفات وقال بعض الافاضل قوله اي كغير الداخلة عليها اي كغير اللامات
التي دخلت على الصفات فتكون اي اذا كان اللام الداخلة على الصفات حرفا
فتكون اي هذه اللام او اذا كانت حرفا فتكون اللام المذكورة مما اي
القسم الذي لا يكون اي ذلك القسم معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة
بل المعمول حينئذ اي حين كون اللام الداخلة عليها حرف تعريف او حين كونها
حرفا مدخولها اي هذه اللام وقال اكثرهم اي اكثر النحاة وهو اي ذلك
الاكثر غير المازني والاخفش وهو الجمهور هي اي هذه اللام
اسم موصول لا حرف اي لا حرف تعريف قال الاستاد وتمسك الجمهور
بعمل اسم المفعول معه واجاب المازني بانه معتمد على موصوف محذوف
قوي الدلالة عليه والا لما امكن الرد على الاخفش بصحة ضارب زيد عمرا
لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخلاف في اللام التي لم تكن
للعهد واما اذا كانت له كما جاءني زيد ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق

ان الاقسام الاربعة للتعريف تجرى فى الموصول كذا فى له عصام الكافية
يعنى الذى فى المفرد المذكر والتى فى المفرد المؤنث قال بعض المحشين
قوله فى المذكر اى فى محل المذكر وقوله فى المؤنث اى فى محل المؤنث قال
الاستاد قوله فى المذكر اى فى اول مدخولها المذكر نحو الضارب وقوله
فى المؤنث اى فى اول مدخولها المؤنث نحو الضاربة وقال الآخر قوله فى المذكر
اى فى صدر مدخولها المذكر وقوله فى المؤنث اى فى صدر مدخولها المؤنث
وقال بعض الافاضل قوله فى المذكر صفة للذى بتقدير المتعلق معرفة اى
المستعمل فى المذكر او حال من الذى بتقدير المتعلق نكرة على تقدير من جوز
الحال من المضاف اليه فتامل فتكون اى اذا كان اللام الداخلة عليها اسم موصول
فتكون هذه اللام او اللام المذكورة مما اى من القسم الذى يكون اى
ذلك القسم معمولا دائما اى مستمرا فلا بد لها اى اذا كان اللام مما يكون
معمولا دائما فلا بد لهذه اللام من اعراب فى كل موضع مع ان الاعراب
ليس موجودا فيها اى فى هذه اللام بل يكون موجودا فى مدخولها اى هذه
اللام اى بل يكون فى مدخولها فبين اى اذا كان الاعراب فى مدخولها فبين المص
وجهه اى سبب كون الاعراب فى مدخولها قوله بقوله اى المص متعلق
ببين قوله اعطى فعل مجهول وقوله اعرابها اى اللام الداخلة عليها نائب فاعله
لما بعدها اى اللام واللام فى لما زائدة فى المفعول على ما اختاره فى مغنى اللبيب
وقال الرضى كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر فى غير معناه المشهور
او زائدة فالواجب فيه التضمين ففى كلام المص يضمن معنى العروض
فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضا له فحذف ما بعدها فاظهر
مجرورا ذكره الفاضل العصام فى حاشية الفاضل الجامى قال
امام الايوب قوله اعطى اعرابها لما بعدها اى اعطى اعراب تلك
اللام الموصولة للصلات التى بعدها قوله لما انتقل متعلق باعطى
وما مصدرية وهو بيان لعلة الاعطاء وفاعل انتقل راجع الى ما فى لما بعدها قوله
اى لانتقال ما بعدها اشارة الى ما مصدرية اى انما اعطى اعرابها للصفات
التى بعدها لانتقال تلك الصفات التى بعد هذه اللام او بعد تلك اللام
من الفعلية اى من كونه فعلا الى الاسمية اى الى كونه اسما صورة قوله



قوله لكراهتهم اى العرب متعلق للانتقال وعلة له والمصدر مضاف
الى فاعله اى لعدم حبهم كرها دخولها اى اللام على الفعل قوله لكونها
اى هذه اللام متعلق بالكراهة وعلة لها فى صورة الحرف اى
فى صورة حرف التعريف وان كان معناهما مختلفا فصارا كالاسم بمعنى
حيث انتقل اعرابه الى مدخوله ثم اراد ان يفصل وجهه فقال فاصل
جاء فى الضارب زيد فقوله فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب
جاء فى الضارب زيد لكونه مرادا لفظه وقوله جاء فى الذى ضرب زيدا
مرفوع تقديرا خبر المبتدأ لكونه مرادا لفظه ايضا يعنى هذا اللفظ هو
هذا او اصل هذا التركيب هو هذا كما قاله امام الايوب قوله فالاول
الفاء فيه لتفصيل ما قبله اى الذى اى لفظ الذى فى الذى ضرب
معمول قوله لكونه اى الاول تعليل لكون الاول معمولا او تعليل للحكم
بقوله معمول والثانى اى ضرب اى لفظ ضرب فى الذى ضرب غير معمول
قوله لكونه اى الثانى تعليل لكون الثانى غير معمول او تعليل للحكم
بقوله غير معمول ماضيا واما اذا كان اصله اى اصل جاء فى الضارب
زيد جاء فى الذى يضرب زيدا بالمضارع بدل الماضى فلا شك انه
اى الثانى الذى هو يضرب معمول مرفوع وانما اختار المصنف الاول
اى الاصل الاول يعنى كون الثانى ماضيا حيث قال فاصله جاء فى الذى
ضرب زيدا ولم يقل جاء فى الذى يضرب زيدا قال البعض قوله وانما اختار
الاول اى اختار المصنف الاول وهو الذى ضرب على الثانى وهو
الذى يضرب وقال الاستاد قوله وانما اختار الاول اى وانما اختار
المصنف الاصل الاول على الاصل الثانى حيث قال جاء فى الذى ضرب
زيدا ولم يقل جاء فى الذى يضرب زيدا وقال بعض المحشين قوله وانما
اختار الاول يعنى وانما اختار المصنف الماضى على المضارع حيث قال
فاصل جاء فى الضارب زيد جاء فى الذى ضرب زيدا ولم يقل جاء فى الذى

يضرب زيد لان الضارب مشتق من ضرب لا من يضرب كما قاله الامام الاعظم
في مقصوده فاعل قائل قال ولم يقل يقول فعلى هذا سقط توجيه الشارح
بقوله لكونه اى الاول متعلق للاختار وعلة له اظهر من الثاني في التمثيل
لكونه ماضيا مبنيا كذا قاله بعض المحشين قوله فلما غير تفريع على ما قبله
والفاء فيه تفريعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة فعل ماض
مجهول وقوله هذا الكلام نائب فاعله اى لما غير قوله الذى ضرب الى قوله
الضارب بان غير الذى الى اللام اى بان غير لفظ الذى الى اللام
وضرب اى وغير لفظ ضرب الى ضارب قوله وقيل معطوف على غير
في قوله بان غير اى قيل بعد التغيير جاء في الضارب مقول القول
• قوله صار الاول هذا جواب لما اى الذى اى لفظ الذى في جاءني الذى
ضرب زيد في صورة الحرف اى حرف التعريف اى في صورة حرف التعريف
والاضافة حرف الى التعريف بمعنى اللام اى حرف للتعريف وهو
اى حرف التعريف اللام وان كان وان هذه للوصلية اى وان كان
الاول في المعنى والحقيقة اى ونفس الامر اسما موصولا قال الامام
الايوب وانما قال في صورة الحرف ولم يقل حرفا لان كونه حرفا
انما هو في صورته فان معناه اسم بمعنى الذى والثاني اى ضرب
اى لفظ ضرب في صورة الاسم اى اسم الفاعل وان كان وان هذه
للوصلية اى ولو كان الثاني في الحقيقة ونفس الامر وفي المعنى فعلا
فوجب ان يراعى الصورة وقوله فانعكس معطوف على قوله صار
والفاء عاطفة سببية من عطف المسبب على السبب اى الصيرورة
المذكورة كانت سببا للانعكاس وقوله الحكم فاعله اى قبل الحكم
السابق وهو كون الاول معربا وكون الثاني غير معرب للانعكاس وهو
كون الاول غير معمول لكونه في صورة الحرف وكون الثاني معربا لكونه
في صورة الاسم كذا قاله امام الايوب قال بعض الشراح فانعكس الحكم

فانعكس الحكم السابق وهو كون الاول معربا والثاني غير معرب الى الحكم المسبوق
وهو كون الاول غير معرب والثاني معربا لكون الاول في صورة الحرف
والثاني في صورة الاسم وقال الاخر قوله فانعكس الحكم وهو كون الاول
معمولا والثاني غير معمول فانعكس ذلك الحكم بان كان الاول غير معمول والثاني
معمولا وقال صاحب زبدة الانظار قوله فانعكس الحكم وهو الاعراب المحلي
والمراد بالعكس هو اللغوى قال سعد الدين في المطول العكس في اللغة
التبديل وفي الاصطلاح هو ان يقدم في الكلام جزء آخر ثم يؤخر المقدم
عن الجزء الاخير او هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيتقدم ما اخرت
وتاخر ما تقدمت قوله بان انتقل الاعراب المحلي بيان للانعكاس الحكم
السابق من الاول اى الذى في صورة الحرف الى الثاني اى ضرب
في صورة الاسم قوله وصار عطف على انتقل اى وصار الاعراب لفظيا
اى منسوبا الى اللفظ قوله لعدم المانع وهو البناء متعلق بصار وعلة له
فيه اى في اللفظ قوله كما في الاول تمثيل لكونه لفظيا او بيان له اى كما
في المثال الاول وهو جاءني الضارب زيد او تقديريا كما في مثل جاءني
الفارس ولو قال وصار لفظيا كما في الاول لعدم المانع فيه لكان التمثيل
قريبا الى الممثل او لكان البيان قريبا الى المبين بل لو قال وصار لفظيا
كما في الاول او تقديريا كما في مثل جاءني الفارس لعدم المانع الذى هو
البناء لكان اتم قال صاحب فتح الاسرار قوله وصار لفظيا كما في المثال
المذكور او تقديريا كما في مثل الفارس لانتفاء المانع الذى هو البناء
وقال البعض قوله لعدم المانع متعلق بصار وعلة له فيه اى في الثاني
قوله كما في الاول تمثيل للمانع اى مثل المانع الذى في الجزء الاول وهو اللام
في الضارب وقال بعض المحشين قوله بان انتقل الاعراب المحلي من الاول
الى الثاني اى بان انتقل الاعراب المحلي في الضارب مثلا من اللام الذى
هو الاول الى الثاني الذى هو ضارب وصار اى الاعراب المحلي الذى
في اللام لفظيا في ضارب بسبب هذا الانتقال لعدم المانع في ضارب

لانه هو اهله ومحله اذ هو اسم معرب متصرف بخلاف اللام فانها حرف الصورى
والحرفية مانعة للاعراب ولو محلا والى هذا اشار بقوله كما فى الاول وقال
قصب زاده قوله فانعكس الحكم اى اعطى اعراب الموصول الذى هو اللام
لمابعده وقال بعض الشراح قوله فانعكس الحكم يعنى صار غير المعمول وهو ضرب
حين صار اسما معمولا للجائى وصار المعمول وهو الذى حين صار لاما
غير معمول لان الفاعل هو الضارب وليس للام مدخل فيه قوله ترجيحا
بالنصب اما على انه مفعول مطلق لقوله انعكس اى انعكاس
ترجيح واما على انه مفعول له او للعكس المدلول عليه بانعكس
كما قاله صاحب فتح الاسرار اى انما انعكس ذلك الحكم ترجيحا او انما انعكس
الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على اصله مع عدم تبدل المعنى فان الاول
باق على الاسمية والثانى باق على الفعلية بحسب المعنى ترجيحا كما قاله
امام الايوب لجانب اللفظ وهو ضارب على جانب المعنى وهو ضرب قال
صاحب الانظار قوله ترجيحا لجانب اللفظ الذى هو ضارب على جانب المعنى
اى على جانب معناه الذى هو ضرب ولم يعط الاعراب الالف واللام فى الضارب
لان لفظه حرف وان كان معناه اسما وقال بعض الشراح قوله ترجيحا
لجانب اللفظ فى الضارب وهو ضارب على جانب المعنى وهو ضرب لان ضرب
معنى ضارب وقال الاخر قوله ترجيحا لجانب اللفظ وهو الضارب على جانب المعنى
وهو الذى ضرب فانه معنى الضارب كما قاله شارح ميزان الادب للعصام
وقال بعض الافاضل قوله ترجيحا لجانب اللفظ وهو لفظ الضارب
على جانب المعنى وهو الذى ضرب وقال امام الايوب قوله ترجيحا
لجانب اللفظ وهو حرفية الاول واسمية الثانى على جانب المعنى وهو بقاؤهما
على معناهما الاصلى وقال صاحب فتح الاسرار قوله ترجيحا لجانب اللفظ
اى لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية عمل المصدر
على جانب المعنى اى على جانب هو المعنى وقال البعض قوله ترجيحا لجانب اللفظ وهو
لفظ ضارب على جانب المعنى وهو لفظ ضرب اى ترجيح جانب اللفظ الاسمى على جانب المعنى
الفعلى وقال الاخر قوله ترجيحا لجانب اللفظ وهو لفظ اللام على جانب المعنى

على جانب المعنى وهو الذى اى لجانب اللفظ الحرف الصورى على جانب المعنى
الاسمى فى الاعراب قوله الذى اى لان الاعراب الذى فان التوصيف
بمنزلة العلة للترجيح هو اى الاعراب حكم لفظى اى اثر لفظى اى منسوب
الى لفظ المحل لا الى معناه وكل شئ هو حكم لفظى يرجح فيه جانب اللفظ
والا فالاعراب فى الحقيقة ونفس الامر للاول اى الذى الذى اى الاول
الذى هو اى الاول المعمول فانه هو فاعل وان ظهر وان هذه
للوصلية اى ولو ظهر الاعراب ههنا فى الثانى اى ضرب لانه كان بعد التغيير
فى صورة الاسم ولم يظهر فى الاول فانه كان بعد التغيير على صورة
الحرف قال امام الايوب وكل شئ هو حكم لفظى يرجح فيه جانب اللفظ
والا فالاعراب حق الاول الذى هو المعمول وليس للثانى حق فى الاعراب
لكونه فعلا ماضيا لكنه ظهر الاعراب ههنا فى الثانى لانه بعد التغيير كان
فى صورة الاسم ولم يظهر فى الاول لانه كان بعد التغيير على صورة الحرف
وقال الاستاد قوله فالاعراب الخ اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ
فى الحقيقة اى بحسب الحقيقة للاول اى الذى فى صورة الحرف الذى
اى الاول الذى هو اى الاول المعمول للجائى فانه فاعله وان ظهر اى
ولو ظهر الاعراب فى الثانى اى ضرب فى صورة الاسم الذى اى الثانى الذى
هو اى الثانى ليس بمعمول لكونه فعلا ماضيا قال البعض قوله فالاعراب
فى الحقيقة للاول اى للجزء الاول الذى هو اللام صورة الذى اى الاول
هو المعمول وان ظهر اى ولو ظهر الاعراب فى الثانى اى فى الجزء الثانى الذى
اى الثانى الذى هو اى الثانى الذى هو ضرب ليس بمعمول لكونه ماضيا
وقال صاحب فتح الاسرار قوله فالاعراب فى الحقيقة للاول اى للام الذى
هو اى الاول المعمول وان ظهر اى ولو ظهر الاعراب فى الثانى اى فى مدخول
اللام بعد التغيير الذى هو اى الثانى ليس بمعمول قبل التغيير قوله ولا منافاة
الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل ان بين كلام المص ههنا وهو ترجيحا لجانب اللفظ

على جانب المعنى وبين ما نقلته آنفا من الرضي وهو ولا عبرة باللفظ منافاة
لان المعلوم من كلام المصنف هنا وجود الاعراب باعتبار اللفظ وان المعلوم
مما نقلته آنفا من الرضي عدم الاعراب باعتبار اللفظ فاجاب بقوله ولا منافاة
بين هذا اى بين كلام المص هنا وهو ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى
وبين ما اى وبين الكلام الذى نقلناه اى نقلنا ذلك الكلام آنفا اى قريبا
من الرضي وهو ولا عبرة باللفظ وذلك لان المعلوم مما نقله ان الاعراب
الثابت في اللفظ الذى اعرابه لا يكون باعتبار اللفظ وهذا لا ينافي وجود
اعراب لفظ في اعراب لفظ آخر باعتبار اللفظ وان المعلوم من كلام المص
هنا ان اعراب لفظ يوجد في لفظ آخر باعتبار اللفظ ولذا امر بقوله فافهم
اى فافهم دليل عدم المنافاة او وذلك لان المراد بعدم الاعتبار باللفظ
عدمه في احتقاق اللفظ بنفسه للاعراب ولو محليا وبالاعتبار باللفظ الاعتبارية
في مجرد ظهور الاعراب فيه او لان المراد بعدم الاعتبار باللفظ عدمه فيما يتعلق
بالمعنى وكون اللفظ مبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالي كما يستفاد من قوله
اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء وبالاعتبار المستفاد من قوله ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المعنى الاعتبار به فيما يتعلق باللفظ وظهور الاعراب فيه
مما يتعلق باللفظ كما يدل عليه قول المص الذى هو حكم لفظي ولهذا امر
بقوله فافهم وقال الآخر قوله فافهم اى فافهم دليل عدم المنافاة وهو ان البحث
هنا من الالفاظ والبحث فيما ذكره الرضي من المعاني اعني الاسناد لان الابتدائية
من شان المعاني لا الالفاظ او ان مآل ما في الرضي لا عبرة باللفظ في القياس
ومآل هذا يعتبر اللفظ في الاعراب الذى هو حكم لفظي ولهذا امر بقوله فافهم
وقال صاحب المنافع قوله ولا منافاة بين هذا اى بين قول المص ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المعنى وبين ما نقلناه وهو ولا عبرة باللفظ كما في شرح
قوله فافهم ولا تكن من الغافلين الظاهر ان قوله فافهم اشارة الى وجه
عدم المنافاة بينهما وان قوله ولا تكن من الغافلين تنبيه على عدم الغفلة
عن وجه عدم المنافاة بينهما وهو ان المراد بعدم الاعتبار باللفظ عدمه
فيما يتعلق بالمعنى وكون اللفظ مبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالي كما يستفاد
من قوله اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء وبالاعتبار المستفاد من قوله ترجيحا



من قوله ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى الاعتبار به فيما يتعلق
باللفظ وظهور الاعراب فيه مما يتعلق باللفظ كما يدل عليه قول المص
الذى هو حكم لفظي لكني اقول ان اريد من كون اللفظ مبتدأ مما يتعلق
بالمعنى الاسمي الحالي ان كونه قسما اول من المبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي
الحالي فمسلم لكن القائل بكون اسماء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء
لا يدعي كونها من القسم الاول من المبتدأ بل يدعي كونها مبتدأ بالمعنى
الغير المشهور كما سبق الاشارة اليه في قول ابن الحاجب وهذا المعنى
اسم مجرد عن العوامل اللفظية المسند الى ما عمله فقط وان اريد ان كونه
مبتدأ باى معنى كان مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالي فغير مسلم بل يكفي
في بعض المبتدأ المعنى الاسمي الاصلي كما تقدم والثاني من الاثنين وهو
ما يكون معمولا دائما الفعل المضارع سواء اتصل به اى بالمضارع نون
جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا اى ام لم يتصل انما حكم بانه معمول دائما
لانه اى المضارع قال البعض قوله لانه تعليل للدعوى الضمنية للمحصوطي
عند المص المضارع مما يكون معمولا دائما فافهم وقال امام الايوب وانما
اطلقه لانه بعد الوقوع اى بعد وقوعه في التركيب مع الغير لا يخلو جملة جزء
في لانه عن العامل الجازم او الناصب او الوقوع اى وقوعه بنفسه
موقع الاسم اى موقع اسم الفاعل يعني لابد له من عامل جازم او ناصب او رافع
لوجود المقتضي وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون مجزوما او منصوبا
او مرفوعا والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة للالفاظ الموضوعة في التركيب
قال امام الايوب قوله من الاقسام الثلاثة اى من الاقسام الثلاثة التي تقع في التركيب
ما اى لفظ موضوع كان الاصل فيه اى في ذلك اللفظ ان لا يكون اى ذلك اللفظ
معمولا لعدم وجود المقتضي فيه في ذاته وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل لكن قد يقع
اى ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو اى القسم الثاني ما اى اللفظ الذى
يكون معمولا دائما اسما او فعلا مضارعا اى يكون له اعراب البتة سواء كان لفظا

[illegible]

او تقديراً او محلا لوجود مقتضيه فيكون اى اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ
الذى حقيقته من القسم الاول معمولا لوقوعه موقع القسم الثانى ولقيامه مقام
ولحمله عليه لا لوجود المقتضى فكم من شئ يقوم مقام شئ فيأخذ حكمه وهو
اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثانى اى كما كان القسم الثانى
اثنين الاول اى القسم الاول الفعل الماضى وانما يكون الماضى معمولا
اذا وقع موقع القسم الثانى فانه اى الماضى اذا وقع بعد ان المصدرية
الناصبة يحكم على محله اى على محل الماضى مجرداً عن فاعله فانه مع فاعله
يكون جملة فيدخل فى الثانى من هذا القسم قال بعض الشراح
قوله يحكم على محله اى على محل الماضى العارض الذى عرض له بعد دخول ان المصدرية
العقدية فى العمل عليه اذ لولم يدخل عليه لا يكون له محل من النصب لان الماضى
لاحظ له من الاعراب قطعا لا لفظا ولا محلا وكذا مجزومية محله عارض عرض له
بعد دخول الجازم عليه ووقوعه بعده اذ لولم يقع بعده لم يتصور له المجزومية
محلا قطعا قوله بالنصب متعلق بيحكم واذا وقع اى ايضا اذا وقع الماضى
بعد الجازم شرطا او جزاء اى سواء كان ذلك الماضى واقعا موقع الشرط
او واقعا فى موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع فى موقع الجزاء
بدون الفاء قال صاحب المنافع قوله بدون الفاء قيد الجزاء اذ لا احتمال
للفاء فى الشرط وانما قيدناه به بقرينة المثال قوله اذ به اى بالفاء
تعليل للتقييد بقوله بدون الفاء اى لانه به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى
بل يعتبر فى محل الجملة الحاضوية كما هو المتبادر اى فانه لو وقع بالفاء
يحكم بالجزم على محل جملته فيكون من الثانى ايضا كما يجئ عن قريب من قوله او جوابا
لشرط جازم الى قوله فيكون مجزوم المحل كما سيجئ لا سيجئ او فى الجزم
من قوله وان كان الجزاء ماضيا الى فلا يجوز دخول الفاء فيه ومن قوله او ماضية
الى يجب دخول الفاء فيه فانه يستفاد من ظاهرهما ذلك فلابد من تطبيق دفعا
للتدافع ولعله اولى من الاول فان فيه تفصيل كما يصرح به فتتبع ولا تغتر بنظرتك
الاولى المسماة بالنظرة الحمقاء كذا فى احمد الاطوى قال البعض قوله كما يجئ

كما يجئ فى بحث المعمول المجزوم يحكم على محله اى محل ذلك الماضى الواقع قبل اتيان فعله
بالجزم اى بانه مجزوم باداة الجزاء لقيامه مقام المضارع اذ الناصب والجازم
عاملان فيه اصالة وفى الماضى نيابة عنه قوله لظهور ذلك الاعراب الذى هو
النصب فى الاول والجزم فى الثانى متعلق بقوله يحكم على سبيل التنازع وهو مفعول له
الحصولى اى يحكم بالنصب لحصول ظهور ذلك الاعراب فى المعطوف اى فى الفعل
المضارع الذى عطف على ذلك الماضى وظهوره فيه يدل على وجوده فى المعطوف عليه
لانه بتبعيته له ولتأثير الجازم فى معناه يقلبه الى الاستقبال فاثر فى لفظه
الجزم ذكره فى مغنى اللبيب قال بعض الشراح قوله لظهور ذلك الاعراب
اى النصب فى المعطوف على الماضى المنصوب المحل والجزم فى المعطوف على الماضى
المجزوم المحل لفظا نحو اعجبنى ان ضربت انت فتى الضرب به ليناسب تقتل وتقتل
بالنصب [illegible] عطفا اى معطوفا فى المصدر بمعنى اسم المفعول مجازاً مرسلا على ضربت
اى على لفظ ضربت المنصوب محلا قوله لوقوعه اى ضربت علة لنصب ضربت
بموقع تضرب المنصوب لفظا هذا مثال لوقوع الماضى موقع المضارع
بعد ان المصدرية ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت وتقتل
بالجزم اى بجزم تقتل لفظا عطفا اى معطوفا على ضربت المجزوم محلا الواقع
موقع تضرب المجزوم لفظا شرطا اى حال كون الماضى شرطا ضربتك واقتل
بالجزم اى بجزم اقتل لفظا عطفا اى حال كونه معطوفا على ضربتك المجزوم محلا
الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء اى حال كون الماضى جزاء قال امام الابى
وقوله وان ضربت وتقتل بالجزم ضربتك واقتل بالجزم ايضا مثال للماضى
الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم قوله فى غير هذين الموضعين متعلق
بلا يكون قدم عليه والتقدير والماضى فى غير هذين الموضعين المذكورين اللذين
احدهما ما دخله النواصب وثانيهما ما دخله الجوازم لا يكون اى الماضى
معمولا لعدم مقتضى الاعراب ولعدم قيامه مقام ما يكون معمولا فالماضى يقع موقع المضارع
لا غير ولانه وقع موقع القسم الثانى فى الموضعين وفى غيرهما بقى على الاصل قال امام الابى
قوله وفى غير هذين الموضعين متعلق بقوله لا يكون واسمه راجع الى الماضى وقوله معمولا

جبره اي لايكون الماضي معمولا في غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى
في غيرهما على اصله الذي هو ان لايكون معمولا اصلا وقال البعض قوله لعدم
مقتضى الاعراب متعلق لقوله لايكون وعلة له ومقتضى الاعراب في هذين وقوع الماضي
موقع المعرب والثاني من الاثنين قال امام الايوبي قوله والثاني اي الثاني من الاثنين
وهو ان يكون الاصل فيه ان لايكون معمولا وقد يقع في موقع المعمول فيكون حينئذ
معمولا على خلاف الاصل الجملة فانها من حيث هي هي لايكون لها اعراب لعدم موجب فيها
واذا وقعت موقع الاسم او المضارع يكون معمولا لنيابتها عنه لا لوجود المقتضي
ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم
فقال وهي اي الجملة على قسمين او ولما كان لفظ الجملة لفظا مشتركا بين حقيقتين
مختلفتين كلفظ المستثنى فلم يمكن جمعهما في حد واحد اراد ان يقسم اولا ثم يعرف
كل قسم على حدة فقال وهي على قسمين كذا قاله علي الحدادي وفيه رد على ما قاله
صاحب فتح الاسرار من انه لم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه
لان التصنيف للمبتدئين وعلينا ان نبينه فنقول الجملة اللفظ المركب الذي
فيه اسناد مقصودا لذاته فلا يكون له اعراب في موضع فنحو زيد قائم وقام زيد
كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام
وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا وغير ذلك
مما له اعراب فالجملة لايكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما
ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا لذاته فكل كلام جملة وبالعكس
قال حسن جلبي في بحث التقوي التحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة
اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة اللام فانه مقدر بالفعل فيكون نسبته
اصلية او وقع في مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست
نسبته اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه فان قلت لم لم يكن
اسم الفاعل مع فاعله جملة كما يكون الفعل مع فاعله جملة قلت لان اسم الفاعل شبيه
بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم
وهو قائم كما لم يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل بخلاف

بخلاف الفعل كذا في شرح اللباب قال بعض الافاضل فان قلت لم لم يكن اسم الفاعل
مع فاعله جملة قلت لكون اسناده عارضيا بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم
والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فكان اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر كأنه
لم يوضع لان يسند بل انما حصل اسناده بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا
ولما كان اسناده عارضيا لم يكن اسم الفاعل مع فاعله جملة وقال الاخر فان قلت
لم لم يكن اسم الفاعل مع فاعله جملة قلت لكون نسبته عارضية بسبب التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه وقال السيد السند في تعريفاته اي الجملة
يثنى ويجمع بخلاف الكلام ولانه يقال كلام الله ولا يقال جملة الله فعلية اي احدهما
فعلية اي منسوبة الى الفعل من نسبة الكل الى الجزء قال الشارح في حاشية
الامتحان قوله فعلية اي كان جزؤها الاول فعلا لو تقديرا كزيدا ضربته
وقال بعض الشراح قوله فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزء الاول
الفعل وقال الاخر قوله فعلية اي القسم الاول جملة فعلية وانما قدم الفعلية
على الاسمية لان المسند اليه في الفعلية فاعل او نائبه وهو اصل المرفوعات
على مذهب البصريين والمسند فيها فعل وهو اصل في الاسناد كما انه اصل في الصلة
بخلاف اجزاء الاسمية كذا في المشكاة وهي اي الجملة الفعلية بناء على ما اي
الرأي الذي هو اي ذلك الرأي رأي صاحب اللباب وهو صاحب المصباح
ومعرب اللغة الشهير بالامام المطرزي قال البعض قوله على ما اي تعريف
وبيانه الجملة الفعلية مبني على التعريف الذي هو اي ذلك التعريف
رأي صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومعرب اللغة الشهير بالامام
المطرزي كذا قاله السيد علي زاده قوله ومختار المصنف اي وهو مختار المصنف
في هذا الكتاب اي في كتاب الاظهار او في الكتاب المسمى بالاظهار قوله الجملة اشارة
الى ان الخبر محذوف وقوله المركبة صفته لا يقال يلزم ح حمل الشيء على نفسه مع عدم
وجود التغاير الذهني لانا نقول انه مع اعتبار الصفة فلا يلزم حمل الشيء على نفسه
ويوجد التغاير قال البعض قوله الجملة تقدير للموصوف المركبة فهي مربوطة
لما بعده اي الجملة التي ركبت من الفعل لفظا اي حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون

لفظه لفظ الفعل كذا في فتح الاسرار اي صريحا تغير باللازم ولو تقديرا ولو
هذه للوصلية اي ولو كان الفعل تقديرا لو وجدت قرينة نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك. وان زيد جاءني وزيدا ضربته وزيد لمن قال من قام
ونعم لمن قال من قام ونعم لمن قال أقام زيد ونحو ذلك قال قوله ولو تقديرا
اي ولو كان الفعل مقدرا او المقدر داخل في الملفوظ بناء على ان المقدر كالملفوظ
وقال الاخر قوله ولو تقديرا اي ولو كان الفعل تقديرا كزيدا ضربته على شريطة
التفسير قوله بدون اداة الشرط اوبها اي باداة الشرط تعميم اخر للفعل
او معنى اي او المركبة من الفعل معنى يعني من اسم يكون معناه فعلا او المركبة
من معنى الفعل والمراد به اي بمعنى الفعل ما اي كل لفظ يفهم منه اي من ذلك
اللفظ معنى فعل حال كونه مشتملا على النسبة التامة كاسماء الافعال
لا ما يفهم منه معنى فعل مطلقا كما كان فيما سبق قال صاحب فتح الاسرار
قوله او معنى اي معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا ما يفهم
منه معنى فعل مطلقا كما كان كذلك فيما سبق قوله بقرينة كون الكلام في الجملة
متعلق بمقدر تقديره قد علم ان المراد بمعنى الفعل ما يفهم منه معنى فعل مشتملا
على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة او تقديره وانما قلنا ان المراد
ذلك او وانما قلنا هكذا بقرينة كون الكلام في الجملة يعني بقرينة المقسم وهو
الجملة كما قاله صاحب فتح الاسرار قال البعض قوله والمراد به الخ تغيير لمعنى الفعل
والغرض من التغيير دفع لما يتبادر من قوله معنى بقيد مشتملا اذ لو حمل
على المتبادر لزم ان يوجد في كل موضع فيه معنى فعل جملة فعلية وليس كذلك
سواء كان معنى الفعل مشتقا او غيره اي غير مشتق وانما عممنا معنى الفعل
ليهما بقرينة الامثلة الآتية او وانما معنى الفعل مشتقا او غيره بقرينة الامثلة
الآتية ومن فاعله وفي تقديره من اشارة الى ان قوله فاعله معطوف على قوله
من الفعل بواسطة الواو واشارة الى تعيين المعطوف عليه اي من مرفوعه
فاعلا او نائبه او اسم باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمرا او ضرب عمرو وكان الله عليما هذا
مثال لما اي لشيء المراد منه الجملة كان الفعل فيه اي في ذلك الشيء قال الاستاد قوله



قوله لما وما عبارة عن الشيء المراد منه الجملة كان الفعل فيه اي في ذلك اي الشيء
وقال بعض الافاضل قوله مثال لما اي هذا مثال لجملة كان الفعل فيه
فالضمير راجع الى ما باعتبار لفظه وقال الآخر قوله مثال لما اي هذا
مثال لكلام كان الفعل فيه اي في ذلك الكلام وهذا مبني على مذهب
من قال بترادف الجملة والكلام وقيل الضمير في فيه راجع الى المثال
وهو بعيد عن سياق الكلام وسياقه لفظا اي ملفوظا او لفظيا بدون
اداة الشرط ومثل ان تكرمني اكرمك هذا مثال لما اي لجملة كان الفعل
فيه اي في تلك الجملة لفظا اي ملفوظا او لفظيا بها اي باداة الشرط
والجزاء والضمير تحته راجع الى ما الذي هو عبارة عن الجملة قال الاستاد
والضمير تحته راجع الى الجملة باعتبار القسم او الكلام وقال الاخر
والضمير تحته راجع الى الكلام وقال البعض والضمير تحته راجع الى الفعل
مع فاعله بعروضها اي بعروض اداة الشرط عليها او عليه عن الفعلية هذا
جواب سؤال مقدر كانه قيل ولا يصح قوله ان تكرمني اكرمك مثالا لجملة فعلية
اذ لا يصدق تعريفها عليه لان الجملة تخرج بعروض اداة الشرط عن الفعلية
ويستحق ان يعد قسما اخر من الجملة نحو هو الشرطية مع ان المص اتى بقوله
ان تكرمني اكرمك مثالا لجملة فعلية وذلك لان الجملة الفعلية تتركب من الفعل
وفاعله واما مجموع الشرط والجزاء فليس بمركب من الفعل وفاعله بل
من الجملتين فلا يدخل في تعريف الفعلية ولا يصح مثالا لها قال الاستاد
قوله ولا يخرج بعروضها عن الفعلية الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل
يخرج الكلام بعروض اداة الشرط عن الفعلية ويستحق ان يعد قسما
اخر من الجملة وهو الشرطية فلا يصح قوله ان تكرمني اكرمك مثالا لجملة
فعلية فاجاب بقوله ولا يخرج اي ولا يخرج الكلام بعروضها عن الفعلية
او كانه قيل يخرج الفعل مع فاعله بعروض اداة الشرط عن الفعلية
ويستحق ان يعد قسما آخر من الفعلية وهو الشرطية فلا يصح قوله
ان تكرمني اكرمك مثالا لجملة فعلية فاجاب بقوله ولا يخرج اي ولا يخرج
الفعل مع فاعله بعروضها عن الفعلية او كانه قيل ان ان تكرمني ليس بجملة
فعلية او اسمية اذ لا يصدق تعريفها عليه فاجاب بقوله ولا يخرج بعروضها

عن الفعلية ولايستحق اي الجملة او الكلام او الفعل مع فاعله اي ولا تحق
بعروضها ان يعد قسما آخر من الجملة وهو الشرطية والان ولو استحق
بعروضها ان يعد قسما اخر من الجملة لاستحق ان يعد قسما آخر من الجملة
بعروض الترديد قال البعض قوله والان ولو خرج بعروضها عن الفعلية
واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة لاستحق الخروج عنها ايضا بعروض الترديد
وقال الاستاد قوله والان ولو استحق الكلام الخروج بعروض اداة الشرط
لاستحق الكلام الخروج ايضا بعروض الترديد كذا قاله عبد العزيز
الشيروني في حاشيته على الامتحان مثل اما ان يكون العدد وهو ما يكون
نصف مجموع حاشيتيه كالاثنين فان احدى حاشيتيه واحد واخريها
ثلثة فالمجموع اربعة والاثنين نصفه وقس البواقي عليه قال السيلكوتي
في حاشية الخيالي قوله نصف مجموع حاشيتيه اي جانبيه احدهما جانب فوقه
والآخر جانب تحته فالواحد ليس بعدد اذ ليس له جانب تحته والاثنان
عدد لانه نصف الاربعة التي هي مجموع جانبيه اعني الواحد والثلثة
وقس على ذلك زوجا وهو ما ينقسم الى المتساويين او فردا وهو
ما لاينقسم اليهما قوله او الخبرية معطوف على الترديد اي او بعروض
الخبرية نحو زيد ابوه قائم او الحالية اي او بعروض الحالية نحو جاءني زيد
وهو راكب او نحوها اي الاعراض الثلثة كعروض الصفتية والجزائية
او اداة النفي واداة الاستفهام والدعاء او نحوها قال البعض قوله
ونحوها اي او نحو الترديد والخبرية والحالية من التعليلية والتفضيلية
والاستفهامية او غيرها قوله وخرج معطوف على قوله استحق اي او لاخرج
عن الاسمية ما اي الجملة او الكلام وما فاعل خرج بعروض له والضمير راجع
الى ما قوله حرف فاعل يعرض وعامل صفة حرف واستحق اي ولا تحق
بعروض حرف عامل ان يعد قسما آخر من الجملة قوله فتكثر الاقسام معطوف
على قوله يعد اي فتكثر اقسام الجملة لانه يلزم ان يقال للاول جملة شرطية
والثاني ترديدية والثالث خبرية والرابع حالية وغير ذلك قوله جدا اي كثيرا
مفعول مطلق لتكثر اي كثيرا جدا ونحو هيهات زيد هذا مثال لما اي الجملة

اي الجملة او الكلام كان الفعل فيه والضمير راجع الى ما وقيل الى المثال
معنى اي معنويا غير مشتق بل هو جامد اسم فعل اي حال كونه اسم فعل
ونحو اقائم الزيدان هذا مثال لما كان الفعل فيه معنى فانه بمعنى ايقوم
الزيدان لان الواقع بعد الاستفهام لتعلقه بالحكم دون الذات اولى
بالفعل فالواقع بعده كالواقع موقعه ثم اعلم انهما اي هذين المثالين
الاخيرين اي نحو هيهات زيد ونحو اقائم الزيدان يخرجان من الفعلية
وبه خلاف في الاسمية ان فسرت اي ان عرفت الاولى اي الجملة الفعلية
بما اي بكلام كان جزؤه اي ذلك الكلام فعلا صريحا قال الاستاد
قوله ان فسرت وهو فعل ماض مجهول مفرد مؤنث غائبة من باب التفعيل
وقوله الاولى نائب فاعله اي الجملة الفعلية بما اي بالجملة التي كان
جزؤه اي تلك الجملة فعلا صريحا وقال الاخر قوله بما وما عبارة
عن الشيء المراد منه الجملة وقال بعض الافاضل قوله بما وما عبارة
عن الجملة كان جزؤه والضمير راجع الى ما باعتبار لفظه فعلا صريحا
او لو تقديرا ولو هذه للوصلية اي ولو كان الفعل الصريح مقدرا كان المقدر
كالصريح والملفوظ وان فسرت الثانية اي الجملة الاسمية بما اي بكلام
او بمركب او بالجملة التي كان جزؤه الاول اسما مطلقا ولو اسم فعل
او صفة مصدرة بكلمة الاستفهام او النفي قوله كان خبر مبتدأ محذوف اي
هذا التفسير مثل التفسير الذي هو اي ذلك التفسير رأي الجمهور
او هذا الرأي مثل الرأي الذي هو اي ذلك الرأي رأي الجمهور
او تفسير الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا والثانية بما كان جزؤه
الاول اسما مطلقا مثل التفسير الذي هو اي ذلك التفسير رأي الجمهور
وهو اي رأي الجمهور المشهور بين النحاة قال بعض المحشين قوله ان فسرت
الاولى اي الجملة الفعلية بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا كقام زيد وهل قام زيد
ولو تقديرا اي ولو كان الفعل تقديرا كزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير

ضربت زيداً ضربة واد عو عبد الله والثانية اي وان فسرت الثانية
بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيداً قائم
وهل زيد قائم وما زيد قائم كما هو رأي الجمهور اي جمهور النحاة كابن
الحاجب وصاحب اللباب وابن مالك ومن تبعهم فادراجه والادراج
مصدر مضاف الى فاعله اعني المص ومفعوله قوله اياها اي الجملة
الظرفية في الفعلية اي في الجملة الفعلية قوله لكون الظرف ظرف مستقر
خبر لقوله فادراجه قال البعض قوله لكون الظرف متعلق للادراج وعلة له
من معنى الفعل متعلق للكون لا لكونها اي ليس ادراجه اياها فيها لكون الظرفية
يعني ليس ادراج المص الظرفية في الفعلية لكون الظرفية مقدرة بفعل
فعلى هذا لا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه منتقلا عن متعلقه بل فاعله اسم ظاهر
بعده وهو زيد كما زعم البعض اي كما زعمه بعض القوم الذين جعلوا
الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا ولو تقديراً كزيداً ضربته فلا يرد
اي اذا كان ادراجه اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل
لا لكونها مقدرة بفعل فلا يرد قال البعض قوله فلا يرد اي اذا كان
الادراج لذلك ولم يكن لهذا فلا يرد عليه اي على المص ما اي اعتراض
وما في محل لا يرد اورده اي اورد المص ذلك الاعتراض على هذا البعض
في الامتحان في بحث الكلام اوائل الكتاب قوله بانها اي الجملة الظرفية
بيان لطريق الايراد على هذا البعض او متعلق باورده وان قدرت
هي وان هذه للوصلية اي ولو قدرت الجملة الظرفية بفعل لكن جعل
على صيغة الماضي المجهول الظرف نائب الفاعل لجعل قوله مقامه اي
مقام الفعل مفعول ثان له تأمل قوله وانتقل الضمير معطوف على جعل الظرف
منه اي من الفعل اليه اي الى الظرف قوله وجعل العمل اي عمل الفعل
معطوف على القريب او البعيد او على جعل الظرف له اي للظرف ولذا
اي لاجل صيرورة العمل له او لكون قيام الظرف مقام الفعل وانتقال الضمير
منه اليه وكون العمل للظرف كما قاله البعض اشترط البصريون فيه اي



اي في عمل الظرف الاعتماد على احد اشياء ستة مذكورة في بحث معنى الفعل في العمل
او في الظرف كما قاله البصريون
في الفاعل الظاهر لا في غيره من المفعول ولا ينصب المفعول به اصلا والفعل اي والحال ان الفعل
لا احتياج اليه اي الى الاعتماد لا لفظا ولا مقدرا لما عرفت في بيان شرط
عمل الظرف قال البعض قوله لا ملفوظا ولا مقدراً تأكيد لنفي الاحتياج
اليه الفعل فلما امتازت الظرفية عن الفعلية والاسمية بهذه الاشياء
اي الاشياء الثلاثة احدها جعل الظرف مقام الفعل وثانيها
انتقال الضمير منه اليه وثالثها جعل عمل الفعل للظرف قال الاستاد
قوله فلما امتازت الظرفية عن الفعلية والاسمية بهذه الاشياء
يعني امتازت عن الفعلية المفسرة بالتفسير المذكور بشرط الاعتماد
وعن الاسمية بالقيام مقام الفعل وانتقال الضمير منه اليه وقال الشارح
في حاشية الامتحان امتازت عن الفعلية المفسرة بالتفسير المذكور
بشرط الاعتماد وعن الاسمية بالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه
قوله استحقت اي الظرفية جواب لما ان تجعل فعل مضارع مجهول
مفرد مؤنث منصوب بان الناصبة والضمير المستتر تحته نائب الفاعل
راجع الى الظرفية اي بان تجعل الظرفية قسما مفعول ثان له تأمل
قوله برأسها اي الظرفية تميز واعتناء بشأنها اي باستقلالها فلا مخالفة
اي اذا كان ادراج الظرفية في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها
مقدرة بالفعل فلا مخالفة بين كلاميه اي كلامي المص في كتابيه اي في كتابي المص
والمراد من الكتابين الكتاب المسمى بالاظهار والكتاب المسمى بالامتحان
كما ظن اي وذلك المخالفة مثل المخالفة التي ظن تلك المخالفة وصاحب الظن
عبد العزيز الشيروي حيث قال في حاشية الامتحان ان هذا الاعتراض
الذي اورده على من جعل الجملة ثنتين يناقض ما اختاره في اظهار الاسرار
حيث جعل الجملة فيه قسمين فعلية واسمية قال احمد نازلي قوله فلا مخالفة بين
كلاميه في كتابيه كما ظن يعني ان المص اعترض في الامتحان على جعل الجملة ثنتين فعلية واسمية
وفسر الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديراً وجعل الظرفية داخلة فيها
لكونها مقدرة بالفعل بان قال ان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه

وانتقل الضمير منه اليه وجعل الحمل له ولذا اشترطوا الاعتماد فيه البصريون
في الفعل للاحتياج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فيلزم الاعتماد وامتازت الظرفية
عن الفعلية المفسرة بالتفسير المذكور وبالنيابة عن الفعل وانتقال ضمير
اليه امتازت عن الاسمية واستحقت الظرفية ان تجعل قسما برأسها
فاللايق ان يجعل الجملة ثلثة ثالثها الظرفية وهذا الاعتراض لا يرد الا
على جعل الجملة ثنتين اولهما فعلية وفسرهذا بالمركب من الفعل لفظا
او معنى وفاعله وجعل الظرفية داخلة في الفعلية لان الظرفية لم يتميز عنها
بشئ مختص بها فلا يرد ما قاله عبد العزيز النزوي ان هذا الاعتراض
الذي اورده على من جعل الجملة ثنتين يناقض ما اختاره في اظهار الاسرار
حيث جعل الجملة فيه قسمين فعلية واسمية وقال بعض محشي هذا الكتاب
قوله فلا مخالفة اي فلا مخالفة موجود بين كلاميه اي المص في كتابيه اي المص
كما ظن اي كما ظن وجود المخالفة اقول لا يخفى عليك لا يندفع بما ذكر الايراد
المذكور في الامتحان عن المص كما هو مراده اذ هو على ادراج الظرفية في الفعلية
كادراج الشرطية مطلقا اي باي جهة كان حتى يوجد الاوسط وهو معلوم
لمن نظر في بحث الكلام فلا يندفع بتغيير جهة الاحتياج فالوجه في التوفيق
بين كلاميه انه اراد التنبيه على ان لكل مقام مقال اذ مراده هنا تقليل
الاقسام ليسهل ضبط للطالبين فلذا ادرجها في الفعلية واما
في الامتحان فمراده البحث مع الجاعلين اربعة او اثنين باختيار التثليث
الذي هو الاوسط مع كون الحصر جعليا يختلف باختلاف جعل الجاعل
والمقام خطابي وقال صاحب فتح الاسرار لما عمم الفعل بكونه لفظا
او معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقي
قسمان احدهما فعلية وثانيهما اسمية وقال صاحب زبدة الانظار
لا يخفى عليك ان اقسام الجملة على ما ذكره المص تقتضي ان تكون سبعا
وذلك لان المركبة من الفعل لفظا مع فاعله اما مركبة من غير اداة الشرط
او معها ومن المركبة منه معنى مع فاعله اما مركبة من الفعل معنى غير مشتق وهو
اما اسم فعل او ظرف مستقر او مركبة من الصفة المشبهة والمركبة من الاسم
اما مركبة من المبتدا والخبر او اسم الحرف العاملة وخبرها لكن المص جعل



جعل الخمس الاول جملة فعلية والاخيرين جملة اسمية تقليلا للاقسام
ولا تغفل مما ذكر اتفاق عن عدم التنافي بين كلام المص وبين قولهم
الجمل اربعة وقال السياهية قوله ولا مخالفة بين كلاميه في كتابيه
كما ظن والمراد من الكتابين الكتاب المسمى بالاظهار والكتاب المسمى
بالامتحان شرح ما اختصر البيضاوي من متن الكافية وقد اتعب
الشارح نفسه في التوفيق بين كلاميه في الكتابين المختلفين متنا ولمتن
الاخر شرحا ولو كان المص واحدا فلم لا يجوز ان يبسط الكلام في متن نفسه
على راي نفسه وفي شرح متن الغير على راي الغير اليس لكل مقام مقال
ولكل مقال مقام وثانيهما اسمية وهي اي الجملة الاسمية قوله الجملة اشارة
الى ان الخبر محذوف وقوله المركبة صفته اي الجملة تتركب من المبتدا والخبر ان كان
مجردا عن العوامل اللفظية او من اي النوع الاخر منها هي المركبة من اسم الحرف
العامل وخبره مثل الحروف المشبهة بالفعل وما يلحق بها من لا لنفي الجنس
ومن الا في الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهين بليس قوله
او من اسم الحرف العامل وخبره احتراز عن اسم الفعل العامل وخبره مثل
الافعال الناقصة باجمعها جملة فعلية من نواسخ المبتدا والخبر وعن مفعولي
الفعل العامل النواسخ للمبتدا والخبر ايضا جملة فعلية مثل باب علمت قوله
نحو زيد قائم مثال للاسمية تتركب من المبتدا والخبر ومثال الجملة المركبة
من المبتدا والخبر وقوله وان زيدا قائم اي ونحو ان زيدا قائم مثال لما تركب
من اسم الحرف العامل وخبره ومثال الجملة المركبة من اسم الحرف العامل وخبره
لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التي يكون لها فيها اعراب
بوقوعها موقع ما لا بد له من الاعراب فقال فان اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار
لبعد المرجع ولئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها مجرد لفظها
اي لفظ تلك الجملة قوله من غير اعتبار دلالتها على معناها تفسير وبيان لمعنى
مجرد ارادة لفظها اي من غير اعتبار دلالة الجملة على معناها بل باعتبار
دلالتها على ما يدل على معناها فان لفظ زيد قائم اذا اريد به لفظه يدل
على لفظ زيد قائم الذي يدل على ثبوت القيام لزيد والا فلا يصدق قوله فيما يأتي
زيد قائم جملة اسمية تامل قال صاحب منافع الاخبار اشار بزيادة الاعتبار

الى ان الدلالة لاتتوقف على الارادة كما هو مذهب البعض لان اللفظ الموضوع مثلا
متى اطلق حصل الدلالة سواء اريدت اولا فلابدله اى فحينئذ لافرق موجود
للفظها اى الجملة من اعراب محكى كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديرى على ما
اختاره المص لان في آخره اعرابا محكيا قوله لكونه متعلق بلابد اى انتفى البد
لكونه اى لفظ الجملة يعنى انه يلزم ان يكون معربا باعراب لكون ذلك اللفظ
في حكم الاسم المفرد اى غير الجملة قوله لكونه اى لفظها متعلق بقوله لكونه وعلة له
مؤلا به اى بالاسم المفرد والاسم المفرد اذا وقع في التركيب فلابدله من اعراب
وكذا ماكان مؤلا به كما سيشير اى كونه مؤلا به مثل شئ سيشير المص اليه اى الى ذلك
الشئ قال البعض قوله كما سيشير اليه اى لما سيشير المص الى كونه مؤلا به تعليل
تعليل للتعليل بقوله لكونه مؤلا به وقال بعض المحشين قوله لكونه مؤلا به كما سيشير اليه
اى لكون اللفظ المعهود الذى هو لفظ الجملة من غير اعتبار دلالتها على معناها
مؤلا بالمفرد كما يشير المص الى ذلك التأويل بقوله اى المص اى هذا اللفظ
حتى ابتدائية يجوز وقوعها المصدر مضاف الى فاعله اى وقوع الجملة التى
اريد بها اى بتلك الجملة لفظها اى لفظ تلك الجملة في كل ما اى في كل موضع
وقع اى ذلك الاسم المفرد فيه اى في ذلك الموضع فتقع اى تلك الجملة اى
الجملة التى اريد بها لفظها مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك قوله اى المذكور
بيان للمشار اليه قوله من المفعول واسم باب كان واخواتها وغير ذلك المذكور اى
من اسم ما ولا المشبهتين بليس ومن مدخول حرف الجر ومن المضاف اليه ايضا على انه
بيان للغير دون المذكور تفطن اى من مواضع المفرد اى ومن معمولات العامل
نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ جملة اسمية اى لفظ زيد قائم جملة اسمية
فان قيل قوله هذا اللفظ ليس بمفرد بل هو من المركبات التقييدية مثل الحيوان
الناطق فلا يكون مفردا فلم يكن قوله زيد قائم في حكم الاسم المفرد قلنا قد يطلق
المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق
على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا اللفظ مفرد اى
ليس بجملة وهذا المعنى الاخير هو المراد هنا فلا اشكال وقال بعض الشراح قوله
اى هذا اللفظ اى هذا الملفوظ وهو قوله زيد قائم فالمصدر ههنا بمعنى اسم المفعول اى



اى الملفوظ فلا يرد ان المشار اليه لفظان فكيف يصح ان يقال هذا اللفظ
ويشار اليهما بالمفرد لان الملفوظ يعم الاثنين فصاعدا هذا وقال الاخر
قوله اى هذا اللفظ ليس المراد مجموع هذا اللفظ فانه ليس بمفرد بل المراد
هذا اللفظ لتعيين المشار اليه وبهذا التأويل قبول اعراب الاسم وكونه
مسندا اليها وقال الاستاد قوله اى هذا اللفظ ولذلك اعربت باعراب الاسم
وجعلت مسندا اليها ونحو زيد قائم في تركيب يقع زيد قائم اى هذا اللفظ
جملة اسمية حال كونه فاعلا ليقع ونحو زيد قائم في تركيب جعل زيد قائم
اى هذا اللفظ جملة اسمية حال كونه نائب الفاعل لجعل اقول لفظ هاتين
الجملتين مثال لمعناهما قال امام الايجى فقوله نحو زيد قائم جملة اسمية
مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة
اسمية خبره اى هذا اللفظ جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلا فنحو يقع زيد
قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل فنحو جعل زيد قائم نائب الفاعل
قوله اى بما ذكر اشارة الى ان ضمير المذكر راجع الى الجملة بتأويل ما ذكر
واما وجه ترجيح المذكر بالتأويل على المؤنث مع انه حقيقة فهو التعبير عنها
بعنوان القول اصطلاحا لا بمقوله كذا قاله صاحب المنافع قال بعض المحشين
قوله اى بما ذكر يريد ان افراد الضمير مذكرا مع ان المرجع مؤنثا يقتضى
ان يكون مؤنثا بتأويل ما ذكر على صيغة المجهول وقال صاحب زبدة الافكار
قوله ومنه اى من الجملة التى اريد بها لفظها وتذكير الضمير لسقوط مراعاة
حق الكلمة لانها لم تكن مرتبا على المذكر بزيادة حرف على صيغة التذكير
كضارب وضاربة ولما لم تكن كذلك سقط اعتبار حق التأنيث لعدم الترتيب
وتعذر المراعاة كما في لفظ المعرفة والنكرة مثلا فان تأنيثهما لم تكن مرتبا
على التذكير اذ ليس لهما مذكر ولا بصيغة اخرى فان استوى فيهما التذكير
والتأنيث سواء وصفت به نحو اسم نكرة واسم معرفة او جعلت خبرا نحو زيد معرفة
والرجل معرفة بخلاف المعرفة فتبين ان التذكير والتأنيث متى لم يكونا مرتبين
لم يراع حقهما كذا في المختصر من شروح المفصل ولذا قال جار الله العلامة في المفصل
في بحث المضمرات والمضمر في قولك ربه رجلا نكرة مبهم ولم يقل مبهمة وشاع التأويل
فيما بينهم في مثل هذا الضمير بما ذكر او بما تقدم انتهى ولك ان تقول ان كل ما
تكون من جوهر الكلمة كالنكرة يجوز الامران وتذكير باعتبار كونه جزءا من الكلمة

وتأنيثه باعتبار اصل الوضع للتأنيث وجه ترجيح المذكر على المؤنث ما مرانفا
من قول صاحب المنافع قوله من الجملة التي اريد بها لفظها بيان لما ذكر والضمائر
راجعات الى الجملة معقول القول اي جملة محكية بالقول اي جعلت مفعولا له
كذا قاله صاحب فتح الاسرار قال امام الايوب قوله معقول القول اي وقوع
تلك الجملة معقولا لقول يعني من الافعال التي مشتقة من مادة القول
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم اي للمنافقين امنوا اي لفظ امنوا مسندا اليه
لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل قال ذيني زاده وقيل ماض مجهول ولهم
متعلق به والضمير راجع الى المنافقين وامنوا مرادا للفظ مرفوع تقديرا نائب الفاعل
لقيل فان قيل انهم اطلقوا معقول القول على المنصوب بالمفعولية ومثال المص
من الاية الكريمة ليس كذلك قلنا ان المراد بالمعقول ما يطلق عليه هذا اللفظ
على الاطلاق سواء كان منصوبا او مرفوعا لاسيما ان اطلاقهم بالمعقول
على المفعول اعم من ان يكون مفعولا في الحال او في الاصل والواقع في الاية
الكريمة مفعول في الاصل ولما صار فعله مجهولا صار المفعول نائبا
عن الفاعل فلذلك ارتفع المنصوب هذا قال البعض ومعقول القول مفعول
عند الجمهور ومفعول مطلق نوعي على ما اختاره ابن الحاجب والصواب
هو الاول على ما اختاره ابن هشام في مغني اللبيب لكن موقعه اي معقول القول
يعني يكون له اعراب لكونه في تقدير هذا اللفظ لكن موقعه ليس موقع المفرد
يرشدك اليه اي الى عدم كون موقعه موقع المفرد كسران اي كسر
مادة ان فيه اي في موقعه او في معقول القول كما قاله البعض كما سبق
في بحث حروف المشبهة بالفعل او في اوائل الرسالة في مواضع كسران
كما قاله البعض ولذا اي ولاجل عدم كون موقعه موقع المفرد فصل المصنف
معقول القول اي فرق المصنف معقول القول عما اي عن الجملة التي اريد بها
لفظها الكائنة قبله اي معقول القول اقول مراد المصنف بقوله ومنه تحقيق المقام
على التفصيل لا الفصل لهذا الوجه لغير الوجه فلا يكون قول الشارح هذا
ليس في محزه ولذا انه كما ذكر اي مثل ما ذكر من الجملة التي اريد بها اي الجملة
لفظها اي الجملة قال البعض قوله من الجملة التي اريد بها لفظها بيان لما ذكر مفاد

اشار الشارح الى وجه الشبه بقوله في انه اي لفظها او اثبات لا بد له اي
للفظها من اعراب لما عرفت قوله الجملة مبتدأ مؤخر خبره قول المص وكذا
قال صاحب المنافع ليس لفظ اعراب بمضاف الى الجملة بل الجملة مبتدأ مؤخر
خبره كذا اشار بذكرها الى ان كذا خبر مبتدأ محذوف مؤخر ان اريد بها اي
بالجملة المطلقة معنى مصدري وهو نائب فاعل اريد اي ان اريد بالجملة معناها
المصدري الحاصل من مضمونها بان اول خبرها بمصدر واضيف الى اسمها
ان كان خبرها مشتقا او اول بالثبوت ان كان خبرها جامدا وقوله اما بواسطة
متعلق باريد اي اريد ذلك المعنى المصدري اما بواسطة ان للاسمية بالفتح والتشديد
اي بفتح الهمزة وتشديد النون او ان اي او بواسطة ان للفعلية ولو مقدرا
غير عامل كما في تسمع بالمعيدي على المشهور كما سيأتي بالفتح والسكون اي
بفتح الهمزة وسكون النون قال صاحب فتح الاسرار قوله معنى مصدري
اي منسوب الى المصدر بان تؤول بالمصدر اما بواسطة ان اي بواسطة حرف
ان بالفتح والتشديد والمخففة من المشددة كالمشددة او ما اي او بواسطة
ما للفعلية قال شارح ميزان الادب للعصام تحوله او ان او ما للفعلية
فيكون الفعل بهما في تأويل المصدر وغير سيبويه يقول بعموم ما للاسمية ايضا وقال
قوله المصدريتين صفة للاخيرتين اي صفة لان وما احتراز عن ان المفسرة
والزائدة وما النافية والاستفهامية والشرطية وغيرها ولعدم كون ان
بالتشديد حرفا غير مصدري لم يقيدها بالمصدرية لان المصدرية لا اطلق عليها
في عرفهم كما توهم اذ اطلاقها عليها في عرفهم لا اشتبه فيه لاحد لانها من حروف المصدر
فتدبر كذا قاله ذيني زاده عليه نجاة العظمى برحمة الكبيرة كقوله تعالى بلغني انك
قائم هذا مثال لما اريد بها المعنى المصدري بواسطة ان فان جملة انك قائم
بتأويل قيامك كما اشار اليه بقوله اي بمعنى قيامك وانما تركه في التفسير
لعدم الحاجة اليه وكون الغرض بيان المؤول بالمصدر وكقوله تعالى وان تصوموا
خير لكم هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان فان جملة ان تصوموا
بتأويل صيامكم واليه اشار بقوله اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا
هذا مثال لما وقعت الجملة مفعولا فيه بتقدير المضاف بعد تأويل المصدر بما فان جملة
ما دام زيد جالسا بتأويل مدة دوام جلوسه بتقدير المضاف واليه اشار بقوله

اي مدة دوام جلوسه مثال لما اريد بها المعنى المصدري بواسطة ما المصدرية
التوقيتية واليه اشار بقوله اي مدة دوام جلوسي اي جلوس زيد قال احمد نازلي
قوله اي مدة دوام جلوسه اشار به الى ان المراد بما المصدرية التوقيتية وقد سبق
تحقيقه انتهى اعلم ان ما المصدرية التوقيتية يجعل مدخولها في تأويل المصدر
بان يأخذ المصدر من مدخولها ويضاف ذلك المصدر الى فاعله فتكون في نفسه
ظرفا كذا في حاشية طاشكبري او بغيرها اي او اريد بها معنى مصدري بلا واسطة
هذه الاشياء الثلاثة وهي ان وان وما قال صاحب المنافع قوله اي
بلا واسطة هذه الثلاثة اشار به الى ان الضمير راجع الى الواسطة لا الى ان
وان وما والى ان لفظ غير بمعنى لا قوله نحو الجملة التي مثال لما وقع بغيرها
اي ذلك الغير نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي اسند اليها مبتدأ او فاعلا
او غير ذلك وكلمة من ذكرها هنا لبيان النحو في قول المص نحو الجملة التي الخ اعلم
ان التمثيل على قسمين كلي وجزئي في الكلي مثل قول المص نحو الجملة التي اضيف
اليها فيقتضي عرفا لفظ نحو لكي مثله ان يكون له مماثلات فيكون كليا آخر له والى ذلك
اشار بقوله من الجمل التي اسند اليها وليس هذا الا لبيان ذلك الكلي المماثل
للكلي الاول فلذلك اتى المص بمماثلا جزئيا الكل واحد من المماثلين الكليين
اذ الآية الكريمة الاولى مثال جزئي لمماثل كلي وهو الجملة التي اضيف اليها
والآية الكريمة الثانية مثال جزئي لمماثل كلي وهو الجملة التي اسند اليها قال
احمد نازلي قوله من الجمل التي اسند اليها بيان للنحو وقال بعض محشي هذا الكتاب
قوله من الجمل التي اسند اليها العاري اي الجمل مبتدأ او فاعلا او غير ذلك بيان لقوله الجملة التي
اضيف اليها اقول هذا يوهم ان كون الجملة مضافا اليها يستلزم كونها مسندا
اليها وليس كذلك اذ الاسناد اليه اخص منه ولا دلالة للاخص على الاعم
باحدى الدلالات الثلث فيكون هذا بيانا بالاخص وذا لا يجوز انتهى كلام
ذلك البعض قوله بان اريد بها اي بالجملة متعلق بالفعلين على سبيل التنازع
كما قاله احمد نازلي عليه رحمة الرباني والمراد بالفعلين اضيف واسند
مجازا اي حال كونها مجازا بعلاقة الاطلاق قوله مطلق الحدث
نائب الفاعل لاريد فيكون من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء اذ الحدث جزء مفهوم الجملة



والزمان والنسبة قال بعض المحشين قوله مجازا اي مجازا مطلقا
مطلق الحدث وقال الاخر قوله مجازا بعلاقة الاطلاق والتقييد مطلق الحدث
وقال صاحب المنافع قوله بان اريد بها مجازا مطلق الحدث هذا على تقدير
تأويل الجملة المضاف اليها وقد يجيء قريبا وجه آخر قوله المدلول عليه
صفة الحدث اي الحدث الذي دل عليه ضمنا مفعول مطلق مجازي للمدلول
اي مدلولا ضمنيا قال البعض قوله ضمنا اي في ضمن الجملة قوله بلا نسبة تامة
اي بلا ارادة نسبة تامة متعلق باريد فلا يرد اي اذا قيدنا بقولنا بان اريد بها
مجازا مطلق الحدث الخ فلا يرد انه اي الشان يستفاد على صيغة المجهول
من التفاسير الآتية في المتن من قول المص اي نفع صدق الصادقين
ومن قوله اي انذارك وعدم انذارك ومن قوله اي سماعك ان المراد
بها ليس ذلك المراد مطلق الحدث بل كان المراد بها الحدث مع النسبة
لانه جعل فاعل الفعل مضافا اليه فيما سيأتي ولانه اخذ الحدث مضافا
لا مطلقا وارادتهما اي الحدث والنسبة قوله وارادتهما مبتدأ خبره قوله تقتضي
تقتضي اي تلك الارادة وقوله امتناع كون الجملة باضافتي مفعول
والكون مضاف الى اسمه وخبره قوله مضافا اليها اي الجملة فلا يكون الامثلة
مطابقة لممثلاتها ولا يكون التفاسير مطابقة لمفسراتها كما تقتضيه اي
ذلك الامتناع قوله ارادتهما اي الحدث والنسبة فاعل تقتضيه مع الزمان
اي حال كونهما مقارنين بالزمان على ما اي ما قلناه مبني على الكلام الذي
صرح به اي ذلك الكلام الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل والمراد
من انوار التنزيل تفسير قاضي قوله لان المقتضي متعلق بلا يرد وعلة له للامتناع
اي لامتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها وقوله التامة اي النسبة
التامة جزان في لان المقتضي لا المطلقة اي ليس المقتضي للامتناع النسبة
المطلقة تامة او غيرها هذا ايضا مبني على لزوم تأويل الجملة المضاف اليها
بالمفرد اما اذا جاز وقوع الجملة بلا تأويل مضافا اليها فالنسبة التامة
لا تمتنع كالناقصة والحاصل ان بين المضاف اليه والمسند اليه فرقا لان كون الجملة
مضافا اليها بلا تأويل مختلف فيه وكونها مسندا اليه بلا تأويل لا يجوز بالاتفاق

كذا قاله صاحب المنافع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم الآية قرأ الجمهور يوم بالرفع من غير تنوين ونافع بالنصب
من غير تنوين واختاره ابو عبيدة ونقل الزمخشري عن الاعمش يوماً
بنصبه منونا فهذه اربع قرآت واما قرأة احدهما ان هذا مبتدأ
ويوم خبره كالقراءة الاولى وانما بني الظرف لاضافته الى الجملة الفعلية
وان كانت معربة وهذا مذهب الكوفيين واستدلوا عليه بهذه القراءة
واما البصريون فلا يجوزون البناء الا اذا صدرت الجملة المضاف اليها
بفعل ماض كذا في تفسير ابن عادل وقال القاضي وقرأ نافع يوم بالنصب
على انه ظرف لقال وخبر هذا محذوف او ظرف مستقر وقع خبراً والمعنى هذا الذي
من كلام عيسى واقع يوم ينفع الصادقين وقيل انه خبر لكن بني على الفتح
لاضافته الى الفعل وليس بصحيح لان المضاف اليه معرب وقال الفاضل العصام
قوله وليس بصحيح لان المضاف اليه معرب اي المضاف اليه صورة وحقيقة معرب
فانه صورة الفعل المضارع وحقيقة المصدر وكلاهما معربان والمراد المعرب
الصرف اذ المضاف الى المضارع المبني يبنى على الفتح لمدخلية حرف النفي
في المضاف اليه وهو غير ممكن صرح به المحقق التفتازاني وقد رده ابن الحاجب
بان المضاف اليه جملة والجملة من حيث هي جملة لا نصيب لها من الاعراب
فلبناؤه وجه انتهى وصدقهم مرفوع بالفاعلية والمراد بالصدق الصدق
في الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف كذا في تفسير القاضي البيضاوي قال الاستاد
قوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم خبر هذا وينفع مضارع والصادقين
مفعوله وصدقهم فاعله والضمير الراجع الى الصادقين مجرور المحل مضاف اليه
والجملة في تأويل المفرد مجرور المحل مضاف اليها اليوم والواسطة هنا الاضافة
فهذا مثال للجملة التي اريد بها معنى المصدر بكونها مضافا اليها اي يوم نفع صدق
الصادقين قال الفاضل العصام في حاشية الجامي اختلفوا اي النحاة في ان المضاف
في مثله اي في مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم او في مثل هذا النظم او
في مثل هذا المثال او في مثل هذه الاية قال الاستاد والضمير في مثله راجع الى هذه
الآية باعتبار النظم او باعتبارات الثلاثة وجزء من الاية لان الآية بهذا الاعتبار
مذكر وقيل تذكير الضمير بتأويل المذكور الفعل فقط والفاعل قيد له فيكون خارجا

فيكون خارجا عن المضاف اليه كذا قاله احمد نازلي او الجملة الفعلية مع ان حق الفعل
ان لا يكون مضافا اليه لما به من الابهام المفرط لا يتخصص في نفسه وكيف يخصص
غيره لا يقال الاضافة من خواص الاسم فكيف يكون مضافا اليه لانا نقول
المراد من الاضافة كون الشيء مضافا وكونه مضافا اليه لا يكون من خواص الاسم
لان الفعل والجملة يقعان مضافا اليه ذكره شارح الكافية قال الاستاد
قوله الفعل اي الفعل فقط او الجملة الفعلية قوله مع الاتفاق حال من فاعل
اختلفوا اي حال كونهم مقارنين بالاتفاق في الجملة الاسمية بناء على انه اي
المضاف اليه الجملة الاسمية بتمامها اي بمجموعها اي المبتدأ والخبر اذا وقعت
اي الجملة الاسمية مضافا اليها اي الجملة الاسمية والمص صحح الثاني اي الجملة
في الامتحان في بيان خواص الاسم حيث قال في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
الصحيح ان المضاف اليه الجملة بلا تأويل اي بلا تأويل الاسم كما اشار اي المص
اليه اي الى كون المضاف اليه الجملة بلا تأويل فيه اي في الامتحان في تعريف
المضاف اليه وكما بينه اي بين المص كون المضاف اليه الجملة بلا تأويل فيما
اي في منهواته او في حاشيته علقه اي علق المص تلك المنهوات او تلك الحاشية
فالضمير راجع الى ما باعتبار لفظ عليه اي على الامتحان حيث قال فيما علقه على تعبير
قول المص في تعريف المضاف اليه ما بقوله لفظ لم يفسر بالاسم لاحتياجه
الى التأويل في الجملة المضاف اليها كذا قاله احمد نازلي قال الشارح في هامش
قوله وبينه فيما علقه عليه حيث قال لم نفسره بالاسم لاحتياجه الى التأويل
في الجملة المضاف اليها وقال صاحب المنافع قوله في تعريف المضاف اليه
حيث فسر لفظ ما الواقع فيه بقوله اي لفظ قوله وبينه فيما علقه عليه
حيث قال فيه لم نفسر بالاسم لاحتياجه الى التأويل في الجملة المضاف اليه
انتهى فيخالف اي اذا صحح الثاني واشار فيخالف قوله في الامتحان او فيخالف
قول المص في الامتحان وبيانه فيما علقه عليه ما ذكره اي الكلام الذي ذكر المص
ذلك الكلام هنا اي في هذا المقام قال بعض المحشين قوله هذا سهو ظاهر
لم يكن مشاراً اليه ولا مبينا وما علقه في الامتحان ناطق خلافه وهو لم نفسره

[illegible]

بالاسم لاحتياجه الى التأويل في الجمل المضاف اليها يعني بل عرفنا كلمة ما
التي هي جنس المضاف اليه بالاسم لم يكن التعريف جامعا للافراده لعدم صدق الاسم
على الجمل المضاف اليها لعدم كونها اسما حقيقة بل في تأويله فيحتاج الى تأويل
حتى يشمل الى الاسم حقيقة وتأويلا فيصدق على الجمل المضاف اليها واذا عرفت
هذا علمت عدم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولعل منشأ هذا السهو
الاكتفاء بالنظرة الاولى فعلم من كلاميه في كتابيه ان الجمل المضاف اليها لابد
ان تكون في تأويل المفرد ويحتمل قول المص في الامتحان انه اي ان المضاف اليه
الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه اي اذا احتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالف
قول المص في الامتحان ما ذكره هنا او فلا يخالف قول المص في الامتحان
وبيانه فيما علقته عليه ما ذكره هنا وفي كلامه اي المص في موضع آخر
اي في موضعه اختصاص حرف الجر قوله وفي كلامه ظرف مستقر خبر مقدم وقوله
اشارة مبتدأ مؤخر اليه اي الى كون المضاف اليه الجملة بتأويل الاسم ايضا
اي مثل الاشارة الى كون المضاف اليه الجملة بتأويل الاسم قال الاستاد
قوله وفي كلامه اي المص اشارة اليه اي الى التأويل ايضا اي كما يكون
اشارة الى عدم التأويل كما لا يخفى على من تتبع كلامه اي كلام المص في الامتحان
حيث قال في وجه اختصاص الجر نقلا عن الفضلاء انه اثر الحرف وهو لافضاء
معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به وحيث قال في بحث الكلام في الحاشية
والجمل الفعلية قائمة مقام الاسم المفرد فمنه قوله عليه السلام يا عائشة
ما ازال اجد الم الطعام الذي اكلته بخيبر فهذا اوان وجدت انقطاع
ابهري مع ذلك استمر فان المراد وقت وجداني على ما في شرح فتأمل كذا
قاله احمد الاطوي قال صاحب المنافع قوله في موضع آخر اشارة اليه ايضا
قال في بيان اختصاص الجر قيل لانه اثر الحرف وهو لافضاء معنى الفعل او شبهه
الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا ايا هما والمضاف واللفظية فرع المعنوية
وهي بتقدير الحرف المذكورة ويؤيده قوله في الامتحان في بحث الكلام وقد عرف
ان تلك الجمل اي الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا لا اسنادا لها في الحال وهذا
ما اختاره الشيخ الرضي وعبد الغفور حيث قال الرضي الظاهر ان المضاف اليه

ان المضاف اليه لفظا في نحو آتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك آتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملتين وقال عبد الغفور
قوله اي قول الفاضل الجامي وقد يقال هذا بتأويل المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر بالاسم فان الجر لازم
للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف
قول المص فيما سيأتي المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا وقال السيلكوتي ولمن ينصر القول ان يقول ان المختص
بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سيأتي المضاف اليه
الذي هو من اقسام المعرب بدليل انه في بيان المجرورات التي من اقسام المعرب
انتهى فيه ان دليل اختصاص الجر اللفظي والتقديري بالاسم يدل
على اختصاص المحلي ايضا به لانه اثر حرف الجر المقدر كاللفظي والتقديري
والفرق تحكم ويشير الى ضعف النصرة تعبير السيلكوتي كما لا يخفى على الاطل
ويدل على التأويل جزالة المعنى كما لا يخفى ونحو جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى
قال امام الايوب وقوله ونحو معطوف على قوله كقوله تعالى يعني ان التأويل بواسطة
غير تلك الوسائط نحو قوله تعالى ان الذين كفروا اي ستروا الحق وجحدوه
وهو القرآن ونبوة محمد عليه السلام سواء اسم غير مشتق بمعنى الاستواء
وهو دليل لكونه بمعنى المصدر اثبت كونه بمعنى الاستواء لانه لو لم يكن لفظ سواء
بمعنى المصدر لم يتعلق له عليهم قال ابن عادل سواء اسم بمعنى الاستواء فهو
اسم مصدر نعت به بمعنى مستو اي جعل سواء وصفا معنويا لا ينتصب بالاستواء
كما نعت بالمصادر اي كما جعل المصادر كذلك اما نعتا نحويا كما في كلمة سواء
او لا كما في هذه الاية الكريمة مبالغة نحو رجل عدل قال بعض الافاضل قوله
قوله نعت به اي وقع النعت بسواء نعتا معنويا كما نعت اي كما وقع النعت
بالمصادر مبالغة نحو رجل عدل والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
فيه سواء لانه في الاصل مصدر وقال الشيخ زاده قوله نعت به كما نعت المصادر
مبالغة اي اجري الاستواء على الذين كفروا كما اجري المصادر على الموصوف بها
مبالغة في اتصافه بها كأنه صار عين ما قام فان معنى قولك زيد عدل انه العدل بعينه

كأنه تجسم منه ثم ان اجراء المصادر على الموصوف بها قد يكون بان يجعل
نعتا نحويا كما في قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا نزل حين قال اليهود
نحن على دين ابراهيم فانه كان يهوديا وقال النصارى نحن على دين ابراهيم
وكان نصرانيا فقال النبي عليه السلام كلاهما برئ منه لانه كان حنيفا مسلما
ونحن على دينه فامر الله بنبيه بقوله قل يا اهل الكتاب من اليهود والنصارى
الى كلمة اى الى كلمة التوحيد وهى لا اله الا الله محمد رسول الله سواء صفة كلمة
بمعنى مستوية بيننا وبينكم لا يختلف فيها الكتب السماوية وقد يكون بان يجعل
نعتا معنويا غير تابع له في الاعراب كما في قوله تعالى سواء عليهم متعلق بمعنى
كلمة على في عليهم متعلق بسواء اى عندهم اشارة الى ان كلمة على في قوله تعالى
سواء عليهم بمعنى عند قال ابن هشام في مغني اللبيب على تجيء للظرفية ولذا
قال في لباب التفاسير اى مستو عندهم كذا قاله الشيخ زاده وهو اى
قوله سواء مرفوع على انه اى قوله سواء خبران في قوله تعالى ان الذين كفروا
وقوله اى قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه
اى ذلك المقول فاعله اى قوله سواء او على انه اى ذلك المقول مبتدأ
وذلك اى قوله سواء خبره اى ذلك المبتدأ وقوله قدم فعل ماض مجهول
من باب التفعيل اى قدم الخبر عليه اى على ذلك المبتدأ وقوله اعتناء مفعول له
لاجله لقوله قدم اى لاجل الاعتناء والاهتمام بشأنه اى ذلك الخبر فالجملة
اى اذا كان قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم مبتدأ وقوله سواء خبرا فجملة المبتدأ
والخبر خبران في قوله تعالى ان الذين كفروا هذا امثال للجملة التي اريد بها معنى المصدر
بكونها فاعلا او مبتدأ او مثال للجملة التي اريد بها معنى المصدر بغير واسطة
هذه الثلاثة بكونها فاعلا او مبتدأ والواسطة في مثل هذه الاية الاستفهامان
المتناقضان على تقدير كون قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم فاعلا او مبتدأ او مثال
للجملة الفعلية التي وقعت بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها
ووقعت بعدها جملة مصدرة بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل
الذي يلي الهمزة والذي يلي لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على ان يكون
فاعلا او مبتدأ والواسطة وقوعها بعد كلمة سواء وبعد الهمزة الاستفهامية وام



وام قال صاحب المنافع قوله ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا الخ
معطوف على قوله كقوله تعالى واعادة اداة التمثيل وتغييرها للتنبيه
على التغاير بين المثالين فان الاول مثال للمضاف اليه وهو الجملة التي
اضيف اليها وهذا مثال للجملة وقعت بعد كلمة سواء وهى هنا الجملة المسند اليها
المقارنة بهمزة الاستفهام وعديلها المؤولة بالمصدر بلا واسطة بالالفاظ
بالاتفاق انتهى قال البعض قوله قوله مبتدأ وقوله مرفوع المحل خبره اما على انه
اى قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم فاعله اى فاعل سواء قوله او انه اى قوله ءانذرتهم
ام تنذرهم معطوف على قوله اما على انه وذلك اى قوله تعالى سواء خبره اى المبتدأ
قدم اى الخبر عليه اى على المبتدأ اعتناء اى اهتماما بشأنه اى الخبر
وذلك لفرط عنادهم بحيث لا يترجح الانذار وعدمه على الآخر وقال الآخر
قوله مرفوع المحل خبر لقوله اما على انه اى قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم
فاعله اى قوله سواء بمعنى مستو او على انه اى قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مبتدأ
مؤخر وذلك اى قوله سواء خبره اى قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى خبره
المقدم قدم اى قدم الخبر عليه اى على المبتدأ اعتناء اى لاجل الاهتمام بشأنه
اى الخبر اى ان الذين كفروا مستو فسواء مؤول به او سيان مصدر على وزن
خبرمان فسواء في معناه قال الاستاذ قوله مستو مبنى على احتمال كون
قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم فاعل سواء بمعنى مستو في يجب توحيده كما هو
حكم المسند الى الظاهر بعده وقوله او سيان مبنى على احتمال كون قوله
ءانذرتهم ام لم تنذرهم مبتدأ وقوله سواء خبره في ينبغى ان يثنى لكونه مسندا
الى ضمير شيئين لكن ترك تثنيته رعاية لجهة المصدرية فلذلك وحده
على الاحتمال الاول وثناه على الثاني حيث قال اولا مستو بلفظ التوحيد
وقال ثانيا سيان بلفظ التثنية وكون ما بعده مبتدأ اولى من كونه فاعل سواء
لان سواء اسم ليس بصفة فتنزيله منزلة الفعل واعماله كعمل الفعل يكون تركا
للفظ من غير ضرورة انه لا يجوز ومن المعلوم ان المراد وصف الانذار وعدم الانذار
بالاستواء فوجب ان يكون سواء خبر مقدما على المبتدأ فيكون الاية من جملة
ادلة البصريين على ما ذهبوا اليه من جواز تقديم الخبر على المبتدأ والكوفيون
لا يجوزون كما تقرر في النحو كذا قاله الشيخ زاده قال ابن هشام في مغني اللبيب

وسيان تثنية سي عندهم اى عند الذين كفروا قوله في عدم الجدوى
بيان لوجه الشبه اى في عدم الفائدة وعدم النفع والجدوى بالفتح
والقصر بمعنى النفع يقال فلان عدم الجدوى اى عدم النفع كذا قاله الاستاد
انذارك وعدم انذارك باهوال القيمة وعقوبات الجحيم فيها فهو لا يؤمنون
في دار الدنيا فنى هذا النفى اشارة الى ان ام بمعنى الواو وفيه اى وفى هذا
التغيير اشارة الى ان المراد بالجدة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
اى الى فاعله وهو الكاف قال البعض قوله وفيه اى وفى هذا التغيير واخذ المصدر
من الفعل واضافته الى فاعله واشارة الى ان الهمزة في ءانذرتهم وام
في ام لم تنذرهم مجردتان عن معنى الاستفهام الذى هو طلب تعيين احد الشيئين
المستويين او الاشياء المستوية في علم المستفهم على معنى انه يعلم ثبوت احدهما
او احدها من غير تعيين وانما يستفهم لطلب التعيين فالمجموع بمعنى اى فجوابه
بالتعيين فلا تم مدخل في الاستفهام كذا ذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل
فلا يكون ذكرا في بيان التجريد عن الاستفهام استطراديا كما زعم الفاضل
العصام وقال الفاضل العصام في قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا
في ام المتصلة الا انه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضى الى تكلف آخر واذن لم تبقيا
على حقيقتهما بل استعير تا لتحقيق الاستواء اى لتقرير معنى الاستواء لا لافادته ابتداء
فلا يرد ما قيل ان ام لا يفيد معنى الواو قال ذهني زاده ثم ان كلمة الاستفهام
وام مجردتان عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء فلا يرد ما قيل ان التسوية
تكون بين الشيئين وام لاحدهما فبينهما تناف الا ان يقال ان ام بمعنى الواو
فانه مما لم يقل به احد انتهى قال بعض الافاضل قوله والى ان الهمزة وام
اى واشارة ايضا الى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام فلم يبق ما بنى
عليه من اقتضاء الصدارة وكونهما لاحد الامرين او الامور فيصح كون مدخولهما
فاعلا للاستواء او مبتدأ او خبره الاستواء وقال الاخر قوله والى ان الهمزة وام
اى

اى واشارة الى ان الهمزة وام مجردتان اى منسلختان عن معنى الاستفهام
فبطل اقتضاء الصدارة وكونهما لاحد الامرين فلا يرد ما قيل ان همزة
الاستفهام لها صدر الكلام فكيف يصح ان يجعل ما بعدها فاعلا لما قبلها
او مبتدأ مقدم الخبر وان همزة الاستفهام يطلب بها تعيين احد الامرين المستويين
ولا طلب هنا وانهما يطلب بهما تعيين احد الامرين المستويين
وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فان سواء لا يسند الا الى شيئين
فصاعدا لا الى احد الامرين فان قلت لما تجردت الهمزة وام
عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء اى لتحقيق استواء الامرين كان الاخبار
عنهما بقوله سواء تكرارا بلا طائل بمنزلة ان يقال المستويان مستويان
اجيب عنه بان الاستواء المدلول عليه بالهمزة وام استواء الامرين
في علم المستفهم على معنى انه يعلم ان احدهما واقع لا على التعيين ولا يرجح
عنده وقوع احدهما على وقوع الاخر والاستواء الذى هو مدلول الخبر
هو الاستواء في الغرض الذى سبق له الكلام وهو الآية المذكورة
ههنا عدم النفع فلا تكرار لان حصول المعنى المستويان في علمك
من حيث امكان الحصول مستويان في عدم النفع وفي الحواشي الشريفة
الاستواء المستفاد من الهمزة وام هو الاستواء في علم المستفهم
ومن قوله سواء هو الاستواء فيما سبق له الكلام وهو عدم الايمان
كأنه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم الجدوى قال بعض المحشين
قوله لتحقيق الاستواء اى لتحقيق استواء الامرين لم يقل لافادة الاستواء
لحصوله بدونهما فيكون دخولهما لتحقيقه لا لافادته ابتداء كأنه قيل المستويان
في علمك او في صحة الوقوع مستويان في عدم الجدوى وقال الاخر
قوله لتحقيق الاستواء اى فهما دخلتا لتحقيق الاستواء اى لتقرير الاستواء
وتأكيده لان الاصل معنى الاستواء قد حصل في علم المستفهم الذى قدر منه
ان يستفهم ربه ويقول ءانذرتهم ام لا فهذه الاستفهام مبنيا على امرين

الاول استواء الامرين عنده وعدم رجحان احدهما على الآخر
في صحة الوقوع والثاني تعيين احدهما فاجيب بكلام مشتمل
على كلمتي الهمزة وام الموضوعين للدلالة على الاستفهام المبني
على استواء الامرين لتحقيق الاستواء المدلول عليه بالاستفهام المقدر
وقوعه من قبيل من خاطبه الله تعالى بقوله ءانذرتهم فان معنى الاستواء
لما كان مستفادا من الاستفهام المقدر منه كان دخول كلمتي الهمزة
وام في جوابه لتحقيق ذلك المعنى لا لافادته ابتداء وقال صاحب الهوادي
كان النبي عليه السلام سأل ربه ءانذرتهم ام لا انذرتهم فقيل له
سواء فعلت وتركت لاستواء الامرين وتحقيقه ان ما استويا في علمك
حة استعملت مستويان في عدم التأثير وقال البعض قوله لتحقيق
متعلق لمجردتان وعلة له وقال الاخر قوله لتحقيق الاستواء اي استواء الامرين
متعلق بجيء المقدر اي جيء بهما هنا لتحقيق الاستواء لكن الظاهر انه
متعلق لمجردتان وعلة له نحن نحكم بالظواهر الله اعلم بالسرائر وقال
بين مدخوليهما اي الهمزة وام قوله كما جرد الامر والنهي عن معنييهما
اي الامر والنهي تنظير لا تمثيل يعني كما جرد الامر والنهي عن معنييهما وتمحضتا
على بعض المعنى الاصلي وعلى احدهما فان الامر والنهي في الاصل متضمنان لمعنييهما
فالاول متضمن لمعنييه طلب الفعل وتخصيص المأمور وتعيينه للامر ثم انه جرد
في الآية عن طلب الفعل وتمحض على تخصيص المأمور والثاني ايضا متضمن لمعنيين
ترك طلب الفعل وتخصيص المنهي عنه وتعيينه للنهي ثم انه تجرد ههنا عن ترك
طلب الفعل وتمحض على تخصيص المنهي عنه في قوله تعالى استغفر لهم اولا تستغفر لهم
ولما ورد ان يقال اذا اول بالاسمية فلم عدل عنها الى الفعلية اجاب عنه بقوله
وانما عدل هنا عنه اي عن الاسمية وارجاع الضمير اليها باعتبار المراد تأمل
قال الاستاد قوله وانما عدل عنه اي عن كون الجملة اسمية وقال البعض قوله وانما عدل عنه
اي وانما عدل الله تعالى عن انذارك وعدم انذارك او عن المصدر فهو على



فهو على صيغة المعلوم او على صيغة المجهول فنائب فاعله قوله عنه قوله لما فيها
اي في الفعلية واللام فيه متعلق بعدل وعلة له قوله من ايهام التجدد
بيان لما اي من ايهام تجدد الانذار ووقوعه وعدم نفع ذلك اصلا وهي ادل
على افادة قطع رجاء الايمان بالكلية ولو قيل سواء عليهم انذارك
وعدم انذارك لم يفهم المعنى المذكور وانما يدل على نفي الانذار في الجملة
قال الشارح في حاشيته وانما قال من ايهام التجدد لان حقيقته انما تستفاد
من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار دخول الزمان الذي
من شانه التغير والتجدد في مفهومه او باعتبار ان الماضي هنا بمعنى المضارع
الذي يفيد الاستمرار التجددي بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضي ليفيد
ان الانذار كانه وقع وهنا ليس كذلك كما لا يخفى قوله والتوصل مجرور معطوف
على ايهام يعني ان العدول لوجهين احدهما معنوية والاخرى لفظية واشار
الى الاول بقوله لما فيها من ايهام التجدد واشار الى الثاني بقوله والتوصل
الى ادخال الهمزة ومعادلها اي وادخال معادل الهمزة وهو ام عليها
اي على الفعلية يعني عدل عنه اليها لما فيها التوصل الى ادخال الهمزة
ومعادلها عليها لما تقرر ان الاستفهام اولى بالفعل الكائن فيها قال
الفاضل العصام ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت
للقرينة تأمل قوله لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده اي معنى الاستواء متعلق
لادخال الهمزة ومعادلها وعلة له كما سبق اليه اي الى كونهما لافادة تقرير معنى الاستواء
وتأكيده الاشارة حيث قال لتحقيق الاستواء اي لافادة تقرير معنى الاستواء
وتأكيده قال البعض قوله كما سبق بقوله لتحقيق الاستواء اه اليه اي الى تقرير
معنى الاستواء وتأكيده الاشارة فاعل سبق ونحو قول المنذر وهو السلطان
حين رأى المعيدي وحقره اي المعيدي يعني عده حقيرا والحال قد بلغ اليه
اي الى المنذر قوله ... المعيدي ببيان لما فيها تجيبه اي المنذر وما يجيبه فاعل يبلغ وحاصل

وبلاغته فارادة زيارته وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي
الرجال ليسوا بجزر انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيانه
وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه قيل ان المعيدي كان رجلا
شجاعا كريما فصيحا صغير الجثة قصير القامة وقد وصف عند الخليفة
بذلك كثيرا فارسل اليه داعيا فدعاه فاذا دخل عليه قيل هذا معد المعيدي
تحقره ما شاهد من منظره فقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال مجيبا له
المرء باصغريه قلبه ولسانه وعند الامتحان يكرم المرء او يهان فقبل عنه
حتى يعرف قدره ثم صار مثلا يضرب لمن كان خبره خيرا من منظره وقيل انه كان
علما لابن حمزة الحكيم ولما مات الحكيم وصف ابنه عند السلطان
فانه طبيب نحرير طاهر فامر السلطان ان يحضروه فلما جاؤه واحضروه
عند السلطان وكان صغير الجثة كريه المنظر قال السلطان تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قال المعيدي باصغريه يعني القلب واللسان
فاعجب السلطان وقال سيد عبد الله قوله المنذر رحمه رأى المعيدي او
واصله ان المنذر قد سمع بالمعيدي فاعجبه ما يبلغه عنه فلما رآه استحقره
وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي جوابا للمنذر ان الرجال
ليسوا بجزر انما المرء باصغريه بلسانه وقلبه ان قال قال ببيانه وان تفكر
تفكر بجنانه فاعجب المنذر كلامه وقال الاستاد قوله من كلامه اي المعيدي
بيان من ما فيما يعجبه قدم للقصر تامل اي وقد يبلغ ما يعجبه من كلامه الفصيح
والبليغ قوله تسمع خطاب لنفسه بالرفع اي وهو بالرفع مبتدأ بان جرد
عن النسبة التامة والزمان قال البعض قوله بان جرد عن النسبة التامة
والزمان جواب عن سؤال مقدر نشأ من قوله بالرفع مبتدأ وهو ان تسمع فعل
لا يكون مبتدأ لدلالته على النسبة التامة والزمان وكل شيء شأنه هذا لا يكون
مبتدأ فتسمع لا يكون مبتدأ فاجاب بقوله بان جرد عن النسبة التامة والزمان
وبعبارة اخرى ان تسمع فعل وهو لا يكون مبتدأ لدلالته على النسبة التامة
والزمان فتسمع لا يكون مبتدأ لذلك فاجاب بقوله بان جرد عن النسبة التامة
والزمان



والزمان قوله واريد به معطوف على جرد اي وبان اريد بقوله تسمع معنى المصدر
قوله المضاف صفة للمصدر الى فاعله اي المصدر كما اشار اي
مثل المضاف الذي اشار المص اليه اي الى ذلك المضاف بالتقسيم الآتي في المتن
وهو قوله اي سماعك وجه العدول اي سبب عدول المنذر عن الاسمية
الى الفعلية او سبب العدول عن سماعك الى تسمع او عن قول سماعك
الى تسمع او عن المصدر الى الفعل كما قال البعض مثل ما من ايام التجدد
مر آنفا واما على ما اي واما قول تسمع بناء على القول الذي هو اي ذلك القول
المشهور بين النحاة قوله من انه اي تسمع بيان لما بحذف ان الناصبة ورفع الفعل
المضارع لفقد عامله اي ذلك الفعل متعلق برفع وعلة له لفظا اي من جهة اللفظ
وفي هذا شذوذ اذ اعتبار المؤثر بلا اثر وتقديره بلا شرط قوله فليس جوابا اما
ما اي من القول الذي نحن فيه اي في بيان ذلك القول من الجملة التي اريد بها معنى مصدري
بلا واسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وما هو المشهور ليس منها قال صاحب
مغني اللبيب ونحو تسمع بالمعيدي اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما
مقام السماع وفي حاشية الجلبي واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عاملة لضعفها نحو قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع
الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر ان حتى يكون مؤولا بالمفرد فيكون
معناه سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة
المضارع بل تسمع بالرفع بالمعيدي منسوب الى معيد وهو تصغير معد بضم الميم
وفتح العين وبتشديد الدال المهملة بناء على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال
متعلق بالترخيم قوله استثقالا اي للتشديد اي حذف استثقالا له فهو مفعول له
لحذف قوله مع ياء التصغير قيد لقوله استثقالا قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال وهذا الزعم اذا كان دال معد مشددة
وليس كذلك بل هو خلاف ما اشتهر بين الفحول وهو ان معد بفتح الميم وتخفيف الدال
على وزن بخدلم فقيله وعلم شخص فلا ترخيم في تصغيره قوله خير من ان تراه

جزءه اى المبتدأ وهذا اى قول المنذر مثل بفتح الميم والثاء والتنوين
قال حسين كفوى فى كتابه المسمى بابى البقاء المثل بفتحتين لغة اسم لنوع
من الكلام وهو ما ترضاه العامة والخاصة لتعريف الشىء بغير ما وضع له
مع اللفظ يستعمل فى السراء والضراء يضرب لمن كان خبره اى المى خير من رؤيته
اى المن قوله اى سماعك بالمعيدى خير من ان تراه تغير لتسمع حيث يؤول بالمصدر
لكونه مبتدأ ويضاف الى فاعله المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة الثلاثة المذكورة
وبغير تركيب مخصوص بصورة كالآية السابقة ولذا قال وهذا الاخير
اى مثل سمع مقصور على السماع من اهل اللغة اى مقصور على انه سمع كذا
من اهل اللغة ولا يقاس عليه اى على السماع غيره اى غير السماع بخلاف غيره
اى غير الاخير قوله مما سبق بيان للغير اى من الجملة التى اضيف اليها والى
اريد بها لفظها قال الاستاد قوله بخلاف غيره مما سبق يعنى يقاس عليه غيره وقال
الاخر قوله بخلاف غيره اى غير مثل سمع مما سبق اى مما سبق من الاولين فيقاس عليه
غيره فانه يقاس على الآية الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل
وقع على صورة الآية المذكورة كذا قاله امام الايوب ولما فرغ من بيان الجملة
التى تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه شرع فى بيان جملة لا تقع موقعه ولم يكن لها
اعراب فقال والواقع اشارة الى ان المبتدأ محذوف وجملة لا يكون له اعراب
خبره وقوله فى غير هذين الموضعين ظرف لذلك المبتدأ المحذوف قال صاحب المنافع
قوله والواقع فى غير هذين الموضعين اشار الى ان فى متعلق بالمبتدأ المحذوف وقال
بعض محشى هذا الكتاب قوله والواقع فى غير هذين الخ وعليه ان يقول والواقعة
لانه صفة الجملة والمطابقة تأنيثا شرط لا يترك انتهى قال بكرجلبى قوله والواقع
فى غير هذين الموضعين لا يكون له اعراب لكن الاولى للشارح ان يقول الواقعة
اى الجملة الواقعة والدال على هذا التقدير قوله الا ان تقع لعل مراده من هذا
التقدير اصلاح ارجاع الضمير فى له انتهى وانما قال اولى لامكان التقدير بالشىء
اى الشىء الواقع فى غير هذين الموضعين قوله اللذين صفة لهذين الموضعين
اريد بالجملة فى احدهما اى احد الموضعين لفظها اى الجملة وفى الآخر اى



اى واريد بالجملة فى الموضع الآخر معنى مصدرى وذلك الغير اى غير
هذين الموضعين قال البعض قوله وذلك الغير اى الغير المضاف
الى لفظ هذين فقط اى ذلك الغير الموضع الذى اريد بها اى بالجملة
فيه اى فى ذلك الموضع معناها اى الجملة قوله المطابقى صفة المعنى
وهو مجموع المسند اليه والمسند والنسبة التامة قال بعض حواشى هذا
الكتاب قوله اريد بها معناها المطابقى اطلاق المعنى المطابقى على ما يراد
من نفس الجملة المجتمعة من المسند والمسند اليه لم يقل به احد سواه
لان المطابقة والتضمن والالتزام ليس الا من معانى اللفظ الواحد
والصحيح التسديد ان يقال وذلك الغير هو ان يراد بالجملة معناها
المستفاد من لفظها الدالة كل لفظ منها على معناه المطابقى وصارت بها
كلاما ولم يلاحظ فيها احد التأويلين السابقين وقال صاحب المنافع
قوله معناها المطابقى وهو مجموع المسند اليه والمسند والنسبة التامة
وهى المعبر عنها بالاسناد ويدل على كون النسبة التامة داخلة فى معنى الجملة
ما مر آنفا من قوله بان جرد عن النسبة التامة فيرد عليه ما مر من المص
من الامتحان من ان الجملة التى فى حكم المفرد كالواقعة جزءا لا اسناد لها
فى الحال لان هذا يدل على ان الجمل الواقعة اخبارا ليست بمعناها المطابقى
وان لم تكن بالمعنى المصدرى لا يكون له اى للواقع فى ذلك الغير اى
للشىء الواقع فى غير هذين الموضعين اعراب كوقوعها صلة وابتدائية
واعتراضية قوله الا ان تقع اى الجملة استثناء مفرغ من قوله لا يكون له
اعراب اى لا يكون له اعراب فى وقت من الاوقات الا له اعراب وقت
ان تقع تلك الجملة خبرا لمبتدأ نحو زيد ابوه قائم هذا مثال للجملة الاسمية
فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها خبر للمبتدأ ترك المص مثال الجملة
الفعلية الواقعة خبرا لمبتدأ وترك مثال الجملة الاسمية الواقعة جزءا لعلمه ان
القياس ان يأتيهما لصنعة الاحتباك قررها سعدى چلبى فى حاشية القاضى
فلا تغفل كذا قاله على الحدادى قال البعض قوله مثال للجملة الاسمية اى هذا

مثال لكون الجملة الاسمية خبر لمبتدأ اعني الجملة الصغرى وهي ابوه قائم قوله
او خبراً لباب ان والغرض من تقدير خبراً تعيين المعطوف عليه وكذا امثاله
اي او تقع خبراً لحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيداً قام ابوه وكذا خبراً
لنفي الجنس نحو لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الآخ في المستثنى المنقطع
نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب هذا مثال للجملة الفعلية
فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان قال البعض قوله
مثال للجملة الفعلية اي هذا مثال لكون الجملة الفعلية خبراً لان فتكون
اي الجملة الواقعة خبراً لهما اي لمبتدأ ولباب ان قال الاستاد قوله
لهما اي لواحد منهما اي من المبتدأ وباب ان كذا قاله صاحب فتح الاسرار
مرفوعة المحل على الخبرية اذ التقدير ى معدود محصور ليست الجملة منه
واجراء الاعراب في لفظها غير ممكن او تقع اي الجملة خبراً لباب كان اي
لافعال الناقصة كلها نحو كان زيد ابوه عالم فان ابوه عالم جملة اسمية
منصوبة محلا على انها خبر لكان او تقع خبراً لباب كاد اي لافعال المقاربة
نحو كاد زيد يخرج وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل خبره بان فيكون
من قبيل المؤول بالمصدر او تقع اي الجملة مفعولا ثانيا لباب علم اي لافعال
متعدية بنفسها الى المفعولين وانما قيد بكونه ثانيا لان باب ظن وعلم من دواخل
المبتدأ والخبر والجملة لا يكون الا خبراً فيفهم من هذا الكلام فائدة التقييد بقوله ثانيا
نحو علم زيد عمراً ابوه قائم او تقع مفعولا ثالثا لباب اعلم اي لافعال متعدية الى ثلثة
مفاعيل نحو اعلم زيد عمراً بكراً ابوه قائم او تقع الجملة وانما صرح فاعل تقع لبعد المرجع
معلقا عنها اي او تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من اسباب
التعليق التي ذكرت فيما سبق كذا قاله امام الادب وقال الاستاد قوله معلقا عنها اي
معلقا عن الجملة بسبب الاستفهام والنفي ولام الابتداء وقد مر معنى التعليق سالفا
وقال البعض قوله معلقا عنها اي مبطلا عنها العمل لفظا وقال شارح قواعد الاعراب
قوله معلقا عنها اي معلقا عن الجملة العامل بسبب تصدر ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومعنى التعليق تعذر وصول العامل
في اللفظ الى المعمول لاجل تصدر احدى هذه الثلاثة على الجملة المعمول بها نائب الفاعل
يعني لفظ عنها نائب الفاعل لمعلقا قال البعض قوله نائب الفاعل اي الجار والمجرور ومعنى عنها



وهو عنها مرفوع محلا على انه نائب الفاعل لقوله معلقا وانما قال معلقا
ولم يقل معلقة لان الجملة مؤنث قلنا يستوي فيه المذكر والمؤنث
لانه اذا اسند الى الجار والمجرور يجب تذكير عامله وتأنيثه مثل مجرور به
ممرور بها ممرور بهما اه نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية
مركبة من الفعل معنى وفاعله اي جعل قائم اي لفظ قائم رافعا لزيد كما عرفت
حيث عد المص ذلك المثال من مثال الجملة الفعلية قال الاستاد
قوله كما عرفت اي لما عرفت انه جملة فعلية وقال البعض قوله
كما عرفت اي لما عرفت في بحث الجملة من انه جملة فعلية تأمل والا اي
وان لم يجعل قائم رافعا لزيد فاسمية اي فان اقائم زيد جملة اسمية
او تقع اي الجملة حالا نحو جاءني زيد وهو راكب ونحو جاءني زيد يبكي
محل جملة يبكي نصب على انه حال من الفاعل اعني زيد فيبكي لبيان هيئة الفاعل
قال بعض الشراح قوله او حالا اي او تقع الجملة حالا بالواو نحو جاءني زيد
وهو راكب محل جملة هو راكب نصب على انه حال من الفاعل اعني زيد فهو راكب
لبيان هيئة الفاعل او بغير الواو نحو جاءني زيد عشاء يبكي محل جملة يبكي
نصب على انه حال من الفاعل ايضا اعني زيد فيبكي لبيان هيئة الفاعل ايضا
مثال الاول في الاية نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الواو للحال
وانتم سكارى جملة اسمية في محل النصب حال من الواو في ولا تقربوا
ومثال الثاني فيها نحو وجاؤا اباهم عشاء يبكون محل جملة يبكون
نصب على انه حال من الفاعل اعني الواو في جاؤا فيبكون لبيان هيئة الفاعل
ومن اراد التحقيق فليرجع الى شرح قواعد الاعراب المسمى بحل المعاقد
ثم فصل محل الكل بقوله فتكون اي الجملة الواقعة في احد هذه المواضع
قوله من خبر كان الى الحال بيان للمواضع اجمالا اي من خبر باب كان الى الحال
منصوبة المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع خبراً لما ولا عند الحجازيين

نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلامه افضل ثم انه لما فرغ من بيان ما تقع
مرفوعة ومنصوبة شرع في بيان العرقية مجزومة فقال او تقع الجملة جوابا
كائنا لشرط اداة جازم بعد الفاء او كائنا ذلك الجواب بعد الفاء
فيكون قوله لشرط صفة لقوله جوابا وقوله بعد الفاء صفة بعد صفة
قال بعض حواشي هذا الكتاب قوله او جوابا لشرط جازم اى او تقع
الجملة جوابا لشرط مجزوم جازم فاضافة قوله لشرط الى قوله مجزوم
بيانية واضافة مجزوم الى جازم لامية اى جوابا لشرط هو مجزوم
لجازم حال كون ذلك الجواب بعد الفاء انتهى فيكون قوله بعد الفاء
حالا من قوله جوابا على هذا البيان الذى اى الفاء الذى يجئ للربط
اى لربط الجزاء بالشرط ربطا لفظيا لمباعدة الجزاء عن الشرط
بعدم امكان التأثير في الجزاء وعدم صلاحيته للشرطية سواء كانت
واجبة الدخول او لا قال احمد نازلى قوله بعد الفاء الداخلة على تعاقب
الجزاء على الشرط الرابطة بينهما لمباعدة الجزاء عن الشرط بعدم
امكان التأثير فيه وعدم صلاحيته للشرطية عن الشرط سواء كانت
واجبة الدخول او لا فيما اى في الموضع الذى لا تأثير لاداة الشرط
فيه اى في ذلك الموضع وهو ما خلا مدلوله الوضعى عن الزمان كالجملة
الاسمية وما انسلخ الزمان عنه كليس وعسى والانشاآت الغير الطلبية
كبعت واشتريت وما رسخ فيه الماضوية بعارض كالماضى المقترن
بقد وما كان متمحضا للاستقبال كالانشاآت الطلبية والمضارع
المصدر باداة الشرط كذا قال احمد نازلى ولو من وجه ولو هذه
للوصلية اى ولو كان انتفاء تأثير اداة الشرط من وجه وهو اى ما انتفى
فيه تأثير اداة الشرط من وجه المضارع المثبت بلا سين وسوف والمنفى
بلا تأمل او من حيث ان اداة الشرط لم تقلب معنى المضارع المثبت والمنفى
بلا وان خلصت للاستقبال بناء على ان المضارع المثبت والمنفى بلا على الصحيح
يحتمل الحال والاستقبال وسيجئ تفصيل ما اى موضع يؤثر فيه اى في ذلك الموضع



اى في ذلك الموضع الاداة اى اداة الشرط وسيجئ تفصيل ما اى موضع
لا تؤثر اى اداة الشرط فيه اى في ذلك الموضع وسيجئ تفصيل ما
اى موضع يمتنع فيه اى في ذلك الموضع الفاء اى دخول الفاء او
ما يجب فيه الفاء او ما يجوز فيه اى في ذلك الموضع الوجهان اى الفاء
وعدمه ويجوز ان تجعل الماآت عبارة عن الجزاء او عن الجواب فافهم اعلم
ان اداة الشرط الواردة على الجزاء اما غير مؤثرة فيه اصلا لا من جهة القلب
ولا من جهة تخصيص المحتمل كهذه المذكورات والفاء جزائية واجبة في هذه
الصور واما مؤثرة فيه من جهة القلب كالماضى المتصرف بمعنى المضارع
والمضارع بلم ولما والفاء ممتنعة في هذه الصورة واما مؤثرة من جهة
تخصيص المحتمل كالمضارع المثبت والمضارع المنفى بلا والفاء وعدمها
جائزان في هذه الصورة قال البعض قوله الذى اى الفاء الذى يجئ اى الفاء
للربط اى لربط الجزاء بالشرط فيما اى في جواب لا تأثير لاداة الشرط فيه
اى في ذلك الجواب ولو من وجه اى ولو كان عدم التأثير من وجه وسيجئ
في بحث المعمول المجزوم تفصيل ما اى جواب تؤثر فيه اى في ذلك الجواب
الاداة اى اداة الشرط وما اى جواب لا تؤثر اى الاداة فيه اى في الجواب
وما اى جواب يمتنع فيه اى في الجواب الفاء ان كان الجواب ماضيا
بغير قد او يجب في الجواب الفاء او يجوز فيه اى في الجواب الوجهان
احدهما اتيان الفاء والثانى عدمه قوله او بعد اذا اشار به الى تعيين
المعطوف عليه لان قوله او اذا معطوف على الفاء اى او بعد لفظ اذا التى
للمفاجأة اى الملاقاة الشئ بغتة تجاءه بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
كذا في العصام او للدلالة على ترتب ما بعدها سريعا جدا على ما قبلها وقيد
بالمفاجأة لان اذا الشرطية لا تكون جوابا للشرط لانها مختصة بابتداء الكلام
والمفاجأتية بالجملة الاسمية لا تحتاج الى الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها
الحال كذا في شرح قواعد الاعراب التى للمفاجأة الداخلة على الجملة
الاسمية مختصة بها على تأويل تحقق الجزاء مفاجأة لتحقق مضمون الشرط

ومنهجهم عليه للربط بعدها من الشرط كذا في مفتاح الالباب وتنوب
اى اذا الفجائية مناب الفاء في الربط اى في ربط الجزاء بالشرط
ولو قال وتنوب مناب الفاء في الربط وتدخل على الجملة الاسمية لكان اولى
بل الاولى ان يقول وتنوب مناب الفاء في الجملة الاسمية في الربط قال
صاحب المنافع قوله وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط
ولو قال وتنوب مناب الفاء في ربط الجملة الاسمية لكان اولى لئلا يوهم
دخول الجملة في اداة الربط قوله لان معناها اى اذا الفجائية علة
لصحة النيابة قال البعض قوله لان معناها اى اذا المفاجاتية متعلق
لتنوب وعلة له يعني ان يخبر عن حدوث امر اى مضمون الجزاء بعد امر اى
مضمون الشرط تقيها ان اذا كان معناها ذلك ففي اذا الفجائية معنى الفاء
التعقيبية يعني انهما متقاربان معنى فانهم كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون من جملة فالجملة الاسمية اعنى جملة هم يقنطون مقرونة
باذا الفجائية في محل الجزم جوابا للشرط جازم وهو ان وانما يجاب الشرط
باذا الفجائية كما يجاب بالفاء ولتقارب معانيهما لان المفاجاة والتعقيب
متقاربان كذا في حل معاقد شرح قواعد الاعراب هذا مثال وشاهد لاذا
واما مثال الفاء نحو ان تكرمني فانت مكرم بفتح الراء فان قوله فانت مكرم
جملة اسمية وقعت جوابا لشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط قال البعض هذا
مثال للجملة الاسمية الواقعة جوابا لشرط جازم بعد الفاء فتكون اى الجملة
الواقعة بعدهما اى بعد الفاء واذا جوابا مفعول به لقوله الواقعة لشرط
جازم قوله لشرط متعلق بالجازم الموصوف له بدليل ان جزم كل من الشرط
والجزاء لاداة الشرط الى مذهب السيرافي وتبعه المص وان ذهب الاخفش
الى ان جزم الشرط بالاداة وجزم الجزاء بالشرط قال احمد زيني اعلم ان في العامل
في جزم الجزاء ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب السيرافي ان العامل فيه
اداة الشرط كما انها عاملة فيه وثانيها وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه
مجموع اداة الشرط والشرط واداة وحدها عاملة في الشرط وثالثها وهو
مذهب الاخفش ان العامل فيه الشرط وحده كما ان العامل في الشرط اداته

[illegible]



اى لشرط اداة جازم مجزومة المحل والحاصل ان الجملة الواقعة في تأويل المفرد
ثلثة اما مرفوعة المحل او منصوبة المحل او مجزومة المحل قوله لكونها اى
تلك الجملة متعلق لتكون وعلة لكون الجملة الواقعة بعدهما مجزومة المحل
جوابا لشرط جازم اى جوابا لشرط اداة جازم ولقائل ان يقول
جملة الجواب مطلقا ليست قائمة مقام المفرد فكيف يكون لها محل من الاعراب
والاسمية ههنا لم تقم مقام الفعل الذي هو المفرد المجزوم بل قامت
مقام الجملة الفعلية كذا في شرح ميزان الادب للعصام قوله ولامتناع
الجزم في لفظها اى تلك الجملة معطوف على قوله لكونها واللام متعلق ايضا
لتكون وعلة لكون الجزم في محلها ولو تقديرا ولو هذه للوصلية اى
ولو كان امتناع الجزم تقديرا قال البعض قوله ولو تقديرا اى ولو كان الجزم تقديرا
وقال الاخر قوله ولو تقديرا اى ولو كان ذلك الجزم في اللفظ تقديرا او فرضا
فيكون اى اذا كان الجزم ممتنعا في اللفظ والتقدير او اذا امتنع الجزم
في اللفظ والتقدير فيكون الجزم محلا جزميكون وسيجيء الفرق في الباب الثالث
بين المحلي والتقديري اى بين الاعراب المحلي والتقديري فالتقديري
ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره والمحلي ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر
في آخره ولما فرغ المص من الجملة التي وقعت معمولا من المعمول بالاصالة
اراد ان يشرع الى بيان وقوعها معمولا من المعمول بالتبعية فقال او تقع
اى الجملة صفة لنكرة قال امام الاديب ولما فرغ من بيان ما وقعت
في موقع المعمول بالاصالة شرع في بيان ما وقعت في موقع المعمول بالتبعية
فقال او صفة اى او تقع الجملة صفة لنكرة وقوله لنكرة قيد وقوع فان الجملة
لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لا تقع صفة الا النكرة وقال صاحب
فتح الاسرار والنكرة اعم من ان تكون حقيقية كمثال المص او حكمية نحو ولقد امر
على اللئيم يسبني قوله لعدم صحة وقوعها اى الجملة متعلق لمحذوف وعلة له
فالتقدير وانما قيد بقوله لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة بدون شرط الذي
قال حسين كفوي في كتابه المسمى بكليات ابي البقاء ان الجملة تقع صفة للمعارف بشرط الذي

نحو جاءني زيد الذي ابوه قائم وقال في موضع آخر ولا تقع الجملة صفة
الا لنكرة لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي
لافادة فرد مجهول فلا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا
وقال بعضهم الجملة ليست معرفة ولا نكرة لانهما من عوارض الذات وهي لم تكن
ذاتا وقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير يخص بالنعت المفرد
وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة مع انها لم تكن معرفة ولا نكرة لمناسبتها
للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول مررت برجل ابوه زيد بمعنى كائن
زيدا وقال حسين كفوي في كتابه المسمى بذلك والجملة اذا وقعت صفة للنكرة
جاز ان يدخلها الواو وهو الصحيح في ادخال الواو في قوله تعالى وثامنهم
كلبهم والجملة اعتبرت فيها الهيئة الاجتماعية ولم يعتبر ذلك في الجمع وقال
بعض المحشين وانما قيد المص بقوله النكرة لان الجمل كلها نكرات على ما صرحوا به
في كتبهم فلا تقع الجملة صفة للمعرفة قطعا نحو جاءني رجل ابوه قائم فان ابوه قائم
جملة اسمية مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد
وقال بعض الحواشي قوله جاءني رجل ابوه قائم فابوه قائم جملة اسمية مرفوعة المحل
على انها صفة لقوله رجل منكر لكون الجملة نكرة طابقت الصفة الموصوف
فحينئذ لم تبق حاجة الى قوله فيصح التأويل بقائم ابوه بل هو زائد لا يستفاد
منه فائدة ما انتهى اي اذا صح تأويلها بالنكرة فيصح تأويل هذه الجملة
بقولنا قائم ابوه او معطوفة على مفرد اي او تقع الجملة معطوفة على اسم مفرد
ليس بجملة فان قلت لا يجوز هذا لانه يلزم عطف الجملة على المفرد قلت اذا كان
للجملة محل من الاعراب تكون في حكم المفرد نحو زيد ضارب ويقتل فان جملة
يقتل معطوفة على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها
مرفوعا او تقع الجملة معطوفة على جملة لها محل من الاعراب من الجمل السابقة
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم
وتعد متهم بالجملة التي هي خبر المبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب قال
شارح قواعد الاعراب قوله نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد فجملة ابوه قائم في موضع رفع

في موضع رفع لانها خبر المبتدأ وهو زيد وكذا جملة ابنه قاعد في موضع رفع
لانها معطوفة عليها اي على جملة ابوه قائم اذا لم يقدر الواو للحال
ولا قدر العطف على الجملة الكبرى اذ حينئذ لا تكون مما نحن فيه اما في الاول
فلعدم كونها من التوابع واما في الثاني فلكونها مما لا محل وقد عرفت
ان البحث في الجملة التي لها محل من الاعراب او تقع اي الجملة بدلا منها اي
المفرد والجملة التي لها اي الجملة محل من الاعراب قوله لكونها اي
الجملة البدلية علة لوقوع الجملة بدلا من الجملة قال البعض قوله لكونها
اي الجملة البدلية اشارة الى نكتة اتيان الجملة بدلا او في اي اتم
منه اي من المبدل منه الذي هو الجملة المبدلة منها اي اوفى لكونها
مشتملة على النسبة التامة في تأدية المراد اي في تأدية المعنى المراد وافادته
قال شارح قواعد الاعراب كون الجملة بدلا من الجملة من غير نظر الى كونها لها
محل او لا شرطه كون الجملة الثانية اوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد
مثل قوله اي الله تعالى هل هذا اشارة الى محمد عليه الصلوة والسلام
الا بشر مثلكم في المأكل والمشرب وسائر ما يحتاج اليه لاعتقادهم ان الرسول
لا يكون الا ملكا وان كل من ادعى الرسالة من البشر وجاء بالمعجزة فهو
ساحر ومعجزته سحر فلذلك قالوا افتأتون السحر وانتم تبصرون
على سبيل الانكار هذا مثال لكون الجملة بدلا من المفرد قوله فانه اي
قوله تعالى هل هذا الا بشر او نظم هل هذا الا بشر او هذا الكلام كله
في محل النصب بدل من النجوى بدل الكل او البعض وهو مفرد الكائن
في قوله اي الله تعالى واسروا النجوى اسروا فعل وفاعل والنجوى مفعوله
الذين ظلموا واعرابه على ثلثة اوجه احدها الرفع وفيه وجوه الاول ان يكون
بدلا من الواو في اسروا والثاني ان يكون مبتدأ والخبر اما جملة متقدمة او
جملة الاستفهام بتقدير القول كما قاله ابو البقاء وانما قال بتقدير القول
لان الانشاء لا يكون خبرا الا به على رأي البعض والثالث ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف
اي هم الذين ظلموا والرابع ان يكون فاعلا لاسروا والواو علامة الجمع وليست
بضمير والوجه الثاني النصب اما على الذم او باضمار اعني والوجه الثالث الجر على انها
صفة للناس كذا قاله الشيخ زاده في شرحه على قواعد الاعراب ملخصا كما قيل وقيل

انه تفسير له اى للنجوى يعنى قوله هل هذا الا بشر مثلكم تفسير للنجوى لان هل
ههنا للنفى ومثل قوله اى الله تعالى لا يؤمنون هذا مثال لكون الجملة بدلا
من الجملة التى لها محل من الاعراب قوله فانه اى قوله لا يؤمنون او نظم لا يؤمنون
تعليل لمطابقة المثال للممثل بدل على وجه اى على قول او حال مؤكدة او خبران
قوله من قوله تعالى متعلق لبدل سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم اى
بدل الكل من الكل فى لا يكون قوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
مقصودا بالنسبة وهو بعيد ولذا لم يتعرض له صاحب الكشاف الا ان يقال
كون المبدل منه فى حكم السقوط ليس بكلى وقوله لكونه اى قوله لا يؤمنون
تعليل لكون قوله لا يؤمنون بدلا قال البعض قوله لكونه اى لكون لا يؤمنون
تعليل لكونه بدلا واشارة الى شرط كون الجملة بدلا وهو كونه اوفى اوفى
اى اتم فى تادية المراد اى فى تادية المعنى المراد الذى اى المراد الذى
هو اى ذلك المراد عدم حصول الايمان منهم اى من الكفار اصلا اى قطعا
قوله فانه اى قوله لا يؤمنون تعليل وبيان لكونه اوفى يدل عليه اى
على هذا المراد او على عدم حصول الايمان والمال واحد مطابقة اى دلالة
مطابقية يعنى صريحا بخلاف ما اى قول وهو قوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
قبله اى قبل قوله لا يؤمنون قوله فانه اى ما قبله اثبات للحكم المستفاد
من قوله بخلاف يدل عليه اى على هذا المراد او على عدم حصول الايمان التزاما
اى دلالة التزامية يعنى ضمنا ولا شك ان ما يدل على المراد مطابقة اوفى فى تادية المراد
مما يدل عليه التزاما قوله وبيان معطوف على قوله بدل له اى لقوله سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم يعنى قوله لا يؤمنون عطف بيان لقوله سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم على وجه اى على قول او تفسير لاجمال ما قبله فيما فيه
الاستواء قال صاحب المنافع قوله وبيان له على وجه اى عطف بيان له على رأى
من جوز كونه جملة على ما يجئ ايضا كما صرح به اى بكونه بيانا الفاضل العصام
فاعل صرح فى حاشية انوار التنزيل متعلق لصرح الكائن للبيضاوى ظرف مستقر
صفة لانوار التنزيل حيث قال او بيان مفرد من مفردا تها عدمت من الجمل السبع
التى جعلها النحاة مما لا محل لها من الاعراب وتفسيرها فى المغنى انتهى قال المحشى
فى الامتحان ويمكن ان تجعل لا يؤمنون عطف بيان لما قبله فيكون له محل من الاعراب و



وقوله لكونه اى قوله لا يؤمنون علة لكونه بيانا اوضح منه اى من المبين
على ما هو المقرر باب عطف البيان اوضح من المبين فان قلت جعل الله
الكعبة البيت الحرام عطف بيان فليس باوضح من الكعبة قلت الاوضحية
اعم من المنفرد او مع الانضمام مع المبين ولك ان تقول عطف البيان
قد يجئ لمجرد التمدح لا للايضاح فقط وقال الزمخشرى فى جعل الله الكعبة
البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح فى الصفة لا على جهة
التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكافى كذا
فى مغنى اللبيب واما الامثلة التى اوردها اى تلك الامثلة المعاينون
حيث قالوا فى باب الفصل والوصل فى مثال البدل نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ونحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن فى السر والجهر مسلما وقالوا فى مثال عطف البيان نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلكم على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقالوا
فى مثال التاكيد نحو لا ريب فيه ونحو هدى للمتقين قال شارح قواعد الاعراب
نحو واتقوا الله الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان دلالة الجملة البدلية اعنى امدكم بانعام الآية على نعم الله مفصلة
بخلاف الجملة المبدلة منها اعنى امدكم بانعام ومنه قوله ارحل لا تقيمن
عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى انتهى اى تلك الامثلة مما اى من الجمل التى ليس له اى
لتلك الجمل فارجاع الضمير اليها باعتبار لفظة محل من الاعراب فهى
وهو ابن هشام اوردها اى اورد تلك الامثلة فى مغنى اللبيب فى هذا
المحل اى محل الجملة فانما قصده اى ذلك المورد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تاكيدا لا اى لم يقصد تمثيلا لما اى لجملة بقرينة البحث هو اى تلك الجملة
تابع لما اى لجملة له اى لتلك الجملة محل من الاعراب او تاكيدا اى او تبع الجملة
تاكيدا والمراد من التاكيد التاكيد اللفظى لا المعنوى لان الشئ اذا اطلق ينصرف
الى الكمال وكمال اللفظى للثانية قوله اى للجملة التى لها محل من الاعراب تفسير
للثانية وبيان لمعنى اللام اى للجملة التى لها محل من الاعراب ولا تقع تاكيدا للمعنوى
لان اللفظى بتكرير اللفظ الاول والمعنوى بالالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها

قال امام الايوبي قوله او تاكيدا اي او تقع الجملة تاكيدا لفظيا للثانية اي
للجملة التي لها محل من الاعراب فقط لا للمفرد فان الجملة لا تقع تاكيدا للمفرد
نحو زيد ضرب ضرب مثال للتاكيد بالجملة الفعلية تاكيدا لفظيا فان جملة ضرب
تاكيد لفظي من الجملة التي وقعت قبلها ونحو زيد ابوه قائم ابوه قائم
مثال للتاكيد بالجملة الاسمية تاكيدا لفظيا فان جملة ابوه قائم تاكيد
لفظي من الجملة التي وقعت قبلها او بيانا اي او تقع الجملة عطف بيان
لها اي للثانية اي للجملة التي لها محل من الاعراب قوله لخفائها اي الثانية
تعليل للاحتياج الى بيان الجملة بالجملة اي لخفاء الجملة التي هي المبينة
بفتح الياء المشددة على راي قيد للثلاثة الاخيرة من البدل والتاكيد
وعطف البيان لما بين في المعاني قال امام الايوبي قوله على راي خبر لمبتدأ
محذوف يعني جواز وقوعها بدلا وعطف بيان مبني على مذهب اهل المعاني
فان الجملة انما تكون بدلا وعطف بيان على راي اهل المعاني لا على راي النحاة
انتهى فعلى هذا قوله على راي قيد للاخيرين من التاكيد وعطف البيان وقيل
قيد لقوله بيانا اي وقوع الجملة بيانا على راي وقيل قوله على راي يعرف
على قوله او بيانا لها فقط وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق
بينه اي بين عطف البيان وبين البدل قوله انه اي عطف البيان او الثان
مقول القول لقال لا يكون اي عطف البيان جملة ولا تابعا لها اي للجملة
قال في ميزان الادب فالتابعة للمفرد ثلثة الصفة نحو ليوم لا ريب فيه
والبدل نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
على وجه والمعطوف نحو قائم وقعد ابوه اذا لم يجعل حالا والتابعة للجملة
ايضا ثلث المعطوف والتاكيد والبدل هذا ما ذكره الجمهور كالنعت
اي كما لا يكون النعت نعتا للجملة من حيث كونها جملة قال البعض قوله
كالنعت اي كما لا يكون النعت تابعا لها من حيث كونها جملة وقال صاحب
المنافع قوله كالنعت قيد للمعطوف اي لا تابعا لها فحينئذ يكون قيدا للنفي
اي كما لا يكون النعت تابعا للجملة ويجوز ان يكون قيدا للمعطوف عليه اي لا يكون
جملة فيكون قيدا للمنفي اي كما يكون النعت جملة لان النعت قد يكون
بالاتفاق كما سبق الاشارة اليه ولا يجوز كون الجملة موصوفة اتفاقا ايضا
فلا تكون قيدا لهما كما لا يخفى وقال ابن هشام في موضع آخر اي في الجملة التفسيرية
منه

منه اي من مغني اللبيب قوله ولم يثبت الجمهور مفعول قال قوله ولم يثبت
جحد مطلق من باب الافعال والجمهور فاعله وقوله وقوع البيان والبدل
مفعوله اي ولم يثبت جمهور النحاة وقوع عطف البيان والبدل جملة
مفعول لوقوع في قوله وقوع البيان والبدل يعني ان جمهور النحاة
ساكتون عن وقوعها جملة ولم يثبت عنهم الانكار لوقوعها جملة
ثم استانف الاشارة الى اعراب هذه التوابع فقال فيكون اعرابها
اي اعراب الجمل الواقعة تابعة من قوله او صفة لنكرة الى هنا او اعراب
المذكورات من قول المص وتقع صفة لنكرة الى هنا قال امام الايوبي
قوله فيكون اعرابها اي اعراب الجمل الواقعة صفة ومعطوفة وبدلا وتاكيدا
وبيانا على حسب اعراب المتبوع وهو ظرف مستقر على انه خبر يكون
اي يكون اعرابها ثابتا مبنيا على اعراب يكون مطابقا لاعراب متبوعها
فان المذكورات من قبيل المعمول بالتبعية كما سيجيء ان كان اعرابه اي المتبوع
رفعا فاعرابها اي جمل الواقعة تابعة رفع وان نصبا فنصب اي
وان كان اعرابه نصبا فاعرابها نصب وان جرا فجر اي وان كان اعرابه
جرا فاعرابها جر وان جزما فجزم اي وان كان اعرابه جزما فاعرابها
جزم قوله ولما بين احوال الجملة الخ تمهيد لما سيذكر من قوله فظهر الخ
اي ولما بين المص احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه اي في التفصيل
نوع حرج بفتح الحاء والراء وقوله عسر بضم العين وسكون السين
عطف تفسير للحرج قوله اراد جواب لما اي اراد المص ان يبين محصله اي ما فصل
على وجه الاجمال اي على طريق الاجمال قوله ليسهل ضبطه اي ما فصل متعلق
لاراد وعلة له قوله وحفظه عطف تفسير لضبط بلا اخلال اي بلا ملل
وسامة وكسل راجع الكل من الضبط والحفظ قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله اراد ان يبين محصله الخ اي اراد المص رغما للمبتدي ان يبين محصل ما ذكره

بامثلته السابقة بيانا ثانيا بطريق الاجمال كما هو العادة المعهودة لهم
فقال عطف على اراد من قبيل عطف المسبب على السبب فظهر الفاء
فذلكة وهي التي تدخل على الاجمال بعد التفصيل وقيل نتيجة من هذه
الجملة اي مجموع ما ذكر من قوله اي المص فان اريد بالجملة الى هنا
قال بعض حواشي هذا الكتاب قوله فظهر من هذه الجملة فالجملة ههنا
بالمعنى اللغوي الذي هو المجموع اي فظهر من مجموع ما ذكرنا من قولنا
فان اريد بالجملة الى قولنا فظهر وقال امام الايوب قوله فظهر من هذه
الجملة اجمال لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذلكة اي ظهر من جملة ما ذكر
من قوله فان اريد الى ما ذكر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب
احدهما علم تفصيلي والثاني علم اجمالي فهو اولى من علم واحد ان الجملة
اي ان الجملة المطلقة او جنس الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد وفي حكمه
فيكون له اي لهذا القسم اعراب على حسب اقتضاء العامل في كل موضع
كالمفرد اي كما يكون للمفرد اعراب في كل موضع او كما يكون للمفرد الواقع
في التركيب اعراب في كل موضع اذ الكلام اي كلامنا في الالفاظ الواقعة
في التركيب قال بعض حواشي هذا الكتاب قوله كالمفرد اي كما يكون للمفرد
اعراب في كل موضع قوله اذ الكلام اي البحث على تقدير وهو اعاقيس
بالمفرد مع ان المفرد قد لا يكون له اعراب هكذا سمع فعلله بقوله اذ الكلام
في الالفاظ الواقعة في التركيب وقال صاحب المنافع قوله اذ الكلام في الالفاظ
الواقعة في التركيب بيان لوجه قول المص في كل موضع اذ فيه خفاء لان الجملة
المؤولة قد لا تقع في التركيب بل في العد فلا يكون لها اعراب وذلك القسم
الذي يكون في تاويل المفرد ايضا اي كالجملة حال كونها مطلقة من غير تقييد
بفعلية واسمية اي سواء كانت فعلية او اسمية وهذه الجملة المطلقة كما كانت
قسمان احدهما في تاويل المفرد وثانيهما لا يكون في تاويل المفرد كذلك
الجملة التي في تاويل المفرد قسمان الاول اي القسم الاول من القسمين
ما اي قسم اريد به اي بذلك القسم لفظه اي ذلك القسم والثاني اي القسم الثاني
من القسمين ما اي قسم اريد به اي بذلك القسم معنى مصدري بواسطة او بدونها



او بدونها وقسم من الجملة صرح اي المص بهما اي بالجملة حيث قال وقسم
من الجملة ولم يقل وقسم منها مع ظهور مقسميتها اي الجملة والمقسمية
بفتح السين وتشديد الياء وقوله لبعدها اي الجملة متعلق بصرح وعلة له
قوله ولئلا يتوهم معطوف على قوله لبعدها وعلة ثانية لصرح من اول نظر
اي من اول الوهلة وبداية القاء النظر اليها بدون تعميق النظر ان هذا
القسم قسم من القسم الاول منها اي من الجملة لقربه وبعد الجملة لا يكون
اي ذلك القسم في تاويل المفرد بل يبقى على حاله جملة بالتاويل المذكور
وهو ان يراد بها لفظها وان يراد بها معنى مصدري قال البعض قوله
بالتاويل المذكور الذي ذكره المص على ثلثة انواع ما اريد به لفظه
وما اريد به معنى مصدري بواسطة وما اريد به ذلك المعنى بدونها
وقال صاحب المنافع قوله بالتاويل المذكور وهو التاويل باللفظ
او المصدر قيده بهذا لان ما يكون خبرا او مفعولا من هذا القسم
مع انه في تاويل المفرد كما تقدم وحاصله ان القسم الثاني من الجملة
قسمان كالقسم الاول منها ما لا يكون مؤولا اصلا وما يكون مؤولا بغير ما ذكر
من التاويل كالتاويل باسم الفاعل كما سبق وقال الاستاد قوله
بالتاويل المذكور اي بهذا اللفظ او المصدر وقال امام الايوب قوله
لا يكون في تاويل اي لا يكون ماولة بالتاويل المذكور ولا ينافي هذا
ان تكون ماولة بتاويل غيرها ذكر وان صح وان هذه للوصلية
اي ولو صح كونها اي الجملة في تاويله اي في تاويل المفرد بغيره اي
بغير التاويل المذكور قال البعض قوله وان صح اي ولو صح كونها اي الجملة
في تاويله اي المفرد بغيره اي بغير المذكور وهو ما اشار اليه الشارح بقوله
فيصح التاويل بقائم ابوه كما مر اي تاويل الجملة الواقعة صفة لنكرة بالنكرة
نحو جاءني رجل ابوه قائم اي قائم ابوه فلا تكون اي الجملة التي لا تكون في تاويل المفرد
معمولة فجميع المواضع اي مواضع التي لا تهاقد فيه لا تستعملها اي الجملة متعلق
لا يكون وعلة له من حيث بالافادة اي افادة المعنى المراد منها لاشتمالها
على الاسناد المقتضي المسند اليه والمسند وقوله الا في خمسة مواضع متعلق

من قوله لا تكون معمولة اى لا تكون كذلك فى كل موضع الا فى خمسة مواضع
فانها فى تلك المواضع معمولة مع انها ليست فى تأويل المفرد خبر ان
بتشديد الياء وكان اى الاول من الخمسة خبر اى خبر كان يعنى سواء كان
خبر المبتدأ وخبر ان ونحوهما قال صاحب المنافع قوله ان خبر بتشديد الياء
للاستفهام فى وضعه واستعمل هنا للتعميم منصوب خبر كان وقدم عليه لصدارته
باعتبار اصله ومفعول ثان لعلم وثالث لاعلم وجواب شرط جازم مع الفاء
او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها اى كائنة لتلك الجملة محل من الاعراب
فتكون الجملة التى لها محل من الاعراب سبعا بعض الجمل التى اريد بها لفظها
والجملة التى اريد بها معنى مصدرى اعلم ان الجملة لا محل لها من الاعراب
سبع الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو اوضح لان الابتدائية تعلق
ايضا على الجملة المصدرة بالابتداء ولو كان لها محل والمستأنفة نوعان
الاول الجمل المفتتح بها السور الثانى الجمل المنقطعة عما قبلها نحو
مات فلان رحمه الله والبيانيون حصول الاستيناف بما كان جوابا بالسؤال
مقدر والمعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا
وقد وقعت فى مواضع منها بين الفعل ومرفوعه ومنها بينه وبين منصوبه
نحو رضى الله تعالى عنا ومنها بين المبتدأ والخبر وغيرهما والمفسرة وهى الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه وهى ثلثة مقرونة باى ومقرونة بان نحو
فاوحى اليه ان اصنع الفلك ومجردة عن حرف التفسير نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم على وجه وجواب القسم نحو والقرآن
الحكيم انك لمن المرسلين ونحو تالله لاكيدن اصنامكم وقسم ليبنبذن
فى الحطمة وجواب الشرط الغير الجازم ولم تقترن بالفاء واذا مثل اذ واذا
ولو ولولا حشية الرحمن جعلت الناس كلهم عبدى وصلة الاسم او الحرف
والتابعة لما لا محل له والحاصل الجملة لا محل لها من الاعراب سبعة ايضا
الابتدائية والمعترضة والمفسرة وجواب القسم وجواب شرط غير جازم والتابعة
للجملة التى لا محل لها من الاعراب والواقعة صلة كذا فى مغنى اللبيب ولما فرغ
من بيان المقدمة شرع فى المقصود وهو تقسيم المعمول وبيان حكم كل منه فقال
ثم اى بعد ما علمت ما اى كلما او فعلا لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان



اعلم ان اشار به الى ان قوله المعمول بالنصب عطف على الالفاظ فى قوله
اعلم ان الالفاظ والجر على الجر فتدبر على نوعين احدهما معمول بالاصالة
اى معمول ملتبس بالاصالة فيه لكون معموليته لذاته لا لتبعية لمعمول قال
امام الاديب قوله معمول بالاصالة اى بقيام مقتضى الاعراب به وثانيهما معمول
بالتبعية اى بكونه اى المعمول تبعا لمعمول النوع فلا يرد استدراك الياء
المصدرية فى التبعية الشارح فى الحاشية الياء فى التبعية مصدرية ودخلت على المصدر
لانه بمعنى اسم الفاعل ولم يقل بالتابعية بادخال ياء المصدرية على اسم الفاعل
ليدل المصدر على تعدد التوابع لانه مشترك بين الواحد والجماعة بخلاف
اسم الفاعل فانه مفرد ليس كذلك فلا يفيد التعدد انتهى والى هذا البيان
اشار بقوله وهو اى التبع بمعنى التابع يعنى انه مصدر بمعنى اسم الفاعل
وفيه رد لمن قال انه جمع تابع كغائب وغيب وهو مشترك اى وهو مشترك بين الواحد
والجماعة نحو قوله تعالى انا كنا لكم تبعا وفى مختار الصحاح والتبع يكون واحدا
وجماعة مثل قوله تعالى انا كنا تبعا وقال بعض الشراح قوله معمول بالاصالة
وهو ما يكون فيه العامل مؤثرا من غير واسطة نحو زيد فى ضرب زيد ومعمول
بالتبعية وهو ما يكون العامل فيه مؤثرا بواسطة موافقا للمتبوع فى الاعراب
نحو عمرو فى جاء زيد وعمرو النوع الاول اشارة الى ان المبتدأ محذوف
والاول صفة وبالآخرة ان الاول صفة وموصوفها محذوف وهو اى النوع الاول
المعمول بالاصالة اربعة اقسام لان المعمولية بحسب اقتضاء العامل وهو
رافع وناصب وجازم وجار فالمعمولية مرفوع ومنصوب مشتركان
بين الاسم والفعل ومجرور مختص بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة
ولما شوق الاجمال للتفصيل فقال واما المعمول المرفوع قدم المرفوع
على اخويه لانه من العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامة
الرفع وهى الضمة اقوى العلامات وترك تعريف المرفوع مما اشتمل على علم
كما فى الكافية لانه مع اختلاله كما يفهم من الشروح لا احتياج اليه هنا
لانه يبين العامل على وجه يعرف منه المرفوع مثلا بوجه يمكن ان يبحث منه وتمام المعرفة
بالتعداد لا بالتحديد فى امثاله فتدبر كذا قاله احمد الاطوى فتسعة اى فهو تسعة
ثمانية منها اى من التسعة اسماء حقيقة او حكما كما اريد به لفظه او معنى مصدرى
او غير ذلك كالجملة الواقعة خبر المبتدأ اربعة منها اى من الثمانية اصول وهى

الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر كذا قاله احمد نازلي قوله واربعة منها
اي من الثمانية معطوف على الاربعة ملحقة بها اي بالاصول وهي اسم باب كان
وخبر باب ان وخبر لا واسم ما ولا قوله واحد معطوف على قوله ثمانية
منها اي من الثمانية الفعل المضارع الاول اي المرفوع الاول من الثمانية
الفاعل قدم اي قدم المص الفاعل على سائر المرفوعات قوله لانه
اي الفاعل علة للتقديم بل لمناسبة التقديم قال البعض قوله لانه اي الفاعل
متعلق لتقدم وعلة له اصل المرفوعات عند الجمهور اي عند جمهور النحاة
قوله لانه اي الفاعل تعليل لكونه اصل المرفوعات او علة للاصل في الاغلب
اي في اغلب الاستعمال جزء الجملة الفعلية وانما قيد بالاغلب لئلا يشكل
بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس جزء الجملة الفعلية
قال بعض المحشين وانما قيد بقوله في الاغلب لانه لو لم يقيد به لفهم منه
ان الفاعل جزء الجملة الفعلية لا يكون جزء الجملة الاسمية مع انه يكون
جزء الجملة الاسمية في الاقل ايضا مثل زيد قائم ابوه وبتقييده بقوله
في الاغلب لا يرد السؤال والاشكال التي اي الجملة الفعلية التي هي اي
الجملة الفعلية اصل الجمل قوله لانها اي الجملة الفعلية علة لكونها
اصل الجمل اشد من الجملة الاسمية امتزاجا تمييز من اشد اي اشد من جهة الامتزاج
قوله لان اول جزئيها اي الجملة الفعلية علة لاشد ومتعلق به الفعل
لفظا او معنى خبران في لان اول جزئيها وهو اي الفعل قوله لكون النسبة
اي نسبة الفعل متعلق ليقتضي الآتي وعلة له الى الفاعل اي الى فاعله
معتبرة بالنصب خبر الكون في وضعه اي الفعل لان الفعل موضوع للاسناد
مصدرة الى الفاعل ولان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة
الى الفاعل المعين او الى فاعل ما قوله وهو مبتدأ وخبره قوله يقتضي
اي الفعل الارتباط به اي بالفاعل من اول الامر اي في اول الوهلة
وبادي النظر بخلاف المبتدأ قوله فانه اي المبتدأ تعليل للحكم المستفاد
منه قوله بخلاف اسم مستقل لا يقتضي اي المبتدأ لذاته اي المبتدأ
ارتباطا بشيء اي بخبر قوله ولان عامله اي الفاعل عطف على قوله لانه وتعليل

وتعليل ثان للتقديم اقوى من عامل المبتدأ وقوة العامل تقتضي قوة المعمول
قوله لكونه اي لكون عامله متعلق لاقوى وعلة له لفظيا اي عاملا لفظيا مقدرا
كان او ملفوظا بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي مثله اي مثل كون الفاعل
لفظيا غالبا لانه قد يكون مستترا قال احمد الاطوي قوله لفظيا لا معنويا فلا يرد
على قوله مثله انه قد يكون مستترا ولو سلم فالمراد مثله في الاغلب او ولو حكما
قوله ومناسبة العامل مع المعمول اي الفاعل مثلا اي بالمعمول مبتدأ وقوله موجبة خبره قوله
لقوة عمله اي العامل متعلق لقوله موجبة وعلة له قال البعض قوله لقوة عمله
اي عمل عامل الفاعل متعلق لموجبة وعلة له الذي اي عمله الذي هو اي
ذلك العمل الرفع فيكون اي اذا كان عامله اقوى فيكون الفاعل اقوى
في المرفوعية قوله من المبتدأ متعلق لاقوى وهي اي تلك المناسبة امارة
الاصالة اي علامة الاصالة قال البعض قوله وهي اي الاقوية الدال عليها
قوله اقوى وهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فيما سبق مرجع الضمير معنى
امارة الاصالة اي اصالة الفاعل في المرفوعية واذا ثبت اصالته اي الفاعل
بالنسبة الى المبتدأ الذي اي المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته اي المبتدأ
بالنسبة الى سائر المرفوعات قوله غير النائب حال من قوله سائر اي حال كونه
غير نائب الفاعل فانه اصل من المبتدأ كما كان اصلا من سائر المرفوعات
غير الفاعل قوله يثبت جواب اذا اصالته اي الفاعل بالنسبة اليها اي الى سائر
المرفوعات كما يثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ لان اصل الاصل اصل ورجوع
الضمير المؤنث اليه باعتبار المضاف اليه اعني المرفوعات بلا اشتباه اي بلا مرية
واما اصالته اي الفاعل بالنسبة الى النائب اي الى نائب الفاعل فغنية عن البيان
اي فهي غنية عن البيان اذ لا شك في اصالة المنوب عنه بالنسبة الى النائب
كذا قاله احمد الاطوي قال صاحب فتح الاسرار ونائب الفاعل نائب عن الفاعل
والنائبية تقتضي اصالة المنوب عنه وقيل فاعل سيبويه واخفش اصل المرفوعات
المبتدأ والفاعل محمول عليه قوله لانه اي المبتدأ علة للاصالة او علة للاصل او علة
لكونه اصل المرفوعات باق غالبا لانه يجب تاخيره في بعض المواضع لامر عارض
وهو اسم فاعل من بقي يبقى اصله باقي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى الساكنان

من الياء والتنوين فحذفت الياء، ون التنوين لكون التنوين علامة التمكن
بخلاف الياء ونقلت التنوين الى القاف فصار باق على ما اى على حال
نقو اى ذلك الحال فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول الاصل فى المسند اليه
وهو اى الاصل فى المسند اليه التقديم اى تقديم المسند اليه قال الاستاد
قوله وهو اى ما هو الاصل فى المسند اليه التقديم اى تقديم المسند اليه
انتهى وجه اصالة تقديم المسند اليه ان كونه مسندا اليه صفة قائمة به حاصلة
بعد وجود المسند واسناده اليه واسناد الشئ لا يمكن الا بعد وجود المسند اليه
مقدم على وجود المسند والاسناد فتقديم وجوده يستلزم تقديم ذكره
فتقديم ذكره يدل على الاصالة بخلاف الفاعل فانه مسند اليه وكان مؤخرا
عن المسند ولو كان مقدما عنه لزم الالتباس بالمبتدأ فيندفع ما قيل من ان الفاعل
مسند اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا قال الفاضل العصام قوله وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل وهو التقديم بخلاف الفاعل
فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى
ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة
اى جميع المرفوعات
المبتدأ بالنسبة الى ما سواه امران محققان ظاهران فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى
قوله ولانه اى المبتدأ معطوف على قوله لانه باق وعلة ثانية لاصالته اولاصل
يحكم عليه اى على المبتدأ بجامد ولو كان مؤولا مثل زيد ابوك فى تأويل مرتبيك
ومثل هذا زيد فى تأويل متشخص بزيد ومشتق مثل زيد قائم فكان اى المبتدأ
اقوى لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته بخلاف الفاعل قوله فانه اى الفاعل
تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف لا يحكم عليه اى على الفاعل الا بالمشتق لان الفاعل
من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به
وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لا يقبل التأويل لم يقل لا يسند اليه
الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس مشتق
ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة اوحكما والمصدر فى قوة ان مع الفعل
فقد غفل عن الحكم قوله قال الفاضل العصام فى حاشية الجامى قال احمد الاطوى الحصر
ممنوع كيف ويحكم عليه بغيره كالمصدر وغيره مما سيأتى اليه الاشارة اللهم الا ان يقال

الا ان يقال جعل ذلك لقلته كالعدم وفيه انه تحويل القائل او فيما قاله القائل
نظر وبحث او فى كل من هذين الوجهين نظر وبحث ان افادة هذين الوجهين
اى لان افادة هذين القولين احدهما البقاء على ما هو الاصل وثانيهما الحكم عليه
بجامد ومشتق نحو اصالة المبتدأ منصوب مفعول به للافادة فالافادة مضافة
الى فاعله ومفعوله فى المرفوع متعلق للاصالة قوله الى صيغة لاصالة المبتدأ اى
الاصالة التى هى ترجيح الاصالة المطلوبة قوله غير ظاهرة خبر ان بل الظاهر
من الاول اى من الوجه الاول من الوجهين وهو البقاء على ما هو الاصل
افادة الاصالة لا اصالة المبتدأ قال البعض قوله بل الظاهر من الاول اى من الوجه
الاول الخ قوله لانه باق على ما هو الاصل اى افادة الاصالة اى اصالة المبتدأ
وكونه اى المبتدأ مسندا اليه ومن الثانى وهو الظاهر من الوجه الثانى من الوجهين
وهو الحكم عليه بجامد ومشتق قال البعض قوله ومن الثانى اى ومن الوجه الثانى
اعنى به قوله ولانه يحكم عليه الخ افادة الاقوية اى اقوية المبتدأ فى كونه اى المبتدأ
محكوما عليه ولا يلزم من ترجيح الاصالة وكذلك الاقوية قال البعض قوله وجها اى
اى ما بين كونه مسندا اليه وكونه اقوى فى كونه محكوما عليه وقال الاخفش قوله وهما
اى هاتان الافادتان كلتاهما غير مطلوبتين ههنا اى فى هذا المقام قال البعض
ولهذا اى ولذلك فى بيان وجه اصالة المبتدأ لا يخفى على من له ادنى تأمل وهو
اى الفاعل ما اى من وقع فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة
يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسر بالمعرفة لان الموصولة معرفة ولكون ما
موصوفة المنفى ههنا من كونه موصولة لان الموصوفة لكونها نكرة تستلزم
العموم بخلاف الموصول قال صاحب المنافع قوله اى مرفوع اشار الى ان ما
موصوفة نكرة لانه خبر واصله ان يكون نكرة وقال بعض المحققين قوله مرفوع
اى مرفوع غير تابع ولم يقل اسم ليدخل فيه ما هو فى تأويل المصدر نحو اعجبنى ان ضربت
وما صنعت فانهما فى تقدير الاسم نحو اعجبنى ضربك وصنعك وقال عبد العزيز
الشيروانى فى حاشية الامتحان قوله مرفوع فيدخل فيه مثل ان ضربت فى اعجبنى ان ضربت
زيدا بلا تكلف ارتكبه من قال باسم لهذا الدخول ولو محلا اى ولو كان المرفوع مرفوعا
محلا واما كان مرفوعا تقديرا فبالطريق الاولى قال بعض المحشين على الكتاب قوله مرفوع
ولو محلا فان قلت ان من الفاعل ما كان مرفوعا تقديرا فالحصر بذكر المحل دون التقدير
والتخصيص بدونه ليس بمخصص قلت ان قوله ولو محلا يغنى عنه لانه اذا كان المرفوع محلا
داخلا فيه فالمرفوع تقديرا بالطريق الاولى فلذلك الخ بلو الوصلية ولا يبعد ان يقال

ان المراد بالمحل هنا ما يقابل اللفظ والظاهر وهو اعم من التقدير والمحل
العدم ظهوره في اللفظ قوله بقرينة المقسم الباء متعلق بالتفسير تقديره
وانما فسرناه هكذا بقرينة المقسم قال صاحب المنافع قوله بقرينة المقسم
متعلق بالمحذوف اى انما فسرناه بمرفوع بقرينة المقسم وهو المرفوع هذا
بيان لمصحح التفسير وقال بعض الافاضل قوله ولو محلا جواب سؤال مقدر وهو
ان جنس التعريف يجب ان يكون عاما شاملا لافراد المعرف واغياره ولفظ ما
الذى هو جنسه اذا كان عبارة عن المرفوع لا يشمل جميع افراد المعرف لان من افراد
الفاعل ما لا يكون مرفوعا نحو يضرب الذى جاءنى فاجاب عنه بقوله ولو محلا اى
ولو كان مرفوعا محلا قوله بقرينة المقسم متعلق بالمحذوف اى وانما قيدنا كلمة ما
بقولنا مرفوع بقرينة المقسم وهو المعمول المرفوع ومثل هذا بيان لمصحح التفسير
وقال الاخر قوله بقرينة المقسم متعلق بمقدر وهو انما خصصنا لفظ ما
بالمرفوع بقرينة المقسم وهو المرفوع اسند بصيغة المجهول فعل ماض قوله
اى نسب يشير الى انه ليس المراد بالاسناد الاسناد الاصطلاحى الذى
هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها وانما فسرناه هكذا بقرينة قوله اى
المص قال البعض قوله بقرينة قوله اى المص متعلق لمقدر وهو انما فسرنا قوله
اسند باعم وهو نسب بقرينة قوله او ما بمعناه قوله اذ منه اى من ما بمعناه
تعليل لكون قوله او ما بمعناه قرينة لهذا التفسير ما اى اللفظ الذى ليس له
اى لذلك اللفظ نسبة تامة يصح السكوت عليها كالصفة لما مر ان النسبة
فى وضع الصفة تقييدية غير تامة وما له نسبة تامة كاسم الفعل لا يشتمل
على النسبة التامة وقال الاسناد قوله اسند والمراد بالاسناد ما كان بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وقال الهندى قوله اسند بلا تبعية فلا يدخل
فى الحد توابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد فى جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك
قال شارح ميزان الادب والمتبادر من الاسناد هو الاسناد ابتداء لا بواسطة
فيخرج توابع الفاعل وكذا المراد فى سائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وقال بعض محشى هذا الكتاب قوله اى نسب باعث التفسير ان الاسناد قسمان تام
كما فى الكلام وعام كما فى الجملة فالمراد هنا الثانى بقرينة قوله او ما بمعناه وقال
الاخر والفرق بين الاسناد والنسبة ان الاسناد نسبة احدى الجزئين الى الاخر



الى الاخر المهملات فى يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليه والنسبة اعم
من هذه المناسبة عموم وخصوص مطلقا يعنى ان كل موضع فيه اسناد يلزم فيه
نسبة نحو قام زيد وفى موضع نسبة لا يلزم فيه الاسناد نحو غلام زيد وقال صاحب
فتح الاسرار والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها وقال
الفاضل الجامى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة وقال الفاضل العصام والمراد بالاسناد
مجرد ثبوت شىء لشىء سواء تعلق به ادراك وقوعه وادراك عدم وقوعه او طلب
او انشاء فى ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل المنفى والشرط الى ما اشتهر
من تكلف بان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا
وقال صاحب المتوسط وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه الفاعل من الامر
والنهى والاستفهام اليه اى الى الفاعل الفعل الاصطلاحى خرج به اى بقوله الفعل
وبعده اى وخرج ايضا بقول المص او ما بمعناه معمول الفعل او مفعول الفعل
تدبر المبتدأ فاعل خرج الصريح والمفهوم من العطف على سبيل التبادل قوله لان ما
اى الخبر متعلق بخرج الصريح وخرج المفهوم من العطف على سبيل التبادل ايضا
اسند اى الخبر اليه اى الى المبتدأ ليس اى ذلك الخبر بفعل ولا بمعناه اى ولا بشبه فعل
بل هو اما جامد نحو زيد ابوك او مركب نحو زيد قائم ابوه سواء قدم الخبر
اى خبره نحو كريم من يكرمك او اخر ولذا اى لكون التقديم والتاخير متساويين
فى الخبر لم يذكر اى المص التقديم فى تعريف الفاعل حيث لم يقل ما اسند اليه
الفعل او ما بمعناه وقدم عليه على جهة قيامه به كما ذكر اى كما ذكره ابن الحاجب
فى الكافية حيث قال ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به وقيل
قوله لذا اى ولاجل كون ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه لم يذكر اى لم يذكر المص
فى تعريف الفاعل التقديم كما ذكر اى كما ذكره فى تعريفه ابن الحاجب فى الكافية التام
الذى لا يحتاج الى خبر منصوب خرج عن تعريف الفاعل به اى بقوله التام ما اى مرفوع
اسند اليه اى الى ذلك المرفوع الناقص اى الفعل الناقص مقاربة اولا قوله لانه اى
مرفوع الناقص اولا انه متعلق بخرج وعلة له لا يسمى اى مرفوع الناقص فاعلا عنده
اى عند المص بل يسمى مرفوعه اسما له اى للناقص كما مر فى بحث الافعال الناقصة

حيث قال ويسمى مرفوعه اسماله ومنصوبه خبرا له المعلوم خرج عن تعريف الفاعل به
اي بقوله المعلوم النائب اي نائب الفاعل قيل قائله عبد العزيز المشروي في حاشيته
الامتحان ذكر المعلوم في تعريف الفاعل يغني عن التام قوله الاستلزام اي لاستلزام
المعلوم التام فاللام عوض عن المضاف اليه اقول في الجواب اي دلالة الالتزامية
مهجورة اي متروكة في التعريفات لان الغرض من التعريف ايضاح المحدود وحل معناه
والدلالة الالتزامية مخلة لذلك الغرض ولذا كانت مهجورة في التعريفات على ان اغناء
اغناء المتاخر وهو المعلوم هنا عن المتقدم وهو التام هنا مما لا باس به اي
مما لا ضرر فيه يعني ان المتاخر لا يغني عن المتقدم لان ترك لا باس به اولى قال
بعض شراح المنطق في دفع الايراد الذي وقع على تعريف الجنس ان الثاني لا يغني
عن الاول بل الامر بالعكس خصوصا ان ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام لان المعلوم
ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه ان يكون تاما فكان معلوم كضرب وليس بتام نعم
ذكر المجهول في تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتاخر لفظا عن المتقدم ولا ضرر
فيه كذا في فتح الاسرار نقل من العبد الله البزدوي في حاشية الخطائي على المختصر
في بحث التعقيد ان الايراد على التعريف باغناء اللاحق عن السابق غير متعارف
بل هو فاسد في نفسه كما لا يخفى اي لما لا يخفى على من له فكر دقيق او ما اي واسند
اليه اللفظ الذي يلابس يشير الى متعلق الباء في بمعناه اي بمعنى الفعل التام
المعلوم مما يعمل عمل الفعل وليس المراد منه ما هو المصطلح من التاسع من العامل
القياسي بل هو اعم منه وكلمة او الواقعة في التعريف للتقسيم لا للتشكيك لان التحديد
ينافي التشكيك لانه للتوضيح والتقسيم للمحدود لا للحد كذا قيل بمعنى لما كان طريق
صورة التقسيم في التعاريف قد يكون للمحدود وقد يكون للحد لكن لا على طريق الشك
والتشكيك بين ان التقسيم ههنا للمحدود لا للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للحد
لوجب ان يكون الانفصال لمنع الخلو لان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين
المتغايرين واما اذا كان التقسيم للمحدود فيجوز ان يكون الانفصال لمنع الخلو
علم ان التقسيم للمحدود لا للحد يعني ان المحدود قسمان احدهما ما اسند اليه
الفعل المعلوم والثاني ما اسند اليه ما بمعناه قال امام الايوب الانصاري
عليه رحمة الباري وجعل الله مقامه جنة المأوى وافاض علينا فيضه وهو بيان انه
متنوع الفاعل اي كانه قال المصنف رحمه الله الفاعل الذي هو المحدود متنوع
على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والآخر ما اسند اليه اللفظ الذي يلابس



يلابس بمعنى الفعل قوله من الصفات بيان لما والمراد من الصفات ههنا اسم الفاعل
والصفة المشبهة وافعل التفضيل سوى اسم المفعول واسم المنسوب فان مرفوعهما
نائب فاعل وانما سميت صفة لدلالتها اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك
ضارب مثلا ذات متصف بالضرب والمصدر المعلوم واسم الفعل والظرف المستقر
قوله وبما عرفت والباء فيه متعلق باندفع المؤخر اه ما اي من ان لفظ في ما اسند
نكلمة من البيانية محذوف ومبينة لما في وبما عرفت لان ان وان يحذف الجار منهما قياسا
عبارة عن مرفوع بقرينة المقسم اندفع ما اي السؤال الذي اورده اي
اورد المص ذلك السؤال على التعريف في الامتحان حيث قال ان الحد
اي حد الفاعل في اللب متن الامتحان وهو ما اسند اليه المعروف منقوض
منعا غير من منقوض اي من جهة المنع لتقدم منعه دخول الاغيار الذي
هو المفعول به يعني غير مانع لاغياره قوله لدخول المفعول به متعلق لمنقوض
وعلة له فيه اي في الحد مع انه من الاغيار قوله لوجود النسبة الوقوعية
متعلق لدخول وعلة له قوله التي صفة للنسبة الوقوعية اي النسبة الوقوعية
التي هي اي النسبة الوقوعية نوع من مطلق النسبة ثابتة اولا قوله فيه
اي في المفعول به فلا بد اي اذا انتقض الحد به فلا بد من التقييد اي من تقييد
الحد الذي في اللب بنسبة وصفية قوله ليخرج متعلق للتقييد وعلة له الوقوعية
اي النسبة الوقوعية قال الاستاد قوله من التقييد ظرف مستقر مرفوع محلا
خبر للا او خبر مبتدأ محذوف اي هذا يعني البد المنفي كائن من التقييد ويجوز
ان يكون الجار متعلقا بلا لفهم معنى الانتفاء منه او بلا ينتفي البد المفهوم
من السياق قوله بنسبة وصفية متعلق بالتقييد قوله ليخرج متعلق للتقييد
وعلة للزوم التقييد بنسبة وصفية وقال الآخر قوله فلا بد اي لا افتراق حاصل
او الفراق معدوم من التقييد اي من تقييد حد الفاعل الذي في اللب للبيضاوي
بنسبة وصفية قوله ليخرج الوقوعية علة للزوم التقييد بنسبة وصفية
لان عدم حصول الفراق يلزمه اللزوم اي فيلزم التقييد بها ليخرج النسبة
الوقوعية قال اي المص فيه اي في الامتحان فالحد الصحيح للفاعل ما نسب اليه المعروف

اى مرفوع نسب الى ذلك المرفوع الفعل المعلوم او شبهه اى او ما نسب اليه
شبه الفعل المعروف من الصفات غير اسم المفعول والمنسوب لان مرفوعهما
نائب الفاعل لانهما مشتقان من المجهول ومرفوعه نائب الفاعل فمرفوعهما
نائب الفاعل نسبة وصفية وبهما يتم المنع لعدم صدقهما على الوقوعية
قال فى الحاشية وانما لم يقل نسبة قيام لئلا يرد عمومات زيد وقرب وفى تعميم
القيام ما فى تعميم المعروف انتهى فان قيل تعريضا وايرادا لما دفع به الشارح
ما اورده فى الامتحان قد صرح اى المص فيه اى فى الامتحان ايضا اى كما اورده
فى الامتحان اى كما صرح كون الحد منتقضا او كما اورد كون الحد منتقضا
ان كون المعرف لفظ ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى فى المنع اى فى منع
التعريف اعتباره او فى منع التعريف عن الاعتبار او فى منع الحد دخول المفعول به
فيه قوله لان الغرض اى المقصود الاصلى علة للا يفيد قال البعض قوله
لان الغرض متعلق بلا يفيد وعلة له اى لان غرض المعرف بالكسر ومقصوده قوله
من الحد اى من التعريف متعلق للغرض قوله الغرض اسم ان وخبرها قوله
معرفة المحدود اى معرفة المعرف لا مجرد معرفة الاصطلاح بل معرفة المرفوع
بالسلاقة او غيرها حتى يفيد كون ما عبارة عن المرفوع فى المنع لانها ليست
بفائدة يعتد بها حتى تصلح لان تكون غرضا قال صاحب المنافع قوله معرفة المحدود
هو الفاعل هنا قوله لاجراء اعراب مخصوص فاذا لم يعرف المبتدى افراد الفاعل لا يعرف
الاجراء فيتوقف اجراء الرفع على معرفة الفاعل فاذا اخذ فى تعريف الفاعل المرفوع
اى ما اجرى عليه الرفع يتوقف معرفة الفاعل على اجراء الرفع عليه وهذا دور
وهذا حاصل ما ذكر هنا الى قوله لزم الدور كذا قاله صاحب المنافع وهو اى
الاعراب المخصوص الرفع هنا اى فى باب الفاعل والنصب هنا والجر
هناك ولو عرف على وزن ضرب بصيغة المجهول اى ولو علم الحد به اى بالرفع
باخذ المرفوع فيه كما ذكر كذا قاله صاحب المنافع قال فى الحاشية قوله الحد به اى
بالرفع بان فسر بعض اجزاء الحد بالمرفوع لزم الدور جواب لو فمعرفة المحدود
الذى هو عبارة عن المرفوع تتوقف على معرفة الحد ومعرفة الحد تتوقف على معرفة
اجزائه فمعرفة المحدود تتوقف على معرفتها وبعبارة اخرى فمعرفة المحدود الذى هو عبارة

الذى هو عبارة عن المرفوع موقوفة على معرفة الحد ومعرفته موقوفة
على معرفة اجزائه ومعرفتها موقوفة على معرفة المحدود ومعرفته موقوفة
على معرفتها هل هذا الا دور قال الاستاد قوله ولو عرف ولو هذه للشرطية
اى ولو علم الحد به اى باعراب مخصوص لزم الدور المهروب عنه
لان تحصيل صورة المحدود لاجراء اعراب مخصوص يتوقف على تصور الحد
واذا توقف تصور الحد على تصور اعراب مخصوص لزم الدور تأمل وقال
الآخر قوله ولو عرف الحد به اى بالرفع لزم الدور محصل الدور
لما كان الغرض الذى هو اجراء الرفع مثلا متوقفا على معرفة كون الشئ
مرفوعا فلو كان ما عبارة عن المرفوع لزم الدور لان معرفة كون الشئ مرفوعا
متوقفة على معرفة الفاعل مثلا الذى هو المرفوع المتوقف على معرفة الحد
المتوقفة على معرفة المرفوع المعبر عنه بما فمعرفة كونه مرفوعا متوقفة على المرفوع
وهل هذا الا دور باطل وقال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله لان الغرض
اى المقصود من الحد معرفة المحدود به لاجراء اعراب عليه مخصوص به وهو
اى الاعراب المخصوص الرفع هنا اى فى هذا المقام ولو عرف الحد به اى
بالمحدود لزم الدور فمعرفة الحد موقوفة على معرفة المرفوع الذى هو الفاعل
فلو عرف المرفوع به لزم الدور انتهى واجيب بان جهة التوقف مغاير بالاجمال
والتفصيل او بغير ذلك او بسلاقة الطبع بان المعرفة معلومة بغير ذلك التعريف
او بان القيد خارج والتقييد داخل كعدم البصر فى تعريف العمى وغير ذلك كذا
قاله البعض قلت فى جوابه نعم اى سلمنا ذلك لكن قد بين اى المص قال البعض
قوله نعم يعنى يلزم الدور لو كان هذا الكتاب مثل ذلك الكتاب الملخص من الكافية
المسمى باللب لكن قد بين اى المص فى هذا الكتاب اى فى كتاب الاظهار او لا
اى قبل الشروع فى الفاعل او قبل تعريف الفاعل قوله كونه اى الفاعل مفعولا
معمولا خبر الكون ومرفوعا معطوف على معمولا قوله بعامله اى الفاعل متعلق بمرفوعا
حال لكون ذلك الكتاب ملابسا ببيان جميع العوامل قال البعض قوله ببيان
جميع العوامل متعلق لبين وببيان كيفية اعمالها جمع عمل اى اعمال جميع العوامل
وببيان شرائطها اى اعماله قوله وان الفعل معطوف على كونه وما اى اللفظ

الذى يلابس بمعناه اى بمعنى الفعل يرفع اى يرفع كل واحد من الفعل ومعناه
معموله اى كل واحد منهما ثم اى بعد ذلك البيان وانجر الكلام والبحث ساق
اصله سوق قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الكلام فاعل ساق
قوله لتفصيله اى تفصيل معموله متعلق لساق وعلة له او علة لسوق الكلام
وتمييز بعضه اى ولتمييز بعض معموله عن بعض قال البعض قوله لتفصيله اى
لتفصيل الفاعل متعلق لساق وعلة له وتمييز بعضه اى الفاعل عن بعض فكون ما
اى اذا سمعت ما تلونا عليك فكون لفظ ما فى تعريف الفاعل عبارة عنه اى
عن المرفوع قوله فكون ما مبتدأ وقوله مفيد خبره هنا يعنى ان كون ما عبارة
عن مرفوع مفيد فى هذا الكتاب فى منع التعريف دخول المفعول به فيه وهو
المفهوم مما فى حاشية على الامتحان من قوله قوله لا لمجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة
المرفوع الى آخر ما ذكره فيه كما لا يخفى على من تأمل فيه واطلع مفهومه وذلك
ايضا ما اقتضاه المقابلة لكن فى تفريع هذا على ما قبله نظر لان حاصل ما قبله
ان الفاعل مرفوع وان عامله يرفعه باستجماع شروطه ان احتاج اليه واللازم
منه ان الفاعل معلوم بكونه مرفوعا قبل هذا التعريف فى هذا الكتاب وهو
حكم من احكامه يترتب اجرائه عليه على معرفة ذات الفاعل بغير مرفوعيته والادار
لا انه معلوم بذاته قبله حتى يفيد لان المبتدى اذا عرف ان ما اتصف بالفاعلية
فهو مرفوع ولم يعرف اى لفظ متصف بها لم يتميز عنده المرفوع من المنصوب
فاذا قيل ان الفاعل مرفوع مسند اليه الفعل الى آخره يدخل المفعول به فيه
عنده ويتلفظ المفعول به مرفوعا بالنظر الى هذا الكتاب ايضا فلا يفيد
كون ما عبارة عنه فى هذا ايضا ويحتمل ان يكون المراد منه ان كون ما عبارة عنه
مفيد هنا لمجرد معرفة الاصطلاح وهذه المعرفة صالحة لان تكون غرضا من البيان
هنا لا هنالك لان مرفوعيته معلومة قبل هذا التعريف هنا لا هنالك وهو الغرض
الاصلى وهذا الاحتمال ما يوهمه قوله وقد صرح ايضا الى قوله فاورده عليه ما اورده
وفيه ايضا انه ليس فى مقابلة ما فى الامتحان مع انه قد عرفت ان ذات الفاعل
غير معلومة مما سبق فى هذا الكتاب حتى يعرف مرفوعيته اى اجراء الرفع عليه وهذا هو
الغرض الاصلى لا كون ما يطلق الفاعل عليه من غير ان يعرف ذاته مرفوعا فلا فرق بين هذا الكتاب
وذلك الكتاب فى حصول مجرد معرفة الاصطلاح وعدم حصول الغرض الاصلى
وفى كون مجرد معرفة الاصطلاح صالحة لان تكون غرضا او غير صالحة له وذلك هو الموعود كذا

كذا فى المنافع قال الاستاد قوله فكون ما عبارة عنه مفيد هنا فهذا الحد صحيح جامع
مانع وقد صرح حال من ضمير مفيد ... الامتحان ايضا
اى كما صرح كون ما عبارة عن مرفوع فى الامتحان قال الاستاد قوله ايضا اى
كالتعريف الاول الى ... مثل هذا اى هذا التعريف الذى كان ما فيه عبارة عن مرفوع
مفيد لمن يعرف المرفوع او المنصوب ... ان البعض قوله ان مثل هذا اى العلم
بوجه ما ... لمن يعرف المرفوع او المنصوب متعلق بمفيد وعلة له قوله
بسليقته متعلق بيعرف اى بطبيعته يقال فلان يتكلم بالسليقة اى بطبيعته
لا عن تعلم كذا ... الضمير فى بسليقته راجع الى من او غيرها
اى او بغير السليقة والقياس ... مجرد معرفة الاصطلاح حال
كون ذلك الكتاب ملائما بخلاف مختصر الكافية ... الامتحان
وانما عبر عنه به وان لم يكن ... لان مراده هنا اللب وهو البيضاوى
اختصر الكافية بعد ما ... فى شرحه لب الامتحان فى بيان
انواع المعرب مراد المصنف باختصار الكافية بقدر ما امكن مع اشتمال ما فيها
الى آخر ما قاله هنالك واما ارادة الكافية منه بجعل اضافة المختصر الى الكافية
بيانية من قبيل شجر الاراك فلا يصح لان ما اورده المص لا يرد على ما فى الكافية
لانه اخذ فيها فى تعريف الفاعل قيد على جهة قيامه به كذا فى منافع الاخيار قال
البعض قوله بخلاف مختصر الكافية وهو اللب حتى امتحان الاذكياء اختصره
البيضاوى من الكافية قوله حيث تعليلية لم يسبق فيه اى فى ذلك المختصر
هذا البيان ... ببيان جميع العوامل وكيفية ... فاورد دخل
مجهولا من باب الافعال اى اولم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه اى على صاحب
مختصر الكافية وهو البيضاوى ما ... السؤال الذى اورده اى اورد المص
ذلك السؤال فى الامتحان عليه قال الاستاد قوله فاورد عليه اى اذ لم يسبق
فيه هذا البيان فاورد على تعريف الفاعل لصاحب المختصر قوله ما اى سؤال الدور
نائب فاعل لاورد لانه فعل ماض مجهول من باب الافعال اورده اى اورد المص ذلك
السؤال فيه عليه نحو زيد فى ضرب زيد هذا مثال لما اى الفاعل او المرفوع وهو
الفاعل المسند اليه اى الى ذلك الفاعل الفعل التام المعلوم ونحو الزيدان فى اقام

هذا مثال لما اى للفاعل نسب اليه اى الى ذلك الفاعل ما اى اللفظ الذى يلابس
بمعناه اى بمعنى الفعل قوله نسبة مفعول مطلق حقيقى لنسب تامة صفة
لنسبة قوله لما مر تعليل لكون النسبة تامة فى نحو اقائم الزيدان او متعلق لمقدر
اى وانما قيدنا النسبة بنسبة تامة لما مر فى بحث الجملة انه اى من انه فهو بيان
لما وهذا مر مثله مرارًا اى ان نحو اقائم الزيدان جملة فعلية فانه بمعنى ايقوم الزيدان
لان الاستفهام لما كان متعلقا بالحكم لا بالذات كان للفعل اولى قال الاستاد قوله انه
اى ان ذلك المثال جملة فعلية اى مثال للجملة الفعلية ومثال ما اسند على
نسب اليه اى الى ذلك الفاعل ما اى اللفظ الذى يلابس بمعناه اى بمعنى الفعل
نسبة غير تامة قوله مثال ما مبتدا وخبره قوله نحو زيد قائم فى الفاعل ضمير تحت قائم
ونحو قائم ابوه اى نحو ابوه فى قائم ابوه وغير ذلك نحو حسن وجهه ونحو اعجبنى
ضرب زيد عمرًا وروية زيدًا وزيد فى كم كتاب ب وغير ذلك فافهم ونحو زيد فى هيهات زيد
اى بعد زيد هذا مثال لما اى لفاعل اسند اليه اى الى ذلك الفاعل ما اى اللفظ الذى
يلابس بمعناه اى بمعنى الفعل قوله من اسم فعل بيان لما اسنادا مفعول مطلق
حقيقى لاسند تاما صفة لقوله اسنادا قوله لما مر فى بحث الجملة متعلق لمقدر
اى وانما قيدنا الاسناد باسناد تام لما مر او تعليل لكون الاسناد تاما فى نحو
هيهات زيد انه اى من ان نحو هيهات زيد فهو بيان لما جملة فعلية والثانى
اى المرفوع الثالث من التسعة يشير الى ان الالف واللام فى الثانى للعهد الخارجى
الضمنى المفعول نائب الفاعل عدل اى اعرض المص عن قولهم اى عن قول النحاة
المتقدمين مفعول ما اى مفعول فعل او ما بمعناه لم يسم من التسمية بمعنى وضع الاسم
اى لم يذكر فاعله والضمير راجع الى ما ثم جعل هذا التركيب علما لنائب الفاعل قوله
لكونه اى لكون نائب الفاعل علة لعدل ومتعلق به اخصر من قولهم مفعول مالم يسم فاعله
وهو اى كونه اخصر ظاهر اى بديهى جلى لا يحتاج الى الدليل والتنبيه واظهر من قولهم
مفعول مالم يسم فاعله قوله فانه اى نائب الفاعل او قوله نائب الفاعل تعليل لاظهر
اولقوله اظهر وبيان لوجه اظهرية منه لا يتناول اى لا يشمل نائب الفاعل بالاعتبار
نحو درهما فى اعطى فعل ماض مجهول زيد باقامته مقام الفاعل درهما باقامته مقام المفعول الاول
اصلا قيد للا يتناول اى لا لغة ولا اصطلاحا حال كون ذلك ملابسا بخلاف قولهم
مفعول مالم يسم فاعله قوله فانه اى فان قولهم مفعول مالم يسم فاعله تعليل للمخالفة

تعليل للمخالفة يتناوله اى يشمل نحو درهما بحسب المعنى الاضافى اللغوى اى
بحسب اضافة المفعول الى ما الذى هو عبارة عن الفعل او ما بمعناه فيفهم
من اضافة المفعول الى ما لغة ان هذه العبارة شاملة لنحو درهما اذ يقال
انه مفعول مالم يسم فاعله وان لم تشمله بحسب المعنى الاصطلاحى لان هذه
العبارة اى مفعول مالم يسم فاعله اصطلاح لمرفوع لا للمنصوب قال الاستاد
قوله فانه اثبات للمخالفة اى لان قولهم وان لم يتناوله بحسب المعنى الاصطلاحى
لكنه يتناوله اى نحو درهما بحسب المعنى الاضافى اللغوى او الحاصل بحسب المعنى
الاضافى اللغوى لانه بحسب المفهوم الاصطلاحى الذى هو مفعول حذف فاعله
واقيم هو مقامه لا يتناوله ايضا لان نحو درهما وان حذف فاعله لكنه ليس
بقائم مقام الفاعل كذا قاله احمد تازلى مع انه اى مع ان نحو درهما ليس منه
اى ليس من مفعول مالم يسم فاعله بحسب المفهوم الاصطلاحى الذى هو المراد
من اللفظ المذكور كذا قاله احمد تازلى قال احمد الاطوى قوله ليس منه اى
من نائب الفاعل لانه ليس بقائم مقام الفاعل حتى يسمى نائب الفاعل ولكن يجوز
ان يقال ان درهما مفعول مالم يسم فاعله لانه مفعول اعطى الذى لم يسم فاعله
وهو التاء مثلا فى الضمير فى فاعله اما راجع الى الفعل حقيقة او الى مفعول مجازًا
لا دنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء فيجوز فاعل درهم غير زيد فيصدق ان درهما
مفعول مالم يسم فاعله قدمه اى قدم المص نائب الفاعل على غيره قوله لكلا يقع
علة لقدم ومتعلق به الفصل بين النائب والمنوب عنه وهو الفاعل وهو اى
نائب الفاعل ما اى مرفوع او اسم مرفوع حقيقة او حكما ولو محلا لو هذه
للوصلية اى ولو كان المرفوع محلا قال البعض قوله ولو محلا اى ولو كان المرفوع
محلا اسند اى نسب نسبة وصفية اولية لا دخال نحو ابوه فى زيد مضروب ابوه
اليه اى الى ذلك المرفوع الفعل الاصطلاحى خرج به اى صرح عن التعريف بقوله
الفعل او بقوله ما اسند اليه الفعل وبقوله اى وخرج ايضا بقول المص او ما
بمعناه قوله المبتدا فاعل الخرج قال البعض قوله وبقوله اى وخرج ايضا بقوله
او ما بمعناه المبتدا او لم يسند اليه الفعل او ما بمعناه التام خرج به اى بقوله التام
او بقوله ما اسند اليه الفعل التام ما اى مرفوع اسند اليه اى الى ذلك المرفوع الناقص
اى ما اسند اليه الفعل الناقص يسمى اسماله عند المص على ما سبق المجهول خرج به

اى خرج من التعريف بقوله المجهول او بقوله ما اسند اليه الفعل التام المجهول الفاعل
او هو ما اسند اليه المعلوم او ما اى او اسند اليه اللفظ الذى يلابس بمعناه
اى بمعنى الفعل يجوز من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبنى للمفعول والمصدر
المجهول نحو ضُرِبَ زيد بصيغة المجهول مثال لما اسند اليه المجهول ونحو امضروب الزيدان
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم المفعول ومثال العمل فى الظاهر بالاعتماد
ونحو زيد مضروب مثال ايضا لما اسند ما بمعناه من اسم المفعول ومثال العمل
فى المستتر او نحو زيد مضروب غلامه مثال العمل فى الظاهر بالاعتماد
على المبتدا او نحو زيد هاشمى مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم المنسوب
ومثال العمل فى المستتر او نحو زيد هاشمى ابوه مثال العمل فى الظاهر بالاعتماد
ونحو شتغل من ذات النخيين واعجبنى ضرب اى مضروبية قال امام الايوب
قوله نحو ضرب زيد بصيغة المجهول مثال لما اسند اليه الفعل المجهول وامضروب الزيدان
مثال للجمهور الفعلية لان مبتدأ وهو اسم مفعول ونائب فاعله ساد مسد الخبر
واما مثال اسم المفعول الذى اسند الى نائب فاعله وهو مركب فنحو زيد مضروب
مثال لما اسند الى المستتر او زيد مضروب غلام وهو مثال لما اسند الى الظاهر
او زيد هاشمى ابنه مثال لاسم منسوب اسند الى الظاهر ثم شرع فى بيان مسئلتها
فقال ولا يكونان اى الفاعل ونائبه اى نائب الفاعل اى لا يكونان شيئا من الاشياء
الا اسمين اى الا يكونان اسمين صريحين كالامثلة السابقة او يكونان ما من الجمل التى
اريد بها لفظها او معنى مصدرى فى تأويله اى فى تأويل الاسم المدلول عليه اى على ذلك
الاسم باسمين اى بلفظ اسمين يريد ان ضمير تأويله راجع الى الاسم المدلول عليه باسمين
قوله لكونهما اى الفاعل ونائبه علة للحكم المستفاد من الحصر فى قول المص ولا يكونان
الا اسمين مسندا اليهما اى الفاعل ونائبه ولا شئ من المسند اليهما بفعل وحرف
فلا يكونان فعلا وحرفا فهو علة للجزء السلبى المستفاد من الحصر قال الاستاد قوله
لكونهما اى الفاعل والنائب علة للجزء السلبى المستفاد من التخصيص تقريره لا شئ من الفاعل
والنائب بفعل وحرف لكونهما مسندا اليهما ولا شئ من المسند اليهما بفعل وحرف
فلا شئ من الفاعل والنائب بفعل وحرف وقال الشارح فى الحاشية وقد سبق ان المسند اليه
مختص بالاسم وان اريد وجه الاختصاص فليرجع الى بحث الخواص غير الاشارة الا ان غير
بمعنى الا ان النائب اى نائب الفاعل قد يكون جارا ومجرورا اى مجموعهما فى اللفظ لانه

لانه فى المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق
لان الاكثر على خلافه وقد سبق فى بحث اسناد المتعلق الى الجار والمجرور
ان المتعلق بالفتح قد يسند اليهما اى الى مجموعهما فى اللفظ لانه فى المعنى
يسند الى المجرور فقط لان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه
فيكون المجرور فقط لا مجموع الجار والمجرور مرفوع المحل على انه اى المجرور
نائب الفاعل اقول هذا اى كون المجرور فقط مرفوع المحل على النائبية ليس
مفهوما من المص كما هو الظاهر من هذه العبارة بل هو احتمال ذكره الشارح
فى مرجع ضمير قول المص فيكون فى بحث اسناد المتعلق الى الجار والمجرور فلا يكون
معارضا لقوله هنا مع انه يقطع هذا الاحتمال عن الاسم فذكر هذا الاحتمال هنا
وفيما سبق مبنى على الذهول عن هذا الاستثناء كما ذكرناه فى البحث المذكور
فلا تغفل كذا ذكره بعض المحشين لهذا الكتاب نحو مر بزيد فيجب اى اذا كان النائب
جارا ومجرورا فيجب افراد عامله اى النائب الذى اى نائب الفاعل الذى هو اى
ذلك النائب الجار والمجرور ويجب تذكيره اى تذكير عامله لكون التذكير اصلا
ولعدم مقتضى العدول عنه قوله لانه اى لان النائب الذى هو جار ومجرور علة
لوجوب افراد عامله قال البعض قوله لانه اى لان النائب الذى هو جار ومجرور
متعلق ليجب وعلة له من حيث قوله هو اى النائب الذى هو جار ومجرور مبتدأ وخبره
قوله هو اى مشخص بذلك النائب والجملة مضاف اليه لحيث فلا يلزم حمل الشئ
على نفسه قال بعض الافاضل الضمير الاول عبارة عن النائب الذى هو جار ومجرور
والثانى عن موضوعه فلا يلزم حمل الشئ على نفسه وقال بعض الكمل الضمير الثانى
تأكيد للاول قوله لا يكون خبران مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا لان هذه الاوصاف
طارية للعامل لاجل اشعار اتصافها بهذه الاوصاف فاذا لم يتصف النائب الذى
هو جار ومجرور بها لم يتصف العامل بها تأمل كذا قاله احمد نازلى فلا وجه
اى اذا لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله اى ذلك النائب وجمعه
اى جمع عامله وتأنيثه اى تأنيث عامله وان كانت وان هذه للوصلية اى ولو كان المجرور
ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا مثل الزيدان ضرب بهما او الزيدون ضرب بهم او هند ضرب بها

او الهندان ضُرِب بهما او الهندات ضرب بهن حال كون ذلك النائب الذي هو
جار و مجرور بخلاف الفاعل ونائبه اي نائب الفاعل الذي صفة للنائب ليس كذلك
اي ليس كالنائب الذي هو جار و مجرور قوله فان كلا منهما اي الفاعل ونائبه اثبات
المخالفة النائب الذي هو جار و مجرور للفاعل ونائبه الذي ليس كذلك اذا كان
اي كل منهما ضميراً خبر كان مثنى صفة الضمير قوله يثنى عامله اي عامل كل منهما
خبر ان في فان كلا منهما واذا كان اي كل منهما عطف على اذا كان مجموعا اي ضميراً
مجموعا يجمع اي يجمع عامله وقوله واذا كان اي كل منهما عطف على القريب او البعيد
مؤنثا اي ضميراً مؤنثا يؤنث اي يؤنث عامله قال الاستاد قوله فان كلا منهما
اي الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك تعليل للمخالفة الذي صفة لنائبه اذا كان اي كل منهما
ضميراً مثنى يثنى عامله اي كل منهما مثل الزيدان ضربا او ضُربا وقس عليه ما عداه من الامثلة
واذا كان كل منهما مجموعا يجمع عامله واذا كان كل منهما مؤنثا يؤنث عامله قال صاحب
كشف الاسرار وهو الشارح الاول قوله فيجب افراد عامله فلا يقال مرا بزيد ومروا
بزيد او مرت بهند او مرتا بهند او مررن بهند بل يقال مر بزيدين مر بزيدين
مر بهند مر بهندين مر بهندات وقال بعض الشراح قوله فيجب افراد عامله لئلا يلزم
تعدد نائب الفاعل ولا يتعدد نائب الفاعل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين فافهم وقال
امام الاعراب وقوله فيجب معطوف على يكون يعني انه اذا كان النائب جاراً
ومجروراً يجب افراد عامله اي جعل عامله مفرداً وان كان المجرور تثنية وجمعا
وتذكيره اي يجب جعله مذكراً وان كان المجرور مؤنثا فيقال مر بزيد ومر بزيدين
ومر بزيدين ومر بهند وكذا اذا كان المجرور ضميراً يقال مر به ومر بهما ومر بهم
ومر بها ومر بهما ومر بهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله في الافراد والتذكير
وليس بتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند الى المجرور وهو ليس بفاعله حقيقة
ولا يجوز تقديمهما اي الفاعل ونائبه على عاملهما اي الفاعل ونائبه قوله بالاستقراء
يعني دليل عدم جواز تقديم الفاعل ونائبه على عاملهما بالاستقراء وقيل قائله عيسى الشروى
في الفاعل اي عدم جواز التقديم على العامل في الفاعل لئلا يلتبس اي الفاعل بالمبتدأ
قال الاستاد قوله وقيل قائله عبد العزيز الشيروى في حاشية الامتحان وهو المسمى بعيسى
الشيروى



الشيروى لا يجوز في الفاعل لئلا يلتبس اي لئلا يلزم الالتباس بالمبتدأ وقال بعض محشي
هذا الكتاب قوله وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ اقول يرد عليه انه لا يفيد
عدم الجواز لجواز الوجهين في اتى زيد ولو منع الالتباس بالمبتدأ لم يجز هذين
الوجهين في زيد وقيل قائله الفاضل الجامي وغيره لا يجوز فيه لانه اي الفاعل
كالجزء الثاني من عامله اي الفاعل قوله ولا يجوز اي التقديم في النائب اي في نائب الفاعل
لاخذه اي النائب حكم المنوب عنه اي الفاعل وقال بعض محشي هذا الكتاب قوله
ولا يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب اقول نقل عن الكشاف جواز تقديمه اذا كان
جاراً او مجروراً نحو قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا لان عنه نائب الفاعل لمسؤلا
وفيه اي في عدم جواز التقديم في النائب بحث لا يليق بيانه اي ذلك البحث في هذا الكتاب
اي في كتاب الاظهار قال البعض وفيه اشارة الى ان تقديم نائب الفاعل على عامله جائز
عند الكشاف كما في قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا وعنه نائب الفاعل عند الكشاف
وعند غيره لا يجوز تقديمه على عامله وعنه مفعول به غير صريح لمسؤلا كما في قواعد الاعراب
وقال صاحب المنافع قوله وفيه بحث الظاهر ان الضمير راجع الى القول الثاني
وهو انه كالجزء الثاني لكن فيه بحث ان تخصيص البحث به من غير مخصص اذ كما كان
فيه بحث كان في القول الاول بحث بينه المص في الامتحان قال الشارح في حاشية
واما ما قاله بعض الكمل من انه كالجزء الثاني ففيه بحث ايضا لما سبق انه كذلك
في الضمير المتصل لا في مطلق الفاعل انتهى ويحتمل ان يكون راجعا الى القولين
بتأويل ما ذكر وان اردت بيان البحث في القول الاول فارجع الى الامتحان
وحاشية الشارح عليه ولا يجوز حذفهما معا ولا يجوز حذفهما حال كونهما
مجتمعين قوله لكون النسبة متعلق بلا يجوز المفهوم من العطف قال البعض
قوله لكون النسبة متعلق بلا يجوز المقدر في قوله ولا حذفهما وعلة له مأخوذة في مفهوم عاملهما
اي الفاعل ونائبه وضعا تمييز من مأخوذة اي من جهة الوضع لان المصدر
لكون النسبة الى المرفوع غير مأخوذة في مفهومه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط
لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة وقيل لان المصدر
موضوع للحدث فقط عرض له الاسناد الى الفاعل في الاستعمال فلا يفيده اي اذا كانت النسبة
مأخوذة في مفهوم عاملهما فلا يفيد عاملهما فائدة تامة بدونهما اي الفاعل ونائبه

وقوله الا من المصدر استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اى لا يجوز حذفهما من عامل الا من المصدر فانه يجوز حذف الفاعل منه وقدمر في بحث المصدر بيان حذفهما اى الفاعل ونائبه معا اى حال كونهما مجتمعين منه اى من المصدر حيث قال المص في بحث المصدر ويجوز حذف فاعله بلا نائبه ولا يجوز حذفهما في غير ثم شرع في بيان اقسامهما فقال وكل منهما اى من الفاعل والنائب اى ونائبه قسمان مضمر اى الاول مضمر وهو اى المضمر ما اى اسم وضع لمتكلم اى لمن يحكي عن نفسه او مخاطب اى لمن يخاطب اليه او غائب اى اولئك ليس بواحد منهما بعينه او هو ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره اى الغائب ولو معنى ولو حكما للموصلية اى ولو كان تقدم ذكره معنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى قال شارح مير ان الاوب وهو على وجهين احدهما انه لا يسبق المرجع بل ما يدل عليه كالعدل الذى يدل عليه اعدلوا وثانيهما ان يكون المرجع متقدما في الرتبة دون الذكر نحو ضرب غلامه زيد فيكون اضمارا قبل الذكر لفظا لا معنى وهو جائز بلا شبهة واما الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى فلا يجوز الا في ستة مواضع ضمير الشان وضمير افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد وما فسر بخبر مفرد نحو ان هو الا حياتنا الدنيا وما دخله رب نحو ربه رجلا وما ابدل منه ظاهر نحو ضربته زيدا وما رفع باول المتنازعين عند البصريين واما ما اتصل بفاعل مقدم وفسر بمفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا فاجازه الاخفش ومنعه الجمهور واوجبوا تقديم المفعول كما في قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه انتهى ولو قال تقدم ذكره لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه او لفظا فقط لا معنى نحو ضرب زيدا غلامه فان زيدا مؤخر عن غلامه معنى لتقدم الفاعل على المفعول في الرتبة او معنى فقط لا لفظا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى لكان اوضح واتم قال بعض المحشي قوله ولو معنى قيد للغائب ولو قال تقدم ذكره لفظا او معنى كما في مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما كما في ضمير الشان والقصة والضمير المبهم او اعتبارا كما في نعم رجلا لكان اولى لتعينه كما ذكر لكان اوضح واتم ومظهر اى والثاني مظهر وهو اى المظهر ما اى اسم ليس كذلك فان الاسم المظهر كله موضوع للغائب من

من غير اشتراط تقدم الذكر قال البعض قوله وهو اى المظهر ليس كذلك اى ليس ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب وقال بعض المحشي هذا الكتاب قوله وهو ليس كذلك فيه انه يوهم عدم وضع المظهر للغائب مع ان الظواهر كلها غيب فالمناسب ان يقول ما وضع لغائب لم يتقدم ذكره وقال الاخر قوله وهو اى المظهر ليس كذلك اى ليس موضوع للغائب فالمضمر قوله الذى اى المضمر الذى هو اى ذلك المضمر قسم منهما اى من الفاعل ونائبه وفيه اشارة الى ان اللام في المضمر للعهد الخارجي الصريحي كذا قاله البعض ايضا اى ككل منهما اى كما كان كل من الفاعل والنائب قسمين على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ حقيقة اى من جهة الحقيقة قوله لعدم وجوده اى المستتر علة لعدم الملفوظ حقيقة اصلا اى لا ظاهرا ولا تقديرا قال الاستاد اصلا اى في اللفظ والخط وقال صاحب المنافع قوله اصلا اى في الخارج لئلا ينافي بل حكما اى بل ملفوظ حكما قوله بان حكم بملفوظيته اى المستتر بيان لطريق ملفوظيته حكما اقول هذا نقيض لقوله غير ملفوظ الان هنا فليس هذا معنى كونه ملفوظا حكما بل هو كونه محكوما عليه ببعض احكام اللفظ غير الملفوظية لكونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك فالصواب ان يبين بذلك قوله لوجود آثار اللفظ فيه اى في المستتر علة لكونه ملفوظا حكما او علة لمقدر اى وانما قلنا بل حكما لوجود احكام اللفظ في المستتر قال البعض قوله لوجود آثار اللفظ فيه اى في المستتر متعلق لحكم وعلة له قوله من كونه اى المستتر بيان لآثار اللفظ فاعلا ومؤكدا بفتح الكاف المشددة ومعطوفا عليه بواسطة التاكيد او الفصل كما سياتي قال الاستاد قوله ومؤكدا نحو اضرب انا ونضرب نحن ومعطوفا عليه نحو اضرب انا وعمرو ونحو زيد ضرب هو وغلامه وغير ذلك من كونه ذى الحال ومميزا قال صاحب المنافع قوله وغير ذلك من كونه مبدلا منه ومبينا وقال البعض قوله وغير ذلك من كونه ذى الحال او مميزا او مستثنى منه او مبدلا منه ومسندا اليه واسم الفعل الناقص وغير ذلك وبارز اى والاخر بارز متصل فيه ان التقسيم غير حاصر اذ من الفاعل المضمر البارز المنفصل في نحو اضارب انت وامضروب انت وانما قيدنا بمتصل بقرينة ما اى الكلام الذى سياتي قريبا حيث قال المص فيما سياتي واما البارز المتصل ففي ثاني الافعال قوله مع التفصيل بيان لما وهو اى البارز المتصل لفظا اى ملفوظ حقيقة ولا يستعمل الا بما اتصل به ولو غير مستقل

ولو هذه للوصلية اى ولو كان البارز المتصل غير مستقل فى اللفظ لاحتياجه
الى ما يتصل هو به واما فى المعنى فمستقل قطعا لانه اسم قال الفاضل الجامى عليه
رحمة البارى والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وقال بعض الافاضل للمستقل معنيان احدهما المستقل فى الدلالة
والثانى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل
والمراد من غير المستقل هنا انتفاء المعنى الثانى تأمل فالمستتر ايضا اى كالمضمر
اى كما كان المضمر قسمين او كانقسام المضمر الى قسمين او كانقسام مطلق المضمر
قال بعض [illegible] هذا الكتاب قوله اى كالمضمر يوهم ان المستتر شىء آخر من المضمر
فالحق فى التفسير ان يقال اى لمطلق المضمر او كحاصل المضمر وانما قلنا يوهم
اذ يمكن الجواب بان فى الكلام مضافا محذوفا بهذا من الوجهين المذكورين انفا
قسمان الاول واجب الاستتار اى واجب استتاره وهذه الاضافة اضافة
لفظية مثل حسن الوجه اى القسم الاول واجب الاستتار ملتبس بحيث للتقييد
لا يجوز ابرازه اى ابراز واجب الاستتار واظهاره بالتلفظ ضميرا منفصلا كان
او اسما ظاهرا والا لكان جائز الاستتار ولا يسند عامله اى واجب الاستتار
الا اليه اى واجب الاستتار قال صاحب فتح الاسرار قوله ولا يسند عامله الا اليه
اى لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا والا لكان جائز الاستتار
وقال احمد نارى فالمضمر الواجب الاستتار فى الاصطلاح ما لا يجوز ابرازه ولا يسند
عامله الا اليه والقيد الاول احتراز عن جائز الاستتار الذى فى انت ارغب
فانه يجوز ابرازه بان يقال ارغب انت والقيد الثانى احتراز عن المنوى
فى زيد ضرب فانه قد يسند عامله الى ظاهر وهو عبارة عنه بان يقال ضرب زيد
لكن القيد الثانى مغن عن الاول واغناؤه عنه اغناء اللاحق عن السابق
وهو ليس بمضر فالواجب فى تعريف الجائز اتيان جواز الابراز لا ادراج المستتر
الجائز فى انت ارغب الا ان يقال انه اراد بالظاهر ما ليس بمتكلم او يقال
يجوز فى صورة جواز الابراز انه قد يسند الى الظاهر تأمل فانه تفتيش عظيم
وقال بعض الافاضل ثم بينه ببيان ماهيته فى صورة القيد بقوله بحيث اى ملابس
بحيث لا يجوز ابرازه اى يمتنع ابراز ذلك المستتر ولا يسند عامله اى ذلك المستتر
الا اليه اى الى ذلك المستتر ولا يجوز اسناده الى الظاهر كما قاله امام الايوب
قوله لا الى اسم ظاهر اى لا يجوز اسناد عامله الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار
اى كما يجوز اسناد العامل الى اسم ظاهر فى جائز الاستتار بان يجعل المستتر اسما ظاهرا

اسما مظهرا والثانى جائز الاستتار اى والقسم الثانى جائز استتاره يكون
بحيث يسند عامله اى جائز الاستتار او ما جاز استتاره تارة اليه اى الى جائز
الاستتار وتارة اى ويسند تارة اخرى الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل نحو زيد
ما ضرب الا هو وارغب انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته
والاول اى واجب الاستتار يكون تصريح لمتعلق الجار فى المتكلمين بصيغة التثنية
اى المتكلم وحده مطلقا اى سواء كان مذكرا او مؤنثا قال صاحب المنافع
قوله مطلقا اى معلوما او مجهولا اخباريا او انشائيا قوله ومعه غيره
عطف على وحده اى والمتكلم معه غيره كذلك اى مطلقا وقوله والمخاطب
بالجر معطوف على المتكلمين اى ويكون فى المخاطب لا فى الغائب المفرد
لا التثنية والجمع المذكر لا المؤنث والمنفيات سيجىء ولو امرا او نهيا ولو
هذه للوصلية اى ولو كان ذلك المخاطب امرا حاضرا او نهيا حاضرا بخلاف
المخاطبة المفردة مثل تضربين واضربى ولا تضربى قوله فان الياء فيهما اى فى المخاطبة
المفردة تعليل للمخالفة بينهما ضمير بارز فاعل عند الجمهور وعلامة الخطاب وفاعله مستتر
عند الاخفش كما يجىء فى بيان البارز من غير الماضى اى حال كون المتكلمين والمخاطب
المفرد المذكر من غير الماضى فانهما فى الماضى بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت
وضربنا وضربت والمراد من غير الماضى هو المضارع بانواعه سواء كان امرا
او نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا كذا قاله امام الايوب قال صاحب زبدة الانظار
قوله من غير الماضى قيد لكل من المتكلمين والمخاطب وقال صاحب فتح الاسرار
قوله من غير الماضى مضارعا او امرا او نهيا قوله فان كلا منهما اى من الفاعل
والنائب بيان وتعليل لفائدة التقييد بقوله بغير الماضى يبرز فى المتكلمين
والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا اى سواء كان المخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا
[illegible] من الماضى حال من مجموع المتكلمين والمخاطب المفرد اى حال كون المتكلمين
والمخاطب المفرد من الماضى الذى اى الماضى الذى هو اى الماضى اصل بالنسبة
الى المضارع قوله وما يتفرع عنه اى عن المضارع معطوف على قوله الى المضارع
اى وبالنسبة الى ما يتفرع عنه من الامر والنهى واسم الفاعل والمفعول قال صاحب المنافع
قوله الذى هو اصل الى اشارة الى وجه ابرازهما فى الماضى واستتارهما فى المضارع
وما يتفرع عنه قوله فلا يبرز تفريع على كون الماضى اصلا بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه

اى اذا كان الماضى اصلا بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز كل منهما
او فلا يبرز الضمير الذى يكون فاعلا او نائبه فى متكلميه اى المضارع قال صاحب المنافع
قوله فى متكلميه الضمير راجع الى المضارع اكتفاء بالاصل انتهى والاولى فى متكلميهما
بارجاع ضمير التثنية الى المضارع وما يتفرع عنه ومخاطبه اى المضارع المفرد المذكر
اى وفى مخاطبه المفرد المذكر قال الاستاذ قوله فى متكلميه اى المضارع وما يتفرع عنه
وانما اتى بغير المفرد مع ان المراد منه المضارع وما يتفرع عنه مشاكلة لضمير قوله
ومخاطبه لانه راجع الى المضارع فقط لا الى ما يتفرع عنه لان بعضه مخاطب كامر الحاضر
ونهى الحاضر وبعضه غير مخاطب كاسم الفاعل والمفعول ومن المعلوم ان ليس
لهما مخاطب والله اعلم مع كون كل منهما اى المتكلم والمخاطب المفرد المذكر اصلا
قويا قوله لان المتكلم متعلق بكون كل منهما اصلا قويا وعلة له مبدأ الكلام
والمخاطب منتهاه اى منتهى الكلام وقوله لئلا يبلغ متعلق بلا يبرز وعلة له
اى لئلا يبلغ المضارع الذى هو فرع الماضى درجة الاصل الذى هو الماضى
قوله بل يستتر بصيغة المجهول اضراب من قوله فلا يبرز اى بل يستتر كل من الفاعل
ونائبه فى المتكلم والمخاطب المفرد المذكر للمضارع قوله لينحط درجته اى المضارع الذى
هو فرع الاصل تعليل ليستتر وعلة له عنها اى عن درجة الاصل قوله فان البارز
اى الضمير البارز تعليل لانحطاط درجته عنها او تفصيل له قوله لكونه اى البارز
متعلق لقوله الآتى قوله وعلة له او متعلق لاصل قوى الآتى وعلة له لفظا حقيقيا قوله
اصل قوى خبران فيفيد اى اذا كان البارز اصلا قويا فيفيد البارز مزية
وفضيلة فيما اى فى الفعل الذى اتصل اى البارز به اى بذلك الفعل وهو الماضى
بخلاف المستتر قوله فانه اى المستتر اثبات وبيان للمخالفة او تعليل للمخالفة
ليس كذلك اى ليس لفظا حقيقيا حتى يكون اصلا قويا ويفيد مزية وفضيلة
فيما اتصل به اى لا يكون اصلا قويا فلا يفيد مزية وفضيلة قال البعض قوله ليس
كذلك اى ليس لفظا حقيقيا واصلا قويا كما مر آنفا حيث قال فى تحشيته قوله مستتر
اى منوى غير ملفوظ حقيقة الخ قال البعض قوله كما مر من انه منوى غير ملفوظ حقيقة
الخ فيكون اى اذا لم يكن المستتر لفظا حقيقيا فيكون المستتر فرعا ضعيفا خبر يكون
فلا يفيد اى اذا كان فرعا ضعيفا فلا يفيد المستتر مزية وفضيلة فيما اى فى الفعل



اى فى الفعل الذى اعتبر بصيغة المجهول من باب الافتعال اى اعتبر المستتر فيه اى
فى ذلك الفعل وهو المضارع قوله بل انحطاطا اضراب من قوله فلا يفيد اى بل يفيد
انحطاطا ونقيصة عطف تفسير لانحطاطا او عطف على انحطاطا من قبيل عطف اللازم
على الملزوم لان الانحطاط يلزمه النقيصة ولذا تعليل لقوله الآتى لم يبالوا اى
لافادة البارز مزية وفضيلة فيما اتصل به وافادة المستتر انحطاطا ونقيصة او
لعدم افادة المستتر مزية وفضيلة فيما اتصل به بل انحطاطا ونقيصة او لاجل
اعتبار الدرجة بين الاصل والفرع ولانحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل
او لكون المستتر فرعا لم يبالوا اى لم يعتبر النحاة المساواة مفعول به للم يبالوا
بين الاصل وهو الماضى ظرف المساواة والفرع وهو المضارع فى الاستتار
متعلق لقوله لم يبالوا قوله فى الغائب المفرد متعلق للاستتار مذكرا او مؤنثا
اى سواء كان الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى صفة للغائب اى الغائب الذى
هو اى الغائب فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب قوله لعدم دخله اى الغائب
متعلق لقوله فرع وعلة له فى تحصيل الكلام اذ الكلام يحصل بين المتكلم والمخاطب
ولا يمكن ان يحصل الكلام بين المتكلم والغائب وبين المخاطب والغائب
وبين الغائب والغائب ولذا كان فرعا بالنسبة الى المتكلم والمخاطب ولو قال
فى علة الفرع لان الغائب ليس مبدأ الكلام ومنتهاه لكان مقابلا للعلة الاصل
وهو لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه قوله ولا يظهر بصيغة المجهول
من باب الافعال عطف على لا يبرز اى ولا يجعل كل من الفاعل ونائبه ظاهرا
فى متكلمى المضارع ومخاطبه المفرد المذكر ايضا اى كما لا يجعل ضميرا بارزا قال الاستاد
قوله ولا يظهر عطف على لا يبرز اى لا يكون اسما ظاهرا ايضا اى كما لا يكون ضميرا بارزا
وقال البعض قوله ولا يظهر معطوف على قوله فلا يبرز اى ولا يظهر كل من الفاعل ونائبه
ايضا اى كما لا يبرز قوله لكون المظهر متعلق بلا يظهر وعلة له للغائب اى موضوعا
للغائب او فاعلا لصيغة الغائب كما يجى فى بحث الموصول من ان الظواهر كلها غيب
وهو اى المظهر خلاف ما اى المعنى الذى يقتضيه اى ذلك المعنى صيغة المتكلم والمخاطب
فاعل يقتضيه فوجب الاستتار اى اذا لم يظهر كل من الفاعل ونائبه فى متكلمى المضارع
والمخاطب المفرد المذكر كما لا يبرز فيهما فوجب الاستتار فيهما او اذا لم يكن كل منهما
ضميرا بارزا واسما ظاهرا فيهما فوجب الاستتار فيهما او اذا لم يكن كل من الفاعل ونائبه
ملابسا بالابراز والاظهار فيهما فوجب الاستتار فيهما قوله لعدم المجال متعلق لوجب

او علة له او علة لنوجوب الاستتار اى لعدم الاخذ و لعدم الامكان لغيره
اى لغير الاستتار نحو اضرب للمتكلم وحده معلوما او مجهولا وكذلك فى نضرب
وتضرب قوله وحده بمعنى منفردا حال من المتكلم والضمير راجع الى المتكلم اى
موضوع للمتكلم او مستعمل للمتكلم حال كونه منفردا من المتكلم معه غيره ونضرب
اى ونحو نضرب موضوع للمتكلم معه غيره والضميران راجعان الى المتكلم وتضرب
موضوع للمخاطب المفرد المذكر قال بعض الافاضل قوله نحو اضرب للمتكلم وحده
اى مثال للمتكلم وحده و نضرب اى ونحو نضرب للمتكلم معه غيره اى مثال للمتكلم
معه غيره وتضرب اى ونحو تضرب للمخاطب المفرد المذكر اى مثال للمخاطب المفرد
المذكر فان فاعل هذه الثلثة هو انا فى الاول ونحن فى الثانى وانت فى الثالث
مستترات تحتها ابدا ولا يسند هذه الثلثة الا الى ما تحته من الضمائر كذا قاله
امام الايوب وفى اسم فعل الامر وفى تقدير فى اشارة الى تعيين المعطوف عليه
لانه معطوف على قوله فى المتكلم اى ويكون واجب الاستتار فى اسم فعل كائن بمعنى الامر
فالاضافة من قبيل اضافة الدال الى مدلوله قال البعض قوله وفى اسم فعل الامر
اى اسم فعل الذى بمعنى الامر فالاضافة مثل اضافة كوكب الخرقاء يعنى ان الاضافة
لادنى ملابسة وقال الاخر قوله فى اسم فعل الامر اى فى اسم بمعنى فعل الامر وقال بعض
المحشين قوله وفى اسم فعل الامر اى واجب الاستتار فى اسم الفعل الذى بمعنى الامر
احترز به من اسم الفعل بمعنى الماضى اذ هو من جائز الاستتار كما يقال هيهات زيد يقال
زيد هيهات باستتار الفاعل فى الثانى وارجاعه الى زيد المبتدا على رأى البصرية
بخلاف الكوفية اذ كلا المثالين عند الكوفيين على ذكر الفاعل المظهر مقدما فى الثانى
ومؤخرا فى الاول ولم يستتروا ضميرا فى التقديم نحو نزال بمعنى انزل ونحو صه بسكون الهاء
ومه بفتح الميم وسكون الهاء بمعنى اسكت بضم الهمزة وسكون السين وبضم الكاف
وسكون التاء وبمعنى اكفف بضم الهمزة وسكون الكاف وبضم الفاء الاولى
وسكون الثانية واسكت معنى صه واكفف معنى مه قال صاحب المنافع قوله
بمعنى اسكت واكفف الاول للاول والثانى للثانى انتهى كلامه اللطيف عليه رحمة الله
اللطيف بعباده حيث قال الله تعالى الله لطيف بعباده يعنى اسكت معنى لصه واكفف معنى
لمه وحكمه اى حكم اسم فعل الامر حكم مسماه اى حكمه حكم دال مسماه على حذف المضاف
او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال والضمير راجع الى اسم فعل الامر قال الاستاد



قال الاستاد قوله وحكمه حكم مسماه اى حكم دال مسماه لكونه بمعناه وكذا اى ولكون
حكم اسم فعل الامر حكم مسماه لا يجب الاستتار اى استتار الفاعل فى اسم الفعل الماضى
بل يجوز الاستتار فيه قال البعض قوله بل يجوز اى بل يجوز الاستتار فيه اضراب من قوله
لا يجب نحو هيهات زيد وزيد هيهات والاول مثال لعدم الاستتار والثانى مثال
للاستتار وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل فان قلت ان قوله الآتى بعد ذلك
من قوله اذا لم يوجد شرط عمله مغن عن قوله فى غير مسئلة الكحل اذ المراد عدم شرط العمل
فى الاسم الظاهر فعلى المص الاكتفاء بقوله الآتى وترك هذا القول قلت المتبادر اولا
وبالذات بغير تردد من قوله اذا لم يوجد شرط عمله ان لا يوجد الاعتماد باحد المذكورات
السابقة وهنا الاعتماد ليس بشرط فى عمل افعل التفضيل فعدمه لا يوجب الاستتار فيه
بل موجبه كونه فى غير مسئلة الكحل كذا فى حاشية سياطيه وانما قيد المص افعل التفضيل
بقوله فى غير مسئلة الكحل اذ فيه اى فى غير مسئلة الكحل قال البعض قوله اذ فيه اى فى غير
مسئلة الكحل تعليل لفائدة التقييد بقوله فى غير مسئلة الكحل لا يرفع اى افعل التفضيل
الظاهر اى لا يرفع الفاعل الظاهر لما سبق فى بحث اسم التفضيل من قوله لعدم الفعل
الظاهر لاستقلاله بخلاف الضمير فانه لاستتاره اعتبارى محض يسهل العمل فيه فى كل وقت
فيجب الاستتار فيه قال صاحب زبدة الانظار قوله فى غير مسئلة الكحل فانه فى تلك المسئلة
يرفع الفاعل الظاهر لاعتماده على صاحبه كالصفة المشبهة واما فى غيرها فلا يرفع لضعفه
وقوة الفاعل الظاهر فيجب الاستتار وقال صاحب فتح الاسرار قوله فى غير مسئلة الكحل
وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر قال ابن هشام
فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان نحن ان قدر فاعلا
على ان يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعل فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم
الفصل باجنبى بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم متعلق
بمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف وفسر وخرجه ابو على ومن تبعه على ان نحن
تأكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل من عمرو فان فاعل
افضل هو ضمير غائب مستتر تحته ابدا وفاعل افضل ضمير عائد الى المبتدا واجب الاستتار
وفى مفرد اسم الفاعل والمفعول المجردين عن اللام الغير المعتمد على الاشياء الخمسة
فانهما اذا كانا باللام او اعتمد عليها يعمل فى الاسم الظاهر ايضا كما عرفت فى اسمى الفاعل والمفعول

كما سيأتي وما اي في الاسم الذي كان بمعناهما اي بمعنى اسم الفاعل و المفعول قوله من اسم المستعار واسم المنسوب بيان لما في قوله وما كان بمعناهما الاول ناظر الى اسم الفاعل والثاني ناظر الى اسم المفعول قال البعض قوله من اسم المستعار بمعنى الفاعل بيان لما في قوله وما كان بمعناهما والمنسوب اي ومن اسم المنسوب بمعنى المفعول وفي الصفة المشبهة و الظرف المستقر فان الاستتار واجب فيهما اذا لم يوجد شرط عملهما اي عمل المذكورات من قوله واسم الفاعل الى قوله و الظرف المستقر في الفاعل قوله ولو حكما ولو هذه للوصلية اي ولو كان الفاعل حكما كنائب الفاعل دفع سؤال مقدر وارد على تخصيصه بالفاعل دون نائبه فاجاب عنه به قال الشارح في حاشية الامتحان الواو الداخلة على لو ان الوصليتين للحال عند الجمهور و للعطف على مقدر نقيض المذكور عند بعض النحاة و للاعتراض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعلى الاول يفيد اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثاني يفيد ان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث يفيد ان معنى ما بعده يتعلق بمعنى الكلام السابق كما في اسم المفعول وما اي الاسم الذي [illegible] بمعناه اي بمعنى اسم المفعول من اسم المنسوب قال بعض [illegible] هذا الكتاب قوله ولو حكما الخ لا معنى لهذا القول هنا اذ لا دخل لعدم وجود شرط العمل في المفعول في استتار الفاعل فلا فائدة في هذا التعميم الا ان يقال هذه النسخة غير صحيحة والصحيحة كما في اسم المفعول او ما بمعناه الظاهر صفة الفاعل واما اذا وجد اي شرط عملهما فيه فلا يجب اي فلا يجب الاستتار في المذكورات قوله لاسنادها اي المذكورات تعليل لعدم الوجوب ومتعلق لقوله لا يجب تارة اليه اي الى الظاهر واخرى اي ولاسنادها تارة اخرى الى المستتر اي حين وجد شرط عملهن ولا يجوز اسنادها اي هذه المذكورات الى البارز اي الى الضمير البارز المرفوع المتصل قال البعض قوله الى البارز اي البارز المتصل اذ يجوز اسنادها الى البارز المنفصل كما في اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم قوله لان البارز المرفوع المتصل متعلق بلا يجوز وعلة له مختص جزاء بالفعل الباء داخل على المقصور عليه اي مقصور بالفعل لا يوجد اي البارز المرفوع المتصل فيما اي في الاسم الذي يشبهه اي الفعل قوله لينحط متعلق بمختص وعلة له درجة الفرع اي ما يشبهه عن درجة الاصل اي الفعل قوله بمنع هذا الضمير اي الضمير البارز المرفوع المتصل متعلق بينحط عنه اي عن الفرع وانما اختص هذا بالمنع والانحطاط لاختصاره بالنسبة الى المنفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى ما يشبهه قال الاستاذ قوله واما اذا وجد شرط العمل في الفاعل الظاهر كما في زيد ضارب ابوه وعمرو مضروب جاريتها وعبد في حسن وجهه وصاحبك اسد ناطق او تميمي او في الدار غلام كذا في العيني الشروح فلا يجب الاستتار قوله لاسنادها



قوله لاسنادها اي هذه المذكورات علة للايجب تارة اما ظرف او مصدر فان كان ظرفا فالموصوف مقدر والمعنى بتقدير في اي في ساعة تارة وان كان مصدرا فكذا الموصوف مقدر اي اسنادا واحدا وتسميته مصدرا على عادتهم في التسامح المشهور حيث يجعلون صفة المصدر مصدرا والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا تارا بعد تار بحذف التاء وقولهم فعل ذلك تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة كذا نقل من المنتخبات اليه اي الى الظاهر واخرى اي وتارة اخرى الى المستتر اي حين وجد الشرط ولا يجوز اسنادها اي هذه المذكورات الى البارز اي الى البارز المتصل قوله لان البارز المرفوع متعلق بلا يجوز وعلة له مختص اي مقصور بالفعل لا يوجد فيما اي في الصفة التي كانت يشبهه اي الفعل من الاسماء المتصلة به لما سبق قوله لينحط متعلق بمختص وعلة له اي لان ينحط درجة الفرع اعني به شبه الفعل عن درجة الاصل اعني به الفعل قوله بمنع هذا الضمير البارز المتصل عنه اي عن ما يشبهه فان قلت لم لا يكون الضمير البارز في الصفات لضعفها واستتار الضمير لشبهها بالفعل ولان الاعتبار في الصفات طرف الذات لانها فرع الجامد والضمائر لا يبرز في الجامد وفي الصفات بالطريق الاولى لكونها فرعا كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان نحو جاءني ضارب هذا مثال لاسم الفاعل الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته وكذا قوله او مضروب اي او نحو جاءني مضروب هذا مثال لاسم المفعول الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته او اسد اي مجترئ ناطق اي نحو جاءني اسد ناطق هذا مثال لاسم المستعار الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته او هاشمي اي او نحو جاءني هاشمي اي منسوب الى بني هاشم هذا مثال لاسم المنسوب الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته او حسن اي او نحو جاءني حسن هذا مثال للصفة المشبهة التي لم يوجد شرط عملها في الظاهر ففاعلها مستتر تحتها قال بعض الشراح قوله او مضروب اي او جاءني مضروب او اسد ناطق اي او جاءني اسد ناطق اي مجترئ ناطق وناطق قرينة الاستعارة المصرحة وصفة لاسد فائدة التوصيف به مع امكان حمل الاسد على الحقيقة هذا ان كون الاسد اسما مستعارا لا يتصور في معناه الحقيقي فيجب صرفه عن معناه الحقيقي بالتوصيف المذكور الذي هو قرينة بلاغ الاستعارة وقال بعض المحشين قوله او اسد ناطق اي او نحو جاءني اسد ناطق لما استعير الاسد لرجل شجيع اتى بالناطق

قرينة على تلك الاستعارة ونحو في الدار زيد هذا مثال للظرف المستقر الذي لم يوجد
شرط عمله في الظاهر ففاعله مستتر تحته قوله فان زيدا مبتدأ موخر الفاء تعليلية
وبيان لتطبيق المثال للممثل وايضا بيان لصحة كونه مثالا لما نحن فيه اي هذا
المثال مطابق للممثل وصحيح لان يكون مثالا لما نحن فيه فان زيدا مبتدأ موخر لا فاعل الظرف
المستقر اي ليس زيد فاعل الظرف المستقر اعني به في الدار قوله لعدم شرط عمله
اي الظرف علة للنفي اعني بالمنفي قوله لا فاعل الظرف وانما اعاد اي ما اعاد وانما
اعاد المص نحو اي لفظ نحو هنا اي في المثال الاخير وهو في الدار زيد ولم يكتف
اي المص بقوله وفي الدار زيد مع انه مقتضى الظاهر عطفا اي حال كون في الدار
زيد معطوفا فهو حال من قوله في الدار زيد اذ هو مراد لفظه مقول القول
على جاءني قوله لدفع توهم ان يكون زيد اي لفظ زيد هنا متعلق باعاد وعلة له
قال الاستاذ وقوله لدفع توهم ان يكون زيد اي لفظا زيد في المثال الاخير
متعلق باعاد ولم يكتف وعلة لهما على سبيل التبادل وقال البعض قوله لعدم
توهم ان يكون زيد اي لفظ زيد متعلق بقوله اعاد وبيان لنكتة العدول
عن مقتضى الظاهر اذ مقتضاه عدم اتيان لفظ نحو اي لدفع توهم كونه معطوفا
حتى يكون على ضارب متعلق بمعطوفا قوله والظرف معطوف على زيد اي ولدفع
توهم ان يكون الظرف لغوا متعلقا بجاءني اي بلفظ جاءني فلا يكون المثال
مطابقا للممثل ثم ان في كون هذا المثال الذي هو في الدار زيد قوله من واجب الاستتار
متعلق بالكون بحثا ثم ان قوله اذ لا يلزم علة للنفي وتصوير لمنع الملازمة
اي لانه لا يلزم قوله من عدم جواز عمله اي الظرف متعلق بالنفي اعني به يلزم
في زيد متعلق بالعمل هذا عند اكثر البصريين واما عند الاخفش والكوفيين
فيجوز ان يكون زيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد قوله عدم جواز
عمله اي الظرف فاعل يلزم قوله في ظاهر آخر اي في فاعل ظاهر آخر متعلق بالعمل
عند جعل زيد مبتدأ موخرا قوله لجواز في الدار غلام زيد اي لجواز مثال في الدار
غلام زيد بحذف المضاف علة للا يلزم فيكون سندا لمنع ملازمة الدليل الضمني للمص



للمص الذي صوره وصرحه الشارح بقوله فان زيدا مبتدأ موخر اقول لا اسلم
جواز هذا القول لان شرط العمل في الفاعل الظاهر هنا هو الاعتماد على المبتدأ المقدم
ذكره لا على المبتدأ مطلقا كما هو الظاهر فلا بد في جوازه من دليل فلا يرد البحث المذكور
هنا قوله والاضمار الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل كيف جاز هنا لانه يلزم الاضمار
قبل الذكر فاجاب بقوله والاضمار قبل الذكر جائز هنا اي في هذا القول او في مثال
في الدار غلام زيد عند جعل زيد مبتدأ قوله لتقدم ذكره اي الاضمار متعلق لقوله
جائز وعلة له رتبة اي من جهة الرتبة لان زيد مبتدأ موخر والظرف خبر مقدم
وغلام فاعله قدر وقد جعل الخ تنوير للمسند والواو للحالية اي هو الحال قد جعل المص
فيما سيأتي اي في البحث الذي سيأتي او في المحل الذي سيأتي قوله مثل زيد في الدار
مفعول جعل من جائز الاستتار متعلق بجعل قال صاحب النافع وقد جعل فيما سيأتي
مثل زيد عند البعض جائز الاستتار مع كونه مثل في الدار زيد في اعتماده على المبتدأ
وعدم ذكر الفاعل المظهر وقد عرفت ان القياس مع الفارق لان الاعتماد على ما قبله
موجود فيما سيأتي مفقود في هذا المثال قوله لجواز زيد في الدار غلامه بابراز فاعل الظرف
متعلق بجعل وعلة له باعتبار قيده الاخير والفرق بين في الدار زيد وزيد في الدار
تحكم اي دعوى بلا دليل اقول لا نسلم التحكم لما عرفت ان شرط العمل في الفاعل الظاهر
هنا الاعتماد على المبتدأ المقدم ذكره لا على المبتدأ مطلقا فيوجد الفرق بين في الدار
زيد وزيد في الدار ولعل لهذا امر بقوله فافهم قال صاحب المنافع قوله والفرق تحكم
اي الفرق بين في الدار زيد وزيد في الدار بان الاستتار في الاول واجب وفي الثاني
جائز حكم بلا وجه موجب له وقد عرفت ان الفرق بفارق وموجب عظيم قوله فافهم
اشارة الى وجه كون الفرق تحكما مع ان الاعتماد هنا على المتاخر على ما قاله فيما سيأتي
على المتقدم ووجه التحكم على ما قاله ما ذكرنا من ان الظرف المستقر معتمد على المبتدأ
فيهما والفاعل المظهر غير مذكور ايضا والشرط في العمل الاعتماد مطلقا ولا دخل فيه للتقدم
والتاخر هذا على رأيه وقد عرفت ما هو التحقيق بالقبول ويمكن ان يكون اشارة الى مجموع
ما ذكرنا وقال بعض الافاضل وقد جعل اي والحال قد جعل المص فيما سيأتي اي في البحث الذي
سيأتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار مع كونه مثل في الدار غلام زيد في اعتماده على المبتدأ

والفرق اي الفرق بين في الدار غلام زيد وبين ما سيأتي تحكم بلا سبب موجب لرفافهم لعل وجهه التنبيه على ان الاعتماد على المبتدأ الذي هو شرط العمل في الفاعل الظاهر انما هو على المبتدأ المتقدم لفظا لا على المتقدم رتبة فلا يرد البحث المذكور ههنا لوجود الفرق ح بين هذا القول وبين ما سيأتي فلا تحكم وقال الآخر قوله فافهم يشير الى الفرق بينهما وهو ان مبنى العمل على الاقتضاء وان العمل في الظاهر من اقواه فلا بد له من اقتضاء اقوى ولا قوة لاقتضاء الظرف مستقلا بل بالاعتماد فاذا اعتمد بمبتدأ مقدم لفظا يطلب فاعلا ظاهرا واذا وجد يعمل فيه والا ففي المستتر واما اذا لم يكن الاعتماد كذلك لم يحصل له قوة مثله فيقنع بالعمل في مستتر من اول الامر ولا يطلب فاعلا غيره هذا ما عند الحليم العليل والعلم بالحقيقة عند العليم الجليل وقال بعض الكمل قوله والفرق بين في الدار غلام زيد وزيد في الدار تحكم اي دعوى بلا دليل اقول ان في الدار غلام زيد عمل قبل الاعتماد بخلاف زيد في الدار ولعل لهذا امر بقوله فافهم وقال الاخر قوله فافهم اشارة الى الفرق بينهما بان الخبر اذا تقدم ضعف الاعتماد والعمل وهو مبني على الاقتضاء او بان جعل المثال المذكور في المعنى مما لا اعتماد به لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا او اشارة الى الفرق معنى لا فرق بينهما لفظا او اشارة الى عدم الجواز في الدار غلام زيد لتميز سميتها عن سقيمها واختر ما شئت ويكون اي يكون واجب الاستتار في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول وجمعهما اي وفي جمع مذكرين او مؤنثين اي حال كون التثنيتين مذكرتين او مؤنثتين وجمعهما اي وفي جمع اسم الفاعل والمفعول السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار كما يجوز زيد رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا اي سواء كان ذلك الجمع مذكرا او مؤنثا قوله كونا او زمانا اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق مجازي بتقدير الموصوف او مفعول فيه بتقدير موصوف اي يكون كونا مطلقا او يكون زمانا مطلقا اي في زمان مطلق قوله غير مقيد بوجود شرط العمل فيها اي في التثنية والجمع المذكورين بيان وتفسير اي منصوب على الظرفية على انه مفعول فيه مطلق لمصروف قوله مطلقا قوله ولا بعدمه معطوف على قوله بوجود شرط العمل اه اي ولا مقيد بعدم شرط العمل او بعدم وجود شرط العمل فيهما وسيجيء في كلام اي المص وهو وفي شبه الفعل كما ذكر اذا وجد شرط عمله غير التثنية والجمع المذكورين ما اي دليل يدل عليه اي على تعميم مطلقا بهذا المعنى او على عدم التقييد قال الاستاذ قوله وسيجيء في كلامه اي في كلام المص وهو غير التثنية والجمع المذكورين عبارة المجموع يدل عليه اي على عدم التقييد وقال البعض قوله وسيجيء في كلام ما اي قول من انه اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر يجوز الاستتار



غير التثنية والجمع المذكورين ومن اي الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار قال اي قال ذلك المن في تفسير مطلقا مذكرا او مؤنثا فقد بعد فعل ماض على وزن حسن اي بعد ذلك المن عن المرام اي عن مرام المص ومراده اقول لا يخفى انه لا شرط في المستتر فصرف الاطلاق لبيانه صرف عن ظاهره لكونه بيانا بما ليس بموجود ههنا وهو لا يجوز بلا مقتض وهو غير معلوم ههنا فلفظا هو صرفه الى بيان ما هو موجود محقق وهو مقول من قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام من قال له بعد عن المرام كذا قاله بعض محشي هذا الكتاب وقال الآخر قوله ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام الخ لا يخفى ان المشروط هو العمل في الظاهر لا في المستتر فليس ههنا مشروط ولا شرط حتى يكون مطلقا بيانا له وما اورده المص في المثال من الموصوف ليس للاعتماد اذ لا حاجة له بل ليكون مرجعا لضميرهما نحو القول قول من قال فعلى هذا يكون تقديم هذا البيان في الموضعين من الاعم محله وبيان الشارح بقوله غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه ليس بمقيد ههنا وان لم يقتض الوجود ولم يراع اي ذلك المن حق المقام اذ حق المقام بناء على تقييد المص مفردها بقوله اذا وجد شرطاه ما بينه الشارح كما لا يخفى على ذوي الافهام اقول ولا يبعد ان يكون اشارة اليهما وانما وجب الاستتار اي ما وجب الاستتار وانما وجب الاستتار فيهما اي في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم قوله لان تثنيتهما اي اسم الفاعل والمفعول متعلق لوجب وعلة له وجمعهما اي اسم الفاعل والمفعول كتثنية الفعل وجمعه اي الفعل في الصورة اي في التلفظ بيان لوجه الشبه او بيان لوجه التشبيه فكما لا يجوز اسناد تثنية اي الفعل وجمعه اي الفعل الى الظاهر اي الى الفاعل الظاهر متعلق بالاسناد وقوله لئلا يلزم متعلق للا يجوز وعلة له تعدد الفاعل المستلزم لقيام العرض الواحد بمحلين وهو باطل في الظاهر اي في الصورة وانما قال لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر لانه لا تعدد في الحقيقة بل في الظاهر لانه يرجع ح الى الظاهر بعده فهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار ولا يلزم على هذا التقدير الاضمار قبل الذكر لانه جاز في العمدة كما هو مذهب البصريين في قطع التنازع في الفاعل قال الاستاد وانما قال في الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او مبتدأ

مؤخراً فلا يلزم التعدد في الحقيقة بل في الظاهر وقال الآخر قوله لئلا يلزم تعدد الفاعل
في حال الرفع بالحاق الواو والألف في الظاهر لا في الحقيقة قوله او التاء وبل البعيد معطوف
على قوله تعدد الفاعل اي اولئلا يلزم التاء وبل البعيد وهو جعل ما في تثنيته وجمعه
حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلاً اوجعل المظهر بدلاً من المضمر كذلك اي
كما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه اليه او مثل عدم الجواز السابق الواقع بعده لا يجوز اسناد تثنيتهما
اي اسم الفاعل والمفعول وجمعهما اي اسم الفاعل والمفعول اليه اي الى الظاهر
وان لم يلزم وان هذه للوصلية ما اي تعدد الفاعل لزم اي تعدد الفاعل
في تثنيته اي الفعل وجمعه اي الفعل لان الالف في تثنية الاسم والواو في جمعه حرفان دالان
على تثنية الفاعل وجمعه لا اسمان وفاعلان له بخلاف الفعل فانهما فيه اسمان وفاعلان له قوله
للمشابهة المذكورة وهي المشابهة في الصورة علة للا يجوز الثاني قال الاستاد قوله
للمشابهة المذكورة اي لمشابهة تثنيتهما وجمعهما السالم بتثنية الفعل وجمعه في الصورة
وقال الآخر قوله للمشابهة المذكورة اي لكون تثنيتهما وجمعهما السالم مشابهتين
بتثنية الفعل وجمعه في الصورة وقال بعض الافاضل قوله للمشابهة المذكورة وهي
كون تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة نحو جاءني رجلان ضاربان
او مضروبان اي او جاءني رجلان مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون اي او رجال
مضروبون فان المذكورات وان وجد شرط عملهن لوجود الاعتماد على الموصوف يكون
فاعلهن مستترات تحتهن وهو هما في التثنية وهم في الجمع المذكر السالم وهن في الجمع المؤنث
السالم ولم يتعرض اي لم يتصد ولم يشرع المص لمثال ما اي لمثال لكل تثنيتهما وجمعهما
السالم لم يوجد فيه اي في كل منهما قوله شرط العمل فاعل لم يوجد وقوله لظهوره اي
ذلك المثال متعلق بلم يتعرض وعلة له اوعلة لعدم التعرض قوله مما سبق اي من مثال
سبق ذلك المثال متعلق للظهور وقوله من مثال المفرد بيان لما في مما سبق او بيان لما سبق
قال البعض قوله ولم يتعرض اي المص لمثال ما اي المكسر والمكسرة اللذين لم يوجد فيه
اي في كل منهما شرط العمل اي شرط عمله نحو جاءني قيام ونصار ونظار وقيام وجب الاستتار
لم يوجد شرط عملها واما اذا وجد فهي جائز الاستتار كالمفرد وقال الاستاد قوله ولم يتعرض
اي المص لمثال ما اي تثنيتي اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم الذي لم يوجد فيه
اي في كل منهما شرط العمل اي شرط عمله نحو جاءني ضاربان او مضروبان او ضاربون او مضروبون
لظهوره

لظهوره اي ذلك المثال علة للم يتعرض مما سبق من مثال المفرد نحو جاءني ضارب
او مضروب وفي عدا وخلا اي ويكون ايضا وجوب الاستتار في عدا وخلا وقوله فعلين
حال منهما اي حال كونهما فعلين وهو اي كونهما فعلين الاكثر من كونهما حرفين
احتراز اي قوله فعلين احتراز او وهو احتراز عن كونهما اي عدا وخلا حرفي جر
وحرفي تثنية حرف اصله حرفين سقط نونه بالاضافة الى جر قوله اذ حينئذ علة لقوله
احتراز اي لانه حين كونهما حرفي جر لا يتصور بصيغة المجهول من باب التفعل
الاستتار اي استتار الفاعل فضلا عن الوجوب اي عن وجوب استتار الفاعل
قال الاستاد قوله احتراز اي وهو احتراز عن كونهما اي عدا وخلا حرفي جر
قوله اذ حينئذ تعليل للاحتراز اي اذ حين كونهما حرفي جر لا يتصور فيهما الاستتار
اي استتار الفاعل فضلا عن الوجوب اي عن وجوب الاستتار وفي ما عدا وما خلا
اي ويكون ايضا في ما عدا وما خلا ما اي لفظ ما فيهما اي في ما عدا وما خلا
مصدرية مختصة بالفعل يعني تدخل على الجملة الفعلية فتجعلها في تاويل المصدر
ولذا اختصت به لان المصدر لا يوجد الا في الفعل نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا
مذهب سيبويه وجوزه غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما في الدنيا
باقية كذا في الرضي قال الاستاد قوله مختصة بالفعل لتعلقها بالحكم دون الذات
فلا احتمال اي اذا ثبت الاختصاص به فلا احتمال لكونهما اي ما عدا وما خلا حرفي جر
الا في رواية ضعيفة عن الاخفش قال الاستاد قوله فلا احتمال لكونهما حرفي جر
ولذا لم يقيدهما بقوله فعلين كما قيد عدا وخلا بدون ما وقال صاحب المنافع
قوله فلا احتمال لكونهما حرفي جر توجيه لعدم تقييد ما عدا وما خلا بقوله فعلين
وفي ليس اي وفي لفظ ليس وفي تقديره اشارة الى تعيين المعطوف عليه ولا يكون اي ولفظ
لا يكون في باب الاستثناء قوله اي حال كون كل واحد من عدا منتهيا الى لا يكون فيه اي
في باب الاستثناء اشارة الى ان الظرف المستقر حال من المذكورات من عدا الى لا يكون
قال الاستاد قوله اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه اشارة الى ان قوله
في باب الاستثناء حال من هذه الافعال وقال صاحب الازهار على الاظهار قوله
في باب الاستثناء قيد للكل وقيل قوله في باب الاستثناء قيد للاخيرين اي حال كونهما

مستعملين في باب الاستثناء ، وانما وجب اى وجب استتار الفاعل في كل واحد منها قوله
ليكون اى كل واحد منها متعلق لوجب وعلة له كالا في الاستثناء ، قال الاستاد
قوله كالا التى هى الاصل في باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه
واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا وبدلا منها العلاقة
قوله في عدم الفصل بالحكم ظاهر بيان لوجه الشبه واشارة اليه بينها اى بين
وبين المستثنى : قال الاستاد قوله بينهما اى بين كل واحد منها او بين هذه
الافعال او بين هذه المذكورات من عدا الى لايكون وبين المستثنى اى وبين
مستثناها ولو فصل به لزم العمل فيه فيجوز الاستتار في كل واحد منها وقال
الاخر قوله بينهما اى بين كل واحد منها وبين المستثنى وهو مفعول به للاربعة الاولى
وخبر منصوب للاخيرين وقال بعض الافاضل قوله بينهما اى بين كل واحد منها وارجاع
الضمير الى الاخير مناسب لسوق الكلام وبين المستثنى اى وبين مستثناه ولذا
اى ولاجل كونه كالا او ولاجل كون كل واحد من تلك الادوات كاداة الا في الاستثناء
او ولاجل كون كل واحد منها كالا في الاستثناء لا يتصرف بصيغة المجهول من باب التفعل
اى لا يتصرف كل واحد منها تصرف الافعال اى كتصرف الافعال نحو جاء في القوم عدا او خلا
وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم
او بعض منهم زيدا واشار الى التقدير الثاني منها بقوله اى جاوز الجائي منهم
اى من القوم زيدا وايضا اشار به الى تضمين عدا معنى جاوز او ليس زيد
اى جاءني القوم ليس الجائي منهم اى من القوم زيدا او لا يكون زيدا اى جاء في القوم
لا يكون الجائي منهم اى من القوم زيدا والاستتار واجب في هذه المذكورات
وانما ترك مثال خلا وما عدا وما خلا لظهوره قوله والتفصيل الخ جواب سؤال
مقدر كانه قيل اين يأتي تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع فاجاب بقوله والتفصيل
اى تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع سيأتي في بحث الاستثناء ولما فرغ مما وجب
فيه الاستتار شرع في القسم الثاني الذى جاز فيه الاستتار فقال والثاني اى
جائز الاستتار يكون اشارة الى متعلقة قوله في الغائب المفرد والغائبة المفردة



والغائبة المفردة يعني الفعل بقرينة المقابلة لا التثنية والجمع وسيأتيان كذا قاله
صاحب فتح الاسرار قال بعض الشراح قوله في الغائب المفرد من الفعل ماضيا او
مضارعا او امرا او نهيا وقال الاخر قوله في الغائب المفرد ماضيا كان او مضارعا
او امرا غائبا او نهيا غائبا والغائبة المفردة كذلك وقال امام الايوبي قوله في الغائب
المفرد والغائبة المفردة من الماضي او غيره نحو زيد ضرب او يضرب اى او زيد يضرب
او ليضرب اى او زيد ليضرب او لا يضرب اى او زيد لا يضرب هذا مثال الغائب المفرد
من الماضي او غيره قال امام الايوبي قوله نحو زيد ضرب هذا مثال للغائب المفرد
وفاعله مستتر من الماضي او يضرب اى او زيد يضرب هذا مثال ايضا من المضارع
او ليضرب اى زيد ليضرب او لا يضرب اى زيد لا يضرب وهند ضربت اى ونحو هند
ضربت التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر او تضرب اى او هند تضرب
او لتضرب اى او هند لتضرب او لا تضرب اى او هند لا تضرب هذا مثال الغائبة المفردة
وفاعله مستتر ويقال اى كما يجوز اسناد العامل الى المستتر في الامثلة السابقة
يجوز ايضا ان يقال ضرب زيد باسناده الى الاسم الظاهر قال امام الايوبي
قوله ويقال اى كما يجوز استتاره في الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال ضرب زيد
وقال البعض قوله ويقال معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل يقال زيد ضرب
ويقال ضرب زيد وكذا اى مثل ضرب زيد في اسناده الى الاسم الظاهر البواقي اما جمع
باقية باعتبار القواعد واما جمع باق باعتبار الامثال كذا قاله قصب زاده
قوله لا نه الخ الشان تعليل للحكم المستفاد من قوله وكذا البواقي يقال اى يجوز
ان يقال ايضا اى كما يقال ضرب زيد يضرب زيد او ليضرب زيد او لا يضرب زيد
او يقال ايضا تضرب هند او لتضرب هند او لا تضرب هند فلا يستتر اى اذا كان هكذا
فلا يستتر فيه اى في ضرب في نحو ضرب زيد ضمير اى حين قيل ضرب زيد قوله لوجود الفاعل الظاهر
علة لعدم الاستتار فيه او تعليل لعدم الاستتار ومتعلق بلا يستتر فلو استتر الضمير فيه لزم تعدد الفاعل
الآن بعد الظاهر من المضمر قال البعض قوله فلو استتر الضمير فيه لزم تعدد الفاعل احدهما
المستتر والاخر الظاهر وفي شبه الفعل اى ويكون ايضا في اسم يشبه الفعل في العمل بعمله
او يكون ايضا فيما يشبه الفعل في العمل بعمله كما قاله صاحب فتح الاسرار او يكون جائز الاستتار

في شبه الفعل كما يكون في الفعل الغائب اي ما ذكره عطف اي قوله وفي شبه الفعل
معطوف على قوله اي المص في الغائب وقوله مما ذكر بيان لشبه الفعل اي من الاشياء
التي ذكرت وقوله من اسم الفاعل والمفعول بيان للمذكور وما من اسم المستعار والمنسوب
والصفة المشبهة والظرف المستقر وافعل التفضيل اذا وجد يعني اي الاستتار جائز في شبه الفعل
اذا وجد شرط عمله اي شبه الفعل قوله في الفاعل الظاهر متعلق بالعمل غير التثنية
والجمع المذكورين استثناء من قوله وفي شبه الفعل اي الا تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما قال امام الايجي قوله غير التثنية والجمع المذكورين اي غير التثنية والجمع
اللذين ذكرا فيما قبل قوله من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما اي جمع اسم الفاعل
والمفعول السالم بيان للتثنية والجمع المذكورين قوله فانه اي الشان علة للاستثناء
بقوله غير التثنية والجمع المذكورين او تعليل للاستثناء المقدر اي وانما استثني التثنية
والجمع المذكورين من قوله وفي شبه الفعل فانه يجب الاستتار اي استتار الفاعل
المضمر مطلقا اي سواء وجد شرط عمله او لم يوجد قوله وقد اشار اي المص تاييد لقوله
فانه يجب الخ اليه اي الى وجوب الاستتار فيهما فيما سبق اي في البحث الذي
سبق قوله بقوله اي المص متعلق باشار مطلقا كما بينا حيث قال في شرح
قول المص مطلقا اي غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وهذا هو
الذي وعده الشارح هنالك بقوله سيجيء كذا في حاشية سياطية قال البعض
قوله كما بينا اي لما بينا او الكاف بمعنى اللام كما في كما هديكم نحو زيد ضارب او زيد
مضروب او زيد اسد ناطق او زيد هاشمي او زيد حسن او زيد في الدار وهذا كله
مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع ان كلا منهما وجد شرط عمله لوجود
الاعتماد على المبتدأ ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال ويقال اي ويجوز
ان يقال زيد ضارب غلامه باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر وكذا البواقي
من الامثلة قوله فانه اي الشان تعليل للحكم المستفاد من قوله وكذا البواقي يقال
ايضا اي كما يقال زيد ضارب غلامه زيد مضروب غلامه او زيد اسد غلامه ناطق
او زيد هاشمي غلامه او زيد حسن غلامه او زيد في الدار غلامه فلا يستتر اي اذا كان
هكذا فلا يستتر او اذا عمل ضارب في ظاهر فلا يستتر في نحو ضارب الضمير اي حين قيل
زيد ضارب غلامه او حين اسند الى الفاعل الظاهر لما مر آنفا اي قريبا من قوله لوجود



من قوله لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل ولما فرغ من قسمي المستتر
شرع في بيان البارز الذي هو قسم من مطلق المضمر فقال واما المضمر البارز لا المستتر
فانه قد سبق المنفصل لا المتصل فانه لا بحث عنه هنا ويجيء في المضمرات او ولما قسم الفاعل
وبائبه الى قسمين مضمر ومظهر وقسم المضمر الى قسمين مستتر وبارز ثم قسم المستتر الى قسمين
واجب الاستتار وجائزه وبين قسمي المستتر كليهما حق البيان وكمال التفصيل الذي هو
القسم الاول من قسمي المضمر اراد ان يشرع في ثاني الاثنين من ذينك القسمين فقال
واما البارز المتصل ففي تثاني الافعال اي فهو كائن في تثاني الافعال ماضيا او مضارعا
او امرا او نهيا غائبا او مخاطبا مذكرا او مؤنثا لا افعل التعجب فانه لا يتصرف
لم يستثنه فانه لا يتبادر وهو اي البارز المتصل اي الضمير البارز المتصل
الذي في تثانيها اي الافعال الالف نحو ضربا في تثنية الماضي الغائب وضربتا في تثنية مؤنثه
وضربتما في تثنية المخاطب والمخاطبة فالالف في كل من الثلاثة ضمير بارز مرفوع محلا
على انه فاعل والتاء في ضربتا علامة التأنيث والميم مزيدة في ضربتما قال بعض
شراح هذا الكتاب قوله والميم مزيدة في تثنية المخاطب والمخاطبة نحو ضربتما
مع ان القياس ان يقال ضربتا باسكان الباء لان علم التثنية الالف والجمع الواو
الا انهم زادوا الميم لدفع الالتباس اي لدفع التباس الف ضربتا بالالف الاشباع
في قوله فكيف انتا فلو لم يزد الميم يلزم الالتباس لانه لا يعلم انه ضمير التثنية او الالف
الاشباع انتهى وفيه نظر لانه يلزم منه ان يكون في مثل نظرتا حجة يدل على ان الالف
الف التثنية لا الف الاشباع فالاولى ان يقال والميم مزيدة فيه لدفع الالتباس
بتثنية المؤنث في الصورة وخصصت الميم لان الميم قريب من التاء في المخرج الشفوي
فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب
الثاني من الاول مع انهما من اقرب الحروف الصحيحة الى الحرف العلة لانها غنة
في الخيشوم كما انها مدية في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما ضم
ما قبل الواو قال بعض الافاضل قوله والميم مزيدة في المخاطب والمخاطبة نحو ضربتما
مع ان قياسهما على سائر التثاني يقتضي ان يقال ضربتا لدفع الالتباس اي لدفع التباس
الف ضربتا بالالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت
فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية
فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر

احوف اجوف مكاشرة ... الملازمة ... تبسم واخواتها ضحك وحيات الاته فكيف انتما
اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اى على اى حال انت
يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تغير زوجها باخيه وكان
زوجها قبل هذا والتاء في ضربتما للخطاب اى علامة للخطاب وحدها اى حال كونها
منفردة عن الالف كما في المفرد والالف علامة التثنية اى علامة للتثنية والميم مزيدة
قال صاحب المنافع قوله والتاء للخطاب اى حرف دال عليه وقيل انه التاء فيكون
اسما كما في المفرد قوله والالف علامة التثنية اى حرف دال عليها وقيل انه اى
البارز المتصل او الفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
المص موافقة التثنية اى تثنية الافعال قوله في كون الفاعل متعلق
لموافقة علة له قوله في كل منها اى التثنية متعلق للكون قوله الفا بالنصب
خبر الكون هذه امثلة تثنية الماضي واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهي
فنقول يضربان في تثنية الغائب للمضارع وتضربان في تثنية الغائبة والمخاطب
والمخاطبة وليضربا في تثنية الامر الغائب واضربا في تثنية الامر الحاضر ولا يضربا
في تثنية النهي الغائب ولا تضربا في تثنية النهي الغائبة والمخاطب والمخاطبة
وفي جمعها اى ويكون البارز ايضا في جمع الافعال المذكورة من الماضي والمضارع
والامر والنهي لا فعل التعجب لما عرفت انه لا يعرف المذكر صفة الجمع وهو اى
البارز المتصل الذى يكون في جمعها اى الافعال المذكر صفة الجمع الواو
سواء كانت ملفوظة او مقدرة او سواء بقيت او لا نحو ضربوا في الجمع المذكر الغائب
هو الواو ملفوظة وضربتم في الجمع المخاطب هو الواو مقدرة قوله اذ اصله اى
لان اصل ضربتم جواب سؤال كانه قيل انكم قلتم الضمير في الجمع هو الواو
ولا واو في ضربتم مع انه جمع فاجاب عنه ان اصله ضربتموا والنظر اليه قال
البعض قوله اذ اصله ضربتموا اى لان اصل ضربتم ضربتموا كلمة اذ تعليلية فهو تعليل لنحو
باعتبار عطف ضربتم على ضربوا او تعليل لمقدر اى انما مثلنا بضربتم اذ اصله ضربتموا
قوله بدليل عود الواو اى واو الضمير متعلق بكون اصله ضربتموا قوله عند اتصال الضمير
ظرف لعود اى عند اتصال الضمير المنصوب نحو ضربتموه قال الشاعر ...
الى اصولها زيدت الميم في الجمع المذكر المخاطب اى ضربتم قوله ليطرد اى ليطرد الجمع
المذكر المخاطب في زيادة الميم بتثنية اى الجمع المذكر المخاطب او ضربتما قوله ولئلا يلتبس



قوله ولئلا يلتبس عطف على ليطرد وعلة ثانية لزيادة الميم ولولا الميم يلتبس الواو الجمع المذكر
المخاطب في التلفظ لا في الخط لعدم الالتباس فيه بسبب كتابة الالف بعد الواو
بواو الاشباع اى بواو متولد من الضمة بالاشباع قوله في الوقف متعلق بالاشباع
اى في حال الوقف قوله في المتكلم وحده متعلق بالوقف اى في المتكلم حال كون المتكلم
منفردا عن المتكلم مع غيره لانه اذا وقف في المتكلم وحده فيوقف بضم التاء للاحتراز
عن الوقف على الحركة وهو بضم التاء قال الاستاد قوله ولئلا يلتبس بواو الاشباع
في الوقف في المتكلم وحده لان للميم دخلا في تميز الواو عن الضمير الاخر اى عن واو
الضمير الاخر وهو واو الاشباع في ضمير المتكلم وحذفت الواو من الجمع المخاطب
اى من ضربتموا مع انه فاعل لكون الميم نائبا عنه لما قال المص في الامتحان في عدم
حذف الفاعل ونائبه فلا يرد ضربتموه لان الواو فيه ليست في الاخر فلم يوجد شرط حذفه
الذى هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كذا قاله احمد نازلى قوله لان الميم معها اى مع الواو
متعلق لحذفت وعلة له قوله بمنزلة الاسم كهو بعينه انها تجعل ما ليس باسم اسما كما في يخرج
ومخرج قال الاستاد قوله بمنزلة الاسم بخلاف الباء مع الواو في ضربوا لان الباء
لا تجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم في الفعل المضارع بقلب حرف المضارعة
ميما فيكون اسم فاعل او اسم مفعول نحو مخرج بكسر الراء ومخرج بفتحها فالاول للاول
والثاني للثاني قوله لشدة اتصال احدهما اى الميم والواو متعلق بمنزلة الاسم
وعلة له بالاخر متعلق بالاتصال قوله حتى جعل البعض مجموعهما اى الميم والواو
تفريع على شدة اتصال احدهما بالاخر كانهما حقيقة مفعول ثان لجعل ولا يوجد
في آخر الاسم اى في آخر جنس الاسم او في آخر جميع الاسم في كلامهم ولو تنزيلا
ولو هذه للوصلية اى ولو كان الاسم تنزيلا كما في ضربتم عندهم اى حال كونه
غير لفظ هو قال احمد نازلى قوله غير هو احترازا مستثنى من واو اى غير واو واما مستثنى
من الاسم اى لا يوجد في آخر جميع الاسم الا في آخر هو تأمل واو فاعل للايوجد قوله
ما قبلها اى الواو صفة للواو ومبتدأ خبره قوله مضموم قوله لاستثقالها اى
الواو علة للايوجد ومتعلق به قال الاستاد قوله لاستثقالها علة للايوجد اى
لاستثقال الواو ومع هذا فان قيل ان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
اسماء اواخرها واو ما قبلها مضموم فوجد غير هو في كلامهم قلنا مراده لا يوجد في آخر الاسم
واو اصلية ما قبلها مضموم الا هو والواو التي في الاسماء المتصلة زائدة للاعراب اذ تكون

الفا في حالة النصب وياء في حالة الجر او يقول ان اواخر الاسماء الستة بالاضافة
خرجت عن الطرف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فافهم وقال
صاحب المنافع قوله غير هو واو ماقبلها مضموم اى واو اصلي فلا يرد كفوا وهزوا
على قراءة حفص انتهى قال بعض الافاضل والمراد من الاسم في قوله ولا يوجد في اخر الاسم
هو الاسم الذى كان على الحرفين فلا يرد بنحو هزوا ولو لم تحذف اى الواو لكان
اى عدم الحذف على خلافها اى عدم الوجود الذى وقع عليه اى على عدم الوجود
كلامهم اى العرب قال البعض قوله على خلافها وهو عبارة عن عدم وجود اسم
في آخره واو ماقبلها مضموم والضمير في قوله عليه راجع الى هنا كلامهم اى كلام العرب
وحذفت الالف المكتوبة بعدها اى بعد الواو ايضا اى كما حذفت الواو
كحذف الواو قوله لعدم الاحتياج اليها اى الى الالف علة لحذفت وذلك لان الالف
تكتب للفرق بين واو الجمع وواو العطف وهذا الفرق حاصل فلا حاجة اليها وسكنت
الميم قوله لان ضمها متعلق لاسكنت وعلة له اى لان ضم الميم كان لاجل الواو وحذفت
اى الواو بقيت الميم على اصلها اى الميم والميم حرف والاصل فيها السكون الذى
اى اصلها الذى هو اى ذلك الاصل السكون ويضربون في جمع المذكر الغائب
للمضارع وتضربون في جمع المذكر المخاطب واضربوا في جمع المذكر الامر الحاضر
ولا يضربوا في جمع المذكر النهى ولا تضربوا في جمع المذكر النهى الحاضر وفي جمعها
اى الافعال اى مطلق الافعال بقرينة الامثلة المؤنث يعنى ويكون البارز ايضا
في جمع الافعال المؤنث غائبا او مخاطبا وهو اى البارز المتصل الذى في جمعها
اى الافعال المؤنث صفة الجمع النون اى النون المفتوحة المخففة نحو ضربن في جمع المؤنث
الغائبة وضربتن في جمع المؤنث المخاطبة انما شدد النون فيه اى في ضربتن لان اصله
اى ضربتن متعلق لقوله شدد وعلة له ضربتمن بالميم الزائدة حملا على التثنية
اصله ذلك لاجل حمله على التثنية او حال كون ذلك محمولا على التثنية اذ تثنيته ضربتما
بالميم فقدمت التثنية على ذلك الاصل وقلب نونا قوله لقربه متعلق لقلب وعلة له
منه اى لقرب الميم الى النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرفي اللسان
وفويق الثنايا ولاشك انهما متقاربان فادغم اى فادغم الميم بعد قلبه نونا
في النون كذا قاله صاحب الدنقوز وقال الاستاد قوله فادغم اى فادغم النون المقلوبة
من الميم في نون جمع المؤنث المخاطبة فصار ضربتن بتشديد النون ويضربن في جمع المؤنث الغائبة
وتضربن



وتضربن في جمع المؤنث المخاطبة له وليضربن في جمع المؤنث للامر الغائب واضربن
في جمع المؤنث للامر الحاضر ولا يضربن في جمع المؤنث الغائبة للنهى ولا تضربن
في جمع المؤنث للنهى الحاضر وانما ابرز اى الضمير او الفاعل فيما ذكر اى في الاشياء التى
ذكرت فتذكير الضمير في ذكر باعتبار لفظ الموصول قوله من التثاني بيان لما ذكر
والتثاني بفتح التاء جمع تثنية والجموع احدهما المذكر وثانيهما المؤنث اى
من تثاني الافعال وجموعها ولم يستتر عطف على ابرز من قبيل عطف اللازم على الملزوم
اى ولم يستتر الضمير او الفاعل فيما ذكر قوله لان صيغة الفعل متعلق لابرز ولم يستتر
على سبيل التنازع وعلة لهما كذلك لا تدل اى صيغة الفعل على فاعل مثنى
او مجموع لانها وضعت لماهية الحدث والجنس ووضع الكلام للافادة والجنس
في ضمن فرد واحد لانه متيقن فلا تدل على ما فوق الواحد بل على فاعل مفرد
اى بل تدل على فاعل غير معين دلالة عقلية وهى الدلالة الالتزامية عند اهل العربية
خلافيه ولهذا صيغة الفعل لا تدل على الفاعل لان الدلالة المنفية هى الدلالة
على فاعل معين اصلا وعلى غير معين بالوضع كما في الغائب المفرد والغائبة
المفردة اى كما كانت الدلالة على فاعل مفرد في الغائب المفرد والغائبة المفردة
قوله اذ ليس في صيغة اى الفعل علة لعدم الدلالة او تعليل لقوله لا تدل قوله
علامة التثنية والجمع اسم ليس قوله كما في الصفة التى هى ما دل على ذات مبهمة
الخ اى كما كانت علامة التثنية والجمع في الصفة وفي المخاطب المفرد اى ويكون
البارز المتصل ايضا في المخاطب المفرد والتثنية والجمع ذكرا مذكرا كان اى
ذلك المخاطب او مؤنثا والمتكلم وحده اى وفي المتكلم وحده في الماضي
اى في المخاطب والمتكلم اللذين في الماضي لان الابراز قرينة قوية
فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى والمخاطب القوى اولى من اعطاء
الاستتار الضعيف لهما وقيد المخاطب والمتكلم بقوله في الماضي لانهما
لو كانا في المضارع لم يكن الحكم كذلك لان المتكلم والمخاطب في المضارع
ليس بقوى بالنسبة الى المتكلم والمخاطب في الماضي لان المضارع فرع
والماضي اصل وهو اى البارز المتصل فيهما اى في المخاطب المفرد والمتكلم وحده
في الماضي التاء نحو ضربت قوله ملتبسا بحركات التاء اشار الى ان قوله بحركات التاء
ظرف مستقر منصوب المحل على الحالية من ضربت في قوله نحو ضربت اذ هو مفعول في المعنى
والتقدير امثل نحو ضربت حال كون تائه ملتبسا بحركات الثلث بالفتح للمخاطب
وبالكسر للمخاطبة وبالضم للمتكلم قال البعض قوله الثلث بدل من الحركات او صفة لها

وقال صاحب فتح الاسرار قوله بحركات الثلث فتحها في المخاطب وكسرها في المخاطبة وضمها في المتكلم لان هذه الصيغة محتمل لها ولهذا قصر على الواحد وقال بعض الافاضل قوله هلبنا اشارة الى ان الباء في قوله بحركات التاء بمعنى الملابسة واشار الى متعلقها المحذوف وفي المتكلم اي ويكون البارز في المتكلم مع غيره والضميران راجعان الى المتكلم في الماضي ايضا اي كما كان البارز المتصل في المخاطب والمخاطبة والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيه اي في المتكلم مع غيره او في المتكلم مع الغير نا اي لفظ نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه اي فيما ذكر من المخاطب والمتكلمين في الماضي مر وهو ان كلا من الفاعل ونائبه يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع والى ما يتفرع عنه فلا يبرز في متكلميه ومخاطبه مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجة عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي بخلاف المستتر فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة والحاصل ان الابراز اصل قوي بالنسبة الى المستتر والمتكلم والمخاطب قوي بالنسبة الى الغائب فاعطي الاصل بالاصل في الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع قال في حاشيته سياحية قوله وجه الابراز اي سبب الابراز فيه اي في كل من المتكلمين والمخاطب في الماضي مر منا في اول بحث واجب الاستتار ما ملخصه ان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي بالنسبة الى المستتر وضمائر المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع كانت قوية لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه فاعطي الاصل بالاصل وقال البعض قوله وجه الابراز اي علة الابراز فيه اي في كل من المتكلمين والمخاطب في الماضي مر وهو ان كلا من المتكلمين والمخاطب لكونه اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه مناسب للبارز المتصل الذي هو اصل قوي لكونه لفظا حقيقة وقال الاخر قوله وجه الابراز اي ابراز الفاعل اي في كل من المخاطب المفرد مطلقا والمتكلم مطلقا في الماضي مر وهو ان كلا من المخاطب المفرد مطلقا والمتكلم مطلقا في

في الماضي اصل قوي فناسب الاصل للاصل هذا محصل ما هو انتهى لكن محصل ما مر ما بيناه انفا في اثناء قوله في الماضي وهو التاء قال صاحب المنافع قوله وجه الابراز فيه اي في الماضي يعني ان وجه الابراز في المخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي ما مر من ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع منه وان المخاطب والمتكلم وحده اصل بالنسبة الى الغائب وفي المخاطبة المفردة اي ويكون البارز المتصل ايضا في المخاطبة المفردة والتثنية والجمع مر في غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا وفي الماضي ما مر وهو اي البارز المتصل الذي فيها اي في المخاطبة المفردة الياء نحو تضربين عند الجمهور اي هذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة التأنيث والضمير مستتر وجوبا كذا قاله صاحب فتح الاسرار قال شيخ زاده نال الله بما اراده فتضربين مضارع مرفوع بالنون بعامل معنوي والياء مرفوع المحل فاعله فيه هذا عند الجمهور وقال الاخفش الياء حرف لعلامة المخاطبة وفاعله فيه انت بكسر التاء وقال صاحب الازهار قوله وهو الياء نحو تضربين هذا مذهب سيبويه لان هذه الياء فيها ضمير المخاطبة وعلامة التأنيث ومذهب الاخفش انها علامة التأنيث فقط والفاعل مضمر وانما ابرز اي الضمير او كل من الفاعل ونائبه فيها اي في المخاطبة المفردة في غيره قوله لئلا تلتبس متعلق لابرز وعلة له اي لئلا تلتبس المخاطبة المفردة حين عدم الابراز والجعل مستترا بالمخاطب المفرد متعلق بالمنفي ولم يعكس بالعكس اللغوي بان ابرز في المخاطب المفرد واستتر في المخاطبة المفردة او لم يعط الابراز للمخاطب المفرد والاستتار للمخاطبة المفردة مع ان الياء اصل قوي مناسب للمذكر قوله الاصل صفة للمذكر وقوله القوي صفة بعد صفة له قوله لان الياء متعلق بلم يعكس وعلة له وان كانت وان هذه للوصلية اي ولو كان الياء اصلا قويا من حيث كونه اي الياء بارزا لكنه اي الياء والضمير مبني على الضم منصوب محلا لاسم لكن وقوله فرع خبره والجملة خبران من حيث انه اي الياء للتأنيث كما في هذي امة الله قال صاحب المراح الهاء ابدلت من الياء في هذه امة الله اصله هذي امة الله لمناسبة الهاء للياء في الخفاء فيناسب اي اذا كان فرعا من هذه الحيثية فيناسب الياء المؤنث الذي هو اي المؤنث الفرع الضعيف بالنسبة الى المذكر الذي هو الاصل القوي قوله وليكون معطوف على قوله لان الياء واللام متعلق بلم يعكس بتوسط العاطف

وعلة ثانية له اعراب الاصل وهو المخاطب المفرد اصلا خبر يكون وهو اى اعراب الاصل
الحركة وقوله واعراب الفرع معطوف على قوله اعراب الاصل اى وليكون اعراب الفرع
وهو المخاطبة المفردة فرعا خبر يكون المنفهم من العطف وهو اى اعراب الفرع الحرف
الذى هو اى ذلك الحرف النون هنا اى فى المخاطبة المفردة ولو لم يبرز اى الضمير
او كل من الفاعل ونائبه لم يكن الاعراب بالحرف المذكور اعنى به النون قوله ولان كونه
معطوف اما على قريبه ليكون واما على بعده لان الياء ومتعلق بلم يعكس وعلة
ثالثة له اى لان كون الياء التى هى ضمير المخاطبة المفردة اثقل اى ازيد فى الثقلة
من الالف الذى هو اى ذلك الالف ضمير المثنى قوله مخالف جزان وقوله للقياس
و اللام صلة او بمعنى الباء قوله اذ القياس اثبات لمخالفة القياس ومبتدأ خبره قوله
كون الاول اعنى به ضمير المفرد اخف اى ازيد فى الخفة من الثانى اعنى به ضمير المثنى
فلا يليق اى اذا كان القياس ذلك فلا يليق الياء بالاصل الذى هو اى ذلك
الاصل المخاطب المفرد ولذلك اى لاجل كونه مخالفا للقياس وكون القياس ذلك
وقيل فى تغيير المشار اليه اى لاجل كون القياس ذلك وقال صاحب المناهج
قوله ولذلك اى لمخالفة كون الياء ضمير المفرد مع كونه اثقل من ضمير المثنى للقياس
ذهب الاخفش الى ان الياء فى المفردة المخاطبة للخطاب اى علامة للخطاب او موضوع
له وفاعلها اى فاعل المخاطبة مستتر فيهما اى فى المخاطبة نحو تضربين فى المخاطبة
للمضارع واضربى فى الامر الحاضر ولا تضربى فى النهى الحاضر ولما فرغ من احوال ما
اسند اليه من المضمر شرع فى بيان المظهر فقال واما المظهر قال سياه زاده فلما بين
الاقسام الاربع المضمرة وحق الجميع بالدقة النظرية واتمها بالتحقيق وختمها
بالتدقيق اراد ان يشرع فى ثانى قسمى اول التقسيم مستعينا بلطف الحى القيوم
الكريم فقال واما المظهر اى اما الاسم المظهر الذى ثانى الاثنين للاثنين
اى للفاعل ونائب الفاعل من القسمين واعلم ان لفظ المظهر على صيغة اسم المفعول
من باب الافعال لام بمعنى الذى والمعنى ان الاسم الذى اظهر على صيغة المجهول فظهر
من لفظه انه ما هو ولم تمس حاجة الى تعريفه لكون لفظه معرفة كما قالوا فى افعال المدح
والذم ان سوق العبارة مغنى عن التعريف فلذلك لم يعرفوه بعض النحارير باطناب
المقال واكتفوا باسمه المفيد بيانه وعرفانه ولم يجر فى المظهر المتكلم والخطاب
بل الظهور كلها غيبة ولم يتصور فيه الاستتار والبروز والاتصال والانفصال المعروفة



المعروفات فلذلك قال المص فظاهر انتهى الذى اى المظهر الذى هو اى ذلك
المظهر الفاعل او نائبه اى نائب الفاعل فظاهر اى فهو غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال فانه غير المضمر من الفواعل ولما كان احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها
فقال واذا اسند اليه اى الى المظهر قال بعض المحشين قوله غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال لكن بعض احواله باعتبار عامله يحتاج الى البيان ولذا قال واذا اسند اليه
وقال الاخر قوله غنى عن البيان والتوضيح بالمثال ولكن للعامل بالنسبة الى المظهر
احوال يحتاج الى بيانها فقال واذا اسند اليه العامل يجب افراده اى العامل
اى يجب ايراد ذلك العامل مفردا والمراد به اى مراد المص بالعامل فى واذا اسند اليه
العامل او فى بيان وجوب افراد العامل الفعل وما اى اسم يوازنه اى يوازن الفعل
فى الحركات والسكنات قوله كما بيانا لما اى من الاسم الذى يشابهه اى الفعل
من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة فلا يرد مررت برجل
قعود غلمانه اى اذا كان المراد بالعامل الفعل وما يوازنه فلا يرد الاعتراض
بمثل مررت برجل قعود غلمانه انما يرد اذا كانت القضية كلية واريد بالعامل
واما اذا كانت جزئية واريد بالعامل الفعل وما يوازنه فلا يرد هذا الاعتراض
تأمل كذا قاله احمد نازلى قوله اذا كانت القضية كلية يعنى قوله اذا اسند اليه العامل
يجب افراده اذا كانت القضية شرطية كلية واريد بالعامل جنسه على ان يكون اللام
للعهد الذهنى واما اذا كانت جزئية واريد بالعامل الفعل وما يوازنه على ان يكون
اللام للعهد الخارجى فلا يرد الاعتراض تأمل وجه التأمل انتفاء القرينة على الارادة
الثانية وهو تعميم العامل الى الفعل والى ما يوازنه قال بعض الافاضل قوله فلا يرد
مثل مررت برجل قعود غلمانه اى اذا كان المراد بالعامل اعم من ان يكون فعلا او شبهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه وقال صاحب المناهج قوله قعود غلمانه وجه توهم
الورود ان الغلمان اسم مظهر اسند اليه العامل ولم يكن مفردا بل جمعا مكسرا لان القعود
جمع قاعد هنا ولا يجوز هنا ان يكون مصدرا لعدم جواز الحمل قوله اذ بالتكسير علة لفلا يرد
او تعليل لعدم الورود اى اذ بتكسير ما يوازنه مما يشابهه خرج اى ما يوازنه اى خرج
لفظا عن الموازنة اى عن موازنة الفعل قوله اذ الفعل علة للخروج عن الموازنة
ومتعلق بخرج لا يكسر بتشديد السين قال الاستاد قوله اذ بالتكسير متعلق لقوله لا يرد
وعلة لعدم الورود اى لانه بالجمع التكسير خرج لفظا عن الموازنة اى عن موازنة الفعل

اذ الفعل متعلق لخرج وعلة لعدم الخروج عن الموازنة لايكسر اى لايجمع بالجمع التكسير
وقال الاخر قوله اذ بالتكسير علة للنفي الذى هو لايرد اى بتكسير مايشابهه
خرج لفظا اى خرج مايشابهه عن الموازنة اى عن موازنته بالفعل وقال
بعض الافاضل قوله اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لايكسر وذلك
لان اسم الفاعل المشابه بالفعل اذا جمع بالتكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل
لان الفعل لايكسر كذا قاله سيد عبد الله وقال بعض المحشين قوله اذ بالتكسير
علة لعدم ورود مثل مررت برجل قعود غلمانه اى اذ يكون القعود جمعا مكسرا
خرج اى القعود عن الموازنة اى عن كونه موازنا بالفعل لكن لاقرينة لهذه الارادة
اى لارادة الفعل ومايوازنه قال البعض قوله لهذه الارادة وهى ذكر المطلق
وارادة المقيد اعنى ذكر العامل وارادة الفعل ومايوازنه به الملهم الاان تجعل
على صيغة المجهول الامثلة الآتية فى المتن نائب الفاعل لقوله تجعل قرينة مفعولا ثان له
قوله لها اى لهذه الارادة متعلق لقرينة فلم قال اى المص بدل قوله يجب افراده
يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له اى للفعل والا اى وان لم يكن العامل فعلا
او موازنا له فالوجهان اى العامل فى الافراد والجمع المكسر جائزان وهما فى المثال
قعود غلمانه وقاعد غلمانه ان كان المظهر اى الفاعل المظهر جمعا خبر كان
قوله لكان اظهر جواب لو اى لكان ذلك القول المفروض من طرف المص اظهر
فى اداء المراد من قوله المذكور ولكان القول المفروض اظهر فى اداء المراد
مما قاله لانه يعلم ح كون الموازنة مقصودة ومرادة ويسلم عن ورود الاعتراض
بذلك المثال هكذا المشار اليه قوله والمراد به هنا الى هنا والكاف للتشبيه
والجار والمجرور متعلق بقوله استفيد من كلام اى المص فى الامتحان فى بحث النعت
اى الصفة قال البعض قوله هكذا من قوله والمراد به هنا الخ والاولى تأخير قوله
هكذا قبيل قول المص وغيبته اذ كلام الشارح الى هنا مستفاد من الامتحان
فى هذا البحث وقال الاخر قوله هكذا الخ المشار اليه قوله يجب افراده ان كان فعلا
الى هنا والكاف للتشبيه والجار متعلق بقوله استفيد من كلامه اى من كلام المصنف
قوله فى الامتحان اى فى امتحان الاذكياء متعلق بالكلام المطلق وقوله فى بحث النعت متعلق

متعلق بالكلام المقيد بفى الامتحان وجه الافراد اى سبب وجوب الافراد فى الفعل
على ان يكون المراد بالعامل الفعل قال الاستاد قوله وجه الافراد فى الفعل اى وجه
افراد العامل اذا كان المراد به الفعل وقال البعض قوله وجه الافراد اى سبب افراد
العامل فى الفعل اى فى الفعل العامل فى المظهر لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
وانما قال بحسب الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو والياء والالف عن الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او مبتدأ مؤخرا لو مثنى او جمعا لو هذه
للشرطية اى لو كان الفعل العامل مثنى او جمعا لان الالف والواو والنون ضمير
قال امام الايوب قوله لو مثنى او جمعا اى لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى
والجمع لان الف التثنية وواو الجمع فى الافعال هما فاعلان لها فيلزم حينئذ
فاعلان احدهما البارز والاخر هو المظهر فلا يجوز هذا للزوم تعدد الفاعل
ولذا وجب الافراد فى الفعل قوله او التأويل البعيد عطف على تعدد الفاعل
او لزوم التأويل البعيد كما مر وهو جعل ما فى تثنية وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر قوله وفى الموازن معطوف على قوله
فى الفعل اى وجه الافراد فى الاسم الموازن او فى العامل الموازن المشابهة اى
المشابهة بالفعل لفظا وغيبته اى العامل اى ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب
كذا قاله امام الايوب رح قوله اذ المتكلم والمخاطب تعليل لوجوب كون العامل غائبا
او تعليل لوجوب ايراد العامل على صيغة الغائب لا يصح اسنادهما اى المتكلم والمخاطب
الى المظهر بل يجب اسنادهما الى الضمير بارزا او مستكنا لما سبق من ان المظهر للغيبة
وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب قال البعض قوله لما سبق فى واجب الاستتار
من ان الاستتار واجب فى التكلم والخطاب ان كان مضارعا والا فيسند الى البارز
وقال صاحب فتح الاسرار قوله وغيبته اى العامل اذ وضع الظاهر للغيبة والمتكلم
والمخاطب يجب اسنادهما الى الضمير بارزا او مستكنا ولو كان اى ذلك الفاعل
المظهر مثنى او مجموعا قوله فوجوب الافراد اى فوجوب افراد العامل اشارة الى ان لو
هنا للوصلية مستعملة فى موضع يكون فيه نقيض الشرط اليق بالجزاء لو مفردا لو هذه للشرطية
اى لو كان المظهر مفردا اولى اى اولى بالطريق قوله فوجوب الافراد مبتدأ وقوله اولى
خبره قال الاستاد قوله اولى اى اولى من وجوب الافراد لو مثنى او مجموعا لان فى كون المظهر
مفردا مطابقة العامل للمعمول وقال امام الايوب قوله لو كان اى ذلك الفاعل المظهر مثنى او مجموعا

اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم في نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه في نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا قوله اذ لا وجه لتغيره اى لا سبب ولا طريق لتغير الافراد ح اى حين كون المظهر مفردا او حين اذ المسند العامل الى المظهر المفرد قوله لان الفعل علة لقوله لا وجه الخ يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها اى في هذه الماهية حتى يثنى او يجمع حسب عن عدم التعدد يعني لا يثنى ولا يجمع وتسميته بالتثنية والجمع باعتبار فاعله وقيل في تعليل عدم الوجه لتغيره ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا يمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى والمجموع انما يكون مدلولهما مفردا وهو التثنية والجمع نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد فلما كان الفعل لا يدل على شئ واحد بعينه لم يكن لتثنيته وجمعه فائدة فان قيل ان الفعل يثنى ويجمع في قولك يفعلان ويفعلون فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان يثنى ويجمع لجاز ان يقول زيد قاما وقاموا اذا وقع منه القيام مرة والعرب لم ينقل ذلك فبطل ان يكون مثنى وجمعا نحو ضرب الزيدان او ضرب الزيدون فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذى هو ضرب مفرد وغائب وان كان اى المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه لا يجب تذكير عامله حقيقيا لا لفظيا اى لا مؤنثا لفظيا وسيجئ ان الحقيقي واللفظي فاللفظي ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كذا قاله بعض المحققين وقال الاخر قوله وسيجئ ان اى وسيجئ حكمهما وما هما وقال بعض الافاضل قوله وسيجئ ان اى وسيجئ تعريفهما من الادميين اى حال كون ذلك المؤنث الحقيقي لا من غيرهم اى من غير الادميين كناقة تمثيل للغير مفردا اى حال ذلك المؤنث مفردا او مثنى يعني لا جمعا كالمسلمات والنساء متصلا اى حال كونه متصلا بعامله اى المؤنث المذكور فعلا او موازنا له اى سواء كان ذلك العامل فعلا او موازنا للفعل قوله لا منفصلا معطوف على متصلا عنه اى عن عامله بغيره اى بغير المظهر المسند اليه قوله فان هذه المنفيات علة لنفيها المقدر تقديره وانما نفينا كونه لفظيا وكونه من غيرهم وكونه جمعا وكونه منفصلا عنه بغيره

بغيره فان هذه المنفيات الاربعة قال البعض قوله فان هذه المنفيات تعليل للقيود المنفية اى فان هذه المنفيات من قوله لا لفظيا ولا من غيرهم ولا جمعا ولا منفصلا لا يجب تأنيث عاملها اى هذه المنفيات بل يجوز الوجهان اى التأنيث والتذكير في العامل كما سيجئ اى لما سيجئ يجب تأنيثه اى عامله اى يجب تأنيث عامل المظهر المسند اليه ايذانا اى لاجل الايذان والاعلام فهو تعليل لوجوب تأنيثه بتأنيث الفاعل من اول الامر اى من اول الوهلة ان كان اى العامل اى هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل متصرفا بان يجئ الماضي والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات والا اى وان لم يكن متصرفا كفعل المدح والذم والتعجب قوله لا يجب تأنيثه اى العامل جواب ان في قوله والا كفعل المدح الخ قوله لانه علة للايجب اى لان العامل الغير المتصرف يشبه الحرف قوله في عدم التصرف بيان لوجه الشبه فينبغي اى اذا كان العامل الغير المتصرف يشبه الحرف فيجب ان لا يلحق به اى بغير المتصرف من العامل او بما يشبه الحرف ما ناسب الفاعل ليلحق وهو عبارة عن التاء الساكنة للفعل والمتحركة للاسم فهو راجع الى ما علامة لتقسيمه اى الحرف فالتقسيم ما كان مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت شئ آخر اى لمقابله وضده ومباينه قال البعض قسيم الحرف هو الفعل والاسم كنعم المرأة هند مثال للمدح واما مثال الذم نحو بئس المرأة هند واكرم بهند اى وكاكرم بهند مثال للتعجب ويجوز تأنيثه بالنظر الى فعليته مثل نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير حتى يؤنث اى واما جواز التأنيث في فعل التعجب فثابت لعدم تغيره اصلا اى سواء كان فذكرا او مؤنثا قوله لكونه اى فعل التعجب علة للا يتغير ومتعلق به كالمثل اى مثل ضرب المثل في عدم التغير اى كعدم تغير ضرب المثل فلو تغير المثل لا يدل على معناه الاصلي مع انه مراد والمعنى الثاني كنوع منه نحو ضربت هند او ضربت الهندان مثال اى مفعول مثال لما اى لتركيب كان المظهر فيه مؤنثا حقيقيا حال كونه من الادميين قال البعض قوله مثال لما اى لعامل كان له الاسم المظهر كان المظهر اى الفاعل اسم ظاهر مؤنثا حقيقيا خبر كان من الادميين بيان للمؤنث الحقيقي اى حال كون ذلك المؤنث الحقيقي من مؤنث بني آدم لا من غيره من الحيوانات مفردا اى حال كون ذلك المؤنث مفردا او مثنى يعني لا جمعا متصلا اى حال كونه متصلا بعامله اى المؤنث المذكور

الذي اي العامل الذي هو اي ذلك العامل الفعل ونحو زيد ضاربة جاريته بالرفع
اي برفع الجارية مثال اي هذا مثال لما اي لمظهر مسند اليه كان عامله اي ذلك
المظهر موازنه اي الفعل وكذا اي كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر
اي وقع كون الفاعل المظهر ما ذكر من كون المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين
مفردا او مثنى متصلا بعامله يجب تانيثه اي العامل ايضا اي كوجوبه فهو للتاكيد
كذا قاله احمد نازلي ومثل ذلك الوجوب اذا اسند اي العامل الى ضمير المؤنث
اي الى ضمير راجع الى المؤنث حقيقيا اي سواء كان ذلك المؤنث حقيقيا من الادميين
ام لا اي ام لم يكن من الادميين او غير حقيقي قال امام الايوب قوله اذا اسند العامل
الى ضمير المؤنث اي لا الى الظاهر بان يكون تحته ضمير راجع الى المؤنث مطلقا
سواء كان ذلك المؤنث ادميا او غير ادمي وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقي
وقال صاحب زبدة الانظار قوله اذا اسند اي العامل الى ضمير المؤنث والمراد به
اعم من الحقيقي الادمي وغيره ومن الاعتباري ليصح قوله غير جمع المذكر الخ لما مر
علة الوجوب المفهوم من قوله وكذا قوله من ابداء تانيث الفاعل بيان لما في
قوله من اول الوهلة اي في اول الامر بيان للابداء ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا
والمعنى مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث علما لمذكر فانه كلفظ الشخص المستعمل في المؤنث
في حكم المذكر الا في منع الصرف على ما يأتي وفي الجمع فانه بجمع كذي التاء قوله حال كون كلفظ النفس المستعمل في الرجل
ذلك المؤنث اشارة الى ان قوله غير جمع المذكر حال من المؤنث فانه وان كان مضافا اليه
لفظا الا انه لما صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كان مفعولا بواسطة
حرف الجر معنى المكسر العاقل فانه مؤنث باعتبار الجماعة قوله فانه اي العامل
تعليل للحكم المستفاد من قوله غير جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند الى ضمير
اي الى ضمير راجع الى جمع المذكر المكسر العاقل لا يجب تانيثه اي العامل كما يجي
الكاف بمعنى اللام فهو علة لعدم وجوب التانيث نحو هند ضربت او هند ضاربة
مثال اي هذا مثال لما اي لتركيب اسند اي العامل فيه قال البعض قوله مثال
لما اي لعامل اسند اي ذلك العامل الى ضمير الحقيقي اي الى ضمير راجع الى المؤنث
الحقيقي قوله من الادميين بيان للحقيقي فيكون بيان التغيير لكونه حالا
من الحقيقي فالحال من بيان التغيير لما بين في علم المعاني اي حال ذلك المؤنث
الحقيقي من مؤنث بني آدم لا من غيره من الحيوانات قال البعض قوله



قال البعض قوله من الادميين بيان للحقيقي ونحو الناقة سارت او الناقة سائرة
معطوف على قوله نحو هند ضربت او ضاربة هذا مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي حال كونه
من غيرهم اي من غير الادميين من الحيوان ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا
الا انه دون تانيث الادميين قال البعض قوله من غيرهم بيان لنحو الناقة
او للمحذوف بقرينة السابق تقديره ونحو الناقة الخ مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي
من غيرهم فهو بيان للحقيقي كذا قوله من الادميين اما بيان لنحو هند الخ او للحقيقي
ونحو الشمس طلعت او الشمس طالعة الشمس كوكب نهاري مضيء لجميع العالم
طلعت على صيغة التانيث لان الشمس مؤنث وكذا طالعة على صيغة التانيث هذا
مثال لما اي لتركيب اسند اي العامل فيه قال البعض قوله مثال لما اي لعامل اسند
اي ذلك العامل الى ضمير الغير الحقيقي اي الى ضمير راجع الى غير المؤنث الحقيقي قوله
وفي الاسناد اي اسناد العامل الى غيرهما ظرف ليجوز الاتي ولو قال اي ولو قال
المص بدل قوله وفي غيرهما واذا اسند الى غيرهما مقول القول المفروض لكان اي
القول المفروض جواب لو اظهر منه في افادة المراد الذي هو جواز التانيث
والتذكير في عامل غيرهما المسند اليه لان في عامل الغير المطلق وانسب لما قبله من حيث انه
جيء بعنوان الشرطية ويمكن ان يقال ان المراد بالغير في غيرهما المسند اليه الذي
هو الفاعل ونائبه بقرينة المقام وتغيير العنوان ليدل على مغايرة الحكم بين هذا
وبين ما قبله كذا قاله احمد نازلي قال البعض قوله ولو قال اي المص بدل قوله وفي غيرهما
اي القول المفروض من طرق المص اظهر من قول المص وفي غيرهما وانسب من قول المص
وفي غيرهما قال صاحب المنافع قوله اظهر وانسب لكن لم يكن مختصرا والاختصار
مطلوب في الرسالة قوله اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين والغرض
من التفسير بيان لمرجع ضمير غيرهما اي غير المؤنث الحقيقي وغير ضمير المؤنث اللذين ذكرا
فالمذكورين صفة للمؤنث الحقيقي ولضمير المؤنث قال الاستاد قوله المذكورين بصيغة التثنية
صفة المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث بصفة واحدة قوله وذلك الغير الخ اي غيرهما تفسير
وبيان وايضاح لقوله غيرهما ما اي مظهر او الفاعل المظهر الذي كان اي ذلك المظهر
حقيقيا اي مؤنثا حقيقيا ولم يكن اي والحال لم يكن من الادميين او كان ذلك المظهر
منهم اي من الادميين ولم يكن اي والحال لم يكن مفردا او مثنى بل كان جمعا سواء كان مذكرا

او مؤنثا كما يجيئان او كان ذلك المظهر المؤنث الحقيقي من الادميين احدهما اى
المفرد والمثنى ايضا اى كما كان جمعا ولم يكن اى ذلك المظهر متصلا بعامله
اى ذلك المظهر وذلك الغير ما اى المظهر او المسند اليه الذى هو الفاعل
او ما ثنيه او كان ضمير ذلك الجمع اى جمع المذكر المكسر العاقل قال الاستاد وما كان
ضمير ذلك الجمع معطوف على قوله ما كان مؤنثا فالمعطوف ناظر الى ضمير المؤنث المذكور
والمعطوف عليه ناظر الى غير المؤنث الحقيقي المذكور وقال صاحب المنافع
قوله وما كان اى الفاعل الذى كان عطف على ما كان مؤنثا غير حقيقي
قوله وما كان ضمير ذلك الجمع قاصر عن افادة المراد والاولى ان يقال وما كان ضمير ذلك
الجمع وما كان ذلك الجمع لان المص اتى فيما يجيء بمثالين مثال لضمير الجمع ومثال لذلك الجمع
يجوز تانيث عامله اى يجوز تانيث عامل ذلك الغير اعتبارا لتانيثه الا ان التانيث
اولى للتطابق اشار اليه بالتقديم وتذكيره اى ويجوز تذكير عامله نظرا الى عدم
عراقته فى التانيث او الى وجود الفصل وضعف الاستدعاء قوله ولما كان الخ
تمهيد لفائدة ذكر قوله الاتى ان كان مؤنثا مفهوم الغير فى قوله وفى غيرهما شاملا
للمذكر ايضا اى كما كان شاملا للمؤنث او مثل شموله للمؤنث وهو اى المذكر
ليس فيهما اى من مظهر او من المظهر المسند اليه يجوز تانيث عامله اى ذلك المظهر
وتذكير اى ويجوز ايضا تذكير عامله قوله اخرج جواب لما اى اخرج المص ذلك
بقوله اى المص ان كان اى ذلك الغير مؤنثا قال امام الاديب قوله ان كان مؤنثا
قيد لاخراج المذكر فانه لما كان لفظ الغير مضافا الى الحقيقي والى ضمير المؤنث دخل فيه
الاسناد الى المذكر فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما وارجاع الضمير اى
وارجاع ضمير كان او وارجاع الضمير الذى هو اسم كان الى المظهر كما ارجعه الشارح الاول
وهو صاحب كشف الاسرار قوله وارجاع الضمير مبتدأ خبره قوله فاده اى ذلك الارجاع
اظهر لان ضمير عامله راجع الى الغير ولو كان هذا راجعا الى المظهر لكان تفكيك الضمير
كذا فى الهدى اقول امر التفكيك سهل لمن هو اهل لانا لانسلم بطلان التفكيك
فى كل مقام بل الاعتداد انما هو بالقرينة ثم قال الاستاد قوله فاده اظهر لان المص
غير العنوان لما مر مع ان الضمير اذا دار بين البعيد والقريب فالاولى ان يرجع الى القريب وقال
الاخر قوله فاده اظهر الخ لعدم شموله فى المضمر وقد علم من قوله الى غيرهما ان المغايرة شامل
اليهما واما فى المظهر فظاهر واما فى المضمر ففى مثل ضمير جمع المذكر المكسر العاقل كما سيجيء
والتداخل



ولقد احسن الشارح فى عود الضمير الى الغير كما هو الصواب والحق وبالتتبع اليق
وبالحق اشرف وقال بعض المحشين قوله وارجاع الضمير الى المظهر فاده اظهر كانه
يحترز عن ان يكون الجمع مرجعا وحمل العامل ضميرا مستترا راجعا اليه فانه مظهر ايضا
فظاهر انه لا يوجب الاحتراز لان المظهر اعم من ان يكون مذكورا بعد الفعل بلا حمل ضمير
او قبل الفعل بحمل ضمير راجع اليه فقوله فاده اظهر ليس بظاهر فكيف بالاظهر فتبصر
وقال صاحب المنافع قوله فاده اظهر تاملت الاظهار والاخفاء فوجدت
ان ارجاع الضمير الى المظهر غير فاسد فضلا عن ظهور اظهريته بل هو المناسب
لان قول المص وفى غيرهما يشمل المظهر المذكر والمضمر المذكر الصرفيين سواء كان مفردين
نحو ضرب زيد وزيد ضرب او تثنيتين نحو ضرب الزيدان والزيدان ضربا او جمعين
سالمين نحو ضرب الزيدون والزيدون ضربوا لانها لم تكن مؤنثات ولا ضمائرها
فتكون غيرهما وايضا يشمل المظهر المؤنث الغير الحقيقي كمثال المتن والمظهر المؤنث
الحقيقي من غير الادميين والمظهر المؤنث الحقيقي الادمي الجمع والمظهر المؤنث الحقيقي
الادمي المفرد او التثنية الغير المتصل بعامله وامثلة هذه الصور الثلث ايضا
فى المتن وايضا يشمل ضمير الجمع المذكر المكسر العاقل ومثاله فى المتن ايضا ومن هذا
تبين ان المظهر الذى يشمله غيرهما بعضه مذكر وبعضه مؤنث وما كان مذكرا منه
لا يجوز تانيث عامله وتذكيره بل يجب تذكيره فيحتاج الى التقييد بقوله ان كان مؤنثا
واما المضمر الذى يشمله غيرهما فلا يحتاج الى التقييد المذكور فانه باعتبار تحققه
فى ضمن ضمير الجمع المذكر المكسر العاقل تبين انه مؤنث ولذا استثنى منه واما باعتبار تحققه
فى ضمن الضمير المذكر الصرف فلا يحتمل ان يكون مؤنثا اصلا فيعلم دخول الاول فى جواز
تانيث عامله وتذكيره من غير تقييد بقوله ان كان مؤنثا واما الثاني فيخرج بقوله
ان كان مؤنثا بارجاع الضمير الى المظهر لان الشيء مقطوع مثلا لا يصدق عليه
كان المظهر فيه مؤنثا والحاصل ان المقصود حاصل فى ارجاع الضمير الى المظهر وللاشارة
الى ما ذكرنا من الدقايق يناسب ارجاع الضمير الى المظهر ولا يحصل هذه الاشارة
بارجاعه الى الغير لكن بقي ههنا فوائد يجب التنبيه عليها الاولى ان المؤنث اللفظي الذى
جعل علما للمذكر نحو طلحة وحمزة خارجة ظاهره داخل فى غيرهما مثل قال طلحة لانه مظهر مؤنث
غير حقيقي كما سيأتي وقد عرفت ان قول المص وفى غيرهما يشمله مع انه ليس مما يجوز

تأنيث عامله وتذكيره بل مما يجب تذكير عامله وضميره نحو طلحة قال داخل في ضمير المؤنث
غير جمع المذكر المكسر العاقل مع انه لا يجب تأنيث عامله بل يجب تذكيره كظاهره فيجب
استثناءها من القاعدتين كما استثنى صاحب اللب ضميره بالعبارة وظاهره بالدلالة كما لا يخفى
على الاهل كما اشار الشارح اليه في حاشية الامتحان والثانية ان المؤنث الغير الحقيقي
الذي اريد به المذكر الحقيقي وليس بعلم نحو شاة ذكر وحمامة ذكر داخل ضميره في ضمير المؤنث
ايضا مع انه لا يجب تأنيث عامله بل يجوز تأنيثه وتذكيره نحو عندي من الذكور حمامة
حسنة او حسن كما يجوز في ظاهره نحو جاء او جاءت حمامة من الذكور ولذلك لا يستدل
بقوله تعالى قالت نملة على ان نملة سليمان عليه السلام مؤنث عند الجمهور واما ابن السكيت
فقال ان المؤنث الغير الحقيقي الذي اريد به المذكر الحقيقي ليس بعلم نحو حمامة ذكر
لا يجوز تأنيث عامله ولا عامل ضميره بل يجب تذكيره كما كان علما فلا يقال عنده في المثالين
الا عندي من الذكور حمامة حسن وجاء حمامة من الذكور فعلى قوله يستدل بقوله تعالى
على ان النملة المذكورة انثى كما نقل الاستدلال الفاضل العصام عن الامام ابي حنيفة
رحمه الله تعالى والثالثة ما سيذكره الشارح وهو ان ظاهر المؤنث الحقيقي الآدمي
المنفصل الذي نقل عن المذكر كزيد اذا سميت به المرأة داخل في قول المص وفي غيرهما
مع انه مما يجب تأنيث عامله لا مما يجوز تأنيثه وتذكيره نحو جاءت اليوم زيد فيجب
استثناؤه ايضا والرابعة ان الالفاظ التي لم يقصد مدلولاتها بل انفسها
لم يتحقق التأنيث فيها فيجوز تذكير عاملها باعتبار اللفظ وتأنيثها باعتبار الكلمة كذا
قاله السيلكوتي فهذا القسم لا يدخل في شيء من الاقسام المذكورة وقريب من هذا
ما يقال ان اللفظ اذا كان مؤنثا ومعناه مذكرا كلفظ كلمة او كان عكسه كلفظ ما
ومن اذا اريد بهما المؤنث يجوز تأنيث عامل ضميره وتأنيثه مع انه داخل في ضمير المؤنث
ويمكن ان يكون المراد بقول المص وكذا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث الى ضمير يرجع
الى المؤنث من حيث انه مؤنث فحينئذ يخرج هذا وما ذكر في الفائدة الثالثة من ضمير المؤنث
ويدخل في غيرهما والخامسة ما يقال ان المؤنث الغير الحقيقي ويقال له المؤنث اللفظي
الذي لزمه التاء ولا يستعمل بدونها ككلمة وغيرها يجوز تأنيث عامل ضميره وتذكيره
مع انه داخل في ضمير المؤنث والجواب عن ترك المص هذه المذكورات ان مقصود المص بيان
ما هو الغالب الكثير وهذه المذكورات بعضها مغلوب قليل وبعضها نادر كما لا يخفى وان الغالب
كافية في قواعد العربية فلا يجب الاستثناء حتى يرد على المص انه ترك ما هو الواجب

ما هو الواجب والسادسة ان المذكور المسند اليه او الى ضميره العامل المسكوت عنه
[illegible] في تصغيره وهو شمس
مع انه اذا اسند اليه العامل يجب تذكيره فهو من مباحث الفاعل من حيث عامله وهو
كثير شايع والجواب عنه ان المص ذكر ما هو خلاف الاصل واكتفى بمفهوم الكلام
عن ذكر ما هو الاصل لانه اذا بين ما يجب التأنيث فيه وما يجوز التأنيث والتذكير
فيه يتبين ان ما عداهما وهو المذكر يجب التذكير فيه وقال بعض الافاضل قوله فاده
ظهر لبقاء ضمير ذلك الجمع كما لا يخفى على من له اي لذلك المرحظ اي نصيب
من الاظهار فيه لطافة اذ هو يحتمل ان يراد منه معناه العلمي او اللغوي نحو طلعت
الشمس او طلع الشمس مثال اي هذا مثال لغير الحقيقي اي لغير المؤنث الحقيقي
ونحو سارت الناقة او سار الناقة مثال اي هذا مثال للحقيقي اي للمؤنث
الحقيقي حال كون الحقيقي من غير الادميين قال البعض قوله من غير الادميين
بيان وايضاح للحقيقي وانما جاز التذكير فيهما اي في عاملهما اي عامل نحو الشمس
ونحو الناقة قال الاستاد قوله وانما جاز التذكير اي تذكير العامل فيهما اي
في هذين المثالين قوله لقلة الاعتداد متعلق لجاز وعلة له اي لقلة الاعتبار
بتأنيثهما اي نحو الشمس ونحو الناقة لكون الاول من غير الحقيقي والثاني من غير الادميين
قال البعض قوله وانما جاز التذكير اي تذكير العامل فيهما اي في نحو طلعت او طلع
الشمس ونحو سارت او سار الناقة لقلة الاعتداد متعلق لجاز وعلة له اي
لقلة الاعتبار بتأنيثهما اي بتأنيث الشمس والناقة او بتأنيث الغير الحقيقي
وبتأنيث الحقيقي من غير الادميين مع ان في لفظهما اي نحو الشمس ونحو الناقة
قال البعض قوله مع ان في لفظهما اي الشمس والناقة ما اي علامة قال البعض
لفظ ما عبارة عن تاء التأنيث وهو اعم من ان يكون مذكورا او مقدرا كما في الشمس
وفي لفظها علامة التأنيث هكذا لظهورها في تصغيرها وهو شميسة او لكون المقدر
كالملفوظ يشعر اي تلك العلامة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول به اي
بالتأنيث او بتأنيثها بخلاف المضمر اي المضمر المؤنث او الضمير الراجع الى المؤنث
حقيقيا من الادميين او غير حقيقي فلما لم يكن في الضمير ما يشعر بالتأنيث وجب تأنيث
عامله ليكون مشعرا بتأنيث الضمير الفاعل من اول الوهلة كما قاله البعض قوله
لعدم ما اي علامة تعليل واثبات لمخالفة الضمير قال البعض لفظ ما عبارة
عن تاء التأنيث يشعر به اي بالتأنيث فيه اي في المضمر قال صاحب المنافع قوله
فيه اي في المضمر المتصل نفسه وان كان في مرجعه وكذا المراد من ضمير المؤنث فيما تقدم المتصل

[illegible]

واما الضمير المنفصل فحكمه حكم المظهر وقال الاستاد قوله فيه اي في لفظ المظهر
وكذا اي ولعدم ما يشعر به فيه او لاجل عدم الاشعار بالتانيث في المظهر
وهو متعلق بقوله وجب تانيث عامله اي المظهر قوله وجاز التانيث
معطوف على قوله جاز التذكير اي وانما جاز التانيث فيهما ايضا نظرا مفعول له
لجاز التانيث اي لاجل النظر الى وجوب مجرد تانيثهما اي نحو الشمس ونحو
الناقة قال الاستاد تانيثهما اي الشمس والناقة او الحقيقي وغير الحقيقي
ونحو جاءت المؤمنات اوجاء المؤمنات مثال اي هذا مثال لجمع المؤنث
الحقيقي حال كونه من الادميين وانما جاز فيه اي في عامل مثل المؤمنات
او في عامل الجمع المؤنث الحقيقي من الادميين قال بعض الشراح وانما جاز
في عاملها المسند الى ذلك الجمع المؤنث المذكور بعد عامله الوجهان
اي التانيث والتذكير قوله لانه اي مثل المؤمنات من المؤنث الغير الحقيقي
قوله لكون تانيثه اي مثل المؤمنات علة لكونه من غير الحقيقي او تعليل
لكون مثل المؤمنات من غير الحقيقي بتاويل الجماعة التي هي اي الجماعة
من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات
الطاري تانيثه بالتاويل لسقوطه بذلك عن الاعتبار فجاء الوجهان
كذا قاله بعض الشراح قوله لان التانيث الطاري اي العارض متعلق للم يعتبر
وعلة له مع اعتبار النفي بالتاويل اي بتاويل الجماعة اسقط اي التانيث الطاري
اعتبارها اي اعتبار حقيقة التانيث فيه كما اسقط اي التانيث الطاري
بتاويل كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة اعتبار التذكير
الحقيقي في نحو رجال فيه لا يجوز فيه التاء مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير
فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده الا انه يشبه المكسر
في تغيير بناء واحده كبنون فانه في حكم الابناء كذا قاله الشارح في حاشيته
على الامتحان قال امام الايوب وقوله ونحو جاءت المؤمنات اوجاء المؤمنات
مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الادميين وانما انث لكونه مؤنثا بتاويل الجماعة
وانما ذكر لانه لما اعتبر في تانيثه تاويل الجماعة اضمحل تانيثه الحقيقي ونحو جاءت
او جاء القاضي اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين اي حال
كونه من الادميين قوله المنفصل صفة للمؤنث الحقيقي عن عامله اي المؤنث



اي المؤنث الحقيقي متعلق للمنفصل وانما جاز التذكير اي تذكير العامل
فيه اي في هذا المثال قال الاستاد قوله وانما جاز التذكير فيه اي في عامل
مثل امراة مع كونه اي مثل امراة مؤنثا حقيقيا حال كونه من الادميين قال
البعض قوله من الادميين بيان للمؤنث الحقيقي قوله لضعف استدعائه علة
لجاز ومتعلق به والاستدعاء مصدر مضاف الى فاعله اي لضعف اقتضاء
مثل امراة تانيث العامل مفعول الاستدعاء قوله للانفصال متعلق لضعف
وعلة لضعف الاستدعاء اي للانفصال مثل امراة عنه اي عن عامله او عن العامل
متعلق للانفصال هذا اي جواز التذكير اذا لم يكن اي المؤنث الحقيقي منقولا
عن المذكر اي عن العلم الذي يغلب استعماله في اسماء المذكور او عن علم غالب
في اسم المذكر واما اذا كان اي المؤنث الحقيقي منقولا عنه اي عن المذكر كزيد مثلا
اذا سميت به اي بزيد المراة قوله يجب تانيث عامله جواب اذا اي يجب تانيث
عامل المؤنث الحقيقي ولو منفصلا ولو هذه للوصلية اي ولو كان المؤنث الحقيقي
منفصلا عنه اي عن عامله قال الاستاد قوله ولو منفصلا اي ولو وقع مثل زيد
منفصلا عنه اي عن عامله وقال البعض قوله ولو منفصلا اي ولو كان منفصلا
عنه اي عن عامله واما اذا لم يكن منفصلا فبطريق الاولى فكلمة لو وصلية قوله لدفع الاشتباه
متعلق ليجب وعلة له اي لدفع الالتباس الحاصل من غلبة الظن بانه اسم المذكر
قال الاستاد قوله لدفع الالتباس علة لوجوب تانيث عامله اي لدفع الالتباس
من غلبة الظن بانه اسم رجل كقالت اليوم زيد اي مراة مسماة بزيد
الذي هو الغالب في التسمية المذكورة لكن لم يتعرض اي لم يتصد المص له
اي لمثال المنقول لندوره اي مثال المنقول قال البعض قوله لكن لم يتعرض
اي المص له اي للمؤنث المنقول عن المذكر لندوره اي المؤنث المنقول عن المذكر
هذا جواب لما ورد على المص ونحو الرجال جاءت اوجاؤا مثال اي هذا مثال
او قوله الرجال جاءت اوجاؤا مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه اي
سبب تانيث عامله كونه اي كون جمع المذكر المكسر العاقل قال صاحب المنافع قوله
وجه تانيثه اي تانيث عامل جمع المذكر المكسر العاقل كونه اي جمع المذكر المكسر العاقل وقال
الاستاد قوله وجه تانيثه اي تانيث عامل مثل الرجال كونه اي مثل الرجال مطابقا بتاويل الجماعة

اى جماعة الرجال جاءت وجاءت جماعة الرجال الاول للاول والثانى للثانى كذا
قاله الاستاد قال البعض قوله بتأويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى ووجه
تذكيره اى تذكير عامل جمع المذكر المكسر العاقل او وتذكير عامل مثل الرجال كونه اى
جمع المذكر المكسر العاقل او كون مثل الرجال من الغير الحقيقى اى من المؤنث الغير
الحقيقى قال صاحب المنافع قوله كونه من الغير الحقيقى الصواب ان وجه تذكيره
كونه جمع المذكر المكسر العاقل وان كان غير سالم وسيجئ وجه تأنيث ما اى
اى عامل اسند الى ضميره اى الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل اى الى ضمير راجع
الى جمع المذكر المكسر العاقل وجمعيته اى وسيجئ وجه جمعية ما اسند الى ضميره
فهو معطوف على تأنيث ما الخ يعنى وسيجئ وجه جمعية عامل اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
العاقل قوله ولما ذكر الخ تمهيد وتوطئة لوجه التصدى الى المؤنث او
توطئة للمتن اى ولما ذكر المص فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف اى ولما توقف
معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله اى الفاعل قوله على معرفتهما متعلق
للتوقف اى على معرفة المؤنث والمذكر قوله وبمعرفة الاول اى المؤنث متعلق
بعكسه عبارة عما وجد فيه علامة التأنيث
بقوله يعرف الثانى اى المذكر لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى ومن تصور
الوجودى يعلم تصور العدمى قوله لان الاعدام علة ليعرف ومتعلق به او تعليل
لمعرفة الثانى بالاول تعرف بملكاتها اى الاعدام يعنى تصور المذكر يعرف بتصور المؤنث
وفيه اشارة الى ان بين المذكر والمؤنث من التقابل العدم والملكة بالنظر
اى المذكر والمؤنث
الى مفهومهما وهو ان يكون احدى المتقابلين وجوديا والاخر عدم ذلك
الوجودى لا مطلقا بل من موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل
قال جواب لما اى قال المص والمؤنث فى اللغة ضد المذكر وفى عرف النحاة
اى وهو فى اصطلاح النحاة ما واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا
وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسر بقوله اى اسم اشار به الى ان المختار
عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول
اى الاسم بلام التعريف قال البعض ترجيح الموصوفية لاقتضائها المقام فيه اى
فى آخره اى ذلك الاسم قال بعض المحشى قوله اى فى آخره اشار الى ان ههنا
مضاف محذوف او اشار الى ان المضاف محذوف علامة التأنيث قوله بقرينة
تغييرها اى بقرينة تغيير المص تلك العلامة بقوله وهى التاء الموقوف عليها
هاء اى انما فسرنا قوله فيه بقولنا فى آخره بقرينة تغييرها قال صاحب المنافع



قال صاحب المنافع قوله بقرينة تغييرها متعلق بالتغيير المستفاد من اى
وقال البعض قوله بقرينة تغييرها اى تغيير المص العلامة بقوله وهى التاء
الموقوف عليها هاء متعلق بمقدر تقديره انما قدرنا لفظ الاخر بين الجار
والمجرور بقرينة تغييرها قوله اذ المغيرة بفتح السين المشددة تعليل لكون
التغيير قرينة للمحذوف اى لان العلامة المغيرة به اى بذلك التغيير
قال الاستاد قوله اذ المغيرة علة لكون التغيير قرينة للمقدر اى وانما
جعلنا تغييرها قرينة للمقدر اذ العلامة المغيرة به اى بذلك التغيير
وقال الاخر قوله اذ المغيرة علة لثبوت كون تغييرها قرينة للمحذوف
اى كون تغييرها قرينة للمحذوف ثابتة لان العلامة المغيرة به اى بذلك التغيير
اولا علامة التأنيث المغيرة به اى بذلك التغيير وقال على الجدادى
قوله اذ المغيرة به اللام فيه بمعنى التى لا الذى وضمير به راجع الى التغيير فيما قبله فيكون
المعنى اذ التى غيرت اى العلامة التى غيرت تلك العلامة بذلك التغيير لا تكون
اى تلك المغيرة الا فى الاخر اى لا تكون فى اخر الاسم قوله والمراد به اى بالاخر
فى آخره ما اى الحرف الذى بعد الاصول اى بعد الحروف الاصول قال البعض
قوله والمراد به الخ جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر من التفريع فليقرر اى والمراد
بالاخر ما اى حرف وهو التاء الموقوف عليها هاء والالف المقصورة والممدودة
على ما بينه المص بعد الاصول اى بعد الحروف الاصول فيعم اى اذا كان المراد به ما بعد الاصول
فيعم التعريف نحو الضاربة ونحو ضاربتين وان لم تكن علامة التأنيث فى اخرها
قال البعض قوله فيعم اى اذا كان المراد ذلك فيعم ويشمل تعريف المؤنث مثل ضاربة
وضاربتين وان لم تكن علامة التأنيث فى آخرها اذا كان الامر كذلك فتاء اخت
ليست بعلامة التأنيث بل هى اى علامة التأنيث مقدرة فيها اى فى كلمة اخت
لان اصل اخت اخوة حذفت التاء على غير القياس فجعل تاء التأنيث عوضا عنها
فكان كالاصل وسكن الخاء وضم الهمزة كذا قاله قره سنان قال عبد الغفور
فتاء اخت ليست للتأنيث لان تاء التأنيث هى تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحة ما قبلها
تقلب فى الوقف هاء وتاء اخت ليست كذلك لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هى
بدل من اللام لان اصله اخوة وهذه التاء وان لم تكن للتأنيث لكن لم يعتبر تقدير التاء
فيه معها فان هذه التاء كتاء عرفات كما قاله السيد قدس سره فان الملفوظة فيها ليست

حذفت التاء
الواو
صح

متمحضة للتأنيث فلا يعتبر منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها فلا يكون تأنيثها
مقدراً وهو الذي سماه ابن الحاجب معنويا لان التأنيث المعنوي ما يكون تاؤه مقدرة
سواء كان التأنيث حقيقة كزينب او لا كعقرب وقال صاحب المنافع قوله فتاء اخت
ليست الخ لان تاءها ليست بعد الاصول بل بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال
بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت
مذكر لصرفت قاله الرضي وقال الجاربردي في شرح الشافية في بحث التصغير والثاني
ان تكون الزيادة تاء تأنيث كبنت واخت وهنت اصلها بنوة واخوة
وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبون التاء طويلة
ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فعيلاً اسم تصغير من هذا
القبيل من غير رد المحذوف لاغدت بتاء التأنيث وهي في حكم كلمة اخرى
فوجب الرد فان اردت المحذوف زالت العوضية فزال حكمها فلذلك تقف
عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فتقول اخية وبنية وهنية انتهى فعلى هذا
عدم صرفها اذا سمي بها مذكر لعدم تمحضها للتأنيث وهو المؤثر في منع الصرف
كما قال الزمخشري في صرف عرفات عنده قوله بل هل مقدرة فيها يقتضي ان تاءها ليست
للتأنيث بل بدل من الواو المحذوفة والتاء المذكورة في التصغير ليس بالتاء الذي
في اخت بل التاء المقدر ظهر في التصغير وقوله لفظا او تقديراً وهما منصوبان
على انهما حالان من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله
اي ملفوظة او مقدرة اي حال كون تلك العلامة ملفوظة او مقدرة او وهي جزاء
لكانت المحذوفة واسمه راجع الى العلامة اي سواء كانت تلك العلامة ملفوظة
كامرأة او مقدرة يعني انها غير ظاهرة في اللفظ وذلك في الالفاظ التي استعملت
في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا في التصغير في الثلاثي كنار
مثلا يقال فيه نويرة والزائد عليه لم تظهر وكعقرب فانه لا يقال في تصغير عقرب
عقيربة بل يقال فيه عقيرب وهما تمثيلان لمقدرة فافهم قال الاستاد قوله
وعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي
من المؤنثات السماعية ولو قال ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة او حكما
كعقرب كما قال الفاضل الجامي لكان اظهر في الافادة قال ابن الحاجب في الايضاح
وهو شرح المفصل للعلامة الزمخشري صاحب الكشاف حكم على صيغة الماضي المجهول بان

بان التاء مقدرة في الجميع اي في الثلاثي والزائد عليه قال الاستاد قوله في الجميع
اي سواء كان الاسم ثلاثيا او رباعيا او خماسيا وقال الكردي قوله في الجميع اي
اي في جميع الثلاثي والرباعي المؤنثين وقال عيسى الثروي وانما خص التقدير
بالتاء لاصالتها لاستمرار الاتيان بها في كل مصغر ثلاثي قياسا لكنها اي لكن
تقديرها في الثلاثي اوضح من تقديرها في الزائد عليه لان التاء يظهر في تصغير
الثلاثي بخلاف الزائد فانه لا يظهر في تصغيره بل يقدر التاء فيه قياسا على الثلاثي
قال الاستاد قوله لكنها اي التاء في الثلاثي اوضح من الزائد عليه لظهور التاء
في تصغيره واما في الزائد عليه فلا يظهر في تصغيره واما الزائد على الثلاثي اي
واما المؤنث السماعي الزائد على الثلاثي فحكموا اي فمحمول على الثلاثي لانهم حكموا
فيه اي في الزائد عليه ايضا اي كما حكموا في الثلاثي بتقدير التاء وان لم يرد التاء
عند التصغير قياسا على الثلاثي كعقيرب اذ هو اي الثلاثي الاصل اي اصل الزائد عليه
قال البعض قوله اذ هو اي والمقيس على الثلاثي اذ هو اي الثلاثي الاصل بالنسبة
الى الزائد عليه قوله وقد يرجع اي يعود على صيغة المضارع المعلوم وفاعله قوله التاء
اي وقد يرجع التاء بالتصغير فيه اي في الزائد على الثلاثي ايضا اي كما يرجع
في الثلاثي او كرجوعها في الثلاثي شاذاً كقديدمة في تصغير قدام ووريئة في تصغير
وراء الى هنا كلام الرضي فظهر من كلام النحاة ان ادخال نحو عقرب من الزائد
على الثلاثي او فيما كان رباعيا في اللفظي اي في المؤنث اللفظي كما ادخله الفاضل
الجامي بان جعل اللفظي اعم من الحقيقي والحكمي قال الشارح في تعليقاته والعجب
من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل في هذا وجعله شرحا
لكلام الفاضل المصرح مخالف للعقل لانه يقتضي اي لا يخالف الفرع الاصل بلا داع
فلا داعي هنا و النقل من الائمة قال بعض حواشي هذا الكتاب وقوله مخالف للعقل والنقل
ليس في محله اذ قال به غير الفاضل الجامي مثل الفاضل الهندي والفاضل وجيه الدين
والفاضل المغربي وغيرهم من الفضلاء الاكملين واعلم ان لا فرق بين المؤنث الحكمي
وبين المؤنث التقديري ان الذي فيه التاء هي المقدرة قد ظهر تلك التاء المقدرة
في مصغره ملفوظة وليس كذلك الحكمي لان فيه الحرف الزائد على الثلاثة بمنزلة التاء
فلا تظهر في مصغره قوله فان قيل يخرج من التعريف الخ اي من تعريف المؤنث نقض للتعريف بعدم الجمع

المؤنثات الصيغية مع انها من الافراد قوله اذ ليس فيها اى فى تلك المؤنثات لعلامة
المذكورة وهى كونها لفظا او تقديرا بل صيغها اى صيغ تلك المؤنثات موضوعة
لها اى للمؤنثات كهما وانت بالكسر اى بكسر التاء وياء مثل تضربين ونون
مثل ضربن وتا وتِه وهذه وهذى وكلتا وثنتان وتاء كلتا وثنتان بدل من الواو
او الياء على الاختلاف لا للتأنيث اصلهما كلوان وثنوان او كليان وثنيان
فيلزم اى اذا اخرجت المؤنثات الصيغية من التعريف يلزم كونها اى تلك
المؤنثات مذكرات لعدم الواسطة بين المذكر والمؤنث بان يوجد لفظ لم يكن مذكرا
ولا مؤنثا قال الاستاد قوله فيلزم اى اذا اخرجت المؤنثات الصيغية من تعريف
المؤنث يلزم كونها اى هذه الامثلة مذكرات قلت فى جوابه كون التأنيث فيها
اى فى تلك المؤنثات او فى هذه الامثلة قال البعض قوله فيها اى فى المؤنثات الصيغية
قوله بالصيغة متعلق لكون ممنوع بل التاء فيها مقدرة عنده اى عند المص
قوله طردا للباب تعليل لكون التاء مقدرة عنده قوله حفظا للقاعدة
اى لقاعدة التأنيث بقرينة المقام تعليل لاعتبار اطراد الباب قوله
وتسهيلا للضبط عطف على حفظا للقاعدة اقول قسم المص التأنيث
فيما سيأتى الى الحقيقى واللفظى وعرف الاول بما بازائه ذكر من الحيوان
والثانى بالمخالفة له وهذا المفهوم اعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان اعم
بما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا او لا فعلم منه ان مراده جعل المؤنثات
الصيغية داخلة فى اللفظى بهذا المعنى لا بمعنى الاول الذى هو قسم منه فلا يلزم
كونها مذكرات ولا حاجة الى ارتكاب تقدير التاء وهذا مفهوم عبارة
المص ثم اعلم اى بعد ما علمت اجزاء التعريف ان هذا التعريف اى تعريف المؤنث
وهو ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا لفظى فهو غير مختص بالمفرد بل يتحقق
فى المركب يقصد به اى بالتعريف اللفظى قال البعض قوله لفظى اى تعريف لفظى قوله
يقصد به جملة صفة كاشفة للفظى اى يقصد باللفظى تعيين صورة حاصلة اى تعيين
الصورة من بين الصور الحاصلة فى الذهن بالافراد ليعلم ان اللفظ موضوع
بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما فى التعريف الحقيقى والتنبيهى قوله وتمييزها معطوف
على قوله تعيين صورة حاصلة اى ويقصد به ايضا تمييز الصورة الحاصلة عما اى عن الصورة
التى عداها اى تجاوز الصورة الحاصلة لا الاسمى اى لا تعريف اسمى او ليس هذا التعريف



او ليس هذا التعريف اسميا قوله يقصد به صفة كاشفة للاسمى اى يقصد بالاسمى
يعنى بالتعريف الاسمى تحصيل صورة غير حاصلة فلا يرد اى اذا كان هذا التعريف
تعريفا لفظيا فلا يرد ان فى هذا التعريف اى فى تعريف المؤنث دورا قوله فى هذا
التعريف جار قدم على اسمه لكونه ظرفا وحقه ان دورا اسم ان قوله لتوقف معرفته
تعليل لكون الدور فى المعرف اى لتوقف معرفة المؤنث الذى هو المعرف بالفتح
على معرفة التأنيث متعلق للتوقف وبالعكس اى بخلافه بالعكس الذى هو
توقف معرفة الشئ على معرفته وانما يرد انه لو كان هذا التعريف اسميا وفصلناهما
واوردنا مثالها فيما سبق وعند اراد التحقيق فليرجع اليه ولا تغفل كذا
فى الامتحان اى مثل ما قلنا من قولنا كما هو عقرب الى هنا مذكور فيه بحسب المآل
كذا قاله البعض وقال صاحب المنافع قوله كذا فى الامتحان يعنى بحسب المآل والا
فالتعريف المذكور هنا ليس بمذكور هنالك صريحا لا فى المتن ولا فى الشرح
بل المذكور هنالك فى المتن المؤنث ما فيه التاء ولو مقدرا او الالف مقصورة
او ممدودة لكن المص قال فى الامتحان وان اريد تاء التأنيث لزم الدور
ثم قال ويمكن ان يقال ان التعريف لفظى يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور
وقال الشارح هنالك يعنى ان معرفة المؤنث بكماله لا يمكن بمجرد التعريف
المذكور لان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده
الا تعيين مفهومه عندهم وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما ممكن فى هذا
المقام واما معرفتها بوجه يتميز عما عداها فلا بد من ضبط الفاظ مؤنثة
لا سيما كتابه فيحالها الى المبسوطات انتهى ولو قال اى ولو قال المص بدل
قوله ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا ما اسم فيه اى فى ذلك الاسم التاء
الموقوف عليها اى على ذلك التاء هاء لفظا او تقديرا فيه اشارة الى ان التقدير
مختص بالتاء قوله او الالف المقصورة معطوف على قوله التاء الموقوف اه اى
او ما فيه الالف المقصورة او الممدودة معطوف على المقصورة اى او الالف
الممدودة قوله لكان اسلم جواب لو اى لكان القول المفروض من المص اسلم
من السؤال الدورى والاحتياج الى الجواب كذا قاله احمد نازلى ولما كان جزء التعريف
الذى هو علامة التأنيث مجهولا بخلاف باقى اجزائه اراد ان يبين معرفة جزء التعريف

فقال وهي اي علامة التانيث التاء الموقوف عليها اي التاء الذي وقف عليها
قوله حال كونها اي هذه التاء المشار بها اليه قوله هاء حال من ضمير عليها
ولو في الاصل ولو هذه للوصلية اي ولو كان الوقف في الاصل اي في حال الافراد
فلا يخرج اي حين اعتبر قيد في الاصل او ولما كان قيد في الاصل ملحوظا في التفسير
فلا يخرج من تعريف علامة التانيث قال البعض قوله فلا يخرج اي اذا قيدنا بقولنا
في الاصل فلا يخرج من تعريف علامة التانيث تاء ضاربتين على صيغة التثنية
قوله فانها اي تاء ضاربتين تعليل او تفصيل لعدم خروج تاء ضاربتين
يوقف عليها اي على تاء ضاربتين هاء في الاصل قوله اي في حال الافراد
دافع لاحتمال قوله في الاصل الى اصل اللغة قال البعض قوله اي في حال الافراد
تفسير وايضاح وبيان لمعنى في الاصل وخرج من تعريف علامة التانيث به اي
بقوله الموقوف عليها هاء قال بعض محشي هذا الكتاب المستطاب قوله فلا يخرج
اي حين قيد في الاصل معتبر في التعريف فلا يخرج من التعريف تاء ضاربتين
قوله فانها اي تاء ضاربتين تعليل للنفي يوقف عليها اي على تاء ضاربتين
حال كونها هاء في الاصل قوله اي في حال الافراد بيان لمعنى في الاصل ودافع
لاحتمال قوله في الاصل الى الاصل اللغة وخرج من التعريف به اي بقوله الموقوف
عليها هاء تاء مثل صافنات وتاء مثل اخت وتاء مثل بنت قوله فانها اي فان
هذه التاءات تعليل لخروج تاء مثل صافنات واخت وبنت لا يوقف عليها اي
على هذه التاءات حال كونها هاء اصلا اي لا في الحال ولا في الاصل لكن الصافنات
ظاهر لانه جمع صافن ولا تاء فيه حتى يوقف عليها وفي نفسه تاء لكن لا يوقف
عليها هاء واما الاخت والبنت فمحل بحث لان اصلهما اخوة وبنوة
ويوقف على تائهما هاء وتامل كذا قاله احمد نازلي قال الاستاد قوله لا يوقف
عليها هاء اصلا مع ان تاء التانيث يوقف عليها هاء لكونها بدلا من اللام
او لعدم كونها متمحضة للتانيث بل فيها رائحة منه وهي بدل من الواو وقال الاخر قوله
لا يوقف عليها هاء اصلا لكونها بدلا من الواو مع ان تاء التانيث يوقف عليها هاء
قوله وعلامة التانيث مقدرة فيها اي في هذه الكلمات او في هذه الاسماء او
او في الصافنات واخت وبنت جواب سؤال مقدر ناشئ من خروج مثل الصافنات و



واخت وبنت كما صرح به اي كما صرح المص بكون علامة التانيث مقدرة فيها
في الامتحان اي في الكتاب المسمى باسم الامتحان او في الكتاب المسمى بامتحان
الاذكياء نحو ظلمة مثال لما فيه التاء لفظا ونحو شمس مثال لما اي لاسم
فيه اي في ذلك الاسم التاء تقديرا بدليل ظهورها اي التاء في تصغيرها اي في تصغير شمس
نحو شميسة لان التصغير يرد الشيء الى اصله قوله لان المصغر علة للظهور بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا قوله فشميسة مبتدأ وقوله في تقدير
شمس صغيرة مثلا خبره فكما يجب اي اذا كان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فكما يجب
الحاق التاء بصفات الاسماء والمراد من الصفات في قوله بصفات الاسماء المؤنثة
قوله التي قدر صفة للاسماء اي الصفات التي قدر فيها اي في تلك الاسماء التاء
اي تاء التانيث كشمس طالعة يجب الحاقها اي التاء بالمصغر متعلق بالحاق
هذا منقوض بعقرب لانا اذا وصفناها بصفة تأتي بالتاء ونقول عقرب مؤذية
في الحائط فيجب الحاق التاء بالصفة لكن لم يجب الحاقها في مصغرها عقيرب
فدليلك جار في عقرب الا ان حكمه عدالة متخلف في عقيرب وايضا انك قد جعلت
عقرب مما فيه التاء مقدرة فمن اين عرفت تقديرها اذ مصغرها كما يراها بغير تاء
بخلاف شمس فان مصغرها شميسة وهي ايضا الالف المقصورة اي الالف التي
صارت مستقلة في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب فيخرج الف اوطى اذ هي
للالحاق بجعفر قال صاحب زبدة الانظار قوله الالف المقصورة هي الالف بدون الهمزة
نحو حبلى ونحو دعوى الاول يعني حبلى للحقيقي اي مثال للمؤنث الحقيقي والثاني يعني دعوى
لغيره اي مثال لغير الحقيقي قال البعض قوله الاول اي المثال الاول وهو نحو حبلى للحقيقي
اي مثال للمؤنث الحقيقي والثاني اي المثال الثاني وهو نحو دعوى لغيره اي مثال للمؤنث
الغير الحقيقي وهي ايضا الالف الممدودة قال عصام كافية والالف الممدودة
ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك
فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها
بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة
علامة التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها
سبب مد الالف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه
او لان الالف اسم للمتحرك والساكن وقال البعض قوله الالف الممدودة وهي الالف التي سببا

للعقد وقال صاحب زبدة الانظار قوله والالف الممدودة وهي الالف بالهمزة وقال
الاستاد قوله والالف الممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية
بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو حمراء محتمل لهما
اي للحقيقي ولغيره اذ لو كان موصوفه من الحقيقي فهو مثال للمؤنث الحقيقي نحو امرأة حمراء
وان كان موصوفه من غيره فهو مثال للمؤنث الغير الحقيقي نحو نار حمراء قال امام الايوب
قوله محتمل لهما اي محتمل لكونه مثالا للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا
امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره ثم
ان اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال وهذا
قال البعض قوله وهذا الخ جواب عن السؤال المقدر كأن السائل قال هذا التعريف
غير جامع لافراد المعرف وغير مانع لاغياره فاجاب بقوله وهذا قوله اي كون
المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا تفسير للمشار اليه بلفظ هذا وغيره ذلك في
المشار اليه بقوله اي كون المؤنث ملتبس بالتاء او الالف المقصورة او الممدودة
فقوله كون المؤنث الخ مبتدأ خبره قوله جار وهو اشارة الى المتعلق المحذوف
في قوله في غير ثلثة من اسماء العدد والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة
لان الجري عام للتاء ومثله في السيلاني بالفتح اي هو مجرور بالفتح لكونه غير منصرف
للعلمية لنفسه والتانيث مضاف اليه قال البعض قوله بالفتح اي بفتح ثلثة
بلا تنوين لكونها غير منصرف بالتانيث وبالعلمية لنفسها والزائد اي وفي غير العدد
الزائد عليها اي على الثلاثة وقوله منتهيا اشارة الى المتعلق المحذوف
في قوله الى عشرة وهو حال من الزائد اي حال كونه منتهيا الى عشرة
فالامتداد والتناول قطعيا فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم
اليها الذي هو حكم بعدم التناول القطعي فان مذكرها اي مذكر كل واحد
من الثلاثة والزائد عليها منتهيا الى عشرة او مذكرها ومذكر الزائد عليها
منتهيا الى عشرة بالتاء قوله اعتبارا علة للملابسة المستفادة من قوله بالتاء
اذ هو بتقدير ملابس بالتاء ولتانيث الجماعة الكائنة في ثلثة وفي الزائد عليها الى عشرة
في الايضاح انما كان كذلك اي جاؤوا بالتاء للمذكر في الزائد على الاثنين لان الثلثة
جمع فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤوا بالمؤنث مذكرا لارادة الفرق بينهما
انتهى اي انما كان على خلاف الظاهر في الثلاثة لان عدد الثلاثة فالزائد عليها جماعة فيصح
ايراد التاء



ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤوا
بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس
في صورة حذف المميز اذ لا علامة فيها ولو اوردتاء آن لزم اجتماع علامتي التانيث
في كلمة واحدة فلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث الى آخره كذا في السيلكوتي
ومؤنثها اي مؤنث كل واحد من الثلاثة والزائد عليها الى عشرة او مؤنثها
ومؤنث الزائد عليها الى عشرة بحذفها اي التاء تفسير وتعيين لمرجع الضمير
اي بحذف التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه اي في مؤنثها وانما حذفت التاء
في مؤنثها للفرق اي لتحصيل الفرق قال البعض قوله للفرق تعليل لكون المذكر
بالتاء والمؤنث بحذفها بينهما اي بين المذكر الذي اتى بالتاء وبين المؤنث لان المذكر
لما كان اصلا اتى بالتاء فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع عليه من المؤنث فذلك
الفرق يحصل بحذفها ولم يعكس يعني وانما لم يفعل الامر بالعكس بان يكون مذكره
بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس قال البعض قوله ولم يعكس بان يكون مؤنث الثلاثة
الى العشرة بالتاء ومذكرها بدون التاء قوله لان للمذكر علة للم يعكس ومتعلق
قوله تقدما منصوب اسم ان بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والزمان
اي وتقدما بالزمان كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام فاعطيت اي
اذا كان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له اي للمذكر اولا
فلو اعطيت اي التاء له اي للمؤنث ثانيا اي بعد اعطائها للمذكر يلزم الالتباس
بين المذكر والمؤنث لانه لما كان الاول بالتاء علم ان التركيب تركيب المذكر
نحو ثلثة رجال مثال المذكر لان العدد يتبع مفرد المعدود والمعدود هنا رجال ومفردها
رجل وهو مذكر قال امام الايوب قوله نحو ثلثة رجال وهذا مثال للمذكر فان العدد تابع
في التذكير والتانيث الى مميزها ومفرد مميزها هو الرجل وهو مذكر ونحو اربع نسوة
وهذا مثال المؤنث لان المعدود هنا نسوة ومفردها امرأة وهي مؤنث قال امام الايوب
قوله واربع نسوة وهذا مثال للمؤنث فان مفرد مميزها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع
في بيان حال المركب في هذا الباب فقال واذا ركبت ثلثة والزائد اي واذا ركبت العدد
الزائد عليها حال كونه منتهيا الى تسعة بل تسعة قال صاحب المنافع قوله والزائد عليها
منتهيا يشير الى جواب سؤال من وجهين احدهما ان الى لانتهاء الا بامر منفصل ولم يوجد
هنا وثانيهما انه يلزم ان تكون تسعة خارجة عن هذا الحكم لعدم شمول ما قبلها وهو ثلثة

على تسعة مع انها كثلثة في هذا الحكم المذكور في المتن وحاصل الجواب ان الى متعلقة
بمنتهيا المقدر حالا من فاعل المعطوف المقدر وهو الزائد المشتمل على تسعة فيدخل
في حكم ثلثة والى لاسقاط ما وراء المجرور وقوله مع عشرة ظرف لركبت اي
ركبت ثلثة والزائد عليها من اربعة منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبتت على صيغة
الماضي المجهول من باب الافعال وقوله التاء نائب فاعله والجملة جواب اذا اي
جعلت التاء ثابتة في الجزء الاول وفي تقدير الجزء اشارة الى ان الاول صفة
والموصوف محذوف فقط اي لا في الثاني اي لا في الجزء الثاني في المذكر متعلق
باثبتت قوله ابقاء مفعول له تحصيلي لقوله اثبت التاء اي لقصد الابقاء له
اي للجزء الاول على حاله اي الجزء الاول قبل التركيب مع العشرة يعني ان التاء
لما جعلت علامة للتذكير حال الافراد جعلت علامة له حال التركيب ايضا لئلا يقع
التخالف بين الحالتين وحال الجزء الاول كونه مذكره بالتاء قال البعض
وحال الجزء الاول هو التذكير قوله كراهة منصوب بنزع الخافض وعلة لحذفت
اي لكراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد بان يكونا تائين قال البعض قوله
اجتماع علامتي التانيث وهما التاءان في آخرهما قوله من جنس واحد بيان لعلامتي التانيث
فيما متعلق للاجتماع بما في التركيب الذي هو اي ذلك التركيب كالكلمة الواحدة يعني
ان تركيب ثلثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما اعتبرا واحدا كانتا كالكلمة
الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة اي بخلاف تركيب احدى عشرة قوله
لكونهما اي علامتي التانيث في احدى مع العشرة تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف
من جنسين لان الجزء الاول في احدى عشرة مؤنث بالالف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد
قال البعض قوله من جنسين في الاول الالف المقصورة وفي الثاني التاء ولما اورد على قوله
من جنسين بان يقول ان كون علامتي التانيث في احدى عشرة من جنسين مسلم
لكن كونهما في ثنتا عشرة واثنتا عشرة غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما
تاء فكيف يجوز اي فاجاب عنه بقوله واما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما
اي علامتي التانيث فيهما من جنس واحد قوله لان التاء علة لجاز ومتعلق به في الجزئين
الاولين وهما ثنتا واثنتا منهما اي من ثنتا عشرة واثنتا عشرة لما لزمت اي
تلك التاء الوسط وتاء التانيث انما يكون في الآخر ولو في الاصل كضاربتين وضاربتان
قوله لعدم مفرديهما اي الاولين متعلق للزمت وعلة له قال البعض قوله لعدم مفرديهما
اي الجزئين الاولين منهما متعلق للزمت وعلة للزوم التاء الوسط وقال الآخر قوله
لعدم مفرديهما اي ثنتا في ثنتا عشرة واثنتا في اثنتا عشرة علة للزوم التاء بالوسط و

ولما كانت يعني تلك التاء بدلا من لام الكلمة اعني الياء لانهما من الثني والاصل
في تاء التانيث ان لا يكون بدلا قال صاحب المنافع قوله وكانت بدلا من لام الكلمة
اعني الياء لانهما ماخوذتان من الثني وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو
كثير وقال الاستاد قوله وكانت اي التاء بدلا من لام الكلمة لان اصلهما
اثنيان وثنيان قلبت الياء تاء للخفة وقال الآخر قوله وكانت اي التاء
بدلا من لام الكلمة يعني الياء لان اصلهما اثنيان وثنيان بالياء التحتانية
فابدل التاء من الياء فصار اثنتان وثنتان ثم ركبا مع عشرة فسقط النون
بالتركيب فصار اثنتا عشرة وثنتا عشرة بخلافهما اي التاء في الاخيرين
اي في الجزئين الاخيرين اعني بهما عشرة فيهما منهما اي من ثنتا عشرة واثنتا عشرة
قوله كانت اي تلك التاء جواب لما لجنس اخر ولما اورد على قوله بدلا من لام الكلمة
النقض بان يقال التاء في اثنتا للتانيث لا بدل لان البدل من لام الكلمة
هي الهمزة التي للوصل في اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتي التانيث
من جنس واحد اجاب بقوله وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض
والبدلية عن لام الكلمة حتى لا يكون التاء فيها بدلا منها كما زعم المولى الجامي
لا لابدال والتعويض بمعنى واحد كليس واستثناء وانما العوض عن لام الكلمة ليس
الا اي ليس العوض عن لام الكلمة شيئا من الاشياء الا التاء قال البعض قوله ليس الا
المستثنى محذوف وكذا المستثنى منه وهو خبر ليس واسمه مستتر فيه والتقدير ليس
العوض شيئا من الاشياء الا التاء وقال الاستاد قوله وهمزة الوصل الخ دفع توهم
لم لا يجوز ان يكون الهمزة عوضا دون التاء وقال صاحب المنافع قوله وهمزة الوصل
الى قوله ليس الا ورد لما فهم من كلام الفاضل الجامي من ان العوض الهمزة في اثنتا
والتاء في ثنتان كما في ابنة وبنت فان العوض الهمزة في الاول والتاء في الثانية
وقال البعض قوله وهمزة الوصل الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل لا نسلم ان يكون التاء
بدلا من لام الكلمة لان همزة الوصل في اثنتا للتعويض والتاء للتانيث فاجاب بقوله
وهمزة الوصل الخ ولما كانت علة حذف التاء من الجزء الثاني لزوم اجتماع علامتي التانيث
اورد عليه بان الجزء الثاني في احد عشر واثنا عشر بحذف التاء ايضا مع عدم اجتماع
علامتي التانيث فيهما فاجاب عنه بقوله واما حذفه التاء من احد عشر واثنا عشر
يعني من الجزئين الاخيرين منهما مع عدم الاجتماع اي مع عدم اجتماع علامتي التانيث
فيهما اي في احد عشر واثنا عشر قوله حملا مفعول له لحذفت بجعله مصدرا مجهولا ليكون

فعلا لفاعل الفعل المعلل فافهم على النظير اى على الحذف من النظير يعنى ان حذف التاء
من الجزئين الاخيرين فيها محمول على حذف التاء من الجزء الثانى فى ثلثة عشر مثلا
وهو نظيرها فى كون كل منها من نوع واحد ويجوز ان يبقى العبارة على حالها
قال البعض قوله على النظير وهو ثلثة عشر وامثالها وقال صاحب المنافع
قوله على النظير اى المذكر من نحو تركيب ثلثة عشر قوله وتبعيدا عطف على حملا
عن النقيض اى عن عيم الحذف من النقيض يعنى ان حذف التاء من الجزئين
الاخيرين فيهما مبعود عن عدم حذفها من الجزء الثانى فى احدى عشرة وثلث
عشرة مثلا وهى نقيضها لكونهما مؤنثين وان كان كل واحد منهما من نوع
واحد ويجوز ان يبقى العبارة على حالها قال البعض قوله عن النقيض
وهو المؤنث وقال صاحب المنافع قوله عن النقيض اى المؤنث من نحو تركيب
ثلث عشرة نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا وفى الثانى قوله اى اثبت التاء
فى الجزء الثانى اشارة الى ان قوله معطوف على قوله فى الاول فقط اى لا فى الاول
فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة قوله تحقيقا مفعول له تحصيل
للفعل المقدر بواسطة العطف اى اثبت التاء فى الثانى فقط فى المؤنث تحقيقا
لتمام المخالفة بينهما اى بين المذكر والمؤنث وقيل القائل المولى الفاضل الشامى
اعنى به عبد الرحمن الجامى عدم الاثبات اى عدم اثبات التاء فى الاول اى فى الجزء الاول
من المؤنث ابقاء مفعول له لعدم الاثبات اى لقصد الابقاء اى للاول بحاله اى الاول
الذى قبل التركيب وحال الاول قبل التركيب كونه مؤنثا بحذف التاء والاثبات اى
اثبات التاء فى الثانى اى فى الجزء الثانى من المؤنث لانتفاء المانع وهو اى المانع
اللبس بين المذكر والمؤنث لانه لما كان الاول بحذف التاء علم ان التركيب تركيب المؤنث
والتانيث اى المؤنث يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول قال الاستاد قوله اى المؤنث
اشارة الى تصحيح الحمل لان التانيث اذا كان بمعناه لا يصح الحمل وقال الاخر
قوله اى المؤنث اشارة الى تصحيح الحمل بتاويل المبتدا بجعله بمعنى المؤنث الحقيقى
قوله او تانيث عطف على المؤنث واشارة الى ان التانيث بمعناه بتقدير المضاف
فى جانب الخبر قال البعض قوله او تانيث مضاف الى ما وما عبارة عن اسم بازائه
اى بازاء مسماه اى ذلك الاسم على حذف المضاف والمراد من المسمى المدلول اه
قال صاحب زبدة الانظار وازاء مصدر ثان لباب المفاعلة والضمير راجع الى ما
بتقدير المضاف اى بازاء مسماه وقال سياهية فى حاشية قوله والتانيث المصدر
بمعنى اسم المفعول والى هذا اشار بتفسيره بقوله اى المؤنث بمعنى المؤنث الحقيقى
الذى هو الخلقى والجبلى والمصدر على معناه الحدثى فى المضاف محذوف اى التانيث

اى التانيث الحقيقى تانيث ما بازائه قال البعض قوله بازاء مسماه اى مسمى المؤنث
الحقيقى يريد بهذا التفسير ان المضاف محذوف بين ازاء وضمير متصل به وقال
امام الايوب قوله والتانيث الحقيقى ما اى هو المؤنث الذى بازائه اى حاصل بازاء مسماه
وبمقابله ذكر بضم الذال والكاف وبتنوين الراء وهو ما ليس بمثمر اى منذكر
وفى الاخترى الذكر بفتحتين ضد الانثى قال الاستاد قوله ذكر وهو ما يوصف بالذكورة
فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر لما لا يثمر ونخلة انثى لما يثمر وتخرج منه بقوله
من الحيوان اى من جنس الحيوان اى من ذوى الارواح مطلقا لا من الانسان
خاصة فى الرضى ولو قال الحقيقى ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون
حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلى انتهى لكن مادة النقض
غير محقق بخلاف نحو النخلة وهى المثمرة قال البعض قوله بخلاف النخلة التى تثمر
بالفعل قوله فانها اى النخلة تعليل لهذه المخالفة وان كانت وان هذه للوصلية بازائها
اى النخلة ذكر اى مذكر قوله اعنى تفسير لقوله ذكر اى اقصد بالذكر المجرد اى
النخل الذى جرد عن التاء الا اى لكن انه اى ذلك الذكر او المجرد عن التاء
ليس من الحيوان اى ليس من جنس الحيوان فلا يعد اى اذا لم يكن الذكر الذى
بازائها من الحيوان فلا يعد نحو النخلة من الحقيقى اى من المؤنث الحقيقى قال البعض
قوله انه اى نحو النخلة اى النخل ليس من الحيوان فلا يعد اى اذا لم يكن نحو النخلة من الحيوان
فلا يعد نحو النخلة من الحقيقى اى من المؤنث الحقيقى وقال امام الايوب وانما قيد بقوله
من الحيوان ليخرج من تعريف التانيث الحقيقى نحو النخلة فانه يطلق على مؤنث النخل
ويصدق عليها ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق
عليها الحقيقى بل هى لفظى نحو امرأة مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء قال امام الايوب
هذا مثال لما وقع بازائه ذكر من الآدميين بازائها اى الامرأة يعنى فى مقابلتها رجل
ونحو ناقة مثال للمؤنث الحقيقى من غير العقلاء قال امام الايوب قوله وناقة وهذا
مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر الحيوان بازائها اى الناقة جمل بفتح الجيم والميم
قوله والتانيث اللفظى الغير الحقيقى لتعيين المعطوف عليه قوله ملتبس بخلافه اشارة
الى كونه قوله بخلافه خبرا للمبتدا والى كونه ظرفا مستقرا قال الاستاد ثم شرع فى تعريف اللفظى
فقال والتانيث اللفظى ملتبس بخلافه انما قدر التانيث اشارة الى ان قوله اللفظى
معطوف على قوله الحقيقى وانما قدر ملتبس اشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة
والى ان الظرف مستقر قوله اى الحقيقى اى المؤنث الحقيقى تفسير لمرجع الضمير فى بخلافه

يعني حال تعريف التأنيث اللفظي هو انه ما اي اسم مؤنث ليس بازائه اي بازاء مسماه
ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه اي ذلك الاسم المؤنث في لفظه اي ذلك الاسم المؤنث
فقط اي لا في معناه قال البعض قوله يعني ما اي المؤنث الذي ليس بازائه
اي ذلك المؤنث ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه اي ذلك المؤنث في لفظه اي ذلك المؤنث
فقط اي لا في معناه بوجود العلامة اي بوجود علامة التأنيث فيه اي في ذلك الاسم
المؤنث او في ذلك المؤنث لفظا كما في غرفة او تقديرا كما في شمس ولذا اي
لاجل تأنيثه في اللفظ او لكون تأنيثه في اللفظ او لوجود العلامة في لفظه سمي
اي ذلك الاسم المؤنث او ذلك المؤنث لفظيا اي مؤنثا لفظيا نحو غرفة مثال
اي هذا مثال لما اي للمؤنث اللفظي الذي كانت العلامة في لفظه اي ذلك المؤنث
لفظا اي من جهة اللفظ ونحو شمس مثال اي هذا مثال للمؤنث اللفظي الذي
كانت اي علامة التأنيث في لفظه اي ذلك المؤنث تقديرا اي من جهة التقدير
والغرض ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله والجمع ما الخ فقال
ولما سبق الخ قال البعض قوله ولما سبق الخ بيان وتوطئة لمناسبة اتيان المص
بحث الجمع والتثنية ذكر الجمع والمثنى والمفرد ولما توقف معرفة احكام الفاعل
بالنسبة الى العامل قوله على معرفتها اي هذه الثلاثة متعلق للتوقف قوله وبمعرفتها
اي الجمع والمثنى متعلق بقوله يعرف المفرد اجمالا لانه ما عداهما قوله وبالملفة
معطوف على قوله بمعرفتهما اي وبالملفة يعرف تفصيلا وقوله اراد جواب لما اي اراد المص
بيانهما اي بيان الجمع والمثنى وترك بيانه قوله ولكن الخ توطئة لتقديم جمع المكسر
وما يقابله على التثنية اي ولكن لما كان المكسر اي الجمع المكسر من اقسام المؤنث
اي الجمع المؤنث قدمه جواب لما الثاني اي قدم المص المكسر وايضا قدم ما يقابله اي
ما يقابل المكسر من السالم قال البعض قوله وما يقابله اي المكسر معطوف على ضمير منصوب
في قوله قدمه وما عبارة عن الجمع السالم مذكرا او مؤنثا قوله فقال عطف على قدم
من قبيل عطف المسبب على السبب لا جواب لشرط محذوف وان اشتهر والجمع المكسر
مطلقا اي سواء كان مذكرا او مؤنثا جامدا او مشتقا او سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا
او سواء كان عاقلا او غيره بزيادة حرف او غيره مذكرا او غيره يعني حال تعريف جمع المكسر مطلقا
هو انه ما قوله الخ جمع اشار به الى ان لفظا ما موصوف وعبارة عن الجمع تغير وهو فعل ماض معلوم
من باب التفعل لجمعيته اي لحصول الجمعية او لاجل الجمعية فيه لا لتزام الدور الان يقال التوقف



التوقف على التعريف باعتبار الوصف الذي هو المكسر لا باعتبار الموصوف الذي
هو الجمع فلا دور كذا قاله احمد زاده يخرج اي اذا كان التغير للجمعية او ولما كان
قيد للجمعية ملحوظا في التعريف او اذا قيدنا التغير بقولنا للجمعية فخرج عن تعريف المكسر
نحو مصطفون بالواو الساكنة المفتوحة ما قبلها من الجموع السالمة التي يكون
آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسورة نحو قاضون قوله لان تغيره اي
لان تغير المفرد فيه يلزم بحكم قاعدة التعريف بعد الجمعية اي بعد حصول الجمعية للتعقل
لان اصله مصطفيون قال البعض قوله لان تغيره اي مصطفون متعلق بخرج وعلة له بعد الجمعية
ظرف للتغير قوله للتعقل جبرانه اي للتعقل او للفرق او نحوه صيغة مفرده اي ذلك الجمع
ولو كان ذلك التغير ولو هذه للوصلية تقديرا اي تقديريا لا تحقيقيا اي مفروضا
كفلك مما كان الجمع والواحد متحد بالصورة او مما كان الجمع والواحد متحد لفظا
هذا مثال للجمع له تغير تقديري فان ضمة اي ضمة فلك يعني ضمة الفاء في فلك حال كونه
مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لاتصاله بالمفرد الذي هو
المشحون كضمة قفل بضم القاف وسكون الفاء وهو وزن المفرد اي كضمة قفل
في الاصل واللزوم قوله وجمعا معطوف على قوله مفردا اي وان ضمته حال كونه
جمعا كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع
راجع الى الفلك فيكون جمعا كضمة اسد بضم الهمزة وسكون السين جمع اسد
بفتح الهمزة اي كضمة اسد في الفرعية والعروض والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع قال صاحب المكمل من اوزان
الجموع فعل بضم الفاء وسكون العين نحو سقف بضم السين وسكون القاف فانه
جمع سقف بفتح السين وسكون القاف وفلك بضم الفاء وسكون اللام وهذا
اللفظ يستوي فيه الواحد والجمع ولم يأت على هذا الوزن من الثلاثي بمعنى الجمع
غير هذين اللفظين انتهى كلامه والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد وهو
قوله ولو كان ذلك التغير تقديرا وقال صاحب المنافع قوله هذا القيد اي
في اللفظ واما في المعنى فتقييم ايضا اي كما لم يذكر المص هذا القيد في هذه الرسالة
او كما لم يذكر المص هنا في اللب اي في لبه متعلق للم يذكر وهو متن الامتحان قوله
اكتفاء مفعول له لاجله لقوله لم يذكر او مفعول له لقوله لم يذكر بما اي بالقيد الذي ذكره
اي ذكر القاضي البيضاوي ذلك القيد قال البعض قوله بما اي بقيد تقديرا ذكره البيضاوي

في تعريف مطلق الجمع حيث قال المجموع ما دل على افراد بحروف مفرده ولو اعتباراً
بتغييرها ولو تقديراً كما ذكره اي ذلك القيد قوله المص رح فاعل ذكر في شرحه
اي في شرح اللب او في شرحه على اللب حيث قال بعد قول البيضاوي في لبه
وهو مكسر لو غير بناء واحده ولو تقديراً تركه اكتفاء، كذا قاله احمد نازلي
قال صاحب المنافع قوله كما ذكره في شرحه حيث قال في شرح تعريف جمع المكسر
ولو تقديراً تركه اكتفاء وقال البعض قوله في شرحه اي اللب اي في شرحه
المسمى بالامتحان ولم يسبق اي والحال انه لم يسبق في هذه الرسالة اي رسالة
الاظهار قال البعض قوله في هذه الرسالة المسماة بالاظهار وفي تعبيره الشارح رح
بقوله في هذه الرسالة اشارة الى وجه ترك تعريف مطلق الجمع وهو ان هذه
الرسالة مطلوب فيها الاختصار على قدر الضرورة كما اشار اليه المص في اول الكتاب
ولذلك تركه واحاله الى المطولات حتى يكتفى به اي بما ذكره في تعريف مطلق الجمع
او بما في تعريفه يعني لا يكتفى به فينبغي اي اذا سمع ما قلنا فينبغي للمص ان لا يهمل
اي ان لا يترك هذا القيد اي قيد ولو تقديراً او قيد تقديراً في كتابه اي المص هذا
اي الاظهار اقول اهمل هذا في كتابه هذا لعدم تحمل كتابه هذا قال البعض
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما ترك المص رح هنا قوله ولو تقديراً لندور ما كان
تغيره تقديراً او اعتماداً لشهرته فاحاله الى الشراح اذ الكتاب للمبتدي
وقال صاحب المنافع قوله فينبغي ان لا يهمل في تعريف جمع المكسر هذا القيد اي
قيد ولو تقديراً في كتابه اي المص هذا اي الاظهار ولم يقل فالصواب ان لا يهمل
هذا القيد في كتابه هذا اشارة الى وجه صحة تعريف جمع المكسر بدون هذا القيد
وهو اما ان العموم مستفاد من اطلاق التغير واما انه اكتفى بما ذكر فيما احاله
الى المطولات من تعريف مطلق الجمع قوله والمراد بالتغير الخ وهذا التقرير
لتصحيح طرد التعريف كذا قاله احمد نازلي وفي بعض النسخ وهو التحرير
ليصح طرد التعريف اقول وهو نقض لتعريف المص باستدراك الصيغة
يعني والصواب ان يقول والجمع المكسر ما تغير مفرده للجمعية لان المراد بالتغير هنا
ما اي التغير الذي هو اي ذلك التغير المتعارف اي المصطلح عندهم اي عند النحاة
وهو تغير الصيغة للجمعية اقول تصريح بما علم ضمنا او من قبيل التاكيد فافهم فخرج اي
اذا كان المراد هكذا فخرج عن تعريف المكسر به اي بقوله تغير صيغة مفرده جمع السلامة
بكلا قسميه اي جمع السلامة وهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم قوله فان



قوله فان تغير الاخر اي آخر المفرد علة لخروج جمع السلامة ومتعلق بخرج اي
لان تغير الاخر قال البعض قوله فان تغير الاخر الفاء تعليلية فهو علة لخروج
جمع السلامة لا يعد عندهم اي عند النحاة من تغير الصيغة اي صيغته فلا مدخل
لحركة الاخر وسكونه في الصيغة فلا يعتبر تغيره تغير الصيغة وان كان وان
هذه للوصلية اي وان كان تغير الاخر تغيراً بحسب اللغة وهو التحويل قوله
والمراد بالمفرد الخ وهذا التحرير لتصحيح عكسه اذ المتبادر منه الحقيقي كذا قاله
احمد نازلي وفي بعض النسخ وهو التحرير ليصح عكسه اذ المتبادر منه الحقيقي
اي مراد المص بالمفرد هنا ما اي المفرد الذي هو اي ذلك المفرد اعم من الحقيقي
نحو رجال فان مفرده رجل فقد تغير بجعل الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام
قوله والاعتباري معطوف على الحقيقي اي واعم من الاعتباري كاساور جمع اسورة
جمع سوار بكسر السين وهو معروف واناعيم وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتح
النون والعين وهو المال الراعية وكعباديد جمع عباد وهو جمع عبد بتقديره
اي للفظ عباديد عبد و... ذكر في القاموس والعباديد بلا واحد من لفظها
ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله وجمع المذكر السالم ما الخ
او اراد ان يذكرها لترك تعريف السالم وارادة تعريف قسميه بقوله وجمع المذكر
السالم فقال ولما ظهر من تعريف المكسر اي من تعريف الجمع المكسر ان السالم اي ان الجمع
السالم ما اي جمع لم يتغير صيغة مفرده اي ذلك الجمع للجمعية اي لحصول الجمعية
لان الاعدام تعرف بملكاتها ترك جواب لما اي ترك المص تعريفه اي السالم واراد
عطف على ترك اي اراد المص تعريف قسميه اي السالم وهما جمع المذكر السالم
وجمع المؤنث السالم قوله فقال عطف على القريب او البعيد من قبيل عطف المسبب
على السبب اي فقال المص وجمع المذكر السالم قدمه اي قدم المص الجمع المذكر السالم
على جمع المؤنث السالم لما مر من ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا على المؤنث كتقدم ادم
عم على حواء رضي الله عنهما اذا عرفت هذا فنقول المتقدم يقال عند الاوائل على خمسة
معان احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر لكل احد كتقدم الاب على الابن بمعنى
ان للاب وجوداً في زمان وللابن وجوداً في زمان آخر وزمان الاب مقدم على زمان الابن
فيقال للاب انه متقدم على الابن بالزمان وثانيها المتقدم بالذات وهو المتقدم بالعلية
كتقدم الشمس على الضوء وحركة الاصبع على حركة الخاتم فانا نعلم انه لولا حركة الاصبع

لما يعرف الخاتم فهذا الترتيب العقلي هو المعنى بالتقدم بالعلية وهو خفي عند جماعة
من الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين فانه لولا
الواحد لم يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد ان لم يكن الاثنان موجوداً
فهذا التوقف المعلوم هو المراد بالتقدم الطبعي والفرق بين هذا النوع
من التقدم وبين الاول ان التقدم هناك كان كافيا في وجود المتأخر بحيث
يستحيل انفكاكه عنه والمتقدم هنا ليس علة تامة في المتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم
وان لم يكن المتأخر ثابتا ورابعها التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية كتقدم
الصف الاول على الصف الثاني بالنظر الى الامام واما الرتبة العقلية كتقدم
الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم وخامسها التقدم بالشرف
والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا عرفت اصناف المتقدم فاعرف اصناف المتأخر
وهو ظاهر كذا في شرح التجريد ما اي جمع لحق اخره قيد بقوله في اصل الوضع ليدخل
في الحد مثل ضاربو القوم ومصطفون وقاضون تأمل حتى فتح الله عليك قال
البعض قوله في اصل الوضع متعلق بلحق ومفعول فيه له مجازاً وانما قيد بقوله
في اصل الوضع ليدخل في الحد الجمع الذي اضيف الى المعرف باللام لان النون
سقط منه بالاضافة اليه مثل ضاربو القوم اذ اصله ضاربون قبل اخر مفرده اي ذلك الجمع
انما لم يقل اي المص اخره بدون لفظ المفرد كما في الكافية اي كما قاله ابن الحاجب
في كتاب الكافية او كما كان في كتاب الكافية قوله لانه اي الشان متعلق للم يقل
وعلة له يلزم ح اي حين قال اخره بدون المفرد ان لا يصدق الحد اي تعريف
جمع المذكر السالم على الجمع بل على مفرده بل يصدق على المفرد والجمع فينتقض الحد
طرداً وعكساً فلذا قال اخر مفرده كذا قاله احمد نازلي قوله اذ الواو والنون مثلا وكذا
الياء والنون علة لعدم صدق الحد على الجمع بل على المفرد انما يلحقان اي الواو والنون
اخر مسلم مثلا لا اخر مسلمون ولهذا اي لاجل ذلك اللزوم او لاجل لزوم عدم صدق الحد
على الجمع احتاج الشراح اي شراح الكافية الى تقدير المفرد فيها اي في الكافية
ثم اعلم اي بعد ما علمت فائدة العدول عن عبارة الكافية ان المراد اي مراد المص
به اي بالمفرد في تعريف الجمع المذكر السالم ليس هنا اي المفرد الذي يقابل المثنى والمجموع
وللمفرد اربعة معان مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع قال البعض قوله
ليس ما يقابل المثنى والمجموع كما زعم الفاضل العصام والا اي وان كان المراد به ما يقابل
المثنى والمجموع يلزم الدور قوله لتوقف معرفتها اي المثنى والمجموع علة للزوم الدور
واثبات للملازمة قوله على معرفته اي المفرد متعلق للتوقف وبالعكس اي بملابس بالعكس

اي بملابس بالعكس الذي هو توقف معرفة المفرد على معرفتهما اقول ليس هذا
تعريفا اسميا حقيقيا بل هو لفظي يقصد به تمييز صورة حاصلة عن عداها فيجوز
فيه التعاكس فلا يرد فيه الدور فيراد به ما يقابلهما قال احمد نازلي فيه ان معرفة
المفرد على هذا الوجه تتوقف على معرفة الجمع المطلق لا على مع قيد المذكرية وقيد السلامة
والجمع مع هذين القيدين يتوقف معرفته على معرفة المفرد فلا دور نعم يتحقق الدور
ان اريد بالمفرد ما ليس بمثنى ولا مجموعا بالقيد المذكورين لكن لم يرد السؤال
الثاني والحاصل ان السؤالين لا يردان مقابل احدهما فقط تأمل قوله ويخرج
عطف على يلزم في يلزم الدور ايضا اي كما يلزم الدور قوله جمع الجمع فاعل يخرج
بل اسما اي بل المراد به اما الاصل اي بل المراد بالمفرد اصل حروفه واما الدال على الفرد
وليس هذا ما يقابل المثنى والمجموع ايضا فظهر النظر في لزوم الدور فتبصر سواء كان
المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامنين وايامنون بالواو والنون او بالياء
والنون في ايامن جمع ايمن وهو اي ايمن جمع يمين وهو مفرد فايمن اي لفظ ايمن
من حيث دلالتها اي ايمن على افراد من يمين قوله فايمن مبتدأ وقوله جمع اي جمع يمين
خبره ومن حيث دلالتها اي ايمن على ثلثة اي على ثلثة افراد مفردة اي من يمين
قوله مأخوذة اي ملحوظة من حيث المجموع صفة لثلاثة وقوله جملة بالنصب حال
من نائب الفاعل في مأخوذة قوله معدودة صفة بعد صفة لثلاثة قال البعض
قوله معدودة صفة كاشفة لقوله مأخوذة جملة وقوله واحدة حال من نائب الفاعل
في معدودة وقوله مفرد بالرفع خبر المبتدأ المفهوم من العطف وهو فايمن
فلذا اي فلاجل كونها مفردا من هذه الحيثية او لاجل كون ايمن مفردا من هذه الحيثية
قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فايامن مثلا لا يصدق على اقل من تسعة
اعلم ان الفرق بين الجمع وجمع الجمع ان الجمع انما يدل على آحاد كل منها يكون فردا
من ذلك الجنس وجمع الجمع يدل على مجموع كل منها يشتمل على افراد من ذلك الجنس فالمجموع
في جمع الجمع بمنزلة الآحاد في الجمع فاذا قيل الكلب فالمراد افراد الكلب واذا قيل الكالب
فالمراد مجموع من الكلب فلذلك قيل جمع الجمع لا يطلق على اقل من تسعة من افراده
كما ان الجمع لا يطلق على اقل من ثلثة كذا في شرح انموذج كذا ذكره المص في الامتحان
في تعريف مطلق الجمع قوله فلا يصدق تفريع على قوله لا يصدق على اقل من تسعة جمع
جمع الجمع كايامنين جمع ايامن قال البعض قوله كايامنين فهي جمع ايامن وايامن جمع ايمن

وايمن جمع يمين فالا يامنين جمع في المرتبة الثالثة فلا يصدق على اقل من سبعة وعشرين
وقوله واو مضموم بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا ما قبلها
في حالة الرفع قوله للمجانسة علة وتوجيه لكون ما قبل الواو مضموما يعني
انما ضم ما قبل الواو في الجمع ليكون الواو مجانسة للضمة اعني من جنس الضمة
لان الواو حصل من ضمتين فيقتضي ان يكون ضمة ما قبلها بالضرورة سواء كانت
الضمة لفظا نحو مسلمون او تقديرا يعني سواء كانت الضمة تقديرا كمصطفون بالواو
الساكنة المفتوحة ما قبلها اصله مصطفيون بفتح الفاء وضم الياء قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
قال الاستاد اصله مصطفيون حذفت ضمة الياء لاستثقال الضمة عليها
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين من الياء والواو وقال بعض الافاضل
قوله لفظا اي سواء كانت تلك المجانسة ملفوظة نحو مسلمون او تقديرا يعني
سواء كانت تلك المجانسة مقدرة كمصطفون مرفوعا او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي النصب والجر ومكسور صفة للياء ايضا وكل من الصفتين صفة
جرت على غير من هي له وكلا او ههنا لتقسيم المحدود وهو جمع المذكر يعني انه على قسمين
قوله للمجانسة علة وتوجيه لكون ما قبل الياء مكسورا يعني انما كسرت ما قبل الياء
في الجمع ليكون الياء مجانسة للكسرة اعني من جنس الكسرة لان الياء حصل
من كسرتين فيقتضي ان يكون كسرة ما قبلها بالضرورة ايضا اي كالواو يعني
كما ان الواو مجانسة للضمة لفظا اي سواء كانت الكسرة ملفوظة كمسلمين
او تقديرا يعني سواء كانت تلك الكسرة مقدرة كمصطفين بالياء الساكنة
المفتوحة ما قبلها اصله مصطفيين قلبت الياء ايضا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قال الاستاد اصله مصطفيين
حذفت كسرة الياء الاولى لاستثقال الكسرة عليها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
من اليائين وقال بعض الافاضل قوله لفظا اي سواء كانت تلك المجانسة ملفوظة كمسلمين
او تقديرا يعني سواء كانت تلك المجانسة مقدرة كمصطفين ونون اي ولحق نون
عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة وقوله للتعادل اي لتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعني انما فتحت النون



يعني انما فتحت النون في الجمع ليكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم
ما قبلها بخلاف النون في التثنية انما لحق بهذه الحروف الثلث ليفيد المجموع
اي ليفيد اللواحق مع الملحوق او ليفيد اللواحق وهي واو مضموم ما قبلها
وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوح وحدها اي حال كون تلك اللواحق
منفردة يعني بدون الملحوق اي مع مدلول مفرده اي الجمع فقوله مع مدلول مفرده
خبر مقدم لان واسمها قوله ما اي مثل ذلك المدلول وهو مع جملة اسمية منصوبة
محلا مفعول ليفيد يزيد عليه اي يزيد ذلك المثل على ذلك المدلول قوله من جنسه
حال من ما اي من جنس ذلك المدلول وقوله ثابتة الى المتعلق المحذوف لقوله
في غير الاضافة والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة اي في غير
حال الاضافة فان النون تحذف فيها اي في حال الاضافة قوله لشبهها اي
النون علة لحذف النون فيها بالتنوين في كونها امارة القيام يعني ان حذف النون
في الجمع المذكر السالم في حال الاضافة لشبهها بالتنوين لا اي ليس حذف النون لقيامها
اي النون مقامه اي التنوين والحال قد سبق تحقيقه اي تحقيق الحذف حيث قال
ان حذف النون في المثنى والجمع السالم في حال الاضافة لشبههما بالتنوين
لا لقيامهما مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد
وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه في بحث المعرب قال البعض
قوله وقد سبق تحقيقه اي الحذف عند قول المص وشرط المضاف ان يكون اسما مجردا اه
وحذفها اي النون فيها اي في حال الاضافة لا ينافي كونها اي النون جزءا من الدال
اي من اللفظ اي من لفظ الكلمة قوله لانه اي النون جملة للاينافي قال البعض
قوله لانه اي النون متعلق بلا ينافي وعلة لعدم المنافاة كالترخيم في عدم اختلال
المعنى بحذفه كما لا يختل المعنى بحذف الاخر في ياحارث مثلا يقال ياحار بالترخيم
قال البعض قوله كالترخيم يعني كما ان الترخيم لا ينافي دلالة المرخم على ما يدل عليه
قبل الترخيم كذلك نون الجمع في عدم المنافاة وقال الآخر قوله لانه متعلق بلا ينافي
وعلة له اي لان حذفها كالترخيم في عدم المنافاة والعجب من الشارح الاول وهو
صاحب كشف الاسرار حيث تبع اي لانه تبع فان حيث للتعليل هنا الفاضل الجامي
وشرح كلام المص قوله على خلاف مراده اي المص متعلق بشرح وهو اي الشرح
في اكثر المواضع من عادته اي الشارح الاول نحو مسلمون في حالة الرفع ومسلمين

اي ونحو مسلمين في حالتي النصب والجر ثم شرع في مباحث القسم الثاني
من الجمع ان السالم فقال وجمع المؤنث السالم ثم شرع في تعريفه فقال
ما وقوله جمع اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع لحق آخر مفرده اي
مفرد ذلك الجمع قوله حقيقيا اي سواء كان مفرده حقيقيا كمسلمات في جمع المسلمة
او اعتباريا كصواحبات في جمع الصواحب وهو جمع صاحبة فهو
باعتبار دلالته على جملة واحدة من الثلثة او غيرها مفرد قال صاحب
المنافع قوله حقيقيا حال من مفرد قال البعض قوله حقيقيا اي سواء كان المفرد
حقيقيا كمسلمات وهي جمع مسلمة وهي مفرد حقيقة او اعتباريا كصواحبات
وهي جمع صواحب جمع صاحبة قوله مؤنثا اي سواء كان مفرده مؤنثا كمسلمات
قال صاحب المنافع قوله مؤنثا حال من مفرد كما ان حقيقيا حال منه فيكونان
مترادفين انتهى فيكون المثال للحقيقي مثالا للمؤنث فلذا ترك مثال المؤنث واتى
بمثال المذكر حيث قال او مذكرا نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات جمع معلوم
بدليل الموصوف وهو اشهر جمع شهر وهو مذكر قال البعض قوله كمسلمات
مثال للمؤنث هنا ولذا ترك مثال المؤنث وذكر مثال المذكر حيث قال
نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة ما لا يعقل بالالف
والتاء وسيجيء ان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز
ان يكون جمعا مؤنثا كذا في فتح الاسرار والتسمية اي تسمية هذا الجمع بالجمع المؤنث
او تسمية هذا الجمع مؤنثا قال صاحب المنافع قوله والتسمية اي تسمية الجمع بالالف
والتاء بجمع المؤنث مع عدم كون بعضه جمعا للمؤنث بل جمعا للمذكر كما في هذه الاية
انتهى وهي قوله تعالى الحج اشهر معلومات باعتبار الاصالة والغلبة لكفاية
وجود وجه التسمية في بعض افراد المسمى كذا قاله صاحب المنافع قال بعض الحواشي
قوله والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة اي تسمية مثل هذا الجمع جمع المؤنث
باعتبار ان تسمية ما مفرده مؤنثا بجمع هكذا في الاصل وتسمية ما وجد هذه الزوائد
جمعا مؤنثا ولو كان مفرده مذكرا لاصالة هذه التسمية في مثله ولغلبة هذا الاسم لمثله
وهذا جواب لسؤال ظاهر تقديره الف وتاء حالة النصب والجر انما لحق هذان
الحرفان للافادة المذكورة في المذكر السالم حيث قال انما لحق هذه الحروف ليفيد



ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه قيل قائله
ابن علان من شراح الاظهار لابد من التقييد بزائدتان اي بلفظ زائدتان
قال البعض قوله لابد من التقييد اي من تقييد المص الالف والتاء بزائدتان اي
بلفظ زائدتان قوله ليخرج متعلق بلا بد ففي الا بد من التقييد به وعلة له او علة
لعدم الانفكاك منه او علة لعدم الافتراق منه او علة لمعنى الفراق منه معدوم
وهذه المعاني حاصل قوله لابد من التقييد به اي ليخرج من تعريف جمع المؤنث السالم
بهذا القيد مثل ابيات وقضاة قوله فان التاء تعليل او تفصيل للخروج في الاول
اي في المثال الاول وهو ابيات اصلية والالف في الثاني اي في المثال الثاني
وهو قضاة منقلبة عن الاصلية اي عن الحرف الاصلية يعني الياء والواو قال
البعض قوله منقلبة عن الاصلية اي عن الحرف الاصلية وهي الياء فيكون ايضا
اصلية اقول هذا اي قول القائل هذا يعني قول القيل لابد من التقييد بزائدتان
او ما قاله القائل من لزوم قيد زائدتان لاخراج مثل ابيات وقضاة مبني
عن الغفلة اي عن غفلة القائل عن معنى اللحوق وهو اي معنى اللحوق الطريان
مصدر على وزن نزوان بمعنى العارض او العروض على الشيء كما هو شايع
في السنتهم اي النحاة على ما ذكره الفاضل العصام في الشرح اي كون اللحوق
بهذا المعنى شايعا في السنتهم مبني على ما ذكره الفاضل العصام في الشرح
قال البعض قوله على ما ذكره وما عبارة عن كون المعنى شايعا في السنتهم
الفاضل العصام اي ذكره ذلك الفاضل في شرح قول ابن الحاجب المثنى
ما لحق الخ نحو مسلمات ولما فرغ من مسائل الجمع شرع في بيان مسائل المثنى
فقال والتثنية ولما كان التثنية مصدرا من ثنى يثني ولو لم يصح كونه مبتدأ فسره
بقوله اي المثنى لان المصدر متى ذكر لا يخلو في غالب الاستعمال من ان يكون بمعنى الفاعل
او المفعول قال البعض قوله اي المثنى انما فسر الشارح بالمثنى لان التثنية عبارة
عن المدلول وما عبارة عن الدال والدال لا يحمل على المدلول ما اي اسم قيد مخرج
لئلا يدخل تثنية الفعل لحق في اصل الوضع فلا يخرج نحو جاءني مسلما بلد لكون في ذلك القيد

تأمل فتأمل قوله آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه ولو اعتباريا ولو هذه للوصلية اى
ولو كان مفردها اعتباريا او ولو كان ذلك المفرد اعتباريا قال البعض قوله ولو اعتباريا
اى ولو كان المفرد اعتباريا بقرينة ان كلمة لو الوصلية لا تدخل على الاهم كرجالان
تثنية رجال وهو جمع رجل والرجال مفرد اعتبارا لا حقيقة كذا قاله البعض
وانما لم يقل اى المص آخره بترك لفظ المفرد كما قاله ابن الحاجب في الكافية
قوله لمثل ما مر متعلق بلم يقل وعلة له اى لعلة مثل ما مر في تحشية تعريف جمع المذكر
السالم من لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد الخ قال بعض المحشين قوله لمثل ما مر
اى في جمع المذكر السالم حيث قال لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الخ وههنا
يلزم ان لا يصدق على نفس التثنية لان الزيادة لم تزد فيها بل زيدت في آخر مفردها
تأمل قال البعض قوله لمثل ما مر اى لعدم وجود مثل ما مر من ان الحد لا يصدق على التثنية
بل على مفرده لان الالف والنون لا يلحقان آخر مسلمان بل آخر مسلم قوله
لكن ينتقض الحد بالتثنية من مثل ما مر اى لكن ينتقض تعريف التثنية حينئذ
اى حين قال آخر مفرده قال صاحب المنافع قوله حينئذ اى حين اخذ في التعريف
المفرد بالجمع اعنى الجمع المذكر السالم قوله اذ يصدق اى الحد عليه لينتقض عليه
اى على الجمع انه اى التثنية او الجمع لحق آخر مفرده اى الجمع الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة قوله لان مسلم مثلا علة ليصدق ومتعلق به كما انه اى مسلم
مفرد مسلمان مفرد مسلمون قال البعض قوله مفرد مسلمون خبران في قوله
في قوله لان مسلم ومسلم اسمه وان كان صورته صورة الرفع الا انه مراد لفظه
فاعرابه محلي فينبغي اى اذا انتقض الحد بالجمع فينبغي للمص ان يقول لدفع
انتقاض التعريف آخر مفرده الذي كان فيه والضمير راجع الى ما المعبر عنه باسم
اى ان يقول والتثنية ما لحق آخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام
في شرح الكافية اى كذا ذكر الفاضل العصام لانتقاض السابق ولو لم يجعل
على صيغة المجهول ما اى لفظ ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم اى
في تعريف الجمع المذكر السالم لا انتقض تعريفه اى جمع السالم بالمثنى كما لا يخفى
على ذوى الافهام اقول في علينا اذ يصدق عليه انه لحق اه الجواب عنه اى

٢٨٢

اى عن الانتقاض الذى ذكره الفاضل العصام ان اضافة المفرد الى الضمير
الراجع الى ما المعبر عنه باسم قوله للاختصاص ظرف مستقر مرفوع محلا خبر ان
اى للعهد الخارجى بناء على ما اى الاختصاص الذى هو اى ذلك الاختصاص
الاصل في الاضافة اى في الاضافة المعنوية فيؤول اى اذا كان تلك الاضافة
للاختصاص فيؤول ويرجع ويؤدى قوله آخر مفرده الى ما اى القول الذى
ذكره اى ذكر الفاضل العصام ذلك القول وهو آخر مفرده الذى كان فيه
قال الاستاد قوله الى ما ذكره اى الى ما ذكر القائل بقوله فينبغي ان يقول
آخر مفرده الذى كان فيه وقال صاحب المنافع قوله لا ينتقض تعريفه اى
تعريف جمع السالم سواء كان جمع المذكر السالم او جمع المؤنث السالم وكذا
حينئذ ينتقض تعريف جمع المكسر بالجمع المؤنث السالم والتثنية لانه يصدق
على عالمين تثنية او جمعا وعلى عالمات ما تغير صيغة مفرده ولو في علمائه
ولما ذكره الشارح قوله والجواب عنه اى عن انتقاض حد التثنية بالجمع
وحد الجمع السالم بالمثنى على تقدير عدم كون ما عبارة عن الجمع وكذا الجواب
عن انتقاض تعريف الجمع المكسر على تقدير المذكور قوله فيؤول الى ما ذكره
اى ذكر الفاضل العصام انما اقول لا تعريف قبل التمام حتى ينتقض ولا صدق
بعده لكون قوله مفتوح ما قبلها ونون مكسورة من التعريف فلا يرد حتى يحتاج
الى الجواب قال البعض قوله اذ يصدق عليه انه الخ فيه بحث فان الشارح
لو اراد به اى يصدق التعريف صدقه بتمامه فقد غفل عن ذيل التعريف
غاية الغفلة اذ عدم صدق التعريف بتمامه غنى عن البيان لكل احد وان اراد به
اى يصدق التعريف صدق بعض اجزائه الاول فيصدق بعض الاجزاء على الاغيار
قبل تمام التعريف لا يعترض على التعريف بانه منقوض والحال ان عبارة الشارح
مانع من هذه الارادة حيث قال ما لحق آخر مفرده الف او ياء وقيد بقوله
الى آخره فقد اضطرب وتعصب على كلامه هذا من الاعتراض على التعريف والجواب
عنه غاية الاضطراب فنظرت كثيرا من الحواشى والاطراف فلم اجد ما يدفع الاضطراب
الا اني قد وجدت حاشية بعض المحشين يقول عين ما سنح لي حين مطالعته
وما قاله ذلك البعض يرد انه لا حد قبل تمامه حتى ينتقض ولا صدق بعده لخروجه
بياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فلا وارد له حتى يحتاج الى الجواب والدفع اولى

من الرفع فنعلم منه عدم انتقاض تعريف الجمع السالم بالمثنى وان لم يجعل ماعبارة
من الجمع لخروجه بواو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها و نون مفتوحة
فلا تغفل انتهى فمثل غفلة الشارح قوله الف او ياء مفتوح لتقسيم المحدود يعنى
اى المثنى قسمان احدهما ما لحق آخر مفرده الف وهو ما كان مرفوعا والآخر ما لحق
آخر مفرده ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا ولما كان الياء مشتركة بينه وبين الجمع
اراد ان يحترز عن الجمع بقوله مفتوحا ما قبلها اى مفتوح حرف كائن قبل الياء
في حالتى النصب والجر قوله ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف جواب لما يقال لم لم يبين
فتح ما قبل الالف بان يقول الف او ياء مفتوح ما قبلها بضمير التثنية قال البعض قوله
ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف الخ جواب عما يقال من ان تخصيص بيان الفتح
بما قبل الياء دون الالف ترجيح بلا مرجح فاجاب عنه بقوله ولا حاجة الخ قوله
لظهور لزومه اى لزوم فتح ما قبل الالف علة للاحاجة قال البعض قوله لظهور لزومه
متعلق بلا حاجة وعلة له اى لظهور لزوم فتح ما قبل الالف كذا في الامتحان اى
في امتحان الاذكياء وانما فتح على صيغة الماضى المجهول اى وانما فتح ما قبل الياء
في التثنية ولم يكسر مع ان المجانسة اى مجانسة الياء للكسرة او مجانسة الياء
مع الكسرة تقتضى تلك المجانسة الكسر اى كسر ما قبلها قوله لئلا يلتبس اى
التثنية متعلق بفتح وعلة له عند حذف النون اى نون التثنية بالاضافة وهو ليس
بصواب فافهم ولم يعكس اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ما قبل الياء في المثنى
ويفتح في الجمع قوله لان التثنية متعلق بلم يعكس وعلة له او علة المنفى قوله لكونها
اى التثنية متعلق باولى الآتى وعلة للاولوية اكثر استعمالا من الجمع ولكونها اكثر
تداولا في الالسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت الجموع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال
فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها
من الصيغ فلما كثر المثنيات ناسب ان يتعين لها ما هو اخف من الحركات
فعين لها الفتحة فلذا قال اولى بالفتح الاخف وقوله ونون بالرفع معطوف
على كل واحد من النوعين اى الالف ونون وياء ونون اى لحق في النوعين
نون عوضا عن الحركة والتنوين وقوله مكسورة بالرفع صفة النون وقوله
للتعادل اى لتعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والياء علة وتوجيه
لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون في التثنية ليكون ثقل الكسرة
عديلا لخفة الالف والياء المفتوحة ما قبلها بخلاف النون في الجمع كما عرفت فيما مر
قال صاحب كشف الاسرار وهو الشارح الاول قوله ولنون مكسورة لئلا يتوالى
فتحات في صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى في حكم الفتحتين وفتحة النون انما لحق هذه الحروف الثلث

الثلث من الالف والياء والنون قوله ليفيد المجموع اى ليفيد اللواحق والملحوق
متعلق بالحق وعلة له او اللواحق اى او ليفيد اللواحق الذى هو الالف او الياء
والنون قال البعض قوله او اللواحق معطوف على قوله المجموع اى او ليفيد اللواحق
اى الالف والياء والنون وحدها اى حال كونها منفردة من الملحوق او
حال كونها بدون الملحوق ان مع مدلول مفرده اى المجموع فقوله مع مدلول مفرده
خبر مقدم لان وقوله مثله اى مثل ذلك المدلول بالنصب اسمها وهو مع جملة اسمية
منصوبة محلا مفعول به ليفيد تركيبه في الوحدة والجنس بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله
مثله قال الفاضل العصام قوله في الوحدة والجنس الذى يفيده اللفظ من المفهوم
الكلى الشامل لهما حقيقة او ادعاء كما في التغليب نحو عمرين لابى بكر وعمر
وقمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا تحت المسمى بعمر او تحت
مفهوم القمر ويسمى تغليبا وقال الشارح في حاشية الامتحان قوله في الوحدة
والجنس اى في كون حقيقة احدهما حقيقة الآخر لا يضاب امتيازه عنه
من العوارض نحو الزيدان او من الذاتيات كالحيوان فلا حاجة الى ما ذكره
ابن الحاجب من جنسه كما قاله المولى الجامى والفاضل الهندى وقوله ثابتة
اشارة الى المتعلق المحذوف في قوله في غير الاضافة والى انه ظرف مستقر
لكون المقدر من الافعال العامة وفيها اى في حالة الاضافة تحذف اى النون
لما مر من المشابهة قال البعض قوله لما مر من قوله لشبهها بالتنوين الخ نحو مسلمان
في حالة الرفع ومسلمين في حالة النصب والجر ولما خفى كون كل جمع مؤنثا
اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال وكل جمع
سالم او مكسر كذا في فتح الاسرار قال امام الايوبى ثم اراد ان ينبه على الفرق بين الجموع
بان بعضها يعتبر مؤنثا بتأويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال وكل جمع سواء كان واحده
اى ذلك الجمع مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا من العقلاء وغيرها
قال امام الايوبى وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو شامل لما كان واحده مذكرا
او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث اى داخل
في تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراده قال الاستاد قوله مؤنث
اى يجوز ان يعامل معاملة التأنيث كذا في فتح الاسرار وقوله لكونه اى لكون ذلك الجمع متعلق بالنسبة
بين المبتدأ والخبر اى كونه مؤنثا لا لذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع بمعنى الجماعة

[illegible]

وبجائى ويليهما مثلا اذ لقلت جاء فى رجال فكأنه قلت جائتنى جماعة رجال كذا فى فتح الاسرار
قال شارح انموذج قوله بمعنى الجماعة فان الرجال والمسلمات والايام بمعنى جماعة الرجال
وجماعة المسلمات وجماعة الايام واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولايجوز تانيثه
اى تانيث عامله مع كونه اى جمع المذكر السالم بمعنى الجماعة قوله لغلبة جانب التذكير متعلق
بلا يجوز وعلة لعدم جواز تانيث عامله قوله فيه اى فى جمع المذكر السالم متعلق لغلبة
وقوله لاختصاصه اى جمع المذكر السالم علة لغلبة او تعليل لغلبة جانبه بذكور العقلاء
من الثقلين فيصير له نوع شرفه وللتانيث نوع نقص قوله وسلامة صيغة واحده
اى جمع المذكر السالم عطف على لاختصاصه والمراد به اى بجمع المذكر السالم ما اى
الجمع الذى لايكون مشابها بالمكسر اى بالجمع المكسر ولا على خلاف القياس اى وما لايكون
على خلاف القياس والا اى وان كان مشابها بالمكسر وكان على خلاف القياس فيجوز
التانيث اى تانيث عامله فى مثل بنين فانه جمع ابن فهو من حيث انه جمع بالواو والنون
او بالياء والنون جمع المذكر السالم لكنه مشابه بالمكسر لانه جمع ابن بحذف الهمزة من اوله
وفى ارضين جمع ارض وسنين جمع سنة لان القياس فى الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون اذا كان ما اريد جمعيته بهما ان يكون مذكرا علما يعقل وهذا مفقود فيهما
فهما على خلاف القياس قال الفاضل الجامى اما بنين فمشابه بالمكسر لكونه جمع ابن واما ارضين
وسنين فجمعا على خلاف القياس لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة انتهى
قال تعالى امنت به بنو اسرائيل الاية يجوز فيه امن ايضا فالاول اى بنين فى حكم الابناء
وهى جمع المكسر يعنى فالاول فى حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم والاخيران
اى ارضين وسنين فى حكم الجمع بالالف والتاء اى فى حكم الارضات والسنوات فتقول
اى اذا وجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون او جاء رجل قاعد ناصروه الاول اى
جاء المسلمون مثال لما اى لجمع عامله اى ذلك الجمع الفعل والثانى اى جاء رجل
قاعد ناصروه مثال لما اى لجمع عامله اى ذلك الجمع موازنه اى الفعل قال البعض
قوله الاول اى المثال الاول مثال لما اى لجمع مذكر سالم عامله اى ذلك الجمع الفعل
والثانى اى المثال الثانى مثال لما اى لجمع مذكر سالم عامله اى ذلك الجمع موازنه
اى مشابه الفعل هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى الظاهر واما اذا اسند الى الضمير فهو
قوله واذا اسند اى العامل الى ضميره اى جمع المذكر السالم اى الى ضمير راجع الى جمع المذكر
السالم يجب كونه اى العامل قوله وارجاع الضمير الخ اى ضمير كونه رد لابن علان من شراح الاظهار



من شراح الاظهار الى الضمير اى فى الى ضميره يا باه اى ذلك الارجاع السابق
وهو قوله فيجب تذكير عامله واللاحق وهو قوله فيجب ان يكون عامله مفردا مونثا
قال احد الاظلوى قوله وارجاع الضمير اى ضمير كونه الى الضمير اى فى الى ضميره
يا باه اى الرجوع السابق من اسناد العامل الى ضمير الجمع واللاحق اى يجب كون العامل
جمعا ولو ارجع الضمير الى الضمير فيكون معناه ح اذا اسند العامل يجب كون الجمع السالم
جمعا سالما وليس كذلك فان قلت فى الاول تفكيك الضمير وهو لايجوز وفى الثانى
عدم المقصود قلت التفكيك جائز عند ظهور المراد فان قلت ان كان الجمع فى الحقيقة
هذا الضمير لا الفعل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيهما متقاربا لاجتماعهما فى كلمة
واحدة قلت لايلزم ذلك لان الاول حقيقة عرفية فيقال الفعل جمع ولايقال
ضمير الفعل جمع وقال صاحب زبدة والاول اى وارجاع ضمير كونه الى العامل
اولى بالنظر الى السياق والسباق والثانى اى ارجاع ضمير كونه الى الضمير
ارجح لان الجمع فى الحقيقة هو الضمير لا الفعل وابا السياق والسباق ممنوع
جمعا مذكرا قوله بان يتصل به اى بالفعل بيان لطريق كون العامل جمعا مذكرا
واو الضمير الذى هو اى واو الضمير مختص بذكور العقلاء اى مقصور بذكور
العقلاء قوله اذا كان العامل قيد لقوله بان يتصل به فعلا والمراد بالفعل هنا
اعم من ان يكون متعديا او لازما تاما او ناقصا قلبيا او حسيا مقاربا او مدحا
فلا يستفيد من هذا التعميم ان المراد باتصال واو الضمير هو الافعال التى يجرى
فيها التصرف مطلقا اى فعل كان من الذى يستعمل مسندا الى ضمير الجمع المذكر السالم
فلا يرد ان الافعال فعل لم يستعمل مسندا الى ضمير هذا الجمع كحبذا مثلا كذا فى حاشية
سياهيه قال الاستاد قوله اذا كان العامل فعلا متعلق بمقدر اى وانما يكون
الجمع المذكر بهذا الطريق وقت كونه فعلا قوله اذ باتصاله اى واو الضمير علة
ليتصل به قال البعض قوله اذ باتصاله اى واو الضمير متعلق بيصير المقدر وعلة له
به اى بالعامل او بالفعل يصير اى العامل او الفعل جمعا مذكرا قوله لشدة الامتزاج
متعلق بقوله يصير وعلة له بينهما اى بين واو الضمير والعامل او بين الفعل والعامل
وهو الواو وان كان الجمع كلمة ان هنا للوصلية لان نقيض الشرط وهو عدم
كون الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير اليق بالجزاء المقدر وهو يصير جمعا مذكرا
فى الحقيقة وفى نفس الامر هو اى الجمع وهو ضمير وفصل هذا الضمير اى واو الضمير
وهو خبر منصوب لكان لا الفعل اى لايكون الجمع فى الحقيقة الفعل او ليس الجمع
فى الحقيقة بالفعل قوله وبان يكون جمعا عطف على بان يتصل اى وبان يكون العامل

جمعا بالواو والنون في الصفات التي الا افعل من فانه مفرد مذكر دائما نحو المجاهدون
قبل الفتح افضل من المجاهدين بعد الفتح في بعض المضاف منه فانه يجوز افراده
كذا في فتح الاسرار قوله للايذان علة لكونه جمعا بالواو والنون او علة لوجوب
كون الصفة جمعا مذكرا الا الفعل لانه لا يقتضي العلة لاستلزام جمعيته حين اسناده
الى ذلك الضمير البتة اى للايذان و الاعلان والاخبار قوله بان الضمير
اى الواو او بان واو الضمير بيان للايذان او بيان لطريق الايذان قوله المسند اليه
صفة الضمير فيه اى في العامل ضمير الجمع المذكر العاقل خبر ان قوله اذا كان العامل
مشتقا غير الفعل قيد لقوله بان يكون جمعا بالواو والنون اى وقت كون العامل
مشتقا غير الفعل و المراد بالمشتق الصفات قوله ولا يلزم الخ جواب عن سؤال
مقدر ناشئ من قوله وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وهو
ظاهر اى ولا يلزم الجمع بين الحقيقة التي هي جمع الضمير او التي هي كون الضمير
جمعا مذكرا او المجاز الذي هو جمع العامل او الفعل او الذي هو كون العامل
جمعا مذكرا او الذي هو كون الفعل جمعا مذكرا قال البعض قوله بين الحقيقة
ناظر الى قوله بان يكون جمعا بالواو والنون و قوله المجاز ناظر الى قوله
بان يتصل به وقال الاخر قوله بين الحقيقة التي هي هذا الضمير والمجاز الذي
هو الفعل فخذ سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قال مفتي زاده رح المجاز
قد يطلق ويراد به المعنى المجازي دون الحقيقي وقد يطلق ويراد به المعنى المجازي
والحقيقي على سبيل البدل واختلف في انه هل يراد منه المعنى الحقيقي والمجازي
باطلاق واحد ام لا والثاني فيه يجوزون ويسمى بجمع الحقيقة والمجاز والمعنى
الثاني لا اختلاف فيه وهو واقع في المحاورات كلفظ القول الواقع في تعريف القضية
بانه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه بناء على قول من قال ان القول
حقيقة في الملفوظ و مجاز في المعقول فحين اريد من القضية الملفوظة يراد من القول
ايضا الملفوظ وان اريد المعقول فكذا من القول قوله لان الاول اى جمع العامل
او جمع الفعل او كون العامل جمعا مذكرا بان يتصل الخ علة للا يلزم قال البعض
قوله لان الاول وهو كون العامل جمعا مذكرا بان يتصل الخ حقيقة عرفية
يقال العامل جمع ولا يقال ضمير العامل جمع او يقال الفعل جمع ولا يقال ضمير الفعل
جمع نحو المسلمون جاؤا مثال لما اسند الى ضميره فعلا ماضيا او المسلمون يجيئون
مثال للمضارع او المسلمون جاؤن مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل
اسم فاعل واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند على صيغة المجهول

اى صيغة المجهول العامل الى المسند العامل الى ضميره اى الى ضمير راجع الى جمع المذكر المكسر
العاقل فيجب ان يكون عامله اى ذلك الجمع مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا
بتاويل الجماعة وانما وجب كون عامله مفردا مؤنثا ايذانا اى اعلاما
بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع اى الى جمع المذكر المكسر العاقل
قوله بتاويل الجماعة متعلق بالراجع و قوله فيه اى في ذلك الجمع متعلق بالتاويل
فيطابق الضمير اليه في التانيث وقال امام الايوبي قوله يجب ان يكون عامله مفردا
مؤنثا لان عامله حينئذ يسند الى ضمير تحته و الضمير الذي تحته انما هو لفظي
لكونه راجعا اليه باعتبار الجماعة و الجماعة مفرد مؤنث و العامل يجب ان يكون
مطابقا لما اسند اليه و هو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله
كذلك او جمعا مذكرا فانه يفهم منه اى من قوله جمعا مذكرا اشارة الى ان الجمع
المذكور لاصالته في التذكير يجب كون المسند الى ضميره جمعا مذكرا للايذان
بان الضمير المستتر فيه ضمير الجمع المذكور ثم افاد الشارح بقوله سيجئ انه يجئ
صريحا او اشارة سالما او مكسرا اقول الظاهر المتبادر من عبارة المص
اختصاصه بالسالم فالتعميم يحتاج الى دليل كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان
اى واما كون العامل جمعا مذكرا اذا كان العامل فعلا فباتصال الواو والضمير
اى فهو باتصال الواو و الضمير به اى بالعامل او الفعل والمراد بالواجب هنا
اى مراد المص بالواجب في فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا او في قوله فيجب
ان يكون الخ الواجب المخير بالخاء المعجمة وتشديد الياء وهو اى الواجب
المخير الواحد المبهم وهو هنا كون عامله مفردا مؤنثا باسناده الى ضمير الجمع
المذكر الخ وسر ذلك الابهام فيه لان الاسناد الى ضمير المذكر لا يقتضي كونه
مؤنثا بحسب العقل بل يقتضي كونه مذكرا و في حاشية سيالكوتية قوله وهو
الواحد المبهم بل الواحد معين كيف و العامل هنا لا يخلو من ان يكون مؤنثا
او مذكرا فان كان مؤنثا فافراده واحد معين و ان كان مذكرا فجمعه واحد معين
فكان الواجب واحدا معينا فيتم من الامرين وهما كون عامله مفردا مؤنثا
وجمعا مذكرا او احدهما كون عامله مفردا مؤنثا و الثاني كون عامله مفردا مذكرا

قال البعض قوله من الامرين اعني مفرداً مؤنثا او جمعا مذكراً ولا ينافي ذلك
اي ذلك الواجب او الواجب المخير جواز الواحد المعين وهو كون عامله مفرداً
مذكراً بالاسناد الى ضمير الجمع المذكر الخ وسبب ذلك التعيين فيه لما عرفت منهما
اي من الامرين ولكنه اي ولكون الواجب هو الواحد المبهم او لكون المراد
من الواجب الوجوب المخير عطف اي عطف المص قوله جمعا مذكرا باو حيث
حيث قال او جمعا مذكراً وقال فيما سبق يجوز تانيث عامله وعطف اي وعطف
المص قوله تذكيره بالواو حيث قال وتذكيره نحو الرجال جائت مثال لما اسند
الى ضمير المكسر واختار فيه التانيث او جاؤا اي الرجال جاؤا مثال لما اسند
الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير او جائية اي او نحو الرجال جائية هذا مثال
لما اسند الى الضمير حال كونه اسم فاعل مفردا مؤنثا او جاؤن اي او نحو
الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال كون العامل جمعا مذكرا ولو مثل
من التمثيل اي ولو مثل المص بالمكسر اي بالجمع المكسر ايضا اي كما مثل بالجمع السالم
قال الاستاد قوله ولو مثل اي ولو مثل المص العامل بالمكسر اي بالجمع المكسر ايضا
اي كما مثل بالسالم او كما مثل المعمول وهو الرجال بالمكسر فافهم كجاء بضم الجيم
وبالالف الممدودة على وزن مراد تكسير جاء كما ان الكتب تكسير الكتاب لكنه
بالمتقصان بان يقول الرجال جاء مثلا لكان اي لكان ذلك التمثيل المستفاد
من مثل اولى من عدم التمثيل قال صاحب المنافع قوله جاء جمع جاء اصلها جيئة
على وزن طلبة قلبت ياؤها الفا قال البعض قوله جاء جمع جاء اصلها جيئة على وزن
طلبة كبصرة جمع ناصر جمع المكسر قلبت ياؤها الفا فصار جاءة وغيرهما اي غير جمع المذكر
السالم وغير جمع المكسر العاقل اي حال كونه غيرهما ولو قال اي غير جمعي السالم والمكسر
العاقل المذكورين لكان احسن واخصر من الجموع الثمانية وهو بيان للغير ومن بيانية
وهي اي الجموع جمع المؤنث سالما او مكسرا اي سواء كان سالما او مكسرا من العقلاء بيان لقوله
سالما او مكسرا قال صاحب المنافع قوله من العقلاء كالمسلمات والجواري او غيرهم اي او من غير العقلاء
من الحيوان بيان لغير العقلاء قال صاحب المنافع قوله او غيرهم من الحيوان كالحشرات والنوق جمع النون
جمع ناقة او غيره اي او من غير الحيوان قال صاحب المنافع قوله او غيره من غير الحيوان كالثمرات والنمارق
جمع نمرقة قوله وجمع المكسر الغير العاقل معطوف على قوله جمع المؤنث اي وهي جمع المكسر الغير العاقل قوله
قوله من الحيوان بيان لغير العاقل قال صاحب المنافع قوله من الحيوان مثل الافراس او غيره اي او
من غير الحيوان مثل الاشجار مذكرا او مؤنثا اي سواء كان ذلك المكسر الغير العاقل مذكرا او مؤنثا
قال على الكرادي قوله او مؤنثا تكرار او زيادة والصواب ان يعد مؤنثا وجمع المذكر الغير العاقل
من الحيوان او غيره وقال البعض قوله وجمع المكسر الغير العاقل اي جمع المذكر


من الحيوان مثل الافراس
اي جمع المذكر المكسر الى بقرينة جعله مقابلا للمؤنث
او غيره اي غير الحيوان مثل الاشجار مذكراً او مؤنثا قوله مؤنثا سهو
من قلم الناسخ كما صرح به على الكرادي هنا اذا اسند اي اذا اسند العامل فيها
الى ضميرها اي الى ضمير راجع الى الجموع نائب الفاعل اي قوله الى ضميرها
نائب الفاعل لاسند اي لقوله اسند او لفعل اسند ولا ضمير فيه اي في اسند
او ضميره اي ضمير اسند راجع الى العامل يجب قوله وجوبا مفعول مطلق تاكيدي
وحقيقي ليجب مخيراً بتشديد الياء المفتوحة صفة لوجوبا قال البعض قوله وجوبا
مخيراً بقرينة كلمة او الآتي كون عاملها اي ضمائر الجموع يشير الى ان الضمير
ليس كضمير ضميرها لان ضميره راجع الى ما هو عبارة عن الجموع انفسها
والعامل في هذه الصورة ليس عامل الجموع انفسها بل عامل ضمائرها فضميرها عاملها
اما راجع الى ضميرها باعتبار الجنس فيكون بمعنى الجمع بقرينة المضاف اليه واما راجع
الى ما رجع اليه ضميرها بتقدير المضاف اي عامل ضميرها قال امام الايوب قوله
كون عاملها اي عامل تلك الضمائر الراجعة الى تلك الجموع مفرداً مؤنثا
وانما وجب كون عاملها مفرداً مؤنثا لما سبق اي لقول سبق ذلك القول
منا قوله من الايذان بتانيث الضمير بيان لما او جمعا مؤنثا باعتبار الافراد
فان قيل ان الافراد جمع المذكر المكسر الغير العاقل مذكر فكيف يجوز كون عامل ضميره
جمعا مؤنثا باعتبار الافراد قلت لكونها مؤنثا حكما باعتبار انها ثمانية لاجل افراد
جمع المذكر العاقل قال الله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا كما ان المؤنث كذلك
كذا قاله الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار سالما او مكسرا اي سواء
كان جمع المؤنث سالما او مكسراً كما اذا كان العاقل قيد للسالم والمكسر معا
صفة دون افعل من فافهم وانما يجب كون عاملها جمعا مؤنثا للايذان اي للاعلام
بان الضمير المستتر فيه اي في العامل ضمير جمع المؤنث او ضمير جمع المذكر الغير العاقل
قوله اجراء بالنصب على انه مفعول له لكون الضمير المستتر فيه ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل
اي لقصد اجراء له اي لجمع المذكر الغير العاقل قال البعض قوله اجراء له اي المذكر
الغير العاقل تعليل بالنظر الى قوله او جمع المذكر الغير العاقل مجرى المؤنث وانما اجرى
جمع المذكر الغير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصالته اي جمع المذكر الغير العاقل قال
البعض قوله لعدم اصالته اي جمع المذكر الغير العاقل علة لاجراء جمع المذكر الغير العاقل
مجرى المؤنث او علة لاجراء في التذكير متعلق باصالته اي لعدم اصالته في التذكير

لكونه غير العاقل واما اذا كان فعلا اى واما كون العامل جمعا مؤنثا اذا كان ذلك العامل
فعلا فباتصال النون الضمير اى فهو بسبب اتصال النون الضمير قال البعض قوله
واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير اى واما كون العامل جمعا مؤنثا اذا كان
فعلا فثابت بسبب اتصال النون الضمير الذى وضع اى النون الضمير لجمع المؤنث
اى ليرجع الى جمع المؤنث او للدلالة على جمع المؤنث او للعلامة على جمع المؤنث
عاقلا اى سواء كان جمع المؤنث عاقلا اوغيره اى غير العاقل اوالذى وضع لجمع المذكر
الغير العاقل اى ليرجع الى جمع المذكر الغير العاقل او للدلالة على جمع المذكر الغير العاقل
او للعلامة على جمع المذكر الغير العاقل قوله فانه اى الفعل علة لاتصال النون الضمير
باتصال هذا الضمير اى النون الضمير به اى بالفعل بعد اى الفعل جمعا مؤنثا
قال الاستاد قوله فانه اى العامل علة لكون العامل جمعا مؤنثا باتصال النون الضمير
اذا كان فعلا باتصال هذا الضمير اى بسبب اتصال هذا الضمير اى النون الضمير
به اى بالعامل بعد اى العامل جمعا مؤنثا وقال الاخر قوله فانه اى الفعل علة
لكون الفعل جمعا مؤنثا باتصال هذا الضمير اى النون الضمير به اى بالفعل
بعد اى الفعل جمعا مؤنثا وقال البعض قوله فانه اى الفعل باتصال هذا الضمير
اى بسبب اتصال النون الضمير الذى وضع لجمع المؤنث عاقلا اوغيره اولجمع المذكر
الغير العاقل فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت وان كان الجمع وان هذه للوصلية
اى ولوكان الجمع فى الحقيقة ونفس الامر هو اى الجمع هذا الضمير اى النون
الضمير او الذى وضع لجمع المؤنث الى لا الفعل اى ليس الجمع فى الحقيقة هو
الفعل كما لواو اى كما ان الجمع فى الحقيقة ونفس الامر هو الواو الضمير لكن وجوب كونه
اى العامل جمعا مؤنثا اذا اسند اى وقت اسناد العامل الى ضمير جمع المذكر
الغير العاقل اى الى ضمير راجع الى جمع المذكر الغير العاقل قوله وجوب كونه مبتدأ
وقوله ممنوع خبره قوله لجواز كونه اى العامل علة لقوله ممنوع ومتعلق به جمعا مذكرا
مكسرا كالافراس ذهاب والافراس جمع فرس وذهاب بضم الذال مع تشديد الهاء
جمع ذاهب ولو قال اى المص اوجمعا غير واوى بعد قوله اوجمعا مؤنثا اذا كان
صفة اى اذا كان العامل صفة كما فى لب الالباب اى مثل ما وقع فى لب الالباب
قوله لكان اسلم جواب لو اى لكان ذلك القول المفروض من طرف المص اسلم من سؤال
الممنوع قال البعض قوله لكان اسلم عن السؤال والجواب لخروج جمع المذكر السالم كذا نقل



كذا نقل من الشارح واشمل مثل الافراس قال البعض قوله واشمل لدخول جمع المذكر
المكسر كذا نقل من الشارح وذلك الغير من الجموع جمع المؤنث السالم نحو
المسلمات جاءت اوجئن اى اونحو المسلمات جئن اوجائية اوجائيات اى
اونحو المسلمات جائية او المسلمات جائيات جواء مثال لما جعل العامل
جمعا مؤنثا مكسرا وهى جمع جائية اصلها جوائى بعد قلب المكان بالمكان
بالتنوين لان الاصل فى الاسم الصرف وهو معتبر قبل الاعلال وعدم الصرف
فاستثقلت الضمة حالة الرفع كما هنا او الكسرة حالة الجر فحذفت فاجتمع
الساكنان الياء والتنوين الذى هو عبارة عن النون الساكنة ثم حذفت
الياء وجعل التنوين تابعا لكسرة الهمزة فيكون منصرفا لتغير صيغة منتهى الجموع
عند البعض وتكون غير منصرف عند الآخر وسيجىء تفصيله فى بحث غير المنصرف
الاناث الله تعالى مثال اى هذا مثال لما اى لعامل اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم
العاقل اى الى ضمير راجع الى جمع المؤنث السالم العاقل قال الاستاد
قوله لما اى لتركيب اسند اى اسند العامل فيه الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل
اى الى ضمير راجع الى جمع المؤنث السالم العاقل ومثال فارى العامل الذى اسند
اى ذلك العامل الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل اى الى ضمير راجع الى جمع المؤنث
المكسر العاقل فلا حاجة الى التقييد بالحيوان قوله ومثال ما اه مبتدأ وقوله مثل الجوارى
جمع جارية جائت اوجئن اوجائية اوجائيات اوجواء اى اومثل الجوارى جئن
اوجائية اوجائيات اوجواء واصل جواء جواءى ومثال ما اى العامل الذى
اسند اى ذلك العامل الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل اى الى ضمير
راجع الى جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان بيان لغير العاقل مثل الحسرات
خبره ذهبت او ذهبن او ذاهبة او ذاهبات او ذواهب اى او الحسرات ذهبن
او ذاهبة او ذاهبات او ذواهب قوله ومن غيره معطوف على قوله من الحيوان وبيان
لغير العاقل كما ان المعطوف عليه بيان له اى ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم
من غير الحيوان مثل الثمرات جذت بضم الجيم وتشديد الذال المعجمة مجهول جذت بفتح الجيم
وتشديد الذال المعجمة والجذ بمعنى القطع اى قطعت او الثمرات جذذن جمع مؤنث
مثل مددن او الثمرات مجذوذة مفرد مؤنث لاسم المفعول او الثمرات مجذوذات
جمع مؤنث صحيح لاسم المفعول ونحو الاشجار قطعت بضم القاف على صيغة المجهول مثل نصرت

[illegible]

[illegible]

او الاشجار مقطوعة على صيغة
او الاشجار قطعن على صيغة جمع مؤنث مثل نصرن او الاشجار مقطوعة على صيغة اسم المفعول
اسم المفعول المفرد المؤنث او الاشجار مقطوعات على صيغة اسم المفعول
الجمع المؤنث المصحح مثال اى هذا مثال لما اى للعامل الذى اسند اى ذلك
العامل الى ضمير الغير العاقل اى الى ضمير راجع الى الجمع المذكر الغير العاقل
من الحيوان بيان لغير العاقل قوله ومثال ما اسند الخ مبتدأ خبره قوله نحو الافراس
جاءت او الافراس جئن او الافراس جائية او الافراس جائيات او
الافراس جواء ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى ومن بيان
المعطوف عليه لهما فقال والمرفوع اشارة الى ان قوله الثالث معطوف
على القريب او البعيد من المرفوعات التسعة اشارة الى ان الالف واللام
للعهد الخارجى الضمنى النوعى قوله والمرفوع الثالث مبتدأ خبره قوله ما يطلق عليه
لفظ المبتدأ بطريق عموم المجاز وهو ان يكون للفظ واحد معنيان حقيقيان
او احدهما حقيقيا والاخرى مجازيا ويكون كلاهما مرادين واريد معنى عام
منهما مجازا لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنييه على رأى والجمع بين الحقيقة
والمجاز على رأى آخر ويمكن المناقشة بانه يلزم ح استعمال المجاز فى التعريف
وهو غير جائز الا ان يمنع استعمال المجاز فيه من غير قرينة لم لا يجوز ان يكون
ههنا قرينة تامل كذا قاله على الحدادى وقال الاستاد قوله ما يطلق عليه
لفظ المبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان وقال الاخر قوله ما يطلق
عليه لفظ المبتدأ والمراد منه هو القدر المشترك بين النوعين وقال امام الايوب
ولما كان لفظ المبتدأ موضوعا لكل من النوعين وضعا مستقلا ولم يوضع
لمفهوم كلى يصدق عليهما لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يؤول لفظ المبتدأ
بلفظ يشملهما وهو ما يطلق عليه لفظ المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما
وقال البعض وخص الرفع الى المبتدأ
ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك
لوجوه احدها ان المبتدأ وقع فى اقوى احواله وهو الابتداء فاعطى اقوى
الحركات وهو الرفع الثانى ان المبتدأ اول والرفع اول فاعطى الاول
للاول والثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع
وكذا ما اشبهه قوله ولما كان الخ اى المبتدأ تمهيد لوجه التقسيم الى النوعين
اولا والتعريف ثانيا قال البعض قوله ولما كان اه توطئة الى بيان سبب تقسيمه
اولا وتعريفه ثانيا مشتركا لفظيا بين حقيقيتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما



جمعهما اى جمع حقيقيتين مختلفتين فى حد واحد اى فى تعريف واحد والا لكان مشتركا
معنويا لا لفظيا قال الاستاد قوله بين حقيقيتين مختلفتين اى بين هذين المفهومين
المختلفتين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان المفهومان فان قلت فليكن
معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت لان هذا مما لا يلتفت اليه فى تعيين المعانى ولا يعد
مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا اذا كان الامر كذلك فلم يمكن اى جمع
حقيقيتين مختلفتين فى حد واحد والا لكان مشتركا معنويا لا لفظيا كما فى المستثنى
اى كما كان الاشتراك اللفظى جاريا فى المستثنى لكونه عند المص مشتركا لفظيا
او كما لم يمكن فى المستثنى قال البعض قوله فى المستثنى اى كما فى بحث المستثنى اراد
جواب لما اى اراد المص ان يتجه من التقسيم اى ان يقسم المبتدأ اولا
واراد ايضا ان يعرف كلا
اى قبل التعريف ويعرف من التعريف عطف المسبب على السبب وهو اى
من النوعين ثانيا فقال عطف على اراد من قبيل
المبتدأ فى الاصطلاحات نوعان قوله ولما لم يكن الخ تمهيد لما سيأتى الاول الاسم
اى المؤول به والثانى الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام او النفى قال البعض قوله
ولما لم يكن الخ توطئة لى سبب التعبير بالمبتدأ الاول والثانى دون بتعبير آخر
المخصوص فى المستثنى
قوله لكل قسم اسم مخصوص خبر لم يكن كما كان اى الكلام
لكل قسم اى اسمى المستثنى
لان له اسم مخصوص وهو متصل ومنقطع قال جواب لما اى قال المص النوع اشارة
الى ان قوله الاول صفة موصوفه محذوف قال البعض قوله النوع الاول تقديره بيان
لموصوف لفظ الاول الاسم لا الصفة الصرفية اى لا الصفة الرافعة للظاهر
بعد كلمة الاستفهام او النفى بقرينة المقابلة اى وانما كان المراد بالاسم ما يقابل الصفة
بقرينة المقابلة وهى الصفة الرافعة لظاهر لان ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به
ما يقابل الصفة الرافعة لظاهر بعد كلمة الاستفهام او النفى او وانما قيدنا الاسم
بعدم الصفة بقرينة المقابلة وهى الصفة الرافعة لظاهر بعد كلمة الاستفهام او النفى
اعلم ان للاسم اربعة استعمال يستعمل فى مقابلة الظرف فيقال هذا اسم اى ليس بظرف و
فى مقابلة الصفة فيقال هذا اسم اى ليس بصفة وفى مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم
اى ليس بفعل ولا حرف وفى مقابلة المسمى فيقال هذا اسم اى ليس بمسمى او المؤول به
اى او اللفظ المؤول بالاسم مثل الجملة التى اريد بها لفظها او الفعل الذى اريد به معنى مصدرى
بدا سقط الجلا وغ اى البقاء والمبتدأ لا يكون الا اسما البتة وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم

وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم كل ذلك في التحقيق اسم اي صبيا مكم وانذارك قال
الاستاد قوله او المؤول به اي بالاسم نحو وان تصوموا خير لكم ونحو سواء عليهم ءانذرتهم عند من
قال انذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وتأويلها سبق فادخل او ليدل
على النوعية والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك الشخصي الا ان لا يمكن فالنوعي
الا ترى ان من قال علي لفلان وفلان مائة درهم صار مقرا لكل بخمسين لا بمائة لاحتمال الاشتراك
الشخصي فيه الذي هو الاصل في الواو ولا مقتضي للعدول بخلاف جاء في زيد وعمرو فان الواو فيه
للاشتراك النوعي اذ الحدث الصادر من شخص لا يتصور صدوره من آخر فيعدل عنه الى النوعي
فكلمة او هنا لمنع الخلو لان النوع الاول من المبتدأ لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك
دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما النوع الاول من المبتدأ فيكون تقسيما للمحدود وعند من قال
ان كلمة او هنا لمنع الجمع فالتقسيم للحد والعهدة عليه في ذلك فهذا علامة كونها تقسيما للحد او المحدود
وبعضهم ان تناول التقسيم لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحدود والا تقسيم للحد قال الاستاد
وليس المراد باو تقسيم الحد على سبيل الشك او التشكيك حتى ينافي التحديد قوله واما ضارب زيد
قائم الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان ضارب زيد في ضارب زيد قائم خارج عن كلي نوعي المبتدأ
مع انه من الافراد اما خروجه عن الاول فلانه صفة لا اسم واما خروجه عن الثاني فلانه صفة لكنها غير واقعة
بعد كلمة الاستفهام او النفي رافعة لظاهر فان قيل هكذا اجاب بقوله واما ضارب زيد قائم ففي
تقدير شخص ضارب زيد قائم اي فهو في تقدير شخص ضارب زيد قائم اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف
محقق او مقدر فيكون من النوع الاول بين يديه فيه تدبر قال بعض محشي هذا الكتاب قوله واما
ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد قائم جواب عن سؤال كأنه قيل ان ضارب زيد مبتدأ
وقائم خبره في قولك ضارب زيد قائم مع انه صفة ليس باسم فاجاب ان ضارب زيد بالتركيب الاضافي
نعت لمبتدأ محذوف تقديره شخص ضارب زيد قائم اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف
محقق او مقدر قوله نعم الخ جواب سؤال مقدر ايضا كأنه قيل اريد بالاسم هنا ما يقابل الصفة
فلم لا يجوز ان يراد به ما يقابل الفعل فاجاب بقوله نعم اي سلمنا يراد به اي بالاسم ما اي اسم
يقابل الفعل قال بعض محشي هذا الكتاب قوله يراد به ما يقابل الفعل الخ جواب آخر على نهج الخبر
عند من قال اي لكنه عند من قال القائل الفاضل العصام في الشرح ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
لكن هذا التعميم لا يناسب هنا لان المص قسم المبتدأ او لا على نوعين لاختيار مذهب من
جعله اسما لمفهومين ثم عرف كل نوع منها فلذا جعل الاسم هنا مقابلا للصفة لا للفعل وهو
اي ذلك المفهوم الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله المجرد صفة للمفهوم المخصص
بالوحدة بين كونه اي ذلك المفهوم مسندا اليه وكونه اي وبين كونه اي ذلك المفهوم قال
البعض قوله المجرد صفة للاسم المجرد بين كونه اي ذلك الاسم وكونه اي وبين كونه اي ذلك الاسم
صفة واقعة بعد كلمة الاستفهام او النفي رافعة لظاهر اقول لما عرفت ان المفهوم المردد
بينهما مما لا يلتفت اليه في تبيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ فلذا جعل الاسم هنا
مقابلا للصفة لا للفعل المسند اليه او وقع الاسناد اليه خرج به اي خرج عن التعريف بقوله المسند اليه



الخبر الذي ليس بصفة نحو زيد ابوك واما ما كان صفة نحو زيد ضارب فخرج
بقيد الاسم قال الاستاد قوله الخبر الذي ليس بصفة هذا ان اريد بالاسم المقابل
بالصفة لان الخبر الذي يكون صفة ليس بداخل في المقسم حتى يحتاج الى الاخراج
وقال امام الايوب وهذا القيد اي المسند اليه احتراز عن الخبر الذي ليس
بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذي هو صفة نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه له
فان المسند اليه للصفة في الحقيقة هو فاعله الذي تحته قال البعض قوله الخبر الذي
ليس بصفة لو حمل الاسم على الاول اذ الصفة غير داخلة في الاسم او المطلق معطوف
على قوله الذي ليس بصفة اي او خرج به الخبر المطلق سواء كان صفة او اسما
لو حمل على الثاني وهو قول من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد او لو حمل على الثاني
وهو ما يراد به مقابل الفعل قال الاستاد قوله او المطلق معطوف على قوله الخبر الذي
ليس بصفة اي او خرج به الخبر المطلق صفة او لا بناء على قول من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد الخ لانه يراد به ما يقابل الفعل وقال صاحب المنافع قوله خرج به
الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والاول على تقدير كون المراد بالاسم غير الصفة
كما هو المرضي عنده فلا يكون الصفة داخلة في الجنس وهو الاسم هنا حتى تخرج
بهذا القيد والثاني على تقدير كون المراد ما يقابل الفعل والحرف وهو الحق
فحينئذ يدخل الخبر الذي هو الصفة في الجنس فيخرج هو وباقي الخبر بهذا القيد
والنوع الثاني اي وخرج به ايضا النوع الثاني وهو ما يكون صفة من المبتدأ
بيان للنوع الثاني قال الاستاد قوله والنوع الثاني معطوف على القريب او البعيد
اي وخرج به ايضا النوع الثاني بناء على قول من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
واما عند المص فخرج هو بقيد الاسم تدبر واما الاسماء المعدودة فليست اي
فهي ليست بداخلة في المقسم حتى يحتاج الى الاخراج والمراد بالمقسم هو المبتدأ
او المعمول قال الاستاد قوله واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة اي واما خروجها
عن التعريف فلانها غير داخلة في المقسم وهو المعمول كما عرفت اي على ما عرفت
في بحث المعمول او في بداية الباب الثاني من المص حيث قال ان الالفاظ الموضوعة
اذا لم تقع في التركيب لم تكن معمولة كما لا تكون عاملة انتهى قال بعض الافاضل قوله
واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم لانها ليست بواقعة في التركيب
وما لم يقع في التركيب لا يكون معمولا كما لا يكون عاملا فالاسماء المعدودة لا تكون
معمولة فلا تدخل في المقسم حتى يحتاج الى الاخراج المجرد اي المسلوب عن العوامل اللفظية

قوله بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي
لكان اظهر واخصر اقول هنا جواب سؤال مقدر تقرير وروده هنا وهو ان التجرد
عن العوامل لا يستلزم التجرد عن العامل فلا يحصل المقصود فاجاب بحمل السلب
المستفاد من التجرد الى عموم السلب بقرينة العرف كما ذكره سابقا في تعريف العامل
في المبتدأ والخبر حتى يحصل المقصود وقد ذكرنا هنالك ورود هذا السؤال
تفصيلا وهو ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية فكان بمعنى كل الافراد
ويكون اشمل وافيد من المفرد فيحصل المقصود والشارح لما ذهل عن هذه القاعدة
توهم وروده هنا كما فيما سبق وتكلف للتفصي عنه تكلفات بعيدة التي ذكرها
فيما سبق واشار اليها هنا وقال ولو قال عن العامل لكان اظهر واخصر قال البعض
قوله بان لا يكون له عامل لفظي اصلا بيان لطريق التجرد عن العوامل واشارة الى انه
من عموم السلب اي بان لا يكون للمبتدأ عامل لفظي اصلا قال الاستاد نقلا عن بعض
الشراح قوله بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف
كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا يعني ان المراد
عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد ههنا لا يقتضي عدم وجود عامل
اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس ولو قال اي المص عن العامل اللفظي
بدل قوله عن العوامل اللفظية كالبيضاوي اي كما قاله البيضاوي لكان اي القول المفروض
اظهر من قوله هذا) او من قول المحقق او من قوله عن العوامل اللفظية وقد عرفت انت
في بحث العامل المعنوي عند تعريفه ما هو معنى هو اي ذلك المعنى المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اي وخرج عن تعريف المبتدأ بقيد المجرد عن العوامل اللفظية
اسماؤها اي اسماء العوامل اللفظية كاسم ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول
من باب علمت والثاني من باب اعلمت لان اسم كل منها وان كان اسما مسندا اليه
لكن لا مجرد عن العوامل اللفظية وكذا المفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت
قال الاستاد قوله وخرج عن تعريف المبتدأ بهذا القيد اي بقيد المجرد عن العوامل
اللفظية اسماؤها فاعل خرج اي اسماء العوامل اللفظية اي اسم ان واسم كان
واسم ما ولا بمعنى ليس لان اسم كل منها وان كان اسما مسندا اليه لكن لا مجرد عن العوامل
اللفظية نحو زيد قائم ونحو حق انك قائم الاول اي المثال الاول وهو زيد قائم
للاول اي للقسم الاول من المبتدأ الذي هو اسم صراحة والثاني اي المثال الثاني
وهو حق انك قائم للثاني اي للقسم الثاني من المبتدأ وهو كونه اسما مؤولا قال الاستاد
قوله الاول اي المثال الاول وهو قوله زيد قائم للاول اي مثال للاسم صراحة والثاني اي
المثال الثاني وهو قوله حق انك قائم للثاني اي مثال للمؤول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم
وقوله انك قائم في تأويل الاسم المفرد اي قيامك بالرفع مبتدأ مؤخر والاحسن مثالا لهذا



مثالا لهذا المقام ان يقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي سماعك خير
من رؤيتك اياه كذا في حاشية سياهية قال بعض الافاضل قوله الاول اي
التركيب الاول وهو زيد قائم للاول اي مثال للاسم والثاني اي التركيب الثاني
وهو حق انك قائم للثاني اي مثال للمؤول بالاسم وقال الآخر قوله الاول
اي المثال الاول للاول اي مثال لما اسند اليه وهو الاسم الصريح والثاني اي المثال الثاني
للثاني اي مثال لما هو مؤول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم في تأويل المفرد
مبتدأ اي حق قيامك ولابد له اي الاول اي لافراد للنوع الاول من المبتدأ
من خبر ولو تقديرا ولو هذه للوصلية اي ولو كان الخبر مقدرا مثل زيد ابوك
في تأويل زيد مرتبك اذ المقصود من الكلام فائدة الخبر اولازم فائدة الخبر فلو لم يقدر الخبر
لم يحصل المراد فصار لغوا قوله اذ لا فائدة له اي للاول من المبتدأ بدونه اي بدون
قال الاستاد قوله اذ لا فائدة له اي للمبتدأ علة للابد بدونه اي بدون الخبر قوله والنوع
الثاني اشارة الى ان الثاني معطوف على قوله الاول والى انه صفة موصوفه محذوف
اي والنوع الثاني من المبتدأ او والنوع الثاني من النوعين للمبتدأ الصفة اي
اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود يعني والمراد من الصفة ههنا
هو اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود والمراد من المعنى هو الحدث
وهو احتراز عن اسمي الزمان والمكان قال الاستاد قوله اي اللفظ اي المراد
من الصفة ههنا هو اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فان النسبة
الى الذات المبهمة مأخوذة في مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرضت لها في الاستعمال
اذا كان الامر كذلك فيشمل اي النوع الثاني او تعريفه هذا قال الاستاد
قوله فيشمل اي هذا التعريف وهو اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود الفاعل اي اسم الفاعل والمفعول اي اسم المفعول والصفة المشبهة
والمنسوب اي واسم المنسوب يعني الصفة اعم من المشتق وغيره نحو اقريشي اي
منسوب الى قريش على القياس اخواك فاعل قريشي والمستعار اي ويشمل اسم المستعار
نحو اسد الزيدان فاعل لاسد الواقعة اي الصفة التي تقع بعد كلمة الاستفهام
سواء كان الاستفهام حرفا او سواء كانت كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة اي كالهمزة الاستفهامية
او اسما نحو ما صائغ البكران وما اسم استفهام مفعول لصائغ وهو بالتنوين والبكران فاعل
لصائغ ساد مسد الخبر ومن خاطب البشران ومن مفعول لخاطب والبشران فاعله
معناه أخاطب البشران زيدا او عمرا قال صاحب المنافع ومن خاطب البشران من الاستفهامية

منصوب به محلا مخاطب اسم فاعل بالتنوين وكذا اى مثل ماء الاستفهامية متى نحو متى
اصحب العمراء واين نحو اين جالس صاحباك وكيف نحو كيف مصبح ابناك وايان
نحو ايان قادم رفيقاك قال صاحب المنافع قوله وكذا متى الى نحو متى قائم الزيدان
واين مضروب الزيدان وكيف فاعل البكران وايان كاتب الرجلان وكذا كم نحو كم مالك
صديقان وقال الاستاد قوله وكذا متى نحو متى قائم زيد فانه فى معنى اقائم زيد اليوم
او غدا الى غير ذلك كذا فى العصام واين نحو اين ضارب الزيدان وكيف نحو كيف قائم زيد
وايان نحو ايان قائل الزيدان واعلم انه قال ابن الحاجب ان متى وايان للزمان استفهاما
واين للمكان استفهاما وشرطا نحو اين زيد واين تكن اكن وكيف للحال استفهاما
ومن اراد التحقيق فليراجع الى بحث الظروف فى الجامى وغيره قال امام الايوبى وانما قال
كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام
كالهمزة وهل ولاسم الاستفهام نحو ما صانع الزيدان ومن خاطب البشران وكذا متى
واين وكيف وايان قوله او كلمة النفى اشارة الى تعيين المعطوف عليه يعنى ان قوله
النفى معطوف على قوله الاستفهام سواء كان النفى حرفا وهى اى حرف النفى منه
ما النافية ولا النافية وان النافية نحو ان قائم الزيدان فانه فى معنى ما قائم الزيدان
او اسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدأ فى الاصل ولما اضيف غير وصار مجرورا
انتقل اعرابه الى الغير فاعراب غير مستعار منه كما اذا استعمل فى المستثنى حيث ينتقل
اعراب المستثنى اليه فلا يرد ما قيل ان غير فيه مرفوع ولا وجه لرفعه للابتداء ولا يصدق
عليه شئ من التعريفين قال البعض قوله نحو غير قائم الزيدان لانه فى تأويل ما قائم الزيدان
او لا قائم الزيدان قوله او فعلا معطوف على القريب او البعيد نحو ليس قائم الزيدان
وانما قال كلمة النفى ليكون شاملا لحرف النفى وهى ما ولا ولاسم النفى نحو قائم الزيدان
ولفعل النفى نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اى عبارة المص وهى بعد كلمة الاستفهام
او النفى قال الاستاد قوله وهذه العبارة يعنى قوله بعد كلمة الاستفهام او النفى اولى
من عبارة ابن الحاجب حيث قال اى ابن الحاجب بعد حرف النفى والف الاستفهام
لانه خرج عنها هل واسم الاستفهام فلا يكون اشمل وافيد بخلاف عبارة المص قال البعض
وهذه العبارة مبتدأ خبره قوله اولى اى عبارة المص وهى بعد كلمة الاستفهام
او النفى اولى لكونها اشمل وافيد حيث قال اى ابن الحاجب وحيث هنا وفيما سيأتى
للتعليل بعد حرف النفى والف الاستفهام خرج عنه هل واسم الاستفهام وقوله والبيضاوى
معطوف على قول ابن الحاجب اى وايضا اولى من عبارة البيضاوى حيث قال بعد حرف النفى
فى اللب

حيث قال بعد حرف النفى لانه خرج عنها غير وليس وقال المص فى شرحه اى المص
يعنى وقال المص فى شرحه على اللب للبيضاوى وارجاع الضمير الى البيضاوى
غير جائز قوله لفظ الحرف مبتدأ خبره قوله حشو اى زائد بلا فائدة مخل اى مضر
لافادة المقصود لايهام الاختصاص بما يستفاد من الحرف مع انه ليس كذلك
وان امكن ان يقال غير الحرف مؤول به فالواضح المختصر بعد النفى او الاستفهام
وبين من التبيين اى وبين المص فى شرحه عمومهما اى عموم النفى والاستفهام
للاسم والحرف او عموم كلمة النفى والاستفهام للاسم والحرف كما بينا آنفا عمومهما
للاسم والحرف فلو لم يذكر اى المص ايضا اى كما لم يذكر لفظ الحرف لفظ كلمة هنا
اى فى هذا الكتاب لكان اى عدم الذكر اخصر من الذكر لنقصان لفظ كلمة
ايضا اى كما كان اولى من عبارتيهما فافهم لعل وجهه ان المص لو قال بعد الاستفهام
او النفى لتوهم انه اراد حرف الاستفهام او النفى لتبادره ولشهرته فلما قال
كلمة الاستفهام فقد صرح بالعموم كمال التصريح على ما يليق بحال المبتدى فهذا
من قبيل الاطناب لنكتة جليلة ولا بد منه كما لا يخفى او لعل وجهه ان المص لو لم يذكره
لتوهم بالاستفهام والنفى المعنى المصدرى مع ان المراد بهما اداتهما ففى ذكره فائدة
او لعل وجهه ان المص لو لم يذكر هذا اللفظ وان كانت العبارة اخصر لكنها
لا تكون واضحة فذكره للاظهار والايضاح قال صاحب المنافع قوله فافهم لعل وجهه
ان الوقوع بعد الاستفهام او النفى انما يتحقق بواسطة الوقوع بعد كلمتهما فلم تذكر
لزم ان تكون مرادة فى المعنى فذكرها فى التعريف اولى لكشف الماهية او بعض ما ذكرنا
قبل وقال بعض محشى هذا الكتاب قوله اخصر ايضا فافهم اقول ثم لكن يتبادر
من الاستفهام والنفى الحرف والحمل عليه واجب هنا فيكون التعريف قاصرا لخروج
الصفة الواقعة بعد اسم الاستفهام وفعل النفى فلا بد من ذكره حتى لا يكون قاصرا ولعل
لهذا امر بقوله فافهم رافعة لظاهر قال امام الايوبى قوله رافعة حال من الضمير
المستكن فى الواقعة اى حال كون تلك الصفة الواقعة رافعة لظاهر اى لفاعل
ظاهر وهذا احتراز عن صفة تكون فاعله مستترا نحو اقائمان الزيدان وما قائمون
الزيدون فانهما من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ مؤخرا ويكون قائمان
او قائمون مع ضميره المستكن فيه مركبا على انه خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام وقال المهتدى
قوله رافعة لظاهر حال من ضمير الواقعة واحترز عن مثل اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية المراد اى مراد المص به اى بالظاهر
ههنا ما اى ظاهر لا يكون مستكنا اى ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا

منفصلا او سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسما ضميرا او سواء كان ضميرا منفصلا
او اسما ظاهرا فيكون معنى الظاهر هنا لغة لا ما هو المصطلح في الاسم الظاهر الذي
هو غير الضمير البارز المنفصل فيشمل اي في يشمل الظاهر الضمير المنفصل اي الضمير
البارز المنفصل فانه في حكم الاسم الظاهر في هذا الباب مثل اراغب للاعراض انت
عن الهتها فان قوله انت مرفوع محلا براغب والازم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب
ومعموله وهو عن الهتها باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان
فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفانه يتعين فيه الصفة للابتداء والازم الفصل
بينها وبين معمولها باجنبي هو المبتدأ ثم انه اي الشان ينتقض التعريف اي تعريف النوع
الثاني من المبتدأ او تعريف القسم الثاني من المبتدأ منعا اي حال كونه غير مانع لاغيار
بمثل اقائم ابوه زيد قوله فانه اي الشان في الفاء تعليلية فهو علة لانتقاض التعريف بمثل ذلك
ويحتمل التفصيل كما قاله البعض يصدق اي التعريف على قائم انه اي قائم الصفة الواقعة
بعد الاستفهام وهو الهمزة هنا رافعة لظاهر وهو ابوه مع انه اي قائم ليس مبتدأ
لا خبر بل هو اي قائم جزء الخبر المقدم لزيد قوله فانه الخبر الى اثبات لكونه جزء الخبر ليس
اي الخبر مجرد قائم بل هو اي قائم خبر مع فاعله اي قائم فالمرفوع هو المجموع والرفع جار
في وسطه كما صرح في الامتحان قال البعض قوله بل هو اي قائم مع فاعله فقائم وحده
ليس له اعراب لعدم عروض معنى من المعاني عليه وحده بل عروض المعنى عليهما وقال احمد نائب
قال المحشي في الامتحان في شرح تعريف الخبر لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه
مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب
في وسط المعمول وقد عرفت انه لا اف وفيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكما
آخرا في الجملة كما في عبد الله كما ظننت في الاكثر وعدم كون قائم في المثال المذكور خبرا ظاهر
من اللفظ والمعنى انتهى كلامه قال الشارح قوله كما ظننت في الاكثر في كون الاعراب في وسط المعمول
الاكثر اذا دعت اليه ضرورة وهو كون المجموع معمولا وآخر الجزء الاخير مشغولا باعراب نفسه وكان
آخرا في الحال ايضا قوله وعدم كون مجرد قائم الخ اما لفظا فلانه يلزم كونه خبرا بلا عائد
مع ان المشتقات اذا كانت اخبارا لا بد لها من العائد الى المبتدأ واما معنى فلانه يلزم الحكم
على زيد بالقيام مع انه ليس بوصف له بل لاخويه والوصف له كونه بحيث يقوم اخوه
واللازمان باطلان والجواب من انتقاض التعريف بنحو اقائم ابوه زيد الا المتبادر من الصفة
المستفادة من قوله بعد كلمة الاستفهام او النفي الاتصال اي اتصال الصفة بالاستفهام او النفي
لفظا ومعنى وفي المثال المذكور الذي هو اقائم ابوه زيد متعلق بوجد الآتي وان وجد
الاتصال وان هذه للوصلية اي ولو وجد اتصال الاستفهام بالصفة او اتصال الهمزة
بالصفة او اتصال الهمزة بقائم او اتصال الصفة بالهمزة لفظا اي من جهة اللفظ
لكن لم يوجد اي الاتصال معنى اي من جهة المعنى قوله اذ الاستفهام الذي هو الهمزة
في المثال المذكور تعليل لعدم وجود الاتصال معنى او علة لعدم الوجدان معنى اي لان الاستفهام



اي لان الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو اي المبتدأ زيد اي لفظ زيد
كذا في الامتحان بعينه قال العصام في حاشيته على الجامي واورد على التعريف
اقائم ابوه زيد فان اقائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه
بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وههنا بعده يشكل
باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد والجواب ان معنى الوقوع
بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد
اعتماده على المبتدأ في العمل فيكون التقدير اي في يكون تقدير المثال المذكور
ازيد قائم ابوه فالاتصال موجود فيه لفظا ومعنى واما كونه اي كون التقدير
يعني كون تقدير المثال المذكور زيد اقائم ابوه فلا يجوز اي فهو لا يجوز
او فلا يجوز كونه زيد اقائم ابوه قوله لكونه اي قائم علة لعدم الجواز او علة
للا يجوز في صورة الخبر المفرد وان كان جملة معنى والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجملة
قال صاحب المنافع قوله في صورة الخبر المفرد يعني انه لو كان اقائم ابوه زيد
في تقدير زيد اقائم ابوه بتقديم المبتدأ على همزة الاستفهام لكان قائم في صورة الخبر
المفرد وان كان جملة معنى فبطل صدارة الاستفهام في الصورة قال الاستاد قوله
في صورة الخبر المفرد وان كان مركبا معنى والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المركب
قوله واقتضاء الصدارة معطوف على مدخول اللام في قوله لكونه وعلة ثانية لعدم الجواز
او للا يجوز اي ولاقتضاء الاستفهام صدر الكلام فلو جاز ذلك لكان الاستفهام
على خلاف مقتضاه ولذا اي ولاجل اقتضاء الاستفهام صدر الكلام لم يجئ في كلامهم
اي في كلام العرب زيد اقائم ابوه كما جاء زيد اقام ابوه كما صرح به اي بعدم جوازه
الفاضل العصام في شرح الكافية ولو سلم يعني لا نسلم ولو سلم وجود الاتصال
لفظا ومعنى في المثال المذكور كما قاله البعض وانا اقول كذلك وقال الاستاد
قوله ولو سلم اي ولو سلم جواز زيد اقائم ابوه او لا نسلم جواز زيد اقائم ابوه
لو سلم جواز ذلك وقال صاحب المنافع قوله ولو سلم اي ولو سلم كون التقدير
زيد اقائم ابوه فلا ضير اي فلا ضرر فيه للتعريف لاندفاع الانتقاض اي لاندفاع
انتقاض التعريف ايضا بكون نحو اقائم ابوه زيد من افراد المعرف كما اشار اليه بقوله
بل هو جزء الخبر لان قائم في التقدير المذكور مبتدأ ثان وهو مع فاعله الساد مسد الخبر
جملة فعلية او اسمية مرفوعة المحل خبر للمبتدأ المؤخر لكن بين الجوابين فرق فان الجواب
الاول بان قائم في المثال المذكور ليس من افراد المعرف والتعريف غير صادق عليه بالتحرير
المذكور وان الجواب الثاني تحرير مادة النقض فيكون من افراد المعرف على التقديرين فلا اعتبار

على التعريف ولعل مدار التسليم ما ذكرناه وان الاستفهام اليق بالفعل كما يجيء
لان الاستفهام على التقدير الثاني داخل على الفعل معنى بخلاف الاول كذا في منافع
الاخيار قال الاستاد قوله لاندفاع الانتقاض علة لعدم الضرر او علة لعلا ضير
اي لاندفاع الانتقاض بنحو اقائم ابوه زيد او بمثل اقائم ابوه زيد لكنه اي
الشان يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اي بلا مساس الاحتياج اليها
او بلا حاجة ولا داع اما اولا اي اما التزام التكلفات اولا فلانه اي
فثابت لان جعله اي قائم او اقائم والجعل مصدر مضاف الى المفعول اي فلان
جعل الجاعل قائم مبتدأ لا يغني اي لا يمنع عن كونه اي قائم او اقائم خبراً لزيد لانه اذا جعل
الصفة مبتدأ في المثال المذكور تكون مع فاعلها لا محالة خبراً للمبتدأ الذي هو زيد
فلا يغني احدهما عن الآخر والصفة يعني قائم في المثال المذكور اي والحال الصفة
اذا كانت اي الصفة مع مرفوعها اي الصفة خبراً يكون جواب اذا الاعراب الذي
اي الاعراب الذي يستحقه اي ذلك الاعراب المجموع اي مجموع الصفة وفاعلها او
المجموع من العامل والفاعل قوله في لفظها اي الصفة خبر يكون او متعلق بيكون
كما قاله البعض في غير هذه الصورة اي صورة زيد اقائم ابوه يعني بها الصفة مع
الاستفهام وغير هذه الصورة الصفة بدون الاستفهام مثل ازيد قائم ابوه
قال الاستاد قوله في غير هذه الصورة هي زيد اقائم ابوه واما فيها اي واما الصفة
التي في هذه الصورة يعني في صورة تكون الصفة مع الاستفهام فلو جعلت
اي الصفة مبتدأ يكون اعرابها اي الصفة من هذه الحيثية اي من حيثية كونها مبتدأ
او من حيث كونها مبتدأ في لفظها خبر يكون اي كائن في لفظ الصفة قوله ومن حيث كونها
اي الصفة معطوف على قوله من هذه الحيثية خبراً يكون اعرابها في محله اي في محل المجموع
لكونها جملة مع فاعلها على تقدير كونها مبتدأ ثانيا قال الاستاد قوله ومن حيث كونها خبراً يكون الاعراب
الذي يستحقه المجموع في محله اي في محل لفظها ولا خفاء في كون هذا اي في كون اعرابها في لفظها
من حيث كونها مبتدأ وفي محله من حيث كونها خبراً كذا قاله البعض قال الاستاد قوله ولا خفاء
في كون هذا اي ما ذكر تكلفا قال صاحب المنافع قوله ولا خفاء الخ ولا خفاء في انه يكون لشيء واحد
وجهان ويكون له ايضا باعتبارهما حكمان كثيراً ما ... فلا تكلف فيها اصلا واما اذا لم تجعل
اي الصفة في مثال اقائم ابوه زيد او اذا لم تجعل الصفة في المثال المذكور وهو اقائم ابوه زيد مبتدأ
قوله بان حمل بيان لطريق عدم جعلها مبتدأ على التقدير الاول وهو ازيد قائم ابوه كما في زيد قائم ابوه
فيستغني عنه اي عن التكلف واما ثانيا اي واما التزام التكلف في المرتبة الثانية فلانه اي فثابت لانه
اي الشان اذا جعلت اي الصفة مبتدأ بان حمل على التقدير الثاني وهو زيد اقائم ابوه قال البعض
قوله اذا جعلت اي الصفة مبتدأ على التقدير الثاني وهو زيد اقائم ابوه يكون المجموع اي الصفة
مع فاعله او العامل والفاعل جملة يعني اذا الصفة بعد الاستفهام بمعنى الفعل واما اذا لم تجعل اي الصفة مبتدأ



مبتدأ اي واما اذا لم تجعل الصفة مبتدأ بان جعلت خبراً قوله بان حمل عليه
اي على التقدير الاول قيد للنفي وبيان لطريق عدم الجعل ايضا اي كما حمل
عليه في بيان ان التكلف الاول يكون جواب اذا اي يكون الخبر ... المجموع
كذا قيل مفرداً صورة ومعنى اي لفظا ومعنى قال البعض قوله يكون اي يكون
الخبر مفرداً صورة ومعنى اي لفظا ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه
اي عن الاصل بلا داع اي بلا مقتض تكلف اي التزام تكلف لا يخفى صنعة التكلف
واما ثانيا اي واما التزام التكلف ثانيا فلان اي فثابت لان كون المسند
الذي هو قائم او هو الصفة هنا مبتدأ بان حمل على التقدير الثاني خلاف الاصل لان الاصل
في المسند كونه خبراً قوله حتى قيل مسبب من كونه خلاف الاصل انه اي ان كونه
اي المسند مبتدأ اضطراري لا اختياري قوله بحيث للتقييد هنا لو وجد لرفعه
اي المسند وجه اي وجه راجح سوى الابتداء والحال انه وجد هنا وهو الرفع على الخبرية
لو لم يحكم عليه اي على المسند جواب لو بانه اي المسند مبتدأ ولا خفاء موجود في وجوده
اي في وجود وجه الرفع سوى الابتداء هنا اي في قولنا اقائم ابوه زيد او في مثل اقائم
ابوه زيد او في هذا المثال المذكور اي اقائم ابوه زيد لجواز كون قائم في اقائم ابوه زيد
خبراً مقدما لمبتدأ مؤخر هو زيد وفي ان الحكم اي ولا خفاء ايضا في ان الحكم به اي
بالابتداء تكلف اي التزام تكلف قوله وليس هذا اي اقائم ابوه زيد او نحو اقائم ابوه زيد
جواب سؤال مقدر وهو انه لم لم يكن اقائم ابوه زيد مثل اقائم زيد في جواز الامرين
فاجاب بقوله وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض اي تعريف المبتدأ به اي بمثل
اقائم زيد لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخراً خلاف الاصل لان الاصل كون المبتدأ
مقدما والخبر مؤخراً كما ان كون المسند مبتدأ كذلك اي خلاف الاصل قوله كذلك
خبر لان في قوله كما ان كون المسند اه فبالنظر الى الاول وهو كون الخبر مقدما
والمبتدأ مؤخراً جعلت اي الصفة مبتدأ لوجود الاضطرار وهو كون تقدم الخبر على المبتدأ
خلاف الاصل كذا قاله احمد نازلي في الحاشية وبالنظر الى الثاني وهو كون المسند
مبتدأ واحدهما اي الكون مبتدأ والكون خبراً يغني عن الآخر في مثل اقائم زيد
بخلافهما اي المثال الذي نحن فيه اي في ذلك المثال وهو اقائم ابوه زيد كما عرفت
في المثال المذكور ... لانه اذا جعلت الصفة مبتدأ في المثال المذكور تكون مع فاعلها
لا محالة خبراً للمبتدأ الذي هو زيد فلا يغني احدهما عن الآخر قال البعض قوله كما عرفت
اي كما عرفت في بحثنا هنا نحو اقائم الزيدان وهو مثال لصفة وقعت بعد الاستفهام

وما قائم الزيدون وهذا مثال لما وقعت بعد النفي واورد الفاعل في الاول تثنية
وفي الثاني جمعا للتفنن والصفة فيهما اي في هذين المثالين متعينة للابتداء وما بعدها
اي الصفة يعني والاسم الذي بعد الصفة متعينة للفاعلية ولا يجوز كونهما اي الصفة
خبرا وما اي والاسم الذي كان بعدها اي الصفة مبتدأ قوله اذ المطابقة علة للايجوز
او علة لعدم الجواز لازمة بينهما اي بين المبتدأ والخبر لا بين الصفة وفاعلها
قال الاستاد قوله ولا يجوز كونها اي الصفة خبرا وما بعدها اي والاسم الذي بعد الصفة
مبتدأ وقوله اذ المطابقة علة لعدم جواز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اي لان المطابقة
في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لازمة بينهما اي لازمة بين المبتدأ
والخبر حتى يصح الحكم بينهما وقال الاخر قوله لازمة بينهما اي لازمة بين المبتدأ والخبر
لا بين الصفة وفاعلها وليست اي والحال ليست المطابقة موجودة هنا اي
في هذين المثالين بخلاف مثل اقائم زيد وقائم زيد اي ان يجوز فيه اي في مثل اقائم زيد
الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه لانها طابقت مفردا وان طابقت مفردا جاز الامران
كما قالوا قال الشارح في حاشية الامتحان قوله يجوز فيه الامران اي كون الصفة خبرا
مقدما ومبتدأ ما بعده فاعله سادا مسد الخبر وقال البعض قوله يجوز فيه اي في مثل اقائم زيد
الامران احدهما كون الصفة مبتدأ وفاعلها سادا مسد الخبر وثانيهما كونها خبرا مقدما
وما بعدها مبتدأ مؤخرا ولا خبر لهذا المبتدأ اي ولا خبر موجود للنوع الثاني من المبتدأ
لانه مستغن بفاعله لكونه اي لكون هذا المبتدأ بمعنى الفعل قوله لكون الاستفهام والنفي
اللام متعلق بكون وعلة لذلك الكون قوله بالفعل متعلق باولى الاتي اولى من الاسم
لتعلقهما بالحكم دون الذات فمعنى اقائم الزيدان ايقوم الزيدان ومعنى ما قائم الزيدان
ما يقوم الزيدان والفعل يقتضي الفاعل لا الخبر قال امام الايوب قوله لكونه بمعنى الفعل
فان قوله اقائم وما قائم بمعنى اقام وما قام لان الاستفهام والنفي اولى بالفعل
من الاسم واذا كانت الصفة بمعنى الفعل يستدعي هو ما يستدعي الفعل وما يستدعي
الفعل هو الفاعل وقوله بل فاعله معطوف على قوله ولا خبر اي انه لا خبر له بل فاعله اي فاعل
ذلك المبتدأ ساد مسد الخبر هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعا
واما اذا طابقت مثنى او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامران
خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر كذا
في فتح الاسرار قال امام الايوب ولما لم يكن لهذا المبتدأ خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ
والفاعل جملة فعلية لا اسمية لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن جملة



جملة اسمية لانتفاء جزئيه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل والفاعل ناسب
ان يرجح جانب الفعلية ولذا اي ولاجل عدم الخبر لهذا المبتدأ بل فاعله ساد
مسد الخبر او ولاجل عديم الخبر لهذا المبتدأ او لاجل معدوم الخبر لهذا المبتدأ او
لاجل منفي الخبر لهذا المبتدأ او لا خبر لهذا المبتدأ بل فاعل او لم يكن لهذا المبتدأ
خبر بل فاعل او لم يكن لهذا المبتدأ خبر او لكون فاعله سادا مسد الخبر جعل على صيغة
الماضي المجهول اي جعل المجموع اي مجموع المبتدأ والفاعل الذي يسد مسده او مجموع الصفة
والفاعل او مجموع العامل والفاعل او المجموع من الصفة والفاعل او المجموع من العامل
والفاعل جملة فعلية كما سيجيء في بحث الجملة او كما سبق في بحثها ثم شرع في مسائل المختصة
بالمبتدأ فقال ولا يجوز تعدد المبتدأ اي يمتنع تعدد المبتدأ او ولا يجوز تعدده في محاوراتهم
وكلام المؤلفين استقرا اي النوع الاول منه اي من المبتدأ وانما فسرنا المبتدأ ههنا
بالنوع الاول لانه اي النوع الاول او وانما كان المراد به النوع الاول لانه قال البعض
قوله لانه اي النوع الاول تعليل للتفسير اي تفسير المبتدأ بالنوع الاول المتبادر عند الاطلاق
اي عند ذكر لفظ المبتدأ من غير مقيد بالاسم وغيره وقال بعض محشي هذا الكتاب اقول
هذا التفسير يوهم خلاف المراد وهو جواز التعدد في النوع الثاني بل عدم الجواز فيه
اولى والتبادر ممنوع لانه انما يسلم اذا لم يكن الاطلاق عقيب النوع الثاني
فلا يكون ذكر المبتدأ مطلقا حتى يصرف الى التبادر ولو سلم لا يجب الحمل عليه ههنا
لايهام خلاف المراد فالاولى ترك هذا التفسير قوله لشهرته اي النوع الاول علة للتبادر
اي لشهرته ولاصالته حتى قيل ان النوع الثاني من نوعي المبتدأ مبتدأ اضطرارا
قوله ولان السوق معطوف على قوله لانه وتعليل ثان للتفسير اي سوق الكلام اللاحق
من كون التقديم اصلا وكون المعرفة او النكرة المخصصة شرطا وكون الخبر جائز التعدد
تأمل قال البعض قوله ولان السوق معطوف على قوله لانه اي ولان سوق الكلام
يسوق اي يوصل المبتدأ اليه اي الى النوع الاول دون الثاني قال الاستاد قوله
ولان السوق اي ما بعد هذا الكلام او الكلام الذي يجيء بعد هذا الكلام يسوق
اي يميل المبتدأ اليه اي الى النوع الاول وقال الاخر قوله يسوق اي يقرب المبتدأ
اليه اي الى النوع الاول وقال بعض الافاضل قوله ولان السوق اي سوق الكلام
وهو ان الاصل تقديمه يسوق المبتدأ اليه اي الى النوع الاول وقال الاخر قوله
ولان السوق المسوق الكلام يسوق اي سوق الكلام يسوق ذلك السوق المبتدأ

اليه اى الى النوع الاول وقال صاحب المنافع قوله ولان السوق اى ماياتى من قوله
والاصل تقديم وشرطه ان يكون معرفة الى آخره فان هذه الاحكام مخصوصة بالنوع الاول
قوله يعنى انه اى الشان تفسير لقوله ولا يجوز تعدد المبتدأ وتحرير لمراد المص منه
لا يجوز تعدده اى المبتدأ لفظا اى من جهة اللفظ بلا عاطف اى التعدد لفظا بلا بس
بلا عاطف بشهادة الاستقراء اى استقراء المؤلفين والمصنفين او استقراء النحاة
ومن تبعهم واما التعليل بامتناع قيام عرض واحد فى حالة واحدة فى محلين فقد ابطله
فى الامتحان فى بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وعلل
كلامه بما ابطله حيث قال ولا يجوز تعدد المبتدأ والخبر واحد لامتناع قيام
عرض واحد فى حالة واحدة فى محلين واما التعدد معنى اى واما تعدد المبتدأ
من جهة المعنى او لفظا اى او التعدد من جهة اللفظ بعاطف اى التعدد لفظا بلا بس
بعاطف قال الاستاد قوله بعاطف قيد لقوله لفظا فيجوز اى التعدد ثم ان كان
اى على تقدير تعدده معنى او لفظا بعاطف خبر كل اى خبر كل واحد من المبتدأ المتعدد
معنى او لفظا بعاطف مخالفا من جهة اللفظ والمعنى لخبر الآخر اى لخبر المبتدأ الآخر
يؤتى اى الخبر او خبر كل بالواو والا اى وان لم يكن خبر كل واحد مخالفا لخبر الآخر
فيثنى اى الخبر او خبر كل او يجمع اى الخبر او خبر كل نحو الزيدان فقيه وكاتب وشاعر
مثال لتعدد المبتدأ معنى لكن الخبر مخالف قال البعض هذا مثال لتعدد المبتدأ
معنى ولتعدد الخبر لفظا بعاطف ونحو الزيدون عالمون مثال لتعدد المبتدأ
معنى لكن الخبر غير مخالف اى لكن الخبر موافق بخبر الآخر قال صاحب المنافع
قوله الزيدون فقيه وكاتب وشاعر مثال لما تعدد معنى وخبره بالواو والواو فى هذه
الصورة واجبة كما اذا تعدد المبتدأ لفظا كذا فى الرضى وحاشية عبد الغفور
وغيرهما لكن المفهوم من كلام المص فى الامتحان ان ترك الواو فى هذه الصورة
جائز حيث قال يجوز ان يكون المرفوعات مبتدأ ومجموعا قوله والزيدان عالمان
مثال لما تعدد معنى وخبره مثنى للتوافق او نحو زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر
وفقيه مثال لتعدد المبتدأ بعاطف والخبر مخالف قال البعض هذا مثال لتعدد المبتدأ
لفظا بعاطف والخبر ايضا كذلك او نحو زيد وعمرو وبكر عالمون مثال لتعدد المبتدأ
لفظا لكن الخبر غير مخالف قال البعض قوله او عالمون اى او نحو زيد وعمرو وبكر عالمون
مثال لتعدد المبتدأ لفظا بعاطف وتعدد الخبر معنى لكنه غير مخالف قال صاحب المنافع
قوله او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه مثال لما تعدد لفظا بعاطف وخبره بالواو

[illegible]

بالواو لكن المخالفة وهذا العطف واجب كما تقدم قوله او عالمون اى او زيد
وعمرو وبكر عالمون مثال لما تعدد بعاطف وخبره جمع للموافقة والاصل فى المبتدأ
اى فى النوع الاول منه اى من المبتدأ او لان الثانى يجب تقديمه كذا قاله صاحب فتح الاسرار
ولما كان للاصل اربع معان احدها بمعنى اصل شيء وما يبتنى عليه الشيء وثانيها
بمعنى القاعدة وثالثها بمعنى الراجح ورابعها بمعنى الاولى وكان المناسب عنده
الاخير فقال على طريق عطف التفسير والاولى له اى للمبتدأ اقول قصره قاصر
لانه يحتمل الى الثالث بل هو مناسب هنا منه فافهم قال صاحب فتح الاسرار
قوله والاصل اى الراجح فى النوع الاول من المبتدأ وقال صاحب المنافع
قوله والاولى له يعنى ان الاصل بمعنى الاولى اى ما يكون راجحا مع جواز خلافه
بالنظر الى ذات النوع الاول من المبتدأ وحقيقته فيخرج من الاصل والاولى
الصور التى يجب فيها تقديم على الخبر بعارض موجب له كما خرج الصور التى
يمتنع فيها تقديمه لمانع عنه بل يجب تأخيره وتفصيلها فى الكافية وشروحها
قال البعض قوله والاولى له اى للمبتدأ اشار بعطف قوله والاولى له الى ان المراد
بالاصل من معانيه الاولوية وقال حسين كفوى فى كلياته الاصل هو اسفل الشيء
ويطلق على الراجح بالنسبة الى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة
المنطبقة على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة الى المدلول وعلى ما يبتنى عليه غيره
وعلى المحتاج اليه كما يقال فى الحيوان الاصل فى الحيوان الغذاء وعلى ما هو الاولى
كما يقال الاصل فى الانسان العلم اى العلم اولى واحرى من الجهل والاصل
فى المبتدأ التقديم اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع انتهى كلامه
وقال امام الايوبى قوله والاصل فى المبتدأ اى الاولى بحاله عند عدم المقتضى
لتأخيره تقديمه اى المبتدأ على الخبر لفظا اى من جهة اللفظ قوله لكونه اى لكون المبتدأ
علة لكون تقديمه اصلا قوله محكوما عليه خبر لكون وقوله موصوفا بالخبر وهو
الوصف خبر بعد خبر لكون والموصوف مقدم على الوصف المعنوى لا المصطلح
بين النحاة وجودا تمييز من المقدم اى من جهة الوجود فينبغى اى اذا كان
محكوما عليه موصوفا بالخبر فينبغى ان يتقدم ذكرا تمييز من التقديم المفهوم من ان يتقدم
تدبر قوله ليتوافقا اى الوجود والذكر علة لان يتقدم وشرطه فسره بقوله
اى شرط صحة كونه اى المبتدأ مبتدأ ليصح حمل قوله ان يكون معرفة قال صاحب المنافع

[illegible]

قوله اى شرطا صحة كونه مبتدأ تصوير للمعنى لا تقدير فى العبارة وقال صاحب فتح الاسرار
قوله وشرطه اى المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ قال امام الاديب قوله ان يكون
اى ان يكون الاسم الذى جعله مبتدأ معرفة من المعارف بان يكون علما او موصولا
او مضمرا او اسم اشارة او معرفا باللام وانما اشترط هذا لان الغرض اى
المقصود قال صاحب المنافع قوله لان الغرض متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ
والخبر ملاحظة عطف نكرة مخصصة لان الشرط احد الامرين لا على التعيين فالاولى
تاخير التعليل عن قوله او نكرة مخصصة من الكلام حصول الفائدة اى حصول
نسبة الوصف الى الذات فى ذهن السامع والاخبار عن غير المعين لا يفيد ذلك
الغرض قوله ولان فى تنكيره اى جعل المبتدأ متعلق ايضا بالنسبة بينهما وعلة ثانية لها
قوله فى تنكيره خبر مقدم لان وقوله اخلالا اى ضررا اسم مؤخر لان بالغرض المطلوب
من الكلام وهو اى الغرض المطلوب منه الافهام اى افهام المتكلم السامع
مراده او افهام المتكلم للمخاطب مراده قال امام الاديب قوله وهو الافهام للسامع
وقال الاستاد قوله وهو الافهام لافادة السامع وقال بعض محشى هذا الكتاب
قوله ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام اقول الظاهر منه
ان يكون علة اخرى للتعريف وليس كذلك اذ مفادهما واحد وهو ان الخبر عن غير المعين
يخل الغرض من الكلام وهو الافهام فلا يناسبه العطف قوله لان فى تنكيره اى المبتدأ
متعلق للاخلال وعلة له تنفيرا للسامع عن استماع الحديث اى الخبر قوله لانه اى
المبتدأ علة للتنفير عن استماع الحديث اذا كان اى المبتدأ مجهولا باعتبار ما صدق عليه
بكونه نكرة محضة وان كان باعتبار المفهوم معلوما وهو اى والحال ان المبتدأ
مقدم على الخبر ربما واما اذا كان مؤخرا عنه يتخصص قوله يمتنع السامع جواب اذا
الشرطية كذا فى شرح لب الالباب وقوله او نكرة معطوف على قوله معرفة اى او يكون
الاسم الذى اريد جعله مبتدأ نكرة مخصصة ثم اختلفوا فى عدد المخصصات
بانها ستة كما فى الكافية او عشرة كما قاله مصنفه او تسع عشرة كما قاله صاحب
التسهيل قوله اى قريبة من المعرفة اى قريبة الى المعرفة اذ بالتخصيص يقل
اشتراكها بالنكرة فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف فى حصول
الفائدة متعلق لقريبة وقوله من الاخبار متعلق لحصول الفائدة عنها اى عن النكرة
المخصصة او عن نكرة مخصصة قوله وعدم الاخلال معطوف على قوله حصول الفائدة
اى وفى عدم الاخلال بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لافادة السامع او وهو الافهام
لافادة المتكلم الفائدة للسامع المخاطب او وهو الافهام لافادة الفائدة للمخاطب قال اى



اى قال المص فى الامتحان الجمهور اى جمهور العلماء شرطوا التخصيص
اى تخصيص المبتدأ بشىء من وجوه التخصيص للافادة اى لافادة الفائدة
للسامع المخاطب اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة كذا فى الجامى
قال حسين كفوى فى كلياته الافادة صدور الشىء عن نفسه الى غيره والاستفادة
صدور الشىء عن غيره الى نفسه وهى اى الافادة قد توجد اى قد تحصل بدونه
اى بدون التخصيص قال صاحب المنافع وهى قد توجد بدونه اى الفائدة قد توجد
بدون التخصيص هذا منع لقول الجمهور الاخبار عن غير المعين لا يفيد وقال البعض
قوله وهى اى الافادة قد توجد اى الافادة بدونه اى بدون التخصيص فتكون اعم
من التخصيص فاشتراط الاعم يغنى عن الاخص كوكب مبتدأ او من غير تخصيص وهو ظاهر
انقض اصله انقضض على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع مبتدأ الساعة
منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة لانه يفيد انقضاض كوكب
من الكواكب والسامع يقنع بها ولا يطلب تعيين شخص ذلك الكوكب ولان انقضاض
الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص
حكم عليه بالانقضاض لتحصل الفائدة قال صاحب جامع الكنوز قوله كوكب
انقض الساعة وهو مبنى على من جوز المتقدمون لحصول الفائدة كما صرح التفتازانى
فى المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ اذا حصلت
الفائدة وقال صاحب زبدة الانظار اختلفوا فى مدار صحة الاخبار عن النكرة
فذهب الجمهور الى التخصيص بوجه ما والمحققون الى حصول الفائدة وقولهم كوكب
انقض الساعة على قول المحققين لحصول الفائدة فلا وجه اى اذا وجد الافادة
بدون التخصيص فلا وجه لاشتراط غيرها اى غير الافادة من التخصيص ولذا اى
لاجل وجود الافادة بدون التخصيص او لاجل وجود الفائدة بعضا بدون التخصيص
وعدم وجه الاشتراط لغير الفائدة شرط المحققون من النحاة اياها اى الافادة
او الفائدة دونه اى بدون التخصيص واختاره اى ما شرط به المحققون البيضاوى
حيث قال اى البيضاوى لو يفيد اى ويكون المبتدأ نكرة لو يفيد اذا كان الامر كذلك
فالموافق له اى لكلام البيضاوى او لقوله او للبيضاوى او لقول هذا
المؤلف من كتابه اللب ان يقول اى المص او نكرة مفيدة بدل قوله نكرة مخصصة
قوله اللهم الا ان يقال يشير الى ضعف التوفيق لان استدلال الجمهور على قولهم
يا باه والجمهور ان حصول الفائدة فى كوكب انقض الساعة ونحوه بالتخصيص المستفاد مذهب الجمهور
من التنوين او الصفة المقدرة فمعنى كوكب فى المثال كوكب عظيم فلعل اختياره
فى كتابه هذا لانه انفع للمبتدئين كذا فى المنافع انه اى المص اشار فى كتابه هذا

اى الاظهار الى امكان التوفيق اى التفريق او التطبيق بين كلام المحققين
وكلام غيرهم اى وبين كلام غير المحققين وهو الجمهور قوله من النحاة بيان
للغير قوله بما قيل متعلق بالتوفيق او بامكان التوفيق قائله سيد الشريف
والعصام ان مراد الجمهور بفتح الهمزة اى من ان مرادهم بالتخصيص بشئ
ليس الاشتراط اى اشتراط التخصيص بل الضبط اى بل مرادهم ضبط الامثلة
قوله فانهم اى الجمهور تعليل لكون مرادهم الضبط لما رأوا من الرؤية الغلبية
ان المبتدى بكسر الدال لا يفى اى لا يتم قوته اى المبتدى بالتمييز متعلق بيفى
بين المفيد من الحكم على النكرة ككوكب انقض الساعة وبين غيره اى غير المفيد
من الحكم على النكرة كرجل قائم ضبطوا اى الجمهور بجواب لما امثلة ليكون على بصيرة
فى الحكم على النكرة وهى ستة كما فى الكافية او عشرة كما قاله مصنفه او تسع عشرة
كما قاله صاحب التسهيل لم يختلف اى لم يتفرق ولم ينفك عنها اى عن تلك الامثلة المخصصة
الفائدة اقول لعل مراده الاشارة الى امكان التوفيق لكن لا بما قيل بل بتعميم
الى اللفظى والمعنوى يعنى سواء كان ما به التخصيص لفظا او معنى معتبر فى المبتدأ
او فى الخبر ويدل على ارادة هذا التعميم جعل الفاضل الجامى مثل شر اهر ذا ناب
من النكرة المخصصة باعتبار معنى فى المبتدأ مع عدم شئ من المخصصات
اللفظية فيه وذلك المعنى فى المثال المذكور هنا وهو كوكب انقض الساعة كون الخبر
مخصوصا بفرد من افراد الكوكب فيكون ح مما يصح كونه مبتدأ حال كونه نكرة غير مخصصة
بمخصص لفظى مخصصة معنى فلا يرد النقض بالمثال المذكور على الشرط ولا يحتاج
الى الصرف عن ظاهره كما صرفه القيل مع انه لا قرينة له غير فساد الكلام وهو
غير معتبر فى القرينة نحو قوله تعالى ولعبد اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية
لتاكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل
اولا فلما وصف بقوله مؤمن خرج من لا انقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة
فصح وقوعه مبتدأ وقوله خير من مشرك خبره فان العبد لما قلنا متناول للمؤمن
والكافر اى من آمن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وقلت
الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة فجعل مبتدأ حال كونه مرفوعا لفظا وخير
خبره قال الاستاد قوله خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدأ نكرة مخصصة بالصفة
وهو مؤمن خبره خير من مشرك فان قيل ان كلامك يقتضى ان يكون رجل فى قولنا رجل عالم
قائم مبتدأ لانه تخصص بالصفة وقائم خبره وهذا مما لم يجوزه احد والجواب عنه انه لم يجوزه
لعدم شرط التخصيص وهو ان لا يقصد بها واحد مختص بل كان فى معنى العموم وهو غير موجود
فيه كذا فى شرح الذنبية والمراد به اى بنحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ما



ما قيد بقيد صفة كان ولاحظ القيد كما فى المتن او كان مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى
او غيرهما اى او كان غير الصفة والمضاف اليه كالمقيد بحرف الجر ومجروره بان يكون متعلقا
نحو افضل منك افضل منى مثال للتخصيص بحرف الجر فافضل مرفوع مبتدأ ومنك متعلق
بافضل وافضل اسم تفضيل فاعله فيه راجع الى المبتدأ وهو مع مركب مرفوع لفظا
خبره والجملة اسمية لا محل لها استيناف ومنى متعلق بافضل الثانى قال الفاضل الجامى
والمبتدأ والخبر فيه متساويان فى اصل التخصيص لانه قدره وقال الاستاد
والمبتدأ والخبر فيه متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب
والتكلم الافكون الثانى اخص قوله فان تقييد الجنس وهو ما يشمل القليل والكثير
تعليل للتعميم نحو قوله تعالى بمثل ما ذكر بجملة اى الجنس مناط الفائدة قال حسين كفوى
فى كليات المناط موضع المنوط وهو التعلق والالصاق من ناط الشئ بالشئ اذا الصقه
وعلقه وقال صاحب الاخترى المنوط وهو المتعلق والمرتبط يقال ناط الشئ
علقه وبابه قال وقال الاستاد قوله مناط الفائدة مفعول ثان ليجعل اى محلها
قوله والاهتمام به عطف تفسير لمناط الفائدة اى والاهتمام بالجنس بخلاف الجنس المطلق
قوله فان الطبع تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف الجنس قال حسين كفوى
والطبع قوة للنفس فى ادراك الدقايق لا يعتنى به اى لا يستريح بالجنس المطلق
قوله فيصح اى اذا كان المخالف والمخالف هكذا فيصح حيوان ناطق كذا قوله حيوان
مبتدأ وناطق صفته وكذا خبره قال البعض قوله كذا ايضا كناية عن الخبر المحذوف
مثل خير من فرس مثلا لا انسان كذا اى لا يصح انسان كذا ابدا وفى تقييد الانسان
وتوصيفه قوله كذا كناية ايضا عن الخبر المحذوف مثل خير من فرس مثلا
مع تساويهما اى الحيوان الناطق والانسان لان الحيوان الناطق هو الانسان
والانسان هو الحيوان الناطق قوله بل تركى كذا معطوف على قوله انسان كذا
وكذا ايضا كناية عن الخبر المحذوف مثل خير من فرس او مثل قائم مثلا اى بل لا يصح
تركى كذا مع كونه اى التركى يعنى الانسان التركى اخص منه اى من الانسان
ويجوز حذفه اى حذف المبتدأ من النوع الاول حذفا جائزا كما فى مثال المتن فى طلب الوجوب
من المفصلات قال صاحب المناهج تركه اى المبتدأ جوازا كما فى مثال المتن ووجوبا
اذا كان الخبر صفة فى الاصل وقطعت عن الوصفية بالرفع لقصد زيادة المدح او الذم
او الترحم وصارت خبرا نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهله واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
اى هو الرجيم ومررت بزيد الفقير برفع الفقير اى هو الفقير او كان الخبر مفعولا مطلقا

في الاصل حذف فعله سماعا واقيم مقام فعله فيكون حذفه واجبا نحو سمعا ثم رفع على الخبرية ليكون على الدوام نحو سمع اي امري سمع وقال الاستاد قوله ويجوز حذفه اي حذف المبتدأ لا نسيا لانه ركن اعظم من الكلام فلا يحذف الاوقت قيام قرينة معينة ولذا قال المص عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدأ مقالية نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال المتعلق بذات القائم او حالية نحو الهلال اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شيء ويحكم عليه بالهلالية ويجب في مقام المدح والذم والترحم كذا في فتح الاكرار ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال والمرفوع الرابع اشارة الى ان قوله الرابع معطوف على القريب او البعيد او اشارة الى تعيين المعطوف عليه قوله من القسم يشير الى كون اللام في الرابع للعهد الخارجي خبر المبتدأ وهو اي خبر المبتدأ المجرد وانما قال المجرد ههنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة بلا تأويل بخلاف المبتدأ فانه لا يكون الا اسما صريحا او تأويلا ولذا قال في صدر الكتاب وكونه مبتدأ وفاعلا ولم يقل جزءا كذا قاله عمرا التكوي وقال الاستاد وانما قال المجرد ههنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم بان يكون جملة والجملة ليست باسم لانها كلام والاسم كلمة كذا في المتوسط عن العوامل اللفظية تذكر انت ما ذكر في المبتدأ وهو ان المراد بالمجرد عن العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل لفظي اصلا وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه بحسب العرف انه لا ثوب له اصلا فلا ينتقض طرد التعريف بالمرفوع الذي دخل عليه عامل واحد لفظي مثل قائم في ان زيدا قائم ورافعه اي وتذكر ما ذكر في رافع المبتدأ هو المذكور في رافعه ان التجريد جرد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود بل هو سلب مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالجزء الذي لم يسبق عليه لفظي اي لم يوجد فيه عامل لفظي في اعداد الاختراع كذا قاله احمد نازلي قال بعض محشي هذا الكتاب قوله تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه اقول ينبغي ان يذكر واعتراض على العوامل ودفعه بارادة عموم السلب وقد عرفت عدم ورود هذا في الموضعين المذكورين بما ذكرنا ومن بيان قاعدة فيه وهي ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل معنى الجمعية فيكون بمعنى كل الافرادي فتذكر هو ايضا فلا تكن من الغافلين المسند به قوله اي الذي الصق اي التصق واتصل الاسناد به اي بالخبر اشار به الى ان الباء متعلقة بالالصاق المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء كذا قاله عبد الغفور قال الاستاد

قال الاستاد قوله اي الذي الصق الاسناد به جعل المسند به بمعنى الذي الصق به الاسناد لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة الاسناد الى المجرد او الخبر وذكر الباء فيه كذا ذكره عبد الغفور في مثل هذا التركيب وقال الاخر قوله اي الذي اي الخبر الذي الصق على صيغة المجهول الاسناد اي اسناده به اي بالمبتدأ وقال بعض الافاضل قوله اي الذي اي الخبر الذي الصق اي تعلق الاسناد به اي بالخبر بقرينة قوله على ان تعلق الاسناد بالخبر الخ وقال الاخر قوله اي الذي اي الخبر الذي الصق اي تعلق الاسناد به اي بالخبر لان الالصاق على ما ذكر في التلويح تعليق الشيء بالشيء وايصاله اليه قال ابن الحاجب في المفعول به انما سمي به لان تعلق الفعل به قال الشارح في حاشيته على الامتحان اشار به ما اشار اليه الشارح من الالصاق لانه على ما ذكر في التلويح تعليق الشيء بالشيء وايصاله اليه ويؤيده ما بعده من قوله ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه الخ هذا من فضل ربي وقال بعض المحشين قوله اي الذي الصق الاسناد به اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور في به راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الخبر لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول كما سبق وان الباء للالصاق وقال الاخر قوله اي الذي الصق به اشارة الى ان الباء للالصاق انتهى اقول الصواب في التفسير ترك الموصول وارجاع الضمير الى المسند نفسه لان المص اختار في اللام الداخلة على الصفات مذهب المازني وهو كونها حرف تعريف كغيرها كما صرح به في بحث مشابهة فعل المضارع لاسم الفاعل لا مذهب الاكثر وهو كونها اسم موصول فيكون ذكر الموصول ههنا وارجاع الضمير اليه مخالف لمذهب المص بل الاظهر ان يرجع الضمير الى المبتدأ في يكون التعريف تاما به ويكون ذكر غير الفعل ومعناه للايضاح لا للاخراج فالباء اي اذا فسر بما ذكر فالباء للالصاق وقيل الباء للسببية لان المسند مع اول الخبر ولفظ ما يسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا ما به الاسناد فلا وجه لتخصيص به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلو كذا قاله العصام في شرح على الكافية ونبه اي المص به اي بلفظ به فيه لطافة قال البعض قوله ونبه به اي نبه المص بباء الالصاق او بلفظ به على تقدير كونه للالصاق ففيه لطافة او بقوله المسند به

على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه اى من التعلق بالمبتدأ وهذا اشارة الى بيان
قوله الصق الاسناد به لان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ يقتضى الصاق
الاسناد بالخبر واتصاله به وذكره اى ذكر ما ذكر من قوله اى الذى الصق الى هنا او ذكر
ذلك التنبيه الفاضل العصام فى الشرح اى فى شرحه على الكافية خرج عن التعريف به
اى بقوله المسند به او بلفظ به وفيه لطافة او بالباء الالصاق النوع الاول
من المبتدأ لانه ليس بمسند به بل هو المسند اليه او فانه المسند اليه لا المسند به
قوله حال كون ذلك المسند به اشارة الى ان قوله غير الفعل ومعناه حال من المسند به
قال البعض قوله حال كون ذلك المسند به يشير الى ان قوله غير الفعل ومعناه
حال من ضمير المسند او من ضميره والمراد من معنى الفعل هنا ما دل على النسبة
التامة وهو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام او النفى والصفة المعرفة باللام
خرج به اى بقوله غير الفعل ومعناه او بهذا القيد نحو يقوم فى مثل يقوم زيد
وخرج به ايضا مثل قائم فى مثل اقائم الزيدان وخرج به ايضا مثل قائم فى مثل
زيد قائم ابوه قوله فان المسند به تعليل لقوله خرج به ويحتمل التفصيل فانهم
فى الاول اعنى المثال الاول وهو يقوم زيد وفى الاخيرين اى وان المسند به
فى المثالين الاخيرين وهما اقائم الزيدان وزيد قائم ابوه معناه اى معنى الفعل
اقول ليس المسند به فى الاخيرين معنى فعل اذ هو مفهوم من لفظ لا مذكور بل هو
فيهما شبه فعل وهو هنا داخل فى الفعل فيكون المسند به فى الامثلة المذكورة
كلها فعلا لا معنى فعل الا ان يعمم معنى الفعل الى المذكور لادخال شبهه فيه لكن الظاهر
دخوله فى الفعل قال بعض المحشين قوله وفى الاخيرين معناه اى المسند به فى اقائم الزيدان
وفى مثل زيد قائم ابوه معناه اى معنى الفعل وهو قائم ولكن النسبة فى الاول
من الاخيرين وهو قائم فى اقائم الزيدان قال صاحب المنافع ولكن النسبة فى الاول
اى الاول من الاخيرين تامة لكونه قائما فى مقام الفعل بسبب الاستفهام او ... عرفت ان اقائم
بمعنى ايقوم وفى الثانى وهو قائم فى زيد قائم ابوه ناقصة كما عرفت قوله وهو الى
جواب سؤال مقدر كانه قيل ان التعريف غير جامع لافراد المعرف لان الثالث خرج منه اذ يخرج
عن التعريف وكل تعريف شانه كذا باطل فهذا التعريف باطل فان قيل هكذا اجاب
بقوله وهو اى الثالث ... واما ... الضمير بالثالث لقربه ليس بخبر بل جزؤه
اى بل هو جزء الخبر والخبر اى خبر المبتدأ ومطلق الخبر لا يكون اى الخبر فعلا صرفا
والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ولا معناه اى ولا يكون معنى فعل اصلا اى

اى لا معناه الدال على النسبة التامة ولا معناه الدال على النسبة الناقصة
بل يكون هو اى الخبر اما جامد كزيد ابوك هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين
والبصريين فان الكوفيين يقولون الخبر لا يخلو من ضمير ويقدرون الجامد بالمشتق
فزيد ابوك بمعنى مربيك ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون عين ذات المبتدأ
وعند البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدأ
انهما يصدقان على ذات واحدة لان عين هذه الذات عين تلك الذات كما هو محقق
فى الميزان فى تحقيق الحمل والموضع واستدل فى الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير
بابرازه فى زيد الخبز اكله هو ... لان الاكل جرى على غير من هو له وهو الخبز فيجب ابراز الضمير
واجاب بعض ... ما كان مستترا فيه فدل على ان الخبر كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال اذا كان
مشتقا كان بمعنى الفعل فلابد ان يكون له فاعل اذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحذف
او مركب من الفعل ومرفوعه قال البعض قوله او مركب مع المرفوعات تاما او ناقصا
كالمشتقات مع مرفوعاتها كالفعل وشبهه وما يجرى مجراهما مما كان بمعناها
كاسم المستعار والمنسوب والظرف المستقر واسم الفعل والضمير راجع الى المشتقات
قوله فان الخبر تعليل لكون الخبر من المشتقات مركبا ليس اى الخبر مجردها اى المشتقات
بل الخبر هى مع مرفوعاتها اى المشتقات كما صرح اى المص به اى بما ذكر فى الامتحان
اى فى امتحان الاذكياء وبما قررنا من قوله ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى
ناقصة والباء متعلق بقوله ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا اى فى تعريف الخبر
ما سبق فى تعريف الفاعل فيه انه ينتقض طرد التعريف لان ما سبق فى تعريف الفاعل
ما كان بمعنى الفعل المعلوم فيصدق التعريف على مجرد مضروب فى زيد مضروب ابوه
لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسند به غير الفعل ومعناه بالمعنى المذكور لانه
بمعنى الفعل المجهول فلو قال المراد بمعنى الفعل ما سبق فى تعريف الفاعل وتعريف نائبه
لصح الطرد والعكس تأمل كذا قاله احمد نازلى وقال صاحب المنافع قوله ما سبق
فى تعريف الفاعل وهو ما دل صريحا على حدث من الصفات والمصدر واسم الفعل
والظرف المستقر فيخرج ايضا قائم فى زيد قائم وقال الاستاد قوله ما سبق فى تعريف الفاعل
وهو ان الفاعل ما اسند اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه من الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر لا ما دل اى ليس المراد به معنى الفعل الذى سبق فى بحث الجملة

وهو ما دل على النسبة التامة بل المراد به ما دل على مطلق النسبة سواء كانت تامة
او ناقصة كما زعم البعض وهو الشارح الاول حيث قال والمراد من معنى الفعل
هنا ما دل على النسبة التامة قال بعض محشى هذا الكتاب قوله وبما قررنا ظهر
ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم
البعض اقول يعنى ان المراد من معنى الفعل هنا اعم مما يكون دالا على النسبة التامة
او لا يدل اى ما يوجد فيه شرط العمل فى الفاعل الظاهر وما لا يوجد ولا يخفى ان ما لا يوجد
فيه شرط العمل من افراد الخبر ولهذا الاعتبار ما يوجد فيه شرط العمل فى الظاهر
فلا يجوز ارادة الاعم مما دل على النسبة التامة لاخراجه الافراد من المعرف ولما ذهل
الشارح عن هذه النكتة قال ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض انتهى واذا عرفت ما ذكرناه انعكس الزعم قوله
ثم فسره اى فسر ذلك البعض معنى الفعل بالصفة الواقعة بعد الاستفهام اى بعد كلمة
الاستفهام او النفى و الصفة المعرفة باللام اى وبالصفة المعرفة باللام حيث قال وهو
الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام او النفى والصفة المعرفة باللام قوله لانه علة
لقوله لا ما دل على النسبة التامة اى لان ذلك المراد يعنى ما دل على النسبة التامة
قال البعض قوله لانه اى لان قول البعض وهو علة للنفى فى قوله لا ما دل على النسبة
التامة وقال الاستاد قوله لانه اى لان قول البعض علة لعدم كون المراد بمعنى الفعل
ما دل على النسبة التامة مع كونه الحق لان المراد قال البعض قوله مع كونه اى مع زعم البعض
خلاف الظاهر وغير ملايم اى مع كونه غير ملايم لما صرح به المصنف وما صرح به المص
ان الخبر فى زيد قائم ابوه مجموع قائم وابوه فهذا المجموع كما انه غير ما دل على النسبة التامة
كذلك غير دال على النسبة الناقصة تامل كذا قاله البعض وقال الاستاد قوله لما صرح به المص
من قوله والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب قوله ينتقض تعريف الخبر
اى ينتقض تعريف الخبر حينئذ اى حين اريد به ما دل على النسبة التامة او حين كون المراد
من معنى الفعل ما زعمه البعض منعا اى حال كونه غير مانع لاغياره قوله بمثل قائم متعلق
بينتقض الكائن فى المثال الثالث وهو زيد قائم ابوه او وهو قوله فيما سبق انه
زيد قائم ابوه قوله لانه اى الشان علة لينتقض او علة للانتقاض منعا وهو قوله التعريف
عليه اى على مثل قائم او على قائم انه اى مثل قائم او قائم المسند به غير الفعل ومعناه اى
وغير معناه فهو معطوف على قوله غير الفعل قوله لكونه علة لتصدق اى لكون مثل قائم او لكون
قائم غير دال على النسبة التامة مع انه اى مثل قائم او قائم ليس بخبر بل جزئه او بل الخبر

او بل الخبر مع مرفوعه كما عرفت انه جزء الخبر وقال البعض قوله كما عرفت آنفا عند قوله
ولا يكون الخبر فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها
فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها اقول الفرق بين قائم فى المثال الثالث وبين قائم
فى الثانى تحكم لانه لا قائل بالفرق بين الاعتماد على المبتدأ والاعتماد على الاستفهام
فكما يكون النسبة تامة فى الثانى يكون تامة فى الثالث فلا يصدق عليه التعريف حتى ينتقض
اذ هو مع معنى فعل فيخرج بقوله ومعناه وايضا ينتقض التعريف جمعا اى حال كونه
غير جامع لافراد المعرف فيكون جمعا معطوفا على منعا قوله بنحو قائم متعلق بينتقض
المفهوم من العطف كما اشرنا اليه الكائن فى نحو اقائم زيد او فى نحو ما قائم زيد
على وجه وهو وجه كونه خبرا يعنى كون قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا قال البعض قوله
على وجه اى على وجه كون قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا انتهى اقول لا يخفى عليك
انه يجوز للقائم فى هذين المثالين اعتباران احدهما نسبة الى الظاهر وهو بهذا
الاعتبار ليس من افراد الخبر بل من معنى الفعل لكون نسبته تامة ح فلا نقض للتعريف
بخروجه بهذا الاعتبار وثانيهما نسبة الى ضميره فى تحته وهو بهذا الاعتبار من افراد الخبر
لكن لا يخرج بالتفسير المذكور لعدم تمام النسبة ح فلا نقض للتعريف بهما ايضا و
ايضا ينتقض التعريف ح جمعا بمثل المنطلق الكائن فى مثل زيد المنطلق قوله لانه اى الشان
علة لينتقض المفهوم من العطف لا يصدق عليه اى لا يصدق التعريف على مثل المنطلق
او لا يصدق على المنطلق انه اى مثل المنطلق او المنطلق غير الفعل ومعناه اى وغير معناه
قوله لكونه اى مثل المنطلق علة للا يصدق قال البعض قوله لكونه اى مثل المنطلق متعلق
بلا يصدق وتعليل له من معناه اى معنى الفعل على ما فسره اى وهذا مبنى على ما فسره البعض
لانه الصفة المعرفة باللام ايضا اى كما كان قائم فى اقائم زيد وما قائم زيد من معنى الفعل
قال البعض قوله ايضا اى كما كان اقائم او ما قائم من معنى الفعل على ما قيل اذ هو موصوف بها
على سوق العبارة كما كان من معنى الفعل عندنا كذا استفيد من انه اى مثل المنطلق او المنطلق
خبر اقول ان اراد انه من معناه باعتبار نسبته الى ما تحته فليس كذلك اذ هى غير تامة فلا يخرج
بهذا الاعتبار حتى ينتقض به وان اراد كونه منه باعتبار نسبته الى المبتدأ وهى ليست للصفة
فقط بل مع ضميره فلا يكون ايضا من معنى الفعل على التفسير المذكور اذ هو ما دل نفسه
على النسبة التامة لا ما دل مع ضميره فلا يرد النقض ايضا قال صاحب المنافع قوله مع انه
اى منطلق فى مثل زيد المنطلق خبر ولا خفاء فى ان بين هذا وبين ما تقدم من ان المراد
بمعنى الفعل هنا ما سبق الى آخره منافاة لانه على هذا لا يكون قائم خبرا اصلا اللهم الا ان يكون

ذلك البعض ان قال بان منطلق في مثل زيد المنطلق خبر
المراد بقوله مع انه خبر انه خبر على زعم
وان قال بان الخبر اللام الذي بمعنى الذي فلا يدفعه هذا التحرير واما على ما هو التحقيق
فالمشتق بنفسه لا يكون خبرا كما تقدم فان قلت اذا لم يكن المشتق خبرا يلزم ان لا يكون
مثل قائم في نحو زيد قائم او قائم ابوه من المرفوعات اذ لا وجه لرفعه سوى ان يكون
خبرا قلت وجه كونه مرفوعا ان الخبر مجموع المشتق ومرفوعه لكن لما كان الجزء
الثاني مشغولا بالاعراب الذي يقتضيه الجزء الاول اظهر اعراب المجموع في الجزء
الاول لكونه صالحا له ولئلا يخلو الكلم عن الاعراب على ان مثل قائم اي مع ان مثل قائم فكلمة على
علاوية بما قبلها لا سرارية قال الاستاد كلمة على هنا بمعنى مع حال من فاعل ينتقض او
من مفعوله وقال البعض قوله على ان مثل قائم اي مع ان مثل قائم كلمة على علاوة بما قبلها
وقال الاخر قوله على ان مثل قائم اي مع ان مثل قائم الكائن في مثل زيد قائم وان لم يدل
وان هذه للوصلية اي وان لم يدل مثل قائم على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
اي مرفوع مثل قائم الذي هو ضميره لكنه اي مثل قائم يدل عليها اي على النسبة التامة
او على تلك النسبة او على هذه النسبة التي هي النسبة التامة بالنسبة الى المبتدأ
كما صرح به المص في الامتحان حيث قال في قول القاضي ما اسند الى المبتدأ اي ما اسند
اسنادا تاما الى المبتدأ كذا قاله احمد نازلي قال الشارح في حاشية الامتحان قوله
اسنادا تاما الخ ولعه في الاصل فلا يخرج قائم عن الحد في مثل زيد ابوه قائم فان اسناده
الى المبتدأ الثاني تام في الاصل وان لم يكن كذلك في الحال يعني ان المراد بالاسناد
ما هو الاصطلاحي لتبادره لا مطلق النسبة لعدمه فيكون اي اذا دل على النسبة التامة
بالنسبة الى المبتدأ فيكون مثل قائم من معنى اي معنى الفعل فيه الخ
في المثال المذكور عليها بالنسبة الى المبتدأ فلا يكون من معناه لان ذلك البعض فسر
وبين ما هو المراد بما دل على النسبة التامة بالصفة الواقعة بعد الاستفهام الى اخره
كما سبق آنفا فيلزم اي اذا كان من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر
اصلا اي مشتقا او جامدا فيكون التعريف تعريفا بالمباين فيبطل طردا وعكسا
كذا قاله احمد نازلي وقال صاحب المنافع فيلزم ان لا يصدق الخ وقد عرفت ان هذا
مبني على قطع النظر عن التفسير وعلى دلالة الخبر بنفسه على النسبة التامة وهما
غير واقعين فالتخصيص اي تخصيص ذلك البعض معنى الفعل الذي وقع في التعريف
تحكم اي الدعوى بلا دليل قال صاحب المنافع قوله تحكم اي حكم بلا موجب بل هو فاسد
على ما قاله واما اذا حمل معنى الفعل هنا على ما سبق في تعريف الفاعل يخرج المشتقات
ومافي حكمها عن تعريف الخبر وهو المطلوب كما سبق آنفا ويبقى الجامد المسند به

المسند به المجرد عنه كما هو حقهما
المسند به المجرد عن العامل اللفظي وكذا المركب المسند به المجرد عنه كما هو حقهما وهو ان المنسوب
لا يخفى ذلك التحكم اقول جوابه ما ذكرنا آنفا في المنطلق
الى المبتدأ ليس الصفة التي هي قائم نفسه بل مع ضميره فهو بهذا الاعتبار
ليس من معنى الفعل حتى يلزم عدم صدق التعريف على خبر اصلا فلا ورود ولا احتياج
الى التخصيص بما فسره حتى يكون تحكما والله اعلم بالصواب نحو قائم في زيد قائم
فيه مسامحة والمراد نحو المركب من قائم ومرفوعه لما ذكر وهو ظاهر قال الامام الابي
قوله نحو قائم اي مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع في تركيب زيد قائم ثم شرع في بيان
المسائل المختصة بالخبر فقال ويجوز تعدده اي الخبر لانه حكم والحكم على شيء
يجوز تعدده لفظا اي بحسب اللفظ او من جهة اللفظ بلا عاطف وهو اولى
لشدة الاتصال لان المجموع بمنزلة مفرد فلو احتمل العطف لكان عطف كلمة
على بعض تلك الكلمة من غير تعدد المبتدأ لان تعدد الخبر مع تعدد المبتدأ
كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد اي من غير تعدد المبتدأ ولو معنى قوله لجواز
اجتماع الاعراض الغير المتنافية متعلق بجواز وعلة له في محل واحد متعلق
للاجتماع اي في محل واحد في زمان واحد وهو المتبادر من الاجتماع واما
في الازمنة المتعددة فيجوز اجتماع الاعراض المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس اي زيد قائم بالقوة قاعد بالفعل وانما قيدهما
بالفعل والقوة دفعا لتوهم الواهم اتصاف العرضين في محل واحد في حالة واحدة
ولان كونه قائما وقاعدا في حالة واحدة محال لا يجتمعان او لتوهم التناقض لانه
في تقدير زيد قائم زيد ليس بقائم ولما قيد بالفعل والقوة دفع التوهم لانه لو اختلف
القضيتين في القوة والفعل لم يتحقق التناقض بينهما مثل الخمر في الدن مسكر
اي بالفعل الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالقوة وبالعكس والله اعلم بالصواب قال
البعض يريد الشارح بالتقييد بالفعل والقوة دفع سؤال التناقض الناشي
من قوله قائم قاعد من في الامتحان زيد قائم ضاحك اي وذكر في الامتحان في مثال
تعدد الخبر زيد قائم ضاحك او مثل في الامتحان بقوله زيد قائم ضاحك وهو
اي زيد قائم ضاحك الاظهر من زيد قائم قاعد لانه لا يحتاج الى التقييد بالفعل
والقوة او لعدم الاحتياج الى السؤال والجواب فافهم قوله وحكم الاخبار المتضادة
المتنافية مبتدأ خبره مذكور في الرضي حيث قال فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ
ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالجزء الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منها

في الاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس في الحقيقة تعدد فيه الخبر لانه
مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل
لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض
واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل عدم مطابقتهما له افرادا او تثنية وجمعا كقولك هي
ابيضاء سوداء وهم بيض وسود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصاف المعنيين بخلاف جزئيهما
فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع المسند اليه في الحقيقة
متعلقه الجاري مجراه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز
اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه الى الظاهر اولى
وهذا كما تقول النار تبخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن
وجه وحسن وجها بضبطها وجرا وأما الثاني اعني ما اتصف به المجموع بكل واحد
منهما نحو هذا حلو حامض ولا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين
الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها حموضة لانه امتزج الطعمان
في جميع اجزائه فان كسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما اعلم
انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد
من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف
على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى
في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير
كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك
تقديرا اي احدهما عالم والآخر جاهل انتهى كلامه ويجوز فيه اي في صورة التعدد
او في تعدد الخبر او في هذا الخبر المذكور العطف اي عطف الثاني على الاول مثل زيد
عالم وعاقل ايضا اي كما يجوز فيه ترك العطف او كما يجوز فيه التعدد بدون العطف
والخبر قد يكون جملة اي يكون الخبر مفردا كثير وقد يكون جملة ولم يقيدها بالخبرية
لانها هي المتبادرة او لانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالقول اي مقول في حقه كذا
اي التأويل بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضي
لانه الارتباط بغيرها فلا بد الخ كذا في فتح الاسرار قال الاستاد قوله ويكون اي الخبر
جملة لا من حيث هي هي بل من حيث انه حال للمبتدأ ويتعلق به والجملة من حيث هي هي
مستقلة لا تتعلق بغيرها بل ان كانت خبرية فباعتبار مضمونها نحو زيد قام ابوه اعني
قيام الاب صالح لان يتعلق بزيد وان كانت انشائية فتأويلها بشيء يصح تعلقه بالمبتدأ نحو زيد اضربه
لان مضمون اضربه



لانه مضمون اضربه اعني طلب الضرب لا يصح تعلقه بزيد الا اذا اول بان يقال
زيد فمقول في حقه اضربه على معنى انه مستحق لان يؤمر بضربه واما تجويز الرضي
وغيره وقوع الانشاء خبرا بلا تأويل فغير مرضي كما ذكره الشريف وغيره
قال عبد الحكيم السيلكوتي في حاشية المطول نحو زيد اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي يستحق ان يقال في حقه اضربه وانما يفسر بالاستحقاق لدفع ما يتوهم بان التأويل
بمقول في حقه يستدعي تقدم القول قبل هذا الكلام اذ الاصل في القول لكونه حكاية
ان يتلفظ بالمحكي في غير حكاية سواء كان القول بلفظ الماضي او الحال او الاستقبال
كما ذكره الرضي اي هذا القول مقول في حقه اضربه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه
انتهى كلامه قال السيد احمد جابي قيصري يعني ان تقدير قولنا مقول يقتضي تقدم
لفظ اضربه وسبقه قبل التلفظ بزيد اضربه وهذا لم يتقدم فيلزم الكذب
ولهذا لم يفسر بالاستحقاق اسمية كانت او فعلية وقد عرفت انه في اوائل
الباب الثاني في بحث الجملة ما اي معنى هو اي ذلك المعنى المراد بهما اي بالجملة الاسمية
والفعلية وهو ان الجملة الفعلية هي المركبة من الفعل لفظا او معنى ومن فاعله
والاسمية هي المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره او الفعلية ما كان
جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والاسمية ما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو
رأي الجمهور وهو المشهور قوله يعني ان الاصل كونه مفردا الخ تفسير لقوله ويكون
جملة واشارة الى تعيين المعطوف عليه المقدر كما اشرنا اليه في تفسيرنا آنفا ايضا
اي يقصد المص بقوله ويكون جملة ان الراجح في الخبر كونه مفردا كثيرا والضمير في كونه
راجع الى الخبر قوله ليتوافق الركنان احدهما المبتدأ والآخر الخبر تعليل اول لقوله ان الاصل
فيه كونه مفردا اي ليتفق الركنان في كونهما مفردين والركن يجيء بمعنى الطرف وبمعنى الجزء
والمراد هنا الثاني لان الخبر لا يكون بدون المبتدأ والمبتدأ لا يكون بدون الخبر لانهما متضايفان
ولان صحة الخبر تكون بالمبتدأ وصحة المبتدأ بالخبر كما ان صحة الصلوة بتكبيرة الافتتاح
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة التشهد وهي
اركانها التي توجد ماهيتها بمجموعها ويحتمل الاول لان المبتدأ في طرف اول للخبر
والخبر في طرف ثان للمبتدأ او لان المبتدأ في طرف اول بالنسبة الى الخبر والخبر في طرف ثان
بالنسبة الى المبتدأ والله اعلم قوله وليكون اخصر تعليل ثان لقوله ان الاصل فيه كونه مفردا
اي وليكون الخبر الذي يكون مفردا اخصر من الخبر الذي يكون جملة او وليكون الخبر المفرد اخصر

اخصر من الخبر الذي يكون جملة او وليكون الخبر الذي يكون مفردا اخصر بالنسبة الى الخبر الذي يكون جملة
واسرع اي وليكون الخبر الذي يكون مفردا اسرع من الخبر الذي يكون جملة قبولا قيد لاسرع للربط
اي من جهة قبول الخبر لربطه الى المبتدأ ولكنه اي الخبر قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجمل التي
لها محل من الاعراب قال البعض هذا اشارة الى ان لفظ قد في عبارة المص مقدر
انتهى اقول هذا مبني على النسخ التي لم يوجد فيها لفظة قد واما على النسخة التي
يوجد فيها لفظ قد يكون هذا اشارة الى تعيين المعطوف عليه كما قلنا آنفا قوله لانها
اي الجملة تعليل للحكم المستفاد من قوله لابد او تعليل للابد من حيث هي اي الجملة
هي اي مشخصة بالجملة فيكون الاول مبتدأ والثاني خبره ويحتمل ان يكون الثاني
تأكيدا للاول والحيثية هنا للاطلاق لكونها عين المحيث كذا قاله البعض اقول لا اسلم كونها
عين المحيث لما عرفت في تفسير الثاني مستقلة بنفسها لاشتمالها على الفائدة وحكمة
فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما
اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها
الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا او ذما وغير ذلك
كذا اثبته عبد الغفور قال المحرم افندي قوله مستقلة بنفسها لاشتمالها على الاسناد المشتمل
على المسند والمسند اليه لا تقتضي اي الجملة التعلق بما قبلها بكلام قبلها اي الجملة لافادتها
فائدة تامة وهذا منقوض بالمشتقات فانها مع كونها غير مستقلة لابد لها من عائد فالوجه
ما ذكره الفاضل العصام من ان سبب ربط الخبر اما اتحاده مع المبتدأ او مع ما يتعلق به وما اختلف
فيه الاتحاد كالمشتقات ومضمون الجملة الذي هو الخبر في الحقيقة فلا بد من عائد ليكون اسناده الى جزئه
علامة اتحاده مع المبتدأ اذ اسناده الى المشتمل على جزئه بالاضافة اليه او علاقة اخرى علامة
اتحاده مع متعلقه وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج الى العائد لعدم احتياجه الى العلامة
كذا في حاشية الامتحان قال الاستاد قوله من حيث هي اي الجملة هي اي جملة مستقلة لا تقتضي
التعلق والنسبة بما قبلها لانها من حيث خبر غير مستقلة بل تقتضي التعلق بما قبلها اي
بكلام قبلها وهو اي العائد الذي يربطها اليه الضمير للغائب او الخطاب او المتكلم
نحو زيد ابنه او انت ابنك او انا ابني عالم اي الضمير العائد الى المبتدأ في الغالب
اي في غالب الاستعمال وقد يكون اي العائد اسم اشارة نحو والذين كفروا بآياتنا اريد الموصول
بصيغة الجمع للاشعار بكثرة الكفر واريد البعد لمرتبة المهابة اولئك اشارة الى الموصول
باعتبار اتصافه بما في حيز الصلة من الكفر وهو مبتدأ ثان اصحاب النار اي ملازموها
وملابسوها بحيث لا يفارقونها خبره والجملة خبر للموصول او اسم الاشارة بدل من الموصول
او عطف بيان له واصحاب النار خبر له وايضا قد يكون العموم المشتمل اي في جانب الخبر
على المبتدأ نحو انه اي يوسف عليه السلام من يتق اي يفعل التقوى في جميع احواله او يتق
نفسه عما يوجب سخط الله تعالى او عذابه ويصبر على المحن او على مشقة الطاعات او عن المعاصي



اوعن المعاصي التي يستلذها النفس فان الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجرهم والمحسن
عام لمن يتق ويصبر وانما وضع المظهر موضع المضمر تنبيها على ان المنعوتين بالتقوى
والصبر موصوفون بالاحسان كذا قاله ابو السعود وقال صاحب انوار التنزيل
وضع المحسنين موضع الضمير للتنبيه على ان المحسن من جمع بين التقوى والصبر انتهى كلامه
والجمهور على حذف الياء من يتق ومن شرط والفاء جوابه والعائد من الخبر
محذوف تقديره من المحسنين منهم ويجوز ان يكون وضع الظاهر موضع الضمير
اي لا يضيع اجرهم انتهى قال البعض قوله فانه اي ان الشأن من يتق الله ويصبر
فان الله لا يضيع اجر المحسنين فكان اجره والمحسن عام لمن يتق ويصبر كذا قاله
الشارح في حاشية الامتحان جملة خبر ان قال ابن عادل الرابط بين جملة الشرط
وبين جوابها اما العموم في المحسنين واما الضمير المحذوف اي المحسنين منهم واما القيام ال
مقامه والاصل لمحسنيهم فقام ال مقام ذلك الضمير وقال صاحب المنافع قوله فانه
من يتق ويصبر لان من اسم شرط مبتدأ وخبره جملة ان الله لا يضيع اجر المحسنين
والعائد عموم المحسنين لمن يتق ويصبر لعل هذا مبني على مذهب من قال في مثل هذا
التركيب جزاء الشرط فكان للجزاء اعتباران فباعتبار انه خبر مجزوم المحل القريب
وباعتبار انه خبر المبتدأ مرفوع المحل البعيد واما على اقوال ثلثة اخر فيه فلا حاجة
الى الرابط في جانب الجزاء بل الرابط هو الضمير في الشرط كما في مثل من قام قمت وقد ادعى
من كان الناس ثقته ورجاؤه فانت ثقتي ورجائي كما في الرضي القول الاول منها
ان الخبر مجموع الشرط والجزاء والثاني الشرط وحده والثالث ان هذا المبتدأ
لا خبر له فالمناسب ان يمثل بقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان خبر باب ان حكمه حكم خبر المبتدأ هذا قال الرضي لابد
من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام المضمر انتهى فعلى هذا مثل ان الذين
امنوا الخ وانه من يتق ويصبر الخ والذين كفروا الخ ونعم الرجل زيد مما اقيم فيه
الظاهر مقام الضمير وان لم يجز تصريح الضمير الراجع الى زيد في المثال الاخير لانه منع
من جهة المعنى وقد يكون لام الجنس الكائن في مثل نعم الرجل زيد كقوله قال المص في الامتحان
ولا يبتنى هذا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء مثل نعم رجلا واجاب عنه العصام
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم فيكون رابطا وقال الفاضل
الرابطة ادعاء كون الفاعل عين المخصوص فنقول الاولى منهن ان يجعل هذا الباب اي
افعال المدح والذم من قبيل المستثنى من لزوم الرابطة مثل ضمير الشأن لاشتراكهما في العلة

على كون احدهما بيانا وتفسيرا للاخر على وجه اى على قول من يجعل المخصوص بالمدح
مبتدأ واعترض هنا العصام حيث قال لايخفى ان نعم الرجل زيد من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر الا ان هذا الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد
فلا معنى لجعله قسيما اقول اعلم ان صلاحية وضع ذلك الظاهر موضع المضمر
انما هو باعتبار لام العهد اذ لولا هذا الاعتبار لايصح ذلك الوضع فهذا القدر
يكفي وادنى في الكون قسيما كما لايخفى على من لايعرف الاوضح والاخفى فصار
قول العصام لايخفى اخفى فليتفطن وقال الشارح الاول قوله على وجه اى على قول من قال
ان زيدا مبتدأ والجملة خبره فانه ليس في الجملة هنا ضمير لكن اللام في الرجل للجنس
كما قيل والجنس مشتمل على كل افراده فكان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى مجرى
عليه بجر المذكر اللفظي كذا وقع في شرح لب الالباب وقال احمد زاده قوله على وجه
اى على وجه كون زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره وقال صاحب المنافع قوله على وجه اى
على تقدير كون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة فعل المدح خبره واما على تقدير كون المخصوص
خبر مبتدأ محذوف كما قال به البعض فليس مما نحن فيه وقال الاستاذ قوله على وجه اى
على وجه كون المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله اعني فعل المدح خبره فان الفاعل لما كان
محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد
وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على وجه كون المخصوص بالمدح خبر مبتدأ
محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه وقد يكون الظاهر
في موضع المضمر اى وقد يكون العائد وضع الاسم الظاهر موضع الضمير التمكن
في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشيء تغني عن ضميره ويكون قائما مقامه
فيما يؤدي مؤداه في نحو الحاقة مبتدأ ما استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم
عند غيره الحاقة خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول اى
الحاقة ما هي اى اى شيء هي ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم
مطلقا قال عبد الغفور وضع الظاهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز
قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا اى لا نضيع اجرهم قوله ان لم تكن قيد لقوله فلا بد يعني ان وجوب العائد
بشرط ان وهو انه ان لم تكن تلك الخبر كذا قاله امام الايوبي قال ذيني زاده لم تكن تحته
راجع الى الجملة الواقعة خبرا او الى الخبر لكونه عبارة عن الجملة خبرا عن ضمير الشان
والقصة قوله فانها اى تلك الجملة تعليل للشرط المقدر اى وانما شرط في لزوم العائد
عدم كون الجملة خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت اى تلك الجملة خبرا عنه اى



اى عن ضمير الشان لا تحتاج اى تلك الجملة الخبرية اى الى العائد وعدم الاحتياج
ثابت لوجود الربط المعنوي بينهما اى بين ضمير الشان الذي هو مبتدأ وبين الجملة
او بين المبتدأ الذي هو ضمير الشان وبين الجملة قال قوله لوجود الربط المعنوي
الخ متعلق بلا تحتاج وعلة له وقوله لكونها اى تلك الجملة تعليل لوجود الربط المعنوي
بينهما قال البعض قوله لكونها اى تلك الجملة متعلق لوجود وعلة له عبارة عنه
اى عن ضمير الشان وتفسير له نحو انه زيد قائم لان الشان عالمية زيد فان قلت العائد
الواو ويكفي في الخبر اذا كان جملة بلا ضعف ولا يكفي في كون العائد الواحد في موضع الحال
اذا كان جملة اسمية فلا بد من العائدين وهو الواو مع الضمير مع ان الحال خبر في المعنى قلت
كفاية الخبر بالواحد لانه جزء الكلام وركنه وطبعه يقتضي ارتباطه فيكفي بواحد
واما الحال ففضلة ليست بركن فلا يقتضي الارتباط وان كان جزءا في المعنى ومؤولا به
نحو زيد ابوه قائم او نحو زيد قام ابوه الاول اى المثال الاول وهو زيد قائم ابوه للاول
اى مثال للجملة الاسمية والثاني اى المثال الثاني وهو زيد قام ابوه للثاني اى مثال للجملة الفعلية
قال صاحب المنافع قوله الاول اى المثال الاول للاول اى للجملة الاسمية والثاني اى
المثال الثاني للثاني اى الجملة الفعلية وقال البعض قوله الاول اى المثال الاول وهو زيد
ابوه قائم للاول اى للممثل الاول الذي هو جملة اسمية والثاني اى المثال الثاني للثاني
اى للممثل الثاني الذي هو جملة فعلية وقال امام الايوبي قوله الاول اى المثال الاول
وهو زيد قائم ابوه للاول اى مثال لما وقع الخبر جملة اسمية والثاني اى المثال الثاني
للثاني اى مثال لما وقع الخبر جملة فعلية والعائد فيهما هو الضمير ويجوز حذفه اى العائد
يعني لا يمتنع حذفه لو ضميرا لو هذه للشرطية اى لو كان العائد ضميرا واما غيره فلا اذ لو حذف
لم يسبق الذهن الا الى الضمير على ان العدول عنه الى الضمير لنكتة تفوت بحذفه قال صاحب
فتح الاسرار حذفه ويجوز حذفه اى العائد الضمير لتبادره قوله لفظا تمييز من اسناد يجوز
الى فاعله اى يجوز حذفه من جهة اللفظ لا معنى معطوف على قوله لفظا اى لا يجوز حذفه
من جهة المعنى قوله يعني حذفه ليس منسيا تفسير لقوله حذفه في ويجوز حذفه اى يقصد المص
بقوله حذفه حذفه ليس منسيا بل منويا لان الحذف لقرينة يكون منويا لا منسيا والضمير
في حذفه راجع الى العائد يا للعويل العجب للبعض حيث قال قوله يعني حذفه ليس منسيا
تفسير لعدم الحذف المنفهم من قوله لا معنى اقول هذا نشأ من برودة على رأسه
لانه لا يساعده السياق فضلا عن السباق لقرينة اى وقت قيام قرينة حالية
او مقالية دالة عليه قوله اذ لا حذف علة للتقييد المقدر اى وانما قيد قوله حذفه بقوله
لقرينة لانه لا حذف بدون القرينة الا منسيا قياسا قال البعض

قال البعض قوله قياسا مفعول مطلق مجازا للحذف بتقدير الموصوف اى يجوز
حذفه حذفا قياسيا وقال صاحب المنافع قوله قياسا مربوط بحذفه اى يجوز
حذفه حذفا قياسيا اذا كان اى العائد مجرورا بمن التبعيضية والجملة اى واذا كان
الجملة التى كانت جزءا اسمية قال البعض قوله والجملة معطوف على اسم كان وهو تحته
وقوله اسمية معطوف على خبره من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد ومبتدؤها
اى واذا كان مبتدأ تلك الجملة جزءا من الاول اى من المبتدأ الاول قال البعض قوله
ومبتدؤها معطوف على اسم كان ايضا مثل العطف السابق وقال عبد الغفور وقد يحذف
العائد اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسى اذا كان مجرورا بجارة من فى جملة اسمية
يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
للتخفيف نحو البر مبتدأ الكر مبتدأ ثان كائن بستين درهما خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره
خبر المبتدأ الاول والعائد فيه محذوف وهو ما فسره بقوله اى منه والقرينة كون المبتدأ
الثانى جزءا من الاول والمحذوف صفة المبتدأ قال عبد الغفور والجار والمجرور صفة انتهى
فيكون تقدير اى منه اى البر الكر منه بستين درهما ويجوز ان يكون حالا من الضمير
الذى فى الخبر فيكون تقديرا اى منه اى البر الكر بستين درهما حال كونه منه اى حال
كون الكر من البر قال عبد الغفور ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر فينبغى ان يقدر
منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا
بقرينة اى بايع البر لا يسعر غيره يعنى حذف العائد فى هذا المثال بقرينة حالية التسعر
يعنى ان بايع البر يبين قيمته لا قيمة غيره ويحذف سماعا فى غيره اى فى غير ما كان
مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزءا من الاول او فى غير ذلك او فى غير المذكور قال
صاحب المنافع قوله وسماعا فى غيره اى ان كان مجرورا او منصوبا واما المرفوع العائد
الى المبتدأ فلا يحذف اصلا وان جاز فى عائد الموصول كما سيجئ كذا فى الرضى نحو ولمن
صبر على الاذى وغفر لمن ظلمه ولم ينتصر وفوض امره الى الله ان ذلك الذى ذكر
من الصبر والمغفرة لمن عزم الامور اى من خير الامور اى ان ذلك منه الصبر والغفر
او الصبر وما عطف عليه منه اى من عزم الامور فحذف العائد كما حذف فى قولهم البر
الكر بستين درهما للعلم به اللام فى قوله ولمن صبر موطئة للقسم ومن شرطية
وقوله ان ذلك لمن عزم الامور جواب للقسم المقدر ساد مسد الشرط او لام الابتداء
ومن موصولة مبتدأ وصلته وغفر وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وعلى الوجهين العائد
الى من محذوف لدلالة فحوى الكلام عليه اى ان ذلك منه لمن عزم الامور كذا فى شيخ زاده



كذا فى شيخ زاده اصله اى الاصل فى الخبر اشارة الى ان الاضافة بمعنى فى
قوله والاولى له اى للخبر يعنى ان الاصل بمعنى الاولى اى ما يكون راجحا
مع جواز خلافه ان يكون نكرة قوله لكونه اى الخبر علة لكونه نكرة قال البعض
قوله لكونه اى الخبر متعلق ليكون وعلة له عمدة اى مقصودا ولازما للافادة
اى لافادة المتكلم وهى اى الافادة انما تحصل اى لا تحصل انما تحصل بالاخبار
اى باخبار المتكلم للمخاطب بما اى بالشئ الذى لم يعرف قال صاحب المنافع قوله وهى انما تحصل
بالاخبار بما لم يعرف ان اريد بما لم يعرف الخبر الذى لم يعرف فالحصر فاسد لما يجئ
من كونهما معرفتين وان اريد النسبة التى لم تعرف حقيقة او تنزيلا فالحصر صحيح
لكن الدليل حينئذ لا يستلزم ان يكون اصل الخبر ان يكون نكرة اللهم الا ان يقال
ان المراد هى انما تحصل بالاخبار بالنسبة التى لم تعرف وكون الخبر نكرة مناسب
لمجهولية النسبة فيكون الاصل فى الخبر كونه نكرة وقال الرضى الاصل تنكير الخبر لانه مسند
فنا به الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه
مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة انتهى
وهذا من قبيل الاسرار ووجود المناسبة لا من العلل الموجبة كما كان تعليل الجمهور
من قبيل الاسرار كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا اى ولاجل كون المبتدأ عمدة للبيان
او ولكون المبتدأ عمدة للبيان كان اصله اى الاصل فى المبتدأ التعريف قوله
فان قلت تعليل كونه معرفة ... فان كون الخبر معرفة لا ينافى فى الافادة اى فى افادة المتكلم
للمخاطب شيئا قوله لجواز كون النسبة متعلق بلا ينافى وعلة له اى لجواز كون نسبة الخبر
الى المبتدأ فى اللام للعهد مجهولة خبر لكون عند المخاطب لا عند المتكلم قوله تحقيقا تمييز
عن النسبة فى قوله كون النسبة مجهولة او حال من نائب الفاعل فى مجهولة اى محققا قال
الاستاد قوله تحقيقا اى تحقيقا كان او تنزيلا وقال البعض قوله تحقيقا كما اذا لم يعرف
المخاطب النسبة بينهما فى الحقيقة وفى نفس الامر او تنزيلا كما اذا لم يعرف المخاطب النسبة
بينهما ادعاء وان عرفها فى الواقع وفى نفس الامر فيفيد اى اذا كانت النسبة مجهولة
فيفيد الاسناد اى فيكون فى الاسناد فائدة او فيفيد كون النسبة مجهولة الاسناد
او فيفيد الخبر الاسناد او فيكون فى اسناد الخبر الى المبتدأ فائدة فعلى تقدير الاول والرابع
يكون قوله الاسناد مرفوعا وعلى الثانى والثالث يكون قوله الاسناد منصوبا نحو زيد المنطلق

لمن يعرفهما اى زيد والمنطلق قال البعض قوله لمن يعرفهما اى هذا القول
مقول لمن يعرف المسند والمسند اليه وهما زيد والمنطلق ولكن لا يعرف ذلك
المعين النسبة بينهما اى بين زيد والمنطلق ونحو الله الهنا ناظرا الى الثانى ومثال له تنزيلا
وعال الله الهنا تنزيلا قال الاستاد وقوله تنزيلا مفعول له ليكون فى المتن للمخاطب
منزلة من لا يعرف النسبة بينهما اى بين الله والهنا او بين المسند والمسند اليه وهى الله والهنا
قوله لجريه اى المخاطب متعلق لتنزيلا للمخاطب وعلة له على خلاف مقتضى علمه اى المخاطب
فان من يجرى على خلاف مقتضى علمه هو والجاهل سواء لان مقتضى علمه العمل ويجوز ان يكون
مثل هذا اى مثل الله الهنا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة قال البعض قوله لا لقصد الافادة
بيان لفائدة قيد المجرد وايضا قال والفائدة فى مثل الله الهنا الرد على منكر الالهية
وقال بعض الافاضل الكلام الطرفين فى مثل هذا معلوم والنسبة مجهولة فان كان النسبة
ايضا معلومة فالمراد التفاخر ويجوز حذفه اى الخبر عند قرينة اى عند قيام قرينة
مقالية نحو زيد اى زيد قائم لمن قال من قائم جوابا لمن قال ازيد قائم ام عمرو فحذف
الخبر هنا بقرينة السؤال المحقق او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى واقف بالباب
قال امام الايوب قوله ويجوز حذفه اى حذف الخبر عند قرينة وانما لم يقل بقرينة
او لقرينة فانه لما كان الخبر عمدة اقتضى لحذفه الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه
بقوله عند قرينة اى عند وجودها نحو زيد اى نحو لفظ زيد الواقع فى موقع الجواب
لمن قال اى لمن سأل ازيد قائم ام عمرو فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل
عالم للقائم لكنه جاهل فى ان ذلك القائم اى من شخصين مذكورين ولما فرغ
من بيان حكم الخبر فى نفسه شرع فى بيان احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال وان كان
المبتدأ بعد اما اى ولو وقع بعد كلمة اما الشرطية وجب دخول الفاء فى خبره اى
فى خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم فى جميع الاوقات اى لا انفكاك عنها
ابدا بل يلزم الفاء سمعا قال البعض قوله فى جميع الاوقات يشير الى كون الاستثناء
مفرغا فى قوله الا لضرورة وقوله رعاية تعليل لوجوب دخول الفاء فى الخبر لمعنى الشرط
اى لقصد الرعاية لمجرد معنى الشرط فيها اى فى اما وتحقق اى معنى الشرط سببية الاول
للثانى اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب
لاستحقاق الدرهم حتى لو لم تأته لا يستحق قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم
او للحكم به يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد
بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول ليس سببا للثانى



للثانى بل الاول مسبب والثانى سبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه
من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها
سبب للحكم بكونها من الله تعالى ولو بجعل المتكلم ولو حذفه للتوصيف اى ولو كان الحكم بجعل المتكلم
واعتباره قال احد الاطواد قوله ولو بجعل المتكلم يعنى السببية فى الحكم ظاهرا ولفظا
لا بالنظر فى نفس الامر ويجوز العكس ولو بجعل المتكلم اى السببية باعتبار المتكلم
والا لا سببية ولا ملازمة بين الشرط والجزاء نحو ان ضربت زيدا يكرمك وقال
صاحب المنافع قوله ولو بجعل المتكلم كما فى اوائل الكتب من قولهم اما بعد فكذا فلذلك
قالوا ان قضيته لزومية ادعائية وقال البعض قوله ولو بجعل المتكلم اى ولو كان السببية
بجعل المتكلم واعتباره وهو مربوط بقوله او للحكم به فقط وقال امام الايوب
قوله او للحكم به اى بالسببية سواء كان فى الواقع او فى اعتبار المتكلم له كما فى اوائل الكتب
وفيه اى معنى الشرط الزمنى فاعل فيه بلزوم الثانى للاول اى بلزوم الجزاء
للشرط نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود نحو اما زيد فمنطلق اعلم
ان معنى هذا القول اما يكن من شىء فزيد منطلق بمعنى ان يقع فى الدنيا شىء ويقع
انطلاق زيد وهذا جزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا لابد من شىء فيها فتكون اما
مؤكدا لنسبة ما بعدها فكان الغرض الاصلى من الملازمة لزوم الانطلاق من زيد
حذف ما هو ملزوم فى كلامهم مهما يكن من شىء واقيم ما هو ملزوم فى قصد المتكلم من زيد
وادخل فاء السببية على الخبر وان كان غير موقعها بينهما للغرض الاصلى وتجنبا
عن كراهة تلاقى حرف الشرط والجزاء كذا فى المفتاح وقال صاحب الدر الناجى ان اما
فى هذا القول للتأكيد فان معناه مهما يكن من شىء فزيد منطلق فيكون كالمثبت
بالدليل لانه لا يخلو الدنيا من شىء فلما حذف مهما يكن من شىء جعل جزء جزءه متصلا بجزء الجزاء
وهو زيد بان قدم على فاء الجزاء واخرت الفاء الى الخبر وروى بذلك حق الفاء ايضا وهو كونها
فى وسط الكلام فانه لو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت الفاء السببية فى اول الكلام كما قاله شيخ زاده
قال امام الايوب قوله اما زيد فمنطلق واصله مهما يكن من شىء فزيد منطلق وحذفت الجملة
الشرطية وعوض عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين اى اداة الشرط
واداة الجزاء فالاولى اما والثانية الفاء وقوله الا لضرورة الشعر استثناء مفرغ
وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجب اى وجب دخول الفاء فى خبره فى جميع الاوقات
ويمتنع حذفه الا لضرورة الشعر قوله الا فى وقتها اى ضرورة الشعر فانه يجوز حذفه اشارة الى ان اللام

كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة يعني في يوم القيمة كقوله اي
الشاعر اما القتال لا قتال لديكم في مكان فلا قتال لديكم اي عندكم والعائد
الى المبتدأ من جملة لا قتال هنا اي في قول الشاعر او في البيت العموم المشتمل
على المبتدأ قوله فان لا لنفي الجنس اي لفظ لا في قوله لا قتال لنفي الجنس اثبات لكون العائد
العموم المشتمل فالمعنى اي اذا كان لا لنفي الجنس فمعنى لا قتال لديكم القتال المذكور
اي قبل لا قتال او قبل الخبر منفي عنكم قوله لاستلزامه اي القتال المذكور منفي عنكم علة
لكون المعنى القتال المذكور منفي عنكم والاستلزام مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله قوله
نفي كل قتال عنكم قال صاحب المنافع قوله لاستلزامه اي استلزام نفي الجنس فعلى هذا
المصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله نفي كل قتال عنكم وقال البعض قوله لاستلزامه
اي القتال المذكور منفي عنكم والمصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله نفي كل قتال عنكم
وقال بعض الافاضل قوله والعائد هنا اي في الخبر العموم المشتمل قوله فان لا لنفي الجنس
اثبات لكون العائد العموم المشتمل فالمعنى اي معنى لا قتال لديكم القتال المذكور منفي عنكم
لاستلزامه اي الخبر وهو لا قتال نفي كل قتال عنكم لوقوعه في سياق النفي وقال الاخر
قوله لاستلزامه اي كون القتال المذكور منفيا عنكم نفي كل قتال عنكم فيه سيبها سيقيمها
واخترما شئت وتمامه اي البيت ولكن سيرا لكن واخبره محذوف وهو لديكم
بقرينة ما تقدم في عراض العراض بالكسر جمع عرض وهي الناحية والجانب المواكب
بالفتح وفتح الكاف وكسرها وهم الجند الكثير او قطعة من جند الركوب او الفي
او القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان قال امام الاديب
قوله وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اي في شقها وناحيتها والمواكب
جمع الموكب وهو القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان وسيرا
نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا انتهى قال العيني في شرح الشواهد
وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب وقبله فضحتم قريشا بالفرار وانتم قمدون
سودان عظام المناكب وهما من البحر الطويل قال ابو الفرج ما جي بر قديا بنو اسد الاك
ابعد ابي العيص ابن امية ابن عبد شمس وقمدون جمع قمدن بضم القاف والميم وتشديد
وهو القوي الشديد والشاهد في قول لا قتال حذف منه الفاء التي تدخل بعد اما
وهو خبر لقوله القتال وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقال صاحب المنافع
قوله في عراض المواكب العراض بكسر العين الناحية والجانب والمواكب جمع موكب على وزن مسجد



على وزن مسجد الجماعة ركبانا كانت او مشاة وقيل هو الجماعة التي ركبت الابل للزينة
والبيت من البحر الطويل من ضربه الثاني فكان لديكم بضم الميم والواو المقدرة المدية
كما هو اصله وهو يحتمل مدح المخاطبين وذمهم لان حاصل المعنى ان القتال منفي عنكم
كما قال الشارح يعني انكم قوم جبناء لا تقدرون على الحضور عند المقاتلين وقتل القتال
فضلا من ان تقاتلوا بل انتم تسيرون في ناحية الجماعات لخوفكم عدوكم وعجزكم
عن مقاومتهم او المعنى انكم قوم غالبون فلا يجترئ على القتال عندكم فضلا
عن مقاتلتكم ولكن تسيرون في ناحية جماعاتكم لتكونوا محفوظين عندكم والعائد
في جملة لا قتال لديكم الى المبتدأ العموم المشتمل على المبتدأ او الظاهر مقام المضمر
اي فاما القتال فليس لديكم قوله او لضرورة قال في حاشيته هنا يشير الى انه معطوف
على الضرورة بحذف المضاف ولو اسقط اللام لكان اظهر انتهى ولا ضرورة
في تقدير الضرورة هنا الا ان يكون اشارة الى ان حذف الفاء اذا حذف القول
ضروري اي واجب كما وجب لضرورة الشعر اي في وقت ضرورة اضمار القول
اي مقدر القول اي القول المضمر الذي هو اي القول المضمر مدخوله اي مدخول الفاء
المضمر وانما لم يدخل الفاء على المقول بعد حذف القول لانه يفهم ان الفاء فاء المقول
لا القول ولان المقول لكونه جملة يفهم ان الجزاء هذه التي تكون مقوله وقوله استغناء
تعليل لاضمار القول عنه اي عن القول مع الفاء بالمقول اي بمقول القول لذلك
القول وذلك المقول قوله اكفرتم في الاية قال امام الاديب وقوله او لاضمار القول
معطوف على قوله لضرورة الشعر اي يجوز حذف الفاء اذا قدر الجزاء قولا مضمرا واستغنى
عن ذكره بذكر المقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم فالمبتدأ هو الموصول
والقائم مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم كون اكفرتم خبرا كونه استفهاما
واصل الخبر هو ما فسره بقوله اي فيقال لهم اكفرتم وان كان اي المبتدأ وهذا شروع
في بيان مواضع جواز دخول الفاء في الخبر كما كان السابق في بيان وجوب دخوله اي
ان كان المبتدأ اسما موصولا مثل الذي ومن وما قوله بفعل متعلق بموصولا او ظرف
اي او بظرف اي بجملة فعلية او ظرفية قوله هي اي الظرفية قسم منها اي من الفعلية على رأي المص
جملة صفة لقوله او ظرفية قوله فيهما اي الفعل والظرف اي اذا فسرنا الفعل والظرف
بجملة فعلية او ظرفية فيهما مجاز مرسل تسمية الكل باسم الجزء يعني من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل

حيث ذكر الفعل والظرف واراد بهما الجملة الفعلية والظرفية فان الفعل والظرف هما جزءان
من الجملة الفعلية والظرفية او موصوفا اى او كان اسما موصوفا به اى بالموصول المذكور
او نكرة اى او كان المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف اى بالجملة الفعلية او الظرفية
او كان المبتدأ مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما اى بالفعل او الظرف والى الموصوفة
اى بالموصول والى النكرة الموصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف ومن وهم الشارح
الاول قصر على الثالث وهو المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما حيث قال في تغيير جمع
ضمير المؤنث او مضافا اليها اى الى النكرة الموصوفة باحدهما فقد قصر جمع القصور
اقول وجه قصر من قصر قصر المص في المثال على الثالث واحد منهم يقصر فعلها اليها
يقول من يعتقد بجلاله من قال البعض قوله فقد قصر اى فقد نقص في بيان مراد المص او كان
اى المبتدأ لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد قوله لا بجملة اى لا موصوفة
بجملة اشارة الى ان المفرد هنا ما يقابل الجملة قال صاحب المنافع قوله لا بجملة يشير الى ان المفرد
هنا ما يقابل الجملة وتخصيص المفرد بالذكر لان لفظ كل اذا اضيف الى نكرة موصوفة
بجملة لا يدخل في خبره بل لانه اذا اضيف الى هذه النكرة يدخل فيما قبله من قوله او مضافا
اليها نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله او غير موصوفة معطوف على قوله موصوفة
اصلا اى لا بمفرد ولا بجملة جاز جزاء الشرط لكن كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء
في خبره اى خبر المبتدأ الموصوف باحد هذه الاوصاف قال العصام قوله جاز دخول الفاء
في خبره بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر
بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جار الله ان الدخول مع القصد
لازم وبدونه ممتنع فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد
وانما جاز دخولها لان كلا منها اى من المبتدأت المذكورة قوله لا بهامه اى لابهام كل منها
متعلق لقوله كان وعلة له وهو خبر لان اى كان كل منها كاداة الشرط قوله وكل من الصلة والصفة
مبتدأ وخبره قوله كائنة وقوله لكونها اى الصلة والصفة او وكل من الصلة والصفة
علة لقوله كائنة فعلية او ظرفية قوله هي اى الظرفية فتم منها اى من الفعلية جملة صفة
صفة الظرفية كائنة اى الصلة والصفة ورجوع ضمير المفرد اليهما على سبيل البدل او الضمير راجع
الى كل من الصلة والصفة كالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا فصار الخبر اى فصار الخبر
كالجزاء الذى يدخله اى ذلك الجزاء الفاء والوصف كعالم في كل اى في لفظ كل قوله
المضاف



قوله المضاف بالجر صفة لكل لكونه معرفة بالعلمية اى المضاف الى نكرة موصوفة
بمفرد في مثل كل رجل عالم فله الاستثناء قوله والوصف في كل اى لفظ كل في مثل كل رجل عالم
المضاف صفة كل وان كان اى ذلك الوصف مفردا وقال الاخر قوله والوصف
في كل المضاف اى في تركيب وقع كل المضاف الى نكرة مثل كل رجل عالم وان كان
وان هذه للوصلية اى وان كان ذلك الوصف مفردا لكنه يؤكد من التأكيد اى يؤكد
ذلك الوصف وقال بعض الافاضل والوصف في كل المضاف اى والوصف في مثال
وقع فيه كل المضاف الى نكرة الخ وان كان وان هذه للشرطية اى وان كان ذلك الوصف
مفردا يؤكد من التأكيد اى يؤكد الوصف المفرد المشابهة اى مشابهة المبتدأ
في ابهامه
باداة الشرط كذا قاله صاحب المنافع او مشابهة كل المضاف باداة الشرط او مشابهة
المبتدأ بالشرط ومشابهة الخبر بالجزاء وقيل مشابهة الخبر بالجزاء لكون الوصف قيدا
للموصوف وايضا تحقق الجزاء مفيد بتحقق الشرط فتأكد المشابهة كما لا يخفى اى بل يخفى
كما لا يخفى لان الشرط لا يكون مفردا حتى يؤكد الوصف المفرد مشابهة المبتدأ
باداة الشرط كذا قاله صاحب المنافع وجاز تركه اى الفاء عطف على جاز دخول الفاء
على طريق مزج الشرح بالمتن لعدم كونه اى الخبر علة لجاز تركه جزاء في الحقيقة قوله
فجاز تفريع على مجموع ما سبق لا على الاخير فقط اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره
اى معنى الشرط في مثل هذا المبتدأ الموصوف باربعة عشر وصفا ولما بين حال المبتدأ
الذى لا يدخل عليه النواسخ شرع في بيان ما يدخل عليه النواسخ فقال وكذا اى والحكم
كذا قوله اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الخ اى المبتدأ الموصوف بما ذكر
تفريع للمشبه والمشبه به ووجه الشبه اذا لم يدخل عليه اى على المبتدأ المذكور شيء من
بيان لشيء اى نواسخ المبتدأ والخبر المذكورة متنا هنا جاز دخوله اى الفاء في خبره اى
المبتدأ المذكور اذا دخل عليه اى على المبتدأ المذكور اى المبتدأ الموصوف بما ذكر
او المبتدأ المذكور في المواضع المذكورة ان اى المكسورة المشددة وان اى
المفتوحة المشددة ولكن بتشديد النون لان هذه الثلاثة لا تخرج الكلام من الخبرية
الى الانشائية بخلاف سائر نواسخ المبتدأ اى باقى نواسخ المبتدأ قوله حرفا كان الخ

جواب عن سؤال مقدر كانه قيل هل المراد بالسائر حرف او فعل فاجاب بقوله حرفا كان
نحو ليت ولعل وكان بتشديد النون وما ولا ولفظ لا مشترك بين لا لنفي الجنس ولا
المشبهة بليس او فعلا نحو علم وكان قوله لانها اى سائر نواسخ المبتدأ ويرجوع ضمير المؤنث
الى السائر باعتبار المضاف اليه علة للخلاف او علة للحكم المستفاد من قول المص بخلاف الى
اذا دخلت اى سائر نواسخ المبتدأ عليه اى على المبتدأ المذكور سقط اعتبار صدارة
معنى الشرط قوله الذى صفة للمعنى اعتبر على صيغة المجهول اى اعتبر معنى الشرط فيه
اى فى المبتدأ المذكور فضعف اى اذا سقط اعتبار صدارة معنى الشرط فضعف معنى الشرط
فى ذلك المبتدأ قوله لانتفاء لازمه اى معنى الشرط متعلق لضعف وعلة له الذى اى
لازمه الذى هو اى ذلك اللازم الصدارة فلا يجوز اى اذا ضعف معنى الشرط وانتفى
لازمه فلا يجوز دخول الفاء على خبره اى على خبر هذا المبتدأ او على خبر المبتدأ المذكور
الداخل عليه سائر النواسخ وانما جاز دخوله اى الفاء على خبر ان المكسورة مع انها
اى ان المكسورة من النواسخ ايضا قوله لعدم تاثيرها اى ان المكسورة متعلق لجاز
وعلة له فى معنى الجملة وان تاثيرها فى لفظها لانها مؤكدة له والتاكيد تقوية الثابت
لا تغييره فكان اى اذا لم تؤثر فكان وجودها اى ان المكسورة كالعدم فبقى صدارة
معنى الشرط فصار اسمها كالشرط وخبرها كالجزاء قوله وان المفتوحة الخ جواب سؤال
عن ان المفتوحة تاثير فى المعنى فاجاب بقوله وان المفتوحة وان كان وان هذه للوصلية
لها اى ان المفتوحة تاثير فى المعنى اى فى معنى الجملة لكنها اى ان المفتوحة الحقت
بصيغة المجهول بالمكسورة اى بان المكسورة قوله لاشتراكهما اى المفتوحة والمكسورة
متعلق بالحقت وعلة له فى افادة التحقيق اى فى افادة معنى التحقيق والحق على صيغة
المجهول بها اى بالمكسورة ايضا اى كما الحقت المفتوحة بها قوله لكن اى لفظ لكن
نائب الفاعل لالحق قوله للاشتراك متعلق لالحق وعلة له اى لاشتراكه اى المكسورة
ولكن فى جواز العطف على محل اسمهما اى لكن والمكسورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
قاعد ونحو ما جاءنى زيد ولكن عمرا حاضر وبكر قاعد ويدل على هذا الجواز
اى جواز دخول الفاء فى الصورة المذكورة القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى
واعلموا خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى انما غنمتم حرف من الحروف المشبهة
بالفعل وفتحت لكونها مفكوكة ولفظ ما موصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه



لابن وفيه للبيان لا للابدال من المبين وغنمتم صلتها والعائد الى لانه مفعول يجوز
حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى هذا الذى بعثه
الله فوقع لفظ من شئ بيانا لما سبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ
يعنى مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار فان لله خمسه
الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم
خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد من الخمسة وان مع اسمها وخبرها
فى تاويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائم مقام مفعولى
يعنى فاعلموا ان لله خمس ما غنمتموه لمصارفه المذكورة وقول الشاعر
اى وكقول الشاعر عفا الله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا من المفارقة
والعداوة والواو للقسم فقتلكم فعل وفاعل ومفعول
قاليا منصوب على الحالية من التاء من القتل وهو البغض كما فى قوله تعالى
انى لعملكم من القالين اى من المبغضين ولكم متعلق به ولكن ما يقضى فسوف يكون
ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او موصوفة يقضى فعل مبنى للمفعول
صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع
يكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى او شئ يقدر
عنه الله يقع لا محالة ومثال ان المكسورة المشددة ما جاء فى المثل من قوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ثم المفهوم الصريح من كلام اى المص هنا اى فى هذه الرسالة
اختصاص جواز الدخول اى دخول الفاء فى خبر هذه الثلاثة اى ان وان
ولكن قوله ومنع كان بتشديد النون معطوف على قوله اختصاص جواز الدخول ومبتدأ خبره
قوله لدخوله اى كان فى سائر نواسخ المبتدأ اعنى بها ليت ولعل
ولكن وهو اى ذلك المفهوم او كلامه هنا الموافق لكلام صاحب التسهيل وصاحب لب الالباب
ثم المفهوم الصريح من كلامه اى المص فى الامتحان جواز الدخول على خبره اى كان ايضا
اى كما جاز دخول الفاء على خبر هذه الثلاثة حيث قال وفى اخوات ليت ولعل الاربع خلاف
والصحيح الجواز وايضا قال فلو قال ويمنعه النواسخ الا النون ناسخ من الحروف لكان اجيد
وابعد من الشبهة بناء على ما هو الصحيح اى على مذهب هو الصحيح او على قول هو
الصحيح اذا كان المفهوم الصريح من كلامه هنا هذا ومن كلامه فى الامتحان ذلك فيكون
كلاميه اى المص فى كتابيه اى المص تدافع ظاهر فافهم اشارة الى ان المنع بالنظر الى التبع

والاستعمال والجواز بالنظر الى القياس او الى صرف كل الى مذهب وقيل اشارة
الى جواز المذهبين وقيل اشارة الى عدم المنافاة بين كلاميه في كتابيه باعتبارين
والمنافاة باعتبار واحد و قاله صاحب المنافع قوله فافهم وجهه ان المص ذهب
في كتابه هذا الى المذهب المشهور الشايع وفي الامتحان الى المذهب التحقيق
او ان المص وان قال في الامتحان ان في ان وان وكان ولكن اختلاف والصحيح
الجواز لكنهم لم يذكروا على جواز الدخول في كان دليلا نقليا بل الدليل يجيئه للتحقيق
ولو قليلا على ما ذكره الشارح في حاشية الامتحان ولا يخفى ان هذا لا يوجب الجواز
مالم يدل عليه الاستعمال نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله درهم قال العصام
الاولى او الذي في الدار اي الاولى ان يقول او الذي في الدار بدل قوله او في الدار
بزيادة لفظ الذي قوله لئلا يتوهم متعلق بقوله الاولى وعلة له بل متعلق بيقول
المقدر وعلة له كما قدرناه آنفا ان التردد في الصلة دون التمثيل اي متجاوزا ذلك
التردد الى التردد في التمثيل قال بعض محشي هذا الكتاب وما قاله اولى ليس باولى
بل تركه اولى لان كلمة او ليست لترديد الشرطين بل من قبيل عطف عبارة على عبارة اخرى
اي يقال يأتيني او يقال في الدار كذا صرح به الفاضل الهندي وليس قول العصام
الا الهندي مثال اي هذا مثال للمبتدأ الموصول بفعل في الاول او ظرف او بظرف
في الثاني ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون فانه ملاقيكم ان الموصول ليس عاما
اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فلاقاه
كالموت بالقتل فالمراد الجنس فصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها
باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا
قلنا قال الشيخ رضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط نعم الاغلب فيه
العموم كذا قاله عبد الغفور هذا مثال للموصوف اي للاسم الموصوف بالموصول
قوله بفعل متعلق بالموصول قوله الداخل صفة لقوله للموصوف او صفة للموصوف عليه
اي على الموصوف وهو الموت ان قوله والفرار الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذا دخل
الفاء على الخبر لزم ان يكون المبتدأ او ما كان متعلقا به سببا لتحقق مضمون الخبر فاجاب
عنه بقوله والفرار المفهوم من تفرون وان لم يكن ان هذه للوصلية سببا لملاقات الموت
لكنه اي الفرار سبب للحكم بها اي بملاقات الموت والاقرب ان الفرار سبب لها لانه قد يصير
سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه الموت كذا ذكره الفاضل العصام وقد يناقش فيه بان الموصول
الذي يصح دخول الفاء في خبره موصوف يجب ان يكون عاما لتحقق المشابهة باداة الشرط
وهو ليس بعام هنا اذ رب موت فر منه الشخص فاته كالموت بالقتل فالمراد الجنس فالفاء



فالفاء زائدة ويجاب بمنع الوجوب على ما صرح به الرضي وصحة الدخول مبنية على العموم في الاغلب
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال بعض محشي هذا الكتاب قوله والفرار وان لم يكن سببا
لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها اقول بل يكون سببا لنفس الملاقات اذ يبلغ به بموضع قدر
فيه الموت وعلى ما ذكره الخ متعلق بلا حاجة الاتي اي وعلى معنى فسره ان ذلك المعنى
من منعي الشرط وهو لزوم الثاني للاول الرضي حين بيانه معنى الشرط لا حاجة الى هذا
التأويل بقوله لكنه سبب للحكم بها فافهم اشار بقوله فافهم الى ما قاله العصام
من ان الاقرب ان الفرار سبب لها لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه الموت
ومما يناسب لهذا المقام انه اني سمعت من استادي الفاضل العصام انه قال حضر ملك الموت
يوما مجلس سليمان النبي عليه السلام فلما رآه قال سليمان عليه السلام له اذا رأيت
يا عزرائيل ام قابض فقال زائر جاء اذا رجل جاء وقال يا نبي الله لي على فلان في بلدة
فلانية بعيدة كذا درهم وانا نهلك لبعدها احد منكم ان تامروا للريح حملتني
والقت بي الى تلك البلدة فامرها سليمان عليه السلام وحملته الريح والقته
بها بسرعة فتعجب ملك الموت عم قال سليمان عم ما سبب تعجبك فقال اني مأمور
بقبض روحه في الوقت الفلاني في الساعة الفلانية في البلدة التي استبعد الوصول اليها
فلما رأيته هنا تحيرت فلما قال ما قال واخذته الريح وذهبت به الى تلك البلدة
والقته الآن اذهب اليه وافعل ما امرت فسبحان الحي القيوم الذي هو القادر على كل شيء
ويفعل ما يريد وهو بكل شيء عليم كذا قاله بعض المحشي لهذا الكتاب قال صاحب المنافع
قوله فافهم لعل وجهه ان الفرار كما انه لم يكن سببا لملاقات الموت لم يكن ملاقاة لازما للفرار
لانه ربما يفر المرء من الموت ولم يلاقه الموت والجواب عنه ما قاله الرضي ان الاغلب في الموصول
الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة وقد يكون خاصا وصلته ماضية
وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع
كموت القتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم انتهى
وحاصل الجواب ان المراد بالفرار الفرار القلبي وهو الكراهة الطبيعية لا الفرار بالبدن في بعض الاوقات
اذا امر بالفرار من التهلكة ولذلك قال الرضي الملاقاة لازمة للفرار انتهى اي باعتبار العاقبة واذا جاز
ان يكون الموصول خاصا يمكن الجواب باعتبار سببية الاول للثاني فلان حاصل كون الموصول خاصا
الجزئية والسببية الجزئية حاصلة في الفرار لانه قد يكون سببا للملاقاة بالموت بان يكون الفرار الى موضع

قدر فيه الموت وهو الذي جعله الشارح اقرب حيث قال في حاشية الملا عصام ان الاقرب ان الفرار
سبب لها اي للملاقاة لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه الموت ذكره الفاضل العصام
وقال الاستاد قوله لا حاجة الى هذا التاويل فانهم اذا لزوم الشيء للشيء عدم انفكاكه عنه
سواء كان يكون متسببا عنه او لا فهو غير مسبب عنه لكنه مقتضى الفرار بهذا المعنى ثابت في الاية المذكورة
اذ الملاقات غير منفكة عن الفرار وان تسبب عن سبب آخر هذا هو المرضي بالملزوم
في تفسير معنى الشرط لا عدم انفكاك الشيء عن الشيء متسببا عنه ولعل هذا موجب الطلب
بالفهم ويمكن ان يكون الوجه ان معنى الشرط متحقق في الاية المذكورة باعتبار تفسير الجمهور
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به لكن باعتبار الشق الاول من الترديد بان يقال
ان الفرار من الموت سبب للملاقات لان الفرار يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه
الموت كذا قاله احمد نازلي ونحو رجل يأتيني فله درهم او رجل في الدار فله درهم مثال
اي هذا مثال للنكرة الموصوفة بأحد هذه ونحو في المثال الاول وبالظرف في المثال الثاني
ونحو غلام رجل يأتيني فله درهم او غلام رجل في الدار فله درهم وهذا مثال للمضاف
اليهما اي الى النكرة الموصوفة بفعل او ظرف ونحو غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم
او غلام الرجل الذي في الدار فله درهم مثال للمبتدأ المضاف الى الموصوف بالموصول
بفعل او ظرف ونحو كل رجل عالم فله درهم وهذا مثال لكل اي للفظ كل حال كونه مضافا
الى نكرة موصوفة بمفرد ونحو كل رجل فله درهم وهذا مثال لكل اي للفظ كل حال كونه مضافا
الى نكرة غير موصوفة اصلا اي لا بمفرد ولا بجملة ونحو غيرها اي غير المواضع المذكورة
وجوبا وجوازا وهي ثمانية عشر موضعا تقريبا لا يجوز دخول الفاء على الخبر عند سيبويه
خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا قوله لانعدام سبب وهو معنى الشرط متعلق بلا يجوز وعلة له
موجب كما في المبتدأ الواقع بعد اما او نحو زيد في المبتدأ المذكور في صورة الجواز قال
الاستاد قوله لعدم سبب موجب لدخول الفاء علة لعدم جواز دخول الفاء على الخبر في غير المواضع
المذكورة وهو حقيقة الشرط لا يجوز لدخول الفاء هو معنى اعتبار الشرط والمرفوع الخامس
اي المعمول المرفوع الخامس من المسند اسم باب كان اي النوع اي كان اشارة الى ان الباب
بمعنى النوع ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة اصلية قال البعض قوله اي نوع اي
كان تغيير لبابه وبيان للمعنى المراد هنا وهو باب كان الافعال الناقصة قوله لم يعرف من التعريف
الدال يعرف المص اسم باب كان قوله لظهوره متعلق لم يعرفه علة للنفي اي لظهور التعريف
المنفهم من قوله لم يعرفه مما سبق اي من تعريف المبتدأ قال بعض محشي هذا الكتاب قوله لم يعرفه



لظهوره مما سبق الخ اقول الظهور هذا الاسم مما سبق على وجهين احدهما باعتبار الاصل
وهو ظهوره بالقياس الى المبتدأ والثاني باعتبار الحال وهو ظهوره بالقياس الى الفاعل
وهذا هو مراد المص ولذا قال وحكمه حكم الفاعل دون الاول لقصوره في افادة التعريف
اذ في الفاعل زيادة ليست هي في المبتدأ وهي جواز كونه مستترا وعدم جواز تقديمه وحذفه
فالصواب ان يجعل علة عدم التعريف ظهوره مما سبق بالمقايسة الى الفاعل لا الى المبتدأ
وقال الآخر قوله لم يعرفه لظهوره مما سبق الخ ان لاسم باب كان اعتبارين اعتبار الحال
واعتبار الاصل الاول كونه اسما لكان وهو فاعل في الحقيقة والمغايرة في الاسم فقط كما ذكروا
الثاني كونه مبتدأ في الاصل فاذا اريد ظهوره يليق اختيار المص المقايسة بالفاعل ولذا قال
وحكمه حكم الفاعل وترك المقايسة بالمبتدأ لقصورها في افادة التعريف اذ في الفاعل زيادة
على المبتدأ مثل عدم جواز التقديم وحذفه وكونه مستترا فلا حاجة الى المقايسة بالمبتدأ كما قال
الشارح قوله لانه اي المص متعلق لظهور وعلة له لما بين من التبيين في بحث الفاعل ان باب كان
لا يدخل اي باب كان الا على المبتدأ والخبر اي الا يدخل على المبتدأ والخبر في الاصل ظرف مستقر
صفة المبتدأ والخبر بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنين ويجوز كونه حالا من المبتدأ والخبر
اي قبل دخول العامل اللفظي الذي يقال له نواسخ المبتدأ والخبر او قبل دخول احد من العوامل
اللفظية عليهما وسيجي مرفوعه اي باب كان بالعامل اي لباب كان قوله وعلم معطوف على قوله
بين اي ولانه لما علم وعلم على صيغة المجهول على وزن نصر بضم النون وكسر الصاد وبفتح الراء
من تعريف المبتدأ قوله كونه اي اسم باب كان نائب الفاعل لعلم مسندا اليه خبر الكون ظهر جوابه
بلا شبهة انه اي اسم باب كان الاسم المسند اليه الداخل صفة الاسم عليه اي على ذلك الاسم باب كان
فاعل للداخل وحكمه اي اسم باب كان حكم الفاعل اي كحكم الفاعل بحذف اداة التشبيه في انه اي اسم باب
بيان لوجه الشبه قال احمد نازلي الظاهر من قوله في انه الخ متعلق بالتشبيه اللازم من قوله
وحكمه حكم الفاعل اي اسم باب كان كالفاعل في انه لا يكون اي اسم باب كان الا اسما مقابل
للفعل والحرف يعني كما ان الفاعل يكون اسما كذلك يكون اسم باب كان اسما او مؤولا به اي بالاسم
يعني كما ان الفاعل يكون مؤولا بالاسم نحو اعجبني ان تضرب كذلك يكون اسمه مؤولا به نحو كان ان تأكل
متعجبا لنا وفي عدم جواز تقديمه اي اسم باب كان على عامله اي اسم باب كان يعني كما لا يجوز تقديم الفاعل
على عامله كذلك لا يجوز تقديم اسم باب كان على عامله وفي عدم جواز حذفه اي اسم باب كان يعني كما لا يجوز
حذف الفاعل كذلك لا يجوز حذف اسم باب كان في غير المصدر متعلق بالجواز كذا قال البعض
وفي كونه اي اسم باب كان مضمرا [illegible] يعني كما يكون الفاعل مضمرا نحو اضرب كذلك يكون اسم باب كان
مضمرا نحو زيد كان عالما او مظهرا يعني كما يكون الفاعل مظهرا كذلك يكون اسم باب كان مظهرا وفي كونه مضمرا
مستترا يعني كما يكون الفاعل مضمرا مستترا كذلك يكون اسمه مضمرا مستترا او بارزا يعني كما يكون الفاعل

مضمراً بارزاً نحو ضربا وضربت كذلك يكون اسمه مضمراً بارزاً نحو كانا وكانت الى آخر ما ذكر
من الاحكام في باب الفاعل قوله فوح اى المعمول المرفوع السادس خبر باب ان
المكسورة المشددة قوله اى الحروف المشبهة بالفعل تعبير لباب ان لم يعرفه
من التعريف اى لم يعرف المص خبر باب ان قوله لظهوره متعلق بلم يعرف وعلة له اى لظهور
التعريف المنفهم من قوله لم يعرفه قال الاستاد والضمير راجع الى مصدر يعرف من قبيل اعدلوا
هو اقرب للتقوى مما سبق اى من تعريف خبر المبتدأ ايضا اى كما ظهر التعريف مما سبق
في اسم باب كان او كما ظهر تعريف اسم باب كان من تعريف المبتدأ او كما ظهر تعريف اسم باب كان
مما سبق اى من تعريف المبتدأ فتذكر لانه لما بين في بحث العامل ان باب ان لا يدخل
الا على المبتدأ والخبر في الاصل وسمي مرفوعه خبراً له وعلم من تعريف خبر المبتدأ كونه مسنداً
ظهر انه الاسم المسند غير الفعل ومعناه الداخل عليه باب ان وامره اى حكمه اى حكم خبر باب ان
في التعبير بقوله وامره للتفنن في العبارة كامر خبر المبتدأ اى كحكم خبر المبتدأ لانه في الاصل
خبر المبتدأ فبدخول باب ان عليه لم يتغير حكمه في كونه بياناً لوجه الشبه ايضاً اى في كون خبر باب ان
واحداً ومتعدداً يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحداً ومتعدداً كذلك يكون خبر باب ان واحداً
ومتعدداً لفظاً ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيداً عالم فاضل او وفاضل او معنى فقط
مثل ان هذا حلو حامض ومفرداً يعني كما يكون خبر المبتدأ مفرداً مثل زيد قائم كذلك يكون
خبره مفرداً مثل ان زيداً قائم وجملة يعني كما يكون خبر المبتدأ جملة اسمية او فعلية كذلك يكون
خبر ان جملة اسمية او فعلية مثل ان زيداً قام ابوه وابوه قائم ومذكوراً ومحذوفاً يعني
كما ان خبر المبتدأ يكون محذوفاً نحو ضربي زيداً قائماً كذلك يكون خبر باب ان محذوفاً نحو ان ضربي
زيداً قائماً وغير ذلك اى في كونه مثبتاً ومنفياً والمراد من هذا التشبيه ان امره كامره بعد ان ثبت
كونه اى خبر المبتدأ خبراً له اى لباب ان يعني ان خبر هذا الباب مثل خبر المبتدأ في هذه الاحكام
بعد ان ثبت كونه خبراً لباب ان بوجود الشرائط اى شرائط كونه خبراً له وانتفاء الموانع
عطف على بوجود الشرائط يعني لا يوجد مانع لان يكون خبراً له من كونه متضمناً لمعنى الاستفهام
وكونه جملة انشائية قوله فلا يرد تفريع على انتفاء الموانع ان اين زيداً
بفتح همزة ان الاولى وكسر همزة الثانية ممتنع لان الاستفهام ينافي التحقيق يعني لا يجوز
ان يكون الظرف المستقر خبراً لان وايضاً لا يجوز ان يكون الاسم خبراً لها بوجود المانع لان يكون
كل واحد منهما خبراً لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل الصدارة مع جواز اين زيد
يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبراً للمبتدأ مقدماً عليه وجوباً والضمائر التي ارجعناها الى خبر باب ان



الى خبر باب ان لا يناسب ارجاعها الى خبر المبتدأ لعدم مساعدة وجه الشبه فتذكر قال الاستاد
وارجاع الضمائر التي هنا الى خبر باب ان لعدم كون المعطوف عليه مصدراً بمن البيانية
كما وقع في عبارة الفاضل الجامي لكن يجب تقديمه اى خبره اى تقديم خبر باب ان يريد الشارح
بقوله خبره ان المضاف محذوف بين المضاف والمضاف اليه على اسمه اى على اسم باب ان قوله
لان باب ان متعلق بلا يجوز وعلة له قوله لكونه اى باب ان متعلق بيعمل الآتي وعلة له
فرع الفعل بناء على ما سبق تحقيقه اى كونه فرع الفعل يعمل جملة خبر ان في لان اى يعمل
باب ان عمله اى الفعل الفرعي صفة العمل في عمله وهو اى عمله الفرعي تقدم المنصوب
على المرفوع حطاً لمرتبته اى الفرع يعني باب ان عن مرتبة الاصل يعني الفعل
قال البعض قوله حطاً لمرتبته عن مرتبة الاصل وحطاً مفعول له لقوله يعمل عملاً تحصيلاً
ولو قدم اى ولو قدم المرفوع على المنصوب او ولو قدم الخبر على الاسم يلزم المساواة
بينهما اى بين الاصل والفرع او بين الاصل وهو الفعل والفرع وهو باب ان الا ان يكون
ظرفاً في تحقيق قوله الا ان يكون ظرفاً استثناء من قوله لا يجوز فيكون الظرف مستثنى
بجواز التقديم لا بالوجوب فالمثال غير مطابق للممثل قلنا المراد من الاستثناء نفي عدم الجواز
ونفيه الوجوب ايضاً كذا قاله صاحب زبدة الانظار في شرح الاظهار يعني لا يجوز
تقديمه في صورة الا وقت كونه الخبر ظرفاً قوله اى الشان تفصيل للحكم المستفاد من الاستثناء
يجوز تقديمه حينئذ اى حين ان يكون الخبر ظرفاً او حين كون الخبر ظرفاً تقديمه اى الخبر عليه اى على الاسم
لو كان معرفة وهذه الشرطية [illegible] الاسم معرفة بناء على ان حرف الشرط لا يدخل على الاسم
ولا بد هنا قيد آخر وهو ان يكون الاسم ضميراً متصلاً فانه مع كون الخبر ظرفاً لا يصح تقديمه
على الاسم فلا يصح في المثال ان في الدار اياك لان اتصال ضمير المنصوب بعامل الحرف
واجب ولا يجوز انفصاله الا لضرورة بعد الوضع بحثاً ولا يسوغ المنفصل كما قاله العصام
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم اى رجوعهم ويجب لو نكرة لو هذه ايضاً للشرطية اى ويجب
حينئذ تقديمه عليه لو كان الاسم نكرة نحو ان في الدار رجلاً ونحو قوله عليه السلام ان من البيان
لسحراً تمام الحديث وان من الشعر لحكمة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قدم رجلان من المشركين
فخطبا فعجب الناس لبيانهما فقال النبي عليه الصلوة والسلام ان من البيان
لسحراً وان من الشعر لحكمة كذا في المصابيح يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب
ولعجز البعض عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل
كذا في شرح ملك وقد اتسع في تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفاً ثابت لتوسعهم اى النحاة فيه اى
في الظرف ما لا يتوسع في غيره اى في غير الظرف اى لتجويز النحاة في الظرف ما لا يجوز في غيره لما مر

من ان الظرف كالجيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب والمرفوع السابع من التسعة خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن اي
عن الجنس ذكره في الامتحان ثم الاضافة لادنى ملابسة يعني اضافة النفي الى الجنس فيعم نفي الوجود
والصفة ومن فسر بنفي صفته على حذف المضاف فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد
او الوجود وان كان صفة الا ان المتبادر منها ما هو بعده ولعل المتبادر من نفي
صفة الجنس نفي صفة له في الواقع وهو خلاف الواقع والاضافة لادنى ملابسة من قبيل المجاز
في الاسناد اذ اعم الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستعارة
في الهيئة اذ الهيئة الاضافية وضعت ليدل اللفظ على الاختصاص الملكي كقولنا مال زيد
وجل الفرس واذا استعمل في غير الاختصاص الملكي تكون استعارة بعلاقة المشابهة
وهي كمال تعلق المضاف للمضاف اليه وهو فيهن في الاختصاص الملكي فتدبر
اي خبر لا هذه ما اي مرفوع سند الى اسمها لا هذه لم يتعرض كما لم يتعرض المص
لتعريفه هنا اولم يتعرض المص لقوله وهو ما اسند الى اسمها وهو تعريف خبر لا لنفي الجنس
لتبيينه اي لظهوره وذلك التعريف مما سبق اي من تعريف خبر المبتدأ لانه لما بين في بحث العامل
ان باب ان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر بل علم من قولنا جبر بابه علم من تعريف الخبر كونه
مسندا ظهر انه ما اسند الى اسمها الداخل عليه بابه انه كما سبق اي مثل ما سبق في شرح قوله
خبر باب ان حيث قال الشارح لم نعرفه لظهوره مما سبق ايضا عند ذكر العوامل الاولى ان يقول
ومانع لتعرضه بقوله وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ وهو تعريف من وجه فلا يقال لم يتعرض
قال الاستاد قوله كما سبق اي مثل ما سبق في شرح قوله اسم باب كان وهو ما بيناه
في شرح قوله مما سبق آنفا من قولنا لانه لما بين في بحث العامل ان بابه ان الخ وقال بعض الافاضل
قوله لم يتعرض لتبيينه مما سبق كما سبق لا مناسبة لعدم التعرض هنا للتعريف بالمقايسة
الى خبر المبتدأ بعد بيان كون هذه الحروف من دواخل المبتدأ والخبر فيما سبق وتعريف الخبر
انفا بالمسند الى المبتدأ وحكمه اي خبر لا هذه كحكم خبر المبتدأ ايضا اي كما كان خبر باب ان
كحكم خبر المبتدأ كما ذكر في خبر باب ان من في كونه واحدا في وقوله لانها اي لا هذه علة
للتشبيه اللازم من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ من نواسخها اي المبتدأ والخبر لكن لا يتقدم اي
خبر لا هذه على اسمها اي لا هذه واعلم انه يرجع اليه ضمير المذكر باعتبار كونه كلمة ضمير المؤنث
باعتبار كونه حرفا ولو ظرفا ولو هذه للوصلية الخ ولو كان الخبر ظرفا وقوله لانه اي لا هذه
متعلق بلا يتقدم وعلة له اضعف عملا قوله لانه اي الجمل متعلق لاضعف وعلة له بالجمل
على ان كما مر حيث قال في بحث حروف المشبهة بالفعل لما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد
وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل فيكون من حمل النظير على النظير وقيل لان لا هذه
نقيض



نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قال عبد الغفور انه لا لنفي الجنس دخلت
على النكرة وعملت عمل ان لان لا هذه شابه ان في افادة المبالغة لان لا هذه لمبالغة النفي
وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لا هذه نقيض ان فمن باب
حمل النقيض على النقيض قال الفقير ان من نظر الى جهة المبالغة فقط جعلها من باب
حمل النظير ومن نظر الى جهة النفي والاثبات بالمبالغة فيهما جعلها من باب حمل النقيض
قال الاستاد قوله كما مر من مشابهة لا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة الاسماء
جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وقال البعض قوله كما مر في بحث العامل
وكثر حذفه اي حذف خبر لا هذه عند الحجازيين اي عند جمهور الحجازيين لو عاما ولو هذه
للشرطية اي ولو كان الخبر فعلا عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله المحذوف خبر اي لا اله موجود الا الله قال الاستاد قوله لو عاما اي لو كان
الخبر المحذوف فعلا من الافعال العامة يعني بشرط ان يكون منها نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله لا يقال ان الفعل لا يعم ما يشابهه لانا نقول ان المراد به الدال على الحدث
فيعم ما يشابهه وقال الاخر قوله لو عاما اي لو كان خبر لا هذه عاما لكل الموجودات
والظاهر يذكر موصوف عاما كالفعل ليعم قوله عاما الفعل وما يشابهه حتى يحتاج على تقدير ذكره
الى ان يقال المراد به الدال على الحدث ليعم ما يشابهه وقال بعض الافاضل قوله
لو عاما والظاهر يذكر موصوف عاما كالفعل لتوهم عدم شموله على ما يشابهه مع ان شموله
المطلوب فاجيب بان المراد بالفعل الدال على الحدث فيشمل عليه ويجب اي حذفه في بني تميم
اي عند قبيلة بني تميم ان دل عليه اي على حذفه قرينة والا يجب ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي
قال الفاضل الجامي وبنو تميم لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب اي لا يظهرونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر وقال
صاحب المفتوح واجمعوا على انه لا يجب حذفه الا اذا علم فشايع حذفه عند الحجازيين ولا واجب عند بني تميم
ان يتعرض لذلك اي لكثرة حذفه عند الحجازيين ووجوب حذفه عند بني تميم كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوي ولا يهمل من الاهمال اي ولا يهمل ولا يترك المص ذلك اي كثرة حذفه ووجوب حذفه
فافهم اقول وجهه ان كثرة الحذف لو عاما عند قيام قرينة متعرض بها بقوله وحكمه ايضا اذ هي مستفادة
منه واما وجوب حذفه في بني تميم على قول وعدم ظهوره على قول آخر فلا ينبغي ان يتعرض له لخصوصه لغة
مع الاختلاف في ظهوره وعدم ظهوره فيه ذكره في الامتحان فتدبر نحو لا غلام رجل عندنا اي لا غلام رجل
جالس عندنا والمرفوع الثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بفتح الباء من التشبيه
بليس وهو المشبه به اي المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر

لانه لنفي الحال بخلاف لا فانه لنفي الاستقبال وهو اى اسم ما ولا ما اى اسم اسند اليه اى
الى ذلك الاسم قوله يليهما اى ما ولا حال من المجرور من تمام التعريف ومشعر ببطلان العمل
عند تقدم الخبر قال البعض قوله يليهما جملته حال من ضمير اليه الراجع الى ما لم يتعرض
اى المص له اى لتعريفه هنا او لقوله ما اسند اليه وهو تعريفه لظاهر وهو ظهوره
مما سبق ايضا اى كما ذكر في خبر باب ان اقول لا يناسب ان يقول لم يتعرض لتعريفه
من وجه بقوله وحكمه اى ذلك الاسم كحكم المبتدأ كما مر في بحث العامل والمرفوع التابع
من التتمة المضارع الخالي من النواصب والجوازم واما الداخل اى واما المضارع
الذى دخل عليه اى على ذلك المضارع احديهما اى احدى النواصب والجوازم فمنصوب
او مجزوم اى فذلك المضارع منصوب او مجزوم كما مر في بحث العامل نحو يضرب
ويضربان الاول اى المثال الاول وهو يضرب مثال لما اى للمضارع الذى كان رفعه
اى ذلك المضارع بالحركة من انواع الاعراب والثاني اى المثال الثاني وهو يضربان
مثال لما اى للمضارع الذى كان رفعه بالحرف وهو النون ولما فرغ من المرفوع شرع
في المنصوب وقدمه على المجرور لكثرته ولخفة النصب فقال واما المنصوب او وانما قدم
المنصوب على المجرور لان المنصوب في الكلام اكثر من المجرور فيكون المنصوب اصلا
بالقياس الى المجرور او لان عامل المنصوب انما يكون فعلا غالبا وقد قلنا انه الاصل في العمل
فمعموله ايضا يكون اصلا فقال واما المنصوب اى واما المعمول المنصوب من الانواع الاربعة
للمعمول بالاصالة فثلثة عشر اى فهو ثلثة عشر قوله اثنا عشر مبتدأ مخصص بقوله منها
اى كائنة من ثلثة عشر وخبره قوله اسماء وقوله خمسة من هذه الاسماء او من اثنا عشر
مبتدأ وخبره قوله مفاعيل وقوله وسبعة منها معطوف على قوله خمسة ملحقة خبر للسبعة
بها اى بهذه المفاعيل وقوله وواحد معطوف على قوله اثنا عشر ومبتدأ مخصص
بقوله منها اى كائن من ثلثة عشر وقوله المضارع اى الفعل المضارع خبر لواحد
المنصوب صفة المضارع الاول منها اى الكائن من ثلثة عشر المفعول المطلق اى
المصطلح بين النحاة بذلك الاسم سمى به اى سمى المفعول بالمطلق يعنى وصف
المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة المفعول متعلق بسمى وعلة لمناسبة التسمية
فافهم اى لصحة اطلاق صيغة لفظ المفعول لغة يدل عليه لفظ الصيغة واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل



بفعل او شبهه ولم يسند اليه وتعلق به تعلقا مخصوصا واطلاق المفعول على نائب
الفاعل مع كونه مسندا اليه باعتبار كونه مفعولا اصطلاحيا في الاصل قال
بعض محشي هذا الكتاب ولا يخفى انه ينتقض بنائب الفاعل فانه مفعول ولم يشمله
التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا
قوله على كل فرد منه متعلق بالاطلاق اى على هذا على كل فرد من المفعول المطلق
في الحاشية انما قيدنا بالكل للفرد نحو خلق العالم وكرهت ضربي هذا الكلام فانه
وان صح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من العالم والضرب في هذا المثال مع انه
ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد
المفعول به فلا ينتقض بوجه التسمية والاطراد فيه وان صح كان غير لازم لكنه لو وجد
لكان اعذب كذا قاله بعض المحشين قال الاستاد وانما قيد بالكل للفرد نحو خلق
العالم وكرهت ضربي فان العالم مفعول الخالق فيصح اطلاق صيغة المفعول على هذا
مع انه المفعول به وان ضربي مفعول الكراهة فيصح اطلاق صيغة المفعول عليه مع انه
المفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد المفعول به وقال الاخر وانما قيد
بالكل للفرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربي فانه يصح اطلاق صيغة المفعول
على كل منهما مع ان كلا منهما ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به الا ان يقال
لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من المفعول به بل على بعض فرد منه تخمين
سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قوله من غير تقييده اى المفعول متعلق بالاطلاق
بحرف اى بالباء او في او اللام كالمفعول به وفيه وله او مع اى او بمع كالمفعول معه
بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا
او المفعول له او المفعول معه فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منها
من غير تقييد قدمه اى قدم المص المفعول المطلق على غيره قوله لكونه عاملا اى
المفعول المطلق علة لتقدم ومتعلق به او متعلق بتقدم وعلة لمناسبة التقديم
بمعناه اى المفعول المطلق بخلاف غيره اى غير المفعول المطلق من المفاعيل
الاربعة الباقية قوله فانه اى ذلك الغير تعليل وتفصيل للمنفي لغة من مفعولا
الفاعل وهو اى المفعول المطلق اصطلاحا اسم ما اى معنى فيه اشارة الى ان ما
موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولة لفسره بالمعرفة
لان الموصولة معرفة وكون ما موصوفة اليق من كونه موصولة لان الموصوفة
لكونها نكرة تستلزم العموم بخلاف الموصولة قال البعض قوله اى معنى اى معنى

[illegible]

لفظا فريا في ضربته ضربا مثلا اعاد ذكر المص الاسم ولم يقل وهو ما الخ اذ لو قال
لا يصح الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والمحمول من قبيل المعاني ولذا قال
اسم ما الخ نعم لو ارتكب التكلف في جانب المحمول بحذف المضاف لصح الحمل
كذا قاله احمد القوقاوي قال صاحب زبدة الانظار قوله اسم ما اي اسم معنى
ولو قال وهو ما لا يصح الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والمحمول من قبيل المعنى
ولذا قال اسم ما الخ نعم لو ارتكب التكلف في جانب المحمول بحذف المضاف لصح الحمل
انتهى كلامه وذلك بان قال وهو دال ما اي معنى قال صاحب فتح الاسرار
صرح الاسم لانه من قبيل الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف تقدير المضاف المفعول المطلق
قبله او قبل ضميره وارتكاب المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا فيه اي في هذا التعريف
وفي امثاله اي في امثال هذا التعريف من تعريف المفعول به وفيه وله ومعه قوله
لان ما اي حدث وهو القائم بالفاعل متعلق بذكر وعلة له فعله اي ذلك الحدث
الفاعل اي فاعل عامل او فاعل فعل انما هو اي ذلك الحدث المعنى القائم به
وهو الضرب في ضرب ضربا والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ وما في لان ما
اسم ان وان في انما حرف مشبه بالفعل ملغى عن العمل وما كافة عن العمل ولفظ
هو مبتدأ وقوله المعنى خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلا خبر لان
وهي مع خبرها جملة اسمية منصوبة محلا مفعول له لذكر والمفعول اي المفعول المطلق
من اقسام اللفظ فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم
ذكر الاسم في التعريف قال البعض والمفعول من اقسام اللفظ لان المفعول المطلق
من اقسام المفاعل والمفاعيل من اقسام المنصوبات والمنصوبات من اقسام الاسماء
والاسماء من اقسام الكلمة والكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فالمفعول المطلق
من اقسام اللفظ وكذا باقي المفاعيل بل المنصوبات والمرفوعات والمجرورات
هكذا استفيد من بعض حواشي الفوائد الضيائية وانما جعل ما عبارة عن المعنى
لانه لو جعل ما اي لفظ ما في هذا التعريف عبارة عن اللفظ قال البعض
قوله ولو جعل اي ولو لم يذكر المص الاسم وجعل لفظ ما عبارة عن اللفظ اي
عن اقسام اللفظ لا عن اقسام المعنى لاحتيج جواب لو الى تكلف متعلق لاحتيج
اي لاحتيج الى ارتكاب تكلف بالمجاز من تقدير المضاف قبل ضمير الموصوف وهو ما
او بعد قوله وهو اسم ما فعل او في قول المص فعله قال صاحب المناقع الى تكلف تقدير
المضاف بين فعل وضميره المفعول وقال الاستاد قوله الى تكلف تقدير المضاف بان قيل
اي تقدير المضاف في قول المص فعله او قبل ضمير فعله اي فعل مدلوله اي اللفظ او لاحتيج



او لاحتيج الى ارتكاب المسامحة متعلق لاحتيج المستفاد من العطف اي الى ارتكاب المجاز
في الاسناد قوله من وصف اللفظ ظرف مستقر منصوب محلا حال من المسامحة والحال
من بيانية التغيير فيكون هذا بيانا للمسامحة قوله بوصف معناه اي اللفظ متعلق بالوصف
قوله فيكون التسمية بالمفعول تفريع على كل مما ذكر من ذكر الاسم وتغيير ما بالمعنى او
ترك الاسم وتغيير ما باللفظ وتقدير المضاف بين فعل وضميره المفعول او ارتكاب
المسامحة اي تسمية التي هي للمعنى الذي فعله الفاعل بلفظ المفعول تسمية للدال
وهو اللفظ باسم المدلول هذا مجاز مرسل بعلاقة الدالية والمدلولية وارتكاب المجاز
في التعاريف غير جائز بلا قرينة بناء على هذا جعل ما عبارة عن المعنى فافهم
فعله اي فعل ذلك المعنى واوجده في محل عامل ولما كان المراد بالفعل القيام لا معناه
الظاهر فسره بقوله اي قام به اي قام ذلك المعنى بفاعل هذا العامل قال البعض
قوله اي قام به تفسير وبيان للمعنى المراد من قوله فعله اي قام ذلك المعنى الذي هو الحدث
بذلك الفاعل بحيث يصح اسناده اي بمكان يصح اسناد ذلك المعنى اليه اي الى هذا الفاعل
مؤثرا كان ذلك الفاعل فيه اي في ذلك المعنى كضرب زيد ضربا او لا اي او لم يكن مؤثرا
فيه كمات زيد موتا فلا ينتقض اي اذا كان المراد بالفعل القيام بحيث يصح اسناده
اليه مؤثرا فيه او لا فلا ينتقض او اذا كان المراد بقوله فعله القيام به بحيث يصح اسناده
اليه مؤثرا فيه او لا فلا ينتقض او اذا كان المراد بالفعل القيام بسبب التعميم
على هذه الحيثية فلا ينتقض تعريف المفعول المطلق قوله اذ فيه اي في مثل مات موتا
متعلق بلا ينتقض وعلة له القيام اي قيام الموت الذي هو معنى مات بزيد وذلك الموت
يسمى موتا وموتا اسم له او قيام الفعل الذي هو الموت بزيد لا التاثير اي ليس فيه
التاثير قوله المتبادر صفة التاثير من الفعل في فعله حتى ينتقض بمثل مات موتا
فيه رد على الهندي حيث قال ينتقض التعريف بمثل مات موتا قال الاستاد قوله
اذ فيه اي في الموت الذي هو معنى مات القيام يعني ان هذا المعنى يصح اسناده الى ما قام هو به
وقيامه به بلا تاثير فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه لا التاثير اي ليس فيه التاثير
المتبادر اي الذي يتبادر ويتسارع الى الفهم من الفعل اي من قوله فعله فيه رد على الهندي
حيث قال ينتقض التعريف بمثل مات موتا وقال الآخر قوله اذ فيه تعليل للا ينتقض اي
لان في موتا القيام بالفاعل لانه اسم لما قام هو به المتبادر اي المتسارع الى الفهم

من الفعل لانه كلما ذكر الفعل يتبادر الى الفهم القيام لا التأثير فيز سميناه سيتمها
واختر ماشئته ولم يقل اى المص قام بدل قوله فعل او بدل قوله فعله مع انه اى المص
بصدد اى المص فى الامتحان به اى بالفعل فى فعله او بقوله فعله القيام اى قيام ذلك
المعنى او قيام معنى العامل بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه مقدراً فيه اولا قوله بلا قرينة متعلق
بعد قوله ان يراد به القيام مفعول اول لبعد و مفعوله الثانى قوله تكلفا لان العد
قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة فافهم قوله ليلايم متعلق بلم يقل او
متعلق بالنفى وعلة له اى ليناسب ما اى اللفظ الذى فى الحد و هو الفعل او قوله
فعله والملايمة فى الحروف الاصلية للمحدود و هو المفعول او و هو المفعول المطلق قوله
باعتبار معناه اى معنى ذلك اللفظ متعلق ليلايم قال الاستاد قوله متعلق بلم يقل
و تعليل له ما اى الفعل فى الحد للمحدود اى المفعول لانه من فعل باعتبار معناه اى
الفعل اللغوى وهو التأثير والايجاد فلا يلزم الدور ولم يشترط اى المص
كون الفاعل مذكوراً و الاشتراط بان يقول ما فعله فاعل مذكور بدون ذكر العامل
قال الاستاد قوله ولم يشترط اى المص كون الفاعل مذكوراً حيث لم يقل ما فعله يعنى
فاعل مذكور بدون ذكر العامل كما فى الفاعل اى كما اشترط فى الفاعل كونه مذكوراً
حيث قال ما فعله فاعل عامل مذكور بذكر العامل وجعل المذكور صفة له قوله لئلا ينتقض
متعلق بلم يشترط وعلة له اى لئلا يرد النقض بما اى بمفعول مطلق عامله
اى ذلك المفعول المطلق مصدر قوله محذوف الفاعل صفة مصدر
ان كان الاضافة للعهد الذهنى لان العهد الذهنى فى حكم النكرة فيطابق الصفة
للموصوف او حال منه اى مصدر محذوف فاعله او مبنى للمفعول معطوف
على محذوف الفاعل اى او مصدر مبنى للمفعول يقال للمصدر مبنيا للمفعول
ان كان فعله مبنيا للمفعول يعنى يقال للمصدر مجهولا ان كان فعله مجهولا الذى
يبنى للمفعول بان حذف الفاعل وجعل المفعول نائب الفاعل له كاعجبنى ضربك ضربا
مثال لما عامله مصدر محذوف الفاعل على تقدير الاضافة اى اضافة الضرب او
اضافة المصدر الى المفعول وفاعله محذوف اى اعجبنى ضرب زيد بك ضربا لكن جعل
امام الايوب هذا مثالا لمصدر عامله مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف
اى اعجبنى ضربك زيداً ضربا و نحو ضرب زيد ضربا مثال لما عامله مصدر مبنى للمفعول

و لم يقل ما فعله فاعل مذكور ع
بان يقال المصدر المجهول ١٢

٢١٦

مبنيا للمجهول و لذا قال على بناء المفعول اى على تقدير كون المصدر مبنيا للمفعول
قوله اذ المصدر علة لعدم الانتقاض وجواب لسؤال مقدر و هو لم لا ينتقض التعريف
مع انه لا فاعل له فلا يصدق انه مما فعله فاعل عامل فاجاب بقوله او لان المصدر لم يوضع
الا له اى للحدث او للمعنى هو اى ذلك الحدث صفة الفاعل اى القائم بالفاعل لا لما هو
صفة المفعول و هو اى الحدث الداخل فى مفهوم المشتق لانه الدال على الحدث قال الاستاد
قوله اذ المصدر علة للنفى وهو لا ينتقض لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل ناظر الى الاول
و قوله الداخل فى مفهوم المشتق الذى هو ضرب وان نسبه الى المفعول ناظر الى الثانى
تأمل فيلاحظ الفاعل فيهما عقلا و قال البعض قوله اذ المصدر علة للا ينتقض لم يوضع
اى المصدر الا له اى الا وضع لحدث هو اى ذلك الحدث صفة الفاعل لا صفة المفعول قوله
الداخل فى مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول كذا نقل من الفاضل
العصام وقال صاحب المنافع قوله اذ المصدر الى آخره متعلق بينتقض فى لا ينتقض
ناظر الى المعطوف و هو ضرب زيد ضربا ولا يذهب عليك انه لا احتياج الى هذا التعليل
الا اذا كان الفاعل شاملا لنائبه بالتأويل لانه اذا كان بمعناه الحقيقى فلو اشترط ذكره
لم يشمل التعريف ضربا فى ضرب زيد ضربا على بناء المفعول و ان فرض كون المصدر موضوعا
لصفة المفعول فيصدق عليه اى على ذلك المفعول المطلق و هو ما عامله مصدر محذوف الفاعل
او مصدر مبنى للمفعول الخ قال البعض قوله فيصدق عليه اى فيصدق التعريف ما عامله
مصدر محذوف الفاعل وقال صاحب المنافع قوله فيصدق عليه تفريع على عدم اشتراط
كون الفاعل مذكوراً انه اى ان ذلك المفعول المطلق مما اى من المفعول الذى فعله اى
ذلك المفعول فاعل عامل مذكور قوله وان لم يذكر الفاعل وان هذه للوصلية اى وان لم يذكر
فاعله سواء اريد بالفعل فى فعله معناه الظاهر و هو التأثير والايجاد والضمير فى معناه
راجع الى الفعل والظاهر صفة المعنى او القيام اى او اريد به القيام به اى بالفاعل قوله
اذ وضع المجهول الخ بالاضافة متعلق بيصدق ناظر الى المعطوف و هو القيام يعنى
انه اذا وضع المصدر لما هو صفة الفاعل وكان هو الداخل فى مفهوم المشتق يكون وضع المجهول
لنسبة الوقوع الى المفعول قال البعض قوله لنسبة الوقوع متعلق لوضع و صلة له وقوله
الى المفعول متعلق لنسبة لا لنسبة القيام اى ليس وضع المجهول لنسبة القيام الى المفعول
فيكون معنى المفعول المطلق للفعل المجهول كائنا بالفاعل الغير المذكور لا قائما بنائبه المذكور
اما لو وضع المجهول لنسبة القيام الى المفعول بان كان وضع المصدر لما هو صفة للفاعل
او للمفعول وكان المراد بما فعله ما قام به فيكون معنى المفعول المطلق للمجهول قائما
بنائب الفاعل المذكور لا بالفاعل المحذوف فلو شرط كون ذكر الفاعل لم يصدق التعريف على ذلك

المفعول المطلق لان معنى ذلك ح يكون قائما بنائب الفاعل وهو ليس بفاعل و الفاعل معنى المفعول المطلق قائم به هذا كله مبني على ان المصدر موضوع لما هو صفة الفاعل فقط وانكار كون المصدر مبنيا للمفعول وهو خلاف ما عليه المحققون كذا قاله صاحب المنافع و قال الاستاد قوله اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام اليه كوضع المعروف علة ليصدق و جواب لسؤال مقدر وهو ان الفاعل اذا عمم من القيام به الفعل كان نائب الفاعل ما يقوم به الفعل وكان الفاعل اعم من نائبه على ما حققه الفاضل العصام اى وهذا مبني على ما حققه الفاضل العصام في بحث غير المنصرف في العدل وقد عرفت ما هو التحقيق في اول الكتاب كذا قاله صاحب المنافع وقال اى الفاضل العصام يصدق اى التعريف على مثل موتا في المثال المذكور وهو مات موتا انه اى مثل موتا مما اى من المفعول المطلق الذى فعله والضمير المفعول راجع الى ما و قوله فاعل عامل مذكور فاعل فعل في فعله و اى اريد و ان هذه للوصلية اى وان اريد بالفعل في قول المص ما فعله معناه الظاهر وهو التاثير والايجاد لا القيام وضمير معناه راجع الى الفعل قوله اذ المراد بالفاعل علة ليصدق او علة لصدقه عليه اى لان مراد المص بالفاعل الذى هو من اجزاء التعريف وهو قوله فاعل عامل قال الاستاد قوله اذ المراد اى مراد المص متعلق بيصدق وعلة له لان اذ للتعليل الذى هو معنى اللام اى لان مراد المص بالفاعل في التعريف المعنوى اى الفاعل المعنوى وهو الله تعالى في مثل مات موتا مثلا فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى قال الاستاد قوله المعنوى اى اللغوى لا الاصطلاحي اى ليس المراد بالفاعل الاصطلاحي و اللفظي فلا حاجة اى اذا كان المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحي فلا احتياج او فلا يمس الاحتياج الى الصرف اى صرف الفعل في ما فعله عنه اى عن معناه الظاهر وهو التاثير قال البعض قوله فلا حاجة الى الصرف اى صرف قول المص فعله عن الظاهر اى عن معناه الظاهر الذى هو التاثير الى ما قام به كما صرف الشارح سابقا قوله واقول نعم الى هذا المحاكمة يعنى سلمنا ان المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحي لكن الظاهر المتبادر الى الفهم كون ذلك الفاعل في التعريف مدلول الفاعل الاصطلاحي الذى هو زيد في مثل مات زيد موتا قوله فلا بد من الصرف اى اذا كان الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي فلا بد من صرف فعله قال البعض قوله فلا بد من الصرف تفريع على ذلك الظاهر اى اذا كان الظاهر المتبادر هذا فلا بد من صرف قول المص فعله عنه اى عن معناه الظاهر لان مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور غير فاعل اى غير موجد للفعل الذى هو الموت في مثل مات زيد موتا مثلا فلا بد من الصرف عن معناه الظاهر يعنى المراد بما فعله في التعريف اى قام به قوله وما ذكره في الامتحان الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل ليس كل ذلك دفع الانتقاض بخروج ضربا في اعجبني ضربك ضربا و في ضرب زيد ضربا بالتعميم الفاعل للمحذوف لان الدفع بهذا التوجيه اما مراد المص ههنا اولا فان كان مراده



مراده فلا وجه لحصر التوجيه على ما ذكر في الامتحان و الاعتراض على التعريف بانه مشتمل على الجمع بين الحقيقة والمجاز او الجرى على اصطلاح الغير بلا قرينة وان لم يكن مراده فهو توجيه لما لا يرده فاجاب بقوله وما ذكره في الامتحان اى السؤال الذى ذكر المص ذلك السؤال في كتابه المسمى بامتحان الاذكياء او الكلام الذى ذكر المص ذلك الكلام في الكتاب المسمى بامتحان الاذكياء قوله من انه اى الشان بيان لما ذكره في الامتحان او بيان لما في ما ذكره يحتاج على صيغة المجهول اى يمس الاحتياج او يمس الحاجة الى ان يراد بالفاعل الذى هو جزء من حد ابن الحاجب ما اى معنى وهو ما يقوم به الفعل يعم ذلك المعنى نائبه اى نائب الفاعل لئلا يخرج مثل ضرب ضربا على صيغة المجهول و ذلك تكلف ايضا اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه او الجرى على اصطلاح الغير مع انه لا قرينة لهذه الارادة كذا قاله الشارح رح في الحاشية هنا قوله على اصطلاح الغير و هو صاحب المفصل يقول لنائب الفاعل فاعلا قوله وما ذكره مبتدأ خبره قوله فانما هو اى ما ذكره في الامتحان على مراد القاضى البيضاوى بيض الله وجهه ورضى الله عنه اى على مراد القاضى في اللب وانما ذكر ذلك التوجيه ليكون او وانما ذكره في الامتحان على مراد القاضى ليكون ما ذكره في الامتحان وجها لعدوله اى لعدول القاضى حيث قال المفعول المطلق ما نصب للتاكيد عن حد ابن الحاجب وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور قال الاستاد قوله عن حد ابن الحاجب متعلق لعدوله لانه اى ليس مراد المص ان لفظ الفاعل في حد ابن الحاجب لا يحتمل توجيها اخر وهو التعميم للفاعل المحذوف حتى يرد مسببه عن قوله لانه لا يحتمل انه اى الشان يرد عليه اى على حد المص هنا اى السؤال الذى اورده اى اورد المص هذا السؤال على حد ابن الحاجب ههنا اى في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه او ما عدم تمام جمع حده ولذا اى لاجل احتماله توجيها اخر اختاره اى اختار المص حد ابن الحاجب هنا اى في هذه الرسالة فابقى اى ترك المص على حاله ما اى الجزء الذى هو لفظ الفاعل في حد ابن الحاجب و هو يحتمل توجيها اخر واصلح اى المص ما اى الجزء الذى هو لفظ الفعل في حد ابن الحاجب لا يحتمله اى التوجيه الآخر والضمير المستتر في لا يحتمل راجع الى ما حيث قال اى المص في هذه الرسالة وكلمة حيث للتعليل كذا قاله البعض عامل بدل فعل قوله اذ يحتاج علة لاصلح او علة لعدم احتماله توجيها آخر او علة لقال اى لانه يمس الحاجة او لانه يمس الاحتياج فيه اى في حد ابن الحاجب الى ان يراد به اى بالفعل المضاف اليه ما اى معنى وهو الدال على الحدث يعم [illegible] وهو المصدر قال الشارح رح في حاشية الامتحان قوله ما يعم المشتق والمشتق منه يعنى يراد منه الحدث مع ان الظاهر

من الفعل الاصطلاحي قوله لئلا يخرج متعلق بيحتاج وعلة له اى لئلا يرد السؤال بخروج ما اى مفعول مطلق عامله اى ذلك المفعول المطلق اسم نحو زيد ضارب ضربا وضارب ضربا وعجبت من ضربك ضربا وغير ذلك ولذا عدل المص عنه فى هذه الرسالة الى عامله ولا قرينة اى والحال لا قرينة له اى للتعميم او لارادة التعميم قال الفاضل العصام المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع وهو اى التعميم بلا قرينة تكلف قوله وخلاف ظاهر عطف تفسير للتكلف قوله اذ الظاهر تعليل لكونه خلاف ظاهر ان يراد به اى بالفعل او بلفظ الفعل فى التعريف الاصطلاحى اى الفعل الاصطلاحى وقد صرح اى بين المص فيها اى فى حاشية علقها اى علق المص تلك الحاشية على الامتحان قوله ان بمجرد ورود الاعتراض وهو خروج ما عامله اسم مفعول صرح لا يكون اى ورود الاعتراض قرينة للتعميم قوله مذكور صفة لعامل لفظا اى ذكرا لفظيا نحو ضربته ضربا او تقديرا اى او مذكورا ذكرا تقديريا قال الاستاد قوله او تقديرا اى محذوف سواء كان جوازا نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم بحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضم الى التأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصويرله باشنع صورة كذا قال القاضى او وجوبا سماعا على ما سيجئ مثالها او قياسا فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد النفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع مثنى وامثلتها مذكورة فى الكافية هذا خرج عن التعريف به اى بقوله مذكور قال البعض قوله اى بمجموع قوله لفظا او تقديرا قوله ما اى مصدر لم يذكر عامله اى ذلك المصدر اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا فان الضرب فعله فاعل عامل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ قال بعض المحشين قوله اصلا اى لا حقيقة ولا حكما مثل الضرب واقع فان الضرب فعله فاعل عامل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ قوله وبزيادتهما اى لفظا او تقديرا والباء متعلق بقوله اندفع ما اى السؤال الذى اورده اى اورد المص هذا السؤال على حد ابن الحاجب متعلق باورد وكذا قوله فى الامتحان متعلق باورد قوله من انه اى الشان بيان فى قوله ما اورده يحتاج فيه اى فى حد ابن الحاجب الى ان يراد بالمذكور اى لفظ المذكور ما اى معنى يعم الحكمى يكون قرينة للتعميم فلم عدل عنه الى عامله

ما يعم الحكمى اى المقدر لئلا يخرج مثل فضرب الرقاب مع ما فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم بلا قرينة ولذا ذكر فى هذه الرسالة لفظا او تقديرا ليكون قرينة على عموم مع عدم القرينة لهذا التعميم قال البعض قوله مع عدم القرينة الى يعم الحكمى وهو اى التعميم بلا قرينة قال البعض قوله وهو اى ما يعم الحكمى تكلف قوله لانهما متعلق بالدفع وعلة له اى لان قول المص لفظا او تقديرا قرينتان يشعران لقصد العموم اى عموم العامل الى اللفظى والتقديرى قال بعض المحشين قوله قرينتان لقصد العموم اى عموم العامل الى الحقيقى والحكمى قوله بمعناه صفة ثانية له اى للعامل قوله اى ملابس للاشارة الى ان الباء فى قوله بمعناه للملابسة وقوله بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى ذلك الاسم وهو المفعول المطلق ومعنى الملابسة المفهوم من الباء فى قول المص بمعناه اشتراكهما اى العامل فى المفعول المطلق وذلك الاسم او العامل والمفعول المطلق فى معنى متعلق بالاشتراك مدلول بالجر صفة لمعنى لهما اى العامل وذلك الاسم او العامل والمفعول المطلق اما مطابقة ان العامل مفعول مطلق بحذف الموصوف تقديره دلالة او حال او تمييز عن مدلول فيهما اى العامل وذلك الاسم او العامل والمفعول المطلق كضربت ضربا او تضمنا كذلك يعنى فيهما كضربت ضربة فانهما يشتركان فى مدلولهما التضمنى وهو الضرب اذ المطابقى للاول الضرب مع الزمان وللثانى الضرب مع النوع او العدد على احتمال الفتح والكسر قال البعض قوله كضربت ضربا فان معنى ضربت وهو عامل ومعنى ضربا وهو مفعول مطلق قوله او تضمنا كذلك اى فيهما اى فى العامل والمفعول المطلق كضربت ضربة لان معنى ضربت الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ومعنى ضربة الحدث وهو جزء وتضمن من معنى ضربت ولان ضربت تدل على معنى المصدر اى الحدث وعلى الزمان والنسبة والحدث تضمن كذلك ضربة بناء مرة او نوع تدل على معنى المصدر اى الحدث وعلى معنى المرة اى الوحدة او على معنى النوع والحدث تضمن فالعامل والمفعول المطلق اشتركا فى المعنى الحدث التضمنى او مختلفا بان يكون المعنى المشترك تضمنا فى العامل ومطابقة فى المعمول وبان يكون الاشتراك فى احدهما مطابقة وفى الاخر تضمنا كضربت ضربا فان الاشتراك فى ضربت تضمنا وفى ضربا مطابقة او بالعكس كضربت ضربة ذكره اى ذكر المص كون معنى الملابسة هذا فى الامتحان وهذا اى كون معنى الملابسة هذا او كون معنى الملابسة ما ذكر ظاهر اى بديهى جلى لا يحتاج الى الدليل وان خفى وان هذه للوصلية على الفاضل الجامى حيث قال اى الفاضل الجامى وكلمة حيث للتعليل هنا والمراد به اى بقوله بمعناه ان معنى الفعل مشتمل على معنى الاسم ومحيط به اشتمال الكل اى كاشتمال الكل وهو الفعل على الجزء

وهو المفعول المطلق يعني ان المراد بمعنى الفعل مشتمل على معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء
مع ان الظاهر كون الفعل ملابسا بمعناه ولو فسر الجامي بهذا كما فسر المص قول القاضي
وهو بمعنى العامل لارتفع التكلف ووجد التمشي كذا قاله بعض المحشين وقال الاخر
قوله اشتمال الكل على الجزء يعني كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره
وهو اي ذلك الاشتمال او ذلك المراد مع كونه اي ذلك الاشتمال او ذلك المراد
خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد نحو ضربت ضربة لان المفهوم من الفعل الحدث المطلق
ومن النوع والعدد الحدث المقيد فلا يكون هذا جزءا من ذلك قال الاستاد قوله
غير متمش في النوع والعدد لما في مفهومهما من الزيادة مما يفهم من الفعل وقال بعض محشي
هذا الكتاب قوله غير متمش في النوع والعدد فيه ان معنى الاشتمال هنا اشتمال السكنجبين
الخل والعسل وماء الورد فعلى هذا هل لا يكون كل واحد من النوع والعدد مشتملا
عليه وهو القائل آنفا ان معنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة
او تضمنا او تخلفا فكلما وجد هذا الاشتراك وجد هذا الاشتمال فاقرار الاشتراك
وانكار الاشتمال تحكم فتدبر وقال عصمت الله والجواب من طرف الجامي ان معنى المفعول المطلق
هو ذات الحدث التي تدل عليها اللفظ وكون ذلك الحدث نوعا كذا او معدودا بعدد
كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه فالمعنى المقيد في المفعول المطلق الحدث والفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء ومعمول المصدر نحو ضربت ضربا فان مفهوم الثاني عين
مفهوم الاول قال الاستاد قوله ومعمول المصدر لكون مفهوم احدهما اما عين مفهوم الاخر
كما في ضربت ضربا او زائد على مفهوم الاخر مثل ضربت ضربة وليس فيه اشتمال الكل على الجزء
والمص رحمه الله حمل في الامتحان مراد القاضي على هذا اي على اشتمال الكل على الجزء قال
صاحب المنافع قوله مراد القاضي على هذا اي على القول بان المراد به اشتمال الكل على الجزء
وهو الى اخره وقال الاستاد قوله مراد القاضي على هذا اي على كون معنى الملابسة اشتراكهما
في المدلول وجعله اي جعل المص هذا من اسباب عدوله اي القاضي عن حد ابن الحاجب
اي عن تعريف ابن الحاجب لعدم تمشيه قوله ولا حاجة اليه اي قوله بمعناه في حد ابن الحاجب
علة لقوله ابقى المؤخر او متعلق لابقى الاتي وعلة له لتوجيه حسن وهو كون الملابسة
بالمعنى المذكور قال البعض قوله لتوجيه اخر وهو الملابسة بالمعنى المذكور كما نقلناه اي
ذلك التوجيه الاخر عنه اي عن المص بقوله ومعنى الملابسة الى قوله ذكره في الامتحان
ابقى اي ابقى المص قوله بمعناه في حد ابن الحاجب على حاله اي قوله بمعناه يعني ترك المص
الجزء الذي هو في حد ابن الحاجب على حاله هنا اي في هذه الرسالة ثم انه اي الشان خرج به
اي خرج عن التعريف بقوله بمعناه مثل تاديبا يعني المفعول له الذي قام بفاعل العامل
في مثل



في مثل ضربته تاديبا قوله لان التاديب الذي هو مفعول ضربت متعلق لخرج وعلة
لخروج مثل تاديبا من تعريف المفعول المطلق ما يحصل من التحصيل الادب قال
البعض قوله ما يحصل الادب اي تحصيل الادب فكلمة ما مصدرية قوله وما يليق
بالشخص ما موصولة او موصوفة معطوف على الادب وتفسير له والضرب الذي
هو عامل وسيلة له اي سبب مغاير للادب كالشتم والنصيحة وغير ذلك كالتوبيخ
اي كما كان كل واحد منها وسيلة وسببا لتحصيل الادب فيكون مفعولا له وكذا
اي كما كان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذا خرج به مثل كراهتي في مثل قولك كرهت
كراهتي اذا كانت اي الكراهة في كراهتي مفعولا له قال البعض قوله وكذا كراهتي اي
مثل ضربته تاديبا خرج لفظ كراهتي ولم ينتقض التعريف به قوله اذ المراد
بالاشتراك تعليل لخروج مثل كراهتي في المعلول متعلق بالاشتراك قوله
اذ المراد بالاشتراك مبتدأ خبره قوله ان يقصد على صيغة المجهول باحدهما
اي العامل وذلك الاسم وهو المفعول المطلق قال البعض قوله باحدهما
اي بالعامل والمفعول المطلق معا اي معنى قصد على صيغة المجهول اي قصد
ذلك المعنى بالاخر اي بالعامل الاخر او بالمفعول الاخر ولم يقصد بالعامل
هنا اي في مثل كرهت كراهتي معا اي معنى قصد على صيغة المجهول اي قصد ذلك
المعنى بالمصدر وهو كراهتي بل قصد على صيغة المجهول بل قصد بالعامل
الذي هو كرهت تعلقه اي العامل به اي بذلك المعنى قال صاحب المنافع
قوله بل قصد تعلقه اي تعلق العامل به اي بما قصد من المصدر قال الاستاد
قوله بل قصد تعلقه اي تعلق العامل به اي بالمصدر قوله والمراد بالاسم الخ
جواب سؤال مقدر منفهم من قوله الاتي فلا يرد كذا قاله البعض اي مراد المص
بالاسم في قوله اسم ما فعله او مراد المص بالاسم في المتن والتعريف المنصوب
اي الاسم المنصوب ولو تقديرا ولو هذه للوصلية اي ولو كان النصب مقدرا
ومفروضا وبالعامل معطوف على قوله بالاسم اي والمراد بالعامل في قوله فاعل عامل
او المراد بالعامل في المتن والتعريف فعل اي موجب ومقتض مقدر اي ذلك الموجب
عامل فيه اي في الاسم المنصوب او في المنصوب بقرينة اي كلامه اي انما ثبت
كون المراد ذلك بقرينة اي كلام المص مسوق لبيان المنصوب اي لبيان الاسم
المنصوب قوله وتعداده معطوف على المنصوب او مسوق لبيان تعداد المنصوب قوله

وتمييز بعضه معطوف على القريب او البعيد اي ومسوق لبيان تمييز بعض المنصوب
عن بعض آخر اي عن بعض منصوب آخر فالتنوين عوض عن المضاف اليه قوله
بعد ما ثبت كونه ظرف لمسوق وما مصدرية اي بعد مدة ثبوت كون الاسم المنصوب
معمولا لعامله اي الاسم المنصوب قوله ومنصوبا معطوف على قوله معمولا اي وبعدما
ثبت كونه منصوبا به اي بعامله قال البعض قوله ومنصوبا عطف تفسير لمعمولا
وبيان لمقتضى اعرابه قوله ببيان جميع العوامل ظرف مستقر حال من هذا التمييز
اي حال كون هذا التمييز ملابسا ببيان جميع العوامل قال البعض قوله ببيان
جميع العوامل الباء في قوله ببيان متعلق بثبت فيكون هذا المعمول ظرفا لغوا
وكيفية اعمالها اي وبيان كيفية اعمال جميع العوامل ورجوع الضمير اليه
باعتبار المضاف اليه وهو العوامل او باعتبار معنى الجميع او باعتبار
ان اضافة الجميع الى العوامل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
ببيان العوامل المجموعة ويحتمل رجوع الضمير الى العوامل كما ارجع البعض
وشرائطها اي وبيان شرائط اعمالها بالمعنى كل العجب من البعض
حيث ارجع الضمير الى العوامل مع ان الشرائط لاعمالها لا لها وذلك
الارجاع غلط ومنشؤه الجزم من تفكيك الضمير مع انه سهل لمن هو
اهل قوله وان الفعل اي وبقرينة ان الفعل فهو معطوف على قوله ان كلام
كذا ربط وما بمعناه اي واسم بمعنى الفعل ينصب جزاء اي ينصب الفعل وما
بمعناه معمولات بالكسر مفعول ينصب لان النصب تابع للجر فما جمع بالالف
والتاء نصبه بالكسرة كثيرة بالنصب صفة لمعمولات بتأويلها بالجماعة فوجدت
المطابقة بين الصفة والموصوف في التأنيث بهذا التأويل فلا يرد اي اذا كان
المراد بالعامل العامل المذكور فلا يرد عليه اي على المص ما اي السؤال الذي
اورده اي اورد المص ذلك السؤال على ابن الحاجب قوله من عدم تمام
منع حده اي حد ابن الحاجب بيان لما في قوله ما اورد اي منع حده لاغيار المحدود
قوله لصدقه اي حد ابن الحاجب علة لعدم تمام منع حده على نحو ضربت والحال ضربت
ضربة وضربا جيدا وشديدا ونحوه قوله اذ لم يسبق علة لقوله فلا يرد في كلامه اي ابن الحاجب
هذا البيان اي بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وغير ذلك فلا يرد اي اذا لم يسبق
في كلام هذا البيان فلا يراد فيه اي في كلام ابن الحاجب ما اريد في كلام المص صريحا وكذا
اي لعدم تمام منع حده او لاجل عدم ارادة ما في كلام المص في كلام ابن الحاجب على ان العامل
عند اي عند حد ابن الحاجب في اللب وهو متن الآتي في هذا اي التحقيق المذكور او التقرير المذكور
في اثناء اجزاء الحد غاية ما اي تحقيق او تقرير تيسر لي اي تيسر الله لي في هذا المقام
والعلم بالحقيقة اي بحقيقة الاشياء عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال اي هذا

اي هذا امثال لما اي لمفعول مطلق هو اي ذلك المفعول المطلق للتأكيد لان ضربا
دل على ما يفهم من ضربت فهو الضرب فيكون المصرح وهو الضرب المذكور تأكيدا
للمضمر وهو الضرب المفهوم من ضربت وضربت ضربة بالكسر اي ضربة بكسر الضاد
وسكون الراء مثال اي هذا مثال لما اي لمفعول مطلق هو اي ذلك المفعول المطلق
للتنويع لان ضربة بكسر الضاد تدل على الضرب المفهوم من ضربت ونوعه لان الضرب
يتنوع باختلاف المحل كالتربع والتورك وغيرهما وضربت ضربة بالفتح اي ضربة
بفتح الضاد وسكون الراء مثال اي هذا مثال لما اي لمفعول مطلق هو اي ذلك المفعول المطلق
للعدد لان الضربة بالفتح تدل على الضرب المفهوم من ضربت وكونه مرة واحدة فان الواحد
عدد عند العامة قال الاستاد ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللتنويع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده
ثم ان تلك الملابسة اي ملابسة العامل بمعنى الاسم المذكور او ملابسة معنى العامل
بمعنى المفعول المطلق دائمة بخلاف الملابسة بلفظه اي بلفظ ذلك الاسم او بلفظ المفعول المطلق
قوله فانها اي الملابسة بلفظه تعليل او تفصيل للمخالفة غير دائمة بل اكثرية ولذا
اي لاجل كون الملابسة بلفظه غير دائمة او لاجل كون الملابسة بلفظه اكثرية قال اي المص
وقد يكون اي والاصل الاكثر ان يكون العامل ملابسا بلفظه وقد يكون العامل ملابسا
اشارة الى ان الضمير المستتر في يكون راجع الى العامل والى ان الباء في قوله بغير لفظه
للملابسة قوله اي اسم ما فعله او المفعول المطلق اشارة الى ان الضمير راجع الى اسم ما فعله
او المفعول المطلق اي يكون العامل مغايرا للفظ اسم ما فعله او المفعول المطلق او اشارة
الى ان ضمير لفظه راجع الى احد الامرين يعني الى الاسم او المفعول المطلق هذا اي ارجاع
ضمير يكون الى العامل وضمير لفظه الى احد الامرين قال بعض محشي هذا الكتاب قوله هذا
اي ارجاع ضمير يكون الى العامل وضمير لفظه الى المفعول المطلق هو اي هذا الملائم اي المناسب
للسباق يعني بالسباق جعل بمعناه صفة ثانية للعامل وارجاع ضميره الى المفعول المطلق
كذا قاله بعض محشي هذا الكتاب قال البعض قوله للسباق وهو قول المص بمعناه ويجوز العكس
اي ارجاع الضمير المرفوع المستتر الذي في يكون في قوله وقد يكون الى احد الامرين وضمير
المجرور الذي في لفظه في قوله بغير لفظه الى العامل قال بعض محشي هذا الكتاب قوله ويجوز العكس
اقول يعني بالعكس ارجاع ضمير يكون الى المفعول المطلق وضمير لفظه الى العامل لكن هذا العكس
اولى من اصله اذ هو المناسب للمقام وايضا يحتمل ان يكون بمعنى صفة للاسم او حالا من ضمير فعله وضميره

الى العامل فعلى هذا يكون العكس ملايما للسياق والمقام جميعا هذا ما تفردت به بعون الله
الملك العلام وهو ادق وبالقبول احق وما قررنا في تعليقاتنا نقلا عن استاذي وهو ليس على
فافهم وانصف ان كنت من اهل الانصاف وقال صاحب المنافع قوله هذا هو الملايم
للسياق اي كون ضمير يكون راجعا الى العامل وضمير لفظه راجعا الى الاسم او الى المفعول المطلق
هو الملايم لقوله مذكور بمعناه لان ضمير مذكور والضمير المستتر في بمعناه راجعان الى العامل
وضمير معناه راجع الى الاسم كما مر او المفعول المطلق لكونه عبارة عن ذلك الاسم وارجاع
ضمير لفظه اليه يكون ملايما ايضا قوله ويجوز العكس اي ارجاع ضمير يكون الى الاسم او المفعول المطلق
وضمير لفظه الى العامل لان مآل التوجيهين واحد وذلك المغايرة اما ان تكون
مادة اي بحسب المادة يعني الحروف الاصلية التي ركبت منها قال البعض قوله اما مادة
تمييز من اضافة غير الى لفظه او تمييز من المغايرة ولذا قيل يصرف هذا الى المغايرة
مثل قعدت جلوسا وجلست قعودا فان المادة مغايرة في العامل والمفعول المطلق
وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب
ولكن الشارح لم ينظر اليها واورد لهما مثالا لا براسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال
انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى
والمص لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واورد هما
مثالا ومع هذا المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين او
تكون بابا اي بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا لان الاول من باب الافعال والثاني
من باب دخل مع انهما متطابقان في الحروف الاصلية وقد يحذف فعله اي الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيكون الاضافة بمعنى اللام الاصطلاحي صفة الفعل قوله والتخصيص
الخ جواب سؤال مقدر تقديره هكذا ان تخصيص الحذف وحصره اليه قاصر لانه يجوز
حذف شبه فعله وعامله كاسمها فان قيل هكذا اجاب بقوله والتخصيص اي تخصيص المص
الحذف به اي بالفعل لاصالته اي الفعل في العمل وكثرة الحذف فيه اي ولكثرة الحذف
في الفعل لا لان الحذف مختص به اي بالفعل قوله او الدال على الحدث معطوف على قوله
الاصطلاحي يعني او المراد من الفعل في قوله فعله اللغوي وهو الدال على الحدث
بقرينة ذكر العامل في التعريف اي في تعريف المفعول المطلق قوله والفعل معطوف
على العامل اي وبقرينة ذكر الفعل بدله اي بدل العامل هنا اي في قوله وقد يحذف
اذ السوق يقتضي ان يقول وقد يحذف عامله قوله وكونه جواب سؤال مقدر تقريره
ان يراد بالفعل الدال على الحدث تكلف عند عدمها فان قيل هكذا اجاب بقوله وكونه



وكونه اي ذلك المراد قال الاستاد قوله وكونه اي الدال على الحدث ولكونه مصدر
مضاف الى اسمه وقوله تكلفا خبر الكون وقوله عند عدمها اي القرينة خبر لكونه لانه
مبتدا قال صاحب المنافع قوله وكونه تكلفا اي كون الفعل بمعنى الدال على الحدث
تكلفا عند عدمها اي عدم القرينة قوله وللتنبيه على هذا اي على الاصالة وكثرة الحذف
متعلق بقوله لم يقل اي المص قال البعض قوله وللتنبيه متعلق بلم يقل ولم يكتف الآتيين
على التنازع وعلى كليهما قال صاحب المنافع على هذا اي على احد الامرين من اصالة
الاصطلاحي وكثرة حذفه او ان كون ارادة الدال على الحدث بالفعل تكلفا عند عدم القرينة
عامله بدل فعله مع كونه اي قوله عامله اظهر من قوله فعله وجه الظهور موافقته
لما مر قال الاستاد قوله اظهر ويحتمل ان يكون الظهور فلا يخلص عن السؤال
واما تعليله فظاهر قال الآخر قوله مع كونه اي العامل اظهر من الفعل لموافقته
لما سبق قوله ولم يكتف معطوف على قوله لم يقل اي ولم يكتف المص بجمع الضمير
المستتر الذي في يحذف الى العامل بان يقال وقد يحذف بترك فعله مع كونه
ادل الاكتفاء ... الجميع اخصر على انه وكلمة على ... بمعنى مع علة
في المعنى والضمير راجع الى الضمير ... الضمير يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق
قال البعض قوله على انه علاوة ... التسليم والضمير راجع الى التنبيه اي مع هذا
التنبيه يحتمل ان يرجع ذلك الضمير الى المفعول المطلق وقال الآخر قوله على انه
وكلمة على بمعنى مع ... والضمير ضمير الشان اي بناء على انه اي الشان يحتمل
ان هذا الضمير ان يرجع الى المفعول المطلق فيتميز بينهما عن سقيمها واختصاصها
لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة دالة على المحذوف وانما علق حذفه بها اذ لا يحذف
بدونها اي بدون القرينة قال البعض قوله اذ لا يحذف بدونها اي القرينة تعليل للتقييد
بقوله لقيام قرينة الا سيما ... لا يجوز في العامل وذلك الحذف اما ان يكون
جوازا كمفعول مطلق يحذف جائزا اي حذفا جوازا قال الاستاد قوله جوازا مفعول مطلق
جائزا اي حذفا جائزا نحو قولك خير مقدم لمن قدم اي مقولا لمن قدم من سفره
اي قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا
للاختصار فبقي خير مقدم فقدم مصدر ميمي كالقدوم وخير اسم تفضيل وكونه مصدرا
مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف او المضاف اليه قال صاحب المنافع قوله اي قدمت

قدوما خير مقدم اشارة الى ان خير مقدم ليس مفعولا مطلقا حقيقة بل المفعول المطلق
محذوف اقيم صفته مقامه فاطلاق المفعول المطلق عليه مجاز فلهذا يقال لمثل خير مقدم
مفعول مطلق مجازا وفيه وجه آخر وهو ان خير مقدم مفعول مطلق حقيقي باعتبار اضافته الى
وهو مقدم مصدر ميمي او ان يكون وجوبا اي حذفا وجوبا سماعا اي حذفا
سماعيا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو ايضا اي آض ايضا
فانه مصدر آض هذا الهمزة اصله ايض بمعنى عاد اي عاد الى الحال الاولى او الى المكان
الاول قال الاستاد قوله نحو ايضا اي آض ايضا القرينة هنا كون المصدر منصوبا
اي عاد يقال جاء زيد وعمرو ايضا اي عاد المجيء الى عمرو بعد زيد اي ايضا في معنى
ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق او اسم ما فعله اشارة الى ضمير تقديمه
راجع الى احد الامرين او اشارة الى ان ضمير تقديمه اما راجع الى المفعول المطلق
او الى الاسم على عامله اي المفعول المطلق او اسم ما فعله لو للنوع ولو حذفه للشرطية
اي لو كان المفعول المطلق للنوع يعني بشرط ان يكون المفعول المطلق للنوع او العدد
اي او للعدد واما لو للتاكيد اي واما لو كان المفعول المطلق للتاكيد فلا اي فلا يجوز
تقديمه قوله لان حق المؤكد بكسر الكاف متعلق بلا يجوز التاخير عن المؤكد بفتح الكاف
كذا في الامتحان اي مثل ذلك وقع في الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق اشارة
الى ان الضمير راجع الى المفعول المطلق لعامل اي يستعمل العامل بلا ذكره معه لان العامل
يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا للتاكيد او لبيان النوع او العدد
وكثيرا ما لا يقصدان كذا في فتح الاسرار قال الشارح الاول قوله ولا يلزم لعامل اي ذكره
وتركه بالنسبة الى العامل سيان اي لا يلزم لعامله كما يلزم الفاعل لعامله حيث
للتعليل هنا لا يجوز حذفه اي الفاعل بلا نائب في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
فهو تعليل للزوم الفاعل لعامله من اسم الفاعل
الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة واما النسبة الى المرفوع في المصدر
غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به
فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة مع انهما اي الفاعل والمفعول المطلق
سيان في كونهما اي الفاعل والمفعول المطلق مقتضى النسبة اقول ليس المفعول المطلق
مقتضى النسبة لان مقتضاها هو الحدث المفهوم من لفظ الفعل ولا تقتضي حدثا آخر
والمفعول المطلق اما تاكيد له او بيان لنوعه او عدده فلا يكون مقتضى النسبة
فلا يكون مساويا للفاعل الخ اي النسبة التي هي اي تلك النسبة داخلة في مفهوم الفعل
ويشبه غير المصدر اقول ليست النسبة داخلة في مفهوم الفعل لانها مدلول الهيئة



مدلول الهيئة وهي ليست جزءا من الفعل لعدم كونها من قبيل اللفظ بل هي مدلول
مقارنه فالقول بدخولها فيه مبني على الغلط المشهور قال بعض المحشين قوله
التي هي داخلة في مفهوم الفعل الخ ان اريد من المفهوم اللغوي فهي ليست
بداخلة فيه لكونه بسيطا وان اريد الاصطلاحي وهي ايضا غير داخلة فيه
اذ هو لفظ دل على معنى مستقل بالفهم مقترن باحد الازمنة الثلثة وان اريد
غيرهما فعليه البيان فلا تكون النسبة داخلة في مفهوم الفعل اصلا بل هو غلط
مشهور ذكرناه في بحث الفعل ومن اراد تفصيله فليرجع اليه قوله وان فاعلية الفاعل
معطوف على مدخول مع اي ومع ان فاعلية الفاعل قوله بقيام مدلوله جزء
اي مدلول المفعول المطلق وهو الحدث به اي بالفاعل فيكون اتصال المفعول المطلق
بالفاعل والفعل ازيد من اتصال سائر المفاعيل بهما فلذلك قدم عليها
قوله لان العامل متعلق بقول المص لا يلزم وعلة له يدل وضعا على ما اي على حدث
اي على معنى وهو الحدث يدل اي المفعول المطلق عليه اي على الحدث فلا يحتاج
الى ذكره اشد الاحتياج قال صاحب المنافع فيه ان التقريب غير تام لان العامل
لا يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق النوعي والعددي بل على بعض مدلولهما
فهي لا يغني عن ذكرهما مع ان عدم اللزوم شامل لهما بخلاف الفاعل قوله فانه
تعليل لمخالفة الفاعل اي فان العامل لا يدل وضعا على ما اي على شخص يدل عليه
اي على ذلك الشخص الفاعل فاعل يدل بل عقلا اي بل يدل على ما يدل عليه الفاعل
عقلا اي باعانة العقل اقول كما يدل لفظ العامل على ما يدل عليه مفعول المطلق
كذلك يدل هيئته وضعا ايضا على ما يدل عليه الفاعل ان كان العامل فعلا فلا فرق
في كون الدلالتين وضعا فقوله لا يدل وضعا بل عقلا سهو ظاهر مع كونه مخالفا
لجعله النسبة داخلة في مفهوم الفعل آنفا فافترقا اي المفعول المطلق والفاعل
او الفاعل والمفعول المطلق نعم ان اللازم اي الواجب من نفي اللزوم في قوله ولا يلزم
لعامل جواز تركه اي ترك المفعول المطلق لا مساواته اي لا يكون اللازم
مساواة تركه لذكره اي المفعول المطلق وهو علة لمساواته كما زعم البعض وهو
الشارح الاول حيث قال اي ذكره وتركه بالنسبة الى العامل سيان بل يجوز
كون الذكر اولى من الترك اي بل يجوز كون ذكر المفعول المطلق اولى من تركه والكون
مصدر مضاف الى الاسم خبره محذوف اولى قوله ليفيد علة لكون ذكره اولى اي ليفيد ذكره

فائدته اى فائدة المفعول المطلق من التأكيد او بيان نوعه او عدده والا اى
وان يفد الذكر فائدته كان ذكره اى المفعول المطلق عبثا اقول فيه بحث
وهو ان الكلام هنا فى جواز انفكاك مفعول المطلق عن عامله فى حد ذاته واما
اولوية الذكر او الترك او وجوب احدهما او ما ونهما بحسب اختلاف مقتضى المقام
فبحث آخر ووظيفة اهل المعانى ولا مدخل لنفى اللزوم بالنظر الى العامل فى الاختلاف العارض
لم يجب اختلاف مقتضى المقام فلا معنى لقوله بل يجوز كون الذكر اولى الخ قوله والمنصوب
اشارة الى ان قوله الثانى المفعول به معطوف على قوله الاول المفعول المطلق
قدمه اى قدم المص المفعول به على غيره قوله لشدة شبهه اى المفعول به متعلق بقدم وعلة له
او علة لمناسبة التقديم بالفاعل قوله لتوقف تعقل المتعدى عليه اى على المفعول به علة لشدة
شبهه بالفاعل ايضا اى كالفاعل يعنى كما توقف تعقل الفعل المتعدى على الفاعل قال البعض
قوله لتوقف تعقل المتعدى تعليل لشدة شبهه بالفاعل اى لتوقف تعقل معنى المتعدى عليه
اى على المفعول به ايضا اى كتوقف تعقل الفعل مطلقا على الفاعل بخلاف غيره اى غير المفعول به
من المفاعيل الباقية وهو اى المفعول به فى اللغة اى عند اهل اللغة قوله الذى الصق به
الفعل اشارة الى ان اللام موصول والباء للالصاق قوله الذى اى المفعول الذى الصق به
اى بذلك المفعول قوله الفعل اى الحدث نائب الفاعل لالصق قال الش رح فى الحاشية هنا
قوله فى اللغة الذى الصق به الفعل اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بانه
لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بلا تنكير هذا كلامه وحذف الموصول بدون الصلة
اى لو كان معناه كالذى ذكره الشارح
قليل فى السعة على انه يلزم فى ابقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب
الضمير مرجعا انما هو قبل النقل لا بعده اذ ح يكون المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك
الفاضل فى بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد عن اللام كنا بغتة ثم انه
قال بعد اعتراض المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به
واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم بعد النقل
لا قبله فافهم وبه اى لفظه نائب الفاعل للفظ المفعول وضميره اى ضمير لفظ به عائد الى اللام
التى فى المفعول ذكره اى ذكرها ذكر من قوله فى اللغة الذى الصق به الى هنا فى الاصح
قوله وفى الاصطلاح معطوف على فى اللغة اى وهو فى الاصطلاح يعنى عند اهل الاصطلاح اسم ما اى معنى
وقع عليه اى على ذلك المعنى ولما كان المراد بالوقوع عليه التعلق به مطلقا فسره بقوله اى
تعلق به اى بذلك المعنى سواء كان التعلق حسا نحو ضربت زيدا او عقلا نحو عرفت زيدا باعث التغيير
ان كون الوقوع حقيقة سقوط الشئ على الشئ فيصح فى ضربت زيدا ولا يصح فى عرفت زيدا قوله
وهذا الى جواب سؤال مقدر نشأ من التغيير كانه قيل استعمال الوقوع فى معنى التعلق حسا او عقلا
مجاز من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وذا لا يجوز فى التعريفات الا عند قرينة كما عرفت فى موضعه ولا قرينة
ههنا فلا يجوز فاجاب بقوله وهو اى استعمال الوقوع فى هذا المعنى اى فى معنى التعلق حسا او عقلا وان كان
وان هذه للوصلية اى وان كان استعمال الوقوع فيه مجازا لكنه اى استعمال الوقوع فيه صار بالغلبة والاشتهار حقيقة اى
اى فى هذا المعنى كالحقيقة



فهو اى فى حكم الاستعمال اى يستعمل له الوقوع فيه اى فى هذا المعنى بلا قرينة ولذا اختار
المص هنا حد ابن الحاجب بلا واسطة او بها اى سواء كان الوقوع بلا واسطة حرف الجر
نحو فى المتعدى او بواسطة حرف الجر كما فى اللازم وانما عمنا ذلك الوقوع او
التعلق بقرينة التقسيم اى تقسيم المفعول به الى قسمين كما سيجئ فلا يرد
انما فسرنا الوقوع بالتعلق وعممنا التعلق الى الحسى والعقلى فلا يرد ان
التعريف لا يتناول اى لا يشمل مثل عرفت زيدا اى مثل زيد فى عرفت زيدا
قوله اذ معنى الوقوع علة لعدم التناول على مثل عرفت زيدا هو سقوط الشئ
عليه اى على ذلك الشئ والحال لا سقوط لشئ مع المعرفة على زيد فى قولنا عرفت
زيدا او فى مثل عرفت زيدا قوله لوجود التعلق به اى بزيد تعلق بقوله فلا يرد
وعلة له عقلا اى من جهة العقل فعل الفاعل ولما كان المراد بالفعل هنا معناه
اللغوى فسره بقوله اى حدثه اى الفاعل قوله القائم به اى بالفاعل نفسه الحدث
والمراد به مراد المص او المعرف بالكسر بالفاعل فى فعل الفاعل او فى التعريف
ما يعم المذكور اى الفاعل المذكور وغيره اى غير المذكور من المحذوف
قال البعض قوله وغيره اى غير المذكور ونائب الفاعل بقرينة التفريع والمراد
اى مراد المص او مراد المعرف بكسر الراء المشددة بالاسم فى اسم ما وقع الخ
او فى التعريف المنصوب اى الاسم المنصوب ولو محلا ولو هذه للوصلية اى ولو كان
النصب محلا او ولو كان المنصوب محلا فلا يرد اى اذا كان المراد بالفاعل ما يعم المذكور
وغيره فلا يرد على التعريف مثل زيد منفيا اى حال كونه غير مانع عن اغياره او حال
كونه غير مانع لاغيار المعرف او حال كونه مانعا لاغياره او حال كونه مانعا عن دخول
غير الافراد ودرهما اى وايضا لا يرد مثل درهما جمعا اى حال كونه غير جامع
لافراده او حال كونه جامعا لدخول افراده فى مثل اعطى بالبناء للمفعول زيد
بالقائم مقام الفاعل درهما بالقائم مقام المفعول الاول قوله اذ زيد اى لفظ زيد
تعليل للا يرد حينئذ اى حين اريد بالاسم المنصوب او حين المراد بالاسم المنصوب قال البعض
قوله حينئذ اى حين كون المراد بالاسم الاسم المنصوب وبالفاعل ما يعم المذكور وغيره
او حين كون المراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم الاسم المنصوب لا يدخل اى زيد
فى التعريف لان جنس التعريف وهو الاسم فارغ الى لكونه اسما غير منصوب والكلام فى الاسم المنصوب
لا المرفوع قال البعض قوله لا يدخل اى زيد فى الجنس اى فى جنس التعريف لكونه مرفوعا لا منصوبا
حتى يحتاج الى اخراجه او لا يدخل يعنى لا يحتاج الى اخراجه وقيده اى التعريف على درهما انه اى

درهما اسم منصوب وقع على مدلوله اى ذلك الاسم فعل فاعل وقد يحذف الفاعل صفة لفعل
والمراد اى مراد المص او المعرف بالوقوع فى التعريف الدلالة عليه اى على الوقوع عبارة
اى من جهة العبارة وان لم يقع الوقوع فى نفس الامر فيدخل اى اذا كان المراد بالوقوع الدلالة عليه
عبارة فيدخل او اذا كان المراد بالوقوع ذلك المعنى فيدخل فى التعريف مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه
اى فى ذلك المثال او مثل ضرب زيد عمرا او مع كذب ضرب زيد عمرا لعدم نفس الوقوع وهو السقوط
وعدم صدور الضرب من زيد كما قاله البعض او مع كذب الضرب فيه اصلا و ايضا يدخل
فى التعريف ما ضرب زيد عمرا كلمة ما هذه نافية قوله لوجود الدلالة متعلق بيدخل وعلة له
اى لوجود الدلالة عليه اى على الوقوع مع قطع النظر عن حرف النفى ثم يعتبر النفى
ليفيد نفى الوقوع المدلول عليه بالعبارة عبارة اى من جهة العبارة والا اى وان لم يكن الدلالة
عليه عبارة او وان لم يوجد الدلالة عليه عبارة لم يفد النفى اى حرف النفى نفيه اى نفى الوقوع
قال صاحب المنافع بقوله لم يفد النفى بحرفه نفى الوقوع فيكون النفى لغوا فيه انه انما يتم
لو كان حرف النفى لنفى الوقوع المدلول عليه بالعبارة وليس كذلك بل ليدل على نفى الوقوع فى نفس الامر
فحينئذ لم يلاحظ دلالة العبارة على الوقوع لافادة النفى بالحرف نفى الوقوع فى نفس الامر والموجه
فى ادخال مثل عمرا فى ما ضرب زيد عمرا ان يقال ان المراد بالوقوع التعلق اثباتا او نفيا ولما فرغ
من تعريفه شرع فى تقسيمه فقال وهو اى المفعول به على قسمين على ما ذهب اليه صاحب اللباب
واختاره المص الاول عام للازم والمتعدى اى للفعل اللازم والفعل المتعدى يعنى يكون مفعولا
للفعل اللازم والفعل المتعدى قال امام الابيب قوله عام اى الاول عام يكون مفعولا للازم والمتعدى
وهو اى ذلك العام المجرور بالحرف اى بحرف الجر سوى فى اى لفظ فى واللام وسوى ها اى حرف الجر الذى
بمعناها اى بمعنى فى واللام كالباء وعن فى وكى بمعنى اللام نحو صليت بالمسجد وكيه عصيت وانما استثناهما
اذ مدخول الاول اى مجرور فى مفعول فيه لابه اى لا مفعول به ومدخول الثانى اى مجرور اللام مفعول
له لابه اى مفعول به قال البعض قوله اذ مدخول الاول اى لفظ فى اى المستثنى الاول تعليل للاستثناء
بقوله سوى فى اى مفعول فيه لابه اى ليس بمفعول به والثانى وهو اللام اى المستثنى الثانى مفعول له لابه
اى ليس بمفعول به هذا على مذهب ابن الحاجب واما على مذهب الجمهور فالمجرور بفى واللام مفعول به
عندهم والمفعول فيه عندهم مشروط بتقديره وكذا المفعول له كما هو فى بحث حرف الجر اقول يلزم استثنا
استثناء حروف السببية والزائدة ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان مدخولها لا يكون مفعولا به والثانى
خاص بالمتعدى اى بالفعل المتعدى وقد مر بحث الفعل المتعدى واللازم فى بحث العامل القياسى والاصل
فى المفعول به ان يكون متأخرا عن عامله لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ولكن
يجوز اى لا يمتنع تقديمه اى المفعول به على عامله اى المفعول به قوله لقوته اى لقوة العامل فى العمل
فيعمل فيه متقدما ومتأخرا وعدم المانع اى ولعدم المانع عند ارتفاع التقديم قال الاستاد قوله وعدم المانع
عنه من تضمن المفعول به صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى احدها نحو من رجلا او
رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت فيجب تقديم المفعول به على عامله كذا قاله المص فى الامتحان
والمراد به


والمراد به اى بالعامل ما اى العامل الذى ليس اسم فعل ولا مصدرا قوله لما تقدم
علة لقوله ليس اسم فعل ولا مصدرا على سبيل التبادل وتقدم من باب التفضيل قوله
ان معمولهما الخ بيان لما لا يتقدم عليهما اى
على اسم الفعل والمصدر لضعفهما فى العمل لعدم كمالهما فى المشابهة لعدم
كون الشبه معتبرة فى المصدر وعدم الاشتقاق فى اسم الفعل كذا قاله صاحب المنافع
قال الشارح فيما سبق اما عدم تقدم فاعل اسم الفعل عليه فظاهر واما عدم تقدم المنصوب
عليه فلضعفه فى العمل لانه باعتبار معناه الفعلى الاستعمالى لا الوضعى ولو سلم
فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه وقال فى حاشية الامتحان واما باعتبار
معناه الوضعى الاولى فهو اما ظرف وهو لا يعمل فى المفعول به فضلا عن التقدم واما
مصدر فهو وان عمل فيه الا انه لا يتقدم ايضا لكن الكلام فى مطلق اسم الفعل الذى هو
عامل فى المفعول به لا فى المنقول عنه خاصة وان صوت وليس له معمول ايضا وقال
البعض قوله ان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما يعملان بتقدير ت وليهما بالفعل لا بالاصالة
قوله الا المجرور بحرف الجر استثناء من لا يتقدم اى لا يتقدم معمولهما المجرور بحرف الجر
كما سبق فى بحثهما اى اسم الفعل والمصدر يعنى كما سبق عدم تقدم معمولهما عليهما
الا المجرور بحرف الجر فى بحثهما او كما سبق تقدم المجرور بحرف الجر فى بحثهما ولا مضافا اليه
وهو ضارب فى المثال معطوف على قوله ليس اسم فعل لا على اسم فعل اى وليس مضافا اليه
لشئ وهو غلام فى المثال قوله اذ المعمول اى معمول المضاف اليه وهو زيدا فى المثال
علة وتعليل لكون المراد به ما ليس مضافا اليه قال البعض قوله اذ المعمول تعليل للحكم
المستفاد من قوله ولا مضافا اليه لا يتقدم على ما كلمة ما عبارة عما يعمل فى المضاف اليه
وهو غلام فى المثال لا يتقدم عليه والضمير المجرور راجع الى ما العامل فى ذلك المعمول
وهو ضارب فى المثال قال الاستاد قوله لا يتقدم عليه العامل وهو ضارب فى المثال
وقال بعض المحشين قوله اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل يعنى اذ لو كان العامل
مضافا اليه فلا يجوز تقديم معمول المضاف اليه كما لا يتقدم نفسه على المضاف لعدم افادة
الفائدة من الاضافة فلا يقال اى فلا يجوز ان يقال انا زيدا غلام ضارب فزيد لا يجوز
تقديمه على ضارب كما لا يتقدم هو على غلام وانما ذكر لفظ انا شرطا لعمله موجدا باعتماده
على المبتدأ كذا قاله بعض المحشين تقديره انا غلام ضارب زيدا نحو زيدا ضربته مثال للمفعول
الذى تقدم على عامله المتعدى بلا واسطة وبزيد اى بزيد مررت مثال للمفعول الذى تقدم
على عامله المتعدى بواسطة او الاول مثال للمفعول به الصريح الذى تقدم على عامله والثانى

مثال للمفعول به الغير الصريح الذى تقدم على عامله قال البعض قوله وبه مررت مثال للقسم الثانى
ويجوز حذفه اى المفعول به مطلقا اى بقرينة اى سواء كان بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه اى اهذا الذى بعثه لما مر ان القرينة ههنا اسم الموصول لانه لابد من عائد اليه من صلته
الجملة الخبرية قال البعض والقرينة عدم العائد من الصلة الى الموصول او القرينة على حذف العائد
وقوع بعث صلة او بدونها اى بدون القرينة نحو فلان يعطى مبنيا للفاعل من باب الافعال
فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به اى بفعل الاعطاء وهذا اى وهذا التعميم تكرار لما سبق
فى بحث العامل القياسى من انه يجوز حذفه بقرينة وبدونها قال الاستاد قوله وهذا اى
قوله ويجوز حذفه مطلقا او جواز الحذف مطلقا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى
من قوله ويجوز حذف مفعول المتعدى الى مفعول واحد بقرينة وبدونها قال صاحب
فتح الاسرار ولا تكرار ههنا لان ما ذكره فيما سبق بيان لحال العامل وهنا بيان لحال المعمول
فلا تكرار ويجوز حذف فعله اى المفعول به اى عامله مر فى بحث المفعول المطلق نظيره
اى نظير قوله وحذف فعله حيث قال فى بحث المفعول المطلق وقد يحذف فعله وبين
الشارح سبب التخصيص بالفعل حيث قال والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه
والتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر واشمل قال البعض قوله مر فى بحث المفعول المطلق
نظيره اى نظير هذا التفسير يعنى بهذا سبب تفسير الفعل بالعامل انتهى وهو كونه اظهر
واشمل حيث قال والتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر واشمل وقال الاستاد قوله
اى عامله مر نظيره وهو قوله وقد يحذف فعله يعنى يريد الجواب عن السؤال المقدر
بقوله والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر متعلق بالجواب
لقيام قرينة مقالية اى وقت وجود علامة دالة على تعيين المحذوف فهو لا يحذف بدون القرينة
نحو زيدا جوابا لمن قال من اضرب انا اى قال المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل العامل فيه
وهو اضرب مع فاعله جوازا والقرينة السؤال بقوله من اضرب قال الشارح الاول
وهو صاحب كشف الاسرار والقرينة السؤال المحقق وهو من اضرب وقال امام الاديب
قوله نحو زيدا اى مثاله قولك زيدا لمن قال من اضرب فان السائل لما سأل عن شخص يتعلق
فعله به فجاز ان يجيب زيدا فقط او ان يجيب بقوله اضرب زيدا فالاول فى مقام الايجاز
والثانى فى مقام الاطناب ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع فى بيان المفعول فيه
وبعض احواله فقال والمنصوب اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله الثالث من ثلثة
اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى المفعول فيه مثل المفعول به اى وهو
مثل المفعول به فى الاعراب والسؤال والجواب او فى كون المجرور نائب الفاعل

نائب الفاعل وكون الضمير عائدا الى الاسم او فى اعتراض الفاضل العصام والجواب عنه قال
صاحب المنافع قوله مثل المفعول به فى كون فيه نائب الفاعل وضميره عائدا الى اللام وقال
بعض المحشين قوله مثل المفعول به يعنى ان الالف واللام فيه بمعنى الذى وقوله فيه نائب الفاعل
وضميره عائد الى الالف واللام ومعناه المفعول الذى فعل فيه اى وجد فيه الفعل قدمه
اى قدم المص المفعول فيه على المفعول له قوله موافقا للكافية حال من فاعل قدم قوله لكونه
متعلق لقدم وعلة له او علة لمناسبة التقديم اى لكون مدلوله مدلول الفعل الاصطلاحى
فى الجملة اى اذا كان المفعول فيه زمانا مبهما بخلاف المفعول له فانه لا يدل على الزمان بل
على سبب الفعل وعكس اى عكس البيضاوى التقديم فى اللب اى فى لبه حيث قدم
المفعول له على المفعول فيه قال بعض الافاضل قوله وعكس اى عكس صاحب اللب وهو
البيضاوى فى اللب اى فى لبه قوله لكون المفعول له سبب الفعل متعلق لعكس وعلة له
وجودا كان ذلك السبب نحو قعدت عن الحرب جبنا او تصورا نحو ضربت زيدا تأديبا له
بخلافه اى المفعول فيه وهو اى المفعول فيه فى الاصطلاح اسم ما اى شىء وهو اما زمان
او مكان يعنى اسم موضوع لمعنى وهو اما زمان او مكان فعل بالبناء للمفعول يعنى
بصيغة المجهول فيه اى فى ذلك الشىء اشارة الى ان الضمير راجع الى ما المعبر عنه بشىء
مضمون عامله اى ذلك الشىء اشارة الى ان ضمير عامله كضمير فيه راجع الى ما المعبر عنه
بشىء اى فعل فيه مدلول عامله سواء كان عامله فعلا او شبهه اى شبه الفعل او معناه
اى معنى الفعل فالاضافة اى اضافة العامل الى الضمير الراجع الى ما المعبر عنه بشىء
قال صاحب المنافع قوله فالاضافة تفريع على تفسير ضمير عامله بذلك الشىء لان العامل
ليس له بل للاسم الذى دل عليه وقال الشارح فى الحاشية ههنا قوله فالاضافة اى
اضافة العامل الى الضمير الذى هو راجع اليها وهو مدلوله مع ان العامل عامل الاسم
لا المدلول وقال الاستاد قوله فالاضافة تفريع على رجوع ضمير عامله الى ما المعبر عنه
بشىء اى على رجوع ضمير عامله الى ما المعبر عنه بشىء فالاضافة اى اضافة العامل
الى الضمير الراجع الى ما المعبر عنه بالشىء لادنى ملابسة وهى فيما لا يكون للمضاف اليه
تعلق كاملا بالمضاف ككوكب الخرقاء اى كوكب المرأة الخرقاء والاضافة لادنى ملابسة من قبيل المجاز
فى الاسناد اذا عمم الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستعارة فى الهيئة
بعلاقة المشابهة والاضافة لادنى ملابسة مجاز عقلى كما قاله صاحب المنافع فى بحث حروف
المشبهة بالفعل قال بعض محشى هذا الكتاب قوله لادنى ملابسة بعلاقة الدال والمدلول او محمول
على التسامح من وصف المعنى بصفة داله فيكون التسمية بالمنسوب اليه تسمية الدال باسم مدلوله

قال حسن چلبي رحمه الله الشارح عفوان لا يعلم غرض المتكلم من كلامه ويحتاج في تفهيمه
الى لفظ آخر وقيل استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا بنصب قرينة
دالة اعتمادا على ظهور العنهم من المقام انتهى كلامه قال بعض المحشين قوله او محمول
على التسامح لا على المجاز او محمول على حذف المضاف بين العامل وضميره وهو الدال
اي عامل داله قال البعض قوله او على حذف المضاف بين عامل وضميره اي مضمون عامل داله
قال صاحب المنافع قدر او على حذف المضاف اي مضمون عامل داله ولو قال اي المص بدل
ما فعل في مدلوله مضمون عامله قال البعض قوله ولو قال اي المص
اسم ما فعل فيه مضمون عامله ما فعل في مدلوله مضمون بعد لدل وجعل اي لو جعل المص
ما فعل في مدلوله مضمون عامله بترك اسم وتبديل مضمون العامل اسم ما فعل فيه مضمون
ما اي لفظ ما عبارة عن اسم المنصوب او قال اي او لو قال المص اسم ما فعل فيه مضمون
بترك ضمير عامله قوله لكان اظهر جواب لو اي لكان كل من القولين المفروضين اظهر
من قول المص اسم ما فعل فيه مضمون عامله او لكان كل من التعريفين المفروضين اظهر
من تعريف المص اسم ما فعل فيه مضمون عامله في اداء المراد قال البعض قوله لكان اظهر
جواب لو في قوله ولو قال واسم كان عبارة عن كل من القولين في مدخول لو اي
اظهر تفهيما واسلم من الحمل على التسامح او على حذف المضاف ومن السؤال والجواب
عنه قال البعض قوله واسلم اي اسلم من السؤال والجواب عنه ولو لا الاهم اي ولو لم يكن
الاهم في التعريف او ولو لم يذكر الاهم في التعريف لا امكن التوجيه في فيه اي في لفظ فيه
في فهم اشارة الى التوجيه في فيه من الحمل على التسامح او على حذف المضاف او اشارة
الى تفتيش ما ذكرنا تأمل قال الاستاد قوله فافهم اشارة الى التوجيه في فيه من الحمل
على حذف المضاف اي في مسماه لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول الى الماء او على
اقامة الدال على المدلول قال عبد الغفور قال المص ما فعل فيه اي في مسماه
او في نفسه مسامحة انتهى كلامه قوله اي في مسماه على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم
نزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله مسامحة باقامة الدال مقام المدلول كذا
في السيلكوتي قال البعض قوله لا امكن التوجيه من الحمل على التسامح او على حذف المضاف
اي لا امكن توجيه ما ورد على التعريف في فيه اي لفظ فيه فافهم اشارة الى كيفية
التوجيه يعني انه لو لم يذكر الاهم لقدر المضاف بين الجار والمجرور اي ما فعل في مدلوله
مضمون عامله كذا قال صاحب المنافع قوله يعني وقع فيه مدلول عامله تفسير لقوله فعل فيه
مضمون عامله كذا افاده الشارح فقوله وقع تفسير بلازم فعل اذ الفعل في شيء يستلزم
الوقوع فيه وقوله مدلول تفسير لقوله مضمون قال الاستاد قوله يعني وقع فيه مدلول عامله
تفسير المتن

تفسير المتن الذي صفة لمدلول اي المدلول الذي يقع اي ذلك المدلول الحدث قوله
مطابقة نصب على التمييز من المدلول اي من جهة المطابقة او حال منه اي حال كونه
مطابقيا قال البعض قوله مطابقة مفعول به صريح لوقع كما في المصدر اي كما وقع
في المصدر العامل في المفعول فيه مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره
الصوم يوم الجمعة ومثل اعجبني ضربك زيدا في الدار او تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذا في الجامي كما في غيره اي كما وقع في غير المصدر مثل صمت يوم الجمعة
ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اي خرجت يوم الجمعة ومثل ضربته في الدار
وغير ذلك مؤثرا اي سواء كان مؤثرا او مؤثرا كان فيه اي في ذلك الشيء فاعل العامل
اولا اي او لم يكن مؤثرا من حيث انه اي الشارح كلمة حيث للتقييد هنا وقع فيه اي
في ذلك الشيء ذلك المدلول اي مدلول العامل فحاصل التعريف على تقدير قيد الحيثية
اسم معنى وقع فيه مضمون العامل حال كون ذلك المضمون ملحوظا معتبرا بحيثية وقوعه
فيه لا بحيثية وقوعه عليه فدخل اي حين اعتبر قيد الحيثية في التعريف فدخل فيه اي
في التعريف اي في تعريف المفعول فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج بقيد الحيثية
عنه اي عن التعريف نحو شهدت يوم الجمعة او نحو فضل الله يوم الجمعة وفضل فعل
ماض من باب التفعيل فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره فان وقوع الشهود
والتفضيل فيه اي في يوم الجمعة تعليل لخروج مثل شهدت يوم الجمعة ومثل فضل الله
يوم الجمعة ليس اي ذلك الوقوع من حيث انه اي كل من الشهود والتفضيل
وقع فيه اي في يوم الجمعة بل من حيث انه اي كل من الشهود والتفضيل
وقع عليه اي على يوم الجمعة يا للعجب كل العجب من البعض حيث ارجع ضمير انه الى الوقوع
المقيد بالشهود والتفضيل حذرا من حمل الشيء على الشيء ولكون المرجع تثنية
والضمير مفردا مع انه يمكن ارجاع ضمير المفرد الى التثنية بتأويل كل واحد كما فعلناه
ومع ان المقام لا يساعد الى ارجاع ضمير انه الى الوقوع المقيد بالشهود والتفضيل
لعل هذا ناش من برودة على رأسه وخرج عن التعريف بقوله اي المص مضمون عامله
قولك يوم الجمعة يوما طيبا قوله فان الطيب تعليل وتفصيل لخروج كان يوم الجمعة
يوما طيبا ليس مضمون العامل فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا قوله من زمان
او مكان بيان لما في قوله اسم ما فعل فيه واشارة الى القسمين اي الى قسمي المفعول فيه
وهما ظرف الزمان وظرف المكان وسيأتي في بحث حرف الجر مفصلا بيان حكم كل واحد منهما

اى من القسمين وشرط نصبه اى شرط كون المفعول فيه منصوبا لا كونه اى
لا اشتراط كون المفعول فيه مفعولا فيه هذا المذهب لى اى مثل المذهب الذى
اى شرط كونه مفعولا فيه تقديرفى
فقو اى ذلك المذهب مذهب الجمهور اى مذهب علماء الجمهور قال البعض قوله لى هو
راى الجمهور ناظر الى كونه مفعولا فيه لا الى لا كونه مفعولا فيه يعنى ناظر الى المنفى لا الى النفى
اى لى هو راى الجمهور اذ الكاف بمعنى اللام كما فى كما هديكم قوله فانهم اى الجمهور
تعليل لمذهبهم او تعليل لحكم كائن فى قوله كما هو فافهم كذا قاله البعض لا يطلقونه
اى المفعول فيه على شئ من الاشياء الا على المنصوب اى لا يطلقونه على المنصوب
بتقدير فى ولذا قالوا شرط كونه مفعولا فيه ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون
المفعول فيه قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها اى واما
الظرف الذى يجر بلفظة فى فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد
فمفعول به غير صريح اى فهو مفعول به غير صريح عندهم اى عند الجمهور بواسطة حرف الجر
كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا به لا مفعولا فيه قوله بخلاف ابن الحاجب حال من عندهم حيث
جعله اى جعل ابن الحاجب المجرور بها ايضا اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه
وظنى ان ما ذهب اليه ابن الحاجب هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق
على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون ظرفا للفعل كذلك
المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على شئ
يستلزم صدق المحدود على ذلك الشئ فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح
اطلاقه على المنصوب ولذلك قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه كما قالوا وتبعهم اى
ابن الحاجب المص رح كما مر فى بحث الفاعل حيث قال المص ومجرور ما عدا هذه السبعة
منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه ان كان الجار فى او ما بمعناه لفظا لا محلا اى
لا شرط نصبه محلا قوله فانه اى نصبه محلا تعليل للنفى بقوله لا محلا لا يحتاج الى الشرط
وقوله وشرط نصبه مبتدأ خبره قوله تقدير فى اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون
ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين
فى حالة واحدة وقد مر شرط تقديره اى تقدير فى فى بحث حرف الجر حيث قال المص
ان كان ظرف زمان مبهما كان او محدودا او ظرف مكان مبهما ويجوز تقديم المفعول فيه

اى المفعول فيه على عامله لكونه معمولا ضعيفا كذا قاله الشارح الاول ان لم يكن اى المفعول فيه
نائب الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر حيث قال ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه انتهى
واما عدم تقديم نائب الفاعل فلانه كالفاعل فى عدم التقديم كذا قال الشارح فى بحث حرف الجر
قال الاستاد وقوله ان لم يكن نائب الفاعل واما ان كان نائب الفاعل فلا يجوز تقديمه
على عامله لانه كالفاعل فى عدم التقديم قال المص فى بحث المرفوع ولا يجوز تقديمهما
على عاملهما انتهى اى ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس
بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب
كذا قاله الشارح فى بحث المرفوع ولو كان ولو هذه للوصلية اى ولو كان العامل معنى فعل
واذا جاز التقديم اى تقديم المفعول فيه عليه اى على معنى فعل مع كونه اى معنى الفعل
اضعف فى العمل من سائر العوامل قوله فلان يجوز بفتح اللام الابتدائية وان بفتح الهمزة
وسكون النون مصدرية ويجوز فعل مضارع غائب منصوب بها وفاعله فيه راجع
الى التقديم والجملة لا محل لها صلة لان وهى فى تأويل المفرد مرفوع المحل مبتدأ خبره
قوله اولى الاتى على غيره اى على غير معنى الفعل وهو الفعل وشبهه اولى بالطريق ويجوز
حذفه اى المفعول فيه مطلقا اى بقرينة لو منديا اولا اى اولا يكون بقرينة لو منسيا
والباء فى بقرينة بمعنى مع ويجوز حذف عامله لقرينة اى وقت قيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى سرت انت اى قال المجيب سرت يوم الجمعة
فحذف العامل فيه وهو سرت مع فاعله جوازا والقرينة السؤال بقوله متى سرت
قال فى الصحاح متى ظرف غير متمكن وهو سؤال عن زمان والمعمول المنصوب الرابع
من ثلثة عشر من المعمول المنصوب المفعول له مثل ما مر غير مرة من كون المجرور
نائب الفاعل وكون الضمير عائدا الى اللام وغيرهما قدمه اى قدم المص المفعول له
على المفعول معه لما مر آنفا قوله من انه اى المفعول له بيان لما فى لما مر سبب الفعل
قوله ولانه اى المفعول له عطف على لما مر قوله بحذف اللام متعلق بقوله يشبه
المفعول المطلق حتى عده اى المفعول له بعضهم اى بعض القوم وهو الزجاج
منه اى من المفعول المطلق حيث قال انه مصدر من غير لفظ فعله فان معنى ضربت زيدا
تأديبا عنده ادبته بالضرب تأديبا وقس عليه غيره وهو اى المفعول له فى اللغة
الذى اوقع الفعل لاجله وفى الاصطلاح اسم ما اى شئ اشارة الى ان ما موصوفة
فعل مبنى للمفعول لاجله الاوقع تنبيه لفعل مثل ما مر لاجل تحصيله اى ذلك الشئ

كقعدت عن الحرب جبنا او وقع لاجل تحصيله اي ذلك الشيء كضربته تاديبا قال المحقق الحكيم السيلكوتي وذلك لان المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولا له في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني انتهى كلامه وقال حفيد زاده اللام الداخلة على الاول لام حصولي واللام الداخلة على الثانية لام تحصيلي واعلم ان المفعول له التحصيلي يتضمن حكمين وهما ان حصل الفعل يحصل المفعول له والا لم يحصل فالدليل المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثاني مثل ضربت زيدا تاديبا حاصله ان ضرب يحصل التاديب وان لم يضرب لم يحصل التاديب انتهى قال الرضي وذكر مثالين للمفعول له لسببيه اذ قد لا يتقدم وجوده على وجود الفعل كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت عن الحرب جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اطلاعا على حالك وقال امام الايوبي قوله اي وقع لاجل حصوله اي وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا اي قعدت لحصول الجبن او تحصيله اي او لاجل تحصيله كضربته تاديبا اي ضربت لاجل تحصيل الضرب ويقال للاول مفعول له الحصولي وللثاني مفعول له التحصيلي فالمفعول له في الاول قبل الفعل وفي الثاني بعد الفعل وخرج من التعريف به اي بقوله لاجله او بقيد لاجله سائر المفاعيل اي المفاعيل السائرة من المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه فان كل واحد منها ليس ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه قوله مضمون عامله بالرفع نائب فاعل لفعل ولما كان المراد بمضمون العامل مدلوله فسره بقوله اي مدلوله اي فعل مدلوله الذي هو اي ذلك المدلول الحدث قال الاستاد قوله اي مدلوله اي مدلول عامله الذي اي المدلول الذي هو اي ذلك المدلول الحدث تذكر انه ما ذكر في المفعول فيه عند قوله مضمون عامله آنفا اي قريبا من قوله فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف لكون ضمير عامله راجعا الى ما واما ارجاعه الى اللام كما ارجعه اليه بعضهم كما نقله شيخ زاده ونقله عن الاستاد فركاكته غير خفية وما ارجاعه الى المضاف اليه للام ففي ارجاعه الى المضاف شائبة دور على من تدبر لان هذا الضمير في حيز صلة المضاف اليه للام كذا قاله صاحب المنافع قال الاستاد قوله تذكر ما ذكر من تغيير مرجع ضمير عامله في كون الاضافة لادنى ملابسة وكونه محمولا على التسامح او حذف المضاف ومن تعميم العامل قوله فلا يرد تفريع على اضافة العامل الى الضمير الراجع الى ما كذا قاله صاحب المنافع قال الاستاد قوله فلا يرد اي اذا ذكر مضمون عامله بدل قول ابن الحاجب فعل مذكور فلا يرد مثل وجدت التاديب الذي

الذي اي التاديب الذي ضربت انت لاجله اي التاديب لان التاديب وان فعل لاجله فعل مذكور لكن ليس بفاعل فيه كذا قاله صاحب المنافع قال بعض محشي هذا الكتاب قوله فلا يرد مثل وجدت التاديب الذي ضربته لاجله اكجب فان التاديب مفعول به لوجدت لا مفعول له لان التاديب في هذا التركيب ليس سبب وعلة للوجود فليس من حيث فعل الوجود لاجله فلا يحتاج الى قيد يخرجه قوله التاديب مفعول اول لوجدت وقوله اكجب مفعول ثان لوجدت بمعنى علمت حتى يحتاج قيد للنفي وهو فلا يرد او تفريع للنفي وهو لا يرد في فلا يرد بمعنى لا يحتاج الى دفعه اي دفع الايراد بمثل وجدت التاديب الذي ضربته لاجله اكجب بقيد حيثية كما في عبارة ابن الحاجب اي كما يحتاج اليه في عبارته لعدم ذكر عامله حيث قال ما فعل لاجله فعل مذكور وشرط نصبه اي شرط كون المفعول له منصوبا لا شرط كونه اي المفعول له مفعولا له كما هو مذهب الجمهور لفظا وانما قال لفظا اذ نصبه اي المفعول له محلا لا يحتاج الى الشرط لان العمل في المحل ضعيف لانه لا يظهر اثر العامل في المحل فلا يحتاج الى قوة العمل قوله وشرط نصبه مبتدأ وقوله تقدير اللام خبره اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما في الاضافة الى بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر كتوهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ اللام وقد مر تقديره اي اللام ايضا اي كما مر شرط تقديره او كما مر تفصيله في بحث حرف الجر حيث قال اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود ويجوز تقديمه اي المفعول له على عامله اي لا يمتنع تقديمه على عامله ان لم يكن اي المفعول له نائب الفاعل كما مر في بحث حروف الجر من قوله ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه فالكاف في قوله كما هو بمعنى اللام كما في قوله تعالى كما هديكم اي لما هديكم اي ويجوز تقديمه على عامله بشرط عدم كونه نائب الفاعل وانما شرط جواز تقديمه على عامله بعدم كونه نائب الفاعل اذ يجوز ان ينوب اي المفعول له عنه اي عن الفاعل ان كان اي المفعول له مجرورا اي بشرط كونه مجرورا نحو ضربت للتاديب اقول ليس ما يجوز ان يكون نائبا مجرورا هو المجرور فقط بل مع جاره كما سبق في بحث نائب الفاعل فعلى هذا لا يدخل النائب المذكور في مرجع الضمير حتى يحتاج الى الاعتناء بقوله ان لم يكن نائب الفاعل لان المفعول له هو المجرور فقط والنائب مجموع الجار والمجرور كذا قاله بعض محشي هذا الكتاب وقال صاحب المنافع قوله ان كان مجرورا وان كان منصوبا فلا يجوز ان ينوب عنه بخلاف المفعول فيه كما تقدم في بحث حرف الجر ويجوز تركه اي المفعول له مطلقا اي بقرينة اولا اختاره اي اختار المصنف تركه على الحذف اي على حذفه بمعنى تعلق

في العبارة فقال بدل حذفه تركه على خلاف ما سبق قال البعض قوله اختاره اي اختار المص
قوله وتركه على الحذف اي على ان يقول وحذفه قوله تنبيها مفعول له لاختار على انحطاط
رتبته اي المفعول له عن رتبة ما سبق من المفعول به وله اقول لا دلالة لهذا على الانحطاط
اذ لو دل عليه يلزم ان ينحط مرتبة مفعول المطلق لانه قال فيه لا يلزم لعامله وهو معنى
جواز الترك ويجوز اشارة الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله حذفه عامله معطوف
على قوله تقديره لقرينة اي وقت قيام قرينة كقولك تاديبا جوابا لمن قال
لم ضربت انت زيدا قوله لم بكسر اللام وفتح الميم اصله لما بادخال لام الجارة
للتعليل في ما الاستفهامية ثم حذف الفها لكثرة الاستعمال في الاستفهام او للفرق بين ما الاستفهامية
والخبرية ولم يعكس بان تحذف في الخبرية دون الاستفهامية مع حصول التفرقة به ايضا
اذ ليس لها تلك الكثرة والاكثر احق بالتخفيف وانباء عن شدة اتصالها بحرف الجر
حتى صارت كالجزء منه فبرز بالحذف في صورة المفرد ويدل على كون اللام في لم حرف جر
حذف الف ما الاستفهامية يعني حذف الفها على القاعدة في حذف الف الاستفهامية
عند دخول حرف الجر عليها وهذا الحذف واجب اذا كانت مجرورة بحرف الجر ووجهه
ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهام لزم تقديمها ولم يمكن تاخير الجار
عنها فقدم عليها وركب معها حتى تكون ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط
الاستفهام عن مرتبة الصدر وحذف الفها ليكون دليلا على تركيبها مع الجارة ولاجل وجوب
حذف الف ما الاستفهامية المركبة بحرف الجر اي قال المجيب ضربته تاديبا اي ضربت زيدا
تاديبا فحذف ضربت بالقرينة المقالية التي هي السؤال بلم ضربت زيدا والمنصوب الخامس
اي الاسم المعمول المنصوب الخامس المفعول معه قيل قائله الفاضل الجامي معه اي لفظ معه
نائب الفاعل لقوله المفعول فرفعه تقديري لاشتغال الاخر بالفتحة كبنية اي كان به
نائب الفاعل وله اي وكلمة وفيه اي وكلمة فيه قال البعض قوله كبنية وله وفيه اي كان
هذه الالفاظ الثلاثة نائب الفاعل ولما سئل بقوله كيف يصح ان يقع قوله معه نائب الفاعل
وهو منصوب ونائب الفاعل مرفوع فاجاب بقوله واعتذر بالبناء للمفعول اي بين
العذر عن نصبه اي عن نصب معه مع كونه نائب الفاعل لقوله المفعول ونائب الفاعل
يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع قال احمد قوله قوله
واعتذر اي بين العذر عن نصب معه مع كونه نائب الفاعل والفاعل ونائبه يجب ان يكون مرفوعا
وهو ليس بمرفوع هذا خلاصة ما ذكره بما جوزه اي بالقاعدة التي اثبتها بعض النحاة

بعض النحاة فاعل جوز قوله من اسناد الفعل الاصطلاحي فاكتفى به عما يشابهه بيان لما
في قوله بما يعني جوز بعض النحاة اسناد الفعل او ما يشابهه سواء كان مبنيا للفاعل
او للمفعول الى لازم النصب اي الى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية قال البعض
قوله الى لازم النصب اي الى ظرف لازم النصب قوله وتركه بالجر معطوف على قوله
اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اي ومن ترك لازم النصب وابقائه
منصوبا اي حال كونه منصوبا جريا اي لكون جاريا وواقعا على ما هو عليه في الاكثر
اي على الحال التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية
قال الاستاد قوله على ما اي على اعراب هو اي لازم النصب عليه اي على ذلك الاعراب
في الاكثر اي في اكثر المواد والاستعمال وهو النصب على الظرفية قوله واليه متعلق
بذهب المؤخر اي الى ما جوزه بعض النحاة واثبته او الى هذا التوجيه وهو
اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا ذهب بالبناء للمفعول ونائبه قوله
اليه قدم النائب على عامله جريا على ما ذهب اليه الكشاف في قوله تعالى اولئك كان
عنه مسؤلا فيكون هذا من قبيل اولئك كان عنه مسؤلا في قوله تعالى لقد تقطع
التقطع التفريق بينكم حال كون هذا القول جاريا على قراءة النصب اي نصب بينكم
او نصب بين مع انه فاعل لتقطع والفاعل يجب ان يكون مرفوعا واما على قراءة
رفع بينكم فليس مما نحن فيه وفيه اي فيما جوزه بعض النحاة او في هذا التوجيه
نظر اي بحث اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال الذي هو التجويز وقلة على الاحتمال
والمحال الاستاد اي اسناد الفعل الى المصدر اي الى مصدره وهو هنا الفعل
الذي هو المفهوم من المفعول وهنا التقطع الذي هو المفهوم من تقطع يعني
اسناد الفعل الى مصدره وجعل المصدر نائبا مناب الفاعل ثابت خبر مقطوع
خبر بعد خبر اي ثابت بالدليل القطعي لا الظني فوجب الحمل اي اذا كان الاسناد
الى المصدر ثابتا مقطوعا فوجب حمل المراد عليه اي على هذا التوجيه وهو الاسناد
الى المصدر ههنا اي في قوله المفعول معه لعدم المجال فيه لغيره بخلاف ما سبق وجوز بالجار
لما هو ابعد منه ولذا لم يحمل عليه فيه اقول عندي ان في الثاني نظر لان اكثر النحاة لا يجوزه
اصلا وفي الاول حسن لخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل
المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفي حاشية العصام
لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر وانابة المصدر المؤكد مناب الفاعل مع ان اكثر

لايجوزه اصلا انتهى لعدم الفائدة فيه قال البعض وفيه نظر لان اكثر النحاة على انه لايجوز
اقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل كذا بين العصام في حاشية الجامي قوله اى الذى
فعل الفعل معه تفسير لقوله المفعول معه و معه مفعول فيه لفعل قال البعض قوله الذى
اى المنصوب الذى فعل الفعل معه اى مع ذلك المنصوب تفسير لقوله المفعول معه
بناء على الاسناد الى المصدر ذكره اى ذكر المص ما ذكر من قوله قيل الى هنا
قال البعض قوله ذكره اى ذكر المص ما ذكر من قوله قيل معه الى هنا ومن هنا
الى المتن ما ذكره المص في الامتحان وفي هذا التفسير يعنى به اى الذى فعل الفعل
معه اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود اى المصدر المعهود المعرف بلام العهد
الخارجى لا المطلق اى لا المصدر المطلق وجه الاشارة ذكر الظاهر مقام الضمير
معرفا باللام للعهد لانه مناسب للضمير اوكل منهما ما تقدم ذكره قال الاستاد قوله
هو اى نائب الفاعل المعهود اى المصدر المعهود وهو الفعل في التفسير
وقال الاخر قوله هو ضمير فصل وهو راجع الى نائب الفاعل المعهود اى المصدر
المفهوم من المفعول لا المطلق اى لا المصدر المؤكد فينوب اى المصدر المعهود
عن الفاعل قال صاحب المنافع قوله فينوب عن الفاعل يعنى ان نائب الفاعل
للمفعول ضمير تحته راجع الى مصدره المعرف باللام للعهد وقد تقدم ان المفعول
المطلق المعرف باللام العهدى مفعول مطلق نوعى فيجوز قيام مقام الفاعل فيقال
لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع قال الرضى هذا
مبنى على مذهب سيبويه من ان الضمير الراجع الى المصدر يجوز ان يكون نائب الفاعل
واما غيره فقد شرطوا في كون المصدر قائما مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به
صريحا فعلى هذا لايجوز هذا التركيب بهذا التوجيه كذا قاله صاحب المنافع
قوله فلا يرد تفريع على ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق ان الاسناد اى اسناد الفعل
الى المصدر المؤكد اى الى المصدر المطلق مثل ضرب ضرب على ان الاول على صيغة الماضى المجهول
والثانى مصدر والحال معقود اى المصدر المؤكد ملفوظ قوله لايجوز خبر ان لعدم الفائدة
عليه فلا يجوز فيه اى في الاسناد الى المصدر المؤكد فكيف اى فكيف يجوز الاسناد
الى المصدر المؤكد يعنى لايجوز فالاستفهام انكارى فهذا الكلام معتبر مع النفى بجامع لا
في قوله فلا يرد لا مع النفى فافهم المراد اذا نوى على صيغة المجهول على وزن نصر اى
اذا جعل المصدر المؤكد منويا ولم يلفظ عطف تفسير لنوى اى ولم يلفظ المصدر
المؤكد قوله والى الجواب معطوف على قوله الى ان نائب الفاعل اى وايضا في هذا التفسير
اشارة



اشارة الى الجواب عما اى عن الاعتراض الذى ذكره اى ذكر ذلك الاعتراض الفاضل
العصام فاعل ذكر قوله من ان الواجب بيان لما في عما حينئذ اى حين اسند الفعل
الى المصدر اوحين اسند المفعول الى مصدره المفعول هو معه بالضمير المنفصل
او بانفصال الضمير قوله لان مسنده علة لكون الواجب في المفعول هو معه
اى لان مسند المصدر المفهوم او مسند المصدر المعهود او مسند نائب الفاعل
الذى هو ضمير مستتر تحت المفعول راجع الى المصدر و المراد من المسند هو
المفعول هنا وفي التفسير هو فعل قال البعض قوله لان مسنده اى مسند نائب الفاعل
ومسنده لفظ فعل على صيغة الماضى المجهول و نائب الفاعل الذى هو الفعل
مسند اليه وقال بعض الافاضل قوله لان مسنده اى لان مسند المصدر المفهوم
من المفعول صفة جارية على غير ما فكلمة ما عبارة عن المصدر المفهوم
من المفعول وكلمة ما عبارة عن الموصول وهو الذى او اللام بمعنى الذى
اى صفة جارية على المصدر المفهوم من المفعول و ذلك المصدر غير الموصول
حتى اى تلك الصفة له اى لذلك الموصول قال بعض الافاضل والمراد من الغير
لفظ الفعل المفهوم من المفعول ومن ما الموصول وهو اللام بمعنى الذى نظرا
الى المفسر بالفتح او الذى نظرا الى المفسر بالكسر وتقريره اى تقرير الجواب
المشهور عن اعتراض الفاضل العصام ان هذا اى كون الواجب المفعول هو معه
او ما ذكره الفاضل العصام من انفصال الضمير او اتيان المنفصل انما يجب اى
ما يجب انما يجب اذا كان مرجع المستكن اى مرجع الضمير المستكن مقدما على البارز
اى على مرجع الضمير البارز نحو زيد عمرو ضاربه هو حتى لو علم ثبوت اى المستكن بالمنفصل
اى بالضمير المنفصل لتبادر جواب لو اى لتبادر وتسارع الى الفهم اولا ان المستتر
اى ان الضمير المستتر راجع الى الاقرب فيوقع اى في ثبوت المستتر به اى بالمنفصل
على خلاف الظاهر اى على خلاف مقتضى الظاهر اذ الظاهر كون الضمير مستترا
متصلا قوله للتنبيه علة لثبوت اى وانما يؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه
اى مرجع المستتر خلاف الظاهر وهو اى خلاف الظاهر الابعد اى المرجع الابعد
قال الاستاد قوله وهو اى مرجعه الذى هو خلاف الظاهر الابعد اى المرجع الابعد
وقال الاخر قوله وهو اى مرجع المستتر الابعد اى المرجع الابعد وهنا اى وفي قوله المفعول معه
ليس كذلك اى ليس مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز بل بالعكس قوله اذ الموصول

تعليل لقوله ليس كذلك وهو الذى او اللام بمعنى الذى مقدم على الفعل الذى اى الفعل
الذى هو اى ذلك الفعل مفهوم من المفعول فيكون اى اذا كان الموصول
مقدما على الفعل فيكون رجوع الضمير المستتر فى المفعول على وفق الظاهر الذى هو
كون المستتر راجعا الى الاقرب وهو لفظ الفعل المفهوم من المفعول لكونه صفة
جارية على غير ما هى له وكون البارز راجعا الى الابعد وهو الموصول كذا فهم والله
اعلم بالصواب قوله فلا حاجة الى التنبيه المذكور تفريع على قوله فيكون رجوع الضمير
على وفق الظاهر اى اذا كان رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا يمس الاحتياج الى التنبيه
الذى ذكر وهو التنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر كما نبه الفاضل العصام بقوله
المفعول هو معه وهو اى المفعول معه فى اصطلاح النحاة المذكور اى المنصوب الذى ذكر
يريد ان اللام فى المذكور بمعنى الذى ولفظ المذكور بمعنى ذكر على صيغة المجهول ونائب الفاعل
مستتر فيه راجع الى الموصول وهو عبارة عن المنصوب قال الاستاد قوله اى المنصوب الذى ذكر
تنبيه لحاصل المعنى قوله فخرج تفريع على التفسير بقوله اى المنصوب الذى ذكر اى اذا فسر المذكور
بالمنصوب الذى ذكر خرج عن تعريف المفعول معه بقوله المذكور مثل وضيعته فى قولك
كل رجل مبتدأ وخبره محذوف وقوله وضيعته بالرفع عطف على الخبر المحذوف
اى كل رجل مقرون وضيعته او مع ضيعته قال البعض قوله فخرج تفريع على التفسير بقوله اى المنصوب
الخ مثل كل رجل وضيعته لعدم كونها منصوبا وفى حاشية سياحية فخرج مثل كل رجل وضيعته
لكون الرفع واجبا فيه ولم يكن منصوبا على ما صرحوا به فلا حاجة اى اذا خرج عن التعريف
بقوله المذكور مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراج اى مثل كل رجل وضيعته او مثل
وضيعته فى كل رجل وضيعته الى تقييد العامل فى التعريف بكونه متعلق بالتقييد اى بكون
العامل غير معنوى مع انه اى الشان او التقييد لا قرينة له اى للتقييد ثم المراد به
اى بالمذكور فى التعريف ما اى مذكور يقابل المقدر وانما اريد به ما يقابل المقدر
ليفيد اى لفظ المذكور قال البعض قوله ليفيد متعلق بالمراد وعلة له اى ليفيد لفظ المذكور
المقيد بما يقابل المقدر عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا اى ليس المراد به
هنا مثل المذكور فى تعريف المفعول المطلق والمراد بالمذكور فى تعريف المفعول المطلق
الشامل للملفوظ والمقدر قال الشارح فى الحاشية هنا قوله لا كالمذكور سابقا يعنى
لم يكن لفظ المذكور هنا مثل المذكور فيما سبق فى تعريف المفعول المطلق وقال البعض
قوله لا كالمذكور سابقا اى لا المراد بالمذكور مثل المذكور فى تعريف المفعول المطلق بقوله
عامل مذكور لفظا او معنى اذ هو مقيد صريحا بقوله لفظا او معنى بعد الواو الخ بمعنى مع الخ

اى وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العاطفة التى فيها
معنى الجمع فتناسبه معنى المعية قال البعض محشى هذا الكتاب قوله بعد الواو وانما
اختار الواو على مع مع انها نص فى المعية للاختصار ولدلالة الواو على التقدم
المصاحبة ومع على اصلها من غير اعتبار الدوام واللادوام الفرق بين الواو التى
بمعنى مع وواو العاطفة ان العاطفة تقتضى الشركة فى الفعل والاعراب
دون المصاحبة وتلك الواو تقتضى المصاحبة فى الفعل من غير شركة فى الاعراب
قال الفاضل الجامى ان الواو العاطفة لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل
دون المصاحبة انتهى والواو التى بمعنى مع تدل على المشاركة فى اصل الفعل
وعلى المصاحبة خرج اى عن التعريف بقوله بعد الواو سائر المنصوبات
اى باقى المنصوبات قوله كلها اى سائر المنصوبات باعتبار المضاف اليه
تأكيد معنوى لقوله سائر المنصوبات قال الاستاد قوله سائر المنصوبات
اى المنصوبات السائرة فيكون من اضافة الصفة الى موصوفها وقوله
كلها اى المنصوبات السائرة تأكيد معنوى لقوله المنصوبات السائرة
سوى الحال بالواو اى غير الحال بالواو نحو لمصاحبة معمول عامل مفعول له للمذكور
باعتبار تقييده بعد الواو وعلة خارجية له اى المذكور بعد الواو التى
تدل على الجمعية لمصاحبة معمول عامل فى الخارج او علة ذهنية له اى المذكور
بعد الواو الذى ذكر لمصاحبة معمول عامل اى لافادته اياها قال صاحب
فتح الاسرار قوله لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل
متروك اى لمصاحبة معمول عامل او الى فاعله والمفعول متروك اى
لمصاحبة معمول عامل اياه سواء كان العامل فعلا نحو جئت وزيدا او شبهه
اى شبه الفعل نحو انا جاء وزيدا او معناه اى معنى الفعل نحو ما لك وزيدا
وخرج عن التعريف به اى بقوله لمصاحبة معمول عامل تلك الحال اى الحال بالواو
قال البعض قوله تلك الحال اى الحال المصاحب بالواو لان الحال عين ذى الحال
لا مصاحبه والمراد اى مراد المص او المعرف بالمعمول فى التعريف اعم من الفاعل
نحو استوى الماء والخشبة ومن المفعول نحو قول الشاعر وحسبك والضحاك

سيف عن هذه الذي ليس بمنصوب بان كان نائب الفاعل او مضافا اليه قال البعض قوله
صفة للمفعول اذ الفاعل لا يحتاج الى هذا التوصيف وقال صاحب المنافع والمراد
بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل
الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا واشار الشارح الى رده بهذا القول وافاقيدنا
المفعول بكونه عدم المنصوب ليتحقق العدول من الجر او الرفع على ما هو الظاهر
او من العطف الى النصب اي نصب المفعول معه على ما في الرضي الذي صفة للعدول
كذا قاله البعض او صفة للنصب فقط اي العدول او النصب نص اي دليل على الحق
الذي هو اي المقصود المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو جواب لو
الشرطية على العطف الذي هو اي العطف الاصل فيها اي في الواو فيكون ما بعدها
من التوابع والبحث من الاصالة فلا عدول حينئذ اي حين كون المعمول منصوبا
وحين الحمل عليه الى النصب اي نصب المفعول به اذ هو منصوب والمنصوب لا ينصب
حتى يكون اي العدول او نصب المفعول معه نصا اي دليلا على المقصود الذي هو
كون ما بعد الواو مفعولا معه والواو للمصاحبة يعني لا يكون نصا عليه نحو حسبك
وزيدا درهم مثال لما كان المفعول غير منصوب لان حسبك مضاف ومضاف اليه
فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك بخلاف نحو كفاك وزيدا لانه مخالف
لنحو حسبك وزيدا لعدم الاضافة فيه لان ضمير كفاك منصوب فيجوز العطف على الكاف
فيه قوله فانه اي نحو كفاك وزيدا اثبات للمخالفة كضربت زيدا وعمرا وهو
اي ذلك المثال يعني ضربت زيدا وعمرا او عمرا في ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف
لا غير بالاتفاق اي باتفاق النحاة فهو يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه
قال امام الايوبي قوله نحو حسبك وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف
في حسبك لان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه اعادة الجار وهو منتف
ههنا ولان المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه
لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على الحق
فانه يكون كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وقال البعض قوله وهو
اي نحو كفاك وزيدا من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وقال بعض محشي العصام قوله نحو حسبك
وزيدا درهم مثال لما كان المفعول غير منصوب لان حسبك مضاف ومضاف اليه وليس بفعل
ومفعول فلما وجد زيدا منصوبا جعل في الضرورة مفعولا معه اذ لا وجه لنصب سواه بخلاف
نحو كفاك وزيدا درهم فانه فيه جعل زيدا مفعولا به فقياسه عليه قياس مع الفارق وتجويز



وتجويز الفاضل الجامي كونه الاول اي المثال الاول وهو كفاك وزيدا
قال الاستاد قوله وتجويز الفاضل الجامي والتجويز مصدر مضاف الى فاعله
ثم مفعوله قوله كونه الاول اي كون زيدا في المثال الاول مفعولا معه دون الثاني
اي المثال الثاني وهو ضربت زيدا وعمرا قال الاستاد قوله دون الثاني اي دون
كون عمرا في المثال الثاني مفعولا معه تحكم اي دعوى بلا دليل صرح به اي بما ذكر
من قوله وتجويز الفاضل الجامي الى هنا او ذلك التحكم الفاضل العصام
في حاشية الجامي قال صاحب المنافع قوله تحكم صرح به الفاضل العصام واجاب
المحقق السيلكوتي عنه بان بين كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا فرقا
لان في الاول قرينة قطعية دالة على المصاحبة بخلاف الثاني وان المراد بعضهم
ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف اذا لم يكن هناك قرينة قطعية
دالة على المصاحبة وقال بعض محشي الفاضل العصام يدفع التحكم ان معنى المعية
معتبر في كفاك وزيدا دون ضربت زيدا وعمرا وقال بعض المحشين والجواب عنه
انما جوز كون الاول مفعولا معه لاعتبار معنى المعية فيه ثم ان معنى المصاحبة
التي هي من اجزاء التعريف المشاركة خبران اي مشاركة المفعول معه او المذكور
بعد الواو لمعمول عامل او مشاركة معمول عامل لمفعول معه في الفعل يعني كون المفعول معه
او المذكور بعد الواو شريكا لمعمول العامل في فعل الفاعل فيهما او يعني ان ما بعد الواو
يجب ان يكون شريكا لمعمول مذكور قبله في الفعل مع عدم المفارقة اي عدم مفارقة
المفعول معه من معمول العامل فيه اي في الفعل وهو السير في نحو سرت وزيدا قوله
في زمان واحد متعلق بعدم المفارقة المقيد بمعنى الفعل او متعلق بالمشاركة المقيدة
بمعنى الفعل قال الاستاد قوله في زمان واحد متعلق بالمشاركة وظرف له وهذا مبني
على ما اي على القول الذي ذهب اليه اي الى ذلك القول الاخفش مقابل من انه
اي الشان او هذا القول بيان لما لا مفعول معه الا يصح عطفه اي المفعول معه
على معمول عامل يعني لا يوجد المفعول معه في حال من الاحوال الا ويصح عطفه على معمول عامل
يعني يوجد اذا كان عطفه صحيحا على معمول عامل وح يوجد المشاركة واما على ما ذهب اليه
غيره اي غير الاخفش ان معنى المصاحبة المقارنة اي مقارنة المفعول معه معمول
اي مع معمول عامل حين التلبس بالفعل اي حين تلبس المعمول بالفعل قال صاحب المنافع
قوله المقارنة معه والواجب فالمقارنة لما لا يخفى الا ان يقال ان التقدير في قول هو المقارنة

معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه اى فى الفعل ليست بشرط عند غيره وقد له
لقولهم اى العرب تعليل لعدم شرط المشاركة فى الفعل فهو متعلق بليست استوى الماء
والخشبة اى ارتفع اى كان عاليا تفسير لاستوى وبيان للمعنى المراد منه و لقولهم سرت
والنيل اى النهر واستدل عن الاخفش على عدم شرط المشاركة فى الفعل بقولهم
استوى الماء والخشبة وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل اى
هذا المثال مطابق للممثل له اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل بل يجرى واجيب
من طرف الاخفش بانه اى بطريق معوانه اى الشان ان اريد بالاول اى بالمثال الاول
وهو استوى الماء والخشبة او بالفعل الاول فى المثال الاول معنى التساوى اى
تساوى الماء والخشبة فى العلو لان الاستواء بمعنى التساوى اى وصل الماء الى الخشبة
وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا بين عاليهما وقت زيادته فيكون فيها
لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه و اريد بالثانى اى بالمثال
الثانى وهو سرت والنيل او بالفعل الثانى فى المثال الثانى معنى الانتقال من مكان
الى مكان فيوجد اى اذا اريد هذان المعنيان فيوجد المشاركة فى الفعل فى زمان
واحد ويصح العطف اى ويتعين العطف قال صاحب المنافع قوله ويصح العطف
عطف على يوجد عطف المعلول على العلة فيستقيم مذهب الاخفش نحو جئت
وزيدا مثال للعامل اللفظى مع عدم امكان العطف قال امام الايوب هذا مثال
لما تعين ان يكون مفعولا معه لعدم جواز العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل
يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو منتف ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا
و فعلا ونحو مالك وعمرا مثال للعامل المعنوى مع عدم امكانه ايضا لان المعنى ما تصنع
وعمرا فانه لا يجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا والعطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار لا يجوز قال الاستاد امتنع العطف فيه لان العطف على الضمير المجرور من غير
اعادة الجار غير جائز ونحو جئت انا وزيدا بالنصب على المفعولية مثال للعامل اللفظى مع امكان
العطف او جئت انا وزيد بالرفع على العطف مثال للعامل اللفظى مع العطف ولكن التاكيد فيه
واجب كما يجئ قال صاحب فتح الاسرار فيه يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع منه والنصب
على المفعول معه وقال امام الايوب قوله جئت انا وزيدا مثال لجواز الطرفين فانه
لما جاز عطفه على الضمير المرفوع فى جئت لكونه مؤكدا بمنفصل جاز فيه ان يكون
زيد مرفوعا معطوفا عليه وان يكون منصوبا على ان يكون مفعولا معه و
لا يجوز تقديمه اى تقديم المفعول معه او تقديم المنصوب المذكور بعد الواو بدون



بدون المعمول المصاحب بفتح الحاء المهملة اما فاعلا او مفعول غير منصوب
وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه والمصاحب بكسر الحاء المهملة وهو
المفعول معه قال البعض قوله بدون المصاحب اسم مفعول وهو الماء فى المثال
المشهور والمصاحب اسم فاعل وهو الخشبة فيه على عامله اى المفعول معه
ولا يجوز والخشبة استوى الماء بان يكون مقدما عليه مع تأخر عامله ومعمول مصاحبه
لان الواو جئ بها موضع مع تخفيفا مقوية لعمل العامل ولا يتغير عن موضعه الذى
هو ما بعد العامل فاذا تقدم تغير التقوية اذ المقوى بفتح الواو مقدم على المقوى
بكسر الواو ورعاية لاصول الواو لان اصول الواو ان تكون عاطفة فلا يجوز
تقديم المعطوف وان توسط بين العامل والمعطوف فكذلك ههنا فيه اى فى قوله
ولا يجوز تقديمه الخ اشارة الى ان عامله اى المفعول معه عامل المصاحب
سواء كان فاعلا او مفعولا غير منصوب لا الواو اى ليس عامله الواو وانما انتفى
كون عامله واوا لانه اى الواو ليس من العوامل اى ليس بعضا من العوامل فهو
اى الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الشرط واسطة بينهما هذا
مبنى على ما اى على القول الذى او على الرأى الذى هو اى ذلك القول او ذلك الرأى
الرأى الصحيح وهو رأى المص وانما على رأى الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى
من العوامل ولا المعنوى معطوف على قوله لا الواو اى وليس عامله العامل المعنوى
كما قاله الكوفيون قوله اذ لا يتصور تعليل لما يستفاد من قوله لا المعنوى فهم اى
العامل المعنوى التقديم اى تقديم معموله عليه لما اى ولاجل كون عامله عامل المصاحب
لا الواو ولا المعنوى لم ينصب مبنى للمفعول صنيعته اى لفظ صنيعته فى كل رجل
وصنيعته ولا على المعمول المصاحب اى وايضا لا يجوز تقديمه على المعمول المصاحب
يعنى انه لا يجوز ان يقال جاء وزيدا عمرو بان يقدم وزيدا على مصاحبه الذى هو
فاعل جاء قوله لاقتضاء معنى الواو الذى هو المعية علة لمدعيين احدهما قوله ولا يجوز
تقديمه على عامله والثانى قوله ولا على المعمول المصاحب مع محذوف سبق القرين وهو
المعمول المصاحب قال البعض قوله لاقتضاء معنى الواو الذى هو المعية متعلق
بلا يجوز المقدر بقرينة العطف انتهى كلامه فعلى هذا يكون قوله لاقتضاء معنى الواو
علة لمدعى الثانية قوله ولا مع المصاحب معطوف على قوله بدون المصاحب فصل
بينهما اى بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله ولا على المعمول المصاحب لكونه قوله لاقتضاء
معنى الواو علة لمدعيين اى وايضا لا يجوز تقديمه مع المعمول المصاحب على عامله قال البعض
قوله ولا مع المصاحب اى ولا يجوز تقديمه مع المعمول المصاحب فهو معطوف على قوله
بدون المصاحب وانما فصل بينهما بقوله على المعمول المصاحب لكون قوله لاقتضاء معنى الواو

علة للمعطوف والمعطوف عليه معا في المتن انتهى كلامه فعلى هذا يكون قوله لاقتضاء
معنى الواو علة للمدعيين فيكون بين كلاميه منافاة قوله لانه اي المصاحب متعلق
بلا يجوز المستفاد مع العطف وعلة له اي ولا يجوز التقديم مع المصاحب لانه
اما فاعل او مفعول قوله غير منصوب قيد للمفعول وهو اي ذلك المفعول بمعنى المنزل
الذي هو غير منصوب اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما اي نائب الفاعل والمضاف اليه
لا يجوز تقديمه اي كل منهما اما عدم جواز تقديم نائب الفاعل فظاهر واما عدم جواز
تقديم المضاف اليه فلانه كالجزء من المضاف وجزء الشيء لا يجوز تقديمه عليه قوله ولا يجوز
اشارة الى ان قوله تعدده اي المفعول معه عطف على القريب او البعيد اي لا يجوز تعدده
اي لفظا مع قوله لكاعر في بحث حروف الجر علة لعدم جواز تعدده وقوله من عدم جواز
تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد بيان لما في لما ص ولما فرغ اي المص عن المفاعيل الخمسة
اي عن بيان المفاعيل الخمسة الاصلية شرع جواب لما اي شرع المص في الملحقات اي في بيان
ما يلحق بها اي بالمفاعيل الخمسة فقال عطف على شرع من قبيل عطف المسبب على السبب والمنصوب
اي المعمول المنصوب السادس الحال فان قلت ما الفرق بين الصفة والحال قلت ان الصفة
ثابتة مستقرة والحال عارضة منتقلة او الحال عبارة عن المعاني الراسخة اي الثابتة الدائمة والصفة
اعم منها كذا قاله ابو البقاء وقال بعض شراح رب له العلامة واعلم ان الحال ملحقة بالصفة
واذا قيل ان الالحاق بها يقتضي مشاركتها في معنى ومفارقتها باخر ففي اي شيء تشتركان
وباي تفترقان يقال تشتركان في كون كل منهما وصفا فان الحال وصف لصاحبها كما ان النعت
وصف لمتبوعه وحكم عليه كالخبر وتفترقان بالقصد فان الحال تفترق عن الصفة بان المقصود منها
ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وقيد لكيفية وقوعه
فلذا عرفها بما يبين هيئة الفاعل او المفعول به بخلاف الصفة فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرة للفعل او غير مباشر فلذا عرفها بتابع يدل
على معنى في متبوعه مطلق فقال المص في الامتحان والغرض من اتيان الحال تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها وهي اي الحال ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه اي المفعول فيه فيها اي في الحال
فان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت ركوبه قال الشارح الاول قوله لوجود معناه فيها
او معنى ضربت زيدا راكبا ضربت زيدا في حال ركوبه قدمها اي قدم المص الحال على التمييز مع انه
اي التمييز ملحق بالمفعول به وهو مقدم على المفعول فيه من حيث انه اي التمييز وكلمة حيث
للتقييد منصوب واقع بعد تمام الفاعل قوله لان لها اي للحال متعلق لتقدم وعلة له او علة لمقاربة
التقديم شبهها بالمفعول به ايضا اي كما ان لها شبها بالمفعول فيه من حيث انها اي الحال وكلمة
حيث للتقييد ايضا فضلة يتم الكلام بدونها اي الحال مع كونها اي الحال اكثر استعمالا منه
اي من التمييز الفرق بين الحال والتمييز ان التمييز لا يقع جملة والحال يقع جملة او ان التمييز
في علم في الكيف والحقيقة بخلاف الحال او ان التمييز ما يحتمل الاجناس ويتميز باحد الاجناس
والحال ما يحتمل الاوصاف فيتميز باحد الاوصاف او الحال صفة غير موجودة ولا معدومة
في نفسها قائمة بموصوف او الحال عبارة عن المعاني الثابتة الدائمة بخلاف التمييز
وهي اي الحال انث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر فباعتباره مؤنثا يرجع الضمير
المؤنث اليها وباعتباره مذكرا يرجع الضمير المذكر اليه في اللغة اي عند اهل اللغة



اي عند اهل ماخوذة من حال يحول اي بمعنى انقلب قوله وتغير عطف تفسير لانقلب
سمي بها اي الحال العرفي اي الحال العرفي او المعنى العرفي المبين في المتن قوله
لانقلاب مدلوله متعلق بسمي وعلة له او علة لمناسبة التسمية اي لانقلاب مدلول الحال
العرفي اي لانقلاب مدلول نفسه ان كان العرفي الافراد او لانقلاب مدلول افراده
ان كان العرفي مفهوم ما يبين الخ كذا قاله احمد نازلي قال الش رح في الحاشية هنا وهذا
من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف او الى الموصوف المشتمل
على الدال على ذلك الموصوف اي لاشتمال الكل على الجزء قوله وتغيره عطف تفسير
للانقلاب اي وتغير مدلوله اي الحال العرفي غالبا قيد بالغالب ليدخل الحال
الدائمة مثل والله خلق الاشيا كلها عالما لها وقيل هي في اللغة ماخوذة من الحال
اي من زمان الحال الملابس بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل اي للزمان الماضي
والمستقبل فيكون من قبيل نقل اسم الخاص الى العام فانهم سمي بها العرفي لانه
اي العرفي اي الحال العرفي يدل على زمان يكون الفاعل فيه اي في ذلك الزمان فاعلا
اي بين هيئة الفاعل والمفعول مفعولا اي بين هيئة المفعول ودلالة الحال على ذلك
الزمان باعتبار تركيبه مع عامل ذي الحال لا باعتبار ذاته فلا يرد ان راكبا مثلا
لا يدل على الزمان فضلا عن الدلالة على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا
كما ان الحال المرقومة اي المذكورة لغة وهي الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل
تدل على زمان انت فيه اي في ذلك الزمان قال صاحب المنافع قوله كما ان الحال
المرقومة تدل على زمان انت فيه يعني ان الحال العرفي يشابه الحال اللغوي بهذا المعنى
في الدلالة على الزمان مطلقا فسمي المشبه بالمشبه به لا باسم المشبه به كما هو المتعارف
في امثاله فلذلك مرضه انتهى كلامه اي اتى بصيغة التمريض حيث قال وقيل وهي في عرف النحاة
ما اي منصوب اي معمول منصوب بالاصالة ولو محلا سواء كان المنصوب بها مفردا نحو جاءني
زيد راكبا او جملة نحو جاءني زيد يركب يبين هيئة الفاعل اي يبين وصفه حال صدور الفعل
عنه مثل جاءني زيد راكبا فان الحال هنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء عنه وهو الركوب
فيكون راكب مبينا لوصف الركوب عند كون المجيء صادرا عنه او هيئة المفعول به حال وقوع
الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا تقع بيانا لسائر المفاعيل
لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل مثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال
وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل لا لانه مفعول معه كذا في المتوسط
والحال يجوز ان يبين هيئة المبتدأ على مذهب ابن مالك كما في قول ابن الحاجب وحضاجر

على للضبع غير منصرف اى حال كونه علما للضبع غير منصرف وصحة الحال ان تكون مقارنا
لذى الحال زمانا كذا فى التمثات فى تعريفات السيد الشريف والحال يجئ عن المبتدأ
عند سيبويه لانه فى المعنى فاعل فان زيدا فى قولك زيد قائم فى المعنى شبه زيد الى القيام
كذا فى بعض حواشى الفوائد الضيائية ولانه فاعل حكما لاشتماله على علامة الفاعل او لكونه
شبيها بالفاعل فى كونه مسندا اليه مرفوعا وقال سيد المحققين فى حواشى شرح المفتاح وقد جوز
جماعة من النحاة الحال من المبتدأ انتهى فعلى هذا يلزم ان يقال فى تعريف الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول او المبتدأ اقول لكون الحال اما لبيان هيئة الفاعل
او المفعول اكثريا لا كليا قال الاستاد كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثرى
لا كلى لانه يجئ الحال من المبتدأ والخبر والمضاف اليه التى لم تكن تأويلها بالفاعل والمفعول
لكنه قليل لا يوجد الا فى كلام المصنفين والمؤلفين دون كلام البلغاء كذا فى ايضاح
الديباجة وكلمة او لمنع الخلو او وهذا الترديد لمنع الخلو يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين
هيئة الفاعل او هيئة المفعول به اى لمنع الخلو لا الجمع لانها يبين هيئة الفاعل والمفعول
معا فعلى هذا لا يحتاج بعد قوله او المفعول به الى ان يقول او كليهما كما قاله شارح
ميزان الادب فلا يخرج اى اذا كان كلمة او لمنع الخلو او اذا كان هذا الترديد لمنع الخلو
فلا يخرج عن تعريف الحال مثل ضرب زيد عمرا راكبين فصارت الصورة ثلثة الاولى ما يبين
هيئة الفاعل فقط مثل خرج زيد راكبا والثانية ما يبين هيئة المفعول به فقط مثل اخذت
الدراهم مسكوكة والثالثة ما يبين هيئتهما معا مثل ضرب زيد عمرا راكبين كذا فى حاشية
سياهية خرج عن التعريف بها اى بقيد الهيئة او بذكر الهيئة التمييز بالرفع فاعل خرج
قوله لانه متعلق لخرج وعلة له او علة لخروج التمييز بها اى لان التمييز وان كان مبينا
الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كان الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب
زيد نفسا قوله وباضافتها معطوف على بها اى وايضا خرج عن التعريف بسبب اضافة
الهيئة اليه اى الى الفاعل او الى كل واحد من الفاعل او المفعول به المصدر فاعل خرج
المفهوم من العطف او المستفاد من العطف فى مثل ضربت ضربا شديدا كما فى مثل رجعت
قهقرى اى رجعت الى خلفى قال امام الايوب قوله وخرج باضافتها اى الهيئة اليه اى
الى الفاعل المصدر اى المفعول المطلق قوله فانه اى المصدر فى هذين المثالين تعليل
لخروج المستفاد من عطف قوله وباضافتها لا يبين هيئة الفاعل لا الفاعل ولا المفعول
قوله وبما عرفت انه متعلق بعرفت الثانى المؤخر او الآتى اى وبما عرفت فى اوائل المفعول المنصوب
قوله من ان المقسم بكسر السين بيان لما فى وبما عرفت او بيان لما عرفت المبين بالفتح هو



هو اى المقسم المنصوب بالاصالة لا المنصوب بالتبع عرفت انت ان المنصوب بالتبع
اى بالتبعية غير داخل فى الجنس اى فى جنس تعريف الحال وهو المنصوب فلا حاجة اى اذا كان
المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا يحتاج الحاجب فى اخراجه اى فى اخراج المنصوب بالتبع
الذى هو صفة المنصوب فى ضربت زيدا العالم قال الاستاد وقوله فى اخراجه اى فى اخراج
المنصوب بالتبع عن تعريف الحال قوله الى اعتبار قيد الحيثية متعلق بالمنفى اى الى الاعتبار
قيد الحيثية لكل واحد من الفاعل او المفعول به بان يقول من حيث هو فاعل او مفعول به
بل لا حاجة له اى لاعتبار قيد الحيثية لانه تقدير بلا حاجة فلا يجوز وقد عرفت ان الحاجة
اليه محققة ليفيد التعريف فائدة معتدا بها وهذا رد للشارح الاول والمولى الجامى
ثم الهيئة التى فى تعريف الحال وهى اى الهيئة الحالة والكيفية قال صاحب الحدائق
الهيئة الصفة التى عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل منه واقعا منه او عليه قوله
ثم الهيئة مبتدأ خبره قوله اعم من ان تكون اى الهيئة له اى للفاعل او لكل واحد من الفاعل
او المفعول به باعتبار نفسه اى الفاعل او كل واحد من الفاعل او المفعول نحو جاءنى زيد
قائما او باعتبار متعلقه بكسر اللام اى متعلق الفاعل او متعلق كل واحد من الفاعل او المفعول
نحو جاءنى زيد قائما ابوه و ايضا اعم من ان تكون اى الهيئة محققة كما فى المثال المذكور
فى المتن وهو ضربت زيدا قائما قال امام الايوب واعم ايضا من ان تكون محققة كالمثال
الاول فى المتن او مقدرة اى او من ان تكون مقدرة مثل قوله تعالى سلام عليكم طبتم
فادخلوها اى الجنة خالدين اى مقدرين الخلود لكم او مقدرين الخلود فى حقكم اصله
مقدرين سقط نونه بالاضافة والمعنى فارضين الدوام فى الجنة وتسمى الاولى
اى الهيئة التى تكون محققة او الهيئة الاولى التى تكون محققة او الحال التى تبين الهيئة
التى له محققة حالا محققة وتسمى الثانية اى الهيئة التى تكون مقدرة او الهيئة الثانية
التى تكون مقدرة او الحال التى تبين الهيئة التى له مقدرة ومفروضة بفرض الفارض مقدرة
اى حالا مقدرة و ايضا اعم من ان تدوم له اى للفاعل او لكل واحد من الفاعل او المفعول به
حقيقة اى سواء كان ذلك الدوام حقيقة بان يتصف بها دائما نحو كان الله عالما دائما او حكما
بان يتصف بيان لطريق الدوام حكما اى بان يتصف كل واحد من الفاعل او المفعول به او بان يتصف
الفاعل بها اى بتلك الهيئة غالبا اى اكثريا نحو جاءنى زيد راكبا او من ان لا تدوم له حقيقة
او حكما نحو جاءنى زيد محزونا وتسمى الاولى اى الهيئة التى تدوم له حقيقة او حكما او الهيئة
الاولى التى تدوم له حقيقة او الحال التى تبين الهيئة التى تكون دائما له حقيقة او حكما
دائمة اى حالا دائمة ومنها اى من الحال الدائمة المؤكدة اى الحال المؤكدة وهى التى
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا نحو جاءنى جدك عطوفا فان الجد لا ينتقل

عند العطف ما دام موجودا وقال بعضهم المؤكدة هي التي تكون صفة لازمة لصاحب الحال
حتى لو امسك عنها لفهمت من فحوى الكلام ويسمى الثانية اى الهيئة التي لاتدوم له
حقيقة اوحكما او الهيئة الثانية التي لاتدوم له حقيقة او حكما او الحال التي تبين الهيئة
التي لاتكون دائما له حقيقة او حكما منتقلة اى حالا منتقلة وايضا اعم من ان تدل عليها
اى على هيئة الفاعل او على هيئة الفاعل او المفعول قوله هيئتها اى الحال فاعل تدل قوله
وحدها حال من الهيئة بمعنى منفردة والضمير راجع الى الهيئة قوله او مع المادة عطف
على وحدها قالاولى اى فمثال الحال التي تدل هيئتها وحدها عليها قال البعض
قوله فالاولى اى فمثال الدلالة الاولى وهي الدلالة وحدها نحو جاءني زيد والشمس
طالعة فان هيئة الحال فيه اى في ذلك المثال قال البعض قوله فان هيئة الحال فيه
اى في نحو جاءني زيد والشمس طالعة تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل قوله وحدها
حال من الهيئة بمعنى منفردة والضمير راجع الى الهيئة تدل اى تلك الهيئة على هيئة
على هيئة الفاعل وهو زيد وهي اى تلك الهيئة المقارنة اى مقارنة الفاعل بطلوع
الشمس ويقال لها الحال المقارنة قال البعض ويسمى هذه الحال الحال المقارنة
قال الشارح في الحاشية هذا مما استصعب دخوله في حد الحال حتى قال بعض الكمل
ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون للامر
حقيقي فلا اشكال بخروجها عن تعريف الحال انتهى قال الفاضل العصام هذا مما استصعب اى تلك الحال
دخوله في حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما في جاءني زيد وعمرو
بين يديه وقال حسن چلبي فان قلت كيف يصح وقوع قوله والشمس طالعة وما يشاكله
حالا وقد وجب كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول وطلوع الشمس ليس بهيئة الفاعل لا المفعول
قلت الحال هنا بيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او تعلقه بالمفعول فتكون مبينة
للفاعل او المفعول لان زمان الاتيان لازم لها والتعبير عن الملزوم باللازم كثير فتكون بيانا لهما
او نقول مبين هيئة اللازم مبين هيئة الملزوم وقيل التقدير موافقا طلوع الشمس الموافقة هيئة الفاعل
فتكون مبينة لهيئة الفاعل وقال صاحب الضوء تعريف الحال منتقض بالجملة الحالية التي لا صاحب لها
نحو جاءني زيد والشمس طالعة والجواب ان مثل هذا الحال امرها في غاية الاشكال حتى الجمهور وقعوا في الحيرة
من حلها اذ قوله والشمس طالعة جملة حالية مع انها لا تحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او مفعول وليس كذا
فلذلك الحيرة افترقت الفحول افتراق شتى فقال ابو الفتح ابن جني انها من قبيل الحال السببية كالنعت السببي
في قولك مررت برجل قائم غلامه والتقدير هنا جاءني زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقال بعض النحاة انها
مؤولة بالمفرد اى جاءني زيد مبكرا وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري هذه الجملة ليست بحال بل هي مفعول معه اى
جاءني زيد وطلوع الشمس وقيل كذا وقيل كذا لكن عندي ان هذه الجملة حال صورة وظرف حقيقة اعني مثل ذلك ظرف
في صورة الحال والاعتبار للحقيقة لا للصورة انتهى ما هو في الضوء كذا ذكره الفاضل العصام في الشرح لفظا او معنى اى سواء
كان الفاعل او


قوله لفظا خبر لكان المقدر وما كان قوله
او المفعول به لفظيا اشارة الى ان قوله لفظيا اى منسوبا الى اللفظ
لفظ مصدر او المصدر بنفسه لا يكون خبرا اوّل بقوله لفظيا اى منسوبا الى اللفظ
قوله بان يكون بيان لطريق لفظيا اى بطريق هو ان يكون كل منهما فاعلا
او مفعولا به في اللفظ قوله او معنويا عطف على لفظيا قوله بان يكون بيان
لطريق كل منهما معنويا اى بطريق هو ان يكون كل منهما احدهما اى احد الفعل
والمفعول به في المعنى قال الاستاد قوله لفظيا اشارة الى ان المصدر بنفسه
لا يكون خبرا لان المصدر اسم للحدث والحدث لا يكون فيه الصفة وما لا يكون فيه الاسناد
لا يكون خبرا لان الاسناد في الخبر لازم قوله بان يكون الخ بيان لطريق لفظيتها
اى بطريق هو ان يكون الفاعل او المفعول به فاعلا او مفعولا به في اللفظ قوله
او معنويا معطوف على قوله لفظيا قوله بان يكون الخ بيان لطريق معنويتها
اى بطريق هو ان يكون الفاعل او المفعول احدهما اى احد الفاعل والمفعول
في المعنى وان كانا وان هذه للوصلية اى وان كان احدهما في اللفظ خبرا
كزيد في هذا زيد قائما اى هذا مشخص بزيد قائما او مبتدأ كزيد في هذا زيد قائما
اى هذا مشخص بزيد قائما كما في مثال المتن وهو المثال الثاني وهو وان كان واحدا
الا انه اثنان باعتبار كونه قائما حالا من زيد او من هذا قوله او مفعولا مطلقا عطف
على خبرا كضربت الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق
معرف باللام لان تعريف ذي الحال شرط لانه في حكم المبتدأ قوله فانه اى مثل ضربت الضرب
شديدا اثبات لكونه مفعولا به في المعنى وبتعبير آخر اثبات لدعوى مطابقة المثال
للممثل كذا قاله البعض ملابس بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون الضرب مفعولا به
وشديدا حال منه قوله او معه عطف على قوله مطلقا اى او مفعولا معه قوله فانه اى
المفعول معه اثبات لكونه اما فاعلا او مفعولا به في المعنى او اثبات لدعوى مطابقة المثال
للممثل في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة فان الخشبة عطف
على الماء واذا كان المعطوف عليه فاعلا فيثبت ضرورة كون المعطوف فاعلا
لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه فاعل فعل
مثلا لزم كون المعطوف فاعلا لذلك الفعل فالخشبة فاعل في المعنى وقائمة حال منها
ونحو حسبك وزيدا قائما درهم فان زيدا عطف على الكاف الذي كان مضافا اليه
في اللفظ ومفعولا به في المعنى فانه بمعنى يكفيك وزيدا درهم فيكون زيدا مفعولا به
في المعنى وقائما حال منه والحاصل ان الاول مثال لما كان فاعلا في المعنى والثاني مثال
لما كان مفعولا به في المعنى على ترتيب اللف قوله او مضافا اليه عطف على مفعولا مطلقا
او على جزءا اى وان كان مضافا اليه في اللفظ نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا

فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول نتبع والحال
المضاف جزء المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف فكانه
حال من المفعول لكونه جزأ منه ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة
لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور كذا قاله
ده افندي ونحو ان يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من قوله اخيه والاخ هو اللحم
كذا في معرب عوامل العتيق قوله فانه اي الشان تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل
يصح ان يقال اي يجوز ان يقال بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها بل نتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم او مقام ملة ابراهيم ويصح ايضا ان يقال بعد الحذف
والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او مقام لحم اخيه وكذا اي كالمثالين
المذكورين في كون الحال من المضاف اليه او مثل الآيتين السابقتين في كون الحال
من المضاف اليه قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اي محكوم عليهم بالقطع مصبحين
اي داخلين في الصبح فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه
جزؤه فان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اي يحكم عليهم قطعا
بالعذاب حال كونهم داخلين في الصبح والدابر نائب الفاعل باعتبار ان الضمير المستكن
في المقطوع راجع اليه والمستكن فيه نائب الفاعل له فحكم المرجع لحكم الراجع فاذا كان فاعلا
يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار كانه حال
من نائب الفاعل وقيل حال من الضمير في مقطوع وجمع للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء
في معنى مدبري هؤلاء قوله فانه تعليل لكون قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين مثل ذلك او تعليل لمطابقة المثال للممثل او تعليل لدعوى مطابقة المثال
للممثل اي فان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين او فان هؤلاء مقطوع
مصبحين في هذه الاية في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين يعني ان قوله تعالى
ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة في قطعهم قال البعض قوله فانه اي فان قوله مقطوع
مصبحين في معنى مقطوعون بالكلية مصبحين يعني ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول
على المبالغة في قطعهم قال ابو البقاء ولا تقع الحال من المضاف اليه لكونه بمنزلة التنوين
من المنون من حيث تكميله للمضاف الا ان يكون مضافا الى معمول نحو عرفت قيام زيد
مسرعا او يكون المضاف جزءه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او
كجزئه كقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وقال امام الايوبي قوله او مضافا اليه
للمفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا وهذا
الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان حنيفا حال من ابراهيم
وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما مضاف اليه للمفعول
لكنه لو ترك المفعول واقيم ابراهيم واخيه مقامه وقيل بعد القيام بل نتبع

[illegible]



بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان مضافا اليه لدابر لكنه لما كان
المضاف وهو دابر مرجعا للضمير مقطوع وهو في المعنى نائب فاعل وهو وان كان
في التركيب مسندا الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء
مقطوعون مثل ضربت زيدا قائما فان قائما حال من الفاعل وهو المتكلم او المفعول به
وهو زيدا قوله اللفظي صفة الفاعل والمفعول به على سبيل البدل او قيد لهما كما قاله
البعض ومثل هذا زيد قائما فان قائما حال من اسم الاشارة وهي وان كانت مبتدأ
في اللفظ الا انها مفعول به في المعنى كما هو رأي الفاضل العصام حيث قال وهي مفعول به
او حال من زيد وهو وان كان خبرا في اللفظ بتأويل مشخص بزيد الا انه مفعول به
في المعنى كما هو رأي الفاضل الجامي حيث قال وهو مفعول اشير والعامل في الحال
معنى التنبيه او الاشارة قوله المفهوم صفة لمعنى التنبيه او الاشارة او صفة
لكل من التنبيه او الاشارة او صفة لمعنى كما قاله البعض او صفة للاشارة
والتنبيه على سبيل التبادل من هذا اي من لفظ هذا لان معنى التنبيه مفهوم
من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه ومعنى الاشارة مفهوم من اسم الاشارة فمعنى
او لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء والاشارة مفهومة من اسم الاشارة لان الحال يؤنث
انبه واشار اشير كما قيل وعاملها اي عامل الحال الفعل مطلقا اي سواء كان ملفوظا
باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظ اما الفعل مطلقا اي كان الاول قوله مطلقا اي
او مقدرا لازما او متعديا تاما او ناقصا قال ان يجيء الظرف او كان الظرف
سواء كان ملفوظا نحو ضربت زيدا قائما او مقدرا نحو زيد في الدار قائما اي كان ملفوظا
مقدرا بالفعل او شبهه كذلك اي كالفعل قال البعض قوله كذلك اي مطلقا ملفوظا
سواء كان من الفعل التام او الناقص او المتعدي او اللازم مثل اسم الفاعل والمفعول
او الصفة المشبهة وقال الاستاد قوله كذلك اي كالفعل في كونه مقيدا بمطلقا او معناه
اي معنى الفعل وقد مر هنا في بحث حروف الجر ما اي معنى نحو اي ذلك المعنى المراد اسما
اي من شبه الفعل ومعناه حيث قال شبه الفعل ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل
والمراد بمعنى الفعل كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وهذا اي فعل الحال
هنا او قول المصنف وعاملها توطئة لبيان امتناع تقديمها اي الحال على العامل المعنوي
ايضا توطئة لبيان جوازه اي جواز تقديمها على غيره اي غير العامل المعنوي من اللفظي
وجواز تقديمها على غيره ثابت لانفهامه اي ذلك الجواز من تخصيص الامتناع متعلق
للانفهام به اي بالعامل المعنوي حيث قال ولا تتقدم على العامل المعنوي قال البعض
قوله لانفهامه اي ذلك الجواز جواب سؤال مقدر كانه قيل ان المصنف لم يبين جواز
تقديم الحال على غيره حتى يكون هذا توطئة لبيان جوازه على غيره فاجاب بقوله لانفهامه

من تخصيص الامتناع اي تخصيص المصنف امتناع تقديم الحال بالعامل المعنوي انتهى
كلامه فعلى هذا يكون قوله للانفهام تعليلا للتوطئة لبيان جوازه على غيره وهذه التوطئة
هي المستفادة من العطف وشرطها اي شرط الحال ان تكون اي الحال نكرة ولو معنى
كجاء زيد وحده فوحده حال مع انه معرفة بالاضافة الى الضمير لكنه في تأويل متوحدا
ومنفردا فكأنه نكرة في المعنى كذا في شرح ميزان الادب وانما اشترط كونها نكرة لان النكرة
اصل والغرض منها اي من الحال وهو اي الغرض تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة
اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو
مررت بزيد جالسا الى صاحبها اي صاحب الحال قوله يحصل اي الغرض جملة خبر ان
بها اي بالنكرة ولا يحتاج الى تعريفها فيصير اي اذا كان الغرض منها يحصل بها
فيصير التعريف لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم حشوا اي زائدا
على الغرض والزائد لا يعتبر وقال الفاضل العصام في شرح الكافية الاظهر
في مكان وشرطها ان تكون نكرة ان يقول ان الاصل في الحال التنكير اي
ان تكون نكرة كما في خبر المبتدأ اي كما يقال ان الاصل في خبر المبتدأ التنكير
اي ان يكون نكرة قال الاستاد قوله الاظهر ان الاصل اي الراجح في الحال التنكير
والمرجوح فيها التعريف كما في خبر المبتدأ اي كما ان الاصل في خبر المبتدأ التنكير
والمرجوح فيه التعريف قوله فاشتراطهم اي النحاة او القوم مبتدأ خبره يكاد
الآتي اي اذا كان الاصل فيها التنكير فاشتراطهم التنكير اي فجعلهم التنكير شرطا
وتأويلهم عطف على اشتراطهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة قوله بالتنكير
متعلق بالتأويل يكاد اي يقرب كل من اشتراطهم وتأويلهم قوله يوجب كل منهما
خبر يكاد التنكير من الانكار اي يوجب انكار كون الحال معرفة انتهى ما قاله العصام
او انتهى كلام الفاضل العصام ويؤيده اي ما قاله الفاضل العصام او
كلام الفاضل العصام قولهم اي قول النحاة الكائن في بيان وجه كون صاحبها
اي الحال معرفة غالبا اي اكثريا قوله انه اي من ان صاحبها فهو بيان لقوله
قولهم محكوم عليه في المعنى نحو جاءني زيد راكبا فانه في المعنى زيد راكب
حال مجيئه والتعريف اصل فيه اي في المحكوم عليه لكونه عمدة للبيان وهو
انما يحصل بما كان معرفة ولان الغرض حصول الفائدة والاخبار عن غير المفيد
لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام
لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الخبر لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما
يمتنع السامع عن استماع هذا الخبر كذا في شرح لب الالباب قال صاحب المناهج قوله ويؤيده
قولهم الخ وانما قال ويؤيده ولم يقل ويدل عليه لانه قد يلتزم في الفرع ما لم يلتزم في الاصل



اي الحال تعليل للتأكيد قولهم ما قاله الفاضل العصام يعني فهذا من قولهم
ان يكون اي التنكير اصلا فيها اي في الحال قوله لكونها اي الحال متعلق
بيكون وعلة له محكوما بها اي الحال في المعنى والاصل فيه اي في المحكوم به
التنكير لكونه عمدة للفائدة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف ولا تتقدم
اي ولا يجوز تقدم الحال فيما عدا فعل فاض من عدا يعدو بعدو اي بمعنى جاوز
فاعله فيه مستتر راجع الى ما المعبر عنه بالتركيب اي في تركيب جاوز مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال
بان تعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه والا لزم التقديم
على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدثي قائم بالمشبه وحدث قائم
بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود كذا قاله
العصام قال صاحب فتح الاسرار قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
يعني فيما كان العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق ولكل متعلق حال فيلي كل حال
متعلقه فمعنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به فحال كل يليه انتهى قوله فيما كان
العامل وهو معنى التشبيه المفهوم من الكاف ذا حدثين احدهما كون زيد مشبها
والثاني كون عمرو مشبها به ولكل حدث متعلق وهو زيد وعمرو في المثال ولكل متعلق
حال وهو قائما وقاعدا في المثال فمعنى التشبيه الذي هو العامل يقتضي مشبها وهو زيد
في المثال او هو الحدث الاول ومشبها به وهو عمرو في المثال او هو الحدث الثاني
فحال كل يليه اي فحال زيد وهي قائما يليه وحال عمرو وهي قاعدا يليه لئلا يلتبس احدهما
بالآخر قال الاستاد قوله زيد مبتدأ وقوله كعمرو خبره وقائما حال من فاعل العامل
المعنوي المستنبط من الكاف وهو اشبه وهو عامل في المبتدأ وحاله المقدم
وعامل في الخبر على انه مفعوله الثاني وحاله وهو قاعدا تقديره اشبه زيد
قائما بعمرو قاعدا وقال الآخر قوله زيد مبتدأ وقوله كعمرو خبره وقائما حال من فاعل
العامل المعنوي المستنبط من الكاف وهو التشبيه المستنبط من الكاف وهو ذا حدثين
وقال بعض الافاضل قوله فيما عدا زيد قائما كعمرو قاعدا وذلك لانه لو لم يكن مقدما
وقيل زيد كعمرو قائما لم يعلم ان قائما حال من زيد او عمرو وقال الآخر قوله فيما عدا زيد
قائما كعمرو قاعدا اي في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه
تقدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل على حدثين غير متميزين

بالعبارة الثانية يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به
الا انهما غير معلومين مختلفين بان يتعلق بكل منهما حال لا يتحقق بالآخر فانه
يجب ان يلي متعلق كل صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف
وفي الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها
على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان
متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ الى هناك كلامه فلنبيانها
جي بحال وضعت بجنب المشبه وبحال اخرى ووضعت بجنب المشبه به ولهذا تقدم
الحال الاولى على عاملها المعنوي على العامل المعنوي قوله لضعفه اي لضعف العامل
المعنوي في العمل او لكون العامل المعنوي ضعيفا في العمل بخلاف الفعل وشبهه
فان الحال يتقدم عليهما اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف
او افعل التفضيل او مصدرا او صلة اللام او صلة لحرف مصدري كي وان او كانت
الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا او لام القسم
نحو والله لافعلن طايعا مع كونها اي الحال في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه
اي المفعول فيه عليه اي على العامل المعنوي كما مر في بحث المفعول فيه حيث قال
يجوز تقديمه على عامله ولو معنى فعل اذ المؤول بشيء ليس حكمه ذلك الشيء من كل وجه
قال بعض المحشين قوله كما مر في بحث المفعول فيه جواز تقديمه على عامله في المتن ومر
ايضا كون الحال بمعنى المفعول فيه في الشرح في اول تعريف الحال فقوله كما مر يشملهما
فتفطن ولذا اي وللمدرور جواز تقديم المفعول فيه على عامله ولو معنى فعل لم يقل اي المص بعد قوله
ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب لانه لو قال بعد المرور
بخلاف الظرف لكان حشوا ولو ظرفا اي لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي
ولو كان العامل في الحال ظرفا قال احمد نا زكي قوله ولو ظرفا اي لا تتقدم على العامل المعنوي
ولو كان العامل المعنوي ظرفا وقال بعض المحشين ولو ظرفا مربوط على قوله ولا تتقدم على العامل
المعنوي فيعتبر عند سيبويه يعني لا يجوز تقديمها على عاملها الظرف عنده مطلقا اي سواء
قدمت على الظرف نحو زيد قائما في الدار او الظرف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز
عنده نظرا الى ضعف الظرف في العمل لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون
مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه قال البعض قوله مطلقا اي
سواء تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار او تأخر المبتدأ عن الحال نحو قائما زيد في الدار
وقائما في الدار زيد وعند الاخفش يعني لا يجوز تقديمها على عاملها الظرف عنده اذا لم يتقدم

لان ... المغني عند المصنف لكان الانسب



اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف لانه
لما تقدم على المبتدأ الذي صاحبها راجع اليه فكأنه تقدم الحال على عاملها الذي هو
العامل في صاحبها ايضا سواء كان الظرف متوسطا نحو قائما زيد في الدار او متقدما
نحو قائما في الدار زيد واما اذا تقدم اي المبتدأ عليهما اي على الحال جاز تقديمها
اي الحال عليه اي على عاملها الظرف عنده اي عند الاخفش لانها لا تأخر الحال عن المبتدأ
الذي صاحبها راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عاملها الذي هو عامل في صاحبها
ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوي لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه
حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين
ايضا نحو في الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصرية وسيبويه
مبتدأ ولان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد ونحو زيد قائما في الدار
فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه اي الاخفش حينئذ وافق سيبويه في المنع
اي في منع تقدم الحال على عاملها الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ نحو زيد في الدار
قائما او متقدما عليه نحو في الدار زيد قائما قال ابو البقاء ولا يتقدم الحال على الظرف
المستقر العامل فيها وهو ما هو بمعنى الفعل ايضا خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال نحو زيد
في الدار قائما اما مع تأخره فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قائما
زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد وقال الرضى يجيزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقدم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه
من كل وجه واما اذا تأخر عن المبتدأ الذي صاحبها نائب عنه فكأنه تأخر عنه
ولعل تجويزه لا يختص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل
نحو مررت برجل قائما في الدار كذا نقل عن العصام وقال احمد نا زكي واما اذا تأخرت
عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكأنها تأخرت عنه فلا ضير وقد سبق في تاسع العامل
القياسي وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه اي على نفسه وهو ضعف في العمل
لما قلنا ان مشابهته بالفعل ضعيفة لعدم الاشتقاق فيه وقد عرفت آنفا ومما سبق
ان المفعول فيه يجوز تقديمه عليه وان لم يجز تقديم الحال عليه وجوز ابن الدهان
تقديم الحال الظرف صفة للحال على العامل مثله اي مثل الظرف يعني على العامل الظرف
مثل زيد في الدار في يده كتاب وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي لا تتقدم على ذي الحال
ولقد احسن اي المص في هذه الزيادة اي في زيادة ذي الحال او في زيادة قوله ذي الحال
قوله اذ بها اي بهذه الزيادة تعليل لقوله احسن يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية

لابن الحاجب حيث قال ولا على المجرور والمتبادر منها ولا على العامل المجرور قال العصام
ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال بمنع التقديم على العامل وهو ان الحال تابع
لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال
تابع لعامله ايضا وقد صرحوا ايضا ان الحال الذي هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
الا اذا كان المضاف غير نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لان ونيله
بلا ضارب وذلك ان تفت المجرور ربما يتهم فيندفع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا والخلاف
المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم ان يتقدم الحال على الصاحب
المظهر اذا لم يكن مرفوعا متأخرا عن العامل قال الاستاد قوله يندفع الخلل وهو كون المجرور
صفة العامل الواقع في عبارة الكافية لابن الحاجب حيث قال ولا على المجرور فيكون المراد
بقوله ولا على المجرور ولا على العامل المجرور لانه يوهم كون الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال منع التقديم على العامل المجرور وتتقدم على ذي الحال
المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقدم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما في المعنى
محكوم عليه وبه فاخذ حكمهما سواء كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة لان المطلق
الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم قال العصام في حاشية الجامي واما التقدم على ذي الحال
المرفوع او المنصوب فجائز مطلقا عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم
عامله على الحال قوله لانها اي الحال متعلق بقوله ولا تتقدم على ذي الحال اه تابع
لذي الحال لانها عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبها او لانها صفة له في الاصل فلا تقع
الا حيث تقع متبوعها وفرع له اي لذي الحال في الوجود لان ذي الحال يوجد اولا
ثم الحال تصير رصفه وتقوم به والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كان كانه جزء اخير
منه لا يتقدم اي لا يجوز تقدمه على الجار العامل في ذي الحال فلا يتقدم اي اذا لم يتقدم
المجرور على الجار فلا يتقدم تابعه اي تابع المجرور على الجار ايضا اي كما لا يتقدم المجرور
على الجار ورد اي انه رد بان هذا اي هذا الدليل وهو قوله لانها تابع وفرع له
منقوض بجواز مثل راكبا جاءني زيد لان كونها تابعا وفرعا له يقتضي عدم جواز تقديمها
على ذي الحال مع انها قدم عليه في مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه
اي في مثل راكبا جاءني زيد قال الفاضل العصام في حاشية الجامي قوله لان الحال تابع وفرع
لذي الحال نقض بجواز نحو راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال قال الاستاد قوله
ورد يعني انه رد بان هذا اي عدم تقدم التابع اذا لم يتقدم المتبوع او كون تقدم التابع

او كون تقدم التابع موقوفا على تقدم المتبوع او وهذه النتيجة منقوضة بجواز نحو
راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه اي في ذلك المثال قوله لكونه
اي لكون ذي الحال فيه علة لعدم جواز تقديم ذي الحال فاعلا واجيب عن هذا الرد
بمنع عدم الجواز اي لا نسلم عدم جواز تقديم ذي الحال اذ لا مانع من تقديمه
لان هذا المعنى وهو مجيء زيد حال ركوبه يؤدي اي يحصل بالتقديم اي بتقديم
ذي الحال وهو زيد الذي هو فاعل جاء على عامله الذي هو جاء قال الاستاد
قوله بالتقديم اي بتقديم ذي الحال يعني زيد على جاءني وقال الهندي ولا يرد
نحو راكبا جاءني زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع
بعارض الالتباس بالمبتدأ ايضا اي كما يؤدي ذلك المعنى بتأخير ذي الحال فهو لكن
لا يسمى اي ذو الحال حينئذ اي حين تقدمه فاعلا بل مبتدأ اي بل يسمى مبتدأ بخلاف
المجرور اي ذي الحال المجرور فانه بتقديمه لا يؤدي المعنى الذي في تأخيره فلا نقض
اي اذا كان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضا فلا نقض بمثل راكبا جاءني زيد كذا
ذكره الفاضل العصام اي مثل ما قلنا ذكر ما ذكر الفاضل العصام في حاشية الجامي
اقول والجواب بمنع عدم الجواز لا يخلو عن الخلل لانه ان اريد الجواز حال الفاعلية
فهو ظاهر البطلان وان اريد بعد زوال الفاعلية يرده ما اورده الشارح ويمكن
الجواب عنه بان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه بخلاف عدم تقدم المرفوع
على الفعل فانه ليس مقتضى ذات الرافع بل هو كون المرفوع فاعلا فانه كالجزء الاخير
من الفعل ولذا اقتضى الاول عدم تقدم تابعه دون الثاني ولان الجار اما حرف
وهو موضوع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه والتقدم ينافيه او مضاف والاضافة
تقتضي اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقدم ايضا ينافيه والحاصل
ان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه من حيث هو جار بخلاف عدم
تقدم المرفوع فانه لا يقتضي مقتضى الرافع من حيث هو رافع بل هو كون المرفوع فاعلا
اذ لو قدم لزال الفاعلية وتحصيله ان القضية التي هي جزء الدليل وهي المجرور
لا يتقدم على الجار مشروطة عامة يعتبر فيها وصف الموضوع اي المجرور من حيث هو
مجرور لا يتقدم على الجار وهذه القضية صادقة ولا يصدق المرفوع من حيث هو مرفوع
لا يتقدم على الرافع من حيث هو رافع بل عدم تقدمه من كونه فاعلا لا من حيث اتصافه
بوصف الموضوع فلا يجري الدليل في المرفوع فلا نقض قال بعض المحشين لهذا الكتاب
اقول لنا ان نقول في الجواب عنه بانه لما كان مقتضى ذات المجرور ان يلي الجار
عدم جواز تقدم على الجار مقتضى ذاته ولذا اقتضى عدم جواز تقدم تابعه بخلاف
عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل فانه ليس مقتضى ذاته بل مقتضى كونه احد طرفي النسبة
المفهومة من الهيئة التي هي متأخرة عن المنتسبين فاقتضى ذلك عدم جواز تقدم

وحاصله ان وصف الموضوع معتبر في القضية التي هي جزء الدليل وهي المجرور
من حيث هو مجرور لايتقدم على الجار وهذه القضية صادقة في المجرور
دون المرفوع فلا يقال المرفوع من حيث هو مرفوع لايتقدم على الرافع فحينئذ
لايجرى الدليل في المرفوع فلا يرد النقض لكن يرد على هذا اي على هذا الجواب
او على الجواب بمنع عدم الجواز او على هذا المجيب وهذا ابطال سند منع الجريان
باستلزام ذلك اي يجوز التقديم اي تقديم الحال على المضاف اليه حال كون
المضاف اليه مضافا اليه بالاضافة اللفظية قوله لجواز تقديم اي المضاف اليه
بالاضافة اللفظية متعلق بقوله يجوز وعلة لجواز التقديم على المضاف اليه
على المضاف متعلق بالتقديم الثاني بزوال اسم المضاف اليه متعلق بالثاني
ايضا فقط اي من غير زوال اسم المفعول اذا كان اي المضاف اليه مفعولا
قوله او بزوال اسم الفاعل عطف على بزوال اسم المضاف اليه ايضا اي كزوال
اسم المضاف اليه فقط قال صاحب المنافع قوله فقط اذا كان مفعولا لايقطع
المضاف اليه عن الاضافة وتقديم مفعوله عليه قوله او بزوال اسم الفاعل
ايضا الخ باخراج الفاعل عن الفاعلية وجعله مبتدأ لانه لايجوز تقديم الفاعل
على عامله وان خرج عن كونه مضافا اليه لعامله اذا كان اي المضاف اليه فاعلا
مع انهم اي النحاة صرحوا من التصريح بانه اي الشان لايجوز اي لايجوز تقديم
تقديم الحال على المضاف اليه قال البعض قوله بانه اي بان تقديم الحال على المضاف اليه
او تقديم المضاف اليه على المضاف لايجوز اي ذلك التعميم قال دده افندي
فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية الا ان يجوز
اذا جاز حذف المضاف اي وقت جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
اي المضاف نحو فاتبع ملة ابرهيم حنيفا اذ يجوز فاتبع حنيفا ملة ابراهيم كذا
في المنافع او كان المضاف لفظ غير نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد
راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب كذا قال العصام في شرحه على الكافية وعكس
الدفع اي دفع السؤال الذي اورده بقوله لكن يرد على هذا قال الاستاد قوله
وعكس الدفع اي دفع هذا الرد او دفع الرد الثاني بان الاضافة المعنوية اي بطريق
هو ان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع اي فرعها بناء على ان اللفظية
تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا او التخصيص والتخفيف
فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه
فلما لم يجز ذلك اي تقديم الحال على المضاف اليه قال البعض قوله فلما لم يجز اي اذا عرفت
ما هو الاصل وما هو الفرع فلما لم يجز ذلك اي تقديم الحال على المضاف اليه
انتهى كلامه اي فوقه عدم جواز تقديم الحال على المضاف اليه في المعنوية اي في الاضافة

وان زال



وان زال اسم المضاف اليه وان هذه للوصلية اي ولو زال اسم المضاف اليه قوله ممنوع
اي تقديم الحال على المضاف اليه جواب لما مطلقا اي سواء كانت الاضافة لفظية
او معنوية قال البعض قوله مطلقا اي في الاضافة اللفظية والمعنوية وهذا
مبني على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله قوله في شرح لب الالباب قيد للاخير
وهو اي منع تقديم الحال عليه مطلقا او منعهم تقديم الحال على المضاف اليه
المفهوم من اطلاقاتهم اي النحاة قال البعض قوله من اطلاقاتهم اي من اطلاق
عباراتهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلا اي ناقلا عن مصنفه اي التسهيل
ان المراد بالاضافة ما هي المحضة اي الاضافة المعنوية وانما كان المراد بالاضافة
ما هي المحضة اذ في غيرها اي في غير المحضة وهو اللفظية اي الاضافة اللفظية
يجوز تقديم الحال على المضاف اليه قوله لكونها علة لجواز التقديم في غير المحضة
ومتعلق بقوله يجوز في قوله اذ في غيرها يجوز والضمير راجع الى لفظ غير باعتبار معناه
في تقدير الانفصال اي في فرض انفصال المضاف عن المضاف اليه فلا يعتد اي اذا كانت
في تقدير الانفصال لا يعتبر بها اي بغيرها باعتبار معناه يعني تكون الاضافة التي
غير المحضة في تقدير الانفصال فلا يعتد بكلمة الاضافة نحو هذا ملتوتا شارب السويق
الآن او غدا قوله هذا مبتدأ وملتوتا بمعنى مخلوطا بالماء حال من السويق المؤخر
وشارب السويق خبر مبتدأ وشارب اسم فاعل مضاف الى المفعول بقرينة الآن
او غدا والآن وغدا بيان لشرط نصب اسم الفاعل المفعول به وهذا مثال الاضافة
لغير المحضة فلا يقال اي فلا يجوز ان يقال مررت جالسا بزيد وايضا لايقال جاءني مجردا
عن الثياب ضاربه زيد فان مجردا حال من زيد المضاف اليه لضارب فهو مثال لعدم
جواز الحال من المجرور بالاضافة والاول مثال لعدم جواز الحال من المجرور بحرف الجر
ولا يجوز تقديمها عليهما لما عرفت هذا اي منع تقديم الحال على ذي الحال المجرور
مطلقا او عدم جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا مذهب سيبويه
وايضا مذهب اكثر البصرية من قبيل عطف العام على الخاص لكون الخصوص مقصودا
في هذا الفن لكونه اماما فيه كذا في بعض الحواشي الفوائد الضيائية وهو اي منع تقديمها
عليه او عدم جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا قال البعض قوله وهو
اي مذهب سيبويه واكثر البصرية المختار عند المصنف رح ونقل على صيغة الماضي المجهول
اي بعض النحاة وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان كذا قال الرضي قال الاستاد
قوله ونقل عن البعض اي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصرية قولا الجواز

نائب فاعل للنقل اى جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور فى الاول اى فى المجرور
بحرف الجر فرقا مفعول له لقوله الجواز بينهما اى بين المجرور بحرف الجر وبين المجرور
بالاضافة حيث جوز الكوفيون و بعض البصريين تقديمها على ذى الحال المجرور بحرف الجر
ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة او بين حرف الجر والاضافة
كما قاله الفاضل الجامى قوله بان حرف الجر الخ بيان للفرق بينهما كالجزء من العامل
اى مثل الجزء من العامل وان كان جزأ حقيقة قوله لكونه اى حرف الجر تعليل لكونه
مثل الجزء من العامل معديا باسم فاعل من عدى يعدى من باب التفعيل له اى للعامل
فكأنه اى حرف الجر بعينه فكأن حرف الجر من تمامه اى من تمام العامل وبعض حروفه
كالهمزة والتضعيف كما انهما من تمامه قال محرم افندى قوله كالهمزة والتضعيف
اى كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر
فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص
الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كان من خواصه ايضا الا انها
لما دخلت على مفعول الفعل وتعلقت به كان من جملة حروفه حكما فالمجرور به اى
بحرف الجر فى حكم المنصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب قال البعض قوله
فالمجرور به اى بحرف الجر مبتدأ خبره قوله فى حكم المنصوب بدون الواسطة فاذا قلت
انت مثلا ذهبت انا راكبة بهند بتقديم الحال التى هى راكبة على ذى الحال المجرور
بحرف الجر وهو هند فكأنك اى فكانك انت قلت انت اذهبت انا راكبة هندا
بتقديمها على ذى الحال المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا
المثال كذلك جوز فيما يشبهه قوله وبهذا لا معطوف على قوله فرقا بينهما بقوله
اى الله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من للناس
المجرور بحرف الجر واشار اليه بقوله اى الا للناس كافة اى وما ارسلناك
لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قولك رسولا
ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا
بقوم وانت لست كذلك والاستدلال هنا بالجزئى الذى هو هذا النقل على الكلى
الذى هو جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور عند البعض والمص رح فى كتابه
هذا لم يعتد اى لم يعتبر به اى بما نقل عن البعض او بجواز التقديم فى المجرور
بحرف الجر ولذا اى ولعدم اعتداده به خص اى المص التمثيل به اى بالاول وهو
عدم التقديم على المجرور بحرف الجر بقوله فلا يقال مررت جالسا بزيد ولم يأت بالمثال
المجرور بالاضافة قوله اذا المؤول وهو المجرور تعليل لعدم الاعتداد بها بالشئ وهو المنقول
الا بالجزم اى المؤول فى حكمه اى ذلك الشئ من كل وجه على ان جزئية اى مع ان جزئية



اى مع ان جزئية حرف الجر من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته اى من جزئية
حرف الجر من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ باعتبار جزئيته من المجرور
اولى من جانب المعنى باعتبار جزئيته من العامل فى هذا الفن اى فن النحو لان البحث
فى هذا الفن من الالفاظ لا من المعانى والاية الكريمة معطوف على قوله اذ المؤول
بالشئ الخ مؤوله لا يصلح اى الاية الكريمة للاستدلال اى للاستدلال من طرف
الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور كذا فى بعض حواشى الفوائد
الضيائية قوله لجواز كون التقدير متعلق بلا تصلح وعلة لها اى لجواز
كون تقدير الاية الكريمة وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس على تقدير
ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية
لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد هذا التوجيه للزمخشرى قوله اى عامة
شاملة لهم اى للناس تفسير لكافة من الكف اى مأخوذة من الكف بمعنى المنع
من الشرك والمعاصى مجدا فيه وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ
قوله فانها اى الرسالة تعليل لكونها مأخوذة من الكف اذا عمتهم اى الناس
فقد كفتهم اى منعتهم اى الناس ان يخرج منهم اى من الناس احد فاعل يخرج
قوله وكونها معطوف على قوله كون التقدير اى ولجواز كون كافة حالا من الكاف
اى من كاف الخطاب فى ارسلناك او من كاف الخطاب المتصل بارسلنا جميعا
مفعول المفعول به هذا التوجيه لبعض النحاة وهو المهندى والزجاج كذا
فى حاشية الجامى قوله والتاء للمبالغة جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال موضع
وذى الحال مذكر ولا مطابقة بينهما مع انهما فى المعنى مبتدأ وخبر فان ذى الحال
مبتدأ والحال خبر فالمطابقة لازمة بين الحال وذى الحال كما انها لازمة بين المبتدأ
والخبر فاجاب بقوله والتاء للمبالغة اى والتاء فى كافة للمبالغة لا للتأنيث اى
للمبالغة فى الزجر والمنع والتبليغ والحث قال الدمامينى وابطاله بان ما زيد فيه
للمبالغة ثلاثة ابنية سابقة وفروقة ومهدارة غير منجه لان غايته شهادة على نفى
فى مقابلة شهادة على اثبات من امام معتبر على ان الحصر فى الثلاثة باطل لثبوت رواية
انتهى وما قيل ان التاء ليست للمبالغة لانها خاصة لوزن فعلة ومفعال وفعال
فانه ليس بشئ لانه نفى مجرد فى مقابلة الاثبات وهو باطل لوجود رواية غير الثلاثة
كذا فى حاشية الطوسى حاصل المعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت ان محمدا عم

كما ارسلنا مانعا ناهيا ارسل آمراً فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا من الناس لان محمداً ع‍م مبعوث الى الثقلين ان قلت ان الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة وتقدير الحال لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كذا قاله عبد الغفور اللاري قوله والحصر اضافي اي لا آمراً بما يخرجهم فلا ينافي كونه آمراً بما ينفعهم وقربه والتقدير الخ دفع لما يتوهم انه لا تقدير من الرسول وقت الارسال لما لا كف بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال فيجوز كون المتكلم كذا قاله السيلكوتي كما في مثل علامة بتشديدها اي كما في مثل علامة لما تقرر في كتب المفصلات متعلق بقوله مؤله وعلة له ان الحال التاء للمبالغة المحصورة لا تتقدم على ذي الحال وليس المراد من المحصورة المقصورة لانها بعد الا مقصورة عليه ومحصور فيه لا مقصور ومحصور ولا الدلالة على عدد المعين كما في الموضع المحصور وهو ظ فلعل المراد بها الحال الدالة على معنى الجمع ككافة وقاطبة وطرد وعدم تقدمها لكونها في معنى التاكيد كذا قاله صاحب المنافع وقال في تعليقاته اي مرادهم بالحال المحصورة هي الحال المقصور عليها الواقعة بعد الا وعدم تقدمها على صاحبها الذي قبل الا بتوسط الا بينهما لئلا ينقلب الحصر المطلوب فالمعنى اي معنى الاية الكريمة او معنى ذلك النظم الجليل وما ارسلناك يا محمد ملابس بشيء من الاشياء الاحال كونك جامعا لهم اي للناس في الابلاغ اي في ابلاغ الاحكام الالهية ذكره اي ما ذكر الزجاج والاعتراض على الزجاج والمعترض ابو حيان قوله والاعتراض مبتدأ خبره قوله ممنوع الاية بان كف بمعنى جمع ليس محفوظ من اللغة ممنوع قال ابن دريد على وزن نصير بضم النون وفتح الصاد وسكون الياء كل شيء جمعته اي ذلك الشيء فقد كففته من التفرقة والخروج عن الجمعية هذا المقول سند للمنع ومنه اي من مجيئه بمعنى جمع او من الكف بمعنى الجمع تقوية للسند حديث الحسن اي كلام الحسن رضي الله تعالى عنه اي عن الحسن ان رجلا كان به اي بذلك الرجل جراح بضم الجيم جمعه جروح فسأل اي فاراد ذلك الرجل السؤال من الحسن رضي الله عنه فقال كيف يتوضأ فقال اي اراد ذلك الرجل عن كيفية توضئه فقال اي الحسن رض كفه اي ذلك الجراح وهو امر حاضر من كف يكف على وزن مد يمد بخرقة اي اجعلها اي الحرقة وهو امر حاضر اي الجراح قال الاستاد قوله جراح بكسر الجيم جمع جراحة بكسرها فان لم يرد قال ذلك الرجل من الحسن رض كيف يتوضأ بضم الياء على صيغة المجهول فقال الحسن كفها اي الجراح بخرقة وهو امر حاضر من كف يكف على وزن مد قوله اي اجعلها اي الحرقة تفسير لقوله كفها واجعل امر حاضر من جعل يجعل حولها اي الجراح وتذكير الضمير في كفه وحوله مبني على تقدير كون الجراح مفرداً وتانيث الضمير في كفها وحولها مبني على تقدير كون الجراح جمعا ولو سلم يعني لا نسلم ولو سلم عدم مجيئه بمعنى جمع او ولو سلم عدم كون الكف بمعنى الجمع حقيقة فباب المجاز اوسع من باب الحقيقة والكف اي والحال ان الكف بمعنى المنع قد يلزمه اي ذلك الكف الجمع بذكر الملزوم وارادة اللازم لان المنع عن الضلالة يلزمه الجمع في الهداية فيكون الكف بمعنى المنع حقيقة وبمعنى الجمع مجاز مشهور مع ترك معناه الحقيقي صار هذا كانه حقيقة وقطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية فلا يتوهم تخصيص الرسالة بالانذار ويدفع ما قاله قوله بشيراً ونذيراً بإباه هذا خلاصة ما ذكره الشهاب وماقيل



وماقيل وما مبتدأ خبره قوله يأباه الآتي فالمعنى اي معنى الاية الكريمة على تقدير كون كافة حالا من الكاف او معنى النظم الجليل على تقدير كون كافة حالا من الكاف الضمير الموضوع للخطاب او معنى الا كافة للناس في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس الا كافا اي مانعا لهم اي للناس عن الشرك وارتكاب الكبائر فقط بقرينة اداة الحصر يأباه اي ما قيل اي يأبى عنه قوله اي الله تعالى بشيراً ونذيراً فافهم فيه اشارة الى ان نذيراً يؤدي هذا المعنى فيكون تكراراً قيل وفيه اشارة الى ان الاباء في الظاهر وفي الحقيقة ارسل رسول الله صلعم للتنذير عامة وللتبشير للمؤمنين وعلى هذا لا يأبى قال صاحب المنافع قوله فافهم اما اشارة الى وجه الاباء او الجواب عن الاباء وهو ان الحصر اضافي اي كافا لهم عن الشرك وارتكاب المعاصي المضرة لا مانعا عما ينفعهم قال الاطوي في حاشيته وجه الفهم ان حصره على النهي عن الشرك اضافي او تغليبي فلا يرد بشيراً ونذيراً او وجه الفهم لو سلم عن خصوصه على الشرك فانه يستلزم عن انواع القبائح او لانه محمول على حذف المضاف اي كافا لدعوة الناس فالدعوة كلي يشمل الانواع فلا يرد بشيراً ونذيراً على انه اي مع انه اي الشأن حال من المكونين في جواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس وكونها حالا من الكاف قال البعض قوله على انه اي مع انه فهو علاوة لقوله والاية الكريمة مؤلة الخ انتهى فيكون على علاوية لا استبارية بيانية يمكن ان يقال اي يجوز ان يقال بحسب الامكان ان الارسال ليس لذات الناس بل لاحكام الناس واحوالهم كما لا يخفى فلا بد اي اذا كان الارسال ليس لذات الناس بل لاحوالهم فلا بد من التقدير اي تقدير الاية الكريمة مثل الا لدعوة الناس فيه ان اللام اذا تعلق بالارسال تكون بمعنى الى فلا حاجة الى التقدير ايضا لافادة اللام معنى النهي فحالية كافة من الناس حينئذ اي حين تقدير الاية الكريمة بمثل الا لدعوة الناس قوله فحالية كافة مبتدأ خبره قوله ركيكة يقال لها ركيكة اي ضعيفة واعوجاجية قوله لدلالتها اي حاليتها علة لكون حاليتها ركيكة على الاجتماع اي اجتماع الناس في الدعوة الى الايمان وغير مما ينفعهم وهذا الاجتماع ليس بشرط قال الاستاد قوله لدلالتها اي الحالية متعلق لركيكة وعلة لكون حاليتها ركيكة على الاجتماع مع ان اللام تدل على الاجتماع ايضا لان اللام للاستغراق فيكون تكراراً والا اي وان لم تدل على الاجتماع لا تدل اي حاليتها على الوحية

فلا يكون حالا قال صاحب المناهج قوله والا لا تدل على الهيئة فيه انه قد عرفت ان الهيئة التي يدل عليها الحال وبينها بمعنى الحال والصفة والعموم الذي يدل عليه كافة حال
وصفة للناس ولعله لذا ولما يسبح قال يحكى على ما ذكره بعض الكمل اي وهذا مبني على ما
ذكره بعض الكمل وهو عيسى الثروي او وهو عبد العزيز الشيروي وهما واحد ولو سلم
عدم لا اسلم ولو سلم عدم ولا لتها اي الحالية عليه اي على الاجتماع على ما ذكره الرضي
اي وهذا مبني على ما ذكره الرضي في شرح الكافية فلا يخلو عن الايهام الى دعوة الرسول
عم بجميع الناس وليس الامر كذلك لان دعوته عم اعم من الواحد او الاثنين او الجماعة
قال الاستاد قوله فلا يخلو عن الايهام اي عن ايهام الدلالة عليه وهو يكفي الركاكة
قوله ولو كان المراد بها اي بكافة لكن البعض ارجع ضمير بها الى الحالية حرزا عن تفكيك
الضمير اقول التفكيك سهل لمن هو اهل وارجع بعض الافاضل ضمائر المؤنثات
من لدلالتها الى هنا الى الكافة اي دة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر اي الراجح جوابه
ان يقال الا الكافة الناس بالاضافة فيه ان افادة معنى التاكيد انما يحصل بجعلها
حالا لانها حال بحسب اللفظ وتاكيد بحسب المآل والمعنى مع ان في استعمال كافة
بالاضافة او اللام كلاما لان كثيرا من المحققين ذهبوا الى انها لازمة النصبية
على الحالية وان ذهب بعضهم الى صحة اضافتها وان الحال المحصورة لا تتقدم
ذكره هنا مع ذكره قبيل هذا ليترتب قوله فلا يتجه تفريع على قوله وان الحال المحصورة
لا تتقدم على ذي الحال اي لا يرد ما قيل قائله الفاضل الجامي اي ما قاله الفاضل
ان كلا اي من ان كلا فهو بيان لما من الاحتماليين اي من احتمال كونها مفعولا
مطلقا اي كافة وكونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة قال البعض قوله من الاحتماليين
اي احتمال كون كافة مفعولا مطلقا بتقدير الموصوف واحتمال كونها حالا
من الكاف الضمير والتاء للمبالغة تكلف وتعسف والتعسف الاخذ على غير الطريق
اما كون الاول تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثاني تكلفا
فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول
ومفعول والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف لانه
يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها كذا قاله العصام في حاشيته على الفاضل
الجامي لكن الاول في الجامي الثاني في هذا الشرح والثاني في الجامي الاول في هذا الشرح
لا يفيع كل من الاحتماليين الاستدلال بالظاهر حاصله ان كون كافة حالا من الناس
ليس بظاهر وان قطع النظر عن تقديمها لما ذكره من الاعتراضين عليه فلا يكون الاستدلال
بهذه الاية



بهذه الاية استدلالا بالظاهر وقد عرفت جوابهما ولو كان صاحبها اي صاحب الحال
سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما ولو بهذه للشرطية نكرة محضة والحال
مفردة اذ لو كانت جملة يجب فيها الواو والضمير لا التقديم كذا قاله الفاضل العصام
اي غير مخصصة تفسير لنكرة محضة يعني لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص
ولو كانت مخصصة نحو جاءني رجل عالم راكب لا يجب تقديم الحال عليها فلا يقال
جاءني راكبا رجل عالم بها اي بمخصصات سوى التقديم اي سوى تخصيصها
بتقديم الحال عليها وجب تقديم الحال عليها اي على النكرة المحضة التي هي
ذو الحال بيت لازم او لو در تقديم حال منكر اي اخي ٥ تا ك فرق اوله صفا ٥
حال ذو الحال دخي ٥ جائز او لو در تقديم اينمك حالي معرفنك ٥ الا ذو الحال
مجرور اوله ممتنع قدلك سنك ٥ بشهادة الاستقراء اي حال كون ذلك
التقديم ملابسا بشهادة تتبع موارد الاستعمال وقيل في مقام التعليل لوجوب التقديم
قائله الفاضل الجامي والهندي وصاحب المتوسط والتنويه والمص في الامتحان
لئلا يلتبس اي الحال من النكرة بالصفة في ذي المنصوب اذا لم يتقدم الحال
على صاحبها فاذا قدمت يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع
لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمها معرفة كانت او نكرة لكونها في المعنى حكما
والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه كذا قاله محرم افندي وقال الاستاد قوله لئلا يلتبس
بالصفة في ذي الحال المنصوب اذا لم يتقدم الحال على صاحبها مثل قولنا ضربت رجلا راكبا
لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملابسة الركوب حالا لان الحال
ما لم تتقرر او بعد لزومها وتقررها فتكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق
وان كانت تقبل الزوال فلما قدمت علم ان الضرب واقع على رجل في آن ملابسة الركوب به
يعني قبل تقرره ثم قدمت اي قدمت الحال على النكرة المحضة التي هي ذو الحال
في سائر المواضع اي في المواضع السائرة اي موضع الرفع والجر والنصب والتقديم
اي قدمت في المواضع السائرة وان لم تلتبس في ذي الحال المرفوع طردا للباب اي
موافقة لبابها والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد بالتاء الفوقانية
تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو اكرم
ورد المراد عيسى الثروي والفاضل العصام بان هذا بيان لطريق الرد اي بطريق

هو ان هذا التعليل وهو قوله لئلا يلتبس الخ يقتضي ان يجب التقديم اي تقديم الحال
على ذي الحال ايضا اي كما يجب التقديم اذا كان نكرة محضة اذا خصصت اي النكرة
التي هي ذو الحال بوصف نحو جاءني رجل عالم راكبا او خصصت بغيره اي بغير وصف
كالاضافة الى النكرة نحو رأيت غلام رجل راكبا قوله لوجود الالتباس علة لاقتضاء
وجوب التقديم او علة ليقتضي ومتعلق به فيه اي في التخصيص الدال عليه خصصت او فيما ذكر
من المخصصة ايضا اي كما وجد الالتباس في غيره او كما وجد الالتباس في المحضة اقول
سبق آنفا ان الحال خبر في المعنى والاخبار عن النكرة المحضة لا يفيد ولذا يتبادر اولا الوصف
ولذا وجب التقديم لئلا يلتبس بخلافها اذا خصصت بوجه فانه لا التباس كذلك فلا يقتضي
وجوب التقديم وان لا التباس فيه كلا التباس لان المخصصة انما تقع ذا الحال لكونها
في حكم المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فلانه حال من المعرفة فلا التباس ثم ان الالتباس
نكتة لفظية ومستقل في اثبات وجوب التقديم ولذا اورد القائل اللام فيه مع انه
اي الشان او التقديم لم يجب اي التقديم فيه ان الاختصاص لا يندفع الالتباس فتقديم
الوجوب مما لا وجه له فالوجه فيه الاستقراء ليس الا كذا قال له بعض المحشين قال عبد الحكيم
السيلكوتي والجواب ان الالتباس في المخصصة كلا التباس لان النكرة المخصصة في حكم المعرفة
او قريبة من المعرفة ولذا لم يجب التقديم كما صرحوا اي النحاة به اي بعدم وجوب التقديم
من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى ويفيده اي يفيد عدم وجوب التقديم قوله اي المص محضة
قال الاستاد قوله كما صرحوا اي النحويون به اي بعدم وجوب تقديم الحال على النكرة المخصصة
حيث قالوا فان خصصت بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليها لقربها من المعرفة ويفيده
اي عدم الوجوب قوله اي قول المص محضة وقيل قائله الفاضل الجامي اي وقيل في مقام التعليل
لوجوب التقديم ليتخصص اي ليفيد ذو الحال من النكرة بالتقديم اي بتقديم الحال عليه التخصيص
تخصص المبتدأ اي مثل تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف كما في نحو في الدار رجل او امرأة
وانما قيد الخبر بالظرف لانه اذا لم يكن ظرفا لم يفد تقديمه على المبتدأ التخصيص نحو قائم رجل فهو
لا يجوز وجهه في كتب المطولات قوله فانها اي الحال هذا تعليل لتخصيص ذي الحال بتقديم الحال
بمنزلته اي الخبر الظرف فتقديمها عليه كتقديم الخبر الظرف ورده اي رد ما قاله القائل من التخصيص
بالتقديم والرد للعصام او وقع الرد من طرف العصام على هذا القائل بانها اي بطريق هو
ان الحال بمنزلة ظرف الزمان لان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت ركوبه ولا يصح الاخبار به
اي بظرف الزمان عن الجثة اي عن الذات لعن الحدث فانه لا يقال زيد يوم الجمعة قال صاحب المنافع
قوله عن الجثة اي عن العين لا عن الحدث فانه يجوز القدوم في امس اقول عدم الصحة في الحقيقي اي
عدم صحة الاخبار في الظرف الزماني الحقيقي كالدار والمسجد وغيرهما مسلم واما في التنزيلي اي اما
عدم صحة الاخبار في الظرف الزماني التنزيلي الى ظرف الزمان الحقيقي قال البعض قوله في الحقيقي مسلم
اي في الظرف الحقيقي مسلم فالظرف الحقيقي هو الزمان والمكان جميعا كان او وحده قوله واما في التنزيلي اي

٢٤٥

[illegible]

اما عدم صحة الاخبار في الظرف التنزيلي الذي هو اي التنزيلي المراد ههنا
فممنوع في تنزيل الحال منزلة الخبر فلا نسلم عدم صحة الاخبار وهو جواب اما
فافهم فيه اشارة الى ان ما هو المأول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه
قال الاستاد قوله فافهم لعل وجهه ان الحال بكونها بمنزلة ظرف الزمان لا يلزم
ان تكون في حكمه من كل وجه فتدبر وقال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة
الى جواب السؤال المقدر وهو ان هذا الجواب مقابلة المنع بالمنع بمنع سنده وقد تقرر
في محله ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يفيد وجوابه من وجوه الاول ان هذا مقابلة الصورة
بالصورة لان المراد في بالسند في صورة الدليل فالشارح اتى بدليل لبطلان السند
في صورة المنع والثاني ان لفظ التسليم بمعناه اللغوي لا بمعناه الاصطلاحي
وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل والثالث ان هذا الجواب بهذا الطريق يبنى
على ان المراد معارضة تقديرية او نقض بشبهة على ما اشرنا اليه والرابع ان منع المنع
ومنع ما يؤيده وان كان غير مفيد في اثبات المدعى لكنه موجب او اشارة الى رد آخر
بان التحقيق ان التخصيص غير لازم في المبتدأ بل اللازم الافادة كما تقدم فلا يلزم
في ذي الحال تخصيصا فلا يلزم تقديم الحال لتحصيل التخصيص على هذا التحقيق ويمكن
ان يكون اشارة الى رد آخر بان يقال انه لا يلزم من افادة تقديم الخبر الظرف
الحقيقي التخصيص افادة تقديم ما بمنزلته اياه والى هذا اشار الشارح في حاشيته
الامتحانية او بان يقال ان تخصيص ذي الحال لا يحتاج الى التقديم لان صاحب الحال
اما فاعل او مفعول ولو معنى فيتخصص بتعلق الحكم به قبل الحال ذكر هذا عبد الغفور
اقول ان بين قاعدة انه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وقاعدة انه لو كان
صاحبها نكرة محضة وجب تقديم الحال عليها منافاة في مثل مررت برجل قاعدا على ان يكون
حالا من رجل فان القاعدة الاولى تقتضي امتناع تقديم قاعدا على برجل والثانية توجب
تقديمه عليه ويمكن الجواب ان الصورة المذكورة على الوجه المذكور ليست بجائزة
لعدم مطابقتها قاعدة لكن المولى الجامي جوز الصورة المذكورة حيث قال في شرح تعريف
الكلمة بانها لفظ وضع لمعنى مفرد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال
من الضمير المستكن في وضع او من المعنى وقبله الفاضل العصام حيث قال ولم يتقدم عليه
مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وقبله زيني زاده هنا وبنى عليه مثل هذا
التركيب في كثير من المواضع وحاصل ما قاله الفاضل العصام تقييد القاعدة الثانية بالاولى
وقال السيلكوتي قال ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا

الى كلمة سواء بيننا وبينكم قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة
جائز نص سيبويه على ذلك انتهى وظاهر هذا المنقول ان القاعدة الثانية ليست
متفقا عليها سواء كان صاحبها مجرورا اولا كما ان القاعدة الاولى ليست متفقا
عليها كما تقدم واشار اليه عبد الغفور حيث قال قوله او من المعنى تبع الشارح
في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط ويحتمل المنقول ان يكون كما قاله الفاضل العصام
يكون المراد بعد لزوم وقوع الحال من النكرة جائز وقوعها من النكرة المجرورة جائز من غير
تقدمها عليها بقرينة المثال المبحوث عنه وهو الى كلمة سواء فيكون اشارة الى تخصيص
القاعدة الثانية بالاولى لا الى الخلاف في الثانية كما اشار اليه عبد الغفور فعلى التقرير
هذا المقام من قبيل ما قيل في حقه كم ترك الاول للآخر فليغتنم هذا التفصيل الطلبة
التي تعد عينها نحو جاءني راكبا رجل ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل
لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة
على ما هو الفرع فقال وتكون اي الحال جملة قوله لدلالتها اي الجملة علة لكونها
جملة ومتعلق بتكون على الهيئة اي على الصفة كالمفرد يعني ان الحال المفرد يدل على الهيئة
الحاصلة لصاحبه كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا [illegible] في الرضي
جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون
كما يكون مضمون المفرد قال الاستاد قوله لدلالتها اي الجملة الحالية تعليل لكون الحال
جملة على الهيئة اي على الصفة كالمفرد اي كما ان الحال المفردة تدل على الهيئة
وان كان الاصل وان هذه للوصلية اي وان كان الراجح في الحال ان تكون اي
الحال مفردا كالخبر اي كما ان الاصل في الخبر مفردا لما عرفت قال صاحب فتح الاله
والاصل الاكثر في الحال ان تكون مفردا لحصول المقصود به وخفته وقد تكون جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب لا انشائية ان قلت لم لا يجوز كونها حالا بالتأويل
قلت ان الحال فضلة يتم ما قبلها بدونها فهي ظاهرة في الاستقلال ولا ضرورة اليه
بخلاف الخبر فان ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من جعل ما بعده خبرا ولو بالتأويل على ان الاخبار
في حد له ايضا قوله لانها اي لان الحال في المعنى تعليل لتقييد الجملة بالخبرية بمنزلة الخبر
عن ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد واضداده والتذكير وضده ولزوم الضمير
الى ذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر قال صاحب النتائج
قوله بمنزلة الخبر عن ذي الحال لصحة حمل الحال على صاحبها واجرائها اي الحال عليه اي
على ذي الحال يعني حمل الحال حالا منه او ربط الحال بذي الحال قوله واجراؤها عليه اي
جزء قوله في قوة الحكم بها عليه اي على ذي الحال والاثبات مطلقا [illegible] الذي لا يشك
الآن



الآن لا يصح ان يحكم به اي الانشاء على شيء وان كان فاعلا لانه لا ثبوت له
في نفسه فكيف يثبت لغيره فلا يصح ان يقع حالا من شيء كما لا يصح ان يقع خبرا
عنه ثم اراد التمهيد والتوطئة للمتن فقال ولما كانت الجملة اي لفظ الجملة
مستقلة بالافادة اي بافادة فائدة هي النسبة التي بين طرفيها وان كانت غير مستقل
باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا كذا قاله السيد
في حاشيته على المطول قال الاستاد قوله ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة اي
بافادة ما هو المراد منها لاشتمالها على الاسناد المقتضي المسند اليه والمسند
وقال الآخر قوله ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لاشتمالها على الفائدة ومحلها
قوله لا تقتضي اي الجملة جواب لما ارتباطا اي تعلقا بغيرها اي بما قبلها يعني
لا تتوقف على التعلق بما قبلها لان المستقل بالافادة لا يقتضي التعلق بغيره
ولا يتوقف على التعلق بما قبله ويكتفي بنفسه والحال مرتبطة به اي بغيرها لكونها
عرضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت
وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الحال عن الاستقلال
وجعلها مرتبطة بصاحبها فاذا وقعت جملة اشارة الى الفاء في فلابد جوابية
ويقال لها الفصيحة قال زيني زاده الفاء جواب اذا المقدر فيها اي في الحال الكائنة
جملة لكونها مستقلة بالافادة من رابط يربطها اي الحال الكائنة جملة الى صاحبها
حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهو اي الرابط ها
هنا اثنان الضمير والواو وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تجيء فضلة
بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع الربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اول الامر
بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه
ولواحقه الضمير فقط اي بدون الواو في المضارع المثبت قوله مع فاعله اي المضارع
المثبت يعني في كلامه مجاز بذكر الجزء وارادة الكل وقوله اذ الكلام في الجملة علة لمقدر
وهو انما قيدنا المضارع المثبت بقولنا مع فاعله او هو انما زدنا قولنا مع فاعله
لكونه ملحوظا في عبارته اذ الكلام والبحث في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه اي
على المضارع المثبت لمشابهته اي المضارع المثبت لفظا ومعنى وللحوق لاسم الفاعل
قوله المستغني عنه اي عن الواو صفة لاسم الفاعل يعني المستغني عنه حين كونه حالا او اذا وقع

حالا قال الاستاد قوله المستغني عنه اي عن دخول الواو والاكتفاء بالضمير فقط فيه انه اي المضارع
المثبت وارد على اصل الحال يعني على الاصل والاسلوب للحال وقوله من الدلالة على الحدوث
والتجدد بيان الاصل للحال واورد ايضا على منهجها اي على طريق الحال في الاستعمال
قوله من التجرد عن حرف النفي بيان لطريق الحال ومنهجها في الاستعمال قال صاحب الضوء
ثم ان للحال اصلا واسلوبا ومنهجا في الاستعمال مطلوبا اما الاصل فهو ان تكون صفة
منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا
فلا تنحرف بها عن ذلك الا بتاويل واما المنهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا
بدون حرف نفي فلا يكاد يقال جاء زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العاطفة
وكلا المعاني ثم ان الجملة متى سيقت على هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد
في استقلالها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق
فانها تحتاج الى ما تدل على الرابطة بينها وبين صاحبها حقيق لما قرر المص الرابط بالضمير
في المضارع المثبت مع وجود الواو ورد السؤال فاجاب الشارح عنه من طرفه
فقال ونحو قمت انا واصك اي والحال اصك واضرب وجهه تمثيله وقوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذونني وقد تعلمون اي والحال قد تعلمون انتم
اني رسول الله اليكم قال البعض وقوله ونحو قمت واصك الخ سؤال جواب سؤال مقدر
تقديره ان قوله واصك وجهه جملة حالية وكذا قوله تعالى وقد تعلمون وفعلهما
مضارع مثبت والرابط هو الواو وليس فيهما ضمير فاجاب بقوله ونحو قمت واصك
وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم مؤول بتقدير المبتدا التقدير
في الاول قمت وانا اصك وفي الثاني وانتم قد تعلمون الاية او جعل الواو اي او بجعل الواو
في الاول اي في المثال الاول وهو قمت واصك وجهه للعطف لا للحال قال الفاضل
العصام في شرح الكافية ولو جعلوا اي النحاة الحكم وهو ان الرابط في المضارع المثبت
الواقع حالا لا يكون بالضمير فقط او هو كون الضمير فقط رابطا في المضارع المثبت
او هو الرابط الضمير فقط في المضارع المثبت او هو ان المضارع المثبت الواقع
حالا يكون بالضمير فقط او هو لزوم الضمير فقط في المضارع المثبت فيه سعتهما
عن سعتهما واخترما ثلث اكثريا بان قالوا وهو الضمير في المضارع المثبت اكثريا
لكان اي ذلك الجعل الدال عليه بقوله او الجعل المفروض او الجعل المفهوم من جعلوا
اقرب الى الصحة وهو جعل هذين المثالين حالا بلا تاويل او جعل مثل هذين المثالين
حالا بلا تاويل ولو قيد اي ولو قيد المص المضارع المثبت بكونه اي المضارع المثبت عاريا
عن قد كما قيد عيسى الزوزني وكما في التسهيل اي كما قيد صاحب التسهيل في التسهيل او كما قيد
اي لفظ قد



او كما قيد في التسهيل لم يحتج في الثاني اي في المثال الثاني الى التاويل بتقدير المبتدا قال
السيد عبد الله في شرح اللب ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يصدر
بقد واما اذا صدر بقد فتدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون الاية نحو جاء زيد
يركب او الضمير المشارك الى انه قوله مع الواو عطف على قوله فقط قال عبد الغفور
اللاري ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو
رابطة في العاطفة جزءا او وصفا لا انفصال بينهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا
نحو ما حسبت الاوانت بخيل وما جاء في رجل الا وهو فقير قال صاحب فتح
مقام او مع الواو معطوف بحسب المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بالواو او مع واو
لان الضمير للربط والواو لا تحتاج الجملة الى زيادة ربط او الواو وحده اي حال كونه
منفردا في الربط وحال كونه منفردا عن الضمير لدلالته على الربط من اول الامر والضمير
وحده اي حال كونه منفردا في الربط وحال كونه منفردا عن الواو لوجود اصل الربط
قوله في غيره قيد لجميع هذه الثلثة اي يجوز ذلك الثلثة في غير المضارع المثبت
قوله من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية المثبتة والمنفية بيان للغير
اما الضمير اي اما كون الضمير رابطا في الجملة الحالية فظاهر اي بديهي خفي يحتاج
الى الدليل والتنبيه بقوله لانه اي الضمير دليل وتنبيه على ظهوره او علة لظهوره
الرابط في كل جملة وقعت اي الجملة موقع المفرد سواء كان ذلك الموقع موقع خبر
او فاعل او صفة او حال او غير ذلك واما الواو فلتلاتكون الواو رابطة في الجملة
الحالية او واما زيادة الواو مع الضمير بجزئية ما بعده من العلة ومن قوله
فيجوز الاكتفاء كما قاله صاحب المنافع فلاحتياج الجملة الحالية اي فثابت لاحتياج
الجملة الحالية الى فضل ربط بخلاف سائر الجمل المحتاجة الى الربط لان الخبر
من تمام الكلام وهو الصلة من تمام جزئه والصفة لكونها تابعة للموصوف قائمة به
كانها منه تمامه فلا حاجة لها الى فضل ربط نعم قد يصدر الخبر والصفة بالواو
اذا حصل لهما ادنى انفصال نحو ما حسبت الاوانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو
فقير كذا ذكره الرضي لا سيما اي بالخصوص قال بعض الافاضل قوله لا سيما
للاستثناء وبمعنى اخراج ما بعده عما قبله فان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها من
بعض مثل ... لا سيما اما موصولة او موصوفة ... والمحتمل ان تكون كلمة ما
نكرة غير موصوفة والمعنى احتاج الجملة الحالية الى فضل ربط والحال انه لا مثل الشيء
اي بشيء خاصة لزوم احتياج الجملة الحالية الى فضل ربط الاسمية اي الجملة الاسمية الحالية

قوله لكونها اى الجملة الحالية علة للاحتياج و متعلق به فصله بز وظاهرة فى الاستقلال
اى فى استقلالها فى افادة معناها لوجود المسند والمسند اليه فيقصد ربطها اى الجملة الى ما قبلها لعدم كونها ركنا من الكلام
بها اى بالواو قوله للاحتياج فى الربط متعلق بصدرت وعلة له فيجوز الاكتفاء
باحدهما يعنى بالواو وحده او بالضمير قال البعض قوله باحدهما اى الواو والضمير
قوله لوجود الربط المعنوى متعلق بيجوز وعلة له والمراد من ربط المعنوى
هو نسبة الحال الى ذى الحال قال البعض والمراد من ربط المعنوى كون الحال
خبرا عن ذى الحال وطبع الخبر يقتضى الربط بالمبتدأ قوله لوجود الربط المعنوى فى الجملة
و هو النسبة الى الفاعل وقال صاحب المنافع قوله لوجود الربط المعنوى فى الجملة
اى فى جميع الجمل الواقعة احوالا اولا على قلة ولعدم الورود على اصل الحال
من الدلالة على الحدوث والتجدد كما فى المضارع المنفى والماضى المنفى والمثبت
قال صاحب المنافع قوله على اصل الحال فى بعض ما ذكر وهى الجمل الفعلية
مثبتة او منفية او الورود على نهجها اى على نهج الحال وطريقها كما فى الماضى المثبت
والجملة الاسمية المثبتة قال صاحب المنافع قوله على نهجها فى بعضها وهى المجردة عن حرف
النفى اسمية او فعلية فيجتمعان واما الجملة الاسمية المنفية فلم ترد على شىء منهما على مذاق
الشارح وقال البعض قوله والورود على اصل الحال معطوف على الربط المعنوى
وناظر الى المضارع المنفى والماضى المنفى قوله او على نهجها اى الحال معطوف على قوله
على اصل الحال وناظر الى الجملة الاسمية والماضى المثبت لكن الغالب فى الاسمية اى الجملة
الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية قوله وفى حكمها اى الجملة الاسمية خبر مقدم وقوله
الجملة المصدرة بليس مبتدأ مؤخر قوله لانها اى كلمة ليس تعليل لكون الجملة المصدرة
بليس فى حكم الجملة الاسمية لمجرد النفى على الاصح اى على القول الاصح وهذا احتراز عن قول
انها لنفى الحال قوله ولا تدل على الزمان معطوف على لمجرد النفى من قبيل عطف اللازم
على الملزوم اى ولا تدل كلمة ليس على الزمان كما عرفت فهى اى اذا كانت لمجرد النفى
ولا تدل على الزمان فهى اى كلمة ليس كنفى اى كحرف نفى داخل على الاسمية فكأنها
باقية على اسميتها ولذا كان حكمها حكم الاسمية الواو يعنى انه يجوز ان يكون الجملة الحالية
فى كل واحد من الاقسام الاربعة بالواو ومع الضمير او باحدهما مع تساوى كل من الاحتمال
من غير ترجيح احدهما مع ضعف الآخر الا فى الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها
ان يكون الرابط الواو اما مع الضمير قوله لقوتها اى الجملة الاسمية علة للمقدر وهو
انما قيدنا الواو مع الضمير لقوتها فى الاستقلال لتركبها من الاسمين والاستقلال
جزئيها



جزئيها الاول بخلاف الفعلية كما قال صاحب المنافع قوله و عدم التعلق معطوف
على قوله لقوتها اى ولعدم التعلق بذى الحال قال الاستاد قوله وعدم التعلق
بذى الحال معطوف على مدخول اللام اى ولعدم التعلق بذى الحال قوله لانها اى
الجملة الاسمية تعليل لعدم تعلقها بذى الحال قوله لدلالتها اى الجملة الاسمية متعلق
لتغير وادة المؤخر على الثبوت على ما بين فى المعانى غير ثابت مقتضى اصل الحال يعنى
خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال ولعدم التعرض هذا ناظر الى الجملة الاسمية
المثبتة او على نهجها اى على نهج الحال وطريقها هذا ناظر الى الجملة الاسمية
المنفية قال الاستاد قوله او على نهجها اى على طريق الحال كما فى الجملة المصدرة
بليس فناسب تفريع على قوله لقوتها الى ان تكون الرابط فيها اى فى الاسمية
اى فى الجملة الاسمية فى غاية القوة لان الشىء اذا كان قويا يلزم ان يكون الرابط
فيه اقوى حتى تخرج عن الاستقلال وترتبط بما قبلها طوعا او كرها قال البعض
قوله فى غاية القوة الا فى الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه
قوله واما بدونه اى الضمير معطوف على قوله اما مع الضمير قوله لدلالة الحال اى
لدلالة الواو تعليل للحكم المستفاد من قوله اما بدونه على الربط من اول الامر
لان الواو موضوعة فى اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب
ان تجمع فى اول الكلام ولانها للجمع المطلق فى اصل الوضع كذا قاله مرحوم افندى
فيكتفى على صيغة المجهول اى اذا دلت فيكتفى بها اى بالواو وقد تخلو الاسمية عن الرابطين
عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل كذا قاله العصام وعبد الغفور
وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية اى فى الجملة الاسمية وانفرادها اى الواو
قوله اجتماع الضمير مع الواو وانفرادها مبتدأ خبره قوله متقاربان اى اجتماع الضمير
مع الواو فيها وانفرادها فى الكثرة بيان لوجه التقارب اى فى كثرة الاستعمال
لكن اجتماعهما اى اجتماع الضمير والواو اولى من افتراقهما فى الربط احتياطا
اى للاحتياط فهو تعليل للاولوية لما سبق ان الاسمية فى غاية القوة لتركبها من الاسمين
مقتضيين الدوام والثبات فيكون فى غاية القوة فيتطابقا وقال الفاضل العصام فى شرح الكافية
الضمير كاف لربط الحال فيكون الضمير مبعدا وربط الحال ظرف مستقر مرفوع المحل جزء
بتأويل الحال متعلق لربط الحال لابد من ربطها اى الحال بالعامل قوله لانها اى الحال

تعليل لقوله لابد من ربطها لتقييده اى العامل فيه صاحبه اوتجوز فافهم والرابط بين
اى رابط الحال بالعامل في المفرد هو ضمير فصل بين المبتدا والخبر قوله والرابط مبتدا
جزء قوله النصب وقد اكتفى على صيغة الماضى المجهول من باب الافتعال اى وقد اكتفى
النصب في الجملة الحالية فذكرت الواو اى اذا اكتفى النصب في الجملة الحالية فذكرت
الواو بدله اى النصب قوله لعدم الاكتفا اى الواو متعلق لذكرت وعلة له على المقارنة
والجمع الخ اى المقارنة قوله باعتبارها اى تلك المقارنة متعلق بقوله يربط
مبنى للمفعول الحال بالعامل فى لزمت اى الواو فيها اى في الجملة الاسمية والجملة
المصدرة بليس فهو اى تلك الجملة اظهر في الاستقلال غالبا اى الكثر يا ومنعت
اى الواو معطوف على لزمت فيها اى في المضارع المثبت مع فاعله فهو اى المضارع
المثبت شبيه باسم الفاعل وزنا اى لفظا ومعنى وجوزت اى الواو وهذه الثلاثة
اى لزمت ومنعت وجوزت على صيغة الماضى المجهول للغائبة فيما اى في المضارع
المنفى والماضى المثبت والمنفى قال البعض قوله فيها اى في جملة جزؤها الاول اما الماضى
مطلقا واما المضارع المنفى ليست مشابهة اى ذلك المضارع والماضى مطلقا اوتلك
الجملة بتلك المشابهة اى مرتبة مشابهة المضارع المثبت باسم الفاعل لان مشابهته به لفظا
ومعنى قال البعض قوله بتلك المشابهة اى لفظا ومعنى واما الضمير اى اما كون الضمير
رابطا وحده اى حال كونه منفردا فيها اى في الجملة الاسمية قال صاحب المفتاح قوله
واما الضمير وحده فيها اى في الاسمية مربوط بما في المتن فمغلوب ضعيف اى ضعف
مغلوب ضعيف قوله لعدم الدلالة متعلق لضعيف وعلة له اى لعدم دلالة الضمير على الربط
اى ربط الحال بذى الحال من اول الامر ولما اصطلح كل واحد من الاقسام الاربعة الى ثلثة
مثلنا واو الملصل ايراد ها فقال نحو جاءنى زيد لا يركب بالضمير وحده اى حال كونه
منفردا في الربط او ولا يركب اى او نحو جاءنى زيد ولا يركب به اى بالضمير مع الواو
او ولا يركب عمرو اى او نحو جاءنى زيد ولا يركب عمرو بالواو وحده اى حال كونه
منفردا في الربط هذه الصور الثلث مثال المضارع المنفى او ركب اى او نحو جاءنى زيد
ركب بالضمير وحده اى حال كونه منفردا في الربط او وركب اى او نحو جاءنى زيد
وركب به اى بالضمير مع الواو او وركب عمرو اى او نحو جاءنى زيد وركب عمرو بالواو
وحدها اى حال كونها منفردة في الربط وهذه الصور الثلث مثال الماضى المثبت
او جاءنى زيد اشارة الى انه قوله هو راكب معطوف على قوله لا يركب في نحو جاءنى



في نحو جاءنى زيد لا يركب يعنى اشارة الى انه معطوف على البعيد ودفع لتوهم عطفه
على القريب بالضمير وحده اى حال كونه منفردا في الربط او وهو راكب اى
او نحو جاءنى زيد وهو راكب به اى بالضمير مع الواو او وعمرو راكب اى او نحو
جاءنى زيد وعمرو راكب بالواو وحده اى حال كونه منفردا في الربط مثال الاسمية
اى هذه الصور الثلث مثال الجملة الاسمية ولم يتعرض اى ولم يتعهد المص للظرفية
اى للجملة الظرفية حيث لم يذكر مثالها قال البعض قوله لم يتعرض للظرفية اى
ولم يبين المص الجملة الظرفية بمثالها قوله لدخولها اى الظرفية متعلق بلم يتعرض
وعلة له ومتعلق بالنفى وعلة له والمال واحد في الفعلية اى في الجملة الفعلية عنده
اى عند المصنف كما مر في الباب الثانى في بحث الجملة حيث قال الشارح فادراج المص
الظرفية في الفعلية لكون الظرف من الفعلية لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم
بعض القوم الذى جعل الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا ولو تقديرا
قوله ولا الشرطية معطوف على قوله للظرفية لان لا هنا للعاطفة اى ولم يتعرض
للجملة الشرطية ايضا اى كما لم يتعرض للظرفية قوله لانها اى الشرطية تعليل لعدم
تعرض المص للشرطية المفهوم من عطف قوله ولا الشرطية على قوله للظرفية او تعليل
لعدم تعرض المص للشرطية المفهوم بواسطة العطف لا تقع اى الشرطية حالا الا بجالها
اى الشرطية يعنى لا تقع الشرطية حالا لا بنفسها بلا تغيير واما مع التغيير بالتاويل
فيمكن وقوعها حالا قال البعض قوله لا تقع اى الجملة الشرطية حالا بجالها اى بلا تاويل
قوله لان الشرط متعلق بلا تقع وعلة له يقتضى الصدارة اى يقتضى ان يقع
في صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام هل اخبارى او انشائى وعدم الربط
اى ويقتضى عدم الربط الى ما قبله قوله والحال بالنصب عطف على اسم ان وتتميم للدليل
لانه لو لم يضم هذا الى ما قبله لورد عليه انه يقتضى عدم وقوعها خبرا للمبتدا مع انها تكون
خبرا له غير لازمة لصدارتها اى الحال قوله الا بجعلها جزءا اى بجعل الشرطية مستثنى منقطع
من قوله لا تقع حالا بجالها لانه غير داخل فيه كما لا يخفى يعنى لكن تقع حالا بجعلها جزءا الخ لكن
فيه مسامحة لانها لم تقع حينئذ حالا بل في الحال من ضمير ذى الحال اى عن ضمير راجع الى ذى الحال
فيربط مبنى للمفعول اى فيربط الخبر بالمبتدا قوله لكونه اى الخبر متعلق ليربط وعلة له
لازما له اى للمبتدا قوله فتكون اى اذا جعلت جزءا من ضمير ذى الحال فتكون الشرطية

من قبيل الاسمية اي من قبيل الجملة الاسمية فلا يرد عليه بعدم التعرض للشرطية نحو جاءني
زيد وهو اي زيد ان تسأله يعطك اي ان تسأل منه اي من زيد يعطك اصله يعطيك سقط
الياء والكاف بالجزم قرينة والحال لفظا ضمير ذي الحال قوله او باشتمال معنى الشرط
معطوف على قوله بجعلها جزاء فتكون اي اذا اشتمل معنى الشرط فتكون الشرطية
تعليلية مثل آتيك وان لم تأتني بمعنى آتيك ان اتيتني وان لم تأتني اي مستويا
اتيانك وعدم اتيانك قال عصام الشروح قوله مثل آتيك وان لم تأتني بمعنى آتيك
ان اتيتني وان لم تأتني مستويا اتيانك وعدم اتيانك ويجوز تعدد الحال
كالخبر اي كما يجوز تعدد الخبر لان الحال في مشابهة الخبر عن صاحبها فكما يجوز تعدد الخبر
فكذلك يجوز تعدد الحال نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله اي ويجوز حذف
عامل الحال اي لم يقل حذف فعله لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته
في نظائره المنكرة والمقصود جواز حذف عامله باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه
ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا كذا قال العصام
في حاشيته على الجامي بقرينة اي بوجود قرينة مقالية كانت او حالية قال البعض
قوله مقالية بالكسر صفة لقرينة وقوله او حالية بالكسر معطوف على قوله مقالية نحو قولك
راشدا مهديا مقولا لمن قال اريد السفر وهو قرينة مقالية لحذف عامل راشدا
مهديا قوله او لمن تهيأ له اي للسفر قرينة حالية لحذف عامل راشدا مهديا
وكذا قوله او شرع فيه اي او لمن شرع في السفر قوله اي سر او اذهب تفسير
وبيان للعامل المحذوف وسر امر من سار يسير مثل باع يبيع وكذا اذهب
امر من ذهب يذهب مثل جعل يجعل راشدا اي فيما اي في طريق يمكن فيه اي في ذلك
الطريق الرشد اي الاستقامة بنفسك مهديا فيما اي في طريق لابد فيه اي في ذلك الطريق
من دليل فلا يرد اي اذا بينا ما هو المراد من الرشد والهداية فلا يرد اي الرشد
اي فلا يرد السؤال بان الرشد فرع الهداية فينبغي اي اذا كان فرعها فينبغي تقدمها
اي الهداية عليه اي على الرشد هذا حاصل الذي دفع بتفسيره بقوله اي سر الى قوله
لابد فيه من دليل اقول لا يخفى عليك ان هذا المثال منقول ومسموع من العرب فلا يرد
عليه بان الرشد فرع الهداية فينبغي تقدمها حتى يحتاج لدفعه الى هذا التأويل كذا قال
بعض المحشين وقال الآخر الرشد علة غائية والغرض للهداية وهو مقدم في الملاحظة
وان كان مؤخرا في الوجود ولذلك قدم فلا يرد ما ذكر فلا يحتاج الى صرف العبارة عن الظاهر
الذي ذكره الشارح ثم ان هذا اي قوله راشدا مهديا او المثال الذي في المتن يحتمل الترادف



يحتمل الترادف اي الحال المترادفة يعني المتتابعة فيكون ذو الحال والعامل
في كليهما واحدا قال صاحب التحفة في تحفته وهي التي يكون صاحبها واحدا
والحال متعددا وقيل هي ما يكون متعددا في اللفظ وواحدا في المعنى
نحو راشدا مهديا وايضا يحتمل التداخل اي الحال المتداخلة وهي عبارة
عن ان يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الاول فيكون صاحبها [illegible]
في الاول والعامل الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي الثاني مذكورا
ففي الاحتمال الاول فعامل كليهما محذوف قال شارح المفتاح قوله راشدا
مهديا قيل مترادفة وقيل حال متداخلة المترادفة عبارة من ان يكون راشدا
ومهديا حالين من ضمير اريد والمتداخلة عبارة من ان يكون حالا من ضميره
ومهديا حالا من ضمير راشدا لكنه اي لكن قوله راشدا مهديا او لكن مثال المتن
على الثاني اي على الاحتمال الثاني وهو احتمال التداخل لا يكون مما نحن فيه
اذ ح ليس عامله محذوفا بل يكون راشدا كما اذا كان صفة اي كما اذا كان قوله
مهديا صفة لراشدا تمثيل للنفي يعني كما لا يكون مما نحن فيه اذا كان صفة
قال بعض المحشي قوله ثم ان هذا اي قوله مهديا في قوله راشدا مهديا يحتمل
الترادف والتداخل لكنه اي قوله مهديا على الثاني اي على الاحتمال الثاني
لا يكون مما نحن فيه اذ ح ليس عامله محذوف بل يكون راشدا كما اذا كان صفة اي
كما لم يكن مما نحن فيه اذا كان صفة ولم يتعرض اي المص للزوم قد لفظا او تقديرا
للماضي المثبت متعلق بلزوم قد وصلة له قال الاستاد قوله ولم يتعرض اي ولم يبين
لزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت كما تعرض ابن الحاجب حيث قال ولابد
في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وقال الآخر قوله ولم يتعرض اي لم يصرح
المص للزوم قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او تقديرا منويا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
للماضي المثبت لا للماضي المنفي اي للماضي المثبت الواقع حالا لا للماضي المنفي قوله
لان اي لانه اي الشان متعلق بلم يتعرض وعلة له بما ذكر في وجهه اي لابد [illegible]
في وجه لزوم قد وهو ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا
بالنظر الى ذلك القيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجيء
فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء مما زاد كي تقربه الى زمان التكلم حقيقة فيه ان هذا

موقوف على ثبوت مجيء الماضي نظرا الى ما قبله وقد عرفت ما فيه وانه على هذا لابد في المستقبل
من شئ حتى يقرب به الى زمان العامل مع انه لم يلزم كذا قاله احمد ثاني والشارح في حاشية
الامتحان وقال الفاضل الجامي في دليل لزوم قد للماضي المثبت الواقع حالا ليدل
بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلابد من قد حتى يقرب اليه فيقاربه لانه يتم التقريب وهو سوق الدليل على وجه
يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى وبعبارة اخرى
كون المطلوب او ما يساويه لازما من الدليل وعدم تمامية التقريب كون اللازم
لا مطلوبا ولا مطلوبا للانعكاس فافهم فعله اي المص اختار مذهب الاخفش
والكوفيين قوله من عدم اللزوم بيان لمذهبهما اي من عدم لزوم قد للماضي المثبت
الواقع حالا وقس عليه اي على عدم التعرض للزوم قد عدم تعرضه اي المص
لاشتراط المضارع المثبت قوله بخلوه اي المضارع المثبت متعلق بالاشتراط عن علامة
الاستقبال مثل السين وسوف ولن كما ذكره صاحب التسهيل ولما فرغ من بيان الحال
وما هو الاصل والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان
في البيان الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة
ولان بعض ما يكون تمييزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال والمنصوب اي المعمول
المنصوب السابع من ثلثة عشر يريد ان اللام للعهد التمييز ويقال له اي ويجوز
ان يقال للتمييز في اللغة التبيين والتفسير كما هو اي كان له من جهة اللفظ والمعنى
والغرض من هذا الكلام الكشف والايضاح ببيان الاطلاقات والمميز بكسر الياء
يريد به ان لفظ المميز بصيغة اسم الفاعل ويجوز فتحها اي الياء ايضا اي كالكسر
باعتبار ان المتكلم يميزه اي هذا الجنس من بين الاجناس لرفع الابهام فعلى الاول يكون
مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم
صاحبه وعلى الثاني حقيقة وقوله لرفع الابهام متعلق بقوله يميزه وعلة له قدم اي قدم
المص التمييز على المستثنى قوله لانه اي التمييز متعلق لقدمه وعلة لمناسبة التقديم
معمول بلا حاجة الى الواسطة والتعبير بالمعمول اشارة الى انه في المعنى اعم من الفاعل والمفعول
كما سيجيء بخلاف المستثنى فانه معمول بواسطة حرف الاستثناء وهو اي التمييز في اصطلاح
هذا الفن او في اصطلاح النحاة ما اي نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف قال الشارح
في حاشيته هنا قوله اي نكرة كما سبق الاشارة اليه سيصرح به انتهى اقول قوله كما سبق



قوله كما سبق الاشارة اليه من المص حيث قال في بحث الكم المبهم التام وينصب
على التمييز نكرة وقوله سيصرح به بقوله والتمييز لا يكون الا نكرة لم يذكر المستقر اي لم يذكر
المص لفظ المستقر كما ذكره ابن الحاجب حيث قال التمييز ما يرفع الابهام المستقر
وايضا لم يذكر الوضعي كما ذكره البيضاوي حيث قال التمييز نكرة يزيل الابهام
الوضعي قوله لان الغرض متعلق بلم يذكر وعلة له اي لان المقصود من ذكرهما
اي المستقر والوضعي يعني من ذكر هذين القيدين اخراج صفة المشترك اي اللفظ
المشترك مثل رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له اقول
انما يحسن هذا التوجيه لو جعل ما عبارة عن المعمول بالاصالة واما اذا جعل عبارة
عن النكرة كما جعل الشارح فالاولى ان يجعل وجه ترك هذين الوصفين التنبيه
على عدم الاحتياج لاخراج هذه الصفة الى هذين الوصفين لخروجها بقوله عن ذات
لان الابهام الذي رفعه صفة المشترك ليس في الذات قوله والتوابع اي والحال
التوابع غير داخلة في المقسم كما عرفته من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة حتى تخرج
بقيد بالتنوين اي حتى يحتاج الى ان تخرج التوابع بقيد المستقر او الوضع
يعني لا يحتاج الى ان تخرج التوابع بقيد المستقر او الوضع قال بعض المحشين
قوله غير داخلة في المقسم كما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في المقسم حتى تخرج بقيد يعني لم تمس
حاجة الى ذكر المستقر او الوضع لان مثل هذه الصفة من التوابع ونحن
في ذكر الاصول في لم تكن داخلة في المقسم اولا والاخراج بعد الدخول
ونحن غير داخلة وقال الاخر قوله والتوابع غير داخلة في المقسم جواب سؤال
مقدر وهو ظاهر كما عرفته من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة حتى تخرج بقيد
اي حتى يحتاج الى ان تخرج التوابع بقيد يعني لا يحتاج الى ان تخرج التوابع بقيد
عن ذات لا عن صفة فالمراد بالذات ان يكون ملحوظا بنفسه من غير تعلقه بغيره تخرج
عن التعريف بقوله عن ذات الحال فانها اي الحال ترفع الابهام عن صفة صاحبها اي
الحال قال صاحب المنافع قوله عن صفة صاحبها يشير الى ان الذات بمعنى ما يقابل الصفة
وكذا اي كما خرج الحال خرج به ايضا المرة لانها مثل الحال والمرة في اللغة الفعلة
الواحدة وفي الاصطلاح ما وضع ليدل على كمية الحدث نحو ضربت ضربة بفتح الضاد والقسم
في اللغة كل ضرب من الشئ وكل صنف من كل شئ وهو اخص من الجنس وفي الاصطلاح
المقسم وهو التمييز كما عرفت من ان المقسم هو المعمول بالاصالة وقال الاخر قوله غير داخلة في المقسم

عند ما وضع ليدل على كيفية الفعل اى الحدث نحو ضربت ضربة بكسر الضاد فانهما يرفعان
الابهام عن صفة صاحبهما قال صاحب المنافع قوله وكذا المرة والنوع اى ويخرج ايضا
بقيد ذات المفعول المطلق العددى والنوعى لانهما يرفعان الابهام عن الهيئة وهى
من الصفات مذكورة تارة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق ذكر الاشياء الخمسة التى
تكون سببا لتمامية الاسم المبهم فلا حاجة الى ذكرها فى بحث الاسم المبهم او عن ذات
اشارة الى ان قوله مقدرة معطوف على قوله مذكورة اى غير معتبرة فى نظم الكلام بل ملحوظة
حين فهم مدلول المركب كطاب زيد نفسا فانه ليس فيه تقرير مبهم بل انما هو
فى نفس السامع مع ان الطيب شئ من منتسباته و يكون طالبا لمعرفة ليعينه
المتكلم فى تلك المعرفة بالتمييز ذكره الفاضل العصام اشارة الى تقسيم التمييز
بقرينة او يعنى ان التمييز قسمان احدهما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والثانى عن مقدرة قال امام الايوب قوله او مقدرة معطوف على قوله مذكورة
وبيان لنوعيه يعنى ان التمييز نوعان احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والاخر ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وقال صاحب المنافع قوله اشارة
الى تقسيم التمييز يعنى ان او ليس للشك او التشكيك بل لتقسيم المحدود
فلا ينافى التعريف قوله فى نسبة كائنة اشارة الى المحذوف والى المتعلق المحذوف
فى قوله فى جملة والى ان الظرف مستقر وصفة النسبة قال صاحب المنافع قوله
فى نسبة كائنة الى معنى ليس بتقدير فى العبارة بل اشارة الى ان الذات مقدرة
بين طرفى الجملة لكن لا يخفى ان النسبة لم تكن ظرفا للذات فهى اما بمعنى الباء السببية
لان النسبة سبب لتقدير الذات واما ظرفية بتقدير المضاف اى فى جانب النسبة
او بتشبيه النسبة بالظرف نحو طاب زيد نفسا فان نفسا تمييز يرفع الابهام
عن ذات مقدرة لانه فى تقدير اى طاب شئ زيد نفسا بالاضافة اى باضافة
ذات المقدرة الى زيد وهى شئ ولا ابهام فى احد طرفى الجملة بل فى نسبة الطيب
الى زيد فنفس يرفعه والتمييز فيه اى فى نحو طاب زيد نفسا عين لانه قائم بنفسه
غير اضافى لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شئ
خاص بما انتصب عنه والمنتصب عنه هو المنسوب اليه سمى به لانه سبب لانتصاب
التمييز عن العامل قال صاحب المنافع قوله خاص بما انتصب عنه اى محمول عليه وعبارة
عنه ولا يحتمل المتعلق المنتصب عنه هو المنسوب اليه فى الظاهر قال الفاضل الجامى
قوله نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه وقال سيد الشريف اعلم ان زيد فى طاب زيد نفسا
يسمى منتصبا عنه يعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز لا